شؤون فلسطينية

١٢٢ ـ ١٢٣ كانون الثاني (يناير) ـ شباط (فبراير) ١٩٨٢



شؤون فلسطينية

١٢٢ ــ ١٢٣ | كانون الثاني (يناير) ــ شباط (فبراير) ١٩٨٢

شهرية فكرية لمعالجة أحداث القضية الفلسطينية وشؤونها المختلفة
تصدر عن مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية

المحتويات

لوحة الغلاف من اختيار الاتحاد العام للفنانين التشكيليين الفلسطينيين، للفنان بشير سنوار

المدير العام: صبري جريس ❋ **رئيس التحرير: بلال الحسن**

العنوان بناية الدكتور راجي نصر، شارع كولومباني (متفرع من السادات)، رأس بيروت ــ لبنان، ص.ب ١٦٩١، تلفون التحرير: ٨٠٨٩٧٦/٧/٨، التوزيع: ٨٠٨٣٣١، برقياً: مرأبحاث، بيروت.

الاشتراك السنوي (بريد جوي): ٧٥ ل.ل. في الاقطار العربية (عدا لبنان وسوريا)، ١٠٠ ل.ل. في أوروبا، ١٢٥ ل.ل. في بقية بلدان العالم. (بريد عادي): ٦٠ ل.ل. في لبنان وسوريا، ٦٥ ل.ل. في جميع الدول غير العربية.

رسالة الاخ ياسر عرفات، رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، القائد العام لقوات الثورة، في الذكرى السابعة عشرة لانطلاقة الثورة.

عام الانطلاق بالنصر باتجاه فلسطين

أيها الأخوة الأحبة،

يا شعبنا البطل،

شعب العطاء والتضحية،

يا رفاق السلاح والخندق والمصير المنتصر،

تمرُّ علينا هذه الإطلالةُ الجديدة لعامنا الثامنِ عشر من عمرِ ثورتِنَا العملاقةِ الجبارة، كأروع ما يكونُ الحدث، وبكلِ ما احتواهُ عامُنَا السابع عشر من آياتِ الجهادِ والنضال؛ حيث ارتفعت على هاماتِكُمْ هذه الانتصاراتُ الهامةُ والمصيريةُ والكبيرة، توجتم بها تاريخَ أمتكم العربية في هذا الزمنِ العربي الصعب والأوقاتِ الحرجة التي لا يستطيعُ غيرُ الأبطالِ الصناديدِ الصمودَ في بحورِها المتلاطمة، ولا يقدرُ على مواجهتها إلاَّ الثوارُ المؤمنون المجاهدون الذين تعملقوا في مساراتِ المجد، وارتفعت على جباهِهِم وهاماتِهِم السمراء أسمى آياتِ البطولة وأروعُ معاني التضحية وأرقى درجاتِ الفداء.

إنها حِقْبَةٌ من تاريخ أمتِنا العربية ورسالتها وإصرارها على الحياة، يخوض غمارَها باسمِها الآن، شعبُنا الذي اقتُلِع من أرضه مع رواد من أمته العربية، وأحرار من العالم يتجمعون في هذه الثورة مؤمنينَ بحتميةِ النصرِ وبلوغِ الهدف.

إن التاريخَ سطر لكم، يا أبطالَنا ويا ثوارنَا في هذا العام، هذه الملحمة العسكرية التي كتبتُم فيها على صفحاتِ التاريخ بأحرف مباركة وهَّاجة هذا الانتصار الكبيرَ على

عدوكم خلال خمسَةَ عشرَ يوماً، في الحربِ السادسة الفلسطينية ــ الإسرائيلية، في رمضانَ المبارك وعلى أرضِ الجنوبِ اللبناني الصامِدِ البطل، وقبلَها من خلال حربِ الاستنزاف التي استمرت أَحَدَ عَشَر شهراً متواصلة وواجهنا فيها، معاً وسوياً، بصلابةٍ وقوة آلةَ الحربِ الأميركية ــ الإسرائيلية الحديثةِ التقنية والمتقدمةِ المتطورة، براً وبحراً وجواً، فتحطمت على صخرةِ صمودكُم وثباتكم كلُّ هذه الهجمات وتهشَّمت تحت أقدامِكُم كلُّ عجرفةِ العدو الصهيوني وصلفِه، ومن ورائه جميعُ حلفائه الاستراتيجيين والتكتيكيين، محلياً أو دولياً، أمبرياليينَ أو عملاء.

لقد سجَّلنا هذه الانتصاراتِ العسكرية على هذا العدو الصهيوني المدعوم بهذا الدعمِ غيرِ المحدود من الأمبرياليةِ العالمية بقيادَةِ الولايات المتحدةِ الأميركية؛ هذا الدعم الذي شمل كافَةَ المجالاتِ العسكريةِ والسياسيةِ والديبلوماسيةِ والاقتصادية فزاده عناداً وعجرفةً وصلافةً ووقاحةً وغروراً، في وقتٍ ظنَّ فيه أنه يستطيعُ بعملياته العسكرية وبآلةِ الحرب التي أمدته بها أميركا، وبالتكنولوجيا المتقدِمة المتطورة، أن يركِّع هذا الشعبَ المعطاء وثورَته الجبارة، سواءٌ كان داخل أرضنا المحتلة أم في الجنوب اللبناني الصامد بشعبِهِ وجماهيره.

فماذا حدَثَ يا إخوتي ويا أحبتي؟... لقد تحوَّل ما كان يعتقده العدو مُسلماتٍ وبديهياتٍ محسومة بالنسبةِ له في منطقتنا العربية إلى ملاحمَ جديدة، ومعجزاتٍ متجددة، تجسدُ بقوةٍ ورسوخ حقائقَ القدرةِ والصمودِ والتصدي في ثورتِنَا وشعبنا.

لقد ظن أنه يستطيعُ، انطلاقاً من هذه المسلماتِ والثوابت، التي فرضها على المنطقة ردحاً من الزمن، أن يخيفَ هؤلاء الثوارَ الأشاوس في الثورةِ الفلسطينية والقواتِ المشتركةِ اللبنانية ــ الفلسطينية. ولقد ظن أنه يمكنُهُ أن يُرْعِبَ هؤلاء الأبطالَ الصناديدَ المجاهدين الصادقين، ونسي أن هؤلاء العمالقة قد اخترقوا جِدَارَ الوهم الذي كان يخيفُ ويُرْعِب به منطقتنا، وأن هؤلاء الأبطال هم صناعُ التاريخِ الجديد لهذه الأمةِ العربيةِ المجيدة، وبناةُ ملحمتها المتجددة، وأن أياديهم القويةَ على بنادِقِهم هي التي تصنع الفجرَ الجديد لهذه الأمة، والكرامةَ لهذه المنطقة، وأنهم أصبحوا الرقم الصعب في المعادلَةِ المركبة لأنهم يغمرون الأرضَ بدمائهم الطاهرَةِ الزكية عطاءً، ويتجذرون فيها بإيمانٍ وقوة يجسدون إرادة البقاء وإرادة الانتصار في هذه الأمَّة. إنهم هم الذين يُخيفون ويرعِبون أعداء أُمتنا العربية، ويخلِقون هذا الواقِعَ الفعلي الرائعَ العظيم من خلالِ المعاناةِ اليومية والتضحيةِ الدائمة وشلالاتِ الدم التي لم تتوقف لحظةً واحدة في المسيرةِ

الطويلةِ الصعبةِ القاسية، عنوان العنفوانِ وأسطورة المجد، ومعجـزَة الإيمان وملحمـة الكِبرياء، مع هذه الوحدة والتلاحم اللبناني الفلسطيني الذي هو نسيج وحده في أمتنا العربية في هذا العصر الحديث الذي تعمَّد بالدم الطاهر، وتطهَّر بالتضحياتِ الجسام، واغتسلَ بالمحبةِ الثوريةِ للإخوَةِ، رفاقِ الخندقِ الواحد، الذين يقفون اليوم بكل الكبرياءِ المتجمع في أمتِهم العربية في هذا الخندقِ المتقدم الأمامي، وفي هذا الممر النضالي الهام، والمؤثر، يذودون عن حياضِ الوطن وكرامةِ وعزةِ الأمةِ العربيةِ جميعها حتى لا يتم اجتياحُ أرضِنَا العربية، والتهامُهَا واحدةً وراء الأخرى من هؤلاء الصهاينة الأمبرياليين في غزوتهم التتريةِ الجديدةِ في هذا الوقت الذي تنشغلُ فيه معظمُ الدولِ العربية عن مواجهةِ هذه الأخطارِ المحدقة بأمتنا، بمشاغِلِهَا الإقليميةِ الضيقةِ المختلفة.

وهكذا دخلتم يا إخوتي ويا أحبتي، ويا رفاقَ الخندقِ والمصير.. التاريخَ من مناقِعِ الدم ومن مواقِعِ الجهاد ومن بواباتِهِ العريضة، لتحقيقِ هذه الآمالِ الكبيرة لأمتكم العربية التي تتطلعُ إليكم، ودماءُ قلوبها في مآقيها نظرةَ الأملِ والإشراقِ، نظرةَ الرجاءِ والثقةِ بالمستقبلِ الباسِمِ المعطاء...

بسم الله الرحمن الرحيم ﴿وَمَا جَعَلَهُ اللَّـهُ إِلَّا بُشْرَى، ولِتَطْمَئِنَّ به قُلُوبُكُمْ، وما النَّصْرُ إِلَّا مِنْ عِنْدِ اللَّـهِ، إِنَّ اللَّـهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾... صدق الله العظيم.

يا شعبَنَا البطل داخِلَ أرضِنَا المحتلة،
يا جماهِيرنا المناضلة في مواقِعها خارجَ الوطن،
يا رفاقنا في الخندقِ والمصير،
يا أبطالَنا، كل أبطالِنا الأشاوس،

الآن حصحَصَ الحقُّ وبانت الرؤى، فلقد وقف شعبُنَا داخِلَ أرضِنَا المحتلة بكل هذه الشجاعةِ والأصالة، وبكل هذا الإيمان وهذا الإصرار، وبكل هذه العزيمة وهذا الثبات يواجِهُ العدوَ الصهيوني وآلتَهُ العسكـريةَ الضخمـة، واستطاع شعبنـا في أرضنا المحتلة، في الضفةِ والمثلثِ والجَليلِ وغزةَ والنقب، بهذه الأصالةِ فيـه، أن يُحوِّل بأطفالِهِ ونسائِهِ ورجالِهِ وشيوخِهِ وشُبَانِهِ الأرضَ إلى سعيرٍ تَميدُ تحتَ أقدامِ المستعمرينَ الطغاة، يتحدى دباباتِهِ بصدوره العارية وبأجسادِهِ المجردة. وتمكنتم، يا جماهيرنا الأصيلة، من صنعِ هذه الانتفاضةِ الأخيرة الرائعة، التي أذهلت العدوَ قبلَ الصديق، والتي لقنت هذا العدو المتغطرس درساً وصفعته بلطمةٍ قاسيةٍ مذلة وكشفتم لعبَتَهُ الساذجةَ السخيفة في ما أسماه الحكمُ العسْكَري الجديد، الذي ألبسوه ثياباً مدنية، فكشفتم المزيدَ من عيوبِهِ

ورعونته، ورفعتم الغطاءَ عن المؤامرة بكاملِ أبعادِهَا وبكلِ أوجُهِهَا القبيحةِ والخطيرة.

ولكن... هل يمكنُ أن تنطلِي هذه الحيلَةُ الساذجة؟... لقد نسي هذا العدُو أو تناسى «أن فيها قوماً جبارين» يعرفون كيف يخاطبونَ التاريخ وكيف يصنعونَـهُ وكيف يتعامَلُون معه، بكل إيجابياته وبكل سلبياتِهِ، وكيف يُحَوِّلُونَ دائماً وأبداً السلبياتِ إلى إيجابياتٍ ومنجزاتٍ يتحدون بها العدو ومن يقفُ خلفَ العدو وفي صفه.

وأنتم، أيها الإخوةُ المناضلونَ الأسرى الصامدون في معتقلاتِ العدوِ وزنـازينه تتحدون بإيمانِكم وصبرِكم وإصرارِكم كلَّ أنواعِ العذابِ والتعذيب، فزادكُم الإيمـانُ التصاقاً بثورتِكُم وشعبِكُم وعدالَةِ قضيتِكُمْ وقدسيةِ حَقِنَا في العودةِ وتقريرِ المصير وتحريرِ الوطنِ الحبيب.

لكم منا، في هذا اليومِ العظيم من أيام أمتِكُم العربية، كلَّ تحيـاتِ الإعزازِ والإكبار والتقدير. والعهدَ العهدَ، يا أبطالَنَا، من شعبِكم وثورتِكم وثوارِكم بأن المسيرة تتقدم وتتقدم نحوَ القدس ونحو تراب فلسـطينَ الغاليـةِ الحبيبة... الصبـرَ والصمودَ والشموخَ والأمل يا إخوتي وأحبتي الأبطال... يا من تزدادُ وجوهكم وقلوبُكم شموخاً وإيماناً. ورغم العذاب والبطشِ فانكم يا أحبتَنا مباركونَ فوق الترابِ المبارك... فوق فلسطينَ في أسرِهَا ومعتقلِها الكبير، وإن لقاءَنَا في الأرضِ المُحَرَّرة في فلسطين لقريبٌ بعوْنِ الله.

إنها المعجزةُ الفلسطينية في هذا العصرِ الفلسطيني لأمتنا العـربية التي تُشَكِّـلُ تواصلاً خلاقاً مع المعجزةِ الجزائريةِ والثورة اليمنية وكلِّ المعجزاتِ النضالية التي انبثقت من قلبِ هذه الأمةِ العربيةِ العظيمة، في وجه جميعِ موجاتِ الغزوِ والقهر وتحدياتِهَا الحضارية لأمتنا ولجماهيرنا.

من هنا، نفهمُ لماذا هذا التركيزُ الهائل لحجمِ هذه المؤامـراتِ والمواجهـاتِ الساخنةِ المتزايدة، على ثورتكم العملاقة، التي تحفُرُ هذا الأخدود في مسيرةِ النضالِ لأحرارِ العالم أجمع. ولماذا هذه الضغوطُ الكبيرةُ الضخمةُ علينا. يحاولون أن يوقفوا تيَار التاريخ وأن يحرفوا أو يعكسوا مجرى التاريخ وعبثاً يحاولون، لأن الإرادة المقاتلة العنيدة قد قُدَّت من الصبرِ والمعاناة وحفرتها التجاربُ والآلام، وروّاها العرقُ والدماء، ودشنتها المواكبُ الطويلةُ من الشهداء الأبرار يتقدمهم، في عامِنَا المنصرم هذا، القائدُ الحبيبُ الشهيدُ ماجد أبوشرار، ونعيم خضر الأخُ الصديق؛ وعبدالـوهاب الكيـالي المناضـلُ

الرفيق، مع بقيةِ إخوانِهِمْ الأحبة الذين اصطفاهم الباري عزَّ وجلَّ، يتسابقون على الدَرب وعلى الشهادةِ، مُحَمّلينَ الرايَة للصفوف، التي تندفعُ خلفَهم مهللين مكبـرين: ﴿إِنْ تستفتحوا فقد جاءكم الفَتْحُ وأن تنتهوا فهو خَيْرٌ لَكُمْ﴾ صدق الله العظيم.

يا جماهير أمتنا العربيةِ المناضلة،

يا شعبنا المعطَاء العظيم،

يا رفاقَ السلاحِ والجهاد،

معارِكُنَا التي خضناها في عامِنَا المنصرم كثيرةٌ ومتعددة، وعلى جميع صُعُـدِهَا وأشكالها وأحجامها، وفي كافَةِ مجالاتِهَا وأرجائها، ولكن أهمها بعد معاركنا العسكرية الرائعة التي اخترقنا بها أستارَ الباطل وأوهامَ العدو، وزيفَ مقولاتِهِ وتشدقاته، كانت معركتُنَا السياسيةُ الأساسية الآن، والتي انتصرنا لها وانتصرنا فيها، بالقرار الفلسطيني المستقل، والتي تحملُ معها معركةَ المصيرِ الفلسطيني المستقبلي. لقد كانت معركةً شاقةً وقاسيةً لأننا كنا فيها ولم نزل القابضِين على جمرِ النيـران في مواجهـة أشرسِ المـواجهاتِ وأخطرها في هذا المضمونِ وهذا الاتجاه. البعضُ وهنَ فيها لأنها معركةُ الإرادات ولكن لم تهن قناةُ الثورةِ والثوارِ ولن تهن، لأن هذه الحِفنَةَ المؤمِنَةَ المجاهِدَةَ، لأن هؤلاء الرجال الأبرار الذين وهبوا أنفسَهُم فداءً لقضيَتِهِم الحقة، قضيةِ شعبهِم العادلة، أعلنوها صريحةً مدويةً منذ البداية أن لا وصايَةَ ولا تبعيةَ ولا خُضُوعَ، أعلنوها أنها غيرُ تابعةٍ ولا خاضعةٍ ولا موجهةٍ إلاَّ من إرادةِ جماهيرنا ومن أجل أهدافِنَا النبيلة التي انطلقنا من أجلها.

واليوم، يتنادى الرجالُ والمناضلونَ بكلِ فئاتِهِمْ، وبكل انتماءاتِهِمْ، رجالاً ونساءً، للدفاع عن هذه الثورة وللحفاظ على هذا القـرار الفلسطيني المستقـل الذي يجسِّد اليوم الإرادَةَ الحُرَّةَ لجماهِيرِنَا العربيةِ الأصيلة التي تلتفُ حول ثورتِهَا الفلسطينية تذودُ عنها وتشكلُ لها الدرعَ الحامي والسد القويَّ والحصن المنيع.

فطوبى لكَ أيها الجيل وأيتها الأجيال التي تعيشُ هذا اليوم الأتون في ثورته.

طوبى للمناضلين... كلِّ المناضلين من أحرارِنَا.

طوبى للمجاهدين... كلِّ المجاهدين من ثوارِنَا.

فأنتم بنو الشعبِ... لا الطغيانُ يرهِبُكُمْ ولا زعيمٌ على الشيطانِ يتكِلُ.

يا إخوتي، ويا أحبتي،

يا شعبنا الحبيبَ البطل،

المسؤولية خطيرة... والظروف صعبةٌ وشاقة، ولكنه المخاضُ الأليمُ للميلادِ العظيم. ليس ميلادَ دولتِنَا وحسب، وإنما ميلادٌ جديدٌ لأمتنا العربيةِ الخالدة، وكلما ازدادت شراسةُ العدو ازددنا إيماناً بالنصر وثباتاً على الطريقِ الموصِلِ إليه، ولن يزيدَ العنفُ هذا الشعبَ إلّا عنفواناً، وأصالة وإصراراً.

إننا نصنعُ معجزاتٍ ثوريةً مكللةً بالمعاناةِ والمتاعِبِ والآلام.

إننا نصنع ملاحِمَ نضالية من خلالِ التضحيةِ والفداءِ والدماء.

ولاننا نصنعُ هذه المعجزاتِ وهذه الملاحم، نسجلُ هذه الانتصارات على كافةِ الصُعُدِ لشعبِنَا وأمتنا، وننيرُ لجماهيرِنَا الدربَ وشموعَ العودة التي نقذِفُ فيها مُهجَ خيرةِ الأحبابِ وصفوةِ الأخوة، فيمتلىء الدربُ بالشهداء، يصنعون من أجسادهم جسوراً للعبورِ إلى الوطن، ومن شلالاتِ الدم التي لم تتوقف لحظةً واحدة في ثورتنا نُروي بها الأرضَ المشتاقة لأبنائِهَا.

وهنا لنا وَقفة... وقفةُ تأمُّل، ووقفةُ المسؤوليةِ الملقاةِ على عواتِقِنَا تجاهَ قضيتنا وشعبِنَا وأمتنا. هذه الانتصاراتُ التي نُحَقِّقُهَا وهذه المُنْجَزَاتِ التي نُحرزها وهذه المكاسب التي نحصلُ عليها ليست مِنَّةً ولا منحةً من أحد، ثمنها غالٍ غالٍ، ثمنُهَا مواكِبُ الشهداء وقوافِلُ الأحرارِ والمجاهدين. وعلينا أن نعرفَ كيف نحصدُ خيراتِ وثمراتِ وسنابِلَ هذه الانتصارات وهذه الإنجازاتِ وهذه المكاسب، نحصُدُهَا لأهلنَا وشعبِنَا وأمتنا، فالتاريخُ لا ينتظر المترددين والتاريخُ لا يلتفتُ للغافلين، دماؤنا ثمنُهَا أرضُنَا، دماؤُنا لا تذهَبُ رخيصة. هنا يجب أن يعلَمَ الجميع، أننا حين نُقَاتِل بهذه الشجاعَةِ وحين ننتصرُ هذه الانتصارات وحين نُنْجِزُ هذه المنجزاتِ، علينا أن نعرفَ كيف نوظفُهَا في اتجاهِ الهدفِ الكبيرِ، في اتجاه القدسِ وفلسطين. لهذا أطلقنا على عامِنَا الماضي عامَ الخَيارِ الفلسطيني الذي هو وحدَهُ صاحِبُ الكلمةِ الفصل في أيةِ معادلةٍ في المنطقة. لهذا، نحن لسنا على استعداد لأن نكونَ للمساومة في سوقِ النخاسَةِ السياسية، ولسنا على استعدادٍ لتجيير هذه الانتصارات والمكاسب والإنجازات لغيرِ شعبِنَا وقضيتِهِ العادلة ولغير أطفالِنَا ومستقبلهم. وليعرفَ هذا، القاصي والداني. إن قضيتنا ليست قميصَ عثمان، ونقولها بالفمِ الملآن والمسؤوليةِ الكبيرةِ الملقاةِ على كواهلنا وفي أعناقنا، وما أخطرهَا من مسؤولية، وما أصعَبَها من مهمة لأنها نقطةُ التغيير الاستراتيجية في المسارِ العربي القومي بل في المساراتِ الثورية لكل الأحرارِ في العالم. فطوبى للرجال الذين يعيشون هذه الحقبة من تاريخِ أمتنا ويصنعونَ تاريخَهَا ويُرسون دعائِمَ مستقبلها...

طوبى لهؤلاء الفرسانِ الصناديد الذين لا يخافون في الحقّ لومَةَ لائِمٍ، ولا يترددون. . عُدتهم الشجاعة، وأصالتُهُم الإيمان، لأنها مسؤوليةٌ عظيمةٌ، والهدفُ سامٍ ونبيل.

إنها مسؤوليةُ القدس وفلسطين، ومهرُهَا الغالي الكبير والذي سيتساقَطُ دونه شهداء وشهداء، في مسرى إسرائِهَا ومعراجِهَا وعلى طريقِ جُلجلَتِهَا.

يا أهلنا وأحبتنا في لبنانَ الصامد البطل،

يا جماهيرَ لبنان الأشم،

يا من نقاسمهم الضراء، لأن لا وجود للسراء في هذا الزمن الصعب،

إنني أعلِنُ في هذه المناسبة الفلسطينية العربيةِ القوميةِ، ومن موقعي وباسم شعبِنَا وثوارنا، أن لبنانَ في القلبِ وفي الوجدان. ولذلك، فإن في عودةِ اللبنانيين إلى بعضهم البعض عبر حوارٍ عقلاني، وبوحيٍ من الضميرِ الوطني القومي الذي يستلهمُ مصلحَةَ لبنانَ العربي، من القضايا التي تَهمُّ نضالَنا بشكلٍ حيوي، لأنها بالإضافة إلى كونها استجابةً لنداءِ العقل والضمير، هي الكفيلُ لإعادةِ الأمنِ والاستقرارِ والهدوء لشعبٍ شقيقٍ عزيزٍ ملتحم نضالُهُ بنضالنا، وأن من شأنها حمايَةَ لبنان من الأطماع الصهيونية التوسعية وتمكينِ نضالِنَا الفلسطيني من تكثيفِ نشاطاته والتركيز عل قضيته وتصعيد نضالاته واختزال الزمن الصعب من دربِ نِضَالِنا المشترك.

. . . هذا هو موقفُنَا الثابتُ الدائم، قلناه في الماضي ونكررُهُ اليوم، وسيبقى كذلك إلى أن نرى لبنان وقد عادت البسمَةُ إلى أهلِهِ والطمأنينَةُ إلى مواطنيه والوحدَةُ إلى أرضِهِ وشعبه.

وانطلاقاً من هذا الموقف المبدئي الراسخ، نعتبرُ تواجدَنا في لبنان، وفي بقية الأقطار العربية، إنما هو تواجدٌ مؤقت على طريق انتصار الثورة والعودةِ إلى الوطن فلسطين؛ إننا نعلنُهَا صريحَةَ وعالية، وبكل الوعي والإدراكِ والفَهْمِ الدقيق، إننا نرفض التوطين والوَطَن البديل، ولن نقبَلَ لفلسطينَ بديلاً وبغير القدسِ عاصمةً.

يا جماهيرنا العربيةَ الأبية،

إن ما حَدَثَ في فاس، من انفراطٍ مؤقت للتضامن العربي، يؤكِّدُ صحةَ نهجِنَا ومنطِقِنَا في التمسكِ بالتضامُنِ العربي هدفاً بحدِّ ذاتِهِ لقوةِ أمتِنَا العربية وسلاحاً فعالاً لنا على كافة الساحات، فالتحديات الصهيونيةُ والأمبريالية تؤكِّدُ بقوةٍ وإلحاحٍ أن أمتنا العربية

في أمسِّ الحاجةِ للتلاقي والتباحثِ واتخاذِ القرارات الحاسِمَةِ والموضوعِيَّةِ والفاعلة، في مواجهَةِ الأحداث الهامة التي مرت بها منطقتنا من سقوطِ السادات، ووصول كامب ديفيد إلى الطريق المسدود، إلى مؤامرة الحكم الذاتي، هذا بجانب استمرار هذه الحرب العراقية الإيرانية المؤسفة، بكل ما تحمِلُهُ في طياتِهَا من خسائِرَ ماديةٍ وبشريةٍ ومعنويةٍ للجميع، رغم محاولاتِنا المستمرةِ والمسؤولَـةِ لإيقافها، إلى المُعْطيـاتِ والمستجداتِ والتحـركاتِ السيـاسية التي تمت من الصـديقِ والشقيق والبعيد، إلى أحـداثِ لبنـان ومناوراتِ النجم الساطع لقوةالتدخل السريع الأميركية، إلى القواعد الأميركية، إلى إعلان التحالف الأميركي ـ الإسرائيلي الخطير على أمتنا، إلى التهديد الإسـرائيلي بالعـدوان والحرب، إلى القرار الإسرائيلي بضم مرتفعاتِ الجولان السورية بعد قراره المشؤوم بضم القدس المقدسة.

أليس ضربُ المفاعل النووي العراقي، في بغداد، ترجمة عملية على أرضِ الواقع لقرارِ ضرب تقدم الأمة العربية الحضاري والعلمي والتكنولوجي؟

أليس ضربُ بيروت، العاصمة العربيةِ الثانية التي تُضْرَبُ بعد بغداد، وسقوط آلاف الضحايا والشهداء، عبرَ حربِ الإبادَةِ الرسميةِ الصهيونيةِ المنظمة ضد الشعبين اللبناني والفلسطيني، هو الترجمةُ الحرفيةُ لهذه السياسة التي تهدِّدُ أمتَنَـا ووجودَهَـا ومستقبلنا وحضارَتَنا؟

إن هذه التحديات هي محاولةٌ لتقزيم أمتنا العربية ومحاولةٌ لقهرها، ولكن الأمة العربيةَ أكبرُ من هذا بكثير، وأعظمُ من ذلك، إنها الأمةُ ذاتُ الحضارةِ والتاريخِ والعقيدةِ والمبادىء والإيمان. ما كانت. . . ولن تكونَ في موقعِ الضعفِ المرسومِ لها والمتعمّد. وهذا لن يكونَ مهما كانت التضحياتُ ومهما عظُمَ العطاء.

وهُنَا تَبْرُزُ عظمةُ ثـورتِكُم العملاقـة. . إنها وسط كـلِّ هذه الأعـاصير، وهـذه المصاعب، تشقُّ طريقَهَا وتواجِهُ قدرَهَا وقَدر أمتها وتحفُرُ أخدُودَهَا في مسارِ الزمن وعلى صفحاتِ التاريخ العربي تنتقلُ من إنجازٍ إلى تقدم، ومن مكسَبٍ إلى انتصار على كافةِ الصعد وفي مختلفِ المجالات، تفرضُ وجودها باعتبارِها الرقمَ الصعبَ والأساسي في معادلةِ الشرق الأوسط، وأن لا سلامَ ولا حلَّ ولا استقرارَ ولا أمن بالقفزِ على حقوقِ شعبِنَا الوطني الثابتة، غير القابلة للتصرف، بما فيها حقه في العودةِ وتقريرِ المصير، وإقامةِ دولتِهِ المستقلةِ الحرة على ترابِنَا الوطني الفلسطيني.

وبهذه الثقةِ وبهذا الإيمان وبهذا الوعي لأبعادِ الصراعِ وموقِعنا فيه، انطلقنا في تحركنا السياسي المكثف في كل الاتجاهات فكانت زيارَتُنا إلى طوكيو بهدف كسب الأصدقاء الجدد وتطوير مواقفهم من قضيتنا العادلة.

كما كانت زيارتُنا للصين الشعبية ولجمهورية كوريا الديمقراطية وجمهورية فيتنام الشعبية قفزة جديدة، وذلك توطيداً لصداقاتٍ عريقة مع أكثرَ من مليارِ إنسانٍ يقفون إلى جانبنا ويدعمون نضالنا ويترجمون هذا الدعم عملياً وسياسياً وعسكرياً.

ثم كانت تلك الزيارةُ التاريخية إلى الاتحاد السوفياتي الصديق، طليعةَ المعسكر الاشتراكي والتقدمي، وكانت تلك المبادرَةُ الرفاقيةُ العظيمة، عندما أقدم الرئيسُ الصديقُ الرفيق ليونيد بريجينيف، وباسم شعوبِ الاتحاد السوفياتي الصديقة، على الاعترافِ الديبلوماسي القانوني الكامل بمنظمةِ التحرير الفلسطينية ورفعِ مستوى ممثليتنا في موسكو إلى مستوى السفارة اسوةً بجميعِ الدولِ المُعْتَرَفِ بها. إن هذه النَقلة النوعية في العلاقات السوفياتية الفلسطينية تشكِّلُ حَدَثاً سياسياً لهُ ما بعده في التأثير على صياغةِ القراراتِ السياسية الدولية.

وإنها لمناسبةٌ لي، لكي أُشيدَ بكل الامتنانِ بهذا الموقف الرفاقي الثابت للاتحاد السوفياتي من قضية فلسطين ومعه كل الدولِ الاشتراكية الصديقة.

وإنها لمناسبة أيضاً... لكي أسجِّل بكل العرفان... المواقف المبدئية الثابتة والشجاعة التي تحظى بها ثورتنا المباركة من قِبَلِ أصدقائنا وأشقائنا في مجموعة دول عدم الانحياز، والدول الإسلامية والدول الافريقية. التي لم تتوان عن دعم ثورتنا وقضيتنا وحقوقنا العادلة، بكل ثبات وقوة وتأثير.

ثم كانت الزيارةُ إلى اليونان الصديق وحكومتِهِ الاشتراكيةِ الجديدة بقيادة الرئيس المناضل اندرياس بابا ندريو، وكانت مناسبة لكي تعبّر أوروبا، من بوابتها الاغريقية التاريخية العريقة، عن حقيقة المشاعر المتعاطفة مع شعبنا ونضاله، لتسجل اليونان باعترافها الكامل بمنظمة التحرير وممثليتها هناك هذا الموقف المبدئي الصديق.

لقد أصبح الموقف اليوناني الشجاع اليوم المعيار الحقيقي الذي تقاس به مواقف العواصم الأوروبية الغربية في السوق الأوروبية المشتركة.

وإلى جانب ذلك كله... لا يمكن أن ننسى مسؤولياتنا الأساسية، تجاه رفاقنا المناضلين في كل حركات التحرر الوطني في جميع أنحاء العالم، التي نحن جزء

لا يتجزأ منـها. . . تـلـك المسؤوليات التي تفخر ثورتنا بأنها تقوم بها على أكمل وجه، لنصرة هذه الشعوب وأهدافها الوطنية التحررية العادلة، وسنستمر بها انطلاقاً من هذه المبادىء والروابط التي تجمعنا بهم.

ايها الأخوة،

يا شعبَنَا العظيم،
يا إخوتنا ورفاقَنا حملَةَ السلاح.

إننا، إذ ننطلق من وحدتنا الوطنية، باعتبارها الدعامةَ الرئيسيةَ لنضـالِنَا الـوطني ولانتصاراتنا المتلاحقة، لا بد أن نركِّز على أصالة هذه الوحدة بين جموعِ شعبنا، داخِلَ وخارِجَ الأرض المحتلة، والتي تُشَكِّلُ هذا المزيج الطيب ذا العنفوان الوطني والقومي الرائعين، والتي تحيطُ بالبنادِقِ في ثورتنا المسلحة دروعاً تحميها وتحتمي بها وروافِدَ تمدُّها وتعطيها، تمدُّها بالحياة وتُعطيها دَفق الأصالةِ والثورة، والتي تستندُ إلى هذا العمق الحضاري النابع من الديمقراطية الأصيلة الواعية المستنيرة، والتي أصبحت سمَة مباركةً من سماتِ هذه الثورة الفلسطينية وتجربةً فذَّةً للديمقراطية الثورية في عالمِنَا المعاصر. علينا جميعاً أن نرعاها ونذودَ عنها، وأن نقويها ونثبتها دونما شططٍ أو مغالاةٍ أو افتعال.

إننا ننطلق بها في مسارِ دربنا الثوري بكل الوعي والإدراك والفهمِ والاستيعاب لها ولمعطياتِهَا ولطريقةِ التعامل معها، لأنها الواحة التي يستندُ إليها شعبُنا واستراحةُ المحاربِ في ثورتنا.

أيها الأخوة المقاتلون،
يا شعبنا المناضل البطل،
يا جماهير أمتنا العربية الأصيلة،

فَلتتشابَك السواعد، كلُّ السواعد؛
ولتتعانقِ البنادق، كلُّ البنادق؛
ولتتجمع الإرادات، كلُّ الإرادات؛
ولتتكتل القوى، كلُّ القوى؛
وليلتف السدنةُ جميعُهُمْ، سدنةُ الأرضِ الطيبةِ المقدسة؛
فإن النصرَ آتٍ آت
وإن الفجر آتٍ آت؛

والمستقبلُ لنا ولأجيالنا القادمه؛
وإنه عام الانطلاقِ بالنصرِ باتجاهِ فلسطين؛

فإليكم يا إخوتي، يا رفاق السلاحِ والخندقِ والمصير، تحيةً من القلب ومن وجدانِ أمتكم، واننا نسيرُ بقلوبنا يعمُرها الإيمان، ونفوسنا تمتلىء باليقين والتصميم، لأننا على تخومِ الوطن والنصر، على تخوم الأرضِ، وعلى موعدٍ مع أهلنا الأبطال الصامدين فيها، وعلى موعدٍ مع علمِنَا الذي سنرفعه على القدس الحبيبةِ المحررة فوق مآذنها وكنائسها، فوق روابيها وتلالِهَا وجبالها.

إنها رائحة الوطن، وعَبَقُ الأرض.
لنا موعدنا مع هذه الجماهيرِ الصادقةِ الوفيةِ الصابرةِ المثابرة.
إن موعدنا مع القَدَرِ الجديد، ومع الفجرِ المنبلج، من حِلكةِ الليل.
بسم الله الرحمن الرحيم: ﴿وليدخُلُوا المسجد كما دَخلوهُ أَوَّلَ مَرَّةٍ وليتبروا ماعلوا تتبيرا﴾ صدق الله العظيم.

وإنها لثورة حتى النصر

أخوكم: أبو عمار
١/ ١/ ١٩٨٢

مستقبل السلام
في الشرق الأوسط

خالد الحسن

طالما ان موضوع هذه الندوة هو مستقبل السلام في الشرق الأوسط، ولما كان الموضوع الذي طلب الي التحدث حوله هو: رؤية الثورة الفلسطينية لمستقبل السلام في الشرق الأوسط، يصبح من المطلوب، ان نحدد معنى **السلام**، لنرى ما اذا كانت الأحداث والأفكار التي وقعت وتقع، تتفق مع كلمة **سلام**، ام ان **السلام**، في المفهوم السياسي للعلاقات الدولية، يعني شيئا آخر هو: **الأمن**، وتصبح بالتالي كلمة **سلام** هي الغطاء الاعلامي للأمن المتصل بموازين القوى، وعلاقاتها في حركة تحقيق المصالح المادية من منطلق ذاتي؛ حيث تطغى المصلحة الخاصة على المصلحة المشتركة، كلما استطاعت القوة الذاتية لأي طرف ان تفرض ما تريد بشكل نسبي او مطلق.

واذا كان الاستقرار في العلاقات الدولية، قد يتحقق بمفاهيم الأمن المستندة الى القوة وسياسة الترغيب والترهيب المتصلة، حتما، بها، إلا ان الاستقرار في الشرق الأوسط، بسبب طبيعة الصراع القائم مع اسرائيل واهدافه، لا يمكن ان يتحقق بالمنطق نفسه، بل لا بد ان يكون الاستقرار في هذه المنطقة، قائما على **السلام**، بالمفهوم الحقيقي لهذه الكلمة، اي مراعاة العدالة والحقوق الأساسية بشكل حاسم وليس مجرد مراعاة المصالح المشتركة المادية بمنطق موازين القوى الدولية.

إن الاستقرار القائم على الأمن، يُمثّل حالة مادية مفروضة بموازين القوى. كما ان الحلول التي قد تقدّم لتحقيق الاستقرار القائم على الأمن، لا يمكن إلا وان تستند على

(*) البحث الذي القاه خالد الحسن، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، ورئيس اللجنة الخارجية في المجلس الوطني الفلسطيني، في الندوة العالمية التي نظمها «مركز الدراسات العربية»، الذي يديره عبد المجيد فريد، في لندن تحت عنوان: «مستقبل السلام في الشرق الأوسط»، وقد انجزت الندوة اعمالها في ١٨ ـ ١٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨١، وتكوّن الوفد الفلسطيني فيها من خالد الحسن، شفيق الحوت، محمد ملحم، وشاركت فيها وفود من اوروبا والولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفياتي، والحركة الوطنية المصرية.

منطق القوة؛ حيث يرضخ الضعيف امام مطالب القوي. وهذا نوع من انواع الديكتاتورية، الذي يحمل في ذاته بذور الرفض والعنف والثورة لتغيير الواقع المفروض امام اي تغيير يقع في موازين القوى. ولذلك، لايمكن ان نطلق عليه وصف **سلام**، بل هو استقرار مؤقت مفروض بمنطق **الأمن** المرتبط بحق القوة وليس بقوة الحق.

اما الاستقرار القائم على السلام، فيمثّل حالة فكرية ونفسية تنمو بقوة القناعة الفكرية والنفسية المرتبطة بالعدالة وبقوة الحق، وبذلك يكون عامل القوة في تحقيق السلام، عاملا ذاتيا للطبيعة السلامية للأفكار التي اعطت الحلول القائمة على الحقوق والعدالة، والمنطلق من الفهم الصحيح لطبيعة الصراع وخصوصياته.

ان السلام، بهذا المعنى، لم تعرفه العلاقات الدولية، وان عرفته الشعوب داخل حدود مجتمعاتها في حقب متقطعة.

كذلك، فان التناقض القائم بين الأمن والسلام، هو في حقيقته التناقض بين الديكتاتورية (المحلية او الدولية)، وبين الديمقراطية (المحلية او الدولية)، في مسار حركة الفعل المجتمعي والدولي عبر التاريخ.

وهذا، يدفعنا الى القول: ان السلام الممكن تحقيقه في العلاقات الدولية هو سلام نسبي، وقليلا مايقع، وان الأمن، هو الصفة الغالبة في العلاقات الدولية وما يتصل بها من صراع وحروب.

من هذا الفهم والتمييز بين السلام والأمن، اتناول موضوع الرِؤيا الفلسطينية لمستقبل السلام في الشرق الأوسط. وهذا، يتطلب، أيضاً، تناول اكثر من جانب من جوانب الصراع القائم في الشرق الأوسط، قبل الوصول الى النتائج المتوقّعة مستقبلا، ولكنني سأتناولها باختصار شديد، يمثل خلاصة قناعاتنا بدون تفاصيل واثباتات حتى لاتتحوّل هذه الورقة الى كتاب، مع املي بأن يكون في النقاش مايوضح بعض النقاط التي قد يرى البعض ضرورة لايضاحها.

الشرق الأوسط وفلسطين

ان الشرق الأوسط، كموقع، يمثل موقعا محوريا للعالم في السلم ومتطلباته الاقتصادية وفي الحرب ومتطلباتها العسكرية. انه دائرة نصف قطرها ٣٠٠٠ ميل ومركزها القدس، تشمل افريقيا والبحر المتوسط غربا وتركيا وجنوب شرقي آسيا (الباكستان) شرقا، وتتحكّم في طرق المواصلات البرية والبحرية والجوية. كما ان الشرق الأوسط، كموقع، وبخاصة بعد فتح قناة السويس، يربط محيطات العالم وبحاره بشكل يؤثر ايجابيا على حركة المواصلات العالمية والسيطرة على جزء اساسي منها. اما بالنسبة للثروات، فقد كان مصدرا للقمح والغذاء في الماضي، واصبح مصدرا اساسيا للطاقة في الحاضر والمستقبل، بما يجعله عصب الحياة الصناعية العالمية. ان هذه الخصوصية (الجيو ــ بوليتيكس) جعلت الشرق الأوسط، جزءا اساسيا في السياسة الدولية وما يتصل بها من علاقات دولية. كما ان هذه الخصوصية، جعلت من الشرق الأوسط، هدفا اساسيا

لأية دولة اولى في العالم منذ ان عرفت الدول الأولى ايام الفرس واليونان والرومان ومن تلاهم. لا تكتمل قوة الدولة الأولى إلا بتحقيق نفوذ اساسي لها في الشرق الأوسط، وخروجها منه هو تحوّلها عن مركز الدولة الأولى. ولذلك كان تاريخ هذه المنطقة، هو مواجهة الغزوات الخارجية والنفوذ الخارجي للدول الكبرى وبخاصة الدولة الأولى، ولم تتحرر من هذه الحالة إلا بظهور الاسلام الذي وحّد المنطقة في دولة واحدة اصبحت هي الدولة الأولى، الى ان قضي على هذه الحالة في الحرب العالمية الأولى بشكل حاسم، فاقتسمت بريطانيا وفرنسا المنطقة، ثم وقعت الحرب العالمية الثانية فظهرت اميركا والاتحاد السوفياتي كمركزين للقوة الدولية، بديلا عن بريطانيا وفرنسا.

لم تكتف بريطانيا وفرنسا، والاستعمار الغربي، بشكل عام، بتقسيم العالم العربي، الى دول، بل كان لا بد من منع وحدة هذه المنطقة من جديد، ولذلك ظهرت فكرة اقامة دولة اسرائيل وفي فلسطين بالذات، لأن الموقع الجغرافي لفلسطين يمثل وضعا مثاليا للسيطرة على منطقة الشرق الأوسط، ومنع وحدة شعبه في دولة واحدة، سواء اخذت شكل الدولة الواحدة، او الاتحاد الفدرالي او حتى الكونفدرالي.

الحركة الصهيونية ودولة اسرائيل

لقد اصبح ثابتا ان الحركة الصهيونية، لم تكن في اساسها، كفكرة وكممارسة، حركة يهودية. بل هي في الأساس فكرة اوروبية استعمارية بدأت بشكل عملي منذ اوائل القرن التاسع عشر. ولذلك، فان المؤرخين اليهود يعتبرون ان وعد بلفور، لم يبدأ عام ١٩١٧، وانما بدأ في عهد بالمرستون (البريطاني) في عام ١٨٣٧. ويلاحظ، بوضوح كامل، ان الأغلبية الساحقة من يهود العالم كانت تعارض الحركة الصهيونية، واقامة دولة اسرائيل، حتى الحرب العالمية الثانية، بشكل جزئي، وحتى قيام دولة اسرائيل عام ١٩٤٨ بشكل كامل. ولم يكن الهدف من اقامة دولة اسرائيل موقفا انسانيا تجاه اليهود، فكل من ايد الحركة الصهيونية كان معاديا لليهود. اما الهدف الحقيقي، فهو زرع كيان غريب ومعاد لشعب المنطقة في فلسطين قلب هذه المنطقة، لاحكام السيطرة عليها، ومنع وحدتها وقوتها. كما اصبح واضحا الآن، بأن اسرائيل، تمثل قاعدة عسكرية مثالية في فاعليتها وفي رخص تكاليفها بالنسبة للغرب، سواء بالنسبة للسيطرة على الشرق الأوسط، او لتأمين احتياجات المواجهة العسكرية بين المعسكر الغربي والاشتراكي في حالة حرب عالمية، ولعل آخر ايضاح لهذه الفكرة، هو قرار ادارة ريغان الأخير، باعتبار اسرائيل القاعدة الاستراتيجية الأساسية وليست مصر، كما كان يطمح السادات ان تكون. وسبب هذا القرار، كما نشرته الصحف، هو الأسباب ذاتها التي دفعت بريطانيا الى تبني فكرة قيام دولة اسرائيل في فلسطين وهي:

١ ــ ان التجمّع الشعبي في اسرائيل لا يمكن ان يعادي الغرب لأن استمرار الدولة مرتبط بحماية الغرب لها، بينما هذا غير مضمون بالنسبة للشعب العربي في مصر.

٢ ــ ان مستوى الصيانة وفاعلية ورش الصيانة، وفاعلية مخازن الوقود وقطع الغيار والنفط اللازم للجيش الأميركي ارقى كثيرا مما هو عليه الحال في مصر.

٣ ــ ان الاتصال البري بين فلسطين والمشرق العربي غير متحقق في مصر.

٤ ــ ان تكاليف رعاية اسرائيل ارخص كثيرا من تكاليف رعاية مصر.

لبنان وفلسطين والأردن

ان الحدود التي رسمت باتفاق بريطاني ــ فرنسي، اساسه اتفاقية سايكس ــ بيكو، جعلت من كل من لبنان وفلسطين والأردن، دولا عاجزة، بمواردها الذاتية، عن تأمين الحد الأدنى لمتطلبات حياة مجتمعاتها؛ وهذا يعني ان تبقى هذه الدول في حالة اعتماد دائم على المساعدة الخارجية.

اما موقعها، فانه يمثل نقطة انطلاق الى المشرق العربي والمغرب العربي على حد سواء، وبالتالي فهي تمثل مراكز قوة للاستعمار الفرنسي والبريطاني في المنطقة؛ كما حصل، مثلا، في حالة القضاء على ثورة رشيد عالي الكيلاني في العراق، حيث انطلقت القوة البريطانية ــ الأردنية من الأردن..

إلا انه نظرا لأن شعوب هذه الدول الثلاث عربية، فان المستقبل قد يفرض العلاقات الطبيعية مع بقية دول المنطقة فتنتفي حاجة هذه الدول الى المساعدة والحماية الخارجية غير العربية. ولذلك، كان لابد من الاسراع باقامة دولة اسرائيل في فلسطين؛ وهي الموقع الجغرافي الأفضل، لضمان استمرار القاعدة الغربية في شرق البحر المتوسط. وهكذا كان، فاصبحت الأردن الآن تعتمد كليا على المساعدات العربية وكذلك لبنان. وبقيت اسرائيل ضمانة للقدرة الغربية في المنطقة.

وقد حاول الاتحاد السوفياتي ان يشارك في هذه اللعبة عام ١٩٤٧، فأيد مشروع التقسيم، وعطّل مشروع ترومان الذي كان يقترح تجميد مشروع التقسيم لمدة خمس سنوات. إلا ان التبعية الاسرائيلية المطلقة للغرب وبخاصة اميركا، دفعت الى تغيير موقف موسكو، وان كان تغييرا نسبيا وليس جذريا فيما يتصل بوجود اسرائيل واستمرارها.

اطراف الصراع في الشرق الأوسط

ان النتيجة التي نصل اليها تؤكد ان الصراع، القائم في الشرق الأوسط، هو صراع دولي وليس صراعا بين الفلسطينيين واسرائيل، او بين العرب واسرائيل، فحسب؛ وبالتالي، فان اطراف الصراع هم:

١ ــ المعسكر الرأسمالي الصناعي بقيادة الولايات المتحدة الأميركية.
٢ ــ الحركة الصهيونية العالمية وقاعدتها اسرائيل.
٣ ــ المعسكر الاشتراكي بقيادة الاتحاد السوفياتي.
٤ ــ الفلسطينيون والعرب.

وهذا يتطلب معرفة الأهداف والوسائل المتصلة بكل طرف من اطراف الصراع.

١ ــ المعسكر الرأسمالي الصناعي بقيادة اميركا: بالرغم من ان الموقف الأوروبي

والياباني، من الصراع القائم في الشرق الأوسط، يختلف جزئياً عنه بعد الستينات لأسباب تتصل بمصالحه الاقتصادية البحتة؛ وهو موقف ينسحب ايضا على علاقات اوروبا واليابان الاقتصادية مع الاتحاد السوفياتي. الا ان عدم وجود الاستقلالية والقدرة على ممارسة الاستقلالية، لدى اوروبا واليابان عن الولايات المتحدة الأميركية في ساحة الصراع الدولي المعاصر، ومنه ساحة الصراع القائم في الشرق الأوسط، يفرض علينا التركيز على اهداف حكومة واشنطن واساليبها باعتبارها قائدة المعسكر الرأسمالي الصناعي والأحلاف العسكرية الغربية، ومنها حلف الأطلسي. وما ينطبق على واشنطن يشمل في جوهره اوروبا واليابان وبقية اعضاء المعسكر الرأسمالي الصناعي.

(أ) الأهداف

١ ــ المحافظة على استمرار النفوذ السياسي والاقتصادي والوجود العسكري في منطقة الشرق الأوسط، ومواجهة اي امتداد سوفياتي فعّال في المنطقة بالقوة وذلك:

(أ) لاستمرار احتكار اسواق المنطقة.

(ب) استمرار احتكار مصادر الطاقة في المنطقة.

(ج) ضمان حرية الحركة العسكرية في المنطقة في حالة اي مواجهة مع الاتحاد السوفياتي.

٢ ــ منع اي اتحاد او وحدة بين دول المنطقة. وعرقلة التقدّم العلمي والصناعي الممكن تحقيقه في المنطقة، بعد ان توافر المال اللازم للتنمية العلمية والصناعية والمجتمعية. ومنع اي فعل مجتمعي يعيد الأمة العربية الى ذاتها الحضارية.

(ب) الوسائل

١ ــ ربط كل دولة من دول المنطقة باتفاقيات ثنائية مع الحكومة الأميركية؛ وهي سياسة اتضحت منذ عهد دالاس ولا تزال مستمرة حتى الآن. ان هذه السياسة التي كانت سبب الصراع الغربي بقيادة اميركا مع عبد الناصر، لا تزال مستمرة. اراد عبد الناصر ان يتعامل الغرب مع المنطقة ككتلة بقيادة مركزية عربية، واصر الغرب على التعامل الثنائي المحوري، لأنه الأفضل لفرض السيطرة على المنطقة، ويلاحظ ايضا ان الموقف نفسه يظهر بوضوح في الحوار العربي الأوروبي الرسمي؛ حيث يرفض الطرف الأوروبي التعامل مع العرب ككتلة اقتصادية متكاملة، ويصر على التعامل الثنائي مع كل دولة على حدة.

٢ ــ المحافظة على وجود اسرائيل واستمرار هذا الوجود، وعلى امنها من خلال:

(أ) تعزيز القوة العسكرية الاسرائيلية بما يمكّنها من مواجهة كل الجبهات العربية في آن واحد، فضلا عن قيام هذه القوة بدور الشرطي اذا لزم الأمر، كما حصل في لبنان، وكما حصل في ضرب المفاعل الذري العراقي.

(ب) اعتبار اسرائيل قاعدة عسكرية رئيسية من قواعد حلف الأطلسي وتعزيزها بما يمكنها من هذا الدور.

(ج) استعداد اميركا لمواجهة نووية مع الاتحاد السوفياتي اذا كان تدخله العسكري مع الجانب العربي في الصراع مع اسرائيل يهدد امن اسرائيل ووجودها.

(د) استثمار الوجود الاسرائيلي باستنزاف قوة الوضع العربي وايجابيته، اقتصاديا وسياسيا ومجتمعيا، من خلال:

١ ــ الميزانية العسكرية العربية الضخمة لمواجهة العدوان الاسرائيلي من موقف دفاعي، وما يحققه ذلك من نزيف اقتصادي مذهل.

٢ ــ الارتباك المجتمعي الناتج عن النزيف الاقتصادي وما يحدثه بالتالي من ارتباك وفوضى سياسية تدفع الى الانقلابات العسكرية التي تمثل نزيفا قياديا، وما قد يترتّب على ذلك من خلق ظروفٍ تسهل قيام اميركا بدور الحامي للأنظمة العربية الصديقة من حركة شعوبها، وما يتصلُ بهذا من زيادة حجم السيطرة في المجالين السياسي والاقتصادي لصالح الصناعة الغربية بأسلوب قهري.

(هـ) عرض مشاريع الأمن المفروض، المسمَّاة خطأ بمشاريع السلام، كبديل لهذه الحالة، وهي مشاريع سلام بالمفهوم الأميركي الاسرائيلي الذي يهدف الى اعطاء اسرائيل قدرة الحياة الاقتصادية من خلال ما عرف باتفاقيات كامب ديفيد والاتفاقيات المصرية ــ الاسرائيلية، بتطبيع العلاقات؛ حيث تدفع اسرائيل مثلا لمصر، ثمن ما تأخذه من نفط، بضائع من انتاجها الصناعي الاستهلاكي كالبيرة والشيكولاتة وغيرها، بما يؤدي في النهاية الى ضرب الصناعة المصرية الاستهلاكية لصالح نظيرتها الاسرائيلية. اي السيطرة على اسواق الشرق الأوسط من الخارج (المصانع الغربية) ومن الداخل (المصانع الاسرائيلية).

٣ ــ الاصرار على فرض اللغة الأميركية ــ الغربية ــ الاسرائيلية على المنطقة، ورفض الاستماع الى اللغة العربية، او اللغة المشتركة على الأقل، في كل ما يتصل بالمنطقة. اي فرض خضوع المنطقة الكامل للأهداف والأفكار الأميركية ــ الاسرائيلية، وهذا هو سر الاعجاب الملفت للنظر من قبل القيادات الأميركية الاسرائيلية والغربية بمواقف السادات؛ لأن حقيقة موقف السادات انه الغى فكره العربي، وتبنّى اللغة الأميركية، فصوّر على انه بطل السلام، بينما هو في الحقيقة بطل الاستسلام للفكر والأهداف الأميركية في المنطقة. وستثبت الأحداث في وقت قريب، ان ما تم من قبل السادات لا علاقة له بالسلام اطلاقا، لأنه يتناقض مع ابسط قواعد السيادة، والمصلحة الوطنية لمصر وما فيها من طبقات على اختلاف انواعها فضلا عن الفكر والثقافة العربية التي تمثل مصر حجر زاوية فيها. لقد حاول الغرب، منذ عهد محمد علي باشا، ان يحجب مصر عن العروبة. وكانت آخر محاولة فاشلة، في هذا المجال، ما عرض على عبد الناصر من انسحاب اسرائيلي كامل من سيناء بدون اي شروط إلا شرطا واحدا هو ان يتوقف عن التفكير والممارسة العربية، ولكنه رفض العرض، لأنه رفض الانسلاخ عن شعبه وامته. ثم اتى السادات فوافق على ذلك وعلى ما هو اسوأ من ذلك بكثير، ولكن شعبه رفض ذلك... ثم قتل السادات تأكيدا لهذا الرفض، ليتأكد، ان اي انسلاخ عن الأمة، تراثا وحضارة

وفكرا ومصلحة، هو امر مرفوض، وممارسة مثل هذا الانسلاخ تعني التعجيل بحركة التطوّر المجتمعي المنتمي الى حضارة الأمة من قاعدة الثورة المجتمعية الواسعة.

٤ ــ الاصرار، منذ الحرب العالمية الأولى حتى الآن، على ان يكون وجود اسرائيل وامنها وحقنها المستمر بوسائل الحياة الاقتصادية والعسكرية هو مركز التفكير في منطقة الشرق الأوسط ومحوره، دون اي اعتبار للشعب العربي الفلسطيني وحقوقه، وحتى لشعوب دول منطقة الشرق الأوسط بما فيها الحكومات الصديقة للولايات المتحدة والغرب بشكل عام. وهذا الموقف يتفق مع النقطة السابقة، اي اخضاع بالفرض لشعوب المنطقة وحكوماتها لتبني الفكر الأميركي والسياسة الأميركية ــ الاسرائيلية؛ وهذا يؤدي الى خلق وتنمية روح العداء تجاه الغرب وسياسته في الشرق الأوسط، ويمنع، او يعرقل بقوة، كل امكانيات التعامل على قاعدة المصالح المشتركة. ولتوضيح هذه النقطة نعطي بعض الأمثلة الحديثة:

١ ــ ان اميركا والغرب، الأب الروحي ومصدر القوة العملية، لما حصل في الأمم المتحدة من تبنٍ لقرار تقسيم فلسطين الذي يعني اعطاء ٥٤٪ من فلسطين الى اليهود واقامة دولتين عربية واسرائيلية ــ صهيونية في فلسطين، ومع هذا فقد تخلت اميركا والغرب عن هذا الالتزام بالنسبة للدولة الفلسطينية. كما تخلت عمليا عن التزامها بقرار الأمم المتحدة الخاص بعودة اللاجئين الفلسطينيين الى فلسطين.

٢ ــ ان قرار ٢٤٢ ينص على عدم جواز الاستيلاء على اراضي الغير بالقوة وعلى حق دول المنطقة ان تعيش في سلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها. وهذا يعني على الأقل الانسحاب من كل الأراضي المحتلة في حرب ١٩٦٧، ان لم يكن من كل الأراضي المحتلة خارج حدود التقسيم، كما يعني ان حدود دولة اسرائيل موضع بحث. ولكن اميركا والغرب تبنيا خطوط ١٩٦٧ مع تعديلات لصالح اسرائيل، حدوداً لدولة اسرائيل، وهذا هو تفسير اسرائيلي لا علاقة له من قريب او بعيد بنص القرار ٢٤٢.

٣ ــ اصرار اميركا والغرب على الاعتراف الفلسطيني، عبر منظمة التحرير الفلسطينية باسرائيل، وعلى اقامة سلام تعاقدي وعلاقات سلام طبيعية معها كشروط مسبقة للحوار مع منظمة التحرير دون اي التزام مسبق بأي موقف فلسطيني. ان هذا يعني فرض الاستسلام على شعب فلسطين من موقع يتناقض مع قرارات الأمم المتحدة وميثاقها والقوانين الدولية المرعية؛ مع انه من المعروف بدون اي التباس، ان منظمة التحرير، وفق القوانين الدولية، لا تملك حق الاعتراف باسرائيل او حتى رفضه، لأنها تمثل نضالا يستهدف استعادة السيادة الفلسطينية باقامة دولة فلسطينية مستقلة، وليس ممارسة السيادة لأنها ليست دولة. وهذا من اوضح قواعد الديمقراطية في العالم.

ان السيد ريغان قال مؤخرا ما يلي، كما نشرته جريدة الهيرالد تربيون: «ان منظمة التحرير الفلسطينية هي التي وصفت نفسها بأنها الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني وليس الشعب، لأنها ليست منظمة ديمقراطية ولكن اذا اعترفت باسرائيل يمكن ان تصبح منظمة ديمقراطية».

إن مثل هذا المنطق، لا يخلق إلا الغضب العقلي والنفسي الحادّين.

٢ ــ الصهيونية العالمية واسرائيل: ان الصهيونية العالمية، منظمة عالمية، تعمل من اجل تكوين قوة اقتصادية سياسية للرأسمالية الصهيونية لخدمة مصالحها بغض النظر عن الانتماءات المختلفة لاعضائها لأمم وجنسيات متعددة. وهي بالتالي حركة اقتصادية سياسية عنصرية بمفهوم اكثر خطورة من العنصرية العرقية التي عرفها العالم في النازية وفي جنوب افريقيا. اما اسرائيل، فانها القاعدة الجغرافية للحركة الصهيونية العالمية، وهي بالتالي الاداة الفاعلة في تقويتها، كما ان الحركة الصهيونية مصدر قوة دولة اسرائيل الى جانب الولايات المتحدة والغرب. وحتى تصبح الحركة الصهيونية واسرائيل شريكا قويا للغرب، بالاضافة الى دور اسرائيل كشرطي لأميركا والغرب في المنطقة، وقاعدة عسكرية لأميركا والغرب في اطار الصراع الغربي مع المعسكر الاشتراكي، كان لابد ان تكون للحركة الصهيونية ولاسرائيل اهداف من نوع عدواني خاص بها، بالاضافة الى الأهداف الأميركية الغربية الاسرائيلية المشتركة، لتتحرر اسرائيل قدر الامكان من الاعتماد على الغرب في وجودها وامنها واقتصادها وقوتها العسكرية، ومن هنا تحددت اهداف اسرائيل ووسائلها، وفلسفة الدولة كما يلي:

(أ) الأهداف

١ ــ التوسع الجغرافي المستمر باتجاه الوصول الى اكبر مساحة ممكنة من مساحة ما يعرف باسرائيل الكبرى.

٢ ــ إخلاء المنطقة التي تحتلها اسرائيل من سكانها وتعويض ذلك بالهجرة اليهودية من الخارج.

(ب) الوسائل

١ ــ عدم وضع دستور للدولة حتى لا يعلنوا حدود الدولة.

٢ ــ استعمال اسلوب الحرب الوقائية للتوسع الجغرافي، وفق قواعد الاستراتيجية غير المباشرة:

(أ) احتلال مساحة معينة في كل حرب.

(ب) الانسحاب من جزء من هذه المساحة.

(ج) وبالتالي زيادة مساحة اسرائيل تدريجياً.

٣ ــ دفع الفلسطينيين الى الهجرة، باستخدام وسائل متعددة منها:

(أ) ممارسة اقصى درجات الارهاب الجماعي لفرض حالة من الرعب تدفع الفلسطينيين للهجرة إلى الخارج(*) وممارسة كل وسائل الانتهاك لحقوق الانسان والفرد والشعب.

(*) راجع كتاب دولة اسرائيل لهيرتسل، ومذكرات الجنرال رابين حول اسلوب اخراج اهالي منطقة اللد والرملة، وكتاب الثورة لمناحيم بيغن حول دوافع مذبحة دير ياسين واهدافها وغيرها...

(ب) ممارسة كل وسائل الضغط الاقتصادي على الفلسطينيين وتعريضهم للجوع والبطالة، لدفعهم الى البحث عن العمل خارج اسرائيل وخارج المناطق المحتلة.

(ج) فرض الضرائب الباهظة بدون تقديم اي خدمات، وفرض سياسة معينة لتحديد استعمال العرب للمياه، بما يؤدي الى الغاء طبقة الفلاحين وتحويلهم الى عمال، ثم منع فرص العمل عن العمال لدفعهم الى البحث عن العمل في الخارج. فضلا عن مصادرة الأراضي الزراعية للقرى داخل اسرائيل (٨٥٪ على الأقل من اراضي كل قرية) واقامة المستوطنات في الأراضي المحتلة في حرب ١٩٦٧.

(د) منع حركة التعليم: الثانوي والجامعي وتعطيلها، لدفع الطلبة إلى الخروج الى الجامعات في الخارج. والموقف نفسه ينطبق على الخدمات الصحية.

(هـ) برنامج حزب العمل الذي يعيد الى الأرض المناطق (المدن) المكتظة بالسكان بدون اراضيها الانتاجية لدفع السكان للهجرة الى الأردن بحثا عن العمل.

(و) مشروع بيغن ـ شارون؛ واساسه منع وصول المساعدات المالية الى المجالس البلدية من الدول العربية والحكومة الأردنية، وحتى من الأقرباء، لمنع اقامة اعمال التشغيل وخلق فرص العمل وتحسين الظروف السكنية والحياة الاقتصادية والصحية والتعليمية لدفع عنصر الشباب للهجرة الى الخارج.

٤ ـ خلق الفوضى والاضطرابات في العالم العربي، وبخاصة في الدول المحيطة باسرائيل كما حصل في لبنان، وكما هو واضح في اهداف ما عرف بمشروع الخيار الأردني الذي يهدف الى خلق حالة من الخلاف والصدام الأردني ـ الفلسطيني للإطاحة بالملك حسين ونظامه واقامة دولة فلسطينية انطلاقا من قاعدة سياسية غريبة هي فكرة (الوطن البديل).

٥ ـ محاولة منع التقدّم العلمي والتكنولوجي في العالم العربي، كما هو واضح في ضرب المفاعل الذري العراقي، والمحاولة المستمرة لمنع قيام الغرب ببيع الأسلحة المتطورة تكنولوجيا الى العالم العربي، بما في ذلك اصدقاء اميركا والغرب، ولو كانت دفاعية، كما هو واضح في الموقف من صفقة طائرات الأواكس (AWACS).

٦ ـ التبني الاستراتيجي لحالة اللاسلم واللاحرب، والحديث عن السلام بمفاهيم لا تحقق إلا الاستسلام.

٧ ـ المحافظة على علاقة وطيدة جدا مع اكبر عدد من الدول التي تمتلك حق الفيتو في مجلس الأمن، لتتمكن من تعطيل او تأخير صدور اي قرار يوقف عدوانها قبل استكمال اهدافه(*).

(*) راجع نص استراتيجية جيش الدفاع الاسرائيلي التي نشرها الصحافي الهندي ر.ك. كارانجيا في كتابه: **خنجر اسرائيل والمستقبل**، (شرح وتعليق بسام العسلي)، بيروت: دار المسيرة، الطبعة الأولى، ١٩٨٠. والتي حصل عليها من وثائق حلف بغداد.

٨ ــ المحافظة على اعلى واقــوى مستوى من الاعلام الكاذب في مجال السيطرة على الرأي العام الغربي، حتى لا تنشأ حالة شعبية مضادة لسياسة اي من الحكومات الغربية المؤيدة لإســرائيــل، وعدم تمكين اي حكومة من تغيير في سياسة تأييدها الكلي او الجزئي لاسرائيل، ولعل ابرز نقاط هذا الاعلام الكاذب هي:

(أ) التفسير الخاطىء للانجيل، واسطورة الحق الديني.

(ب) التفسير الكاذب للتاريخ، والحقوق التاريخية لليهود في فلسطين.

(ج) التفسير الخاطىء والكاذب للاسامية، والادّعاء بأنها تشمل يهود اوروبا مع ان الساميين هم العرب فقط، سواء كانوا مسلمين أم مسيحيين أم يهوداً. اما يهود اوروبا فهم من التتار اصلاً، ولذلك يطلق عليهم اسم القبيلة الثالثة عشرة للدلالة على انهم لا علاقة لهم بأولاد يعقوب، (راجع كتاب آرثر كيسلر ــ القبيلة الثالثة عشرة).

(د) التصوير الكاذب، بأنهم دائما معتدى عليهم وان حروبهم هي للدفاع عن وجودهم وامنهم.

(هـ) التفسير الكاذب للأمن ومضمونه الجغرافي.

(و) تصوير الدولة الفلسطينية، اذا قامت، بأنها ستكون ســوفياتيــة وستدمــر اسرائيل بصواريخ السوفيات...

(ز) الديمقراطية التي تمثلها اسرائيل.

(ح) وصف النضال الفلسطيني، لاستعادة حقوقه الوطنية، بالارهاب.

(ط) مقولة ارض بلا شعب (فلسطين) لشعب بلا ارض (اليهود).

٩ ــ المفهوم الغريب لمعنى السلام الاسرائيلي، والتأييد المطلق لهذا المفهوم من الحكومة الأميركية وحكومات العــالم الرأسمالي الصنــاعي الغربي. ان هــذا المفهوم، لا يقتصر على حق اسرائيل في ان تعيش في سلام، اي بدون اعتداء عليها (بالرغم من انها هي مصدر العدوان)، بل ينطلق من فرض شروط تتناقض مع حق الشعوب والدول في الديمقراطية والسيادة والسلام. وهذا واضح في اتفاقيات كامب ديفيد، بما فيها الاتفاق المصري ــ الاسرائيلي القائم على سلام تعاقدي وعلاقات سلام طبيعية، وفــرض حالة التطبيع هذه على الشعوب؛ اي ان السلام بالمفهوم الاسرائيلي يفرض على العرب ما يلي:

١ ــ لا شعب فلسطيني ولا دولة فلسطينية ولا تفاوض مع هذا الشعب كشعب واعتبار الفلسطينيين، كأقلية تمنح بعض الحقوق الادارية في اماكن تواجدها، دون ان يكون لها حق السيطرة على الأرض او الماء او الأمن او التعليم إلا بموافقة اسرائيل.

٢ ــ لا يحق لأي فلسطيني ان يعود الى الضفــة الغربيــة وغزة إلا بمــوافقة اسرائيل. ورفض اي عودة الى اسرائيل.

٣ ــ التعهّد العربي بعدم القيام بعدوان (!!) مباشر او غير مباشر على اسرائيل، وعدم وجود هذا التعهّد بالنسبة لاسرائيل.

٤ ــ العرب مسؤولون:

(أ) عن امن اسرائيل بعدم الاعتداء عليها، وتقييد حريتهم في اماكن تواجدهم وتحديد عدد رجال البوليس والأمن والجيش داخل حدودهم.

(ب) وعن اقتصاد اسرائيل وتنميته، بفتح اسواقهم للانتاج الاسرائيلي، وتأمين العمالة الرخيصة للمصانع الاسرائيلية.

(ج) وعن الثقافة اليهودية بالمفهوم اليهودي، بمنع اي نصوص دينية بما فيها نصوص القرآن او الكتاب او المقالة او حتى الأغنية، اذا كانت تتعارض مع الموقف الاسرائيلي، واعتبار اي اغنية من هذا النوع خرقا لاتفاقية السلام (!) المصرية ــ الاسرائيلية (؟).

٣ ــ الاتحاد السوفياتي: من حقائق مرحلة مابعد الحرب العالمية الثانية، ظهور معسكرين متناقضين في مفهومهما للحياة وللحرية وللعلاقات الدولية:

(أ) المعسكر الرأسمالي الصناعي بقيادة الولايات المتحدة الأميركية.
(ب) المعسكر الاشتراكي بقيادة الاتحاد السوفياتي.

لقد ادى هذا التناقض الى صراع بين المعسكرين، اخذ صفة الحرب الباردة بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة، ثم اخذ صفة ماسمي بالوفاق الدولي، ثم يأخذ حاليا اتجاه العودة الى الحرب الباردة، فضلا عن ان اي تحوّل في الصراع البارد الى ساخن يعني حربا عالمية نووية.

كذلك، فان طبيعة الظهور الزمني للكتلة الاشتراكية تتصف بأن الاتحاد السوفياتي كان محاصرا داخل حدود المعسكر الاشتراكي الذي حددته اتفاقات يالطا (Yalta).

اما من ناحية الجغرافيا السياسية، فان الاتحاد السوفياتي بحاجة الى ما عرف بسياسة الوصول الى المياه الدافئة، لأن شواطئه تتجمد فترة طويلة من السنة. وهذا يعني الوصول الى البحر المتوسط، عبر تركيا، والى المحيط الهندي.

ان الخصوصية التي ترتبت عن هذا الصراع شملت:

(أ) صعود الاتحاد السوفياتي الى مستوى الدولة الكبرى المنافسة للولايات المتحدة في مجال القوة العسكرية، واتساع النفوذ السياسي في العالم.

(ب) المحاولة المستمرة لواشنطن لمحاصرة موسكو في مجال توسيع رقعة نفوذها، والمحاولة المستمرة لموسكو للتوسيع، يساعدها في ذلك:

١ ــ طبيعة واقع العالم الثالث المتشوق للتحرر من الاستعمار الجديد، ولتحقيق استقلاله الوطني والاقتصادي والمجتمعي.

٢ ــ طبيعة السياسة المبدئية السوفياتية في العالم الثالث التي تقوم على مساعدة حركات التحرر الوطني وتمكينها من الانتصار وتحقيق استقلالها. وفي العديد من المناطق، تبنى العقيدة المجتمعية الاشتراكية لمواجهة المشاكل الاجتماعية التي اوجدها التخلف والاستعمار الغربي.

(ج) اصبح للاتحاد السوفياتي استراتيجية عالمية تداخلت فيها متطلبات نشر الاشتراكية مع المصالح العسكرية والسياسية السوفياتية المترتبة على الصراع الذي لا يتوقف مع المعسكر الرأسمالي، وبخاصة استراتيجية الولايات المتحدة العالمية النقيضة ايضا.

(د) نظرا لأن الاتحاد السوفياتي يدرك، تماما، ان اي انتصار له في اية منطقة يعني خروج اميركا او احد حلفائها من المعسكر الرأسمالي الصناعي من هذه المنطقة؛ فانه يدرك، تبعا لذلك، ان ذلك يحتاج الى حسابات دقيقة جدا، والى سياسة طويلة المدى جداً حتى يتجنب مواجهة عسكرية مباشرة مع الولايات المتحدة وحلفائها قد تصل الى مرحلة الحرب العالمية والنووية، وهذا ما يتجنّبه الاتحاد السوفياتي ولو اضطر الى التراجع المرحلي او حتى الى التخلي عن صديق، او عدم بذل الجهد اللازم مع صديقه، كما حصل في ازمة كوبا للصواريخ، وكما حدث في الحرب العربية ــ الاسرائيلية عام ١٩٦٧ وعام ١٩٧٣، وكما حدث في تشيلي عند الاطاحة بنظام الليندي.

(هـ) ان تداخل العامل المبدئي مع العامل المصلحي ــ الأمني والاقتصادي والسياسي، منع الاتحاد السوفياتي من المشاركة العسكرية الفعّالة المباشرة (إرسال القوات العسكرية) في اماكن الصراع، معتمدا على القوى المحلية لطبيعة عدائها للاستعمار ورغبتها في الاستقلال الوطني، ومكتفيا بالتدريب وتقديم الاسلحة والمعدات العسكرية بالبيع وبالمساعدة. إلا ان الاتحاد السوفياتي يمارس اقصى درجات الموقف العسكري اذا تعرضت اي من مناطق الوحدة الجغرافية للمعسكر الاشتراكي للخطر كأوروبا الشرقية مثلاً، او تطورات الموقف في افغانستان، فيصبح لعامل الأمن الأولوية على اي شيء آخر.

(و) ان محصلة هذه السياسة تظهر اكثر ما تظهر في الشرق الأوسط، فبالرغم من الأهمية القصوى لهذه المنطقة، إلا ان موسكو لا تمارس دور التدخل المباشر والفعّال. بل تغتنم ظروف اخطاء الغرب، لتدخل منها بهدوء الى المنطقة، ولو عن طريق الحكومات وليس الشعوب والأحزاب كما حصل في مصر في موضوع بيع السلاح وبناء السد العالي، وكما حصل في سوريا في موضوع السلاح وبناء سد الفرات.

إن موسكو تدرك اهمية نفط الشرق الأوسط واسواقه للمعسكر الرأسمالي، وتدرك ان الصراع المباشر معه يعني حربا عالمية؛ ولذلك، وقبل ان يكون في نية موسكو مواجهة احتمال حرب عالمية من خلال تصرفاتها، فانها لن تقدم على اي فعل في الشرق الأوسط، لأن خروج الغرب منه لصالح الاتحاد السوفياتي يعني الحرب العالمية قبل هذا الخروج، في ظل القوة الحالية العسكرية لواشنطن، يضاف الى ذلك ان وجود اسرائيل والصراع

العربي ـ الاسرائيلي الذي هو في حقيقته صراع العرب مع اميركا والغرب، كفيل بأن يقدّم لموسكو كل الفرص لزيادة نفوذها كدولة وليس كعقيدة في المنطقة، وان كان هذا سيؤدي في المدى القادم الى بناء قاعدة حزبية شيوعية واشتراكية عريضة في المنطقة، تنمو من خلال الأوضاع الاقتصادية، وتطورات الموقف الأميركي لصالح اسرائيل بشكل يجعل العداء لسياسة اميركا ومعسكرها موجودة في عقول الجماهير وضمائرها وليس لدى المفكرين والسياسيين فحسب.

(ز) ان هذه السياسة، بمجملها، والتداخل بين المبادىء والمصالح، جعلا موسكو منافسة لأميركا في انشاء اسرائيل كدولة، وفي تأمين السلاح لها في عام ١٩٤٨، وفي استمرار تمسّكها بوجود اسرائيل وبأمنها، ولكن تطور الظروف جعلها ايضا تؤيد نضال شعب فلسطين، واقامة دولة فلسطينية مستقلة له، من منظور ان الحل النهائي للصراع، سيقع عند انتصار الاشتراكية في المنطقة (!!) ولكن موسكو في موقفها هذا تنطلق من استراتيجية:

١ ـ تأمين تسوية سلمية للصراع، وعدم تشجيع اي طرف عربي باللجوء الى الحرب، إلا في حالة الدفاع وضمن حدود ١٩٦٧ اذا كان ذلك ممكناً.

٢ ـ ان تكون طرفاً في التسوية مع اميركا حتى تكون طرفا في المنطقة ايضا، وهذا ما ترفضه اميركا بشكل قطعي حتى الآن.

٣ ـ ان لا يتطوّر موقف موسكو في حالة قيام حرب عربية اسرائيلية الى مستوى المواجهة المباشرة العسكرية مع واشنطن. واعتبار التسليح السوفياتي، لسوريا حاليا ومصر سابقاً، هو لتقوية الموقف الدفاعي ولتقوية الموقف التفاوضي.

٤ ـ **الفلسطينيون**: شعب فلسطين، شعب مسالم، لم يسجل التاريخ ان قام بحرب عدوانية خارج حدوده، وان كان التاريخ قد سجل باستمرار نضالا فلسطينيا عبر التاريخ لمقاومة الغزاة. كما ان هذا الشعب ينتمي الى الأمة التي قدّمت للعالم اديانها الثلاثة. وعندما ساد الاسلام الشعب العربي، ومنه الفلسطينيون، اصبح من واجبهم ومسؤوليتهم الدينية والحضارية حماية المسيحية واليهودية واحترامهما في بلادهم. كذلك لم يسجل التاريخ موقفا فلسطينيا ضد احد فكريا او عمليا بسبب العنصر او الدين او اللون، بل ان الأديان الثلاثة، لم يعرف اصحابها التعايش والسلام كما عرفوه في فلسطين.

هذه محصلة الواقع الحضاري لهذا الشعب الذي فرضت عليه الجغرافيا السياسية، ان تكون بلاده دائما هدفا من اهداف الدول الكبرى.

إن قيام اسرائيل عام ١٩٤٨ على ٨٤٪ من ارض فلسطين، واحتلال بقية فلسطين في حرب ١٩٦٧، وتحوّل هذا الشعب الى لاجئين ومشردين خارج وطنهم وتحت سلطة الاحتلال في ٢٦٪ من وطنهم، امر يمثل اقصى درجات الاضطهاد والقسوة التي شملت شعبا بكامله، تحوّل بسبب هذا الواقع الى افراد بدون هوية او مواطنية، او فقدوا الاطار

العملي والفكري لممارسة حياتهم وفق قيمهم المجتمعية، وبالتالي الانتماء الى الهوية الحضارية العربية التي ينتمون تاريخيا اليها.

اما العرب... فان ضياع فلسطين يعني هزيمة قومية عسكرية وحضارية لهم، لما تمثله فلسطين من موقع جغرافي وحضاري في التاريخ العربي، فضلا عن كونها جزءا من الوطن العربي وفي موقع القلب من هذا الوطن، كما ان هذا الوجود الاسرائيلي الصهيوني العنصري العدواني الغريب، يعني تحويلهم، لمواجهة اخطاره، عن كل آمالهم في تحقيق التقدّم السياسي (بالوحدة) والحضاري والاقتصادي والعلمي.

ولذلك، كان من الطبيعي جدا، ان يرفض الفلسطينيون والعرب، ومعهم العالم الاسلامي، الوجود الاسرائيلي، ويطالبون ويعملون لتحرير فلسطين واستعادة هويتها العربية.

إلا ان العمق الانساني في الثقافة العربية، ومنها ثقافة شعب فلسطين، فضلا عن الادراك الواعي للطبيعة الدولية للصراع، جعل الفلسطينيين في تنظيمهم لأنفسهم وبدء نضالهم في ١٩٦٥/١/١، يتبنون هدفا يمثل اعمق درجات الوعي الانساني، فحدَّدوا أهدافهم بـ:

١ ـــ عودة اللاجئين الفلسطينيين الى بيوتهم وديارهم.

٢ ـــ المحافظة على وحدة التراب الفلسطيني في ظل دولة فلسطينية ديمقراطية علمانية، بدون صهيونية، ويعيش فيها اتباع الأديان الثلاثة كمواطنين متساوين في الحقوق والواجبات والمواطنية امام القانون.

٣ ـــ ثم وافقوا على قيام دولة فلسطينية على اي جزء يتحرر من الأرض الفلسطينية، على ان لايكون ذلك حائلا دون العمل على تحقيق توحيد فلسطين في دولة ديمقراطية واحدة، بالوسائل الديمقراطية، اذا لم يقف الطرف الاسرائيلي عقبة امام ذلك.

٤ ـــ ان مسؤوليتهم في تحرير اليهود من الصهيونية لاتقل اهمية عن تحرير المانيا من النازية، لأن ذلك هو الطريق الى انقاذ اليهود في فلسطين من مصير الهزيمة التي ستكون مأساة كمأساة عام ١٩٤٨ التي وقعت على شعب فلسطين.

اما وسيلة تحقيق هذه الأهداف فلسطينيا، فهي النضال المسلح الى ان يصبح تحقيق هذه الأهداف بالأسلوب السلمي امرا قابلا للتحقيق.

ان الفلسطينيين يلاحظون، بكل دهشة والم وانزعاج وغضب، كل ما سبق ذكره. ان استمرار قيام مشكلة اللاجئين بدون عودتهم الى وطنهم، واستمرار الاحتلال الاسرائيلي لفلسطين لايمكن إلا وان يخلق حالة حادة جدا من الألم التي لايمكن إلا وان تدفع، كنتيجة طبيعية وحتمية، الى العنف والتنظيم والنضال حتى يستعيدوا حقوقهم.

كما ان هذا كله يجعل قضية السلام في الشرق الأوسط تنطلق من فلسطين بتحقيق العدالة لهذا الشعب الذي يدفع بالقهر فواتير الصراع الدولي وجرائم لا علاقة له بها من

قريب او بعيد، فضلا عن ادراكه بأن مخطط قيام اسرائيل بدأ قبل حوالي ١٠٠ سنة من الموقف النازي الحاد في عدائه لليهود.

٥ ــ **العرب**: ان الشعب العربي، في كافة الدول العربية، على مستوى الجماهير والقادة السياسيين والفكريين يدرك الحقائق التالية:

١ ــ ان الغرب قد خدعه في الحرب العالمية الأولى، ومزق بلاده الى دول عدة، ولم يف بأي من وعوده التي على اساسها وقف العرب الى جانب (الحلفاء) في هذه الحرب، وبخاصة مايتصل بالاستقلال الوطني لدولة واحدة تشمل مايعرف حاليا بالعراق وسوريا وفلسطين ولبنان والأردن على الأقل.

٢ ــ ان قيام اسرائيل تم بفعل الدول الكبرى وقوتها، وبخاصة الدول الغربية التي خططت ونفذت في وقت كانت فيه الدول العربية عاجزة تماما عن مواجهة هذا المخطط بسبب سيطرة بريطانيا وفرنسا واميركا على الدول العربية، بشكل او بآخر، وبخاصة بما يتصل بالقوة العسكرية العربية والقرار السياسي العربي وعوامل التمزيق والعزل الذي مارسته دول الحماية والانتداب والاحتلال على الدول العربية.

٣ ــ ان العالم الغربي، الأوروبي والأميركي، منذ الربع الثاني من القرن التاسع عشر، وهو يحتل العالم العربي جزءا بعد الآخر، ويفرض عليه ثقافته وافكاره وقوانينه بهدف تغيير بنيته الحضارية، وتحقيق انسلاخه عن حضارته وتراثه، بشكل اصبح فيه عالما يعيش حالة انعدام وزن حضاري وفكري ذاتي. وهذا الوضع، يجعل عادة اصحابه في موقف العجز المطلق في مواجهة التحديات الخارجية، وكان اكبرها بالنسبة للعالم العربي:

(أ) قيام اسرائيل.

(ب) استمرار عملية التجزئة السياسية وما تبعها من تناقض قانوني وفكري في حياته المجتمعية.

(ج) قيام الأحزاب السياسية المنطلقة فكريا من فكر غير عربي؛ مما عطّل قدرتها على التفاعل مع جماهيرها، ومن ثم عطّل قدرتها على قيادة هذه الجماهير.

بعد الحرب العالمية الثانية، وبعد كارثة فلسطين بشكل خاص، اخذت حركة الوعي العربي على الذات الحضارية العربية، وعلى الواقع السيء الذي اوجده الاستعمار، تنمو وتتسع وبدأت تتبلور مفاهيم الانتماء الحضاري العربي لدى الشعب العربي، واخذت حركة العودة الى الذات الحضارية العربية تتصاعد، وتتصاعد الى جانبها الرغبة في التقدّم المجتمعي والعلمي والانتاجي الصناعي والزراعي، وتحقيق الوحدة السياسية العربية.
واخذ العرب يكتشفون على التوالي، بأن وجود اسرائيل وطبيعتها العدوانية التوسعية،يشكلان عاملا اساسيا في عوامل الارتباك في حركة التقدّم العربي، مما جعل موضوع اسرائيل، إضافة الى طبيعته العدوانية الجغرافية، يمثل عدوانا وتحديا حضاريين

لابد من مواجهتهما على مدار حركة الزمن، حتى يتحقق الانتصار على هذا التحدي، الذي هو، في الوقت ذاته، تحدٍ غربي، بسبب طبيعة الدور الغربي والعلاقة العضوية الغربية مع اسرائيل منذ قيامها حتى الآن.

كذلك، فان الفلسطينيين والعرب يدركون ويلاحظون باستمرار:

١ ـ ان اسرائيل لم تتنازل، منذ الاعلان الرسمي عن قيام الحركة الصهيونية حتى الآن، عن اي جزء مهما كان صغيرا من طبيعتها واهدافها واستراتيجيتها واسلوب ممارستها لتحقيق اهدافها.

٢ ـ ان اسرائيل لايمكن ان تتنازل عن شيء إلا بالقوة، سواء كانت قوة الحرب ام قوة ضغط الغرب وبخاصة اميركا عليها.

٣ ـ ان الغرب، واميركا، ينظران الى مصالحهما وينظمان سلوكهما وتعاملهما الاستراتيجي مع المنطقة من منطلق مصلحة اسرائيل: وجودها وامنها واقتصادها وقوتها العسكرية.

٤ ـ ان كل من لايتكلم لغة الغرب السياسية والاقتصادية والاسرائيلية، فهو عدو يحارب بالسر وبالعلن. ان تصريحات السيد ريغان الأخيرة، في تبريره لصفقة الأواكس، وفي وصفه لأوضاع مصر والسودان وليبيا، وموقف الادارة الأميركية وقيادات الكونغرس ومجلس الشيوخ الأميركي من موقف الأردن والسعودية لرفضهما لاتفاقيات كامب ديفيد، لايمكن تفسيره، إلا بالعبث الذي يوزّع الاتهامات والاهانات لعدم احتمال مجرد قول كلمة (لا) ولو بشكل مهذب، من أي من دول المنطقة، للمخطط الأميركي والقرارات والسياسة الأميركية.

٥ ـ ان كل الاتفاقيات الدولية ومقتضيات القانون الدولي، وقرارات الأمم المتحدة واتفاقيات جنيف واعلان حقوق الانسان، كل ذلك يتجمد اذا اتصل بحقوق شعب فلسطين، ويتحرّك بقوة اذا اتصل بمصلحة اسرائيل.

٦ ـ ان البراغماتية، التي تمثل محور التفكير الرأسمالي في العالم، تتوقّف عن الفعل عندما يتصل الأمر بشعب فلسطين او برغبات الشعب العربي بصفة عامة، ولذلك نرى ان هناك اصرارا غربيا من واشنطن واوروبا، على ان تبدآ في التعامل مع قضية فلسطين من النهاية، اي من الاعتراف وتطبيع العلاقات والسلام التعاقدي الذي يلزم العرب بضمان امن واقتصاد اسرائيل بتشغيل عمالها وتسويق انتاجها في اسواقهم، ومثل هذا التفكير في قضية كقضية فلسطين يعني احد امرين:

١ ـ اما الرفض الفلسطيني والعربي، وهو رفض يقوم على المصلحة وحقوق السيادة.

٢ ـ واما الاستسلام، وهذا يعني تفجير المنطقة في حروب اهلية وازدياد حجم الدكتاتورية المحلية والدولية لفرض الاستقرار (المؤقت) في المنطقة، بما يهدّد الأمن الاقتصادي والعسكري العالميين.

٧ ــ ان الديمقراطية التي يستعملها الغرب في مواقفه العلنية الاعلامية كدافع لتأييد اسرائيل، تتجمّد عندما تتصل بشعب فلسطين وبخاصة فيما يتصل بـ:

(أ) عدم الاعتراف بمنظمة التحرير كممثل شرعي لشعب فلسطين لأنها لم تأت بالانتخاب المباشر، ولا ادري كيف يمكن أن يقع الانتخاب المباشر في وضع كوضع شعب فلسطين الذي يعيش ثلثه تحت الاحتلال والباقي مشرّدا في كل بقاع الأرض، مع ان حجما هائلا من الديمقراطية قائم في منظمة التحرير الفلسطينية اذا ربط بطبيعة اوضاع شعب فلسطين، كما ان احدا من هذا الشعب، فردا او حزبا او هيئة او جماعة، لم يقل بعدم تمثيل المنظمة له.

(ب) عدم الاعتراف بحق تقرير المصير لهذا الشعب إلا بشروط تلغي ديمقراطية ممارسته.

(ج) مطالبة المنظمة بمواقف هي من ضمن سيادة الدولة، كالاعتراف المسبق باسرائيل وحقها في الوجود، او موافقتها المسبقة على ان تكون جزءا من الأردن.

كذلك، فان العرب، ومنهم الفلسطينيون، يلاحظون ان وجود اسرائيل وطبيعتها العدوانية التوسعية، جغرافيا وحضاريا وبشريا، وطبيعة الدعم اللامحدود لها من قبل العالم الغربي وعلى رأسه الولايات المتحدة الأميركية، هو الذي فرض على العرب البحث عن اصدقاء في المجتمع الدولي، يقدمون لهم العون السياسي والعسكري، وبذلك اصبحوا رغما عنهم جزءا من الصراع الدولي، كما اصبحت بلادهم بسبب ذلك مسرحا لهذا الصراع بأشكاله المختلفة، وبخاصة الصراع الأميركي السوفياتي؛ الأمر الذي يزيد في تعقيدات الصراع القائم في الشرق الأوسط.

طبيعة اسرائيل دولةً ومجتمعاً

ان كل ما هو قائم في اسرائيل، لا يخرج عن كونه وجودا مصطنعا لا يملك العناصر الذاتية، للوجود والاستمرار.

١ ــ ان توقف الغرب، واميركا بخاصة، عن تقديم المساعدات العسكرية والمالية (الف دولار لكل شخص في السنة) لاسرائيل، يكفي وحده لزوال هذه الدولة التي لا تمتلك مقومات الحياة الأساسية نوعا، ووفق الحد الأدنى كما، للاستمرار. ولا يوجد مثل واحد في التاريخ يدل على امكانية استمرار دولة تعتمد على المساعدات الخارجية بشكل حاد اقتصاديا وعسكريا.

٢ ــ ان قيام اسرائيل، وقع في آخر مراحل الاستعمار، وبالتالي فانها تفتقر الى عناصر الاستمرار الاستعماري الذي سبق وجودها، واصبحت تمثل موقفا مناقضا بشكل حاد لمسار التاريخ الحديث.

٣ ــ الطبيعة العنصرية والعدوانية الاستيطانية التوسعية للفلسفة الصهيونية التي تقوم عليها دولة اسرائيل، تفرض حالة من العداء لها والرفض لوجودها في قلب المنطقة

العربية المتناقضة معها في الفكر والثقافة والحضارة والمفاهيم المجتمعية والسياسية والاقتصادية.

٤ ــ ان الطبيعة العنصرية للمؤسسة الحاكمة الاسرائيلية، وهي فئة (الاشكناز) الروسية ــ الأوروبية ــ الأميركية التي تمثل اقل من ٣٥ ٪ من عدد السكان اليهود في اسرائيل، فرضت تعاملا عنصريا ضد الغالبية من اليهود العرب (السفارديم) الذين يمثلون ٦٥ ٪ من عدد السكان اليهود على الأقل. ان هؤلاء ممثلون في الوزارة والكنيست والوظائف العليا في الجيش والدولة بما لا يزيد عن ١٠ ٪ فقط، كما ان حياتهم الاجتماعية والتعليمية والوظائفية في مستوى متخلف جدا قياسا بأوضاع الآخرين(الأشكناز) أما في التعليم، فإن ١ ٪ من عدد من انهوا المرحلة الثانوية التعليمية، يدخلون الجامعات، بينما، تبلغ النسبة ٣٧ ٪.

٥ ــ ان التمييز في المعاملة ومستوى الحياة، لم ينحصر بين الاشكناز والسفارديم، بل تعدى ذلك ليشمل الموقف المعادي للمهاجرين الجدد من الأشكناز، وبخاصة القادمين من الاتحاد السوفياتي(*).

٦ ــ ان الهجرة اليهودية إلى اسرائيل، التي تمثل احد الأعمدة الأساسية لوجود اسرائيل واقتصادها، بدأت تجف وتكاد تنحصر في يهود الاتحاد السوفياتي. كما اخذت الهجرة اليهودية من اسرائيل تزيد. وفي عام ١٩٧٩، انخفض عدد سكان اسرائيل من اليهود بسبب الهجرة بنسبة ٢ ٪. وفي عام ١٩٨٠ بنسبة ٣ ٪، حسب الاحصائيات الاسرائيلية.

٧ ــ ان اكثر من ٦٠ ٪ من اليهود الذين يغادرون الاتحاد السوفياتي، يرفضون الذهاب الى اسرائيل. وهناك العديد من المنظمات اليهودية التي تؤمن بذلك، وتقدّم لهم الدعم حتى يستقروا في الولايات المتحدة او كندا او استراليا او اوروبا. والباقون الذين يذهبون الى اسرائيل، تقرر غالبيتهم مغادرة اسرائيل، وبخاصة اصحاب المؤهلات العالية.

٨ ــ ان نسبة الازدياد الطبيعي (بالولادة) في الأوساط اليهودية لا تتجاوز ١,٣ ٪.

٩ ــ ان انصهار اليهود الموجودين في اسرائيل، وبخاصة الاشكناز، فضلا عن الأشكناز والسفارديم، يمثل مشكلة بالغة التعقيد؛ وذلك بسبب اختلاف الانتماء العرقي والثقافي واللغوي للقادمين المهاجرين، وهذا هو السبب الذي جعل مؤسسة الجيش الاسرائيلي، مركزا اساسيا لتعليم اللغة العبرية لمختلف اليهود، فضلا عن انه بعد ٣٤ سنة من قيام اسرائيل وبعد ٦٢ سنة من بدء الهجرة المنظمة الى فلسطين، لا تزال اللغات الأصلية لمختلف الفئات اليهودية هي لغة البيت وليس اللغة العبرية.

(*) راجع كتاب: **وداعا يا اسرائيل**، *(Farewell Israil)*، الذي نشر في باريس من قبل احد المهاجرين السوفيات الذي غادر وعائلته اسرائيل، حيث يشرح مثل هذا التمييز بشكل تفصيلي. افرايم سيفيلا، **وداعا يا اسرائيل**، (ترجمة الطيب الرباحي ونضال المرسوحي)، بغداد: وزارة الثقافة ودار الرشيد، ١٩٧٩.

١٠ ــ بالرغم من المساعدات الألمانية، السابقة، والمساعدات الأميركية اللاحقة، والمستمرة لاسرائيل والتي تبلغ ثلاثة مليارات دولار من الحكومة الأميركية، وحوالي مليارين من التبرعات وفق قانون الاعفاء الضريبي الأميركي، بالرغم من ذلك فإن:

(أ) ديون اسرائيل بلغت اكثر من ١٨ مليار دولار، وهي في ازدياد.

(ب) قيمة العملة الاسرائيلية تخفض رسميا بمعدل $\frac{1}{2}$٪ الى $1\frac{1}{2}$٪ شهريا. اما بشكل واقعي، فان قيمة الليرة الاسرائيلية تنخفض سنويا بنسبة ٩٤٪ بالنسبة للدولار و ١٠٤٪ بالنسبة للاسترليني. ان الليرة الاسرائيلية التي كانت تساوي دينارا اردنيا عام ١٩٤٨، اصبحت الآن لاتساوي اكثر من $\frac{1}{32}$ من الدينار الأردني.

(ج) ان نسبة التضخم في اسرائيل بلغت مؤخرا ١٥٠٪؛ وهي نسبة فريدة بالنسبة لنسب التضخم في العالم، وحتى في تاريخ التضخم في هذا القرن.

١١ ــ ان نسبة من يدخل الجامعات من الطلبة الاسرائيليين لايتجاوز $\frac{1}{2}$٪ من عدد السكان.

١٢ ــ ان الموارد الطبيعية في فلسطين، لايمكن ان تنشىء مجتمعا صناعيا، لأن هذه الموارد شبه معدومة باستثناء الفوسفات والنحاس، كذلك لايوجد اي مصدر للطاقة (الفحم، تساقط المياه، النفط، الغاز) وهذا يعني ان الصناعة ستقوم على استيراد الطاقة والمواد الخام من الخارج، ومثل ذلك يجعل كلفة الانتاج عالية بالنسبة للسوق الأوروبية والانتاج الأوروبي والياباني. والوسيلة الوحيدة لتنمية الصناعة الاستهلاكية هي انفتاح اسواق الشرق الأوسط امامها، وهذا يستحيل تحقيقه مع الصهيونية. ومن هنا، نستطيع ان نفهم السبب الكامن وراء:

(أ) قيام اميركا واسرائيل، بفرض شرط علاقات السلام الطبيعية، وشرط تطبيع العلاقات الثقافية والاقتصادية في الاتفاق المصري ــ الاسرائيلي في كامب ديفيد، والاصرار على هذين الشرطين عند الحديث على السلام في الشرق الأوسط، مع اي طرف عربي.

(ب) الاتفاق الأميركي ــ الاسرائيلي على انشاء الصناعة العسكرية في اسرائيل، لتقوم ببيع الانتاج الى بلدان العالم الثالث، بدلا من التعامل الأميركي المباشر مع هذه البلدان.

(ج) الدور الذي قامت به المؤسسات الاسرائيلية ــ الأميركية المشتركة في فتح الأسواق الاستهلاكية للصناعة الأميركية، لتحل محل الانتاج الأوروبي في افريقيا منذ عام ١٩٥٦، ثمنا لفتح خليج العقبة امام الملاحة الاسرائيلية.

١٣ ــ ان سياسة التطبيع الاقتصادي في الاتفاق المصري ــ الاسرائيلي مقترنة بسياسة الانفتاح الاقتصادي التي تبناها السادات، وجهت وستستمر في توجيه الضربات للرأسمال المصري الصناعي الوطني وللانتاج الزراعي المصري، بما يكتّل الرأسمالية

الوطنية والفلاحين والعمال ضد الاتفاق، ويجسّد امام العالم العربي حقيقة الأخطار الكامنة وراء ذلك على مجتمعاتهم ومشاريع التنمية الخاصة بهم، وما يترتّب على ذلك من ارتباك سياسي ومجتمعي في مجتمعاتهم.

١٤ ــ القوة العسكرية الاسرائيلية مرتبطة بشكل شامل بـأميركـا، ومثل ذلك لا يمكن ان يستمر الى الأبد، فطبيعة الحياة هي التغيير والتطوّر المستمرين.

١٥ ــ التفوّق العلمي الاسرائيلي بالنسبة للمنطقة في طريقه الى الانحدار الحاد سواءً في المجال العسكري او الاقتصادي او العلمي.

١٦ ــ انتشار المافيا المنظمة والفساد في السلطة والعلاقات المجتمعية، والتعدّد الانقسامي غير الطبيعي للأحزاب التي زاد عددها عن ٢٣ بالنسبة لعدد السكان الذي هو اقل من ثلاثة ملايين ينبىء بتفسّخ اجتماعي متسارع داخل التجمع البشري الاسرائيلي، الذي لم يرتق، حتى الآن، وفي المستقبل المنظور، الى مستوى المجتمع الطبيعي.

١٧ ــ ان الهزيمة الاستراتيجية العسكرية لاسرائيل في حرب ١٩٧٣، والانقاذ الذي وقع لها من خلال واشنطن، أديا الى:

(أ) الاحساس، على مستوى الفرد، بأن بقاء اسرائيل مرهون بالدعم الأميركي.

(ب) الغى فكرة التفوّق العسكري الاسرائيلي المطلق والأبدي، الذي كان يمثل قناعة لدى الفرد في اسرائيل.

(ج) اربك فكرة الايمان الثابت بإمكانية تحقيق التوسع بما يحقق وجود اسرائيل القادرة، على تأمين متطلبات حياتها الاجتماعية بقوتها الذاتية والنتيجة نفسها وقعت من انخفاض الهجرة الى اسرائيل، وزيادة الهجرة منها، بما ادى الى انخفاض في عدد اليهود لأول مرة منذ عام ١٩٢٠.

إن هذه الظواهر تعني ارتباكا حادا في حركة الفعل المجتمعي واخفاقا حادا لديناميكية هذا الفعل باتجاه الأهداف التي تحرّك ارادة وادوات الفعل في المجتمعات، خصوصا اذا اقترن ذلك بما بدأ يظهر لدى اليهود في العالم، بما في ذلك الولايات المتحدة الأميركية من انقسامات حول مستقبل اسرائيل (المهدّد بالخطر)، وضرورة إحداث تغيير في الموقف اليهودي والصهيوني من شعب فلسطين وطبيعة اسرائيل العسكرية. ان مثل هذا الموقف اخذ يظهر من قبل زعماء صهاينة مرموقين مثل ناحوم غولدمان والحاخام آلمربيرغر، وغيرهما.

طبيعة الموقف والمستقبل الفلسطيني والعربي

ان كل هذه العوامل والظواهر القائمة داخل اسرائيل، والتي تمثل مؤشرا بالغ الوضوح الى الانحلال والضعف المتوالي لاسرائيل كدولة وكمجتمع، غير قائمة في الواقع العربي الذي يتطوّر بسرعة نحو: العلم، والقوة الاقتصادية والعسكرية والمجتمعية. فالعرق

واحد واللغة واحدة، والثقافة واحدة والامكانيات للتقدّم العلمي والصناعي والعسكري هائلة، بغض النظر عما يظهر من ضعف في القيادة السياسية المجتمعية في هذه المرحلة؛ وهو ضعف مؤقت، نتيجة التحوّل القائم في المجتمع العربي باتجاه استعادة شخصيته الحضارية والفكرية والمجتمعية بالتحرّر من كل ما فرض عليه من قبل الغرب من قوانين وافكار، خلال المائة وخمسين سنة الماضية.

اما بالنسبة للفلسطينيين، فان بعض الحقائق التي سنوردها، تظهر مستقبل هذا الشعب ودوره.

١ ــ ان نسبة طلبة الجامعات من الفلسطينيين تبلغ ٢ ٪ من عدد الفلسطينيين.

٢ ــ ونسبة تزايدهم الطبيعي تبلغ ٤,٨ ٪. ان عدد العرب الذين استطاعوا البقاء في اسرائيل عام ١٩١٨ كان ١١٢ الف نسمة، واصبح، في عام ١٩٨٠؛ ستمائة الف نسمة، اي انهم تضاعفوا خمس مرات في ٣٢ سنة، واصبح عدد العرب في الجليل الغربي ٥٢ ٪ من عدد سكان هذه المنطقة.

٣ ــ ان الفلسطينيين يمتلكون الفائض البشري المتعلم الذي سيحتاجه العرب، وبخاصة دول النفط الى عشرات السنين القادمة؛ وهم يشاركون في كل مجالات التنمية القائمة في الوطن العربي (٧٥ الف معلم ــ ٢٣ الف مهندس، ١٤ الف طبيب، فضلاً عن المستشارين الماليين والاقتصاديين، والاداريين ورجال الأعمال والمحامين).

ان مثل هذا الوضع الصحي على المستوى البشري والمجتمعي، وعلى مستوى الدولة الفلسطينية المستقلة القادمة، لن يحتوي على عوامل التفكك والتدمير الذاتي القائمة في دولة اسرائيل، وانما سيجعل من شعب فلسطين عنصر استقرار وتقدّم في المنطقة، اذا تم الوصول الى حل عادل لقضيته واستعادة عادلة لحقوقه الوطنية.

كما ان هذا الاصرار الحاسم لدى شعب فلسطين وقيادته (منظمة التحرير الفلسطينية) على النضال من اجل استعادة حقوقه واقامة السلام القائم على العدل في فلسطين وفي الشرق الأوسط، وما حققه من انتصارات سياسية على مستوى المسرح العالمي الرسمي والشعبي في تأييد قضيته، ونمو وتبلور الفهم والتأييد لحقوقه ونضاله، ان ذلك كله مؤشر واضح ايضا على حتمية نجاح شعب فلسطين ومعه الأمة العربية واصدقاؤه في العالم، في تحقيق اهدافه العادلة مهما طال الزمن النضالي لذلك.

محصلة الواقع القائم

ان الخلفية المتصلة بقضية فلسطين وقيام اسرائيل واهدافها، واهداف كل الأطراف المشاركة في الصراع ووسائلها، وما يتصل بالطبيعة الدولية للصراع التي فرضتها السياسة الدولية ولم تفرضها القضية الفلسطينية، كحالة عدوان على شعب فلسطين، ان هذه الخلفية التي اشرنا اليها بالايجاز الذي يسمح به الوضوح المطلوب للفهم المعقول، تجعلنا قادرين على تقديم صورة على شكل نقاط لمحصلة الواقع القائم بالنسبة لقضية

فلسطين في مجال الصـراع الفلسطيني ــ الصهيوني والعـربي ــ الاسـرائيلي، والدول الكبرى كما يلي:

١ ــ تمسّك اسرائيلي متعجرف بالفلسفة الصهيونية واهدافها ووسائلها يزيد من حدتـه:

(أ) القوة العسكرية والدعم الاقتصادي اللامحدود الذي تقدّمه لها اميركا، بما يجعل منطق القوة هو المسيطر على التفكير الصهيوني.

(ب) تبني اميركا واوروبا للمنطق الاسرائيلي للسلام وبخاصة موضوع تطبيـع العلاقات والاعتراف، وعلاقات سلام طبيعية وتعاقدية.

٢ ــ رفض اميركا شبه الكامل ومعها الغرب للمنطق العربي والفلسطيني السياسي وحتى المجتمعي، وكذلك رفض اللغة المشتركة والاصرار على اللغة الأميركية.

٣ ــ رفض الالتزام بأي قرار ولو كان في اصله اميركيا، سواء في الأمم المتحدة او في القانون الدولي فضلا عن ميثاق الأمم المتحدة واعلان حقوق الانسان، واتفـاقيات جنيف، اذا مس بشكل مباشر او غير مباشر المفاهيم والأهداف الاسرائيلية وبخاصة اذا كان لمصلحة الشعب الفلسطيني ولو بشكل جزئي.

٤ ــ الاصرار الأميركي على السيطرة والاحتكار لشؤون الشرق الأوسط، بما يجعل المنطقة ساحة للصراع والاستقطاب بين الدول الكبرى. وفي هذا تناقض مع الأهداف العربية وتناقض مع متطلبات السلام العالمي.

٥ ــ اصرار اميركا على اعتبار الاتحاد السـوفياتي خـطرا مباشـرا في الشرق الأوسط، وبناء سياستها في التعامل على هذا الأساس، بما يجعل من اسرائيل قاعدة عسكرية عدوانية تزيد في حدة توتر الأوضاع في المنطقة. وذلك في الوقت الذي لا يرى العرب اي صدق او حقيقة لهذا الخطر السوفيـاتي عليهم، ويلمسون يـوميا الخـطر الاسرائيلي على حياتهم واستقلالهم، وحتى على وجودهم.

٦ ــ رفض اميركا بخاصة، ادراك حقيقة التطورات المنتظرة على صعيد النظام الاقتصادي العالمي الذي يفرض الاتجاه الى تعـاون الشعوب وتعـايشها الاقتصـادي والمجتمعي، ويتعارض مع فكرة الاحتكار الدولي، التي هي في طريقها لتصبح من تاريخ حقبة على وشك الانتهاء.

٧ ــ وضع عربي غير موحّد، فاقد الى حد ما لفاعليته، بسبب تناقض اسلوبه، مع متطلبات التعامل الدولي التي تقوم على المقايضة التي تحدد حجومهـا القوة الذاتيـة للأطراف ذات العلاقة، فضلاً عن الخلافات القائمة من خلال الانقسام العربي الرسمي بين واشنطن وموسكو.

٨ ــ تحوّل جزئي في الموقف الأوروبي من منطلق مصالحه الاقتصادية، ولكنه في النهاية موقف عاجز عن الفعل والحركة المستقلة عن اميركا.

٩ ـ اصرار فلسطيني على النضال حتى استعادة الحقوق، مدعوم بكتلة فخمة من الأصدقاء في العالم العربي والاسلامي والأفريقي والاشتراكي ودول عدم الانحياز.

١٠ ـ تحوّل متواصل لمصلحة شعب فلسطين ونضاله وفهم متطور لحقوقه ودعم متنام لمواقفه في مجال:

(أ) الأمم المتحدة ومؤسساتها.
(ب) الرأي العام الدولي والشعبي.
(ج) المنظمات الدولية الاقليمية المختلفة.
(د) الرأي العام الغربي بشكل بطيء ولكنه ايجابي.

١١ ـ رفض امريكا والغرب الاستفادة من فشل اتفاقيات كامب ديفيد، حتى في موضوع الاتفاقية المصرية ـ الاسرائيلية، ورفضها الاعتراف بالمعاني السياسية الحقيقية الكامنة وراء اغتيال الرئيس السادات، والاصرار على اتباع نفس النهج والسياسة: اي فرض الحلول، والبدء فيها فكرا وعملا من النهاية وليس من البداية.

١٢ ـ ان عمق مأساة الشعب الفلسطيني، واحساسه والعرب، فكريا ونفسيا، بحجم هذه المأساة وخطورتها على مستقبلهم السياسي والاقتصادي والحضاري، يجعل من المستحيل عليهم التعامل مع قضية شعب فلسطين من قاعدة الأمر الواقع، والغاء العامل النفسي والقومي من فكرهم ووجدانهم وفعلهم المادي والفكري. وهذا ما ترفض امريكا والغرب ادراكه او التعامل معه.

١٣ ـ عدم ادراك امريكا والغرب، او ادراكهما ولكن ضمن إطار عدم الاكتراث لحقيقة الرأي العام الفلسطيني والعربي المناهض والمعادي والرافض للسياسة الأميركية في الشرق الأوسط وتوريطه في الصراع الدولي بصفة عامة، وقضية فلسطين بصفة خاصة، والاصرار على التعامل مع الأنظمة العربية الصديقة، بما يتناقض مع هذا الموقف الجماهيري شبه الاجماعي، وما يترتب على هذه السياسة من اضطرابات وعدم استقرار سياسي ومجتمعي داخل المنطقة بما يعرّضها الى الانفجارات وبالتالي الى زيادة حدة الصراع الدولي في المنطقة، والأخطار المترتبة على ذلك بالنسبة للسلام العالمي الاقتصادي والعسكري.

١٤ ـ رفض امريكا والغرب، القبول برغبة العرب، بعدم الانحياز الى اي معسكر دولي، وعدم حاجتهم اصلا الى مثل هذا الانحياز، وان الانحياز الحاصل في المواقف العربية لهذا المعسكر او ذاك، امر فرضته طبيعة متطلبات الصراع العربي ـ الاسرائيلي، وعدم تقديم حل عادل لقضية فلسطين، وان مثل هذا الانحياز، لا يخدم السلام العالمي الاقتصادي والعسكري.ويزيد في حدة الاستقطاب وما يترتب عليها من تمزق عربي.

لقد وصل سلوك امريكا ومعسكرها الى درجة، ان اخذ الرأي العام يرى، ان هذا السلوك، يستهدف تحقيق ما هو قائم من ازدواجية الاستقطاب للمعسكرين الدوليين، لاتخاذ ذلك ذريعة في الاستمرار في دفع الأوضاع الى الأسوأ، وفي تعزيز المشروع

الاقتصادي العسكري الاسرائيلي الأميركي على حساب المصالح العربية واهـدافها في التحرر والتقدّم والسلام.

ان النتيجة المترتبة على ذلك بالنسبة لمستقبل السلام في الشرق الأوسط تقود الى القناعة باستحالة الوصول الى السلام الشامل او الجزئي بالمفهوم الأميركي ـ الاسرائيلي، لأن هذا السلام، الذي هو في الحقيقة امن مفروض (Forced securiety)، وليس سلاما، يمثل قهرا للارادة العربية وارباكا لكل تطلعاتها السلمية المستقبلية، ويبقيها في دوامة الصراع الداخلي والخارجي. كما انه يفتقر إلى عنصر العدالة والاستمرارية ويتّسم بإهماله العامل النفسي ـ القومي، الذي لا يمكن تجاهله، في موضوع قضية فلسطين، وبالتزامه الاحتكاري بالمصلحة الغربية ومحورها المصلحة الأميركية ـ الاسرائيلية، من منـظور اناني، احادي الجانب في التفكير والممارسة والنتائج.

متطلبات السلام في الشرق الأوسط

ان السـلام... والاستقرار القائم على السلام، لايتحققان إلا بأفكـار وممارسـات تتضمن:

(أ) اكبر قسط من فهم المشكلة وابعادها وخلفياتها، وحجم الاعتداء الكامن فيها، وحجم مأساة المعتدى عليه بسببها.

(ب) تحقيق اكبر قسط من العدالة في حل المشكلة، لتحقيق الاستمرارية في تحقيق الأهداف النهائية المطلوبة.

(ج) ان مركز التفكير في الحل، لابد ان ينطلق مـن رفع الظلم، وليس من تكريسه الجزئي او الكلي.

(د) عدم فـرض لغة المعتدي في الحل، والتفاهم بلغة مشتركة، تتميز فيها حقوق المعتدى عليه.

(هـ) اعتماد مرجع واحد في الحل. وفي القضايا الدولية المعقدة كقضية الشرق الأوسط وقضية فلسطين، فان المرجع الوحيد المقبول هو الشرعية الدولية المنطلقة من ميثاق الأمم المتحدة وقراراتها واعلان حقوق الانسان واتفاقيات جنيف وقواعد القانون الدولي، وآراء محكمة العدل الدولية.

هذا من حيـث المبادىء العامة. اما من حيث التخصيص بالنسبة للشرق الأوسط، فمن كل ما سبق واحتوته هذه الورقة، يظهر تماما، ان السلام في الشرق الأوسط يرتبط بمشكلتين اساسيتين او محوريتين.

الأولى: هي علاقة وسياسة المعسكر الرأسمالي الصنـاعي الغربي الذي تقـوده الولايات المتحدة بمنطقة الشرق الأوسط ككل، بما في ذلك انعكاسات الصراع الدولي واستقطاباته على المنطقة. والأمر نفسه ينطبق على المعسكر الاشتراكي بقيادة الاتحاد

السوفياتي، مع ادراك الفارق الكبير بين المعسكرين بالنسبة للشرق الأوسط على مستوى الحركة السياسية والاقتصادية والعسكرية على الأقل.

الثانية: قضية فلسطين التي يمثل حلها، تحقيق تخفيض حاد جدا في حدة مضامين ما يتصل بالمعسكرين في الشرق الأوسط؛ لأن اقل ما يحققه مثل هذا الحل هو اضعاف شديد لعملية الاستقطاب الدولي لدول المنطقة.

ومع انني اشرت الى موضوع الشرق الأوسط ككل، إلا ان هذا لا يعني ان له الأهمية الأولى على قضية فلسطين، بل ان المنطلق الطبيعي في عملية السلام، هو الحل العادل لقضية هذا الشعب، وان كان عدم حلها، كما يظهر بوضوح، هو جزء من عملية الوصول بالشرق الأوسط الى ما هو عليه.

ان مثل هذا التفكير اذا تحقق، يتطلب ما يلي:

(أ) على المستوى الأميركي ـ الاسرائيلي والأوروبي:

١ ـ التخلي عن اسلوب الاحتكار والفرض الدكتاتوري الذي تمارسه حكومة واشنطن والتحول الى لغة التعايش والفهم المشترك لآمال الشعوب.

٢ ـ ادراك مرحلة النهوض الحضاري العربي وما يقترن بها من رغبة عارمة وعميقة في التحرر الكامل واستعادة الهوية الحضارية العربية للأمة العربية، لتمارس دورها الطبيعي في السلام العالمي والتقدّم الانساني.

٣ ـ ادراك نتيجة التجربة للمائة وخمسين سنة الماضية؛ حيث استعصت جماهير الأمة العربية على الرأسمالية والشيوعية، لأنها امة تمتلك دورا وقدرة ابداع تاريخي حضاري، لم تلبس في تاريخها ثوب اي حضارة غير حضارتها.

٤ ـ ادراك عدم قناعة العرب بالخطر السوفياتي، وان الخطر الوحيد الذي يراه العرب هو الخطر الاسرائيلي الصهيوني.

٥ ـ التعامل مع الحقيقة التي يعرفها الغرب، وبخاصة اميركا، بأن مشروع اسرائيل الاقتصادي والعسكري، هو مشروع مؤقت لا يملك اي مقومات للإستمرار، ويقوم على قاعدة من الرمال المتحركة، ينهار عند اي تغيير في موازين القوى الدولية، وإلا فانه سينهار بطبيعة محتواه وما فيه من مقومات الانتحار الذاتي مع الزمن، وهو ليس زمنا طويلا جدا.

٦ ـ ان احتكار منطقة الشرق الأوسط من قبل قوة كبرى، او القوى الكبرى، لا يخدم السلام لا في الشرق الأوسط ولا في العالم، وهذا يتطلب الابتعاد الكامل عن فرض اي سيطرة عسكرية او اقتصادية من خارج المنطقة عليها او على جزء منها.

٧ ـ التعامل مع الشعب الفلسطيني عبر قيادته الرسمية الشرعية تعاملا ينطلق من قواعد الفهم الصحيح والعدالة، وان السلام في الشرق الأوسط لا يتحقق بدون حل عادل لقضية فلسطين واستعادة شعبها العربي لحقوقه الوطنية.

(ب) على مستوى المعسكر الاشتراكي بقيادة الاتحاد السوفياتي:

١ ــ ان ممارسة الاتحاد السوفياتي، حتى الآن، تمثل ردود فعل للسياسة الغربية في منطقة الشرق الأوسط وما يترتب على هذه السياسة من ردود فعل عربية لدى الجماهير العربية قاطبة وبعض الأنظمة العربية.

٢ ــ ان حدة الصراع الأميركي ــ السوفياتي، تنخفض الى الحد الأدنى اذا تحققت النقاط الواردة بشأن سياسة اميركا في المنطقة التي ذكرناها في الصفحات السابقة.

(ج) على المستوى العربي:

ان العرب يتحمّلون مسؤولية خاصة في مايتصل بخلافاتهم السياسية والمجتمعية، بغض النظر عن سياسة اميركا والغرب في هذه الخلافات. ان المنطق الطبيعي ان يستعمل العرب كل مالديهم من امكانات لفرض مصالحهم، ومن قاعدة متطلبات السلام العالمي في سياستهم الدولية، ومن المؤسف ان هذا لم يتحقق حتى الآن بالحجم والفاعلية المطلوبين، وان كانت المؤشرات تشير الى ان العرب يسيرون في هذه الطريق. كذلك، فانه من المنطق الطبيعي، ان تدافع اية امة عن سيادتها على وطنها ومحاربة من يحتل هذا الوطن اوجزءاً منه، وابرز هذا الاحتلال هو الوجود الاسرائيلي في فلسطين. ان مثل هذه الحرب، ستمارسها اية دولة في العالم اذا وقع عليها ماوقع على شعب فلسطين من عدوان؛ فهي حرب عادلة بأي مفهوم قانوني او حقوقي لمعاني الحروب العادلة عبر التاريخ. ولكن الخلل القائم في ميدان القوى للأسباب الذاتية والخارجية التي اوضحناها، يفرض على العرب اتباع سياسة المراحل في النضال، بما في ذلك قضية فلسطين، وهم بهذا مقتنعون، ويتميزون عن غيرهم، بالبعد الانساني القائم في اهدافهم بالنسبة لقضية فلسطين واليهود الموجودين في فلسطين، ويشاركهم في ذلك الشعب العربي الفلسطيني، الذي ينتمي الى هذه الثقافة.

فإذا اصرت اسرائيل واصرت اميركا ومعها المعسكر الغربي على الاستمرار في سياستها التي اوضحناها، فلا خيار امام العرب، ومنهم عرب فلسطين، إلا الحل العسكري عبر عملية استعداد طويلة وفاعلة، يقترن معها استعمال امكانات العرب الأخرى. فاما ان يقبل العالم الغربي بالتعامل مع العرب على اساس المصالح المشتركة بمفهوم عادل، وإلا فعلى العرب اتباع اسلوب تهديد المصالح الغربية بشكل فعلي.

(د) على المستوى الفلسطيني:

ان احدا لايستطيع ان ينكر على شعب فلسطين عظمته. انه شعب عظيم في ارادته النضالية وقدرته اللامحدودة على العطاء والتضحية والنضال من اجل الوصول الى اهدافه المشروعة، بما لايقبل اي شك، والعادلة بما لايقبل التردد. إلا ان عظمة هذا الشعب الحضارية، تتجلى في عمق فكره ونظرته الانسانية، ورفضه للعدوان وقدرته على ممارسة العدالة والرحمة مع غيره. ان احدا لايستطيع ان يلوم شعب فلسطين او ينكر عليه ممارسته لكل انواع النضال، بما في ذلك النضال المسلح لتحرير وطنه والعودة اليه،

ولاستعادة واقعه كشعب ومجتمع ودولة بمواطنية تنتمي الى تراثه وهويته الحضارية. لقد ثبت، بما لا يقبل الشك، انه بمقدار ما تطّلع شعوب العالم، ومنها شعوب اميركا واوروبا على حقائق مأساة هذا الشعب واهدافه النضالية بمقدار ما تعطيه من الدعم والتأييد، والموقف نفسه ينطبق على العديد من البرلمانيين الغربيين غير المرتبطين مصلحيا باسرائيل. ان هذه الحقائق يؤكدها التطوّر المستمر الى الأفضل في قرارات الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي، ونمو العدد المؤيد لشعب فلسطين في برلمانات اوروبا والبرلمان الأوروبي.
ان هذا الشعب، ممثلا بقيادته الشرعية، (منظمة التحرير الفلسطينية)، يدرك:

(أ) ان اسرائيل مشروع اقتصادي عسكري استعماري أميركي-أوروبي لا يمتلك متطلبات البقاء إلا بالدعم الخارجي الاقتصادي والعسكري معا، وإلا فانه الى زوال طبيعي.

(ب) ويدرك حجم الاضطهاد الذي وقع على اليهود في اوروبا وروسيا القيصرية، بغض النظر عن الأسباب، التي يتحمّل اليهود جزءا منها.

(ج) ويدرك ان الحركة الصهيونية شيء يختلف عن اليهود كدين، واليهود كجماعات من شعوب متعددة وحضارات متعددة تنتمي الى هذا الدين، كالمسيحيين والمسلمين في انتمائهم الى المسيحية والاسلام.

(د) ويدرك ان اصدقاء الصهيونية، هم اعداء اليهودية في العالم المسيحي.

(هـ) ويدرك انه ضحية السياسة الدولية واطماعها ومؤامراتها.

(و) وباعتباره جزءا من الأمة العربية، يدرك ايضا ان وجود اسرائيل، هو موقف غربي، ينطلق من تراث حضاري وعسكري مصلحي واستعماري لا يرى ما يمنعه من تحطيم دول وشعوب في سبيل مصالحه الاقتصادية الخاصة جدا.

(ز) ويدرك ان ميزان القوى، لا يمكّنه من تحرير وطنه بالقوة العسكرية في الوقت الحاضر.

(ح) ويدرك ان اصدقاءه، لا يرون القدرة في نُصرته بمواجهة عسكرية شاملة مع اعدائه.

(ط) ويدرك ان الذي يفرّط في جزء من وطنه لا يستحق المطالبة بالجزء الآخر. وان هناك فرقا كبيرا بين التفريط بالوطن وبين الاعداد سلما او حربا، لاستعادة الوطن طال الزمن او قصر. على دفعة واحدة او على مراحل.

(ي) ويدرك ان مسار التاريخ يسير الى جانبه، وان كل من غزا فلسطين واحتلها، خرج في النهاية منها.

ولكن هذا الشعب يدرك ايضا:

١ — ان ٦٥٪ من يهود اسرائيل هم يهود عرب لهم الحق في ان يعيشوا كمواطنين متساوين مع اخوانهم العرب في العالم العربي، حيث كانوا يعيشون.

٢ ــ ويدرك ان مشكلته مع اليهود ليست في معتقدهم الديني، بل هي في الفكرة الصهيونية التي لاتحمل اي معنى غير الحرب للتوسع والاستيطان وممارسة الاضطهاد العنصري. ولعل نظرية العمل العبري ابسط الأدلة على ذلك.

٣ ــ ولكنه يدرك ايضا، مسؤوليته تجاه حياة هؤلاء اليهود من منطلق انساني، ويدرك الدور التاريخي الذي مارسه هذا الشعب والشعب العربي قاطبة، وبخاصة في مناطق شمال افريقيا، عندما فتح بلاده لليهود الهاربين من الاضطهاد الأوروبي العرقي والديني.

٤ ــ ويدرك ان استمرار الصهيونية في اسرائيل، مع استمرار تفاعل ونمو عوامل الانتحار والتدمير الذاتي القائمة في طبيعتها، وما يقابلها من عوامل الحياة والقوة الذاتية المتنامية في الواقع العربي والفلسطيني، ان ذلك سيؤدي، في النهاية، الى تدمير اسرائيل بالأسلوب العسكري، وفي اطار مذابح جماعية بحجم تطور الآلة العسكرية لدى الطرفين، وان مثل هذه المذابح، ستكون الأولى من نوعها في تاريخ العرب المسلمين والمسيحيين مع اليهود في العالم العربي؛ وان مثل هذا يجب ألا يقع ان كان بالامكان ألا يقع، ولذلك يرى الفلسطينيون، ان احد اهداف نضالهم تحرير اليهود في اسرائيل من الصهيونية، فكرا ومؤسسات.

٥ ــ ويدرك ان تحرر اليهود في اسرائيل من الصهيونية يعني تحرّرهم من فكرة اسرائيل الكبرى وبالتالي من الفكر العدواني التوسعي والاضطهاد العنصري، وبالتالي "التحـرر من فكرة الحرب، وعندها تصبح المسألة المحورية في التفكير هي كيف يمكن لمن يريد البقاء في فلسطين ان يعيش في امان وسلام ورفاهية. وان هذا التحـرر، سيجعلهم يدركون الحقيقة، بأن مستقبلهم مرتبط في التفاهم مع المسلمين والمسيحيين الفلسطينيين، ليعيشوا في دولة فلسطينية واحدة تنفتح امامها ابواب الشرق الأوسط وتتمكن عندها فقط من ان تصبح دولة بالغة الازدهار والتقدّم بعيدا عن الحروب.

٦ ــ ويدرك ان حل قضيته بشكل عادل هو محور استكمال النضال على مسرح السياسة الدولية ليشمل السلام الشرق الأوسط كله وليس فلسطين فقط، وان مُثل هذا الهدف، واجب حضاري فلسطيني عربي، في اطار العمل لتوسيع حالة السلام العالمي وتعميمها.

٧ ــ كما يدرك الفلسطينيون اثر حرب ١٩٧٣ الفعّال بتعطيل ديناميكية الفعل المجتمعي من القاعدة الى القمة في واقع الحياة في اسرائيل وعلاقاتها بأهداف الصهيونية وعدم قابليتها للتحقق.

لذلك كله.. قرّر الشعب العربي الفلسطيني عبر مجالسه الوطنية:

١ ــ ان يكون هدفه النهائي، اقامة الدولة الفلسطينية الديمقراطية عـلى ارض فلسطين الواحدة كاملة؛ حيث يعيش اليهود والمسيحيون والمسلمون كمواطنين متساوين امام القانون في مجتمع ديمقراطي خال من الصهيونية والعنصرية.

٢ ــ وبعد حرب ١٩٧٣، وبعد تفهّم نتائجها، تبنّت القيادة الفلسطينية والمجلس الوطني الفلسطيني فكرة مرحلية البرمجة للنضال الفلسطيني، فوافقت على اقامة دولة فلسطينية مستقلة فوق اي جزء يتحرر من ارض فلسطين، على ان لايتضمن ذلك اي شرط يمنع من تحقيق الهدف النهائي.

٣ ــ وفي عام ١٩٨٠، طرح وفد المجلس الوطني افكارا للنقاش حول طريقة تنفيذ ذلك؛ وقد اطلقت الصحافة الغربية على هذه الأفكار وصف النقاط الخمس؛ وهي تتلخص في ما يلي:

(أ) الانسحاب الاسرائيلي من كل الأراضي العربية المحتلة وتسليمها الى الأمم المتحدة.

(ب) تؤتمن الأمم المتحدة على الأراضي المنسحب منها لمدة لاتزيد عن ١٢ شهرا، تقوم خلالها بالتنسيق مع منظمة التحرير الفلسطينية، باجراء الترتيبات اللازمة لتمكين شعب فلسطين من ممارسة حقه في تقرير مصيره بما في ذلك اقامة دولة فلسطينية مستقلة.

(ج) اذا اقر شعب فلسطين اقامة دولته المستقلة يتم اعلانها ودخولها الى الأمم المتحدة.

(د) يعقد بعد ذلك مؤتمر دولي باشراف الأمم المتحدة يضم الأطراف المعنية لبحث القضايا الواجب بحثها.

(هـ) ان يكون المرجع القانوني لهذا المؤتمر، هو:

(أ) ميثاق الأمم المتحدة واعلان حقوق الانسان واتفاقيات جنيف وقواعد القانون الدولي.

(ب) عدم جواز الاستيلاء على/ او ضم اراضي الغير بالقوة.

(ج) قرارات الأمم المتحدة.

(د) رأي محكمة العدل الدولية في الأمور التي يختلف عليها.

(هـ) حق العمل من اجل توحيد فلسطين في دولة ديمقراطية واحدة.

بهذا.. تبدأ الخطوة الأولى باتجاه السلام القائم على العدل، وبدون ذلك فالصراع مستمر، والحرب ستكون طريقته، والامكانات العربية الأخرى في خدمتها، ومسؤولية ذلك تقع على حكومة الولايات المتحدة الأميركية اولا، وعلى الموقف العربي في مواجهة موقف الحكومة الأميركية ثانيا، وعلى الموقف الأوروبي تجاه تعديل الموقف الأميركي ثالثا.

ان حركة التاريخ مستمرة، ورغبات الشعوب هي المنتصرة دائما، واي مواجهة لها، قد تؤخر تحقيقها ولكنها لن تمنعها، فالشعوب تملك سلاح الثورة المنتصرة دائما في قضاياها العادلة؛ وقضية فلسطين، تمثل في حلها حلا عادلا، تحدياً للعدالة في مرحلتنا التاريخية الراهنة.

أوضاع العمال في المناطق المحتلة (٢)

د. هشام عورتاني

تنشر «شؤون فلسطينية»، في ما يلي، القسم الثاني من دراسة الدكتور هشام عورتاني عن «الصناعة في الضفة الغربية وقطاع غزة»، وهو يتعلق باوضاع العمال، بعد أن اشتمل القسم الاول في العدد الماضي على مسح لوضع الصناعة والمصانع.

وقد اعدّت هذه الدراسة بالانكليزية في جامعة بيرزيت، ونشرت في كراس مستقل محدود التوزيع.

شهد سوق العمل في المناطق المحتلة تغيرات بارزة في ظل الاحتلال. وهذه التبدلات ذات طبيعة معقدة وتتخذ أشكالاً مضللة، بحيث أنها تستحق الوقوف عندها ملياً في سلسلة من الدراسات تكرّس لمعالجة النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للتحولات في هذا السوق.

ولهذا فان ما نطرحه هنا ليس سوى خلاصة موجزة عن مقومات سوق العمل في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين:

١ ــ بلغ العدد الاجمالي للسكان في نهاية كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٧: ١,١٢٢,٤٠٠ نسمة، ٦٠,٧٪ منهم في الضفة الغربية، و٣٩,٣٪ في القطاع[١]. وتتبين، من تصنيف الأعمار للسكان، النسبة المدهشة للشباب؛ فزهاء ٤٦,٨٪ من المجموع الاجمالي للسكان في الرابعة عشرة من العمر أو دون هذه السن.

٢ ــ يقدر حجم الطاقة العاملة بـ ٢٠٦,٢٠٠، ٦٢,٥٪ منهم في الضفة الغربية، و ٣٧,٥٪ في قطاع غزة[٢].

---

* حذفنا من الدراسة فقرة بعنوان: «التصورات في حال التسوية»، وهي تتضمن آراء الكاتب الشخصية، ولا تؤثر على بنية الدراسة.

٣ ــ من بين المجموع الاجمالي للسكان، هناك ١٨,٤ ٪ فقط في حالة عمل فعلي، سواء في أعمال خاصة بهم، أو بالأجر[٣].

٤ ــ كمعدل عام في الضفة والقطاع، تتوزع اليد العاملة على النحو الآتي: الزراعة ٣٠,٥ ٪، الصناعة ١٤,٢ ٪، البناء ٩,١ ٪، قطاع الخدمات ٤٦,٢ ٪[٤]. هذا التوزيع ينطبق على العمال العاملين في المناطق المحتلة نفسها، بينما ٤٥,٣ ٪ من العمال الذين يعملون في اسرائيل ينتسبون إلى قطاع البناء.

٥ ــ في العام ١٩٦٨، سمح الحاكم العسكري الاسرائيلي بتشغيل عمال المناطق المحتلة في اسرائيل. ولقد شكلت هذه الحقيقة منذئذ إحدى أكبر التبدلات الأساسية والخطيرة على الصعيد الاجتماعي ــ الاقتصادي في المناطق المحتلة. ويبين الجدول رقم ٢١ حجم هذه الظاهرة وخطورة شأنها النسبية.

الجدول رقم ٢١[٥]
حجم الطاقة العاملة وتوزيعها

الضفة الغربية	١٩٧٢	١٩٧٤	١٩٧٦	١٩٧٧
مجموع العمال المستخدمين (بالآلاف)	١٢٥,١	١٣٧,٦	١٢٩,٧	١٢٧,٤
العاملون منهم في اسرائيل (بالآلاف)	٢٤,٩	٤٢,٦	٣٧,١	٣٥,٥
النسبة المئوية الاجمالية	٢٧,٩	٣١,٠	٢٨,٦	٢٧,٩
قطاع غزة				
مجموع العمال المستخدمين (بالآلاف)	٦٣,٦	٧٣,٠	٧٦,١	٧٧,٣
العاملون منهم في اسرائيل (بالآلاف)	١٧,٥	٢٦,١	٢٧,٨	٢٧,٤
النسبة المئوية الاجمالية	٢٧,٥	٣٥,٨	٣٦,٦	٣٥,٤
الضفة والقطاع				
مجموع العمال المستخدمين (بالآلاف)	١٨٨,٧	٢١٠,٦	٢٠٥,٨	٢٠٤,٧
العاملون منهم في اسرائيل (بالآلاف)	٥٢,٤	٦٨,٧	٦٤,٩	٦٢,٩
النسبة المئوية الاجمالية	٢٧,٨	٣٢,٦	٣١,٥	٣٠,٧

التقديرات الرسمية لحجم الطاقة العاملة الفلسطينية المستخدمة في اسرائيل ناقصة، لأنها تغفل العمال الذين يتسللون في صورة غير مشروعة ليعملوا في اسرائيل، أي دون المرور على المكاتب الرسمية لتبادل العمال. ومن المعتقد أن هذه الفئة تضم ما بين ٢٠ و٢٥ ألفاً من المستخدمين. وإذا أخذنا هذه الفئة في الاعتبار، فقد ترتفع نسبة العاملين في اسرائيل إلى ٣٥ ــ ٤٠ ٪ من إجمالي الطاقة العاملة.

الجانب الذي يهمنا هنا في هذه المسألة يتعلق بمدى تأثير استخدام العمال في اسرائيل على المنشآت الصناعية في المناطق المحتلة ذاتها. فلقد أفاد ٤٠ ٪ من الصناعيين المستجوبين بأنهم يعانون مصاعب في تدبير حاجتهم من الأيدي العاملة، بينما كان رد

الآخرين بأنهم يلاقون بعض المصاعب في بعض الأحيان، أو أنهم لايعانون من أية مصاعب على الاطلاق. ويمكن للمرء أن يستنتج من هذا أن استخدام العمال في اسرائيل لم يبلغ المدى الذي يهدد غالبية المنشآت الصناعية في المناطق المحتلة بنقص حاد في الأيدي العاملة اللازمة، وإن كان استخدام العمال الفلسطينيين في اسرائيل قد ألحق الضرر بهذه المنشآت من ناحية أخرى تتعلق بكونه قد أدى إلى رفع مستوى الأجور كما سنبين لاحقاً.

فنتيجة لكون فرص العمل ميسرة بسهولة في اسرائيل، ارتفعت أجور العمال ومداخيلهم بشكل ملموس. لكن من الواجب ملاحظة أن معظم مداخيل العمال وأجورهم المرتفعة يعاد ضخها إلى اسرائيل التي تورد أكثر من ٩٠٪ من اجمالي مستوردات الضفة والقطاع (أنظر القسم الخاص بالتسويق والتجارة في ما يلي).

الأجور

كان مستوى الأجور في المناطق المحتلة، غداة الاحتلال مباشرة، أدنى بكثير من مستوى الأجور في اسرائيل (أنظر الجدول رقم ٢٢). لكن هذا الفارق المهم بين مستويي الأجور تقلص بسرعة نظراً لسهولة الانتقال للعمل في اسرائيل. ولقد ارتفع معدل الأجور في الضفة الغربية من ٦٧٪ من معدل الأجر الذي يحصله العمال الفلسطينيون في اسرائيل في عام ١٩٦٩ إلى ٧٩,٧٪ في عام ١٩٧٢. ولا تتوافر أرقام رسمية حول مستويات الأجور في المناطق المحتلة بعد عام ١٩٧٢، وإنما هناك إحساس عام بأنه لو أخذت جميع المزايا والمنافع في الاعتبار، لربما ظهر أن مستويي الأجور في المناطق المحتلة وفي اسرائيل متقاربان للغاية، وخصوصاً بالنسبة للعمال غير المهرة.

الجدول رقم ٢٢[٦]

معدل الأجر اليومي (بالليرات الاسرائيلية)

السنة	في اسرائيل	في الضفة والقطاع	النسبة المئوية
١٩٦٩	١٠,٣	٦,٧	٦٧
١٩٧٢	١٧,٢	١٧,٢	٧٩,٧
١٩٧٤	٢٩,١		
١٩٧٦	٥٣,٤		
١٩٧٧	٧١,٠		

ما هو التأثير الصافي لهذا الوضع على الصناعات الفلسطينية؟ الرأي السائد في أوساط رجال الأعمال، أن ردم الهوة بين معدلي الأجور في اسرائيل والمناطق المحتلة لم يكن ملائماً لنمو الصناعات الوطنية. وهكذا فإن مؤسسات المناطق المحتلة تواجه وضعاً يتوجب عليها فيه أن تدفع أجوراً مماثلة لتلك التي يحصلها المستخدمون الفلسطينيون

العاملون في اسرائيل، علماً بأن الانتاجية العمالية في اسرائيل أعلى بكثير مما هي في المناطق المحتلة. ويتبين في النتيجة أن المؤسسات الصناعية في اسرائيل تمكنت من احتلال الموقع المفضل محققة الفوز بالأولوية في تجنيد الأيدي العاملة من المناطق المحتلة، حيث أن في وسعها أن تدفع أجراً أعلى إذا دعت الحاجة. أضف إلى ذلك أن المنتجات الاسرائيلية تتطلب طاقة عاملة أقل بكثير مما تتطلبه المنتجات المماثلة في المناطق المحتلة، نظراً للتراكم الاقتصادي الناجم عن عمليات الانتاج بالحجم الكبير.

أما النقص في اليد العاملة الماهرة في المناطق المحتلة، فكثيراً ما اعتبر معوّقاً يعرقل نمو الصناعة. وهذه في الواقع مفارقة ساخرة عصية على الفهم، حيث أن الفلسطينيين طالما اشتهروا بتصدير اليد العاملة الماهرة المدربة إلى معظم بلدان الشرق الأوسط. على أن النظر عن كثب إلى القوى المحركة لسوق العمل في المناطق المحتلة يكشف عن عاملين قويين للغاية يؤديان إلى الاستنزاف المستمر للطاقة العاملة في المناطق المحتلة، وهما:

أولاً: لقد تضررت الأجور الحقيقية كما تضرر المستوى المعيشي حين غطس الاقتصاد الاسرائيلي في لجة التضخم منذ أوائل السبعينات. ولقد تزامن هذا مع ازدهار اقتصادي وطفرة في كل من الأردن وبلدان النفط. وهذا الوضع دفع أعداداً غفيرة من الأيدي العاملة الماهرة في شتى الحرف والمهن لترك أعمالها ومغادرة أهلها، والسفر إلى البلدان المجاورة. لقد ابتدأت هجرة العمال في أوائل السبعينات، ولا تزال مستمرة حتى الآن بكامل زخمها(*). وان العمال المهاجرين من هذه الفئة هم في الغالب من أمهر العمال في مختلف المهن والقطاعات.

ثانياً: بالاضافة إلى الهجرة إلى البلدان العربية، هناك ــ كما شرحنا من قبل ــ الأعداد الكبيرة من العمال المهرة الذين يعملون في اسرائيل. وبحكم موقعهم هذا، لابد من طرحهم جانباً من سوق العمل المحلي عملياً، وإن كانوا لايزالون يعيشون في منازلهم في المناطق المحتلة.

هذان النوعان من تحرك القوى العاملة أديا إلى استنزاف معظم العمال المهرة والمدربين في المناطق المحتلة. ولكن، بسبب الطبيعة العائلية للصناعات في هذه المناطق، وحجمها الصغير، فإن هجرة العمال إلى الخارج لم تسبب أضراراً كبيرة لتلك الصناعات.

وللمسألة وجهها الايجابي كذلك. فارتفاع أجور العمال كانت له تأثيرات ايجابية على مسار النمو الاقتصادي في المناطق المحتلة. ففي المقام الأول، أدى الأمر إلى حمل الصناعيين وسواهم من رجال الأعمال على تحديث آلياتهم واستيراد ماكينات عصرية

(*) حسب الاحصاءات المتوافرة لدى وزارة العمل في عمان، فإن ٢٢ ألف عامل هاجروا من الضفة الغربية إلى البلدان المنتجة للنفط خلال الفترة ١٩٧٠ ــ ١٩٧٧، وزهاء ١٣ ألفاً من عمال الضفة الغربية هاجروا إلى الأردن نفسه.

كَفيَّة. وترتب على هذا بالطبع الارتقاء بالمستوى التقني للصناعات، مع أنها لاتزال أكثر اعتماداً على وفرة الأيدي العاملة البشرية من الصناعات المشابهة في اسرائيل.

كما ترتب على ارتفاع مداخيل العمال تعاظم كبير في القوة الشرائية لقطاع واسع من السكان. وبالتالي أدى هذا الوضع إلى ترويج كبير للسلع الصناعية فاق كل التوقعات. ويكشف الجدول رقم ٢٣، عن مؤشرات جلية تدل على الطفرة في المستوى المعيشي من خلال النظر إلى حركة تملك بعض الأدوات المنزلية الصناعية. ولا حاجة للقول ان دفع الأثمان المرتفعة لكل هذه الأدوات يستهلك كل الأجور التي يتقاضاها العمال الفلسطينيون العاملون في اسرائيل، أما العجز في مداخيلهم فتتكفل بتغطيته التحويلات القادمة من أقاربهم العاملين في الخارج، والفائض في الميزان التجاري الذي يتحقق من الاتجار مع الأردن.

الجدول رقم ٢٣[٧]

اقتناء الأدوات المنزلية الصناعية (بالنسبة إلى مجمل الأدوات المنزلية)

	الضفة الغربية			قطاع غزة		
	١٩٦٧	١٩٧٤	١٩٧٧	١٩٦٧	١٩٧٤	١٩٧٧
أجهزة التلفزيون	١,٨	٢٠,٥	٣٦,٠	٣,٣	١٩,١	٤٢,٤
البرادات الكهربائية	٤,٨	٢٢,٦	٣٣,١	٣,٥	١٤,١	٣٣,١
آلات الغسيل		١٣,٠	١٥,٨		٣,٠	٨,٤

عاقبة معاهدة السلام المصرية ــ الاسرائيلية

هناك إمكان لنشوء وضع خطير للغاية في سوق العمل، كنتيجة لمعاهدة السلام المصرية ــ الاسرائيلية. فبعد فتح الحدود، من المتوقع أن ترحب اسرائيل بـاستقبال العمال المصريين، بل ويمكن أن تؤثرهم بمعاملة مفضلة قياساً على عمال المناطق المحتلة. وإذا حدث هذا، فالنتيجة المؤكدة سوف تكون فقدان أعداد كبيرة من العمال الفلسطينيين لوظائفهم في اسرائيل. وفي ضوء الاستيعاب الضعيف حالياً للأيدي العاملة في المناطق المحتلة، ليس في وسعنا أن نتوقع سوى هجرة فجائية وواسعة للأيدي العاملة الفلسطينية بحثاً عن الرزق في البلدان المجاورة. ومن الجائز الافتراض أن اسرائيل سوف ترحب بحرارة بمثل هذا التطور.

التسويق والتجارة

بين جميع التطورات الاقتصادية التي أعقبت الاحتلال، كانت التغيرات في هيكل التسويق وأطر التجارة أشد أنواع التبدلات وضوحاً وأكثرها تأثيراً في تقرير مسارات النمو الاقتصادي للمناطق المحتلة. وليس من شأننا في هذا المقام أن نعرض أو نحلل

بالتفصيل شروط العلاقات التجارية بين المناطق المحتلة والأقطار المجاورة. ولكن يظل من الأهمية بمكان إلقاء الضوء على بعض الملامح البارزة لأطر التجارة التي تطورت في ظل الاحتلال.

كان أول وأبرز تطور على الصعيد التجاري، غداة الاحتلال، حرية الحركة التي تمتعت بها السلع الاسرائيلية في اقتحام جميع المناطق المحتلة. وفجأة وجد المنتجون الاسرائيليون أنفسهم أمام سوق كبير ومهم تنفتح أبوابه جميعاً أمام منتجاتهم. وهو أيضاً سوق قريب وخلو من أي شكل من أشكال الحماية الصناعية ــ التجارية. ولهذه الأسباب بالذات نمت الصادرات الاسرائيلية إلى المناطق المحتلة بسرعة شديدة وقفزت إلى ٣٦٨ مليون دولار أميركي في العام ١٩٧٥، وهو مبلغ يعادل ١٩ ٪ من اجمالي الصادرات الاسرائيلية. بل ان هذا الرقم يقفز إلى نسبة ٢٨,٣ ٪ من مجموع الصادرات الاسرائيلية إذا استثنينا صادرات الماس. وهذه النسبة، حتى لو احتسبنا الصادرات من الماس، تأتي في المرتبة الثانية بعد الصادرات الاسرائيلية إلى الولايات المتحدة، وتشكل ٥١ ٪ من مجموع الصادرات الاسرائيلية إلى دول السوق الأوروبية المشتركة مجتمعة(٨). ولا تتوافر لدينا أرقام عن القدس الشرقية (١٢ ٪ من مجموع سكان الضفة الغربية). فإذا أدخلنا شرق القدس في الاعتبار، فقد تتجاوز الصادرات الاسرائيلية إلى المناطق المحتلة جميعاً نسبة ٢٥ ٪ من مجموعها العام، سابقة حتى الصادرات إلى الولايات المتحدة نفسها، وتشكل بذلك نحو ثلث إجمالي الصادرات الاسرائيلية إلى الخارج، إذا استثنينا منها الماس.

على أن تجارة المناطق المحتلة مع اسرائيل هي ــ إلى حد بعيد ــ تجارة ذات اتجاه واحد. فإن انتقال المنتجات من الضفة الغربية وقطاع غزة إلى اسرائيل يخضع لرقابة صارمة، إما بذريعة «الأسباب الأمنية»، أو لأسباب الحماية الصريحة للمنتجات الاسرائيلية. وهذا يتلاءم تماماً مع التوجه الاسرائيلي القوي الذي ظهر مؤخراً لتصحيح ميزانها التجاري المختل عن طريق الاجراءات الصارمة لسياسة حماية مشددة.

ونتيجة لهذه العلاقات التجارية غير المتوازنة إطلاقاً، استفادت اسرائيل من تحقيق فائض كبير وسريع في ميزان تجارتها مع المناطق المحتلة، ناهز ٣١٠٨,٠ مليون ليرة اسرائيلية في العام ١٩٧٧ (أنظر الجدول رقم ٢٤).

الجدول رقم ٢٤(٩)

الميزان التجاري للمناطق المحتلة (١٩٧٤ ــ ١٩٧٧) (بملايين الليرات الاسرائيلية)

	قطاع غزة		الضفة الغربية		الاجمالي	
	١٩٧٤	١٩٧٧	١٩٧٤	١٩٧٧	١٩٧٤	١٩٧٧
مع اسرائيل	− ٢٧٩,١	− ١٤٢٦,٣	− ٥٠٢,٧	− ١٦٨١,٧	− ٨٨١,٨	− ٣١٠٨,٠
مع الأردن	+ ٤٩,٦	+ ٤٢١,٩	+ ٩٩,٢	+ ٤١٤,٠	+ ١٤٨,٨	+ ٨٣٥,٩
مع بلدان أخرى	− ٨,٦	− ٤٦,٢	− ٦٨,٧	− ٢٢٤,٢	− ٧٧,٣	− ٢٧٠,٤
الاجمالي	− ٣٣٨,١	− ١٠٥٠,٦	− ٤٧٢,٢	− ١٤٩١,٩	− ٨١٠,٣	− ٢٥٤٢,٥

الحقيقة المرعبة التي تجابهنا ونحن نستعرض الجدول رقم ٢٤، هي دون ريب العجز المتفاقم بسرعة صاروخية في الميزان التجاري للمناطق المحتلة مع اسرائيل، والذي تزايد بنسبة ٣٤٦٪ في غضون أربعة أعوام.

التجارة الخارجية: بعد الاحتلال بأسابيع معدودة، سمحت اسرائيل باستئناف صادرات الضفة الغربية إلى الأردن في نطاق السياسة التي أطلقت عليها اسم «الجسور المفتوحة». ولقد واصلت الضفة انغربية، خلال العقد الأخير من السنين، تزويد الأردن بالكثير مما يفيض من انتاجها الزراعي، وكذلك ببعض السلع الصناعية، وإن بنسبة أقل. ولكن لابد أن نسجل هنا ــ وعلى عكس كل الأفكار الشائعة بهذا الخصوص ــ أن حجم التجارة عبر الجسور المفتوحة وأهميتها النسبية لم يكونا بالوزن الذي يظنه الكثيرون. فالصادرات تشجعها اسرائيل بحماس عبر برنامج دعم سخي، لكن الأردن فرض قيوداً مؤثرة استناداً إلى قوانين المقاطعة. ومع ذلك يظل السوق الأردني المنفذ الرئيسي لبعض الصادرات كالحمضيات وزيت الزيتون والخضار الفائضة والصابون وحجارة البناء.

وفي المقابل، تقلصت مستوردات المناطق المحتلة من الأردن بصورة هائلة، نظراً للاجراءات الأمنية من ناحية، وللرسوم العالية جداً التي تفرضها عليها السلطات الجمركية الاسرائيلية من ناحية أخرى (أنظر الجدول رقم ٢٥). وكانت النتيجة فائض ثابت لصالح المناطق المحتلة في تجارتها مع الأردن، الأمر الذي ساعد في تغطية قسم من العجز الكبير الذي تلحقه بالميزان التجاري للمناطق المحتلة، تجارتها مع اسرائيل.

الجدول رقم ٢٥[١٠]

حجم التجارة الدولية (١٩٧٧) بملايين الليرات الاسرائيلية

الصادرات إلى	القطاع	النسبة	الضفة	النسبة	المجموع	النسبة
اسرائيل	٨٢٧,١	٦٠,٢	٧٧٠,٩	٦١,٩	١٦٠٨,٠	٦١,٠
الأردن	٤٢٢,٠	٣٠,٤	٤٦٢,٧	٣٧,٢	٨٨٤,٧	٣٣,٦
بلدان أخرى	١٣٠,٢	٩,٤	١٠,٨	٠,٩	١٤١,٠	٥,٤
الاجمالي	١٣٨٩,٣	١٠٠,٠	١٢٤٤,٤	١٠٠,٠	١٦٣٣,٧	١٠٠,٠
المستوردات من						
اسرائيل	٢٢٦٣,٤	٩٢,٨	٢٣٩١,٨	٨٩,٤	٤٦٥٥,٢	٩١,٠
الأردن	٠,١		٤٨,٧	١,٨	٤٨,٨	١,٠
بلدان أخرى	١٧٦,٤	٧,٢	٢٣٥,٠	٨,٨	٤١١,٤	٨,٠
الاجمالي	٢٤٣٩,٩	١٠٠,٠	٢٦٧٥,٥	١٠٠,٠	٥١١٥,٤	١٠٠,٠
الميزان التجاري						
مع اسرائيل	- ١٤٢٦,٣		- ١٦٢٠,٩		- ٣٠٤٧,٢	
مع الأردن	+ ٤٢١,٩		+ ٤١٤,٠		+ ٨٣٥,٩	
مع بلدان أخرى	- ٤٦,٢		- ٢٢٤,٢		- ٢٧٠.٤	

يبين الجدول رقم ٢٥ جيداً الأهمية الخاصة والمقارنة للتجارة بين المناطق المحتلة واسرائيل والأردن. فحصة اسرائيل من صادرات الضفة والقطاع (١٩٧٧) كانت ٦١,٠ ٪؛ بينما حصة الأردن ٣٣,٦ ٪. أما فيما يخص المستوردات فلقد استوردت الضفة والقطاع من اسرائيل ٩١,٠ ٪ من مستورداتهما، في حين استوردتا ١,٠ ٪ فقط من الأردن. أما نسبة المستوردات المتبقية، وهي ٨,٠ ٪ فمن البلدان الأخرى.

أما الجدول رقم ٢٦، فيكشف بجلاء التجارة السلعية مع الأردن وتحليلها الشامل. ففي العام ١٩٧٧ سجلت صادرات المناطق المحتلة من المنتجات الزراعية ٧٣,٠ ٪ (الحمضيات وحدها ٦٢,٥ ٪)، في حين صُنِّفت النسبة الباقية (٢٧ ٪) على أنها صادرات صناعية (أكثر من نصفها سمن وزيت زيتون)!

الجدول رقم ٢٦[١١]

صادرات المناطق المحتلة إلى الأردن (١٩٧٧) (من خلال السلع الرئيسية)

(بملايين الليرات الاسرائيلية)

	المبلغ	النسبة المئوية من اجمالي الصادرات
الصادرات الزراعية	٦٤٥,٥٥٩	٧٣,٠
الصادرات الصناعية	٢٣٩,١٨٥	٢٧,٠
إجمالي الصادرات	٨٨٤,٧٤٤	١٠٠,٠
الصادرات الصناعية		
زيت الزيتون	٢٣,٠٨٥	٢,٦
السمن والأجبان والألبان	١٠٢,٧٦٦	١١,٦
الشوكولاته والحلويات	١٢,٣١٠	١,٤
الصابون	٤٣,٠٤٤	٤,٩
منتجات بلاستيكية	٧,٦٤٣	٠,٩
الحجارة	٢١,٥١٥	٢,٤
صادرات أخرى	٢٨,٨٢٢	٣,٢
الصادرات الزراعية		
الحمضيات	٥٥٢,٩٥٥	٦٢,٥
صادرات أخرى	٩٢,٦٠٤	١٠,٥

أما السلع المصدرة إلى اسرائيل فمصنفة كمنتجات زراعية وصناعية. وتتكون في معظمها من عدد محدود من السلع التي إما أن انتاجها يتطلب أيد عاملة وفيرة، أو أنها تتمتع بمزايا بارزة استثنائية. وتضم القليل من المنتجات الزراعية، بالاضافة إلى منتجات الخياطة والحياكة، وكذلك أحجار الباطون وبلاط الأرض، وبعض المنتجات الحرفية اليدوية المصنوعة من الخشب والزجاج.

الترتيبات التعاقدية: من الملامح المهمة لصناعات ما بعد الاحتلال، نمو الترتيبات التعاقدية بين رجال الأعمال في المناطق المحتلة وبين المؤسسات الصناعية الاسرائيلية. ويقوم الأساس المنطقي لهذه العقود علي إنجاز بعض الخدمات التي تتطلب أيد عاملة وفيرة على بعض المواد الأولية شبه المصنّعة التي تتولى تحضيرها المؤسسات الاسرائيلية. وبعد إنجاز تلك الخدمات، يعاد تسليم تلك السلع الجاهزة إلى المؤسسات الاسرائيلية حسب تسعيرة متفق عليها. ومن المعتقد أن تلك المؤسسات الاسرائيلية تقوم في بعض الحالات بتأمين جزء من الاستثمار المطلوب، إما على صورة قرض أو على أساس الشراكة بين الفريقين.

لقد ظهرت وازدهرت هذه العلاقات التعاقدية خلال السنوات الأولى للاحتلال بسبب بعض المزايا الملموسة التي توفرها، وعلى رأسها:

١ ـــ الانتفاع من اليد العاملة الرخيصة والاستفادة من الفارق الكبير بين مستويي الأجور في اسرائيل والمناطق المحتلة. أما بعد أن أصبحت الفجوة بين هذين المستويين في تقلص، فقد هذا السبب الكثير من أهميته، باستثناء واقع أن عمال المنـاطق المحتلة ما زالوا محرومين من بعض المكاسب العمالية.

٢ ـــ استغلال اليد العاملة النسائية الرخيصة تبعاً لكون الغالبية الساحقة من العاملات يرفضن الانخراط في سوق العمل في اسرائيل. ولهذا أتيحت الفرصة للوصول إلى هذا القطاع العريض من العاملات، وذلك بتوفير فرص العمل لهن (خياطة وحياكة في معظمها) وهن في مواقعهن السكنية في المناطق المحتلة. ثم إن هذا الأمر يحقق منفعة أخرى، ذلك أن العاملات في المناطق المحتلة يتقاضين أجوراً أقل حتى من أجور أولئك العاملات اللائي يغادرن المناطق المحتلة يومياً للعمل في اسرائيل.

٣ ـــ الاستفادة من توفر بعض المواد الأولية كمقالع الحجارة. ففي حالة كهذه يكون من الأنسب والأيسر إنجاز العمل محلياً وتسلم المنتجات جاهزة لتولي بيعها.

هذه المزايا والمنافع كافة بدأت تدريجياً تفقد الكثير من وزنها، بل وطغت عليها في بعض الحالات نواحيها السلبية، وخصوصاً ما تعلق بالاعتماد على ورش الانتاج الصغيرة وغير الكفية. ولهذا تزايدت صعوبة الركون إلى المكاسب الكبيرة المتوخاة من الترتيبات التعاقدية المذكورة وما أصبحت تحمله من مخاطر. وحتى في وقت مبكر (١٩٧٢) اتضح أن مبيعات أمثال هذه العقود سجلت أقل من ٢٥ ٪ من مجمل المبيعات الصناعية إلى اسرائيل[١٢]. أضف إلى ذلك أن «القيمة المضافة» في الصناعات القائمة على أمثال هذه التعاقدات، زهيدة للغاية، نظراً لمحدودية حجم الخدمات المنجـزة من جانب المنشـآت المتعاقدة في المناطق المحتلة. فإذا طرحنا قيمة الـمُدْخَلات شبه المصنّعة التي تقوم المنشآت الاسرائيلية أساساً بتحضيرها، تصبح القيمة الصافية للسلع المصدرة إلى اسرائيل عبر تلك الترتيبات التعاقدية أقل بصورة ملحوظة من الفكرة الشائعة.

ثم إن هذه العلاقات التعاقدية تقلصت إلى حد بعيد من جراء الحساسية المفرطة

لدى رجال الأعمال المحليين إزاء الشائعات والأقاويل التي يمكن أن تنسب إليهم تهماً بالتعامل مع الاسرائيليين. فعلى الرغم من انقضاء اثني عشر عاماً على الاحتلال، ما زال رجال الأعمال الفلسطينيون والرأي العام المحلي ينظرون بكثير من الريبة والمقت إلى مختلف أنواع المعاملات مع الاسرائيليين، أي تلك المعاملات التي تتخطى حدود البيع والشراء المجردين. وهذا هو ما يفسر إخفاق المؤسسات الاسرائيلية في إنشاء مصالح مشتركة مع رجال الأعمال الفلسطينيين، حتى في تلك الحالات التي تبدو حافلة باحتمالات الكسب الاقتصادي الكبير، مع توفر الدعم الرسمي طبعاً. وفي الحالات القليلة التي أنشئت فيها مثل هذه المصالح المشتركة، يواجه الشركاء العرب الحاجة الدائمة للدفاع عن أنفسهم، وتبرير تصرفهم، ودفع الاتهامات الموجهة إليهم.

مشكلات التسويق: لاحظنا بكل وضوح في فصول سابقة من هذه الدراسة، أن هناك بعض المشكلات الكبرى التي تواجه المنشآت الصناعية في المناطق المحتلة في ميدان التسويق. وفيما يلي عرض لأبرز هذه المشكلات، من واقع الردود التي تلقيناها من العينة التمثيلية من الصناعيين الذين تم استبيانهم:

أولاً: التنافس مع المنتجات الاسرائيلية: تختلف نوعية هذه المنافسة من صناعة إلى أخرى. ويمكن القول عموماً إن المزاحمة تتلاشى في ذلك النوع من المنتجات الذي يستلزم وفرة في الأيدي العاملة، حيث لا حاجة لرأسمال كبير أو آليات متخصصة عالية المستوى التقني. وهذا النوع يشمل الحرف اليدوية وصناعات الورش كمرائب إصلاح السيارات، والمصنوعات اليدوية من الخشب والزجاج، وصب حجارة الباطون، ومجال الخياطة والحياكة، وأشغال الحدادة. فأمثال هذه المنتجات ترتفع كلفة انتاجها في اسرائيل عن مثيلتها في المناطق المحتلة، ولذا يتجه الزبائن الاسرائيليون بحثاً عنها في الضفة والقطاع. كما أن هناك فئة أخرى من المنتجات التي نجت من المزاحمة الاسرائيلية، وذلك بسبب خصوصيتها المحلية المميزة التي تلائم الأذواق المحلية وتستجيب بصورة طيبة لاحتياجات المستهلكين المحليين. ولعل المثال الأبرز على ذلك، الصابون النابلسي، وبعض الحلويات، والسمنة.

أما كل ما عدا ذلك من السلع، فيواجه منافسة حادة وقاسية مع ما يماثله من المنتجات الاسرائيلية. وهناك شعور قوي بأن المنتجين الاسرائيليين يتمتعون بالعديد من المزايا التي تخولهم أن «يضربوا» المنتجين في المناطق المحتلة. وهذه المزايا تضم:

(أ) اقتصاديات الانتاج الكبير القائمة على إنشاء التجهيزات الضخمة والآلات العصرية والكفيَّة.

(ب) الحصول بيسر أكبر على القروض مما يمكنهم من تمويل عمليات ذات نطاق كبير.

(جـ) سياسات الحماية الشديدة التي تنتهجها الحكومة الاسرائيلية، والتي لا تراقب المستوردات فقط، بل تدعم الصادرات أيضاً.

(د) المستوى العمالي الأرفع تقنية نتيجة للتدريب المهني المنهجي الأفضل للعمال.

(هـ) وضع سياسي أكثر استقراراً بكثير.

وعلى الرغم من أن هذه العوامل توفر بالتأكيد قدرة تنافسية كبيـرة للمنتجات الاسرائيلية، فلقد دلت التجربة في الضفة الغربية وقطاع غزة على أنه ليس من المستحيل خوض غمار المزاحمة مع السلع الاسرائيلية، حتى في ظل الأوضاع المعاكسة القائمة حالياً. فالصناعات التي تنتفع في صورة معقولة من القاعدة التقنية والمساندة التمويلية، أثبتت وجودها تماماً في وجه السلع الاسرائيلية. ومن الأمثلة البارزة مـرطبات غـزة، وسجائر الضفة الغربية ومستحضراتها الطبية. هذه التجربة دليل على توفر إمكانات مستقبلية مشرقة أمام صناعات المناطق المحتلة، في حال التوصل إلى تسوية سياسية، وذلك مشروط طبعاً بأن تكون تلك الصناعات مؤهلة للاستمرار وقابلة للحياة والنمو.

ثانياً: إمكانات التصدير المحدودة: تقف صناعات المناطق المحتلة أمام معوقات عسيرة بحكم أن هذه المناطق محاطة ببلدين ينتهجان سياسات متعـاكسة كليـاً فيما يخص مستورداتهمامن هذه المناطق. فاسرائيل مازالت تفرض رقابة صارمة على تدفق السلع الصناعية الداخلة إلى اسرائيل في كل حالة تتوقع فيها أن تشكل سلعة ماخطراً محتملاً على السلعة الاسرائيلية. ومن الجهة الأخرى، تشجع اسرائيل بكل طاقتهـا صادرات المناطق المحتلة إلى الأردن وسواه من الأقطار العربية. يقـابل ذلك أن الأردن مازال يفرض قيوداً مشددة للغاية على مستورداته الصناعية من المناطق المحتلة. ونتيجة كل هذه السياسات الكابحة والمعوقة من هنا وهناك، تواجه صناعات المنـاطق المحتلة اختناقـاً حقيقياً. ولعل أسوأ ما في هذا المأزق، أن الصناعات الفلسطينية المحلية، مضطرة لمواجهة مجابهة يائسة مع المنتجات الاسرائيلية حتى في عقر دارها.

ثالثاً: الحجم الصغير للسوق المحلي: من الكوابح الرئيسية الملازمة للنمو الصناعي في المناطق المحتلة، صغر حجم السوق المحلي. فالسكان في المنطقتين المحتلتين بلغ عددهم مع نهاية ١٩٧٧: ١,١٢ من المليون (مقابل ١,١ من المليون في نهاية ١٩٧٦). فإذا نظرنا إلى حجم هذا السوق في معزل عن أي شأن آخر، استنتجنا أنه سوق صغير لا يكفي لدعم صناعات متعددة متنوعة وإدامتها وتنميتها، حتى في ظل دولة وطنية ذات سيادة قادرة على سنّ تشريعات مناسبة لحماية المنتجات الوطنية.

على أنه لابد لنا من الانتباه إلى أن حجم الطلب الحقيقي للمستهلكين في المناطق المحتلة يتأثر بالعوامل الايجابية المتصلة بالمستوى المعيشي الذي يرتفع بسرعة. فاقتران انتشار التعليم بتعاظم القدرة الشرائية نسبياً للطبقات المحدودة الدخل تقليدياً (عمال غير مهرة، مزارعو الأراضي غير المروية الخ...) ترتب عليه ارتفاع حاد في الطلب سعياً لاقتناء وسائل الحياة العصرية المريحة كأجهزة التلفزيون، والبرادات الكهربائيـة، والمسخّنات العاملة بالطاقة الشمسية وغيرها من الأدوات المنزلية.

ولقد مرت بنا من قبل حقيقة أن المناطق المحتلة، بما فيها القدس، تشكل على الرغم

من ضيق سوقها المحلي وقلة عدد سكانها، المستورد الأكبر من اسرائيل. ولكن هذا لا يعني إطلاقاً أنه من الممكن للمناطق المحتلة أن تنتج محلياً، وفي صورة اعتباطية، جميع السلع والمنتجات التي تستوردها حالياً من اسرائيل. لكننا نقول بثقة: إن من الجدير بالاهتمام والتصديق رسم سياسة تصنيعية انتقائية ضمن خطة مدروسة، مع إمكانات النجاح والتعزيز حتى في نطاق الحجم الراهن للسكان.

تصورات مستقبلية

تناولنا في هذه الدراسة حتى الآن القطاعات الصناعية في الضفة الغربية وقطاع غـزة خلال إحـدى عشرة سنـة من الاحتلال. لكننـا في هذا القسم الأخـير معنيون باستشراف الآفاق المستقبلية لاقتصاد المناطق المحتلة، مع تركيز خاص عـلى القطاع الصناعي. ولأسباب محض عملية، سوف نسلك في هذا المضمار سبيلين مختلفين لمعالجة الوضع: السبيل الأول دراسة التوقعات والاحتمالات في ظل استمـرار الاحتلال، أمـا السبيل الآخر فهو التنبؤ بـدولة فلسطينيـة سوف تقـوم لا محالة كمحصلة للتسـوية السياسية للنزاع الراهن، وعلى الرغم من الرفض الاسرائيلي اللامنطقي الحالي.

التصورات في ظل الاحتلال: إن التخطيط لتنمية اقتصادية (وصناعية) في ظل بقاء الضفة الغربية وقطاع غزة تحت نير الاحتلال، مهمة يكتنفها العناء وتحيط بها مشقة هائلة بلا جدال. فمن الجلي الذي لا مراء فيه أن النشاط الاقتصادي في المناطق المحتلة سوف يستمر موجهاً إلى حيث تتحقق المصالح الاسرائيلية وتكون لها، دون كل ما عداها، الأولوية والأفضلية. ولهذا يستحيل أن تحيد الادارة العسكرية عن طريقها المرسوم وأن تكلف نفسها عناء وضع البرامج والخطط واتخاذ الاجراءات والخطوات التي تكفل على المدى البعيد المصالح الحقيقية لهذه المناطق المحتلة. ومن الطبيعي أن هذا الوضع يشكل قيداً ثقيلاً يعوق أية عملية تنمية مخططة، طالما ظلت هذه المناطق في ظل الاحتلال. وبناء عليه فإن أية برامج توضع لمثل هذه التنمية سوف تكون جهداً محكوماً عليه مسبقاً بالاخفاق.

على أن هذا الكلام لا يعني على الاطلاق أنه لا يجب، أو أنه ليس مطلوباً، أو أنه ليس ممكناً فعل أي شيء في ظل فترة الاحتلال «المؤقتة». بل على العكس من ذلك تماماً، فهناك شعور قوي بأن من واجب الفلسطينيين والعـرب الآخرين خـارج فلسطين أن ينتهجوا سياسة اقتصادية إيجابية تجاه المناطق المحتلة. وإنها حقاً لمفارقة تثير العجب أن نلاحظ مقدار الاهتمام بالامكانيات الاقتصادية لدولة فلسطينية محتملة، في حين تبدي المجتمعات العربية والعالمية اهتماماً ضئيلاً للغاية بالوضع الراهن الذي تدل الظواهر على أنه قد يستمر عدة أعوام. ومكمن الخطر هو أن الوضع في ظل الاحتلال يشهد تغيرات مستمرة، وخلقاً لوقائع جديدة على الأرض، يقدر لها أن تترك بصماتها على كل المستقبل. وان أغلب التطورات التي يرسمها ويفرزها الاحتلال تجعل احتمال خلق دولة فلسطينية أمراً أبعد منالاً وأشد صعوبة، يوماً بعد يوم.

على أن السياسات الاقتصادية التي يمكن رسمها للمناطق المحتلة في ظل الاحتلال، ينبغي أن تحقق الغايات التالية:

١ ـ الحد من تيار الهجرة المتصاعدة من المناطق المحتلة إلى الخارج العربي والعالمي، وهي الهجرة التي سجلت في الأعوام الأخيرة المنصرمة مستويات خطيرة تبعث على القلق قومياً واقتصادياً.

٢ ـ توفير فرص عمل أكثر محلياً في المناطق المحتلة، بغية امتصاص عدد متزايد من الفلسطينيين المستخدمين في اسرائيل.

٣ ـ التقليل من الأضرار الناجمة عن الاجراءات الاقتصادية الاسرائيلية التي تنتهجها اسرائيل في الوقت الحاضر في كل من الضفة والقطاع.

٤ ـ وضع برامج عاجلة تستهدف دعم بعض القطاعات الاقتصادية التي توشك على الانهيار.

ولا يمكن انجاز هذه الأغراض الملحة إلا بجهد عارم ومنظم، خصوصاً من جانب الفلسطينيين وسواهم من العرب خارج فلسطين. وينبغي أن يسبق كل هذه الجهود وضع دراسات علمية دقيقة من جانب الخبراء والمختصين. وسوف نسرد فيما يلي بعض المقترحات التي نرى فيها تحقيقاً للغايات السابقة ومساعدة على بلورتها:

أولاً: تقديم دعم مالي منتظم وثابت لجميع الموظفين العموميين، ما خلا أولئك الذين يتلقون فعلاً دعماً مالياً من الأردن باعتبارهم كانوا موظفين لدى الحكومة الأردنية عشية يوم الاحتلال. أما الموظفون العموميون الذين تم توظيفهم بعد الاحتلال فيتلقون رواتبهم من الادارة العسكرية الاسرائيلية، وهي رواتب لاتكاد تغطي ٦٠٪ من احتياجاتهم في مستوى معيشي عادي(*). وحيث أن هؤلاء في غالبيتهم من الشباب المؤهل علمياً، فإنهم المعرضون بقوة للسقوط في تيار الهجرة إلى البلدان العربية المجاورة حيث تدفع لهم مرتبات أعلى بكثير. وعلى العكس من ذلك فإن الموظفين الذين يتلقون دعماً مالياً من الأردن يتمتعون واقعاً وفعلاً بحصانة جيدة تقيهم إغراءات الهجرة.

هناك عشرة آلاف موظف عمومي في الضفة الغربية، منهم سبعة آلاف تقريباً لايتلقون أي دعم مالي من الأردن. وينبغي أن نضيف إلى هؤلاء زهاء ٢٥٠٠ موظف عمومي في قطاع غزة. فإذا احتسبنا المعدل الوسطي للدعم المالي لكل موظف من هؤلاء في حدود الثلاثين ديناراً أردنياً (مايعادل ٤٥٪ من المدخول الحالي)، تصبح تكلفة خطة الانقاذ هذه نحو أربعة ملايين دينار أردني سنوياً(**). فبالاضافة إلى الآثار الفورية

(*) على الرغم من أن الأسعار هي نفسها في اسرائيل والمناطق المحتلة، فإن موظفي الحكومة في اسرائيل يتلقون رواتب تزيد بنسبة ٥٠٪ عن رواتب أقرانهم في المناطق المحتلة الذين يتمتعون بالمؤهلات نفسها.

(**) تدفع الحكومة الأردنية ـ استناداً إلى مؤهلات الموظفين ـ نحو ستين ديناراً أردنياً إلى كل من موظفيها في الضفة الغربية، وهو مبلغ يعادل زهاء ٩٠٪ مما يتلقونه من اسرائيل.

والمباشرة لمثل هذه الخطة على الموظفين المحتملة هجرتهم، فإن خطة كهذه من شأنها أن تضخ مبالغ نقدية طيبة في عروق اقتصاد يسير في طريق الانهيار.

ثانياً: توفير التسهيلات اللازمة أمام السلع الصناعية والزراعية التي تنتجها المناطق المحتلة، وذلك في أسواق الأردن وسواه من البلدان العربية. وكنا قد أشرنا من قبل إلى أن إجراءات المقاطعة للسلع الصناعية التي تنتجها المناطق المحتلة متشددة كثيراً وتطبق بكثير من المغالاة إلى درجة أنها تأتي بعكس النتائج المتوخاة منها أحياناً. ونطالب هنا بإعادة النظر في قوانين المقاطعة في صورة معقولة تفيد من خبرات العقد المنصرم، وآخذة في الحسبان ترتيب الأولويات للغايات المقصود تحقيقها. فليس من المنطق في شيء تشريع قوانين للمقاطعة يمكن أن تثبت التجربة أنها مؤذية لسكان المناطق المحتلة أكثر مما هي ضارة باسرائيل نفسها.

ثالثاً: تقديم تسهيلات ائتمانية متخصصة وذات وزن للفلسطينيين تحت الاحتلال. وكنا قد بينا من قبل أن رجال الأعمال في المناطق المحتلة عازفون عن توسيع مشروعاتهم لعديد من الأسباب، أبرزها ضعف المردود الاستثماري. ولهذا نقترح حفز الاستثمارات في مشروعات عملية معقولة، وذلك بتوفير قروض بفوائد متدنية أو بلا فوائد إطلاقاً. وليس كثيراً بالتأكيد أن نتوقع مبادرة البلدان العربية المنتجة للنفط إلى التحرك في هذا الاتجاه، طالما أنها كثيراً ما تعهدت بالعمل لدعم صمود الفلسطينيين في ظل الاحتلال.

وبسبب الطبيعة الخاصة والمميزة والمتخصصة للعمليات الائتمانية، يقترح كاتب هذه السطور انشاء ثلاث منظمات خاصة في هذا الحقل مهمتها توصيل القروض إلى رجال الأعمال المؤهلين في الضفة والقطاع: إحداها ينبغي أن تتخصص في القروض الزراعية؛ والثانية في التنمية الصناعية؛ أما الثالثة فلتنصرف إلى تسليف مشروعات الاسكان. وليس من المتصور إقامة هذه المؤسسات في المناطق المحتلة نفسها في الظرف الراهن. ولذا يمكن إنشاؤها مؤقتاً في عمان وأن تباشر عملها باشراف مجلس إداري يتمثل فيه الفلسطينيون خارج فلسطين وداخلها.

أما القوانين الداخلية للمؤسسات المقترحة، وحجم الأموال المطلوبة، فأمور ينبغي أن تقررها لجان من الخبراء المتخصصين في النواحي الثلاث المذكورة، كل في ميدان اختصاصه.

رابعاً: استمرار الدعم المالي العربي للمجالس البلدية في المناطق المحتلة. ففي غياب سلطة وطنية، لابد من تعزيز هذه البلديات وجعلها أكثر قدرة على تحمل مهمات أكبر وأوسع وأشد فاعلية. على أن هذا الدعم المالي للبلديات ينبغي أن يتوخى الأنصاف، لكي لايستمر الوضع الحالي وما يشهده من إجحاف وتنافس بين المجالس المختلفة.

ملحـق

توزيع منشآت العينة حسب صنف الانتاج

	عدد المنشآت الصناعية		عدد المنشآت الصناعية
صناعات الأغذية	٢٢	مقالع الحجارة	١٤
الدقيق والمطاحن	٥	البلاط والرخام	١٤
المرطبات	١١	أحجار الباطون	١٣
السجائر	٢	مرائب السيارات	١٢
التريكو والحياكة	١٠	ورش الخراطة	٥
الخياطة	١٥	ورش الحدادة	٢١
النسيج	٦	الصناعات المعدنية	٤
الصابون ومساحيق الغسيل	٤	ورش النجارة	٢٤
البلاستيك	٢	السيراميك والزجاج	٧
الكيماويات	٥	الطباعة والمنتجات الورقية	١١
المستحضرات الصيدلية	٢	المنتجات الجلدية	٩
		مجموع منشآت العينة التمثيلية	٢١٨

(١) **الفصليَّة الاحصائية للمناطق المدارة**، ١٩٧٧، المجلد السابع (٣ ــ ٤)، ص ١.

(٢) **المصدر نفسه**، ص ٣٤ ــ ٣٦.

(٣) **المصدر نفسه**، ص ٣٤.

(٤) **الملخص الاحصائي الاسرائيلي**، ١٩٧٨، ص ٧٨٨.

(٥) **الفصليَّة الاحصائية للمناطق المدارة**، المجلد الثامن، (٣)، ١٩٧٨، ص ٣٤ ــ ٣٦.

(٦) **الملخص الاحصائي الاسرائيلي**، ١٩٧٨، ص ٧٩٢.

(٧) **الفصليَّة الاحصائية للمناطق المدارة**، المجلد السابع، العدد ٣٠٤، ١٩٧٧، ص ٧٧.

(٨) **الملخص الاحصائي الاسرائيلي**، ١٩٧٧، ص ٣٦ و٣٧ و ١٩٥.

(٩) **الفصليَّة الاحصائية للمناطق المدارة**، الرقم (٣ ــ ٤)، ١٩٧٧ ص ٦ و٧؛ وكذلك **الملخص الاحصائي الاسرائيلي**، ١٩٧٨، ص ٧٧٣.

(١٠) **المصدر نفسه**، ١٩٧٧، ص ٦ و٧.

(١١) **المصدر نفسه**، ص ٦ و٧.

(١٢) أرييه برغمان، **النمو الاقتصادي في المناطق المدارة: ١٩٦٨ ــ ١٩٧٣**، القدس: دائرة الأبحاث في بنك اسرائيل، ١٩٧٥، ص ٨٩.

ترجمة **محمد النصر**
عن الانكليزية

ثبت المصادر

(١) هشـــام عـورتـاني، **الزراعـة في الضفـة الغربية: نظرة جديدة**، نابلس: جامعة النجاح الوطنية، ١٩٧٨.

(٢) أربيـه برغمـــان، **النمـو الاقتصـادي في المناطق المدارة**: ١٩٦٨ ــ ١٩٧٣، القدس: دائرة الأبحاث في بنك اسرائيل، ١٩٧٥.

(٣) فيفيـان بول، **الضفة الغربية: هل هي قابلة للحيـاة؟**، مسـاشـوستس: سلسلة لكسنغتـون، ١٩٧٥.

(٤) دون بيريتـز، **كيان فلسطيني**، واشنطن دي. سي: معهد الشرق الأوسط، ١٩٧٩.

(٥) وديـــع شرايحـة، **التنمية الاقتصـادية في الأردن**، القـاهرة: معهـد الدراسـات العـربيـة، ١٩٦٨.

(٦) جـــون سبتنـــغ، **إنشـاء دولة عـربيـة فلسطينية كجزء من تسوية الشرق الأوسط**، لندن: مخطوطة، ١٩٧٧.

(٧) الياس توما، وهـ.د. درابكن، **حالة فلسطين الاقتصادية**، لندن: كروم هيلم، ١٩٧٨.

(٨) بريان فـان اركادي، **المزايا والأعباء: تقرير عن اقتصاديات الضفة الغربية وقطاع غـزة منذ ١٩٦٧**، نيويورك: صندوق كارينغي للسلام الدولي، ١٩٧٧.

(٩) سلطة التخطيط الاقتصادي، **اقتصاد قطاع غزة وسيناء**، القدس: المكتب المركزي للاحصاء، ١٩٦٧.

(١٠) **الفصلية الاحصائيـة للمناطق المدارة**، القدس: المكتب المركزي للإحصاء، مجلدات العام ١٩٧٧.

(١١) **الملخصات الإحصائية لاسرائيل**، القدس: المـكـتـب المـركـزي للإحـصــاء، مـجـلدات ١٩٧٢ ــ ١٩٧٧.

ثلاث مداخلات حول ندوة:
«قضايا النضال الوطني في الضفة الغربية وقطاع غزة»

في العددين ١١٨ و١١٩، عقدت شؤون فلسطينية ندوة حول «قضايا النضال الوطني في الضفة الغربية وقطاع غزة» شارك فيها عدد من قادة فصائل المقاومة الفلسطينية.

وقد ارتأت شؤون فلسطينية أن تسأل منظمات المقاومة والمنظمات الجماهيرية، رأيها في المسائل التي طرحتها الندوة.

وفي ما يلي المداخلات التي وردتنا، من جبهة التحرير الفلسطينية بقلم أمينها العام طلعت يعقوب، ومن جبهة النضال الشعبي بقلم أمينها العام الدكتور سمير غوشة.

والمداخلة الثالثة من «مسؤول نقابي» يقيم في الضفة الغربية، وهي تعرض وجهة نظر التنظيم الشيوعي الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة من بعض قضايا العمل النقابي التي تطرقت إليها الندوة في حينه.

١ ــ مداخلة جبهة التحرير الفلسطينية

طلعت يعقوب

العمل النقابي

س ١: إن العمل النقابي يعيش في حالة نهوض في المناطق المحتلة، كيف تقيمون أسباب ذلك؟ وما هي تأثيرات هذا النهوض على العمل السياسي ضد الاحتلال؟

ج ١: إن العمل النقابي في الأرض المحتلة يلعب دوراً بارزاً على الصعيدين السياسي والاقتصادي إذا توفرت له قيادة سياسية وطنية، وبرنامج سياسي واضح تتسلح به الجماهير على أساس برمجة نضالاتها بشكل يخدم تطورها ويصعد تحدياتها للعدو الصهيوني. نقول قيادة سياسية وبرنامج سياسي لأننا ندرك تماماً أن النضال الاقتصادي، في المناطق المحتلة، جزء مترابط مع النضال السياسي، نظراً لظروف الاحتلال والأوضاع غير الهادئة التي تعيشها جماهيرنا على طول الحزام المحتل، ان الكيان

الصهيوني له نشأته المميزة من حيث التشكيلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وعلى هذه القواعد المميزة تشكلت الدولة الصهيونية لتقوم بدور تحطيم الهوية الوطنية للشعب الفلسطيني، وفرضت أقسى أنواع العنصرية الفاشية لهذه الغاية، وإذا سمحت بقيام نقابات عمالية ومؤسسات جماهيرية أخرى فهذا لا يأتي من باب تعريفه كنظام ديمقراطي ليبرالي ـ كما ذكر الرفيق أبو علي مصطفى ـ فالتفسير هنا غير دقيق، بل الصحيح أن الأهداف التي يريدها هذا الكيان من الكادحين الفلسطينيين هي تطويرهم بمقاييس محددة توفر المقومات المادية التي تعزز وجود هذا الكيان اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً، والتي تضمن تطوره ككيان منفصل عن مصالح وأهداف الطبقة العاملة الفلسطينية وعموم الكادحين، من فلاحين فقراء وعمال زراعيين، وحتى البورجوازية الفلسطينية. وإذا اعطى هذا الكيان بعض الحريات التعبيرية، فهذا يأتي من باب تنفيس النقمة كمقدمة لضرب المقومات التي تشكل خطراً على تطوره السياسي والاقتصادي.

بعض الرفاق في الندوة ناقش وضع النقابات العمالية، وكأنها تعيش ظروفاً عادية في نظام طبقي ليبرالي، والبعض الآخر تطرق إلى كيفية تطوير الوضع النقابي دون الأخذ بعين الاعتبار ظروف الاحتلال وما يفرضه من وضع غير طبيعي على العمل النقابي ـ المادة ٨٣ تنص على عرض أسماء المرشحين على الحاكم العسكري وموافقته عليهم كما ذكر ذلك ماجد أبو شرار ـ وهذا ما يؤكد وجود القيود التي يفرضها المحتل كي يبقى العمل النقابي أسير المخططات التي يتوخاها له، بل ويحولها إلى مجرد تجمعات مطلبية تكتفي بحدود التخطيط المرسوم لها من قبل السلطات الصهيونية. إن التاريخ يؤكد أن الاستعمار يتعامل مع من يستعمر بقوانين استثنائية يبرر وجودها بالكيفية التي يريدها، بهدف إخضاع كافة المقومات التي تضمن تطوره وارتقاءه على حساب الحقوق الأساسية للجماهير. وهذه المسلكية تخلق باستمرار ظروفاً تحجّم تطور أي عمل شرعي من شأنه تعزيز نمو الجماهير الكادحة السياسي والاقتصادي، وقد يخطىء من يحاول أن يطبق على مفهوم العمل النقابي في الأراضي المحتلة القوانين التي تحكم تطور المجتمعات الطبقية الأخرى؛ ذلك لأن الغالبية العظمى من جماهيرنا تعاني من سياسة التمييز العنصري التي تجعل مسألة النضال في عملية الصراع الاجتماعي باطلة، وهذا ما يضفي خصوصية معينة على العمل النقابي تقوده آلياً إلى الالتحام مع الفعل السياسي، وتجعله مرتبطاً، بشكل جدلي، بالنضال الوطني التحرري. ان عموم الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تعاني منها الطبقات الفقيرة في المناطق المحتلة، محكومة، أولاً، بدوافع الاحتلال الصهيوني وبالشروط المفروضة من هذه النتيجة، والدولة الصهيونية لا تنظر إلى تعزيز وجودها كدولة من خلال استكمال حاجات الطبقات الكادحة الفلسطينية، بل تسعى إلى تقوية مواقع الاستغلال على الجماهير وتضع في الجانب الآخر الآلة العسكرية الصهيونية لتقوم بالمهام القمعية التي تبقي الجماهير، على كافة المستويات، عند حدود معينة.

إن التعريف الذي تقدمنا به يهدف إلى إزالة المراهنات الخاطئة، وفي الوقت نفسه يدعم توجهات الحركة النقابية على أساس اعتبارها جزءاً من النضال الوطني التحرري

الذي تخوضه جماهيرنا في الداخل والخارج، وأي تعامل مع الدور النقابي، بشكل اقتصادي مجرد، يكون تعاملاً مثالياً خاضعاً لتطورات غير واقعية. فمهما دافعنا عن مصالح العمال في المشاريع الاسرائيلية، ولو وجدت آلاف الفروع من النقابات في ظل الوضعية السائدة، فالمشكلة المركزية ستبقى قائمة، طالما أن القوانين كلها محكومة بمصالح وأهداف تطور الكيان الصهيوني. وهذه المسألة لا تحجم تحركات الجماهير في الأرض المحتلة، بل تعطيها بعداً نضالياً لابد أن يفرز الشروط التي تعزز ارتقاء أوضاع الجماهير السياسية وتقود إلى تقوية وعيها السياسي، كمدخل حيوي لتحديد بُعد نضالها ضد العدو في كافة المجالات. ومن هنا نقول إن كافة الشروط التي فرضها المحتل، والتي يحاول من خلالها تحجيم الفعل الجماهيري سقطت أمام إصرار الجماهير على مناهضة المحتل والحفاظ على هويتها الوطنية. صحيح أن نهوض العمل النقابي في المناطق المحتلة اشتد بفعل الاجراءات الصهيونية (مصادرة الأراضي والهجرة إلى المدن التي قادت إلى كثافة الوجود العمالي وغلاء المعيشة والتمييز العنصري). عموم هذه الاجراءات هي استكمال للسياسة الصهيونية التي تحاول تحجيم الفعل الفلسطيني في المجالات التي تحافظ على تماسك الهيكلية الاجتماعية لهذا الشعب، وبالتالي خلق ارباكات، تفتت تدريجياً المرتكزات الاقتصادية التي هي أساس قوي للحفاظ على التماسك الاجتماعي والسياسي. فالاقتصاد أساس، وهو مهم جداً في تحديد شروط نمو وتطور أفراد المجتمع وطبقاته، وسياسة التفتيت الاقتصادي التي يتبعها المحتل هي مقدمة لسياسة تفتيت الوعي وإرباك الواقع الفلسطيني بالمشاكل الاقتصادية لعزله تدريجياً عن الواقع السياسي والثورة الفلسطينية. وإذا كانت الوضعية الاقتصادية الصعبة هي التي تحرك الفعل النقابي في المناطق المحتلة، فمن الواجب علينا إعطاؤها بعداً سياسياً مرتبطاً بكفاح ونضال الجماهير الفلسطينية في خارج المناطق المحتلة؛ وهذا مهم جداً لربط عملية النضال الوطني التحرري بمهام الداخل والخارج، باعتبار أن الخلاص من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية يكون رهن قدراتنا على تصعيد نضالنا ضد العدو الصهيوني في كافة المجالات. عندها يكون النضال الاقتصادي النقابي جزءاً من خطة متكاملة على طريق التحرر الوطني. إن الدوافع المركزية التي تحرك جماهيرنا والتي تحرك العمل النقابي، تكمن في الشعور الوطني الرافض بحزم سياسة التمييز العنصري والاضطهاد القومي، وعموم التحركات الأخرى هي نتيجة طبيعية لمثل هذه السياسة. وأي نضال اقتصادي أو اجتماعي لن يكون سوى غطاء لتقوية الفعل السياسي. إن الأساس الحاسم هنا هو ربط النضال الاقتصادي بالنضالين السياسي والعسكري، على طريق استكمال مسيرة التحرر الوطني؛ حيث يكمن الخلاص للجماهير الكادحة، وتتوفر الحريات الديمقراطية للعمل النقابي، في ظل قيادة وطنية تقيم الدولة الوطنية التي ترى في وجود الجماهير الكادحة وكافة المؤسسات الجماهيرية جزءاً لا يتجزأ من وجودها. فغياب الدولة الوطنية على كامل التراب الوطني يجعل المهمة المركزية تتمثل في إيجادها، حتى تأخذ قواعد الصراع الاجتماعي مجراها الحقيقي. عندها نقول ان النضال النقابي في ظل دولة وطنية ديمقراطية مقدمة لابد منها لتصعيد الوعي السياسي وتطوير الانتاج لصالح المنتخبين. ولكن في ظل الاحتلال، والاحتلال غير العادي الذي يترتب عليه تمييز عنصري وفاشية قل

نظيرهما، نقول: إن النضال السياسي المرتبط بالوضع الاقتصادي للجماهير، والذي يسير على طريق تعبئة طاقات الشعب الفلسطيني ليخوض معركة التحرر الوطني، هو الأساس لخلق نقابات عمالية قوية متماسكة. وبقدر ما يكون الفعل السياسي الوطني نشطاً، بقدر ما تتطور النقابات العمالية وكافة المؤسسات الشعبية.

من كل ما تقدم نجد أن الوضع النقابي في المناطق المحتلة محكوم بفعل القوانين الصهيونية التي تهدف إلى تفكيك الوضع الاقتصادي والاجتماعي للجماهير الفلسطينية. وإذا كنا نلتقي مع الرفاق في تحديد أسباب حالة النهوض التي يعيشها العمل النقابي في المناطق المحتلة، إلا أننا نرى ان الأساس هنا هو تزايد نمو الشعور الوطني بمقاومة الاحتلال لاستكمال مسيرة التحرر الوطني. ومهمتنا الحفاظ على زيادة هذا النمو حتى لا نضفي شرعية تقليدية على العمل النقابي بمفهومه الكلاسيكي، بل نعتبر أن توجهات الجماهير، عبر هذا العمل، غطاء على طريق تصعيد وتيرة العملين: السياسي والعسكري حتى تصبح كافة التجمعات الفلسطينية وبالأخص العمالية، الذراع القوي والداعم لمسيرة الثورة الفلسطينية. وليس هنالك أدنى شك بأن السبب في تزايد النضالات الشعبية، يعود بالدرجة الأولى إلى الانتصارات السياسية والعسكرية التي حققها شعبنا في كفاحه ضد العدو الصهيوني. وإذا حاولت بعض القيادات فصل العمل النقابي عن الفعل السياسي الثوري، فمهمتنا هي إزالة هذا الحاجز بكافة الامكانيات وتحويل هذا العمل إلى تنظيمات جماهيرية تقاتل بقوة لسحق الاحتلال، كمدخل وحيد للارتقاء بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لهذه الجماهير. إن الشعب الفيتنامي لم يطلب قط من الاستعمار الفرنسي والاميركي تحسين أوضاعه الاقتصادية والاجتماعية، كذلك الشعب الجزائري وكل الشعوب التي ناهضت الوجود الاستعماري وبخاصة الاستيطاني؛ ذلك لأن الاستعمار وجد أساساً لاستنزاف طاقات الشعوب، لا ليخدم حقوقها المطلبية. ويستحيل، في ظل الاحتلال، أن تكون للعمل النقابي والاقتصادي فاعلية كبيرة وذات تأثير كبير على الفعل السياسي، بل العكس هو الصحيح. وإذا كان هنالك من تصاعد لنضال جماهيرنا الاقتصادي والاجتماعي في المناطق المحتلة، فهذا عائد بالدرجة الأولى إلى الانجازات التي حققتها الثورة في المجالين العربي والدولي. وإذا كان هنالك من نضالات تعبيرية عن الأوضاع الاقتصادية الصعبة، فهي حتماً يجب أن تصب في خدمة الهدف السياسي الهادف إلى تحرير الأرض والانسان، وإقامة الدولة الديمقراطية التي تحقق الطموحات الوطنية للجماهير الفلسطينية.

النشاط العسكري

س ٢ ــ نلاحظ غياب كثير من التنظيمات عن العمل العسكري المنبثق من الداخل، كما نلاحظ انشغال بعض التنظيمات بالعمل السياسي على حساب العمل العسكري، ونلاحظ أيضاً، بإيجابية، أن بعض الخلايا الفدائية تشكل نفسها بنفسها وتحصل على سلاحها بوسائلها الخاصة، ثم تنسب نفسها لهذا التنظيم أو ذاك، حسب قناعاتها. ألا يعني ذلك ضعفاً عاماً في قدرة المنظمات الفدائية على تطوير

عملها العسكري؟ ثم ألا تلاحظون أن أساليب العمل العسكري في الداخل تعاني من ضعف في الابتكار والتنويع؟.

ج ٢ — في الواقع لا نريد هنا أن نحدد فواصل وحدوداً بين هذا التنظيم وذاك، وبين فاعلية هذا التنظيم وعدم فاعلية الآخر، بل يجب أن نتكلم بشمولية عن الثورة الفلسطينية والقدرات الذاتية لهذه الثورة، والتي تتجسد بعموم فصائلها المقاتلة؛ ذلك لأن أي عمل لأي تنظيم فلسطيني يخدم مسار تطور هذه الثورة، وإذا توفرت الامكانيات الأكثر فعالية لأي تنظيم فلسطيني قائم،فيجب أن تسخر لخدمة جميع فصائل الثورة ككل.

بدون شك، إن شعار الكفاح المسلح الذي اعتمدته الثورة الفلسطينية منذ انطلاقتها كأساس لنموها وتطورها السياسي والعسكري، شكل نقلة نوعية لدعم مسيرة حركة التحرر الوطني العربي كما كان عاملاً تعبوياً قوياً جداً في الارتقاء بوعي الجماهير الفلسطينية والعربية على طريق ضرب المقاييس التقليدية التي حكمت صراعنا مع العدو القومي منذ عام ١٩٤٨.

لقد لاحظنا بوضوح تام أن تزايد فعاليتنا العسكرية كان يقود إلى تزايد الدعم المعنوي والالتفاف حول الثورة؛ وهذا ما يؤثر على فعالية الكفاح المسلح كطريق أساسي وحاسم في جعل الجماهير الفلسطينية والعربية درعاً واقية لحماية الثورة وزيادة فعاليتها ونموها.

إن الظروف الصعبة التي مرت بها الثورة الفلسطينية، لعبت دوراً مهماً في تحجيم قدرات الثورة على الفعل العسكري داخل الأراضي المحتلة. وخسارة الثورة للأراضي الاردنية، كانت أحد الأسباب الأساسية التي حجمت تصاعد العمل العسكري ضد العدو الصهيوني، نظراً للموقع الجغرافي والسكاني الذي يشكله الاردن للثورة الفلسطينية، ثم جاءت الحرب اللبنانية لتضع الثورة الفلسطينية أمام مهمة الحفاظ على وجودها من الهجمة الشرسة التي تشنها كافة القوى الامبريالية والرجعية. هذان السببان، بدون شك، لعبا دوراً كبيراً في تقليل الهجمات العسكرية على الكيان الصهيوني الاستيطاني، بل حولا الثورة الفلسطينية، في كثير من مواقعها، إلى الاندماج بالمحاور السياسية التي فرضت نفسها على هذه الثورة بمداخل مختلفة. ونحن ندرك تماماً أن مثل هذه المحاور كانت تهدف إلى إفراغ الثورة الفلسطينية من مضامينها التي تلعب دوراً فعالاً في تعبئة الجماهير الفلسطينية والعربية، على طريق استكمال مسار التحرر الوطني. ولكن في الجانب الآخر، لم تتمكن كل القوى المضادة للثورة من إيقاف زخم التأييد الشعبي للثورة الفلسطينية كطليعة متقدمة في محاربة الكيان الصهيوني والامبريالية العالمية؛ والتحول الذي نراه حالياً في الأراضي المحتلة يؤكد، بدون شك، الارتقاء الجماهيري في دعم مسيرة الثورة، كحل أساسي لتحقيق مزيد من الانتصارات على العدو. إن عملية الانتقال من الدعم المعنوي إلى الدعم القتالي المباشر بمبادرات جماهيرية يشكل أحد الروافد المهمة جداً التي ستشكل عاملاً حيوياً وأساسياً في تصعيد العمل القتالي ضد العدو الصهيوني

وكافة مؤسساته العسكرية والاقتصادية، بل إن مثل هذا التوجه مؤشر حيوي في تغيير موازنة الصراع في الداخل والخارج لأنه يعني بوضوح أن الجماهير في الأرض المحتلة بدأت تتبنى نظرية المقاومة المسلحة، وتعمل على تصعيدها كحل وحيد لأزمة الظلم القومي والاضطهاد الطبقي؛ وهذا ما يعزز لدينا القناعة بزيادة الفاعلية العسكرية والعمل بكل طاقاتنا على إيجاد الأسس والمرتكزات التي تقوي مسار الكفاح المسلح، بل وهذا ما يزيد من قناعاتنا بأن الكفاح المسلح هو الحل الوحيد الذي سيعيد إلينا هويتنا الفلسطينية، ويقود حكماً إلى تدمير الكيان الصهيوني والمرتكزات الفاشية التي يعتمد عليها، كمقياس لتطوره ونموه على حساب طموحات شعبنا الوطنية.

إن ثورات الشعوب كلها أكدت، بشكل لا يقبل الجدل، أن الكفاح الشعبي المسلح هو طريق النصر الوحيد ضد الاستعمار بكافة أشكاله، والعمل السياسي ما هو إلا استكمال لانهاض هذا الخط. ونحن نقف بحزم ضد كل القوى التي تحاول الارتقاء بالعمل السياسي على حساب العمل العسكري، بل نقول باستحالة ارتقاء العمل السياسي لصالح قضيتنا الوطنية دون العمل المستمر والدائم على تصعيد نضالنا المسلح ضد العدو. وبما اننا نفتقر، حتى الساعة، للامكانيات التي تدعم مقولتنا النظرية هذه، ولكننا كوننا إحدى فصائل المقاومة المسلحة نعتبر، وهذا ما نسعى إليه، ان كل إمكانيات الثورة الفلسطينية يجب أن تصب في هذا الهدف. إن مبادرتنا الذاتية في هذا الاتجاه هي لخدمة الثورة الفلسطينية والطموحات الشعبية، وما نطالب به دائماً هو وضع إمكانيات الثورة أيضاً لخدمة هذا الهدف من خلال برامج عملية سياسية تنظيمية وعسكرية تلبي الطموحات الوطنية لجماهيرنا الفلسطينية والعربية. ومثل هذا التوجه يقود حكماً جماهيرنا في الأرض المحتلة إلى الارتقاء في أساليب المواجهة؛ الأمر الذي يجعل الداخل والخارج ثورة مستمرة في وجه الاحتلال، وتبقى الجماهير في حالة عطاء مستمرة في كافة المجالات التي تخدم انتصار القضية وتحقيق النصر النهائي. من هذه الرؤيا نقول: إن ما هو مطلوب من القيادات الفلسطينية بقيادة منظمة التحرير في الداخل والخارج ما يلي:

١ ــ تعميم الوعي السياسي بكافة الامكانيات المتاحة، لجعل جماهيرنا في الداخل تعمل بحيوية للانخراط في صفوف الثورة، والنظر إلى هذه الثورة كجزء لا يتجزأ من تطورها الاقتصادي والسياسي والاجتماعي.

٢ ــ إيجاد تنظيمات جماهيرية على رأسها قيادات ثورية قادرة على برمجة الخطط النضالية في كافة الميادين، وعموم هذه الخطط تبرمج على قاعدة اغناء المواجهة العسكرية عن طريق الكفاح المسلح والأساليب الملائمة لأوضاع الداخل، أو لا سلم ولا نضال نقابي معزول عن المواجهة المستمرة حتى إزالة الاحتلال العنصري الفاشي.

٣ ــ توفير المستلزمات القتالية والكوادر العسكرية التي تعمل بدقة متناهية على ابتكار الأساليب والخطط التي تضمن ارتقاء الفعل العسكري، والاندماج أكثر في صفوف الجماهير، لجعله جزءاً من وجودها الحياتي والاجتماعي.

٤ ــ تسخير كافة المؤسسات الجماهيرية كغطاء تكتيكي للعمل التعبوي والدعاوي الذي يخدم تصعيد الكفاح المسلح.

٥ ــ تحويل الأرياف إلى ثكنات جماهيرية مقاتلة حتى تتحول كافة الأراضي المحتلة إلى بؤر مقاتلة، تقود إلى إرباك العدو وتشتيت قواه القمعية، ثم الهجوم المستمر على مؤسسات العدو الاقتصادية والعسكرية.

عموم هذه الأساليب يجب أن تضعها الثورة الفلسطينية على رأس أهدافها، كمقدمة لابد منها للتحرير؛ وإنجازها سيكون، فعلاً، رهناً بقدرات الثورة الذاتية والموضوعية، وهذا ما يتطلب برنامجاً نضالياً واضح المعالم والأهداف، حتى يشكِّل عاملاً تعبوياً حيوياً وأساسياً للارتقاء بوعي جماهيرنا السياسي والقتالي إلى المستوى المطلوب لتحقيق ما ذكر.

العناية بالأسرى

س ٣ ــ الملاحظ أن قضية الأسرى لم تصبح قضية مركزية حتى الآن (كل تنظيم يهتم بأسراه)؛ والملاحظ أن الأسرى يشكون من ضعف الاتصال بهم أثناء تواجدهم في السجون، وغالباً ما تتولى عائلاتهم فقط هذه المهمة، والملاحظ أيضاً أن إثارتنا لقضية الأسرى على الصعيد الدولي تعاني من ضعف واضح، وان تحقيق الصانداي تايمز مثلاً خدم قضية الأسرى أكثر بكثير من جهودنا نحن: ما هي ملاحظاتكم حول هذه القضية وما هي مقترحاتكم لتأمين عناية أفضل بها؟

ج ٣ ــ نعتقد، هنا، أن الرفيق ماجد أبو شرار قد قدم ما فيه الكفاية على صعيد التفصيليات حول الظروف الحياتية والسكنية والغذائية التي يعيشها أسرانا في السجون الصهيونية، كما وضَّح أيضاً بالتفصيل ظروف التفاوت بين السجين الصهيوني والسجين الفلسطيني، ومهمتنا الباقية هي توضيح الجانب السياسي لهذه المسألة.

أولاً: حربنا مع العدو الصهيوني لها صفة الحرب الشعبية طويلة الأمد، ومثل هذه الحرب ستجعل شعبنا في حالة استنفار دائم ومواجهة مستمرة مع العدو الصهيوني. وفي هذه الحالة، سنتوقع مزيداً من الاعتقالات في صفوف شعبنا طالما أن هذا الشعب يقف بحزم مع استمرارية الثورة واستمرارية تصعيد العمل السياسي والعسكري؛ هذه المواجهة تتطلب منا أن نجعل مسألة المعتقلين مسألة أساسية لدعم صمود شعبنا من ناحية، وتقوية المواجهة المعنوية للمعتقلين من ناحية أخرى، الأمر الذي سيبقي روح المقاومة متجذرة في عمق شعبنا الحر والسجين معاً. وباعتقادنا أن هذه المهمة تتطلب موقفاً سياسياً موحداً من كافة فصائل الثورة الفلسطينية كخطوة على طريق إيجاد البرنامج الذي يدعم الرؤيا المذكورة. لكننا نعترف، بدون شك، أن التوجهات المستقلة لكل تنظيم على حدة هي أحد الأساليب التي تغيِّب وجود البرنامج الذي نطالب به؛ ونحن نقول هنا إذا كان ثمة من خلافات سياسية، فيجب على هذه الخلافات الآنية ألاَّ تنعكس على وضعية المعتقلين، باعتبار أن كل معتقل يعتبر مناضلاً لصالح مسيرة التحرر الوطني، وسواء كان هذا المعتقل داخل هذا التنظيم أم خارجه، فيجب أن يعامل كمناضل قدم نفسه شعلة مضيئة على طريق نضال شعبنا الشاق. وما نطالب به في هذا المجال هو:

١ ــ إيجاد برنامج مشترك تشارك فيه كافة التنظيمات بقيادة منظمة التحرير، حتى يتسنى لنا الاطلالة الكاملة على كافة الاحتياجـات التي تدعم صمـود شعبنا وتعـزز تضحياته، كما تقود إلى تقوية الناحية المعنوية عند المعتقلين لمساعدتهم على الصمود أمام أقسى أساليب القمع والارهاب العنصريين.

٢ ــ العمل على خلق لجنة موحدة تقوم بوضع الدراسات عن الاحتياجات الحياتية والدفاعية والدعاوية لفضح ممارسات العدو على الصعيدين المحلي والدولي، وتوفير كافـة الامكانيات لإنجاح هذه المسألة حتى تلعب دورها المطلوب في توضيح البعد الانساني والسياسي محلياً ودولياً، وتنزع القناع الصهيوني المزيف والذي يحاول تضليل الرأي العام بديمقراطية لا تمارس غير تطبيق أكثر القوانين إرهاباً وتعسفاً على المناضلين في السجون الصهيونية.

٣ ــ محاولة تشكيل لجان دفاعية على الصعيد الدولي، كجزء من الحملة الدعاوية التي تسلط الضوء على الممارسات اللاأخلاقية التي يمارسها العـدو الصهيوني بحق المناضلين في السجون، وكذلك محاولة تشكيل لجان محلية للهدف نفسه.

٤ ــ العمل بكل الامكانيات، السياسية والعسكرية والدعاوية، لاخراج المعتقلين من السجون الاسرائيلية وإذا كان أسلوب اسـرائيل عـدم الرضوخ لذلك، فيجب تغيـير التكتيكات لتحقيق هذا الغرض، أي المقصود هنا التوجه إلى عمليات أكثر فعالية وضرراً بالعدو حتى نتمكن من إثبات فعالية هذا التوجه.

٥ ــ استغلال كافة المحافل الدولية لالقاء الضوء بـوضوح عـلى الدور القمعي والعدواني الذي تقوم به سلطات الاحتلال داخل السجون وخارجها، وإبراز وجه هذا الكيان على حقيقته.

كل هذه البنود المذكورة يجب أن تبرمج عبر توجه مشترك تلعب قيادات الثورة دوراً بارزاً في توضيحه وتعزيز إمكانيات الصمود لدى جمـاهيرنـا حتى يبقى الأسير المناضل على تماس مباشر بقضاياه، وبالتالي يعتبر أنه جزء لا يتجزأ من الثورة، سواء كان داخل المعتقل أم خارجه. وهذا الدفع المعنوي يقود جماهيرنا أيضاً إلى المزيد من الالتحام بالثورة وإلى مزيد من الدفاع عنها.

خطر الاستيطان

س ٤ ــ لا نريد أن نتحدث عن خطر الاستيطان الاسرائيلي وأهدافه، فهذه قضية واضحة ومسلم بها، سواء في سياسةمناحيم بيغن أو شمعون بيـرس، ولكن نريد أن نتحدث عن أسلوب مقاومتنا للاستيطان مؤكدين أنه حتى الآن أسلوب يعتمد على الاحتجاج السياسي. وفي العام ١٩٤٧، برز أسلوب آخر يدعو لتشكيل صندوق قومي يتولى شراء الأراضي الأميرية وشراء الأراضي من الفلاحين الفقراء المضطرين للبيع، لكي يمنع استيلاء الصهيونيين عليها. فهل من المفيـد التفكير

بأساليب من هذا النوع لمقاومة الاستيطان الصهيوني، ومن أجل رفع مستوى تصدينا لهذه المسألة المصيرية؟

ج ٤ ــ من الواضح، تماماً، أن أول أهداف الاستيطان هو تحقيق الانتشار الصهيوني على كافة الأراضي الفلسطينية، كمقدمة للسيطرة الصهيونية التامة ومحاربة الشعب الفلسطيني لضرب هويته الوطنية وفرض سياج من القيود على حركة هذا الشعب، عبر ممارسة أساليب القمع والتهجير. والجانب الأكثر خطورة في الموضوعة هو محاولة جلب أكبر عدد من الصهيونيين لفرض سياسة الأمر الواقع، وجعل عموم الأراضي الفلسطينية تحت السيطرة الصهيونية المباشرة. هذا التوجه بطبيعته عدواني ويحمل بعداً فاشياً ظاهراً في كل الممارسات التي يمارسها أفراد هذه المستوطنات عبر خطط مبرمجة من قبل الدولة الصهيونية الغازية.

إن فهمنا لعملية الاستيطان، من هذه الزاوية، يجعلنا ندرك، كثورة، ان الشكل الوحيد الرادع لإيقاف هذا التوجه هو تصعيد كفاحنا المسلح ضد العدو، لزعزعة استقراره السياسي والاقتصادي، وهذا يتطلب أيضاً توجيه ضربات مباشرة لهذه المستوطنات، بحيث تقضي تماماً على الدعاوة الصهيونية التي تدعي الأمن والاستقرار، والتي تجلب أعداداً كبيرة من المستوطنين تحت شعار الحقوق التاريخية والدينية لليهود، وأي عمل آخر مثل الاحتجاج السياسي الذي يهدف إلى فضح مخططات الصهيونيين ن عاملاً مساعداً لتوجهنا العسكري. ان الفاشية الصهيونية تطبق كل برامجها السياسية والاقتصادية على قواعد العنف والارهاب، وهذا يتطلب من جانبنا تصعيد العنف الثوري في مواجهة العنف الفاشي. إن كافة الاجراءات الأخرى، مثل شراء الأراضي عن طريق تشكيل صندوق قومي، هي إجراءات غير مجدية، ولا تتعدى الترميم؛ أولاً لأن حفاظنا على الأراضي يقودنا إلى أن نحافظ على الانسان الموجود على هذه الأراضي، ذلك لأن استمرارية الصمود عملية أساسية تقود إلى استمرارية الانسان، وثانياً لأن الكيان الصهيوني يضرب الاجراءات القانونية ساعة يشاء باعتباره صاحب السلطة المطلقة، ويمكنه تبرير توجهه هذا بالكيفية التي يريدها مثل الأمن وما شابه. لذلك يبقى الشكل الوحيد والحاسم، هو تشكيل قوانا الذاتية التي يمكنها أن تدافع بعنف ضد الاجراءات العنيفة التي يتبعها الكيان الصهيوني وأركانه. فتصعيد الكفاح المسلح ضد العدو وأفراده، عامل أساسي وحاسم في هذه الموضوعة. وبقدر ما يتعزز هذا التوجه، تضعف الخطط الصهيونية الرامية إلى صهينة الأرض وطرد المواطن الحقيقي صاحب الأرض الشرعية التاريخية. ان أي كيان يقوم على الاغتصاب والقوة، يجب أن يواجه بعنف، ولا وجود في دساتيره للوسائل القانونية إلا في الإطار النظري. ان تصعيد الكفاح المسلح في الداخل والخارج، وبث الرعب في صفوف الصهيونيين يشكل وحده الرادع الأول لإيقاف هذه السياسة الهادفة إلى تفتيت شعبنا، وتفكيك روابطه الاقتصادية والاجتماعية.

إن مصادرة الأراضي لا تكمن في الجانب المالي وحسب، بل لها أساسها المعنوي الذي يقوي نزعة مقاومة الاحتلال، ويحافظ على الهوية الوطنية. فأسلوب شراء الأراضي

حل ضعيف جداً ويفتقر إلى توفير مقومات الصمود في المنظار الاستراتيجي، بل هو أيضاً تكتيك سيء وينعكس سلباً على خطط الثورة التي تهدف إلى مقاومة الاستيطان والحفاظ على صمود جماهيرنا في وجه مخططات العدو. وهنا فعلاً لا بديل عن تصعيد الكفاح المسلح وضرب مقومات الأمن والاستقرار التي ينظر إليها العدو.

حزب موحد

س ٥ ــ طرحت الجبهة الديمقراطية مؤخراً فكرة تأسيس حزب طليعي يكون بمثابة تحالف لقوى اليسار، كما يكون بمثابة بداية لحزب شيوعي فلسطيني موحَّد. وقالت الجبهة، في تحليلها، إنها ترى أن الواقع الموضوعي مؤهل لذلك، ولكن الوضع الذاتي يعاني من بعض القصور. ما هو موقفكم من هذه الدعوة باعتبار أنها تطرح قضايا ايديولوجية وسياسية تمس مجمل النضال الفلسطيني؟

ج ٥ ــ إن فكرة تأسيس حزب طليعي يكون بمثابة تحالف لقوى اليسار، كما يكون بمثابة بداية لحزب الطبقة العاملة الفلسطينية، هي بدون شك من الزاوية النظرية تستأهل كل اهتمام وجدية، بل هي الطموح الذي نسعى إليه منذ وجودنا. وكان الطموح باستمرار يصطدم بحواجز الواقع القائم وبالموانع الموضوعية والذاتية والتراثية التي غالباً ما جعلتنا نرى في الواقع، بكل معطياته، إطاراً تنافسياً لتحقيق المكاسب الفئوية على حساب هذا الهدف المركزي. لكن، بغض النظر عن هذه الفكرة، يجب النظر بدقة إلى واقعنا الاقتصادي والاجتماعي الذي بكل تأكيد يشكل الأساس المادي لوجود الحزب الطليعي الثوري. وعندما نقول النظر إلى واقعنا الاقتصادي والاجتماعي نعني بذلك مدى انسجام طرح هذه الفكرة بين الذاتي والموضوعي؛ إذ لا انفصال بين الشكلين، بل كل منهما هو إفراز للآخر فعندما نقول بأن الظروف الموضوعية مهيأة للفكرة، والقصور هو في العامل الذاتي، في الواقع هنا نتجاوز الأساس المادي الذي يطور الفكرة، كما نتناسى أن تطوير أي فكرة رهن أيضاً بالأساس المادي لها. فإذا كانت الافرازات الذاتية غير مؤهلة، فهذا يعني بوضوح قصوراً أيضاً في العامل الموضوعي، نتيجة الترابط الجدلي القائم بين الشكلين. ولو افترضنا جدلاً أن الفكرة التي تطرحها صحيحة، فهي تدلل بوضوح على عدم نضج طرح فكرة تأسيس حزب طليعي موحد، بل هذا يعزز قيام جبهة وطنية متحدة قادرة على تطوير ذاتها، استناداً إلى التطور الموضوعي القائم.

أما مسألة طرح فكرة تأسيس حزب لها فيستحيل أن تخضع لمفهوم تجريبي طالما أننا نقول ان العامل الذاتي يعاني من قصور في فهم الواقع الموضوعي، لأن أي فشل يلحق بهذه الفكرة يعني زيادة في الانتكاسة والتقهقر. أولاً، لأن الخلافات التي تبرز في وجهات النظر بين القوى اليسارية التي تتخذ من الفكر الماركسي ــ اللينيني دليلاً عملياً لتطورها، ليست بسيطة، ولا يمكن المراهنة على حلها من خلال الحوار، طالما أن هنالك قناعات مكتملة بتوجه هذه القوة أو تلك، فالأجدر اذاً هو تذليل العقبات التي تشكل واقعاً انفصالياً قبل الدخول في طرح الفكرة؛ وثانياً لأن القوى السياسية ما زالت تتعامل مع العملية التنظيمية بناء على مقومات تطورها الفكري، وهذه المسألة في غاية من الأهمية

لأنها تقود الحوار إلى طريق مسدود؛ وثالثاً انه لا يوجد هناك حسم واضح لموضوعة الكفاح المسلح من قبل العديد من الأطراف، وإن كانت هذه الأطراف تؤيده لفظياً؛ ورابعاً، هنالك العديد من القوى الوطنية التي ستقف حتما ضد التوجهات، كنتيجة للتاثيرات التي أفرزتها معطيات تراثنا، والتي تحتاج من قبل القوى السياسية إلى إزالتها عبر مسلكية نضالية تزيل كافة الأوهام التي تروجها القوى المضادة. كل ما ذكر يعزز فعلاً الدعوة إلى قيام جبهة وطنية متحدة تأخذ على عاتقها مهام التحرر الوطني. وفي الوقت نفسه تعزز وجودها الفكري والتنظيمي كَمدخَل أساسي حيوي لطرح فكرة بناء حزب طليعي. ومثل هذه الدعوة تكون المحك الفعلي لتعزيز دور القوى الثورية وتعزيز بناء الاداة الثورية التي ستشكل عاملاً حيوياً على طريق بناء حزب طليعي. فالممارسة العملية في ظل تصعيد الكفاح الثوري ضد الأعداء هي وحدها قادرة على إزالة العديد من الثغرات في التصور، وهي وحدها قادرة على إزاحة النفس التجريبي الذي غالباً ما يعرض أي عمل ثوري لانتكاسات خطيرة.

إن القول بأن الظروف الموضوعية مهيأة والعامل الذاتي غير مهيأ، يعني ببساطة أن هنالك حاجة إلى فرض مرحلة انتقالية لإزالة هذا التفاوت والعمل قدر المستطاع على مواكبة حاجات التطور الموضوعي نضالياً، وإلا فإن المراهنة على بناء الحزب كمقدمة لإزالة هذا التفاوت يبقي هذه العملية معرضة لاهتزازات غير مضمونة النتائج؛ لأن مثل هكذا توجه يجب أن يكون مصاغاً بعناية فائقة، حتى يعطي دفقاً جديداً لعملية النهوض الثوري، لا فلسطينياً فحسب، بل على طول المنطقة العربية وعرضها.

أمام كل هذه المعطيات أصبح المطلوب هو قيام جبهة وطنية متحدة تضم في صفوفها كافة القوى الوطنية كمقدمة لإفراز القوى والأطراف التي تلتقي حول المبادىء الاستراتيجية للثورة.

٢ ــ مداخلة جبهة النضال الشعبي

د. سمير غوشه

نتقدم بالشكر للأخوة في مجلة «شؤون فلسطينية» على مبادرتهم بالاقتراح علينا كتابة مداخلة حول القضايا والآراء التي طرحت في الندوة التي أجرتها مجلة «شؤون فلسطينية»، حول «قضايا النضال الوطني في الضفة الغربية وقطاع غزة»، والتي نشرت في العددين (١١٨، أيلول ــ سبتمبر و١١٩ تشرين الأول ــ اكتوبر، سنة ١٩٨١).

ونود في البدء تسجيل الملاحظتين التاليتين:

١ ــ إن مداخلتنا ستتناول الاجابة على الأسئلة الثمانية المحددة، ووفق العناوين التي طرحت تاركين الخوض في بعض القضايا الأخرى لمناسبة ثانية.

٢ ــ سنكتفي بعرض وجهة نظر جبهة النضال الشعبي الفلسطيني، التي قد تتفق أو تختلف مع آراء الرفاق الذين شاركوا في الندوة، طالما أن المجال لم يتح لنا ــ ولأسباب متباينة! ــ إمكانية المشاركة في الحوار والجدل من خلال الندوة «المذكورة»؛ وأيضاً حتى لا نخوض في نقاشات وجدل نظراً لطبيعة بعض جوانب الحوار السرية. ولهذا السبب نرى أن المجال الأجدى والأوسع، لمعالجة مثل هذه الجوانب، يكون ضمن اجتماعات مغلقة، قد تؤدي إلى دفع النضال الوطني الفلسطيني خطوات للأمام.

١ ــ تحالفات الداخل

إن جملة الآراء والتساؤلات التي طرحها الرفيق بلال الحسن، رئيس تحرير مجلة «شؤون فلسطينية»، تضعنا أمام عدة قضايا، قد لا تنسجم وعنوان «تحالفات الداخل» فقط، وإنما تتناول حسب فهمنا التالي:

(أ) نضال ومبادرات الجماهير الفلسطينية في الداخل، وعلاقة ذلك مع النضال الوطني الفلسطيني العام وقيادته الممثلة بمنظمة التحرير الفلسطينية وفصائلها «الفدائية».

(ب) العلاقة بين القيادات في الداخل وبين القيادات في الخارج.

(ج) حول بعض الظواهر والممارسات التي ينتهجها «كثير من المنظمات الفدائية» في الداخل وتأثير ذلك على «التحالفات العامة المطلوبة».

(د) «الافتقار إلى وحدة القيادة»، والجبهة الوطنية، والنضال العلني والنضال السري.

وسنحاول التطرق لهذه القضايا التي تشكل، برأينا، الأرضية التي ترتبط بها القضايا الأخرى:

إن نضال ومبادرات الجماهير الفلسطينية في المناطق المحتلة، يشكل رافداً أساسياً يصب في مجرى النضال الوطني الفلسطيني العام الذي يتطور ويتعاظم، عاماً بعد عام، ويأتي كمحصلة لنضال شعبنا وثورته المسلحة، داخل الوطن المحتل وخارجه، في الأقطار العربية والشتات؛ مما يعزز دور منظمة التحرير الفلسطينية ومكانتها، كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني على كافة الأصعدة، المحلية والعربية والعالمية.

وأمام اشتداد المؤامرات والهجمة الامبريالية الصهيونية الرجعية ضد شعبنا الفلسطيني وثورته، داخل الوطن المحتل وخارجه، ومحاولات القفز فوق الحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني، وطرح حلول ومشاريع استسلامية امبريالية صهيونية تصفوية، كان التفاف شعبنا، داخل الوطن المحتل وخارجه، يزداد حول منظمة التحرير الفلسطينية، ويزداد تمسكاً وإصراراً على متابعة النضال ومقاومة ورفض المخططات الرامية لإعادة طمس الشخصية الوطنية الفلسطينية وخلق قيادات بديلة، والنضال الحازم ضد المخططات الرامية للانفراد أو المشاركة من قبل أي طرف محلي أو عربي في تمثيل الشعب الفلسطيني عدا ممثله الشرعي والوحيد منظمة التحرير الفلسطينية.

ومن هنا فان جماهير الداخل والخارج تلتف، بوعي منها، حول سياسة منظمة التحرير الفلسطينية المستندة إلى الميثاق الوطني والبرنامج السياسي والتنظيمي الذي أقره المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الرابعة عشرة، وأكده مجدداً في دورته الخامسة عشرة الأخيرة.

إن جماهير الشعب الفلسطيني التي عانت كثيراً من مختلف صنوف القمع والتشريد والارهاب والمناورات والألاعيب السياسية، تمتلك حساً وطنياً عالياً، وتختزن تجارب نضالية غنية، وتتحلى بوعي سياسي متقدم، لا يجعل منها كماً خاملاً متخلفاً بحاجة للتحريك من أجل كل شاردة وواردة؛ بل ان تجربة شعبنا النضالية الحية جعلت الجماهير الفلسطينية تتخطى، بانتفاضاتها العفوية أحياناً، القيادات الفلسطينية نفسها، وهذا ما أثبتته الأحداث بالملموس خلال الاحتلال الصهيوني منذ عام ١٩٦٧.

إن ما سبق لا يجعلنا نقع في خطأ «تقديس» الجماهير والارتهان إلى عفويتها، فنحن ندرك الدور الكبير الذي يقع على عاتق قواها الوطنية ومنظماتها «الفدائية»، وما يجب أن تقوم به من تعبئة وتحريض وتنظيم وتأطير لأوسع الجماهير، وما يقع على عاتقها أيضاً من ضرورة الارتقاء بوحدتها الوطنية لإرساء العلاقات والتحالفات فيما بينها على أسس

جبهوية تنعكس إيجاباً على النضال الوطني الفلسطيني، داخل وطننا المحتل فلسطين وخارجه.

إن نضال الجماهير الفلسطينية في المناطق المحتلة، يؤثر ويتأثر بالنضال الوطني الفلسطيني العام، وينتعش ويتصاعد كلما أحرزت الجماهير والثورة الفلسطينية المكتسبات والانجازات. هذا، من جهة؛ ومن جهة ثانية كلما ازدادت اللحمة وانتظمت العلاقات بين نضالات جماهيرنا في مختلف تجمعاتها داخل الوطن المحتل وفي الأقطار العربية والشتات وتوحدت تحت راية منظمة التحرير الفلسطينية.

وبمعنى آخر، فإن نضال ومبادرات الجماهير في الداخل ترتبط بعلاقة جدلية مع النضال الوطني العام وقيادته الممثلة بمنظمة التحرير الفلسطينية ومنظماتها «الفدائية».

«إن نضال ومبادرات الجماهير في الداخل» ليس سمة خاصة تنفرد بها، وإن كانت تتميز، في حالات عديدة، عن «نضال ومبادرات الجماهير» في الأقطار العربية والشتات وتتقدم أحياناً «على مدى اهتمام المنظمات الفدائية وعلى درجة فعالية هذه المنظمات»، وهذا الأمر يعود إلى الأسباب التالية:

السبب الأول

إن خصوصية الأوضاع التي يعيشها الشعب الفلسطيني، وتمزقه وتشتته إلى تجمعات متعددة تنتشر وتتوزع داخل وطننا المحتل فلسطين وخارجه، في الأقطار العربية والشتات، هذه التجمعات التي تعيش في ظل ظروف سياسية واجتماعية متباينة، تجعل حركة نضال الشعب الفلسطيني تتسم بالتعقد والتداخل والتفاوت في وتيرة نضالاتها ومبادراتها.

السبب الثاني

إن واقع الاحتلال الصهيوني وطبيعته الاستيطانية العنصرية التوسعية، وسياساته القائمة على تشريد الشعب الفلسطيني واغتصاب أرضه وطمس هويته وشخصيته الوطنية، وسياسة الالحاق والدمج الاقتصادي، وسياسة القمع والارهاب والابعاد وتهجير الكفاءات الشابة إلى خارج الوطن المحتل، قد أدت إلى تصادم العدو الصهيوني مع الشعب الفلسطيني بكافة طبقاته الوطنية ولم يستطع أن يوجد أية قاعدة اجتماعية ذات وزن وتأثير لها مصلحة في التعامل معه؛ مما أدى إلى احتدام التناقض الرئيسي في مواجهة الاحتلال الصهيوني.

السبب الثالث

إن الضفة الغربية وقطاع غزة تضمان أكبر تجمع فلسطيني؛ إذ يبلغ عدد أفراد هذا التجمع حوالى مليون وثلاثمائة ألف نسمة، وهو يعيش تحت الاحتلال الصهيوني منذ عام ١٩٦٧.

ولقد أحدثت سنوات الاحتلال الصهيوني، نظراً لطبيعته الفريدة التي أشرنا إليها فيما سبق، والتي تختلف عن أي احتلال استعماري آخر مرّ على شعوب العالم، جملة من

التغييرات في التركيب الاقتصادي والاجتماعي داخل الضفة الغربية وقطاع غزة، أدت إلى تحولات كبيرة بين القوى الاجتماعية كان من أبرزها نمو حجم الطبقة العاملة ودورها وما يتركه هذا من أثر إيجابي على تصليب النضال الوطني وتعميق مضمونه الاجتماعي، وفي المقابل ضعف وانحسار دور البورجوازية بشرائحها العليا عن التحكم في الموقف السياسي، وما يتسم به من المساومة والمهادنة والتردد في مواجهة الاحتلال الصهيوني وما يتركه من أثر سلبي على النضال الوطني.

السبب الرابع

وهو ما يتعلق «بمدى اهتمام المنظمات الفدائية وبدرجة فعالية هذه المنظمات».

إن الأمر، من وجهة نظرنا، **لا يقتصر على مدى اهتمام المنظمات الفدائية** فحسب، ولا يرتهن لرغباتها الذاتية أو طموحاتها فقط، وإنما يعود أيضاً إلى الظروف الموضوعية التي أشرنا إليها سابقاً والتي تضع جماهيرنا في تماس يومي ومباشر في مواجهة الاحتلال الصهيوني وسياساته التي تستدعي سرعة التحرك واتخاذ القرار من قبل القيادات والجماهير في الداخل ومبادرتها في التصدي بكافة أشكال النضال، وعدم انتظار التعليمات والأوامر و«الفرمانات» من القيادات في الخارج؛ وهذا، من وجهة نظرنا، هو الموقف الأكثر ثورية طالما أنه يقف على أرضية الموقف الوطني العام المرتكز إلى الميثاق والبرنامج السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية.

لقد واجهت ثورات عديدة في العالم معضلة العلاقة ما بين القيادات داخل وطنها المحتل وبين القيادات في الخارج، وكذلك معضلة التحالفات بين الفصائل والقوى الوطنية في إطار الثورة في مرحلة التحرر الوطني، ووجد العديد من هذه الثورات العلاج الناجع للمعضلات التي واجهته بينما فشل بعضها، وأدى ذلك إلى نتائج ضارة وعواقب وخيمة على نضاله الوطني. إن ما يواجه الثورة الفلسطينية هو معضلة مزدوجة تتمثل، من جهة أولى، بطبيعة العلاقة القائمة بين قيادات الخارج وبين قيادات الداخل بشكل عام، ومن جهة ثانية بطبيعة العلاقة والتحالفات بين الفصائل والقوى الوطنية داخل الوطن المحتل وخارجه. وبرأينا، فإن هذه المعضلة المزدوجة التي تتجلى مظاهرها في الداخل والخارج تعود، وبشكل رئيسي، إلى أوضاع القيادات الفلسطينية في الخارج، أي قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، وقيادات فصائلها «الفدائية»...

فقيادة منظمة التحرير الفلسطينية لم تلتزم، حتى الآن، بالتنفيذ العملي للبرنامج التنظيمي الذي أقره المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الرابعة عشرة، والذي أكده مجدداً في دورته الخامسة عشرة الأخيرة. وبقيت قضية الوحدة الوطنية الفلسطينية تعاني من خلل كبير سواء من جهة ضرورة مشاركة كافة الفصائل — والقوى الوطنية — في مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية بما فيها اللجنة التنفيذية، أم من جهة افتقارها لناظم يحدد عملها القيادي، أي كيفية اتخاذ القرار ووفق أي أسس. ففي الوقت الذي نص فيه البرنامج التنظيمي على ضرورة مشاركة كافة الفصائل والقوى الوطنية الفلسطينية في مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، بما فيها اللجنة التنفيذية، نجد أن هذا البند

الأساسي لم يتم الالتزام به؛ حيث بقيت عدة فصائل وقوى وطنية خارج اللجنة التنفيذية؛ وذلك بالرغم من دورها ونضالاتها داخل الأرض المحتلة وخارجها؛ مما أبرز المعضلة القائمة بين القيادات الفلسطينية، سواء خارج الوطن الفلسطيني المحتل أم داخله. وعكس هذا نفسه، بأشكال مختلفة، في تجمعات الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج؛ حيث بقي العديد منها دون وجود هيئة قيادية محلية مثل اللجنة السياسية العليا في لبنان، بينما المفترض أن تعمم مثل هذه الصيغة في كافة أماكن تجمع الشعب الفلسطيني؛ حيث يفترض أن تشكل قيادات محلية وحدوية في كل تجمع فلسطيني تضم ممثلين عن كافة الفصائل والقوى الوطنية المتواجدة فيها، تستند إلى خطة عمل ولائحة داخلية تبرمج نضالاتها ومهامها على قاعدة الالتزام بالبرنامج العام للثورة الفلسطينية. وقد نص البرنامج التنظيمي، في أحد بنوده، على جماعية القيادة والتزام الاقلية برأي الأغلبية على قاعدة الالتزام بالميثاق الوطني وقرارات المجلس الوطني الفلسطيني وبرامجه، ولكن الواقع متباين كلياً؛ وذلك نتيجة عدم الالتزام به، مما أدى إلى أن تبرز الذاتية والعصبوية والمكاسب الخاصة لهذا التنظيم أو ذاك.

إن «الافتقار لوحدة القيادة» يبرز على صعيد القيادة المركزية في الخارج، أي في قيادة منظمة التحرير الفلسطينية لتنعكس آثاره السلبية في كافة المجالات السياسية والاعلامية والنضالية والنقابية والجماهيرية، وفي كافة أماكن تجمعات الشعب الفلسطيني الرئيسية داخل الوطن المحتل وفي الأقطار العربية والشتات.

أما حول بعض الظواهر والممارسات التي ينتهجها «كثير من المنظمات الفدائية» في الداخل، وتأثيرها على «التحالفات العامة المطلوبة»، فإن هذا الأمر لا يقتصر على الداخل وحده، وإنما يشكل ظاهرة عامة تبرز في مختلف أماكن تجمعات الشعب الفلسطيني الرئيسية، وعلى المستويات المختلفة.

فكثير من المنظمات الفدائية التي تشدد على ضرورة الوحدة الوطنية، وعلى ضرورة التقيد بمبدأ «التمثل النسبي» في المنظمات الشعبية والجماهيرية، تتناسى ذلك عندما يصطدم ومصالحها الخاصة؛ وهذا لم يبرز في «كلية النجاح» في نابلس فحسب، وإنما برز أيضاً في رام الله وبيت لحم وبيروت ودمشق، وفي الاتحاد السوفياتي واسبانيا، وفي مختلف تجمعات شعبنا في كل مكان. ولسنا بصدد الحديث التفصيلي عن ذلك، وإنما المؤلم حقاً أن يصل هذا النهج إلى داخل السجون، وليس إلى النقابات والمنظمات الجماهيرية داخل الأرض المحتلة فقط، وبالرغم من كل الشعارات التي تتغنى بالوحدة الوطنية والتي تؤكد على أهمية العمل داخل الأرض المحتلة وتعزيز صمود الجماهير. فإن الممارسات العملية تعكس ظواهر عديدة تتنافى، إلى حد قريب أو بعيد، معها. وأكثر ما يبرز هذا في الموقف من الجبهة الوطنية الفلسطينية داخل الأرض المحتلة التي جمد دورها منذ سنوات بالرغم من كل قرارات المجلس الوطني الفلسطيني التي تشدد على ضرورة تنشيط وتطوير أوضاعها ونضالاتها، كإطار من أطر منظمة التحرير الفلسطينية.

وقد استطاعت الجبهة الوطنية في الداخل، لسنوات وسنوات، أن تقوم بدور نضالي

بارز، إلا أن الصيغة السابقة تخللتها عدة ثغرات جعلت منها جبهة موقف سياسي ذات طابع نضالي علني، ويعود ذلك إلى أسباب سياسية وتنظيمية؛ مما يستدعي فعلا النضال لتطوير أوضاعها بشكل يؤدي إلى الارتقاء بدورها ونضالاتها على مختلف الأصعدة، بما في ذلك إجادة تكتيك الجمع بين العمل العلني والسري.

«إن جماهير الداخل تلتف بوعي منها حول سياسة منظمة التحرير الفلسطينية» وهذا لا يعني أنها راضية كل الرضى عن أوضاع منظمة التحرير الفلسطينية «وقيادة منظماتها الفدائية»، إلا أن جماهير الداخل تقف أمام خيار وطني وحيد هو المزيد من الالتفاف حول م.ت.ف.، كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، وتناضل ضد كل القيادات البديلة والمشاريع والحلول الاستسلامية، وفي الوقت نفسه تعبر، وبأشكال مختلفة، عن ضرورة إنجاز الوحدة الوطنية الفلسطينية والارتقاء بصيغها التنظيمية في الداخل والخارج.

«وبرأينا في جبهة النضال الشعبي الفلسطيني»، ان الموقف العلمي والموضوعي يكون بالوقوف أمام المعضلات والثغرات، التي تواجه نضالنا الوطني داخل الأرض المحتلة وتبيان أسبابها والنضال لحلها وتخطيها، دون أن يعني ذلك، بأي شكل من الأشكال، التقليل من أهمية ودور الفصائل والقوى الوطنية ونضالاتها داخل الوطن المحتل وخارجه على امتداد السنوات السابقة... إن «تحالفات الداخل» هي انعكاس وامتداد «لتحالفات الخارج»، والمعالجة الجذرية تكون من خلال معالجة الأزمة العامة للتحالفات في قيادة العمل الوطني الفلسطيني، وما يستدعيه ذلك أيضاً من إعطاء خصوصية وأهمية بالغة للنضال الوطني في الضفة الغربية وقطاع غزة في مختلف المجالات وعلى كافة الأصعدة.

٢ ـ الوحدة الوطنية

إن آفاق تحسين الوحدة الوطنية بين الفصائل في الداخل ووسائله تعتمد على جملة من العوامل السياسية والتنظيمية، إذا ما توفرت على الصعيد المركزي بالدرجة الأولى، وعلى صعيد الداخل بالدرجة الثانية، فإن ذلك سيدفع النضال الوطني الفلسطيني خطوات للامام.

لقد تطرقنا، عند بحثنا في «تحالفات الداخل»، للعديد من القضايا التي تتعلق بالوحدة الوطنية، وشددنا فيها على ضرورة الارتقاء بصيغة الوحدة الوطنية الفلسطينية، عبر الالتزام بالبرنامج السياسي والتنظيمي الذي أقره المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الرابعة عشرة، كما شدّدنا على ضرورة التخلص من الكثير من الظواهر والممارسات التي ينتهجها كثير من المنظمات الفدائية... الخ. لكننا ندرك أن تحقق ذلك يحتاج إلى نضالات طويلة ويستغرق فترة زمنية قد تطول أو تقصر تبعاً للظروف الموضوعية والذاتية للثورة الفلسطينية. وهذا يضعنا أمام خطوات محددة «لتحسين الوحدة الوطنية بين الفصائل في الداخل» والتي لن تخرج في رأينا عن محاولات «التحسين» المرتهنة للظروف، وتتباين وتائرها بين فترة وأخرى ما لم تحل معضلة الوحدة الوطنية الفلسطينية على الصعيد المركزي، وبالضرورة تنعكس إيجاباً على «الوحدة الوطنية» في الداخل.

إن عدداً من الخطوات المباشرة قد «يحسن» الوحدة الوطنية في الداخل؛ ومن هذه الخطوات:

(أ)إنشاء مكتب مركزي للأرض المحتلة تشارك به كافة الفصائل والقوى الوطنية يضع خطة عمل لمجالات النضال العلني والنضال السري، على قاعدة نقاط اللقاء، أي صيغة «الحد الأدنى» للنضال المشترك مع حق كل فصيل أو أكثر لإيجاد صيغ تنسيقية ومشتركة أكثر تقدماً لنضاله في الأرض المحتلة.

(ب) الحد ما أمكن من الظواهر والممارسات التي ينتهجها كثير من الفصائل والقوى الوطنية، وبخاصة داخل الأرض المحتلة، نظراً لخصوصية أوضاعها وأهمية دورها في النضال الوطني الفلسطيني.

(ج) النضال لإعادة تنشيط الجبهة الوطنية الفلسطينية داخل الأرض المحتلة وتطويرها، بما يكفل مشاركة كافة فصائل الثورة الفلسطينية، والشخصيات والعناصر الوطنية، ووضع خطة عمل لمهامها المباشرة على قاعدة الالتزام بالبرنامج السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية.

إننا ندرك، كل الادراك، أن آفاق ووسائل تحسين الوحدة الوطنية بين الفصائل في الداخل ستبقى مرتهنة، لحد بعيد، بآفاق ووسائل تحسين الوحدة الوطنية الفلسطينية الشاملة، لكن ذلك لا يسقط دور القيادات في الداخل والتي تستطيع، من خلال مواجهتها المباشرة للعدو الصهيوني، إيجاد بعض الوسائل والسبل التي قد تحسن من وسائل وحدتها الوطنية.

٣ ــ العلاقات مع النظام الاردني

إن العلاقة بين قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، وبين النظام الاردني ما زالت تشكل احدى نقاط الخلاف بين فصائل الثورة الفلسطينية؛ وذلك بالرغم من أن المجلس الوطني الفلسطيني قد وضع سلسلة من الضوابط والاشتراطات حول العلاقة الفلسطينية الاردنية، وبناء عليها كان موقفنا، في جبهة النضال الشعبي الفلسطيني، يتمثل بأن تقوم العلاقة مع الاردن إذا ما تقيد بها. لكن النظام الاردني استطاع أن يستفيد من موقفه التكتيكي المعارض لاتفاقيتي «كامب ديفيد»، ووظفه بشكل جيد لصالحه، وبخاصة في القمة العربية في بغداد، والذي كان من قراراته تقديم الدعم المادي للنظام الاردني، وإنشاء لجنة التنسيق المشتركة الفلسطينية الاردنية، لدعم صمود جماهيرنا في الأرض المحتلة. لقد استثمر النظام الاردني أموال الصمود، والعلاقة الفلسطينية ــ الاردنية لخدمة سياساته. وكان أخطر النتائج المترتبة على ذلك انها أعطت النظام الاردني مجالاً واسعاً لتحسين أوضاعه داخل الأرض المحتلة، وأن يقدم الدعم السياسي والمالي لأعوانه وأزلامه لإقامة المشاريع والجمعيات «وروابط القرى»، ودعم بعض البلديات التي لديه نفوذ داخلها، بينما كان يقنن ويحجب أحياناً المساعدات عن البلديات والجمعيات والمشاريع... الخ التي تنتهج سياسة وطنية تتعارض مع مواقف النظام الاردني، وتتمسك بوحدانية تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية للشعب الفلسطيني.

وفي ظل استمرار العلاقة الفلسطينية ـ الاردنية، أنشأ النظام الاردني وزارة لشؤون الوطن المحتل، واستمر في ملاحقة العناصر الوطنية واعتقالها والتصدي للدوريات العسكرية الفدائية، أثناء محاولاتها الدخول إلى الأرض المحتلة، والزج بمناضلي الثورة الفلسطينية في السجون والمعتقلات الاردنية.

إن تقرير اللجنة التنفيذية السياسي الذي تقدمت به إلى المجلس الوطني الفلسطيني، في دورته الخامسة عشرة، والذي قيم محصلة العلاقة الفلسطينية ـ الاردنية قد نص حرفياً على ما يلي: «فالحوار بقي حواراً دون جدوى، لم نتوصل من خلاله إلى إنجازات تذكر، وهنا نسجل أمام مجلسنا الوطني بأن الحوار مع الاردن قد توقف بعد أن وصل إلى طريق مسدود». وبالرغم من قرارات المجلس الوطني في دورته الخامسة عشرة و«ضرورة العمل على المستوى العربي من أجل أن تتولى منظمة التحرير الفلسطينية المسؤولية الكاملة في هذا الصدد، كما أكد على دور الجانب الفلسطيني في اللجنة وأهمية وضع خطة شاملة وفق أولويات محددة لدعم صمود شعبنا ومؤساته الوطنية بمشاركة فصائل الثورة والكفاءات الوطنية، داخل الوطن المحتل وخارجه». لكن «الحوار الذي بقي حواراً دون جدوى» استمر من قبل قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، وكانت الجدوى هي لصالح النظام الاردني.

من هنا، فإن موقفنا، كان وما زال يقول بضرورة وقف الحوار مع النظام الاردني وما يستدعيه ذلك من وضع خطة عملية وتحرك نشط على مختلف المستويات، ومنها استمرار دعم صمود جماهيرنا داخل الأرض المحتلة، إلى أن يلتزم بجملة الضوابط والاشتراطات التي أكدها المجلس الوطني الفلسطيني، ولقطع الطريق على النظام الاردني الذي يتحين الفرص المناسبة للقفز فوق منظمة التحرير الفلسطينية، والمشاركة في الحلول والمبادرات الاستسلامية.

٤ ـ العمل النقابي

لا شك بأن العمل النقابي، في الضفة الغربية وقطاع غزة، قد تطور وتقدم بشكل ملحوظ بالنسبة للسنوات السابقة. وتمكنت جماهيرنا من تطوير أشكال تنظيمها ونضالاتها في مواجهة الاحتلال الصهيوني.

إن تطور العمل النقابي يعود إلى عدة أسباب منها ما يرتبط بتطور النضال الوطني الفلسطيني العام وإحراز العديد من الانجازات والمكتسبات التي أدت إلى تعزيز دور منظمة التحرير الفلسطينية ومكانتها، وانعكاس ذلك إيجاباً على النضال الوطني في مختلف تجمعات شعبنا الفلسطيني، ويعود أيضاً إلى الاهتمام بكافة أشكال النضال من قبل فصائل الثورة الفلسطينية التي غالباً ما ركزت، ولسنوات طويلة، على الجانب الرئيسي والأرقى: الكفاح المسلح، دون إعطاء أشكال النضال الأخرى أهمية كافية.

ويعود أيضاً إلى طبيعة الاحتلال الصهيوني وسياساته التي أدت لتصادمه مع أوسع الجماهير وإلى مختلف أشكال التنظيم والنضال في مواجهته. كما أن طبيعة

الاحتلال الصهيوني قد أدت إلى تغييرات في البنية الطبقية للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة كان من نتائجها نمو حجم الطبقة العاملة ودورها.

فانتهاج العدو الصهيوني لسياسة الالحاق والدمج الاقتصادي أدى لتدمير البنية التقليدية للاقتصاد الوطني في الضفة الغربية وقطاع غزة، وإضعاف المؤسسات الوطنية وانهيارها، نتيجة لارتفاع كلفة الانتاج والمنافسة غير المتكافئة وغزو الأسواق الوطنية بالمنتجات والسلع «الاسرائيلية».

كما أن سياسة الاستيطان ومصادرة الأراضي والاستيلاء على مصادر المياه الجوفية وإغلاق الأسواق أمام المنتجات الزراعية قد خفض العاملين في الزراعة بنسبة ٢٥٪، ودفع آلاف الفلاحين للهجرة للمدن والعمل في المؤسسات الحرفية والمصانع «الاسرائيلية».

ولقد أدت التغيرات في البنية الاجتماعية إلى نمو الطبقة العاملة. فمثلاً بلغ توظيف اليد العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة، عام ١٩٧٨، حوالي ٢١٢ ألف عامل، منهم حوالي ١٤٤ ألف عامل في الضفة والقطاع و٦٨ ألف عامل يستغلون كيد عاملة رخيصة في المؤسسات والمصانع «الاسرائيلية» التي تخضع لأبشع أنواع الاستغلال سواء في التمييز في أجورهم وساعات العمل أم في حرمانهم من خدمات الضمان، وبمعنى آخر فانهم يخضعون إلى استغلال مزدوج طبقي وقومي تتزايد حدته مع تفاقم الأزمة الاقتصادية الاسرائيلية. أما العمال الذين يعملون في المؤسسات العربية فيعانون من أوضاع معيشية صعبة نتيجة لتدني الأجور وللارتفاع الفاحش في مستوى المعيشة.

إن الأسباب السابقة قد أدت إلى تطور العمل النقابي في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتجلى ذلك في توسيع وإنشاء النقابات العمالية والمهنية والمنظمات والمؤسسات الجماهيرية. فالحركة النقابية العمالية، نتيجة لنمو حجم الطبقة العاملة واكتسابها المزيد من الوعي، وبسبب من احتدام صراعها مع العدو الصهيوني واضطهادها المزدوج الطبقي والقومي، شهدت تطوراً من خلال تدعيم النقابات العمالية التي كانت قائمة سابقاً وإحياء وإنشاء نقابات عديدة وازدياد عدد المنتسبين لها، وقد ازداد دورها في النضال الوطني عبر ممارستها لكافة أشكال النضال. وساهمت النقابات المهنية بدورها في النضال الوطني وتعرضت قياداتها لأشكال القمع والارهاب والابعاد.

ولعبت الحركة الطلابية دوراً بارزاً في النضال الوطني وتحولت الجامعات، مثل جامعتي: بيرزيت وبيت لحم، إلى معاقل للعمل الوطني في مواجهة الاحتلال الصهيوني، ولقد تمكن المعلمون في الضفة الغربية وقطاع غزة، بالرغم من حرمانهم من إقامة اتحاد لهم، أن يحولوا إضرابهم إلى نضال مطلبي ووطني.

وشهدت الضفة الغربية وقطاع غزة ظاهرة بارزة هي الانتشار الواسع للنوادي الرياضية والفرق الفنية والمسرحية والجمعيات الثقافية والتي شكلت مراكز لاستقطاب أعداد متزايدة من الجماهير تساهم بدورها في النضال الوطني.

إن الصورة المشرقة لتطور العمل النقابي في الضفة الغربية وقطاع غزة لا تنفي رؤية الجانب الآخر الذي يحفل بالعديد من الثغرات والسلبيات الناشئة عن السياسات الخاطئة التي ينتهجها «كثير من الفصائل والقوى الوطنية» النابعة عن الذاتية والعصبية التنظيمية، والنابعة عن محاولات الهيمنة والتفرد.

وهذا بدوره يؤدي، إذا ما استمر، ليس لوقف التطور فقط، وإنما إلى التدهور وإضعاف العمل النقابي والنضال الوطني بشكل عام. وهذا الأمر يستدعي إيجاد الحلول على الصعيدين السياسي والتنظيمي من قبل قيادة الثورة الفلسطينيـة لتتمكن فعلاً من إحداث التطور والنهوض بالعمل النقابي داخل الوطن المحتل وخارجه.

٥ ـ العمل العسكري

لا شك بأن ممارسة الثورة الفلسطينية لكافة أشكال النضال قد عززت النضال الوطني الفلسطيني، إلا أن الشكل الرئيسي والأرقى: الكفاح المسلح، هو الذي لعب الدور الحاسم في المكانة والدور اللذين وصلت إليهما منظمة التحرير الفلسطينية. وممارسة كافة أشكال النضال لابد من أن ترتبط وتخدم الشكل الأرقى، إلا أن ما حدث، فعلاً، يمثل في بعض جوانبه تعثراً في العمل العسكري بالنسبة للسنوات السابقة، وذلك بالرغم من قيام الثورة الفلسطينية بحوالي ٢٦٢ عملية عسكرية داخل وطننا المحتل فلسطين خلال عام ١٩٨٠، وبعضها شكل تطوراً نوعياً في طبيعـة عملنا العسكري.

إن العمل العسكري داخل الأرض المحتلة، بالوتيرة الحالية، هو دون مستـوى وإمكانيات الثورة الفلسطينية، وبتقديرنا فإن لذلك أسباباً متعددة موضوعية وذاتية.

فعلى الصعيد الموضوعي، يبرز، بالدرجة الأولى، تزايد الاجراءات القمعية والارهابية الصهيونية ليس ضد المناضلين الذين يقومون بالعمليات العسكرية فحسب وإنما بتعدي ذلك إلى اعتقال أهاليهم وتشريدهم بعد نسف بيوتهم. هذا، من جهة، ومن جهة ثانية لجوء العدو إلى آخر مبتكرات وأساليب مقاومـة العمل السـري الوطني مستفيداً من التجارب العالمية ومن تجربته الخاصة وإعطاء أهمية خاصة وإمكانيات بشرية ومادية هائلة تزداد عاماً بعد عام، لشؤون الأمن. وذلك في الوقت الذي لم تتطور فيه الأساليب والامكانيات البشرية والتنظيمية والمالية والتقنية للثورة الفلسطينية بالمقابل، بالنسبة للعمل العسكري في الداخل، بل ان بعض الأساليب التنظيمية والتقنية ما زالت في المستوى نفسه، وان طرأ على بعضها أي تقدم، فهو محدود جداً.

ولا شك بأن سبباً موضوعياً آخر يؤثر على العمل العسكري داخل الأرض المحتلة، وهو يعود إلى حرمان المقاومة من حقها المشروع في القتال من الجبهات العربية المحيطة بوطننا المحتل فلسطين. فمعظم الثورات في العالم كانت لها قواعد ارتكاز خارج وطنها المحتل تقوم بمهام عديدة تساعد في رفد النضال بكافة أشكاله وفي مقـدمته العمـل العسكري. لكن الثورة الفلسطينية تواجه بأوضاع عربية تحول دون ممارستها لحقها المشروع في الانطلاق من الجبهات المحيطة بوطننا المحتل.

وبالرغم من ذلك فإن العشرات من المحاولات لاختراق الجبهات العربية قد تمت، ومنها محاولات من الاردن مثلا؛ حيث اصطدمت الدوريات الفدائية بأجهزة الأمن الاردنية قبل اجتيازها الحدود للأرض المحتلة. وبالرغم من كل الصعوبات والعراقيل فإن المحاولات مستمرة وبأشكال مختلفة لرفد العمل العسكري في الداخل من كافة الجبهات المحيطة بوطننا المحتل.

أما على الصعيد الذاتي، فتبرز جملة من الأسباب يقع على رأسها فعلاً انشغال القيادات الأساسية في الفصائل «الفدائية» بالعمل السياسي على حساب العمل العسكري. مع أن المطلوب أن يكون هناك توازن في ممارسة كافة أشكال النضال. وهذا الأمر يعكس نفسه على القيادات المركزية في الخارج وعلى القيادات في الداخل.

ولا شك بأن سبباً ذاتياً آخر يؤثر على وتيرة العمل العسكري ينبع من تدني البناء التنظيمي وأشكاله المتطورة فيما يتعلق بممارسة العمل العسكري في الداخل، وفي محدودية الابتكار والابتداع في توفير السلاح، وخاصة فيما يتعلق بالتطور المتقدم لصناعة المتفجرات «الشعبية» في الداخل.

أما فيما يتعلق «بجماهيرية» العمل المسلح داخل الأرض المحتلة، فنحن نعتقد أن السنوات الأخيرة قد شهدت انحساراً وليس تطوراً بالنسبة للسنوات الأولى للثورة؛ وهذا برأينا يشكل أحد العوامل التي أثرت سلباً على العمل العسكري في الداخل.

إن الارتقاء بالعمل العسكري داخل الأرض المحتلة يستدعي وضع خطة متكاملة على صعيد الثورة العام وعلى صعيد كل تنظيم بشكل خاص. وفي الوقت نفسه تعميم وسائل وأساليب المقاومة الشعبية البدائية والمتقدمة، مثل تخريب المصانع وأسلاك الهاتف وحرق المزروعات وصناعة قنابل المولوتوف والمتفجرات الشعبية، من خلال وسائل الاعلام والمنشورات وغيرها...

٦ ــ العناية بالأسرى

تزداد سياسة العدو الصهيوني القمعية والارهابية شراسة وحدة كلما تصاعد النضال الوطني الفلسطيني، فهو يلجأ إلى مختلف أساليب القمع، من الاعتقالات الجماعية ونسف البيوت وابعاد الوطنيين وتهجير الكفاءات إلى خارج الوطن المحتل، وإلى اتباع أبشع أساليب التعذيب الجسدي والنفسي ضد المعتقلين، وفرض أشكال العقوبات والحرمان ضد الأسرى الذين يعانون من أوضاع حياتية سيئة جداً، من حيث الطعام والعلاج والمنامة في سجون العدو الصهيوني.

كما أن الأعداد المتزايدة للمعتقلين والأسرى والتي بلغت حوالي ٢٥٠ ألف مواطن، خلال سنوات الاحتلال منذ عام ١٩٦٧، أي بمعدل مواطن من كل خمسة مواطنين في الضفة الغربية وقطاع غزة، يحتجز منهم داخل السجون الاسرائيلية بشكل دائم حوالي (٤ ــ ٥) آلاف، كل ذلك يجعل من قضية المعتقلين والأسرى قضية مركزية لا تستدعي العناية فحسب، وإنما أيضاً اعتبارها مهمة أساسية من مهام النضال الوطني

الفلسطيني، وما يستتبعه ذلك من وضع خطة متكاملة على كافة الأصعدة وإيجاد الهيئات والمؤسسات المركزية التي تختص بذلك.

ان مؤسسة الشهداء والأسرى لا يمكن أن تقوم وحدها بالمسؤولية، كما أن زيادة المساعدات المالية للأسرى وعائلاتهم لا تشكل إلا جزءاً من المسؤولية أو الدور الذي يجب أن تقوم بـه الثورة الفلسطينية وفصائلها الفدائية.

إن لقضية الأسرى جوانب متعددة، سياسية ودعـاوية ومالية واجتماعية وتنظيمية، لم يتم اعطاؤها الاهتمام الكافي والدائم من قبل قيادة الثورة بشكل عام، أو من قبل فصائلها بشكل خاص.

وهذا يستدعي جملة من المقترحات التي يمكن، برأينا، أن تشكل خطوة متقدمة لإيجاد الترجمات العملية لاعطاء قضية الأسرى العناية الكافية. ونشير إلى أبرزها فيما يلي:

١ ــ تـدعيم مؤسســة الشهـداء والأسرى وتنشيط دورهـا في الجـانبـين المـالي والاجتماعي ورفدها بالكوادر المؤهلة من كافة فصـائل الثـورة الفلسطينيـة، لتوحيـد المساعدات المالية، ولتنشيط الجانب الاجتماعي لرعاية أسر الشهداء والأسرى.

٢ ــ تشكيل هيئة مركزية من مختلف فصائل الثورة الفلسطينية للإشراف على قضية الأسرى، سياسياً ودعاوياً وتنظيمياً، ترسم خطة عملها بما يكفل القيام بدورها بشكل دائم، لا يرتهن للمناسبات أو الظروف.

٣ ــ تنشيط لجان الدفاع عن المعتقلين داخل الأرض المحتلة وتوسيعها، وتوفير كافة الامكانيات اللازمة لها.

٤ ــ شن أوسع الحملات الاعلامية على الصعيد العالمي لفضح الاجراءات القمعية واللاإنسانيـة الصهيونية ضد جماهـير شعبنا وأسـرانا ومعتقلينـا في سجون العـدو والاستفادة من كافة الهيئات والمنظمات الدولية، مثل الصليب الأحمر الدولي، ولجنة حقوق الإنسان، وتشكيل لجان عالمية للتضامن والدفاع عن الأسرى وحقوق الانسان الفلسطيني.

تبقى قضية أساسية تتعلق بالأسرى لابد من الوقوف أمامهـا وإيجاد الحلول السريعة والعاجلة لها، وهي القضية التي تتعلق بالوحدة الوطنية داخل السجون والتي تشكل أحد الهموم التي يعاني منهـا الأسرى، وتـؤثر عـلى نضالاتهم ضـد الادارة الصهيونية في السجون الخمسة والثلاثين التي يتوزع عليها حوالي (٤ ــ ٥) آلاف أسير، وهذه القضية تستطيع قيادة الثورة وقيادات فصائلهـا في الخارج أن تلعب دوراً في حسمها من خلال برنامج تعبوي، وصيغ وحدوية متقدمة.

كما أن الهيئات القيادية لفصائل الثورة الفلسطينية داخل سجون العدو يقع عليها العبء الكبير في إنجاز نضالاتها على أسس وحدويَّة.

إن «اللجنة التنظيمية» المسؤولة عن تنظيم جبهة النضال الشعبي الفلسطيني في

سجون العدو قد حددت موقفها بوضوح من خلال «البرنامج الاعتقالي» الذي نقتطع منه ما يلي:

«إن التجربة الاعتقالية منذ ثلاث عشرة سنـــة تـؤكـد أن العدو يسعى جاهداً، بكل الوســائل المتاحة له، للنيل من شرف انتمائنا الوطني؛ وهو يستند بشكل رئيسي على [محاولات] التيئيس التي يعتقد أنها ستقود المقاتل الفلسطيني إلى الاستنتاج بعبث وعدم جدوى نضاله وتضحياته».

ولا يسعنا أمام إدراكنا هذه الحقيقـــة إلا التأكيـد بأنَّ وحدة وتضامن المعتقلين في إطار جبهوي، تعزز باتفاقات اعتقالية تتحدد فيها المفاهيم، وانطلاقاً من هذا الفهم لمهماتنا وأهدافنا وبمشـاركة كـافة فصـائل الثـورة بغض النظر عن الاختـلافات السيـاسية والايديولوجية أو الحجم، هو الضمانة الأكيدة والوحيدة لافشال مخططات العدو. ولقد كانت الصراعات والتناقضات التنظيمية هي البيئة التي تمكن العدو، أكثر من مرة، من النيل من حقوقنا والتطاول عليها.

لقد جاءت انتفاضة المعتقلات التي فجرها معتقل «نفحة» لتثبت للعدو أننا نحن مقاتلي الثورة الفلسطينية بمقدورنا القيام بنضالات تربك العدو وتحرجه، لا بل وتضعه عالمياً في قفص العدالة الدولية. لقد تجاوزت وحدة الموقف المعتقل الواحد لتشمل كل المعتقلات.

إننا نؤكد على أن توجهنا الوحدوي والتضامني مع الفصائل الشقيقة هو توجه استراتيجي وليس تكتيكياً، لذا فإننا نثمن وقفة التضامن وسنعمل على إغناء وتعزيز الاتفاقيات الاعتقالية خبرة ودروساً وتجربة.

ويمكننا على ضوء ذلك تحديد مهماتنا في التالي:

١ ــ عدم السماح للتناقضات الثانوية بالخروج عن إطارها الثانوي وحلها وتطويعها باستمرار لصالح التصدي، ومواجهة التناقض الرئيسي الذي يمثل العدو طرفه الآخر.

٢ ــ التوجه، وبدأب ومعاً، لأجل تأطير وتنظيم العمل الاعتقالي في مؤسسات تأتي تجسيداً وتقبلاً عن روح التضامن والوحدة الوطنية.

٣ ــ عدم التمييز بين الفصائل الشقيقة في تعاملنا وعلاقاتنا ومحاربة سياســة المحاور والتكتلات.

٤ ــ حشد كافة القوى وتنظيمها وتهيئتها لمعركة الدفاع عن حقوقنا ورفض أي تنازل مبدئي لصالح مخططات العدو وخوض المعارك الاعتقاليـة إلى جانب الفصــائل الشقيقة ودون تجزؤ المعركة.

٥ ــ المحافظة على الأطر التنظيمية باعتبارها أداة تنظيم واقعنا.

«إن وحدة الفصائل الشقيقة والعمل التضامني، ومصلحة كفاحنا الوطني يجب أن

تكون معيار صحة سياسة وسلوك أي فصيل من فصائل الثورة، وهو معيار ينطبق على الأفراد بقدر انطباقه على الجماعات.

٧ ــ مواجهة الاستيطان

قاومت جماهير شعبنا داخل الأرض المحتلة سياسة العدو الاستيطانية التوسعية ومصادرة الأراضي والسيطرة على المياه الجوفية وتمسكت بأرض وطنها، وقاومت اقتلاعها منها ونظمت أشكال تصديها عبر تصعيدها لكافة أشكال النضال، ومنها الاحتجاجات والاعتصامات والاضراب، وإقامة لجان الدفاع عن الأرض، وشنت أوسع الحملات الدعاوية والتحريضية ضد سياسة العدو المتمثلة في الاستيطان ومصادرة الأراضي. إلا أن العدو الصهيوني ما زال ماضياً في سياساته، وقد كثف مستوطناته التي بلغت حوالي ١١٠ مستوطنات في الضفة الغربية وقطاع غزة، واستولى العدو على ملايين الدونمات من الأرض، وتمكنت سلطات الحكم العسكري من مصادرة ما يزيد على ٣٠٪ من مساحة الضفة الغربية منها حوالي ٢,٧٠٠,٠٠٠ دونم، (٩٤٪) هي ملكية خاصة.

ولا تـزال سلطات العدو الصهيوني ماضية في دفع وتيرة الاستيطان، وقد نشرت صحيفـة معاريف، الصـادرة بتاريـخ ١٩٨١/٨/١٤: «ستعمل الحكـومة عـلى تـدعيم المستوطنات المقامة وعلى تطويرها وزيادة الارتباط بها كما ستعمل الحكومة على إقامة مستوطنات جديدة وتوسيع المستوطنات اليهودية في أنحاء الوطن». ولم تقتصر سياسة العدو على إقامة المستوطنات ومصادرة الأراضي، بل قامت بالسيطرة على مصادر المياه الجوفية، مما أدى إلى الاضرار بالأراضي الزراعية العربية وانخفض عدد العاملين في الزراعة بنسبة ٢٥٪. ولقد توقف حوالى مئة ألف فدان من الأراضي الزراعية عن الانتاج في الضفة الغربية نتيجة لسيطرة العدو على مصادر المياه وعدم السماح بحفر الآبار الارتوازية لأغراض الري؛ وذلك من أجل استغلالها لتلبية احتياجات الزراعة وإقامة المستوطنات الصهيونية، وبقيت مصادر المياه في الضفة الغربية محدودة بمئة مليون متر مكعب سنوياً وتسمح بري ٥٪ فقط من الأراضي المزروعة في الضفة الغربية، والتي تبلغ مساحتها ٥٠٠ ألف هكتار، بينما هناك إمكانية لتطوير مصادر المياه بما يؤمن ٥٠ مليون متر مكعب إضافية سنوياً؛ لكن العدو الصهيوني يحول دون ذلك. وفي قطاع غزة، هناك ٥٠٪ من الأراضي الزراعية مروية مع أن مساحة الأراضي الزراعية تساوي ٥٠ ألف هكتار، وهناك إمكانية لتطوير مصادر المياه، لكن سلطات العدو الصهيوني تمنع ذلك.

إن استمرار العدو في سياساتـه، وزيادة وتيـرة الاستيطان ومصـادرة الأراضي والسيطرة على المياه الجوفية، تستدعي تصعيد النضال بأشكاله المختلفة، مع إدراكنا بأن الحل الجذري هو في تحرير وطننا. ولكن إلى أن يتحقق ذلك لابد من:

١ ــ استمرار وتصعيد الكفاح المسلح، وأن تستهدف بعض العمليات العسكرية المستوطنات الصهيونية وطرق المواصلات إليها.

٢ ــ تدعيم المشاريع الزراعية عبر تقديم المساعدات المالية، والقروض بدون فوائد، وتسويق المنتجات الزراعية وبأسعار مناسبة في الأقطار العربية.

٣ ــ تعزيز كافة أشكال الصمود من خلال إنشاء مشاريع تعاونية زراعية وصناعية وإسكانية.

٤ ــ توسيع وتعميم لجان الدفاع عن الأرض، وشن أوسع الحملات الاعلامية، محلياً وعربياً ودولياً، لفضح الطبيعة الاستيطانية التوسعية الصهيونية.

٨ ــ الحزب الشيوعي الموحد

إن إنشاء الحزب الشيوعي الفلسطيني الموحد يشكل، من وجهة نظرنا، هدفاً استراتيجياً يجب النضال باستمرار من أجل توفير مقومات إنشائه على الصعيدين الموضوعي والذاتي. ولا شك بأن عدم توفر ذلك، في المرحلة الراهنة، لا يعني الوقوف بشكل انتظاري؛ إذ لا بد من إنجاز عدة خطوات عملية على طريق بناء الحزب الشيوعي الفلسطيني الموحد.

ومن وجهة نظرنا في جبهة النضال الشعبي الفلسطيني، اعتبرنا أن وحدة الفصائل الديمقراطية في الساحة الفلسطينية، في جبهة وطنية متحدة، تدفع الوحدة الوطنية الفلسطينية في إطار منظمة التحرير الفلسطينية خطوات إلى الامام وتصلب النضال الوطني الفلسطيني.

لقد اتخذ المؤتمر العام السادس للجبهة، في حزيران (يونيو) عام ١٩٧٩، قراراً بضرورة النضال من أجل وحدة الفصائل الديمقراطية الفلسطينية وتعزيز النضال المشترك مع القوى الوطنية الفلسطينية، ومن ضمنها التنظيم الشيوعي الفلسطيني في الضفة الغربية، والحزب الشيوعي الفلسطيني في قطاع غزة. وباعتقادنا أن وحدة الفصائل الديمقراطية الفلسطينية في جبهة وطنية متحدة يشكل القاعدة التي ستفرز من خلال النضال المشترك، تنظيماً موحداً يكون قادراً على متابعة الحوار والنضال لإنشاء الحزب الشيوعي الفلسطيني الموحد. ونحن نعتقد أن مثل هذه المهمة الاستراتيجية تستدعي التدقيق الكبير والموضوعية والعلمية أكثر من رفع الشعارات والطموحات، لأن جملة من القضايا تبرز في مجرى إنشاء هذا الحزب على الأصعدة: السياسية والتنظيمية والايديولوجية، بين الفصائل والقوى التي تناضل لهذا الهدف لا تحل نظرياً فقط، من خلال الاتفاق على برنامج عام، وإنما من خلال النضال والممارسة العملية بأشكالها المختلفة. ولعل أحد الأمثلة الحسية يوضح ماهية المعضلات التي تواجه مثل هذا الأمر، وهو ما وصلت إليه المحادثات بين التنظيم الشيوعي في الضفة الغربية والحزب الشيوعي الفلسطيني في قطاع غزة.

نعود لنؤكد أن النضال الدؤوب والمستمر وقطع أشواط عملية على طريق إنشاء الحزب الشيوعي الفلسطيني الموحد هي مهمة كل ثوري فلسطيني.

٣ ـ مداخلة التنظيم الشيوعي الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة

مسؤول نقابي

تنظيم الطبقة العاملة مهمة وطنية

تمتاز الطبقة العاملة الفلسطينية، في الأرض المحتلة، ليس بكونها أكبر الطبقات حجماً فحسب، إذ يتعاظم تناميها وتتسع صفوفها بانضمام الآلاف من الشبيبة العاملة إليها كل عام، بل أيضاً بكونها أكثر الطبقات الاجتماعية ثورية، وذلك لأنّها صاحبة المصلحة الأعمق في زوال الاحتلال والحصول على الاستقلال والسيادة الوطنية الكاملة.

واتساع صفوف الطبقة العاملة هو أحد افرازات سياسة الدمج والالحاق الاقتصاديين التي طبقتها السلطات الاسرائيلية على الضفة والقطاع منذ بداية الاحتلال. وجاء الاتساع وتزايد، بل تعاظم، دور الطبقة العاملة الوطني مناقضاً تماماً لخطط الاحتلال ومتعارضاً مع أهدافه.

فسياسة الالحاق والدمج الاقتصاديين ألحقت الخراب بأصحاب المهن والحرف الصغيرة، وحتى المتوسطة، في المدينة، وحولت أقساماً كبيرة منهم إلى عمال. وفي القرية ألحقت هذه السياسة الخراب بالزراعة الجبلية، وحتى بالزراعة في الأغوار التي تتصف بضعف الانتاجية بسبب وعورة الأرض وقلة خصوبة التربة واستخدام الوسائل البدائية في العمل، وهكذا تحول الآلاف من الملاك الصغار وأبنائهم، وحتى أبناء الملاكين المتوسطين، إلى العمل المأجور في الورش والمصانع والمزارع الاسرائيلية. يضاف إلى ذلك كله فائض الأيدي العاملة من أبناء الريف، الناتج عن الزيادة الطبيعية في المواليد، والذين يتوجهون للعمل كأجراء في المدن وفي اسرائيل. ومن هنا، وعلى الرغم من تقلص فرص العمل الذي سببته الأزمة العاصفة التي تأخذ بخناق اسرائيل، وتنيخ بكل ثقلها على سكان الأرض المحتلة؛ مما يدفع الآلاف من العمال المهرة والفنيين للبحث عن عمل في البلدان العربية، فإن الطبقة العاملة في الأرض المحتلة باتت تضم أكثر من ٦٠٪ من

القادرين على العمل، بتعداد وصل إلى ٢٥٠ ألفاً، منهم ٨٠ ألف عامل في القطاع، أي مايقارب خمس سكان الأراضي المحتلة.

ولا بد من الاشارة السريعة، هنا، إلى أن هؤلاء العمال يختلفون عن أسلافهم، أي عمال ماقبل ١٩٦٧، من حيث أنهم غير مرتبطين بالحرفة أو الورشة التي يعملون فيها، ولا تحجب الرابطة العائلية أو العاطفية، التي ولدها ارتباط العامل بالحرفة عبر سنوات، لا تحجب هذه الرابطة عن عيني العامل الاستغلال الذي يتعرض له. فالعامل الجديد في الأرض المحتلة غير مرتبط بصاحب العمل أو الورشة والحرفة بأية روابط إلا رابطة بيع قوة عمله مقابل أجر معين. ومنذ اللحظة الأولى لدخوله إلى سوق العمل، يشعر بحجم الاستغلال الذي يتعرض له.

إن أكثر من نصف عمال الأراضي المحتلة يعملون في اسرائيل، وراء الخط الأخضر كما يقال؛ والعامل هناك، ومنذ لحظة دخوله إلى سوق العمل، يقع تحت وطأة استغلال بغيض مزدوج، قومي وطبقي، ففي مكان العمل، يتعرض للاذلال والاهانة من رؤسائه وزملائه اليهود. وعند حواجز الطرق التي يقيمها جنود الاحتلال بدعوى البحث عن العمال الذين لايحملون تصاريح عمل، يتعرض العامل مرة أخرى للاذلال والإهانة؛ حيث «يُنقع» في الشمس الحارقة أو البرد القارس لساعات طويلة، حتى غدا هذا الاذلال خبزاً يومياً للعمال. ومن جهة أخرى، يعاني العامل الفلسطيني، الذي يعمل في اسرائيل، من التمييز الصارخ في الأجور، فيحصل لقاء العمل المتساوي والمهارة الواحدة على ثلثي الأجر الذي يحصل عليه العامل اليهودي. ومن جهة ثالثة، هناك التمييز في الحقوق، والطرد التعسفي من العمل ــ غالباً تحت الذريعة الجاهزة: الخطر على الأمن ــ، والاستقطاعات العديدة من الأجر التي تصل إلى ما يقارب ثلث الأجر، وتذهب، تحت حجة التأمين الصحي والاجتماعي، إلى صناديق وزارة العمل والهستدروت، ثم طول ساعات العمل، والتي تصل إلى مايقارب ١٢ ساعة مابين ساعة الخروج من البيت في الصباح والعودة إليه في المساء، وأخيراً الاستهتار في توفير وسائل الوقاية...الخ.

إن هؤلاء العمال الذين يقاسون كل ذلك هم، في غالبيتهم، من الحاصلين على تعليم مافوق المرحلة الإعدادية، وبعضهم من الجامعيين؛ وهم يعملون غالباً في العمل الأسود، في أعمال البناء، والخدمة في المطاعم والفنادق، وحتى في قسم التنظيفات، وفي الزراعة، أي أنهم يمارسون الأعمال اليدوية المضنية التي تحتاج إلى الجهد الجسماني، والتي يستنكف العمال اليهود عن ممارستها. والجزء القليل منهم يعمل في الصناعات الخفيفة كالنسيج ومصانع الحلويات وغيرها.

إن غالبية هؤلاء العمال هم من أبناء القرى والمخيمات، الذين كثيراً مايعملون في ورش ومشاغل، أو في مزارع، أقيمت على الأرض التي كانت في يوم ماملكاً لهم قبل سنة ١٩٤٨. ومن البديهي أن يشكل ذلك عاملاً إضافياً يشحنهم بالحقد على الاحتلال ويحفزهم للعمل ضده، ومن أجل دحره.

وأبناء القرى العمال هم أيضاً إما مازالوا يحتفظون بملكيات صغيرة أو هم أبناء

ملاكين يشاركون أهلهم الشعور بالخوف والقلق من اقتراب الاستيطان أو وقوعه على أراضيهم. والتهديد الدائم بالمصادرة والاستيطان يقوي فيهم، إلى جانب العوامل السابقة، الحس الوطني والشعور العميق بالاستغلال ويحفزهم للدفاع عن الأرض التي توشك أن تقع فريسة المصادرة، أو هي وقعت فعلاً، ويعزز مصلحتهم في كنس الاحتلال وتحقيق الاستقلال الوطني، إلى جانب الاحساس المتنامي بالاهانة القومية التي يلحقها اهمال السلطات المحتلة لقراهم وبابقائها فريسة التخلف، من حيث الخدمات التي يراها تقدم اليهود داخل الخط الأخضر.

وليس العمال الذين يعملون في السوق المحلية بأقل من عمال ما وراء الخط الأخضر من حيث التعرض للاهانة والاذلال القومي، وهم أيضاً يعانون كل ثقل ووطأة الضائقة الاقتصادية التي خلقها تدهور الاقتصاد الاسرائيلي. وأجورهم الضعيفة لا تفي بأبسط متطلبات العيش الانساني، وصاحب العمل كثيراً ما يرفض بعجرفة مجرد النظر في طلبات العمال بتحسين أحوالهم المعيشية ويعتبرها مخالفة بل ومضره بحاجات الصمود وبالصالح الوطني العام، من حيث أنها تلحق به الخسارة لاضعافها فرص المنافسة مع الصناعة الاسرائيلية وبالتالي الاضطرار لاغلاق المصنع أو الورشة والبحث عن فرصة عمل في الخارج.

وقانون العمل الأردني المطبق على الضفة هو أصلاً موضوع لصالح صاحب العمل؛ وهذا القانون يوفر لصاحب العمل مخارج كثيرة لطرد العامل دون إعطائه أية حقوق، وللتهرب من توفير وسائل الوقاية وغير ذلك...

وهكذا يرى أصحاب العمل أنه على عاتق العمال وحدهم يقع عبء دفع ضريبة الاحتلال منطلقين من أن العمال يدركون بعمق المصلحة الوطنية العليا، وهم مستعدون للتضحية في سبيلها.

من كل ما تقدم يتضح أن الطبقة العاملة هي، كما أسلفنا، صاحبة المصلحة الأعمق في طرد الاحتلال وإقامة الدولة الوطنية المستقلة. ولديها مقومات الاستعداد للتنظيم، وهي حين يتم تنظيم أقسام كبيرة منها سيكون لها تأثير هائل على الفلاحين والبورجوازية الصغيرة في المدن، وعلى الطلاب والمثقفين الوطنيين وغيرهم من الشرائح الاجتماعية صاحبة المصلحة في زوال الاحتلال.

ومن المهم، في تقديرنا، الاشارة إلى مسألة هامة تتعلق بفائض القيمة التي ينتجها عمل العمال الفلسطينيين.

إن إنتاج عمل العمال وفائض القيمة أيضاً لا يستفيد منهما الاقتصاد الوطني، بل هما لصالح الاقتصاد الاسرائيلي. ففائض قيمة عمل عمال ما وراء الخط الأخضر يقود إلى التراكم في الاقتصاد الاسرائيلي مباشرة، وعمال السوق المحلي يعملون في ورش أو مشاغل تعمل وسيطاً أو وكيلاً للصناعة الاسرائيلية في الغالب وبالتالي فإن الفائض يتحول بطريقة أو بأخرى تراكماً في الرأسمال الاسرائيلي. وأجور العمال كلها تصرف في خدمات أو لقاء

بضائع قادمة من السوق الاسرائيلي، وهي فوق دورها في تنشيط دورة الرأسمال الاسرائيلي تعود من حيث أتت. والصناعة الوطنية التي تصرف انتاجها في السوق المحلي والأسواق العربية تشكل النسبة القليلة؛ وهي أيضاً بسبب قيود استيراد المواد الخام وقيود التصدير والجمارك تعيد جزءاً غير قليل من فائض قيمة عمل العامل الفلسطيني إلى الرأسمال الاسرائيلي.

من كل ما تقدم نخلص إلى الاستنتاج بأن مهمة تنظيم الطبقة العاملة في النضال الوطني السياسي، الجماهيري والتي يشكل التنظيم النقابي مدخلها هي مهمة وطنية من الدرجة الأولى ينبغي التصدي لها دون اعتبار للكسب الاناني الضيق.

عوائق ومشكلات أمام التنظيم النقابي

بعد هذا العرض وتحديد المهمة، يبرز السؤال التالي: إذا كانت الطبقة العاملة الفلسطينية تتمتع بكل الميزات والصفات، وكذلك بالمواصفات التي سبقت الاشارة إليها، أي بمعنى أنها إذا كانت هي الأكثر ميلاً والأعمق استعداداً للتنظيم في الدفاع عن حقوقها النقابية الخاصة، والوطنية العامة، فما هو تفسير أن نسبة صغيرة منها تنتظم في صفوف النقابات، مع ملاحظة أن الانتساب للنقابات تزايد بصورة ملحوظة في السنوات الأخيرة؟!.

وللاجابة على السؤال لابد من القول إنه رغم الصفات المشار إليها، ونمو الطبقة، حجماً ودوراً، في النضال الوطني فإن جملة من المشكلات والعوائق ما زالت قائمة ومصدر معاناة، ومن هذه المشكلات ما هو خاص بتركيب الطبقة ذاتها ومنها ما يتعلق بعوائق ومشكلات من خارج الطبقة.

ولابد من الاشارة إلى أن عملية التنظيم النقابي في الضفة الغربية بعد عام ١٩٦٧ سارت أو مرت في مرحلتين، امتدت الأولى من عام ١٩٦٧ وحتى أواخر عام ١٩٧٥، وأنصب الجهد الأساسي للنقابيين فيها على المحافظة على النقابات الموجودة من خلال إبقاء مقراتها مفتوحة ودعوة العمال للتواجد فيها، وكان عملها إلى حد بعيد شبيهاً بعمل النوادي، وكثيراً ما كان يطلق عليها استهتاراً مقاهي العمال. ثم جرى توحيد النقابات تلك وعددها تسع نقابات في اطار اتحاد عمال نابلس ليتحول، إلى الاتحاد العام لنقابات العمال في الضفة الغربية. ولم يكن في هذه السنوات عدد المنتسبين للنقابات كبيراً، واقتصرت عضوية ما سمي بالنقابات الكبيرة مجازاً على بضع مئات، وبعضها كان يضم بضع عشرات فقط.

ورغم ضعف النقابات هذا، من حيث عدد المنتسبين، كانت نشيطة وطنياً بل كانت في مقدمة المؤسسات الوطنية. ولذلك نزلت عليها جملة من ضربات الحكم العسكري تمثلت في سجن عدد كبير من النقابيين وفي ابعاد آخرين. ونجح الاحتلال، من جراء الضربات المتلاحقة والبطش بالنقابيين، في تخويف العمال وابعادهم عن النقابات وانقطاع ترددهم

عليها، لكن النقابيين المخلصين نجحوا في تثبيت وضع النقابات وانتزاع وحدتها في إطار الاتحاد العام.

بعد عام ١٩٧٥، بدأت مرحلة جديدة بفتح الأبواب لإحياء النقابات المجمدة في القدس بفعل الحظر الذي مارسه الهستدروت، وفي المدن الأخرى أيضاً مثل الخليل ونابلس وفي فتح عددٍ من النقابات الجديدة. وبعد هذا العام، بدأت مشاركة الفصائل الوطنية المختلفة في العمل النقابي، سواء من حيث فتح النقابات الجديدة أو احياء المجمدة أو المساهمة في نشاط النقابات القائمة. ووصل عدد النقابات المنضمة إلى الاتحاد العام إلى ٢٩ نقابة حتى منتصف شهر حزيران (يونيو) الماضي يمثلها ١١٧ مندوباً يشكلون مجلس الاتحاد. وهناك عدد من النقابات التي تقدمت بطلبات ترخيص إلى ضابط العمل وبطلبات انتساب للاتحاد أيضاً.

عوائق بنيوية

تنظيم العمال في العمل النقابي في الضفة الغربية وقطاع غزة يعترضه عدد من المشكلات، رغم الصفات المميزة التي تجعل الطبقة العاملة أكثر الطبقات ميلاً واستعداداً للتنظيم.

إن طبيعة التركيب البنيوي للطبقة العاملة تشكِّل أحد أهم وأكبر العوائق أمام تنظيم العمال. فمجموع العمال الصناعيين في الضفة والقطاع أقل قليلاً من ٢٥ ألف عامل (١٠٪ من مجموع العاملين بأجر) موزعين على ٢٠٠٠ مؤسسة صناعية مختلفة، والمعروف أن مصنع الزيوت في نابلس، وهو أكبر منشأة صناعية في الأرض المحتلة، يعمل فيها حوالي ٢٥٠ عاملاً فقط. هذا يعني أن العمال الصناعيين من المهن المختلفة غير متواجدين في تجمعات كبيرة. ولذلك فإن النقابات التي تنسب العمال على أساس المهنة تقتصر عضويتها على العشرات، وفي أحسن الأحوال على الأقل من خمسمائة عضو.

العمال الزراعيون، سواء العاملون في المزارع الاسرائيلية، أو عمال البيارات في غزة وأريحا والأغوار وقلقيلية... الخ. بلا تنظيم نقابي. والنقابة الوحيدة لعمال الزراعة موجودة في بيت حانون ــ قطاع غزة، تضم حوالي ٢٥٠ عضواً وغير منضمة إلى اتحاد عمال غزة. وبالتالي فإن تنظيم العمال على أساس المهنة أيضاً يحرم هؤلاء من التنظيم الذي يوجد لهم مكاناً في نقابات المؤسسات العامة.

وإضافة إلى تشتت عمال الصناعة، هناك أيضاً تشتت عمال العمل الأسود. فالقطاع الرئيسي من هؤلاء يعمل في ورش البناء، وقسم كبير منهم مع شركة «سوليل بونيه» الاسرائيلية. وهؤلاء يعملون في ورش متناثرة يغيرون مواقع العمل باستمرار كما يحدث تغيير مستمر في عمال الورشة الواحدة، مما لا يتيح لهم التعرف على بعضهم وعلى مزايا وجودهم في كتلة ضخمة منظمة مترابطة. وكما أوضحنا فإن هذا التشتت في مواقع العمل والتغير الدائب فيه وفي الزملاء يعقبه أيضاً تشتت في السكن، فهم موزعون على القرى والمخيمات بالاضافة للمدن.

أما القسم الآخر من قطاع العمل الأسود، فيعمل موزعاً في فنادق ومطاعم عديدة وفي مدن عديدة أيضاً. وينعكس الوضع هذا بدوره على امكانيات التنظيم النقابي.

إن الواقع المتمثل في تشتت الطبقة العاملة يعكس نفسه على صعوبة تنظيم العمال في نقابات تقتصر عضويتها على المهنة الواحدة. فنقابة المهنة الواحدة، على نطاق الضفة كلها، هدف يضعه النقابيون نصب أعينهم ويعملون على بلوغه في المستقبل، فعلى النطاق الواسع، نطاق الضفة كلها، أو القطاع كله، وفي المستقبل الاثنين معاً، يمكن أن تكون النقابة قوية تستوعب جميع عمال المهنة الواحدة في كل البلاد، لتصبح نقابة الآلاف بدلاً من أن تكون نقابة العشرات أو المائتين أو الثلاث على أحسن تقدير، إذا توقفت حدودها عند حدود المدينة أو اللواء أو حتى المحافظة.

هذا الواقع جعل نقابات المؤسسات هي الأكثر استجابة، والمؤهلة عملياً لتنسيب هذا الجسم الكبير من شتات العمال في المهن المختلفة. وليس صدفة أن نقابات المؤسسات هي نقابات الآلاف حتى الآن.

يبقى أن نشير إلى حقيقة أخرى، وهي أن النساء يشكلن ١٦٪ من حجم الطبقة العاملة. وبسبب ظروف عديدة تتعلق بوضع المرأة الاجتماعي الموروث، وبسبب تفشي الأمية بين النساء وعوامل أخرى فإن نسبة محدودة جداً من العاملات انتسبن للنقابات في الأعوام الماضية.

ووجد العمال الحل في العام الماضي وبداية العام الجاري بتشكيل لجان المرأة العاملة في نقابات المؤسسات، وتكوين اتحاد لهذه اللجان على نطاق الضفة، نشطت جميعها في تنسيب العاملات للنقابات وفي ضم النساء من غير العاملات مثل ربات البيوت إلى هذه اللجان التي تتنامى عضويتها بشكل سريع، لتشكل أداة تثقيف وتعبئة وتنظيم هامة لنصف المجتمع فتؤهله للمشاركة النقابية والوطنية الخ...

عوائق أخرى خارجية

إذا كانت العوائق التي أشرنا إليها والمتعلقةبالتركيب البنيوي للطبقة العاملة هي الأساس فإن عوائق أخرى خارجية ذات تأثير غير قليل على تنظيم العمال في نقاباتهم موجودة أيضاً ويمكن تلخيصها على النحو التالي:

أولاً: إن الاحتلال العسكري الاسرائيلي بتطبيقه سياسة القبضة الحديدية طوال سنوات الاحتلال على سكان المناطق المحتلة، رغم ارتدائه قفازاً حريرياً على فترات متقطعة، يطبق هذه السياسة أول مايطبقها وبكل قوتها على المؤسسات الوطنية، وفي مقدمتها النقابات؛ وذلك ليحرم السكان، بطبقاتهم المختلفة، من فرصة التجمع وما تعطيه من امكانيات وفعاليات تتمثل في اشتداد معارضة مخططات الاحتلال.

والحرية النسبية، أو الليبرالية النسبية، التي توفرها النظم الرأسمالية ومنها النظام الاسرائيلي، والتي يشار إليها أحياناً؛ فهي، وإن كانت تفتح آفاقاً وحتى فرصاً وامكانيات

للعمل النقابي للعمال وسائر المهنيين وطلاب الجامعات وغيرهم، فإنها أيضاً توفر غطاءً سميكاً لأعمال القمع والبطش التي تنزلها السلطات العسكرية بالمؤسسات الوطنية بما فيها النقابات. وليس الخوف الذي تملك المواطنين لفترة طويلة من الاقتراب من هذه المؤسسات وبالتردد عليها، ناهيك عن الالتحاق والعمل النشيط بها، إلا أحد افرازات أعمال البطش القمعية تلك والتي شكلت عائقاً جدياً على طريق تطور وتقدم النقابات. ومن المعروف أن العديد من النقابيين سجنوا لفترات طويلة وأبعد بعضهم خارج الوطن، وتفرض الاقامة الجبرية على بعضهم الآخر الآن وعلى فترات متعاقبة عقاباً لهم على نشاطهم ودورهم الفعال في الحركة النقابية.

ثانياً: تفرض الحاكميات العسكرية وكذلك الهستدروت حرمان النقابات من حق الاهتمام وملاحقة قضايا العمال داخل الخط الأخضر الذين هم أكثر من نصف الطبقة العاملة. وليست الأسباب الأمنية هي الدافع لتطبيق أوامر الحظر على النقابات وحرمانها حق الاهتمام بأولئك العمال فقط، بل هناك مخطط دفـع العمال تحت سوط الحاجة الماسة للانتظام في الهستدروت كجزء من مخطط ضم المناطق المحتلة كلها.

إن المقتطعات من رواتب العمال بالحجـج المختلفة. والتي وصلت إلى مليـارات «الشيكلات» لا تعود على العامل بأي نفع. والعامل يلمس ويرى عجز النقابات العربية، التي يعوزها المال أيضاً والمتفرغون النقابيون المختصون بمتابعة قضايا العمال، ولو من خلال مساعدة العامل في توكيل محامين متعـاقدين مع النقابة لتولي قضيته، العامل يلمس ويرى عجز النقابة عن تقديم أي خدمة له، وبالتالي هو متحرر من إلحـاح مصالحـه عليه بالانتساب للنقابة.

ثالثاً: إن العمال العاملين في اسرائيل، لا يعيشون في أحياء عمالية في المدن كما يمكن أن يخطر ببال البعض على مثال الصورة الكلاسيكية للعمال الأوروبيين مثلاً. هؤلاء العمال يعملون نهاراً في الورشة أو المزرعة ويعودون للمبيت في القرية أو المخيم، أي أنهم موزعون على أكثر من ٤٥٠ قرية ومخيم بعيدة عن المدن مراكز النقابات. والانتساب للنقابة والمشاركة في أعمالها تكلف العامل جهداً ومصاريف اضافية مقابل نفع محدود من الناحية المصلحية الذاتية.

والأهم من ذلك، أن الوعي الطبقي، الوعي بضرورة التنظيم النقابي لا يولد عند العامل بمجرد دخوله سوق العمل. هذا الوعي يحتاج لوقت حتى يتبلور خصوصاً وأن العمال قادمون من بيئات متخلفة نسبياً، القرى والمخيمات، ويعيشون فيها أيضاً، مما سنعرض له بتوسع أكثر في مكان آخر.

رابعاً: ان قانون العمل والعمال، كما أسلفنـا، هو في خـدمة أصحـاب العمل. والسلطة العسكرية الاسرائيلية تسارع لتلقف أي تغيير تجربه الأردن عـلى قوانينهـا وتطبقه في الأرض المحتلة، كما تحاول إجراء تعديلات اضافية تزيد في رجعية القانون لصالح الاحتلال.

أصحاب العمل المستفيدون من القانون قاوموا ويقاومون مقاومة ضارية تنظيم العمال في النقابات. ولسنوات عديدة كان الطرد من العمل نصيب العامل الذي يتلمس صاحب العمل أي نشاط نقابي له مهما كان محدوداً. ومعروف أن معظم نشطاء النقابيين، أعضاء الهيئات الادارية وأمناء سرها، فصلوا من العمل ورفض أصحاب العمل حتى تعويضهم. فأي تأثير سلبي سيترك ذلك على العمال؟!.

إضافة إلى ذلك، فإن العناصر الرجعية، من أعوان النظام الأردني، يشنون حملات لا تتوقف ضد التنظيم النقابي بوصفه شيوعياً يجلب غضب السلطة ويؤدي إلى الاعتقال والسجن الخ... وهم ما زالوا، ولو بقدر يتضاءل عاماً بعد عام، يملكون تأثيراً على العمال أبناء القرى.

خامساً: وبسبب تعقد الوضع تحت الاحتلال، وبسبب أن مهام النضال الوطني، أي التناقض مع الاحتلال يتقدم على أي تناقض آخر. فإن صعوبات جدية تقف أمام النقابات وتحول أحياناً دون قيامها بواجب الدفاع عن عمالها بكل ما لذلك من آثار سلبية على انتظام العمال في النقابات.

النقابات احجمت لسنوات طويلة، عن رفع قضايا العمال للمحاكم. ولجأت بدل ذلك للتحكيم والوساطة والمخاجلة الخ... لتحصيل حقوق العامل وكثيراً ما كان صاحب العمل يرفض الاستجابة لأي منها. وتضطر النقابة للتخلي عن حقوق العامل أو القبول بتعويضات رمزية سخيفة.

لماذا؟ المحاكم، كما هو معروف، تخضع لسلطات الحكم العسكري. المحامون العاملون في البداية خرجوا على الصف الوطني وأدينوا من كل المواطنين. اللجوء إلى تلك المحاكم كان بمثابة اعتراف قانوني بالوضع القائم. حتى المتخاصمين لأسباب عائلية أو عشائرية كانوا يدمغون بالعار إذا لجأوا لتلك المحاكم فما بالنا بالنقابات الوطنية.

والنقابات رفعت شعار: توفير ربح لأصحاب العمل يحفزهم على المحافظة على ورشاتهم أو مصانعهم الخ... وتطويرها، كواجب تقتضيه متطلبات الصمود الوطني، وتوفير حد معيشي معقول للعامل.

أصحاب الأعمال تمسكوا بالشطر الأول وتهربوا من الشطر الثاني. وبعضهم يحظى بدعم جهات وطنية. واصطدام النقابة معهم يدخل المسألة في دهاليز القضية الوطنية ووساطة القوى الوطنية تصطدم بعناد صاحب العمل، وليس نادراً أن يكون الحل على حساب العامل. مما يضعف حوافزه للانضمام للنقابة؟!.

سادساً: وبسبب ضيق الهامش الذي تتحرك فيه النقابة، نقابياً، واتساع مساحة تحركها الوطني، بوصفها مؤسسة وطنية متقدمة، فإن ذلك قد عرضها لهجمات السلطة العسكرية وهجمات القوى المضادة، وتدخلات النظام الأردني، وكلها معاً أخافت العمال المتحدرين من أصل ريفي أو حرفي، فاحتاجوا لفترة أطول مما كان مرغوباً للتغلب على التردد والخوف للانضمام للنقابة.

سابعاً: إن ضعف النقابات المالي حرمها من تفريغ نقابيين واستئجار مقرات واسعة للتوسع في النشاطات الثقافية والرياضية وغيرها التي يحتاجها الشباب العامل والتي لا تتوفر له في أي مكان آخر، وبالتالي أضعف ميل العمال إلى الانتساب لها.

ثامناً: هناك أخيراً الخلافات التي تحدث على فترات متباينة بين القوى الوطنية المعنية بتنظيم العمال؛ وينتج عن ذلك نفور العمال، وإحياء الخوف القديم لديهم من بطش السلطة، وابتعادهم عن العمل النقابي.

نجاح على الرغم من العوائق

وإذا كانت هذه هي أبرز الأسباب والعوائق التي تعيق انتظام العمال في النقابات؛ فهي ليست كل الأسباب والعوائق بالتأكيد. ومع أنها عوائق جدية إلا أنه تبذل جهود حثيثة للتغلب عليها وتجاوزها، وتجري الاستفادة من ميل واستعداد العمال الموضوعي للانتظام في النقابات. وقد تم إحراز نجاحات عديدة في هذا المجال، تمثلت في إحياء عدد من النقابات وتوسيع صفوف نقابات أخرى، بحيث بات عدد المسجلين في النقابات يزيد على ٣٥ ألفاً في الضفة الغربية وحدها، يسدد حوالي ٢٠ ألفاً منهم اشتراكاتهم بانتظام. وهكذا فإن عدد المنتسبين للنقابات يتزايد يوماً بعد يوم، وبشكل يبشر بتحقيق نجاحات أكبر في المستقبل، هذا إذا لم تنقض القبضة الحديدية للحكم العسكري الاسرائيلي على الحركة العمالية النقابية من جديد.

وعلى عكس التنامي في عدد النقابات وتزايد الانتساب إليها في الضفة الغربية، فإن الوضع في غزة مازال راكداً. ففي غزة حالياً ست نقابات فقط، لم تعرف الانتخابات أو فتح باب التنسيب إليها أو اجتماع هيئاتها العامة منذ سنوات عديدة، وعلى رأسها أمين عام يعرف في غزة بـ«المليونير»، وهو الحاج عبدالرحمن درابيه. وفي المحصلة، فإن مايقارب الألف فقط ينتسبون للنقابات في غزة من بين حوالي ٨٠ ألف عامل، أكثرهم يعملون في اسرائيل في ورش ومصانع ومزارع، أقيمت على الأرض التي كانوا يمتلكونها قبل عام ١٩٤٨.

وعلى هذا الأساس، وإذا كانت الحركة العمالية النقابية قد حققت نجاحات ملموسة في مدن الضفة الغربية، من حيث زيادة عددها واتحادها في إطار الاتحاد العام وتوسيع صفوفها، فإن التحدي الأكبر المطروح حالياً أمام النقابيين النشيطين يتجسد في تنشيط نقابات غزة، وتنظيم العمال المقيمين في القرى والمخيمات، وتوحيد الحركتين النقابيتين في الضفة الغربية وقطاع غزة.

«إذا لم يأت الجبل عندك فاذهب أنت إليه»

إن مهمة تنظيم عمال القرى والمخيمات في النقابات مهمة معقدة. وبسبب تعقيد هذه المهمة، وعدم قدرة النقابات في الظرف السابق والحالي على تقديم مساعدات ملموسة للعمال في مواقع عملهم في اسرائيل، فقد رفضت بعض النقابات تنسيب المتقدمين منهم

بطلب عضويتها، كما حدث ويحدث في نقابة عمال الغزل والنسيج في الخليل التي رفضت وما زالت ترفض طلبات عمال المنطقة العاملين في مصانع النسيج في الفالوجة وبئر السبع وغيرها. وفتحت نقابات أخرى باب التنسيب لهم منذ أيام الاحتلال الأولى.ويشكل عمال ماوراء الخط الأخضر النسبة العظمى من عمالها ومنها نقابة مؤسسات رام الله، مؤسسات بيت لحم، عمال النجارة الخليل، البناء والأعمال العمرانية القدس، الفنادق القدس، ومؤسسات طولكرم وخياطيّ نابلس وبناء نابلس وغيرها.

والمعضلة الأساسية تكمن في توزع هؤلاء العمال في القرى والمخيمات. ولأن النقابة لاتستطيع تقديم خدمة سريعة نقابية لهم فهم، كما سبق وقلنا، غير معنيين أو لا يملكون حافز تحمل جهد وأعباء اضافية بالذهاب للمدينة والانتساب للنقابة.

والقرية كما أصبح واضحاً محط نظر السلطة الاحتلالية منذ توقيع اتفاقية كامب ديفيد والحديث عن الحكم الذاتي. وتستثمر تخلفها وحاجتها إلى الخدمات لدفع المخاتير ورؤساء العشائر والحمائل على الانتظام في صفوف روابط القرى، الجسم البديل للبلديات والمؤسسات الوطنية الأخرى، وبغرض الموافقة على الحكم الذاتي.

وعمال القرى يتحرقون لتوفير خدمات لقراهم، وتقليص تخلفها، ويحرصون على منع وقوع أرضها فريسة للاستيطان؛ وهم حين ينتسبون للنقابة يتطلعون لأن توفر لهم ذلك مادامت تعجز عن رعايتهم في مواقع العمل.

وادراكاً من النقابيين لهذا الوضع، تم رفع شعار: «لأن الجبل لا يأتي عندك اذهب أنت إليه».

وبدأ النقابيون ينشطون في القرى والمخيمات لتنسيب العمال. لكنهم سريعاً ما اصطدموا بعقبة اضافية لا تقل خطراً عن معارضة السلطة وروابط القرى.

فالجسم الجديد في القرية يهدد سلطة المخاتير حتى ممن يعارضون روابط القرى وسلطة رؤساء الحمائل، إضافة إلى أن الجسم الجديد يثير تخوف الفلاح الحذر بطبعه.

والمكاتب الأولى للنقابات التي جرى افتتاحها في القرى، حيث أن فتح المكتب لا يحتاج لترخيص من السلطة قانونياً، وبالأخص مكتبي قلقيلية، وأذنا ــ الخليل، تعرضت لحملة مسعورة من التشويه والتحريض.

ولما لم تفلح حملة التحريض هذه في وقف انتساب العمال، وهم عشرات في البداية، نظمت السلطة، من وراء الستار، عمليات اعتداء على المكاتب تراوحت بين محاولات الحرق، وتدمير الأثاث والاعتداء على النقابيين بالضرب وحتى محاولات التشويه الجسدي والقتل، وألحقت السلطة كل ذلك باعتقال النقابيين.

وفشلت أيضاً هذه الاعتداءات في وقف تنسيب العمال وترددهم على المكاتب. وقامت السلطة بمداهمة مكتب النقابة في قرية بتير ــ بيت لحم، ونقل أثاثه وثلاثة نقابيين في سيارة عسكرية أتبعتها بمحاولة تلفيق تهمة عدم إطاعة الأمر العسكري الخاص بعدم

فتح المكتب وجهته لسكرتير نقابة بيت لحم. والمحاولة كانت واضحة وتهدف إلى تخويف النقابيين وبالتالي التوقف عن فتح مكاتب جديدة في القرى وإقفال ما سبق فتحه منها. لكن السلطة العسكرية اضطرت للتراجع أمام صمود وشجاعة النقابيين الذين أصروا على توكيل المحامية الشيوعية فيليتسيا لانغر رفع دعوى أمام المحكمة العليا ضد الحكم العسكري، وبعدها توقفت محاولات السلطة ملاحقة المكاتب النقابية باسم القانون.

ورغم أن مكاتب النقابات في القرى مازالت تتعرض لقمع السلطات العسكرية وروابط القرى، فإن النقابات نجحت، خلال سنتين تقريباً، في فتح حوالي ٢٠ مكتباً، وبالطبع مازال الطريق طويلاً لكون عدد القرى والمخيمات يزيد، كما أسلفنا، عن ٤٥٠ قرية ومخيماً.

ودور مكاتب النقابات، جنباً إلى جنب مع فرق العمل التطوعي ولجان الطلبة الثانويين وغيرهم، يتعزز يوماً بعد يوم على النطاق الوطني في مقاومة روابط القرى، الجسم البديل والخطر لمنظمة التحرير الفلسطينية. ولعل حادثة اعتقال النقابيين في إذنا، يوم ١٩٨١/٩/٢٣، بمناسبة حفلة غداء أقيمت لرئيس رابطة قرى الخليل في القرية، وإطلاق سراحهم بعد انتهاء الحفلة، ثم تكرار دعوتهم للتحقيق على مدى أيام متتالية بعد ذلك، تشير إلى طليعية الدور الذي تمارسه مكاتب النقابات في التصدي الفعال لتلك الروابط وفضح سياستها.

أهمية تضافر الجهود

مما تقدم يتبين كم هو واسع وخصب ومنتج التنافس بين القوى الوطنية المختلفة وتضافر جهودها في النضال من أجل تنظيم العمال وتنسيبهم إلى النقابات. ومثل هذا المجال مفتوح أيضاً في أوساط الفلاحين والمعلمين وصغار البرجوازيين في المدن الخ...

لكن التنافس في الغالب ينعكس سلبياً على العمال، وغيرهم من فئات شعبنا، المحتاجة للتنظيم والتعبئة للتصدي لمخططات الاحتلال. وتنسى القوى الوطنية المتنافسة أحياناً أن الجماهير ذاتها هي محط أنظار سلطات الاحتلال وأتباعه بغرض تنظيمها وتعبئتها للتساوق مع مخططاته، كما تفعل من خلال روابط القرى مثلاً.

والمهمة الرئيسية المطروحة أمام جميع القوى الوطنية، كما سلف وذكرنا، هي مهمة تنظيم الطبقة العاملة في النقابات والعناية بالعمال العاملين داخل الخط الأخضر. وإذا كانت النقابات تشهد نهوضاً في التنسيب وإحياء نقابات كانت مجمدة، والتقدم بطلبات ترخيص نقابات جديدة لاستيعاب العمال غير المنظمين، فإن الهدف مازال بعيد المنال.

إن النقابات، بوضعها الحالي، أخذت تواجه مشاكل النمو. فالنقابات الكبيرة مثلاً باتت غير قادرة على عقد جلسة كاملة لهيئتها العامة بسبب ضيق مقراتها، ورفض سلطات الاحتلال العسكرية السماح لها باستئجار قاعة عامة لهذا الغرض، خوفاً من أن يتحول الاجتماع العمالي إلى تظاهرة ضد الاحتلال، وبسبب ضعف النقابة المالي وعدم قدرتها على استئجار مقرات مكاتبها في القرى.

ومعلوم أن الدعم المالي الذي تتلقاه النقابة يتطلب مصادقة مكتب شؤون الأرض المحتلة في عمان، بعد تقديم تقرير عن نشاط النقابة له، والنقابات الكبيرة غالباً ما تحصل على دعم أقل كثيراً من النقابات التي لا يزيد عدد أعضائها عن العشرات.

ومؤخراً أيضاً، بدأت النقابات بمعالجة حالات فردية لعمال يعملون في الورش الاسرائيلية عن طريق توكيل محامين من داخل اسرائيل، وتجري دراسات في الأوساط النقابية حول أنجع الطرق للعناية بهؤلاء العمال. وتشير الاستنتاجات الأولية لهذه الدراسات إلى ضرورة تركيز النقابات في إطار المهنة الواحدة لعموم الضفة، كما تشير أيضاً إلى أن زيادة عدد النقابات، بخلق عدد منها في المهنة الواحدة بعدد المدن وبمشاركة عشرات من العمال أو حتى مئات، وإن كان ذلك يحقق تواجداً في مجلس الاتحاد العام لنقابات العمال، إلا أنه، وفي المحصلة الأخيرة، يلحق ضرراً كبيراً بتنظيم الطبقة العاملة وقدرتها على تأدية دورها الوطني والنقابي، ويساهم في شرذمة صفوف الطبقة وتشتيتها.

وأخيراً يبقى الهدف الذي يعمل له النقابيون النشيطون وهو تعميم مكاتب النقابات على كل قرى الضفة ومخيماتها، بحيث يخدم المكتب الواحد مجموعة قرى متجاورة، بالاضافة إلى تنشيط العمل النقابي في القطاع وتوحيده مع شقيقه في الضفة. والحق أنها لمهمات جليلة تتطلب جهد كافة القوى الوطنية ومشاركتها، والمجال رحب وواسع ومفتوح للجميع، وكل قوة وطنية تستطيع، من خلال الجهود المخلصة، أن تحقق للعمال ولنفسها الكثير. ومما يضاعف من مسؤوليات القوى الوطنية أن الهستدروت قد عاد مؤخراً يركز جهوده ونشاطه، من خلال هيئاته وشخصياته العليا، على العمال داخل الخط الأخضر بمحاولات الإغراء المختلفة، والضغط أيضاً، لتنسيبهم لعضويته. والنشاط المتصاعد الجديد للهستدروت يمثل نقلة نوعية؛ فهو في السابق كان يركز على ضم أبناء القدس، مع محاولة هنا وأخرى هناك لضم عمال من المناطق المحتلة، لكن المحاولات الجديدة استهدفت العمال من خارج القدس. وبديهي أنه مع تزايد وعي العمال، لن يكتب لهذه المحاولات النجاح، كما سبق وجنت الهستدروت الفشل في محاولاتها مع عمال القدس في السنوات الماضية. وقد تميز رد العمال الفلسطينيين حتى الآن بالإجماع على رفض مناورات الهستدروت والالتصاق بنقاباتهم رغم الهجوم العنيف من قبل الهستدروتيين على تلك النقابات.

وأخيراً، يبقى المطلوب من الخارج التوقف عن تصدير الخلافات للداخل، ودفع الاتحاد العام لعمال فلسطين لزيادة دعمه المادي والمعنوي لنقابات المناطق المحتلة، ودعوته للإفراج عن الاتحاد العام لنقابات العمال في الضفة والاتحاد في القطاع وإتاحة المجال أمامهما للمشاركة ضمن وفوده في المؤتمرات والندوات الدولية، والعمل على ترتيب زيارات لوفود أجنبية صديقة تتحقق من الانتهاكات الاسرائيلية اليومية على حقوق العمال والنقابات الوطنية، وتقدم الدعم والمؤازرة اللذين يسهمان بلا شك في تقوية الحركة العمالية النقابية في الأرض المحتلة، ويشكلان حافزاً إضافياً للعمال للانتساب إلى صفوف النقابات بوصلهم باخوتهم في الطبقة عالمياً.

الأمن النفطي والمشكلات السياسية في الشرق الأوسط(*)

د. وليد خدوري(**)

من المحتمل أن يكون هناك تباين في الرأي بين البلدان العربية المنتجة للنفط، وبين البلدان المتقدمة المستهلكة له، حول سلم الأولويات في مسألة الأمن النفطي. ففيما تصبّ البلدان المتقدمة جلّ اهتمامها على المسائل المتعلّقة بأمن الامدادات النفطية وأسعار النفط الخام، فإن منتجي النفط العرب يولون قدرا أكبر من الاهتمام للوضع الاستراتيجي العام في المنطقة. ويشعر هؤلاء بأن الاستجابة السياسية الدولية غير الكافية للنزاع العربي - الاسرائيلي، وهو الموضوع المحوري في سياسات الشرق الأوسط، تولّد تأثيرا مثيرا للاضطراب قد يتخطى مسألة النفط ليهدد استقرارهم السياسي الداخلي والاستقرار السياسي في المنطقة بأسرها. إن دعم الولايات المتحدة الغامر لاسرائيل، واخفاقها في الاقرار بمركزية القضية الفلسطينية في النزاع، كما يتبدى في رعايتها لاتفاقيات كامب ديفيد، وانهماكها في مجابهة مع السوفيات في المنطقة، مقترنا باللامبالاة المستمرة من جانب اوروبا الغربية واليابان حيال الأزمة في الشرق الأوسط، كلها تشكل، في المنظور العربي، التهديد الجدي والحقيقي والداهم للاستقرار السياسي والرفاه الاقتصادي في الشرق الأوسط.

وفي هذه الأثناء، يسود العالم العربي شعور مشترك بأنه في حال حدوث تغيير أساسي في علاقات الولايات المتحدة بالمنطقة، وعندما يحدث تغيير يقود إلى إنصاف حقيقي وتجرد فعلي، ويتيح المجال للبحث عن حل عادل وشامل، ساعتئذ لن تبقى مسألة الأمن النفطي عاملا خطيرا وحاسما بالقدر الذي هي عليه الآن. ومن ناحية اخرى، إذا ما أخفقت الدول الغربية في تبديل سياساتها الراهنة، وبقي ميزان القوى في المنطقة على

(*) قُدمت هذه الورقة إلى الندوة الدولية الخامسة حول اقتصاديات النفط، التي انعقدت في كويبك، كندا، من ٣٠ ايلول (سبتمبر) حتى ٢ تشرين الأول (أكتوبر)، ١٩٨١.

(**) هو المحرر التنفيذي لنشرة «ميدل إيست إكونوميك سيرفي» (ميس).

حاله في صالح اسرائيل إلى أجل غير محدود، فإن المستقبل السياسي للمنطقة قد يكون كئيبا وتعيسا حقا.

وهذا الاستقطاب المتزايد للمواقف والسياسات في المنطقة، ينبع، في معظمه، من ممارسات السياسة الخارجية الأميركية في الشرق الأوسط، وهي ممارسات قوامها المكوّنات التالية:

أولاً: الأولوية المعطاة لمجابهة التحركات السوفياتية في المنطقة، وإبقاء امن الامدادات النفطية في مقدمة المشاغل الأميركية، وفي شكل يعلو على القضايا الضاغطة في المنطقة.

ثانيا: محاولة ترويج كامب ديفيد وتسويق الحل الذي أتى به باعتباره حلا شاملا للنزاع العربي ــ الاسرائيلي، وإعطائه الأفضلية على الخيارات الأخرى.

ثالثا: الدعم اللامحدود لاسرائيل في أية سياسات أو أعمال عدوانية تبدو ملائمة لها بذريعة الدفاع عن النفس أو الأمن القومي.

رابعا: الرفض المستمر للتعامل مع منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني.

خامسا: تبني سياسة مجابهة ضد بعض الدول العربية، وبخاصة ليبيا.

ولقد أدى تصلب الولايات المتحدة، في مواقفها من هذه القضايا، إلى تنفير حتى المحافظين من العرب الذين بدأوا بالتعبير عن قلقهم العميق على المصير الذي ستؤدي إليه مثل هذه الاستراتيجية في نهاية المطاف. وفي غضون ذلك، يهيمن على أعضاء جامعة الدول العربية موقف يتّسم بالحذر والاحتراس من السياسات الغربية، على الرغم من كل الخلافات السياسية الظاهرة بينهم، ذلك أنهم جميعا متفقون على تشخيص المصدر الحقيقي للداء، واكتناه الخطر الفعلي الذي يهدد المنطقة، وهو العدوان الاسرائيلي. هذه الحقيقة يغشيها الضباب احيانا في وطيس البيانات العربية المتباعدة، وفي ظل الخلافات العربية المتفاقمة، لكن إلى هذا، وعلى الرغم من هذا، هناك فعلا اتفاق عام على سلم الأولويات في الاستراتيجية العربية، وعلى أغراض وتوجهات السياسة الخارجية.

إن انهماك الولايات المتحدة في ملاحقة السياسات السوفياتية في الشرق الأوسط، وخصوصا في عهد إدارة الرئيس ريغان، لم يستجب له العرب بغير الفتور، واحيانا بمواقف سلبية، كما تبدى بجلاء خلال الجولة التي قام بها في المنطقة ناظر الخارجية الأميركية هيغ في أوائل هذا العام. وهذه الاستجابة العربية الفاترة مصدرها قناعة عربية مشتركة بأن التهديد الاسرائيلي هو الخطر العاجل والداهم، وإن كانت هناك تحليلات متباينة لمرامي السياسة السوفياتية في المنطقة.

فالمواقف العربية من السياسة السوفياتية ليست محل إجماع على الاطلاق. فهناك عدد من الدول العربية التي تعطي الموضوع أفضلية عالية وتعلن على الملأ قلقها من

التدخل السوفياتي في أفغانستان، ومن النفوذ السوفياتي في بعض الدول المجاورة، كما تتساءل عن مجرى التطورات المستقبلية في ميدان الطاقة في المعسكر الاشتراكي. وهناك دول عربية أخرى، تمثل الغالبية في الواقع، تتمسك بسياسة عدم الانحياز وتدعو إلى إبعاد الشرق الأوسط كليا عن نزاعات القوى العظمى، مخافة تعريض الأمن في المنطقة، والانغماس في نزاعات إضافية. والفريق الثالث من الدول العربية أقام علاقات استراتيجية مع الاتحاد السوفياتي ويجري معه تنسيقاً في الحقلين السياسي والعسكري.

هذا التشعب في الآراء الذي يسود الصفوف العربية حيال السياسة السوفياتية في الشرق الأوسط، ظهرت معالمه الأولى في الخمسينات. ومع ذلك فإن مالن تدركه الادارات الأميركية المتعاقبة ــ أو لعلها لا تستطيع ــ على الرغم من إخفاقها الذريع في بناء تحالف استراتيجي عربي معاد للاتحاد السوفياتي، هو حقيقة أنه ليست الحكومات العربية فقط، بل الرأي العام العربي قاطبة، يرى في التهديد الاسرائيلي الخطر الداهم اولا والعاجل أكثر، خطرا على امن العالم العربي، بل وعلى وجوده بالذات، بما يفوق أهمية أو خطورة أي تهديد سوفياتي. وهذا الخطر الاسرائيلي تكشفت حقيقته مرات ومرات من جديد من خلال الهجمات على جنوب لبنان، والقصف الوحشي العشوائي للمدنيين في بيروت، والغارة على منشأة الأبحاث النووية في العراق.

إن ردود الفعل العربية على جوانب أخرى من السياسة الأميركية في الشرق الأوسط تكاد تجمع على الاستياء والخيبة. فاتفاقيات كامب ديفيد مثلا رفضتها الدول العربية كافة ــ باستثناء مصر طبعا ــ لأنها أخفقت في الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير. كما أنها اتفاقيات واهية لأنها لم تكبح السياسات التوسعية الاسرائيلية، كما لم تكفل الانسحاب الاسرائيلي من المناطق العربية المحتلة، بما فيها القدس.

وفي هذه الأثناء، تقف الأمة العربية على مفترق حاسم في الظرف الراهن، فيما تمعن الفِكَر في التناقض الصارخ بين الاذعان الغربي حيال العدوان الاسرائيلي الفاضح، وبين المطالب المستمرة الموجهة إلى العرب المنتجين للنفط من جانب الدول الغربية الصناعية، تدعوهم إلى الاعتدال في تسعير النفط وإلى ضمان الأمن للامدادات النفطية.

وأقل مايمكن أن يقال في الاستجابة الغربية للمأزق العربي ــ الاسرائيلي المستمر، هو أنها سلبية وبليدة. فالمبادرة الأوروبية التي ملأوا الدنيا كلاما عنها قامت على أساس واقع الحال، فاتفاقيات كامب ديفيد فقدت زخمها، ومسيرة الحكم الذاتي عاجزة عن توفير حل للقضية الفلسطينية يكتب له البقاء. وطرح الأوروبيون في السوق السياسي أحاديث عن صيغة بديلة تتضمن حق تقرير المصير للفلسطينيين، وإشراك منظمة التحرير الفلسطينية في محادثات السلام المقبلة، لكنهم أخفقوا في تقديم أي إسناد عملي من أي نوع لمبادرتهم. والآمال الباهتة التي كانت معلقة على مبادرة أوروبية مستقلة، تلقت ضربة على رأسها وواجهت نكسة رئيسية نتيجة لانتخاب ميتران رئيسا لفرنسا. فما تكشف حتى الآن من بيانات وأفعال الادارة الفرنسية الجديدة هو أنها لا تعتزم البتة التشبث بالدور

القيادي الفرنسي في تعبيد الطريق أمام سياسة أوروبية مستقلة في قضية الشرق الأوسط. وهذا الدور القيادي لاتتلهف بريطانيا ولا المانيا الاتحادية لوراثته عن فرنسا. وهذا واقع أليم، حيث أن الدول العربية بذلت جهدها لإقامة شبكة واسعة من العلاقات مع البلدان الأوروبية وتغذيتها متوقعة أن تؤدي العلاقات المتبادلة والمصالح المشتركة إلى تعزيز الصلات في صورة تدريجية ومطردة، وآملة ايضا أن تقود العلاقات التجارية والاقتصادية ـ على المدى البعيد ـ إلى تحقيق منافع للطرفين.

ولقد وفّر تطور مثل هذه الاستراتيجية مناخا ملائما لعلاقات تجارية نفطية نشيطة بين الدول العربية والأوروبية، وضمن استمرار إمدادات النفط العربي إلى الأمم الأوروبية الصديقة. ولقد استهدفت دول النفط العربية من تبني مثل هذه السياسات منذ عام ١٩٧٣ تنويع خيارات السياسة الخارجية، والارتقاء بالمصالح مع الدول الصديقة إلى أقصى حد ممكن. وفي هذا الوقت، كانت الفرضية القائمة في ذهن الجانب العربي على الدوام أن التعاون في ميدان الطاقة ينبغي أن يؤدي إلى تفهم سياسي أفضل، وأن الأوروبيين لابد أن يتبنّوا مقتربا مباشرا كوسطاء فعالين في النزاع العربي ـ الاسرائيلي، وأن ينتهجوا خطا صريحا مع فكرة الدولة الفلسطينية، ويزيدوا من ضغطهم على الولايات المتحدة لاقناعها بالمشاركة في المسعى الأوروبي بحثا عن السلام.

أما الولايات المتحدة فلقد كان همّها الاستراتيجي على مدار العقود الثلاثة الفائتة، أن تشكل نظاما دفاعيا إقليميا ضد الاتحاد السوفياتي، وأن تضمن أمن الامدادات النفطية، وأمن اسرائيل. إن التركيز على أي من هذه الغايات أو سواها كان يتفاوت بين إدارة أميركية واخرى، لكن هذه القضايا الأساسية ظلت على حالها، وتمتعت بالأولوية المطلقة على كل ما عداها، مما ألحق الضرر بالمصالح العربية، القومية والأمنية.

وأكثر من ذلك، هناك عدد من الأهداف الأكثر تحديدا تنتصب أمام صانعي السياسة في الولايات المتحدة، وينطبق الأمر في هذا على إدارة ريغان مثل سابقاتها. وهذه القضايا المحددة تشمل: ضمان الامدادات النفطية إلى البلدان المستهلكة؛ وتثبيت أسعار النفط؛ وإعادة تدوير العائدات؛ والحيلولة دون التحركات السوفياتية الديبلوماسية والعسكرية؛ وتقليص النفوذ السياسي السوفياتي؛ والحفاظ على التفوق الاستراتيجي الاسرائيلي؛ وصيانة الاستقرار الاقليمي؛ وتعزيز النفوذ الغربي في المنطقة.

ومن الجلي تماما أن هذه الأهداف المحددة يناقض بعضها بعضا إلى درجة معينة، ولا يمكن تحقيقها تلقائيا من جانب أية حكومة بذاتها، في منطقة مسيّسة ومعقدة كالشرق الأوسط. ومن الواضح جدا ايضا أن المحاولات للفصل بين هذه القضايا، والتعامل مع كل منها على انفراد وفي معزل عن القضايا الأخرى، لايمكن أن يكتب لها التوفيق على المدى الطويل.

ولقد دشنت إدارة ريغان علاقاتها الرسمية بالمنطقة بالجولة التي قام بها ناظر الخارجية هيغ، الذي كان جلّ اهتمامه أن يقنع العرب بأن احتواء النفوذ السوفياتي

ينبغي ان يعطى الأسبقية على النزاع العربي ـ الاسرائيلي. كما كان هدفاً رئيسيا للولايات المتحدة ان تستعيد ميزان القوى في المحيط الهندي والخليج العربي، بعد ثلاثة تطورات شديدة الأهمية وقعت في هذه المنطقة خلال السبعينات؛ وهي: الانسحاب البريطاني من شرق السويس؛ واسقاط نظام الشاه في إيران؛ والتدخل السوفياتي في افغانستان.

وبينما يتوافر دعم واسع في واشنطن لتوجه إدارة ريغان للحفاظ على نفوذ سياسي وعسكري اميركي مباشر في الخليج، تثار في المقابل تساؤلات في داخل الولايات المتحدة وخارجها حول ما يمكن أن تكوّنه حصيلة التورط الأميركي هناك. ومثار الخلاف هو تحديد مصدر التهديد المباشر لمصالح الولايات المتحدة في المنطقة وتعريفه: هل ينبع من النوايا والمخططات السوفياتية أم من عدم الاستقرار الداخلي في انظمة الحكم في الخليج؟ فهذه المسألة هي التي تحدد شكل القوات التي ينبغي تأمينها وحجمها، وهل سترابط القوات في البلدان المعنية ذاتها، ام تبقى في محيطها، وكيف سيؤثر هذا الوجود العسكري على الاستقرار السياسي للأنظمة صاحبة الشأن، وهل ينبغي ان تربط الولايات المتحدة سياستها في هذه المنطقة بسياستها العمومية في الشرق الأوسط، وبخاصة فيما يتعلق بدور اسرائيل ومصالحها في هذا الترتيب الجديد. كما أثار حلفاء الولايات المتحدة الرئيسيون تساؤلات عن دورهم المحدد في هذا النظام الدفاعي، وكيف ستؤثر مساهمتهم في هذا النظام على علاقاتهم بالدول الأخرى في المنطقة.

ومنذ تأسيس جامعة الدول العربية، رفضت الغالبية العظمى من الدول الأعضاء الانسياق وراء التحالفات الدفاعية الاقليمية ذات التوجيه الخارجي، ولم تسمح بإقامة قواعد عسكرية لأية قوة اجنبية على التراب العربي. وعبّرت الحكومات العربية بكل صراحة عن هذه السياسات. كما اكدت، بكل وضوح على الدوام، أنه لا يمكن تحقيق الاستقرار والأمن في المنطقة دون حل النزاع العربي ـ الاسرائيلي. ولقد كان الوضع كذلك، خصوصا في منطقة الخليج العربي، حيث اكدت تصريحات المسؤولين الحكوميين وبياناتهم هذه السياسات تحديدا.

وهذا الموضوع ـ بقدر ما يعني إدارة ريغان ـ مرتبط باتفاقيات كامب ديفيد. فالغاية الرئيسية من عملية كامب ديفيد هي التعامل مع النزاع العربي ـ الاسرائيلي، بأسلوب تدريجي؛ من خلال التعامل مع كل دولة عربية على حدة، ومن خلال عزل شؤون المنطقة الأمنية الأخرى عن قضية فلسطين. كما اعادت هذه «العملية» تأكيد دور اسرائيل في الاستراتيجية الأميركية باعتبارها حليف اميركا الرئيسي في المنطقة، وهذا ما يقدم لاسرائيل الذرائع لمتابعة نهجها العدواني في المناطق المحتلة وضد الفلسطينيين والدول العربية.

إن تبني الولايات المتحدة لمثل هذه السياسة يخلق معضلة عويصة لأصدقائها في العالم العربي، الذين يحاجّون بأن خير الطرق فعالية للتعاطي مع اسرائيل هو عبر الولايات المتحدة، وأنه ليست هناك حاجة لتدخل قوى اخرى من سوفياتية او اوروبية،

طالما أن واشنطن تمسك بـ ٩٩٪ من الأوراق وأنها وحدها المؤهلة لممارسة الضغط على اسرائيل. لكن تجربة صيف ١٩٨١ انتقصت كثيرا من سلامة هذا الطرح.

ولا حاجة إلى القول ان مثل هذا الدعم الصريح لاسرائيل يحول دون اعتراف الولايات المتحدة بالفلسطينيين وبممثلهم الشرعي منظمة التحرير الفلسطينية، على أنهم العنصر المركزي في معادلة السلام في الشرق الأوسط. وأنه لمن المغالاة المفرطة توقع أن تبدل واشنطن سياستها إلى هذا الحد في هذه المرحلة. وإن كان مما يستحق الذكر أن كلا من الرئيس السابق كارتر والمستشار السابق للأمن القومي بريجنسكي كانا قد توصلا ضمناً الى هذه القناعة التي عبّرا عنها علانية بعد مغادرة الحكم.

ويأتي التهديد الخطير للسلام وللاستقرار الاقتصادي، على الأمد البعيد، من التلازم الطبيعي بين هذه السياسات التي هي، في مجملها، مضرة بالأمن القومي للدول العربية، ومناهضة لمطامح الجمهور العربي.

في مثل هذا المناخ السياسي، تحركت السياسة الخارجية العربية في ظل قيود ثقيلة، في سبيل شق مسار بديل للعمل في المنطقة، مسار سياسي يحفظ سلامة الدول العربية وسيادتها، ويحقق السلام في المنطقة في الوقت نفسه. وهذه لعمري مهمة شاقة وعسيرة، إذا اخذنا في الحسبان القوى المتصارعة الناشطة بفعالية في الشرق الأوسط في الوقت الحاضر.

وبادىء ذي بدء، لامفر من التساؤل عما إذا كانت هناك اصلا سياسة خارجية عربية موحّدة موجودة في الحقيقة والواقع، وعما إذا كان هذا الأمر صحيحا في ظل ما نشاهده من نزاعات داخلية وخلافات ايديولوجية تسود الوضع العربي. بل يمكن للمرء أن يتساءل حتى عن جدوى التعامل مع مجتمع عربي يتكوّن من عدة دول، وعما إذا لم يكن من الأنسب النظر إلى كل دولة عربية على انفراد.

وأنه لمحتم ان تنتهج الدول العربية اطرا متباينة لسياساتها الخارجية. فالهياكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية تختلف من دولة إلى اخرى، وهذا مايفسر إلى حد بعيد الخلاف في مواضع التركيز، والأقنية الديبلوماسية، والأولويات السياسية، بين الدول العربية، سواء في علاقاتها بعضها بالبعض الآخر، ام بالمجتمع الدولي. في ظل ظروف اعتيادية، مثل هذه الخلافات، او اوجه التباين، تبدو مألوفة ولا تختلف عن نوعية العلاقات السائدة بين أعضاء المجموعات الدولية الأخرى، كما لاتنفي وجود جامع مشترك بين كل الأعضاء في المجموعة. لكن الاقتتال الأهلي، وحروب الحدود، والنزاع العربي ــ الاسرائيلي، وتهاويل القوى العظمى، كل ذلك أضاف تعقيدات جديدة للأنظمة السياسية في المنطقة.

ومع ذلك كله، وعلى الرغم من كل هذه التعقيدات الشائكة، تبقى الحقيقة الناصعة؛ وهي ان اية محاولة لتسوية، جدّية ودائمة، لأزمة المنطقة لايمكن إنجازها دون توفر إجماع بين القوى العربية الرئيسية. وان المؤتمرات على مستوى القمة، بين قادة الدول

العربية، في إطار جامعة الدول العربية، وان لم تحقق كل المنشود، إلا أنها وفّرت منبرا عربيا على امتداد الخمسة عشر عاما الماضية اتيح فيه المجال للدول الأعضاء لرسم أهدافها وغاياتها الرئيسية. فعلاج الاضطراب السياسي في المنطقة يستوجب إجماعا عربيا على مستوى الحد الأدنى. ولقد اثبتت التجارب الماضية ان السير في سياسات شق الصفوف العربية أو دفع بعض الدول العربية إلى سياسات غير مقبولة من الكتلة الأساسية، قد يخدم على المدى القصير بعض اغراض القوى المحلية او الدولية، لكنه لا يفيد، حكما، قضية السلم في العالم العربي.

وسوف اسرد فيما يلي اغراضا سياسية لاقت دعما واسعا في العالم العربي، سواء لدى اصحاب القرار او في اوساط الجمهور، واعتبرت على مدار السنين الغايات المشتركة التي ينبغي للدول العربية توخيها والسعي وراءها. صحيح أن بعض الدول العربية قد تبنى في اوقات متفاوتة مسارات عملية مختلفة، لكن هذا لا يقلل ابدا من الاجماع العربي على هذه القضايا، وهي:

اولا: إستبعاد تزاحم القوى العظمى عن المنطقة، والتمسك بسياسة عدم الانحياز، ورفض إقامة قواعد اجنبية على التراب الوطني. وتكمن الفرضية الأساسية وراء هذا الطرح في ان الدول العربية سوف تتكافل معا لصد التدخل الأجنبي، وأن استدعاء تدخل الدول الخارجية وقواتها المسلحة يحمل أدهى المخاطر، لأن النتيجة المؤكدة لهذا التدخل هي تعقيد الأمور؛ وذلك بتشجيع قوات الدول المنافسة على التدخل بالمثل والانغماس في المعمعة، مما يسوق المنطقة إلى حمأة التورط في نزاع مسلح لا غاية له سوى تحقيق اطماع ومصالح القوى العظمى.

ثانيا: حل الخلافات العربية ــ العربية في نطاق جامعة الدول العربية أو في إطار المنظمات الشقيقة الأخرى كمنظمة المؤتمر الاسلامي أو منظمة الوحدة الافريقية.

ثالثا: انتهاج سياسة خارجية مرنة وبراغماتية(*) من شأنها المساعدة على تحقيق الأهداف العربية. ولقد شهد العقد الأخير على وجه الخصوص ــ وبسبب ظهور اهمية النفط كعنصر في السياسة الخارجية العربية ــ نشوء علاقات وثيقة تربط الدول العربية بسواها من الدول ذات الأحجام المتوسطة أو الصغيرة بالاضافة إلى علاقاتها بالدول الكبرى. ولقد تجرأ الجانب العربي على الانخراط في أطر جديدة من النشاط الديبلوماسي والعلاقات الاقتصادية الدولية، دون أن يكون مهيأ إلا بخبرة بسيطة ومؤسسات محدودة للغاية. لكن الأهداف كانت واضحة بجلاء قاطع، وهي إنجاز تنمية اجتماعية واقتصادية في وتيرة سريعة، على المستويين الوطني والاقليمي، وتبديل الصورة السلبية الثابتة عن العالم العربي في ذهن الرأي العام الدولي، ودعم الآمال الاقتصادية والسياسية للعالم الثالث ــ وخصوصا اولئك المعنيين بنظام اقتصادي عالمي جديد ــ والتأثير على الدول

(*) مدلول البراغماتية الأساسي عموما هو الروح العملية التي تحرص في صورة رئيسية على تحقيق نتائج معينة انطلاقا من أسس واقعية ــ المترجم.

الأخرى بغية حثّها على الاضطلاع بدور أكثر فعالية في عملية البحث عن سلام مقبول وعادل في الشرق الأوسط.

رابعا: اتباع سياسة مثلثة الجوانب غرضها تعديل الميزان الاستراتيجي المختل حاليا بين الدول العربية واسرائيل، ودعم منظمة التحرير الفلسطينية في حملتها لنيل حق تقرير المصير للفلسطينيين، وانشاء دولة فلسطينية مستقلة، توصلا إلى سلام شامل في المنطقة، في نهاية المطاف.

خامسا: إستخدام عائدات النفط العربي للسير في برنامج تنموي اقتصادي طموح يتضمن مسؤوليات جديدة وتحديات جديدة كذلك: فمن ناحية يعتمد العالم العربي اليوم ــ أكثر من أية مرحلة سابقة ــ على العائدات النفطية لتمويل نموه الاقتصادي، فيما تدل جميع المؤشرات على أن هذا الوضع سيبقى على حاله في المستقبل المنظور. ومن الناحية الأخرى، فإن نمو الصناعة النفطية العربية مهّد السبيل امام الحكومات لكي تلعب دورا اعظم في تسويق النفط الخام والمشتقات النفطية بصورة مباشرة، والى مزيد من الانتفاع بالغاز، والى إسهام عربي أكبر في الصناعات المتراتبة مع الصناعة النفطية. وسوف يمطر هذا التوسيع للآفاق المزيد من العائدات، ويعزز التوجه نحو درجة أعظم من المرونة السياسية والاقتصادية من جانب المنتجين العرب. كما سيؤدي هذا كله إلى تأكيد حاجة الدول العربية إلى مواصلة السير في السياسات التي تنتهجها بكفالة الأمن والاستقرار للامدادات النفطية.

لقد توخينا من التحليل السابق تأكيد الآثار التخريبية التي يحملها استمرار المعضلة العربية ــ الاسرائيلية على منطقة الشرق الأوسط بأسرها. فمما يشهد به الواقع أن عدم الاستقرار السياسي لا يحصر نفسه في مضمار العلاقات السياسية بين الدول، بل يميل دائما إلى أن يتفشى ليصيب العلاقات الاقتصادية والنفطية. فالخطر النفطي للعام ١٩٧٣ ما زال في بال الجميع. إذ لم يكن القصد منه البتة إنزال الضرر بالاقتصاديات الغربية أو إثارة أزمة كبرى، بل تنبيه دول الغرب الصناعية إلى الدرجة التي وصل إليها الاعتماد المتبادل بين منتجي النفط من العرب وبين المستهلكين في الغرب، وتوعية هؤلاء بوجوب تحقيق سلام عادل وشامل في الشرق الأوسط، سلام يكون في الحقيقة مفيدا لمصالح الأطراف المعنية كافة.

قد يزعم بعض الباحثين في شؤون المنطقة العربية أن التخمة النفطية الحالية التي تغرق الأسواق، وانسحاب مصر من الميدان العربي، والنزاعات العربية الداخلية، كلها عناصر تقلل من شأن العامل النفطي وأهميته السياسية وتحول دون صياغة موقف عربي موحّد وقوي. إنما يمكن الرد على هذا الكلام بأن اختلال الميزان العسكري بين اسرائيل وجيرانها الأقربين لن يمنع اندلاع الحرب إذا واصلت اسرائيل استفزازاتها الفظة، فالاختلال في ميزان القوى لم يمنع قبلا وقوع الانفجارات السابقة.

ويبقى الاستنتاج الذي قادنا إليه التحليل، وهو أن المناخ السياسي في الشرق

الأوسط قد أدرك طريقا مسدودا ابرز معالمه تصعيد عملية الاستقطاب من جانب القوى العظمى، وتوثيق العرى الاستراتيجية بين الولايات المتحدة واسرائيل؛ مما يورط منطقة الشرق الأوسط بأسرها، ويدهور العلاقات بين دول المنطقة. مثل هذا الوضع يفتح الباب على مصراعيه أمام شتى احتمالات الغليان السياسي، مع ما يحمله من مضاعفات ومخاطر جدية على المسرح النفطي. ولعل ما يزيد الطين بلة ويضاعف من الأخطار، الآن أكثر من أي وقت مضى، هو أن عناصر الاضطراب هذه تؤثر في صورة متزايدة على الاستقرار الداخلي للدول النفطية نفسها، مما يصعّد من المخاطر على أمن الامدادات النفطية إلى مستوى لم تعرف المنطقة مثيلا له من قبل.

ترجمة: م. ن.
عن الانكليزية

تأملات سريعة:
قضية الشرق الأوسط في الرأي العام المصري

أحمد صادق سعد

انقضت اسابيع على مقتل السادات، وما زال الاضطراب ازاء هذا الحادث الهام ونتائجه مستمراً في بعض الأوساط العربية (بل قد يميل المرء إلى الملاحظة أن شيئاً من هذا الاضطراب كان موجوداً قبل ذلك بزمن). وإذا اختلفت آراء المعلقين بين التفاؤل المبني على معلومات، وبين التشاؤم المعتمد هو الآخر على وقائع لا شك فيها، غير أنهم، على الأغلب، يكادون يتفقون جميعاً على خاتمة تتكون من سلسلة من التساؤلات تترك بلا إجابة؛ ولا يقصد كاتب هذه السطور السخرية، إذ أنه، نفسه، يعترف بأن ثمة اشكالاً أو اشكالات ليست بسيطة. ولكن هناك ما هو أخطر من ذلك، وهو أن **الموقف** من الحادث، ومن رئاسة مبارك ومن تصريحاته ذات الطبيعة المزدوجة، هذا الموقف اختلف بشكل غير قليل وغير نادر، في حالة ما إذا كان يصدر عن بعض الحركات الوطنية والتقدمية المصرية، أو عن تيارات عربية في بلاد اخرى، أو بايحائها.

واني مدرك لحجة قد تقدم هنا، وهي أن الحركة داخل مصر خاضعة لقيود ليست مفروضة على غيرها في البلاد العربية. إلا أن المفهوم بداهة — بعد التجارب التي مررنا بها كلنا — أن الحركة المصرية، بوضعها وحالتها وكيانها وعيوبها ومحاسنها، أي كما هي عليه، هي القوة الاساسية التي سوف تغير مصر؛ وان الأخوة العرب يجتهدون في هذا الشأن ويناضلون لكي يمدوها «**بالدعم**»، أي بالظروف المحيطة الملائمة. وخطورة الاختلاف، بالأغلب، ليست فقط في ايجاد الانفصال أو التضارب بين الطرفين، ولا في تحميل الحركة ما قد لا تريده أو تقوى عليه، بل وأيضاً في ايجاد تأثيرات مبلبلة على ما يقرب من مليوني مصري أو يزيد يعملون في البلاد العربية فيشتد ابتعادهم عن الفعالية القومية بدلاً من أن يتحولوا إلى احتياطي للنضال.

وعلى أي الأحوال، يبدو أن سبباً من الأسباب التي أدت إلى تلك الاختلافات أن العديدين في البلاد العربية كانوا يتوقعون أن تجري في مصر، بعد اغتيال السادات، احداث كونية شاملة تنجح بسرعة في قلب أوضاعها قلباً، ولكن هذا لم يقع. ولعل هذا التعارض

يرجع إلى قلة المعلومات الأكيدة التي ترد عن مصر، وخاصة أن المقاطعة الثقافية جعلت الذي يصل منها أقل من القليل ومجبراً على المرور بدروب ملتوية. إلا أن ذلك التعارض يرجع أيضاً، في نظري ـــ من بين ما يرجع إليه ـــ إلى أن بعض الأصدقاء ابصروا ما كان يعكس في نفوسهم ورأوا ما يتمنونه خيراً ومجداً لبلدي، وعلى الصورة التي قد تتكون عادة في بلدانهم هم.

ومع اتضاح التباين، بدا وكأن غموضاً ما يكتنف مصر وشؤونها وتصرفات ابنائها، بل اعتبرت أحياناً لغزاً، تفسره «خصوصيتها». ولا ريب عندي في أن مجموعة من السمات النفسية ذات تاريخ طويل تميز الشعب المصري وتطبع بخاتمها حياته السياسية؛ وطبيعي أن مصر لا تنفرد دون غيرها بهذا، إذ لكل شعب خصوصيته في الحقيقة. ولكن هذه السمات المصرية ذاتها عناصر حيّة، وقد تغير بعضها قوة أو خفوتاً خلال العصور، ويمكن أن تكون شيئاً آخر غدا. وبطبيعة الحال، يتوقف الثبات أو التغير ـــ ولو جزئياً ـــ على عوامل اخرى من المستطاع ادراكها، وبالتالي التأثير عليها.

وبالاحرى، فان الالتفات إلى خصوصية **الظروف** المصرية، من حيث أنها متمايزة عن تلك الموجودة في بلدان عربية اخرى، قد يساعد حركة التحرر العربية على تحسين وسائلها وخطوطها الهادفة إلى اعادة مصر إلى صفوفها؛ بل يساعد على تقوية هذه الصفوف ذاتها.

١ ـــ الجو منذ ١٩٧٧

لقد فوجئنا جميعاً ـــ وأقصد اليسار المصري من ضمننا ـــ بالحفاوة البالغة التي استقبلت بها مصر خطة السادات للسلام مع اسرائيل ابتداء من اواخر ١٩٧٧. حقاً، إن الأجهزة المصرية نظمت الكثير من الأشياء تنظيماً مرتباً: فتقررت اجازات رسمية للمدارس، ووزعت الساندويتشات على الأطفال، والمبالغ النقدية على البالغين، وعملت وسائل الإعلام المؤممة كجوقة واحدة مهولة حتى يشترك الجميع في المظاهرات المؤيدة. غير أنه كان من الواضح أن ما اصطنع بذلك الضغط جاء **مضافاً** إلى موقف حقيقي موجود عند الناس، وليس متعارضاً معه. وإذا كان بعض الأصدقاء في الصفوف الوطنية والتقدمية أرجعوا رأي الشارع المصري إلى عملية «غسيل المخ» الواسعة التي كانت تتم فحسب، غير أن هذا التحليل ضعف شأنه شيئاً فشيئاً مع تراكم الأدلة على عدم تطابقه والواقع تطابقاً كافياً.

وفي هذه الفترة المبكرة، قام فريق من الباحثين في «معهد الدراسات الاجتماعية والجنائية» في القاهرة باستبيان للرأي العام بطريقة العينة(*)؛ وكان من نتائج الدراسة أن أغلبية ساحقة من الردود في هذه النقطة أيدت سياسة السادات. ولكن الأهم لنا والأفيد هو الأسباب التي فسر المستجيبون بها مواقفهم: فجاء أولها في ترتيب الأهمية والغلبة، أنهم يحبذون السلام لأنهم لا يريدون حرباً؛ وثانيها، أن ايقاف الحرب سوف يمكن

(*) المعلومات والانطباعات بهذا المقال من الذاكرة بطبيعة الحال. فنرجو المعذرة نظراً للظروف الخاصة.

الحكومة من توجيه ميزانيتها نحو توفير المستلزمات الاستهلاكية ــ وخاصة الغذائية ــ باسعار معقولة، ومن التوسع في بناء المدارس والمستشفيات والمساكن الشعبية وغيرها من الخدمات العامة الخ. وبوضوح: كان هناك سببان متمايزن يأتيان في المقدمة: وأولهما رفض الحرب كحرب؛ وثانيهما طلب السلام باعتباره أساساً لرفع مستوى المعيشة.

وقد يقال ان ذلك المعهد حكومي، وهذا صحيح؛ وان نتائج الدراسة يمكن أن «تطبخ» حسب الأوامر العليا، وهذا صحيح أيضاً بدرجة ما (وليس بكل الدرجات بسبب الجو الجامعي الذي كان لا يزال له احترام في ذلك الوقت) غير أنني عنيت شخصياً باثارة الحديث مع الجيران والمعارف والناس العاديين في مختلف المناسبات وبدون مناسبة، وبمقارنة نتائج انطباعاتي مع ما كان آخرون يصلون إليه بالطرق نفسها. فلم نختلف مع خلاصة تلك الدراسة الأكاديمية اختلافاً محسوساً، وان كنا اختلفنا ــ أحياناً ــ اختلافاً كبيراً في تفسير تلك الظواهر وفي وجودها. وسوف أعود إلى هذه النقطة فيما بعد، ولكنني أود أن أشدد على أن تلك اصبحت ــ في نظري وفي نظر عدد متزايد ــ حقيقة موضوعية.

ولا بد من الإشارة إلى أنه قد ظهرت في السنوات الأخيرة، مجموعة كبيرة من الدراسات النفسية ــ الاجتماعية، عن الفكرية الشعبية في مصر؛ نذكر منها خاصة تلك التي ألفها الدكتور سيد عويس والدكتور كمال الفيومي وباحثون آخرون، ومنهم من يعمل في المعهد المذكور. وكذلك بعض المقالات البحثية لمركز الدراسات الاستراتيجية والسياسية بمؤسسة الأهرام. ورغم أنها لم تتناول قضية السلام مع اسرائيل مباشرة على الأغلب، إلا أنها تشكل كمّاً كبيراً من الإشارات المحيطة حول الموضوع وقرينة على تأكيد الاحتمال بصحة تلك الاستنتاجات الأولى.

وقبل أن استطرد، ينبغي أن ألاحظ أن الحديث السابق يتعلق بما يمكن أن نسميه الرجل العادي أو المتوسط في مصر، وخاصة في المدن، وفي القاهرة بالذات. وكانت هناك فروق وظلال عديدة، وأحياناً شديدة التباين، بين بعض الفئات والشرائح الاجتماعية، وبين سكان الحضر والريف، وبين المتعلمين والمثقفين والأميين، والمتأثرين بالتيارات السياسية الواضحة الخ. وسوف احاول العودة إلى بعض هذه الفروق أيضاً فيما بعد، لأنها قد تكون هامة في شؤون معينة. ولكن الغرض أن نبدأ بصورة تخطيطية عامة.

وكذلك لا بد أن أسجل، وبجلاء، ملاحظة اخرى هامة جداً. وهي أن ذلك الذي اكدته مراراً قبل سطور، لا يعني على الاطلاق أن كتلة الجماهير المصرية الواسعة فقدت وطنيتها فجأة في أواخر عام ١٩٧٧، وأنها انقلبت تماماً إلى نقيض ما كانت عليه في ٩ حزيران (يونيو) ١٩٧٩ مثلاً، أو في ١٨ و١٩ كانون الثاني (يناير) ١٩٧٧، و«بقدرة قادر» كما نقول. فرغم أن تقلبات الرأي العام أمر لا تجهله مصر، إلا أن بينها وبين الانقلاب رأساً على عقب فرقاً كبيراً؛ ومن الصعب حدوثه، وخاصة في أمور تعتبر أساسية وعميقة الجذور ــ مثل قضية الاستقلال عن الحكم الأجنبي ـ وبالأخص إذا كان صانع التغيير حاكماً لا يتمتع بحب الشعب كما أظهرته انتفاضة كانون الثاني (يناير) في السنة نفسها، وهي انتفاضة ــ لا ننس! ــ هزت جميع المدن المصرية أساساً من الاسكندرية

إلى أسوان. وفي رأيي أن ذلك الموقف الجديد ــ أو في الحقيقة الذي بدا ساعتئذ جديداً ــ عبارة عن بروز وجه ثانٍ للوطنية المصرية، إلى المرتبة الأولى: الوجه الاجتماعي.

وكدت أسميه «الوجه شبه الطبقي»؛ غير أن الحالة لم تكن تبلغ بعد ــ في عمومها ــ المستوى الكافي من ارتفاع الوعي لكي نطلق عليها هذا الوصف. وإذا كان انتقال الإدراك شيئاً أكيداً في نظري، غير أنه لم يزل في مراحله الأولى لأسباب كثيرة. ومن هنا وجه الخطورة عندما يأخذ بالمبادرة مَنْ يعرف استغلال الزوايا التي ما فتئت غامضة ويكتنفها الظلام بعد في الذهن الشعبي. وهو ما حدث مع السادات ونظامه، بفضل الاشكال «الشعبانية»التي استعملها. وكان بعضها مبتذلاً رخيصاً مثل اطلاق اشاعة بأن نيكسون جلب معه سفينة مليئة بالدجاج المجمد هدية زيارة للمصريين؛ أو قوله المتكرر ان عناصر المعارضة الديمقراطية والشيوعية ينتمون إلى الطبقة المستغلة (بالكسر) لأن بينهم من يملك سخان مياه في منزله. ولكن علينا أن نعترف بأنه عرف أيضاً أن يستخدم أساليب راقية من المناورة ومن استغلال انصاف الحقائق وأشباه الوقائع: استثمر الانتصار/الهزيمة لحرب رمضان (أليس في الالحاح على هذا الاسم من مغزى؟) لكي يكرر بلا ملل ألا فائدة من الاقتتال وسفك الدماء(*). واستثمر تفتت الجبهة العربية و«اعتدال» بعض النظم ازاءه والاستعمار الأميركي، والخطوط السياسية المزدوجة لبعض النظم الأخرى، فيقول ان ٩٠٪ من أوراق «اللعبة»(**) في يد الولايات المتحدة.

وهكذا قام النظام بتغذية بذور الفكر الغوغائي، وبتقوية انعكاساته على الرأي العام المصري العريض. ورأيت أناساً أعرفهم جيداً،وكانوا يلعنون السادات صباح مساء، وقد صاروا مغلقي الذهن لا يتحملون المناقشة بل يحولونها إلى نزاع عصبي فوراً قائلين: «هل سيأخذون نصف سيناء؟ ليأخذوه! بل ليأخذوا سيناء كلها! دعنا نرتاح، ولو لسنتين أو خمس!»،وصديق جامعي ذو اطلاع ويعطف على اليسار منذ مدة طويلة، يبدأ حديثه: «دعنا من الشعارات، ولا تكلمني عن الشرف الوطني والتراب المدنس: الام وصلنا؟ خلك عملياً وقل لي إذا كان لك حل فعلي بديل». وشخص في الطريق: «ان اليهود بشر مثلنا، وحقهم أن يعيشوا». وآخران فيما بينهما: «ومالهم اليهود؟ ألن نعرف نتاجر معهم؟».

لا شك في أن هذا كله كان تعبيراً عن فكر ضيق أناني وفردي وأعمى؛ واثبتت الأحداث أن بعضه كان خاطئاً حتى من الناحية العملية المباشرة والتجريبية البحتة، الأمر الذي جعله ينحسر بدرجة أو بدرجات. غير أن الذي يهمني مما ذكرت هو: هل كان ذلك مجرد قشور سطحية عابرة، أي تقلباً مؤقتاً في المزاج ودون صلة بما في الأعماق؟ أم كان نبتاً غير سوي لجذور ضربت منذ مدة ولم نلتفت إليها بما يكفي؟

ثم كانت حادثة قبرص (على أثر مقتل يوسف السباعي) التي مات فيها عدد من جنود الصاعقة المصريين؛ وإذا بالبعض يقول: «كيف؟ ألم نقرر ألا حرب ولا قتلى بعد اليوم؟».

(*) يذكرنا بمثل مصري قائل «ان سعد زغلول قال قبل ما يموت: ما فيش فايدة» (في اجلاء الانكليز).

(**) كذا. وهو تعبير مستعار من اللهجة الصحافية الأميركية الدارجة.

ومرت المفاوضات مع اسرائيل بين كر وفر. وجاءت السفارة واحاطها الحرس المدجج بالسلاح، والمجموعات الشرطية المعسكرة في الشوارع القريبة، بالخوذات والسنكات؛ وموجات من الاسرائيليين في غزو سياحي. لم يعد الموضوع فقط إبطال الحرب، وإنما اصبحوا في القاهرة... وكذلك لا شك أن الهجوم على المفاعل العراقي وضرب بيروت من الجو أحدث اشمئزازاً وضيقاً.

وترتفع الأسعار، ويختفي الخبز أياماً في بعض الأحيان. فلم يأت السلام بالرخاء المأمول.

لقد خابت الآمال، وزاد السخط على السادات والمجموعة الحاكمة، فصاروا يُشتمون علناً. ولكن قليلين جداً هم الذين باتوا يقولون بضرورة الحرب مع اسرائيل. وإذا كان البعض يرى سحب وإلغاء عمليات التطبيع، فليس في ربط مع العودة إلى ما قبل «المبادرة»، بل بما يمكن أن يكون نوعاً من فك الاشتباك: «نحن هنا وهم هناك، وليس لكل منا دعوى بالآخر».

هل كان للدعاية الوطنية بألوانها (من الجماعات الإسلامية إلى ابراهيم شكري والتجمع، إلى الاحزاب الشيوعية السرية) تأثير على وضع الرأي العام المصري كما كان في أيلول (سبتمبر) الماضي؟ نعم، وبكل تأكيد. وفي فترة الشهور السابقة لحملة الاعتقالات الكبرى الأولى، كان يلاحظ انتعاش في نشاط المثقفين المعارضين، فرادى ومتجمعين في هيئات. ولكن من الواضح تماماً أن شعارات ١٩٥٦ وهتافات ١٩٦٧ وبكائيات ١٩٧٠ الحماسية لم تكن في بال الشارع المصري.

٢ ــ اصول سابقة واضافات جديدة

دفعنا حبنا العميق للشعب المصري ــ وما اعظمه من شعب، حقاً! ــ إلى ان ننظر إلى مصر أحياناً نظرة تخطيطية مبتسرة؛ فرأينا مصرَيْن ليس بينهما أي علاقة أو اتصال أو تأثير متبادل: هنا «الشعب العامل»، وهو الوطني الخالص، والفدائي بلا حدود والواعي بلا اخف غشاوة، و ــ في كلمة ــ الكامل كما يمكن أن نتصور الكمال. وهناك كبار الملاك «الاقطاعيون»، والرأسماليون، والبيروقراطيون، وعملاء الأمبريالية الخ، أي الخيانة والرجعية.

ولذلك يصاب بعضنا بصدمة عندما يحدث ما لم يكن يتوقعه ويعتبره تراجعاً وسقطة.

والواقع انه، لو كان الأمر على هذا المنوال، لكانت المشكلة السياسية الرئيسية قد انتهت في مصر، ولم تكن لتبقى الا نقط تتعلق «بتقنية» الثورة، إذا جاز التعبير: تحديد ساعة الصفر وأشكال الانتفاضة، الخ. فالهدف النهائي كله للنضال السياسي يمكن تلخيصه، وان كان بشكل مبسط، في أحداث مثل ذلك الاستقطاب الواضح الصارم. فرغم أن لواء التحرر والتقدم والاشتراكية معقود للطبقة الكادحة المصرية **في التحليل الأخير**، إلا أن ثمة شبكة منسوجة من حجم هائل من الأفكار والقيم والتقاليد والمصالح الحقيقية

أو الوهمية الخ، التي تتدخل في تشكيل المركب الحالي لهذه الطبقة، وتقدم للطبقة السائدة إمكانيات الهيمنة.

والحق أن الحركة الوطنية المصرية ــ بكل أمجادها وانجازاتها ــ قد سارت على دروب فيها المواقف الحاسمة الباترة (ثورة ١٩١٩) وفيها الوسطية وانصاف الحلول (سميت معاهدة التحالف مع بريطانيا عام ١٩٣٦ بمعاهدة «الشرف والاستقلال»). بل لعلنا نستطيع القول بمعنى ما: إن الانجازات التي حققتها الحركة الوطنية المصرية تعود **جزئياً** إلى المزج بين تينك الناحيتين. ونلاحظ أن جناح الحزب الوطني الذي بقي ــ بعد محمد فريد ــ يرفع شعار «لا مفاوضة إلا بعد الجلاء» ظل حُزَيْباً يجمع بضعة مثقفين دون جماهير؛ وكذلك، فإذا كنت لا انكر ما احدثته مجموعات الطلبة الفدائيين في منطقة القناة من تأثير، غير أنها لم تتحول إلى حركة جماهيرية بالمقارنة، مثلاً مع مظاهرة المليون مصري التي سارت وراء قيادة الوفد عام ١٩٥١ الغاءً للمعاهدة. وفي تقديري أن الجوانب المساومة التي تضمنتها الحركة الوطنية المصرية باتساعها، لم تكن فحسب تعبيراً عن المميزات المترددة لقيادتها وعن المصالح الهجينة للطبقة، التي كانت لسان حالها البورجوازية القومية المصرية (المحلية وليس العروبية) في ذلك الوقت؛ بل وكانت تعكس أيضاً الفكر المرحلي الذي كانت الجماهير الشعبية قد وصلت إليه ولم تكن بعد قد تخطته: فكر يقبل المساومة، بأقل تقدير؛ وإلا لم تكن تلك الجماهير لتظل وثيقة الارتباط بالوفد في فترات ابعاده عن الحكم كما في فترات توليه الوزارة.

وليس غرض هذا المقال أن يتتبع سير الحركة الوطنية المصرية في ثناياه. ولكن المهم هنا أن تراث الفترة ١٩١٩ ــ ١٩٥٢ شكل الأرضية التي انتصبت عليها الناصرية، بمعنى أنها استمدت منها جذوراً، في الوقت نفسه الذي كانت تعلو عنها وتُدخلها في مرحلة جديدة. ومن نافلة القول ان اعيد هنا سرداً معروفاً لسلسلة المواقف الحاسمة إزاء الاستعمار، فيما بين ١٩٥٢ و١٩٧٠، إذ أنها هي التي لا نملّ تذكُّرها بحسرة الآن كلما توثقت قيود مصر بعجلة الأمبريالية الغربية. ولكن المفيد أيضاً لحديثنا أن اسجل انعطافات مختلفة مثل المفاوضات مع الانكليز والشرط التركي في معاهدة الجلاء، وقانون استثمار المال الأجنبي لعام ١٩٥٤، والتخلي عن شرم الشيخ للقوات الدولية عام ١٩٥٦، والتنحي لصالح زكريا محي الدين في حزيران (يونيو) ١٩٦٧، والموافقة على مبادرة روجرز عام ١٩٦٩، وارخاء العلاقات مع السعودية عام ١٩٧٠ الخ، وغيرها كثير. بطبيعة الحال، فإنني لا اناقش هنا صلاحية هذه المساوات وضرورتها التكتيكية من عدمها، اذ اسلم مقدماً، ومن ناحية المبدأ فقط، بأن السياسة، مثل الحرب، تتضمن المناورات والتراجع والهجوم المباشر والتقدم جنباً إلى جنب. ويحتاج كل موقف من هذه المواقف حواراً تفصيلياً لتقييمه؛ هذا فضلاً عن أن النظرة قد تختلف إلى الموقف نفسه ـ فرضاً ـ إذا تغير السياق العام. ولكني اردت ذكر هذا تسجيلاً للمعطيات التي تساعد على رسم صورة عامة متوازنة بعض الشيء.

وفيما يتعلق بالقضية الفلسطينية بشكل محدد، تمكن الملاحظة أيضاً أن الحال لم يكن صافياً كل الصفاء: فالمعلومات التاريخية المتوافرة تظهر أن تدخل مصر وشرق

الأردن العسكري في فلسطين (١٩٤٨ ــ ١٩٤٩) مثلاً جاء هدماً لاحتمال قيام دولة عربية فيها، كما كان يريد الانكلو ــ أميركيون؛ وفي عام ١٩٥٤ وافق حكم الثورة المصري على مشروع اعادة توطين لاجئي غزة في سيناء الذي قضت عليه المقاومة الجماهيرية الفلسطينية والذي أريدت به خطوة تجريبية لحل ما كان يسمى عندئذ «بقضية اللاجئين» الفلسطينيين فقط. ولم يسمح ابداً أن تصبح الحدود المصرية الاسرائيلية معابر للمجموعات الفدائية الفلسطينية.. وهذا في الوقت نفسه الذي كانت مصر بشكل عام مؤسسة للحركة العروبية الحديثة، وفي طليعة الدفاع عن قضية فلسطين، والعدو الأعظم ثقلاً للتوسعية الاسرائيلية الخ.

قد يقال ان مصر ليست شيئاً فريداً في ذلك كله، وان سائر الدول العربية لا تختلف عنها من حيث الجوهر؛ فهذه في وقت وتلك في وقت آخر. غير أن المفارقة أشد بالنسبة لمصر، لا لحجمها السكاني والسياسي والفكري فحسب؛ بل وبالدقة، لأنها كثيراً ما تبوأت المركز الطليعي للحركة التحررية في العالم العربي كله وفي عهد قريب.

ومن الجائز أن يزداد الأمر حدة عند المقارنة مع حركة المقاومة الفلسطينية. فرغم أن فيها السمات المشتركة لحركات التحرر العربية الأخرى، إلا انها، دون شك، اشدها جذرية وحسماً في الفكرية والأساليب، وخاصة في السنوات الأخيرة. وهذا بصرف النظر عن الأسباب التي دفعتها في هذا الطريق. ولذلك أيضاً تبدو ازدواجية الخطوط المصرية ابرز فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، وبالذات في الفترة الماضية القريبة.

هذا كإطار عام. ولكن الرأي العام المصري اصبح مبتعداً عن خط الحركة التحررية العربية وشعاراتها بعد عام ١٩٧٣؛ ثم ازداد هذا الابتعاد ثباتاً وعمقاً بحيث اتخذ صورة صارخة كما قلنا بعد سنة ١٩٧٧. فالهزيمة التي جاءت بعد الانتصارات الأولى لحرب تشرين الأول (اكتوبر) باتت حجة على أن الحرب خاسرة لا محالة وان بذلت مصر مثل ذلك الجهد الاستثنائي الخارق الذي مكنها من دحر العدو في الهجمة الافتتاحية. وعلى كل، كانوا يتصورون أن كرة اخرى من المستحيلات تماماً «ما دام الاتحاد السوفياتي يبخل علينا بالسلاح، في حين أن أميركا فاتحة ترسانتها على مصراعيها أمام اسرائيل. فلنجرب المصالحة بالوساطة الأميركية، لعل فيها خيراً».

وكانوا يقولون: «ماذا كسبنا من تلك الحروب التي كلفتنا أرواحاً وأموالاً؟ اوضاعنا خربة، والذين استفادوا هم القطط السمان هنا وملوك الزيت هناك».

وفي أحوال كثيرة، كانوا يدفعون بالمناقشة إلى قضية فلسطين، على أن مصر حاربت من أجلها في حين أن الفلسطينيين انفسهم هم الذين باعوا أراضيهم لليهود وتركوا بلادهم وباتوا لا يعملون شيئاً، عائشين على نعيم الصدقات العربية والدولية ولا يريدون القناعة بالحلول الجزئية الممكنة بل يجعلوننا نحن نموت من أجل المستحيل.

كانوا وما يزالون مخطئين ومضللين (بالفتح) دون شك. ولكن، هل يفيد الحكم بالادانة في هذه الحالة؟ أم الفائدة أن نتفهم لِـمَ تجري هذه الأفكار، وما هي أرضيتها الموضوعية؟

ان يكون الاعلام الحكومي قد ضرب على هذا اللحن نفسه بشكل دؤوب ومستمر ومتصاعد، فأتى بتأثير في النهاية، فهو أمر أكيد. غير أن ثمة احوالاً كثيرة، سابقة ولاحقة، كان الاعلام الرسمي يقول فيها شيئاً والرأي العام في وادٍ آخر. وأقصد أنه كان لا بد من وجود جانب خصب في المنطق الشعبي للدعاية الاعلامية ما دام قد استجاب لها.

والحق أن الطبقات الشعبية المصرية لم تر الشعوب العربية إلا قليلاً، أما الذين يترددون على مصر، فهم الاغنياء والحكام ومن إليهم، الذين يركبون السيارات الفاخرة ويسكنون الشقق المفروشة الغالية، ويقضون وقتهم في نوادي الليل ويفسدون العائلات المستورة. وقد زاد الوضع سوءاً بعد ١٩٧٣ لأن ثروة النفطيين صارت عنيفة تستفز المشاعر وارتفعت لهجتهم وبدت ارادتهم أكثر من ذي قبل أن يُملوا على مصر شروطهم في الاحسان عليها بما يعتبره المصريون العديدون حقاً لهم.

وعلاوة على ذلك، جاءت الهجرة الكتلية إلى البلاد العربية لتؤكد تلك الانطباعات العامة تأكيداً ملموساً. نعم، يتلقى المصريون هناك أضعاف أضعاف مرتباتهم في بلادهم؛ ولكنهم يغتربون في هذا السبيل وينتجون في مناخ صعب. وأصحاب الاعمال الذين يستغلونهم، هم الأثرياء النفطيون مرة اخرى، وهم على الأغلب أشد ضغطاً وأشرس اعتصاراً من الطبقة المستغلة (بالكسر) المصرية التي يعرف كادحونا بعض سبل الانفلات من قبضتها ولو قليلاً. ومنذ اواخر عام ١٩٧٧ انعكست المقاطعة العربية على معاملة المصريين في أغلب البلدان العربية فأضفت عليها خشونة منفردة آتية من الجمهور العادي فضلاً عن الدوائر الحكومية وأوساط العمل. ولا نتحدث عن الضغوط ذات الأهداف السياسية والتعبئة شبه الاجبارية في الحملة ضد النظام المصري. وصرنا نسمع من الذين يعودون: «نذهب إلى هناك فتبني في الصحراء، ونعطيهم حقهم مقابل ما يدفعون. فما لنا والسياسة؟ السياسة والخلاف بين الحكومات». أو: «العمل شيء والسياسة شيء آخر. لماذا يسبوننا إذا كنا نؤيد السادات ما دمنا نشتغل لهم كما يطلبون وزيادة؟».

وأخيراً، ففي تقديري أن موجة الدعاية الدينية التي بدأت ترتفع بصورة خاصة مرة اخرى منذ تولي «الرئيس المؤمن» كانت لها أيضاً آثار هامة على الرأي العام، في الوقت نفسه الذي كانت تهيجه تهييجاً: ان الفقهاء والمتفقهين الذين ظلوا يملأون الصفحات والبرامج الدينية بالانشاد عن شرور اليهود منذ بدء الخليقة هم هم الذين اخذوا يفتون بعد ذلك بـ «إن جنحوا للسّلم...» فضعفت مصداقيتهم. وقد لاحظ الدكتور حسن حنفي عن حق في كتاباته ان نظام السادات في دعايته الدينية انما كان يستخدم بالذات الجوانب والاوجه الدافعة إلى الاستكانة والاستسلام. وبين الحين والحين كان لدعاية الاخوان المسلمين أيضاً هذا اللون، وخاصة عندما كانت قيادتهم تهادن السلطة لاسباب عدة.

وبطبيعة الحال، ضغطت جماعات إسلامية ـ العديد منها ـ على الوجه الآخر، وجه

الجهاد في الإسلام. وليس هنا مجال تحليل فكرهم ونشاطهم العملي بشكل شامل، ولكن المهم بشأن حديثنا الاهتمام بزاوية معينة لديهم: وهي أن الاتجاه العام للحركة الاسلامية الاتمامية الجديدة في مصر معارضة للتيار القومي العروبي معارضة صريحة وعنيفة، باعتباره شعوبياً ومثيراً للفتنة داخل العالم الاسلامي؛ ولا تترك هذه الجماعات فرصة حتى تتهم «الصليبيين» بحبك مؤامرة القومية العربية (من المارونيين المساندين لابراهيم باشا في الحرب ضد تركيا العثمانية إلى ميشيل عفلق وجورج حبش). وعليه، فرغم الشعارات المعادية للصهيونية، والمظاهرات من أجل انقاذ افغانستان وفلسطين، فقد شكل جزء من هذه الحركة رافداً يصب في التيار السلبي ازاء الحركة التحررية العربية بصفتها العربية.

ولم تكن هذه الحركة تتعرض لمنظمة التحرير أو قادتها بشكل محدد إلا نادراً. ومع ذلك فلا يخفى أن موقفها من قضية فلسطين برفض حل الدولة العلمانية الديمقراطية الذي تقول به المقاومة، الأمر الذي يقوي الحاجز أمام القضية الفلسطينية.

٣ ــ بعض السمات الاجتماعية للرأي العام

كان التركيز، في السطور السابقة، على «الرأي العام» المصري، وهو هلامي بعض الشيء، وحدوده غير واضحة تماماً، فضلاً عن أن تعبيراته غير مكتوبة ويصعب توثيقها؛ مما يلزم الباحث بالتنقيب عنها في انعكاسات جزئية ومفتتة تجمع بشكل شخصي، وفي دراسات متخصصة لا يتوافر عند أغلب القائمين بها الحس السياسي الضروري. خاصة وان الابحاث الميدانية واستقصاءات الرأي ممنوعة منذ أيام ثورة تموز (يوليو) إلا إذا أذن بها «الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء» الذي تظهر ادارته العليا التي يرأسها عادة ضابط كبير تظهر دائماً ارتياباً شديداً في أي طلب يقدم لها بهذا الشأن إذا كانت له رائحة سياسية. ومع ذلك، فالمعروف أن مستويات الاتحاد الاشتراكي كانت مكلفة بتقديم تقارير دورية عن الرأي العام متضمنة «النكت» المتداولة كما هي؛ وان جمال عبد الناصر كان يهتم بالاطلاع الشخصي على هذه التقارير. ويمكن تقدير أهمية هذا الرأي العام في مصر بصورة خاصة على أنه يعكس حركات الطبقات الدنيا وأفكارها بشكل اساسي، لأن الوسائل الاخرى غير متوافرة لها (مثل التنظيمات المستقلة) أو لا تستطيع استخدامها (الصحافة مثلاً، بسبب الأمية).

والعادة أن يلتفت المرء منا إلى الأوساط التي تملك التعبير وخاصة الخطابة والكتابة، أي المثقفين. وكان صوتهم عالياً مسموعاً في الحركة الوطنية المصرية الماضية ولعبوا دوراً بارزاً في قيادتها العليا (من مصطفى كامل إلى مصطفى النحاس) وكذلك فيما يمكن أن يسمى بقيادة القاعدة (طلبة الجامعات والمدارس الثانوية، بعض القيادات النقابية في المراكز العمالية التقليدية، صغار الموظفين والمدرسين). وشكلت الغالبية الكبيرة من هؤلاء، لمدة طويلة، الهيكل العظمي للفكر القومي **المطلق**، أي الذي لا يرى تمييزاً طبقياً بين المصريين، بل يتهم من يقوم بمثل هذا التمييز بتقسيم صفوف الأمة. وفيما بعد، اتجه جزء من هذه الكتلة، فترة، الاتجاه القومي العربي المطلق أيضاً، الذي كان ينادي بوحدة العروبة دون تمييز بين النظم المستقلة والعميلة. ونعلم أن الغالبية الساحقة من المثقفين

المصريين كانت، ولا تزال، تعمل في الأجهزة الحكومية، الأمر الذي يعطيها حداً أدنى من الضمان المعيشي... والتبعية للدولة أيضاً. واعتبر إضراب الموظفين عام ١٩١٩، واضرابات بعض فئاتهم في الاربعينات دليلاً على شدة الحركة الثورية.

غير أن ذلك الدور وهذا الفكر أخذا ينحسران منذ العهد الناصري؛ بل قد نرى في لجنة العمال عام ١٩٤٦ احدى البشائر المنبئة بالتغيير، رغم قصر مدة هذه اللجنة. وعلى أي الاحوال، فقد كانت مصر الناصرية تحولاً: اصبحت القضايا الاجتماعية هي الأرضية التي صدرت منها حلول القضايا الوطنية؛ فانقلب ــ بدرجة ــ التوازن بين كفتي النوعين عما كان عليه قبل ١٩٥٢: في ظل الوفد، مثلاً، كان ينظر إلى المسألة الوطنية على أنها مفتاح المشاكل الاجتماعية، بمعنى أن حل الأولى يفتح الباب لحل الثانية. أما بعد ١٩٥٢، فقد تبدل المركزان. ومن الملفت للنظر أن طرد الملك واجراء الاصلاح الزراعي الأول مثلاً سبقا جلاء القوات البريطانية؛ وجاء «بيان آذار (مارس)» ١٩٦٨، والاصلاح الزراعي الثالث محاولة لرأب الصدع الذي احدثته الهزيمة في حرب الأيام الستة الخ. ولعلني استطيع القول ان تحقيق مطالب جذرية للطبقات الشعبية اعطى النظام ــ لمدة ــ تلك القوة التي مكنته من الصمود السياسي بفضل الوحدة الجماهيرية حوله.

وفضلاً عن ذلك، فقد هز النظام الناصري المجتمع المصري هزاً عميقاً لم يترك آثاراً في الطبقة المالكة الكبيرة فحسب، بل وفي سائر الطبقات والشرائح الاجتماعية: ان شتى الاجراءات ــ بصرف النظر عن مدى جذريتها ــ اظهرت أن القيود التي تكبل الكادحين يمكن الا تكون بالضرورة أبدية، الأمر الذي ضخم ثقلهم في المعترك الداخلي من مختلف النواحي. وليس في ادراك هؤلاء ومفاهيمهم نشاط سياسي «مطلق» أو مجرد، لأنهم معدمون أو أشباه المعدمين؛ فالوجه الأول لمفهومهم عن السياسة هو طلب ذلك الحد الأدنى من الحياة والكفاف الذي يتشبثون به في استماتة جيلاً بعد جيل ومنذ الأزل. ومن شأن هذا أن جعل وجهة النظر الاجتماعية تحتل مركزاً أكثر تقدماً، في الوقت نفسه الذي احاطتها هالة من الاختلاط والغموض والخرافة والجهل...

ومنذ بداية السبعينات، بل ومنذ ١٩٥٦ تقريباً، أخذ الغلاء يعصف بمصر، ويلهث الجميع وراء موارد الهجرة أو العملين (صباحاً ومساء)؛ واصاب التدهور المعيشي الغالبية الكبرى من العاملين بالاجهزة الحكومية والقطاع العام بحيث فقدت الفئات المثقفة جزءاً من تلك الضمانات المادية التي كانت تسمح لها بالادوار والأفكار السابقة. ولا توجد في مصر الهيئات النقابية المستقلة والتنظيمات الاجتماعية والسياسية الجماهيرية المستقلة التي تستطيع أن توحد السخط وترفع الإدراك الغامض إلى مستوى الوعي الطبقي، الاشتراكي الوطني، بالسرعة الثورية التي يتمناها البعض.

ومع ذلك، فمن الواضح أن الإدراك المبعثر للظلم الاجتماعي الذي حاولت أن أبيِّـن بعض نقاطه، يمكن أن يتحول إلى قوة جماهيرية واسعة كما حدث في كانون الثاني (يناير) ١٩٧٧. وكذلك تدخل في سلسلة الملاحظات السابقة حوادث الهبات الشعبية التي وقعت قبلها في الأرياف (مثل بيلا) وبعض أحياء القاهرة (العباسية، السيدة زينب). وأخيراً،

فالصدامات المسلحة الواسعة التي جرت بعد مقتل السادات تبين كم فقدت أجهزة الدولة المصرية من هيبتها وهيمنتها الفكرية العظيمة الماضية. أي أنه، إذا كان الوجه القومي للنضال المصري قد توارى، إلى حد ما، وراء وجهه الاجتماعي، فلا يعني هذا بالضرورة هبوط المستوى العام للحركة ككل. بل العكس قد يكون أقرب إلى الصحة: ألم نشعر جميعاً في الأيام الأخيرة بأن مصر كادت تكون على أبواب تحول كبير؟ ومن يدقق في البيانات المصرية والأميركية سواء بسواء يجد أن تركز التواجد المسلح المتعدد الأطراف في جنوب شرقي المتوسط من الحدود الليبية إلى الحدود الاسرائيلية لا يستهدف فقط السيطرة على نفط الخليج وإنما أيضاً على الأوضاع الداخلية المصرية.

٤ ــ خــاتمــة

بين اتجاهات الرأسمالية المصرية الكبيرة وأهداف الاستعمار الأجنبي تكامل في العمل على ابقاء مصر في حالة تخلف. ورغم التراجع الذي أصابها في السنوات الأخيرة، لم تتوقف العملية التي تنضج في داخلها، وان كانت تتخذ أحياناً صوراً غير متوقعة.

وتثير هذه الجدة اشكالات عديدة خاصة بالخط الأقرب إلى الصلاحية في هذه الحالة؛ فمن جهة أهداف استراتيجية أشد جذرية من الماضي؛ ومن جهة أخرى تكتيك أوسع مرونةً في الوقت الحاضر. وفي تقديري أن هذا قد لا يخص مصر وحدها؛ ومن المستطاع أن يتعلق ببعض البلدان العربية الأخرى، نـظراً لاحتمال حـدوث تطورات مشابهة أيضاً فيها.

وعلى أي حال، يخيل الـيّ أنه من الأفضل أن تراجع بعض النقاط في ضوء تجربة السنوات الأخيرة، وذلك بغية تقديم أكبر دعم سياسي ممكن للحركة المصرية على أساس مبدئي وواقعي في الوقت نفسه.

ويهمني في هذا السبيل أن ابرز أهمية **إلغاء المقاطعة الثقافية العربية الحالية لمصر**. فهذه المقاطعة قد حرمت المثقفين المصريين من أن ينهلوا من التيارات الثقافية العربية الواسعة، في الوقت الذي لم تلعب المقاطعة دوراً يذكر من الناحية المعاكسة أي لم تؤثر ضـد محاولات الغـزو الثقافي الصهيـوني. ولنعلم أن الكثيرين من الوطنيـين والتقدميين المصريين أبدوا ارتياحهم عندما فهموا أن عدداً من الناشرين العرب كانوا سيشتركون في معرض الكتاب الدولي في القاهرة هـذه السنة (١٩٨١) رغم اشتـراك اسرائيل. وللاسف لم يتحقق الخبر...

وكذلك فمن الواضح أن المقاطعة الثقافية حرمت المثقفين العرب على العموم من الاستفادة من الرافد المصري، وهو رافد هام كما نعلم جميعاً. كما أن هذا الأمر صعّب على الحركة الوطنية العربية الحصول على المعلومات الكافية عن مصر والتي يستحيل بدونها أن يتخذ موقف سليم منها.

ولا يعني إلغاء المقاطعة الثقافية السماح بدخول أي شيء وكل شيء من المطبوعات. بل يمكن أن تفرض رقابة على الاستيراد والتصدير في هذه الحالة.

وأعتقد أيضاً انه آن الأوان لكي تنشىء مراكز الدراسات العربية أقساماً وبرامج لدراسة مصر المعاصرة من جميع الوجوه. وأهمية هذا جلية في الوقت الحالي نظراً لوقوع مصر الرسمية في الجبهة الأخرى؛ ولكن هذه الأهمية لن تقل عندما تعود إلى الصف العربي كما نتمناه.

المنظور الغربي للسادات

ديفيد هيرست

في موت السادات وتشييعه مايثبت، مرة اخرى، ماكان واضحا تماما؛ وهو ان الغرب كان يعتبره، ربما، رجل الدولة الأكثر احتراما في جيله.

صحيح ان الولايات المتحدة، مثلها مثل العالم العربي، بلد يميل زعماؤه الى الاسراف في البلاغة في تصريحاتهم العلنية؛ لكن، حتى مع هذا الميل، بدا ماقالوه، في هذه المناسبة، ملفتا. ومن ذلك ما عبّر عنه الرئيس ريغان؛ إذ قال: «ان استشهاد هذا الرجل الطيب والشجاع سيعطي قضية السلام والانسانية التي عاش من اجلها ابدا، ان تستمر وتنتصر». اما سلفه، جيمي كارتر، فقد ذهب الى ابعد؛ وذلك عندما اعتبر السادات اعظم زعيم التقاه في حياته، وانه عمل «من اجل السلام على الأرض» اكثر من اي رجل في هذا العصر.

وما كان للزعماء ان يقولوه في السادات، كان للصحافة كذلك، خصوصا في الولايات المتحدة؛ حيث بالغ المعلّقون والكتّاب الرئيسيون في صحف مثل «نيويورك تايمز» و«واشنطن بوست» و«تايم» و«نيوزويك» في رثائهم، مستخدمين عبارات مثل: «الرجل الكبير» و«الوجه التاريخي» و«هذا القدري الرصين والمشجر» و«رجل السلام والرؤيا والشجاعة» و«الصنديد المحاصر انور السادات الذي يبدو ان لا غنى عنه». واكثر من ذلك، فقد ذهب بعضهم الى هذا التساؤل: كيف يمكن ان يكون العالم من دونه؟

هذه المبالغة بالتملق لاتعطي الغرب ان يفيد منها كثيرا؛ وهي، وان كانت متوقعة، تستدعي تفسيرا للدوافع التي املتها، انطلاقا من عاملين اساسيين:

الأول، ان الغرب يحيط اسرائيل برعاية خاصة، وينظر إليها كبلد ديمقراطي متمدن يجسّد روح الغرب؛ وهي، بهذا المعنى، امتداد طبيعي له. اضف إلى ذلك ان الغرب يشارك اسرائيل نظرتها إلى نفسها كدولة محاطة بأعداء لايرحمون، او يتساهل معها الى حد بعيد في هذه النظرة؛ الأمر الذي يملي الاستجابة لمتطلبات امنها. صحيح ان الغربيين

اخذوا يظهرون، اكثر فأكثر، ما يشير الى عدم ارتياحهم بعدما تحققوا من ان اسرائيل تفضل الحرب وتتصرف بعناد، فضلا عن انها عبء مالي ومخاطرة سياسية. لكن، ما يهيب بهم ان اسرائيل، ما زالت ثابتة على الرغم من التداعي والانحطاط.

العامل الثاني، ان الغرب يعدّ الشرق الأوسط مثالا للنزاع والفوضى والتطرّف ومصدرا للقلق يبدو ان اخطاره تزداد اكثر فأكثر. ثم، والى حد بعيد، لأن الغرب يقبل نظرة اسرائيل الى نفسها، فهو يقبل ايضا النظرة القائلة بأن اسرائيل، منذ قيامها، التزمت الدفاع عن النفس وانها سعت دائما الى السلام والصلح مع جيرانها الذين، إن لم يكونوا معتدين باستمرار، فهم غير عقلانيين وغير متسامحين في رفضهم التكيّف مع هذا الدخيل على وسطهم.

مع ذلك، فقد تغيرت هذه النظرة هي الأخرى، خصوصا منذ وصول مناحيم بيغن الذي يجسّد الصهيونية في اشد توجهاتها توسعا وتطرفا. لكن، على الرغم من ان الغرب اخذ يتخلى شيئا فشيئا عن الزعم القائل بأن كل ما يريده العرب هو «الالقاء باليهود في البحر»، لا يزال رفض «القبول بحق اسرائيل في الوجود» يبدو، في نظر الغرب، عقبة في طريق السلام اكبر من العقبة التي يطرحها رفض اسرائيل الاعتراف بحق الفلسطينيين في تقرير المصير وإقامة دولة لهم.

ولقد عرف السادات كيف يستغل هذين العاملين لمصلحته، هذا وان كان، بذلك، اساء كثيرا الى الفلسطينيين والعرب والمصريين. بل ويمكن القول إنه اساء الى الغرب والولايات المتحدة واليهود وحتى الى الاسرائيليين انفسهم.

في اي حال، ليس صعبا على اي عربي ان يلاقي التأييد إذا عرف كيف يعرض الأخطاء في ضوء نظرة الغرب الى الشرق الأوسط، واذا حدث ان هذا العربي هو حاكم مصر، اقوى دولة عربية، وعرف كيف يقدّم عرضه بمثل الأسلوب الملفت الذي اعتمده انور السادات، سيكون له عندئذ ان يلاقي تأييدا ملفتا للنظر.

ولنعد، هنا، الى ما قبل الزيارة الشهيرة الى القدس في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٧. يومها، غالبا ما كان السادات يبدو في صورة من يدعو الى الحرب. وبالفعل، قبل اسابيع قليلة من توجهه الى القدس، اوصى السادات بشكل علني، بأن تقوم مصر بتطوير مقدرة نووية تسمح بإزالة مليون اسرائيلي في مقابل مليون مصري. وكان شأن اعلان من هذا النوع ان قدّم للصهيونية خدمة متقنة في دأبها على تصوير جيرانها كأناس يحكمهم التصميم على تدمير اسرائيل. لكن، سرعان ما غاب ذلك كله في زيارة القدس، واذا بالسادات ينقلب، بين ليلة وضحاها، الى «رجل كبير» و«أمير للسلام».

في اي حال، سواء كانت زيارته للقدس قد خدمت القضية العربية ام لا — وهذا ما كان في الامكان المناقشة في شأنه في حينه — فمما لا شك فيه ان ما قام به كان «خبطة» ذكية جدا، بمعنى تأثيرها إعلاميا على العالم الغربي.

وفي الحقيقة، انه في اليوم الذي وضع السادات في ذهنه ان يحل الحرم العربي

المقدس وان يظهر للعالم ان العرب يقبلون فعلا «بحق اسرائيل في الوجود»، وان يلتقي ذلك كله وجها لوجـه، وبالطريقة التي طالما اصر عليها الاسرائيليون، كان قد قرر ايضا ان يميز خطوته بأسلوب دراماتيكي؛ إذ ذهب الى «عرين الأسد» بالذات. ولا ريب في ان السادات كان منسجما مع نفسه عندما اخترق «الحاجز النفسي» الذي كان يعوق هكذا خطوة. فما اقدم عليه يتفق، بطبيعته، مع مزاجه الخصوصي الغريب. وهو، هنا، إذ يحاول ان يغري الغرب، فهو إنما يفعل ذلك بالمقدار نفسه الذي قاتل به ضد الغرب. وما يلاحظ، من خلال هذا المسلك، ان هناك تواصلا مباشرا بين الشاب الارهابي الذي قام عام ١٩٤٦ بترتيب اغتيال السياسي المصري، امين عثمان، كخائن لبلاده، وبين الزعيم الذي صافح الارهابي بيغن بعد ثلاثين سنة. وبهذا، وقياسا على آرائه السابقة، يكون [قد] ارتكب ما يفوق الخيانة التي جرم بها عثمان آنذاك.

لقد كان السادات دائما ممن يعتقدون بفعل المفاجآت الصادمة او المذهلة، وكانت له حاسة المقامر؛ وهو، بهذا المعنى، نجح احيانا. نجح، مثلا، في العبور العسكري في حرب تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٣، واستحق من المجد لأيام قليلة في محيط استقطابه العربي بمقدار ما حظي من بعد في المحيط الغربي.

واذا كان [السادات] قد اثبت مهارة في ترتيب رحلته الى القدس فمرد ذلك، طبيعيا، الى ماضيه والى شخصيته. ومن ذلك انه، في عام ١٩٤٨، نشر إعلانا في الصحف اعرب فيه عن استعداده القيام بدور في المسرح او السينما يفضّل ان يكون كوميديا. الحقيقة انه كان ممثلا في وعيه الذاتي، وكان مهيئا للفوز «بجائزة الغرب»، خصوصا الولايات المتحدة؛ حيث للتلفزيون تأثير كبير في صنع الرأي العام وفي عرض شخصية الرجل السياسي. واكثرهم نجاحا، في هذا المعنى، ليس من لديه السياسة الأكثر إقناعا، بل من لديه موهبة عرض ما لديه بالطريقة التي تستميل اكثر الى الاقناع.

لقد عرف السادات كيف ينمّي شخصيته التلفزيونية منذ ان بدأ يغازل الولايات المتحدة، فاذا به ذلك المسترخي بارتياح مع غليونه يذوب فتنة باعتدال الكلمة المعسولة. وهو، في ذلك، نجح مع الأميركيين، خصوصا انه كان حريصا جدا على الاسراف في مديحهم وتملّقهم.

وفي الواقع، ان السادات بلغ أوجه كممثل مع زيارته الى القدس، تلك الزيارة التي كانت حدثا إعلاميا بامتياز، كما كانت من الديبلوماسيات التلفزيونية الأكثر إلفاتا. وما يلفت كثيرا، على هذا الصعيد، ان «والتركرونكايت» الذي يرسي برامج شركة «سي. بي. اس» تحوّل الى ممثل في هذه الدراما، فكان كما لو كيسنجر في شريط تلفزيوني بينما استحال دور الادارة الى ما يفوق قليلا دور ساعي البريد. قد يكون ذلك حدث عرضا، لكنه كان مناسبا وفي محله.

صحيح ان الدوافع الحقيقية، او القاهرة، التي املت على السادات ان يذهب الى القدس ليست هي نفسها التي اشار إليها. لكن، هذا لا يمنع انه، في البدء على الأقل،

كسب شيئا اكثر من المجد الشخصي لنفسه. لقد كسب شيئا للعرب وحتى للفلسطينيين؛ إذ تغلّب على بيغن في المنافسة الشخصية، واثبت، على الرغم من التحيز الغربي عموما لمصلحة اسرائيل، ان في إمكان زعيم عربي فرد ان يكسب من الشعبية اكثر مما في وسع زعيم اسرائيلي ان يحظى به. وهذا يعني شيئا، وان كان من المسلم به ان الأمر هنا سطحي جدا. إنما، الأهم من ذلك هو: هل ان السياسة التي عرضها السادات تركت شيئا من التأثير؟

الواقع ان خطاب السادات في الكنيست كان عرضا سليما للصلح العادل والشريف كما يفهمه كثيرون من العرب. على هذا الصعيد، يمكن القول انه حدث تبدّل في النظرة الأميركية الى النزاع العربي ــ الاسرائيلي بعدما هز السادات الصورة التي تظهر العرب كأنهم العدو الدائم؛ وهذا ما سجلته استطلاعات الرأي العام. ففي استفتاء اجرته مجلة «نيوزويك» حول السؤال التالي: «اي بلد كان اكثر استعدادا للتسوية»، جاءت الأجوبة مثيرة للدهشة؛ إذ كانت النتيجة ٤٥ لمصلحة مصر في مقابل ٢٦ لاسرائيل. واضافة الى ذلك سجلت مجلة «بوبليك ابينيون» التي تعكس اتجاهات الرأي العام، تراجعا على صعيد التعاطف مع اسرائيل بنسبة ١٢ نقطة عما كان عليه الأمر قبل ستة اشهر. وهذا يعدّ اعنف واسرع هبوط من نوعه في تاريخ النزاع في الشرق الأوسط.

لكن، ما ازعج العرب واقلقهم، ان هذا التغير في النظرة الى المشكلات الأساسية لم يذهب بعيدا بما فيه الكفاية، ولا يمكن لديبلوماسية رجل على التلفزيون ان تحقق ذلك.

لقد قال السادات، يوم زيارته القدس، انه يتوجه إليها وهو يركب صاروخا؛ وما حدث، من بعد، انه لم تمكن السيطرة على هذا الصاروخ، وكان لا مفر من ذلك، علما انه لو تمسّك بالموقف الذي اعلنه في الكنيست لما استطاع ابدا ان يديم ويعزز مجده الشخصي في الغرب، وهو ما كان يشتهيه. فبدلا من ان يتمسّك بما اعلنه، إذا به، في الأخير، يعقد سلامه المنفصل فكان شأن المكاسب التي حققها لنفسه انها جاءت اقل بكثير من حجم الضرر الذي الحقه بالقضية العربية ككل. وبالفعل، قياسا على سمعة العرب في اميركا، يمكن القول ان كل ما كان من أوج السادات الشخصي انه عزز السلفيات القائمة حيال العرب، واقتصر الأمر على الأميركيين الذين لا ينظرون الى ابعد مما هو سطحي ــ اي الأكثرية ــ على ان كل ما حدث في الواقع هو ان السادات صنع سلاما، من دون ان يدققوا بنوعية هذا السلام ومن دون ان يسألوا انفسهم ما إذا كانوا يقبلون لأنفسهم مثل هذا السلام إذا ما ترجم بمنظور اميركي. وفي الواقع انهم بالتأكيد، ما كانوا ليقبلونه لو فعلوا.

وهكذا، اصبح السادات بنظر الأميركيين، ذلك «العربي الطيب»، الذي اظهر ان كل الآخرين، «سيئون» وانه ذلك «المحب للسلام» بخلاف محبي الحرب. وهذه النظرة لم تنطبق على من يسمون بـ «الراديكاليين» وحسب، مثل سوريا وليبيا، بل شملت كذلك من يسمون بـ «المعتدلين» كالأردن والسعودية اللتين اعتبرت معارضتهما لكامب ديفيد عملاً غادرا ونكرانا للجميل، ومعارضة لفكرة السلام نفسها.

لقد تعمّد السادات، بتشهيره بخصومه العرب «الأقزام والجهلة» والذين لا يفهمون «روح العصر» والذين يريدون «تجويع» الشعب المصري، تعمّد ان يستغل السلفيات الغربية. وبالطبع، كان هناك الكثير في طبيعة الأنظمة العربية مما يسمح للأميركيين ان يرسموا لأنفسهم فوارق بين بطلهم الجديد وخصومه العرب. صحيح انهم [الأميركيون] يدركون انه لا يحكم بلاده بديمقراطية من نمط غربي. لكنهم يعتبرون انه إذا كان دكتاتورا فهناك، على الأقل، ما يغريهم، وهو تلك الضمانة بأنه رؤوف ولطيف نسبيا. اي، مع انه يزج بالكثيرين في السجون فهو لا يقتلهم ولا يعذبهم بشكل جماعي.

مع هذا الاعتبار، يبقى السادات بعد رحيله شهيدا وقديسا في نظر الأميركيين، كما يبقى الوضع الدولي الذي بناه وعكس فيه شخصيته حيث هو، بدعم من الولايات المتحدة. فلا نظامه زال معه ولا كامب ديفيد كذلك. ومع ذلك، ترى الأميركيين يتحسّرون ويعدّون اغتياله كارثة، وفي هذا ما يعني اعترافا ضمنيا بأن نهايته على هذا النحو من العنف صدمة مدمرة تحمل في ذاتها ما يعكس كم كان وضعه هشا وغير طبيعي.

صحيح ان مسحة من الذعر اعترت الأميركيين بعدما فقدوا اشد اصدقائهم ولاءً. لكنهم، مع ذلك، قرروا ان يظهروا ان مبارك هو رجلهم كذلك. وهذا ما افصح عنه مستشار الرئيس ريغان، ادوين ميز، عندما قال: ان الولايات المتحدة ستدافع عن مصر، ليس ضد اي عدوان خارجي فحسب، بل كذلك ضد اي اضطراب داخلي مصدره خارجي.

ومما لا شك فيه ان الأميركيين سيدركون، في حينه، ان السادات ــ مثله مثل الشاه ــ لم يكن صنيعتهم المنشودة كما كانوا يظنون، وان السياسات التي جسّدها لم تكن واقعية بل كانت تحمل فشلها في ذاتها حتى ليمكن القول، مع اعتبار وجهة النظر الأميركية حيال حقائق الشرق الأوسط، ان كل ما سيبقى من امر اغتيال السادات هو الشعور بالشفقة فقط. وما تجدر الاشارة إليه، هنا، ان السادات تصرف في الأشهر الأخيرة من حكمه، بطريقة فاجأت حتى المعجبين به في الغرب وازعجتهم. وبدا واضحا انه فقد بريقه، وهو النجم التلفزيوني.

يومها دعا السادات المراسلين الأجانب الى قريته ميت ابو الكوم والقى فيهم كلاما شبيها بتلك الخطب التي طالما تعودها العرب. كان يتكلم بنبرة عصبية تراوح بين الحقد والتذلل والشتم حتى ليصح القول انه لو بقي حيا لسارع بالأفول بالنسبة الى نظرة الغرب إليه.

وما كان يلفت في السادات انه كان دائما، يلعب دوره بإتقان عندما يكون على علم بأن من يقابلهم يقفون بجانبه بينما يسيء دوره الى اقصى حد عندما يكون امام اناس يعرف انهم ليسوا في جانبه؛ وهذا كان حال الصحافيين الأجانب يوم التفاهم في ميت ابو الكوم. يومها كان يعلم ان من هم امامه ليسوا بجانبه.

بعد ذلك، وبعد موت السادات، جاء تشييعه ليشكل شيئا من صدمة بالنسبة الى

الغرب، خصوصا ان رد فعل الشعب المصري بدا عاديا. فقد تصرف المصريون بهدوء طبيعي.

يومها تدفق على القاهرة حشد من مراسلي التلفزيون والصحافة والمصورين، قدموا اليها ليسجلوا آخر مشهد كبير في حياة السادات، كما توقع رؤساؤهم ان يكون، اي تلك التظاهرة الحاشدة من الحماس الشعبي الذي يعرف المصريون وحدهم كيف يجب ان يكون. لكن، ماحدث يوم ذاك انهم جميعهم تذكروا كم كـان مذهـلا تشييع جمـال عبد الناصر قبل إحدى عشرة سنة. ولقد أدهـش هؤلاء ان كل ما ابداه شعب مصر من عاطفة، بين اليوم الذي اغتيل فيه السادات واليوم الذي شيع فيه، انه احتفل بعيد الأضحى وكـأن شيئا لم يحـدث. وانه لفـارق كبير، بمـا لايقاس، ان يشيـع جثمان عبد الناصر في قلب القاهرة وسط ذلك الموج البشري الصاخب، بكاء وندبا، وهو مشهد لا ينسى، وبين ان يشيع جثمان السادات في ضاحية يكثر فيها الغبار وقد خلت من الناس عدا قلة مضغوطة من الرؤساء الغربيين والأمراء ورؤساء الحكومات الذين احاطت بهم حراسة المئات من رجال الشرطة متحسبين لشغب لم يكن له وجود. وكما قال المراسلون، الأجانب يومها: إن شعب مصر العاطفي والطيب بطبيعته لم يفتقد بموت السادات «بطل الحرب والسلام». فقد دفن السادات، كما قال وزير الخارجية الفرنسي كلود شيسون، بغياب الشعب والجيش.

ومما لاريب فيه ان ثمة شيئا غير صحيح كان يحكم مسلك ذلك القائد الذي اثبت موته، على رغم شعبيته في الخارج، كم كان غير محبوب كثيرا في بلاده. لقد كان مخطئا في سياساته بشكل ما. ولا بد ان يكون الأميركيون الذين يكرسون الكثير من طاقتهم لاختيار الرئيس المناسب اول من لاحظ ذلك.

صحيح ان صانعي السياسة الأميركية، وكذلك حسني مبارك، يجدفون الآن على كامب ديفيد، لكن هذا لايعني انهم يقصدون ذلك فعلا. ففسحة الخيار لديهم صغيرة، خصوصا بعد ان اصبحت مصر والولايات المتحدة سجينتي اسرائيل التي تعرف كيف تستغل قوة الابتزاز لديها؛ وهذا ما لا يستطيع الأميركيون تجاهله. فقد تتراجع اسرائيل عن الانسحاب النهائي من سيناء بما يؤدي الى تدمير كامب ديفيد نفسها او، وهذا هو الأخطر في المدى البعيد، قد تستخدم جنوب لبنان في مغامرة عسكرية يكون من شأنها ان تهدد المصالح الأميركية في الشرق الأوسط. وهو السادات، مع مواقف بيغن التي لا تنم عن ضمير، من اوصل الأميركيين الى هذا السجن. لكن الصحيح ايضا ان غباءهم وضعفهم وحماقاتهم، فضلا عن ظروف الرئيس كارتر الانتخابية ورغبته في تحقيق نصر سهل في السياسة الخارجية، هي التي دفعت بهم الى هذا المصير.

ولعله يفيد التذكير هنا، انه يوم قرر السادات ان يزور القدس وسط دهشة العالم، كانت الولايات المتحدة تنشط في جهودها من اجل المجيء بكل الأطراف المعنية بنزاع الشرق الأوسط الى مؤتمر جنيف. وهي فعلت ذلك من موقع الاعتراف بأن الحل الحقيقي الوحيد يجب ان يكون «شاملا» فعلا، حتى ولو ان مفهومها لـ «الحل الشامل» كان يختلف

عن مفهوم العرب. وهذا الى ان جاءت مبادرة السادات الشهيرة لتخرب تلك الجهود بشكل ازعج جماعة «الجناح العربي» في وزارة الخارجية الأميركية والذين عرفوا، مثلهم مثل العرب انفسهم، الى اين يرجح ان تصل تلك المبادرة.

الآن، ومحادثات الحكم الذاتي تقف في طريق مسدود تماما، ومع ازدياد الضغوط العربية بقيادة السعودية، عاد الأميركيون يفكرون ثانية بـ«الحل الشامل»، لكن، إذا كان وضع هذا الحل في التطبيق صعبا قبل ان قام السادات برحلة «اختراق الحاجز النفسي» فإنه الآن اصعب بعد الذي حدث. وذات يوم سيدرك الأميركيون كم كانت كارثة تلك التركة التي خلّفها السادات لهم. لكن ما لاريب فيه ان إدراكهم هذا سيأتي، كالعادة، متأخرا بحيث يكون الثمن غاليا وعلى من يعنيه الأمر ان يدفعه في حينه.

ترجمة: **سعيد صعب**

اسرائيل والقانون الدولي

فارس غلوب

شهدت الأعوام الأخيرة محاولات ومبادرات كثيرة لحل مشاكل الشرق الأوسط الناجمة عن إقامة الدولة الصهيونية وتشريد الشعب الفلسطيني من ارضه. والمعروف ان هذه المحاولات فشلت جميعها. ومن بين اسباب فشل هذه المحاولات كلها في إعطاء اية نتيجة مثمرة حتى الآن يوجد سبب رئيسي هام للغاية؛ وهو تجاهل بعض الأطراف لمبادىء اساسية في القانون الدولي يجب احترامها من اجل التوصل الى اي حل عادل لما يسمى «ازمة الشرق الأوسط». إنه من المناسب، الآن، ان نقف عند بعض هذه المبادىء لنعرف الأسس التي ينبغي ان تقوم عليها اية صيغة لانهاء هذه الأزمة.

إن الأمم المتحدة تشكل الهيئة العليا للقانون الدولي ويعد ميثاقها بمثابة النص الذي يحدد الخطوط العريضة لمبادىء القانون الدولي الأساسية التي يتعين على الدول جميعها الالتزام بها. فتؤكد المادة الأولى من هذا الميثاق احترام مبدأ حق تقرير مصير الشعوب. وتنص المادة ٧٣، المتعلّقة بالبلدان التي لم تحقق استقلالها بعد، على انه يجب إعطاء الأولوية لمصالح سكان هذه البلدان. وبما ان فلسطين كانت تحت انتداب بريطانيا عندما تأسست الأمم المتحدة في نهاية الحرب العالمية الثانية، كان من المفروض معالجة قضيتها، في ذلك الحين، وفقاً للمبادىء الواردة في المادتين المذكورتين لميثاق الأمم المتحدة، اي بممارسة الشعب الفلسطيني حقه في تقرير مصيره ليقيم، بعد ذلك، دولته المستقلة على الأسس الديمقراطية التي يراها مناسبة.

التناقض بين قرار التقسيم ومبادىء الميثاق

إلا ان مناقشات الجمعية العامة للأمم المتحدة، حول مشكلة فلسطين في عام ١٩٤٧، انتهت باتخاذ القرار رقم ١٨١ الخاص بتقسيم فلسطين؛ وذلك على الرغم من معارضة شعبها الأصلي لهذه الخطوة. وكان قرار التقسيم خرقا للمادتين١ و٧٣ من ميثاق الأمم المتحدة، لأنه حرم الشعب الفلسطيني من حقه في تقرير مصيره، واساء الى مصالح

هذا الشعب بفرض تقسيم وطنه. وهذا يطرح السؤال التالي: كيف صوتت اكثرية الدول الأعضاء في الجمعية العامة آنذاك لصالح قرار خالف مبادىء اساسية في ميثاق الأمم المتحدة؟

إن الحقيقة الأولى التي يجب ذكرها في هذا الخصوص هي انه يحق للدول المستقلة فقط ان تكون اعضاء في الأمم المتحدة. وبما ان اكثرية شعوب العالم كانت تعيش تحت نير الاستعمار في عام ١٩٤٧، لم تكن سوى ٥٦ دولة تتمتع بصفة العضوية في الأمم المتحدة عندما تم التصويت على قرار التقسيم، مقابل ١٥٢ دولة في عام ١٩٧٩ مثلا.

اما السبب الثاني لاتخاذ الجمعية العامة قرار التقسيم، فكان نشاطات الولايات المتحدة وراء الكواليس للتأثير على نتائج التصويت على هذا القرار. وفي هذا الصدد، قال المؤرخ الأميركي ألان تيلور: «اصبحت هايتي وليبيريا والفليبين والصين الوطنيـة واثيوبيا واليونان اهداف الضغط الصهيوني الأكثر تشددا، وكانت كافة هذه الدول قد ابدت معارضتها للتقسيم. وقد مورس هذا الضغط بشكل غير مباشر، وبخاصة عبر القنوات الأميركية. فأغوى الصهاينة اعضاء الكونغرس ان يتصلوا اتصالا مباشرا بحكـومات الدول المستهدفة الست. وتم الاتصال هاتفيا بشركة فايرستون للاطارات والمطاط، التي كان لها امتياز في ليبيريا لمناشدتها باقناع الحكومة الليبيرية بالتصويت لصالح التقسيم... كما توسل هيربرت سووب وروبرت ناتان، من هيئة موظفي البيت الأبيض، بنشاط لكسب تأييد مسؤولين قياديين. ويقال ان القاضيين فرانكفورتر ومورفي ساهما ايضا في الحملة الصهيونية؛ حيث اتصلا بمندوب الفليبين وناشداه بتأييد التقسيم... وعندما حانت ساعة الصفر، كانت كافة الدول المستهدفة الست باستثناء اليونان قد وافقت اما على التصويت لصالح التقسيم، واما على الامتناع عن التصويت، وبتاريخ ٢٩ تشرين الثاني [نوفمبر]، صادقت الجمعية العامة على تقسيم فلسطين»(١).

فكانت هذه الأساليب التي استخدمتها الولايات المتحدة، حليفة الحركة الصهيونية، للحصول على اكثرية اصوات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لصالح القرار رقم ١٨١، شبيهة بأساليب المجرمين «لتدبير» هيئة المحلفين في محكمة مدنية او جنائية بواسطة الرشوات او التهديـدات، لاجبارهـا على إصـدار حكم لصالح الجـاني. إن الحضارة الانسانية تشجب مثل هذه الأساليب، لأنها تخالف روح القانون وتحول دون تطبيق العدل والانصاف. ان استخدام مثل هذه الأساليب لانجاح قرار التقسيم قد جعل هذا القرار باطلا من اساسه من الناحية القانونية، ولا يجوز القـول بأنـه اعطى الدولة الصهيونية حقا في الوجود، رغم كل ادعاءات الصهاينة بهذا المعنى.

وهناك حقائق اخرى يجب الوقوف عندها هنا. فاليهود كانوا يملكون ١,٤٩١,٦٩٩ دونما في عام ١٩٤٧ من اصل مجموع مساحة فلسطين البالغ ٢٦,٣٢٣,٠٢٣ دونما، اي ٥,٦٦ ٪ من المساحة الاجمالية فحسب(٢). إلا ان قرار التقسيم منح ٥٦ ٪ من مساحة فلسطين للدولة اليهودية المقترحة. وكان عدد السكان الفلسـطينيين العـرب في الدولة

اليهودية التي اقترحها قرار التقسيم حوالي ٤٩٧,٠٠٠ نسمة، اي اقل من عدد السكان اليهود في تلك الدولة بحوالي الف نسمة فقط.

حرب ١٩٤٨

ومع ان قرار التقسيم منح الصهاينة «حقا» لم يكن لهم باعطائهم اكثر من نصف مساحة فلسطين، فانه لم يرض الاطماع الصهيونية لسببين: الأول انه لم يمنحهم مساحة كافية لاشباع اطماعهم، والثاني انه وضعهم امام مشكلة اقلية فلسطينية عربية كبيرة في دولة مقترحة لم يملكوا إلا نسبة ضئيلة من مساحة اراضيها. ولم يجد الصهاينة طريقة لحل هذه المعضلة سوى شن حرب عدوانية، كما نرى من مجرى الأحداث في عامي ١٩٤٧ و١٩٤٨.

وكان الصهاينة قد استغلوا الفترة التي سبقت إصدار قرار التقسيم لبناء قواتهم العسكرية وتعزيزها. فأكدت السلطات البريطانية، في عام ١٩٤٦، ان عدد افراد المنظمات الارهابية الصهيونية بلغ مايقارب ٧٠,٠٠٠ مسلح في ذلك العام، منهم ٦٢,٠٠٠ في الهاغاناه وبين ٣,٠٠٠ و٥,٠٠٠ في الأرغون وبين ٢٠٠ و٣٠٠ في ليحي (عصابة شتيرن)(٣). وتمكنت العصابات الصهيونية المذكورة من بناء قوتها، نتيجة للتواطؤ الفاضح من قبل سلطات الانتداب البريطاني في فلسطين. فأكد المؤرخ اليهودي الأميركي، آرثر كوستلر، ان الصهاينة كانوا يهرّبون اسلحة الى فلسطين طوال فترة الانتداب، واضاف: «ان السلطات كانت تدرك ذلك تماما، ولم تتساهل مع هذا التصرف فحسب، بل احيانا وزعت اسلحة 'غير قانونية' للهاغاناه ايضا... وكانت الهاغاناه لم تزل غير قانونية، وهكذا بقيت حتى النهاية. ولكن هذه الصفة غير القانونية كانت غير جدية وشبه ودية... فلو اجرت السلطات تفتيشا ووجدت الأسلحة، لاضطرت الى مصادرتها وتوقيف المستوطنين. إلا انها لم تجر اية عمليات تفتيش في تلك الأيام. وفي الفترة نفسها، تم شنق عشرات من العرب او إصدار احكام بالسجن ضدهم لسنوات عديدة لمجرد وجود بندقية في حيازة الواحد منهم»(٤).

وبقواتهم المذكورة، وبعد إصدار قرار التقسيم مباشرة، شن الصهاينة حربا عدوانية واسعة النطاق بهدف تشريد السكان الفلسطينيين الأصليين من الأراضي التي منحها هذا القرار للدولة اليهودية المقترحة وتوسيع مساحة هذه الدولة بالاستيلاء على اراض إضافية. فاعتدوا على قرية قزازة في كانون الثاني (يناير) ١٩٤٧، ثم على قرية سلمة في آذار (مارس) ١٩٤٨ وسريس والقسطل وبير عدس ويافا في نيسان (ابريل) وعكا في ايار (مايو) ١٩٤٨. وبتاريخ ٩ نيسان (ابريل) ١٩٤٨، ارتكبت القوات الصهيونية مجزرة دير ياسين التي راح ضحيتها اكثر من ٢٥٠ مدنيا، من رجال ونساء واطفال.

وقعت الاعتداءات المذكورة كلها على قرى ومناطق خارج المساحة المحددة للدولة اليهودية المقترحة في قرار التقسيم. ويعني ذلك ان الصهاينة استغلوا بعض بنود هذا القرار وخالفوا بنودا اخرى عندما رأوا انها لم تخدم مصلحتهم؛ الأمر الذي يجعل من

الصعب الادعاء ان قرار التقسيم اعطى الدولة الصهيونية حقا شرعيا في الوجود. ولم تكن هذه الأعمال نتيجة لمبادرات بعض المتطرفين، كما يدعي عدد من المؤلفين الصهاينة، بل كانت بناء على قرارات سياسية وعسكرية اتخذتها الحركة الصهيونية ككل. فمثلا، عندما ارتكب رجال الأرغون وليحي مجزرة دير ياسين، كانت هاتان المنظمتان ضمن قيادة موحدة مع الهاغاناه. وابلغ قائد الهاغاناه في القدس، دافيد شالتيئل، منظمتي الأرغون وليحي بموافقته على قيامهما بالهجوم على دير ياسين(٥).

وكانت ابرز نتيجة لمجزرة دير ياسين انها اثبتت للشعب الفلسطيني ان المنظمات الارهابية الصهيونية لا تحترم قوانين الحرب المتعلقة بمعاملة المدنيين، وانها على استعداد لذبح النساء والأطفال؛ الأمر الذي دفع عددا كبيرا من المدنيين الفلسطينيين الى اللجوء الى البلدان المجاورة، خوفا من ان يكون مصير نسائهم واطفالهم مثل مصير الأبرياء في دير ياسين. فقد بلغ عدد هؤلاء اللاجئين حوالي ٣٠٠,٠٠٠ لاجىء قبل إعلان الحرب رسميا بتاريخ ١٤ ايار (مايو) ١٩٤٨.

وهكذا حقق الصهاينة اهدافهم في عام ١٩٤٨، من الاستيلاء على اراض لم يمنحها قرار التقسيم للدولة اليهودية، ومن تشريد نسبة كبيرة من سكان فلسطين الأصليين، بواسطة اساليب تخالف مبادىء القانون الدولي، كالاعتداء العسكري وذبح المدنيين.

اما إعلان عدد من الدول العربية الحرب على الصهاينة بعد الاعتداءات المذكورة اعلاه، فكان شبيها باعلان بريطانيا وفرنسا الحرب على المانيا النازية في عام ١٩٣٩، بعد ان قامت هذه الأخيرة بالاعتداء على بولندا. ان القانون الدولي يعطي الدول حقا في إعلان حرب للدفاع عن النفس او لحماية طرف آخر تعرّض لعدوان. وكما يؤكد الخبير الأميركي البروفسور هانس كلسن: «إذا كانت هناك قواعد للقانون الدولي تحرم الحرب، وتفرض على الدول الواجب القانوني بعدم اللجوء الى الحرب، فيجب ان تتوافر عقوبة في حال لجوء دولة ما الى الحرب مخالفة لهذا الواجب. واذا لم توجد عقوبات جماعية فعّالة تفرضها منظمة دولية، فإن العقوبة الفعّالة الوحيدة هي الحرب، اي الحرب المضادة، كرد فعل على حرب غير قانونية. اما الحرب المضادة، فيجوز ان تلجأ اليها الدولة المستهدفة بالحرب غير القانونية ــ اي الضحية المباشرة لحرب غير قانونية ــ وكذلك دولة ثالثة تساعد الضحية في رد فعلها على الجريمة... إن العلاقة المتبادلة بين الحرب والحرب المضادة هي العلاقة نفسها القائمة بين جريمة القتل وعقوبة الاعدام»(٦).

لم تتمكن الأمم المتحدة، لاسباب معروفة ورد ذكرها آنفا، من فرض العقوبة الفعّالة اللازمة على الدولة الصهيونية الجديدة بعد خرقها لمبادىء القانون الدولي وحتى لبنود قرار التقسيم، فاضطرت الدول العربية للجوء الى الحرب المضادة في عام ١٩٤٨. إلا ان مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة حاول القيام بواجباته، بناء على المادة ٢٤ من ميثاق الأمم المتحدة، بإصدار دعوتين لوقف إطلاق النار في ٢٢ و٢٩ ايار (مايو). وبتاريخ ١١ حزيران (يونيو) ١٩٤٨، استطاع وسيط الأمم المتحدة، الكونت برنادوت، تنظيم هدنة مؤقتة مدتها اربعة اسابيع، بناء على دعوة مجلس الأمن، الذي امر الجانبين بعدم

«إدخال الأفراد المقاتلين» و«بالامتناع عن استيراد او تصدير المواد الحربية» اثناء تلك الهدنة(٧).

وصف المؤلف الصهيوني، ميخائيل بار زوهار، في كتابة عن حياة اول رئيس وزراء اسرائيلي: دافيد بن ــ غوريون، موقف الصهاينة من هذه الهدنة ومدى تقيدهم بمبادىء القانون الدولي على النحو التالي: «أحرز بن ــ غوريون انتصاره الأعظم خلال ذلك الأسبوع الأول من تموز [يوليو] ١٩٤٨، عندما كانت حالة الهدنة سارية المفعول. وكانت هذه نقطة تحول في مجرى حياته، ونقطة التحول في الحرب كلها ايضا. وكما كتب بن ــ غوريون، فيما بعد، فإن المبادرة انتقلت الينا بعد يوم ١١ حزيران [يونيو]، عندما بدأت الهدنة الأولى. ومن ذلك الوقت حتى نهاية الحرب، كان اليهود هم الذين املوا مجرى الأحداث. واظهرت المعارك التي وقعت في تموز [يوليو] ان مصائر الحرب كانت قد تحوّلت الى جانبا فعلا.

«فأثناء الهدنة، نجح اليهود في خداع مراقبي الأمم المتحدة. وكانت سفن عديدة من فرنسا وايطاليا قد انزلت سرا مئات الأطنان من المواد الحربية في اسرائيل. وكان عدد كبير من المهاجرين قد وجدوا طرقا واساليب للتسلّل عبر الشبكة الممتدة لمنع اية إضافة الى عدد السكان اليهود اثناء الهدنة. وتم تشكيل الوية جديدة وتجهيزها وتدريبها بسرعة محمومة، وشكل متطوعون كانوا قد اتوا من جميع انحاء العالم طواقم اسراب من الطائرات المقاتلة والقاذفة. وعندما انتهت الهدنة، كانت القوات المسلحة الاسرائيلية اقوى بكثير من قبل، واستطاعت الانتقال الى الهجوم... وفي ايدي بن ــ غوريون، تحوّل الجيش الى قوة هجومية هدفها توسيع حدود اسرائيل. فلم يزل بن ــ غوريون يتشبث بأساليب الأمر الواقع. وكان لديه جواب جاهز لاقتراحات بعثات الأمم المتحدة وغيرها من الوسطاء: ان مواقع الجيش الاسرائيلي تحدد حدود الدولة الحقيقية.

«وكان مشروع التقسيم الأصلي، الذي اعطى اليهود جزءا كبيرا من النقب والسهل الساحلي والجليل الشرقي، نقطة الانطلاق لسياسة بن ــ غوريون التوسعية. فكان يريد ضم باقي الجليل وتوسيع السهل الساحلي حتى نهر الأردن، وان تكون القدس العاصمة، وضم جبال يهودا»(٨).

قد يتفق المؤرخون، في المستقبل، على ان احد الأسباب الرئيسية لفشل الجيوش العربية في حرب ١٩٤٨ كان استغلال الصهاينة فترة الهدنة لتعزيز قوتهم العسكرية، بينما تقيدت الدول العربية بأوامر مجلس الأمن، ولم تصلها اية اسلحة جديدة اثناء فترة الهدنة. فبعد انتهاء هذه الهدنة، شنت القوات الصهيونية هجمات على عدد من المدن والقرى والمواقع الاستراتيجية، وتمكنت من توسيع الأراضي الواقعة تحت سيطرتها.

وبعد ذلك، دعا مجلس الأمن الى امتناع اطراف الصراع عن المزيد من الأعمال العسكرية(٩)، وبدأت الهدنة الثانية بتاريخ ١٨ تموز (يوليو) ١٩٤٨. ثم بتاريخ ١١ آب (اغسطس) ١٩٤٩، اتخذ مجلس الأمن قراره رقم ٧٣ بتبديل الهدنة المؤقتة باتفاقيات هدنة ثابتة. فأحبط الصهاينة محاولات مجلس الأمن لوقف القتال، باستيلائهم بالقوة على

منطقتي بئر السبع والعوجا بتاريخ ١٤ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٤٨، ثم على مناطق النقب الجنوبية بما فيها ام الرشراش (ايلات) بتاريخ ١ آذار (مارس) ١٩٤٩، بعد التوقيع على اتفاقية هدنة ثابتة مع مصر التي كانت قواتها مرابطة في الجزء الجنوبي من فلسطين.

ومن الجدير بالذكر ان وسيط الأمم المتحدة، الكونت برنادوت، اصدر تقريره بتاريخ ١٦ ايلول (سبتمبر) ١٩٤٨، وقدّم فيه بعض الاقتراحات، من بينها الاعتـراف بحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة الى ديارهم، وتغيير الحدود المرسومة في مشروع التقسيم. وفي اليوم التالي، قام رجال يرتدون ملابس الجيش الاسرائيلي باغتيال الكونت برنادوت في القدس المحتلة. ومع ان السلطات الاسرائيلية الرسمية ادعت ان رجالا من عصابة ليحي ارتكبوا هذه الجريمة بشكل انفرادي، فلم تتخذ اية اجراءات فعّالة لمعاقبة الجناة[١٠] واصبح احد القتلة، واسمه ناتان يلن ــ مور، عضوا فيما بعد في الكنيست. وبعد ذلك، تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة سلسلة من القرارات السنوية، طالبت فيها باحترام حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة الى وطنهم وديارهم، وتعويض كل من لا يختار العودة على الأملاك التي خسرها نتيجة لحرب ١٩٤٨، بناء على توصيات الكونت برنادوت[١١]. ورفضت اسرائيل باستمرار احترام هذه القرارات، فأثبتت بذلك إصرار الصهاينة منذ البداية على الاستيلاء على ارض فلسطين بالقوة، وتشريد سكانها من اجل إقامة دولة عنصرية مميزة هناك.

الجريمة الدولية الكبرى

كانت حرب ١٩٤٨ الحرب الأولى في سلسلة من الحروب العدوانية والاعتداءات العسكرية الأخرى التي شنها الصهاينة في الأعوام التالية، وكانت ابرز هذه الحروب: حرب ١٩٥٦، وحرب ١٩٦٧ واجتياح مناطق واسعة من جنوب لبنان في آذار (مارس) ١٩٧٨؛ وحرب الابادة ضد المقاومة الفلسطينية والمدنيين اللبنانيـين في تموز (يـوليو) ١٩٨١. واثناء الفترات، بين الحروب الرئيسية، شنت القوات الاسرائيلية اعتداءات على قرى الدول المجاورة ومدنها، وكان معظمها ضد اهداف مدنية؛ حيث ادت الى مجازر متكررة بحق المدنيين.

إن القانون الدولي يعدّ شن الحرب العدوانية «الجريمة الدولية الكبرى». فكانت معاهدة باريس في عام ١٩٢٨، المعروفة ايضا بمعاهدة كيلوغ ــ برياند، محاولة لتحريم شن الحروب العدوانية. وتعد هذه المعاهدة بأنها خلقت سابقة في القانون الدولي العرفي. «وادى استيلاء اليابان على منشوريا في عامي ١٩٣١ و١٩٣٢ بوزير الخارجية الأميركي آنذاك، هنري ستيمسون، الى الادلاء بسلسلة من التصريحات صادقت جمعية عصبة الأمم عليها فيما بعد، تعبر عن نفي شرعية الاستيلاء على الأراضي باستخدام القوة»[١٢]. ونتيجة لمعاهدة باريس وميثاق عصبة الأمم وسلسلة من الاتفاقات في القارة الأميركية انتهت بإعلان ليما عن عدم الاعتراف بالاستيلاء على الأراضي بالقوة، اصبح القانون

الدولي يشجب الحرب العدوانية، ويرفضها كأسلوب للاستيلاء على الأراضي، حتى قبل الحرب العالمية الثانية، وانشاء هيئة الأمم المتحدة(١٣).

وإضافة الى ذلك، فإن اسرائيل، بشنها سلسلة من الحروب العدوانية، خرقت المبدأ الأساسي الوارد في الفقرة الرابعة من البند الثاني في ميثاق الأمم المتحدة الذي ينص على امتناع كافة الدول الأعضاء في علاقاتها الدولية عن التهديد بالقوة او استخدامها ضد سلامة اراضي اية دولة او استقلالها السياسي، او بأية طريقة اخرى لا تتطابق مع مبادىء الأمم المتحدة.

هذا، ويعد ضم الأراضي المحتلة، اثناء وجود حالة حرب، كما فعل الصهاينة في القدس، خرقا للقانون الدولي ايضا. فيقول الخبير الأميركي جوليوس ستون: «انه لا يجوز قانونيا ان يقوم مُحتل بالضم حتى تنتهي حالة الحرب التي نجم عنها الاحتـلال». وخرقا لهذا المبدأ، «احتلت المانيا اكثر من ثلث الأراضي البولندية في عام ١٩٣٩، وضمت جزءا كبيرا من الأراضي المحتلة بشكل فاضح»(١٤).

وبعد الحرب العالمية الثانية، اكدت المحكمة الدولية لجرائم الحرب في نيورمبيرغ «ان الشروع في حرب عدوانية ليس جريمة دولية فحسب، بل انه الجريمة الدولية الكبرى التي لا تختلف عن جرائم الحرب الأخرى إلا انها تشمل بذاتها الشر المتراكم للكل»(١٥).

تم إنشاء محكمة نيورمبيرغ لمحاكمة المسؤولين النازيين لأنهم شنوا حربا عدوانية واحدة، هي الحرب العالمية الثانية، ولأنهم ارتكبوا عددا من الجرائم في خوضهم تلك الحرب. اما الصهاينة، فشنوا سلسلة من الحروب، ارتكبوا من خلالها، عددا كبيرا من الجرائم ضد الانسانية بحق المدنيين، ومن جرائم الحرب بحق المدنيين والمقاتلين على حد سواء. فلننظر الى بعض هذه الجرائم، على سبيل المثال لا الحصر، لنحدد موقف القانون الدولي منها.

جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية

اثناء حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، مثلا، اعتدت القوات المسلحة الاسرائيلية على العديد من المستشفيات التي كانت تبرز علامة الصليب الأحمر او الهلال الأحمر او علم الأمم المتحدة لتؤكد انها ليست اهدافا عسكرية. ومن بين هذه المستشفيات:

١ ــ مستشفى اوغوستا فكتوريا في القدس.

٢ ــ المستشفى الفرنسي في القدس.

٣ ــ المستشفى العسكري الميداني في رام الله.

٤ ــ المستشفى العسكري في جنين.

٥ ــ مستشفى الخيم العسكري في نابلس، الذي قتل فيه جميع الجرحى، بعد الاعتداء على سيارة للاسعاف ايضا.

٦ ــ المستشفى العسكري المتحرك، الذي كان يتنقل بين القدس ورام الله، والذي قتل جميع موظفيه والعاملين فيه(١٥).

وبعد حرب حزيران (يونيو)، قمت بزيارة لمصر ورأيت آثار القصف على مستشفى الاسماعيلية الذي كان هدفا للمدفعية الاسرائيلية بشكل متعمد. فلاحظت ان اكثر من ٤٠ قذيفة كانت قد سقطت على هذا المستشفى. واكد لي الأطباء هناك ان هذا القصف وقع بعد انتهاء الحرب.

وبالنسبة الى معاملة المدنيين في الأراضي التي احتلها الصهاينة في حرب ١٩٦٧، قال لي احمد تاية محمد صالح، احد تجار قرية يالو، في شهادة محلّفة ما يلي: «اخذ الاسرائيليون ابراهيم علي شعيبي وعبد الكريم محمود نمر وعيسى محمد عيسى عبد الله وشقيقي عبد الرحيم، وامروهم بأن يأتوا ليروا ضابطا. فضربهم الاسرائيليون بعصي ورفسوهم، ثم قيدوا ايديهم ووضعوهم في سيارات. وتم نقل الرجال الى مسافة قصيرة، حيث تم إطلاق النار عليهم، وكانوا جميعا مدنيين. وقد قُتِل المسنون الذين لم يكونوا قادرين على مغادرة القرية، مثل عيسى زياد الذي كان يفوق عمره الثمانين عاما. اما علي العرب، الذي كان عمره اكثر من ٧٥ عاما، وامرأة اسمها صبحة ابوديا، وكان عمرها اكثر من سبعين عاما، فقتلا بحراب الاسرائيليين، الذين طردوا سكان القرية بعد ذلك. ولم يسمح لي الاسرائيليون بحمل حتى ملابس لاطفالي عندما طردوني، إذ قالوا: 'ان كل شيء في بيتك وحوانيتك هو ملك اسرائيل الآن'».

وقال لي مزارع من قرية بيت نوبا، اسمه عبد الرحيم علي احمد القاضي، في شهادة محلّفة ايضا، ما يلي: «في الساعة الثالثة ليلا من ٦ حزيران [يونيو] ١٩٦٧، دخلت قوة كبيرة من الجيش الاسرائيلي قريتنا، وطردتنا بالقوة. فأطلقت النار بالرشاشات على رجال القرية ونسائها واطفالها، وقُتِل عدد من هؤلاء الأشخاص، من رجال ونساء. وكانت اسماؤهم: محمد علي ابوبكر (عمره حوالى ٧٠ سنة، ضعيف البصر)؛ وموسى احمد ابو هنية (عمره حوالى ٦٠ سنة)؛ وفاطمة احمد حمد (عمرها حوالى ٦٠ سنة)؛ ومحمود عبد الحميد (عمره حوالى ٦٠ سنة) وزوجته من نفس العمر تقريبا؛ ولطفي محمود حسن ابورحال (عمره حوالى ٣٥ سنة)؛ والعبد ضاهر احمد حيفا (عمره حوالى ٢٥ سنة)؛ وصبحة البهلوز (عمرها حوالى ٧٠ سنة)؛ وعلي ابراهيم زايد (عمره بين ٣٥ و ٤٠ سنة)؛ والعبد موسى محمود علي (عمره حوالى ٣٠ سنة). وقد قتل الاسرائيليون هؤلاء الأشخاص، اما لأنهم رفضوا مغادرة القرية، او لأنهم عجزوا عن ذلك بسبب كبر سنهم.

«غادرنا، انا وعائلتي، وذهبنا الى قرية عين عريك؛ حيث بقينا لمدة يومين بدون طعام. وبعد ذلك وصل ضابط اسرائيلي، وابلغ المخاتير هناك بأنه يتعينّ على الجميع ان يعودوا الى منازلهم. فعدنا الى قريتنا ووجدنا رجال الشرطة الاسرائيلية على طرف القرية بالقرب من بئرها. فمنعونا من دخول القرية، وبدأوا يدمرون القرية تدميرا كاملا، وشهدنا ذلك. حدث ذلك في الساعة الثالثة بعد الظهر بتاريخ ٩ حزيران [يونيو] ١٩٦٧». ومن

الجدير بالذكر ان عبد الرحيم علي احمد القاضي قدّم شهادته هذه للجنة تحقيق تابعة للأمم المتحدة في آب (اغسطس) ١٩٦٩.

وفي قرية عمواس المجاورة التي تم تدميرها ايضا، قتل الجنود الاسرائيليون سبعة عجائز معوقين، بلغ عمر كل منهم ٦٩ عاما او مافوق، وكان هؤلاء خمس نساء ورجلين[١٦].

ذكرت القرى الثلاث، يالو وبيت نوبا وعمواس، التي تم تدميرها في حزيران (يونيو) ١٩٦٧، لأنها تشكّل امثلة عادية على ماتمثله الأعمال الصهيونية من مجازر بحق المدنيين الأبرياء، وتدمير للمنازل والأحياء والقرى بكاملها، في مختلف انحاء الأراضي التي احتلتها القوات الاسرائيلية نتيجة لحربي ١٩٤٨ و١٩٦٧. ان ذكر كل الأعمال التي ارتكبتها القوات الصهيونية من هذا النوع يحتاج الى سلسلة من المجلدات الضخمة، ولا يمكن، في هذه الدراسة القصيرة، إلا ذكر بعض الأمثلة.

وهنا، لابد ان اذكر موقف السلطات الاسرائيلية من مقاومة الشعب الفلسطيني وسكان الأراضي المحتلة للاحتلال، والأعمال التي تقوم بها سلطات الاحتلال لقمع هذه المقاومة. إن السلطات الاسرائيلية لاتعترف بحق اي انسان في مقاومة احتلالها بأي اسلوب، مسلحا كان ام سلميا. فعندما تلقي سلطات الاحتلال القبض على اعضاء فصائل المقاومة، تمارس ضدهم ابشع انواع التعذيب التي تؤدي الى قتل البعض منهم وإصابة البعض الآخر بشلل او امراض مزمنة. وقد اكدت تقارير عدد من المنظمات الدولية المحترمة، كبعثات الأمم المتحدة ومنظمة العفو الدولية ومجلس السلم العالمي، لجوء السلطات الاسرائيلية الى اساليب التعذيب باستمرار. ووصفت هذه التقارير معاملة المعتقلين في سجون الاحتلال الصهيوني بتفاصيل دقيقة[١٧].

ومن الجدير بالذكر ان القانون الدولي يؤكد، منذ اواخر القرن الماضي، ان اعضاء حركات المقاومة المسلّحة المنظمة يعتبرون اسرى حرب في حال القاء القبض عليهم، وانه ينبغي ان يتمتعوا بحقوق اسرى حرب مثل افراد اي جيش نظامي، إذا تقيدوا بالشروط التالية التي حددتها اتفاقية لاهاي في عام ١٨٩٩، والتي اكدتها اتفاقية جنيف الثالثة في مادتها الرابعة:

(أ) ان تكون [منظمة المقاومة المعنية] تحت قيادة شخص مسؤول عن مرؤوسيه؛

(ب) ان تكون لها علامة مميزة معينة، يمكن تمييزها عن بعد؛

(ج) ان تحمل اسلحتها بشكل ظاهر؛

(د) ان تقوم بعملياتها الحربية طبقا لقوانين وتقاليد الحرب.

هذا، وتقوم سلطات الاحتلال بتدمير منازل اي اشخاص تتهمهم بالقيام بأي عمل يمكن ان يعد مقاومة للاحتلال، حتى ولو رمى طفل من هذا المنزل حجرا على جندي اسرائيلي في بعض الأحيان. واخيرا قامت سلطات الاحتلال بتدمير ثلاثة منازل في بلدة

بيت ساحور، بحجة ان اطفالا من العائلة المقيمة هناك قذفوا سيارات عسكرية اسرائيلية بزجاجات مولوتوف. واتخذت سلطات الاحتلال هذه الاجراءات دون محاكمة المتهمين(١٨).

إضافة الى ذلك كله، فإن سلطات الاحتلال لا تعترف بحق سكان الأراضي المحتلة في القيام حتى بأعمال سلمية لمعارضة الاحتلال. وكثيرا ما اعتدت القوات الاسرائيلية على مظاهرات سلمية بالهراوات وزجت حتى طلبة المدارس في السجون للقيام بمثل هذه المظاهرات. كما تقوم سلطات الاحتلال بإبعاد عدد كبير من الشخصيات الوطنية لمجرد توقيعهم على عريضة او تأليفهم مقالة او قصيدة وطنية او معارضتهم سياسة الاحتلال بوسائل سلمية. إن قائمة هذه الشخصيات الوطنية التي تم إبعادها تشمل مئات من الأسماء. ويمكن ان اذكر هنا، على سبيل المثال، الشيخ عبد الحميد السائح، رئيس المجلس الاسلامي في القدس، ورئيسي بلديتيّ الخليل وحلحول: فهد القواسمة ومحمد ملحم. ولم تتهم حتى السلطات الاسرائيلية الشخصيات المذكورة بالقيام بأية أعمال عنف، بل أبعدتها بسبب معارضتها السلمية للاحتلال.

موقف القانون الدولي من الأعمال الإسرائيلية

ومن المناسب، الآن، ان ننظر الى موقف القانون الدولي من الأعمال الاسرائيلية المذكورة.

تشكّل الأعمال الاسرائيلية المذكورة ضد المستشفيات خرقا خطيرا للقانون الدولي؛ حيث تؤكد المادة ١٨ من اتفاقية جنيف الرابعة:

«المستشفيات المدنية التي تعنى بالجرحى والمرضى والعجزة وحالات الولادة، لا يجوز ان تكون، بحال من الأحوال، عرضة للهجوم، بل تكون في جميع الأوقات محل احترام وحماية اطراف النزاع». كما تنص المادتان: ١٩ و٣٥ من اتفاقية جنيف الأولى، على تحريم اي اعتداء على وحدات طبية ثابتة او متنقلة بما فيها وسائل نقل الجرحى والمرضى والمعدات الطبية.

اما قتل المدنيين، إن كان بشكل جماعي او انفرادي، وتدمير المنازل والقرى والأحياء، وإبعاد الأفراد وعمليات التشريد الجماعية، فإن هذه الأعمال كلها تشكل جرائم دولية كما يحددها الاتفاق الخاص بمنع جريمة إبادة الجنس البشري والعقاب عليها. ويؤكد هذا الاتفاق ان الجريمة المذكورة تشمل «اي [فعل] من الأفعال التالية المرتكبة بغية إفناء مجموعة قومية او عرقية او عنصرية او دينية، كليا او جزئيا:

(أ) قتل اعضاء المجموعة؛
(ب) تسبيب اذى جسدي او عقلي خطير لأعضاء المجموعة؛
(ج) فرض اوضاع حياتية متعمّدة على المجموعة من شأنها ان تؤدي الى إفنائهم المادي كليا او جزئيا».

وفي هذا الصدد، يؤكد البروفسور هانس كلسن انه يجب معاقبة مرتكبي الجرائم

المذكورة في هذا الاتفاق والمسؤولين عنها، إن كانوا حكاما لهم مسؤوليات دستورية او موظفين رسميين او افرادا(١٩).

ومن بين الأسلحة التي استخدمتها القوات الاسرائيلية في حروبهـا العدوانيـة واعتداءاتها المتكررة على الدول المجاورة، ولا سيما ضد الأهداف المدنية، النابالم والقنابل العنقودية والانشطارية. ويدعي البعض ان هذه الأسلحة ليست محرّمـة لأنها ليست محددة بالاسم في اية اتفاقية دولية، كما كان الأمر بالنسبة الى الغازات السامة التي حرّمها بروتوكول جنيف في عام ١٩٢٥. إلا ان هذا الادعاء يتجاهل المادة ٢٣ (هـ) في القوانين الملحقة باتفاقية لاهاي الرابعة المتعلّقة بقوانين وتقاليد الحرب (١٩٠٧)، والتي تحرّم الأسلحة والقذائف وغيرها من المواد التي من شأنها تسبيب الآم لامبرر لها. كما يؤكد الملحق (البروتوكول) الأول الى اتفاقية جنيف، في المادة ٣٥، مايلي:

«يحظر استخدام الأسلحة والقذائف والمواد ووسائل القتال التي من شأنها إحداث إصابات او آلام لا مبرر لها».

إن القانون الدولي يؤكد مبدأ عاما هنا، دون ان يكون هناك ضرورة للتوقيع على اتفاقية جديدة كلما يكتشف احد نوعا جديدا من الأسلحة المحظورة المذكورة. ولذلك، يمكن القول ان استخدام القوات الاسرائيلية الأسلحة المذكورة، مثل النابالم والقنابل العنقودية والانشطارية، يشكّل خرقا للقانون الدولي.

وعلى كل حال، لا يمكن تبرير استخدام هذه الأسلحة ضد المدنيين، ولا اي عمل من الأعمال العدوانية التي ارتكبتها القوات الاسرائيلية ضد المدنيين في خوضها حروبها واعتداءاتها الأخرى. فتنص المادة ٣ (١) من اتفاقية جنيف الرابعة على ان: «الأشخاص الذين ليس لهم دور إيجابي في الأعمال العدائية، بمن فيهم افراد القوات المسلحة الذين سلموا سلاحهم، والذين ابعدوا عن القتال بسبب المرض او الجروح او الأسر او اي سبب آخر، يجب معاملتهم في جميع الأحوال معاملة انسانية دون ان يكون للسلالة او اللون. او الدين او الجنس او المولد او الثروة او ماشابه ذلك اي تأثير ضار على هذه المعاملة».

وتحرّم هذه المادة بصفة خاصة «اعمـال العنف ضد الحيـاة والشخص، وعلى الأخص القتل بكل انواعه، وبتر الأعضاء والمعاملة القاسية، والتعذيب». وتؤكد المادة ٤ من اتفاقية جنيف على ان مفعول هذه الاتفاقية ينطبق على المدنيين الذين يقعون في ايدي طرف في النزاع او دولة ليسوا من رعاياها وتقوم باحتلال.

وكان قتل المسنين العاجزين عن إطاعة اوامر الاسرائيليين بمغادرة قراهم، كما حدث في يالو وبيت نوبا وعمواس، خرقا للمادة ١٦ من اتفاقية جنيف الرابعة، التي تذكر العجزة من بين الأشخاص الذين «يجب ان يكونوا موضع حماية خاصة ورعاية».

كما تقول المادة ٣٢ من الاتفاقية نفسها: «يتفق الأطراف السامون، المتعاقدون على الأخص، على انه من المحظور على اي منهم ان يتخذ إجراءات من شأنها ان تسبب

التعذيب البدني او إبادة الأشخاص المحميين الموجودين تحت سلطته. ولا يقتصر هذا الحظر فقط على القتل، والتعذيب، والعقوبات البدنية، وبتر الأعضاء والتجارب الطبية او العلمية التي لاتقتضيها ضرورات العلم الطبية، ولكنه يشمل ايضا اي إجراءات وحشية اخرى سواء من الوكلاء المدنيين او العسكريين».

ويبدو ان السياسة الاسرائيلية، في مايتعلّق بتشريد السكان الأصليين وبناء المستوطنات لاسكان المستوطنين الصهاينة في الأراضي المحتلة، تحاكي سياسة المانيا النازية بعد استيلائها على الأراضي البولندية في عام ١٩٣٩؛ حيث شردت عددا من السكان الأصليين ليحل مستوطنون المان محلهم. وقال هتلر نفسه: «انه يتوجّب علينا إزالة السكان كما يتوجّب علينا العناية بالسكان الألمان. فينبغي ان نطوّر اسلوبا لازالة السكان»[٢٠]. وفي هذا الخصوص، تؤكد المادة ٥٣ من اتفاقية جنيف الرابعة:

«محظور على دولة الاحتلال ان تدمّر اي متعلّقات ثابتة او منقولة، خاصة بالافراد او الجماعات او للحكومة او غيرها من السلطات العامة او لمنظمات اجتماعية او تعاونية، إلا إذا كانت العمليات الحربية تقتضي حتما ضرورة هذا التخريب».

كما تنص المادة ١٧ (٢) من الاعلان العالمي لحقوق الانسان على انه لايجوز تجريد احد من ممتلكاته على نحو اعتباطي. وتقول اتفاقية جنيف الرابعة، في المادة ٣٣، ان السلب محظور.

اما ادعاء سلطات الاحتلال ان ضرورة قمع المقاومة تبرر تدمير المنازل، فانه لايستند الى اي مبدأ في القانون الدولي. فتقوم سلطات الاحتلال بعمليات التدمير هذه بطريقة تعسفية، دون إثبات صحة اية تهمة بالنسبة الى علاقة الأشخاص المعنيين بالمقاومة او محاكمتهم بطريقة قانونية. وتحظر المادة ٣ (د) من اتفاقية جنيف الرابعة «إصدار الأحكام وتنفيذ العقوبات دون محاكمة سابقة امام محكمة مشكلة قانونا، تكفل جميع الضمانات القضائية التي تعتبر في نظر الشعوب المتمدّنة لامندوحة عنها». وتقول المادة ٣٣ من هذه الاتفاقية نفسها:

«لا يجوز معاقبة شخص محمي عن ذنب لم يقترفه شخصياً. العقوبات الجماعية وبالمثل الاجراءات الخاصة بالارهاب او التعذيب محظورة... اعمال الانتقام ضد الأشخاص المحميين وممتلكاتهم محظورة».

إن تصرفات السلطات الاسرائيلية تجاه سكان الأراضي المحتلة، في مختلف المجالات، تشكّل انتهاكا مستمرا للمبادىء العامة التالية التي حددتها المادة ٢٧ من اتفاقية جنيف الرابعة:

«للأشخاص المحميين، في جميع الأحوال، حق الاحترام لأشخاصهم وشرفهم، وحقوقهم العائلية وعقائدهم الدينية وممارستها وعاداتهم وتقاليدهم، ويعاملون في كل الأوقات معاملة انسانية، وتصير حياتهم على الأخص ضد اعمال العنف والتهديد بها وضد السب، والتعريض العلني».

كما يشكّل لجوء سلطات الاحتلال الى التعذيب ضد المعتقلين خرقا فاضحا للمادة ٣١ من الاتفاقية نفسها، التي تنص على انه «لا يجوز استعمال الاكراه البدني او المعنوي ضد الأشخاص المحميين للحصول على معلومات منهم او من غيرهم». وتؤكد المادة ٣٧ ان «الأشخاص المحميين الذين يكونون في الحجز انتظارا لاجراءات قضائية او لصدور حكم يتضمن تقييد حريتهم يجب ان يعاملوا اثناء مدة حجزهم معاملة انسانية». كما تحظر مواد كثيرة من الاعلان العالمي لحقوق الانسان التعذيب، والعقوبات المهينة وتؤكد عددا من الحقوق الأساسية كالحق في محاكمة عادلة واحترام الشرف وغيرها.

شرعية المقاومة

إن مقاومة الاحتلال لا تشكّل جريمة، بل هي حق يعترف به القانون الدولي منذ نهاية القرن الماضي، عندما اكدت اتفاقية لاهاي وجوب معاملة اعضاء حركة مقاومة منظمة كأسرى حرب في حال اعتقالهم. وقد اكدت اتفاقية جنيف الثالثة المتعلّقة بأسرى الحرب عددا من المبادىء التي يجب احترامها في معاملة أسرى الحرب. فمثلا، تقول المادة ١٣:

«يجب ان يعامل اسرى الحرب، في جميع الأوقات، معاملة انسانية. واي عمل او سهو غير مشروع يصدر من الدولة الحاجزة ويتسبّب عنه موت اسير في حراستها، او تعريض صحته للخطر، يعتبر محظورا، كما يعتبر إخلالا خطيرا بهذه الاتفاقية. ولا يجب على الأخص ان يبتر اي عضو من الأسير او ان يكون موضعا لتجارب طبية او علمية من اي نوع كان، مما لا تقره الهيئة الطبية المختصة بعلاج الأسير.

«وبالمثل يجب حماية اسرى الحرب في جميع الأوقات وعلى الأخص ضد اعمال العنف او الاهانة وضد السباب والتحقير امام الجماهير».

وتؤكد المادة ١٤ ان «لأسرى الحرب، في جميع الأحوال، حق احترام اشخاصهم وشرفهم».

هذا، وقد تدهورت صحة العديد من المعتقلين في سجون الاحتلال الصهيوني، إما نتيجة لتعذيبهم واما بسبب تعرّضهم لامراض، ولم تؤمن سلطات الاحتلال العناية الطبية اللازمة لهؤلاء المعتقلين في معظم الأحيان. إن ذلك يشكّل انتهاكا للمادة ١٥ من اتفاقية جنيف الثالثة التي تؤكد انه «على الدولة الحاجزة لأسرى الحرب ان تتكفّل دون مقابل إعاشتهم بالعناية الطبية اللازمة لحالتهم الصحية».

إضافة الى كل ما ورد ذكره، فان تطورات إيجابية قد طرأت على القانون الدولي، ولا سيما منذ الحرب العالمية الثانية، باتجاه الاعتراف بشرعية حركات المقاومة. فأدى الاحتلال النازي لعدد من البلدان، مثل فرنسا وهولندا ويوغسلافيا واليونان، الى قيام حركات مقاومة في تلك البلدان. ونالت هذه الحركات درجات متعددة من الاعتراف بوضعها القانوني. فمثلا، اعترفت الحكومة البريطانية باللجنة الفرنسية للتحرير الوطني بتاريخ ٢٦ آب (اغسطس) ١٩٤٣، ثم في حزيران (يونيو) ١٩٤٤، اعترف الحلفاء ككل بالمقاومة

الفرنسية بصفتها «القوات الفرنسية في الداخل»(٢١). ثم ذكرت معاهدة السلام التي تم توقيعها في عام ١٩٤٧ بين الحلفاء وايطاليا «حركة المقاومة [الايطالية] التي لعبت دورا نشيطا في الحرب ضد المانيا».

وبعد السوابق المذكورة، اخذت حركات التحرر الأفريقية والآسيوية ضد الاستعمار تنال اعتراف عدد متزايد من دول العالم في السنوات اللاحقة. وربما كان ابرز مثلين على ذلك في الماضي القريب اعتراف عدد من الدول بالحكومة الجزائرية المؤقتة والحكـومة المؤقتة للجزء الجنوبي المحتل من فيتنام، اثناء خوض شعبي هذين البلدين حربيهما من اجل التحرر.

اما منظمة التحرير الفلسطينية، فقد سجلت سابقتين لهما اهمية كبيرة في تطوير القانون الدولي في خدمة قضية تحرر الشعوب، اولاهما انها اصبحت الحركة التحررية الأولى التي تتمتع بصفة مراقب في الأمم المتحدة وغيرها من الهيئات الدولية. اما السابقة الثانية فهي ان منظمة التحرير الفلسطينية اصبحت الحركة التحررية الأولى التي نالت اعترافا دوليا اوسع من الدولة التي تقاومها. إن عدد الدول التي تعترف بمنظمة التحرير اصبح اكبر بكثير من عدد الدول التي تعترف باسرائيل.

تحريم التمييز العنصري

وفي الفترة الممتدة بين نهاية الحرب العالمية الثانية والوقت الحاضر، حدث تطور إيجابي آخر في القانون الدولي يتطابق مع الاعتراف المتزايد بشرعية حركات التحرر؛ وهو تحريم التمييز العنصري تدريجيا نتيجة لتبني المجتمع الدولي سلسلة من الاتفاقيات والقرارات بهذا الشأن.

وقد ادرك المجتمع الدولي، في نهاية الحرب العالمية الثانية، نتيجة للسياسة العنصرية التي اتبعتها المانيا النازية والجرائم الناجمة عن هذه السياسة، انه ينبغي تطوير مبادىء القانون الدولي لمنع تكرار مثل هذه الجرائم. ولم يتم هذا التطوير المطلوب فورا. فعند قيام الدولة الصهيونية في عام ١٩٤٨، لم تكن مبادىء القانون الدولي قد تطوّرت لدرجة تحرّم التمييز العنصري؛ الأمر الذي مكّن اسرائيل من ان تصبح إحدى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، مع دولة عنصرية اخرى هي جنوب افريقيا. ولم يدرك الرأي العام العالمي فورا طبيعة اسرائيل العنصرية، وتمكّنت الدعاوة الصهيونية من خداع قطاعات واسعة من هذا الرأي العام عن هذا الجانب من المسألة لمدة طويلة.

هذا، واتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة خطوتها الفعّالة الأولى لتحريم احد مظاهر العنصرية بتبنيها الاتفاق الخاص بمنع جريمة الجنس البشري والعقاب عليها بتاريخ ٩ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٨، اي بعد قيام اسرائيل بأكثر من ستة اشهر. وفي اليوم التالي تبنّت الجمعية العامة الاعلان العالمي لحقوق الانسان. ثم بتاريخ ٢٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٣، اصدرت الجمعية العامة إعلان الأمم المتحدة الخاص بإزالة كافة اشكال التمييز العنصري، الذي يؤكد ان التمييز بين بني الانسان على اساس

من العنصر او اللون او الأصل العرقي يشكّل اعتداء على الكرامة الانسانية وانكارا لمبادىء الميثاق، وانتهاكا للحقوق المعلنة في الاعلان العالمي لحقوق الانسان وعقبة امام العلاقات الودية والسليمة بين الأمم من شأنها الاخلال بالسلام والأمن بين الشعوب.

وينص الاعلان المذكور على وجوب الادانة الشديدة لكافة الدعـايات والمنـظمات القائمة على الأفكار والنظريات التي تقول بتفوق عنصر معين او مجموعة اشخاص او لون معين او اصل قومي معين في سبيل تبرير التمييز العنصري او تعزيزه، وكذلك وجوب فرض عقوبات قانونية على كل تحريض او فعل عنف ضـد اي عنصر او مجموعـة اشخاص. ثم بتاريخ ٢١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٥، وافقت الجمعية العامة على الاتفاقية الدولية لازالة كافة اشكال التمييز العنصري. وبعد ذلك بسنة، تبنت الجمعية العامة الاتفاقيتين الخاصتين بحقوق الانسان.

إن هذه الاتفاقيات المذكورة تختلف عن قرارات الجمعية العامة التي صدرت بشكل إعلان، حيث انها تلزم كافة الدول التي توقع عليها. وعندما تنال هذه الاتفاقيات تأييد معظم الدول، فإن المبادىء التي تتضمنهـا تصبح مبادىء ثابتة في القانون الدولي ويتوجب على كافة الدول ان تحترمها. وبناء على هذه الاتفاقيات، يتعين على الدول الأطراف اتخاذ الاجراءات العاجلة والايجابية من اجل إزالة كل تحريض على التمييز او القيام بـه. وتحقيقا لهذه الغاية، تتعهد الدول الأطراف باعتبار كل نشر للأفكار القائمة على الاستعلاء او الكراهية العنصرية او التحريض على التمييز العنصري جريمة يعاقب عليها القانون. وبذلك، اصبح التمييز العنصري جريمة دولية.

إن الصهيونية هي مبدأ عنصري يقوم على التمييز العنصري، وقد اكدت الجمعية العامة للأمم المتحدة هذه الحقيقة في قرارها رقم ٣٣٧٩ الصادر بتاريخ ١٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٥. ويعني ذلك ان اسرائيل تقوم منذ تأسيسها على التمييز العنصري، اي على جريمة دولية، وان اية دعوة الى الاعتراف بشرعيتها لا تستند الى القانون الدولي.

سابقة محكمة نيورمبيرغ

إن إنشاء المحكمة العسكرية الدولية لمحاكمة مجرمي الحرب النازيين بعد الحرب العالمية الثانية خلق سابقة هامة للغاية في القانون الدولي، بحيث اكدت هذه المحكمة انه يجب محاكمة كل من خرق مبادىء محددة في القانون الدولي ومعاقبته كمجرم. وصنف ميثاق محكمة نيورمبيرغ الجرائم الدولية الخطيرة على النحو التالي:

«(أ) **جرائم ضد السلام**: اي التخطيط او الاعداد لحرب عدوانية او حرب تنتهك معاهدات او اتفاقيات او ضمانات دولية او الشروع فيها او خوضها، او المشاركة في خطة مشتركة او مؤامرة للقيام بأي من الأعمال المذكورة؛

«(ب) **جرائم الحرب**: اي خرق قوانين وتقاليد الحرب. ان مثل هذه المخالفات تشمل، لا على سبيل الحصر، قتل السكان المدنيين لأرض محتلة او فيها او سوء معاملتهم او إبعادهم من اجل استرقاقهم او لأي غرض آخر، وقتل اسرى الحرب او اشخاص في

عرض البحر او سوء معاملتهم، وقتل الرهائن ونهب الممتلكات العامة او الخاصة وهدم المدن والبلدان والقرى بطريقة لا مبرر لها او التدمير الذي لا تبرره الضرورة العسكرية؛

«(ج) **جرائم ضد الانسانية**: اي القتل والابادة والاسترقاق والابعاد وغيرها من الأعمال اللاإنسانية المرتكبة ضد اي سكان مدنيين، قبل الحرب او اثنائها، او الاضطهاد لأسباب سياسية او عرقية او دينية تنفيذا لأية جريمة ضمن نطاق السلطة القضائية لهذه المحكمة، إن كان انتهاكا للقانون الداخلي للبلد الذي ارتكبت فيه الأعمال ام لا.

«إن القادة والمنظمين والمحرضين والشركاء الذين يشتركون في التخطيط او التنفيذ لخطة مشتركة او مؤامرة لارتكاب أيٍّ من الجرائم المذكورة هم مسؤولون عن كل الأعمال التي يقوم بها اي اشخاص تنفيذا لمثل هذه الخطة».

إن القاء اية نظرة على تاريخ فلسطين منذ عام ١٩٤٨، حتى ولو كانت بشرح مختصر، كما ورد في هذه الدراسة، يؤكد على ان دولة اسرائيل ارتكبت، منذ تأسيسها حتى يومنا هذا، سلسلة من الجرائم الدولية كما حددها ميثاق محكمة نيورمبيرغ. فيشكّل شن اسرائيل حروبا عدوانية متتالية وغيرها من الاعتداءات العسكرية ضد الدول المجاورة جرائم ضد السلام. وفي خوضها عملياتها الحربية، ارتكبت القوات الاسرائيلية جرائم حرب عديدة، بما فيها تدمير قرى واحياء بكاملها وعمليات الابادة وتشريد مئات الآلاف من السكان المدنيين في الأراضي المحتلة وقتل اسرى الحرب وسوء معاملتهم ونهب الممتلكات. كما تشكّل تصرفات سلطات الاحتلال تجاه السكان المدنيين في الأراضي المحتلة، من قتل وإبعاد وتشريد وغيرها من إجراءات القمع التعسفية، جرائم ضد الانسانية. ولذلك، تؤكد مبادىء القانون الدولي ضرورة محاكمة القادة الاسرائيليين وكل الذين قاموا بتنفيذ هذه الأعمال الاجرامية.

وقد خلقت محكمة نيورمبيرغ عددا من السوابق في اعمالها القضائية، والتي يجب اخذها بعين الاعتبار في هذا الشأن. فمثلا، كان احد المجرمين النازيين الذين تمت محاكمتهم رئيس اركان الجيش الألماني: الجنرال يودل، الذي اتهم بتدمير عدد من المنازل بشكل تعسفي في النروج اثناء الاحتلال الألماني لذلك القطر. وكما يفعل الاسرائيليون الآن، حاول الجنرال يودل تبرير عمله هذا بأن الهدف منه كان محاربة نشاطات رجال المقاومة النرويجية. إلا ان محكمة نيورمبيرغ رفضت حجته وادانته كمجرم حرب[٢٢].

لقد ادت الانتهاكات الاسرائيلية المذكورة للقانون الدولي، بما فيها عدد من الجرائم الدولية، الى حروب متتالية والى غير ذلك من الأزمات في الشرق الأوسط منذ عام ١٩٤٨. إن اية محاولات لاحلال السلام في هذه المنطقة لا تأخذ هذه الحقيقة بعين الاعتبار ولا تعتمد على معالجة المسألة من جذورها لن تؤدي الى سلام عادل ودائم. ومن اجل التوصل الى صيغة تؤمن تحقيق السلام الفعلي على اسس عادلة، يجب الاصرار على تطبيق مبادىء القانون الدولي، بما فيها منع التمييز العنصري وتحريم كافة انواع الجرائم الدولية ومعاقبتها.

(١) Alan R. Taylor, *Prelude to Israel*, New York; Philosophical Library 1959, pp. 103-104.

(٢) **وثيقة الأمم المتحدة** *A/AC 14/32*، الصادرة بتاريخ ١١/١١/١٩٤٧.

(٣) **تقرير الحكومة البريطانية عن اعمال العنف في فلسطين**، ١٩٤٦/٧/٢٤ (Cmd. 6873).

(٤) Arthur Koestler, *Promise and Fulfillment*, London: Macmillan 1949, pp. 70, 72-73.

(٥) عبد الحفيظ محارب، **هاغاناه، اتسل، ليحي: العلاقات بين المنظمات الصهيونية المسلحة ١٩٣٧ ـ ١٩٤٨**، بيروت: مركز الأبحاث، م.ت.ف.، ١٩٨١، ص ٢٤٨؛ انظر ايضا Moshe Menuhin, *The Decayence of Judaism in Our Time*, Beirut: Institute for Palestine Studies, 1969, p. 97.

(٦) Hans Kelsen, *Principles of International Law*, 2nd. Ed, New York: Holt, Rinehart and Winston, 1967, p. 25.

(٧) سامي مسلم (جمع وتصنيف)، **قرارات الأمم المتحدة حول فلسطين (١٩٤٧ ـ ١٩٧٢)**، بيروت وابو ظبي: مؤسسة الدراسات الفلسطينية ومركز الوثائق والدراسات، الطبعة الأولى، ١٩٧٢، قرار مجلس الأمن، رقم ٥٠، ص ١٠٥.

(٨) Michael Bar-Zohar, *The Armed Prophet (Biography of Ben Gurion)*, London: Arthur Barkes, 1966, p. 154.

(٩) قرارات الأمم المتحدة حول فلسطين (١٩٤٧ ـ ١٩٧٢)، **مصدر سبق ذكره**، قرار مجلس الأمن، رقم ٥٤، ص ١٠٥.

(١٠) Erich W. Bethmann, *Decisive Years in Palestine, 1919-1948*. American Friends of the Middle East Inc., 1951, p. 50.

(١١) قرارات الأمم المتحدة حول فلسطين (١٩٤٧ ـ ١٩٧٢)، **مصدر سبق ذكره**، قرارات الجمعية العامة رقم: ١٩٤ و٣٩٣ و ٣٩٤ و٥١٣ و ٦١٤ و ٧٢٠ و٨١٨ و ٩١٦ و١٠١٨، ص (على التوالي) ١٥ و ٢١ و ٢٢ و ٢٤ و٢٥ و ٢٧ و ٢٨ و ٣٠ و٣٨.

(١٢) Gerhard von Glatin, *Law Among Nations*, New York: Macmillan, 1965, p. 261.

(١٣) Herbert Briggs, *The Law of Nations*, New York: Appleton Century Crafts, 1952, p. 251.

(١٤) Julius Stone, *Legal Controls of International Conflict*, 2nd, Imp. New York, 1959, p. 720.

(١٥) International Military Tribunal (Nuremberg), Judgement and Sentences, *American Journal of International Law*, No, 43 (January 1949), p. 168.

(١٦) George Dib, Fuad Jaber and George Nasrallah, *Memorandum on the Treatment of Arab Citizens in the Occupied Territories*, Beirut: Institute of Palestine Studies, 1968, p. 4.

(١٧) انظر تقرير لجنة تحقيق خاصة للأمم المتحدة، وثيقة الأمم المتحدة رقم A/8089، الصادرة في عام ١٩٧١، او ملخص آخر تقرير لمنظمة العفو الدولية في صحيفة **القاعدة**، ١٩٨١/٣/١.

(١٨) خبر من وكالة **رويتر**، بتاريخ ١٩٨١/١١/١٦، نشرته **السفير** وغيرها من الصحف البيروتية في اليوم التالي.

(١٩) Hans Kelsen, «Collective and Individual Responsibility for Acts of State in International Law», *Jewish Yearbook of International Law*, No. 1, 1949, pp. 226-239.

(٢٠) Hannah Nogt, *The Burden of Guilt*, London: Oxford University Press, 1965, p. 146.

(٢١) E. L. Woodward, *British Foreign Policy in the Second World War*, (London: HMSO, 1962), p. 224; *The Times*, 17 July 1944.

(٢٢) L. Oppenheim, *International Law*, Vol. II, 7th. Ed. New York, 1952, p. 373, Note 3.

١ ــ شعار الدولة الديمقراطية في الثورة الفلسطينية (١٩٦٨ ــ ١٩٧١)

آلان غريش

مقدمة

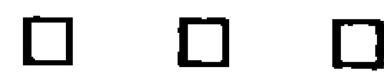
أثار شعار الدولة الديمقراطية، الذي طرحته حركة «فتح» في أواسط العام ١٩٦٨ نقاشاً مستفيضاً لدى المنظمات الفلسطينية وفي منظمة التحرير الفلسطينية. إن طرح هذا الهدف يثير مسألتين تحتلاّن مركز الصدارة في استراتيجية المقاومة الفلسطينية:

الأولى: مسألة العلاقة بين النضال العربي والنضال الفلسطيني. فعندما تطالب حركة «فتح» بإقامة ما يسميه خصومها العرب والفلسطينيون، ازدراءً، بالدولة العربية الرابعة عشرة أو الخامسة عشرة، فانها تعلن بطلان مجمل الاستراتيجية التي تجعل من الوحدة العربية الشرط الذي لا مناص منه لتحرير فلسطين. وعلى سبيل المثال فميثاق ١٩٦٤ ليس فيه أي اشارة إلى الدولة الفلسطينية. حتى أن فكرة السيادة الفلسطينية غائبة عنه تماماً، سواء بالنسبة للسيادة على الأرض «المحررة» (هذا إن لم نتحدث عمّا تضمنه الميثاق من رفض لكل عمل في الضفة الغربية وغزة والحمة) أم بالنسبة لسيادة منظمة التحرير إزاء البلدان العربية. فمعركة «التحرير» إنما هي معركة عربية، وتكون فلسطين جزءاً من مجموعة أو كتلة عربية كبرى. لذا فان فكرة النضال الفلسطيني القائم

(*) كتب هذا البحث خصيصاً لـ «شؤون فلسطينية» الباحث الفرنسي آلان غريش، المختص بالشؤون العربية، ومسؤول قسم العلاقات الخارجية في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الفرنسي. ونحن إذ نقدم هذا البحث للقارىء الفلسطيني والعربي، إنما لتوضيح كيف ينظر الباحثون الغربيون التقدميون للمناقشات التي تدور داخل صفوفنا. وسيجد القارىء أن البحث يتضمن معلومات غير دقيقة عن بعض القضايا الأساسية، وعن التكوين القيادي لبعض المنظمات (الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية)، وعن الجوهر الفعلي لبعض المناقشات التي دارت في أواخر الستينات حول العمل القطري والعمل القومي العربي والعلاقة بينهما؛ وهو من هذه الزاوية قد يشكل مادة للرد والتوضيح، من أجل تصحيح مسار الفهم الغربي التقدمي للمناقشات الفلسطينية، وللمناقشات العربية حول القضية الفلسطينية (التحرير).

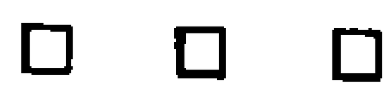
بذاته والدور المميِّز للشعب الفلسطيني كانت توصف، في حدّ ذاتها، بالاقليمية، وفي هذا ما يكفي حتى تحوم حولها الشبهات. ويعود الفضل لـ «فتح» في انها طرحت، منذ نهاية الخمسينات، ركائز رؤيا جديدة واختيار آخر، هو النضال المستقل للشعب الفلسطيني الذي عاد وأوصل، بعد ١٩٦٧، الى فكرة حق تقرير المصير وقيام الدولة الفلسطينية.

والثانية: هي مسألة العلاقة بين الفلسطينيين و«المستوطنين اليهود». وهنا أيضاً فان حركة فتح، من خلال تحديدها للدولة الديمقراطية التي يتعايش فيها المسلمون والمسيحيون واليهود، إنما تقطع الصلة مع النظرة الفلسطينية والعربية التقليدية وتُوجِد تمييزاً بالغ الأهمية بين اليهود والصهيونيين. والمنظمة تهيب باليهود أن ينضموا الى الكفاح المسلح، وتقبل بأن تبقى أغلبية اليهود في فلسطين. على ان ذلك لا يجري من غير تناقضات داخلية، ومن غير أن يعارضه «المحاربون القدامى» في منظمة التحرير، شأنهم شأن المنظمات القومية العربية. غير أن إقراره من جانب منظمة التحرير الفلسطينية بعد نقاش طويل كان بمثابة مرحلة لا غنى عنها في التطور السياسي للمقاومة الفلسطينية مما يمهد، في نظرنا، لاعتماد البرنامج المرحلي والدولة الفلسطينية في الضفة الغربية وغزة، في العام ١٩٧٤. وهو أيضاً شرط ضروري للبحث الأكثر عمقاً في الواقع الإسرائيلي وتناقضاته، وفي القوى التقدمية المتواجدة بإطاره.



والبحث الذي نحن بصدده يمتد من العام ١٩٦٨، وهو التاريخ الذي رفعت فيه حركة فتح للمرة الأولى شعار الدولة الديمقراطية، وصولا الى العام ١٩٧١ والدورة الثامنة للمجلس الوطني الفلسطيني. أما اختيار هذا التاريخ الأخير فيعود إلى سببين: الأول، هو أن المجلس الوطني، في دورته الثامنة، التي شاركت فيها المنظمات الفلسطينية كلها (ولو بصورة رمزية في ما يتعلق بالجبهة الشعبية لتحرير فلسطين) قد أقر هذا الشعار. والسبب الثاني، هو أنه بعد هزيمة ايلول (سبتمبر) الأسود ١٩٧٠ شرعت المقاومة الفلسطينية في اجتياز عوالم صحراء قاحلة. وأخذت تأفل المناقشات المتعلقة بمستقبل فلسطين، وما لبثت القوى الأساسية ان انخرطت في النضال ضد كل مشروع يهدف إلى خلق كيان فلسطيني (دولة في الضفة الغربية، أو مشروع المملكة العربية المتحدة، أو ما إلى ذلك). هذا النضال وما ينتج عنه من تفاعلات سيكون موضوع دراسة لاحقة لنا.

وقبل أن نتفحص النقاش، كما جرى داخل منظمة التحرير الفلسطينية، نرى انه لا بد من التذكير بصورة مقتضبة، بالظروف التي نما فيها النقاش وتطوّر. وهذا يتناول، في آن واحد، موازين القوى الداخلية في منظمة التحرير وفي منظمات المقاومة، وحياة المقاومة خلال هذه الحقبة القصيرة.



ظروف النقاش في منظمة التحرير

١ ــ المواقف المتخذة في المنظمة ومسألة «الوحدة الوطنية»

لقد شهدت منظمة التحرير الفلسطينية تحولاً خلال الفترة الممتدة من حزيران (يونيو) ١٩٦٧ إلى موعد انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني الثامن (شباط ــ فبراير، آذار ــ مارس، ١٩٧١). هذه المنظمة التي أسستها الدول العربية في عام ١٩٦٤، والتي ارتبطت باستراتيجيتها، ما عتمت أن عرفت التقهقر بفعل نكسة ١٩٦٧، تماماً كما حصل لهذه الدول. فلم تعد إلا منظمة من المنظمات الفلسطينية. وجاءت استقالة رئيسها الشقيري في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٧ لتجسد الأزمة العميقة التي دخلتها. فطرحت صيغتان في ذلك الوقت: اما ايجاد جبهة بين مختلف المنظمات الفلسطينية القائمة بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية، فيكون الكل على المستوى نفسه؛ وإما تحويل منظمة التحرير إلى «اطار» للوحدة الوطنية. وهذه الصيغة الأخيرة عادت وانتصرت بعد تطور طويل[1]. وعقد المجلس الوطني الفلسطيني الرابع في تموز (يوليو) ١٩٦٨ وشاركت فيه القيادة القديمة لمنظمة التحرير الفلسطينية، وفتح والصاعقة، والجبهة الشعبية، وتم اقرار ميثاق قومي ونظام أساسي جديدين. ولم يكن هناك أي اتفاق بشأن القيادة فجُدِّد للقيادة القديمة. وفي المجلس الوطني الفلسطيني الخامس الذي عقد في شباط (فبراير) ١٩٦٩، انتخب ياسر عرفات رئيساً للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية. وشاركت الصاعقة في عضوية اللجنة التنفيذية، لكن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين قاطعت الدورة، رافضة ما أسمته بهيمنة فتح على منظمة التحرير. ووقّع في ٦ أيار (مايو) ١٩٧٠ اتفاق للوحدة بين جميع المنظمات الفلسطينية (باستثناء منظمة «الأنصار» الشيوعية)، وبموجبه تعترف جميع التكتلات بمنظمة التحرير الفلسطينية بصفتها البنية الواسعة والاطار العريض للوحدة الوطنية. وقد ضم المجلس الوطني الفلسطيني، الذي هو الهيئة العليا، اكثر بقليل من مئة عضو وهو يمثل جميع الاتجاهات. إنه، مبدئياً، الهيئة الوحيدة المنوط بها امر تحديد التوجهات العامة لمنظمة التحرير الفلسطينية.

لكن هذا لا يمنع من أن تحتفظ كل من المنظمات الفلسطينية باستقلالية واسعة. وتجسد هذه المرحلة (١٩٦٨ ــ ١٩٧٠) ميزتين أساسيتين لمنظمة التحرير الفلسطينية تميزانها عن سائر حركات التحرير الوطني:

١ ــ استقلالية المنظمات؛ إذ يحق لهذه الأخيرة في بعض الأوقات اتخاذ قرارات مستقلة عن منظمة التحرير، بل ايضاً مناقضة خط المنظمة. وهو ما يتضح فيما بعد، خلال أحداث أيلول (سبتمبر) ١٩٧٠ في الأردن، حيث أن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين قادتا المقاومة بمجموعها إلى مواجهة عملت وسعها لتحاشيها.

٢ ــ انتشار المنظمات الصغيرة وتوزُّعها (اثنتا عشرة منظمة معترف بها ومنتسبة إلى منظمة التحرير، أما مجموعها فيناهز الثلاثين). وهذا التنوّع الذي قد تكون له نتائج

سلبية للغاية، يشجع في الوقت ذاته على الخوض في نقاش فكري واسع. فوجود تيارات تحمل لواء الماركسية والبعث وسواهما، وتتمتع بمتّسع وبمجـال رحب للتعبير، انما يخلق وضعاً مميزاً (يختلف، هنا أيضاً، عن الوضع في جبهة التحرير الوطني الجزائرية). وهو يفسر، في بعض الأحيان، التناقضات بين القادة الفلسطينيين.

إن أسباب هذا التوزّع والتبعثر في الحركة الفلسطينية ليست ظرفية. وإنما هي راسخة بشكل عميق في واقع الشعب الفلسطيني، وقد يكون من المفيد ان نتوقف عندها باقتضاب(*)(٢).

(أ) السبب الأول يكمن في التبعثر الحاصل في سنة ١٩٤٨. فلقد تشتّت الشعب الفلسطيني أيّما تشتّت: مكث بعضه في اسرائيل وبعضه الآخر في ظل السلطة الأردنية، وآخرون في غزة تحت السيادة المصرية، هذا عدا مئات الألوف من اللاجئين إلى لبنان وسوريا والخليج. وأدى هذا التبعثر إلى قيام تجارب سياسية واجتماعية مختلفة فلا علاقة بين البورجوازي الفلسطيني الذي يقطن الكويت والفلاح الذي يقيم في مخيم للاجئين. فغالباً ما أفرز كل من هذه الفئات الاتجاهات الخاصة به.

(ب) التجربة المستقلة والمميّـزة التي تكونت لدى مختلف القيادات وشتّـى الفئات والكتل (يمكن مراجعة دراسة كوانت (QUANT) عن المقارنة بين تجربة كل من الفريق القيادي في فتح وفي حركة القوميين العرب).

(ج) الدرجة العالية من الفردية التي ينسبها «كوانت» إلى القيم الثقافية العربية والفلسطينية المتوارثة.

(د) الخلافات الايديولوجية التي تبرز شدّتها بمقدار ما يؤدي المستوى التعليمي المرتفع لدى الشعب الفلسطيني إلى جعله أكثر تأثراً بالخلافات وبالايديولوجيات المختلفة التي تحرك العالم العربي.

(هـ) التداخل مع البلدان العربية. وهو قائم على مستويين: الأول مبـاشر، وذلـك عن طريق إنشاء منظمات مرتبطة مباشرة بهذا النظام العربي أو ذاك (الصاعقة من قبَل سوريا، جبهة التحرير العربية من جانب العراق)؛ أما الثاني، فقوامه التدخل غير المباشر بواسطة عقد تحالف، في هذا الوقت أو ذاك، مع منظمة فلسطينية ما، ممّا يتيح ممارسة ثقل على قرارات منظمة التحرير الفلسطينية.

وتسلط تجربة الدكتور عصام صرطـاوي الأضواء، إلى حد بعيد، على هذه النقاط المختلفة(٣). انه عضو في «فتح» وأحد مؤسسي الهلال الأحمر الفلسطيني. وهو بالنظر إلى تأثره بالنظريات الوحدوية العربية يرفض ان يقبـل دائماً بـ «قطريـــة» فتح. إلاّ ان انفصاله عن عرفات كان في أعقاب مناقشة بشأن قضية قليلة الأهمية، وكان ذلك في

(*) آثرنا في ما يتعلق بالنصوص العربية التي استطعنا الحصول عليها أن نعتمد على الأصل العربي (المترجم).

خريف ١٩٦٨. فخلال اجتماع مع عرفات ومع أعضاء آخرين في المنظمة ارتفعت حدة الكلام وغادر صرطاوي القاعة معلناً في وجه محدثيه: «لقد دخلت هذه القاعة بصفتي عضواً في فتح، وإنني اغادرها بصفتي أميناً عاماً للهيئة العاملة لتحرير فلسطين». وعندها جمع «رجاله» في فتح فاذا بهم ١٧ شخصاً! ومع أنه يشدّد على أن فتح لم تسع إلى تصفيته جسدياً فهو يعيد إلى الأذهان أنه لا يدين، في بقاء منظمته على قيد الحياة، إلّا «لضيافة» القوات العراقية المتمركزة في الأردن. ذلك أن الحكومة العراقية البعثية الجديدة التي أقام معها علاقات — إذ أنه سبق ومكث طويلاً في بغداد — أمنت له حماية ما لديه من معسكرات تدريب. وهكذا فقد جهّز قوة قوامها مئات من الرجال، ما لبثت أن اضحت واحدة من المنظمات الفلسطينية الرئيسية العشر.

وعرفات نفسه يوجز ظروف هذا التعدّد في ١٤ كانون الثاني (يناير) من العام ١٩٧٠. فبعد أن يذكّر عرفات بوجود منظمات عديدة، يقول(٤): «اننا لا ننوي الانخراط في عملية التصفية المسلحة، وهذا يعود لأسباب كثيرة: أولاً، لأننا في الأساس لا نؤمن بهذه الطريقة؛ وثانياً، لأن هذه المنظمات، والنزاعات الحاصلة في ما بينها انما هي جزء من النزاع القائم في الأمة العربية، وهل نحن سوى جزء من هذه الأمة؟ وثالثاً، لأن بعض هذه المنظمات مرتبط ببلدان عربية والصدام معها يعني المواجهة العسكرية مع البلد المعني».

وهو في مناسبات لاحقة يظهر التعارض بين «الأسلوب الفيتنامي» (أي المعتمد على جبهة عريضة) و«الأسلوب الجزائري» لحل النزاعات(٥)، مبدياً تفضيله للأول بصورة واضحة. وهنا يعتقد صرطاوي انه في هذا الموقف تكمن نزعة انسانية حقيقية لدى أبرز القادة الفلسطينيين.

أضف إلى ذلك أن التجربة الوحدوية التي تكوّنت لدى «الفريق القيادي» لحركة فتح، سواء في اتحاد الطلاب أم ابان النضال في غزة خلال عامي ١٩٥٥ و١٩٥٦(٦) قد أسهمت، بلا شك، في هذا التساهل القليل الحدوث.

ويؤدي هذا التنوع المقبول به على صعيد المنظمات الفلسطينية الى نتائج مهمة. فاذا بالوحدة والاتفاق يصبحان مهمة جوهرية؛ لأن وضع المقاومة المعقد (في مواجهة «المؤامرات» الرجعية وفي مواجهة محاولات الحل السياسي) يتطلب وحدة جميع القوى الفلسطينية. ثم لأنها الوسيلة الفضلى للحصول على أوسع الدعم من البلدان العربية، وللحؤول دون تمكّن هذه الأخيرة من استغلال التناقضات الفلسطينية.

إن هذا التركيز على أولوية الوحدة وهذا البحث الدائب عن سبل للاتفاق، واللذان يتجلّيان سواء في أبحاث اجتماعات المجلس الوطني الفلسطيني أم في شتى المشاريع «الوحدوية»، المنفّذ منها وغير المنفّذ، انما يشكلان احد المداخل لفهم المناقشات التي قامت بين عامي ١٩٦٧ و١٩٧٠. كما يفسران طابع المقاومة «الفوضوي»، على الأقل، كما تبدو للمراقبين: منظمات تتصارع؛ قادة يُدلون بتصريحات متناقضة؛ وما إلى ذلك.

إلا ان ذلك يشكل مصدر حوار ديمقراطي قلّما بلغته أية حركة تحرير. وتتواجه التيارات الايديولوجية كلها وتعبّر عن رأيها؛ وهذا هو السبيل الوحيد لفهم ما يتسم به النقاش بشأن الدولة الديمقراطية من غنى وتنوع.

ولا بد أن نأخذ بعين الاعتبار عاملاً آخر، في ما يتعلق بالمرحلة التي نحن بصددها، وهو أن منظمة التحرير لم تكن تمثل، خلال الفترة المذكورة، مجموع فئات الشعب الفلسطيني وشرائحه. فالدعم الرئيسي الذي تناله المقاومة إنما هو في مخيمات اللاجئين، في الأردن أولاً ثم في لبنان؛ حيث ثمة تجاوب واسع مع استراتيجية الكفاح المسلح والحرب الشعبية[٧]، وكذلك مع التشديد على دور الفلسطينيين وعلى رفض التسويات السياسية. وقد شجّع على رسوخ المقاومة في المخيمات قيام مؤسسات موازية للسلطة[٨] هي حقاً «مناطق محررة» في الأردن. أما في الضفة الغربية فيختلف الأمر جذرياً[٩]. فقد فشلت محاولات ترسيخ العمل الفدائي في عام ١٩٦٧، وحافظت القيادات التقليدية المرتبطة بالنظام الهاشمي على هيمنتها. وكان لا بد من الانتظار حتى سنة ١٩٧٣ لرؤية انخراط الجماهير الشامل في الضفة الغربية، تحت لواء منظمة التحرير الفلسطينية.

وفي غزة كان الوضع أقل وضوحاً، فقد حافظت منظمات المقاومة على نشاطاتها، رغم عدم وجود خلفيات لعملها. ويرى «أونيل» سببين لهذا الواقع: النسبة العالية من اللاجئين (نصف عدد السكان)؛ والفقر المدقع[١٠]. وهو يستنتج: أن هؤلاء لا مصلحة لهم في حل جزئي لا يعيدهم إلى «أراضيهم».

وهنا نلمس ظهور انقسام مهم في الشعب الفلسطيني، بين اللاجئين وغير اللاجئين (ونحن لا نتكلم، هنا، عن جميع الذين شُرّدوا من ديارهم، وإنما عن هذا القسم الأكثر فقراً والذي يعيش في المخيّمات)، باعتبار أن الفئة الأولى (اللاجئين) هي الأقل ميلاً إلى «المساومة». قد يكون مفيداً، إذاً، ان نلاحظ أن هذه الفئة الأولى ألقت بثقلها، خلال فترة ١٩٦٧ ــ ١٩٧١، على منظمات المقاومة وكوّنت الجسم الأساسي من «جماهيرها»، في حين ان الفئة الثانية لم تكن قد وجدت مكانها في منظمة التحرير.

٢ ــ تاريخ المقاومة الفلسطينية

العلامة البارزة في هذا المضمار هي هزيمة البلدان العربية في حزيران (يونيو) ١٩٦٧. فلقد خلقت النكسة فراغاً يتيح للمقاومة الفلسطينية ان تكتسب استقلالاً نسبياً وأن تحدد استراتيجيتها:

(أ) **في مواجهة اسرائيل ومحاولات التسويات السياسية**: ففي هذه الناحية، تجلّت وحدة نسبية: الكفاح المسلح هو الشكل الوحيد لمجابهة «العدو الصهيوني». وبعد أن فشلت المقاومة الفلسطينية في إرساء قواعد لها في الضفة الغربية في نهاية عام ١٩٦٧، فانها انكفأت إلى «قواعد مضمونة»، في الأردن ثم في لبنان. وتميزت فترة ١٩٦٨ ــ ١٩٦٩ بنهوض العمليات العسكرية.

ولقد ارتفع عدد «الحوادث» على الحدود الأردنية من ٩٧ حادثة في عام ١٩٦٧ (بعد حزيران ــ يونيو) إلى ٩١٦ حادثة في عام ١٩٦٨، ثم إلى ٢٤٣٢ في عام ١٩٦٩، و١٨٨٧ (لغاية شهر آب ــ اغسطس عام ١٩٧٠) . ثم تدنّى العدد إلى ٤٥ في عام ١٩٧١. أما في غزة، نتختلف الحال قليلاً، فالفدائيون يتحركون من الداخل، وقد بقي عدد «الحوادث» مرتفعاً رغم الانخفاض الذي حصل سنة ١٩٧١[١١]. وقد قوبلت النجاحات الأولى لهذا الكفاح، وخصوصاً بعد انهزام الجيوش العربية، بحماسة هائلة لدى الجماهير الفلسطينية والعربية وكذلك لدى منظمات المقاومة. وعلى الرغم من التأكيد المتكرر أن الكفاح سيكون طويلاً، فقد تنامى الشعور بأن النصر قاب قوسين أو أدنى.

في تلك الأجواء حددت حركة فتح أربع مراحل في العمل الفدائي: «اضرب واهرب»؛ ثم «المواجهة المحدودة»؛ ثم «الاحتلال المؤقت»؛ ثم «الاحتلال الثابت» (للمناطق المحررة). وقد اكدت تصريحات عديدة في النصف الثاني من العام ١٩٦٩ ومطلع العام ١٩٧٠ انه قد تم اجتياز المرحلة الثانية في معركة الكرامة (٢٢ آذار ــ مارس ١٩٦٨)، والمرحلة الثالثة بالاحتلال المؤقت لقرية «الحمه» (٢ أيار ــ مايو ١٩٦٩)، وأن المقاومة الفلسطينية تدخل في الطور الأخير[١٢]. وهناك تصريحات أخرى أقل إفراطاً في التفاؤل[١٣]. إلّا أن الشعور العام بقي هو نفسه وبقيت المبالغات مسيطرة.

هذه التقديرات سرعان مادحضها الموقف الخطير الذي وُجدت فيه المقاومة الفلسطينية إزاء البلدان العربية، كما كذّبتها العمليات في الضفة الغربية وفعالية الرد العسكري الاسرائيلي الذي أدى، منذ مطلع ١٩٧٠، الى تقلّص امكانيات المقاومة وقواعد دعمها في الداخل بفعل القمع، فضلاً عن بعض حالات التواطؤ.

إلّا أن هذا الفشل الذي مُني به الكفاح المسلح، وهو فشل جزئي (وفي الواقع فان اعظم النتائج التي حققتها منظمة التحرير، خلال المرحلة المعنيّة، هي ذات صفة سياسية)، لا يمنع القول انه من غير الممكن أن نفهم مناقشات تلك الفترة، إلّا إذا أخذنا بعين الاعتبار أن منظمة التحرير اعتبرت الكفاح المسلح الشكل الوحيد من النضال الفلسطيني، كما اعتبرت ان النصر هو في متناول اليد.

هذا الدور المعطى للكفاح المسلح يفسر أيضاً رفض كل حل سياسي، من القرار رقم ٢٤٢ إلى مشروع روجرز. وقد أعطى هذا النهج مفاعيل سلبية واضحة، فقد حرم المقاومة الفلسطينية من العديد من التحالفات الممكنة على الصعيد الدولي، ودفعها إلى مواجهة بعض الأنظمة العربية؛وبشكل خاص نظام الرئيس عبدالناصر في أعقاب قبوله بمشروع روجرز.

(ب) **العلاقات مع البلدان العربية**: وجدت المقاومة الفلسطينية نفسها في تناقض يحكُم تاريخها كله، وحتى يومنا هذا. فهي، من جهة، لا يمكنها التفكير (ولو انها في البداية فعلت ذلك لبعض الوقت) بالانتصار من غير مساندة البلدان العربية؛ ومن جهة ثانية فان تطورها يؤدي، في حد ذاته، الى تناقضات مع هذه البلدان، وتقع هذه

التناقضات في نوعين مختلفين: فحيثما هي متمتعة بنفوذ عسكري ــ كما في الأردن وفي لبنان ــ فقد اتجهت الى التعارض مع سلطة الدولة، وإلى ممارسة سلطتها الخاصة بها على الفلسطينيين (وهم اكثرية السكان في ما يتعلق بالأردن) فضلاً عن ارغام السلطات على مجابهة العمليات والاعتداءات الاسرائيلية؛ أما بالنسبة إلى الدول الأخرى (مصر، سوريا، الخ..) فقد وقفت موقفاً معارضاً لما تطرحه هذه الدول من هدف مباشر (تحرير الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧)، لشعورها بأنه مناقض لاستراتيجيّتها في تحرير فلسطين بكاملها.

وتتالت المجابهات. في الأردن: تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٨، شباط (فبراير) ١٩٧٠ فحزيران (يونيو) ١٩٧٠، وأخيراً أيلول (سبتمبر) ١٩٧٠ واخراج الفدائيين في تموز (يوليو) ١٩٧١. في لبنان: نيسان (ابريل) ١٩٦٩، تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٦٩، آذار (مارس) ١٩٧٠. وقد برز اتجاهان متعارضان: خط حركة فتح في عدم التدخل في شؤون الدول العربية ــ شرط أن لا تعيق هذه الدول نشاط المقاومة ــ؛ وخط الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين الذي يمكن إيجازه بصورة مبسطة في الشعار القائل: إن «طريق القدس تمر في عمان ودمشق والقاهرة».

وباختصار، فإن المرحلة، موضوع بحثنا، تتضمن في الوقت نفسه حقيقتين بارزتين هما:

ــ في «ايلول (سبتمبر) الأسود» تمت تصفية قسم كبير من القدرات العسكرية الفلسطينية ومن طاقتها على تدمير اسرائيل، وحتى على زعزعتها.

ــ النفوذ الشمولي لمنظمة التحرير الفلسطينية، كإطار دستوري انضوى تحت لوائه تدريجياً مجموع الشعب الفلسطيني ومنظماته، وكونها قد ترسخت كعنصر مستقل في السياسة الشرق أوسطية.

النقاش

الصيغة التي طرحتها فتح: كان ذلك حوالي منتصف العام ١٩٦٨ عندما قدمت حركة فتح بصورة علنية، وللمرة الأولى، صيغة مشروع للدولة الديمقراطية.

فقد أكدت فتح في حزيران (يونيو) ١٩٦٨، ان القضاء على اسرائيل، كدولة، وتحرير فلسطين لا يهدفان الى تصفية اليهود، وإنما يرميان، على نقيض ذلك، إلى منحهم مجال العيش في فلسطين عربية[١٤].

وفي اول تشرين الأول (اكتوبر) سنة ١٩٦٨ عرض ابو اياد، العضو النافذ في اللجنة المركزية لحركة فتح، في مؤتمر صحافي، الفكرة التي تقضي بأن تكون فلسطين مجتمعاً ديمقراطياً يعيش فيه، بمساواة تامة، المسلمون والمسيحيون واليهود[١٥]. وعلى حد تعبيره فان فتح اتخذت أخيراً، بعد سنة كاملة من النقاش وعلى الرغم من بعض الاعتراضات، القرار القاضي بطرح صيغة الدولة الديمقراطية المنشودة.

وفي الأول من كانون الثاني (يناير) عام ١٩٦٩ وبمناسبة الذكرى السنوية الرابعة لإعلان الكفاح المسلح، أصدرت اللجنة المركزية لفتح بياناً جاء فيه، بصورة خاصة[١٦]: ان الحركة لا تكافح ضد اليهود بصفتهم فئة عرقية أو دينية. انها تناضل ضد اسرائيل المجسِّدة لاستعمار مرتكز إلى نظام تكنوقراطي عنصري وتوسعي، والمجسدة للصهيونية والاستعمار.

ويقول البيان، في مكان آخر: ان حركة التحرر الوطني الفلسطيني «فتح» تعلن على الملأ ان الهدف النهائي لنضالها هو إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة والديمقراطية التي يتمتع جميع مواطنيها، مهما تكن طوائفهم، بحقوق متساوية.

وفي ختام الدورة الخامسة للمجلس الوطني الفلسطيني ــ التي سيطرت فيها فتح على اللجنة التنفيذية وأصبح ياسر عرفات رئيساً لهذه اللجنة ــ اتخذ قرار سياسي ورد فيه ان هدف الشعب الفلسطيني هو «اقامة مجتمع ديمقراطي حر في فلسطين بجميع الفلسطينيين، مسلمين ومسيحيين ويهوداً، وانقاذ فلسطين وشعبها من سيطرة الصهيونية العالمية...»[١٧].

وتجدر الاشارة إلى أن النص المذكور لا يشير صراحة إلى الدولة الفلسطينية. ويبدو ان منظمة التحرير لم تشر للمرة الأولى إلى الدولة الديمقراطية إلّا بدءاً من نيسان (ابريل) ١٩٦٩[١٨].

في غضون ذلك، كان النقاش قد أخذ مجراه على نطاق واسع في المنظمات الفلسطينية. وأثار مشروع الدولة الديمقراطية خلافات ومواقف متعاكسة، حتى داخل فتح. ومن الفائدة بمكان، ان نعرض الآن ما هي المواضيع التي انتظم حولها النقاش. غير أننا نشير، قبل ذلك، الى أنه حتى يومنا هذا لا تظهر فكرة الدولة العلمانية في أي من وثائق فتح. وهي المسألة التي ستكون لنا عودة اليها.

النقاش بخصوص الدولة: ما من شك على الاطلاق، بأن المعارضة الأولى والأكثر عنفاً لقيتها حركة فتح من جانب «القوميين»، اولئك الذين لا يقبلون أصلاً بفكرة الدولة الفلسطينية المستقلة.

إن الجدال بشأن الروابط بين الوطنية الفلسطينية والقومية العربية يعود إلى تاريخ نشوء الشعور الوطني في فلسطين. ومنذ الاحتلال البريطاني للقدس، في نهاية عام ١٩١٧، وبشكل خاص في نهاية الحرب، برزت اتجاهات لتوحيد فلسطين وسوريا من قبل الملك فيصل[١٩]. وسيطر النزوع إلى إقامة ما سميّ بـ«سوريا الجنوبية» على الحركة الفلسطينية لغاية العام ١٩٢٠. اما تفسير ذلك فليس نابعاً من الشعور بالانتماء إلى كيان واحد، بمقدار ما هو نابع من الصراع مع الصهيونية ومع وعد بلفور. وكان الأميرفيصل، نجل الشريف حسين، قد استقر في حكم سوريا وطمح الى بناء حكومة مستقلة. والبيان الانكليزي ــ الفرنسي الصادر في ٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٨ يعلن ان الحلفاء في

الحرب انما يهدفون الى تحرير الشعوب المضطهدة وإلى المساعدة في إقامة حكومتين وطنيتين في سوريا والعراق. وبالتالي فـان آفاق قيـام نظام مستقـل في دمشق حثّت الفلسطينيين على اعتبار الوحدة معه أمنية تتيح لهم مواجهة مشاريع الهجرة الصهيونية. وقد لجأت فرنسا، التي لا تخفي مطامعها في سوريا، إلى تشجيع التيار المؤيد «للوحدة السورية»، على أمل أن يتحقق ذلك لمصلحتها وتحت سيطرتها.

أما التطورات التي حصلت بعد ذلك: محادثات فيصل مع القيادة الصهيونية في كانون الثاني (يناير) ١٩١٩ (اتفاقات فيصل ــ وايزمن)، والتي وصلت أخبارها إلى فلسطين بعدها بعدة أشهر، وتصلّب سياسـة الحلفاء في مواجهة المطالب العربية (مؤتمر سان ريمو في نيسان ــ ابريل ١٩٢٠)، ودخول القوات الفرنسية إلى دمشق في ٢٥ تموز (يوليو) ١٩٢٠ وسقوط فيصل، هذه التطورات أسهمت في تحويل اتجاه الحركة الفلسطينية عن «سوريا الكبـرى»؛ وهـو الشعار الذي لا بد من الاعتراف بأنه كان تكتيكياً بحتاً.

بعد ذلك تركّز النضال، ولغاية سنة ١٩٣٦، على فلسطين وضد الصهيونية، من غير أن يُطلب من البلدان العربية والاسلامية سوى المساندة الخارجية.

وحمل العام ١٩٣٦، مع بداية الانتفاضة الفلسطينية الكبرى، تحولاً جديداً تجسّد تدريجياً في تحوّل القضية الفلسطينية إلى قضية عربية[٢٠]. وفي الواقع فان عدة عوامل دفعت في هذا المنحى: الأول، هو نمو الحركة الوطنية في العالم العربي كلّه (التظاهرات في مصر والعراق ضد مشاريع المعاهدة مع لندن)؛ والاهتمام المتعاظم بالقضية الفلسطينية لدى الرأي العام. والعامل الثاني، هو تصميم لندن، على الرغم من بعض التحفظات، على أن تلعب ورقة القومية العربية (على الوجه الذي يخدم مصالحها بالطبع، وخاصة مع خطر نشوب الحرب العالمية الجديـدة)، وان تستخدم الحكام العرب كعـامل مهـدّىء للوضع، وهذا يلتقي مع هاجس الزعماء الفلسطينيين القلقين من نهوض حركة شعبية لا قِبَل لهم بالسيطرة عليها. وهكذا فإن إضراب سنة ١٩٣٦ الكبير الذي استمر ستة أشهر، عاد وتوقّف اثر نداء من قادة الدول العربية. أما العامل الثالث، فهو ان الحركة الفلسطينية تعرضت في عامي ١٩٣٨ و١٩٣٩، بعد المرحلة الثانية من الانتفاضة، إلى عمليات قمع رهيبة، من اعتقالات ونفي واعدام... وكان لا بد من مرور جيل كامل حتى تنشأ قيادة جديدة للحركة الفلسطينية. والعامل الأخير، هو أن بريطانيا اعتمدت في العام ١٩٣٩ «الكتاب الأبيض» الذي يحد من الهجرة اليهودية ومن شراء الأراضي العربية، ويقضي بانشاء دولة موحدة، في غضون عشر سنوات، تكون ذات أقلية يهودية لا تتعدى الثلث في مطلق الأحوال. وكان هذا بمثابة نجاح للحركة الفلسطينية لا سبيل إلى تجاهله، وقد فُهم، قبل كل شيء، على أنه حصيلة ضغوط البلدان العربية. (وقد صدر الكتاب الأبيض من جانب واحد في أعقاب مؤتمر ضم كذلك ممثلي البلدان العربيـة وبعض شخصيات الحركة الفلسطينية).

أما وقد حرمت الحركة الفلسطينية من قيادة مستقلة وباتت خاضعة للشعارات التي تطرحها الدول العربية، ومنها الأنظمة الهزيلة والمتواطئة مع بريطانيا، فانها انخرطت

في الطريق التي قادتها الى كارثة ١٩٤٨. أي أنها لم تعد تلعب سوى دور ثانوي؛ وظلّت المسألة الفلسطينية، طوال عشرين سنة، قضية عربية، أو بالأحرى قضية من قضايا الدول العربية.

إن وقوع حرب ١٩٤٧ ــ ١٩٤٨، وعدم قيام دولة فلسطينية ولو عـلى قسم من فلسطين، كان من شأنهما تشديد التبعية للأنظمة العربية. وقد حدا هذا الوضع بالجيل الجديد إلى التساؤل عن مدى صحة رفض الدولة المستقلة. ويتساءل أبو إياد في كتابه «فلسطيني بلا هوية»[٢١] قائلاً:

«لكن لماذا لم يقبل القادة الفلسطينيون حلاً مؤقتاً على غرار المسؤولين الصهاينة، يكون قوامه تأسيس دولة على أي جزء من التراب الوطني الذي أسندته اليهم الأمم المتحدة؟

«وحين طرحت هذا السؤال على الحاج أمين الحسيني قبل وفاته بثلاثة أشهر، قدم لي الزعيم الفلسطيني عدة أسباب برر بها عجزه، كما قال، عن إنقاذ جزء على الأقل من تركتنا الوطنية. فالدول العربية المعنية أعاقت من تلقاء نفسها أو تحت ضغط الانكليز ــ الذين كانوا يكرهونه كرهاً خاصاً كما ذكر ــ تأسيس دولة في الضفة الغربية وغزة، أي في الأراضي التي لم يفلح الجيش الصهيوني في احتلالها. وبطبيعة الحال، فان ملك الأردن عبدالله لم يكن يؤيد اقامة كيان فلسطيني لأنه كان ينوي ضم الضفة الى مملكته. وهذا ما فعله على كل حال بعد حرب عام ١٩٤٨.

«أما الملك فاروق، فانه لم يكن يسعى من جانبه الى إلحاق غزة بمصر. وسمح في ايلـول (سبتمبر) ١٩٤٨ بعقد مؤتمر فلسطيني في مدينة غزة، أفضى إلى تعيين حكومة يقودها أحمد حلمي باشا، كان هدفها الرئيسي ــ وفق رأي الحـاج أمين الحسينـي نفسه ــ اقامة سلطتها الفعلية في غزة والضفة الغربية. غير أن الحكومة المصرية منعته حتى من الإقامة في غزة، بحجة أن الجيش الاسرائيلي «سيُستفزّ» بذلك وقد يجتاح القطاع. وعلى هذا فانه بات على الحكومة الفلسطينية أن تقيم في القاهرة حيث راح رئيسها أحمد حلمي باشا، وهو مصرفي ممتهن، ينصرف إلى أعماله بأكثر مما ينصرف إلى وزارته الوهمية. وقال الحاج أمين، انه بعد أن خانته الدول العربية، تخلى عنه أغلب القادة الفلسطينيين الذين انقسموا الى فريقين: واحد يوالي الأردن، والثاني يوالي مصر.

«وبالرغم من ان تبريرات الحاج أمين تقبل التصديق، إلا انها بدت لي غير مقنعة. ففي تلك الفترة كانت مصر والعربية السعودية معاديتين للأسرة الحاكمـة في الأردن ولا توافقان على ضم الملك عبدالله للضفة الغربية. أفلم يكن في وسعه الاعتماد على هاتين الدولتين العربيتين ضد التوسعية الأردنية؟ وإذا كـان الأمر غير ممكن فلماذا لم يستغث بالعالم العربي كله، بل وبمنظمة الأمم المتحدة التي قررت التقسيم، ليطالب بالضفة وغزة؟ وعلى أي حال فان أي وثيقة من وثائق المحفوظات الفلسطينية التي تفحّصناها عن كثب، لا تعزز ما ذهب اليه الحاج أمين الحسيني».

إلّا أنه لا يبدو في الحقيقة، ان اللجنة العربية العليا امتلكت القدرة الفعلية على تأسيس حكومة أو سلطة مستقلة على الأراضي التابعة آنذاك لسيطرة الجيوش العربية. ويظهر بالذات أن مبادرة المفتي إلى إنشاء الحكومة العربية لعموم فلسطين هي أبعد بكثير من مجرد مناورة مصرية لاعتراض المطامع الهاشمية، لتعبّر عن تصميم أكيد على توطيد نواة جنينيّة للسلطة الفلسطينية. وسرعان ما لفّ هذه الحكومة النسيان.

أما في الشرق الأوسط فقد تحركت الأمور ومن غير إبطاء[٢٢]. لقد حدث في غضون عشر سنوات انقلاب شامل في الأوضاع القائمة. واندفعت عاصفة القومية العربية وهزت جميع الأنظمة. واستلم عبد الناصر الحكم في القاهرة عام ١٩٥٢. وعبدالكريم قاسم في بغداد سنة ١٩٥٨، وزعزعت معركة السويس، في عام ١٩٥٦، أحلام إعادة السيطرة الاستعمارية الانكليزية والفرنسية. وأعطت الوحدة الاندماجية بين مصر وسوريا انطباعاً بأن «الوحدة العربية» أضحت قريبة.

وكان لهذا الاندفاع صدى هائل لدى الجماهير الفلسطينية. وكانت هذه الجماهير، التي شلّتها أحداث عام ١٩٤٨ وحملات التهجير، قد لقيت مساندة محدودة من جانب الحكومات التقليدية كما في الأردن ولبنان[٢٣]. إلا أن الثقة في القومية العربية التقليدية تركت مكانها للانتماء الحماسي الى التيار الوحدوي الثوري، المصمم على مناهضة الامبريالية وعلى عدم الانحياز، والذي كانت الناصرية واحداً من أبرز تجلّياته؛ إن لم تكن الوحيدة.

أضيف إلى هذه العناصر، صنوف التنافس بين الأطراف العربية والمزايدات بشأن القضية الفلسطينية، وهو ما ميّز، بصورة خاصة، الصراع بين قاسم وعبدالناصر.

من هذا الوضع في مجمله انبثقت منظمة التحرير الفلسطينية التي كانت خطوة مهمة في فرض الاعتراف السياسي بالحركة الفلسطينية.

نعود، باقتضاب، إلى هذه الأحداث[٢٤] التي أدت إلى ولادة منظمة التحرير الفلسطينية في عام ١٩٦٤.

فبعد قيام الوحدة السورية ــ المصرية سنة ١٩٥٨. أطلقت «اللجنة العربية العليا» حملة لأجل إدخال فلسطين في هذه الوحدة. وكانت تلك مناورة نشطة لإطلاق القضية الفلسطينية وتحريكها، ولتحريض الرئيس عبدالناصر على أخذها على عاتقه. وقَبِل عبدالناصر الفكرة، إلا انه رفض وضعها موضع التنفيذ في انتظار حصول استفتاء حقيقي لرأي الشعب الفلسطيني من قبل اللجنة العربية العليا أو في برلمان غزة. وتأسست هيئات جديدة في غزة وغادر المفتي مصر ولجأ إلى لبنان. يقول م. كولومب، معلقاً على ذلك: انه بالنسبة لعبدالناصر «فمجمل ما كان يهمه، ليس انشاء حكومة مؤقتة من شأنها ان تصبح حكومة لدولة فلسطينية مستقلة فيما بعد... وانما الاكتفاء بايجاد هيئة فلسطينية معينة تكون، فيما بعد، الناطق باسم سياسة القاهرة».

وفي الواقع، ففي تلك الحقبة لم تكن المسألة مطروحة، لا بالنسبة لعبدالناصر ولا بالنسبة للجنة العربية، على أنها مسألة الشعب الفلسطيني، وحقه في تقرير مصيره، ونضاله المستقل. هذه الأفكار كان يتقاسمها، إلى هذه الدرجة أو تلك، الشعب الفلسطيني بالذات، وملاكاته العاملة في اطار مختلف الحركات والتيارات القومية العربية. وحدها حركة فتح أخذت تتكلم في غزة، غداة حملة السويس، «بصوت نشاز». وسوف نتناول، فيما بعد، هذا التيار.

في ٩ آذار (مارس) ١٩٥٩، وبضغط من أمين الحسيني الذي طالب من بيروت بتأسيس دولة فلسطينية مستقلة، قررت الدورة الحادية والثلاثون لجامعة الدول العربية إعادة تكوين الاطار التنظيمي للشعب الفلسطيني، وبناء «كيانه» المعبّر عنه وتأسيس جيش فلسطيني[٢٥].

إلا أن إطلاق المناقشة جاء هذه المرة من العراق، وبصورة مفاجئة وساطعة. فقد اقترح عبدالكريم قاسم حكومة فلسطينية في غزة والضفة الغربية واعلان جمهورية فلسطينية، وذلك من غير أن ينحاز لا لعبدالناصر ولا للملك حسين ملك الأردن في أي شيء. وقام، في آب (اغسطس) ١٩٦٠، بتأليف جيش لتحرير فلسطين. وكان للحدث وقع قوي لدى الفلسطينيين، وليس من المستبعد كلياً أن تكون آراؤه قد أثرت في فكر حركة فتح.

إن عبدالكريم قاسم؛ إذ يبعث الفكرة القائلة بأن على الفلسطينيين أن يمسكوا قضاياهم بأيديهم، فانه يقول بخطأ نهج القومية العربية التي يمثلها عبدالناصر، ويشجع التيار السياسي الفلسطيني المطالب بالاستقلال.

وكان على الدول العربية أن تخطو خطوات إضافية على الرغم من سقوط قاسم في شباط (فبراير) ١٩٦٣، وبالنظر إلى عجزها عن مواجهة المشروع الاسرائيلي لتحويل روافد نهر الأردن. وفي كانون الثاني (يناير) ١٩٦٤ اقترح عبدالناصر إنشاء كيان فلسطيني. وكلّف الشقيري (المكلف بتمثيل فلسطين لدى الجامعة العربية منذ وفاة حلمي باشا في أيلول — سبتمبر ١٩٦٣) باجراء استفتاء للرأي بشأن تأسيس «كيان فلسطيني»، وذلك بقرار من مؤتمر القمة العربي الأول المنعقد في القاهرة. وعقد المجلس الوطني الفلسطيني الأول في ٢٨ أيار (مايو) ١٩٦٤، وتأسست منظمة التحرير الفلسطينية.

إن ولادة منظمة التحرير لم تحدث خارجاً عن الشعب الفلسطيني، وإن تكن المنافسات العربية قد ألقت بثقلها في هذا الصدد. وقد برز جيل جديد من القيادات الفلسطينية التي تركز كلياً على نضال الشعب الفلسطيني القائم بذاته. وقد تمثل هذا الجيل في المجلس الوطني[٢٦]. الا ان افكاره (راجع، فيما يلي، مواقف فتح السياسية) قد عبرت عن أقلية ضئيلة كما يتضح في اجتماعات المجلس الوطني.

لقد عقد المؤتمر بين ٢٨ أيار (مايو) و٢ حزيران (يونيو) ١٩٦٤ في القدس بحضور ٤٢٠ مندوباً، وأصدر وثيقتين أساسيتين: الميثاق القومي، والنظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية.

والنقطة التي تثير الانتباه في هذه النصوص هي غياب أي إشارة إلى سيادة الشعب الفلسطيني، بأي معنى من معانيها[٢٧]، أو الى استقلال منظمة التحرير الفلسطينية، أو الدولة الفلسطينية. حتى ان المادة الرابعة والعشرين من الميثاق تعلن أن منظمة التحرير لا تمارس أي سيادة «اقليمية» على الضفة الغربية لنهر الأردن أو على قطاع غزة أو على منطقة الحمة. وتغفل المادتان ٢٤ و٢٥ الاشارة إلى أية مسؤوليات عسكرية لمنظمة التحرير. هاتان النقطتان اشترطهما الملك حسين لحضور افتتاح المجلس الوطني[٢٨]. إلّا أن الضغوط العربية لم تكن السبب الوحيد لتبني هذه المواقف من جانب منظمة التحرير الفلسطينية فيما بعد. فقدأسهم في ذلك كون النزعة العربية الوحدوية لا تزال مسيطرة الى حد بعيد.

لقد ركز الميثاق، إذاً، قبل كل شيء، على تحديد فلسطين بصفتها «وطناً عربياً تجمعه روابط القومية العربية بسائر الأقطار العربية التي تؤلف معها الوطن العربي الكبير» (مادة ١).

ولدى الوصول إلى المادة الثالثة من الميثاق، نجد إشارة الى أن «الشعب العربي الفلسطيني هو صاحب الحق الشرعي في وطنه»، إلّا ان هذه الفكرة أُلحقت بها، مباشرة، الفكرة القائلة بأن هذا الوطن هو «جزء لا يتجزأ من الأمة العربية...»[٢٩].

وهذا التذكير البالغ الايجاز (وسنعود الى هذه المسائل عندما نتناول تعديل الميثاق في عام ١٩٦٨) يعطي فكرة أوضح عن أصالة مواقف فتح في تلك الحقبة.

مواقف فتح السياسية

تأسست حركة فتح في تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٥٩ في الكويت. وكان قادتها بمعظمهم قد نشأوا في القاهرة وشاركوا في نضالات ١٩٥٥ ــ ١٩٥٦ في غزة وفي منطقة القناة (وهذا ما سنراه فيما بعد). وتكوّنت من هذه التجربة الخاصة نزعة اصيلة ومميزة في الحركة الفلسطينية لم تنتشر في مجموع الشعب الفلسطيني إلّا في عام ١٩٦٧.

«في نهاية عام ١٩٥٩ بدأت فتح تعبر عن اتجاهاتها في وسائل الإعلام... أما النقطة الجوهرية في تحليل الحركة فهي القائلة ان تحرير فلسطين هو، في الأساس، مسألة فلسطينية ولا يمكن أن يُعهد به إلى الدول العربية. وفي وسع الأنظمة العربية، في أقصى الحالات ان تقدم المساعدة والحماية، وأن تسهم في النضال بواسطة جيوشها، غير أن الفلسطينيين يجب أن يقودوا المعركة ضد اسرائيل.

«وقد أُعطيت حرب التحرير الجزائرية كمثال لما يجب ان يكون عليه الوضع في فلسطين»[٣٠].

وتشكل هذه الأفكار، المعروضة في جريدة «**فلسطيننا**» نقضاً للنزعة «القومية» المحيطة. وقد عززها فيما بعد فشل الوحدة المصرية ــ السورية في عام ١٩٦١، وانتصار الثورة الجزائرية عام ١٩٦٢.

وتتسم بعض البيانات بالعنف في معارضة الأنظمة العربية. ويكتب أحد محرري «فلسطيننا» بأن كل ما نطلبه منك أيتها الأنظمة العربية هو أن تحيطي فلسطين بحزام دفاعي وان تراقبي المعركة بيننا وبين الصهاينة... وأن كل ما نطلبه منك هو أن ترفعي يدك عن فلسطين(٣١).

وهذا ما يتيح لـ يـاري أهود ان يقول: «ان 'النزعــة الفلسطينية' هي حجر الزاوية لمفاهيم فتح السياسية، سواء بالنسبة لتاريخ نشوئها أم بالنظر الى أهميتها النـظرية... انهـا ترتكـز إلى الايمـان بـأن الصـراع هـو، قبـل كـل شيء، صـراع فلسطيني—يهودي وبأن للعرب، بصورة عامة، دوراً ثانوياً، كمـا ترتكـز إلى الطموح لتحقيق «انبعاث وطني» للشعب الفلسطيني المشتّت. ولم تَجْرِ اضافة عناصر جديدة على هذا المبدأ الا في مرحلة لاحقة، ولا سيما منها شعار حرب التحرير الشعبية»(٣٢).

لا غرابة في ان تثير حركة فتح معارضة الأنظمة العربية وعداءها. حتى انهـا وُصفت، بعد العمليات العسكرية الأولى في عام ١٩٦٥، بأنهـا عميلة لحلف السنتـو. ولم تتوافر امكانية تعاون معين الا مع سوريا وخلال فترة قصيرة (لكن النظام السوري جعل هذا التعاون في نطاق معارضته لمنظمة التحرير الفلسطينية المقربة من مصر). أضف إلى ذلك ان بعض قادتها، ممَّن اكتسبوا نفوذاً منذ ذلك الوقت، شاركوا في اجتماعات المجلس الوطني الفلسطيني الأول.

وبعد قيامها بأولى العمليات العسكرية ضد اسرائيل (كانون الثاني—يناير ١٩٦٥) اكدت فتح مواقفها في مذكرة وجهتها إلى المجلس الوطني الفلسطيني الثـاني في أيار (مايو)— حزيران (يونيو) ١٩٦٥. فقد اكدت المذكرة ان الشعب الفلسطيني مسؤول عن تحرير وطنه، وأضافت بأن دور الجيوش العربية يقوم في الدفاع عن حدودها ضـد الاعتداءات الاسرائيلية(٣٣).

وكان لهذه النظريات تأثير مباشر في صياغة الأهداف الفلسطينية وفي بلورة فكرة السيادة.

فبدلاً من ابقاء الغموض مسيطراً على فكرة «السيادة على فلسطين» (كما هي الحال في ميثاق عام ١٩٦٤)، وبدلاً من إغراقها في لجّة السيادة العربية، جاءت حركة فتح لتعلن، بوضوح كامل، ضرورة إيجاد حكومة فلسطينية وتزويد الفلسطينيين بجوازات سفر خاصة بهم، ولتطرح بصورة خاصة ان هناك أقساماً عربية من فلسطين ينبغي الوصول لإعلان سلطة وطنية فلسطينية عليها، سلطة ذات دور قيادي وثوري وتعمل بالتعاون مع الأنظمة العربية(٣٤).

إننا نقع، هنا، على التحليل نفسه، الذي عاد إلى البروز في عام ١٩٧٤، لدى انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني الثاني عشر. وفي كل حال فقد أكدت فتـح هـذه الموضوعة عندما كشفت فشل الحركة الفلسطينية في بناء دولة في الضفة الغربية وغزة عام ١٩٤٨.

«وغالباً ما يتكرر في منشورات الحركة الرأي القائل ان عدم بناء مثل هذه الدولة قد حرم النضال الفلسطيني المستقل ضد اسرائيل من قاعدته الجغرافية»[٣٥].

وكما قلنا أعلاه فإن هذا الموقف المستقل والمميز الذي اتخذته فتح انما يفسرّ، في جانب منه، بمنشأ «المجموعة القيادية» وتطورها. وتكتسب دلالة خاصة، المقارنة التي يمكن أن تعطى، ولو من غير تعمق كافٍ في الوقت الحاضر، بين العناصر القيادية في فتح من جهة، وفي الجبهة الشعبية والجبهة الشعبية الديمقراطية من جهة ثانية[٣٦].

تضم لجنة فتح المركزية عشرة أعضاء في فترة ١٩٦٩ ــ ١٩٧٠. ويمكن من خلال دراسة المعلومات المتوافرة عنهم أن نصل الى بعض الاستنتاجات (راجع الملحقين الأول والثاني):

(أ) انهم جميعاً من مواليد فلسطين، بين آخر العشرينات ومطلع الثلاثينات وقد نشأوا فيها وكبروا.

(ب) يتحدرون بصورة خاصة من عائلات تنتمي، بصورة عامة، إلى البورجوازية الاسلامية (السنية بوجه خاص).

(ج) درسوا في مصر (ما عدا خالد الحسن)، واشتركوا في اتحاد طلبة فلسطين ولعبوا دوراً نشيطاً عام ١٩٥٥ــ١٩٥٦، في احداث غزة وفي دعم المقاومة المعادية للاحتلال الاسرائيلي. تعرضوا للاضطهاد سواء في القاهرة (أبو اياد وعرفات) أم في غزة (ابو جهاد ومحمد يوسف النجار).

أما بالنسبة لقادة الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية، فمن الصعب تكوين فكرة وافية عن منشئهم، ولا نملك معلومات موثوقة عن بعضهم. إلاّ أن المعلومات المتوافرة تتيح لنا بعض الاستنتاجات:

(أ) ان نسبة عالية من القياديين هم من غير الفلسطينيين (حواتمه، هاني الهندي)، أو من المولودين خارج فلسطين (ابو ليلى). [ابو ليلى: عراقي الجنسية].

(ب) انهم ينتمون، هم أيضاً، إلى البورجوازية الكبيرة لكن الفارق أن العديد منهم ليسوا مسلمين (جورج حبش، وديع حداد). ويرى **كوانت** ان ثلث أعضاء اللجنة المركزية للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين هم إما غير فلسطينيين وإما غير مسلمين.

(ج) وأخيراً فهؤلاء القادة اكتسبوا تجربتهم السياسية في بيروت (اكثرهم في الجامعة الاميركية) أو في عمان.

ماذا يمكن أن نستخلص من هذه الملاحظات؟

إذا كانت فلسطين هي المسألة المركزية بالنسبة للفريقين، غير أن هذه «المركزية» يتفاوت فهمها والنظر إليها تبعاً للتجربة. انها، بالنسبة لقادة فتح، مرتبطة بنشأتهم في

فلسطين وبالروابط التي ظلت تشدهم الى آخـر الشرائح المستقلـة نسبياً في الشعب الفلسطيني والمتمثلة في أبناء غزة (خمسة من اعضاء اللجنة المركزية ولدوا في غزة أو لجأوا اليها في عام ١٩٤٨). وقد شاركوا مباشرة في مختلف نضالات غزة، كتظاهرات اول آذار (مارس) ١٩٥٥[٣٧] التي سُجن بسببها مناضل مثل محمد يوسف النجار لمدة سنتين، وفي العمليات الفدائية ضد اسرائيل (أبوجهاد). وعندما توجه العديد منهم إلى القاهرة، أسسوا اتحاد الطلاب الفلسطينيين، فخاضوا تجربة العمل في منظمة مستقلة للشعب الفلسطيني. لقد ثمّنوا فضائل القومية العربية من الطراز الناصري إلاّ انهم تلمسوا، في الوقت عينه، حدودها (حتّـى انهم تعرضوا للقمع على يدها). ثم لعبت حملة غزة والنضال ضد الاحتلال الاسرائيلي دوراً حاسماً في استكمال هذه التنشئة[٣٨]. لقد شاركوا، على هذا النحو أو ذاك، في المجابهة المباشرة الكبيرة بين الجماهير الفلسطينية واسرائيل، وهي الوحيدة من هذا المستوى في مرحلة ١٩٤٨ ــ ١٩٦٧. ولقد استخلصوا منها دروساً عدة، لعل أولها وأكثرها اهمية هو أن النضال يرتكز في الدرجة الأولى إلى الشعب الفلسطيني. أما الثاني فهو أن أعمال البلدان العربية، بما فيها مصر، إنما يمليها منطق الدولة وليس الفلسطينيون وقضيتهم، على حد تعبير أبو اياد.

أما قادة الجبهة الشعبية والجبهة الشعبية الديمقراطية فدخلوا في تجربة مغايرة جذرياً، وقد وفدوا في معظمهم من حركة القوميين العرب. ففي لبنان كما في الأردن قامت السياسة الرسمية على العمل لضرب الوعي الفلسطيني لدى اللاجئين؛ فالقمع الشديد والنزوع إلى ضم الفلسطينيين و«استيعابهم» في الأردن، حالت دون ان يخوضوا نضالات خاصة بهم. لقد انخرطت الجماهير الفلسطينية في النضالات العامة (التحرك ضد حلف بغداد، نضالات ١٩٥٦ ــ ١٩٥٧ في الأردن، الحرب الأهلية في لبنان عام ١٩٥٨). وشكلت الأنظمة المذكورة عائقاً في طريق تحرير فلسطين (فالنظام الأردني مسؤول مباشرة عن «نكبـة» ١٩٤٨)، وفي الصراع القـائم في العالم العـربي كان من الطبّيعي ان يقف فلسطينيّو لبنان والأردن الى جانب عبدالناصر. ولا شك ان حركة القّوميين العرب كانت اكثر ميلاً إلى الفهم الناصري للقومية العربية لأنها كانت تضم نسبة مهمة من العرب غير الفلسطينيين، فضلاً عن الأقليات. واخيراً يمكن الاعتقاد بأن قياديي حركة القـوميين العرب، بفعل كونهم غير فلسطينيين أو غير مولودين في فلسطين، انما يشدهم اليها رباط «ايديولوجي»؛ يتحسسون القضية بصفتها نكبة للأمة العربية اكثر من كونها خسارة مباشرة لهم. من هنا أيضاً تصميمهم على إعطاء الأولوية لحل «أزمة الوطن العربي».

هـذه الملاحـظات تتيح لنـا الفهم الصحيح «للنهجـين» اللذين قامـا في الحركة الفلسطينية.

وملاحظة أخيرة لا بد منها، وتتعلق بالتلاحم الداخلي لكـل من الفئتين. إذ من الواضح أن فريق حركة فتح يبدو اكثرتلاحماً واستقراراً (من بين اعضاء اللجنة المركزية العشرة في العام ١٩٦٩، ستة منهم حافظوا على مناصبهم حتى اليوم، أما الأربعة الآخرون فقد توفّوا). وهنا يكمن سبب أساسي لتفوق فتح على سائر التكتلات الفلسطينية[٣٩].

ومن الفائدة بمكان، ان يصار إلى دراسة المجموعات القيادية بمزيد من التفصيل. ويكون من الأفضل أيضاً إجراء مقارنة مع القيادات الفلسطينية لفترة ١٩٣٦ ــ ١٩٣٩ (المنشأ الاجتماعي، العمر، المستوى التعليمي...).

حرب ١٩٦٧ وتعديلات الميثاق الوطني

خلقت حرب ١٩٦٧ ونتائجها المدمرة بالنسبة للزعماء العرب وضعاً جديداً للغاية. لقد أسهمت في انحسار ايديولوجية القومية العربية، ولا سيما منها الصيغة الناصرية. وتعززت مواقع «القطريين»، اولئك الذين راهنوا على استقلالية القرار الخاص بالشعب الفلسطيني[٤٠]. وهذا ما أتاح لمنظمات المقاومة الفلسطينية المسلحة ولمنظمة فتح في الدرجة الأولى، ان تحتل المسرح العربي بفعل دورها السياسي والفكري والعسكري المستجدّ.

وهزت الأزمة منظمة التحرير التي يرئسها الشقيري والتي عبّرت عن اتجاهات التبعية للبلدان العربية. فاستقال الشقيري، وحققت المنظمات المسلحة نهوضاً سريعاً، وجرت مفاوضات بهدف ضمها إلى منظمة التحرير.

وعقد المجلس الوطني في تموز (يوليو) ١٩٦٨ وضم مئة عضو، بينهم ٣٨ من فتح والصاعقة وبعض المنظمات الصغيرة، و١٠ من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، و٣٠ من منظمة التحرير الفلسطينية (القديمة) و٢٠ من جيش التحرير الفلسطيني. وعدّل الميثاق الوطني والنظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية، ولم يجرِ أي اتفاق بشأن اختيار لجنة تنفيذية جديدة.

ما هي التعديلات الأساسية في النقاط التي تهمنا في هذا السياق، أي التي تتناول علاقة القومية العربية بالنزعة الوطنية الفلسطينية؟

إنها تتناول، في الدرجة الأولى، مكانة الكفاح المسلح. وتجدر الملاحظة بأن هذا الكفاح وثيق الصلة، وفي المادة نفسها، بحق تقرير المصير وبحق السيادة. فالمادة التاسعة تنص على ما يأتي: «الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد لتحرير فلسطين وهو بذلك استراتيجية وليس تكتيكاً. ويؤكد الشعب العربي الفلسطيني تصميمه المطلق وعزمه الثابت... على ممارسة حق تقرير مصيره فيه والسيادة عليه».

وفي المادة الأولى حُدِّدت فلسطين بأنها «وطن الشعب العربي الفلسطيني»، و«هي جزء لا يتجزأ من الوطن العربي الكبير، والشعب الفلسطيني جزء من الأمة العربية».

وهكذا فثمة تركيز، منذ البداية، على الشعب العربي الفلسطيني، وهو ما أغفله تحديد الميثاق السابق لفلسطين.

كما يبرز هذا الاصرار عندما يحدّد الميثاق دور منظمة التحرير الفلسطينية.

وهكذا فالمادة ٢٦ من الميثاق الوطني تنص على ان «منظمة التحرير الفلسطينية

الممثلة لقوى الثورة الفلسطينية مسؤولة عن حركة الشعب العربي الفلسطيني في نضاله من أجل استرداد وطنه وتحريره والعودة اليه وممارسة حق تقرير المصير فيه، في جميع الميادين العسكرية والسياسية والمالية، وسائر ما تتطلبه قضية فلسطين على الصعيدين العربي والدولي».

لقد رفعت جميع القيود التي كانت «تحصر» دور منظمة التحرير الفلسطينية بموجب ميثاق ١٩٦٤. أما المادة المتعلقة بالضفة الغربية وغزة والحمة فقد ألغيت جملة وتفصيلاً.

أما بشأن الأنظمة العربية، فالمادة الثامنة والعشرون واضحة كل الوضوح في قولها: «يؤكد الشعب العربي الفلسطيني أصالة ثورته الوطنية واستقلاليتها ويرفض كل أنواع التدخل والوصاية والتبعية».

وأخيراً يذكر فيصل حوراني(٤١) أن جدالاً قام بشأن الحقوق الفلسطينية في الضفة الغربية وغزة. وتشكل المادة ٢٩ التي تؤكد أن «الشعب العربي الفلسطيني هو صاحب الحق الأول والأصيل في تحرير وطنه واسترداده...» رداً واضحاً على المطامع الهاشمية في الضفة الغربية، وعلى نظريات «القوميين العرب» الذين لا يهمهم الا عروبة الضفة وغزة. الا ان النص بقي غامضاً، وظل مستقبل «الأراضي المحتلة» غير واضح بالنسبة لمنظمة التحرير. (وهذا ما سنراه في مكان آخر).

وهكذا فقد شهدت الدورة الرابعة للمجلس الوطني الفلسطيني انتصار موضوعات حركة فتح. لن يكون ثمة تنكّر للطابع العربي الذي يرتديه الكفاح لأجل التحرير، لكن هذا الكفاح هو في الدرجة الأولى فلسطيني. وتغيّـر اسم «الميثاق القومي» فأصبح «الميثاق الوطني».

وإذا كانت قد غابت اية اشارة الى الدولة الفلسطينية، سواء في الميثاق أم في النظام الأساسي أم في البيان الطويل الصادر عن المجلس(٤٢)، الا انه ورد في هذا البيان الختامي، دون سواه، كلام عن مسألة الدولة في الضفة الغربية وغزة. فقد عبرت منظمة التحرير الفلسطينية عن رفضها الصريح لخلق ما تسميه «الدولة الفلسطينية الوهمية».

قد يثير هذا التقويم الدهشة، سيما وقد رأينا كيف ابدت فتح فكـرة السلطة الفلسطينية على الضفة الغربية وغزة. ويكتب أبو اياد نفسه قائلاً: «منذ شهر تموز (يوليو) ١٩٦٧... تقدّم فاروق القدومي من اللجنة المركزية في فتح بتقرير سياسي يعرض فيه الاستراتيجية والتكتيك اللذين يجب ان تتبنّاهما حركتنا. وفي هذه الوثيقة الآنفة، نجده يقترح علينا ان نعلن تأييدنا لقيام دويلة في الضفة الغربية وغزة في حال إعادة اسرائيل لهذه الأراضي التي كانت تحتلها لتوّها. وأكد أن الهدف ليس مطابقاً على المدى القصير والمتوسط لحق الشعب الفلسطيني في امتلاك اية قطعة من وطنه وحسب، وانما يستجيب كذلك لتحليل موضوعي للظروف. وبالفعل، فانه كان من البديهي انه كائناً ما كانت انطلاقة وبأس حرب العصابات ضد الدولة الصهيونية، فانها تظل في المستقبل المنظور،

دولة لا تقهر. ولهذا فان عدم توقع المرور بمراحل مؤدية الى الهدف الاستراتيجي الذي هو دولة ديمقراطية على كامل فلسطين، يكون أمراً من قبيل الوهم والخيال.

«وبالرغم من واقعية تقرير القدومي وصفائه ـــ وخاصة في الجزء المتعلق منه بالدويلة ـــ فانه اصطدم بمعارضة حادة داخل الأجهزة القيادية في فتح. فلم تكن لدينا حينذاك قواعد شعبية على قدر من الاتساع تكفي لعرض الوثيقة على الأطر والكوادر الوسطى في الحركة، فضلاً عن فتح نقاش عام حول موضوعها. وعلى هذا فقد قررنا إحالة تقرير القدومي الى المحفوظات بانتظار مجيء أيام أفضل»(٤٣).

ما هي أسباب هذا التبدل؟ لا ريب أنها كثيرة ومتشعبة ولا سبيل إلى سبرها جميعاً.

يكمن السبب الأول في الرغبة بتحاشي المجابهة المباشرة مع النظام الهاشمي غداة انتهاء الحرب عن طريق المطابية بالسيادة على منطقة كان قد ضمّها الى الأردن في عام ١٩٤٨.

والسبب الثاني، ان الهدف بحد ذاته لا يبدو مضمون التحقّق، خصوصاً وان شرائح لا يمكن تجاهلها من الفلسطينيين في الضفة الغربية لا يحملون لواء منظمة التحرير. من الذي سيتولى إدارة الدولة العتيدة؟ المملكة الهاشمية بالطبع؛ ومنظمة التحرير لا يمكنها القبول بهذا الحل. ولعل هذه الخشية لا بد أن يكون لها دور في الرفض المطلق للقرار رقم ٢٤٢. وحتى تسقط هذه العقبة ينبغي ان تفرض منظمة التحرير نفسها بصفتها وأن تقطع كل جدل حول تمثيلها للشعب الفلسطيني بأسره. ناهيك عن الانقسامات داخل منظمة التحرير بالذات، وداخل منظمات المقاومة الفلسطينية. وكان على حركة فتح، في المجلس الوطني الفلسطيني الرابع، ان لا تواجه قادة منظمة التحرير القدامى فحسب، وإنما أيضاً الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين التي تلعب دوراً نشطاً، وكذلك النزعات القومية الوحدوية المعارضة «للاقليمية».

وأخيراً فقد سرت في فترة ١٩٦٧ ـــ ١٩٦٨ بعض الشائعات كما برزت بعض المواقف لدى القادة الاسرائيليين ممّا يحمل على الاعتقاد بأنهم لا يعارضون قيام «كيان فلسطيني». وللوصول إلى تنفيذ الفكرة، فلديهم عدد من «الشناكل» التي يعتمدون عليها في الضفة الغربية. وهذا ممّا يزيد كثيراً في درجة الحذر لدى حركة فتح. (وسنخصص دراسة لاحقة تتناول بالتفصيل رفض منظمة التحرير الفلسطينية للدولة في الضفة الغربية وغزة، وموقف مختلف التيارات في المناطق المحتلة ازاء هذه المسألة).

النقاش بشأن «المستوطنين» اليهود

أما وقد وصلنا إلى هذه النقطة فيجدر ان نعود إلى الشقّ الثاني من تحديد الدولة الديمقراطية، ويتعلق «بالجالية» اليهودية أو «المستوطنين» اليهود. وكانت هذه المسألة قد نوقشت في مرحلة ما قبل ١٩٤٨. ويركز «آن ليش» على أن انتفاضة ١٩٣٦ الفلسطينية لم تكن تهدف الى طرد الطائفة اليهودية، بل إلى إفهامها بأنها جزء من المجموع

العربي[٤٤]. ويوسّع نبيل شعث، أحد قياديّ فتح، الفكرة عينها بالعودة الى شهادات «لجنة بيل» في عام ١٩٣٧ وبرنادوت في عام ١٩٤٨[٤٥]. وهو يضيف بأن فكرة التعايش تلاشت بعد سنة ١٩٤٨، وحلّت مكانها فكرة «العودة» الى الفردوس الضائع. وقد حُدِّد العدو بأنه اليهودي الذي طرد الشعب الفلسطيني؛ ولم يوضع أي فارق بين اليهودي والصهيوني.

وفي ما يتعلق بهذه النقطة يبدو أن صيغاً اتفاقية «واسعة» قد اعتمدت، في بيانات فتح وفي ما صدر عن حركة القوميين العرب[٤٦].

هذه الحلول الوسطية عبر عنها، في عام ١٩٦٤، الميثاق القومي لمنظمة التحرير الفلسطينية الذي جاء فيه: «اليهود الذين هم من أصل فلسطيني يعتبرون فلسطينيين اذا كانوا راغبين بأن يلتزموا العيش بولاء وسلام في فلسطين».

وبذلك تحجب الجنسية الفلسطينية عن جميع الذين ليسوا من «أصل فلسطيني» (أي الذين وفدوا الى فلسطين منذ سنة ١٩١٧)، وهذا يشكل ٩٥٪ من اليهود الاسرائيليين. وتجدر الاشارة إلى أن المادة الثامنة عشرة تصف اليهودية بأنها «دين سماوي» وليس بمثابة قومية. (هذه النقطة مفصلة فيما بعد).

وهذا ما نجده أيضاً في مواقف فتح الواردة في مجلة «**فلسطيننا**». ففيها يجري الحديث عن «اليهود المجرمين»[٤٧] أو عن «القضاء على الوجود اليهودي»[٤٨].

وفي جميع الأحوال فلقد حدث تغيّر في أعقاب حرب ١٩٦٧.

وهكذا ففي حديث لصحيفة «المجاهد» الجزائرية[٤٩] يقول قائد فتح (لا شك أنه ياسر عرفات فلم يكن اسمه علنياً بعد): لسنا اعداء لليهودية كديانة، ولا نحن نعادي العرق اليهودي. معركتنا هي ضد الكيان الاستعماري الامبريالي الصهيوني الذي احتل وطننا. ونؤكد أن وجود اسرائيل كدولة هو رأس جسر للاستعمار الأميركي الامبريالي في العالم العربي، ودركي يمكن أن تحركه الامبريالية في أي وقت ترتئي. ان مصالح الامبريالية والصهيونية في وطننا متلاقية ومندمجة...

هذا الموقف يفسره «البلاغ رقم واحد» لحركة فتح[٥٠] الذي يؤكد أن العمليات العسكرية لا تستهدف السكان اليهود بصفتهم يهوداً، وقد عاش العرب واياهم في تفاهم وانسجام على مر العصور.. وان فتح لا تعمل لإلقائهم في البحر. إن المقاومة أو الحركة التحررية التي تنسق خطواتها حركة فتح إنما هي موجهة ضد هدف وحيد هوالنظام الصهيوني ــ العسكري ــ الفاشي الذي اغتصب بلدنا وطرد مليونين من البشر واضطهدهم، وحكم عليهم بالعيش في الذل والقهقرى.

ويستنتج البلاغ ان حركة فتح والشعب الفلسطيني هما على ثقة بقضيتهما العادلة وبانتصارهما النهائي. وهما يعرفان أيضاً أنه في اليوم الذي سيرتفع فيه علم فلسطين فوق بلادهما المتحررة والديمقراطية والمحبة للسلام فان عهداً جديداً سيبدأ، وفيه يعيش

اليهود الفلسطينيون مجدداً في انسجام جنباً الى جنب مع العرب الفلسطينيين الذين هم أصحاب البلد الأصليون.

إنها المرة الأولى التي يصار فيها الى ايضاح الفارق بين اليهودية والصهيونية، في المقاومة الفلسطينية (إذا استثنينا الشيوعيين)؛ وهذا ما حدا بـ «فتح» الى وضع فارق بين الاسرائيليين انفسهم، لكن ذلك لم يحصل بصورة آنية وتلقائية. ولم تتسم الطروحات بالوضوح الكافي في هذه المسألة. ففي تصريح أدلى به أحد قادة فتح في مطلع سنة ١٩٦٨ نوّه[٥١] بان المنظمات الفلسطينية التي تخوض النضال في الداخل انما تعمل لمنع الهجرة وتشجيع الهجرة المعاكسة... ولمنع المهاجرين من الارتباط بالأرض (الفلسطينية)... وخلق مناخ دائم من التوتر والقلق يرغم الصهيونيين على التحقق من استحالة الحيـاة في اسرائيل.

هذه الشعارات غاب عنها النزوع «الديمقراطي» الى التعايش.

هذا الغموض يعكسه التعديل الذي طرأ على الميثاق، في المجلس الوطني الفلسطيني الرابع، في مسألة «المستوطنين اليهود». ونعيد الى الأذهـان ان الدورة المذكورة للمجلس الوطني عقدت في الوقت الذي كانت النقطة المركزية هي السيادة الفلسطينية ازاء البلدان العربية. ونذكر ايضاً ان فتح كانت تشكل أقلية وكانت منقسمة حول مسألة الدولة الديمقراطية. ويؤكد أبو اياد[٥٢] أن المناقشات الداخلية استمرت اكثر من سنة الى ان طرح بصورة علنية مشروع للدولة الديمقراطية.

ولا شك أن هذا الوضع يفسر الفارق القائم بين نص الميثاق وبين الموضوعات التي تبنّتها فتح بعد ذلك بعدة أشهر. وبالفعل فالمادة السادسة من الميثاق نصت على أن «اليهود الذين يقيمون اقامة عادية في فلسطين حتى بدء الغزو الصهيوني لها يعتبرون فلسطينيين». وكانت المادة المقابلة في عام ١٩٦٤ (المادة السابعة) تقضي بأن «اليهود الذين هم من أصل فلسطيني يعتبرون فلسطينيين اذا كانوا راغبين بأن يلتزموا العيش بولاء وسلام في فلسطين». وكما هو واضح، فالصيغة الجديدة تحذف الالتزام «بالعيش بولاء وسلام»، وهو التحفظ الذي كان يقيم تمييزاً بين اليهود وسائر الفلسطينيين. غير أنها بقيت غامضة وقابلة للالتباس. اذا كان المقصود بتاريخ «الغزو الصهيوني» هو العام ١٩١٧، وهو ما تنص عليه وثائق اخرى صادرة عن المجلس، فانه لم يبق، او يكـاد لا يبقى في عام ١٩٦٨ أيّ يهودي، من بين الذين يعيشون في اسرائيل، ينطبق عليه هذا المقياس؛ سيما وانه لا وجود لأي اشارة الى منشأ هؤلاء اليهود ـــ على خلاف المادة الخامسة التي تحدد العرب الفلسطينيين.

الفكرة التي سادت في الخارج، بعد ذلك، هي أن المادة السادسة المذكورة لا تعدو كونها استعـادة لشعار الشقيـري «فليُلقَ باليهـود إلى البحر». لقـد أدركت الدعايـة الاسرائيلية، البالغة الذكاء، كيف تستغل هذه الفكرة ايما استغلال[٥٣].

وجاء المؤتمر الثالث لحركة فتح، بعدها بأشهر، ليحدد مفهـوم الحركـة بشأن

فلسطين المقبلة: إنها دولة ديمقراطية، تقدمية، غير فئوية، يعيش فيها اليهود والمسلمون في سلام ويتمتعون بالحقوق نفسها(٥٤).

غير أن هذا لا يعني أن الالتباسات قد رفعت، بل ان قيادة فتح تقصدت ان تبقي على بعضها، ضمن حدود معينة. وهاكم ما يقوله أبـو ايـاد في هذا الصدد، في أعقاب المؤتمر الصحافي الذي طرح فيه المقترحات الجديدة(٥٥):

«... وسألني بعض الصحافيين الحاضرين في المؤتمر: مع أي الاسرائيليين نعتزم التعايش: مع مواليد البلاد؟ مع المهاجرين؟ ثم مع أي المهاجـرين منهم، الجدد أم القدامى؟ فأجبت أجوبة غامضة، إنْ على التساؤلات وإنْ بصدد المحتوى الدقيق الذي سيكون للدولة الديمقراطية. ومردّ ذلك الى سببين: فمن جهة اولى كنا نعتقد أنه ينبغي لنا ان ننتظر رد فعل من جانب الخصم قبل ان ندخل في التفاصيل ونتفاوض على تسوية. والحال هو أنه لا اسرائيل ولا أية دولة اخرى، صغرى أو عظمى، أبدت حتى اليوم أدنى اهتمام بمشروعنا بأن طلبت الينا على سبيل المثال ان نوضحه. ومن جهة اخرى فان الاقتراح الذي عرضته أثار، على الرغم من غموض تعابيره، معارضة عامة إنْ في صفوف الحركة الفلسطينية بمن في ذلك فتح، وإنْ بين الحكام العرب. ففكرة إمكانية العيش مع شعب اغتصب وطننا واستعمره، بعد نصف قرن من الصراعات الدامية، كانت جديدة الى درجة جعلت الكثيرين لا يطيقونها. فقد كان لا بدّ من كثير من الشجاعة، بل من التهور، لنُغْضي عن الجراح وعن الاحباطات المتراكمة، وكذلك عن ذهنية سياسية تكوّنت عبر عدة عقود من السنين. ولكننا تغلبنا على عبء الماضي حين جعلنا المجلس الوطني الفلسطيني الخامس يتبنّى بعد مرور أربعة اشهر على مؤتمري الصحافي (١ ــ ٤ شباط ــ فبراير ١٩٦٩) قراراً يؤكد هدفنا الاستراتيجي»:

ويلقى هذا الغموض تعبيره في اقتراحات بالغة التعدد، بعضها ما لبث ان أدين من جانب حركة فتح بالذات. وهكذا فقد أعلن احد قـادة فتح، في «**المنبـر الاشتراكي**» بمناسبة المؤتمر الدولي الثاني لنصرة الشعوب العربية (القاهرة، ٢٥ ــ ١٩٦٩/١/٢٧):

«هناك نسبة كبيرة من السكان اليهود في فلسطين، وقد عرفت النسبة ازدياداً كبيراً منذ عشرين سنة. اننا نعترف بأن لها الحق في العيش في فلسطين، وبأنها تشكل جزءاً من الشعب الفلسطيني. ونرفض الفكرة القائلة بأنه يجب القاء اليهود في البحر. وإذا كنا نقاتل ضد دولة يهودية من النوع العنصري، طردت العرب من أراضيهم، فذلك ليس لنحلّ مكانها دولة عربية تقوم، بدورها، بطرد اليهود. ان ما نودّ انشاءه في حدود فلسطين التاريخية هو دولة ديمقراطية متعددة الأجناس... دولة خالية من أي هيمنة، وفي اطارها يتمتع كل مواطن، يهودياً كان أم مسيحياً أم مسلماً، بكامل الحقوق المدنية. **ثمة صيغ كثيرة يمكن أن نتصورها في هذا الصدد، بدءاً من الحل اللبناني وصولاً الى صيغة من النوع الكونفدرالي. ونحن على استعداد للبحث في كل شيء، مع أي محاور كان، ما ان يعترف لنا بالحق في ان نعيش على أرضنا**»(٥٦).

لم يكن من الممكن الا أن تثير هذه المواقف معارضة واسعة لدى مختلف تيارات المقاومة الفلسطينية وفي البلدان العربية. وقد أسهم في تعميق هذا النقاش، في الوقت نفسه، ظهور منظمة جديدة هي الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين، وقد نشأت من انفصال فريق يساري في الجبهة الشعبية يحمل لواء الماركسية ــ اللينينية.

وقبل أن نتفحص هذا الجدال نشير الى الأهمية التي أوْلاها العديد من القادة الفلسطينيين لمعركة الكرامة بصفتها تحولاً في اتجاه تبنّي شعار الدولة الديمقراطية، وبصورة خاصة في اتجاه التعايش مع السكان اليهود. ويقول الدكتور صرطاوي(٥٧): انه حتى معركة الكرامة كنا نعيش في حلم، هو حلم «العودة»، العودة الى فلسطين القديمة، الى بيوتنا والى حقولنا، الخ. كنا نحدّق في فلسطين الماضي، فأعادت معركة الكرامة للشعب الفلسطيني حجم الأمل المرتجى. بعد «الكرامة» عاد الأمل ليبدو ممكناً للفلسطينيين، وعندها استطعنا (وأتكلّم من وجهة النظر الجماعية، من منظار «علم النفس الجماعي») ان نرى الاسرائيليين للمرة الأولى. وقد تساءلنا ماذا عسانا نفعل بهم؟

ترجمة: **نبيل هادي**
عن الفرنسية

---

(١) انظر، مثلاً: Quandt *et al, The Politics of Palestinian Nationalism,* London: University of California Press, 1974.

(٢) بالنسبة لهذا القسم انظر بشكل خاص: *Ibid.*, p. 52, 55, 75, 82; Bard E. O'Neil, *Armed Struggle in Palestine: A Political Military Analysis,* London: Folkstone, 1978.

(٣) مقابلة مع الدكتور الصرطاوي في باريس، ١٩٨٠/١٢/٢٢.

(٤) *International Documents on Palestine 1970,* Beirut: Institute for Palestine Studies, p. 750;

(مذكور في سلسلة الوثائق العربية الفلسطينية مع سنة النشر)

(٥) **الوثائق العربية الفلسطينية لعام ١٩٧٠**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ص ٩٣٣.

(٦) Abou Iyad, *Palestinien sans Patrie.* Paris: Fayolle 1978, p. 109, 215-216.

(ترجم الكتاب إلى العربية في بيروت سنة ١٩٨٠. وبخصوصه سوف نعتمد النص العربي بالمقارنة مع الأصل الفرنسي في حال الضرورة).

(٧) R. Sayigh, *Palestinians: From Peasants to Revolutionaries,* London: Zed Press, 1979, p. 175-176.

(٨) انظر: O'Neil, *op. cit.*, p. 114-119; Rabinovitch and Shaked, *From June to October: The Middle East between 1967 and 1973,* New Brunswick: Transaction Books, 1978.

(٩) انظر: O'Neil, *op. cit.*, p. 118.

(١٠) انظر: *Ibid.*, p. 237-242.

(١١) *Middle East Record 1969-1970.* Tel-Aviv: Shiloah Center, p. 242; (M.E.R.).

(مذكور في سلسلة اتفاقات الشرق الأوسط ١٩٦٩ ــ ١٩٧٠).

(١٢) «المؤتمر الصحافي بشأن مبادىء الكفاح المسلح»، **الصحف الصادرة في ١٥/٤/١٩٧٠**، كما اوردتها **الوثائق العربية الفلسطينية**.

(١٣) O'Neil, *op. cit.*, p. 115-119 and Table, p. 81.

(١٤) **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية ١٩٦٧**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية،

ص ٨٨.

(١٥) Abou Iyad, *op. cit.*, p. 109, 215-216; *IDP 1968*, p. 453.

(١٦) مذكورة في: *Les Palestiniens et la crise israelo-arabe*, Paris: Ouvrage collectif, Editions Sociales, 1974, p. 167 et 168.

(١٧) اوردته *IDP 1969*, p. 589.

(١٨) *Ibid.*, p. 66.

(١٩) بالنسبة لهذا القسم انظر: Y. Porath, *The Emergence of the Palestinian Arab National Movement 1918-1929,* London: Frank Cass, 1974, p. 70-122 بخاصة

(٢٠) *Ibid.*, p. 199-216, 274-294.

(٢١) Abou Iyad, *op. cit.*, p. 213-214.

(٢٢) انظر مثلا: M. Colombe, *Orient arabe et non engagement*, Paris: Publications Orientalistes de France, 1973, p. 1.

(٢٣) انظر مثلا: R. Sayigh, *op. cit.*

(٢٤) انظر بشكل خاص: M. Colombe, «les Problèmes de L'entite Palestiniene dans les relations interarabes», in la revue *Orient*, (Paris), 1er trimestre 1964; O. Carre, *Proche-Orient entre la guerre et la paix*, Paris: EPI, 1974, p. 91-95.

(٢٥) عصام سخنيني، «الكيان الفلسطيني بين ١٩٦٤ و ١٩٧٤»، **شؤون فلسطينية**، العددان ٤١ و ٤٢، كانون الثاني/ شباط (يناير/ فبراير) ١٩٧٥، ص ٤٦.

(٢٦) نشرت لائحة المدعوين في راشد حميد (اعداد)، **مقررات المجالس الوطنية الفلسطينية ١٩٦٤ ــ ١٩٧٤**، بيروت: مركز الأبحاث، م.ت.ف.، ١٩٧٥. وتبرز بصورة خاصة اسماء كل من خالد الحسن، خليل الوزير، كمال عدوان وياسر عرفات. لكن عرفات لم يكن حاضرا.

(٢٧) فيصل حوراني، **الفكر السياسي الفلسطيني ١٩٦٤ ــ ١٩٧٤**، بيروت: مركز الأبحاث، م.ت.ف.، ١٩٧٩.

(٢٨) **المصدر نفسه**، ص ٣٠ و ٣١.

(٢٩) يمكن بالنسبة لنصوص الميثاق مراجعة: حوراني، **مصدر سبق ذكره**، وكذلك قرارات المجالس في الكتيبات الصادرة عن كل منها. وبالنسبة للنقاش الذي حدث في المؤتمر الأول يراجع: حوراني، **المصدر نفسه**، الفصلين الأول والثاني.

(٣٠) Quandt, *op. cit.*, p. 56.

(٣١) Ehud Yaari, «Al Fath Political Thinking» in *New Out look*, (Tel-Aviv) November-December, 1968.

(٣٢) *Ibid*, p. 23.

(٣٣) حوراني، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٢٠ و ١٢١.

(٣٤) احتوت جريدة «فلسطيننا» التي اصدرها اعضاء في حركة فتح في بيروت بين عامي ١٩٥٩ و ١٩٦٤، على كتابات كثيرة تنحو نحو السيادة الفلسطينية (هناك نسخة من أعداد النشرة المذكورة، موجودة في ارشيف مركز الأبحاث الفلسطيني ــ المترجم). اما فكرة السلطة الوطنية فتظهر في عدد تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦١.

(٣٥) Yarri, *op. cit.*, p. 23.

(٣٦) انظر: Quandt, *op. cit.*, الجزء الثاني الفصل الثالث، واستشهادات مختلفة في الفهارس، وذلك في مجال البحث والتدقيق بشأن الحياة السياسية للقادة الفلسطينيين، بيد ان هذا لايمنع ضرورة إجراء دراسة مفصّلة اكثر؛ انظر ايضا الملحق رقم واحد لبحثنا هذا، وفيه لائحة بأعضاء اللجنة المركزية لفتح.

(٣٧) راجع مقالة **فلسطين الثورة** في ١٠/١١/١٩٨٠، بشأن احداث غزة في اول آذار (مارس) ١٩٥٥.

(٣٨) انظر بشكل خاص O'Carre, *op. cit.*, p. 91, 92: Abou Iyad *op. cit., p. 49, et 50* ; «فتح: الميلاد والمسيرة، حديث مع كمال عدوان»، **شؤون فلسطينية**، بيروت: مركز الأبحاث، م.ت.ف.، العدد ١٧، كانون الثاني (يناير) ١٩٧٣، ص ٤٥.

(٣٩) بخصوص دور الفئة القيادية واهمية تلاحمها بالنسبة لنفوذ اي حزب من الأحزاب، انظر: Gramsci *le texte*, Paris: Editions Sociales, 1975, p. 48 and 459.

(٤٠) نشير الى ان هذه الايديولوجية كانت قد بدأت ازمتها منذ فشل الوحدة المصرية ــ السورية، وكذلك منذ انقطاع المفاوضات المصرية ــ السورية ــ العراقية في عام

١٩٦٣. انظر بشكل خـاص Rabinovitch and Shaked, *op. cit.*, p. 248.

(٤١) حـوراني، **مصدر سبق ذكـره**، ص ١٥١ و ١٥٢.

(٤٢) انظر نص القرار في كتاب راشد حميـد، **مصدر سبق ذكره**.

(٤٣) ابو اياد، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٢٠ وما يليها (الطبعة العربية).

(٤٤) Quandt, *op. cit.*, p. 17.

(٤٥) الدكـتـور نبـيـل شعـث «Palestine of Tomorrow»، مداخلة في الحلقة الدراسية الدولية بشأن القضية الفلسطينية المنعقدة في الكويت من ١٣ الى ١٧ شبـاط (فبرايـر) ١٩٧١، نشرتهـا جريدة **فتح** في ٢٢/٣/١٩٧١ (بالانكليزية).

(٤٦) بخصوص حركة القوميين العرب انظر: W. Kazziha, *Revolutionary Transformation in the Arab World*. London: 1975 ويمكن في هذا الصدد ايضا، مراجعة تحليلات: M. Rodinson, *Peuple Juif on Probleme Juif*, Paris: Editions Maspero, 1981.

(٤٧) سختيني، **مصدر سبق ذكره**.

(٤٨) مذكور في: *Les Fiches du Monde Arabe* (FMA), Palestinies fiche I-14 (11/9/1979).

(٤٩) *IDP 1967*, 17/12/1967, p. 727-729.

(٥٠) *IDP 1968*, January 1968, p. 303.

(٥١) *Ibid*, 22/1/1968, p. 298.

(٥٢) Abou Iyad, *op. cit*, p. 215.

(٥٣) انظر مثلا: Y. Harkabi, *Israel et Palestine*. Gènève: Editions de L'Avenir, 1972.

(٥٤) مذكور في: *FMA. Palestine*, fiche IP 14 a (18 September 1979).

(٥٥) Abou Iyad, *op. cit.*, 216.

(٥٦) **المنبر الاشتراكي**، ٣٠/١/١٩٦٩.

(٥٧) مـقـابلة مـع الدكـتـور الصـرطاوي في ٩/٣/١٩٨١، ومـا يقابـل ذلك من مـلاحـظات اوردها الدكتور شعث وذكرناها آنفا.

الحركة التشكيلية الفلسطينية في الأراضي المحتلة
(١٩٦٧ ــ ١٩٨١)

إعداد: **سمير عثمان**

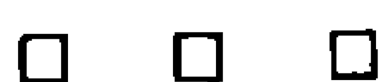
لم تكن الحركة التشكيلية الفلسطينية في الأرض المحتلة، خلال فترة نهوضها الأخير، بمعزل عن التطور العام لمجمل النضال الفلسطيني خلال السبعينات، خاصة بعد المتغيرات الهامة التي طرأت على وضع منظمة التحرير عالميا وعربيا وفلسطينيا والتي تواكبت مع ارتفاع متصاعد في وتيرة النضال الجماهيري والسياسي بعد عام ١٩٧٤ م، وبداية تبلور العناصر التنظيمية والقواعد الأساسية لمجموع النضالات والتحركات الوطنية لجماهير الوطن المحتل. فمن انتشار ظاهرة لجان العمل النسائي؛ لجان العمل التطوعي ولجان الطلبة الثانويين، الى تشكيل النقابات والمؤسسات الوطنية، والى انتخابات البلديات الوطنية عام ١٩٧٦، وغيرها من الأشكال التنظيمية المتنوعة التي استطاعت تأطير النضال الجماهيري المتصاعد، الى فرض التمثيل السياسي لمنظمة التحرير على كل التجمعات المهنية والثقافية والاجتماعية المختلفة، التي ما تزال تأتينا دائما بالجديد وبالرائع على الصعيد الجماهيري والسياسي. ولا عجب ان الانتفاضات الرئيسية لجماهير شعبنا في الوطن المحتل قد تواكبت مع هذا التنوع الهائل في الأشكال التنظيمية الجماهيرية والتي اصبحت القنوات الرئيسية لربط مجمل النضال الفلسطيني بأشكاله المختلفة ليصب في مجرى النضال الثوري الفلسطيني الواحد في مواقعه المتعددة.

وفي معرض الحديث عن التطور التاريخي للحركة التشكيلية الفلسطينية في الأرض المحتلة بعد عام ١٩٦٧، كرافد هام من روافد الثورة الرئيسية، لابد لنا من وضع ايدينا بالأساس على تطور هذه الحركة التنظيمي، اي تشكّل هذه الحركة الفعلي، كحركة تعبّر عن مجموع الفنانين التشكيليين الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، لما يعبّر عنه هذا الشكل من ارتفاع ملحوظ في قدرات الفنانين النظرية والفنية، وكحركة اجتماعية تعبّر

(*) هذه المادة مأخوذة من كتاب للفنان عصام بدر يعده حاليا للنشر.

عن المشاركة الفعّالة للفنانين في مجرى النضال الثوري الفلسطيني عبر علاقاتها ببقية الأشكال التنظيمية في الأرض المحتلة.

وعلى هذا الأساس، فسيكون هذا البحث مخصصا لاستعراض تطور الحركة التشكيلية الفلسطينية في الأرض المحتلة بعد عام ١٩٦٧؛ منذ لحظات البداية التي لم تشتمل إلا على مجموعة معارض شخصية متفرقة لعدد بسيط من الفنانين، حتى لحظات النهوض بتحولها إلى ظاهرة ثقافية نضالية شاملة، تضم العشرات من الفنانين الفلسطينيين المنضوين تحت لواء رابطة الفنانين التشكيليين الفلسطينيين في الأرض المحتلة.



يمكن القول ان الحركة التشكيلية في الأراضي المحتلة، قد مرت بثلاث مراحل متتالية خلال فترة تطورها الأخيرة، تميّزت فيها المرحلة الأولى (١٩٧٢ ــ ١٩٧٥) بمعارضة شخصية او مشتركة لعدد قليل من الفنانين، عكست حداثة التجربة الفنية، وضعف الارتباط بالواقع الفلسطيني. وقد برز من فناني هذه المرحلة عصام بدر ونبيل عناني. اما المرحلة الثانية (١٩٧٥ ــ ١٩٨٠) فقد تميّزت بكثافة المعارض الفنية المشتركة لعدد كبير من الفنانين، ــ من الضفة الغربية وقطاع غزة ــ وبلقاءات اوسع مع فناني وجمهور الخارج (الأردن، انكلترا، الولايات المتحدة)، والذي عكس نفسه بقوة على العمل الفني، اسلوبا ومضمونا، وظهرت نتائجه بوضوح في التطورات اللاحقة للحركة التشكيلية. وفي المرحلة الثالثة (١٩٨٠) برز دور غاليري ٧٩، كمقر ثابت للفنانين التشكيليين ومعرض دائم للفن الفلسطيني، وانشاء رابطة الفنانين التشكيليين في الأرض المحتلة، كجسم تنظيمي يضم الحركة: ينظّمها، يطوّرها ويقودها لتتبوّأ دورا طليعيا في النضال الوطني الفلسطيني.

المرحلة الأولى

كان عام ١٩٧٢ هو عام البداية في هذه المرحلة، حيث شهد نشاطا ملحوظا لثلاثة فنانين فلسطينيين في المعارض التالية:

١ ــ **المعرض الاول لعصام بدر**: وقد اقيم في قاعة بلدية الخليل بتاريخ ١٩٧٢/٢/٢٠، ثم نقل إلى قاعة جمعية الشبان المسيحية في القدس. وقد ضم هذا المعرض ٢٦ عملا زيتيا و١٨ لوحة حفرت على الزنك والجبص والخشب. وقد تناول عصام مواضيع شعبية فلسطينية، وبعض المواضيع المستوحاة من البيئة العراقية. ومن بعض لوحاته: سوق بغداد، الأهواز، سوق قديم من القدس، شناشيل بغداد، شارع من القدس. اما اسلوبه فقد كان واقعيا، واستخدم الفرشاة العريضة، واصابعه والسكين في تشكيل لوحاته.

٢ ــ **المعرض المشترك الأول لنبيل عناني ورحاب النمري**: وقد اقيم هذا المعرض في قاعة جمعية الشبان المسيحية في القدس، من ١٩٧٢/٥/٢، وحتى

٦/٥/١٩٧٢م. وقد ضم هذا المعرض ٧٠ لوحة زيتية قدم منها الفنان نبيل عناني عددا من اللوحات التي تعبّر عن الواقع الفلسطيني في الأرض المحتلة. ومنها: شهداء؛ رحيل؛ قيد؛ التحدي؛ طبق رمان؛ حلحول القديمة؛ والقدس. اما الفنانة رحاب النمري فقد كان طابعها تعبيريا بتركيز واضح على الوجوه، الطبيعة الصافية، والربيع؛ ومن لوحاتها: الصحراء وعاشوراء؛ زهور بلادنا؛ القدس القديمة؛ اعراب؛ والجسر. وقد لوحظ في هذا المعرض استخدام اسلوب التلصيق والكولاج لالوان من ورق المجلات، وقطع الأقمشة وصفائح المعدن والخيوط.

اما عام ١٩٧٣، فقد كان عاما هاما في مجال اللقاءات المتعددة للفنانين، والازدياد الملحوظ في عدد المعارض، ونوعية اللوحات، وعدد الزوار. ومن معارض هذه السنة:

١ ــ **المعرض الأول للفنان محمد حمودة**: افتتح عبد الجواد صالح (رئيس بلدية البيرة آنذاك) هذا المعرض في قاعة منتزه بلدية البيرة بتاريخ ١٥/٨/١٩٧٣م. وقد تناولت معظم لوحاته: الهجرة؛ حياة المخيم؛ واللاجئين. وتأخذ لوحاته اتجاها فوتوغرافيا بالتركيز على صورة الانسان الفلسطيني.

٢ ــ **المعرض الثاني للفنان عصام بدر**: وقد اقيم هذا المعرض في قاعة منتزه النهر الخالد في الخليل بتاريخ ١٣/٩/١٩٧٣م، وانتقل بعدها إلى قاعة جمعية الشبان المسيحية في القدس، ثم الى مكتبة بلدية نابلس. وقد ضم ٢٥ لوحة زيتية نذكر منها: قديم من الخليل؛ معركة من التاريخ؛ نافذة على الجرح؛ بؤس وغيرها. وفي هذا المعرض بدأ عصام بتبني الحصان كرمز للثورة، وطرح من خلاله فكرة الالتزام. وكان اسلوبه في هذا المعرض يميل الى التأثيرية ــ التعبيرية.

٣ ــ **المعرض المشترك لنبيل عناني وعصام بدر**: اقيم هذا المعرض في قاعة النادي الأرثوذكسي في رام الله بتاريخ ٢٢/٩/١٩٧٣م. وقـدم فيه عصـام ٢٨ لوحة معظمها من معرضه الثاني الذي كان قد انتهى في مدينة نابلس. وقدّم نبيل ٢٦ لوحة زيتية نذكر منها: موقف؛ سقوط الخرافة؛ مسيرة؛ حب الوطن؛ مدينة وسماء؛ امومـة والانسان والأرض.

وفي هذا المعرض تجمّع عدد كبير من الفنانين، حرصوا على السير بخطوات عملية من اجل إيجاد صيغة رسمية لتجمع الفنانين. ومن الفنانين الجدد ظهر سليمان منصور وكريم دباح.

ومع قدوم عام ١٩٧٤، كان الفن التشكيلي قد عرف جمهوره، وبدأت تظهر آثاره في الجو الثقافي والسياسي في الأرض المحتلة. وقد امتازت هذه السنة بمشاركة فناني القطاع في معارض تقام في الضفة الغربية، حيث كانت هذه هي اول محاولة باتجاه لقاء فناني القطاع والضفة، ودفع فكرة الحركة التشكيلية الموحدة والمنظّمة في الأرض المحتلة. ومن معارض هذه السنة:

١ ـــ المعرض المشترك لكامل المغني وبشير سنوار: وقد اقيم هذا المعرض في قاعة مكتبة بلدية نابلس بتاريخ ١٩/١٠/١٩٧٤م، حيث قدّم كامل المغني لوحات ذات ارضية رملية والوان تميل إلى الحزن والقتامة. ومن لوحاته: محو الأمية؛ انتظار؛ حتى يأتي الأمل؛ والفلاح. اما بشير سنوار فكانت لوحاته من واقع الحياة في غزة؛ ومنها: الجوع؛ موديل؛ وتأنيب ضمير. وقد ساد هذه الأعمال الأسلوب الكلاسيكي، وركّز بشير على الموديل في معظم لوحاته.

٢ ـــ معرض الخزف والفخار لفيرا تماري: اقيم هذا المعرض في جمعية الشابات المسيحية في القدس بتاريخ ٢١/١٢/١٩٧٤م. وقد ظهر اهتمام الفنانة فيرا بالزخارف الفلسطينية فظهرت الوانها جذابة متناسقة. وعرضت الفنانة ايضا بعض الرسوم المائية والباستيل، ولوحات خزفية إضافة الى النحت البارز والبلاط الصيني.

في تلك الفترة، تم عقد جلسات مشتركة بين: عصام بدر؛ نبيل عناني؛ رحاب النمري؛ ابراهيم سابا؛ سليمان منصور؛ عزيزة جرار؛ هايك لبدجيان وغيرهم، لنقاش اوضاع الحركة التشكيلية، وفي الوقت نفسه قام عصام بدر ونبيل عناني بزيارة لفناني القطاع، حيث تعرّفا على الفنانين هناك امثال اسماعيل عاشور؛ نعيم ابو الجبين؛ نصري ضبيط، بالاضافة الى بشير سنوار. وقد تمخضت هذه الفترة، عن تقديم طلب للحاكمية العسكرية عن طريق المكتب القطري الذي كان يشرف عليه د. عباس الكرد، يطالب بإنشاء تجمّع للفنانين التشكيليين في الضفة والقطاع. وقد رفض هذا الطلب بعد سنة من المراجعات المستمرة. وكنتيجة لهذا الرفض، بدأت لقاءات موسعة مع المؤسسات الوطنية المختلفة، برز منها لقاء الفنانين مع نقابة المهندسين اثناء انعقاد مؤتمرهم الثالث، حيث طرح المهندس ابراهيم الدقاق عن النقابة دعوة الفنانين إلى الانضمام الى النقابة كاتحاد، بحيث يكون هذا الانضمام مخرجا قانونيا لنشاط اتحاد الفنانين. إلا ان الفنانين رفضوا الاقتراح على اساس ان هذه الطريقة تطمس الدور المستقل للفنانين واتحادهم. وقد احترمت النقابة قرار الفنانين، إلا أنها بادرت بتحمّل نفقات اول معرض مشترك للفنانين في الأرض المحتلة في العام التالي.

المرحلة الثانية

كانت هذه المرحلة الممتدة من عام ١٩٧٥ وحتى بداية عام ١٩٨٠ متميزة في مراحل تطوّر الحركة التشكيلية، على الصعيد الداخلي، بكثافة المعارض واللقاءات الفنية وبازدياد اهتمام الصحافة بالحركة من مختلف النواحي. وعلى الصعيد الخارجي، بتعدد المعارض الفنية في الدول العربية والأوروبية وازدياد الاهتمام الفلسطيني ـــ متمثلا بمؤسسات منظمة التحرير ـــ بهذه الحركة، بل والشروع بمحاولة دعمها بمختلف الوسائل.

١ ـــ المعرض المشترك الأول للفنانين الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة ـــ ١٩٧٥: وقد كان هذا المعرض نتاجا حتميا للفترة السابقة من النشاط الفني خلال المعارض الشخصية والمشتركة للفنانين، وانعكاسا لضرورة برزت بشكل واضح في بحث

الفنانين عن شكل محدد يحتويهم، ويعبّر عن اعمالهم الجماعية. افتتح هذا المعرض بتاريخ ١٩٧٥/٨/٢٩ في قاعة جمعية الشبان المسيحية، ثم انتقل إلى الخليل، ثم إلى رام الله، فنابلس فالقطاع. وقد ضم هذا المعرض لوحات ١٥ فنانا من الضفة الغربية وقطاع غزة وهم: عصام بدر؛ سليمان منصور؛ كامل المغني؛ نبيل عناني؛ نصري ضبيط؛ منى هاشم؛ فيرا تماري؛ سميرة بدران؛ ليلى علـوش؛ رحاب النمري؛ جمال بدران؛ اسماعيل عاشور؛ فتحي البلعاوي؛ سعود الشوا وكريم دباح. وقدّمت وجهة نظر خلال المعرض، تطالب بنقل المعرض إلى عمان فلندن، فاعترض عليها عدد من الفنانين كان منهم عصام بدر؛ كريم دباح؛ كامل المغني؛ وسميرة بدران، على اساس ان الحركة التشكيلية في الأراضي المحتلة ما زالت في بدايتها، وان دور الفنانين بالأساس هو في الأرض المحتلة. إلا أن المعرض نقل فعلا إلى عمان، حيث افتتح في قاعة المركز الثقافي السوفياتي في تموز (يوليو) ١٩٧٦، وانتقل بعدها إلى مخيم البقعة الفلسطيني. وقد شارك فيه كل من: نبيل عناني؛ فتحي البلعاوي؛ بشير سنوار؛ رحاب النمري؛ سليمان منصور؛ وفيرا تماري من الأرض المحتلة، وسامية الزرد؛ مروان ابو الهجا؛ اديب منصور؛ ابراهيم حجازي؛ وخليل ريان من الأردن. ثم نقل المعرض بعدها إلى لندن ليفتتحه احد اعضاء مجلس العموم البريطاني المتعاطفين مع القضية الفلسطينية. وقد رافقه إلى لندن كل من: نبيل عناني؛ سليمان منصور؛ وفيرا تماري. وخلال هذه الفترة، قام الكاتب والصحافي الفلسطيني عادل سمارة بإجراء حوار على صفحات الجرائد مع بعض الفنانين حول هموم وافكار ونظرات الفن الفلسطيني في الأرض المحتلة، وعقدت الندوات، والمحاضرات في بعض النوادي واتحادات الطلاب. وقامت مجلة «البيادر» بعقد ندوة في تموز (يوليو) ١٩٧٦ بإشراف الفنان كريم دباح، اتضح منها إجماع الفنانين على اهمية وجود حركة تشكيلية فلسطينية في الأرض المحتلة معتمدة على أساس تربوي يؤهل روّاد المعارض لتـذوق الأعمال الفنية، ويرفع مستوى الادراك الفني العام عند جماهير الأرض المحتلة.

٢ ــ المعرض المشترك الثاني للفنانين الفلسطينيين ــ ١٩٧٧: وقد اقيم هذا المعرض في قاعة النادي الأرثوذكسي في رام الله في نيســان (ابريــل) ١٩٧٧، بمشاركة كل من: عصام بدر؛ نبيل عناني؛ سليمان منصور؛ فيرا تماري؛ كامل المغني؛ اسماعيل عاشور؛ ابراهيم سابا؛ سميرة بدران؛ جمال بدران؛ وبشير سنوار. قدّم الفنانون ٥٠ لوحة زيتية على أساس أن يقدّم كل فنان خمس لوحات فنية. وقد تشكّلت خلال المعرض لجنة من النادي الأرثوذكسي تضم: الناقد الأدبي محمد البطراوي؛ عصام بدر؛ الأستاذ رمزي ريحان؛ سليمان منصور والأستاذ منير فاشه، لدراسة إمكانيات قيام اتحاد للفنانين عبر نقابة المهندسين ثانيةً، أو عبر نادي الخريجين في القدس، او من خلال إعادة ندوة الرسم والنحت المؤسسة عام ١٩٦٣ في القدس. وتمت فعلا مقابلة احد مؤسسي الندوة، حيث سمح لهم بافتتاحها من جديد في شهر ايار (مايو) ١٩٧٧، ولكنها لم تدم لأكثر من أربعة أشهر؛ حيث اقفلت في ايلول (سبتمبر) ١٩٧٧ لأسباب غير معروفة.

انتقل هذا المعرض إلى الولايات المتحدة الأميركية، بدعـوة من مكتب الجامعـة العربية هناك، وافتتح في حزيران (يونيو) ١٩٧٧ في واشنطن (D. C.). وقد رافق المعرض

كل من: عصام بدر؛ وسليمان منصور ممثلين للفنانين بالانتخاب. وانتقل المعرض إلى مدن: بوسطن؛ نيويورك؛ شيكاغو؛ سان فرنسيسكو؛ لوس انجلوس؛ بسادينا ودالاس. ثم أعيد عرضه في واشنطن (D. C.) في مؤتمر أهالي رام الله المنعقد في الفترة نفسها. وقد استمرت هذه الجولة ثلاثة أشهر كاملة.

لقد كان هذا المعرض تجربة جديدة للحركة التشكيلية في الأرض المحتلة، وحتى للمسؤولين العرب والفلسطينيين في الولايات المتحدة خاصة في ظل الصعوبات الكثيرة التي واجهت المعرض من الاعتناء والتحضير له، وحتى مواجهة ردة الفعل الصهيونية العنيفة للمعرض في مدينتي بوسطن وواشنطن بالأخص.

٣ ــ المعرض المشترك الثالث للفنانين الفلسطينيين ــ ١٩٧٨: اقيم هذا المعرض في قاعة نادي الخريجين العرب من ٢١، وحتى ١٩٧٨/٤/٢٣؛ حيث شارك فيه: عصام بدر؛ نبيل عناني؛ سليمان منصور؛ كامل المغني؛ ابراهيم سابا؛ سميرة بدران وفيرا تماري. وضم المعرض ثلاثين لوحة وعملا فنيا. وقد كان هذا المعرض مظاهرة فنية كاملة من حيث: عرضه في اكثر من منطقة؛ اهتمام الصحف والمجلات به؛ عقد الندوات المختصة بالفن التشكيلي؛ الأساليب الفنية؛ مدى تقدّم الفن التشكيلي؛ الفنانين التشكيليين والخ... من القضايا الفنية. وخلال هذا العرض تم طبع عدد كبير من البطاقات التي تحمل رسوم الفنانين وأعمالهم. ثم انتقل المعرض بعد ذلك إلى مدينة الناصرة، حيث افتتحه توفيق زياد رئيس البلدية في قاعة جمعية الشبان المسيحية هناك، بتاريخ ١٩٧٨/٥/٢٧، وشارك فيه ٢٨ فنانا من الضفة والقطاع والأرض المحتلة عام ١٩٤٨. ومَن الفنانين المشاركين فيه من الأرض المحتلة عام ١٩٤٨ كان: عبد عابدي؛ وداد الحايك؛ خليل ريان؛ ابراهيم حجازي وهناء سمارة وغيرهم. ونقل بعدها المعرض إلى رام الله حيث رفض الحاكم العسكري إقامته في النادي الأرثوذكسي، مما ادى إلى انتقاله للعرض في جامعة بير زيت بمناسبة اسبوع فلسطين بتاريخ ١٩٧٨/١١/٢٢، ثم إلى ام الفحم بطلب من حركة ابناء البلد، واخيرا إلى نابلس في جامعة النجاح الوطنية.

وفي هذه السنة، تم تكليف الفنان عصام بدر بالشروع بتحرير صفحة تشكيلية في صحيفة الفجر، وقد بدأت فعلا بالصدور في حزيران (يونيو) ١٩٧٨، حيث ضمت آراء في الحركة التشكيلية الفلسطينية في الأرض المحتلة، وأخباراً تشكيلية عربية وعالمية، ومقابلات مع الفنانين في الداخل والخارج، ورأيا للمحرر يتناول مواضيع الفن ومقالات مختلفة عن الفن العالمي. وفي شباط (فبراير) ١٩٧٩، تم إلغاء الصفحة التشكيلية من صحيفة الفجر، نتيجة لعدم توفّر الامكانيات المادية. وفي الوقت نفسه افتتحت صفحة تشكيلية في صحيفة الطليعة الأسبوعية، إلا أنها مالبثت أن الغيت لعدم موضوعيتها. وقد نشطت مجلتا «البيادر» و«الشراع» بكتّابهما: محمد البطراوي؛ عادل سمارة؛ أصعد الأسعد والمرحوم مروان العسلي في الحديث عن الحركة التشكيلية. إلا أنه لم يتوافر حتى ذلك الحين نقّاد حقيقيون مختصون في الحركة التشكيلية. وفي هذه السنة ايضا تم تكليف الفنان عصام

بدر من قبل بلدية رام الله بإنشاء جدارية فلسطينية على الجدار الشرقي لمبنى البلدية، وقد تم إنجازها عام ١٩٧٩، حيث تتكوّن من ٨ أشكال فنية من الحديد والخزف تمثل القضية الفلسطينية، وهي على التوالي: دير ياسين؛ الرحيل؛ الرابض في الأرض؛ حامل البندقية؛ امومة؛ اصرار وعطاء؛ ومحاولة رفع العلم. ويبلغ طول هذه الجدارية ١١,٥ م، وعرضها ٣,٥ م مقامة على ارضية من الرخام، وقد استخدم اللون البرونزي الخزفي في طلاء الأشكال الثمانية. ويعتبر هذا العمل من اضخم الأعمال الجدارية في المنطقة، وأكثرها تعبيرا عن قضية حيوية مثل القضية الفلسطينية.

٤ ــ **المعرض المشترك الرابع للفنانين الفلسطينيين ــ ١٩٧٩**: اقيم هذا المعرض في قاعة مكتبة بلدية رام الله في نيسان ١٩٧٩، واشترك فيه خمسة فنانين هم: عصام بدر؛ كامل المغني؛ سليمان منصور؛ نبيل عناني؛ وكريم دبّاح. وكان الاهتمام الرئيسي لهذا المعرض هو الطفل الفلسطيني في السنة العالمية للطفل. وقد نقل هذا المعرض إلى قاعة نقابة العمال في نابلس في اول ايار (مايو) ١٩٧٩، ثم إلى طولكرم فغزة بمناسبة احتفالات اسبوع الطفل، بعد أن انضم إليه كل من الفنانين محمد حموده؛ ابراهيم سابا؛ وخليل الددح. وقبل افتتاح المعرض في قاعة مركز جمعية الهلال الأحمر في غزة، وبينما كانت اللوحات لا تزال محفوظة في مكتبة المركز، قامت جماعات رجعية بمهاجمة المركز وإحراق مكتبته بما تضم من كتب ولوحات فنية. وبلغت خسارة الفنانين ٤٢ لوحة زيتية من أصل ٧٠ لوحة هي كل لوحات فناني الضفة الغربية المشاركين في المعرض. ومن اللوحات المحترقة نذكر: عروس الوطن؛ يوم الأرض؛ صمود: مقاومة؛ من تراثنا؛ واستيطان، للفنان سليمان منصور، ويوم الأرض؛ تعاون؛ المائدة؛ والربيع للفنان محمد حمودة. اما كريم دبّاح فقد احترقت له ٣ لوحات عن الطفولة بالاضافة إلى لوحة زخرفية عن الفن الاسلامي، و٦ لوحات للفنان نبيل عناني منها: زيتونة في ساحة الدار؛ هدية الأرض؛ أطفال فلسطين؛ استيطان؛ قرية فلسطينية وغيرها. اما ابراهيم سابا فقد فقد خمس لوحات هي: عروس البحر ودلال المغربي؛ عمواس؛ الشهيد؛ ذكرى لا تنسى؛ وغدا يطلع الفجر. هذا بالاضافة إلى عدد آخر من اللوحات فقدها الفنانون الآخرون امثال عصام بدر وخليل الددح. وفي هذه السنة نفسها، اقيم معرض الغرافيك الأول للفنان عصام بدر في تموز (يوليو) ١٩٧٩، واستمر لمدة خمسة عشر يوما، حيث احتوى المعرض على خمسين لوحة فنية منها ما هو مطبوع على الخشب، ومنها ما هو مطبوع على الحجر أو الزنك. وقد اقيم هذا المعرض الذي افتتحه الفنان عصام بدر في غاليري ٧٩ في رام الله. ويقول الفنان عصام بدر في معرض حديثه عن الغاليري ان اهمية إنشاء هذا الغاليري نبعت من ضرورة وجود مقر فني دائم للحركة التشكيلية يمكّن الفنانين من عرض اعمالهم سواء أكانت شخصية ام جماعية وبشكل مستمر، بالاضافة إلى تنمية قدرات الأطفال والتذوق الفني عند الجمهور، خاصة وأن الأعوام الماضية قد شهدت انعدام المعارض الشخصية وموسمية المعارض الجماعية واعتماد الحركة التشكيلية على ما يمكن أن تقدّمه لها النوادي والمؤسسات المختلفة من قاعات ودور عرض. فكانت الأهداف هي كالتالي:

١ ــ عمل معارض جماعية للفنانين الفلسطينيين، ومعـارض اخرى لفنـانين من الخارج.

٢ ــ عمل معارض شخصية للفنانين الفلسطينيين.

٣ ــ عمل معارض جماعية او شخصية للفنانين الهواة.

٤ ــ عمل معارض لرسومات الأطفال.

المرحلة الثالثة (١٩٨٠)

تميّزت هذه المرحلة بأنها شهدت ازدياد تبلور الحركة سياسيا وفنيا، واشتداد التلاحم والوحدة بين فناني الضفة الغربية وقطاع غـزة، وأخذ هذه العلاقـة لموقعهـا الحقيقي في صفوف الثـورة؛ مما أهّل رابطة الفنانـين التشكيليين لدور طليعي داخـل المؤسسات والنقابات الوطنية التي لا تـزال تعاني من انفصال طويل بين الضفة الغربية وقطاع غزة يأخذ اتجاها نحو الوحدة والاندماج مع اشتداد وتيرة النضالات السياسية والاجتماعية التي يخوضها الشعب الفلسطيني في مناطق تواجده المختلفة.

وقد كان عام ١٩٨٠ عام نقلة نوعية في المجالين التنظيمي والفني للحركة التشكيلية الفلسطينية في الأرض المحتلة، فقد شهد هذا العام إنشاء رابطة الفنانين التشكيليين في الضفة الغربية وقطاع غزة. وإقامة عدد كبير من المعارض الفنية كان اهمها مهرجان الفن التشكيلي الفلسطيني الأول في غاليري ٧٩، والذي اعتبر بحق اضخم مهرجـان فني تشهده الحركة التشكيلية الفلسطينية في الأرض المحتلة عبر تاريخها.

بدأ هذا العام بمعرض شخصي للفنان تيسير شرف اقيم في قاعة جمعية الشابات المسيحية في القدس بتاريخ ٢٨/١/١٩٨٠، حيث عرض فيه ٤٢ لوحة زيتية مختلفة الأحجام (تفاصيل هذا المعرض تجدها في معرض تيسير شرف الثاني خلال مهرجان الفن التشكيلي).

٥ ــ **المعرض المشترك الخـامس للفنانـين الفلسطينيـين ــ ١٩٨٠**: اقيم هذا المعرض بمناسبة يوم السجين الفلسطيني بتاريخ ١٧/٤/١٩٨٠، في نادي الخريجين في القدس. وقد حظي هذا المعرض بإقبال جماهيري شديد؛ مما أدى إلى تمديد عرضه ليومين آخرين. وشارك فيه ٩ فنانين فلسطينيين منهم عصام بدر الذي قدّم خمس لوحات هي: صرخات سجين؛ رسالة سجين؛ امل وعناد؛ التربّص؛ وعنفوان. وكان الطابع العام لأعماله متأثرا بالزخرفة الاسلامية. اما تيسير شرف فقد قدّم اربع لوحات هي: يوم السجين؛ القدس في العين؛ زخرفة عربية؛ وزخرفة اسلامية. وقد قدّم صلاح الأطرش ثلاث لوحات هي: ام عيني؛ الشمعة؛ ولن تموت. اما سليمان منصور فقد قدّم اربع لوحات هي: أمومة؛ يوم السجين؛ المسلخ؛ ولوحة بالحبر الأسود. وقدّم محمد حمودة اربع لوحات هي: السجين؛ انتظار؛ عرس فلسطيني؛ وعلى الحدود. اما نبيل عناني فقد، قدّم اربع لوحات منها: صمود؛ تآلف؛ ويوم السجين. كما شارك كريم دبّاح ببعض الأعمال عن يوم السجين ومعظمها بالحبر الأسود أو باستعمال الزنك. وقد شارك ايضا الفنان السجـين خالد

العمري (خرج من السجن قبل اشهر قليلة بعد أن قضى عشر سنوات في سجن الرملة). بعدد كبير من الرسومات بالحجم الصغير والتي عبّرت عن حساسية شديدة ورقة عالية يمتلكهما الفنان السجين. وفي هذا المعرض قامت مؤسسة ابن رشد للطباعة والنشر بطباعة لوحتي سليمان منصور ونبيل عناني عن يوم السجين.

انتقل هذا المعرض إلى جامعة بيرزيت، ثم إلى مدينة نابلس في اول ايار (مايو) بمناسبة عيد العمال، واخيرا إلى مدينة غزة في معرض الهلال الأحمر، بعد مشاركة عدد آخر من الفنانين من نابلس وغزة. وقد افتتح بسام الشكعة رئيس بلدية نابلس معرض اول ايار (مايو) في قاعة اتحاد النقابات في مدينة نابلس بتاريخ ١٩٨٠/٥/١، حيث شارك فيه كل من الفنانين: عصام بدر؛ كامل المغني؛ ناريمان الشنتير؛ سليمان منصور؛ نبيل عناني؛ نعيم ابو الجبين وكريم دبّاح. وقد تضمن المعرض ٢٥ لوحة زيتية لم يتضمن معظمها لوحات عن المناسبة نفسها، ولكن الطابع العام للمعرض كان الطابع السياسي النضالي نتيجة للأحداث السياسية التي كانت تشهدها الضفة الغربية وقطاع غزة آنذاك. وتميزت، في هذا المعرض، لوحات الفنان سليمان منصور وخاصة لوحته بمناسبة عيد العمال.

وخلال وجود المعرض في قطاع غزة، انضم إليه عدد كبير من فناني القطاع؛ مما رفع عدد المشاركين فيه إلى خمسة وعشرين فناناً. وأهل لمبادرة السيد حيدر عبد الشافي بالدعوة لمؤتمر اول لفناني الضفة الغربية والقطاع في مركز جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني في غزة، حيث انبثقت عن المؤتمر لجنة لصياغة اللائحة الداخلية لتكون بمثابة الدستور لرابطة الفنانين التشكيليين في الأرض المحتلة. وقد تم عقد اجتماع آخر في رام الله لمناقشة هذه اللائحة بعد صياغتها بحضور ٢٢ فنانا، حيث جرى تعديل بعض النقاط الواردة فيها والتصويت عليها بالموافقة بالاجماع. ثم جرت انتخابات الرابطة لتسفر عن انتخاب هيئة إدارية للرابطة تتكوّن من الفنانين: عصام بدر؛ سليمان منصور؛ فيرا تماري؛ خليل الددح؛ آمال الرشق؛ نبيل عناني؛ وكامل المغني. اما الهيئة العامة فقد ضمت كلا من: محمد البغدادي؛ ابراهيم سابا؛ محمد السوسي؛ صلاح الأطرش؛ تيسير شرف؛ كريم دبّاح؛ نصري ضبيط؛ فتحي الضبن؛ يحيى عوض؛ نمر ابو المغرة؛ عمر عقاب؛ محمد حمودة، واخيرا فاتن طوباسي. وبهذا، أوجدت الحركة التشكيلية الفلسطينية جسدها التنظيمي ومقرها الفني الدائم في غاليري ٧٩، وخطت بذلك خطوات هائلة للأمام على كافة الأصعدة، وأخذت دورها الوطني الطليعي، جنبا إلى جنب، مع كافة المؤسسات الوطنية الأخرى، ودخل سلاح الفن معركة التحرير بخطوات أكثر ثقة وأكثر تفاؤلاً.

بعد هذه الفترة، المليئة بالمتغيرات على كافة الأصعدة، كان لابد للحركة التشكيلية الناشئة، من أن تصعّد من دورها الوطني بأعمال فنية جماعية أكثر ثباتا واتصالا، تسمح بعطاء فردي لا محدود، وبشعور جماعي قوي، يشد الفنانين إلى الرابطة، ويوجّه ابداعاتهم في قناة الجماهير والوطن، فكان **مهرجان الفن التشكيلي الفلسطيني الأول**: وقد افتتح هذا المهرجان في تموز (يوليو) ١٩٨٠ في قاعة غاليري ٧٩ في رام الله، وضم أعمال

خمسة عشر فنانا من الضفة الغربية وقطاع غزة نصيب كل منهم عشرة ايام كاملة من العرض. وقد شارك في المهرجان كل من: نبيل عناني؛ خليل الددح؛ تيسير شرف؛ يحيى عوض؛ محمد حمودة؛ فاتن طوباسي؛ سليمان منصور؛ كامل المغني؛ آمال الرشق؛ عصام بدر؛ فيرا تماري؛ ابراهيم سابا؛ فتحي الضبن؛ وكريم دبّاح. لكن لم يستطع الفنانون كلهم من عرض اعمالهم بسبب إغلاق الغاليري من قبل سلطات الاحتلال. وقد مكّن هذا المهرجان، رغم عدم استكماله، من عرض مختلف اساليب الفنانين: تكنيكاتهم المتنوعة من الحرق على الخشب؛ الخزف؛ المينا؛ الأكرليك. بالاضافة إلى اللوحات المائية والزيتية.

افتتح الفنان نبيل عناني هذا المهرجان بتاريخ ١٩٨٠/٧/٦ بعرض ستين عملاً بين لوحات زيتية وقطع خزفية، وحرق على الخشب، وطرق على النحاس. من لوحاته: صمود؛ يوم السجين؛ قرية فلسطينية؛ أم الشهيد؛ تكوين؛ وحلحول. وقد لوحظ تركيز الفنان على الأرض وألوانها، وعلى الانسان الفلسطيني. ثم تلاه الفنان خليل الددح بتاريخ ١٩٨٠/٧/١٦، حيث عرض أيضاً ٦٠ عملاً من اشغال الحرق على الخشب وثلاث لوحات زيتية. ولوحظ تركيز الفنان على الوجوه الشعبية، وعكس في لوحاته تعاطفه مع الشخصيات البسيطة وانحيازه الفطري لها.

اما معرض تيسير شرف فقد عرض فيه ٤٢ لوحة زيتية؛ وهي اللوحات نفسها التي عرضها في معرضه السابق في كانون الثاني (يناير) من العام نفسه. ركز الفنان في لوحاته على: المآذن؛ ابواب القدس؛ الأقواس؛ القباب؛ وبعض لوحات الخط العربي. ومن اعماله: باب العامود؛ باب الخليل؛ مصدر الحياة؛ القدس؛ واحلام فيروزية.

وتلا الفنان تيسير شرف الفنان يحيى عوض الذي تشبه اعماله اسلوب الزجاج المعشّق، والذي من الواضح أنه لم يجد اسلوبه الفني بعد. اما صلاح الأطرش فقد عرض في معرضه ٦٠ عملا زيتيا منها: الرجل والسيجارة؛ القدس في العين ويوم السجين، وقد لاقت لوحاته إستحسانا جماهيريا واسعا، لدقتها ولألوانها الجميلة، ومضامينها الحساسة.

وجاء بعد ذلك معرض الفنان محمد حمودة الذي احتوى ٤٠ لوحة زيتية منها: فرحة اللقاء؛ عروسان وخطوبة من وراء القضبان، تل الزعتر؛ بؤس لاجئة؛ والسجين. وخلال هذا المعرض اقتحم الحاكم العسكري لمدينة رام الله الغاليري، وصادر منه خمس لوحات، وعددا من مطبوعات يوم السجين لنبيل عناني وكامل المغني، وعصام بدر.

ومن ثم جاء معرض الفنانة فاتن طوباسي؛ وهي فنانة لم تكمل دراستها بعد في اكاديمية الفنون الجميلة في لينينغراد؛ حيث عرضت ستة عشر عملا زيتيا استوحت موضوعاتها من البيئة الفلسطينية، فجاءت في معظمها تسجيلا لمناظر طبيعية وبأسلوب واقعي أقرب إلى التأثيرية.

واخيرا كان معرض الفنان سليمان منصور، حيث عرض اربعين عملا فنيا بين الرسم بالزيت واللوحات النحاسية والطرق على الخشب والمينا والخزف. وقد لوحظ أن

الفنان قد نهج اسلوبا فلكلوريا شعبيا، ولم يستمر العرض لأكثر من يومين نتيجة لقرار سلطات الحكم العسكري بإغلاق الغاليري.

ومع قدوم عام ١٩٨١، كان هناك برنامجان رئيسيان للحركة التشكيلية في الأرض المحتلة اولهما: معرض القرية الفلسطينية الذي تم التحضير له بزيارات متكررة من قبل الفنانين لمجموعة من القرى الفلسطينية (خمس منها حول رام الله، وقريتان من قضاء الخليل). وقد افتتح هذا المعرض في اواخر تموز (يوليو) في مدرسة المطران بالقدس، ثم انتقل إلى غاليري ٧٩ في اواخر آب (أغسطس). اما البرنامج الثاني، فقد كان برنامج غاليري ٧٩ الذي أعيد افتتاحه هذا العام من قِبَل سلطات الاحتلال بعد موجة الاحتجاجات المحلية والعالمية على إغلاقه. وضم هذا البرنامج إقامة معارض متلاحقة للفنانين: فيرا تماري، نبيل عناني؛ وتيسير شرف، ثم إقامة معرض للهواة، وفتحي الضبن. ومعرض لرسوم الأطفال، يلحقها معارض اخرى للفنانين الفلسطينيين الآخرين(*).

ملاحظات أخيرة

مما لا شك فيه أن الحركة التشكيلية قد قطعت خطوات هامة منذ عام ١٩٦٧ وحتى الآن في المجالين التنظيمي والفني، ولا يمكن رؤية أحد هذين المجالين دون ارتباطه بطريقة جدلية بالجانب الآخر. فالجانب التنظيمي هو الذي ربط الفن الفلسطيني بجماهير الشعب وحركته، وهو الذي عمّقه من درجة التأثر والتأثير الملازمة للّقاءات الفنية، بل وأبرز الروح الجماعية للعمل الفني الفلسطيني دون تأثيرها سلبا على الابداعات الفردية للفنانين، وكان الناظم لمسيرة العمل الفني في اماكن تواجد الشعب الفلسطيني داخل الأرض المحتلة. اما الجانب الفني ــ بما يشمله من مضمون وشكل ــ فقد كان العامل الحاسم في لقاء مجموعة الفنانين التشكيليين حول الرابطة، وتعبيرهم عن اتجاه وطني عام يجد رسالته الفنية في المشاركة الفعّالة في النضال الثوري الذي تخوضه جماهير شعبنا. ومع ازدياد وتيرة هذا اللقاء، وارتفاع دور الرابطة التنظيمي اقترب الفنانون أكثر فأكثر من التعبير عن التناقضات الرئيسية للواقع الفلسطيني، برؤية شمولية معمّقة، تحمل روح التفاؤل الثوري إلى جماهير شعبنا وتستشرف المستقبل القادم.

إن الحركة التشكيلية لا تزال في اول طريقها، وهناك الكثير من الصعوبات التي تعترضها، ولا بد من إدراك واضح لمختلف جوانب العمل الفني حتى نقف على إشكالاتها الرئيسية ونساهم بشكل أو بآخر في دفع حركتها للأمام. واذا استثنينا الجانب المتعلّق

(*) يوجد الآن خارج الأرض المحتلة كل من الفنانين:
١ ــ عصام بدر لإنهاء دراسته العليا في الاتحاد السوفياتي منذ هذا العام (١٩٨١).
٢ ــ سميرة بدران لإنهاء دراستها العليا في ايطاليا منذ عام ١٩٧٨.
٣ ــ فلاديمير تماري، في اليابان منذ عام ١٩٧٥.
٤ ــ بشير سنوار في الخليج العربي منذ عام ١٩٧٨.

بالأعمال الفنية نفسها ــ وهو ما يحتاج لدراسة معمّقة ــ وركزنا الاهتمام على الجوانب الأخرى، فإننا نجد أن الحركة التشكيلية لا تزال تعاني من التالي:

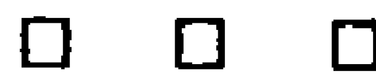
١ ــ حاجتها لبعثات دراسية لزيادة عدد ونوعية الفنانين، أو دعوة فناني الأرض المحتلة للمشاركة في محترفات فنية تقام في الخارج أو في المنطقة العربية في ظل العزلة السياسية والثقافيَة التي تفرضها سلطات الاحتلال على المناطق المحتلة.

٢ ــ حاجة الرابطة إلى دعم مادي ثابت يشمل التعويض عن اللوحات والبوسترات المحترقة او المصادرة، وتوفير اماكن عرض دائمة للفنانين، وشراء اللوحات والأعمال الفنية ــ بشكل دوري ــ من الفنانين لتوفير حاجاتهم المادية الأساسية.

٣ ــ إفتقـاد الأراضي المحتلة لمجلة، او صحيفة دوريـة، تهتم بشؤون الحـركة التشكيلية، ممـا يؤدي بشكل عام إلى موسمية الدعاية الفنية واقتصارها على بعض المواسم والمناسبات.

٤ ــ العمل على توفير مشاركة دائمة لفناني الأرض المحتلة في المعارض الفنية التي تقام في الخارج خاصة وأن المعارض الفنية السابقة (في اميركا، انكلترا، والأردن) قد اقيمت على حساب الفنانين ودون دعم الاتحاد العام للفنانين التشكيليين الفلسطينيين.

إن ارتباط رابطة الفنانين التشكيليين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة بالاتحاد العام للفنانين التشكيليين الفلسطينيين، واعتبارها جزءاً منه، سيلقي بالتبعية الرئيسية في تحقيق هذه الحاجات والمطالب على عاتق الاتحاد العام، بل ويحمّله مسؤولية الفترة الماضية التي برز فيها تقصيره الكامل عن أداء دوره المطلوب تجاه رابطة الفنانين التشكيليين. ونرجو أن تكون هذه الدراسة، مقدّمة وثائقية للشروع في تحديد المجالات الممكنة لدعم فناني الأرض المحتلة. والنهوض بأوضاع الحركة بما يتلاءم مع طاقاتها، وطاقات جماهير شعبنا الفلسطيني التي أعطت ولا تزال تعـطي الكثير عـلى طريق مسيرة النضـال الثوري الفلسطيني، حتى تحقيق الانتصار الكامل.



وتمكن إضافة النشاطات الفنية التالية التي اقيمت خلال العام ١٩٨١ ولم نذكرها في البحث:

ــ المعرض الفني الذي اقيم ضمن إطار مهرجان العمل الابتكـاري في جامعـة بيرزيت بتاريخ ١٩٨١/٦/٢٩، وشارك فيه اربعة من الفنانين الناشئين هم: محمد علي الفقيه؛ عدنان خشان؛ عبد القادر الجولاني؛ جمال علي الفقيه. وعرضت فيه أكثر من ٣٠ لوحة.

ــ معرض القرية الفلسطينية، الذي اقيم في مدرسة المطران في القدس بتاريخ ١٩٨١/٨/١٥ واستمر اربعة ايام، وشارك فيه عشرة فنانين من الضفة الغربية وقطاع غزة، وعرض فيه ٦٣ عملاً فنياً.

ـ معرض الفنان محمد حمودة، الذي أقامته اللجنة الاجتماعية في نادي الموظفين في القدس في مطلع تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٨١، واستمر حتى ٤/١٠/١٩٨١، وعرضت فيه ٥٠ لوحة فنية.

ـ مهرجان التراث الشعبي، الذي أقامه مركز شباب بلاطة، بتاريخ ٩/١٠/١٩٨١، واستمر حتى ١١/١٠/١٩٨١، وعُرضت فيه لوحات فنية لعدد من فناني المناطق المحتلة.

«ملحق» عن الفنانين التشكيليين في الأرض المحتلة

سليمان منصور

ـ ولد في بلدة بيرزيت عام ١٩٤٧.
ـ درس في كلية بتسليل للفنون الجميلة.
ـ يعمل مدرّسا في دار المعلمات بالوكالة/ رام الله.
ـ اشترك في جميع المعارض السنوية المشتركة لفناني الأرض المحتلة.
ـ اشترك في معرض الأرض المحتلة في عمان وفي البقعة عام ١٩٧٦.
ـ اشترك في معرض لندن عام ١٩٧٦.
ـ اشترك في معرض الولايات المتحدة عام ١٩٧٧.
ـ من اشهر لوحاته المطبوعة: جبل المحامل؛ لينا؛ يوم السجين.

عصام بدر

ـ ولد في مدينة الخليل عام ١٩٤٨.
ـ درس في اكاديمية الفنون الجميلة ببغداد.
ـ اشترك في عدة معارض في بغداد اثناء فترة دراسته.
ـ اشترك في جميع المعارض السنوية لفناني الأرض المحتلة.
ـ أقام ثلاثة معارض شخصية في مدن الضفة الغربية بين ١٩٧٢ ـ ١٩٧٩.
ـ يعمل مدرّساً للتربية الفنية في دار المعلمات بالوكالة/ رام الله.
ـ من اشهر اعماله جدارية بلدية رام الله، ولوحة الرفض.

نبيل عناني

ـ ولد في قرية اللطرون سنة ١٩٤٣.
ـ درس في كلية الفنون الجميلة بالاسكندرية.
ـ اشترك في عدة معارض خاصة في القاهرة والاسكندرية.
ـ يعمل مدرّسا للتربية الفنية في دار المعلمات بالوكالة/ رام الله.
ـ اشترك في كل المعارض المشتركة لفناني الأرض المحتلة.
ـ اشترك في معرض الأرض المحتلة في عمان وفي البقعة عام ١٩٧٦.
ـ اشترك في معرض لندن عام ١٩٧٦.
ـ اشترك في معرض الولايات المتحدة، عام ١٩٧٧.
ـ من اشهر لوحاته المطبوعة لوحة يوم السجين.

كامل المغني

- ولد في مدينة غزة، عام ١٩٤٤.
- تخرّج من كلية الفنون الجميلة في الاسكندرية عام ١٩٦٦.
- يعمل مدرّسا للتربية الفنية في جامعة النجاح الوطنية.
- اشترك في جميع المعارض السنوية المشتركة لفناني الأرض المحتلة.
- اقام عدة معارض مشتركة في نابلس وغزة.
- اشترك في معرض الولايات المتحـدة عام ١٩٧٧.

فيرا تماري

- تخرّجت من كلية بيروت الجامعية في لبنان، عام ١٩٦٦، وتخصّصت في الخزف من ايطاليا.
- عملت مدرّسة للتربية الفنية في دار المعلمات بـالوكالة/ رام الله، وهي الآن متفرغة للعمل الفني.
- اشتركت في جميع المعارض السنوية المشتركة لفناني الأرض المحتلة.
- اشتركت في معرض الأرض المحتلة في عمان وفي البقعة عام ١٩٧٦.
- اشتركت في معرض لندن، عام ١٩٧٦.
- اشتركت في معرض الولايات المتحدة، عام ١٩٧٧.

ابراهيم سابا

- من مواليد مدينة الرملة.
- تخرّج من كلية الفنون الجميلة في القاهرة، عام ١٩٦٥.
- يعمل مدرّسا للتربية الفنية في دار المعلمين/ رام الله.
- اشترك في جميع المعارض المشتركة لفناني الأرض المحتلة بعد عام ١٩٧٧.
- اشترك في معرض الولايات المتحدة، عام ١٩٧٧.

سميرة بدران

- من مواليد طرابلس بليبيا.
- تخرّجت من كلية الفنون الجميلة في القاهرة عام ١٩٧٦.
- اشتركت في جميع المعارض المشتركة لفناني الأرض المحتلة حتى عام ١٩٧٨.
- اشتركت في معرض الولايات المتحدة، عام ١٩٧٧.
- تكمل الآن دراستها الفنية في ايطاليا.

نظرة جديدة لتاريخ السينما الفلسطينية

عدنان مدانات

خلفية تاريخية

لم تكن فلسطين يوماً غائبة عن تاريخ الصورة الفوتوغرافية منذ بدايتها. ذلك أنها استهوت على الدوام الشركات والمصورين الذين أرادوا أن يستثمروا أموالهم وأن يجنوا الأرباح الطائلة من خلال تقديم صور للجمهور الاوروبي تعرض مناظر من «الأرض المقدسة».

أيضاً، لم تكن فلسطين غائبة عن تاريخ تطور السينما، إذ اهتمت أولى الجرائد السينمائية في اوروبا بعرض الصور المتحركة عن أرض فلسطين. ولكن فلسطين لم تكن مجرد أرض مقدسة بالنسبة للجمهور الأوروبي، فقد كان هناك قسم من هذا الجمهور - اليهود المرتبطون بالحركة الصهيونية، - ينظر إلى فلسطين باعتبارها «أرض الميعاد». كانت فلسطين موضوعاً للعديد من الأفلام القصيرة التي أخرجت في بداية القرن من قِبَل سينمائيين يهود... فيما كانت التوراة هي الأرض الخصبة التي نبتت فوقها مواضيع هذه الأفلام. ومع تطور السينما في العالم الرأسمالي وزيادة تغلغل الرأسمال الصهيوني في شركات الانتاج الكبرى، تزايدت الأفلام، وخاصة بعد وعد بلفور عام ١٩١٧، والتي تتحدث عمّا يسمى بأرض الميعاد.

كانت أرض الميعاد هي الصورة الوحيدة في السينما العالمية حول فلسطين، وقد طغت على صورتها المعروفة تاريخياً باعتبارها الأرض المقدسة.

كانت فلسطين قبل الحرب العالمية الأولى واقعة تحت حكم الاستعمار العثماني، وبعد ذلك دخلتها قوات الاحتلال الانكليزي، الذي سرعان ما وعد الحركة الصهيونية بالسماح بإنشاء وطن قومي ودولة يهودية في فلسطين (وهو ما سمي بوعد بلفور). ضمن هذه الظروف لم يكن بمقدور الشعب الفلسطيني أن يُسمع صوته للعالم الخارجي، وبشكل خاص من خلال السينما. لقد بقيت وجهة النظر الفلسطينية غائبة. وفيما كانت السينما

الغربية تشوه الحقائق المتعلقة بالشعب الفلسطيني، كانت تلعب دوراً كبيراً في الدعاية للصهيونية وللحركة الاستيطانية فوق أرض فلسطين. فلنر، مثلاً، ما يقوله الناقد والصحافي الانكليزي تايلورد اوننغ في دراسته المسماة «فلسطين في السينما»: «في الثلاثينات كانت الثورة العربية ــ الفلسطينية (١٩٣٦ ــ ١٩٣٩)، الموضوع السياسي الرئيسي الذي حظي بتغطية في الجريدة السينمائية البريطانية. وهنا، مرة أخرى، قدمت الجريدة السينمائية الصهاينة من وجهة نظر غربية إيجابية، بينما كانت لا تزال تنظر إلى الفلسطينيين من منظور رجعي وسلبي وغريب وخاطىء».

أما على أرض فلسطين نفسها فقد بدأ بعض المستوطنين اليهود بصنع أفـلام «وثائقية» يتحدثون فيها عن المستوطنات الصهيونية. وكان أول شريط أنتج على أرض فلسطين هو: «حياة في أرض الميعاد»، وذلك في عام ١٩١٢. وفي العام ١٩٣٢ أنتج الشريط «الوثائقي»: «هذه هي أرضك»، مستخدماً لأول مرة اللغة العبرية. وفي الوقت نفسه نشطت السينما الاميركية خاصة، وأولت اهتماماً كبيراً لصنع أفلام تدعم وجهة نظر الحركة الصهيونية.

أما في الدول العربية، وبخاصة مصر التي كانت الصناعة السينمائية فيها متطورة نوعاً ما «فلم ينتج أي فيلم عن قضية الشعب الفلسطيني حينها. ومن المعروف أن الدول العربية كلها كانت واقعة في ذلك الوقت تحت الحكم الاستعماري».

كان في فلسطين سينمائي فلسطيني هو صالح الكيلاني أخرج، ضمن صعوبات عديدة، بضعة أفلام وثائقية قصيرة في الثلاثينات، حاول من خلالها الرد على الدعاية الصهيونية. وبالطبع لم يكتب لهذه الأفلام الانتشار، بسبب القيود التي كان يضعها الاحتلال الانكليزي على نشاطات الوطنيين الفلسطينيين على الصعيد الاعلامي والثقافي. ولقد بقيت أجزاء ناقصة من هذه الأفلام في مكتبة المخرج الخاصة، بعد أن نقلها معه إلى القاهرة عندما هاجر واحتفظ بها حتى وفاته.

بعد الاحتلال وإعلان دولة اسرائيل، في العام ١٩٤٧، أخرج بعض السينمائيين في مصر أفلاماً تجارية حاولت أن تستغل موضوع القضية الفلسطينية، وهو الموضوع الذي يحيا عميقاً في روح الشعوب العربية. وقد كانت هذه الأفلام خالية من أي محتوى تقدمي حقيقي. على كل حال، فلم يخرج خلال عشرين عاماً سوى عدد قليل جداً من الأفلام الروائية وبعض الأشرطة التسجيلية. ومنها فيلم قامت بإنتاجه جامعة الدول العربية في العام ١٩٦٥.

كانت الهزيمة التي لحقت ببعض الجيوش العربية خلال حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، وما تلاها من احتلال لأراضٍ عربية جديدة من قِبَل الجيش الاسرائيلي، قد أدت إلى خيبة أمل كبيرة لدى المثقفين العرب. غير أن الاندفاعة العارمة للثورة الفلسطينية والمد الجماهيري الملتف حول هذه الثورة قد أحييا الحماس من جديد. والتف المثقفون العرب حول الثورة الفلسطينية وتعـاونوا معهـا. وقد أدى ذلك إلى قيـام حافـز دفع بعض السينمـائيين العـرب الشباب إلى إخـراج أفلام حـول القضية الفلسـطينية والثـورة

الفلسطينية. وهكذا أخرج اللبناني كريستيان غازي فيلماً للتلفزيون في عام ١٩٦٧ هو: «الفدائيون»، وهو اقتباس لمسرحية برتولت بـريخت: «بنادق الأم كارار».

وأخرجت في بعض الدول العربية ومن خلال التلفزيون بعض الأفلام التي تعالج بعض مشاكل القضية الفلسطينية. ومنها فيلم «بعيداً عن الوطن»، من إخراج قيس الزبيدي (١٩٦٩). و«نحن بخير»، من إخراج فيصل الياسري (١٩٧٠) والفيلمان من إنتاج التلفزيون العربي السوري. وعرض الفيلمان في مهرجان لايبزغ الدولي للأفلام الوثائقية وفاز كل منهما بالجائزة الفضية.

في هذه الأثناء يتزايد تدريجياً عدد الأفلام العربية والأجنبية التي تتحدث عن الثورة الفلسطينية من منطلق الدفاع عنها والتعاطف معها. ففي مصر مثلا، أُنتجت بعض الأفلام التسجيلية القصيرة عن القضية الفلسطينية ونتائج حرب حزيران (يونيو). أما في سوريا فقد أُنتجت في عام ١٩٧٠ بعض الأفلام القصيرة والطويلة، الروائية والتسجيلية، عن المقاومة الفلسطينية ومنها: «الزيارة»، وهو فيلم قصير من إخراج قيس الزبيدي، و«رجال تحت الشمس»، وهو عبارة عن ثلاث قصص في فيلم واحد، أخرجها ثلاثة مخرجين هم: نبيل المالح ومروان مؤذن ومحمد شاهـين. واخرج خـالد حمادة فيلم: «السكين» عن قصة للكاتب الفلسطيني غسان كنفاني. وفي العام نفسه أخرج كريستيان غازي فيلمه الروائي الطويل: «مائة وجه لعام واحد». فيما بعد تم في سوريا إخراج فيلم: «المخدوعون»، من قبل المصري توفيق صالح (١٩٧٢)، و«كفرقاسم»، من إخراج اللبناني برهان علوية (١٩٧٤). كما أنتجت هنا وهناك في الدول العربية أفلام أخرى قصيرة. ومن الجدير بالذكر أن معظم هذه الأفلام كانت من إنتاج سينمائيين عرب تبنوا القضية الفلسطينية كلياً. وبالمقابل يتزايد إنتاج القطاع التجاري السينمائي لأفلام عن الثورة الفلسطينية، تقلد، وعلى نحو مبتذل، اسـوأ أفلام رعاة البقر الاميركية، مستغلة بذلك تعاطف الجماهير العربية مع صورة الفدائي البطل.

وينتقل التعاطف مع الثورة الفلسطينية إلى السينما الغربيَّة. وفي الحقيقة، فإن هذه الثورة قد استقطبت، ومنذ العام ١٩٦٧، كاميرات الكثيرين من مصوري وكالات الأنباء الغربية. والذين كان معظمهم يقدم للرأي العام الغربي صورة مشوهة عن قضية فلسطين وشعبها وعن الثوار الذين كانوا يعاملون باعتبارهم إرهابيين. غير أن اتســاع الثورة الفلسطينية وتنامي دورها المحلي والعربي لفت انتباه بعض التجمعات السينمائية التقدمية في فرنسا وايطاليا وغيرهما من دول اوروبا.

وهكذا، حضر إلى الاردن لتصوير فيلم عن الثورة الفلسطينية المخرج الفرنسي جان لوك غودار. كما أنتج في ذلك الوقت الفيلم الفرنسي الأول عن الثورة وهـو: «فلسطين ستنتصر» (١٩٦٩)، من إنتاج السينمائيين الثوريين البروليتاريين وإخراج جان بيير أوليفيه دوساردان. وأنتجت شركة «يونتيل فيلم» الايطالية التقدمية عام ١٩٧٠ فيلم: «فتح»، من إخراج لويجي بيريللي. وفي العام نفسه أنتج فيلم: «بلادي»، وهو فيلم سويسري من اخراج فرنسيس روبسبير، وفيلم: «عندما أكون جائعاً»، من إنتاج واخراج مجمـوعة

«الحاضر كتاريخ»؛ وهي كلها أفلام تسجيلية. وفي الوقت نفسه كانت التلفزيونات في الدول الاشتراكية تعرض برامج وأفلاماً عن الثورة الفلسطينية فيما كان مراسلوهايتوافدون تباعاً إلى مناطق تواجد قوات الثورة. وهنا نذكر أن أحد مصوري التلفزيون السوفياتي قد قتل في عمان، عام ١٩٧٠، عندما كان يصور معارك أيلول (سبتمبر).

والآن، تُنتج سنوياً في العالم عشرات الأفلام عن قضية الشعب الفلسطيني. ومن المعلوم أن هناك مهرجاناً خاصاً يُقام في بغداد، كل عامين، تُعرض فيه الأفلام والبرامج التلفزيونية عن فلسطين من كل أنحاء العالم.

السينما ضمن إطار الثورة الفلسطينية

في العام ١٩٦٨، تشكلت أول نواة لوحدة سينمائية فلسطينية تعمل ضمن إطار الثورة الفلسطينية، وضمن إطار حركة فتح بالذات. وقد نمت هذه النواة انطلاقاً من الحاجة الموضوعية التي أدت في البدء إلى تأسيس قسم صغير يُعنى بالصور الفوتوغرافية تطور تدريجياً إلى وحدة إنتاج سينمائية، وساعد على ذلك كون العاملين في قسم الفوتوغراف هم أساساً اثنان من المصورين السينمائيين ومخرج، وبالطبع لم يكن القسم مجهزاً بالمعدات السينمائية الكافية، وكل ما كان يملكه هو آلة تصوير سينمائية وأفلاماً خاماً. وفي العام ١٩٦٩ تم إنتاج الفيلم الأول لهذه الوحدة: «لا للحل الاستسلامي»، الذي يستعرض المظاهرات التي قامت في عمان عاصمة الاردن ضد مشروع الوزير الأميركي روجرز لحل القضية الفلسطينية، ويتضمن الفيلم أيضاً، مقابلات مع مقاتلين فلسطينيين حول هذه المسألة.

وسرعان ما جرت معارك أيلول (سبتمبر) في الاردن عام ١٩٧٠. وكانت الحرب وتحليل أبعادها هي موضوع الفيلم التالي لهذه الوحدة: «بالروح بالدم»، من اخراج مصطفى أبو علي (١٩٧١).

نتيجة للحرب تنتقل قوات الثورة الفلسطينية إلى لبنان. وهناك، ومنذ عام ١٩٧١، يبدأ القسم نشاطه من جديد. وفي هذا العام بالذات، يزداد الاهتمام بالسينما ضمن منظمات الثورة الفلسطينية فتتشكل نواة انتاجية في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، والتي كانت قد ساهمت بإنتاج فيلم روائي عن المقاومة الفلسطينية هو: «مائة وجه ليوم واحد». وأنتجت الجبهة الشعبية خلال تلك الفترة فيلمين هما: «على طريق النصر» و«النهر البارد»، عن مخيم فلسطيني في شمال لبنان. والفيلم الأخير من إخراج العراقي قاسم حول.

في أواسط عام ١٩٧٢، وعلى أثر المهرجان الأول للسينمائيين العرب الشباب الذي عقد في دمشق، تداعى قسم من المثقفين الفلسطينيين، أدباء وفنانون وسينمائيون، إضافة إلى سينمائيين عرب يتعاونون مع الثورة الفلسطينية، إلى تشكيل تجمع سينمائي حمل اسم: «جماعة السينما الفلسطينية». وقد حمل بيان الجماعة طموحات كبيرة تتعلق بخلق صناعة سينمائية فلسطينية وتأسيس أرشيف سينمائي فلسطيني. ولم تستمر الجماعة

طويلاً في العمل، غير أن قيامها ساعد على إنتاج فيلم واحد هو: «مشاهد من الاحتلال في غزة»، وهو الفيلم الأول الذي يتحدث عن منطقة غزة المحتلة. وقد اعتمد الفيلم على مواد صورتها وكالات الانباء الغربية، وأخرجه مصطفى أبو علي.

ومنذ عام ١٩٧٣، يتزايد إنتاج الأفلام في المنظمات الفلسطينية التي شكلت فيها، أقسام للسينما، وتتنوع المواضيع التي تتناولها هذه الأفلام، ويصبح بمقدور السينما الفلسطينية أن تشارك على نحو فعال في المهرجانات السينمائية الدولية، وبشكل خاص منذ العام ١٩٧٤، وأصبحت السينما الفلسطينية تشارك دورياً في مهرجان لايبزغ الدولي للأفلام الوثائقية.

إنه لمن الصعب الحديث عن الأفلام الفلسطينية كلا على حدة. غير أنه يمكن القول أن هذه الأفلام، ورغم أن عددها ليس بالكثير، استطاعت ولأول مرة من خلال مهرجانات السينما أو من خلال الأسابيع الخاصة بالسينما الفلسطينية، أو من خلال العروض التي تنظمها جمعيات الصداقة والتضامن مع الشعب الفلسطيني في العالم، استطاعت أن توصل للرأي العام العالمي صوت الشعب الفلسطيني نفسه من خلال طليعته الثورية ــ المقاومة الفلسطينية.

والآن وبعد مرور اثني عشر عاماً على البدايات الأولى للسينما الفلسطينية، أصبح عدد الأفلام المنتجة خلال هذه الفترة يفوق الخمسين فيلماً ما بين قصير وطويل. هذا إضافة إلى مجموعة من الأفلام الاوروبية وغير الأوروبية الصديقة، والتي أنتج قسم كبير منها بمعونة السينما الفلسطينية. كما يمكن القول ان العديد من الأفلام الفلسطينية قد حاز على جوائز هامة في عدد من مهرجانات السينما الدولية، ومنهامهرجان لايبزغ. فعمَّ تتحدث هذه الأفلام؟

من البديهي القول ان الموضوعات الرئيسية لهذه الأفلام تتناول قضية الكفاح المسلح ضد العدو الصهيوني إضافة إلى الأبعاد التاريخية والأبعاد الراهنة للصراع العربي ــ الصهيوني. ولكن هل يعني ذلك أن موضوعات هذه الأفلام متشابهة؟ ان الأمر ليس كذلك بالطبع. وان نظرة سريعة على موضوعات هذه الأفلام الفلسطينية لتبرهن على ذلك.

لقد تم خلال السنوات الماضية تصوير آلاف الأمتار من الوثائق المتعلقة بحياة الشعب الفلسطيني، وبخاصة في الدول العربية، حيث تتواجد قواعد الثورة الفلسطينية. ان التصوير قد اشتمل على مختلف النشاطات والفعاليات الفلسطينية سواء العسكرية أو الاجتماعية أو الثقافية والفنية. وقد أتاحت هذه الأرضية الفرصة لصنع أفلام متنوعة الموضوعات. فهناك أولاً الأفلام التي تتحدث عن الأحداث الكبرى التي تمر فيها الثورة الفلسطينية: مثلا، «بالروح بالدم»، هو عن معارك أيلول (سبتمبر) عام ١٩٧٠. وفيلم «كفرشوبا» اخراج سمير نمر، وفيلم «البنادق متحدة» اخراج رفيق حجار، يتناولان أيضاً أحداث معارك عام ١٩٧٣ في لبنان. أنتج الفيلمان عام ١٩٧٤، أما الفيلم الطويل «الحرب

في لبنان» إخراج سمير نمر عام ١٩٧٨، فيتحدث عن الحرب الأهلية في لبنان. كما ان أحداث تل الزعتر قد لقيت صداها في أفلام فلسطينية منها «خبر عن تل الزعتر»، إخراج عدنان مدانات عام ١٩٧٦، «وتل الزعتر» اخراج مصطفى أبو علي ١٩٧٧. وقد تم إنتاج هذا الفيلم بالتعاون مع شركة يونتيل الايطالية. ويعرض فيلم: «عدوان صهيوني» اخـراج مصطفى أبوعلي عام ١٩٧٣، للدمار والقتل اللذين أحدثتهما الطائرات الاسرائيلية حين أغارت على مخيم فلسطيني في جنوب لبنان. كما أن نضال الشعب الفلسطيني داخل الأرض المحتلة يجد صداه في مجموعة من الأفلام منها: «مشاهد من الاحتلال في غزة»؛ وفيلم «الانتفاضة» اخراج رفيق حجار (١٩٧٤) وفيلم «يوم الأرض»، إخراج غالب شعث (١٩٧٨) وفيلم حصار مضاد «اخراج قيس الزبيدي (١٩٧٨) وفيلم «وطن الأسـلاك الشائكة» اخراج قيس الزبيدي (١٩٨٠). وبالطبع، فإننا نلاحظ أن هذه الأفلام تتراوح بين العرض الإخباري والتحليل التاريخي في آن. وثمة أفلام حاولت أن تنطلق من الواقع اليومي باتجاه التحليل السياسي الشمولي، مثل فيلم: «بيوتنا الصغيرة»، اخراج قاسم حول (١٩٧٤)، وفيلم: «المفتاح» اخراج غالب شعث (١٩٧٥). وقد صنع قاسم حول أيضاً في العام ١٩٧٢ فيلم: «نهر البارد»، الذي هو بمثابة عرض للحياة الاجتماعية واليومية في مخيم فلسطيني. كما نجد، من ناحية ثانية، أن الحياة الثقافية والفنية تتحول إلى موضوعات مستقلة لأفـلام. ففيلم اسماعيل شموط: «ذكريات ونار» (١٩٧٤)، هو حديث عن تاريخ القضية الفلسطينية استناداً إلى مادة اللوحات الفنية التي رسمهابنفسه، أما فيلم: «رؤى فلسطينية»، إخراج عدنان مدانات (١٩٧٨)، فيقـدم الفنان الشعبي ابراهيم غنام من خلال لوحاته الفطرية وأغانيه الشعبية. واخـرج محمد توفيق في العام ١٩٨٠ فيلمـــه: «مسيرة الاستسلام»، استناداً إلى رسومات كاريكاتورية. ويقدم قيس الزبيدي في فيلمه: «صوت من القدس» (١٩٧٨) المغني السياسي الفلسطيني مصطفى الكرد، والذي كان حين تصوير الفيلم لا يزال يعيش في الأرض المحتلة. كما نذكر أن قاسم حول قد قدم في عام ١٩٧٢ فيلمه «غسان كنفاني ــ الكلمة البندقية»، وهو يتحدث عن الكاتب الفلسطيني المعروف غسان كنفاني والذي اغتيل في بيروت في ذلك العام.

وقاسم حول نفسه أخرج في العام ١٩٧٣ فيلمه: «لماذا نزرع الورد، لماذا نحمل السلاح»، عن مهرجان الشبيبة العالمي في برلين عام ١٩٧٣ ومشاركة وفد فلسطيني فيه. وهذا الموضوع نجده أيضاً في فيلم جان شمعون: «أنشودة الأحـرار» (١٩٨٠) وهو يتحدث عن التضامن بين شعوب العالم من خلال مهرجان الشبيبة في كوبا.

كما تمكن الإشارة، أيضاً، إلى مجموعة الأفلام التي أنتجتها السينما الفلسطينية حول الثورة في ظفار: «رياح التحرير»، اخراج سمير نمر (١٩٧٤) وحول الثورة في اليمن الديمقراطي: «لمن الثورة»؛ و«اليمن الجديد»، اخراج سمير نمر وفيلم: «حياة جديدة»، اخراج قاسم حول (١٩٧٧). وهذه الأفلام تؤكد على التضامن بين الثورة الفلسطينية وثورات التحرر العربية الأخرى.

تضاف إلى هذه الأفلام، أفلام عن الأطفال الفلسطينيين والمرأة الفلسطينية والهلال الأحمر الفلسطيني وغيرها من مؤسسات الثورة الفلسطينية.

وهنا تجدر الاشارة إلى أهمية المحاولة التي بذلتها مؤسسة السينما الفلسطينية لإصدار أعداد «الجريدة السينمائية» منذ عام ١٩٧٢، والتي صدر منها حتى الآن ثمانية أعداد فقط وعلى فترات متقطعة.

ومن التجارب الهامة في مسيرة السينما الفلسطينية تجربة فيلمي: «يوم الأرض» و«وطن الأسلاك الشائكة». وذلك أن الفيلمين يقدمان، ولأول مرة، مادة من داخل الأرض المحتلة، مصورة خصيصاً من قبل سينمائيين مناضلين من اوروبا. فمن المعلوم أنه يستحيل على السينمائيين الفلسطينيين الذهاب إلى الأراضي المحتلة والتصوير هناك. ولهذا لا يستطيع السينمائيون إلا أن يعتمدوا على الوثائق المصورة من قبل وكالات الأنباء الأجنبية. ولكن هذه الوثائق لا تكفي عادة، وهي في الوقت نفسه توزع على الجميع، بحيث أنه يمكن أن تستعمل في عدة أفلام في آن واحد، أي أنها تتكرر فتفقد بذلك تأثيرها. ومن ناحية ثانية، هناك حاجة كبيرة لرؤية الشعب الفلسطيني في الداخل المحتل وسماع صوته. وإيصال ذلك إلى الرأي العام العالمي. وهكذا، ومن هذا المنطلق استطاع غالب شعث أن يتفق مع مصورين أوروبيين أصدقاء ليصوروا احتفالات الشعب داخل الأرض المحتلة بمناسبة يوم الأرض، والأمر نفسه نجح فيه قيس الزبيدي؛ إذ أرسل مجموعة تصوير اوروبية لصنع فيلم عن الاستيطان الاسرائيلي في الأراضي العربية. إن هذه التجربة، مضافة إلى إيجابيات كثيرة، هي دليل آخر على ما يمكن أن يفعله التضامن بين التقدميين في العالم.

هل يعني ما قيل أعلاه أن السينما الفلسطينية كانت بخير طيلة هذه الأعوام؟ في الحقيقة لم تكن السينما الفلسطينية بمجملها في مستوى الطموح، ولم تكن في معظم حالاتها تتطور بالمستوى الذي وصلت إليه الثورة نفسها في تطورها المتصاعد. يعترف بهذه الحقيقة السينمائيون الفلسطينيون كلهم. ورغم الصدى العالمي للأفلام الفلسطينية والفائدة التي قدمتها هذه الأفلام لصالح القضية الفلسطينية، فإنها لم تشبع بشكل كاف الحاجة إليها.

ان السينما الفلسطينية تعمل ضمن ظروف صعبة وتمارس وظيفتها عبر أوضاع بالغة الصعوبة والتعقيد. وخاصة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار ان أي ثورة مسلحة لن تولي العناية الكافية لإنشاء قاعدة مادية منظمة ينطلق منها الانتاج السينمائي. والأمر يتأكد أكثر بالنسبة للثورة الفلسطينية التي تجد نفسها مضطرة للانطلاق من أراضي دول أخرى، مضطرة أحياناً كثيرة للدخول في صراعات مختلفة ومرهقة لها، ويصعب عليها أن تجد وضعاً مستقراً يجعلها تولي العناية الكافية للأنشطة الثقافية والفنية المختلفة.

ولأن الثورة الفلسطينية تعيش حالة حرب مستمرة، تجد السينما الفلسطينية نفسها متأثرة بهذا الوضع على مختلف الأصعدة. فمثلا، رغم أن السينمائيين الفلسطينيين استطاعوا إنجاز عدد لا بأس به من الأفلام، إلا أن العمل الأساسي كان ينصب باتجاه التصوير اليومي الإخباري، في محاولة للتوثيق السينمائي للأحداث اليومية. ولهذا ليس

من السهل دائماً وضع خطة عمل متكاملة لإنتاج الأفلام بشكل دوري. فالأحداث الكبيرة تفرض نفسها في معظم الأحيان على العمل السينمائي وتوجهه.

من ناحية ثانية، لم تستطع السينما الفلسطينية ونتيجة للظروف ذاتها، أن تبني كادرها التقني، أي أن تهيء الفنيين اللازمين المتمكنين من حرفتهم والذين باستطاعتهم أن يؤمّنوا الحد المطلوب من المستوى التقني. كما لم تستطع أن توفر العدد الكافي منهم واللازم لإدارة إنتاج منتظمة للأفلام. والأمر نفسه يمكن ذكره بصدد المعدات التقنية. وهذا جانب هام خاصة إذا ما علمنا أنه لم توجد في لبنان، ومنذ بدأت فيـه الحرب الأهلية عام ١٩٧٥، معامل لطبع وتحميض الأفلام واستوديوهات للصوت الخ...

طبعاً، قاد ذلك كله إلى تعثر عملية الانتاج. فحتى الجريدة السينمائية التي كان يفترض فيها أن تكون دورية وتستفيد من المواد التي تصور يومياً حول كافة فعاليات الثورة، لم تستطع أن تنتظم في الصدور. فمن المعلوم أنه لا يمكن إنشاء صناعة سينمائية منتظمة دون وجود قاعدة مادية لذلك. والسينمائي الفلسطيني مثلاً مضطر لإرسال المواد المصورة إلى معامل للتحميض في أوروبا، وانتظار أشهر حتى تعود المواد إليه، والعودة مجدداً إلى اوروبا بعد إنهاء عملية المونتاج من أجل إنجاز بقية العمليات الفنية الأخرى. وهذا كله من أجل إنتاج فيلم أو جريدة سينمائية بطول ١٠ أو ١٥ دقيقة.

ثمة عامل آخر ساهم في إعاقة تطوير السينما الفلسطينية، وهو توزع السينمائيين الفلسطينيين ضمن عدة فصائل للثورة. وهذا ما أدى إلى بعثرة الجهود وإلى إضعاف الامكانات التقنية عند كل قسم منهم على حدة. وكان السينمائيون دوماً يدركون الحاجة الماسة لتوحيد الجهود والتنسيق وجمع الامكانات. وهذا ما أدى بهم إلى المطالبة المستمرة بتوحيد السينما الفلسطينية ضمن إطار منظمة التحرير الفلسطينية.

وعلى كل، فقد أدت هذه المطالبة المستمرة إلى نتيجة إيجابية، خاصة بعد أن شعرت قيادة الثورة بالحاجة الماسة إلى الاستفادة، إلى أبعد حد من الامكانات الاعلامية والدعاوية التي تقدمها السينما. وهكذا، تم في العام ١٩٨٠ افتتاح معمل لطبع الأفلام وتحميضها.

والأهم من ذلك، أنه قد صدر قرار من منظمة التحرير الفلسطينية بتوحيد جميع أقسام السينما ضمن مؤسسة سينمائية واحدة تابعة لدائرة الاعلام والثقافة. إن هذا الوضع الجديد سيقود بالتأكيد إلى تخليص السينما الفلسطينية من النواقص التي عانت منها في السنوات الماضية، وإلى جعلها تؤدي دورها على أفضل وجه ممكن. ذلك لأن هذا الأمر سيقود إلى بناء القاعدة المادية التي ستتطور عبرها السينما الفلسطينية.

إن المرحلة التي قطعتها السينما الفلسطينية منذ أن بدأت كوحدة إنتاج صغيرة، وانتهاء بتوحيدها في مؤسسة كبيرة ذات أساس تنظيمي متين تجعلنا نضع في اعتبارنا دوماً جهود سينمائيين مناضلين حملوا السلاح إلى جانب الكاميرا، وشاركوا في معارك الثورة إلى جانب رفاقهم المقاتلين حاملين معدات التصوير من أجل التأريخ لهذه الثورة. ان توحيد السينما الفلسطينية هو إلى حد كبير بمثابة احترام لذكرى هؤلاء السينمائيين

الذين استشهدوا أثناء المعارك وهم يصورون. انهم السينمائيون المصورون ــ شهداء السينما والثورة الفلسطينية:

هاني جوهرية ــ مصور سينمائي استشهد بتاريخ ١٢/٦/١٩٧٦. في موقع متقدم قتالي فيما كان يصور معركة في جبال عينطورة أثناء الحرب الأهلية في لبنان.

مطيع ابراهيم وعمر المختار ــ مصوران استشهدا معاً أثناء تصوير الاجتياح الاسرائيلي لجنوب لبنان؛ وذلك بتاريخ ١٥/٣/١٩٧٨.

ويثار السؤال دائماً حول طبيعة عروض الأفلام الفلسطينية، إذ أنه من المعروف أن السينما الفلسطينية لا تملك وسيلة عامة لعرض أفلامها ضمن أماكن تواجد الشعب الفلسطيني؛ فهي لا تملك صالات للعرض ولا تستطيع الاعتماد على البث التلفزيوني للأفلام. وعملياً، فإن الأفلام الفلسطينية تصنع عادة من قياس ١٦ ملم وهذا ما يسهل عملية عرضها في أماكن عديدة مثل المدارس والمعاهد والأندية الثقافية ومراكز تجمع المقاتلين والخ... وتعرض الأفلام الهامة على نطاق ضيق بسبب صغر القاعات التي تقدم فيها، ولكنها بالمقابل تعرض باستمرار وحيثما تطلب الأفلام. وبالطبع، فإن توفر الآلات الخفيفة، صغيرة الحجم يساعد كثيراً على تنظيم هذه العروض الدائمة في كل أماكن تواجد الشعب الفلسطيني، وبخاصة في لبنان حيث تتمركز قوات الثورة. وتتم العروض عادة بناء على طلب الهيئات واللجان الشعبية ولجان الإعلام الجماهيري والتوعية السياسية، ولا تقتصر العروض فقط على الأفلام الفلسطينية بل تشمل الأفلام النضالية التسجيلية والتي ينتجها سينمائيون تقدميون في العالم، وتتوفر منها نسخ في مكتبة أفلام السينما الفلسطينية.

أما العروض الخارجية فتتم بواسطة مكاتب منظمة التحرير الفلسطينية في دول العالم، أو من خلال جمعيات الصداقة والتضامن مع الشعب الفلسطيني، أو عن طريق تنظيم أسابيع خاصة بالفيلم الفلسطيني، أو من خلال المشاركة في المهرجانات الدولية للسينما.

عبد الوهاب الكيالي

هل كان يحسب أنه سيغيب بهذه السرعة؟ هل كان يظن، أصلاً، أن أحداً يشتهي غيابه، أو يخطط له، في الليالي؟ وهل كان، هو، متأهباً للموت؟ لماذا إذن ترك مفكرته تغصّ بالمواعيد لأشهر آتية، وقد ترك نفسه لمشاريعه الكثيرة، ولأحلام لم يقبض عليها باليدين.

كان مطمئناً إلى أنه يدفع الموت بسلاحه الصغير، بهذا القلم الذي أمسك به مرة، ثم لم يعد يبارحه. لكن هذا الزمان يكذب الكثيرين.

عبد الوهاب الكيالي، الذي غاب بالأمس، تعدّد كثيراً، وانتشر على أكثر من ساحة، وعرفناه في وجوهه كلها.

عرفته الساحة الفلسطينية واحداً من أبنائها: ملتزماً بالثورة، وهي في بداياتها، من موقع المناضل؛ ومن موقع القائد في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وفي الموقعين، أعطى قلباً، وفكراً، وانخراطاً أفسح له، لدى عارفيه، إعجاباً واحتراماً عميقين.

وعرفته الساحة العربية قائداً في حزب البعث العربي الاشتراكي، داعياً إلى وحدة الأمة العربية بعد تجزئة، مجاهداً من أجل حريتها، مؤمناً بالخيار الاشتراكي كسبيل إلى التحرر والتقدم.

ومن موقعه كمثقف ومناضل، وكصاحب مؤسسة فكرية مشهورة، أثرى الشهيد الثقافة الفلسطينية، أدباً وفكراً وتاريخاً، سواء في ما أصدره، وهو المؤرخ، أم في ما أشرف على إصداره من موسوعات تبقى واحدة من مفاخر الإنتاج العربي العلمي، الملتزم جادة العمق والرصانة، أم في ما أطلعته «المؤسسة العربية للدراسات والنشر» من إنتاج أسهم في بلورة الثقافة العربية التقدمية، وصياغة رؤية للمشكلات التي تواجه الأمة العربية في عصرها الحديث.

وفي ذلك كله، كان ابن فلسطين الطيبة. واحداً من الطيبين الذين جاؤوا الثقافة، فلم يغادروا الوداعة.

عبد الوهاب الكيالي ابن فلسطين، وفلسطين، أم الجميع، لا تنسى.

شؤون فلسطينية

تقارير

فلسطين في الإتحاد البرلماني العربي

تمهيد

الاتحاد البرلماني العربي مؤسسة عربية شاملة حديثة النشأة نسبياً؛ وهو يضم حاليا في عضويته كافة مجالس الأمة والشعب والشورى في مختلف الأقطار العربية، ما عدا مجلس الشعب المصري الذي أوقفت عضويته فيه عقب زيارة السادات الخيانية للقدس في تشرين الأول (اكتوبر) سنة ١٩٧٧.

فبعد حرب تشرين الأول (اكتوبر) سنة ١٩٧٣، وما جره التضامن العربي من مكاسب عربية قومية على شتى الأصعدة، تداعى رؤساء المجالس النيابية العربية، وبمبادرة من السيد رئيس مجلس الشعب السوري، محمد علي الحلبي، إلى الاجتماع في مؤتمر تأسيسي عقد في دمشق ما بين ١٩ و٢١/٦/١٩٧٤، وأقر فيه مشروع الميثاق ومشروع النظام الداخلي المؤقت لاتحاد برلماني عربي، وقد صدر عن هذا المؤتمر بيان اعتبر وثيقة تاريخية لمولد الاتحاد وبدء مرحلة النضال البرلماني العربي المشترك، والذي تقع في قلبه، مشكلة جوهرٌ له، فلسطين وقضية شعبها العربي المحقة والعادلة.

وقد جاء في هذا البيان التأسيسي ما يلي:

«... **وإن ممثلي المجالس البرلمانية العربية يعتبرون الاعتداءات الصهيونية المتكررة على الأراضي اللبنانية ومخيمات الفلسطينيين، مستهدفة ضرب الأخوة اللبنانية ـ الفلسطينية وإضعاف الوحدة النضالية الصلبة، إنما هي اعتداءات تعني الأمة العربية بأكملها وتوجب وقوف الأمة العربية إلى جانب لبنان الشقيق والمقاومة الفلسطينية لدعم ومساندة نضالهما المشرّف دفاعا عن القضية العربية وثورة الشعب العربي الفلسطيني المظفَّرة» (الأمانة العامة، الاتحاد البرلماني العربي** (دليل)، دمشق، ١٩٧٨).

اما ميثاق الاتحاد فقد جاء في مقدمته ما يلي:

«نحن ممثلي المجالس البرلمانية العربية، المجتمعين في دمشق خلال المدة من ١٩/٦/١٩٧٤، إلى ٢١/٦/١٩٧٤.

«انطلاقا من إرادة عربية مشتركة لدعم وحدة العمل العربي الجماعي في خدمة قضايا الحرية والتقدّم في الوطن العربي والسلام والتعاون الدوليين،

«وتقديرا لضرورة حشد طاقات العرب وقدراتهم واستخدام جميع إمكانياتهم لمواجهة جميع التحديات على طريق الحرية والانماء والتطور،...

«وحرصا على تمثيل جميع المجالس البرلمانية العربية في هذا الاتحاد،

«اتفقنا على الميثاق التالي» (**المصدر نفسه**). ثم يأتي نص الميثاق، فيحدّد هداف الاتحاد وبنيته.

اقيمت بنية الاتحاد البرلماني العربي ونظمه على مثال «الاتحاد البرلماني الدولي»، وقد حددتها المادة الثالثة من الميثاق، وهي كما يلي:

«مادة ٣ ــ تكون للاتحاد الأجهزة التالية:
أ ــ المؤتمر العام.
ب ــ مجلس الاتحاد.
ج ــ الأمانة العامة».

فالمؤتمر العام يبحث القضايا التي تعرض عليه في نطاق الأهداف التي حددها الميثاق، وهو ينعقد في الموعد والمكان اللذين يحدّدهما مجلس الاتحاد، ويتكوّن من وفود تسمّيها الشعب البرلمانية على ألا يزيد عدد كل وفد على عشرة اعضاء، وتكون رئاسة المؤتمر العام لشعبة الدولة المضيفة.

ويتألف مجلس الاتحاد من عضوين من كل شعبة برلمانية، وتكون رئاسته بالتناوب سنويا بالترتيب الهجائي لأسماء الشعب المشتركة، ويكون لكل شعبة صوتان في المجلس، وهو يختص بوضع مشروع النظام الداخلي للاتحاد، ووضع جدول اعمال المؤتمر العام وتوجيه الدعوة لانعقاده، وتعيين مكان الانعقاد وموعده، وتلقي الاقتراحات ودراستها والبت بها، ودراسة مشروع موازنة الاتحاد السنوية وإقرارها، والنظر في الطلبات المقدّمة للانضمام الى الاتحاد، وهو يجتمع مرة واحدة في السنة على الأقل.

والأمانة العامة هي الجهاز التنفيذي للاتحاد وهي تتولىّ: تيسير الاتصال الدائم بين الشعب وبين الاتحاد وغيره من الهيئات والمنظمات الدولية، وإعداد الموضوعات التي تعرض على مجلس الاتحاد ومؤتمراته، وإعداد الوثائق والتقارير اللازمة لذلك، وتنظيم المحاضر والمضابط والمراسلات، وحفظ الوثائق، وضبط الشؤون المالية للاتحاد، وإبلاغ قرارات المؤتمر او المجلس الى الشعب البرلمانية العربية وجامعة الدول العربية والحكومات العربية والاتحاد البرلماني الدولي والجهات المعنية الأخرى.

هذه، باختصار، صورة عن الاتحاد البرلماني العربي كما اقرت في مؤتمر دمشق التأسيسي الذي اعتبر المؤتمر العام الأول، وشاركت فيه المجالس العربية التالية: مجلس الأعيان والنواب الأردني؛ المجلس الوطني لدولة البحرين؛ مجلس الأمة التونسي؛ مجلس الشعب السوداني؛ مجلس الشعب السوري؛ المجلس الوطني الفلسطيني؛ مجلس الأمة الكويتي؛ مجلس النواب اللبناني؛ مجلس الشعب المصري؛ والجمعية الوطنية الاسلامية الموريتانية.

وتابع «الاتحاد» منذئذ مسيرته؛ فعقد مؤتمراً عاماً آخر (الجزائر، آذار/مارس، ١٩٨١)، وأحد عشر مجلساً، كما أن عدد المجالس العربية المشاركة فيه اختلف زيادة ونقصاناً. فقد علقت عضوية مجلس الشعب المصري فيه؛ وذلك في المجلس السابع الذي عقد في تونس في يومي ١٤ و١٥/٦/١٩٧٩، كما قبلت في عضويته المجالس العربية التالية: المجلس الوطني المغربي؛ المجلس الشعبي الجزائري؛ المجلس الوطني الاتحادي (الامارات العربية المتحدة)؛ المجلس الوطني العراقي؛ مجلس الشعب التأسيسي في الجمهورية العربية اليمنية؛ مجلس الشعب الأعلى في جمهورية اليمن الديمقراطية؛ المجلس الوطني الجيبوتي؛ المجلس الوطني الصومالي. كما علقت عضوية الجمعية الوطنية الموريتانية ومجلس دولة البحرين بعد أن جرى حلهما.

خلال مسيرة الاتحاد البرلماني العربي هذه، احتلت فلسطين، وقضية كفاح شعبها، مكانة متميزة. فقد كانت، ممثلة بالمجلس الوطني الفلسطيني، عضوا مؤسسا في الاتحاد، وعامل تجميع

للجهد البرلماني العربي على الصعيد الدولي، ودارت معظم قرارات «الاتحاد» وابحاثه حولها وحول كيفية إحراز المزيد من المكاسب لها دوليا، ولم تمر مناسبة كبرى إلا واصدر «الاتحاد» البيانات المؤيدة والمنادية بزيادة تجنيد الجهد والدعم لها.

إن من المحال الاحاطة بكل ما صدر عن الاتحاد البرلماني العربي من بيانات، وما تم من ترتيبات بشأن القضية الفلسطينية، وربما يكون كافيا التوقّف عند بعض «مجالس» الاتحاد وبياناته والتي تشكّل ابرز المعالم في هذا السبيل، كما لا بد من وقفة خاصة عند المؤتمر البرلماني العربي الثاني الذي عقد في الجزائر ما بين ٩ و ١١ آذار (مارس) ١٩٨١.

(أ) المجالس

١ ــ **مجلس الاتحاد الثاني الاستثنائي (دمشق ١٥ و ١٦ ايلول ــ سبتمبر، ١٩٧٤)**: انعقد هذا المجلس عقب المؤتمر التحضيري البرلماني العربي ــ الاوروبي، الذي عقد في دمشق بين ١٢ و ١٥ ايلول (سبتمبر)، وكان اهم ما قرره ذلك المؤتمر، على الصعيد السياسي، ما يلي:

ــ تنفيذ قرارات هيئة الأمم المتحدة المتعلقة بقضية فلسطين ومشكلة الشرق الأوسط.

ــ الاعتراف بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني.

ــ قيام اوروبا بدورها الهام في إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط، واتخاذ خطوات تالية لتصريح الدول التسع في ٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٦.

ــ حث جميع البرلمانيين في اوروبا وفي العالم لبذل كل الجهود لتأمين النجاح المنشود لمؤتمر جنيف.

لقد قيّم المجلس الثاني الاستثنائي هذا المؤتمر، وخلص إلى ضرورة متابعة الحوار البرلماني العربي ــ الأوروبي، وعقد لقاءات ومؤتمرات تالية له، **على أن تكون المواقف السياسية من القضية الفلسطينية خاصة هي الأساس الذي تبنى عليه المواقف والقرارات الاقتصادية. وهكذا اتخذت فلسطين مكانا مركزيا في اي حوار برلماني تالٍ، عربي ــ اوروبي.**

٢ ــ **مجلس الاتحاد الثالث (الخرطوم ١٢ ــ ١٦ آذار ــ مارس، ١٩٧٥)**: يمكن القول، ودون الوقوع في محظور المبالغة، ان هذا المجلس كان من اهم مجالس الاتحاد البرلماني العربي، إن لم يكن اهمها على الاطلاق؛ وهنا لا بد من الاطالة، بعض الشيء، في ذكر ما ورد عن فلسطين في بيانه وفي قراراته.

لقد اتيح لكاتب هذه السطور ان يحضر ذلك المجلس بوصفه عضوا في وفد المجلس الوطني الفلسطيني، ومن ثم شارك مشاركة فعّالة، وعن كثب، في اعمال المجلس وفي قراراته.

في البيان الختامي للمجلس ورد ما يلي:

«**وقد درس مجلس الاتحاد في دورته هذه، وبإسهاب، القضية الفلسطينية والوضع في الشرق الأوسط، وقضايا الأمن والسلام في العالم، كما تدارس القضايا الاقتصادية المطروحة على الأمة العربية**...».

وبعد أن تحدث البيان عن الحرية في العالم، وانها «كل لا يتجزأ» اورد ما يلي:

«والأمة العربية، في تطلعها للعدل والسلام انطلاقا من هذه القيم، تؤكد ان إحلال السلام في الشرق الأوسط لا يمكن ان يتحقق ما لم تنته الطبيعة الصهيونية العدوانية القائمة على اوهام تجاوزها منطق التاريخ، بل واثبت هزيمتها.

«فالطريق إلى السلام العادل واضح، ولا يمكن إلا ان يقوم على المبدأين التاليين:

«١ ــ الانسحاب الفوري لجميع القوات الاسرائيلية من كامل الأراضي العربية المحتلة منذ عدوان الخامس من حزيران (يونيو) ١٩٦٧، وفي مقدمتها القدس التي نرفض رفضا قاطعا تدويلها.

«٢ ــ إستعادة الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني كاملة، والتي هي الأصل والأساس في عملية السلام، ولا يمكن ان تنفصل عنه».

وأضاف:

«إن العدو الصهيوني مازال يناور ويراوغ ويحاول الالتفاف على النتائج الايجابية لحرب تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٣، وخلق تعقيدات يهدف من ورائها إلى التهرّب من مواجهة الحقائق التي تفرض نفسها، وتفرض بالتالي الاستجابة لداعي العدل والسلام. وهو يستند في مناوراته ومراوغاته هذه وتعنّته على القوى التي تقدّم له المساعدات والسلاح، وعلى رأسها الولايات المتحدة...».

ثم أضاف: «... **فالنتائج الايجابية لحرب تشرين [الأول ــ اكتوبر]، ووقفة الأمة العربية وصمودها الرائع وما قدمته من بذل وتضحيات، او مالقيته من تأييد من الشعوب والدول الصديقة قد ادت إلى خلق آفاق جديدة امام حركة التحرير العربية، ومنها فتح باب الأمم المتحدة امام منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني وقائدة نضاله من اجل استعادة حقوقه الوطنية» (مجلس الاتحاد البرلماني العربي الثالث، البيان الختامي، الخرطوم،** آذار ــ مارس، ١٩٧٥).

هذا في البيان الختامي، اما القرارات السياسية فقد قسمت إلى قسمين: العامة، والخاصة او المكتوبة. وفي كلا القسمين احتلت فلسطين المكانة البارزة والمتميزة.

في القسم الأول، تم «التوكيد على الالتزام بمقررات مؤتمر القمة العربي السابع الذي عقد في الرباط ما بين ٢٦ و٢٩/١٠/١٩٧٤، فيما يتعلّق بالقضية الفلسطينية، والتقيد بتنفيذ هذه المقررات نصا وروحا». ومن المعروف ان تلك المقررات اكدت «حق الشعب الفلسطيني في العودة إلى وطنه وتقرير مصيره»، كما اكدت ولأول مرة، بقرار قمة عربية، «حق الشعب الفلسطيني في إقامة السلطة الوطنية المستقلة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني على اي ارض فلسطينية يتم تحريرها، وتقوم الدول العربية بمساندة هذه السلطة عند قيامها في كل المجالات وفي كل المستويات» **(المصدر نفسه، القرارات)**.

اما القسم الثاني من القرارات، وهي الخاصة، فذو اهمية بالغة بالنسبة لفلسطين وقضيتها على الصعيد البرلماني الدولي، فقد نصت على ان تتضمن وفود الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي مندوبين من المجلس الوطني الفلسطيني، وان تعد «خطة عربية مشتركة تحضيرا للمؤتمر البرلماني الدولي الذي سينعقد في لندن تتضمن الأهداف التالية:

«أ ــ الحصول على قرار بالاعتراف بمنظمة التحرير كممثل شرعي وحيد للشعب العربي الفلسطيني.

«ب ــ إقرار حق الشعب الفلسطيني بالعودة الى ارضه وتقرير مصيره عليها وإقامة سلطته الوطنية فوقها.

«ج ــ تقديم مشروع بإدانة اسرائيل على جريمتها البشعة بتدمير مدينة القنيطرة.

«د ــ إعداد مشروع قرار يتوافق مع التطورات السياسية للقضية العربية على ضوء مايستجد في حينه».

ونصّ القرار الثاني على «تقديم طلب لمجلس الاتحاد في كولومبو يتضمن إدراج موضوع القضية الفلسطينية والشرق الأوسط على جدول اعمال المؤتمر الذي سينعقد في لندن»: **(المصدر نفسه)**.

واثناء اجتماعات المجلس هذا، دارت احاديث حول إدخال المجلس الوطني الفلسطيني في عضوية الاتحاد البرلماني الدولي بصفة مراقب.

إن المجلس الثالث هذا ليشكّل، مرة اخرى، معلما بارزا بالنسبة للقضية الفلسطينية في ميداني الاتحاد البرلماني العربي والاتحاد البرلماني الدولي. والمكاسب الهامة جدا التي تم إحرازها في الاتحاد الثاني قد وضعت اسسها ونوقشت مناقشة مستفيضة، واتخذت القرارات المناسبة بشأنها في مجلس الخرطوم هذا. وقد اتيح لكاتب هذه السطور ان يحضر، بوصفه عضوا في المجلس الوطني الفلسطيني، مجلس الاتحاد البرلماني الدولي في كولومبو، عاصمة سري لانكا، ما بين ٣١/٣/١٩٧٥ و٥/٤/١٩٧٥، واستطاع ان يحقق كسبا هاما بقبول المجلس الوطني الفلسطيني في المؤتمر ٦٢ للاتحاد البرلماني الدولي بصفة مراقب، تمهيدا لقبوله في عضوية الاتحاد البرلماني الدولي بصفة مراقب ايضا، وذلك بما يخالف انظمة هذا الاتحاد ولوائحه. وقد تثبّت هذا الكسب في مؤتمر لندن البرلماني الدولي في ايلول (سبتمبر) ١٩٧٥، وعدّلت نظم الاتحاد البرلماني الدولي لتتلاءم وقبول المجلس الوطني الفلسطيني في عضويته بصفة مراقب.

وفي مجلس كولومبو هذا، تقرر ايضا ان يدرج، ولأول مرة في تاريخ الاتحاد البرلماني الدولي، على جدول اعمال مؤتمر لندن موضوع «الوضع في الشرق الأوسط». فشكّل هذا الأساس للمكاسب المتصاعدة على صعيد الاتحاد البرلماني الدولي والتي احرزتها القضية الفلسطينية.

٣ ــ **مجلس الاتحاد الاستثنائي (دمشق: ٦ ــ ٨ آب ــ اغسطس، ١٩٧٥)**. عقد هذا المجلس في مصيف بلودان (دمشق) من اجل إعداد مشروع قرار عربي موحد يقدّم إلى مؤتمر لندن البرلماني الثاني والستين حول بند «الوضع في الشرق الأوسط»، ولتثبيت عضوية المجلس الوطني الفلسطيني في الاتحاد البرلماني الدولي، بصفة مراقب، مع اجراء التعديلات المناسبة على احكام هذا الاتحاد ونظمه حتى تصبح هذه العضوية شرعية؛ وذلك الى ان تتم إقامة الدولة الفلسطينية فتنقلب إلى عضوية تامة، وللتصدّي للحملة الصهيونية التي نظمت في لندن ضد الوجود الفلسطيني في المؤتمر البرلماني الدولي.

ولا بُدّ ان تُسجّل هنا جسامة المهمة التي كانت امام هذا المجلس الثالث. فالحملة الصهيونية كانت ضارية جدا، وقد اشتملت على مظاهرات صاخبة في لندن، ضد وصول اعضاء وفد المجلس الوطني الفلسطيني، وعلى منشورات تحت عنوان: «هؤلاء هم الارهابيون»، حيث فصلت حياة كل واحد منهم ونوع جواز السفر الذي يتنقّل به.

وضع هذا المجلس خطة للتحرّك البرلماني العربي، قامت على اساس التمسك بقرار مجلس الاتحاد البرلماني الدولي الذي عقد في كولومبو في نيسان (ابريل) ١٩٧٥، وتثبيت هذا القرار مع تعديل الأنظمة والأحكام التي تتعارض وإياه، وأعدّ مشروع قرار بشأن الوضع في الشرق الأوسط على اساس المشروع المقدّم من الشعبة البرلمانية السورية، ومشروع قرار آخر حول القضية الفلسطينية على اساس قرار الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة رقم ٣٢٣٦. وقد دمج مشروعا هذين القرارين، في اثناء مؤتمر لندن، في مشروع واحد تبنّاه المؤتمر بكل فقراته وبنوده.

وعلى ذلك قرر المجلس القيام بالخطوات التالية في هذا السبيل:

ــ كلف السيد محمد علي الحلبي، رئيس مجلس الشعب السوري ورئيس مجلس الاتحاد البرلماني العربي آنذاك، بالتوجه إلى موسكو وصوفيا من اجل التنسيق مع الدول الاشتراكية. وقد تم ذلك بشكل جيد.

ــ كلفت الأمانة العامة للاتحاد بإعداد مذكرة بوجهة النظر القانونية في شأن شرعية حضور المجلس الوطني الفلسطيني بصفة مراقب.

ـ اعدت النصوص الملائمة المعدّلة للأحكام والنظم الخاصة بالاتحاد البرلماني الدولي، والتي تجعل من حضور المجلس الوطني الفلسطيني حضورا شرعيا ولا يتعارض مع هذه الأحكام.

ـ كلف السيد خالد الفاهوم بالتوجه إلى الجزائر لمقابلة الرئيس هواري بومدين، بوصفه رئيسا لمجموعة دول عدم الانحياز، وشرح الموقف له حتى تعرض الجزائر الموقف على اجتماع وزراء خارجية دول عدم الانحياز المقرر عقده في ليما في ١٩٧٦/٨/٢٥.

ـ كلفت الشعب البرلمانية العربية الأعضاء الاتصال بسفرائها في دول العالم الثالث وسفراء هذه الدول لدى اقطار هذه الشعب، وذلك من اجل حشد التأييد للموقف العربي وللقضايا التي ستطرح في مؤتمر لندن البرلماني (**الأمانة العامة، الاتحاد البرلماني العربي** (دليل)، دمشق، ١٩٧٨).

وقد افلحت هذه الجهود البرلمانية العربية المكثّفة، فكان قرار الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية في مؤتمر لندن البرلماني الدولي سنة ١٩٧٥، من اقوى القرارات التي صدرت حتى ذلك الوقت ممثلة للحق العربي، كما عدّلت بعض احكام الاتحاد البرلماني الدولي، وقبل المجلس الوطني الفلسطيني في الاتحاد بصفة مراقب، وبات من حقه حضور مؤتمرات الاتحاد ومجالسه ولجانه الدراسية.

٤ ـ **مجلس الاتحاد الرابع (القاهرة، ١٧ و ١٨، كانون الثاني ـ يناير، ١٩٧٦)**: انعقد هذا المجلس عقب توقيع اتفاقية سيناء الأولى بين مصر والكيان الصهيوني في ايلول (سبتمبر)، ١٩٧٥، وما جرّه ذلك التوقيع من اضطراب في العلاقات العربية عامة.

وكان السبب المباشر لانعقاده هو العمل على تأجيل مؤتمر الحوار البرلماني العربي ـ الأوروبي، الذي كان مقررا عقده في القاهرة خلال شهر شباط (فبراير) ١٩٧٦، وذلك تحاشيا لصدامات عربية في ذلك المؤتمر عقب خروج النظام المصري على الارادة العربية بهذه الاتفاقية.

وقد قرر المجلس «تأجيل الحوار الى موعد آخر يحدد فيما بعد». وناشد جميع الأخوة في لبنان «وقف القتال فورا ونهائيا»، كما اكد فائدة الحوار والاتصالات مع الأطراف الأوروبية، «فالقضية العربية. بشكل عام والقضية الفلسطينية بشكل خاص، يمكن أن تفيدا من هذه الاتصالات على الرغم من الجهود المناوئة التي تبذلها اسرائيل والصهيونية باستمرار ضد الشعب الفلسطيني وحقوقه وكيانه، وضد الموقف العربي العادل» (**مجلس الاتحاد البرلماني العربي الرابع، البيان الختامي**، القاهرة، كانون الثاني ـ يناير ١٩٧٦).

وتكمن اهمية هذا المجلس، على الصعيدين العربي والفلسطيني، في ان مؤسسة الاتحاد البرلماني العربي خرجت منه سليمة فلم تتمزق، بل تابعت مسيرتها ونشاطاتها؛ مما عاد بالمكاسب على القضية العربية عامة، والقضية الفلسطينية بشكل خاص.

٥ ـ **مجلس الاتحاد الخامس (عمان ١٧ ـ ١٩ كانون الثاني ـ يناير ١٩٧٧)**: انعقد هذا المجلس عقب هدوء نسبي وتحسّن طفيف في العلاقات العربية، وذلك بعد مؤتمري القمة العربية المصغّرة في الرياض، والقمة العربية الموسّعة في القاهرة. وقد انسحب هذا التحسّن على اجواء المجلس، وجاء في بيانه الختامي ان المجلس شدّد «على وجوب تخطي جميع المشاكل الجانبية وتوحيد الصف وتكثيف الجهود من اجل مجابهة العدو الصهيوني ودفعه الى الانسحاب من جميع الأراضي العربية المحتلة وتمكين الشعب العربي الفلسطيني من ممارسة حقوقه الطبيعية فوق تراب وطنه، وفي مقدمتها العودة وحق تقرير المصير، وإقامة الدولة الفلسطينية على اي جزء من تراب الوطن يتم تحريره. كما اعرب المجلس عن تقديره وإكباره لنضال شعبنا العربي الفلسطيني في الأرض المحتلة وتضحياته وصموده امام قوى البغي والاحتلال وإصراره على إحباط الخطط الصهيونية التي تهدف الى زرع الشقاق بين صفوفه. وطالب المجلس الحكومات العربية بمواصلة العمل على دعم كفاح منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي والوحيد لشعب

فلسطين، اهتداء بمقررات مؤتمر القمة في الرباط لعام ١٩٧٤، ومؤتمري: الرياض والقاهرة لعام ١٩٧٦». (**مجلس الاتحاد البرلماني العربي الخامس، البيان الختامي**، كانون الثاني ــ يناير، ١٩٧٧).

٦ ــ **مجلس الاتحاد السابع (تونس، ١٤ ــ ١٥، حزيران ــ يونيو، ١٩٧٩)**: لهذا المجلس اهمية خاصة، وهو يشكّل معلما هاما على درب مسيرة الاتحاد، فقد جاء عقب توقيع اتفاقيتي كامب ديفيد، ثم معاهدة الصلح بين النظام المصري والكيان الصهيوني، وما جرّه هذا التوقيع من نكسة على النضال العربي ضد العدو الصهيوني، وذلك بخروج النظام المصري من الصف العربي وانحيازه الى صف العدو الامبريالي الأميركي ــ الصهيوني.

وقد علّق المجلس عضوية مجلس الشعب المصري في الاتحاد البرلماني العربي، تنفيذا لمقررات مؤتمر القمة العربي التاسع المنعقد في بغداد في تشرين الثاني (نوفمبر)، سنة ١٩٧٨، واصدر بيانا مطوّلا جاء فيه: «... **وقد بحث المجلس الواقع المؤلم الذي نتج عن مبادرة السادات في زيارته المشؤومة للقدس وما تبع ذلك من اتفاقيات كامب ديفيد والاتفاقية التدميرية المصرية ــ الاسرائيلية، وما ترتّب على ذلك من عبء المسؤوليات الملقاة على عاتق الأمة العربية، قيادات وبرلمانات وجماهير، لمواجهة اخطار الهجمة التآمرية الامبريالية والصهيونية الاسرائيلية ضد شعب فلسطين والأمة العربية في معركة صراعها الرئيسي مع العدو الصهيوني والامبريالية العالمية، من اجل إحباط مشروع الحكم الذاتي التآمري في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتحرير الأراضي العربية المحتلة واستعادة الحقوق الفلسطينية المغتصبة، بما يمكّن شعب فلسطين من العودة الى وطنه المحرر وتقرير مصيره وإقامة دولته الديمقراطية الفلسطينية فوق ترابه الوطني**».

ثم اوضح البيان حجم الهجمة الصهيونية الاسرائيلية والامبريالية، و«ما فعله السادات باتفاقيات كامب ديفيد والاتفاقية المصرية ــ الاسرائيلية من عزل لمصر ودورها عن الأمة العربية وواجباتها القومية، ومن تفريط كامل بحقوق شعب فلسطين الوطنية في التحرير والعودة وتقرير المصير وإقامة الدولة المستقلة، ومن محاولة لالغاء المكاسب النضالية التي حققها نضال شعب فلسطين لقضيته في الأمم المتحدة وفي مجال الرأي العام الدولي».

ثم ذكر ان هذا كله يتطلب اقصى درجات التضامن العربي في وحدة الهدف والعمل لتنفيذه وفق خطط عملية متكاملة مدروسة. ومن هذا المنطلق رأى الاتحاد البرلماني العربي ان ما اتخذه مؤتمر القمة العربي التاسع في بغداد واجتماع وزراء الخارجية والاقتصاد العرب من قرارات وما حددوه من اهداف مرحلية يمثّل قاعدة صحيحة وعملية لتحقيق التضامن العربي.

ورأى المجلس في «المفاوضات التي يجريها السادات مع ممثلي العدو الصهيوني بشأن مشروع الحكم الذاتي الاداري للضفة الغربية وقطاع غزة» تآمرا على شعب فلسطين وقضيته، وهو يعطي الاحتلال الصهيوني صفة الديمومة بالاتفاق. ولذلك رفض المجلس مشروع الحكم الذاتي هذا، «كما رفض مبدأ احقية النظام المصري وغيره في البحث والتقرير بما يتصل بشعب فلسطين وحقوقه، ذلك انه بالاضافة الى الأخطار الوطنية والقومية المترتبة على تصرفات النظام المصري في هذا الصدد فإن شعب فلسطين معترف به كشعب وتعتبر منظمة التحرير الفلسطينية هي ممثله الشرعي الوحيد. وقد ايد المجلس كذلك كافة الاجراءات العربية والفلسطينية التي من شأنها إحباط مشروع الحكم الذاتي ورفض اي تصرف يشير الى اي نوع من انواع الوصاية على شعب فلسطين». وكذلك ادان المجلس السياسة الأميركية، واعتبرها معادية لمصالح الأمة العربية وفي مقدمتها مصالح شعب فلسطين وحقوقه الثابتة. كما ادان قرار الحكومة الكندية آنذاك بنقل مقر سفارتها من تل ــ ابيب الى القدس، واعتبره «عدوانا صارخا على حقوق الأمة العربية وشعب فلسطين، واعتبار كل دولة تتخذ مثل هذا القــرار في الموقع المعادي نفسه». وقرر القيام بالاتصالات اللازمة لالغاء هذا القرار ولتحقيق الالتزام العالمي بقرارات

الأمم المتحدة حول عروبة القدس و«عدم تغيير معالمها السكانية والجغرافية والسياسية والدينية». (**مجلس الاتحاد البرلماني العربي السابع، البيان الختامي**، تونس، حزيران ــ يونيو، ١٩٧٩).

إن الأهمية البالغة للمجلس السابع هذا هي التي املت ضرورة الافاضة في شرح اعماله وذكر مقراراته، لأنها شكّلت بمجموعها دفعا قويا لنشاط الاتحاد المتركّز حول القضية الفلسطينية.

٧ ــ **مجلس الاتحاد الثامن (دمشق، ٢٧ ــ ٢٩ تشرين الأول ــ سبتمبر، ١٩٨٠)**: تنبثق اهمية هذا المجلس من توقيت انعقاده، فقد كان ذلك اثناء اشتداد الاعتداءات الاسرائيلية على لبنان، مدنا وقرى ومخيمات، من الخارج، وتزايد التآمر الانعزالي المصحوب بعمليات مجرمة من الداخل. وقد صحب هذا كله تكثيف في العمليات الصهيونية الاستيطانية والقمعية ومصادرات الأراضي والابعادات داخل فلسطين المحتلة، دون ان تؤثر هذه على صلابـة المجابهة العربية الفلسطينية لسلطات الاحتلال.

وقد كانت هذه السياسات الاسرائيلية والصمود الفلسطيني على رأس جدول اعمال المجلس. وجاء في البيان الذي صدر عنه ما يلي: «... وفي هذا الصدد اجمعت الوفود على ضرورة حشد الطاقات وزج جميع الامكانات من اجل درء العدوان الصهيوني المتكرر وإحباط خطط التهويد والالحاق، ومن اجل تحرير الأرض العربية المغتصبة واستعادة حقوق الشعب العربي الفلسطيني وفي مقدمتها حق العودة وتقرير المصير وإقامة دولته المستقلة فوق تراب وطنه بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، ممثله الشرعي الوحيد. وقد عبّر المجلس عن إكباره وإجلاله ودعمه لصمود اهلنا في الأرض المحتلة، واستنكاره لما تقوم به سلطات الاحتلال الاسرائيلي، فيها من قمع واضطهاد وانتهاك لأبسط الحقوق الانسانية، وقرر إرسال برقيات الى الهيئات البرلمانية العالمية لفضح موقف السلطات الاسرائيلية الوحشي والتعسّفي من المناضلين العرب الفلسطينيين، ولا سيما المناضلين: فهد القواسمة ومحمد ملحم».

وقد حيّا المجلس ايضا صمود الأهالي في جنوب لبنان ضد الهجمات والمؤامرات الاسرائيلية، وطالب بدعم صمود شعب لبنان والثورة الفلسطينية والمحافظة على استقلال لبنان ووحدة اراضيه وسيادتـه الشرعية، ورفض وحذّر من عمليات إلحاق القدس والجولان بالكيان الصهيوني، و «**ناشد برلمانات العالم فضح ومكافحة الانتهاكات الاسرائيلية لحقوق الانسان في الأراضي العربية المحتلة**» (**مجلس الاتحاد البرلماني العربي الثامن، البيان الختامي**، دمشق، تشرين الأول ــ اكتوبر، ١٩٨٠).

وفي اجتماعات هذا المجلس دعي السيدان فهد القواسمة ومحمد ملحم الى إلقاء كلمتين بيّنا فيهما الممارسات الصهيونية في الأراضي العربية المحتلة، واوضحا عدم وجود فرق بين الليكود (تكتل بيغن) والمعراخ (تجمّع بيرس) وطالبا بتقديم كل دعم لنضال الشعب العربي الفلسطيني في الداخل.

٨ ــ **مجلس الاتحاد العاشر الاستثنائي (بغداد، ٢٢ حزيران ــ يـونيو، ١٩٨١)**: عقـد هذا المجلس، بدعوة من الشعبة البرلمانية العراقية، في اعقاب الغارة الاسرائيلية المجرمة على المنشآت النووية العراقية قرب بغداد. فأدان العدوان الصهيوني، ودعا «الحكومات العربية الى مجابهة الانحياز الأميركي الكامل للعدو الصهيوني ودعمه اللامحدود، سياسيا واقتصاديا واعلامياً، وتغطية جرائمه في المحافل الدولية، والتي كان آخرها الموقف الأميركي في مجلس الأمن الدولي اثناء مناقشة الاعتداء الصهيوني الغادر على العراق». وما يسجل هنا ان المؤتمر الثامن والستين للاتحاد البرلماني اتخذ قرارا مستقلا هاما حول هذا الاعتداء، وادانه بأشد عبارات الادانة.

واتخذ هذا المجلس الاستثنائي قرارات اخرى، ومنها: «**العمل على إزالة الخلافات بين الاقطار العربية بما يساهم في تعزيز التضامن العربي على اساس مجابهة العدو الرئيسي للأمة العربية المتمثل بالعدو الصهيوني الامبريالي، وأن تجنّد كل الطاقات العربية لدحر اتفاقيتي كامب ديفيد وإحباط مشاريع التصفية والاستسلام وتصفية كل الركائز والمصالح الامبريالية والصهيونية في المنطقة العربية، والعمل على الالتزام بقرارات قمة بغداد، وتشديد الحصار على نظام السادات وكل**

الأنظمة العربية الأخرى المتعاملة معه والسائرة بركابه. كما قرّر دعوة «جميع الأقطار العربية، انظمة وقوى ومنظمات، الى تقديم مختلف أشكال الدعم اللامشروط لنضال الشعب العربي الفلسطيني بقيادة ممثله الشرعي الوحيد، منظمة التحرير الفلسطينية». ودعا «الى فتح كافة الجبهات العربية امام الثورة الفلسطينية في مواجهتها للعدو الصهيوني وتقديم التسهيلات لها... والى زيادة دعم صمود الشعب العربي الفلسطيني في الأرض المحتلة ومساندته في مواجهته اليومية التي يقوم بها لأعمال الاستيطان والتعسّف والارهاب». واكد «موقفه الثابت في دعم الشعب اللبناني والفلسطيني في مواجهة الاعتداءات الصهيونية والمؤامرات التي تحاك ضد وحدة لبنان»، وطلب «بذل الجهود لدى كافة الهيئات والمنظمات الدولية من اجل ممارسة ضغوطها لمنع الكيان الصهيوني من تنفيذ مخططاته لبناء قناة تربط البحر الميت بالبحر المتوسط، وذلك نظرا للأغراض العدوانية التي تقوم عليها والمتمثلة بتوسيع سياسة الاستيطان واستخدامها لغرض تطوير برامجها النووية المقامة في مفاعل 'ديمونا'، ومطالبة الأقطار العربية بمقاطعة كل دولة تساعدها ماديا وفنيا»، كما طالب «جميع الأقطار العربية بمقاطعة الدول التي تزود الكيان الصهيوني بالأسلحة، على ان تشمل هذه المقاطعة كافة الجوانب السياسية والاقتصادية والثقافية» (**مجلس الاتحاد البرلماني العربي العاشر الاستثنائي، البيان الختامي**، بغداد، حزيران ــ يونيو، ١٩٨١).

٩ ــ **مجلس الاتحاد الحادي عشر** (**دمشق، ٢٢ و ٢٣ آب ــ اغسطس، ١٩٨١**): تكمن اهمية هذا المجلس في انعقاده قبيل المؤتمر الثامن والستين للاتحاد البرلماني الدولي. فوضع الكيفية التي سيتم بها التحرّك البرلماني العربي وتنسيق المواقف والجهود العربية في هذا المؤتمر من اجل الخروج بقرار جيد حول موضوع «انتهاكات اسرائيل لقرارات هيئة الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني من خلال سلوكها في الأراضي العربية المحتلة وغاراتها على لبنان». وقد اتخذ ذلك المؤتمر البرلماني الدولي قرار إدانة شاملة، يمكن اعتباره، وبحق، من افضل القرارات التي اتخذت في هذا المجال.

وقد ادان هذا المجلس «الاعتداء الجوي الأميركي على الجماهيرية العربية الليبية الذي اتخذ شكل قرصنة جوية»، واكد «على ان الوضع المتفجر في الشرق الأوسط اصبح يستدعي تحركا عاجلا وجديا من اجل إقرار سلام عادل ودائم في ظل شرعية دولية على اساس الانسحاب الاسرائيلي الكامل من جميع الأراضي العربية المحتلة وتمكين الشعب العربي الفلسطيني من ممارسة حقه في العودة وتقرير المصير وإقامة دولته المستقلة على تراب وطنه بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، ممثله الشرعي الوحيد» (**مجلس الاتحاد البرلماني العربي الحادي عشر، البيان الختامي**، دمشق، آب ــ اغسطس، ١٩٨١).

(ب) المؤتمرات

عقد الاتحاد البرلماني العربي مؤتمرين: التأسيسي وهو الأول، ومؤتمر الجزائر (٩ ــ ١١ آذار ــ مارس، ١٩٨١)، وهو الثاني. وقد كانت فلسطين حاضرة في كلا المؤتمرين، تأسيسا ونقاشا وقرارات.

إن التوقف الأهم هنا هو عند المؤتمر الثاني، الذي انعقد بعد حوالي سبع سنوات من المؤتمر الأول التأسيسي.

شارك في المؤتمر الثاني إثنا عشر وفدا برلمانيا عربيا من المملكة الأردنية ودولة الامارات العربية المتحدة وتونس والجزائر والسودان وسورية والعراق وفلسطين ولبنان والمغرب وجمهورية اليمن العربية واليمن الديمقراطية، بالاضافة الى عدد من الوفود المراقبة العربية والأجنبية.

وفي هذا المؤتمر، استأثرت فلسطين بالحيّز الأكبر من كلمات رؤساء الوفود ومن توصيات اللجان التي اتخذها المؤتمر قرارات، ومن بيانه الختامي.

السيد الرئيس الشاذلي القليبي يقول في كلمة الافتتاح: «لقد عاش اليهود بيننا في ظل التسامح الذي يفرضه الاسلام، ولم يكن من المنطق ان ندفع ثمن المظالم التي ارتكبتها اوروبا تجاههم. ولكن هذا الذي

حدث بالفعل، وهكذا تمّ الغزو الصهيوني وجرى التهام فلسطين، قطعة قطعة، بمباركة قوى الشر والعدوان التي لاتريد لنا ان نتفرّغ لبلادنا».

ثم دعا الى تكثيف الجهود وتوحيدها من اجل صد الهجمة الامبريالية ــ الصهيونية.

السيد خالد الفاهوم، رئيس المجلس الوطني الفلسطيني ورئيس مجلس الاتحاد البرلماني العربي حاليا، كشف المؤامرة الساداتية ــ الأميركية ــ الصهيونية على شعب فلسطين وقضيته وممثله الشرعي الوحيد: منظمة التحرير الفلسطينية، وطالب بالعمل الجاد لمواجهة هذه المؤامرة، فقال: «في هذه المرحلة لنحاول ان ندرك معنى الخطورة، ولنضع نصب اعيننا تبعات هذا الادراك. لايكفي ان يقول المرء كلمته ويمشي، كل منا مهدد بالاحتلال وبالنفي وبالتشرّد وبالذوبان. **إن المؤامرة تتكامل، ويبدو انها في طريقها الى بلوغ ذروتها، وإلا مامعنى زيارة وزير خارجية العدو، إسحق شامير، المبكرة جدا الى اميركا؟! وإلا فما معنى التصريحات المحمومة التي يكررها ريغان وادارته ضد منظمة التحرير الفلسطينية ورئيسها وابنائها؟! وإلّا لماذا يكشف انور السادات ورقة التين الأخيرة ليطالب بتدمير منظمة التحرير، بل ليحرّض على ضرب كفاح شعب فلسطين وضرب وحدته في الصميم؟! وإلّا فلماذا تشتد غارات الجيش الاسرائيلي في جنوب لبنان عنفا وعمقا وتماديا كأن الكماشة قد بدأت تطبق؟! لقد اخفقت مؤامرة كامب ديفيد في ان تنسف النضال العربي من داخله حين اخفقت في إيجاد اية جبهة فلسطينية، بل اية مجموعة من الأفراد الفلسطينيين يمكن ان تقبل بالقنبلة الموقوتة للحكم الذاتي الاداري او تغضي عنها. طوال السنوات الثلاث الماضية بذلت اميركا واسرائيل ونظام السادات كل مايمكن من جهد لترغيب اهلنا في الأرض المحتلة او لترهيبهم او للتغلغل في صفوفهم، وكانت النتيجة إخفاقا ذريعا». واضاف: «ونحن نقول لهم من على هذا المنبر البرلماني: لا خيار سوى الخيار الفلسطيني. لاممثل سوى منظمة التحرير الفلسطينية المدعومة بارادة الأمة العربية وبمقررات مؤتمر القمة. لا لكامب ديفيد، لا للتسوية الجزئية، لا للاستسلام، لا للخيانة وتبا لها».**

وفي توصيات اللجان الثلاث التي اصبحت قرارات من المؤتمر، كان التركيز واضحا على القضية الفلسطينية. فبناء على توصيات اللجنة الأولى، لجنة برنامج عمل البرلمانيين العرب، اكّد المؤتمر «ان قضية فلسطين قضية عربية مصيرية؛ وهي جوهر الصراع مع العدو الصهيوني، وان النضال من اجل استعادة الحقوق العربية في فلسطين والأراضي العربية المحتلة مسؤولية قومية عامة، وعلى جميع العرب المشاركة فيها كل من موقعه وبما يمتلك من قدرات عسكرية واقتصادية وسياسية وغيرها». كما اوصت بدعوة «كل البرلمانات والمجالس الوطنية في اقطار الوطن العربي لتكثيف جهودها، انطلاقا من التزامها بمسؤولياتها الأساسية ازاء القضية الفلسطينية، وتقديم اقصى حدود الدعم في المجالات السياسية والمالية والعسكرية لنضال جماهير الشعب العربي الفلسطيني داخل الأرض المحتلة وخارجها ولقوات المقاومة الفلسطينية ولمنظمة التحرير الفلسطينية قائدة كفاح شعبنا العربي الفلسطيني». واكدت على «**استمرار مقاومة نهج واتفاقيات كامب ديفيد ومؤامرة الحكم الذاتي وما يترتب عليها من نتائج وآثار حتى يتم إسقاطهما وإزالة آثارهما، وكذلك اية مبادرة تنطلق منهما، وإحكام مقاطعة النظام المصري وفق مقررات قمتي بغداد وتونس**»، و«الالتزام باستعادة الحقوق الوطنية للشعب العربي الفلسطيني بما في ذلك حقه في العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على ترابه الوطني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني». وحيّا «المؤتمر صمود جماهير شعبنا العربي الفلسطيني في الأرض المحتلة وانتفاضاته المستمرة وتصدّيه الدائم لقوات الاحتلال الصهيوني وإفشاله لمؤامرة الحكم الذاتي».

وقرّر المؤتمر، بناء على توصيات اللجنة الثانية، حول تطوير الحوار البرلماني العربي مع المجموعات والشعب البرلمانية في العالم، ان يستهدي هذا الحوار بمبدأ ان قضية فلسطين هي جوهر القضية العربية واساس الصراع في الشرق الأوسط، وان اي سلام عادل في المنطقة لايكون إلّا باستعادة الحقوق الوطنية

للشعب الفلسطيني والانسحاب الاسرائيلي الكامل من كافة الأراضي العربية المحتلة، ورفض اتفاقيات كامب ديفيد وقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، والتأكيد ان منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني.

وقرّر المؤتمر، بناء على توصيات اللجنة الثالثة، حول تنسيق الموقف العربي من اشغال مجلس الربيع للاتحاد الدولي في مانيلا (خلال نيسان ــ ابريل، ١٩٨١)، إدراج مادة على جدول اعمال هذا المجلس تحت عنوان: «الممارسات الاسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة والاعتداءات على جنوب لبنان». وقد تم إدراجها ولكن تحت عنوان: «انتهاكات اسرائيل لقرارات هيئة الامم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي من خلال سلوكها في الأراضي العربية المحتلة وهجماتها على لبنان». وقد اتخذ مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي (هافانا، ايلول ــ سبتمبر، ١٩٨١)، قرارا حول هذه المادة يعتبر من اقوى ماصدر من قرارات حول القضية الفلسطينية.

واستأثرت فلسطين بالقسم الأكبر من البيان الختامي للمؤتمر، وقد جاء فيه:

«... وكذلك اعْتُبِرَ المؤتمر انعطافة في تصعيد الجهود التي يقوم بها الاتحاد لتوضيح قضية فلسطين وقضايا التحرر العربي للرأي العام البرلماني في العالم ومحاصرة العدو على الصعيد الدولي وخلق سياج سياسي عالمي متين مؤيد للحق الفلسطيني والنضال العربي. وبهذا الصدد اتخذ المؤتمر الخطوات الكفيلة بتنسيق المواقف العربية في جميع المحافل البرلمانية الدولية». واضاف البيان:

«وقد تعاهد البرلمانيون العرب على القيام بدورهم الفعّال في مواجهة المؤامرة الصهيونية الامبريالية المتصاعدة، واتفقوا على تشكيل لجنة من رؤساء البرلمانات العربية تكون مهمتها الطواف على البلدان العربية والاتصال بالرؤساء العرب من اجل تبديد الغيوم التي تعترض المسيرة العربية اليوم، ومن اجل جمع الكلمة العربية ورأب الصدوع». ثم ذكر ان البرلمانيين العرب عبّروا عن «اعتقادهم بأن المؤامرة الصهيونية ــ الأميركية تتخذ اليوم ابعادا جديدة تتجاوز ابتلاع الأرض الفلسطينية وجنوب لبنان، وتهدف الى القضاء على الثورة الفلسطينية وتفتيت شعب فلسطين وتصفية قضيته، والنيل من الصمود العربي، وذلك استمرارا لمؤامرة كامب ديفيد». ثم اكدوا ثانية رفضهم لهذه الاتفاقية وعزمهم على الاستمرار في العمل لاسقاطها، وحيّوا واكبروا «**صمود شعبنا العربي الفلسطيني في الأرض العربية المحتلة ونجاحه في إسقاط مؤامرة الحكم الذاتي وتصاعد وقفته البطولية في وجه اعتى الاجراءات الاسرائيلية القائمة على القمع والتعسّف والعقوبة الجماعية**». ووضع المؤتمر برنامجا شاملا للتحرّك البرلماني العربي «اكّد اولوية القضية الفلسطينية في النضال العربي الراهن، وشدّد على المسؤولية القومية الشاملة التي تلزم العرب جميعا بتوظيف جميع طاقاتهم وامكانياتهم من اجل مقاومة العدوان الصهيوني ودعم الثورة الفلسطينية ودول المواجهة العربية». وأكد البيان ان البرلمانيين العرب كرّروا رفضهم لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، و«تعاهدوا على مواصلة مساندة منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ومواصلة دعم استقلالها وحرية قرارها». واكدوا «ان المنظمة، هي الوحيدة التي تملك حق ممارسة مسؤوليات معالجة مستقبل الشعب العربي الفلسطيني». وشدّدوا «على ان تحرير القدس هو واجب والتزام قومي»، كما اكّدوا رفض كافة اجراءات الضم والالحاق التي قام بها العدو الصهيوني بالنسبة للقدس وغيرها من الأراضي العربية المحتلة. وذكر البيان ان المؤتمر ادان بشدة استمرار الاعتداءات الاسرائيلية الغادرة على جنوب لبنان، وشجب وادان السياسة الأميركية المعادية للأمة العربية وللحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني ولمنظمة التحرير الفلسطينية (**المؤتمر الثاني للاتحاد البرلماني العربي، القرارات والبيان الختامي**، الجزائر، آذار ــ مارس، ١٩٨١).

هذا عن فلسطين، وقد جاء في البيان الختامي للمؤتمر ايضا مايتمم التحرّك العربي على شتى الأصعدة السياسية والاقتصادية من اجل استعادة الحق العربي الفلسطيني.

(ج) البيانات

لم يقف الاتحاد البرلماني العربي مكتوف اليدين إزاء الكفاح العربي الفلسطيني داخل الأراضي العربية المحتلة، وما يتعرّض له الشعب الفلسطيني من قمع واضطهاد وارهاب وابعاد ابنائه المناضلين، بل كان يصدر بيانات استنكار الجرائم الصهيونية وتأييد المناضلين الفلسطينيين.

فحين قامت سلطات الاحتلال الصهيوني بإبعاد المناضل بسام الشكعة في اواخر سنة ١٩٧٩، قبل محاولتها الاعتداء على حياته، اصدر الاتحاد بيانا حيّا فيه نضال جماهير الشعب العربي الفلسطيني في الأرض المحتلة، وفضح الممارسات الصهيونية النازية، واهاب «بجميع البرلمانيين في العالم، ولا سيما تلك الأغلبية الكبرى التي ادانت الممارسات القمعية الاسرائيلية وايدت حقوق الشعب الفلسطيني... ان يرفعوا صوتهم باستنكار الاجراء الاسرائيلي الأخير وان يتضامنوا من اجل إيقافه ليكون ذلك دلالة على جدية الموقف العالمي التي تتخذ من ارض فلسطين مسرحا لها».

وحين قامت سلطات الاحتلال الصهيوني بإبعاد المناضلين الثلاثة: فهد القواسمة ومحمد ملحم والشيخ رجب التميمي، اصدر الاتحاد بيانا، في ايار (مايو) ١٩٨٠، نشر كاملا في عدد من الصحف والمجلات العربية، كما اقتبست مقاطع منه صحف عربية اخرى، وتناقلته وكالات الأنباء وارسلت ترجمته الى الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة، والى كل من المجلس الأوروبي، والاتحاد البرلماني الدولي، والرابطة البرلمانية للتعاون العربي ـ الأوروبي والى اتحاد البرلمانات الأفريقية ومنظمة الوحدة الأفريقية والرابطة البرلمانية للصداقة اليابانية ـ الفلسطينية، والى عدد من البرلمانيين الأردنيين المهتمين بالقضايا العربية. إن هذا ليدل على المدى الذي يعمل الاتحاد البرلماني العربي على إيصال بياناته إليه. وقد كشف هذا البيان ايضا الممارسات الاسرائيلية النازية، وحيّا صمود الشعب العربي في الأراضي المحتلة، ودعا الى «اتخاذ خطوة عالمية حاسمة ضد الاستهتار الصهيوني بالقيم الانسانية»، وطلب من البرلمانيين الأحرار في العالم ان «نعمل معا» من اجل المزيد من فضح الممارسات الصهيونية في الأراضي العربية المحتلة «ولنتكاتف من اجل خلق سياج عالمي ضاغط على الصهيونية التي هي ـ حسب مقررات هيئة الأمم المتحدة ـ شكل من اشكال العنصرية والفصل العنصري. ولنفهم العالم كله ان خطر الصهيونية لا يقتصر على فلسطينّ ومنطقة الشرق الأوسط بل يهدد بتفجير الوضع المتوتر في العالم كله... ولنؤكد ان عملية إبعاد الانسان عن وطنه بالقوة وافراغ الأرض من سكانها إنما هي انتهاك صارخ لأبسط مبادىء الحق الانساني... ولنحيّ اخيرا كفاح الشعب العربي الفلسطيني، داخل الأرض المحتلة وخارجها، والذي يستمر على الرغم من كل وسائل القمع والابادة».

هذان نموذجان من بيانات الاتحاد البرلماني العربي حول احداث فلسطينية. ولا بد ان يضاف اليهما ان «الاتحاد» لا يترك مناسبة، تتعلّق بفلسطين، إلاّ ويكون له الموقف المؤيد والمساند والداعي الى تقديم المزيد من التأييد والمساعدة لكفاح عرب فلسطين من اجل قضيتهم، ومن اجل استرداد حقوقهم.

وحين دخلت فلسطين، ممثلة بالمجلس الوطني الفلسطيني، الاتحاد البرلماني الدولي، بصفة مراقب، في مؤتمر لندن سنة ١٩٧٥ هنالك من قال: «جاءت فلسطين الى الاتحاد البرلماني الدولي فهزته، واخرجته من الحالة التقليدية التي ابقى نفسه فيها طوال عشرات السنين؛ بل لقد بلغ الأمر حد تعديل احكام هذا الاتحاد والتي لم تعدل منذ فترة جد طويلة».

اما بالنسبة للاتحاد البرلماني العربي، فإن فلسطين في قلب هذا الاتحاد، توحّد بين اعضائه وتشدّهم معا حين عرضها، او حين بحث جانب من جوانبها. و«الاتحاد»، في الوقت نفسه وبتأثير متبادل، ينسّق بين جهوده وبين اعضائه، ويضع مخططات العمل والتحرك ويوزع ادوارها، فتحرز فلسطين شتى المكاسب على الصعيدين: البرلماني الدولي؛ والبرلماني الثنائي العربي ـ الأجنبي. ان هذا هو ما جرى ويجري منذ مجلس كولومبو (نيسان ـ ابريل ١٩٧٥)، وفي كل لقاء برلماني عربي ـ اجنبي.

فلسطين هي الجوهر والأساس لكل نضال عربي وفلسطيني مهما كان شكله او المؤسسة القائمة به، وستبقى كذلك الى ان تستعاد الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني في ارضه، وفي وطنه.

محمود فلاحة

المبادرة الأوروبية

يتركز هذا التقرير أساساً على فترة تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨١، وان كنا نعود إلى الخلف فيه أحياناً. وقد اعتمدنا على المعلومات الواردة في الصحافة العربية والفرنسية والانكليزية والأميركية الى جانب وكالة كيسنجر للمحفوظات الصحافية. الابراز من عندنا إلا إذا ذكرنا عكس ذلك. وهدفنا أن نحاول فك الخيوط المتداخلة والمركبة للنشاط الأوروبي الغربي إزاء قضية الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية بخاصة.

١ ــ خلفية تاريخية

يمكن القول إلى حد كبير أن العدوان الثلاثي الفاشل على مصر عام ١٩٥٦، ختم السياسة الاستعمارية التقليدية لأوروبا الغربية، وكذلك بقايا التحالف التقليدي بينها وبين اسرائيل. وبعد فترة، بدأ موقف يمكن أن نسميه جديداً منذ منتصف عام ١٩٦٧ حينما ادان الرئيس الفرنسي ديغول الهجوم الاسرائيلي على العرب وطالب بانسحاب اسرائيل إلى مواقع ما قبل الحرب، كما يلاحظ أن القرار البريطاني بالانسحاب من شرقي السويس جاء في الفترة نفسها. وبعد مدة تتابعت سلسلة من البيانات الصادرة عن السوق الأوروبية المشتركة ومن تصريحات رؤساء دولها ومسؤوليها (١٩٧١؛ ١٩٧٣؛ ١٩٧٤)، تتضمن الاتجاه نفسه و«ضرورة الأخذ بعين الاعتبار الحقوق المشروعة للفلسطينيين». ثم جرت تطورات اكثر اهمية في اوائل السنة الماضية (١٩٨٠) حيث شاع الاعلان الكثيف عن «مبادرة اوروبية» قادمة بسبب «الطريق المسدود الذي وصلت إليه مفاوضات الحكم الذاتي للفلسطينيين». وتمهيداً لهذه المبادرة، زار عدد من كبار رجال الدولة الأوروبية الغربية (رئيس الجمهورية الفرنسية، وزير خارجية لوكسمبورغ، نائب المستشار النمساوي، رئيس الوزراء الاسباني، وزير الدولة البريطاني...) الشرق الأوسط **مركزين على السعودية** خلال شهر أيار (مايو) ١٩٨٠. ثم وجه كارتر تحذيراً الى كل من القاهرة وتل ــ ابيب بأن «المبادرة الأوروبية ستمر إذا توقفت مفاوضات الحكم الذاتي»، الأمر الذي أوحى بأن الولايات المتحدة غير راضيــة عن هذه المبادرة، كما يتضمن أنها لغير صالح الحكومتين المصرية والاسرائيلية معاً. وهذا قبل أن تعلن المبادرة ذاتها أو تعرف تفاصيلها (٢٠/٥/١٩٨٠).

وأخيراً، صدر بيان عن الدول الأوروبية التسع في ١٣/٦/١٩٨٠، وهو المشهور «باعلان البندقية» الذي يبشر **بدور خاص** سوف تقوم به اوروبا نظراً **لمصالحها وروابطها التقليدية** بالشرق الأوسط، وهذا بالاعتماد على القرارين ٢٤٢ و٣٣٨ لمجلس الأمن. وبالاضافة الى المبادىء السابق إقرارهـا في هذين القرارين (ومنها حق كل دول المنطقة بما فيها اسرائيل في الوجود، الخ...)، يحتوي اعلان البندقية على

فكرتين تأخذان صبغة الجدة بالنسبة للموقف الأوروبي نظراً للتشديد عليهما والاختلاف فيهما مع الموقف الاميركي وهما: «ان يتاح للشعب الفلسطيني ممارسة حقه في تقرير مصيره ممارسة شاملة» و«وجوب اشراك منظمة التحرير الفلسطينية في المفاوضات». ولا يشير البيان إلى مسألة الدولة الفلسطينية بالتحديد، كما لا يذكر أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، علاوة على أنه يومىء بصورة ايجابية ـــ وان كانت حذرة ـــ الى اتفاق كامب ديفيد.

وتجب الملاحظة بهذا الصدد أن الرئيس كارتر كان قبلاً قد حذر الأوروبيين من أن تنجم عن البيان خطوة تتخذها الدول التسع أمام مجلس الأمن، مهدداً باستعمال حق الفيتو في هذه الحالة. وبالفعل، لم يتضمن اعلان البندقية شيئاً من هذا القبيل..

وقام وزير خارجية لوكسمبورغ ـــ بناء على اجتماع البندقية ـــ بزيارة الشرق الأوسط (تموز/يوليو ـــ آب/اغسطس ١٩٨٠) بهدف «**تحديد الشكل** الذي يمكن أن تتخذه مبادرة اوروبية في هذه المنطقة»؛ وكرر أن المبادرة **ليست منافسة** للسياسة الأميركية. ثم تبعه وزير خارجية هولندا (كانون الأول ـــ ديسمبر) الذي صرح ايضاً بضرورة اجراء المشاورات مع الأميركيين لمعرفة ما «إذا كان ممكنا التحرك معهم في انسجام»، وهو قول يتضمن التمني دون التأكد.

٢ ـــ الموقف الأوروبي الغربي

في تقديرنا أن هذا الموقف يحتوي على أكثر من عنصر، ويتجاذبه اكثر من عامل. وسوف نهتم بابراز ثلاث نواح فيه، وهي: الاختلاف مع الولايات المتحدة؛ والخضوع لها؛ والاتفاق معها. على أن هذه النواحي متواجدة في وقت واحد، وإن كانت ناحية أو أخرى تبرز في أوقات أو ظروف معينة طبقا للتوازنات والمناورات الداخلية والخارجية.

□ يتضح الاختلاف مع الحكومة الأميركية ـــ وبخاصة مع ادارة ريغان ـــ في النقط الأساسية الثلاث الآتية:

بالنسبة لكامب ديفيد. يقول الجانب الأوروبي انه يرى أن هذا الاتفاق قد أدى غرضه بالنسبة لمصر ولكنه لا يقدم حلا للمشكلة الفلسطينية (تصريح شيسون ٥/٩/١٩٨١؛ تحليل **ليموند**، ١ ـــ ٢/١١/١٩٨١)، وليس «الرد على **مشكلات** الشرق الأوسط»(تصريح شيسون ٢٩/٨/١٩٨١) (تلميح بأنه ليس شاملاً؟) وأن منظمة التحرير الفلسطينية منظمة تمثل الفلسطينيين تمثيلاً عاليا (ميتران في المؤتمر الصحافي المشترك في السعودية، ٢٩/٩/١٩٨١)، فيجب ضمها إلى أية مباحثات (كارينغتون ٤/١١/١٩٨١). هذا في حين أن الموقف الأميركي الاسرائيلي متمسك بأن كامب ديفيد هوالحل الوحيد، بما فيه الانكار لتمثيل منظمة التحرير الفلسطينية أو التفاوض معها.

بالنسبة لمشروع الأمير فهد. يرى الأوروبيون (أوروبيو المبادرة) أن هذا المشروع يدل على إدراك السعودية أن الاهمال الأميركي للنزاع العربي ـــ الاسرائيلي قد «يسبب تطورات تفلت من زمام السيطرة» (تحليل مراسل **ليموند** ٢٦/٩/١٩٨١)؛ وأن المشروع «يبدو اساساً جيداً للمناقشة (كارينغتون، ١٥/١٠/٨١؛ النائب الألماني الغربي غويلمان أثناء مروره في بيروت، ١٦/١١/١٩٨١)، ويمكن أن يساعد على إقامة **سلام شامل** في المنطقة (كارينغتون، ٤/١١/١٩٨١؛ **فاينانشيل** تايمز، ١٤/١١/١٩٨١؛ تاتشر، ١٦/١١/١٩٨١)، إذ إن هناك اخطاراً كبيرة لو سمح للوضع في الشرق الأوسط بأن يستمر على حالته إلى ما لا نهاية، فيشتد شعور الفلسطينيين باليأس من الموقف الأميركي ـــ الأوروبي ويزيد احتمال تحولهم إلى مكان آخر للحصول على المساعدة (كارينغتون في مقابلة تليفزيونية ٧/١١/١٩٨١).

هذا في حين أن الحكومة الأميركية ظلت ثلاثة أشهر دون أن تعير مشروع فهد اهتماما؛ ثم تراوح موقفها منه بين اعتباره ينطوي على بعض النقط المهمة (الاعتراف الضمني باسرائيل مثلاً) وبين رفضه التام (حديث هيغ **لنيويورك**، ٢/١١/١٩٨١؛ وتصريحه امام لجنة الشؤون الخارجية لمجلس النواب الأميركي في ١٢/١١/١٩٨١ على التوالي).

وبالنسبة للقوة متعـددة الجنسية في سيناء. يلمح الأوروبيون إلى أن اشتراكهم فيها يهدف الى الضغط على اسرائيل لكي تستكمل الانسحاب: أي تمكين النظام المصري الجديد من الميل عن كامب ديفيد؛ ويربطون بين مساهمتهم العسكرية هذه وبين اعلان البندقية المخالف لفكر كامب ديفيد (**فاينانشيل تايمز**، ١٩٨١/١١/٧؛ تاتشر ١٩٨١/١١/٩؛ **السفير**، ١٩٨١/١١/٢٤). وسوفوا في اقرار هذه المساهمة إلى أن تظهر نتائج مؤتمر القمة في فاس، ثم أشاروا الى أن هذه المساهمة ستكون **رمزية**: فلن ترسل فرنسا وحدات مقاتلة بل إدارية وتموينية وطبية، وقد تقتصر على العتاد دون الرجال؛ كما سيكون اشتراك بريطانيا «متواضعاً» (مائة جندي فقط) (**ليموند** ١٩٨١/١١/١٨؛ **هيرالد تريبيون**، ١٩٨١/١١/٢٤).

هذا في حين أن أميركا تريد أن تكون تلك القوة جزءاً من العمليات غير المرتبـطة بالانسحـاب الاسرائيلي، والا تقل المساهمة الأوروبية عن ١٢٥٠ جندياً، أي تكوين قوة فاعلة ومؤثـرة في النشاط الحربي. علماً أن اسرائيل رفضت الاشتراك الأوروبي في قوة سيناء على هذا الأساس حتى لحظة كتابة هذا التقرير.

وتؤكد شتى التعليقات أن الشد الأوروبي قد زاد من بعد قتل السادات. واذ رأى الغرب عامة في هذا الحادث نذيراً باحتمالات الانفجار الداخلي في الشرق الأوسط تسببه قوى جذرية (دينية اتمامية أو قومية يسارية)، فقد اختلف المشروع السياسي لكل من اميركا واوروبا الغربية. فهو بالنسبة للأولى حربي وهجومي اساساً، إذ ترى ضرورة السير باندفاع اكبر في خطتها العدوانية التي بدأ رسمها منذ اواخر عهد كارتر، والمتضمنة بشكل رئيسي فرض السيطرة العليا الاميركية الاسرائيلية على المنطقة بقوة السلاح، والدفع بالشريك أو الحليف العربي إلى المرتبة الثانية باعتباره غير مضمون، ووضع شعار الوقوف ضد السوفيات كعنوان تزرع تحته قواعد عسكرية لقوة الانتشار السريع حتى تمسك برقاب الدول العربية تماماً.

أما أوروبا «المبادرة»، فقد تمسكت ــ على غير ذلك ــ بموقفها السابق ايضاً، والذي يبدو أكثر اعتدالا و«سياسة» في شكله. وذلك لأنها تريد لنفسها مكاناً فوق نفط الشرق الأوسط، فتعارض انفراد الولايات المتحدة به، دون أن ترغب أو تستطيع الاصطدام بها مباشرة وإلى النهاية. وترى أن الاعتماد على اسرائيل بالشكل الكلي الذي تنفذه أميركا يزيد من احتمالات الانفجار، وبالتالي من خسارة كل شيء، اذ قد يترتب على استمرار تنفيذ الخطة الأميركية احتمال موقف مقاطعة اقتصادية أو غيرها تتخذه بعض البلدان العربية من شريك اسرائيل الأميركي وممن يحذو حذوه، وقد تكون هذه الاحتمالات زادت بعد توقيع الاتفاق الاستراتيجي بين اميركا واسرائيل. وحيث أن تجارب أوروبا الأخيرة لفرض سيطرتها على العالم الثالث كثيراً ما باءت بالفشل، فأوروبا الغربية لا تميل إلى الاقدام على محاولات جديدة في الوضع الراهن إلا بعد التدقيق في حسابها؛ خاصة وأن ثمة في الخطة الأميركية، مخاطر الاصطدام بالاتحاد السوفياتي. وعليه، فهي تفضل أن يتقدمها بلد عربي (السعودية) في المسار المتعرج الحذر واللين الذي اختـطته لنفسها. ولأنها لا حليف استراتيجياً واضحاً لها في المنطقة (مثل حال اسرائيل بالنسبة لاميركا)، فهي تنظر بعين الاستحسان إلى فكرة توحيد الصفوف العربية تحت زعامة «معتدلة»: وهذا ما يمكن ان يحققه لها مشروع فهد الذي لا يتضمن الانفراد بحل النزاع الشرق ـــ اوسطي، إذ لا يستطيع مشروع فهد أن يكون انفرادياً لأن السعودية ليست من دول المواجهة...: فقد أصرت الرياض على عرض هذا المشروع على القمة العربية في فاس رغم وضوح المعارضة المسبقة له. وجدير بالملاحظة في هذا الصدد أن المبادرة السعودية قد قامت عندما نضج تراجع نظام السادات في عين واشنطن وانتشر الانطباع بانهياره وتأكد انطلاق ريغان في سياسة رفع السيوف فوق الرؤوس (من حديث فهد إلى وكالة الأنباء السعودية في ١٩٨١/١١/٢: «راعينا صدور اعلان المبادىء السعودية خلال وجود السادات في واشنطن (..) كرد على محاولة الاحياء (لكامب ديفيد) وللتدليل على أن لدى العرب بديلاً ايجابياً معقولاً». وتعليق الفاينانشيل تايمز في ١٩٨١/١١/١٠: «إن هذه المجموعة من الايحاءات والآمال والاحتمالات ليس لها معنى إلا إذا كان المرء

يقدر أن عرضا عربياً بالتفاوض ــ وموحداً بدرجة ما ــ قد يدفع اسرائيل إلى الدخول في محادثات مباشرة»).

□ على أن الموقف الأوروبي ليس على الشكل الحاد في اختلافه مع واشنطن، اذ ثمة ظلال متنوعة تثلمـه إلى درجة كبيرة. ومنها ما يترتب على الخضوع النسبي لتوجيهات الرئاسة الأميركية الصريحة أو بالتلميح (من تصريح ياسر عرفات في ١٩٨٠/٤/٢٨: «ان اوروبا لم تقدم حتى الآن أي مشروع عملي لتحقيق السلام بسبب الضغط الأميركي عليها»). ففي ١٩٨٠/٦/١، أي قبل اجتماع البندقية بأيام ــ قال الرئيس كارتر في حديث تلفزيوني ان الولايات المتحدة سوف تستخدم سلطة الفيتو لايقاف أي محاولة أوروبية غربية وذلك للحيلولة دون القضاء على كامب ديفيد أو قلب سياسته. وسبقت الاشارة إلى أن اعلان البندقية جاء بالفعل خالياً من أي صيغة عملية وتنفيذية. وقد تتالت التهديدات والتأديبات المهينة من اميركا واسرائيل نحو المجموعة الأوروبية بعـد ذلك (منها قـول كيسنجر أثنـاء زيارتـه لمصر في ١٩٨١/١/١٢: «على أوروبا أن تسكت عن الشرق الأوسط». وتعليق هيغ في ١٩٨١/١١/٨ على تصريحات كارينغتون في السعودية بأنها صادرة عن شخص غير مسؤول...)، فأتت مفعولها؛ إذ نجد التصريحات الأوروبية خليطاً من الدعاوة الواسعة للمبادرة والنفي أنها مبادرة فعلاً أو لها خطة عملية (تصريح وزير خارجية لوكسمبورغ في آذار (مارس) ١٩٨١ «انها افكار للتقارب»؛ وحديث لوزير خارجية هولنـدا في ١٩٨١/٧/٢ انه «لا توجد مبادرة اوروبية، والحل في كامب ديفيد». وقال وزير الدولة البريطاني للشؤون الخارجية لوزير المواصلات الاسرائيلي في ١٩٨١/١١/٢٧ انه ليس هناك اية شروط مربوطة بعرض الدول الأوروبية الأربع للانضمام الى قوة سيناء). بل أطلقت بعض الدوائر الأوروبية الاشاعات بأن اميركا نفسها ستتحول إلى قبول مشروع فهد في الربيع القادم؛ وجاءت هذه الاشاعات تذييلاً للطنطنة العالية حول «ضغط» ريغان على مجلس الشيوخ لكي لا يرفض صفقة الاواكس. وفي نهاية الأمر، جاء الاعلان عن اشتراك الدول الأربع في قوة سيناء دون تأكيد «المبادرة» ذاتها التي صاغها مؤتمر البندقية.

□ وبالاضافة إلى ما تقدم، يجب الالتفات الى أن الاختلاف الأوروبي ليس جذرياً، بل أن ثمة اتفاقاً جوهرياً عميقاً بين سياسة اوروبا الغربية والسياسة الأميركية. ونذكر هنا باقتضاب: ترحيب الحكومات الأوروبية العام باتفاقيتي كامب ديفيد عند التوقيـع عليهما (عن الاجتمـاع في لندن ١٩٧٨/٣/١٩)؛ واستعداد بريطانيا لارسال قوات عسكرية إلى الخليج (تصريح كارينغتون امام لجنة الشؤون الخارجية في مجلس العموم ١٩٨١/٢/٦؛ استعداد انكلترا لتقديم المساعدات العسكرية لدول الخليج بمناسبة الوضع في ايران وافغانستان واليمن (١٩٨١/١١/٤)؛ وكانت بريطانيا وفرنسا من قبل قد ساهمتا في مظاهرة بحرية اميركية امام الخليج)؛ والتأكيد المتكرر بتطابق وجهات النظر الأوروبية ــ الأميركية وعدم إعاقة عملية السلام الأميركية (تصريحات المستشار الألماني الغربي ووزير خارجيته، ١٩٨٠/٣/١٣)؛ ومؤتمر القمة بالبندقية ايضاً للدول الصناعية الكبرى التسع (حضره كارتر) في ١٩٨٠/٩/١٩ والذي أظهر وحدة صفوفها في وجه البلاد المنتجة للنفط، واتهامها بمسؤولية الأزمة والتضخم في البلدان المتقدمة. هذا فضلاً عن أن اعتبار منظمة التحرير الفلسطينية ليست الممثلة الوحيدة للشعب الفلسطيني إنما يتضمن اشراك العملاء في هذا التمثيل، فيلتقي بالخطة الأميركية الاسرائيلية والمصرية من الباب الخلفي، ويؤجل قبول المنظمة كممثلة وحيدة إلى أجل غير مسمى (تصريح شيسون في ١٩٨١/٧/٦ بأن «الظروف لم تسمح للفلسطينيين بالاختيار»؛ موافقة السادات على المبادرة الأوروبية ١٩٨١/١/١٢؛ اتفاق وجهة النظر بين اوروبا ومبارك ازاء مشروع فهد ١٩٨١/١١/٤). وقد وافق المجلس النيابي الأوروبي على قرار يدعو اساطيل الدول العشر للتنسيق في عمليات الرقابة على شواطىء الخليج العربي وافريقيا للتحكم على الخطوط البحرية لنقل النفط والمواد الخام الاستراتيجية في وجه «التهديد السوفياتي» (**ليموند**، ١٩٨١/١١/٢١)، وهو عينه ما تدعو اليه الولايات المتحدة. كما أن قوة بريطانية صغيرة اشتركت في مناورات النجم اللامع في عمان، وقامت قطعة بحرية مسلحة فرنسية بزيارة «ودية» للخليج قبل تلك المناورات مباشرة.

فبعد كل حساب، تتشكل مجموعة الدول الأوروبية هذه من البلدان صاحبة المستعمرات السابقة؛

وإذا كانت قد اضطرت الى التخلي عنها، فلا يعني هذا أن نظامها تغير. وما زالت الاحتكارات المتعددة الجنسية توجه سياستها على صورة شبيهة بما يجري في الولايات المتحدة. ورغم أن الحزب الاشتراكي الفرنسي جاء إلى الحكم بدافع الموجة الشعبية النازعة إلى التقدم، إلا أن غالبية تكوينه وزعامته ما فتئت على علاقة فكرية وسياسية وثيقة بالتيارات المناصرة للامبريالية الجديدة والصهيونية.

٣ ـــ جذور الموقف الأوروبي

في رأينا أن عدداً من الأسباب تدفع المجموعة الأوروبية إلى اتخاذ الخط الذي وصفناه آنفاً باقتضاب؛ وفي الآتي نظرة سريعة اليها:

□ في أوروبا الغربية حركة سياسية ديمقراطية وتقدمية ذات قوة واتساع اكبر من تلك التي في الولايات المتحدة، وجعلت الضغوط على السلطات الحاكمة فيها ابعد تأثيراً. ويكفي أن نذكر هنا المظاهرات الكبرى احتجاجاً على زرع الصواريخ النووية الأميركية؛ والملاحظ أن مظاهرة المانيا ضمت حوالي ١٠٠ نائب من الحزب الاشتراكي الديمقراطي الحاكم.

وفي اوروبا احزاب شيوعية قوية، وأحزاب اشتراكية نشطت بصورة خاصة في السنوات الأخيرة، ووصلت إلى السلطة في بعض البلدان، وشاركت في اخرى. وهي أمور غير موجودة على هذا النحو في الولايات المتحدة حيث قيادة الحركة النقابية فيها معادية للاشتراكية ومذاهبها.

□ وسبقت اوروبا الغربية اميركا في دخول ازمة اقتصادية أشد وأعمق. وكانت الاحصاءات عن الفترة الحالية والتقديرات عن المرحلة المقبلة متشائمة بشكل خاص في شهري تشرين الأول (اكتوبر) وتشرين الثاني (نوفمبر). وكأمثلة، فقد زادت البطالة في المانيا الغربية بنسبة ٩٪ في تشرين الأول (اكتوبر) وبلغ عدد المتعطلين ١,٢٦ مليون بنسبة زيادة ٥٤٪ عن السنة المنصرمة. ويتوقع أن يبلغ عدد المتعطلين في المجموعة الاقتصادية الأوروبية عشرة ملايين متعطل في نهاية١٩٨٢ (**ليموند**،٥/١١/١٩٨١). وفي فرنسا، استمر هبوط ايراد المنشآت الزراعية لسنة سادسة وبلغت نسبته ٣,١٪ عام ١٩٨١(**ليموند**، ٢٠/١١/٨١).

وقد ترتب على احتداد الأزمة أن زاد الشد بين البلدان المكونة للسوق الأوروبية المشتركة. فمثلاً أجبرت السوق اليونان على تخفيض صادراته من غزل القطن المشوط الى فرنسا نتيجة ما عاناه الانتاج الفرنسي المماثل من هبوط (**ليموند**،٣١/١٠/ ١٩٨١). وعجز وزراء خارجية السوق عن تسوية الخلافات بينهم على سياسة الصادرات الزراعية داخل السوق، إذ تصر فرنسا على فرض الحماية الجمركية على منتجات زراعتها وتقديم الدعم لأصحاب الاستثمارات الزراعية الفرنسية حتى يحققوا ربحية مناسبة(**فايناتشيل تايمز**، ٢٠/١١/١٩٨١). الأمر الذي يقيم الحواجز والصعاب امام تصريف المحاصيل لبلدان اخرى أعضاء مثل المانيا الغربية وهولندا الخ...

□ وعليه، تستميت اوروبا لتوسيع اسواقها في العالم الثالث، ومنه الشرق الأوسط، حيث تلعب سيطرة واشنطن المتزايدة دوراً في منع تسهيل السبل أمام الرأسماليين الأميركيين المنافسين. ففي خطاب افتتاحي القاه ميتران امام مؤتمر الأمم المتحدة خاص بالدول الأقل تقدماً في ١/٩/١٩٨١، قال: «ان تقديم المساعدة للعالم الثالث لهو مساعدة لأنفسنا حتى نخرج من الأزمة». وتركز المجموعة الأوروبية اهتمامها على السعودية التي توفر لها الجانب الأكبر من احتياجاتها البترولية. فقد ورّدت السعودية الى فرنسا خلال النصف الأول من عام ١٩٨١ اكثر من ٥٠٪ من تموينها النفطي. ويمثل الشرق الأوسط سوقاً ذا اهمية بالغة للمنتجات والأموال الأوروبية وقد كان ثالث الأسواق البريطانية حجماً في عام ١٩٧٩، واستوعبت السعودية وحدها ٢٥٪ من الصادرات البريطانيا إلى هذه المنطقة.: وتنفرد العربية السعودية بين بلدانه بثقلها وحجمها السوقيين في هذا الميدان، إذ بلغت ميزانية عقدها في عام ١٩٨٠ نحو ١٥٧٠٠ مليون دولار، والمقدر أن تصل الى ٥٢٣٠٠ مليون دولار في نهاية عام ١٩٨١. وارتفع النصيب الفرنسي بشكل

خاص في عقود المقاولات المدنية. فالشركات الفرنسية وحدها تتولى اكثر من ٢٠٪ من اعمال هذا المجال في السعودية، كما اتسعت الأعمال الفرنسية في ميادين الطيران والاتصالات اللاسلكية والهندسة والمعدات الكهربائية، فقد استوعبت بلدان الجامعة العربية في النصف الأول من عام ١٩٨١ نسبة ٢١,٢٪ من مجموع الصادرات الفرنسية الهندسية والمعدنية. وكذلك اصبح لليونان دور في الميدان الاقتصادي السعودي، إذ تبلغ قيمة العقود الخاصة باليونان ٢٦٢٠ مليون دولار. وتشارك شركة يونانية بنسبة ٥٠٪ في التوريدات والانشاءات والاعداد للخدمة الفعلية لمجموعة التكرير الصناعية في «ربيع». فضلاً عن بريطانيا وغيرها من البلدان الأخرى.

ولمبيعات السلاح اهمية خاصة نظراً لقيمتها المرتفعة وارباحها الهائلة، ولتأثيرها السياسي المباشر على الأوضاع الداخلية في بلدان الشرق الأوسط وعلى النزاع العربي ـ الاسرائيلي. وهنا ايضاً يبدو أن فرنسا تحاول أن تحتل مركزاً متقدماً، وخاصة بعد أن خسرت عقود «الهيئة العربية للتصنيع» بسبب كامب ديفيد. فخلال السنة التي انتهت في اوائل نيسان (ابريل)، اشترى الشرق الأوسط وبلدان المغرب ٧٩٪ من مجموع مبيعات الأسلحة الفرنسية للخارج أي بقيمة ٦٧٠٠ مليون دولار تقريباً. وثمة مباحثات مع السعودية لانتاج مشترك لطائرات ميراج ٢٠٠٠، بل ولانتاج اول نموذج للطائرة ميراج ٤٠٠٠ الجديدة الأقوى.

ومما يلفت النظر هنا هو الدور الفرنسي في اعمال المنشآت النووية، اذ لا يقتصر الأمر على إعادة بناء المركز النووي العراقي فحسب. بل هناك احتمال لبيع مركز ومفاعل ابحاث للسعودية(**ليموند**، ٢٨/ ٩/ ١٩٨١)، علاوة على الاتفاق الذي تم السنة الماضية مع الجزائر لتوريد مفاعلين للأبحاث ومحطة نووية مع اليوارنيوم اللازم لها.

ثم ليست البلدان العربية بسوق للمنتجات الأوروبية فقط. فبالنسة للنفطية منها ــ والسعودية على رأسها في هذا المجال ــ توجد مشاركة بين الطرفين العربي والأوروبي في ميدان المال، بل يمكن أن يقال ان اوروبا سوق للمال النفطي (ما يسمى «بالبترو-دولار»)، وإن كانت تأتي في الغالب في المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة. فقد بلغت موجودات البنوك السعودية العاملة في الخارج حوالي ٥٣٨٠ مليون دولار خلال السنة المالية المنتهية في ايار (مايو) ١٩٨٠، أي بزيادة قدرها ١٤٧٪ عن عام ١٩٧٩. ويجدر الانتباه بهذا الخصوص إلى البنك السعودي ــ الفرنسي الذي تضاعفت ارباحه ثلاث مرات في سنة ١٩٨٠ ــ ١٩٨١، فكان صافي الأرباح ٥٤ مليون دولار بالمقارنة مع ١٩ مليون دولار ارباحاً عن سنة ١٩٧٩ / ١٩٨٠ المالية، والذي له شقيق هام في لندن، و٤٠٪ من اسهمه في يد «**بنك الهند الصينية والسويس**»، هو من المصارف الاحتكارية الفرنسية الكبرى. وكذلك لمصرف احتكاري فرنسي آخر «**بنك باريس والبلدان الواطئة**» نشاط واسع في إدارة الاستثمارات والأموال السعودية في الخارج؛ ومنها ما يقرب من ١٢٪ من اسهم شركة طومسون الفرنسية للالكترونات. واثناء زيارة ميتران للرياض في ايلول (سبتمبر) الماضي، راجت التعليقات القائلة انه يريد خاصة ان يطمئن السعوديين على أموالهم المشاركة في المؤسسات الفرنسية المدرجة في برنامج التأميم (**ليموند**، ٢٨/ ٩/ ١٩٨١).

وأخيراً، فللسعودية اموال موظفة في سندات مصارف المانية غربية؛ وقد أقرضت وزارة المالية في بون عام ١٩٨٠ مبالغ وصل مجموعها إلى حوالى ٢,٣ مليار دولار.

فليس غريباً بعد ذلك ان تهدف التعديلات الأخيرة «للمبادرة» الأوروبية الى وضع السعودية في مكان الزعامة للدول المعتدلة..

أ. ص. س.

مراجعات

هجرة اليهود السوفيات

جمعية الحقوقيين السوفيات،
الكتاب الأبيض: شهادات؛ وقائع؛ وثائق، موسكو:
دار الآداب الحقوقية، ١٩٧٩، ٢٨٠ص (بالروسية).

صدر في موسكو في العام ١٩٧٩ عن دار الآداب الحقوقية كتاب: (**الكتاب الابيض: شهادات؛ وقائع؛ وثائق**). وهو ثمرة جهد ثمين قامت به جمعية الحقوقيين السوفيات للمساهمة في تعرية الحركة الصهيونية ونشاطاتها وفضح أساليبها في العمل ضد الوطن الاشتراكي **أي تقديم الصهيونية، كممارسة عادية، كما هي للمواطن السوفياتي**.

ويعتبر هذا الكتاب الذي طبعت منه ١٥٠ ألف نسخة ونفد من المكتبات في أقل من ٤٨ ساعة ــ رغم إنزاله إلى المكتبات بدون إعلان مسبق ــ حدثاً هاماً في حركة الانتاج والنشر الأدبي والسياسي السوفياتي، ووثيقة هامة تسلح الكتاب والمناضلين ضد الصهيونية وأداتها العدوانية التوسعية بوقائع ووثائق جديدة تفضح أساليب التضليل والخداع والتجسس التي تمارسها أجهزة الحركة الصهيونية بالتعاون مع وكالة الاستخبارات المركزية الاميركية لدفع المواطنين السوفيات من اليهود لخيانة وطنهم الاشتراكي والقيام بأعمال التجسس والتخريب ضده والمطالبة بالهجرة إلى «أرض الميعاد».

يقع الكتاب في ٢٨٠ صفحة من القطع الكبير، **وهو يحتوي على جزئين، يتضمن الأول، وهو بعنوان: في عالم انعدام الحقوق، ثلاثة فصول: الأول، الاضطهاد والعنصرية في اسرائيل، والثاني بعنوان: في بلدان اوروبا الغربية، والثالث تحت عنوان: انهم يكتشفون اميركا**. يقول الكتاب انه حين يجري الحديث في الغرب عن حقوق الانسان يجب أن لا ننسى أن وراء هذه الحملة دولة ما زالت أيدي جنودها ملطخة بدماء الشعب الفيتنامي، دولة التفرقة العنصرية التي يزداد فيها عدد العاطلين عن العمل، حيث يتدفق ملايين العمال على بورصاته. وهذا الواقع لمسه بأنفسهم الذين هاجروا من الاتحاد السوفياتي إلى البلدان الرأسمالية. هناك اصطدموا بواقع الاستغلال والاضطهاد والعنصرية، وهناك اكتشفوا اميركا وعرفوا حقيقة «أرض الميعاد»؛ وهذا ما تؤكده شهادات هؤلاء المهاجرين والوثائق التي ينشرها هذا الكتاب. **وبالنسبة للمواطنين السوفيات السابقين «أي المهاجرين اليهود» فإن التعرف على هذا الواقع قد حصل في دولة اسرائيل**. فالمنظمات الصهيونية الخاصة **مثل منظمة «سُخنوت» تحرض اليهود على الهجرة إلى اسرائيل «أرض الميعاد» «ووطن كل اليهود» كما تصفها أجهزة الاعلام الصهيونية المنتشرة**.

ويشير الكتاب كذلك إلى أن الدول الغربية تقوم بدورها في ممارسة الضغوطات **على «يهود الهجرة المعاكسة» الهاربين من «أرض الميعاد» ومكتشفي حقيقتها**. فقد أشار هؤلاء في رسالة أرسلوها من

معسكراتهم التي أقاموها في روما وفيينا إلى السكرتير العام للأمم المتحدة أن برونوكرايسكي يرفض منحهم الجنسية النمساوية كما أن الحكومة الاميركية تحت ضغط اللوبي الصهيوني أقرت في كانـون الأول (ديسمبر) عام ١٩٧٥ تصحيحاً لقانون الهجرة في الولايات المتحدة والذي يرفض اعتبار مغادري دولة اسرائيل مهاجرين ويرفض قبولهم في الولايات المتحدة. كما تقوم المنظمات الصهيونية أيضاً بدورها في عملية ممارسة الضغوطات هذه من أجل إجبار المهاجرين على العودة إلى اسرائيل، كما حصل مثلاً في **معسكرات «الغيتو الجديدة» التي أقيمت للمهاجرين كمعسكر أوستيا في روما، فمنظمتا «جوينت» و «خياس» امتنعتا عن تقديم المساعدات المادية والطبية للمهاجرين.**

أما الجزء الثاني: «التجسس والتخريب تحت شعار الدفاع عن حقوق الانسان» «النشـاطات التخريبية المعادية للسوفيات للأجهزة الامبريالية الخاصة». فيحتوي على عدد كبير من التحقيقات والمقالات والمقابلات الصحافية الوثائقية والخرائط والصور الاوتوغرافية التي تكشف عن نشاطات المنظمات والأجهزة الخاصة الصهيونية والامبريالية المعادية للسوفيات وتدين هؤلاء المهاجرين من اليهود الذين خانوا وطنهم السوفياتي الاشتراكي فغادروه أو مارسوا أعمال التجسس والتخريب ضده في الداخل. وبين أهم الوثائق التي يحتويها هذا الجزء **تحقيق صحافي حول «الزفاف»، الاسم السري للعملية الفاشلة التي قام** بها عدد من الصهاينة، لخطف طائرة سوفياتية، عام ١٩٧٠، تعمل على الخطوط الداخلية بهدف استخدامها للهرب إلى خارج الاتحاد السوفياتي والتوجـه بها إلى اسـرائيل. **إلا أن الوثيقـة الأهم هي المقابلة الصحافية مع نائب وزير الداخلية السوفياتي «شوميلين» التي أعدت خصيصاً لهذا الكتاب ويفضح فيها** الحملة الصهيونية والأميركية حول حرية الهجرة والتنقل من وإلى الاتحاد السوفيـاتي. ويكشف شوميلين أنه على امتداد الثلاث سنوات الأخيرة أصدرت أجهزة وزارة الداخلية السوفياتية ٩ ملايين تأشيرة خروج إلى ١٣٥ دولة وفي الوقت ذاته أعطت تأشيرات دخول لـ ١٢ مليون أجنبي رغبوا في زيارة الاتحاد السوفياتي. كما يشترك ٥٠ مليون مواطن سوفياتي في نشاطات جمعيات الصداقة مع البلدان الأجنبية، ويقومون في كل سنة بخمسين ألف فعالية ونشاط لصالح تدعيم علاقات الصداقة والتضامن مع شعوب مختلف البلدان. وطبقاً للخطة الخمسية العاشرة فإن عدد السياح الذين يزورون الاتحاد السوفياتي قد ازداد مرة ونصف عما كان عليه، كما تقيم المنظمات الدينية في الاتحاد السوفياتي علاقات مع مثيلاتها في البلدان الأخرى. فعلى امتداد الفترة المذكورة أرسلت هذه المنظمات ٣٠٠ وفد إلى الخارج كما زارت الاتحاد السوفياتي وفود وشخصيات دينية من ١١٧ دولة. ورداً على ما ينشر في الغرب من أن الاتحاد السوفياتي يضع العراقيل أمام إعادة الاتصال والوحدة للعائلات الممزقة والمشتتة دحض شوميلين بالأرقام هذه الافتراءات وأشار إلى أن الاتحاد السوفياتي يتعامل بروح إيجابية وإنسانية مع هذه القضية، فقد نظر الصليب الأحمر السوفياتي على امتداد السنوات الأخيرة في مليوني طلب وبحث في مختلف أنحاء العالم عن ٤٠٠ ألف انسان، كما دخل إلى الاتحاد السوفياتي وحصل على الجنسية السوفياتية مئات الآلاف من الأشخاص، وهم يتمتعون بكافة الحقوق والواجبات التي يمتلكها المواطن السوفياتي وينص عليها الدستور. ومنذ أواسط الخمسينات وحتى الآن غادر إلى المانيا الغربية ٥٠ ألف الماني غربي.

وفيما يتعلق بهجرة اليهود فلأول مرة يصدر تصريح سوفياتي محدد ومدعم بالأرقام حول هجرة اليهود من الاتحاد السوفياتي. ويعلن شوميلين أنه منذ فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وحتى أيلول (سبتمبر) عام ١٩٧٨، غادر الاتحاد السوفياتي ١٦٨ ألف يهودي بهدف الالتحاق بعائلاتهم ورفضت طلبات ٢٢٤٩ يهودياً أي ما يساوي ١٦٪.

وتنظر السلطات السوفياتية الآن طبقاً لاعلان شوميلين في ١٨٠ ألف طلب هجرة يهودي الى اسرائيل. ويلاحظ أن هذا الرقم يتناقض مع ما أعلنه يوسف الموجي رئيس المنظمة الصهيونية العالمية من أن أكثر من مليون يهودي في الاتحاد السوفياتي يرغبون في الهجرة إلى اسرائيل. وبهذا الصدد يشير شوميلين في الكتاب الأبيض إلى أن للصهاينة مطامع مغرضة وهي: تأمين الطاقة البشرية للمستوطنات التي يقيمونها في الأراضي العربية المحتلة؛ إصلاح الأراضي الصحراوية، وهنا مطلوب بالتحديد جنود وأيد عاملة، ولا تخفي

سلطات تل ـ أبيب رغبتها في تأمين ذلك من المهاجرين. وفي تعليقه على معلومات الموجي يشير شوميلين إلى أن المعلومات التي استخدمها الموجي يمكن أن تكون صحيحة؛ فهو قد استند إلى عدد من الدعوات المزورة المرسلة من محضري الأرواح الصهاينة في اسرائيل إلى المواطنين السوفيات من اليهود. وغالباً ما تنشر أجهزة اعلامنا ـ يضيف شوميلين ـ عن فضائح وممارسات السلطات الاسرائيلية الرسمية والتي تقوم بارسال الدعوات الكثيفة المزورة من أقارب وهميين، وليس سراً أنه لأجل هذا يطلب من كل قادم إلى اسرائيل عناوين اليهود الذين يعيشون في الاتحاد السوفياتي، وغالباً ما استخدم دليل الهاتف لمختلف المدن السوفياتية لهذا الغرض، وقد تلقت الأجهزة الداخلية والمنظمات السوفياتية وهيئات تحرير الصحف العديد من رسائل المواطنين السوفيات؛ حيث عبروا عن اشمئزازهم لهذه الأساليب المستهترة والمعادية لسيادة الاتحاد السوفياتي وأمنه والتي تعكس التدخل الفاضح للأجهزة الاسرائيلية في شؤونه الداخلية. ويضع الكتاب الأبيض بتصرف القارىء السوفياتي العديد من الوثائق والمواد المختلفة التي تفضح دور أجهزة الدولة الاسرائيلية في تحريض اليهود السوفيات على الهجرة واستخدام بعضهم لأغراض التخريب الداخلي والتجسس وتزوير الدعوات وإرسالها إلى اليهود السوفيات لتحريضهم على الهجرة إلى اسرائيل، هذا ما أكدته اعترافات رسل الصهيونية أنفسهم الذين اعتقلوا بالجرم المشهود وهم يحاولون تجنيد القوى الحية (من علماء وأطباء ومهندسين وتقنيين) لصالح دولة اسرائيل، وتصعيد الاندفاع نحو الهجرة بواسطة الوعود الكاذبة. ويروي الكاتب السوفياتي المعروف تسيزار.سولودار أنه من أصل ٧٢ مهاجراً يهودياً تحدث معهم في فيينا هناك ١٩ غادروا بناءً على دعوة من أقارب معروفين لديهم و٢٨ حتى استلام الدعوة لم يعرفوا عن وجود أقارب لهم في اسرائيل، أما البقية فقد أرسلت إليهم دعوات مزيفة من أقارب مزعومين.

إن معرفة السلطات السوفياتية بحقيقة أهداف الهجرة اليهودية، والقوى التي تقف وراء الدعوة والتحريض عليها. ليسمح لها قانونياً باتخاذ الاجراءات الصارمة التي تضع حداً لها أو تحد منها على اعتبار أن المهاجرين يُستخدمون على حد تعبير شوميلين، لتأمين الطاقة البشرية للمستوطنات وتحويلهم إلى جنود وأيد عاملة، أي في خدمة العدوان والتوسع والكولونيالية التي يحرمها القانون الدولي، ولمنع الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير المصير على أرض وطنه فلسطين؛ الأمر الذي نص عليه ميثاق الأمم المتحدة والاتفاقيات الدولية اللاحقة كأهم مبدأ من مبادىء القانون الدولي واعتبر كأساس لإقامة العلاقات الودية بين مختلف دول العالم وشعوبه. أي أن هناك من الأسباب القانونية والمبررات الدولية ما يكفي لمنع الهجرة التي تستخدم في ممارسة العدوان وتوسيعه وتوسيع رقعة الكيان الاستيطاني الصهيوني.

وكما يشير شوميلين، فإن القانون الدولي في جوانبه الأخرى يسمح ببعض التحديد للهجرة ،وهذا مطلب يجب أن نتضامن معه ونلح عليه مع المسؤولين السوفيات».

فإعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر في ١٦ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٦ حول الحقوق السياسية والمدينة، يجيز للدولة حق التدخل وتحديد هذه الحقوق فيما يتعلق بهجرة المواطن من بلده، خاصة في الحالات التي لها علاقة بحماية أمن الدولة والنظام الاجتماعي، وبصحة السكان ومعنوياتهم وبحقوق الآخرين وواجباتهم. كما يورد الكتاب العديد من الوثائق والحقائق على لسان هؤلاء الذين وقعوا ضحية الدعاية المضللة للأجهزة الاسرائيلية والمنظمة الصهيونية العالمية وصُورت لهم اسرائيل جنة «أرض الميعاد»، ولكن لم يطل بهم الوقت حتى اكتشفوا أن الجنة المذكورة ما هي إلا جحيم لا يطاق، فتبدأ فيما بعد عمليات الهرب والهجرة المعاكسة.

«لقد رأيت استغلالاً للبشر مخيفاً، وغريبة كانت علاقات عداء الانسان للانسان، كل واحد يعيش لذاته ولا يعنيه مصير الآخرين». هذه شهادة يعقوب شوخمان واحد من آلاف وقعوا ضحية الدعاية الصهيونية المضللة، هاجر إلى اسرائيل عام ١٩٧٠ وعاد إلى الاتحاد السوفياتي عام ١٩٧٤، يعمل الآن ميكانيكياً في مدينة فيلنوس عاصمة جمهورية لاتفيا السوفياتية.

«اسرائيل دولة عنصرية، ونحن المواطنين السوفيات لا يوجد شيء نعمله فيها، يريدون استخدامنا كأيد عاملة رخيصة، وكطعم للمدافع». وبهذه الكلمات لخص باديس برافشتاين تجربة العديد من المهاجرين اليهود من الاتحاد السوفياتي، وكان برافشتاين قد هاجر من الاتحاد السوفياتي إلى اسرائيل عام ١٩٧١، وعاد إليه عام ١٩٧٥، وهو يعيش الآن في مدينة كييف، يحمل شهادة جامعية، ويعمل في معهد البحوث العلمية.

«لقد قررت أن أركع طالباً العودة»، هذا ما كتبه فنان لنينغراد السابق فيشينسكي إلى أصدقائه في الاتحاد السوفياتي.

ويفضح الكتاب الأبيض نشاطات المنظمات الصهيونية المعادية للسوفيات، والأجهزة ذات المهمات الخاصة التابعة للبلدان الامبريالية. والتي تعمل تحت غطاء الدفاع عن حقوق الانسان لتحريض اليهود على الهجرة ودفعهم لخيانة وطنهم السوفياتي، فقد أعلن الجنرال الاميركي جورج كيغان، الذي عمل حتى استقالته في تشرين الثاني (نوفمبر) عام ١٩٧٧، في قسم التجسس التابع لسلاح الجو الاميركي في مقابلة أجرتها معه صحيفة جيروزاليم بوست (١٩٧٧/٨/٥) «أن كل دولار يصرف على اسرائيل كمساعدة تتلقى الولايات المتحدة بدلاً منه ألف دولار على شكل خدمات متنوعة من بينها الحصول على وثائق ومعلومات سرية حول الاتحاد السوفياتي، فهذه المعلومات التجسسية المقدمة من اسرائيل للولايات المتحدة ذات قيمة كبيرة بما لا يقاس»، هذا ما يؤكده كيغان نفسه. كما يقدم الكتاب الأبيض، ولأول مرة، وثائق وشهادات حول النشاط التجسسي المضاد للاتحاد السوفياتي تحت ستار الدفاع عن حقوق الانسان، وتثير الانتباه واحدة منها أو هي الوثيقة الخاصة بفضح نشاطات مرشح العلوم الطبية، د. ليبافسكي الذي ارتبط منذ عام ١٩٧٢، بنشاط مجموعة من الأشخاص الذين رُفض مؤقتاً السماح لهم بمغادرة الاتحاد السوفياتي بسبب امتلاكهم لأسرار عسكرية وبدأوا حملة تزوير صاخبة حول مسألة الحقوق المدنية. «كانت لهم خطة واحدة وقائد واحد وهي الاستخبارات الاميركية، والمنظمات الأجنبية المضادة للسوفيات، كما يقول ليبافسكي، وتسلموا بانتظام، وبواسطة قنوات غير رسمية، التعليمات والآداب المعادية والأموال»، ويجد القارىء في هذا الكتاب صوراً طبق الأصل لرسائل وكالة الاستخبارات الاميركية والتي أرسلت إلى ليبافسكي عبر العملاء السريين، كذلك يجد صور هؤلاء العملاء أنفسهم، ويحتوي الكتاب الأبيض على معلومات مفيدة حول الوسائل والأساليب التي تحاول بواسطتها الدوائر الامبريالية تصوير الاتحاد السوفياتي كدولة تؤيد اللاسامية.

ويتضمن هذا الجزء من الكتاب الأبيض أيضاً المعلومات والحقائق حول مرتكبي الجرائم الجنائية أو الذين يطلق عليهم في الغرب «المضطهدين بسبب العقيدة»، والحقيقة أن القانون السوفياتي لا يعاقب أي مواطن بسبب معتقداته أو بسبب تبنيه لمعتقدات مخالفة لأيديولوجية الدولة السوفياتية، لكنه يعاقب مرتكبي الجرائم، كهؤلاء الذين يقومون بالتحريض على خيانة الوطن السوفياتي ومغادرته ويقومون بدعاية مضادة للسوفيات بهدف إضعاف وتخريب النظام السياسي والاجتماعي في البلاد والافتراء على نظام الدولة والمجتمع السوفياتي، أي أن القانون السوفياتي يعاقب أصحاب الجرائم المنصوص عليها في المادتين (٧٠ و١٩٠) من القانون الجنائي لجمهورية روسيا الاتحادية الاشتراكية السوفياتية، والقوانين الجنائية المماثلة في الجمهوريات السوفياتية الأخرى. وهنا يجب التذكير بأن القانون الجنائي السوفياتي لا ينفرد بهذه العقوبات، بل هذا ما تنص عليه القوانين الجنائية لمختلف البلدان. وعلى سبيل المثال، فإن مجموعة القوانين الأميركية رقم ١٨ في الجزء ٢٥٣ تنص صراحة على أن «كل مواطن في الولايات المتحدة الاميركية، أينما وجد يبدأ أو يقيم بصورة مباشرة أو غير مباشرة، بدون موافقة الولايات المتحدة، علاقات أو مراسلات مع حكومة أية دولة أجنبية أو شخصياتها المسؤولة وممثليها بهدف التأثير على نشاطات واجراءات حكومة هذه الدولة الأجنبية أو شخصياتها المسؤولة وممثليها، والتي تتعلق بقضايا الخلاف والتعارض مع الولايات المتحدة، أو بهدف إحباط الاجراءات التي تتخذها الولايات المتحدة، يحكم عليه بدفع غرامة تصل إلى ٥٠٠٠ دولار وبالسجن حتى ثلاث سنوات، أو كلاهما معاً. وهذا العقاب يتعرض له «كل من يقدم

اقتراحات أو نصائح أو يساعد في إقامة هذه المراسلات للأهداف ذاتها»، وتتضمن القوانين الجنائية لكل من: المانيا الغربية وايطاليا وبلجيكا، نصوصاً مشابهة أيضاً.

وفي الفصول الأخيرة من هذا الكتاب يستطيع القارىء، من خلال المعلومات الكثيفة المدعمة بالوثائق والخرائط والصور، أن يدرك بعمق كيف تحاول الحملات المعادية للسوفيات قلب الحقيقة تحت غطاء الشعار المزيف «الدفاع عن حقوق الانسان»؛ الأمر الذي يخالف الاعراف والقوانين الدولية، حيث يحرم الإعلان الدولي للجمعية العامة للأمم المتحدة، عام ١٩٦٦، حول الحقوق المدنية «نشر المعلومات الكاذبة والاستفزازية التي تسيء إلى كرامة الشعوب وتنشر الحقد والبغضاء بين الأمم»، إضافة إلى أن ذلك يتناقض مع مبادىء التعايش السلمي والتفاهم والتعاون بين الشعوب ذات الأنظمة الاجتماعية المختلفة، ويشكل خرقاً فاضحاً لاتفاقيات هلسنكي لعام ١٩٧٥. فتحت ستار الحديث عن حرية التبادل الثقافي يرسل الامبرياليون والصهاينة عملاءهم لأهداف التخريب والتجسس والتحريض على الهجرة إلى دولة العدوان والتوسع الصهيوني في الشرق الأوسط. وفي هؤلاء وغيرهم قال ليونيد بريجنيف، السكرتير العام للحزب الشيوعي السوفياتي في المؤتمر السادس عشر لاتحادات النقابات المهنية السوفياتية (٢١ آذار ــ مارس١٩٧٧)، «ان شعبنا يطالب أن نتعامل مع هؤلاء الذين سمحوا لي أن أسميهم بالشخصيات ــ كخصوم للاشتراكية، كأناس يعملون ضد وطنهم الخاص، كأعوان بل عملاء للامبريالية، وطبيعي أن نتخذ وسنتخذ ضدهم الاجراءات التي ينص عليها قانوننا. وهنا لا يحق لأحد أن يعتب علينا: فحماية حقوق وحرية وأمن ٢٦٠ مليون إنسان سوفياتي من نشاطات هؤلاء المرتدين ليس فقط حقنا بل واجبنا المقدس».

وهكذا يشكل الكتاب الأبيض مساهمة جادة للحقوقيين السوفيات في كشف وتعرية أهداف وأساليب الامبريالية الاميركية والصهيونية، أيديولوجية وممارسة، دولة ومنظمات كما يكشف زيف ديمقراطية الغرب الرأسمالي حامي الدولة الصهيونية ويكشف كذلك حقيقة الحملة المسعورة الموجهة ضد الاتحاد السوفياتي تحت ستار «الدفاع عن حقوق الانسان». ان الكتاب ضربة موفقة لدعاة الهجرة الى اسرائيل وتصيب في الصميم هذه الحملة المزيفة.

ومما يدعو للأسف أن وسائل الاعلام الفلسطينية والعربية ودور النشر لم تعط هذه الوثيقة ــ الادانة، للامبريالية الاميركية وللصهيونية ودولتها التوسعية العنصرية الاهتمام اللائق بها من حيث فائدتها في تعرية دولة العدوان وأكذوبة جنة «أرض الميعاد» التي يُحرض اليهود السوفيات على الهجرة إليها.

لقد ترافق صدور هذا الكتاب مع توقيع اتفاقيات كامب ديفيد المضادة للحقوق الطبيعية لشعبنا الفلسطيني والأمة العربية، وهذا ما أكسبه أهمية خاصة في الوقت الذي حاولت فيه الدعاية الصهيونية المضللة خلق الانطباع لدى يهود العالم أن اسرائيل قد فرضت منطقها وسلامها على العرب في منطقة الشرق الأوسط، وأن الظروف التي فرضت على اليهود التشتت والضياع قد انتهت، ولا حرب بعد اليوم، فهيا إلى الهجرة، وليجمع بنو اسرائيل شتاتهم ويتحصنوا في أرض الميعاد.

د. نافع الحسن

حوار إسرائيلي حول الاستيطان

زئيف تسور* ، هتيشفوت فغفولوت همديناه (الاستيطان وحدود الدولة)، تل ــ أبيب: الكيبوتس الموحد، ١٩٨٠، ١٤٢ صفحة (بالعبرية)

حظي الاستيطان الاسرائيلي في المناطق المحتلة باهتمام الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة منذ عام ١٩٦٧ حتى الآن، واعتبر على رأس مهمات تلك الحكومات؛ وقد تجلى هذا الاهتمام في البرامج والمشاريع الاستيطانية، ومن خلال الخارطة الاستيطانية التي فرضت على المناطق المحتلة.

فما هو حجم تلك الخارطة؟ وما هي المناطق التي منحت الأولوية في البرامج الاستيطانية؟ وما هي طبيعة النقاشات التي دارت بشأن الاستيطان، ودوره، ووظائفه، ومواقعه؟

إن الاجابة على تلك الأسئلة وسواها، تشكل المحاور الأساسية لكتاب زئيف تسور؛ حيث يسعى للتصدي لها، والاجابة عليها من خلال موقعه الحزبي (العمل)، وموقفه الايديولوجي، المتماثل مع المعارضة (المعراخ) والمتعارض مع الحكومة (الليكود) مدافعاً عن الهيكلية الاستيطانية التي أقامتها الحكومات العمالية، ومدعياً «صوابية» مواقف المعراخ بشأن الأرض، والحدود، والاستيطان، والحلول السياسية التي اقترحها.

يتألف الكتاب من ثلاثة أقسام أساسية هي:

ــ ما بعد حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧.

ــ الاستيطان في النظرية والتطبيق. (بين الصراع السياسي والتجسيد العملي).

ــ الاستيطان في أعقاب الانقلاب السياسي (بعد انتخابات عام ١٩٧٧).

ويتضمن كل قسم من الأقسام المذكورة، موضوعات متعددة ومتفرعة، تصب بمجملها في طاحونة التأييد للمعراخ وبرامجه السياسية والاستيطانية.

يحاول المؤلف، من خلال الصفحات الأولى، توظيف كتابه في انتقاد سياسة بيغن، التي يصفها بأنها

---

* زئيف تسور: ولد في بولندا عام ١٩١١، وهاجر إلى فلسطين عام ١٩٣١، وتقلد عدة مناصب بارزة في الدوائر والمؤسسات المعنية بشؤون الأراضي والاستيطان، من ضمنها نائب وزير الزراعة خلال الأعوام ١٩٥٥ ــ ١٩٥٩، وعضوية مديرية عقارات اسرائيل، وعضوية مجلس ادارة شركة عميدار للاسكان. كما شغل منصباً قيادياً في حزب العمل، وكان نائباً في الكنيست الثالث والسادس، وله مؤلفات تتناول شؤون الاستيطان.

«لا تتجاوب مع متطلبات اسرائيل الأمنية والسياسية»، وبأنها «معادية للاستيطان» مرجعاً هذه السياسة إلى جذورها الكامنة في الحركة الصهيونية الإصلاحية «فمنذ أواسط العشرينات، عندما وقف التيار السياسي الإصلاحي في الموقع المتعارض مع الحركة العمالية، فتش الاصلاحيـون... عن حلول سهلة ومريحـة» (ص ١٠). وهذا هو شأن بيغن بالنسبة للمؤلف، فهو إصلاحي في مواقفه، تستَّر «بشعارات التـطور الاقتصادي والاجتماعي، لكنه لا يعلق أية قيمة حقيقية على الاستيطان، لأنه في الأساس لم يساهم في أي جزء فيه...» (ص ١٢).

ويدلّل المؤلف على موقفه هذا، باستعراض التطورات التي أعقبت اتفاقات كامب ديفيد، وتمخضت عن قرار الحكومة الاسرائيلية الرامي إلى إخلاء مستوطنات مشارف رفح وسيناء. ويصف بيغن بأنه «يعتبر المستوطنات مجرد أوراق مساومة في اللعبة السياسية». أما بشأن مشاريع الليكود الاستيطانية، فهي من وجهة نظر المؤلف، مشاريع استعراضية، إذ أنه من «الصحيح أن حكومة الليكود تنشر خططاً استيطانية واسعة، إلاّ أن الاستيطان قد وهن، وبقي محصوراً في نشاطات غوش ايمونيم... إن كل ما تبقى من ضجة بيغن هو الانقلاب المعادي للاستيطان؛ الأمر الذي أدى إلى ضرب جهد المعراخ في إقامة مستوطنات توفر حدوداً قابلة للدفاع» (ص ١٢ و١٣). ويزعم المؤلف أن حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧ قد أسفرت عن متغيرات جديدة استلزمت القيام بعدة إجراءات «من ضمنها إقامة المستوطنات التي تؤمن حدوداً يمكن الدفاع عنها، في ظل وضع مستجد...» (ص ١٨ و١٩). ويمعن المؤلف في مزاعمه بأن المستوطنات التي أقيمت في المناطق المحتلة، لا تتعارض مع السلام في المنطقة وإنما تندرج في إطار خارطة السلام التي تسعى إليها اسرائيل «لأنها تستند إلى حدود أمن حيوية...» (ص ٢١).

أما بشأن الموقف الاسرائيلي الرسمي من الحدود على الجبهات: المصرية والسورية والاردنية، فإن جوهر هذا الموقف نابع من سعي اسرائيل لتأمين حدود جديدة. وبرأيه أن حرب تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٣ قد أثبتت لإسرائيل أهمية العمق الاستراتيجي، وأهمية المستوطنات ودورها في هندسة الحدود الجديدة وتثبيتها، «فالأمن القائم على اتفاقات فقط، ليس أكثر من وهم، بينما الاستيطان في أساسه يرمي إلى خلق بنية تحتية اجتماعية واقتصادية لوجودنا القومي، هذا إلى جانب كونه أداة سياسية، وليس بالامكان تحقيق مثل هذا الوجود، دون دمج الاستيطان في معركة الأمن...» (ص ٣٨). وبناء عليه رسمت اسرائيل لنفسها خارطة للسلام تقوم على مبدأ عدم الانسحاب إلى خطوط الرابع من حزيران (يونيو) ١٩٦٧. ثم يستعرض المؤلف موقف القوى والأحزاب الاسرائيلية من مسألتي الحدود والسلام، مشدداً على موقف حزب العمل بصورة خاصة، وعلى موقف المعراخ بصورة عامة. وقد عبر الحزب عن موقفه من خلال قرارات مركزه في ١١/٩/١٩٦٩؛ أما المعراخ، فقد قدّم للمرة الأولى تعريفاً مفصلاً للتسوية الاقليمية في برنامجه الانتخابي للكنيست الثامن في تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٦: حيث جاء فيه: «ستسعى اسرائيل للسلام من خلال حدود يمكن الدفاع عنها، تضمن لها إمكانية الدفاع بنجاعة ضد أي هجوم عسكري... ولن تعود اسرائيل إلى حدود الرابع من حزيران (يونيو)...». كما جاء في البرنامج: «إن الاتفاق مع الاردن، يقوم على وجود دولتين مستقلتين: اسرائيل وعاصمتها القدس الموحدة، ودولة عربية شرقي اسرائيل. وتشجب اسرائيل إقامة دولة فلسطينية منفصلة غربي الاردن، وفي الدولة الأردنية ـ الفلسطينية، يتم التعبير عن الهوية الاردنية ــ الفلسطينية المستقلة» (ص ٥١ و٥٢).

والنقطة الأخيرة التي يعالجها المؤلف في القسم الأول من كتابه هي:

ظاهرتي غوش ايمونيم، وحركة السلام الآن، معتبراً أن الظاهرتين كلتيهما تتسمان بالسلبية. وكلتيهما ــ برأيه ــ لم تستوعبا العلاقة بين الاستيطان والسلام، وإنما هما ردتا فعل سلبيتان. كما أن كلتيهما بعيدتان عن فهم دور الاستيطان وأهميته، فهما ناجمتان عن التعامل مع شعار خاطىء أفرزه عهد بيغن ويتمثل بطرح الخيار بين السلام والاستيطان.

وفي **القسم الثاني** من الكتاب، وهو بعنوان: «الاستيطان بين النظرية والتطبيق»، حيث يعرض المؤلف بعض الأرقام والمعلومات حول المستوطنات التي أقيمت في المناطق المحتلة، منذ عام ١٩٦٧، ويتحدث عن

الاتجاهات العامة التي تحكمت في مسار الاستيطان خلال فترة تولي حزب العمل السلطة (١٩٦٧ ـ ١٩٧٧)، مدعياً بأن الحكومات المعراخية قد أقامت المستوطنات في الأماكن الخالية من السكان العرب، وفوق «الأراضي الحكومية»، وغير المفلوحة، دون المساس بالاملاك الخاصة. إضافة إلى ذلك فإن هذه المستوطنات قد أقيمت في المناطق التي تتسم بالاهمية الأمنية والاستراتيجية فيذكر أن عدد المستوطنات قد بلغ ٧٦ مستوطنة، وذلك باستثناء مستوطنات القدس، والمستوطنات التي أقيمت بالقرب من خط الهدنة عام ١٩٤٩. ثم يورد معلومات إحصائية حول حجم الاستيطان في المناطق التالية:

غور الأردن: ٢١ مستوطنة؛

منطقتي بيت لحم والخليل: ٧ مستوطنات؛

هضبة الجولان: ٢٥ مستوطنة؛

رفح وغزة: ١٧ مستوطنة؛

شرم الشيخ: ٣ مستوطنات.

أماكن متفرقة: ٣ مستوطنات.

وتصنف هذه المستوطنات من ناحية طبيعتها إلى: ٥٤ مستوطنة قروية؛ ١٢ مستوطنة ناحال؛ ٦ مستوطنات بلدية و٤ نقاط مدينة (ص ٦٦).

وقد بلغت مساحة المنطقة المزروعة من قبل المستوطنين في هذه المناطق، في العام ١٩٧٦، ١١٨ ألف دونم، منها: ٥٥ ألف دونم في الجولان؛ ٤٥ ألف دونم في غور الاردن؛ و١٨ ألف دونم في مشارف رفح (من ضمن ٦٠ ألف دونم صادرها الجيش الاسرائيلي من البدو في منطقة رفح). وقد استصلحت الكيرن كاييمت معظمها من أجل الزراعة. وخلال السنوات العشر الأولى للاحتلال، قامت الكيرن كاييمت باستصلاح ٢٠٠ ألف دونم إضافية لصالح المستوطنات الجديدة، كما أقيمت شبكات الري والآبار، ومدت شبكات الكهرباء للمستوطنات (ص ٦٤).

وبلغ عدد المستوطنين في العام ١٩٧٦ نحو ٧ آلاف مستوطن ينتشرون على مساحة تزيد على ٣ ملايين دونم من مجموع ٧,٣٠٠,٠٠٠ ملايين دونم. تشكل المساحة الكلية للمناطق المحتلة، وفي نهاية عام ١٩٧٧ بلغ عدد المستوطنين ١١ ألف مستوطن كما بلغت قيمة الاستثمارات في المستوطنات خلال الأعوام ١٩٦٧ ـ ١٩٧٦ نحو ٢,١ مليار ليرة اسرائيلية، ووصلت قيمة الانتاج الزراعي للمستوطنات في عام ١٩٧٦ إلى نحو ٢٦٠ مليون ليرة اسرائيلية (ص ٦٥ و٦٦).

ويناقش المؤلف في هذا القسم من كتابه مسألة الاستيطان في غور الاردن في ضوء مشروع الحكم الذاتي إذ يقول: «هبط مشروع الحكم الذاتي على مستوطنات الغور، وهي ما زالت في بداية تكوينها وحاجتها للدعم... إن مشروع بيغن الذي اقترحه، والسياسة الاستيطانية المنفذة من قبل الليكود، قد أدّيا إلى تجميد الاستيطان في الغور...» (ص ٨٠). ومن وجهة نظر المؤلف، فإن مشروع الحكم الذاتي قد أثار سلسلة من المشاكل المعقدة بالنسبة لمستوطنات الغور وأراضيه، منها ما يتعلق بأملاك الغائبين التي أقيمت عليها المستوطنات، ومنها ما يتعلق بالجهة التي ستتولى صلاحية السيطرة على الأراضي ومصادر المياه، وشبكات الاتصال والمواصلات وغيرها. ومن هذا المنطلق يعتبر المؤلف أن المشروع المقترح يشكل خطراً على مستقبل الاستيطان في غور الاردن متجاهلاً الزخم الاستيطاني الذي بدأ منذ تولي بيغن للسلطة، ومتناسياً المشاريع الاستيطانية التي اقترحت بشأن غور الاردن، وأبرزها، مشروع إحاطة مدينة أريحا بالمستوطنات. ومخاوف المؤلف نابعة من كون مشاريع الليكود تشكل خطراً على المشاريع الاستيطانية السابقة وخصوصاً تلك التي أقيمت في ضوء مشروع آلون، لكنها لا تشكل خطراً على الاستيطان بحد ذاته بل تدعمه وتعززه على حساب الأرض العربية.

وينهي المؤلف القسم الثاني من كتابه بكيل المديح لسياسة المعراخ الاستيطانية، ويعتبرها نابعة من الضرورات الأمنية، والديموغرافية، والسياسية، ويلخص إنجازات المعراخ بقوله:

«إن الاستيطان في الجولان، وغور الاردن، وشرم الشيخ، وغوش عتسيـون... قد حقق امتداداً استيطانياً يهودياً على طول الحدود الشرقية لاسرائيل كلها، وخلال ذلك جرى تكريس وضـع القدس كعاصمة لاسرائيل...» (ص ٩٣).

ويزعم بأن الاستيطان خلال السنوات العشر الأولى للاحتلال، لم يمس بالأملاك العربية الخاصة، بل أقيم في الأماكن الخالية والقاحلة، مستنداً إلى خطط مسبقة تضمن حدود اسرائيل الجديدة، في مناطق أمن حيوية، يعترف بها في اتفاقات السلام، ويعتبر المؤلف أن الاستيطان اليهودي قد ساهم في تطور السكان العرب، ورفع مستواهم المعيشي. لكنه بالرغم من اعترافه بأن الاستيطان في عهد المعراخ، يعتبر أن أهم إنجاز قامت به الحكومات الاسرائيلية، يشير إلى ضعف الاستيطان المديني مقارناً بالاستيطان الزراعي؛ حيث يقول: «إن تطوير المستوطنات المدينية، كان بطيئاً من الناحيتين، الاقتصادية، والديموغرافية، وانعكس سلباً على مجال الاستيطان الزراعي، بترك فراغ ديموغرافي لم يُملأ» (ص ١٠٢)، ويطالب بزيادة حجم الاستيطان على جانبي خط الهدنة مما يكفل انتشاراً ديموغرافياً، واختراقاً جغرافياً في آن معاً.

و**في القسم الثالث** والأخير من الكتاب، يتناول المؤلف عدة موضوعات أبرزها: واقع الاستيطان ومستقبله في ظل حكومة الليكود؛ حيث يكرر انتقاده لسياسة بيغن، مركزاً على مسألتين: مشروع الحكم الذاتي المقترح للضفة الغربية وقطاع غزة، وقرار الحكومة الرامي إلى إخلاء مستوطنات مشارف رفح. فمشـــروع الحكـــم الـذاتي يحمـــل بين طياته بذور الدولة الفلسطينية، الأمر الذي يتعارض مع «مصلحة اسرائيل». وليس هذا فقط، بل يحمل المؤلف المشروع، قضايا لم ترد فيه أصلاً، ويبدي «مخاوف» كان المشروع جازماً في شأنها، فيعتقد أن تطبيق الحكم الذاتي سينعكس بصورة سلبية على واقع الاستيطان ومستقبله، في حين أن مشروع بيغن، قد أكد ضرورة الاستيطان واستمراره وقد شدد على أن الحكم الذاتي لا يعني **السيادة**، ولا يعني **دولة** كما أن المشروع قد حدد مسألة الصلاحيات فيما يتعلق بالأراضي وما عليها من مصادر طبيعية. من هنا، فإن «مخاوف» المؤلف الحقيقية، لا تتعلق بالاستيطان في حد ذاته، وإنما تعود إلى مخاوفه من «تخريب» الهيكلية الاستيطانية التي بناها المعراخ، واستبدالها بهيكلية جديدة. ومن موقعه الحزبي، وموقفه من الاستيطان، فهو لا يتوقع في عهد بيغن «سنوات سماناً، على غرار السنوات التي مرت منذ حرب حزيران (يونيو) ١٩٧٧» (ص ١١٧)، ويطالب حكومة بيغن بتبديد كافة المخاوف المتعلقة بالاستيطان من خلال «تنفيذ نشاطات استيطانية أسرع من السابق» (ص ١١٧)، لأن عامل الزمن ــ برأيه ــ ليس في صالح اسرائيل.

وحتى تكفل اسرائيل إمكانية السيطرة على الأراضي ومصادر المياه. وحتى تتمكن من منع قيام دولة فلسطينية، يدعو المؤلف إلى الالتزام بموقف حزب العمل الذي أعلنه في ١٩٧٩/٢/٢٥ والذي حدد فيه متطلبات الاستيطان بـ: «فرض السيطرة الاسرائيلية الكاملة على مناطق الأمن التي ستتواجد فيها قوات الجيش الاسرائيلي والتي تشمل المناطق الاستيطانية، في غور الاردن وغوش عتسيون، وجنوب غزة. ويجب أن تضمن إمكانية تطور الاستيطان في هذه المناطق، كما يجب أن تحتفظ اسرائيل بالأدوات والصلاحيات اللازمة لضمان أمنها الداخلي» (ص ١٠٧).

أما بشأن إخلاء مستوطنات مشارف رفح وسيناء، فإنه يعتقد أن قرار الحكومة في هذا الشأن يشكل سابقة لا مثيل لها، ومع رفض المؤلف لمثل هذا التنازل، فإنه يعتقد أن هناك ضرورة متزايدة «للاسراع في استيطان المناطق غير المأهولة، وذلك في إطار المناطق الحيوية على جانبي الخط الأخضر» (ص ١١٤).

ثم ينتقل المؤلف للحديث عن استراتيجية الاستيطان،داعياً إلى منع أي تواصل جغرافي وإقليمي بين التجمعات العربية في الضفة الغربية إذ يقول: «عملياً، يوجد تنافس قومي متزايد على جانبي الخط الأخضر، على كل صخرة وتلة، وكل قطعة أرض... تنافس على عبريتها [تهويدها]، وحاجة اسرائيل لها... هناك

تجمعات عربية كبيرة، إقليمية وديموغرافية، تنطوي على مخاطر أن تصبح دولة فلسطينية، تتطلع للسيطرة على أرض ـ اسرائيل الغربية كلها، من أجل الحيلولة دون ذلك الخطر، ودون تجزئة دولة اسرائيل، مطلوب استراتيجية استيطان يهودية تأخذ بالحسبان الاعتبارات الاقليمية والديموغرافية، أي سياسة استيطانية تكون نتيجتها فصل التواصل الجغرافي [العربي] إلى مناطق تتحول إلى جيوب منفصلة صغيرة قدر الامكان...» (ص ١٢١).

وفي نهاية الكتاب، يرى المؤلف أن الصهيونية والاستيطان، يقفان على مفترق الطرق وأن المشروع الصهيوني تنتابه أزمة صعبة، تتجلى في ثلاثة أمور هي:

ـ الموقف العربي من دولة اسرائيل، وعدم الاعتراف بها باستثناء مصر.

ـ النقص في هجرة اليهود إلى فلسطين، وتزايد موجات التساقط والنزوح.

ـ موقف الفلسطينيين على جانبي خط الهدنة، الذين يرون أنفسهم ككيان قومي بكل معنى الكلمة (ص ١٣٤ و١٣٥).

إنطلاقاً من هذه الأمور يطالب المؤلف بالخروج من الأزمة عن طريق تشجيع الهجرة، والحد من النزوح، وتوسيع الاستيطان، وبإشغال «الفراغ في أجزاء البلاد غير المستوطنة حتى الآن، بواسطة إقامة المستوطنات القروية والمدينية، التي تسيطر على الأرض بعملها، والموجهة للدفاع عن نفسها بسلاحها الذاتي» (ص ١٣٥): «فالنشاطات الاستيطانية الواسعة... هي الضمان الوحيد لاستمرار وجود اسرائيل» (ص ١٣٦). أما المستوطنات الجديدة التي أقيمت في عهد الليكود فلا تكفي لتحقيق الغايات المطلوبة، فهناك «٨٣ مستوطنة يسكنها ١٥ ألف مستوطن، تشكل عائقاً أمام انسحاب اسرائيل إلى خطوط ١٩٦٧، لكنها من حيث عددها، وعدد سكانها، وقوتها الذاتية، لا تكفي لمنع قيام دولة فلسطينية... لذلك فإن إقامة عشرات المستوطنات الجديدة... وتحريك اليهود [إليها] من مراكز البلاد، شمالاً وجنوباً وشرقاً... هي الضمان الحقيقي لتحقيق الأمن والسلام» (ص ١٣٦).

وقد أورد المؤلف في نهاية كتابه ملحقين، **الأول**: عبارة عن مقتطفات من وثيقة الحكم الذاتي التي أعدها طاقم شؤون الحكم الذاتي في حزب العمل، برئاسة حاييم تسادوك، وعضوية آبا ـ أيبن وحاييم بار ـ ليف ويسرائيل غليلي وشلومو هيلل وميخائيل حريش ويوسي بايلين. وتتضمن الوثيقة المقترحة، تمهيداً، وست مواد، يؤكد فيها الحزب موقفه السابق بشأن التسوية الاقليمية، ويتعامل ـ مضطراً ـ مع مشروع الحكم الذاتي، باعتباره حلاً مؤقتاً، يجب ألّا يحول دون تنفيذ تسويات إقليمية في المنطقة. ويعرب الحزب في وثيقته عن تحفظاته على مشروع بيغن، لكنه يقبل به لارتباطه بمسألة السلام مع مصر. وقبوله به لا يلغي سعيه الدؤوب لعقد تسوية إقليمية مع الاردن، تسفر عن دولة اردنية ـ فلسطينية، شرقي النهر (ص ١٣٧ ـ ١٤٠).

أما **الملحق الثاني**: فهو حول «الدفاع الاقليمي والجيش النظامي المحلي»، وهو عبارة عن رسالة بعث بها رئيس هيئة الأركان الاسرائيلي ايتان، إلى قادة الجيش الاسرائيلي وجنوده، يحدد فيها قضية «جيش المستوطنين» ومعنى مصطلح الدفاع الإقليمي، ويقصد به: أسلوب أمني، لضمان الحدود والأماكن الاستيطانية، يستند في أساسه على المستوطنين أنفسهم، إذ يجري العمل على تأهيلهم، وتدريبهم، وتسليحهم بكافة أنواع الأسلحة، للقيام بمهام أمنية ـ دفاعية في إطار النظام الأمني الشامل» (ص ١٤٠ ـ ١٤٢).

وعلى ضوء ما تقدم يمكن ملاحظة ما يلي:

١ ـ تكمن أهمية الكتاب في دوره في توضيح وجهة نظر المعارضة الاسرائيلية من قضايا هامة في الصراع العربي ـ الاسرائيلي بصورة عامة، ومن القضية الفلسطينية بصورة خاصة، حيث يحدد الكتاب موقف المعارضة من قضايا الحدود، والحلول السياسية، والاستيطان.

٢ ـ يتضمن الكتاب بعض المعلومات حول حجم الاستيطان في المناطق المحتلة، إلّا أنه بالرغم من

أهمية هذا الجانب، ينطوي على مغالطات كثيرة وادعاءات متعددة، درج حزب العمل على استخدامها، فهناك منطق تبريري يلقي باللائمة على الدول العربية، ويضع اسرائيل في موقف المسالم المضطر لخوض معركة الدفاع عن نفسها؛ إضافة إلى ذلك يدعي المؤلف بأن الاستيطان لم يمس بالأملاك الخاصة، في حين أن الاراضي الخاصة التي أقيمت عليها المستوطنات في الضفة الغربية لوحدها تزيد على ٩٠٪ من مساحة الاراضي المصادرة. كما يدعي المؤلف بأن الاستيطان قد تم في الأماكن الخالية والقاحلة، وبأن وجود المستوطنات قد أدى إلى رفع المستوى المعيشي لدى العرب، في حين أن الاستيطان لا يمكن أن يتم إلا على حساب المواطن العربي وأرضه، من خلال السيطرة على الأرض ومقدراتها من جهة، ومن خلال دفع المزارع العربي إلى سوق العمل المأجور من جهة ثانية.

٣ ــ يكشف الكتاب نقاط الاختلاف بين المعراخ والليكود بشأن الحلول السياسية، والبرامج الاستيطانية، لكنه في الوقت نفسه يفصح عن نقاط الالتقاء بين التجمعين الكبيرين فيما يتعلق بالقضايا الرئيسية التالية:

ــ الموقف الرافض لقيام دولة فلسطينية مستقلة.

ــ الموقف من الشعب الفلسطيني وقيادته الشرعية الوحيدة المتمثلة في م.ت.ف..

ــ الاتفاق على ان القدس الموحدة ستكرس عاصمة لاسرائيل.

ــ الاتفاق على ضرورة الاستيطان وتعزيزه مع الاختلاف حول التوقيت والكيفية والمكان.

وأخيراً، بالإمكان اعتبار الكتاب جزءاً من الحملات الدعاوية الانتخابية التي بدأها المعراخ قبل انتخابات الكنيست العاشر، حيث حاول أن يسخر كافة القضايا الداخلية والاقتصادية والسياسية والاستيطانية في إطار حملته الانتخابية، مركزاً على قضيتي الأمن والاستيطان لما لهما من حساسية وتأثير على جمهور الناخبين الاسرائيليين.

وليد الجعفري

Sarah Graham Brown, *Palestinians and Their Society 1880-1946: A Photographic Essay,* London: Quartet Books, 1980

(الفلسطينيون ومجتمعهم)

«العلاقة بين ما نرى وبين ما نعلم، ليست محسومة إطلاقاً ولن تحسم أبداً».

بهـذا المقتطف من أحد كتب الفنان والناقد الفني والروائي البريطاني الشهير، جون بيرغر، تفتتح سارة غراهام براون مقالتها المصورة عن الفلسطينيين في الفترة الممتدة ما بين عامي: ١٨٨٠ و١٩٤٦. ولا شك بأن توتر العلاقة بين الشواهد المرئية الراهنة والمعرفة المسبقة، ذلك التوتر الذي يومىء له هذا المقتطف، يشكل احدى المشاكل الرئيسية التي تواجه أية محاولة للتأريخ بالصور. ويفعل هذا التوتر فعله على مستويات ثلاثة: فهناك أولاً، ما يسقطه القارىء لا المشاهد على التاريخ المصوّر الذي بين يديه والزاوية التي ينظر منها إليه؛ وهناك، ثانياً، ما يراه المؤلف لا المؤلفة في مجموعة الصور التي يبدأ بها وما ينتقيه منها وما يهمله، والتفسيرات والتأويلات التي يعطيها لتلك الصور التي يستخدمها؛ وهناك، ثالثاً، طريقة مقاربة المصورين المختلفين في عهد مضى لموضوعات صورهم، وتقولب هذه الطريقة بفعل التيارات الثقافية التي كانت سائدة في ذلك العهد.

على أنه إذا كان يمكن القول ان التوتر بين الشواهد والأدلة من جهة والمعرفة السائدة من جهة أخرى يحكم كل محاولة للتأريخ، فإن للشواهد المصورة مشكلات خاصة بها تقول المؤلفة إنها «تتراوح من اختيارية المصور (لموضوعاته) مروراً بالطريقة التي أثرت بها زاوية الشمس على ما دخل الصورة، إلى القرارات التي يتخذها المصور بشأن ما ينبغي إبرازه في الصورة النهائية لتركيز الانتباه على أحد مناحي المشهد، وفي الوقت ذاته إهمال منحى آخر، إضافةً إلى أن أساليب الطباعة تؤثر على مزاج الصورة».

وبما أن غالبية الصور التي يستخدمها كتاب كالذي نحن بصدده، لابد بالضرورة من أن تكون صوراً التقطها أوروبيون لأنفسهم أو لجمهور أوروبي، فإن ذلك يخلق على الفور جملة من المشكلات، يمكن إدراجها تحت مشكلة أعم هي مشكلة تصوير مشاهد غير مألوفة ومختلفة، من ثقافة أخرى وتمثيلها. ذلك انه إذا «كانت الألفة لا تؤدي دوماً إلى التفهم، فلا شك أن انعدام الألفة ــ أي عدم القدرة على فهم أهمية أفعال أو إشارات من ثقافة أخرى ــ يجعل من الصعب رؤية هذه الأفعال والاشارات على أنها ذات معنى أو عقلانية. فالغرابة قد تخلب أو قد تستدعي عواطف أخرى كـ (العداء، الخوف، الاحتقار، التكرم). والكاميرا تزود التقنية اللازمة لا لتسجيل الشيء أو الشخص فحسب، بل وأيضاً رؤية المصور له على أنه غريب وشاذ».

إضافة إلى ذلك، فإن علاقة السلطة التي كانت، خلال الفترة التي يعالجها الكتاب، تربط الاوروبيين

بمن عداهم في العالم، جعلت المصورين الأوروبيين، من إداريين ومفوضين كولونياليين ورحالة مسافرين، ينظرون إلى الشعوب التي يصورونها ليس على أساس أنها غريبة فقط بل على أنها «دونية بالتأكيد» أيضاً. وهنا تستخدم المؤلفة الأدوات التحليلية القوية التي شحذها ادوارد سعيد في كتابه «الاستشراق» لتبين أن مفهوم «الشرقي»، كما تعبر عنه الصور التي التقطها أوروبيون، «ينتزع الموضوع وأفعاله من النطاق التاريخي ويجعله يبدو عجيباً لا يمكن تفسيره ومستعصياً على التأويل العقلاني».

وهناك، في حالة فلسطين، عنصر آخر هو ارتباطها في المخيلة الغربية، حينذاك، بالتوراة. ولذا كان بعض المصورين الاوروبيين يختارون أو يصطنعون في الاستديو مشاهد «توراتية أزلية» تعطي الانطباع بأن شيئاً لم يتغير منذ عهد التوراة. وسواء كان دافع ذلك رومانسية حنينية، أم اعتبارات تجارية محضة (بيع الصور بطاقات بريدية) فإن هؤلاء كانوا لا يرون حاجة إلى وضع تواريخ للصور؛ لأنها، في نهاية المطاف «غير مرتبطة بالزمان». أما تلك الصور التي التقطتها جمعيات ومؤسسات اوروبية، كانت مدفوعة بنوايا تحسين الأوضاع الصحية والتعليمية والمعيشية، فإنها تبدي نظرة أبوية فوقيـة إلى المجتمع «الجـاهل والمتخلف».

ومن ناحية أخرى، فقد كانت تسود اوروبا، في القرن التاسع عشر، نزعة إلى تصنيف شعوب العالم إلى «أنواع» عرقية واثنية عريضة. وكانت أكثر «بطاقات التصنيف» انتشاراً في حالة فلسطين بطاقات البدوي والفلاح والمدني. ولا تعكس الصور التي التقطها بعض الاوروبيين هذا التصنيف فحسب، بل وتعكس أيضاً الصفات التي كانت مرتبطة في الذهن الاوروبي بكل صنف: البدوي «متوحش، قاس، حر» ولكنه لديه «احساس بالشرف»، أما الفلاح «فمتقادم وجاهل وساذج ومضطهد» وأحياناً بلا «إحساس بالشرف»، بينما المدني «مخادع ومخاتل ومتزلف».

ولكن، ماذا عن الصور التي التقطها فلسطينيون؟ من الواضح أنها صور أخذها أغنياء من سكان المدن، ولهذا السبب فإنها يجب أن تعامل بالحيطة هي الأخرى. فمثلاً هناك صورة في الكتاب أخذت في العشرينات لعائلة فلسطينية من الطبقة الوسطى، ترتدي ألبسة «تقليدية» فلاحية في حفلة (الغرابة مرة أخرى!). وهناك صورة أخرى (١٩٢٢) تضم عدداً من العائلات يلبس أفرادها جميعاً الزي الأوروبي، إلا امرأة واحدة تلبس ثوباً فلاحياً، وتشير المؤلفة إلى أن أسماء الجميع مكتوبة على قفا الصورة، إلا هذه المرأة، فقد أشير إليها على أنها «فلاحة» فحسب! وهناك أيضاً مجموعة من الصور التقطها، في الثلاثينات، فلسطيني ملحق بمدرسة خضوري الزراعية في عدد من القرى الفلسطينية، تبرز بوضوح تشبع المصور بالافكار الأبوية الإحسانية السائدة بين الكولونياليين (وذلك أمر لم يفت المؤلفة الاشارة إليه).

هكذا يتبين لنا أن المؤلفة اختارت المشي في حقل مليء بالألغام، فكان الكتاب دليلاً على أنها اجتازت هذا الحقل برشاقة وخفة تحسد عليهما. فقد استطاعت أن تعيد للصور حياتها وبعدها الإنساني؛ وذلك بالتعليق النفاذ الذي يلفت ليس إلى ما تبرزه الصورة المعنية وتوضحه فحسب، بل إلى ما تخفيه وتشوهه أيضاً. كذلك كان تصنيف الصور وتقسيمها على فصول كتبت بعناية ناجحة أيضاً. فهناك فصل عن الأرض وحياة القرية يضم صوراً للعمل الزراعي والحياة الاجتماعية توضح أنماط ملكية الأرض. وثان يتعرض بخاصة لعلاقة الحكومة بالفلاح والعمل في تجارة البرتقال والهجرة من الريف. أما الفصل الثالث فصغير؛ وهو يعرض للبدو، ويصف الفصل الرابع التنقل بين المدينة والقرية وبين المدن المختلفة، ويضم صوراً لعمل القرويين في المدينة: في الموانىء والبناء وبيع المنتجات الزراعيـة. وفي الفصل الخـامس، عرض للحيـاة الاقتصادية في المدن يتتبع بالصور نمو المدينة والحرف السائدة، كالخزف والزجاج والنسيج والدباغة، وبعض الصناعات مثل الصابون والكبريت والسجاير والمطاحن، كما يصور هذا الفصل الحياة التجارية اليومية والحياة الاجتماعية. ويضم الفصل السادس صوراً تبين التغييرات في أسلوب الحياة في المدينة، والاحتفالات الدينية الإسلامية والمسيحية. أما الفصل السابع والأخير، فيتركز على الحياة السياسية ويضم صوراً تتعلق بالحرب العالمية الأولى والانتداب البريطاني، مثل صور المظاهرات في يافا، والقدس وصور ثـوار عام ١٩٣٦، وكذلك صوراً للعقوبات الجماعية التي كانت توقعها حكومة الانتداب.

ويتبدى مقدار النجاح الذي أصابته المؤلفة أكثر وضوحاً إذا ما قيم على خلفية الهدف الذي وضعته نصب عينيها. ذلك أن الكتاب «لا يدعي أنه تاريخ اقتصادي اجتماعي شامل للفلسطينيين. فالهدف هو إعطاء نظرة انطباعية عن العلاقة والتفاعل ما بين التاريخ الاجتماعي والسياسي لأمة وبعض صور هذا التاريخ». ومع ذلك فإن للكتاب أهمية تتعدى هذا الهدف المحدود. فهو يبين بطريقة بعيدة جداً عن الدعاية المباشرة، إن فلسطين لم تكن كما تصورها الدعاية الصهيونية أرضاً جرداء خالية لا يسكنها إلا بدو متنقلون. ومن جهة أخرى، يساهم باستخدام عامل بالغ القوة هو التمثيل التصويري في عملية ضرورية، هي محاكمة الغرب لمنظوراته الماضية والراهنة تجاه الشعوب التي عدّها وما زال يعدها بدائية غير عقلانية لا تتحول ولا تتغير. وفي النهاية لابد من الإشارة إلى أن الكاتبة لابد أنها تكبدت عناء كبيراً في تجميع صور الكتاب التي بلغ مجموعها ٢٤٥ صورة.

فلورا لحام

شهريّات

المقاومة الفلسطينية عربياً

غياب العمل العربي المشترك

في الفترة التي يغطيها هذا التقرير، توزعت مشاغل الثورة الفلسطينية على عدة محاور هامة، فتعددت، تبعاً لهذا، النشاطات الفلسطينية البارزة وتنوعت. وهناك، قبل كل شيء، وأهم من أي شيء، هذه الانتفاضة التي تشهدها المناطق المحتلة على مدى أسابيع في مواجهة الأعمال الجارية لتطبيق خطة شارون وفرض ما سمي بالادارة المدنية. وهناك، أيضاً، الوضع في جنوب لبنان وما يحيط به من ملابسات حيث اشتدت لهجة التهديدات الاسرائيلية ضد الثورة الفلسطينية وحلفائها، وما قابل ذلك من رفع لدرجة الاستعداد الفلسطيني ومن تعزيز وتوسيع لاجراءات التعبئة العامة الفلسطينية في لبنان. وهناك، فضلاً عن هذا وذاك، عودة المبعوث الأميركي، فيليب حبيب، إلى التجول في المنطقة، والأفكار التي روج لها، والمواقف العربية الموافقة أو المعترضة على هذه الأفكار. إضافة إلى كل ما تقدم، هناك أيضاً الأنشطة التي جرت بمناسبة يوم التضامن العالمي مع الشعب الفلسطيني؛ وهي أنشطة واسعة امتدت من بيروت والعواصم العربية الأخرى، فشملت عواصم العالم كافة، ودامت في عدد من البلدان على مدى أسبوع كامل.

ومن بين أبرز محاور الاهتمام الفلسطيني، والعربي عموماً، استقطب العمل لعقد قمة فاس وللاتفاق على مواقف موحدة بشأن الموضوعات المدرجة على جدول أعمالها، جزءاً كبيراً من جهد الثورة الفلسطينية وقيادتها. وهذا هو الموضوع الذي سيركز عليه هذا التقرير، ليس لأنه الموضوع الأهم على الساحة العربية فحسب: بل، أيضاً، لأن المناقشات التي سبقت القمة ورافقتها وأعقبتها، غطت كل الموضوعات ذات الاهتمام المشترك على الساحة العربية، وكانت كلها -بغير استثناء- مما له صلة مباشرة بشؤون القضية الفلسطينية وتفرعاتها.

بين يديّ القمة الثانية عشرة

إلى أن انعقدت القمة العربية الثانية عشرة في مدينة فاس المغربية، في الخامس والعشرين من تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨١، ساد الاعتقاد بأنها ستكون واحدة من أهم لقاءات القمة العربية، إن لم تصبح أهمها على الاطلاق. فهل بقي هذا الاعتقاد صامداً بعد أن انهارت القمة منذ اجتماعها الأول؟

قبل الاجابة على السؤال هذا، يجدر التنبه إلى أن الأطراف المعنية كافة، الفلسطيني منها والعربي والدولي، تصرفت، حتى آخر لحظة، بما يؤكد صحة هذا الاعتقاد. وخاضت هذه الأطراف معركة القمة؛ وذلك بصرف النظر عن تباين الدوافع والأهداف، على أساس أن ما سيتقرر فيها سيوجه مسيرة العمل العربي المشترك للفترة اللاحقة وسيحدد أشكال ردود الفعل لدى الأطراف غير العربية، ومنها الولايات المتحدة وأوروبا الغربية واسرائيل، إزاء أزمة الشرق الأوسط.

وبين الجميع، كان الجانب الفلسطيني أكثرهم نشاطاً وأوفرهم حركة. وقد شملت النشاطات الفلسطينية ساحتين: **أولاهما** شغلتها الحوارات التي دارت في السر والعلن بين فصائل الثورة الفلسطينية ذاتها، بشأن الموقف المطلوب إزاء مبادرة الأمير فهد لحل أزمة الشرق الأوسط. وقد أدى تباين الآراء واختلاف الاجتهادات إلى انخراط الجميع بهذه الحوارات؛ **وثانيتهما** الساحة العربية؛ حيث قامت القيادة الفلسطينية بسلسلة من الاتصالات والزيارات شملت العدد الأكبر من الدول العربية (كلها باستثناء تلك التي تجاهر بتأييدها لاتفاقي كامب ديفيد). وقد جرت هذه الاتصالات على مستوى القمة، إذ ترأس ياسر عرفات الوفود الفلسطينية التي زارت الدول العربية، والتقى بملوكها وأمرائها ورؤسائها وكبار المسؤولين الآخرين فيها. وفي عدد من الحالات، قام عرفات بأكثر من زيارة للبلد الواحد.

ومن أجل دراسة نتائج الزيارات والاتصالات، وكذلك من أجل بلورة الموقف الفلسطيني الواحد إزاء مبادرة الأمير فهد، عقدت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية اجتماعاً مطولاً في ٢٠/١١/١٩٨١، وقد استعرضت اللجنة، في هذا الاجتماع، أيضاً، نتائج اجتماع وزراء خارجية جبهة الصمود والتصدي القومية الذي انعقد في عدن قبل ذلك بأيام (**وفا**، ٢٠/١١/١٩٨١). ثم التأمت اللجنة التنفيذية، مرة أخرى، بعد هذا بيومين، فتناولت موضوع التهديدات الاسرائيلية والانتفاضة الجارية في الأرض المحتلة، وناقشت جدول أعمال القمة العربية (**المصدر نفسه**، ٢٣/١١/١٩٨١).

وبالنظر لوجود خلافات في الرأي وفي زوايا النظر بشأن مبادرة فهد، كان من شأن هذين الاجتماعين الهامين، وبالطبع مع المشاورات الأخرى التي جرت بين القادة الفلسطينيين، أن تبلور الموقف الفلسطيني مع اقتراب موعد القمة، وأن هدأت حدة الحوارات التي شهدتها الساحة الفلسطينية قبل ذلك، وأن غاب احتمال انقسام في الموقف سبق أن لاحت نذره. وقد تم الاتفاق، كما أفادت مصادر عليمة، على اعتماد مقررات مؤتمر وزراء خارجية الصمود والتصدي كأساس يستند إليه الموقف الفلسطيني. وهي المقررات التي تتحفظ إزاء المبادرة السعودية، وترفض منها بالذات البند السابع باعتباره دعوة للاعتراف العربي باسرائيل.

وقبل يوم واحد من الاجتماع الثاني للجنة التنفيذية، التقى ياسر عرفات، مرة أخرى في سياق المشاورات بشأن القمة، مع الرئيس العربي السوري حافظ الأسد. وأفادت المصادر الفلسطينية أن الزعيمين تداولا في كافة التطورات التي تشهدها المنطقة، وفي مقدمتها التهديدات والحشود الاسرائيلية على جنوب لبنان، وما رافقها من تصريحات خطيرة أدلى بها المسؤولون الاسرائيليون ضد المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية. كما بحث عرفات والأسد تنسيق الموقف السوري — الفلسطيني من أجل الوصول لموقف عربي موحد ومتضامن في مواجهة التحديات وفي مقدمتها التحالف الاستراتيجي الأميركي — الاسرائيلي (**المصدر نفسه**، ٢١/١١/١٩٨١).

وبعد الاجتماع، انتقل عرفات إلى السعودية، في زيارة قصيرة التقى خلالها بالملك خالد وولي عهده الأمير فهد. ثم زار عرفات ليبيا، حيث التقى بالعقيد معمر القذافي لقاء «ساده جو من الأخوة والايجابية» (**المصدر نفسه**، ٢٥/١١/١٩٨١).

مؤتمر وزراء الخارجية: اتفاق وخلاف

وفي الوقت الذي كانت فيه هذه الاتصالات جارية، استكمالاً لحلقات الاتصالات التي سبقتها في الشهرين الماضيين، التقى وزراء خارجية الدول العربية في فاس، في مؤتمرهم التقليدي الذي يمهد في العادة لمؤتمر القمة. وقد شهد المؤتمر، الذي ابتدأ في ٢٢/١١/١٩٨١، مناقشات مستفيضة، وامتدت اجتماعاته خلال أيام ثلاثة، وتناول بنود جدول أعمال القمة وأشبعها بحثاً (راجع موجز اجتماعات وزراء الخارجية العرب في فاس في **السفير**، ٣٠/١١/١٩٨١؛ وفي **المصدر نفسه**، ١/١٢/١٩٨١).

وبنتيجة مناقشات وزراء الخارجية، أمكن الاتفاق على صيغ مشاريع قرارات بشأن كافة بنود جدول الأعمال، عدا واحد منها؛ وهو أكثرها أهمية، وهو المبادرة السعودية التي أبرزت المناقشات خلافاً عميقاً بشأنها.

وهكذا، رفع وزراء الخارجية مشاريع قرارات متفق عليها بشأن الادانة العربية للسياسة الأميركية، وخصوصاً، للتحالف الاستراتيجي الأميركي ــ الاسرائيلي، وكذلك بادانة المشاركة الأوروبية الغربية في قوات سيناء، متعددة الجنسية، بعد أن أعلنت أربع من دول أوروبا الغربية عزمها على المشاركة في هذه القوات. وإلى هذا، أكدت مشاريع القرارات الاتفاق العربي السابق بشأن ادانة سياسة كامب ديفيد والاستمرار بمقاطعة النظام المصري الذي يلتزم بهذه السياسة. وكان هناك، أيضاً، مشروع قرار خاص بالوضع في لبنان، مع التأكيد على الموقف العربي التقليدي الداعم للحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني.

أما الموضوع الذي دارت بشأنه أطول المناقشات ولم يبته الوزراء إلى اتفاق حوله، فهو مشروع المبادرة السعودية. وقد أظهرت المناقشات موقفاً باتاً لأعضاء جبهة الصمود والتصدي ومعهم العراق، برفض المشروع؛ وأظهرت، إلى هذا، أن عدداً آخر من الدول العربية لا يؤيد المبادرة كما هي بحذافيرها، بل يعترض على جوانب فيها، أو يرهن موافقته عليها بتوافر الاجماع العربي الكامل حولها، وهو إجماع لم يتوافر، مما يعني رفضها في المحصلة.

وبرغم هذا الخلاف، وحدته، وبرغم إعلان وزير الخارجية السعودي، الأمير سعود الفيصل، عن استعداده لسحب المشروع، فإن مؤتمر وزراء الخارجية ترك أمر البت بهذه المسألة لمؤتمر القمة.

ومن الواضح، أن السعودية التي ظلت تروّج، طوال الأسابيع السابقة، أنباءً تفيد بأن معظم الدول العربية تؤيد مبادرتها، قد أملت بأن تختلف الصورة في مؤتمر القمة عما هي عليه في مؤتمر وزراء الخارجية. وقد انطلقت السعودية، في هذا، من اعتقاد عبّر عنه، فيما بعد، ناطق رسمي باسمها حين قال: إن المشروع السعودي «حظي منذ اعلانه بتأييد فوري عام من غالبية الدول العربية الشقيقة، والدول الاسلامية والافريقية والدول الغربية» (**النهار**، ٢٧/١١/١٩٨١).

لكن هذا الأمل لم يصمد أمام الواقع الذي كشفت عنه نتائج مؤتمر وزراء الخارجية، كما رأينا، كما أنه لم يصمد، أيضاً، أمام الواقع المماثل الذي أظهرته الجلسة اليتيمة للقمة، كما سنرى.

وفي الفترة القصيرة التي انقضت بين اجتماعي الخارجية والقمة، طرأ تطور جديد مفاجىء؛ إذ اتضح أن الرئيس السوري، حافظ الأسد، مثله في هذا مثل رئيسين آخرين لدول جبهة الصمود والتصدي، لن يحضر القمة. وإذا كان غياب الرئيسين الشاذلي بن جديد ومعمر القذافي من شأنه أن ينقص من قيمة اجتماع القمة دون شك، فإن غياب الرئيس الأسد يحمل ما هو أبعد من هذا؛ ذلك أن سوريا، إلى جانب منظمة التحرير، هي الطرف المعنيّ أكثر من غيره من الأطراف العربية بالمبادرة السعودية؛ ولموافقتها أو عدم موافقتها على المشروع السعودي تأثير كبير في إنجاح المبادرة أو إفشالها، أكثر مما هو الأمر بالنسبة لبقية دول جبهة الصمود.

وفي كل الأحوال، فإن غياب الرئيس الأسد، وهو الغياب الهام الذي انضاف إلى غياب رؤساء آخرين، قد أثار حفيظة ملك المغرب، البلد المضيف، كما أن هذا الغياب زعزع أسس الدعاية السعودية، وقلل من أهمية المؤتمر قبل التئام اجتماعاته.

تأجيل بمثابة الالغاء

في ظل هذه الأجواء، التأمت جلسة المؤتمر الأولى، والتي كانت الأخيرة. ويبدو أن مشاورات عاجلة قد جرت بين الملك المضيف وولي العهد السعودي، الأمير فهد، الذي ناب عن الملك خالد في تمثيل بلاده، وفي ضوئها اتخذ القرار الذي أعلنه الملك الحسن الثاني فور الفراغ من مراسم افتتاح المؤتمر (راجع موجز محضر الجلسة الوحيدة في **السفير**، ١٩٨١/١٢/٣). وكان القرار المفاجىء هو الاعلان عن تأجيل جلسات المؤتمر على أن يلتقي وزراء الخارجية في وقت قريب، لاتاحة الفرصة أمام مزيد من المشاورات، حتى تتهيأ أجواء أفضل لاستئناف اجتماعات القمة من جديد.

هذا القرار خلق بلبلة، زيادة على البلبلة التي أحدثها الخلاف الحاد حول المبادرة السعودية. وبالرغم من أن كثيرين توقفوا عند هذا القرار فإن رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، وحده، هو الذي تمسك بضرورة استمرار الاجتماعات وعرض المبررات الملائمة لمطلبه. وقد أظهر حديث عرفات في المؤتمر، وهو الوحيد من بين الرؤساء الأعضاء في جبهة الصمود، الذي أصدر قبل ذلك ايماءات علنية عن

ترحيبه ببعض بنود المشروع السعودي، أن لديه ملاحظات جوهرية على هذا المشروع، وأنه سبق أن بسطها أمام الأمير فهد أثناء لقاءاتهما في السعودية (أنظر: **المصدر نفسه**؛ وأنظر أيضاً «المقاومة الفلسطينية — عربياً»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٢١، ص ١٨٤).

غير أن الحسن الثاني، مدعوماً بالتأييد السعودي الكامل، ومستفيداً من جو البلبلة الذي أحدثه إعلان قراره المفاجىء، تمسك بالقرار مؤكداً أنه لايقبل أن تبحث أمور هامة، كهذه المعروضة على جدول أعمال المؤتمر، إلا بحضور كافة الرؤساء أو نوابهم المخولين بسلطة القرار في الشؤون التي تخص مسائل السلم والحرب.

وهكذا، انفضت الجلسة الوحيدة التي عقدها الملوك والرؤساء العرب وممثلوهم في إطار القمة الثانية عشرة، قبل أن تنتهي. وعنى هذا، عملياً، انتهاء القمة، بل ألغاءها قبل بدايتها؛ وذلك بالرغم من أن أصحاب قرار الفض سموا الالغاء أرجاءً.

نتائج وتوقعات وتفسيرات

كان الغاء القمة، بالقياس إلى الاهتمام الفلسطيني والعربي والدولي الكبير بالتحضيرات التي هيأت لها، حدثاً هاماً ومثيراً. ولا شك في أن آثاره ستنسحب على مجمل العلاقات العربية والعمل العربي المشترك في المرحلة التالية، ولوقت طويل.

وبالدرجة الأولى، جاء الغاء القمة والملابسات التي رافقته، فضلاً عما عناه من رفض للمشروع السعودي بحد ذاته، برهاناً على أن المملكة العربية السعودية لم تستطع، في أول مرة تحاول فيها ذلك علناً، أن تحمل العرب على تأييد مشروع لحل أزمة الشرق الأوسط عوّلت عليه وبنت الكثير من الآمال. وذلك بالرغم مما للمملكة من نفوذ واسع، واتصالات عديدة، وأقنية تأثير فعّالة، هنا وهناك في العالم العربي. وذلك، بالرغم، أيضاً، من الخطط الواسعة التي وضعتها المملكة لتأكيد زعامتها للعالم العربي من خلال انتزاع أو اجتذاب تأييده لهذا المشروع، في وقت راج فيه الاعتقاد بأن هذه الزعامة راسخة وانطلقت فيه الأحاديث عن «الحقبة السعودية» في وصف المرحلة التي يمر بها العرب حالياً.

ولا شك في أن فشل السعودية في تأكيد زعامتها المرجوة، ستكون له آثاره وتأثيراته، في العلاقات العربية الثنائية معها، وفي مجمل العلاقات العربية الأخرى، وفي تحديد نظرات الأطراف الدولية المعنية بالشرق الأوسط لحجم الدور السعودي الراهن والمقبل، وفي إعادة صياغة المحاور العربية، والبحث عن زعامة جديدة للعالم العربي، إن كان لابد من وجود زعامة كهذه.

من هذه الناحية، كان فشل القمة فشلاً للسياسة السعودية ولمشروع تفردها بالزعامة ولمحاولتها الحصول على تفويض عربي رسمي بها.

غير أن هذا، حتى حين يجد فيه خصوم السياسة السعودية ايجابية كبيرة، ومع أحقية مايجدون، لايلغي مخاطر هذا الفشل إذا نظرنا إليه من زوايا أخرى هامة لايجوز تغييبها عن البال، وخاصة لأن فشل القمة الثانية عشرة، مقروناً بنصف الفشل الذي منيت به سابقتها، يعني غياب العمل العربي المشترك، وفتح الباب أمام خيارات جديدة لمحاور جديدة لن يرضى عنها حتى المعترضون على المبادرة السعودية.

ومن الواضح، أن ياسر عرفات كان من أشدّ المتخوفين من فشل قمة فاس، والمتحسسين للمخاطر الكبيرة التي قد تنجم عنه. ورئيس اللجنة التنفيذية، إن لم يتحدث عن هذا صراحة بعد القمة، فإن ماتنطوي عليه أحاديثه من تحذيرات يعكس هذا الاحساس بالمخاطر.

أما السعودية، التي تعرضت سياستها لضربة توشك أن تكون شاملة، فقد حاولت التقليل، ولو اعلامياً، من تأثيرات الفشل على سمعتها وموقفها. وأول ما قامت به، بهذا الصدد، هو العمل لتحميل الآخرين مسؤولية الغاء المؤتمر، نافية، بهذا، أن تكون مبادرتها هي المسؤولة عن شق الصف العربي المناهض لكامب ديفيد.

وفي معرض تفسيره لما سمي بإرجاء اجتماعات القمة، قال الناطق الرسمي السعودي: إنه «نظراً لايمان المملكة التام بان أي استراتيجية عربية يجب أن تحظى بالتأييد الاجماعي لكي تستطيع دفع الموقف العربي إلى الأمام، فقد قام الوفد السعودي بسحب المشروع مؤكداً لمؤتمر القمة أن المملكة العربية السعودية على استعداد تام لأن تقبل أي بديل يجمع عليه العرب» (**النهار**، ١٩٨١/١٠/٢٧).

وهـذا التفسير يعني أن السعـودية لم تتشـدد في التمسك بمبادرتها بحذافيرها، وأن المسؤولية تقـع على عاتق منتقدي المبادرة إذ لـم يقدموا تعديلاتهم التي كان من شأن السعودية أن تقبلها.

والوقــائع تـدحض هذا التفسير، وقد أشار إلى هذا رئيس دائرة الأعلام والثقافة في منظمة التحرير ياسر عبدربه، الذي كان في عداد الوفد الفلسطيني لمؤتمري الخارجية والقمة، حين أكد أن السعودية أصرت على انتزاع موافقة قمة فاس على مشروعها بحذافيره وقد «رفض سعود الفيصل ادخال أيـة تعديلات على بنود المشروع بما يؤذي وظيفته ويحد من التنـازلات التي يتضمنها» (**الحـريـة**، العـدد ١٠٤٢، ١٩٨١/١٢/٧).

وقد عدد عبد ربه البنود التي طرحها الجـانب الفلسطيني وسواه، والتي رفض الوفـد السعودي اضافتها إلى المشروع أو تعديله في ضوئها، وهي بنود خاصة بتأكيد دور منظمة التحرير الفلسطينية وتأكيد حق العودة صراحة بين الحقـوق الوطنية الفلسطينية الثابتة، وكذلك دور الاتحاد السوفياتي في التسوية (**المصدر نفسه**).

واذاً، فحــين يعاود النـاطق الرسمي السعودي التأكيد على أن السعودية لم تكن متمسكة بمبادرتها بالذات، وحين يستدل على ذلك بأنها عرضت سحب المشروع، ثم حين يضيف أنها لم تسحبه لأنه تبين لها «وجود رفض لفكرة سحب المشروع واصرار من القادة العرب على بقائه في جدول الأعمال كما هو، وكـذلك مـن دون اعـتـراض أحـد» (**النـهـار**، ١٩٨١/١١/٢٧) فإنه يستند لمعلومات لا يؤكدها إلا الجانب السعودي وحده.

أما عن فض المؤتمر، فإن الناطق السعودي، وفي معرض التهوين من خطورة، الفشل، يرى أنه قرار اتخذه المؤتمر «بارجاء جلساته وتشكيل لجنة من وزراء الخارجية تواصل دراسـة جدول الأعمـال، وتقوم بالاتصالات والمشاورات اللازمة للوصول إلى اتفاق يحظى بـاجـماع عربي». والناطق السعـودي يجزم بـان «كل ما تردد عن أن المشروع السعودي كان السبب في تأجيل الاجتماع هو مجرد استنتاج لا يمت للواقع بصلة» (**المصدر نفسه**). في حين يؤكد الواقع حقيقة أن وزراء الخارجية اتفقوا حول كافة المواضيع عدا المشروع السعودي، وأن الأمير فهد رفض صـراحة مـطالبة يـاسر عرفـات باستمـرار اجتماعات القمة، لأنه أدرك أن مشروعه لن يمر كما هو.

وفي سيـاق التهوين، يـؤكد النـاطق السعودي، أيضاً، أنه «لا صحة لما يتردد عن أن السعوديـة حاولت اقناع مؤتمر القمة بوجهة نظرها... ذلك أن المملكة لم تتبـن في الماضي ولا تتبنى في الحاضر أية وجهـة نظر بشـأن القضية تختلف عن الاجمـاع العربي والارادة الفلسطينية»، (**المصدر نفسه**). ولكي لا تغلق السعودية أبـواب محاولة أخـرى لانجاح سياستها يقول ناطقها الرسمي: «إن إرجاء المؤتمر جاء تأكيداً على أن مؤتمر القمة يتعامل مع واجباته بجدية ومسؤولية، ويفضل أن تشبع الاستراتيجية العربية بحثاً ونقاشاً حتى يتم الوصول إلى موقف موحد ومجمع عليه». ويصر الناطق على هذا، وذلك «بـدلاً من اتخاذ قـرارات تستدعي المجـاملة، أو الاصرار على صدور قرار بأغلبية تعارضها بعض الدول العربية، مهما كانت هذه الأغلبية واضحـة وكبيرة» (**المصدر نفسه**).

فهل كانت في القمة حقاً أغلبية تؤيد المشروع السعودي؟ توضح محاضر الجلسـات، أن أعضاء جبهة الصمود والتصدي الخمسة، ومعهم العراق، لم يكونوا وحدهم المعترضـين على المشـروع، وإن كـانوا الوحيـدين الذين عارضـوه بشكل سـافـر لا يحتمل الالتباس. وإلى جـانب الأعضاء الستـة هؤلاء، «عارضت بعض دول الخليج المشروع ضمناً، ورفضت أن تعلن تأييدها الصريح له. بل أكدت أن شرط الاجماع العـربي ـــ بما يتضمنـه من قبول اعتراضات دول الصمود على المشروع ـــ هو أساس موقفها».

وعلى هذا فإن «الكويت ودولة الامارات واليمن الشمالي وموريتانيا وقطر لم تعط تأييدهـا لمشروع فهد». أما الدول التي أعطت «تأييدها فهي عمـان والصومال، اضافة إلى تـونس والمغرب وجيبـوتي». (الحرية، **مصدر سبق ذكره**).

نخلص من هـذا كله إلى استنتاج مفـاده أن السعودية بذلت كل ما في وسعها لتوفير اجماع عربي حول مبادرتها، ليتضح أنها لم تفشل في تـوفير هذا الاجماع فحسب، بل، أيضاً، في توفير أغلبية ملائمة

تقبل المشروع كما جرى عرضه عليها؛ وذلك بصرف النـظر عن تعدد وتنـوع أسبـاب ودوافـع الدول المعترضة على المشروع أو المتحفظة عليه. وأنه لهذا بالذات عملت السعودية، مع أوفى حلفائها العرب، لفرط اجتماع القمة قبل أن تتوصل إلى أي قرار رسمي بشأن مبادرتها.

وبصرف النظر عن أية قناعات تخص هذا الفريق أو ذاك من الفـرقاء الفلسـطينيين والعـرب، يظل صحيحاً أن فشل القمة هو فشل للسياسة السعودية ولمؤيديها، وهو كذلك أشارة خطر إلى تعذر الاتفاق عـلى وجهة نـظر عربيـة مـوحـدة، بشـأن أكثـر الموضوعات مساساً بالشأن العربي المشتـرك، وهو الموضوع الفلسطيني. فهل نحتاج بعد هذا إلى تقديم اجابة محددة على السؤال الذي بدأنا به؟ ألا يمكن القول ان تقدير أهمية القمة الثانية عشرة من عدمها، مرهون بزاوية النظر إلى نتيجة هذه القمة؟

فيصل حوراني

المقاومة الفلسطينية ـــ عسكرياً

ظاهرة العمل العسكري الشعبي

شهدت معظم ساحات ومجالات العمليات العسكرية المتبادلة بين اسرائيل والثورة الفلسطينية، هدوءا نسبيا منذ ان تم ترتيب وقف إطلاق النار بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في اواخر تموز (يوليو) ١٩٨١. وقد دام هذا الهدوء النسبي لأشهر عدة حتى الآن. إلا ان عددا من التطورات السياسية الجديدة، في ساحة الصراع العربي ـــ الاسرائيلي، قد ادى الى إعادة خلق اجواء من التوتر تحمل معها إمكانية انفجار العمل العسكري الرئيسي مجددا. ان قرار تحويل الحكم العسكري الاسرائيلي للمناطق المحتلة عام ١٩٦٧ (الضفة الغربية وقطاع غزة) الى إدارة مدنيَّة؛ ذلك القرار الذي يأتي بعد اسابيع فقط من اغتيال الرئيس انور السادات واستلام حسني مبارك للرئاسة في مصر، يشكّل احد المسببات الرئيسية لانتفاضة واسعة النطاق تقوم بها جماهير الأرض المحتلة. كما ان قيام اسرائيل بعقد اتفاق للتعاون الاستراتيجي مع الولايات المتحدة الأميركية، في الوقت الذي تنتظر فيه دول عديدة إتمام الانسحاب الاسرائيلي من سيناء في نيسان (ابريل) من عام ١٩٨٢ القادم، وفي وقت عجزت فيه قمة فاس عن رص الصفوف العربية، مما دفع اسرائيل الى زيادة حدة التوتر والتهديد وفتح احتمالات جديدة لعمل عسكري ما.

وقد عكست لهجة القادة الاسرائيليين، وبخاصة رئيس الوزراء، مناحيم بيغن، ووزير الدفاع، اريئيل شارون، ورئيس الأركان، رافائيل إيتان، هذه التطورات الجديدة، فأخذت لهجة تصريحاتهم تتخذ طابعا اكثر حدة وشدة تجاه العرب. فقد احيت القيادة الاسرائيلية موضوع صواريخ ارض ـــ جو السورية من طراز «سام ـــ ٦» الموجودة في سهل البقاع اللبناني منذ ربيع عام ١٩٨١، وانذرت مجددا بأنها لن تحتمل بقاء تلك الصواريخ في مكانها، وانها ستلجأ في النهاية الى الأساليب الناجعة لازالتها إذا ماباءت الجهود والاتصالات السياسية بالفشل، وبخاصة تلك التي يقوم بها المبعوث الأميركي الخاص في منطقة الشرق الأوسط، فيليب حبيب. فقد هدد بيغن، مثلا، في ٣/١١/١٩٨١، باتخاذ التدابير اللازمة للتخلص من صواريخ «سام ـــ ٦» السورية (ر.إ.إ.، العدد ٢٤٧٨، ٣ و٤/١١/١٩٨١، ص ٣). وقد انعكست التطوّرات والمعطيات الجديدة في ساحة الصراع العربي ـــ الاسرائيلي، وفي ممارسات سلطات الاحتلال داخل فلسطين المحتلة كذلك؛ إذ تحاول قيادة اسرائيل تمرير الانتقال الى إدارة مدنية مزيفة كخطوة اولى على طريق ضم الضفة والقطاع الى اسرائيل. وقد ترجمت القيادة الاسرائيلية هذه السياسة عبر تصعيد القمع العسكري وتطبيق العقوبات المتطرفة والجماعية ضد كل من يعارضها. وانعكس وضع المنطقة اخيرا في ارتفاع درجة التوتر في جنوب لبنان؛ حيث اثارت اسرائيل ضجة حول حوادث

مزعومة لخرق وقف إطلاق النار من قبل الثورة الفلسطينية، ومنها زيادة التسلح في القوات المشتركة وتحسينه.

ويمكن تقسيم التطورات العسكرية داخل ساحة الصراع الفلسطيني ــ الاسرائيلي، خلال شهر تشرين الثاني (نوفمبر)، الى ثلاثة اقسام هي:

١ ــ نمو الأعمال العسكرية الشعبية، او المنظمة، داخل الأرض المحتلة وتصعيد اساليب المواجهة من قبل العدو.

٢ ــ تسخين الأوضاع في جنوب لبنان والعودة الى اجواء التوتر والتهديدات.

٣ ــ التركيز على مسألة تحول الثورة الفلسطينية الى قوة عسكرية نظامية ومنظمة.

في الداخل

شهد شهر تشرين الثاني (نوفمبر) صعودا هاما في الانتفاضة الشعبية التي قامت لترفض سياسة الحكم الذاتي والادارة المدنية، واتت الانتفاضة على شكل مظاهرات واضرابات يومية في كافة مدن الضفة. وقد قامت قوات العدو، من شرطة وحرس حدود وجيش، بالتعرّض لمعظم هذه المظاهرات؛ مما ادى الى وقوع صدامات عنيفة يوميا في غالبية مدن الضفة. وقد شهد قطاع غزة تحركا شبيها ادى الى اعتقال اعداد كبيرة من الطلاب. كما استخدم العدو الأسلوب نفسه في التعامل مع إضراب وتظاهرة عمال بلدية الناصرة الذين تحركوا اصلا لمطالب تخص اوضاع البلدية.

وقد ظهرت عدة سمات هامة خلال الانتفاضة، على الصعيد العسكري، وهي:

(أ) الانتقال السريع من قِبَل المتظاهرين للرد على القوات الاسرائيلية بقذفها بالحجارة وبالزجاجات الفارغة، والتفرق لتنظيم مظاهرات صغيرة متحركة تضرم النار في إطارات السيارات القديمة وتقيم السدود والحواجز في وسط الطرق.

(ب) إستخدام واسع لقنابل «مولوتوف»؛ حيث جرح عدد من افراد العدو واحترقت بعض سياراته نتيجة لذلك.

(ج) التعرّض بالحجارة لأهداف اسرائيلية محددة مثل الباصات او السيارات العسكرية، ضمن «كمائن»، اي الاستفراد بباص وقذفه ثم الهرب والاختفاء.

(د) حدوث عدد من العمليات العسكرية المنظمة مثل وضع عبوات متفجرة او إطلاق النار.

يظهر من هذه الملاحظات ان العمل العسكري «الشعبي» انتشرت رقعته وشاع استخدامه، وكان له الأثر الكبير في احراج العدو واظهاره في موقف المتطرف نتيجة لانتقامه الوحشي. وتعكس هذه الأعمال الشعبية عمق الرفض لاستمرار الاحتلال واقتراح الادارة المدنية من جهة، ومدى الدعم والتأييد والاجماع في اوساط جماهير الداخل لمثل هذه الأعمال. ويظهر كذلك ان الأعمال العسكرية «المنظمة»، اي التي تتم خارج نطاق المظاهرات، تتصاعد مع تصاعد الانتفاضة الشعبية. مما يكشف مدى ترابط الوضعين: السياسي والعسكري في الأراضي المحتلة. ومما لا شك فيه ان قدرة خلايا الداخل على التحرك بسرعة وفعّالية مع الحدث السياسي، تدل على فشل العدو في اكتشافها او تعطيل تحركها بواسطة إجراءاته الأمنية.

تفيد العودة الى العمليات التي تمت خلال شهر تشرين الثاني (نوفمبر)، لاثبات مدى فشل العدو في منع العمليات الفلسطينية. فكان الحدث الأول هو طعن مستوطن اسرائيلي داخل مدينة الخليل ١٩٨١/١٠/٣١، (ر.إ.إ.، العدد ٢٤٧٦، ١ و١٩٨١/١١/٢، ص ١١ ــ ١٤)، مما ادى الى فرض نظام حظر التجول داخل المدينة، في الأحراش القريبة لمدة ثلاثة ايام، بين ٨ و١٩٨١/١١/١١. ثم حصلت سلسلة من الأعمال العسكرية الشعبية التي اتسمت بالأهمية اكثر من غيرها، حيث القيت قنابل «مولوتوف» على افراد وسيارات العدو في مناسبات عدة، وادى الحادث الأول، يوم ١٩٨١/١١/١، الى جرح جندي اسرائيلي في بيت ساحور، كما تكرر العمل ذاته في بيت ساحور ايضا بعد رفع حظر التجول.

وقد اكتشفت قوات الأمن الاسرائيلية عبوتين متفجرتين، يوم ١٩٨١/١١/١٢، وابطلت مفعولهما، وكانت الأولى موضوعة على مفترق طرق آيلا، بجوار محطة باصات بيت شيمش. اما الثانية، فكانت موضوعة داخل محطة باصات في

جبل زيف في القدس. ثم حصلت عملية اغتيال يوسف الخطيب يوم ١٩٨١/١١/١٧، وهو رئيس الروابط القروية لقرى رام الله، اثناء توجهه من قريته بلعين الى مكتبه في رام الله، حين اوقف مسلحون سيارته في كمين مدبّر وامطروه وابنه بوابل من الرصاص. فقتل على الفور ابنه، المعروف بتعامله ايضا مع العدو، وتوفي الخطيب يوم ١٩٨١/١١/٢٢ متأثرا بجراحه. وتكررت اعمال وضع عبوات متفجرة متعددة بعد ذلك؛ حيث انفجرت عبوة ناسفة، يوم ١٩٨١/١١/٢٦، في شارع ملخي يسرائيل في حي غيئولاه داخل القدس. وكانت العبوة موجودة داخل وعاء للدهان. ثم انفجرت العبوة الثانية في الشارع ذاته داخل محل للأصباغ، بعد نصف ساعة تقريبا، واكتشف العدو العبوة الثالثة في الحي ذاته بعد نصف ساعة، اي عند العاشرة صباحا. اما العملية الأهم والأضخم، فكانت تفجير مستودعات ذخيرة تابعة للجيش الاسرائيلي داخل منطقة خليج حيفا، يوم ١٩٨١/١١/٢٧. فقد دوى انفجار هائل عند الفجر واندلعت النيران، فاستمر انفجار الذخائر واشتعالها لساعات عديدة؛ مما دفع سكان المنطقة الى البقاء داخل الملاجىء. هذا، وقد قتل شاب من جنين بالقرب من المستودع، ولم تتوافر المعلومات بعد حول علاقته بالانفجار.

امام هذا التصاعد الهام للعمل العسكري الفلسطيني «الشعبي»، و«المنظم»، داخل الأرض المحتلة، لجأ العدو الى زيادة شدة القمع. فقد استخدم العنف البالغ في مواجهة المظاهرات واعتقل المئات من المتظاهرين او المشتبه بأنهم القوا الحجارة. كما فرض نظام حظر التجول في مدن عدة منها الخليل وقلقيلية وبيت ساحور ومخيم الدهيشة، واستجوب جميع الرجال في المخيم المذكور واطلق النار على خزانات المياه فيه، وعاد العدو كذلك الى اسلوب نسف المنازل الخاصة بأولياء المتهمين بعمليات عسكرية او حتى اعمال قذف الحجارة. وقد نسف ما مجموعه ٦ منازل خلال تشرين الثاني (نوفمبر)، منها ٣ مبان في بيت ساحور. وتواصلت اعمال الاعتقال واصدار الأحكام ضد المتهمين بالانتماء الى الثورة الفلسطينية او القيام بالعمليات العسكرية. ومن بين هؤلاء الفدائي الذي قاد طائرة شراعية عبر الحدود اللبنانية ــ الفلسطينية (١٢ سنة سجن) وابطال عملية الخليل الثمانية وعدد آخر من المتهمين.

اما التطور الأخطر، دون شك، في رد العدو على تصاعد العمل العسكري الفلسطيني في الداخل، فهو قرار تسليح افراد الروابط القروية واعضائها. وقد اصدر وزير الدفاع الاسرائيلي شارون قرارا يسمح بذلك يوم ١٩٨١/١١/٣٠، بعد ان طالب عدد من رؤساء الروابط بالأسلحة الفردية لحماية انفسهم من عقاب منظمة التحرير لتعاملهم مع العدو، ومن بين هؤلاء مصطفى دودين رئيس رابطة قرى الخليل. والواضح ان العدو يرمي الى خلق الانقسامات الداخلية في وسط الجماهير الفلسطينية، والى اطلاق يد الجماعات المتعاملة معه لارهاب الشخصيات والمؤسسات المتعاطفة مع المنظمة والتي ترفض المشاركة في مؤامرة الادارة المدنية. وجدير بالذكر ان اعمالا تمت ربما تكون ضمن هذا التوجه، ومنها إلقاء قنبلة يدوية على مجموعة من العرب في قرية ترقومية في ١٩٨١/١١/٢، ووضع متفجرة على مدخل مدرسة عربية في ١٩٨١/١١/١٨، والقاء قنبلة «مولوتوف» على خيمة احد الذين نسف الاحتلال منازلهم في بيت ساحور؛ وذلك في ١٩٨١/١١/٢٣.

جنوب لبنان

ابتدأت طائرات العدو العسكرية بالعودة الى سماء لبنان، بعد انقطاع جزئي منذ اواخر تموز (يوليو)، وباتت الطلعات الجوية الاسرائيلية شبه يومية فوق مناطق الجنوب وصولا الى بيروت. وقد ترافق هذا النشاط مع تزايد الحركات البرية في منطقة الشريط الحدودي، حيث عززت القوات الاسرائيلية المرابطة على جانبي الشريط مواقعها وزادت من عدد دورياتها وآلياتها. وقد انعكس هذا التحرك في مجالين هما:

(أ) زيادة اعمال الاستفزاز من اطلاق نيران الرشاشات او اعمال القصف او التهديد او محاولات التسلل من قبل قوات سعد حداد.

(ب) إطلاق التصريحات المتشددة من قبل القادة الاسرائيليين، فيما يتعلق بلبنان عموما وبجنوبه خصوصا.

بعد ان باشرت الطائرات الاسرائيلية طلعاتها في الأجواء اللبنانية، قامت القوات البرية الاسرائيلية ببناء عدد من المواقع الجديدة، وخصوصا في منطقة مرجعيون ــ القليعة ومنبع الحاصباني. كما دخلت اعداد إضافية من الآليات الاسرائيلية الى الجانب اللبناني من الشريط الحدودي، في ١٣/١١/١٩٨١ وتكثفت اعمال الدورية. وانعكس هذا التحرك في اعمال التراشق التي باشرتها قوات سعد حداد ضد مواقع القوات المشتركة والقوات الدولية، والتي مالبثت ان تحوّلت الى تحرشات مباشرة ومحاولات تسلل. وقد انفجر لغم ارضي تحت سيارة عسكرية تابعة لقوات سعد حداد مما اسفر عن مقتل ٣ من جنوده، فحاولت هذه القوات الرد عبر احتلال موقع مسيطر قرب قرية حداثا، داخل منطقة عمل الكتيبة الايرلندية العاملة في نطاق قوات الطوارىء الدولية. وطوقت تلك الكتيبة القوة المتسللة؛ مما دفع بقوات سعد حداد الى محاصرة مركز قيادة قوات الطوارىء الدولية في قرية الناقورة الساحلية. وقد استمرت حالة الحصار رغم محاولات التفاوض، ولا تزال المسألة بغير حل نهائي حتى كتابة هذا التقرير، رغم تخفيف الخناق حول قيادة القوات الدولية. وقد وجدت صواريخ ومواد متفجرة داخل منطقة سعد حداد يوم ٢٦/١١/١٩٨١، وابطل مفعولها، كما قامت قوات سعد حداد بقصف منطقة الحاصباني في ٢٨/١١/١٩٨١.

إن الملحوظ هو اهتمام القيادة الاسرائيلية بتسخين اوضاع الجنوب، حيث قام وزير الدفاع الاسرائيلي شارون ورئيس الأركان إيتان، برفقة عدد من كبار الضباط، بزيارة منطقة الشريط الحدودي، في ٣/١١/١٩٨١. ثم تطرّق بيغن لوضع الجنوب في اليوم التالي، كما تعرّض إيتان للموضوع في اليوم ذاته اثناء حديث امام لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست. وقد حصل بعض التقلب في المواقف الاسرائيلية، حيث تبع هذا التصعيد الكلامي (هدد شارون مثلا في ١٠/١١/١٩٨١، بالقيام بعمل عسكري في جنوب لبنان) تصريح لايتان اكد فيه ان وضع الجنوب هادىء، ثم مالبث ان هدد إيتان بانهاء وقف اطلاق النار في حديث آخر يوم ٢٤/١١/١٩٨١. إلا ان الثورة الفلسطينية نظرت الى التهديدات بحذر، فاجتمع المجلس العسكري لحركة «فتح» برئاسة ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية والقائد العام لقوات الثورة الفلسطينية، يوم ٢٣/١١/١٩٨١، واجتمع المجلس العسكري الأعلى للثورة الفلسطينية برئاسة عرفات في ٣٠/١١/١٩٨١. وذلك بعد تصريحات متكررة لعرفات خلال شهر تشرين الثاني (نوفمبر) حول احتمال قيام اسرائيل بعمل عسكري واسع في الجنوب، فقد تحدث حول الحشودات الاسرائيلية في المنطقة الحدودية، يوم ٩/١١/١٩٨١، كما ربط الوضع العسكري بعقد اتفاق التعاون الاستراتيجي الأميركي ــ الاسرائيلي. ومما لا شك فيه ان الجيش الاسرائيلي قام بتحركات عدة تشير الى احتمال حدوث عمل عسكري واسع ضد الثورة الفلسطينية والقوات المشتركة في جنوب لبنان، ومنها القيام بمناورة اختبار نظام التعبئة، يوم ١٢/١١/١٩٨١، واجراء مناورات واسعة بالذخيرة الحية في بلدة الخيام اللبنانية الجنوبية المحتلة منذ آذار (مارس) ١٩٧٨، حيث تدرب الجنود الاسرائيليون، بمؤازرة الدروع، على خوض حرب الشوارع.

تحوّل القوات الفلسطينية الى قوة نظامية

منذ تموز (يوليو) ١٩٨١، والقيادة الاسرائيلية تؤكد انها تواجه قوة عسكرية فلسطينية منظمة تنظيماً جيداً يشبه تنظيم الجيوش النظامية، وتمتلك اسلحة ثقيلة حديثة. وانعكس ذلك التصور في حينه في الحديث عن «البنية التحتية» العسكرية الفلسطينية. وقد تكاثر الحديث حول هذه المسألة خلال شهر تشرين الثاني (نوفمبر)؛ إذ تحدث إيتان في حديثه المذكور امام لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست، يوم ٣/١١/١٩٨١، عن إعادة تسليح القوات الفلسطينية المتواجدة في جنوب لبنان منذ تموز (يوليو). ثم اذاع المتحدث العسكري الاسرائيلي «وثيقة» تؤكد استلام قوات الثورة الفلسطينية لـ ١٥ الف طن من المعدات العسكرية من ليبيا منذ تموز (يوليو)، شملت مدافع عيار ١٣٠ ملم و١٢٢ ملم و٥٧ ملم وبطاريات صواريخ «غراد» و«كاتيوشا» وصواريخ ارض ــ جو «سام ــ ٩». واكدت صحيفة

«هآرتس» الاسرائيلية، يوم ١٨/١١/١٩٨١ استلام الثورة الفلسطينية لأربع طائرات هليكوبتر من طراز «بيل ــ ٢٠٦» من تونس. وقد اكد إيتان مجددا في اليوم نفسه، ان الفدائيين يتسلحون في ظل وقف اطلاق النار بالمدافع بعيدة المدى وبالدبابات التي ربما تشمل دبابات من طراز «ت ــ ٥٤/٥٥». وقد عاد إيتان الى الموضوع مرة اخرى في ٢٣/١١/١٩٨١ ليؤكد استلام الثورة مؤخرا لأكثر من مئتي قطعة من المدفعية الثقيلة إضافة الى الدبابات وراجمات الصواريخ.

وصادفت هذه التصريحات، حول مدى تسليح قوات الثورة الفلسطينية، زيارة قام بها وفد عسكري فلسطيني بقيادة ابو جهاد (خليل الوزير) عضو اللجنة المركزية لحركة «فتح» ونائب القائد العام لقوات الثورة الفلسطينية، الى المجر والمانيا الديمقراطية. حيث التقى الوفد كبار الضباط ووزراء الدفاع، وزار المنشآت والقطاعات العسكرية. وتحدث الوفد حول احتياجاته العسكرية على ضوء الوضع والتجربة العسكرية في جنوب لبنان. وقد ادت الحملة الاسرائيلية الى التقاط عدد من الصحف الأجنبية المختصة بالشؤون العسكرية او الاستراتيجية، لهذه القضية. إذ نشرت صحيفة «انترناشونال هيرالد تريبيون» في ١٦/١١/١٩٨١، خبرا مفصلا حول «القوة النظامية» للثورة الفلسطينية، فأكدت ان المنظمة استلمت حوالي ٦٠ دبابة و٢٠٠ قطعة مدفعية و٨٠ ــ ٩٠ مصفّحة وعربة قتال من ليبيا منذ تموز (يوليو). ونقلت الصحيفة قيام القوات الفلسطينية بمناورة في سهل البقاع في لبنان، شارك فيها لواء كامل بدباباته ومدفعيته. وقد نقلت مجلة «انترناشونال ديفينس ريفيو» الشهرية السويسرية و«استراتيجي ويك» الأسبوعية البريطانية، هذا الحديث ايضا. حيث اكدت الأولى ان منظمة التحرير الفلسطينية تملك، حسب مصادر اسرائيلية ١٠٠ قطعة مدفعية او راجمة صواريخ كبيرة، إضافة الى راجمات صغيرة و٣٠ دبابة «ت ــ ٥٤/٥٥» اضيفت الى دبابات «ت ــ ٣٤» بحوزة الثورة وصواريخ ارض ــ جو «سام ــ ٩» ومدافع مضادة للطائرات موجهة طراز «ز.س.يو. ــ ٢٣ ــ ٤».

إن المسألة الأكيدة خلال سياق هذا الحديث المستمر حول تسليح الثورة الفلسطينية، هي تحضير اسرائيل للقيام بعمل عسكري يتم في جنوب لبنان على الأرجح. على ان تستفيد اسرائيل من الوضع العام في منطقة الشرق الأوسط، حيث خرجت الدول العربية من قمة فاس بلا إجماع، والتزمت الولايات المتحدة مساعدة اسرائيل ضمن معاهدة التعاون الاستراتيجي. وتحاول اسرائيل الاستفادة من هذا الوضع، ومن سكوت مصر امام هذه التطورات، لتتحرّك على الجبهة الداخلية ايضا، حيث تستخدم اساليب قمعية بالغة الشدة على امل إخماد الانتفاضة الشعبية ومنع العمليات العسكرية، مما يطرح احتمالات الانفجار العسكري. وقد باشرت الثورة الفلسطينية بحملة جديدة للتعبئة العامة، حيث يتم تدريب طلاب المدارس والجامعات، بعد تسريح الطلاب الذين ادوا خدمتهم العسكرية العام المنصرم او الذين قدِموا لأداء الخدمة خلال الصيف. كما اكدت اسرائيل ان الفدائيين يعززون مواقعهم ويحصّنونها في جنوب لبنان وبخاصة في المشارف المطلة على وادي الليطاني.

يزيد خلف

فشل مؤتمر فاس
والتعاون الاستراتيجي الأميركي ـ الاسرائيلي

شهدت المنطقة، خلال الفترة الأخيرة، العديد من التطورات السياسية الهامة والتي كان من أبرزها اعلان المشروع السعودي، وتأجيل أعمال مؤتمر القمة العربي الثاني عشر الذي عقد في مدينة فاس في المغرب، ثم الاعلان الأوروبي عن الاستعداد للمشاركة في قوة حفظ السلام متعددة الجنسية التي سترابط في سيناء فور الانسحاب الاسرائيلي النهائي من شبه الجزيرة في نيسان (ابريل) القادم، وأخيراً توقيع مذكرة التفاهم الاستراتيجي بين اسرائيل والولايات المتحدة بعد مفاوضات مكثفة ونشيطة بين الطرفين. وسنحاول هنا رصد مضمون الموقف الاسرائيلي الرسمي من هذه الأحداث والتطورات وأبعاده، ومعرفة ردود الفعل العامة في اسرائيل على ذلك كله.

رد فعل هستيري على المشروع السعودي

يلاحظ أن القلق الذي ساور الأوساط الاسرائيلية بعد مقتل الرئيس السادات، والناتج عن الخوف من احتمال تقوض مسار كامب ديفيد وتوقف مجرى تطبيق معاهدة السلم المنفردة مع مصر «بعد التنازلات التي قدمتها اسرائيل»، قد تطوّر إلى رد فعلٍ هستيري على مشروع السلام السعودي الذي أعلنه الأمير فهد. فالمشروع جاء على خلفية القلق الاسرائيلي ازاء ما قد يحدث من تطورات في الموقفين: الاميركي والمصري، بعد انتهاء الانسحاب من سيناء، خصوصاً بعد الفشل الذي منيت به محادثات الحكم الذاتي حتى الآن. وما تخشاه اسرائيل، حقاً، هو الاعلان من جانب الولايات المتحدة في الأساس، عن استنفاد مسار كامب ديفيد، ثم احتمال عودة مصر إلى الصف العربي؛ الأمر الذي قد يرافقه تقزيم لحالة السلام القائمة بينها وبين اسرائيل. ويمكن تلخيص فحوى الشعور القائم، لدى الأوساط الاسرائيلية، بأن اسرائيل بعد نيسان (ابريل) القادم لن تكون في وضع مريح؛ حيث لن يفيدها تمسكها بإطار كامب ديفيد في الابقاء على الوضع الراهن، وهي تخشى من أن تتعرض إلى ضغوط اميركية للقبول باطار جديد للتحرك السياسي في المنطقة، لا تعتبره في صالحها. وقد جاء المشروع السعودي، والتأييد الاوروبي له، والتأييد الاميركي لبعض بنوده، ليزيد من مخاوفها هذه. لذلك جاء رد فعلها، خصوصاً على الصعيد الرسمي، عنيفاً معارضاً.

فقد رفض رئيس الحكومة مناحيم بيغن، في النقاش السياسي الذي دار في الكنيست حول مشروع الأمير فهد، جميع بنوده الثمانية واحداً واحداً، معتبراً إياه مشروعاً لتدمير اسرائيل، وغير صالح لأن يكون أساساً للبحث مع أية جهة في العالم. وأضاف بيغن أن اتفاقات كامب ديفيد «هي الوحيدة الملزمة لاسرائيل، وستحافظ عليها وتنفذها، وليس هناك غيرها» (**هآرتس**، ٣/١١/١٩٨١). كذلك، شاركت المعارضة في الحملة ضد المشروع

السعـودي، خلال هـذا النقاش، بلسـان زعيمهـا شمعـون بيرس، الذي دعـا إلى مطالبـة الولايات المتحدة بتوضيح موقفها الحقيقي من المشروع ومن اتفاقات كامب ديفيد، والحرص على تنفيذ الالتزامات المنبثقة عن معاهدة السلام مـع مصر، من خلال الحرص على التنسيق مـع الولايات المتحـدة فيما يتعلق بقضايا الحكم الذاتي والحدود الآمنة، ووضع مدينة القدس وغيرها من المسائل (**المصدر نفسه**). وفي نهاية النقاش، صادق الكنيست عـلى مشروع قرار بادر إلى تقديمه الائتـلاف، يدين المبـادرتين: السعودية والاوروبية اللتين تدعوان الى انشاء دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة ويعارضهما. كذلك، قرر الكنيست ايفاد وفد برلماني مشترك، من الائتلاف والمعارضة، إلى الولايات المتحـدة، لشرح وجهة نظر اسرائيل المعارضة للمشروع. وقد ترأس هذا الوفد رئيس لجنة الخارجيـة والأمن والسفير المعين (القادم) لاسرائيل في الولايات المتحدة، النائب موشي أرنس، والنائب حاييم هرتسوغ من المعراخ. والتقى الوفد، بعد وصوله الى واشنطن، بمسؤولين اميركيين أبرزهم: وزير الخـارجية هيـغ ومستشار الرئيس ريغان للأمن القومي ريتشارد آلن، إضافة الى من التقاهم من أعضاء الكونغرس وآخرين. ورغم التأكيدات التي سمعها الوفد الاسـرائيلي، خـلال لقاءاته هذه، حول حرص الولايات المتحدة والتزامها باتفاقات كامب ديفيد ومعارضتهـا لمشروع الأمـير فهد، فان هرتسوغ بادر الى الاعلان، في ختام جولته: «جئت قلقاً وما زلت قلقاً بعد جميع المحادثات التي أجريناها هنا». وأضاف زميله، النائب شلومو هيلل، أن التصريحات الاميركية بشأن المشروع السعودي لم تكن عفوية، وانمـا تعبر عن محـاولة اميركيـة «لتبديل مركز الثقل في الشرق الأوسط، من اتجاه اسرائيل الى اتجاه الدول العربية. لم أقتنع بـأن الحكم الأميركي يتقرب الينا بشيء، باستثناء ما يطلقه من تصـريحـات كـلاميـة لتهـدئتنـا». (**دافـار**، ١٥/١١/١٩٨١). وشرح أرنس انطبـاعاتـه حول المحادثات التي أجراها الوفد الاسرائيلي في واشنطن بقوله: «ان السعودية تقف على رأس الاعتبـارات الأميركية في الشرق الأوسط. لا أقول اننا استطعنا إقناع الحكم الاميركي بصحة موقفنا، الا اننا لسنا تفهمـاً لسبـب القلق الاسـرائـيـلي» (**هـآرتس**، ١٣/١١/١٩٨١).

ولم يكن رد المعارضة، الممثلة بالمعراخ أساساً، أقل عنفاً عـلى المشروع السعـودي، من رد فعل أحزاب الائتلاف. فقد ذكر اسحق رابـين، رئيس الوزراء الاسرائيلي سابقاً، ان هـذا المشروع هـو «مريب» بالنسبـة لاسرائيـل، خصوصـاً في نقاطه الأربع التالية: الانسحاب الاسـرائيلي من المنـاطق المحتلة؛ إزالة جميـع المستـوطنـات؛ إقـامـة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة عاصمتها القـدس الشرقيـة وحق العودة لجميـع اللاجئـين الفلسطينيين الى اسـرائيل، مشيـراً الى أن تنفيذ جميع هذه الشروط إذا ما تمَّ من شأنه القضاء على اسرائيل (ر. إ.إ.، العدد ٢٤٩٩، ٣٠/١١ و١/١٢/١٩٨١، ص ٢٠). أما آبا ايبن، وزيـر الخـارجية الاسـرائيـلي سـابقـاً، فقـد ذهب في معارضته للمشروع السعودي إلى حد القول: «ان اسرائيل ليست بحاجة الى اعتراف أحد بحقها في الوجـود. وشرعيتهـا ليست معلقـة في الفـراغ، انتظاراً لتصديق العـائلة المالكـة في الرياض أو م.ت.ف.... ان مـا تستحقه اسـرائيـل مقـابـل [انسحابها] وزيادة احتمال تعرضها للخطر، ليس حقاً في الوجود، وانما نظام أمنـي تجري بلورته خلال المفاوضات. والحقيقة هي أن المفـاوضات تؤدي إلى الاعتراف، وليس العكس. أما الصيغة السعـوديـة فـإنهـا لا تضمن المفـاوضـات ولا الاعتراف» (**معاريف**، ٢٠/١١/١٩٨١).

إضـافة الى ردود الفعـل الثابتـة من جانب الائتلاف والمعارضة، كما تمثلت في رفض المشروع السعودي من أساسه، فقد صدرت أيضاً تعليقات عديدة ومتنوعة في وسائل الاعـلام الاسرائيليـة حوله، على لسان نواب كنيست وخبراء في الشؤون العـربية وكتـاب، يمكن تلخيصها بـالاتجاهـات البارزة التالية:

أولاًـــ ان تفاهمـاً مسبقاً بين الولايات المتحدة والسعودية هو الذي أنتج مشروع فهد (يهوشواع تدمور، **دافار**، ٢/١١/١٩٨١). ويقوم التفاهم بين الطرفين ـــ وفق رأي هذه الأوساط ـــ على أساس واضح وجديد في السياسة الاميركيـة يتمثل في «تحويـل السعـودية الى حجـر الزاوية الجـديـد للولايـات المتحـدة في الشـرق الأوسـط، يجب الاستعانة بها لدفع مسيرة السلام... وطالما لم يعط ضوء أخضر من السعودية، لا يمكن دمـج الفلسطينيين في المفاوضات مع اسرائيل. وحسب

تجربة الماضي، فإن السعودية ضرورية ايضا لتحقيق السلام والاستقرار في لبنان. كذلك فان تجسيد مسيرة السلام بين مصر واسرائيل، يتعلق أيضا بالسعودية، وحسب الخطة الاميركية سيندفع الآن الرئيس مبارك الى احضان السعودية، كإشارة لبدء عودة مصر الى الحضيرة العربية، مقابل موافقة السعودية على الاستمرار في مسيرة السلام مع اسرائيل». (يوسف بريئيل، **المصدر نفسه**). وتدعي الأوساط الاسرائيلية ايضاً «أن بداية العصر السعودي في السياسة الاميركية» يعني بداية تراجع الولايات المتحدة عن مسار كامب ديفيد، «الذي أدى الى عزل مصر في العالم العربي وتبلور جبهة الرفض؛ مما خلق مشكلة سياسية استراتيجية للولايات المتحدة. وقد نشطت حكومة ريغان، منذ توليها السلطة، في البحث عن وسائل للفصل بين الدول المؤيدة للغرب من رافضي كامب ديفيد، وبين تلك المرتبطة بالاتحاد السوفياتي. وتنطبق هذه السياسة، بوجه خاص، على السعودية وامارات النفط، التي تشكل بئر النفط الرئيسي للعالم الغربي، كما تنطبق على الاردن والمغرب» (اسحق رابين، **يديعوت احرونوت**، ١٩٨١/١١/٢٦).

وهناك أيضاً، في اسرائيل، من يعزو التغيير في السياسة الاميركية باتجاه السعودية إلى نفوذ شركات النفط الاميركية والاحتكارات الضخمة ورؤوس الأموال التي تدعم حكومة ريغان. «وجميع هذه الشركات ذات علاقة بالسعودية، وبدول الخليج ومع جزء من الدول العربية. ومن المعروف أن هذه الأوساط الاقتصادية الضخمة لا تستخدم يهوداً قطعياً، وبصورة عامة ليس في مراكز قيادية. وهم هم مراكز القوى الفعالة جداً في واشنطن اليوم... وعندما سيأتي يوم الحسم، فهؤلاء هم أعداؤنا الحقيقيون» (يهوشواع تدمور، **دافار**، ١٩٨١/١١/١٢).

ثانياً ــ انطلاقاً من التفاهم الاميركي ــ السعودي، تعتقد بعض الأوساط أن مشروع الأمير فهد، وُضع بالتنسيق المسبق مع الولايات المتحدة واوروبا الغربية. «فخلال المحادثة المطوَّلة بين فهد وريغان في المكسيك، قرر [ريغان] أن الوقت قد حان لخطوة جديدة، وفهد هو القادر على القيام بها» (**المصدر نفسه**، ١٩٨١/١١/١٦). وتضيف المصادر الاسرائيلية أن حكومة ريغان «عملت مؤخراً بسرية على بلورة خطة عمل مشتركة مع دول اوروبا الغربية، يمر محورها في الرياض. وكان الرئيس ميتران أول من اطلع على هذه الخطة، وقد عرض ريغان على الفرنسيين العمل في جبهة واحدة اميركية ــ اوروبية لحل النزاع الشرق أوسطي الذي يضايق العالم. وكأساس مشترك لهذا العمل، اقترح مشروع الرياض ذو النقاط الثماني؛ وهو المشروع القريب من إعلان البندقية أكثر من قربه من اتفاقات كامب ديفيد. لقد كان هذا الأساس لاعلان ميتران، فيما بعد، عن موافقته على اشتراك جنود فرنسيين في قوة الرقابة في سيناء. وبعد فرنسا، جاء دور بريطانيا وهولندا وايطاليا... وقد استغل الأمير فهد مؤتمر كانكون في المكسيك لبيع مشروعه لزعماء العالم. ومن لم يحضر منهم، كالمستشار شميث، حظي بزيارة ملكية». (يوسف بريئيل، **دافار**، ١٩٨١/١١/٢).

ثالثاً ــ يدعي سياسيون وكتاب في اسرائيل وعلى رأسهم النائب حاييم هرتسوغ، أن منظمة التحرير هي التي وضعت حقيقة المشروع السعودي، وان الهدف منه هو الالتفاف حول الرفض الاسرائيلي والفلسطيني وتجنب التعقيدات الاميركية (حاييم هرتسوغ، **معاريف**، ١٩٨١/١١/١١؛ ويهوشواع تدمور، **دافار**، ١٩٨١/١١/١٦). ويزعم هرتسوغ «أن التكتيك [السياسي] هنا واضح جداً. فقد أفهمت م.ت.ف. بصورة قاطعة، أن الولايات المتحدة لا تستطيع اليوم، التخلي عن التزامها من سنة ١٩٧٥، حول عدم إجراء حوار معها، طالما أنها لم تعترف بحق اسرائيل في العيش في حدود آمنة، وبقرار مجلس الأمن ٢٤٢. كذلك، كان واضحاً للجميع أنه ليس هناك احتمال للحصول على الثلثين المطلوبين من الأصوات في المجلس الوطني الفلسطيني، لتغيير السياسة في هذه المسألة. لذلك كان المطلوب وضع خطة ذكية. فمشروع فهد يؤيد حق دول المنطقة في العيش بسلام، ويمكن تفسير ذلك بأنه يعني اعترافاً باسرائيل، كذلك يمكن تفسيره بأن السعودية قادرة [عبر هذا البند في مشروعها] على نفي اعترافها باسرائيل كدولة، ولذلك لم تذكر

اسم اسرائيل أبداً. ان تبني م.ت.ف. لمشروع فهد... سيبدو، في نظر جميع الأوساط التي تبحث عن الدافع لذلك، وهي كثيرة، كاعتراف بإسرائيل. ومن هنا فان الطرق أصبحت قصيرة نحو اجراء مفاوضات بين الولايات المتحدة وم.ت.ف.» (**المصدر نفسه**).

وتفسر الأوساط الاسرائيلية عدم ذكر القرار ٢٤٢ في المشروع السعودي، بأنه يهدف إلى تأمين التأييد العربي وتأييد م.ت.ف. له، «انطلاقاً من الحقيقة، أن المعارضة الجادة للمفاوضات مع اسرائيل على أساس القرار المذكور قد تكررت مرات عدة في الدورات المختلفة لمجلس م.ت.ف. [القصد هو المجلس الوطني] والقمة العربية. لذلك جاء البند السابع في المشروع الذي يتضمن اعترافاً غير مباشر باسرائيل، مما يؤهله، بواسطة بعض التفسيرات من جانب السعودية، لاعتباره بديلاً للقرار ٢٤٢. أما باقي البنود الواردة في المشروع، فهي المطالب التقليدية لـ م.ت.ف.» (ي. تدمور، **دافار**، ١٢/١١/١٩٨١).

رابعاً — ان السعودية لها مصلحة عليا في حل النزاع العربي — الاسرائيلي من جميع جوانبه. وقد تحدث رئيس القسم السعودي في معهد شيلواح، حول هذه «المصلحة» بقوله: «انه منذ سنة ١٩٧٤ تعتبر الرياض استمرار النزاع خطراً على نظام الحكم والاستقرار في السعودية وعلى مركزها في الشرق الأوسط. لذلك، فإن حل هذا النزاع الذي يعدّ بؤرة اشتعال وراديكالية في المنطقة، يعدّ مصلحة عليا في نظرها» (الدكتور يعقوب غولدبرغ، **هآرتس**، ٢٠/١١/١٩٨١). ويرى غولدبرغ أن أية تسوية اسرائيلية — عربية، لا تضمن حلاً لجميع بؤر النزاع، ولا تضم جميع الأطراف المتورطة به، تعدّ معارضة لمصلحة السعودية. «هذا هو مفهوم الحل الشامل... الذي يعد أساس الموقف السعودي منذ حرب ١٩٧٣، والذي وجد له تعبيراً عملياً في مشروع النقاط الثماني» (**المصدر نفسه**). ويضيف ايضاً ان جهود السعودية تنصب الآن على إعادة العجلة السياسية الى الوراء، إلى مفهوم التسوية الشاملة ومؤتمر جنيف الذي ساد في الفترة ١٩٧٣ — ١٩٧٧، حتى نسفه السادات في زيارته الى القدس (انظر، أيضاً، عاموس عيران، **معاريف**، ٩/١١/١٩٨١).

خامساً — رغم ردود الفعل المعارضة في اسرائيل للمشروع السعودي، ظهر هنالك اتجاه يدعو الى عدم النظر بسلبية الى المشروع، سواء كان ذلك من الناحية التكتيكية أم حتى فيما يتعلق بجوهر الموضوع، على اعتبار «ان هذا المشروع هو خطوة في مجرى التسليم العربي بوجود اسرائيل. فالرفض يؤدي إلى تشويه سمعة اسرائيل في العالم كرافضة للسلام، ويزيد في عزلتها، ويؤدي، في المدى البعيد، الى ضياع نصيبها في مكاسب كامب ديفيد. انه غريب حقاً أن دولة كهذه متأهبة إلى حد كهذا ضد كل مفاجأة عسكرية (على الأقل منذ حرب ١٩٧٣) تظهر غير مستعدة تماماً عندما تبدأ بالتساقط في أرضها طائرات ورقية تحمل مشاريع تسوية، بدلاً من القاذفات وصواريخ الكاتيوشيا» (يوئيل ماركوس، **هآرتس**، ٦/١١/١٩٨١). ويضيف الكاتب أنه ليست جميع الشروط الواردة في المشروع السعودي مقبولة لدى اسرائيل، «إلا اننا لسنا في وضع مفاوضات مع السعودية، وإنما نواجه بداية معلنة من الرياض، ليس من الحكمة رفضها بصورة قاطعة». وسبب ذلك «أن السعوديين كانوا دائماً، ولأسباب دينية، من أكبر المعارضين للاعتراف باسرائيل. ولكن الاعتقاد الدائم لدى الخبراء الاسرائيليين للشؤون العربية، أنه من بين جميع الدول العربية، ستكون السعودية آخر من يحقق السلام مع اسرائيل. لذلك، فإن حقيقة تقديمها مشروعاً يستدل منه اعتراف بوجود اسرائيل، هو أمر مرضٍ في الحقيقة... ويمكن ألا يكون صحيحاً القول، كما يدعي بيغن وشامير، ان هدف المشروع هو القضاء على اسرائيل على مراحل. فالسعوديون يخشون حدوث اضطرابات في المنطقة، يمكن أن تشكل خطراً على نظامهم، ويعرفون أيضاً أن مشروع القضاء على اسرائيل، حتى على مراحل، يمكن أن يؤدي إلى اضطرابات كهذه» (اريئيل غيناي، **يديعوت أحرونوت**، ٨/١١/١٩٨١).

أصداء فشل مؤتمر فاس

أحدث فشل مؤتمر القمة العربي الثاني عشر

في فاس، ارتياحاً كبيراً لدى الأوساط الاسرائيلية الرافضة للمشروع السعودي. فقد ادعى وزير الخارجية شامير أن ما حدث في فاس مفيد لاسرائيل، ويثبت صدق مقولاتها وادعاءاتها حول «عدم وجود أي احتمال للوصول الى حل منطقي في الشرق الأوسط، عندما تجتمع جميع الدول العربية؛ إذ أن الطرف الأكثر تطرفاً هو المنتصر. وهذا ما نقوله لكل من يقدم اقتراحات لعقد مؤتمرات دولية. وقد أثبت هذا المؤتمر بطلان ما نُشر، خاصة في العالم الغربي، من أن السعودية قادرة على حل جميع مشكلات المنطقة بواسطة ثروتها. وثبت أن تأثيرها في واشنطن وفي العالم الغربي، أكبر بكثير من تأثيرها في العالم العربي (ر.إ.إ.، العدد ٢٥٠٠، ١و٢/٢/١٩٨١، ص ٨).

على أي حال، يمكن تلخيص ردود الفعل الاسرائيلية حول فشل مؤتمر فاس، بالنقاط التالية:

أولاً، اعتبار فشل المؤتمر برهاناً على ضعف السعودية، «حيث تبين أن المهمة التي أوكلت اليها من قبل الولايات المتحدة، تفوق قوتها وقدرتها. وثبت أيضاً انها لا تستطيع أن تكون بديلاً لمصر في قيادة العالم العربي»(اسحق رابين، **يديعوت احرونوت**، ٢٦/١١/١٩٨١). وأبدت أيضاً الأوساط الاسرائيلية ارتياحها لفشل الادارة الاميركية في المراهنة على نجاح السعودية في قمة فاس، ناصحة إياها بتعلم درس من تجربتها هذه، «بعدما تبين أن السعودية، بكل عظمتها الاسلامية، وتراثها المادي لا تستطيع تكتيل العالم العربي حول سياسة يستدل منها تسليم بوجود اسرائيل، حتى في حال انسحابها إلى حدود ١٩٤٩ ـ ١٩٦٧... إن من كان يعتقد، كالرئيس ريغان، أن السعودية تملك 'مفتاح السلام' في المنطقة، عليه الاعتراف الآن بخطئه والاجدى بالولايات المتحدة بذل جهودها في اتجاه تقوية السلام الاسرائيلي ــ المصري» (افتتاحية **هآرتس**، ٢٧/١١/١٩٨١).

ثانياً، ان السعودية فشلت، في مؤتمر فاس، في «شق حاجز الرفض العربي»، الذي تبلور بعد حرب ١٩٦٧، وقوي بعد زيارة السادات إلى القدس. وتقيّمُ بعض الأوساط الاسرائيلية نتائج المؤتمر، بعد الفشل السعودي هذا، بأنه «أظهر الولاء للاءات الخرطوم الثلاث: لا للاعتراف، لا للمفاوضات ولا للسلام مع اسرائيل. وربما لم تفاجأ السعودية بهذا التطرف، إلا انها أدركت أن بعض الأنظمة العربية، على الاقل، مرتبط بقاؤه بتمسكه بأكثر الخطوط تطرفاً في النزاع العربي ــ الاسرائيلي» (عوديد زراي، **المصدر نفسه**، ٢٩/١١/١٩٨١). وثمة من استنتج، بين هذه الأوساط، من فشل مؤتمر فاس أن «أية مبادرة سياسية لحل المشكلة الفلسطينية، بواسطة انشاء دولة عربية في الضفة الغربية وقطاع غزة، ومع القدس الشرقية كعاصمة لها، ليس لها احتمال بأن تحظى بتأييد عربي شامل، إذا كان يُفهم منها [أي المبادرة] أن دولة كهذه ستضطر للعيش إلى جانب اسرائيل، حتى إذا انسحبت هذه الى حدود ١٩٦٧» (افتتاحية **هآرتس**، ٢٧/١١/١٩٨١).

ثالثاً، هنالك أوساط عدة في اسرائيل ما زالت تعتقد أنه رغم فشل قبول المشروع السعودي في مؤتمر فاس، فإن هذا المشروع لم يُلغَ من جدول الأعمال، وسيجرى إقراره في مناسبة أخرى، «لأن السؤال المطروح: لماذا يعارضه [الفدائيون]، خصوصاً وأنه لا يمنحهم الشرعية الدولية فحسب، وإنما هنالك أيضاً تشابه قوي (وليس صدفة) بين مبادئه وبين خطتهم للقضاء على اسرائيل على مراحل. ان المشروع السعودي ليس 'مشروعاً ما'، وإنما هو مشروع يشكل أكبر تهديد سياسي للمشروع الصهيوني منذ 'مشروع موريسون' في حينه؛ حيث أراد البريطانيون بواسطته إفشال إقامة دولة اسرائيل في اللحظة الأخيرة» (زلمان شوفال، **يديعوت أحرونوت**، ٢٩/١١/١٩٨١؛ وانظر أيضاً سميدار بيري **عل همشمار**، ٢٥/١١/١٩٨١). والحل في نظر هؤلاء يتمثل في إجراء «خطوة وقائية» من جانب الحكومة الاسرائيلية بهدف تعزيز اتفاقات كامب ديفيد؛ وذلك من أجل «منع العالم كله، خصوصاً الولايات المتحدة، من الاعلان ربما بسرور وربما بأسف، عن انتهاء مسار كامب ديفيد (وهذا ما يمكن أن يحدث بعد نيسان ــ ابريل المقبل). لذلك، على اسرائيل طرح مبادرات جديدة لحل المشكلة الفلسطينية، والاهتمام بانجاز اتفاق الحكم الذاتي

بشكل سريـــع، ليس فقط بسبب قبوله من جانب الولايات المتحدة ومصر، وإنما لأنه يضمن مصالح اسرائيل الأساسية في المجالات الأمنية والسياسية والخارجية» (**المصدر نفسه**).

الحكومة الاسرائيلية لا تستعجل إنجاز محادثات الحكم الذاتي

إلا أن محادثات الحكم الذاتي ما زالت تراوح مكانها. فقد فشلت الجولة الأخيرة منها، والتي عقدت في النصف الأول من شهر تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي في القاهرة، في تحقيق أي تقدم يذكر؛ حيث لم يتم الاتفاق على «وثيقة التفاهم حول المبادىء» التي تعرض نقاط الاتفاق بين الأطراف في موضوع صلاحيات المجلس الاداري وتركيبته. وتبين، خلال هذه الجولة، أن هنالك هوة عميقة بين الورقتين الاسرائيلية والمصرية اللتين قدمتا كاقتراحين لبيان نهائي بشأن «وثيقة التفاهم». وأفادت المصادر الاسرائيلية أن ورقة المفاوضين المصريين لم تتضمن أية أسس يمكن التفاهم حولها؛ حيث تكررت فيها المواقف الأساسية والمطالب المناقضة تماماً للموقف الاسرائيلي (**معاريف**، ١٣/١١/١٩٨١). وقد فوجىء الاسرائيليون، بعد هذه الجولة، بالموقف المصري غير المستعجل لإنهاء المفاوضات حتى نيسان (ابريل) القادم، «خصوصاً وأن اتفاق السلام غير متعلق بتحقيق اتفاق حول الحكم الذاتي». وقد عبرَّ عن هذا الموقف الرئيس المصري مبارك، خلال استقباله للوفد الاسرائيلي المفاوض. وبعد تسلم بيغن تقريراً حول ما دار خلال هذه الدورة من المحادثات، وما أعلن عقب انتهائها في مصر، بادر هو أيضاً إلى الاعلان أن اسرائيل أيضاً غير مستعجلة، وليس لديها سبب في معارضة استمرار الوضع القائم، «وفي هذه الأثناء ما زلنا نقيم في الضفة الغربية» (**دافار**، ١٦/١١/١٩٨١). ويعدّ موقف بيغن هذا تحولاً عن الموقف الاسرائيلي السابق الذي كان يحث مصر على تنشيط المفاوضات، واستغلال خشيتها من عدم تنفيذ الانسحاب النهائي من سيناء، كوسيلة لتليين مواقفها في المفاوضات. «ويفسر الموقف الاسرائيلي الحالي على أنه تسليم بتعنت مصر، واستعداد للاعتماد على وعود الرئيس مبارك، بأنه حتى دون تحقيق اتفاق حول الحكم الذاتي، سيصمد السلام الاسرائيلي ــ المصري كأمر قائم في حد ذاته. ويعتبر هذا الموقف انحرافاً عن الاتفاق الذي توصل إليه بيغن والسادات، بشأن ضرورة انهاء المفاوضات حتى نيسان (ابريل) القادم» (**المصدر نفسه**).

وقد أثار الموقف الاسرائيلي الجديد نقداً شديداً في اسرائيل، حيث اعتبرته أوساط عديدة بأنه لا يخدم المصلحة الاسرائيلية، التي تقضي الآن بالتمسك بمسار كامب ديفيد، بسبب ما يطرح من مشاريع بديلة، وما يُنشر حول تغييرات متوقعة في السياسة الأميركية بعد نيسان (ابريل) القادم، خارج إطار كامب ديفيد. «فبيغن، من خلال تظاهره اللاّمبالي، يبدو وكأنه لعبة في أيدي المصريين؛ إذ أنه يمكن بسهولة أن نقدر كيف سيكون وضعنا الدولي في حال عدم تحقيق ذلك الجزء من اتفاقات كامب ديفيد، المتعلق بالحكم الذاتي 'الكامل'. لن يفيدنا عندئذٍ أي ادعاء بأننا قد تركنا سيناء، وضحينا بالمطارات، وأخلينا مستوطنات رفح. فلم يذكر أبداً في اتفاقات كامب ديفيد، بأنه مقابل هذه التنازلات الكبيرة والمؤلمة سيسمح لنا بالبقاء في الضفة الغربية وغزة دون تحقيق حكم ذاتي كامل لسكانها العرب، ومع استمرار الحكم العسكري الذي لن يفيد تمدينه في نزع صفة الاحتلال عنه، رغم أنه غير وارد في هذه الاتفاقات أيضاً انه علينا إخلاء المناطق في حال عدم تحقيق الحكم الذاتي. فالحاجة إلى تحقيق الحكم الذاتي ليست واجباً قانونياً وحسب، وإنما حاجة سياسية حاسمة» (فولص، **هآرتس**، ٢٠/١١/١٩٨١). ويضيف الكاتب ــ وهو أحد الكتاب السياسيين البارزين في اسرائيل ــ «هل نستطيع حقاً الاعتماد على المعاداة للشيوعية حسب صيغة ريغان، كسور واقٍ، يمكن أن تستمر وتتعاظم داخله حملة الضم الزاحف للضفة الغربية وغزة؟... يصعب الاقتناع أن العالم سيكف عن الاهتمام بمصير عرب المناطق [المحتلة]، إذا بقي مشروع الحكم الذاتي على الورق فقط» (**المصدر نفسه**).

وهنالك من يرى أيضاً أنه إذا لم يتحقق اتفاق حول الحكم الذاتي حتى نيسان (ابريل) القادم، فلن يتحقق بعد ذلك أبداً. «فالأوراق التي

يعرضها السياسيون الاسرائيليون والمصريون على الطاولة واضحة: بالنسبة لمصر يعني السلام وسيلة لتجسيد سياستها على كل شبر من أرض سيناء، وبالنسبة لاسرائيل تعد معاهدة السلام وسيلة لانهاء حالة الحرب مع أكبر الدول العربية، ولاستمرار السيطرة على الضفة الغربية وغزة. إن رائحة الصفقة المكشوفة التي تنتشر خلال كل جولة من مائدة المفاوضات الاسرائيلية ــ المصرية، قد قويت هذه الأيام» (عوزي بنزيمان، **هآرتس**، ١٨/١١/١٩٨١). أما نتائج عدم الوصول إلى اتفاق حول الحكم الذاتي، فستكون، أولاً، تعريض السلام المصري ــ الاسرائيلي إلى الخطر: «حيث هنالك احتمال معقول، بأن يحدث فتور شامل في علاقات السلام بين البلدين بعد الانسحاب النهائي، فيتحول السلام إلى 'حل بارد' يحافظ في إطاره، كما يبدو، على قرار متبادل بالامتناع عن الحرب... وحسب المفهوم المنتشر اليوم على المستوى الوزاري في اسرائيل، فإن استمرار السيطرة على الضفة الغربية وغزة، أهم بكثير من علاقات سلام نشطة بين اسرائيل ومصر» (**المصدر نفسه**). والنتيجة الثانية لعدم تحقيق اتفاق كهذا ستتمثل «في استمرار ما تشكله المشكلة الفلسطينية من مضايقة للمجتمع الاسرائيلي، ومن ضغط دولي على الحكومة. وفي حال فشل فكرة الحكم الذاتي، سيقوى تيار الاقتراحات البديلة لحل المشكلة الفلسطينية وستعدّ الولايات المتحدة نفسها معفية من التزامها تجاه كامب ديفيد» (**المصدر نفسه**).

ولتجنب هذا الوضع، يقترح البعض محاولة الوصول إلى اتفاق رسمي مع الولايات المتحدة ومع مصر قبل الانسحاب النهائي من سيناء «يصادق من جديد على أن اتفاقات كامب ديفيد، هي الوسيلة الوحيدة لحل المشكلة الفلسطينية ولتنفيذ القرارين: ٢٤٢ و٣٣٨ على حدود اسرائيل الشمالية» (زلمان شوفال، **يديعوت أحرونوت**، ٢٩/١١/١٩٨١). وقد اقترح اسحق رابين، بعد مقتل السادات، عقد مؤتمر قمة بين اسرائيل والولايات المتحدة ومصر، لإعادة التصديق على اتفاقات كامب ديفيد، إلا أن بيغن رفض هذا الاقتراح في حينه.

ويلاحظ أن احتمال تراجع الادارة الأميركية عن التزامها تجاه اتفاقات كامب ديفيد بعد الانسحاب النهائي من سيناء، وارد أيضاً في ذهن المسؤولين الاسرائيليين. فقد أعلن وزير الخارجية شامير، أمام لجنة الخارجية والأمن في الكنيست، أن اسرائيل لم تحصل على التزام خطي من الرئيس ريغان، يؤكد به تمسكه بهذه الاتفاقات، واعتبارها الأساس الوحيد لاستمرار المفاوضات في المنطقة في المستقبل (**يديعوت أحرونوت**، ١٣/١١/١٩٨١). وقد قويت شكوك اسرائيل بالرئيس الأميركي بعدما أعلن تأييده لبعض البنود في المشروع السعودي، رغم أن ما أيده قد اقتصر على ذلك البند الذي يدعو إلى التعايش مع اسرائيل. وربما تفسر هذه الشكوك تجاه نوايا الرئيس ريغان، حقيقة التهديدات الاسرائيلية العسكرية في المنطقة، خصوصاً ضد المقاومة في جنوب لبنان؛ وتصرف اسرائيل حيال المشاركة الأوروبية في قوة سيناء، ثم استعجالها توقيع مذكرة التفاهم الاستراتيجي مع الولايات المتحدة.

فبعد الإعلان عن المشروع السعودي، بدأت اسرائيل تطلق تهديداتها العسكرية في المنطقة بتوجيه من وزير الدفاع شارون. وقد قامت، أولاً، بانتهاك المجال الجوي السعودي بواسطة طيرانها الاستطلاعي معلنة انها تملك أدلة تبرهن أن السعودية دولة مواجهة تستعد من الناحية العسكرية بشكل يخلق تهديداً لاسرائيل (**هآرتس**، ١٦/١١/١٩٨١). وكشفت المصادر الحكومية الاسرائيلية أيضاً أنه، في سنة ١٩٧٧، استجاب بيغن لطلب من كارتر بوقف طيران الاستطلاع فوق السعودية، مقابل وعد منه (أي من كارتر) بتزويد اسرائيل بمعلومات استخبارية وصور ملتقطة بواسطة أقمار التجسس الصناعية حول السعودية. وتضيف هذه المصادر أن الولايات المتحدة لم تفِ بوعدها هذا، وقد قدمت اسرائيل مذكرة حول القضية بعد تولي ريغان السلطة، إلا أن الأمر لم يؤدِ إلى نتائج إيجابية، وعليه «اتخذ قرار استخدام طائرات سلاح الجو للاستطلاع في سماء السعودية، بسبب خيبة الأمل من عدم استجابة الولايات المتحدة ورفضها تنفيذ ما وعدت به» (**المصدر نفسه**).

إضافة إلى ذلك، بادرت اسرائيل إلى التهديد بتفجير الوضع من جديد في جنوب لبنان. فقد

أعلن بيغن، أمام الكنيست، في الجلسة الختامية لمناقشة المشروع السعودي، ان إدخال أسلحة ثقيلة إلى منطقة الجنوب من جانب المقاومة الفلسطينية يعدّ انتهاكاً لاتفاق وقف إطلاق النار في المنطقة، وان اسرائيل إذا لم تجد أمامها خياراً آخر، ستقوم بتدمير الصواريخ السورية في البقاع (**المصدر نفسه**، ١٩٨١/١١/٤). وردّت الأوساط الأميركية بنفي وجود أي اتفاق بين الولايات المتحدة واسرائيل، يعتبر أن إدخال أسلحة ثقيلة إلى الجنوب يشكل انتهاكاً لاتفاق وقف إطلاق النار. وأضافت هذه الأوساط أن بيغن أراد، في حينه، إدخال بند كهذا في الاتفاق، إلا أن فيليب حبيب أفهمه أن الأمر غير وارد في المفاوضات، ووافقت اسرائيل على وقف النار من خلال تفهمها للوضع. وقد وعدت الولايات المتحدة ببذل جهود لتحديد إدخال أسلحة ثقيلة إلى تلك المنطقة، وفعلت ذلك حقاً، إلا أنها لم تحقق نجاحاً كبيراً (**دافار**، ١٩٨١/١١/٢٠).

لقد فسرت الأوساط المطلعة في اسرائيل هذه الخطوات التصعيدية من جانب الحكومة بأنها سياسة مخططة، أشرف على وضعها كل من وزيري الدفاع والخارجية: شارون وشامير، ورئيس الحكومة بيغن؛ وذلك من أجل إظهار مدى استياء اسرائيل من العلاقات الاميركية ــ السعودية، خصوصاً بعد المصادقة على صفقة الأواكس، وإعلان المشروع السعودي، «بهدف إحداث تغيير في السياسة الاميركية هذه وردع السعودية عن القيام بأي دور فعّال في تسوية النزاع العربي ــ الاسرائيلي بواسطة مشروعها... إلا أنه من السخف الاعتقاد أن سياسة شد العضلات تجاه السعودية ستثنيها عن شراء طائرات الاستطلاع الحديثة، واستغلال ثروتها الاقتصادية ومواردها الطبيعية في المجال السياسي. ويخطىء من يعتقد أن الخصام المباشر مع الولايات المتحدة بشأن بعض القضايا، ينفع في تحقيق هدف اسرائيل الأساسي، كما يتمثل في تقييد الولايات المتحدة من جديد بمسار كامب ديفيد» (عوزي بنزيمان، **هآرتس**، ١٩٨١/١١/١٥)؛ وانظر أيضاً زئيف شيف، **المصدر نفسه**، ١٩٨١/١١/١٦).

المشاركة الأوروبية في قوة سيناء

يمكن اعتبار الصراع الذي خاضته اسرائيل ضد الولايات المتحدة، فيما يتعلق بمسألة المشاركة الاوروبية في القوة متعددة الجنسية التي سترابط في سيناء، فور الانسحاب الاسرائيلي النهائي من شبه الجزيرة، بأنه أولى معاركها حول كامب ديفيد. فقد أعلنت اسرائيل، بلسان رئيس حكومتها ووزير خارجيتها، منذ الاعلان عن عملية الاقناع التي تقوم بها الادارة الاميركية باتجاه أوروبا الغربية لدفعها إلى المشاركة في قوة سيناء، انها، أي اسرائيل، لن توافق على مشاركة دول إذا ما أرفقت مشاركتها بوثائق جديدة إضافية على وثائق اتفاق السلام بين مصر واسرائيل، أو حتى بتصريحات تعارض اتفاقات كامب ديفيد (**هآرتس**، ٥ و١٩٨١/١١/٦). وفور صدور البيان الرسمي من جانب دول السوق الأوروبية، حول موافقتها على مشاركة وحدات اوروبية في قوة سيناء، أعلنت اسرائيل معارضتها الكاملة لهذه المسألة، بسبب ما تضمنه البيان من «انحرافات» واضحة عن اتفاقات كامب ديفيد؛ حسب ما أعلنته مصادرها الرسمية. وتمثلت هذه الانحرافات في ما تضمنه البيان الاوروبي من أن «قرار المشاركة الاوروبية في قوة سيناء نابع من السياسة كما عُرضت في إعلان البندقية في حزيران (يونيو) ١٩٨٠، وفي بيانات أخرى حولها. وتؤكد هذه السياسة الحاجة إلى تحقيق العدل من أجل الشعب الفلسطيني وحقه في تقرير مصيره، والحاجة إلى ضم م.ت.ف. إلى المسار الذي سيحقق السلام الشامل، من خلال توفير ضمانات لأمن اسرائيل» (نص البيان الاوروبي في **هآرتس**، ١٩٨١/١١/٢٤).

وبعد صدور الاعتراض الاسرائيلي على لسان بيغن نفسه (**دافار**، ١٩٨١/١١/٢٦)، استدعي شامير، على وجه السرعة، إلى الولايات المتحدة، لاجراء مباحثات مطولة مع وزير الخارجية هيغ، استغرقت أكثر من سبع ساعات، وبحثت خلالها، إضافة إلى مسألة المشاركة الاوروبية في قوة سيناء، مسائل أخرى كعدم التقدم في محادثات الحكم الذاتي ومهمة حبيب في المنطقة والوضع في لبنان (**معاريف**، ١٩٨١/١١/٢٩). وتصف المصادر الاسرائيلية الأجواء التي جرت فيها

المحادثات بقولها: «ان شامير وصل إلى واشنطن حاملاً سلاحاً سياسياً لا يستهان به. فمؤتمر فاس أعلن فشله، وتبين أن الدول العربية غير مستعدة حتى لقبول مشروع لتدمير اسرائيل. كذلك فإن اسرائيل تضع يدها على الزناد في لبنان، وما زالت تحتفظ ببقية سيناء، وتعدّ نفسها المفتاح لما سيحدث، أو لا يحدث، في المنطقة خلال الأشهر المقبلة» (غدعون سامط، **هآرتس**، ٢٧/١١/١٩٨١).

ويبدو أن اسرائيل كسبت المواجهة مع الولايات المتحدة في مسألة المشاركة الاوروبية في قوة سيناء؛ حيث وافق بيغن على اقتراح تقدم به هيغ، ونقله شامير إلى حكومته، يذلل الصعاب المتعلقة بالمشاركة الاوروبية. وتمثل هذا الاقتراح في إصدار بيان مشترك أميركي ــ اسرائيلي يحدد المبادىء العامة لمشاركة هذه الدول، وبموجبها «تشكل قوة الرقابة في سيناء بموجب اتفاقات كامب ديفيد ومعاهدة السلام الاسرائيلية ــ المصرية، وتنحصر مهمتها في الحفاظ على السلام، بما في ذلك تأمين حرية الملاحة في المضائق المحيطة بشبه الجزيرة. وكل بيان آخر بهذا الصدد، لا يتضمن أية أهمية سياسية بالنسبة لمركز قوة الرقابة أو لمصدر الصلاحيات التي ستوجه نشاطها» (**دافار**، ٣٠/١١/١٩٨١). وأفادت المصادر الاسرائيلية أن بيغن وافق على هذا الاقتراح بعد سماعه تقريراً من شامير، الذي عاد إلى اسرائيل بانطباع يقول انه من الأفضل عدم خوض مواجهة مع الولايات المتحدة حول هذه المسألة؛ حيث أفهمه هيغ أن المشاركة الاوروبية التي بذل جهوداً كبيرة لتأمينها، هي ضرورية وهامة في نظر الولايات المتحدة، ومفيدة أيضاً لاسرائيل؛ إذ انها تمنح شرعية اوروبية لمعاهدة السلام مع مصر (**هآرتس**، ٣٠/١١/١٩٨١). وبناءً عليه، تمت المصادقة على البيان المشترك الأميركي ــ الاسرائيلي حول هذه المسألة، وقد جاء فيه أن المساهمة الاوروبية في قوة حفظ السلام في سيناء هي على أساس معاهدة السلام واتفاقات كامب ديفيد، وان فرنسا وبريطانيا وايطاليا وهولندا التي أبدت رغبتها في المشاركة في هذه القوة، قد أبلغت الحكومة الاميركية في ٢٦ تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي، أنها لم تربط مساهمتها بأي شرط سياسي يتعلق بإعلان البندقية (**النهار**، ٤/١١/١٩٨١).

التوقيع على مذكرة التفاهم الاستراتيجي بين الولايات المتحدة واسرائيل

وقع وزير الدفاع الاسرائيلي شارون، في نهاية تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي، على «مذكرة التفاهم الاستراتيجي» بين الولايات المتحدة واسرائيل، في حفلٍ متواضع أبعد عنه الصحافيون والمصورون «كي لا يفسر الأمر وكأنه موجه ضد العرب». وتتحدث المذكرة حول أربعة مجالات للتعاون بين البلدين: الأول، يتعلق بالتعاون العسكري الذي سيتفق على تفاصيله في المستقبل؛ الثاني: يتحدث عن تدريبات مشتركة بين الطرفين، بينها مناورات بحرية وجوية في الشرق الأوسط؛ الثالث، التعاون في مجال القيام بنشاطات تأهب مشتركة؛ والرابع والأخير، حول تشكيل لجان عمل ومجلس تنسيق، لتنسيق التدريبات المشتركة، والتعاون في مجالات البحث والتطوير والتجارة الأمنية والتعاون العسكري. وتؤكد مذكرة التفاهم هذه أن هدف التعاون الاستراتيجي بين الولايات المتحدة واسرائيل هو التصدي للتهديدات الموجهة ضد سلام المنطقة وأمنها، من جانب الاتحاد السوفياتي، أو من جانب قوات خاضعة لسيطرته خارج المنطقة يمكن أن تفد إلى الشرق الأوسط (ر.إ.إ.، العدد ٢٤٩٩، ٣٠/١١ و١/١٢/١٩٨١، ص ٥).

كذلك، وقع شارون، أثناء وجوده في الولايات المتحدة، على عدد من الاتفاقات الأخرى، وهي تتعلق بقضايا أمنية واقتصادية، وقد جاءت نتيجة مباشرة لمذكرة التفاهم. فقد اتفق الجانبان، مثلاً، على السماح لاسرائيل بتصدير منتجات حربية تدخل في تركيبها أجزاء من صنع اميركي، إلى دول مختلفة في العالم. كذلك، جرى الاتفاق على السماح لاسرائيل بتحويل جزء من المساعدات الأميركية التي تقدمها لها الولايات المتحدة، للاستثمار في الصناعات الحربية الاسرائيلية. إضافة إلى ذلك، وقعت اتفاقات مفصلة في مجالي الاستخبارات والتجسس. وستقوم لجان العمل

التي ستشكل من الجانبين، ببحث أسس التعاون الاستراتيجي الذي ستقدم اسرائيل في إطاره مساعدات إلى الأميركيين في مجال توفير البنية التحتية والتخزين واخلاء الجرحى، إذا أرادت الولايات المتحدة، مثلاً، الرد على غزو سوفياتي محتمل في ايران (**المصدر نفسه**، العدد ٥٢٠٢، ٣و٤/١٢/١٩٨١، ص ٤).

وأفادت المصادر العسكرية الاسرائيلية أن المذكرة تمنح اسرائيل حق طلب تدخل الولايات المتحدة في الحالات التي تصعب عليها المواجهة فيها؛ كأن يجري، مثلاً، استخدام دبابات غير مستخدمة حالياً في سوريا من قبل قوات سوفياتية تدخل إلى المنطقة. وتشمل المنطقة المعنية، حسب ما اتفق عليه الطرفان، مصر ولبنان وسوريا والاردن والعراق وشبه الجزيرة العربية. وفي هذا المفهوم للمنطقة، لا تدخل دول مثل ليبيا والسودان وايران والباكستان. وأكدت المصادر نفسها أيضاً أن اسرائيل بقيت حرة في التصرف في الدفاع عن نفسها ضد دول المواجهة التي تحيط بها، مشيرة إلى أن المذكرة تحتم على اسرائيل تقديم الكثير، وبالمقابل يُقدَّم لها ما ينقصها؛ حيث باتت تستطيع الحصول على أمور لم يكن باستطاعتها الحصول عليها بأي حال من الأحوال (**المصدر نفسه**).

ويمكن تبين الأهمية التي تعلقها اسرائيل على مذكرة التفاهم الاستراتيجي من خلال ما أعلنه شارون بعد توقيعه عليها، من أن الاتفاق واسع جداً وليس ضيقاً، وهو يتناول المجالين العسكري والاقتصادي، وله أبعاد سياسية: «الأمر الذي دحض التنبوءات السوداء التي قالت في حينه اننا على وشك التوقيع على اتفاق محدود. والاتفاق يحدد نظام لقاءات عمل لمجموعات عمل ستبدأ القيام بواجباتها في شهر كانون الثاني (يناير) القادم... لقد حققنا، من الناحية العملية، معظم الأماني التي أوردناها في المسودة التي رفعناها إلى الاميركيين... ولهذا الاتفاق أبعاد طويلة الأمد، حيث يعدّ قاعدة لقيام علاقات مختلفة مع الولايات المتحدة، وفيه تحديات ستأخذ طابعها خلال بضعة أشهر، وربما خلال السنوات القادمة» (**المصدر نفسه**، العدد ٢٤٩٩، ٣٠/١١ و١/١٢/١٩٨١، ص ١٠).

ويبدو أن اسرائيل حققت معظم ما كانت تصبو إليه خلال المفاوضات التي سبقت التوقيع على مذكرة التفاهم، في وزارة الدفاع الاميركية بين وفدها العسكري برئاسة العميد ابراهام تامير، والوفد الأميركي؛ مما يفسر تبدل رأي شارون كلياً في هذه المذكرة. فقد أفادت المصادر الاسرائيلية أن شارون كان مستاءً جداً خلال هذه المفاوضات، من الموقف الأميركي، الذي سعى إلى إضفاء أهمية سياسية رمزية للاتفاق مع ترك الباب مفتوحاً لتوضيح بنوده في المستقبل، والاستجابة لجزء محدود من طلبات اسرائيل، فيما يتعلق بمجالات التعاون بين البلدين. فمثلاً، لم توافق الولايات المتحدة، على تخزين دبابات في مخازن الطوارىء في اسرائيل، إلا أنها وافقت على الحصول على خدمات في موانىء اسرائيل للأسطول السادس، وإيجاد وسيلة للتظاهر باستخدام طائرات الأسطول الأميركي، للمطارات الاسرائيلية. وبررت واشنطن رفضها لجميع طلبات اسرائيل بالقول: ان الانتظام العسكري في الشرق الأوسط يعتمد على نظام تشكيل بحري مركزه في المحيط الهندي، وهي ترفض اقتراح اسرائيل اعتبار منطقتها قاعدة برية لتنظيم قوة التدخل السريع الاميركية (**هآرتس**، ٢٢/١١/١٩٨١). ولقد وافق الأميركيون، خلال المفاوضات، على اجراء مناورات مشتركة مع الجيش الاسرائيلي، وتوسيع عملية الحصول على معدات عسكرية من أنواع مختلفة من الصناعة الاسرائيلية للجيش الأميركي. كذلك أظهروا استعدادهم للتعاون الاستراتيجي في المجال الطبي وإقامة تجهيزات خاصة لذلك مع تخزين معدات طبية ملائمة (ارييه تسيموكي، **يديعوت أحرونوت**، ١٣/١١/١٩٨١).

أما الموقف الاسرائيلي، كما تمثل في المسودة الشاملة التي قدمت خلال المفاوضات، فيتمثل في دمج حقيقي لاسرائيل في النظام الدفاعي الأميركي، «يمكنها مثلاً من تحييد سوريا في حال شن عمل عسكري ضد السوفيات». لقد رغبت اسرائيل في تخزين معدات ثقيلة في أراضيها، تشمل دبابات وطائرات، واستخدام واسع لمنشآت الصيانة العائدة لها. كذلك رغبت في الحصول على معلومات أميركية مختارة من الأقمار الصناعية،

أي نوع من التنسيق على غرار حلف الأطلسي دون وجود عسكري (غدعون سامط، **هآرتس**، ١٩٨١/١١/٢٧).

وبسبب وجود هوة كبيرة بين الموقفين: الاسرائيلي والاميركي، خلال المفاوضات، أمر شارون الوفد الاسرائيلي بعدم التراجع ومحاولة الوصول إلى نتائج حقيقية، وبدون ذلك لن يقدم على توقيع مذكرة التفاهم (**دافار**، ١٩٨١/١١/١٥). إلا أن موقفه هذا تبدّل خلال الأيام الأخيرة قبل التوقيع. ويبدو أن ذلك قد تمّ بسبب تنازلات من جانب الأميركيين في مواضيع هامة بالنسبة لاسرائيل؛ مما دفع رئيس الحكومة بيغن إلى الموافقة أيضاً على سفر شارون إلى الولايات المتحدة لتوقيع المذكرة. وقد أفادت المصادر المقربة من رئيس الحكومة، أن بيغن رغب منذ البداية في تحقيق ما فشل بن ــ غوريون في تحقيقه خلال الخمسينات: إخراج اسرائيل من عزلتها ودمجها بقوة غربية، خصوصاً بالولايات المتحدة، في إطار تعاون منظم (يوسف حاريف، **معاريف**، ١٩٨١/١١/٢٠). وكان موقفا بيغن وشارون المؤيدان وراء اتخاذ قرار في الحكومة الاسرائيلية بشأن ضرورة توقيع مذكرة التفاهم الاستراتيجي، وعارضه كل من الوزراء بورغ واريدور وهامر. وخلال جلسة الحكومة، دافع بيغن عن رأيه قائلاً: إن تأخير التوقيع ربما عاد بالضرر على اسرائيل لأسباب غير معروفة اليوم، ويمكن أن تحدث مستقبلاً وتمنع التوقيع. وأضاف: إن حقيقة التوقيع على وثيقة اسرائيلية ــ أميركية للتعاون، هي خطوة سياسية هامة، تحسن من وضع اسرائيل وعلاقاتها مع اميركا، رغم الصيغة المختصرة التي يقترحها الأميركيون في المرحلة الأولى للتعاون الاستراتيجي، والتي تتضمن مناورات بحرية، وتخزين معدات طبية؛ حيث يمكن أن تفتح في المجال أمام توسيع واثراء العلاقات بين الطرفين في المستقبل (**هآرتس**، ٢٦ و١٩٨١/١١/٣٠).

أثار التوقيع الاسرائيلي على مذكرة التفاهم الاستراتيجي مع الولايات المتحدة عدة ردود فعل في اسرائيل، منها مؤيد ومنها معارض. فالمؤيدون، ومعظمهم من أعضاء الائتلاف الحاكم ومؤيديه، اعتبروا أن التوقيع على المذكرة ضروري لأمن اسرائيل، خصوصاً وأن الاتحاد السوفياتي، على حد ادعاء وزير الخارجية شامير، «هو سبب كافة الحروب التي خاضتها اسرائيل، منذ معركة سيناء ١٩٥٦، التي وقعت بعد صفقة السلاح السوفياتية الأولى مع دول المنطقة (مقابلة مع شامير، ر.إ.إ.، العدد ٢٥٠٢، ٤ و١٩٨١/١٢/٥، ص ١٢). أما بالنسبة لمضمون المذكرة المحدود، فيعتبر المؤيدون أن الموقف الأميركي غير نهائي، ويمكن أن يتحسن خلال المفاوضات المقبلة للجان الأعمال. ويضيف هؤلاء أن المذكرة، حتى في مضمونها المحدود، ستساهم في تقوية القاعدة العسكرية التحتية لاسرائيل، وذلك عن طريق المبيعات الواسعة، وتوفير العمالة في ورش الصيانة والتصليح، وربما الحصول في المستقبل، على مساعدة لبناء منشآت تحتية لميناء آخر في حوض البحر المتوسط، وبناء مطار ثالث في النقب. كذلك، فإن المذكرة تضمن توفير الهبات والقروض والفائدة الفُضلى لتوسيع فرع المشتريات الاسرائيلية في الولايات المتحدة (غدعون سامط، **هآرتس**، ١٩٨١/١١/٢٧).

أما معارضو المذكرة، وعلى رأسهم أعضاء المعراخ، فلديهم اعتراضات كثيرة ضدها. ويذكر، هنا، أن الحكومة الاسرائيلية هزمت أربعة اقتراحات في الكنيست لحجب الثقة عنها، بسبب توقيعها على مذكرة التفاهم، قدمها كل من المعراخ والكتلة الشيوعية (حداش) وحركة هتحياه، التي تتزعمها غيئولاه كوهين، وكتلة شينوي بزعامة امنون اوبينشتاين.

ويرى المعارضون أن اسرائيل، بتوقيعها على مذكرة التفاهم، قد وضعت نفسها بشكل مكشوف ضد الاتحاد السوفياتي. وحسب قول النائب ورئيس الأركان السابق مردخاي غور، «فإن اسرائيل لايجب أن تعد نفسها عدوة للاتحاد السوفياتي، وليس من مصلحتها أن تكون عدوة لدولة كبرى؛ إذ أن كل ما يهمها هو أمنها في الشرق الأوسط، وهذا هو الشيء الأساسي الذي لم يذكر تقريباً في مذكرة التفاهم» (ر.إ.إ.، العدد ٢٤٩٩، ١١/٣٠ و١٩٨١/١٢/١، ص ٩). وادعى آبا ايبن، وزير الخارجية سابقاً، «أن جميع الاتفاقات التي وقعتها [اسرائيل] حتى الآن، بما

فيها معاهدات دولية مع الغرب، قد امتنعت عن ذكر أي تحدٍ للاتحاد السوفياتي. وهنالك حالياً بين اسرائيل والاتحاد السوفياتي حوار لتوضيح المواقف، كما أن هنالك مواضيع ذات طابع يهودي صرف وحساس جداً، يجري البحث فيها». وأضاف ايبن أن اسرائيل التزمت، من خلال توقيعها على المذكرة، بتقديم مساعدات للولايات المتحدة في المنطقة، وليس فقط في الشؤون المتعلقة مباشرة بضمان وجودها وأمنها (ر.إ.إ، العدد ٢٥٠١، ٢و٣/١٢/١٩٨١، ص ٦). كذلك علق النائب يعقوب تسور (العمل) على القضية بقوله: إن اسرائيل، بواسطة توقيعها على المذكرة، قد أقحمت نفسها في قلب الصراع العالمي؛ «الأمر الذي يعدّ خطراً من الناحية القومية ــ التربوية، لأنه إذا تحقق فعلاً بالحجم الذي نريده، فاني أرى على المدى البعيد خطر أجواءٍ تحمل في ثناياها إمكان عدم الاكتفاء باشتراك الجنود الأسرائيليين في حروب [اسرائيل] فقط» (**المصدر نفسه**).

وما يخشاه هؤلاء المعارضون أيضاً، إضافة إلى «تسجيل اسرائيل على خارطة أهداف الصواريخ السوفياتية» هو تقييدها في مجال نشاطها العسكري في المنطقة. ويعتقد البعض منهم أن الولايات المتحدة، لاعتباراتها الخاصة، النابعة من علاقاتها مع الدول العربية، تستطيع بواسطة هذه المذكرة، منع اسرائيل مثلاً، من المغامرة في تنفيذ عمليات عسكرية كقصف المفاعل النووي العراقي (امنون كابليوك، **المصدر نفسه**، العدد ٢٥٠٣، ٤ و٥/١٢/١٩٨١، ص ٥). ومن هذا المنطلق، فإن اسرائيل لا تستطيع في المستقبل، وفق رأي هؤلاء، إسقاط طائرات الأواكس السعودية، إذا رأت ضرورة في ذلك (يوئيل ماركوس، **هآرتس**، ٤/١١/١٩٨١).

ويضيف المعارضون أيضاً، في معرض تعليقهم على مذكرة التفاهم، أن المفهوم الاستراتيجي الأميركي، الذي تقوم عليه المذكرة غير صحيح أو ملائم لاسرائيل، «ويصعب التمييز، حتى الآن على الأقل، بأن الولايات المتحدة تحررت حقاً من عجزها العسكري بحيث تستطيع الرد على التحديات السوفياتية المحلية. ورغم البيانات الشديدة اللهجة التي تصدر في الولايات المتحدة، فإنه يبدو أن هنالك نوعاً من عمل الهواة في المجال التنفيذي... [وعليه] من الأفضل لاسرائيل أن تواصل بناء قوتها بواسطة السلاح الأميركي؛ حيث أنها تشكل، على أي حال، الحجر الأساسي للدفاع عن الغرب... وإذا أرادت الولايات المتحدة تركيز أمنها على السعودية، فمبروك عليها. وسنكون جاهزين لمساعدتها في حال انكشاف خطئها كما حدث في ايران، دون مذكرة تفاهم مفروضة أو التزامات رسمية من جانب اسرائيل» (**المصدر نفسه**).

على أي حال، هنالك تساؤلات عديدة في اسرائيل حول الدوافع الحقيقية لاقدام حكومة بيغن على توقيع مذكرة التفاهم الاستراتيجي مع الولايات المتحدة. فهل أن اجواء التطرف السياسي والعسكري التي تجتاح اسرائيل هي التي دفعتها نحو الانخراط «في الصراع العالمي»، أم أنها تريد استغلال الفرصة المناسبة لمحاولة التأثير على السياسة الأميركية لضمان استمرار انحيازها الكامل إلى اسرائيل، بعدما بدأت تلاحظ وتخشى الانزلاق بها نحو السعودية ومصر، كمركزين أساسيين لتأمين المصالح الاميركية في المنطقة؟ على أي حال، فإنه يبدو أن أهمية التعاون الاستراتيجي، بين اسرائيل والولايات المتحدة، لن تظهر إلا على المدى البعيد كعامل في تقوية اسرائيل، كما تتطلع إليها دوائرها الرسمية.

حنه شاهين

المناطق المحتلة

الانتفاضة

تفاقمت حدة التناقض والصراع بين جماهير الأرض المحتلة من جهة، والاحتلال الاسرائيلي من جهة ثانية. وقد وصل هذا الصراع الى ذروته في اعقاب انتقال مخطط الادارة المدنية الى حيز التنفيذ، فما ان اعلنت الحكومة الاسرائيلية عن مباشرة البروفيسور — مناحيم ميلسون لمهامه، كرئيس للادارة المدنية، حتى ردت جماهير المناطق المحتلة على هذه الخطوة الخطيرة، بانتفاضة شعبية عارمة، شملت كافة قرى الضفة الغربية وقطاع غزة ومدنهما. وقد تصاعدت وتيرة الهبة الجماهيرية بعد لجوء السلطات العسكرية الاسرائيلية الى التخلي عما سبق واعلنته بشأن سياسة اللين، واتباع سياسة القبضة الحديدية ضد الشخصيات والمؤسسات الوطنية في المناطق المحتلة، في محاولة منها للسيطرة على الوضع وفرض ما ترنو اليه. وبذلك، جاءت الانتفاضة الشعبية كرد طبيعي على الاحتلال الاسرائيلي واجراءاته. وهذا ما جعلها تحتل صدارة الأحداث في المناطق المحتلة، وقد تناولت الصحافة المحلية والاسرائيلية وقائع الانتفاضة واسبابها، مؤكدة على شموليتها واستمراريتها من جهة، واتسامها بالفاعلية والتنظيم من جهة ثانية.

كما عالجت هذه المصادر ما اثارته الانتفاضة الشعبية من ردات فعل فلسطينية واسرائيلية. ومن الجدير بالذكر ان عملية التحضير للهبة الشعبية قد بدأت في اواخر شهر تشرين الأول (اكتوبر) المنصرم؛ وذلك من خلال النشاط الاحتجاجي الصادر عن الهيئات والمؤسسات الوطنية في الضفة الغربية، ضد سياسة شارون المعلنة، وضد قرار الحكومة الرامي الى فرض الادارة المدنية عنوة. ومع مطلع شهر تشرين الثاني (نوفمبر)، انتقلت حركة الاحتجاج هذه الى مرحلة جديدة، عبّرت عن نفسها من خلال الانتفاضة الشعبية التي اتسمت بـ:

١ — **الشمولية**: حيث شملت قرى المناطق المحتلة ومدنها كافةً، وشاركت فيها كافة قطاعات الشعب الفلسطيني، بما في ذلك اولئك الذين درجت اسرائيل على وصفهم بالمعتدلين.

٢ — **التنظيم**: وتجسّد من خلال جماعية الرد الوطني، ومساهمة الهيئات والمؤسسات والنقابات الوطنية في التمهيد للانتفاضة والتحضير لها، وفي اقامة الاجتماعات والندوات المنظمة ضد سياسة الاحتلال.

٣ — **الاستمرارية**: حيث استمرت الانتفاضة طوال ايام الشهر الماضي دون توقّف؛ مما زاد من نجاعتها وفاعليتها.

٤ — **التنوّع**: بحيث استخدم سكان المناطق المحتلة كافة اشكال النضال، بدءا بالمنشور وانتهاءً بالمقاومة المسلحة، مرورا بالتظاهر والاضراب والاحتجاج.

إضافة الى ذلك، فقد شاركت في الانتفاضة، بزخم فعّال، اطراف وقوى اسرائيلية ليبرالية واكاديمية، احتجاجا على سياسة الاحتلال الاسرائيلي تجاه المؤسسات التربوية والأكاديمية، مما اكسب هذه الانتفاضة معنى خاصا احرج الاحتلال واجراءاته.

اسباب الانتفاضة

استمدت الانتفاضة الشعبية وقودها اليومي من خلال موقف جماهير المناطق المحتلة المتماثل مع منظمة التحرير الفلسطينية. فبالرغم من ان الاجراءات القمعية واغلاق الجامعات وحملة الاعتقالات وفرض الادارة المدنية قد لعبت دورها كعوامل مباشرة للانتفاضة، إلا ان السبب الحقيقي للانتفاضة الحالية، وما سبقها من انتفاضات جماهيرية، يكمن في الاحتلال نفسه، سواء كان بزيه المدني ام ببزته العسكرية.

ومن العوامل الأخرى التي ساهمت في تأجيج الانتفاضة، مصادفة ذكرى وعد بلفور، وزيارة السادات للقدس؛ حيث انتهز سكان المناطق المحتلة هاتين المناسبتين للاستمرار بانتفاضتهم.

ان طبيعة الأحداث في المناطق المحتلة، جعلت البروفيسور مناحيم ميلسون يعترف مضطرا، في مقابلة له مع اذاعة الجيش الاسرائيلي، بأن «منظمة التحرير الفلسطينية هي التي تحكم الضفة والقطاع سياسيا، بينما تحكم اسرائيل هذه المناطق عسكريا» (**الشعب**، ٢٥/١١/١٩٨١). كما اعترفت المصادر الاسرائيلية ان السبب المباشر للانتفاضة، تمثل في بدء ميلسون بممارسة مهامه كرئيس للادارة المدنية؛ حيث ترافقت هذه العملية مع «اعمال خرق للنظام، وتظاهرات احتجاجية من جانب سكان المناطق المحتلة...» (ر.إ.إ.، العدد ٢٤٧٦، او ٢/١١/١٩٨١، ص ١٣).

وقد اصدرت الهيئات الوطنية، في الأول من تشرين الثاني (نوفمبر)، بيانا «ضد مشروع الحكم الذاتي، وضد الادارة المدنية» (**المصدر نفسه**). ثم تلت ذلك، في ٢/١١/١٩٨١، عدة مظاهرات جرت في كل من رام الله والبيرة ونابلس، «وبدأت الأوساط الوطنية بعقد سلسلة من الاجتماعات بهدف الاعراب عن معارضتها للحكم الذاتي والادارة المدنية. فعقد اجتماع في كلية النجاح في نابلس، سمعت فيه الهتافات والشعارات المعروفة: «لا للحكم الذاتي»، «لا للادارة المدنية»، «لا لكامب ديفيد»، «لا لروابط القرى»، ونعم الوحيدة التي سمعت هي: «نعم لمنظمة التحرير الفلسطينية»... وقد شارك في هذا الاجتماع ممثلون عن لجان الطلبة والجمعيات الخيرية والبلديات» (**المصدر نفسه**).

الانتفاضة في مواجهة القمع

بالرغم من ان الانتفاضة قد تواصلت طوال ايام تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي إلا ان هناك عوامل محرّضة ومساعدة ساهمت في تطوّر الأحداث في المناطق المحتلة، ومن ضمنها: مرور ذكرى وعد بلفور ومرور ذكرى زيارة السادات للقدس، إضافة الى قيام سلطات الاحتلال بنسف البيوت في كل من بيت ساحور، وبيت لحم، والخليل ورام الله، وقرار السلطات باغلاق جامعة بيرزيت. وفي هذا السياق، ذكرت صحيفة دافار انه «بمناسبة ذكرى وعد بلفور، وكاحتجاج على إقامة الحكم المدني...، اجتاحت الضفة الغربية سلسلة من المظاهرات ورشق الحجارة، وتعكير الأجواء الأمنية. وفي القدس الشرقية، استمر الاضراب التجاري... كما اغلقت، يوم ٢/١١/١٩٨١، المدارس في الضفة الغربية والقدس.. وخرج الطلبة الى الشوارع متظاهرين، ورفعوا الأعلام الفلسطينية، ورشقوا السيارات الاسرائيلية بالحجارة...» (**دافار**، ٣/١١/١٩٨١). اما «منطقة بيت لحم فكانت مركزا للاضطرابات، حيث تظاهر طلبة المدارس الثانوية المحلية،... وفي بيت ساحور، القيت، يوم ٣/١١/١٩٨١ زجاجة حارقة على دورية اسرائيلية... وبالقرب من مخيم الدهيشة... رجمت الباصات الاسرائيلية بالحجارة...، وجرح في هذه الأثناء عدد من رجال الجيش الاسرائيلي. وفي جامعة بيرزيت تجمّع الطلبة لتنظيم مظاهرة احتجاجية... واعتقل عدد من طلبة الجامعة، كما وقعت احداث اخرى في البيرة ورام الله، وبالقرب من مخيم الجلزون،... كما حدثت بعض محاولات التظاهر في نابلس...» (**المصدر نفسه**).

«وفي اليوم التالي لذكرى وعد بلفور، واصل سكان المناطق المحتلة انتفاضتهم، كما قامت قوات الاحتلال في مدينة الخليل بنسف منزلين يعودان لعائلتي الشابين اللذين هاجما احد مستوطني كريات اربع، اما بيت الشاب الثالث، الذي شارك في تخطيط العملية، فقد اغلق بالشمع الأحمر» (**دافار**، ٤/١١/١٩٨١). وفي مدينة بيت لحم، «عقد اجتماع طلابي في مبنى البلدية، حضره الياس فريج، رئيس البلدية، ندد فيه بروابط القرى، التي تعمل بتشجيع من الحكم العسكري، واعلن انه لابديل لمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل للفلسطينيين». واستمرارا في نهج عقد الاجتماعات الاحتجاجية، «عقدت في بيرزيت الاجتماعات الطلابية، وكذلك في معهد المعلمات في رام الله» (**المصدر نفسه**).

وامعانا في سياسة التدخل بشؤون المؤسسات التربوية، امر منسق النشاطات في المناطق المحتلة، يوم ٤/١١/١٩٨١، بإغلاق جامعة بيرزيت الى اجل غير مسمّى، إلا ان تنفيذ القرار قد أُجِّل لحين تتمكن محكمة العدل العليا من مناقشة الموضوع. واعلن الناطق بلسان وزارة الدفاع «انه بعد تحذيرات متكررة وصلت لرئيس جامعة بيرزيت، ينبغي عدم السماح بقيام مشاغبات من قبل الطلاب، داخل الحرم الجامعي وبقربه، لذلك امر منسق النشاطات... الجنرال داني ماط، باغلاق الجامعة...» (**هآرتس**، ٥/١١/١٩٨١). وكان طلاب جامعة بيرزيت قد اعلنوا لمراسل الصحيفة المذكورة، بأن «المظاهرات، يوم ٤/١١/١٩٨١، كانت احتجاجا على اعتقال ٢٦ طالبا يوم ٣/١١/١٩٨١...» (**المصدر نفسه**).

وبعد انتقال القضية الى المحكمة العليا يوم ٥/١١/١٩٨١، خرجت المحكمة بقرار عجيب؛ فهي من ناحية اولى تقر اجراء اغلاق الجامعة وتعده من ضمن صلاحيات الحاكم العسكري لمدينة رام الله، إلا انها تأخذ، من ناحية ثانية، على الحاكم العسكري كونه لم يحدد الفترة الزمنية التي يجب ان تبقى فيها الجامعة مغلقة، لذلك طالبت المحكمة الحاكم العسكري بتحديد فترة زمنية للاغلاق، على ان يبادر الحاكم العسكري الى تحديد هذه الفترة خلال ثمانية ايام (**يديعوت احرونوت**، ٦/١١/١٩٨١).

ومن الجدير بالذكر، ان قرار اغلاق الجامعة قد صدر بواسطة منسق النشاطات في المناطق المحتلة، بعد ان قام وزير الدفاع اريئيل شارون، يوم ٤/١١/١٩٨١، بالتشاور مع رئيس الحكومة مناحيم بيغن (ر.إ.إ.، العدد ٢٤٧٩، ٤ و ٥/١١/١٩٨١، ص ٦).

وبتاريخ ١٢/١١/١٩٨١، ابلغ الحاكم العسكري المحكمة العليا في القدس بأنه قرر اغلاق الجامعة لمدة شهرين (**القدس**، ١٣/١١/١٩٨١).

وفي اليوم نفسه الذي ايدت فيه المحكمة العليا قرار الحاكم العسكري، قامت السلطات العسكرية في رام الله، باستدعاء اعضاء اللجنة اللوائية للمعلمين، وابلغتهم قرار الحاكم العسكري في رام الله، الذي يقضي بعدم مغادرتهم لمنازلهم طوال يوم ٦/١١/١٩٨١ (**المصدر نفسه**، ٧/١١/١٩٨١).

وبتاريخ ٧/١١/١٩٨١، قامت قوات الأمن الاسرائيلية باقتحام مبنى بلدية رام الله؛ وذلك بهدف الغاء الاجتماع الاحتجاجي الذي عقدته الشخصيات الوطنية، وممثلو الاتحادات المهنية المختلفة في رام الله، احتجاجا على إغلاق جامعة بيرزيت. وقد «طلبت قوات الأمن من الحاضرين التفرّق... ثم قامت باستدعاء كريم خلف، رئيس بلدية رام الله الذي ترأس الاجتماع، الى مقر الحاكم العسكري في رام الله» (**هآرتس**، ٨/١١/١٩٨١). وكان قد وصل في اليوم نفسه الى مبنى جامعة بيرزيت، اعضاء لجنة التضامن مع جامعة بيرزيت، التي تضم عددا من الأكاديميين في جامعتي تل ـ ابيب والقدس، وقاموا بعقد اجتماع استنكروا فيه اغلاق الجامعة، ثم توجهوا الى مدينة رام الله ووزعوا هناك منشورات تحتج على إغلاق الجامعة، وبقوا في المكان الى ان حضرت قوات الأمن الى المنطقة وطلبت منهم الخروج من المدينة (**المصدر نفسه**).

وبتاريخ ٩/١١/١٩٨١، استدعى الحاكم العسكري لرام الله غابي برامكي، رئيس جامعة بيرزيت بالوكالة، «وحذّره من مغبة تكرار اعمال خرق النظام التي نشطت بمبادرة من الطلاب» (ر.إ.إ.، العدد ٢٤٨٢، ٩ و١٠/١١/١٩٨١، ص ٢).

وفي اليوم نفسه، تعرّضت الصحافة العربية الصادرة في الأرض المحتلة الى خطوة قمعية جديدة استهدفت صحيفة الفجر المقدسية؛ حيث اصدر الحكم العسكري «امرا يقضي باغلاق الصحيفة... لمدة عشرة ايام، وقد اشارت مصادر الحكم العسكري الى ان محرري الصحيفة كانوا قد نشروا مقالات تحريضية واضحة دون عرضها على الرقابة العسكرية» (**المصدر نفسه**).

وفي محاولة من الحكم العسكري لتوجيه ضربة الى مؤيدي م.ت.ف. الذين يقفون على رأس الاتحادات المهنية، والمؤسسات الوطنية، اعتقلت سلطات الحكم العسكري كلا من رئيس نقابة الأطباء الدكتور سمير كاتبه، ورئيسي نقابتي المهندسين والمحامين. فقد ذكرت المصادر الاسرائيلية ان سلطات الحكم العسكري اعتقلت، في القدس الشرقية، الدكتور سمير كاتبه،...» (ر.إ.إ.، العدد ٢٤٨٣، ١٠ و١١/١١/١٩٨١، ص ٦). كما افادت صحيفة هآرتس ان «سياسة القبضة الحديدية لشارون ضد الشخصيات والمنظمات المؤيدة لمنظمة التحرير الفلسطينية... قد ظهرت بوضوح في اليومين الأخيرين، من خلال حملة الاعتقالات والقيود التي فرضت، واشكال العقاب الأخرى،... وقد شملت الاعتقالات، شخصيات ومحاضرين من جامعة بيرزيت، كما اعتقل يوم ٩/١١/١٩٨١، الدكتور سري نسيبة... الذي يشغل منصب رئيس اتحاد مدرسي جامعة بيرزيت؛ وذلك بتهمة حمل منشورات احتجاجية...».

واضافت الصحيفة ان رئيسي نقابتي المهندسين والمحامين قد اعتقلا ايضا في إطار الحملة الموجهة ضد الشخصيات المؤيدة لمنظمة التحرير، واكدت ان السلطات الاسرائيلية قد اعتقلت سكرتير تحرير صحيفة الشعب المقدسية، اكرم هنية، وعضو مجلس بلدية رام الله، عزمي الشعيبي، والدكتور رمزي ريحان، احد نواب رئيس جامعة بيرزيت (**هآرتس**، ١١/١١/١٩٨١).

إضافة الى ذلك، «استدعى حاكم نابلس العسكري، يوم ١٠/١١/١٩٨١، بسام الشكعة... وحذّره من الاستمرار فيما وصفه بالتحريض على الاضطرابات» (**القدس**، ١١/١١/١٩٨١). وفي اليوم التالي، منع الشكعة من السفر الى هولندا تلبية لدعوة تلقاها من جهات سياسية مختلفة في هولندا (**المصدر نفسه**، ١٢/١١/١٩٨١). كما منعت سلطات الحكم العسكري بعض اعضاء مجلس بلدية نابلس من مغادرة المدينة؛ وذلك بعد ان استدعت، يوم ١١/١١/١٩٨١، كلا من الدكتور تحسين الشختير، والصيدلي ياسر اصلان، وخلدون عبد الحق، اعضاء مجلس بلدية نابلس واخبرتهم بمنعهم من مغادرة حدود المدينة إلا بعد استشارة الحاكم العسكري للمدينة (**الشعب**، ١٢/١١/١٩٨١).

وفي منطقة بيت لحم، «اغلقت السلطات الاسرائيلية، يوم ١١/١١/١٩٨١، مدرسة بنات منطقة بيت لحم الثانوية حتى إشعار آخر: وذلك لقيام الطالبات بالتظاهر احتجاجا على إغلاق جامعة بيرزيت» (**القدس**، ١٢/١١/١٩٨١).

واستمرارا لسياسة نسف البيوت، قامت قوات الأمن، يوم ١٥/١١/١٩٨١، بهدم «ثلاثة منازل في بيت ساحور، ومنزلا رابعا في رام الله. وسبب هدم المنازل، في بيت ساحور يعود الى ان ابناء اصحابها القوا بقنابل حارقة على دورية للجيش الاسرائيلي. اما المنزل الذي هدم في رام الله، فان صاحبه قد اعترف بالمشاركة في عمليات فدائية» (ر.إ.إ.، العدد ٢٤٨٧، ١٥ و١٦/١١/١٩٨١، ص ٨). وكانت سلطات الاحتلال قد فرضت، قبل نسف البيوت، منع التجوّل على بيت ساحور، تحسبا لأية ردود فعل مباشرة على نسف البيوت (**هآرتس**، ١٦/١١/١٩٨١). وقد علّق وزير الدفاع اريئيل شارون، يوم ١٦/١١/١٩٨١، على قراره الذي اتخذه بنسف البيوت بقوله: «لن نسمح بالقاء حجر واحد على السيارات الاسرائيلية» (**المصدر نفسه**، ١٧/١١/١٩٨١).

وقد افادت بعض الاحصاءات الرسمية الاسرائيلية ان «السلطات العسكرية الاسرائيلية قامت، منذ ١٩٦٧، بنسف ١٢٢٨ منزلا في المناطق المحتلة» (**القدس**، ١٧/١١/١٩٨١).

ولم تقتصر الاجراءات القمعية على المؤسسات والهيئات الوطنية في الضفة الغربية، بل شملت هذه الاجراءات قطاع غزة؛ حيث «ابلغت سلطات

الحكم العسكري في القطاع، عضوي بلدية غزة، فايز خليل ورفيق بسيسو، ومهندس البلدية حازم طرزي، بوجوب عدم مغادرتهم المدينة...» (هآرتس، ١٤/١١/١٩٨١).

وفي مواجهة اجراءات القمع الاسرائيلية التي طالت المؤسسات التربوية، والهيئات والاتحادات المهنية والشخصيات الوطنية، والمجالس البلدية والقروية، والصحافة المحلية، قامت جماهير الأرض المحتلة بالرد الوطني الملائم الذي شمل المظاهرات والاضرابات، والندوات، إضافة الى المقاومة المسلحة.

ففي منطقة بيت لحم، تظاهر يوم ٦/١١/١٩٨١، طلبة الجامعة «ضد الادارة المدنية، وضد إقدام السلطات الاسرائيلية على اغلاق جامعة بيرزيت. وقد ردد المتظاهرون الهتافات المعادية للاحتلال وللادارة المدنية... وقاموا بنصب متاريس الحجارة في الشوارع المؤدية للجامعة... وحاولت قوات الجيش الاسرائيلي منع الطلبة من الوصول الى منتصف المدينة؛ حيث حدث اشتباك مع قوات الجيش بالحجارة، وردت قوات الجيش بقذف القنابل المسيلة للدموع... واحتلت المباني المحيطة، وتمركزت على مفارق الطرق المؤدية للجامعة، وحاولت اقتحام مبنى الجامعة، وقد اخترق الطلبة الحصار» (الفجر، ٧/١١/١٩٨١).

ومن الجدير بالذكر، ان التظاهرات وما رافقها من رشق الحجارة، وإحراق الاطارات والقاء الزجاجات الحارقة واقامة متاريس الحجارة، لم تتوقف طوال ايام الشهر الماضي، بل استمرت وشملت معظم مدن الضفة الغربية وقراها.

وقد اشارت المصادر الاسرائيلية الى ان الانتفاضة الشعبية في المناطق المحتلة قد «رافقها هذه المرة، خلافا للسابق، عقد اجتماعات سياسية،... من جانب النقابات المهنية والمؤسسات الوطنية. وبدأت في نابلس، في مطلع الشهر الجاري، وفي رام الله وبيت حنينا، يوم ٩/١١/١٩٨١،... وردت السلطات العسكرية بتفريق المتظاهرين، كما استدعت منظمي الاجتماعات الى مراكز الحكم العسكري للتحقيق معهم...» (ر.إ.إ.، العدد ٢٤٨٢، ٩ و ١٠/١١/١٩٨١، ص ٣).

ونتيجة لهذه الاجتماعات، وللتحضيرات المسبقة من قبل الهيئات الوطنية، عم الضفة الغربية، يوم ١٠/١١/١٩٨١، اضراب عام، تجاري وتعليمي شامل؛ وذلك بعد ان «وزعت في الضفة الغربية والقدس الشرقية، يوم ٩/١١/١٩٨١، منشورات تدعو الى الاضراب العام...» (دافار، ١٠/١١/١٩٨١). كما شهدت مدينتا بيت لحم وبيت ساحور اضرابا عاما ومظاهرة حاشدة يوم ١٧/١١/١٩٨١: «وذلك احتجاجا على نسف البيوت العربية في بيت لحم وبيت ساحور ورام الله» (القدس، ١٨/١١/١٩٨١).

وفي الذكرى الرابعة لزيارة السادات للقدس، «اصطدمت قوات الأمن... مع طلاب عدد من المدارس في الضفة الغربية الذين تظاهروا للاعراب عن شجبهم واستنكارهم للصلح المصري ـ الاسرائيلي» (المصدر نفسه، ٢٠/١١/١٩٨١).

وفي منطقة بيت لحم، وعلى اثر نسف قوات الأمن الاسرائيلية للبيوت في المنطقة، اجتمع ممثلو ٢٦ مؤسسة من بيت لحم، ومخيمي الدهيشة وعايدة، يوم ٢١/١١/١٩٨١، في قاعة بلدية بيت لحم من اجل دعم اصحاب البيوت المنسوفة ومساندتهم. وقال الياس فريج في الاجتماع: «اننا نجتمع اليوم، ونحن امام مسؤولياتنا العملية كمؤسسات وطنية من اجل مساعدة العائلات المنكوبة، كي نعيد الحياة اليهم، ونعيد بناء بيوتهم بشكل اوسع واجمل». وقد تم تشكيل لجنة عليا ستباشر اعمالها من اجل انتخاب لجنة مركزية للاغاثة، ولجان فرعية لجمع التبرعات... وقدم احد المواطنين قطعة ارض مساحتها ٨٠٠ متر مربع بسعر رمزي» (الفجر، ٢٢/١١/١٩٨١). إلا ان قيام مثل هذه اللجنة، لم يرض السلطات العسكرية؛ حيث بدأت بعرقلة اعمالها. وقد قال رئيس بلدية بيت ساحور، حنا الأطرش، في هذا الموضوع: «ان سلطات الحكم العسكري ابلغته بأنها لن تسمح لأصحاب البيوت المنسوفة باعادة بنائها من جديد...» (المصدر نفسه، ٢٣/١١/١٩٨١).

على صعيد آخر، خطت السلطات الاسرائيلية خطوات جديدة في إطار مخطط الادارة المدنية، فمن ناحية اولى، سمحت سلطات الحكم العسكري لبعض الشخصيات التي كانت اسرائيل قد ابعدتهم قبل سنوات بالعودة الى المناطق المحتلة، بينما رفضت هذه السلطات، من ناحية ثانية، السماح للشخصيات الوطنية المبعدة بالعودة الى اراضيهم. وفي هذا الاطار، سمح لنديم الزرو، الذي كان يشغل في السابق منصب رئيس بلدية رام الله بالعودة الى مدينته بعد فترة إبعاد طويلة في الأردن. وقد علّق الزرو على هذا القرار بقوله: «إلغاء امر الابعاد... حسب اعتقادي، بداية السلام الحقيقي، وان السلطات التي اتخذت القرار هي حكيمة ومتفهمة وتستحق الشكر...» (**هآرتس، ٩/١١/١٩٨١**).

وقد ذكر مراسل هآرتس، بأن الزرو «قد تشاور، قبل عودته، بالموضوع مع الملك حسين بواسطة الهاتف، وان الملك حسين قد اجابه، بأن الوقت غير مناسب، غير انه اذا لم يعد فان الاسرائيليين سوف يستغلون الأمر لأغراض الدعاية، ويقولون: ها نحن عرضنا عليه العودة وهو لا يريد» (**هآرتس، ١٠/١١/١٩٨١**).

وفي الاطار نفسه، سمحت السلطات الاسرائيلية، يوم ١٦/١١/١٩٨١، بعودة انطوان عطا الله الى القدس؛ وذلك بعد ان «اعلن الناطق بلسان وزارة الدفاع الاسرائيلية... ان الجنرال داني ماط... قرر السماح بعودة عطا الله... في نطاق سياسة التسهيلات التي اقرتها الحكومة الاسرائيلية لسكان المناطق المحتلة، الذين لا علاقة لهم بنشاطات معادية لاسرائيل» (**الأنباء، ١٧/١١/١٩٨١**). ومن الجدير بالذكر ان انطوان عطا الله قد ابعد الى الأردن في العام ١٩٦٨، وكان قد شغل في السابق منصب وزير العدل، ووزير الخارجية في عدد من حكومات الأردن.

وفي الوقت الذي سمحت فيه السلطات الاسرائيلية، لمثل هذه الشخصيات، بالعودة للضفة الغربية، اكدت الحكومة الاسرائيلية رفضها لطلب القواسمة وملحم في العودة؛ وذلك بعد ان «اوضحت وزارة الدفاع، يوم ٨/١١/١٩٨١، في رسالة بعثتها الى المحامية فيلتسيا لانغر، انه تقرر عدم اعادة رئيسي بلديتي الخليل وحلحول: فهد القواسمة ومحمد ملحم...» (**هآرتس، ٩/١١/١٩٨١**).

وضمن خلق مؤسسات مختلفة تشكل نوىً للحكم الذاتي «تم، يوم ١٦/١١/١٩٨١، تشكيل مجلس قضائي اعلى في الضفة الغربية، اعلن ان مهمته الاشراف على الجهاز القضائي، واعادة تقييمه، والاشراف على تعيينات القضاة في المحاكم المدنية... كما علم ان مجلسا مماثلا سيشكل للتعليم... تكون مهمته الاشراف على كليات المجتمع المتوسطة التي اتفق على تسميتها بهذا الاسم بدلا عن المعاهد، وكذلك الاشراف على امتحانات التوجيهية.. والاعدادية والابتدائية في جميع المدارس...» (**القدس، ١٧/١١/١٩٨١**).

وكرد على روابط القرى والقائمين عليها، طالت المقاومة المسلحة احد زعماء هذه الروابط في الضفة الغربية. ففي يوم ١٧/١١/١٩٨١، اطلق مجهولون النار على رئيس رابطة قرى رام الله يوسف الخطيب، فأصابوه بجراح خطيرة وقتلوا ابنه كاظم. وبتاريخ ٢٢/١١/١٩٨١، اعلنت السلطات عن موت الخطيب متأثرا بجراحه (ر. إ. إ.، العدد ٢٤٩٣، ٢٣ و٢٤/١١/١٩٨١، ص ١٤).

وقد اثار هذا العمل المخاوف لدى القائمين على روابط القرى في منطقة الخليل وبيت لحم، فناشدوا السلطات العسكرية تزويد القرى بالسلاح للدفاع عن النفس (**المصدر نفسه**).

وقد قال مصطفى دودين، يوم ٢٤/١١/١٩٨١، انه قد «طالب رئيس الوزراء بيغن، ووزير دفاعه، وزعيم حزب العمل شمعون بيرس بالعمل ضد عناصر عربية في الضفة الغربية من اجل تنفيذ مشروع الحكم الذاتي في الضفة...» (**معاريف، ٢٥/١١/١٩٨١**).

وعلّق امنون كابليوك على عملية اغتيال يوسف الخطيب بقوله: «إن هذا الاغتيال السياسي موجه مباشرة ضد الحكم العسكري الذي عمل منذ اشهر طوال على اقامة روابط قروية، لكي تكون بديلا لرؤساء البلديات وللجنة التوجيه الوطني ولجميع الأوساط التي ترى بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلا لها» (**عل همشمار، ١٨/١١/١٩٨١**).

ردود الفعل الرسمية والشعبية

على خلفية الانتفاضة الشعبية وما رافقها من اجراءات قمعية، اثيرت، على الصعيدين الرسمي والشعبي الاسرائيلي، ردود فعل متباينة تراوحت بين التأييد والتنديد ويمكن تقسيمها الى قسمين:

١ ــ **الموقف الرسمي**: وقد اعلن عنه وزير الدفاع اريئيل شارون عندما علّق على انتفاضة الضفة الغربية بقوله: «... ان منظمة التحرير الفلسطينية، هي التي تقف وراء اعمال الشغب في الضفة الغربية... لقد سهلنا وسوف نسهّل حياة المواطنين الذين ينشدون السلام، من اجل خلق جو اكثر انفراجا وملاءمةً للحوار بيننا وبين المواطنين المحليين. هذا، من جهة، ومن جهة اخرى فقد اعلنت بصورة قاطعة، اننا لن نسمح بأي نشاط تخريبي او بأي انتهاك خطير للنظام. لذلك نحن نتساهل ولدينا الكثير جدا من التسهيلات التي سنواصل تقديمها، وسوف نكون اشداء في تحرّكنا ضد كل الذين يعتدون على النظام والقانون» (ر. إ. إ.، العدد ٢٤٨٥، ١٢ و١٣/١١/١٩٨١، ص ٣).

وفي الاتجاه نفسه، اصدر مكتب رئيس الحكومة، بيانا حول قضية نسف البيوت في الأراضي المحتلة جاء فيه: «... ردا على تنديد زعماء المعراخ بسياسة الحكومة في المناطق المحتلة، فان مكتب رئيس الحكومة يرغب في ان يوضح، بأن الحكومات التي قامت في عهد التجمّع، نسفت، منذ العام ١٩٦٧، وحتى ١٩٧٦، ما مجموعه ١٢٢٤ بيتا في المناطق المحتلة، بينما نسف في عهد الحكومات التي قامت في ظل الليكود منذ العام ١٩٧٧، وحتى الآن، ما مجموعه ٤١ منزلا فقط» (**عل همشمار**، ٢٣/١١/١٩٨١).

وردّ عضو الكنيست ابا ايبن، على هذا البيان، بقوله: «... ان غالبية اعمال النسف في عهد حكومات المعراخ قد تمت في سنوات ١٩٦٧ ــ ١٩٧٠، وان غالبية قرارات النسف هذه قد اتخذت بضغط من مناحيم بيغن نفسه ومن موشي دايان، فيما كنت انا اعارض ذلك» (**المصدر نفسه**).

وفي ظل تصاعد الاجراءات القمعية ضد المواطنين في المناطق المحتلة، قدّم عضو الكنيست، امنون روبنشتاين من كتلة شينوي، اقتراحا مستعجلا لجدول اعمال الكنيست، دعا فيه لمناقشة سياسة نسف البيوت في المناطق المحتلة ومغزاها. وندد روبنشتاين بهذه السياسة التي تلحق الضرر بعائلات عربية كاملة بسبب الاشتباه بأفراد تعرضوا لسيارة اسرائيلية. كما ندد بسياسة العقاب الجماعي (**هآرتس**، ٢٢/١١/١٩٨١).

وفي الاتجاه نفسه، قال عضو الكنيست يوسي ساريد (معراخ): «... على اسرائيل انهاء احتلالها للأراضي العربية بأسرع وقت ممكن، قبل ان يتحوّل هذا الاحتلال الى مرض مزمن... واضاف، اذا ما استمر هذا الاحتلال لن يكون ذلك اليوم الذي تتحوّل فيه المؤسسة الصهيونية بأكملها الى سيرك عسكري كبير بعيدا... والحوادث الأخيرة في الضفة الغربية تثبت مرة اخرى ان الحديث عن الاحتلال المتنور هو كلام فارغ» (**المصدر نفسه**).

كما ندد عضو الكنيست، توفيق طوبي (حداش)، يوم ١٠/١١/١٩٨١، بالممارسات الاسرائيلية الأخيرة في الضفة الغربية، التي تمثلت باغلاق الجامعات والصحف ونسف البيوت، وقال في جلسة للكنيست: «... اية سياسة مدنية تتحدّثون عنها، فالجيش الاسرائيلي ما زال يداهم البيوت ويعتقل اصحابها وينسفها، والجيش الاسرائيلي ما زال يهاجم المؤسسات التعليمية بالقنابل والأسلحة ويبطش بطلبة الجامعات ويعتقلهم. والبروفيسور الأكاديمي مناحيم ميلسون يوسّع السجون ويغلق الجامعات» (**الشعب**، ١١/١١/١٩٨١). كذلك علقت عضو الكنيست، شولاميت آلوني، على سياسة الحكومة في المناطق المحتلة بقولها: «... ان ممارسات السلطات العسكرية في الضفة الغربية تشير الى ان دولة اسرائيل دولة استعمارية». وطالبت الوني الحكومة الاسرائيلية باحترام سكان المناطق المحتلة وعدم سلبهم حقوقهم (**المصدر نفسه**).

اما عضو الكنيست، شارلي بيطون (حداش)، فقد أبعد من قاعة الكنيست يوم ١٧/١١/١٩٨١، اثر اقوال خطيرة وصف بها

وزير الدفاع الاسرائيلي، اريئيل شارون، اثناء مناقشة قانون العقوبات وانعكاساته على المناطق المحتلة ــ يهدف تعديل هذا القانون الى توسيع مدلول مصطلح التحريض السياسي . وكما هي العادة في مناقشات كهذه، ينتقل الجدل فورا الى الوضع في المناطق المحتلة ــ لقد كانت تعبيرات بيطون حول انطباعاته عن زيارة قام بها الى بلدة بيت ساحور؛ حيث نسف بيت احد المشاركين في الانتفاضة الشعبية في المناطق المحتلة، من اقسى التعبيرات التي سمعت منذ تأسيس الكنيست، قال بيطون: «... اضافة الى تلك العائلة التي ينتمي اليها ذلك الشاب ابن الأربعة عشر عاما، اخرجت ثلاث عائلات اخرى تسكن في المبنى نفسه، والتهمة الوحيدة لهذه العائلات انها تسكن في المبنى نفسه. واضاف،... عندما تقدّم وزير الدفاع الحالي ليقسم اليمين قاطعته قائلا، انه يوم اسود بالنسبة لشعب اسرائيل. فغضب البعض وقالوا، انها مناسبة احتفالية. فلماذا تسعى لافسادها؟... اما اليوم فهو ليس مناسبة احتفالية، لقد بدأت ترتسم صورة وزير الدفاع امام اعيننا في شكل ادولف هتلر. انه زعيم سياسي نازي يمارس العقاب الجماعي، ويعمّق الكراهية والمرارة بين الفلسطينيين واسرائيل» (ر. إ. إ.، العدد ٢٤٨٩، ١٧ و١٨/١١/١٩٨١، ص ٤).

كما اعلنت حركة شينوي، انها تنظر بقلق عميق الى السياسة الجديدة التي تفرض العقاب الجماعي في المناطق المحتلة والتي يطبّقها وزير الدفاع اريئيل شارون. واعلنت سكرتارية شينوي، ان هذا العقاب الجماعي يلحق الضرر الكبير بمكانة اسرائيل على الصعيدين الداخلي والخارجي ويعزز مكانة اعداء اسرائيل في المناطق المحتلة، كما يلحق الضرر بأبسط المبادىء المرتبطة بسلطة القانون (ر. إ. إ، العدد ٢٤٩٠، ١٨ و١٩/١١/١٩٨١، ص ٥).

الكنيست يمنح الشرعية لسياسة القمع

يوم ١٥/١١/١٩٨١، سادت الكنيست اجواء عاصفة؛ وذلك خلال مناقشته لسياسة الحكومة في المناطق المحتلة. وقد تناولت المناقشة ثلاثة اقتراحات قدّمت على جدول الأعمال من قِبل ثلاثة اعضاء كنيست، كل منهم على حدة؛ وهم شولاميت الوني (راتس ــ معراخ)، ميخائيل بار-زوهار (معراخ) ومئير فيلنر (حداش). وقد تحدث اعضاء المعارضة الثلاثة عن الضرر الذي تسببه سياسة الحكومة في المناطق المحتلة لدولة اسرائيل، وقام رئيس الحكومة بالرد على الاقتراحات الثلاثة بسبب غياب وزير الدفاع شارون. وفي بداية كلامه، اقر بيغن بوجود سياستين في صلب سياسة الحكومة في المناطق المحتلة وهما: منح التسهيلات للسكان وعدم السماح بأي شكل من الأشكال بالحاق الأذى بالمواطنين ــ يهودا او عربا ــ وبجنود الجيش الاسرائيلي (ر. إ. إ.، العدد ٢٤٩٥، ٢٥ و٢٦/١١/١٩٨١، ص ٥). وتجادل رئيس الحكومة مع المعارضة بصدد تصرّف حكومات المعراخ في المناطق المحتلة، ونسف المنازل في الضفة الغربية. اما بالنسبة لجامعة بيرزيت، فقال: «ستفتح الجامعة اذا ما التزم رئيسها بالحرص على الحؤول دون القاء الحجارة والقنابل اليدوية والزجاجات الحارقة على اي يهودي او عربي. اما اذا انصرف الطلاب الى اعمال الشغب، فسوف تبقى مغلقة، فالطلاب قدموا للدراسة وليس لممارسة القتل» (**المصدر نفسه**).

اما عضو الكنيست، شولاميت الوني، فقد ردت على كلمة بيغن بغضب؛ حيث قالت: «... حقا ان الأشخاص الموجودين في الضفة الغربية ليسوا يهودا ولكنهم من البشر...» واضافت: نحن نطبّق انظمة الطوارىء البريطانية بصورة اشد سواداً بكثير من البريطانيين» (**يديعوت احرونوت**، ٢٦/١١/١٩٨١). اما عضو الكنيست، مئير فيلنر فقد قال: «... انتم تقومون بسجن شعب هنا... انتم تدمرون اسرائيل والشعب في اسرائيل... انتم تقيمون واقعا لن تستطيعوا السيطرة عليه بعد ذلك...» (**المصدر نفسه**). كذلك ندد عضو الكنيست، ميخائيل بار-زوهار، بسياسة نسف البيوت في بيت ساحور قائلا: «... لقد سقطت اسقف المنازل على محتوياتها وباتت العائلات في العراء، وتسارع السكان للتضامن مع العائلات المتضررة وهتفوا بشعارات قومية...» (**المصدر نفسه**).

كما عادت شولاميت الوني وعقبت على سياسة الحكومة في المناطق المحتلة بقولها: «... ان هذه السياسة تتناقض مع المواثيق الدولية التي وقّعت عليها اسرائيل، واعلنت انها وزملاءها من رجال القانون والفكر والأدب، قد شكّلوا هيئة ستقوم بدراسة اية شكوى تقدّم اليها بهذا الخصوص؛ اذ لا يعقل ان نهتم بما يجري لنا، ونصم آذاننا ونقفل قلوبنا عما يجري في المناطق المحتلة» (ر. إ. إ.، العدد ٢٤٩٥، ٢٥ و٢٦/١١/١٩٨١، ص ٦). اما عضو الكنيست، مئير فيلنر فقد قال: «... ان عمليات القمع تذكرني بعمليات محدودة مارسها النازيون». واضاف: «لن تستطيعوا إبادة الشعب الفلسطيني... دعوه يقيم دولته... انكم تقضون على الشعب هنا وتدمرون اسرائيل... انكم تتسبّبون بما لا تستطيعون السيطرة عليه» (**المصدر نفسه**).

وبعد تلك المناقشة الحادة، قام كل من عضو الكنيست حنان بورات (هتحياه) وامنون روبنشتاين واقترحا نقل الموضوع الى لجنة الخارجية والأمن، ولكن، في الاقتراع على الاقتراح، تمت الموافقة على اقتراح بيغن الرامي الى شطب الاقتراح عن جدول الأعمال بأكثرية ٥٣ صوتا من كتل الائتلاف وهتحياه وتيلم، مقابل ٤٤ صوتا من اعضاء المعارضة (**معاريف**، ٢٦/١١/١٩٨١).

ومن جهة اخرى، علّق عضو الكنيست، فيكتور شيمطوف، سكرتير عام حزب مبام، على هدم المنازل في الضفة الغربية، فندد بسياسة الحكم العسكري في المناطق المحتلة بقوله: «... هذا العمل يتنافى مع القيم اليهودية ويتعارض مع جميع القوانين والعدالة» واضاف: «لقد هُدمت بيوت مؤلفة من عدة طبقات وروِّع الأطفال والنساء والشيوخ وتركوا في العراء، مع انهم لم يقوموا بأي عمل غير شرعي، ولم يحاكموا، ومع هذا هُدمت بيوتهم... لهذا اقول واكرر، كمواطن في دولة اسرائيل وكعضو كنيست وكوزير سابق في حكومة اسرائيل، انني اخجل من هذا العمل، وان هذه الأعمال ستزيد الأوضاع سوءا، كما ستزيد الكراهية لدولة اسرائيل وستعزز مكانة منظمة التحرير الفلسطينية واعداء اسرائيل في الداخل والخارج» (ر. إ. إ.، العدد ٢٤٩٢، ٢٠ و٢١/١١/١٩٨١، ص ٩).

٢ ــ الموقف الشعبي

وفي إطار التحرّك الشعبي الاسرائيلي للتضامن مع سكان المناطق المحتلة، وصل يوم ٧/١١/١٩٨١، الى مبنى جامعة بيرزيت اعضاء «لجنة التضامن مع جامعة بيرزيت» ومن بينهم اعضاء اليسار الاسرائيلي وعلى رأسهم الدكتور آفي عوز، من جامعة تل ــ ابيب، والبروفيسور دانئيل عاميت، من الجامعة العبرية في القدس، وكذلك الشاعر يافي. لقد دخلوا الى الحرم الجامعي بالرغم من الحصار الذي فرضته قوات الأمن حول المبنى، وعقدوا اجتماعا احتجاجيا، وبعد ذلك توجّهوا الى مدينة رام الله وقاموا بتوزيع منشورات تحتج على اغلاق الجامعة. وقد اختطفت المناشير بتلهّف من قبل عابري السبيل، ولكن قوات الأمن وصلت الى المكان وطلبت منهم مغادرة المدينة فورا (**عل همشمار**، ٨/١١/١٩٨١).

وفي الاتجاه نفسه، عقد في بيت اغرون بالقدس، يوم ١٧/١١/١٩٨١، مؤتمر تضامن مع الشعب الفلسطيني ضد الاجراءات القمعية الاسرائيلية. وتحدّث، في هذا المؤتمر، حنا سنيوره، محرر في صحيفة الفجر المقدسية، موضحا مسلسل المعاناة التي تتعرّض لها الصحافة العربية، من ضغوط وتهديدات وزرع متفجرات واختطاف واغلاق. كما تحدّث ايضا في المؤتمر عضو الكنيست السابق، اوري افنيري، موضحا ان السياسة المتبعة في المناطق المحتلة ستنعكس على الشعب الاسرائيلي ان عاجلا او آجلا. واعلن عن تضامنه مع جامعة بيرزيت وصحيفة الفجر، ومع اصحاب البيوت المنسوفة، ومع كل من يعاني في المناطق المحتلة. وقال: «... ان شعبا يقمع شعبا آخر لن يكون آمنا، وهذا القمع سيطاله ايضا» (**الشعب**، ١٨/١١/١٩٨١).

وتحدث ايضا في المؤتمر حاي بار ــ عام، الذي اعلن ان ادعاءات شارون حول السياسة الليبرالية لم تخدع احدا، وهي تثبت من جديد ان شارون لم يتغيّر. ثم تحدّث زياد ابو زياد، سكرتير تحرير صحيفة الفجر، موضحا مواقف الصحيفة

التي تعكس اوجه نضال الشعب الفلسطيني في الداخل من اجل نيله حقه في تقرير المصير (**المصدر نفسه**).

كما تظاهر، يوم ٢٢/١١/١٩٨١، امام مكتب رئيس الحكومة عشرات الطلاب العرب واليهود، احتجاجا على اغلاق جامعة بيرزيت ونسف المنازل في المناطق المحتلة. (**المصدر نفسه**، ٢٢/١١/١٩٨١).

ومن جهة اخرى، طلب اتحاد الطلاب في القدس – يسيطر عليه الليكود – من وزير المعارف والثقافة ومن وزير الدفاع، منع انتقال طلاب من جامعة بيرزيت الى الجامعة العبرية. هذا على ضوء معلومات مفادها، ان هناك عددا من محاضري الجامعة العبرية يريدون تجاوز اغلاق جامعة بيرزيت باعطاء محاضرات لطلابها في الجامعة العبرية، واعتبرت الموضوع سابقة غير عادية، وينبغي على هؤلاء المحاضرين ان يدركوا ان الوقت غير ملائم للقيام بتصرّف قد يؤدي الى تفجير لم يسبق له مثيل في الجامعة العبرية؛ حيث قد يصل الأمر الى سفك الدماء. واضاف: ان الطلاب الذين وصلوا الى وضع يحول دون مواصلتهم للدراسة في الضفة الغربية، بسبب تأييدهم لمنظمة التحرير الفلسطينية، ينبغي عدم السماح لهم بدخول الجامعة العبرية للتحريض لصالح هذه المنظمة (ر. إ. إ.، العدد ٢٤٩٠، ١٨ و١٩/١١/١٩٨١، ص ٦).

الصحافة الاسرائيلية واحداث الضفة

عالجت الصحافة الاسرائيلية الأحداث الأخيرة في الضفة الغربية مسلّطة الضوء على الاجراءات القمعية التي نفّذتها سلطات الاحتلال، وما اثارته هذه الاجراءات من آثار سلبية على المناطق، فعلّق داني روبنشتاين على تلك الاجراءات القمعية التي نفّذت تحت اسم الادارة المدنية التي يترأسها البروفيسور مناحيم ميلسون بقوله: «... ان التعيين الأخير للبروفيسور ميلسون هو التعيين الخامس في هذه السلسلة؛ وهو، بالصدفة، من الجامعة نفسها والمعهد نفسه.. ان هذه التعيينات لـ البروفيسرات في الحكم العسكري هي بمثابة تأييد لأسلوبه، وتفسح المجال امام اساتذة جامعة بيرزيت للقول: انه في الجامعات الاسرائيلية توجد مدرسة تخرّج حكاما عسكريين» (**دافار**، ٢٥/١١/١٩٨١).

اما امنون كابليوك، فقد قال: «... لقد عاد وزير الدفاع اريئيل شارون في العام ١٩٨١، الى نهجه الذي اتبعه في قطاع غزة في العام ١٩٧١، وهو لايدرك الفوارق بين المكان والزمان... لقد وعد شارون باعطاء تسهيلات لسكان المناطق المحتلة المسالمين، وهدد باستعمال القبضة الحديدية بصورة لم يتصوّرها احد تجاه مؤيدي منظمة التحرير الفلسطينية. ولكن ما العمل اذا كان جميع سكان المناطق.. من مؤيدي منظمة التحرير الفلسطينية، هل سيعاقبهم جميعا؟ » (**عل همشمار**، ١٣/١١/١٩٨١).

واوضح كابليوك الفوارق بين غزة ١٩٧١ والضفة ١٩٨١ بقوله: «... في تلك الفترة، قبل عشر سنوات، كانت في غزة معارضة مسلحة ضد الاحتلال الاسرائيلي. ففي الليل، كان يسيطر رجال فتح والجبهة الشعبية في المخيمات والقرى والمدن، بينما يعود اليها الجنود الاسرائيليون في النهار. وقد كانت تلك فترة يتيمة منذ العام ١٩٦٧ وحتى يومنا هذا.

«خلال تلك الفترة، قام شارون، قائد المنطقة الجنوبية في حينه، بضرب تلك المقاومة المسلحة بقسوة: هدم احياء كاملة في المخيمات وطرد السكان. لقد استطاع حقا القضاء على المقاومة المسلحة ولكنه لم يستطع كسب حب السكان للجيش الاسرائيلي، وكل من يزور غزة الآن يستطيع تلمس ذلك. اما في الضفة، فالصورة تختلف تماما، فالمعارضة ضد الاحتلال الاسرائيلي تلبس طابعا جماهيريا وسياسيا – اضرابات ومظاهرات – ترافقها اعمال رشق الحجارة واشعال اطارات السيارات، وفي بعض الأحيان المتباعدة، القاء قنبلة او اصابة سيارة عسكرية اسرائيلية، كما ان ممثلي الشعب في الضفة لا يخشون التعبير عن آرائهم بالرغم من قيود سلطات الاحتلال» (**المصدر نفسه**).

واختتم كابليوك تعليقه بقوله: «... ان محاولة تحطيم معنويات السكان، محاولة عقيمة وسترافقها بالضرورة عمليات قمع واضطهاد

ستزيد من تأزيم الأوضاع... والواجب الأول هو ايقاف تدهور الأوضاع. اما اذا كان شارون مصرّا على اتباع اسلوب التخويف الذي اتبعه في غزة في العام ١٩٧١، فمن المناسب ان يقال له، ان الضفة في العام ١٩٨١، ليست غزة ١٩٧١، والعالم في العام ١٩٨١ لا يستطيع تحمّل مثل هذه الأعمال التي تجاهلها في العام ١٩٧١.

... ان سكان المناطق المحتلة لا يريدون الاحتلال الاسرائيلي بجميع صوره، لا الحكم الذاتي، ولا الحكم الاداري ولا اي وصاية، بل يريدون الاستقلال. وهذا يعلمه جيدا كل ذي صلة، حتى لو كانت ضعيفة مع الواقع في المناطق المحتلة. فهم يعبّرون عن رأيهم بالقول والعمل، ولن تجدي محاولات الحكم العسكري نفعا (**المصدر نفسه**).

وفي الاتجاه نفسه، علّق يهودا ليطاني على عمليات نسف البيوت في بيت ساحور بقوله: «... لقد دفعت سياسة شارون حتى بالذين يطلق عليهم تسمية معتدلين للوقوف جنبا الى جنب مع الذين نطلق عليهم تسمية متطرفين، والى مواقف موحدة ضدها. لقد سار كل من حنا الأطرش، رئيس بلدية بيت ساحور، والياس فريج سوية مع زعيم الحزب الشيوعي عطا الله رشماوي في مسيرة احتجاجية ضد سياسة هدم البيوت. وقد هتف المتظاهرون: «فلسطين عربية»، «لا لاسرائيل»، «نعم لمنظمة التحرير الفلسطينية». وسمع النشيد المعتاد في مثل هذه المظاهرات «بلادي، بلادي»، وقد تصدت المسيرة للسيارات العسكرية الاسرائيلية دون اي خوف وقام الشبان برجمها» (**هآرتس**، ١٨/١١/١٩٨١).

واضاف ليطاني: لقد كانت نظرات الحقد والكراهية تطل من كل زاوية. لقد سمعت طفلا – احد ابناء العائلة التي هدم بيتها – يشتم اسرائيل، وعندما رآني رفع صوته واستمر بالصراخ والشتائم قائلا: «... ستدفعون ثمن ذلك غاليا، لن نهدم بيتا واحدا، بل سنهدم جميع بيوتكم». واختتم تعليقه بقوله: «... عندما تقوم السلطات الاسرائيلية بعمليات نسف البيوت تعتقد انها بهذا العمل تردع السكان، ولكن النتيجة الحتمية هي التصعيد، لانه من الصعب توقع توق السكان الذين تنسف بيوتهم نحو السلام. حقا ان هذه الأعمال تخيف البعض، ولكن سيوجد دائما من لديه الجرأة على رشق الحجارة في ظروف اصعب وحتى على إطلاق النار والقاء القنابل ووضع المواد الناسفة، والأمر الأكثر اهمية، هو عدم امكانية وجود زعماء معتدلين، ما دام الياس فريج وحنا الأطرش يضطران للسير مع المتظاهرين في مسيرة واحدة» (**المصدر نفسه**).

كذلك، علّق امنون كابليوك على سياسة العقاب الجماعي وعدم جدواها، بقوله: «... يبقى العقاب الجماعي اكثر اشكال العقاب بشاعة من بين جميع الوان العقاب التي تفتق عنها ذهن الانسان... السلطات التي فقدت الشعور الانساني تتبع مثل هذه الوسائل، التي تلحق الضرر بأشخاص كل ذنبهم انهم موقع شك واتهام... لقد اتبع هذا الأسلوب منذ الأيام الأولى للاحتلال الاسرائيلي للضفة والقطاع في العام ١٩٦٧، منع تجوّل؛ اغلاق مؤسسات تعليمية؛ وفوق كل هذا نسف بيوت، وفي بعض الأحيان هدم احياء كاملة – هكذا حدث على سبيل المثال في غزة وحلحول قبل حرب الغفران – وقد سمى موشي دايان هذا العقاب، «عقاب الجوار»، ولكن دايان صاحب هذه النظرية عرف فيما بعد عقم هذا الأسلوب، وفي نهاية فترته، وخلال فترة سلفه شمعون بيرس، خفت مثل هذه الأعمال.

واختتم تعليقه بالقول: «... عندما احتلت المناطق المحتلة في العام ١٩٦٧، قيل لنا: هذه المرة ستكونون شهود عيان على سلطة احتلال متنور، ولكن لم يمض وقت طويل حتى اتضح ان لغة الاحتلال واحدة، والتغيير فقط بالتفاصيل، وفي قوة المعارضة... فلا يوجد احتلال لم يقم بمنع توزيع الكتب، ولا توجد سلطة احتلال لم تر في الجامعات مستنبتا للمعارضة وبؤرة لها. ان جميع سلطات الاحتلال تعود الى الأخطاء نفسها... التهور بمثل هذه الأمور وما يشابهها، يشير الى امر واحد فقط وهو: إفلاس الحكم العسكري. والمشكلة انه لا يوجد في السلطة من يستخلص العبر من مثل هذا الافلاس في سياسة الحكم العسكري» (**عل همشمار**، ٢٠/١١/١٩٨١).

صلاح عبد الله

Palestine Affairs

No. 122—123, January February 1982

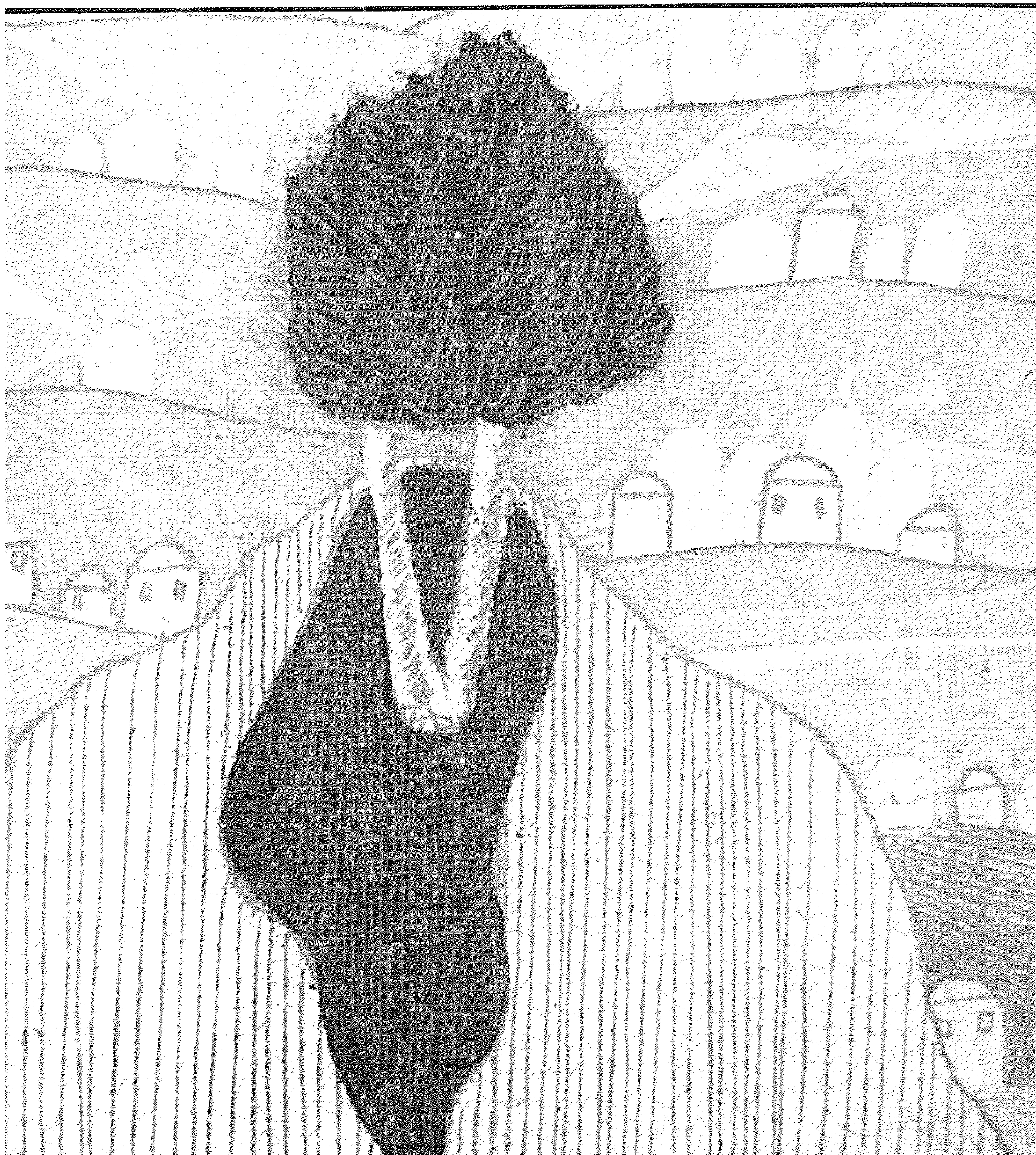
Published monthly in Arabic by the P.L.O. Research Center
P.O.Box 1691, Beirut, Lebanon (Tel. 808976/7/8. Cables: MARABHATH).

Editor: **Bilal El-Hassan**
Annual Subscription
Air Mail: Arab countries — L.L. 75 ($30); Europe — L.L. 100 ($40); Elsewhere — L.L. 125 ($50).
Surface Mail: Lebanon and Syria — L.L. 60 ($24); Elsewhere — L.L. 65 ($26).

سعر هذا العدد المزدوج: ١٠ ل.ل. في لبنان
١٢ ل.س. في سوريا
١٣٠٠ فلس في الكويت والعراق
٢٠ درهماً في دولة الامارات
١٥٠٠ درهم في ليبيا
١٥٠٠ درهم في المغرب
١٢ ل.ل. في الأقطار العربية الأخرى

شؤون فلسطينية

١٢٤ آذار (مارس) ١٩٨٢



شؤون فلسطينية

شهرية فكرية لمعالجة أحداث القضية الفلسطينية وشؤونها المختلفة

تصدر عن مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية

رئيس التحرير: بلال الحسن

المدير العام: صبري جريس

جميع الآراء الواردة تعبر عن وجهات نظر كاتبيها ولا تعكس بالضرورة آراء منظمة التحرير الفلسطينية ولا المحررين ولا المستشارين ولا الناشرين

العنوان بناية الدكتور راجي نصر، شارع كولومباني (متفرع من السادات)، رأس بيروت — لبنان، ص.ب ١٦٩١، تلفون التحرير: ٨/٧/٨٠٨٩٧٦، التوزيع: ٨٠٨٣٣١، برقياً: مرأبحاث، بيروت.

الاشتراك السنوي (بريد جوي): في الأقطار العربية (عدا لبنان وسوريا) — للأفراد: ١٣٥ ل.ل.، للمؤسسات والدوائر الحكومية: ٢٥٠ ل.ل.؛ في أوروبا: ٦٠ دولاراً؛ في أميركا وباقي دول العالم: ٧٥ دولاراً. (بريد عادي): في لبنان وسوريا — للأفراد: ١٠٠ ل.ل.، للمؤسسات والدوائر الحكومية: ١٥٠ ل.ل.

المحتويات

تقارير

رسائل

مؤتمرات

كتب

شهريات

فهرس السنة الحادية عشرة من «شؤون فلسطينية»، آذار (مارس) ١٩٨١ ــ شباط (فبراير) ١٩٨٢.

لوحة الغلاف من اختيار الاتحاد العام للفنانين التشكيليين الفلسطينيين، للفنان **ناصر السومي**

المطامع الصهيونية في الجولان

هشام الدجاني

كان قرار الحكومة الاسرائيلية الأخير، الذي أقره الكنيست في ١٤/١٢/١٩٨١، والذي يتضمن الاعلان الرسمي عن ضم الجولان، بمثابة «صدمة» كهربائية جديدة للمسؤولين في الأقطار العربية وشعوبها على حد سواء، كفيلة بأن تهزهم من أعماقهم وتدفعهم إلى نبذ خلافاتهم؛ وهم يرون العدو الصهيوني يعربد في أرجاء هذا الوطن ويعلن كما يحلو له وحين يحلو له عن «فصم» قطعة جديدة منه، واعتبارها جزءاً من «أرض اسرائيل».

لم يكن الاعلان أكثر من خطوة «شكلية» أو «رسمية» لتكريس الاحتلال أو الضم القائم فعلاً منذ عام ١٩٦٧. وإذا كان الاعلان قد تم مؤخراً فحسب، فهو قد جاء، كما هو معروف، لتحقيق أهداف سياسية آنية، خارجية وداخلية، ووسيلة للابتزاز والضغط والاركاع، وإذا كان «الضم» حاصلاً فعلاً، فإن هذه الخطوة، تدعونا فيما تدعونا، إلى العودة إلى التاريخ إلى الجذور... جذور الأطماع الصهيونية. فالجولان، كما جنوب لبنان، وكما فلسطين ذاتها، كان محط أطماع الصهيونية منذ وقت طويل. وإذا كانت هذه الأطماع قد أخذت تتجسد وتأخذ طريقها إلى التنفيذ منذ قيام «الدولة» الصهيونية عام ١٩٤٨، فإن خلفياتها التاريخية وجذورها تعود إلى ما قبل قيام الدولة بزمن غير يسير.

١ ــ الأطماع التاريخية في الجولان

لنتفحص هنا، على سبيل المثال لا الحصر، عدداً من الوثائق والتصريحات الصهيونية التي تعود جميعها إلى ما قبل ١٩٤٨، والتي تؤكد حقيقة هذه الأطماع وجذورها تاريخياً.

* البحث في الأصل هو فصل من مخطوطة كتاب أعده لمكتب الدراسات التابع لحركة «فتح». وقد وجدت من المناسب أن ينشر في الوقت الحاضر بعد صدور قرار الحكومة الاسرائيلية الأخير، وبعد أن أصبح موضوع الجولان، اليوم، من أهم الموضوعات التي تشغل الرأي العام العالمي ومؤسساته الدولية ــ الباحث ــ

في عام ١٩٢١، كتب المؤلف الصهيوني الأميركي هوراس ميركالين في كتابه «الصهيونية والسياسة العالمية» يقول: «... ان مستقبل فلسطين بأكمله هو بأيدي الدولة التي تبسط سيطرتها على الليطاني واليرموك ومنابع الأردن»(١). وقبل ذلك كان بن ــ غوريون قد رسم، في عام ١٩١٨، تصوره لحدود الدولة الصهيونية على الشكل التالي: تضم النقب برمته، ويهودا والسامرة، والجليل وسنجق حوران، وسنجق الكرك (معان والعقبة) وجزءاً من سنجق دمشق (أقضية القنيطرة ووادي عنجر وحاصبيا)(٢).

وجاء في المذكرة التي تقدمت بها المنظمة الصهيونية العالمية إلى المجلس الأعلى لمؤتمر السلام في باريس، في ٣ شباط (فبراير) عام ١٩١٩، والتي أوضحت فيها معالم الحدود التي تريدها للدولة الصهيونية ما يلي: «... وجبل الشيخ هو أبو المياه الحقيقي بالنسبة لفلسطين، ولا يمكن فصله عنها بدون إنزال ضربة جذرية بحياتها... فيجب إذاً أن يبقى تحت سيطرة أولئك الذين هم أرغب وأقدر على إعادته إلى نفعه الأقصى»(٣).

وفي ١٦ شباط (فبراير) عام ١٩٢٠، بعث ممثل الصهيونية الأميركية، لويس برانديس، ببرقية إلى وايزمان يطلب فيها، باسم المنظمة الصهيونية الأميركية، تدخل الحكومة البريطانية عملياً للحيلولة دون خسارة جزء كبير من «فلسطين الشمالية» وفيها يقول: «... الحدود الوطنية الشمالية والشرقية لا غنى عنها لقيام مجتمع يعيل نفسه بنفسه. فمن أجل تطور البلاد الاقتصادي في الشمال ينبغي أن تضم فلسطين مفارق مياه الليطاني عند جبل الشيخ (حرمون) وإلى الشرق سهول الجولان وحوران »(٤).

وفي ١٩١٩/١٢/٢٩، عشية انعقاد مؤتمر سان ريمو، الذي كان سيبحث موضوع اقتسام أقطار الشرق العربي بين الدول الاستعمارية، وجه زعيم الحركة الصهيونية آنذاك حاييم وايزمان رسالة إلى رئيس وزراء بريطانيا لويد جورج جاء فيها: «في اللحظة التي توشك فيها أن تشترك مع زملائك في المفاوضات النهائية التي سيتوقف عليها مصير فلسطين، تود المنظمة الصهيونية أن تتوجه إليك في موضوع يسبب لها أعمق القلق، وهو مسألة الحدود الشمالية لفلسطين... وضعت المنظمة الصهيونية، منذ البدء، الحد الأدنى من المطالب الأساسية لتحقيق الوطن القومي اليهودي، ولا داعي للقول ان الصهيونيين لن يقبلوا تحت أية ظروف خط سايكس ــ بيكو حتى كأساس للتفاوض، لأن هذا الخط لا يقسم فلسطين التاريخية ويقطع منها منابع المياه، التي تزود الأردن والليطاني فحسب، بل يفعل أكثر من ذلك، انه يحرم الوطن القومي بعض أجود حقول الاستيطان في الجولان وحوران التي يعتمد عليها إلى حد كبير نجاح المشروع بأسره»(٥).

وفي نيسان عام ١٩٢٠، وجه بن ــ غوريون مذكرة باسم اتحاد العمل الصهيوني إلى حزب العمال البريطاني جاء فيها: «من الضروري أن لا تكون مصادر المياه، التي يعتمد عليها مستقبل البلاد، خارج حدود الوطن القومي اليهودي في المستقبل. فسهول حوران التي هي بحق جزء من البلاد يجب ألا تسلخ عنها، ولهذا السبب طالبنا دائماً أن تشمل أرض ــ اسرائيل الضفاف الجنوبية لنهر الليطاني، واقليم حوران من منبع اللجاة جنوب دمشق... ان اهم أنهار أرض ــ اسرائيل هي الأردن والليطاني واليرموك. والبلاد بحاجة إلى هذه المياه، بالاضافة إلى أن الصناعة سوف تعتمد على توليد الكهرباء من هذه القوى المائية»(٦).

٢ ــ الاستراتيجية الاسرائيلية تجاه الجولان

ونعني هنا بالطبع مرحلة ما بعد قيام الكيان الصهيوني. ويمكن أن ندرج هنا سلسلة من الاعتبارات والأطماع، مثل الاعتبارات الجغرافية والديموغرافية، والدفاعية، والسياسية، والسيطرة على مصادر المياه. ويجدر أن نتوقف عند كل فقرة من هذه الفقرات لما لها من أهمية في توضيح مجمل الاستراتيجية تجاه الجولان.

(أ) مرحلة ١٩٤٨ ــ ١٩٦٧

في العشرين من تموز (يوليو)، عام ١٩٤٩، تم التوقيع على اتفاقية الهدنة السورية ــ الاسرائيلية بعد مفاوضات استمرت ٤ أشهر، وبعد مرور سنة كاملة على قرار مجلس الأمن (الصادر في ١٩٤٨/٧/١٥) القاضي بوقف اطلاق النار. وكانت سوريا آخر قطر عربي متاخم لاسرائيل يوقع هذه الاتفاقية.

ومنذ مطلع الخمسينات، بدأت اسرائيل سلسلة من أعمال خرق الأحكام الخاصة باتفاقية الهدنة المذكورة، والمتعلقة بشكل خاص بالمناطق المجردة من السلاح، وذلك «بقصد الوصول إلى غاية نهائية هي ضم هذه الأراضي إلى اسرائيل»[٧]. وكان من أوائل أعمال الخرق هذه شروع اسرائيل، عام ١٩٥٠، بتنفيذ مشروع تجفيف بحيرة الحولة والمستنقعات المحيطة بها شمالاً، وهو ما كان يؤمن لها ما مساحته ٤٥ ألف دونم من الأراضي الصالحة للزراعة.

بدأ تنفيذ المشروع، عملياً، في كانون الثاني (يناير) عام ١٩٥١. وقد تطلب تنفيذه مصادرة أراض لملاك ومزارعين عرباً داخل المنطقة المجردة. وتقدمت سوريا بشكوى إلى لجنة الهدنة المشتركة. فقد كان تجفيف المستنقعات يعني إزالة الحواجز العسكرية الطبيعية، فضلاً عن الاضرار بحقوق مواطنين عرباً داخل المنطقة المجردة. وأخفقت محاولات لجنة الهدنة المشتركة في حل المشكلة. ولجأت اسرائيل إلى سياسة الارهاب واستعراض العضلات. فقامت المدفعية الاسرائيلية (في ٥ نيسان ـ ابريل ١٩٥١) بقصف بلدة «الحمة» وضواحيها خارقة بذلك أحكام وقف اطلاق النار. وكانت الغاية من هذا العدوان هي ارغام سوريا على الاذعان[٨].

وانتقلت المشكلة بعد ذلك إلى مجلس الأمن. وفي ١٩٥١/٥/١٨ أصدر المجلس قراره (رقم ٢١٥٧/س) القاضي بأمر اسرائيل باعادة من طردتهم من العرب إلى المنطقة المجردة، والسماح لجميع مراقبي الأمم المتحدة بحرية تفتيش جميع الأماكن في المنطقة المذكورة، والاستجابة لطلبات رئيس لجنة الهدنة المشتركة والمتعلقة بالقيام بالأعمال في هذه المنطقة[٩].

وفي كانون الثاني (يناير) عام ١٩٥٣، أنجز الاسرائيليون بناء القناة الخاصة بتحويل مياه الحولة، وابتدأت عمليات التجفيف. وكانت جميع أراضي المنطقة المجردة، عدا الحمة، قد أصبحت آنذاك تحت سيطرتهم. ويعترف متتياهو بيلد، أحد المسؤولين الاسرائيليين العسكريين السابقين، بأن تجفيف مستنقعات الحولة قد جعل سوريا بلا حدود آمنة وسبب لها قلقاً. وكان لها الحق في أن تطالب بأن يؤخذ موقفها بعين الاعتبار[١٠]. كذلك يعترف دايان بهذه الحقيقة بعد مرور عشرين عاماً، فيقول: «أجل لقد

ألفينا من جانبنا الوضع الخاص بالمناطق المجردة وتصرفنا بها كأنها داخل اسرائيل»(١١).

بعد الانتهاء من مشروع الحولة، انتقل الاسرائيليون إلى الخطوة التالية، وهي بناء محطة كهربائية عند جسر بنات يعقوب شمالي بحيرة طبريا، وكان ذلك في الثاني من تشرين الثاني (نوفمبر) عام ١٩٥٢، وقد تضمن المشروع بناء قناة تحويل من المحطة إلى شمال البحيرة. ولم يتطلب تنفيذ هذا المشروع أن تقبل الشركة الاسرائيلية المنوطة بالعمل في المنطقة المجردة فحسب، بل تطلب كذلك أن تحول قسماً من المياه من نهر الأردن ما بين بحيرتي الحولة وطبريا(١٢).

وقد طلب الجنرال فان بيينكيه (رئيس أركان قوات الهدنة الدولية UNTSO) آنذاك من السلطات الاسرائيلية وقف العمل في المشروع، ولكنها رفضت ذلك. وتحت الضغط الأميركي ـــ وكانت الغارة الاسرائيلية الوحشية على قبية لا تزال حديث الاعلام العالمي ـــ عرضت اسرائيل في ٢٨/١٠/١٩٥٣ ايقاف المشروع. ولكنها عادت إلى استئناف العمل فيه، عام ١٩٥٥، بعد أن أخفق مشروع جونستون.

وفي كانون الأول (ديسمبر)، عام ١٩٥٥، شن الاسرائيليون غارة واسعة النطاق على المواقع السورية في شمال شرق بحيرة طبرية بقصد فرض سيطرتهم الكاملة على البحيرة.

ولقد شكلت الموارد المائية لهضبة الجولان والموقع الاستراتيجي لهذه الهضبة عاملين أساسيين في الصراع الاسرائيلي ـــ السوري. وهذا ما جعل الجبهة السورية ـــ الاسرائيلية دائمة السخونة. وقد كشفت المصادر الاسرائيلية نفسها عن أهمية هذين العاملين في استراتيجية اسرائيل تجاه الجولان، وأطماعها فيه. وقد كانت سيطرة سوريا (حتى عام ١٩٦٧) على الروافد الأساسية لنهر الأردن، وهما نهر البانياس (من سوريا) والحاصباني (من لبنان) سبباً كافياً للتوجه العدواني الاسرائيلي نحوها؛ حيث كانت هذه السيطرة تحول دون تحقيق أطماعها التوسعية في مياه نهر الأردن. لقد كان يصب في بحيرة طبرية ما يقارب ١٢٣ مليون م^{3} من مياه نهر بانياس، و١٥٢مليون م^{3} من مياه نهر الحاصباني. وهما يزودان طبرية سوية بقرابة ٢٧٥ مليون م^{3} سنوياً، وهي كمية تعادل ما تضخه اسرائيل من البحيرة عبر أنبوب الري القطري لري النقب وتعزيز مياه الآبار في مختلف أرجاء البلاد.

وكانت اسرائيل قد باشرت، منذ عام ١٩٥٦، أكبر مشروعاتها المائية، وهو المشروع المعروف باسم «مشروع المياه الوطني» الذي يهدف إلى تحويل مياه نهر الأردن العلوي إلى المنطقة الساحلية ومنها إلى النقب. وفي أواخر عام ١٩٦٣، كانت اسرائيل قد أوشكت على تنفيذ مشروعها هذا بالكامل(١٣). وقد تضمن المشروع عدة مراحل، منها تجفيف بحيرة الحولة التي تحدثنا عنها، وتحويل نهر عند جسر بنات يعقوب، وتحويل مياه بحيرة طبرية وضخها في أقنية عبر سهل بيسان، وتحويل المياه الربيعية المالحة في بحيرة طبرية كذلك. وكان تنفيذ هذا المشروع يعني استيلاء اسرائيل على ما يوازي ٥٠٪ من مياه الأردن.

وعندما أوشك هذا المشروع على الانتهاء، اجتمع مؤتمر القمة العربي الأول في

القاهرة في ١٣ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٤، لتدارس الخطة الكفيلة بدرء خطر المشروع الصهيوني الذي يجسد الأطماع الصهيونية التاريخية في مياه الجولان.

وقد أقر المؤتمر المذكور، كما هو معروف، مشروعاً لتحويل روافد هذا النهر في المنطقة العربية لقطع الطريق على المشروع الاسرائيلي الرامي إلى تحويل مجرى النهر. وعندما دخل المشروع في مراحله التنفيذية لجأت اسرائيل، في العامين: ١٩٦٤ و١٩٦٥، على التوالي، إلى أعمال القصف الجوي لمنشآت المشروع وآلياته في الجولان بقصد تعطيله ووقف تنفيذه

ويربط المعلق الاسرائيلي المعروف اريبه أفنيري بين تنفيذ المشروع العربي وبين احتلال الجولان، فيقول: «وإذا ما توقفنا قليلاً لنلقي نظرة إلى الوراء لتأكدنا من أن هذا المشروع هو الذي أدى إلى تصعيد حدة توتر العلاقات القائمة بيننا وبين سوريا؛ الأمر الذي أدى بدوره في النهاية إلى نشوب حرب الأيام الستة. ويجب ألا ننسى أنه لم تكن بيدنا حيلة لعرقلة أعمال التحويل سوى استخدام سلاح الجو. وبامكاننا القول اننا كنا سنضطر في النهاية لشن الحرب (ضد سوريا) لو نفذ مشروع تحويل روافد الأردن — حتى لو لم تنشب حرب الأيام الستة بسبب الحصار في سيناء — لذا يجب أن يكون واضحاً لكل من يؤمن اننا سنصل إلى السلام باعادة الجولان ان عليه ان يورد في حسابه موضوع سلب مصادر المياه من اسرائيل. ان وجود الجولان بيد السوريين معناه ترك خيار سلب مصادر المياه تحت رحمتهم»(١٤).

إذاً، فقد كانت **موارد الجولان المائية** عاملاً حاسماً في الصراع الاسرائيلي — السوري، وعاملاً رئيسياً من عوامل أو أسس الاستراتيجية الصهيونية تجاه الجولان. ولم يستند هذا العامل إلى أسباب اقتصادية وأمنية فحسب، بل استند كذلك إلى أسباب سياسية. فقد أرادت اسرائيل، من خلال السيطرة على موارد الجولان المائية، فرض نفسها كشريك في أمور المنطقة وصنع أحداثها.

والعامل البارز الثاني، في هذه الاستراتيجية، هو **موقع الهضبة الجغرافي وأهميته الاستراتيجية**. فقد كانت الهضبة بموقعها وتحصيناتها تشكل خطراً على المستوطنات الاسرائيلية، حيث كانت الأخيرة (مستوطنات وادي الأردن الشمالي) تحت رحمة المدفعية السورية. وتقول صحيفة معاريف: «لقد كانت الهضبة السورية أحد الأسباب التي أدت إلى اندلاع الحرب. فالحياة التي لا تطاق عند أسفل الحصن السوري صعدت من حدة الصراع العربي — الاسرائيلي، وأدت في نهاية الأمر إلى اندلاع حرب الأيام الستة»(١٥).

هذان العاملان إذاً، وكما تعترف المصادر الاسرائيلية نفسها، كانا السبب الجوهري والمباشر للعدوان الاسرائيلي عام ١٩٦٧ على سوريا، بقصد احتلال الجولان وتكريس أهداف اسرائيل الاستراتيجية فيه.

(ب) مرحلة ١٩٦٧ — ١٩٧٣

في هذه المرحلة، تحققت أطماع الصهيونية التاريخية في الجولان، موقعاً وأرضاً ومصادر مياه، وانتقلت اسرائيل إلى التجسيد العملي لاستراتيجيتها في الجولان. ولا نعني هنا السيطرة على مصادر المياه، والاحتلال العسكري وتدمير تحصينات الجولان السورية،

وبناء تحصينات جديدة فحسب، بل نعني أيضاً الاستيطان، وهو ما يعني عملياً «ضم» الجولان إلى اسرائيل بعد غرس المستوطنات فيها، و «استعمارها» بعناصر سكانية جديدة بعد اضطرار سكانها الأصليين إلى الجلاء.

ولقد أظهرت التصريحات الاسرائيلية، في هذه المرحلة، مدى تشدد اسرائيل في التمسك بالجولان. فقد قالت صحيفة دافار: «ان اسرائيل لن تعيد هضبة الجولان إلى سوريا حتى ولو مقابل اتفاقية سلام...فالهضبة تعتبر ضمن المناطق التي لا يثار الجدل حولها بين الجمهور الاسرائيلي»(١٦). كذلك أكد الاستفتاء الذي أجرته صحيفة «يديعوت أحرونوت» عام ١٩٦٩ مدى تمسك الاسرائيليين بالجولان وحرصهم على استيطانه. فقد أظهر الاستفتاء أن ٣٣٪ من الذين استفتوا يؤيدون الاستيطان السريع في الجولان، وأيد ٢٦٪ منهم هذا الاستيطان في الضفة الغربية، و١٩٪ في غور الأردن، و٢٪ في غزة وسيناء، و٢٠٪ في سائر المناطق»(١٧). ويتضح من هذا الاستفتاء، وكذلك من مواقف الأحزاب الاسرائيلية بصورة عامة، أن هضبة الجولان كانت تقف على رأس سلم الأفضليات بين المناطق العربية المحتلة (بعد ١٩٦٧) من أجل توسيع الاستيطان وتسريعه. ولهذا يحسن بنا أن نتوقف قليلاً عند هذا العامل من عوامل تحقيق الاستراتيجية الصهيونية.

الاستيطان في هذه المرحلة:

لم يدخل الاستيطان الاسرائيلي في الجولان مراحله التنفيذية عملياً إلا في نهاية الستينات على وجه التقريب. ففي نهاية ١٩٦٩ فقط، نشرت تفصيلات المشروع الاستيطاني الأساسي الخاص بالجولان والذي يتضمن خطة لاسكان ٥٠ ألف شخص، وانشاء مدينة يسكنها ٣٠ ألف شخص، على أن يتم ذلك في غضون عشر سنوات تنتهي عام ١٩٧٩(١٨). وحتى بداية السبعينات، استطاعت السلطات الاسرائيلية أن تقوم بتمهيد وزراعة ٥٠ ألف دونم(١٩)، وكان الاتجاه الرئيسي للمستوطنات القليلة التي تم انشاؤها حتى بداية السبعينات هو استغلال مراعي الجولان التي تصل مساحتها إلى قرابة ٣٠٠ ألف دونم لتربية الأبقار والأغنام. وبمقتضى الخطة التي وضعت لأعوام السبعينات كان من المقرر أن يصل عدد الأبقار في الهضبة إلى ٣٠٠ ألف رأس ترعى في مراع تصل مساحتها إلى ٨٠٠ ألف دونم، وعدد الأغنام إلى ٥٠ ألف رأس، أي تحويل المنطقة إلى مورد للحوم الطازجة على حد تعبير صحيفة دافار(٢٠).

بيد أن **العامل الاقتصادي** لم يكن إلا عاملاً ثانوياً في الاستيطان. ذلك أن **العوامل التوسعية** والعدوانية هي التي كان لها الدور الأول. ويكشف عن ذلك بوضوح تصريح بن ــ غوريون في أواخر ١٩٧٠ الذي يقول فيه: «إن الضرورة تحتم حالياً، وفي أقرب وقت ممكن، اقامة عشرين مستوطنة يهودية في هضبة الجولان، بالاضافة إلى المستوطنات القائمة حالياً. ذلك أن هذه الوسيلة في نظري هي من أنجح الوسائل التي يمكن بواسطتها ابقاء هذه الهضبة تحت سيطرتنا. ان العالم حين ذاك لن يبادر إلى طرد اليهود من هذه المنطقة»(٢١). وفي العام نفسه دعت صحيفة معاريف إلى «اقامة خط محصن قوي (من المستوطنات) يكون من السهل معه شن حرب على البطن السورية

الطارية»[٢٢]. ويمكن أن نضيف إلى هذه العوامل العامل النفسي، ونعني به تبديد مخاوف المستوطنين عن طريق تكثيف الاستيطان. وقد صرح موشي دايان (وكان آنذاك وزيراً للدفاع)، بعد قصف الجيش السوري لاحدى المستوطنات الاسرائيلية في الجولان: «أن الجواب على تحرش السوريين سيكون اقامة مستوطنات أخرى دائمة في المنطقة، ومن بينها مستوطنة في ناحال جيشور»[٢٣].

ويلاحظ من طريقة توزيع مستوطنات الجولان أهمية العامل العسكري في استراتيجية الاستيطان. فهذه المستوطنات تتمركز في نطاقين: الأول يمتد على شكل قوس يبدأ من سفوح جبل الشيخ قرب بانياس، ثم يسير بمحاذاة خط وقف اطلاق النار (١٠/٦/١٩٦٧) على امتداد المحور الرئيسي (طريق مسعدة — القنيطرة — الرفيد — الحمة)، فيما يتمركز النطاق الثاني في جنوب غرب الجولان (عند حدود ٤/٦/١٩٦٧) بمحاذاة الشواطىء الشرقية لبحيرة طبرية. كذلك تدل طبيعة تكوين هذه المستوطنات، ومعظمها من نوع «ناحال»، وطبيعة تحصينها وموقعها على أهمية العامل العسكري في استيطان الجولان.

ومن أهم المستوطنات التي تم انشاؤها، قبل نهاية هذه المرحلة مستوطنات: كفار شاريت، كيبوتس ماروم هجولان، كيبوتس عين زيوان، ناحال العال، ناحال جيشور، ناحال جولان، رمات مجشيميم. وقد بلغ مجموع عدد المستوطنات في نهاية هذه المرحلة ٢١ مستوطنة ونواة استيطانية.

(ج) مرحلة ١٩٧٣ — ...

كان من الطبيعي أن تترك حرب تشرين الأول (أكتوبر)، بما حققته من نتائج، وبخاصة في الأيام الأولى للحرب، بصماتها وآثارها على **الاستراتيجية الصهيونية في الجولان**، وعلى **المواقف الاسرائيلية**، بصورة أعم، تجاه سوريا. وعلى هذا يمكننا أن نتناول هنا نقطتين أساسيتين هما: **الاستيطان والمواقف السياسية** تجاه الجولان.

١ — استراتيجية الاستيطان في الجولان:

بعد حرب تشرين الأول (أكتوبر)، قام في اسرائيل جدل طويل حول أهمية مستوطنات الجولان الاستراتيجية وجدواها الدفاعية، على ضوء نتائج الأعمال القتالية في تلك الحرب وسير معاركها. وظهر ما يمكن أن نسميه «نظريتين» حول استيطان الجولان، تقول **أولاهما** بعدم التخلي عن الجولان وعدم استيطانه في الوقت نفسه، وتقول **الثانية** بوجوب الاحتلال والاستيطان معاً.

وتلخص صحيفة «دافار» **النظرية الأولى** فتقول:

«ان الجولان يجب أن يبقى ميداناً للقتال والقتل دون أن يكون مكاناً للحياة والاستيطان. فهذا «الحاجز» غير الزراعي هو ما نطمع إليه في سيناء. ويجب أن يكون الشيء ذاته في الجولان.

«ومن الناحية العسكرية الفعلية، فإن المستوطنات، مهما كان وضعها، تعوق عمل الجيش أكثر مما تفيده. ولم نسمع مرة أن ضباط الجيش يطالبون باستيطان الجولان

لخدمة أغراض عسكرية. انهم يعملون بمبدأ نقل المعركة إلى أرض العدو، وهذا يعني ابعادها بأكبر سرعة ممكنة عن استيطاننا المدني... باختصار: الجولان يجب أن يبقى في أيدينا، ولكن يجب أن يكون بالنسبة لنا منطقة انذار وقتال وصد... ومنطقة لتنظيم الضربة المعاكسة»(٢٤)

وترد **النظرية الثانية** فتقول: «ان السيطرة على هضبة الجولان كحاجز عسكري وقتالي بدون استيطان معناها التخلي عن الهضبة ودعوة للسوريين لأن يعودوا ويجلسوا على رأس مستوطنات الحولة»(٢٥). ويقول موشي كرمل (عضو كنيست وأحد مؤيدي هذه النظرية): «أحد دروس حرب الغفران هو أننا يجب أن ننظم مستوطنات الجولان، بحيث تكون وحدات محاربة مزودة بالدبابات لكي تحارب دفاعاً عن نفسها ولا تكون هناك حاجة لاخلائها كما حدث في حرب يوم الغفران... ان للاستيطان دوراً هاماً في وضع الحدود»(٢٦).

وسرعان ما حسم المسؤولون الاسرائيليون هذا الجدل لصالح النظرية الثانية القائلة بالاحتلال والاستيطان معاً، لأنها النظرية التي تتفق مع جوهر الفكرة الصهيونية ومضمونها العدواني التوسعي. فقد صرحت غولده مئير (رئيسة وزراء اسرائيل آنذاك) في تصريح اذاعي لها من «راديو اسرائيل» بأن الجولان جزء لا يتجزأ من أرض اسرائيل. وفي ١٤/٢/١٩٧٤ أعلن ثلاثة من زعماء حزب العمل الحاكم آنذاك، وهم: غولده مئير وآلون ودايان، في اجتماع عقد في جامعة بارإيلان (في رامات غان)، بأن مستوطنات الجولان والقنيطرة سوف تبقى بيد اسرائيل(٢٧).

ومما يؤكد استمرار اسرائيل في سياستها الاستيطانية في الجولان ارتفاع عدد المستوطنات في الهضبة إلى قرابة ٣٠ مستوطنة، حتى عام ١٩٧٧.

من مجمل ما تقدم يمكن أن نتوصل إلى الحقائق البسيطة التالية:

١ ــ أن مستوطنات الجولان لم يكن لها أي دور دفاعي يذكر قبل حرب تشرين الأول (أكتوبر)، ولكنها بنيت لأغراض توسعية وخلق حقائق جديدة على هذه الأرض المحتلة.

٢ ــ ان اسرائيل قد تنبهت، من خلال دروس حرب تشرين* الأول (أكتوبر)، إلى خطر وضع المستوطنات بالصورة التي كانت عليها قبل هذه الحرب. تقول صحيفة دافار: «يشير الواقع إلى اهمال مستوطنات الجولان في الفترة التي سبقت حرب يوم الغفران. وتركها مكشوفة دون أية وسائط دفاعية يعتبر واحداً من أكبر الأخطاء التي ارتكبناها... كان بالامكان أن تجري الحرب في الجولان بشكل مختلف تماماً لو كان لدينا خلال حرب الغفران نصف التحصينات التي أقمناها مؤخراً في مستوطنات خط المواجهة..»(٢٨)

لقد اتجهت اسرائيل، كما يستدل من تصريح صحيفة «دافار»، إلى التحصين الكثيف للمستوطنات وتحويلها إلى قلاع دفاعية. ولعل هذه الحقيقة هي السمة الرئيسية البارزة في الاستراتيجية الاسرائيلية في الجولان في المرحلة التي نتحدث عنها. ويقول المراسل العسكري لصحيفة معاريف: «لقد بدلت خطوطنا الدفاعية أشكالها منذ حرب يوم

---

* وهذا ما اكده الدكتور أمنون كبليون في مقالته المنشورة في عل همشمار ١٠/٥/١٩٧٤.

الغفران، استناداً إلى الدروس التي استخلصت؛ إذ أقام جيش الدفاع في جميع قطاعات الحدود مجموعة متشعبة وكثيفة من الحواجز والمواقع، وشقت الأقنية المضادة للدبابات، وكدست الهضبات الترابية، وأقيمت مواقع ومراكز اطلاق النار. ان قاعدة مناطق الجبهة في الجولان معدة تحسباً لحدوث هجوم سوري مباغت»[٢٩]. وقالت دافار: «وأعطيت الأفضلية الأولى، عند اقامة التحصينات، للتنظيم الهندسي في هضبة الجولان»[٣٠].

ولكن إلى أين وصل الاستيطان في الجولان؟!

ان المشروع الطموح الذي وضعته السلطات الاسرائيلية عام ١٩٦٩ لاستيطان الجولان، والذي أشرنا إليه، سرعان ما تقلص إلى مجرد مركز بلدي صغير يتألف من ٣٠٠ وحدة سكنية. وبدأت طلائع المستوطنين تفد إليها بالفعل. وكان عددهم، في نهاية ١٩٧٧، حوالي ٤٠٠ نسمة فقط(!) (بينما كان الرقم المقرر لهذه المدينة هو ٣٠ ألف نسمة). كذلك يدل تطور عدد المستوطنات خلال هذه المرحلة على أن اسرائيل لم تحقق سوى تقدم طفيف على هذا الصعيد، إذ لم يزدد عدد المستوطنات إلا ٤ مستوطنات فقط. وتقدر صحيفة عل همشمار ما أنفق على بناء المستوطنات وأعمال التمهيد الزراعية، حتى نهاية ١٩٧٧، بحوالى ملياري ليرة اسرائيلية[٣١]. وهذا المبلغ يشمل ما أنفق على الاستيطان منذ ١٩٦٧.

ومن الملاحظ أن السلطات الاسرائيلية قد أخفقت في هذه المرحلة أيضاً في استجلاب أعداد كبيرة من المستوطنين لسكنى الجولان. وتقدر الطاقة البشرية الموجودة في الجولان اليوم بحوالى ٥ آلاف نسمة. ويستدل من مصادر الصحافة الاسرائيلية على أن الجولان يشهد نزوحاً وعزوفاً واسع النطاق من المستوطنين عن الاقامة هناك.

يقول أحد مستوطني «ماروم جولان»: ان الانسان لا يعرف أية امتحانات تنتظرنا. فمن الصعب التكهن بالصراعات والحروب والضغوط الخارجية التي تنتظرنا. ان كل من يقول بأن هضبة الجولان بكافة أجزائها ستكون بلا شك جزءاً لا يتجزأ من اسرائيل لا يفقه ما يجري على لسانه..»[٣٢].

وعلى الصعيد الاداري اعتبر الجولان «اقليماً» ادارياً تابعاً للمنطقة الشمالية (في اسرائيل) وليس منطقة محتلة. ولم تكتف السلطات الاسرائيلية بهذا الاجراء الاداري لتأكيد ضم الجولان إلى البلاد بل تجاوزته إلى اجراء آخر عرضته حكومة بيغن بعد استلامها السلطة عام ١٩٧٧، ويتلخص، كما شرحه بيغن نفسه، بعرض الجنسية الاسرائيلية على سكان منطقة الجولان وفقاً لاختيار حر. ويحق لكل عربي أن يطلب الجنسية الاسرائيلية، أو يظل محتفظاً بجنسيته الأصلية. وفي الحالة الأولى سيتمتع بجميع حقوق المواطن الاسرائيلي بما في ذلك حق الاقتراع في الكنيست[٣٣].

مما تقدم يمكن أن نستخلص النتائج التالية:

١ ــ ان وتائر الاستيطان في هذه المرحلة، رغم الجهود التي بذلت، لم تكن عالية، كما هي عليه مثلاً في الضفة الغربية حيث تركز اسرائيل جل جهودها الاستيطانية.

٢ ــ التركيز على الدور العسكري للمستوطنات القائمة، على ضوء النتائج المستخلصة من حرب تشرين الأول (أكتوبر)، والتركيز على أهمية احتلال الجولان وتحصينه.

٣ ــ التأكيد على «ضم» الجولان من خلال سلسلة من الاجراءات الادارية.

ننتقل الآن إلى النقطة الأساسية الثانية، وهي مواقف اسرائيل من الجولان في المرحلة التي نحن بصددها.

٢ ــ المواقف السياسية من الجولان:

في نيسان (أبريل) عام ١٩٧٤، تم التوصل إلى اتفاق لفصل القوات السورية ــ الاسرائيلية على جبهة الجولان، بعد مفاوضات مريرة. وبموجب هذا الاتفاق استعادت سوريا جزءاً من أراضي الجولان التي احتلت عام ١٩٦٧، بما فيها القنيطرة التي كانت مهدمة تماماً.

وقد تضمن الاتفاق تحديد مناطق عازلة، ومناطق تمديد قوات، وتـواجد قـوات طوارىء دولية لحفظ «السلام».

وقد كشف عضو الكنيست اسحق بيرتس (من ليكود) عن خلفيات هذا الاتفاق فقال: «ان المكسب الكبير الذي سعت الادارة الأميركية لتحقيقه بمساعدة اتفاقية الفصل في الشمال ليس وقف اطلاق النار كهدف قائم بذاته، بل لضمان النفوذ الأميركي في القاهرة، وازالة تهديد حظر النفط من جانب السعودية»(٣٤).

بعد انجاز اتفاقية الفصل هذه، ظهرت في المواقف الرسمية المعلنة، وفي الصحافة الاسرائيلية تلميحات عن اجراء «تسوية» ما في الجولان. وكان الحديث يجري آنذاك، بل والاعداد العملي، لعقد تسوية جزئية على الجبهة المصرية. وقد شهدت هذه المرحلة بالفعل، وبخاصة في عامي ١٩٧٥ و١٩٧٦ طرح عدة **مشروعات للتسوية** لا بأس أن نشير إليها هنا بايجاز:

ــ أول هذه المشروعات وأبرزها هو مشروع آلون المعدل الذي نشر في مجلة «فورن افيرز» الأميركية عام ١٩٧٦. وتعود أهمية هذا المشروع إلى أن آلون كان وزيراً مسؤولاً آنذاك في الحكومة الاسرائيلية (حكومة رابين العمالية).

يتناول المشروع تسوية تتعلق بالمناطق العربية المحتلة بعد ١٩٦٧. وفيما يخص «الجولان» اقترح آلون أن تحتفظ اسرائيل بمنطقة استراتيجية في الجولان لمنع سوريا من امكان اصابة مصادر اسرائيل من المياه، ولمنع حدوث هجوم سوري على الجليل. ورسمت الخارطة المرفقة بالمقال خط الحدود المقترح ممتداً من جبل الشيخ حتى نهر اليرموك على شكل قوس يوازي خط وقف اطلاق النار (أي ما يتفق إلى حد ما مع «التعديلات التجميلية» التي تحدث عنها رابين في وقت سابق). وبموجب هذا الاقتراح يبقى معظم الجولان تقريباً بيد اسرائيل (٣٥). ومما يلاحظ أن خطوط مستوطنات الجولان الحالية تتفق إلى حد كبير مع خطوط هذا المشروع الذي يدعو إلى ضم معظم الجولان بحجة المحافظة على مصادر المياه وتوفير الحماية لمستوطنات وادي الحولة والجليل.

ــ وثاني هذه المشروعات هو «مشروع السلام» الذي طرحه حزب المبام (شريك حزب العمل في تجمع المعراخ) في منتصف عام ١٩٧٦ في مؤتمر الحزب السابع. وقد جاء تحت بند «حدود السلام» في الفقرة المتعلقة بالجولان: «لضمان أمن وسلامة مستوطنات الجليل الأعلى وغور الأردن تمر الحدود مع سوريا فوق الهضبة. وبعد أن يتم تحديد

الحدود بصورة نهائية يجرد القسم الباقي من الهضبة»[٣٦].

ــ ومن بين المشروعات أيضاً المشروع الذي طرحه البروفيسور موشي معوز[*] الذي يقترح فيه تسوية على مرحلتين: مرحلة انهاء حالة الحرب، ومرحلة السلام الكامل.

وفيما يخص سوريا، في المرحلة الأولى، يقترح معوز عقد اتفاقية تلتزم سوريا بها بالاعتراف بسيادة اسرائيل، وتوافق على انهاء حالة الحرب، وتنهي المقاطعة الاقتصادية، وتوقف الدعاية المضادة لاسرائيل.

ولقاء ذلك تعترف اسرائيل بالسيادة السورية على الجولان، وتعيد لها في هـذه المرحلة معظم الهضبة باستثناء أطرافها وجبل الشيخ. ويتم تجريد المنطقة المعادة تجريداً تاماً من القوات العسكرية، وتبقى تحت اشراف مشترك، أو تحت اشراف أميركي[٣٧].

بعد هذا العرض الموجز، لأبرز مشروعات التسوية التي لم تكن أكثر من مجرد طروحات نظرية، ننتقل الآن إلى **مواقف الأحزاب الأساسية من التسوية**، ومن قضية الجولان ككل:

ــ حزب العمل:

تضمنت الوثيقـة السياسيـة الصادرة عن اللجنـة المركـزية لحـزب العمـل (في ٢٨/١١/١٩٧٣) جملة من الخطوط السياسية العريضة، والبرنامج الانتخابي للحزب للكنيست الثامن. وقد جاء في هذه الوثيقة تحت بند «السعي من أجل السلام» ما يلي:

سوف تسعى اسرائيل إلى اتفاقية سلام تضمن:

١ ــ ازالة كل مظاهر العداء والحصار والمقاطعة.

٢ ــ حدود يمكن الدفاع عنها تقوم على أساس «التسوية الاقليمية». ولن تعود اسرائيل إلى حدود ٤ حزيران (يونيو) التي شكلت اغراء بالاعتداء[٣٨].

ــ تكتل ليكود:

أعلن هذا التكتل عن رفضه الانسحاب من المرتفعات السورية والجولان. جاء هذا الاعلان في كانون الثاني (يناير) عام ١٩٧٤. ومما جاء فيه: هناك خطر من أن تجري محاولة لدحرنا إلى الوراء، إلى حدود ما قبل حزيران (يونيو) ١٩٦٧. وهذا ما سوف يعرض للخطر وجود الدولة وسكانها[٣٩].

لم تكن التلميحات والتصريحات حول «تسوية» مـا في الجـولان في حقيقة الأمر، أكثر من مناورة تكتيكية لكسب الوقت ريثما يتم تمرير اتفاقية سيناء (الثانية)، وتجنب الضغوط الدولية. وقد بدا واضحاً أن تصريحات المسؤولين الاسرائيليين ومواقفهم قد عادت إلى التصلب و«التصقر»، خاصة وأنهم كانوا يعلمون رفض سوريا لأية تسوية جزئية أو كلية لا تتضمن الحقوق العادلة للفلسطينيين. وقد ظهر هذا التصلب بصورة خاصة بعد أن رفضت سوريا «طعم» التسوية، وانبرت للتصدي لاتفاقية سيناء. فقد قال بيرس (وزير الدفاع في حكومة «المعراخ» آنذاك): «أن اسرائيل غير ملزمة بالمبادرة تجاه

---

* مدير معهد هاريس ترومان للابحاث في الجامعة العبرية، وأحد خبراء الشؤون العربية.

سوريا وتقديم خرائط حتى ولو كانت خرائط تجميلية، لان السوريين لم يقدموا أساساً للمفاوضات. فهم رفضوا اعادة المدنيين إلى القنيطرة خلافاً لمصر»[٤٠] جاء هذا التصريح بعد اعلان رابين لموقف الحكومة الاسرائيلية والذي جاء فيه: «ان موقف اسرائيل يتلخص في أن امكانية التسوية المرحلية مع سوريا لا وجود لها تقريباً. لانه لا يمكن لاسرائيل أن تنسحب من الجولان في اطار تسوية كهذه. كما لا يمكن المساس بالمستوطنات الاسرائيلية والجهاز الدفاعي الاسرائيلي بالجولان. وكل ما يمكن لاسرائيل أن تفعله في اطار تسوية جزئية هو قليل ومحدود وفي اطار منطقة الفصل الحالية، ولا يشمل جبل الشيخ. وجميع التغييرات ستكون تجميلية تقاس بمئات الأمتار»[٤١].

وتوالت بعد ذلك التصريحات الصقرية التي عكست المواقف الاسرائيلية من الجولان على حقيقتها. فقال آلون: «لا يوجد أي تعهد اسرائيلي باجراء مفاوضات حول تسوية جزئية أخرى مع سوريا»[٤٢]. وجاء بعده تصريح رابين الشهير الذي يعلن فيه أنه لا يجد أي مجال للتسوية الجزئية مع سوريا وأنه «حتى في نطاق تسوية شاملة ومعاهدة سلام فإن اسرائيل لن تنزل من الجولان»[٤٣].

وهكذا عادت اسرائيل إلى الغطرسة بعد أن مررت اتفاقية سيناء وضمنت حياد مصر، وبعد أن تجاوزت «تقصير» تشرين الأول (أكتوبر) واستوعبت دروسه، كما استوعبت الأسلحة الأميركية المتطورة التي تزودت بها خلال تلك الفترة. وكانت الصحافة الاسرائيلية تتحدث عن ضرورة الحصول على صواريخ «بيرشينغ» وتقول: «انه سيكون بمثابة خلق سياسة صلبة لا يستطيع السوريون تجاهلها»[٤٤]. لقد أصبحت اسرائيل عند هذه المرحلة قادرة على الابتزاز والمناورة وادارة الصراع السياسي ضد سوريا بحرية وقوة أكبر. تقول صحيفة هآرتس: «لقد أظهر رابين في محادثاته مع كيسينجر تكتيكاً جديداً، إذ أنه قرر بأن اسرائيل لن تعلن عن عمق الانسحاب الذي هي مستعدة للموافقة عليه في الجولان، إلا بعد أن تكشف سوريا عن الثمن السياسي الذي تكون مستعدة لأن تعرضه على اسرائيل»[٤٥].

لقد اتخذ الصراع السياسي ضد سوريا في نهاية هذه المرحلة أبعاداً حادة. وكان ينتظم صور هذا الصراع وأشكاله ناظم واحد هو تطويق سوريا وعزلها واضعافها من خلال الاتفاقات الجزئية أولاً مع مصر، وتفجير أحداث لبنان، ثم عزل مصر نهائياً بعد ذلك عن الصراع بعد اتفاقية الصلح المشتركة، وتحدي سوريا واستفزازها لجرها إلى معركة لا تملك السيطرة عليها.

وبعد، فإن استمرار احتلال الجولان يحمل، عدا كونه حلقة من حلقات التوسع الاستيطاني، وركيزة أمنية واستراتيجية لاسرائيل، معنى آخر بالنسبة للقادة الصهاينة: وهو محاولة ترويض سوريا وارغامها في نهاية المطاف على الرضوخ لأهداف السياسة الاسرائيلية والاعتراف باسرائيل على طريقة مصر ــ السادات باتفاقية مماثلة، ربما أكثر اجحافاً، من منطلق طروحات كامب ديفيد. وهذا ما يعطي الجولان، بالنسبة للقادة الاسرائيليين، بعداً سياسياً لعله أهم وأخطر بكثير من بعديه الاقتصادي والعسكري.

(١) H.M. Kallen, *Zionism and World Politics*, London: 1921, p. 289.

(٢) نشـرة فلسـطين الصهيـونيـة، حـزيـران (يونيو)، ١٩١٨.

(٣) The Zionism Organization Memorandum to the Supreme Council, at the Peace Conference, 3 Feb. 1919, in J.C. Ruremitz, *Diplomacy in the Near and Middle East*, New York: 1950, Vol. 2, p. 50.

(٤) A.T. Mason, *Brandeis: A Free Man's Life*, New York: 1950, p. 455.

(٥) *Jenish Observer and Middle East Review*, 16.11.1973.

(٦) D. Ben Gurion, *Personal History*, London: 1972, p. 43-44.

(٧) Earl Berson, *The Covenant and the Sword: Arab-Israeli Relations, 1948-1956*, London: 1965, p. 109.

(٨) *Ibid*, p. 111.

(٩) *Ibid*, p. 110.

(١٠) معاريف، ١٩/٨/١٩٧٤.

(١١) يديعوت أحرونوت، ١٠/٨/١٩٧٣.

(١٢) المصدر رقم (٥) ص ١١٦.

(١٣) القضيـة الفلسطينيـة والخطر الصهيـوني بيروت: م.د.ف، ص ٢٤٠.

(١٤) دافار، ١٤/١٢/١٩٧٥.

(١٥) ايلي لانداو، معاريف، ٥/٧/١٩٧٠.

(١٦) دافار، ١٩/٤/١٩٦٩.

(١٧) يديعوت أحرونوت، ٣/١/١٩٦٩.

(١٨) دافار، ٣/١١/١٩٧١.

(١٩) المصدر نفسه، ١/٥/١٩٧٠.

(٢٠) المصدر نفسه، ٢٣/٧/١٩٧٠.

(٢١) هاتسوفيه، ٢٧/١٢/١٩٧٠.

(٢٢) معاريف، ٥/٧/١٩٧٠.

(٢٣) ملحق هآرتس، ١٠/٧/١٩٧٠.

(٢٤) دافار، ٢٧/٢/١٩٧٤.

(٢٥) المصدر نفسه، ١/٤/١٩٧٤.

(٢٦) المصدر نفسه، ١٦/١/١٩٧٤.

(٢٧) هآرتس، ٢٥/٢/١٩٧٤.

(٢٨) دافار، ١٤/١٢/١٩٧٥.

(٢٩) معاريف، ١٩/٧/١٩٧٦.

(٣٠) دافار، ٤/٨/١٩٧٥.

(٣١) عل همشمار، ٦/١٢/١٩٧٧.

(٣٢) معاريف، ١٢/٧/١٩٧٠.

(٣٣) الأنباء، ١٢/١/١٩٧٧.

(٣٤) معاريف، ٥/٨/١٩٧٤.

(٣٥) دافار، ١٧/٩/١٩٧٦.

(٣٦) عل همشمار، ١٢/٦/١٩٧٦.

(٣٧) المصدر نفسه، ٢٣/٤/١٩٧٦.

(٣٨) دافار، ٢٩/١١/١٩٧٣.

(٣٩) عل همشمار، ٢٦/١/١٩٧٤.

(٤٠) المصدر نفسه، ١٠/٩/١٩٧٥.

(٤١) هآرتس، ٥/٩/١٩٧٥.

(٤٢) دافار، ١٨/٩/١٩٧٥.

(٤٣) المصدر نفسه.

(٤٤) دافار، ٢٦/٩/١٩٧٥.

(٤٥) هآرتس، ٧/١٠/١٩٧٥.

تجربة عز الدين القسام السورية
١٨٨٢ ــ ١٩٢١

علي حسين خلف

تُختزل تجربة الشيخ عز الدين القسام، ما قبل دوره الفلسطيني، ببضعة أسطر تغطي اسم قريته، وتتلمذه على يد الشيخ محمد عبده في الأزهر، ومشاركته في الثورة ضد الفرنسيين. مما يفسح المجال أمام الاسقاطات الذهنية من خارج التجربة، ويدفع البعض لابتكار الحكايات من أجل رتق النواقص والثغرات.

والخطأ الفادح لهذا المنهج الاسقاطي ــ الاختزالي، أنه يقدم القسام، في تجربته الفلسطينية، مجرداً من خلاصات تجاربه الأسبق، سواء التي ساهم بنفسه في صنعها، أم التي صنعتها المرحلة التاريخية وقدمت دروسها الثمينة، بعلنية ساطعة.

وفي الاطار العام، فالشيخ عز الدين القسام، لم يذهب الى فلسطين، ليبدأ تجربته الجديدة من الصفر، بل ذهب ليطبق خلاصة ما آمن به ويطوره؛ وهي خلاصة ليست بعيدة عن واقع الحركة الوطنية الفلسطينية آنذاك. أي انه لم يقم باستنساخ ميت لخلاصات مضت، ولا بابتكار نوعي لا جذور له. ويمكن القول أن تجربة القسام السورية، رغم نقص المصادر والمراجع، وغياب معظم معاصريها، هي المدرسة الأولى التي صقلت تطلعاته وايمانه، واختبرتها في ميدان الثورة المسلحة.

وضعف التاريخ المكتوب والشفوي لتلك المرحلة، لا يبرر للدارسين، استسهال نقل المعلومات من مصدر واحد، دون تدقيق، وباشكالية حولت القسام من شخصية حقيقية الى شخصية احتمالية. فكل الذين نسبوا تاريخ ميلاده الى عام ١٨٧١، استناداً الى كتابات صبحي ياسين، خسروا، دون أن يدروا، تتلمذه على يد الشيخ محمد عبده. اذ يكون القسام قد درس في الأزهر، قبل وجود الشيخ محمد عبده بعشر سنوات، وتخرج قبل مجيئه بسنتين! ولم يتطوع واحد من الباحثين، بذكر ماهية هذا التتلمذ، دينياً وسياسياً.

(*) الفصل الأول من كتاب «تجربة الشيخ عز الدين القسام»، الذي سيصدر عن مركز الأبحاث.

وفي تجربته،ضمن الثورات السورية في الشمال، تأكد لدى القسام أن أفندية الأرض والحكم، لايساومون استناداً الى مواقع السلطة فحسب، بل ويساومون داخل الثورة المسلحة. فتطابق الدرس التاريخي مع درس الحياة المعيش، في التقابل بين عرابي، وهو وزير دفاع الخديوي توفيق، الذي قاتل منفرداً وتحمل النفي، وبين يوسف العظمة، وهو وزير دفاع الأمير فيصل، الذي قاتل واستشهد منفرداً. وجاءت خبرة الثورة لتستكمل الدرس، عندما أوقف صبحي بركات ثورة الاسكندرون، وهو قائدها، وانحاز للفرنسيين، وعندما قام اسياد الأرض بقيادة الحملات الفرنسية بحثاً عن مكامن الثوار.

ولأن القسام ليس بحاجة الى انصاف من خارج تجربته، فان دراسة الخلاصات التي عينتها ممارسته، ودروس المراحل التي عاش فيها، هي وحدها القادرة على الحياة، بعيداً عن الحب الاسقاطي الساذج والاختزال الكسول.

بيئة التناقض

قدمت قرية «جبله»، القرية الواقعة على البحر، جنوب اللاذقية، حيث ولد الشيخ عزالدين القسام عام ١٨٨٢م، بيئة نموذجية للتناقض. واستمدت العائلات الرئيسية مكانتها من ملكية الأراضي (آل كنج ـ آل ديب ـ آل آغا)، أو التجارة (آل عكو ـ آل غلاونجي)، أو الفقه والشريعة (آل القسام ـ آل يونس).

ومنذ صدور قوانين الطابو في العهد العثماني (١٨٦١م)، حيث الزم مالك الأرض بدفع ٥ ٪ من قيمتها وثلاثة قروش ثمن سند الطابو، تهرب الفلاحون الفقراء من تطويب أرضهم، بسبب عجزهم عن دفع الرسوم، رغم أن رسوم الاستملاك وصلت الى حد «نصف قرش للدونم الواحد في لواء دمشق، وثلاثة قروش في قضاء حمص»[١]. وانفتح الباب أمام الملاك الكبار والمتوسطين، لتوسيع حيازاتهم، عن طريق تطويب أراضي الفلاحين الفقراء بأسمائهم، ووضع اليد على الأراضي، «وكان باستطاعة كل رجل غني أن يصبح ملتزماً لقطعة من الأرض»[٢]. ولم يتعامل الملاك الجدد مع أصحاب الأراضي الشرعيين على القاعدة الاسلامية.«المالك الذي لايبذر أرضه يجب أن يسمح بزرعها لأخيه المسلم»[٣]، بل على قاعدة المحاصصة أو الضمان السنوي. وحينها ظهر لقب أفندي كمرادف للملاك الكبير، حيث كانت معظم قرى حمص، حماه، السلمية وحلب، بيد الاقطاعيين والدولة الاقطاعية[٤].

وكان هؤلاء الأفندية هم ملاك القرية وسادتها، ووكلاء الحكم العثماني فيها. وليس صعباً، تلمس مفاسد الحكم ووكلائه ومظالمهم.

وفي أسرة متدينة، متوسطة الحال تميل الى الفقر، وبعيدة عن زعامة الملاك الكبار ونفوذ العائلات التجارية، عاش عزالدين القسام طفولته. وكان فخر الأسرة الأسمى انها منسوبة الى النبي، وذات سمعة محمودة بالاستقامة.

أبوه، الشيخ عبد القادر القسام، كان صاحب طريقة صوفية، وله مدرسة (كتاباً) يعلم فيها الأطفال أصول القراءة وحفظ القرآن، وعمل لفترة من الوقت كمستنطق في المحكمة.

وتزوج عبد القادر من امرأتين:

الأولى حليمة قصّاب، وانجب منها عز الدين وفخر الدين ونبيهة(٥).
الثانية آمنة جلول، وانجب منها أحمد، مصطفى، كامل وشريف(٦).

وفي حدود الرابعة عشرة من عمره (١٨٩٦)، غادر عز الدين القسام قرية «جبله»، متوجهاً الى القاهرة، لدراسة الشريعة في الأزهر. وكان برفقته أخوه فخر الدين، عز الدين التنوخي، رضا مسيلماني، مصطفى مسيلماني، ذيب البيرص، ناجي أديب ومنح غلاونجي(٧). وكان أخوه من أبيه، مصطفى، قد غادر منطقته كبائع متجول للأقمشة (برجاوي)، وذهب الى اليمن؛ حيث عمل كاتباً في الحديدة حتى توفي مصاباً بمرض الكوليرا، بعد أن أنجب ولدين: عبد المالك وظافر.

الأزهر: الدين والثورة

وما أراد التقاطه في بيئة التناقض الأولى، وجده جاهزاً في القاهرة، على شكل دروس فشل ثورة عرابي. ففي سنة مولد القسام، كانت مصر تقدم تجربتها ببساطة فاضحة.

□ الخديوي توفيق، رمز السلطة الحاكمة، يقف ضدّ ثورة شعبه التي يقودها وزير دفاعه عرابي، ويساند الأسطولين البريطاني والفرنسي في مياه الاسكندرية. ثم يغمض عينيه عن قصف المدينة وتدميرها، ويعود الى القاهرة، في عربات قوات الاحتلال البريطاني، ويبيح عاصمة وطنه للغزاة.

□ قبل قصف الاسكندرية، لجأت بريطانيا الى المساومة مع عرابي، عبر آل روتشيلد، الأسرة البرجوازية الصهيونية التي تسلمت وعد بلفور لاحقاً. فعرض فرعها البريطاني على عرابي راتباً تقاعدياً مدى الحياة، بمبلغ أربعة آلاف جنيه مصري في العام. وعرض فرعها الفرنسي مبلغ ستة آلاف جنيه مصري في العام، مقابل مغادرته البلاد(٨). فرفض عرابي المساومة، مثلما رفض الخضوع لابتزاز الاسطول، وقاتل حتى هزم.

□ عرابي، وزير الحربية في وزارة محمود سامي البارودي، أعرض عن قرار الخديوي بعزله (١٨٨٢/٧/٢٠)، وقاتل في التل الكبير (١٨٨٢/٩/١٣)، معتمداً على جيش الفلاحين الفقراء.

□ الشيخ محمد عبده، الصحافي البارز في «الوقائع المصرية» ومجلة «العروة الوثقى» ومدير المطبوعات في عهد رياض باشا، كان في الاسكندرية يوم قصفها الأسطول (١٨٨٢/٧/١١)، وظل مع ثورة عرابي، وتحمل شرف السجن والمحاكمة والنفي لمدة ثلاث سنوات، ولم يتراجع.

هكذا كانت تختلط ملامح رجل الدين المتنور بملامح رجل الثورة، وهما معاً، على تضاد دائم مع قوات الاستعمار وأدواته في قمة السلطة أو في مؤسساتها وقاعدتها.

ويبدو أن فترة دراسة عز الدين القسام في الأزهر، تقع أثناء مشاركة الشيخ محمد عبده، كممثل للخديوي عباس الثاني في مجلس الادارة، ما بين ١٨٩٥/١/١٥ و١٩٠٥/٣/١٩. والأرجح أنها كانت بين ١٨٩٦ و١٩٠٤، وبخاصة أنه نال الشهادة الأهلية التي تتطلب ثماني سنوات من الدراسة. لذلك كانت فترة دراسته كلها، تتلمذاً على يد الشيخ محمد عبده.

وشهد الأزهر، في هذه المرحلة، حملة التجديد التي قادها الامام محمد عبده. فحوّل

الأزهر من ملجأ للكسالى والمعدمين، الى موقع ثقافي، عندما أدخل على مواده القديمة وكتبه الجامدة، علوم الحساب، الهندسة، الجبر، الجغرافيا والتاريخ، لأول مرة. وقاد داخل الأزهر وخارجه، حملة تحرير الدين من الشوائب. فساند دعوة قاسم أمين لتحرير المرأة*، وأجاز لبس القبعة للمسلم، وصحة دفع الفوائد من صندوق التوفير، وأصدر فتوى بعدم تحريم التصوير.

وعلى قاعدة «درء المفاسد مقدم على جلب المصالح»، رفض محمد عبده تعدد الزوجات، مشيراً الى الآية القرآنية «ولن تستطيعوا أن تعدلوا بين النساء ولو حرصتم»، والى الظروف التي نشأ فيها هذا النظام، وبخاصة على يد من احتكروا الرئاسة والثروة في العصر الجاهلي.

ومايز محمد عبده بين الاسلام والاستسلام فأكد، في جريدة «العروة الوثقى»، أن من أسباب حفظ الأمة «الاتحاد وعدم الاعتماد على الأجنبي والشورى». واستكمل في جريدة «المنار» دعوته، معتبراً أنه من سمات الأمة الصالحة الا «تقبل الأمراء والحكام الفاسدين الظالمين، بل تسقط بهم، اذا نزوا على مصالحها وتُولي الخيار»(٩).

آنذاك، كانت مصر تقدم ممثلها الجديد، الزعيم مصطفى كامل، كبطل للدعوة الاستقلالية. ورغم التفاوت بين زعيم البرجوازية المصرية الناشئة، وبين الخديوي توفيق، الحاكم بحراب الانكليز، وممثل الاقطاع والأرستقراطية العائلية، فان القاعدة التي شرعها الخديوي وقف فوقها مصطفى كامل، وامتدت، من بعده، الى محمد فريد وسعد زغلول. فالكل حرص على استبعاد العنف الجماهيري والكفاح المسلح كطريق لمجابهة الاحتلال، ولجأ مصطفى كامل وورثة نهجه، الى الاعتماد على الصراع بين الدول الاستعمارية الأوروبية، ومحاورة الاستعمار بأسلوب سلمي، يعتمد المناظرات الكلامية «من خطب، مؤتمرات، ندوات، مقالات، أشعار، رسوم وصداقات مع مؤلفين وكتاب»(١٠).

هكذا تتلمذ عزالدين القسام على يد الشيخ محمد عبده، وعلى يد دروس عصره في مرحلتي هزيمة عرابي وأساليب مصطفى كامل. فوجد في الأول الثائر والمصلح الاجتماعي، لا الأداة الميتة في العمة والقفطان. ووجد في دروس عصره، ما أبعده عن قيادة الأفندية و«البكاوات» وأساليبهم في النضال. وهي الدروس التي طبقها في شمال سوريا عبر الثورات المسلحة.

ومما يروى عن القسام، في هذه المرحلة، أنه عانى وزميله عزالدين التنوخي، من انقطاع المصاريف، ونفاد ما بحوزتيهما. وفقد التنوخي الأمل بامكانية الخروج من المأزق، وظل يحاور القسام، عما يفعلانه، فاقترح القسام قائلاً:

— سنعمل هريسة ونبيعها للطلاب!

فاستفظع التنوخي الأمر، وفي محاولة للتملص قال:

(*) قال الشيخ رفاعه الطهطاوي (١٨٠١ — ١٨٧٣)، في كتابه «المرشد الأمين للبنات والبنين»، ان العمل «يصون المرأة، عمّالا يليق، ويقربها من الفضيلة». ودعا المرأة، عند اقتضاء الحال «أن تتعاطى من الأشغال والأعمال ما يتعاطاه الرجال، على قدر قدرتها وطاقتها»، وحض النساء على التعلم ليشاركن الرجال في «الكلام والرأي». وبذلك استحق لقب أول داعية لتحرير المرأة في القرن التاسع عشر، في مصر.

ــ ولكنني أخجل، ولا أستطيع المناداة.
فأجابه القسام:
ــ أنا أصيح على بضاعتنا.
وبهذه الوسيلة، تمكن الاثنان، من مواصلة الدراسة، القسام يصيح والتنوخي يلازمه وقوفاً.
وذات يوم، جاء والد التنوخي لزيارته في القاهرة. وقبل دخوله الأزهر، وجد ابنه الى جوار القسام، وكلاهما خلف صدر الهريسة، فسأل مستفسراً:
ــ ما هذا؟
فأجابه ابنه، محاولاً رد التهمة عن نفسه:
ــ عز الدين القسام علمني، وهو صاحب الفكرة!
ولم يصدق الابن، حين سمع أباه يقول:
ــ حقاً.. لقد علمك الحياة[11]!

الايمان في التطبيق

عاد عزالدين القسام الى قريته «جبله»، حاملاً شهادته الأهلية من الأزهر، عام ١٩٠٣. حاول أبوه، الشيخ عبد القادر، أن يقنعه بضرورة أن يذهبا معاً الى قصر الأفندي ديب، ليسلما عليه. فرفض الابن نصيحة أبيه قائلاً: أيسلم الوافد على المقيم؟! وكانت أول بادرة، تكسر العرف المقلوب، ارضاء لأسياد الأرض، وتسترد للمواطن حقه في عدم الانحناء.

وقبل أن يباشر العمل، قام برحلة الى تركيا[12]، للاطلاع على طرق التدريس في جوامعها، وعلى خطب الجمعة ودروس ما بعد صلاتي العصر والمغرب. وعاد الى قريته، مرة أخرى، وهو أشد اقتناعاً، بأن حصر امام المسجد في فروض الصلاة، الصوم، الزكاة، الحج، الوضوء، وغيرها، لا يؤدي فقط الى أن يخل الامام برسالته الدينية، بحذفه أو تجاهله الدور المطلوب من المسلم، وانما أيضاً يدفع المؤمنين الى الاستكانة والتواكل والرضى، ويساهم في عزلهم عن قضاياهم وقضايا شعوبهم.

وبدأ يعد نفسه، دون استعجال أو قنوط، بدءاً من الجيل الجديد، فأخذ دور والده في تدريس أطفال القرية، وتجاوز الحدود التقليدية في حفظ القرآن وتجويده، الى العلوم الأولية والقراءة والكتابة. وحينها عمل اماماً لمسجد المنصوري، الذي يتوسط البلدة، مكتفياً بخطبة الجمعة. وقدم لسكان قريته الاسلام، كما آمن به وتعلمه، فدب في القرية حماس ديني شديد «فكانت شوارعها ترى مقفرة اذا أذنت صلاة الجمعة»[13].

وأصبح الشيخ عزالدين القسام، الأزهري المتنور، ذو الأصول الفقيرة، محط احترام سكان القرية وتقديرهم، بل وامتدت سمعته وصداقاته الى قرى جبل صهيون وجبل العلويين.

وعندما حاصر الأسطول الايطالي مدينة طرابلس في ليبيا (١٩١١/٩/٣٠)، قاد القسام بنفسه، مظاهرة طافت شوارع البلدة وهي تهتف:
يا رحيم ويا رحمان

غرّق أسطول الطليان[١٤].

انتقل الاسطول من المحاصرة الى الاحتلال، فانتقل القسام من المظاهرات الى التطوع القتالي و «انتقى ٢٥٠ متطوعاً، وقام بحملة تبرعات كي يؤمن معاش هؤلاء الرجال وعائلاتهم. واتصل بالسلطات العثمانية، فأبدت ترحيباً حاراً، وطلبت من هؤلاء المتطوعين السفر الى الاسكندرونه، كي يستقلوا باخرة الى طرابلس الغرب. وبعد أن وصلوا الى اسكندرونه، انتظروا فيها أربعين يوماً دون جدوى. ثم تلقوا الأمر من السلطات بالعودة الى بلدهم، فبنوا مدرسة بمال التبرعات لتعليم الأميين»[١٥].

وكان سبب اعادتهم أن تركيا اعترفت بضم ليبيا الى ايطاليا بمعاهدة ١٨/١٠/١٩١٢، فقاتل الليبيون وحدهم، واستعاد القسام درس الخديوي توفيق مع ثورة عرابي.

ثورات الشمال: استكمال الدروس والتجارب

بين اعلان الحسين بن علي، الثورة على الأتراك في مكة (١٠ ــ ٦ ــ ١٩١٦)، وبين انتكاسة الثورة، في الشمال السوري (١٥ ــ ٦ ــ ١٩٢١)، عاش عز الدين القسام تجربته الأغنى، في اطار الثورة المسلحة وتفاعلات الوضع السوري. وخاصة أنه «أول من رفع راية مقاومة فرنسا في تلك المنطقة، وأول من حمل السلاح في وجهها»[١٦]. فاندلاع الثورة في جبال صهيون، كان «من نتاج دعاياته»[١٧]، كما كان في «طليعة المجاهدين»[١٨].

قبل سقوط الساحل السوري، بيد القوات الفرنسية، في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩١٨، باع عز الدين القسام بيته، وهو كل ما يملك، وانتقل الى قرية «الحفّة» مع زوجته وأولاده. وفي قرية «الحفّة»، أخذ يعطي الدروس التحريضية، تمهيداً لاعلان الثورة[١٩]، مستفيداً من الموقع الحصين للقرية، وطابعها الفلاحي.

وتيمناً بما فعله القسام في بيته، قبل خروجه، عمد المجاهد ابراهيم هنانو، الى «أثاث بيته فأتلفه، والى مطحنته فأحرقها، حتى لا يترك للفرنسيين مجالاً للتشفي والانتقام، اذا كانت الغلبة لهم، مستشهداً بالقول المأثور: 'بيدي لا بيد عمر'...»[٢٠].

وعلى أرض الثورة في الشمال، كانت تمتحن مواقف الملاكين الكبار، والذين وقف معظمهم خارج الثورة، وقاد بعضهم (علي بدور ــ خير بك ــ الكنج) الجيوش الفرنسية الى مواقع الثوار. وقلة قليلة، انسلخت عن امتيازاتها، وانحازت للثورة، ومن بينها الشيخ صالح العلي نفسه، قائد ثورة جبل العلويين، الذي توفي عن «أربع زوجات وثلاث بنات، وما يزيد عن ثلاثين الف دونم، وقفها كلها لأعمال الخير والبر والاحسان، وبناء مسجد في قرية 'الرستن'، ومستوصف ومدرسة متوسطة في 'الشيخ بدر'، والانفاق عليهما»[٢١]. وعزيز آغا هارون، الذي شارك بثورة صالح العلي «وألف فوجاً من المتطوعين يبلغ زهاء أربعمائة مجاهد، جهزهم بالسلاح والعتاد من ماله الخاص»[٢٢].

كانت الثورة، بتنوع تجاربها وتحالفاتها، مدرسة تربى في قلبها الشيخ عز الدين القسام، وتمثل دروسها الايجابية والسلبية، التي صقلت خبراته الأولى في القاهرة وقرية جبلة. ولم تكن الثورة مدرسة منغلقة في الشمال؛ اذ تقاطعت مع كل ما جرى في دمشق، من صراع الأمراء ومساوماتهم، ومراهناتهم على الدورين الانكليزي والفرنسي. وجربت

الثورة مباشرة، تجربة التحالف مع كمال اتاتورك والأمير فيصل، ولكل من التجربتين دروسها المرّة.

ولا تستقيم قراءة تجربة عز الدين القسام، في اطار ثورات الشمال، عبر اقتباس الجمل، الدالة على دوره المباشر، ومساهماته الميدانية، لأنها تكون كمن يقرأ لوحة «غيرنيكا» الشهيرة للفنان بيكاسو بأنها تساوي: أربع نساء، طفل، تمثال مكسور لمحارب، ثور، حصان وطائر! واذا كان اسوأ ما في اللوحة، هو هذا التلخيص القادم من خارجها، فان أسوأ قراءة لتجربة القسام، هي التي تعزله عن محيطه، وتقدم دروس خبرته بعيداً عن دروس الوضع العام. خاصة وان استخلاصاته هنا، لا تنبع من المناقشة، كما كان الأمر مع نتائج ثورة عرابي في القاهرة، وانما من المعايشة والمساهمة المباشرة. ولذلك فقراءة ثورات الشمال، تبدأ من الثورة العربية، وتتقاطع مع الحكم الفيصلي في دمشق، وصولاً الى خبراتها الخاصة، ومجابهتها المنفردة، قبل التصفية النهائية، لمواقع الثورة الرباعية في جبال العلويين، جبال صهيون، جبل الزاوية والاسكندرون.

الحسين: المقاومة والمساومة

اتصل السوريون بالشريف حسين، لأول مرة، عام ١٩١٥، عندما ذهب الشيخ كامل القصاب الى مكة، متخذاً من موسم الحج ستاراً. ونقل كامل القصاب للشريف حسين، مطالب السوريين وهي «الاستقلال التام» و «انهم لا يحاربون الاّ اذا ضمنوه»[٢٣]. ويبدو أن اتفاقاً بهذا المضمون قد عقد بين الرجلين. حيث جاءت زيارة الأمير فيصل لدمشق (٢٦ آذار — مارس ١٩١٥) لتتويج هذا الاتفاق بخطوات عملية. وعاد الأمير الى الحجاز «ومعه أختام رجالات سوريا بأجمعهم، وكانت تتجاوز المئتي ختم موضوعة في كيس»[٢٤].

الخيط الثاني عقده الشريف حسين مع الأمير سعيد الجزائري في مكة، عندما فوّضه بأن «يحسن العلاقات بينه وبين جمال باشا»[٢٥].

وفي موسم الحج اللاحق (١٩١٦) «أخرج الحسين علماً، وصلى عليه أربعون ألف مسلم من الحجاج، وطاف بالعلم سبع مرات حول الكعبة، ثم سلمه للأمير عبد القادر [شقيق الأمير سعيد] ليرفعه على سراي دمشق، باسم الحسين ملك العرب»[٢٦].

وحتى يطمئن السوريين، كان الشريف حسين، وراء اللقاء الذي عقد بين السوريين والبريطانيين، والمعروف باسم العهد البريطاني للسوريين السبعة؛ حيث نصت بنوده على «رغبة الحكومة البريطانية بانقاذ عامة الشعوب الناطقة بالعربية من ربقة الأتراك، وتركها تعيش في ظل الحكم الذي تريده»[٢٧]. واستناداً الى هذا الاتفاق، واتفاقه مع الحسين عام ١٩١٥، أصدر الشيخ كامل القصاب، وكان على رأس السوريين السبعة، فتوى دينية، تبيح مقاتلة المسلمين العثمانيين واعلان الثورة ضدّهم.

ولبى الشيخ صالح العلي، نداء الحسين وفتوى القصاب، فقطع على الأتراك «الطريق التي تصل طرطوس بحماه، عن طريق مصياف، وكان مقره في ناحية الشيخ بدر التي تمر بها هذه الطرق»[٢٨]. وفي ربيع عام ١٩١٨، هاجم القوات التركية قرب «النيحا»، واستولى على معدات وذخائر عديدة[٢٩].

وبذلك نجح الشريف حسين، في استخدام الخيوط الأربعة المرتبطة به رأسياً، دون

أن تقوم فيما بينها أية صلة. وكانت جميعها، تعرف من الحسين وجهه الثائر، لا نصفه المساوم.

وفي وقت متأخر، زعم تقرير لجنة بيل الملكية عام ١٩٣٧، أن الشريف حسين، حين أعلن الحرب على الأتراك في حزيران (يونيو) ١٩١٦ «كان يجهل وجود أي عهد آخر خلاف عهد مكماهون»(٣٠). وفضحت مذكرات الملك عبد الله، زيف هذا الادعاء، عندما قال: «وبينما كنا بـ 'العيص' عام ١٩١٦،واذا بي أبلغ أن السير سايكس، والمسيو بيكو، قد وصلا 'الوجه'، واستصحبا معهما الأمير فيصل الى جدة، لمقابلة جلالة الملك»(٣١). وبعد أن استوضح عن الاجتماع برقياً جاءه الرد أنهم «أتو وتحدثوا عن سوريا والعراق ومستقبلهما، فأجبناهم بما ألهمنا الله اياه»(٣٢).

وللمزيد من توكيد معرفة الحسين واطلاعه على اتفاقية سايكس ــ بيكو، فان جمال باشا، قائد الجيش التركي الرابع، تلقف ما نشرته ثورة أكتوبر الاشتراكية من نصوص الاتفاقية، وامر «كل الصحف في سوريا أن تنشر النص كاملاً»، بعد أن نقلته المانشستر غارديان، وأرسل «نسخاً منها الى المدينة المنورة ومنها هربت الى مكة»(٣٣). فيكون الحسين قد اطلع على الاتفاقية مرتين، ولم يحدد أي موقف علني مضاد لها، رغم أنها تتعارض كلياً مع الدولة العربية في مراسلاته مع مكماهون.

ولكثرة ما أثير من ملابسات، حول مراسلات الحسين ــ مكماهون، فان تقرير لجنة بيل، اشتمل على نص رسالة الحسين (١٤ تموز/يوليو ١٩١٥)، اذ قال فيها:

«يجب أن تعترف انكلترا باستقلال البلاد العربية التي يحدها شمالاً مرسين وأضنه حتى الدرجة ٣٧ من خط العرض، الذي يقع عليه بيره جك وأورفه وماردين ومديان وجزيرة أمادية حتى حدود فارس. وشرقاً حدود فارس حتى خليج البصرة. وجنوباً المحيط الهندي، يستثنى من ذلك عدن التي تبقى كما هي. وغرباً البحر الأحمر والبحر المتوسط حتى مرسين»(٣٤).

وتضمنت الرسالة الجوابية لهنري مكماهون، المندوب السامي البريطاني في مصر، والمؤرخة بـ ٢٤ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩١٥، على الاعتراضات التالية:

«سنجقي مرسين والاسكندرونة، وبعض الأقسام السورية الواقعة في غربي سناجق دمشق وحمص وحماة وحلب، لا يمكن أن يقال عنها أنها عربية محضة، ولذلك يجب أن تستثنى من الحدود المقترحة»(٣٥).

«وان انكلترا مستعدة، على أساس التعديلات المشار اليها أعلاه، ان تعترف باستقلال العرب ضمن البلاد المشمولة في الحدود والتخوم التي اقترحها شريف مكة، وان تؤيد ذلك الاستقلال بريطانيا العظمى»(٣٦).

حقاً، لقد ضمن الحسين، في المراسلات، استقلال أقطار آسيا العربية، ومن بينها فلسطين، بصيغة لا تخلو من المداورة. وعلى نمطه نسج مكماهون رسالته في الاستثناءات. ومع ذلك، فالحسين نفسه، كتب في جريدة «القبلة»، مقالاً، اعتبر فيه الاستيطان اليهودي بأنه لا يتعارض مع استقلال العرب، مذكراً عرب فلسطين بـ «أن كتبهم المقدسة وتقاليدهم توصيهم بواجبات الضيافة والتسامح»(٣٧).

بهذه الخطوات المتعاكسة، وبالاعتماد الكلي على البريطانيين، أخذ الحسين يخسر

بالمساومة، ما يحققه بالاتفاقات الصريحة والملتوية، وبالمقاومة المسلحة عبر الأنصار العرب. ومثلما برهن احتلال العقبة، على مقدرة الأنصار العرب في نظر الحلفاء، و«ضرورة تقويتهم ودفعهم نحو الشمال، ليعملوا أمام جيش فيصل، الذي أصبح يشكل الجناح الأيمن للجيش البريطاني، بقيادة الجنرال اللنبي»[٣٨]، برهنت استجابة الشيخ صالح العلي ومقدرته في تفجير الثورة، وقيادة عمليات ناجحة، على امكانية استخدام الثورة في الشمال، كورقة مساومة في وجه الانكليز والفرنسيين. ولكن الأسطول الفرنسي، كان أسرع من الحسين وابنه الأمير فيصل، فاحتل اللاذقية في ١٠ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩١٨، ووضع الثورة أمام الانكفاء وإلقاء السلاح، أو تجديد القتال على أسس جديدة. واختار صالح العلي، وقادة جبل صهيون، وقادة جبل الزاوية، مواصلة الثورة، فأعيد تفجيرها في منتصف كانون الأول (ديسمبر) ١٩١٨، وهذه المرة ضد القوات الفرنسية مباشرة.

صراع الأمراء وتحفة لورنس

بقدر ما راهن الحسين، ومن ثم ابنه الأمير فيصل، على جهود الأمير «محمد سعيد»* في التفاهم التركي ــ العربي، كخط احتياط، وكواجهة تختفي خلفها الجهود التحضيرية للثورة، فقد كان الطرفان يخشيان نفوذ الأمير سورياً، ويسعيان الى اقصائه. وما أربك خطط الطرفين، ان الأمير سعيد، استغل انهيار الجيشين التركيين السابع (بقيادة مصطفى كمال أتاتورك) والثامن، وسيطر على دمشق بواسطة الحرس الشعبي المغاربة (١٩١٨/١٠/٧). كان ذلك قبل وصول الأمير فيصل بثلاثة أيام، وقبل وصول لورنس والشريف ناصر بيوم واحد.

وطلب الأمير سعيد من صديقيه معروف الأرناؤوط وعثمان قاسم، احضار علم الحسين، الذي أحضره شقيقه عبد القادر من مكة. وعندما عادا به «خرج من السراي، واستلم العلم بيده، ورفعه على سراي الحكومة بين الهتافات»[٣٩]. وأصبح أول رئيس للحكومة العربية السورية.

وكان طبيعياً أن يفسر لورنس ما حدث، على أنه استفزاز ومؤامرة ضد الانكليز. ولكن الأمير سعيد، وهو يخلي كرسي الحكومة، قال للشريف ناصر، بحضور لورنس:

«انني أصادق على ما قاله أخي [يقصد الأمير عبد القادر] من تسليم هذا الكرسي اليك، لا خوفاً من تهديد لورنس، وانما من قبيل تأدية الأمانة الى أهلها»[٤٠].

وكان الأمير سعيد، قد نفذ خطوة أولى، اعتبرها الفرنسيون استفزازاً مباشراً لهم، عندما أبرق الى عمر الداعوق، طالباً منه اعلان انضمام بيروت للحكم العربي، واستقبال شكري باشا الأيوبي، كحاكم عسكري للمدينة. واحتجت فرنسا لدى بريطانيا، فأصدر الجنرال اللنبي، رئيس القيادة العليا، قراراً، قسم فيه البلاد السورية الى ثلاث مناطق، وأطلق عليها اسم «بلاد العدو المحتلة»:

(*) «محمد سعيد»، اسم مركب اعتمد شقه الثاني. وهو الأمير سعيد بن الأمير علي باشا بن عبد القادر الجزائري الحسني، الذي ينسب إلى فرع الحسن بن علي بن أبي طالب. وهو من مواليد دمشق سنة ١٨٨٢م، وكذلك أبوه الأمير علي، فيما ينسب فرع الهاشميين إلى الحسين بن علي بن أبي طالب، فهم أبناء عمومة ويلقبون بالأشراف.

□ **المنطقة الشرقية**: وتشمل ولاية سوريا القديمة، من معان حتى حدود تركيا، مع أقضية أدلب وجسر الشغور والباب غرباً، والفرات شرقاً، على أن تديرها حكومة عربية صرفة يتولى رئاستها الأمير فيصل بن الشريف حسين.

□ **المنطقة الغربية**: وتضم لواء بيروت ولواء جبل لبنان ولواءي اللاذقية وطرابلس من ولاية بيروت القديمة، وقضاءي انطاكية والاسكندرونة من ولاية حلب، وتدير هذه المنطقة فرنسا.

□ **المنطقة الجنوبية**: وتشمل فلسطين من الحدود المصرية جنوباً حتى الناقورة غرباً، فنهر الأردن شرقاً، وتضم لواء القدس ولواءي نابلس وعكا من ولاية بيروت القديمة، وتتولى القوات البريطانية ادارتها(٤١).

فأنزل العلم العربي عن سراي بيروت في ١٨/١٠/١٩١٨، بعد عشرة أيام من رفعه، وقال عمر بك الداعوق، رئيس البلدية، مرحباً بالجنرال غورو «ان مدينة بيروت التي أتشرف برياستها تحيِّي في شخصك الكريم مثال المزايا الانسانية الخالصة»(٤٢)! فرد عليه غورو: «أتيت لخدمة فرنسا في سوريا، فخدمتي لمصالح سوريا هي خدمة لدولتي»(٤٣). وأنزل العلم في دمشق و «أخذه لورنس بحجة أنه سيوضع في متحف لندن، كتحفة لأول علم رفع فوق سراي الحكومة»(٤٤).

والطريف في الأمر، أن الأمير فيصل، الحريص على استلام الحكم في سوريا، وافق على تقسيمات اللنبي الجديدة، التي تطل منها خارطة سايكس ـــ بيكو، طمعاً بالمنطقة الشرقية التي تخلو من العاصمة دمشق! واستبشاراً بنفي الأمير سعيد من دمشق الى حيفا (تشرين الأول /اكتوبر ١٩١٨ ـــ حزيران /يونيو ١٩١٩)! بعد مقتل شقيقه الأمير عبد القادر [صاحب العلم]، على يد القوات الانكليزية في الصالحية.

ومع أن التقسيمات الجديدة تظهر عدم رغبة الانكليز بتنصيب الأمير فيصل ملكاً على دمشق، أو على المنطقة الشرقية التي حددتها له. وهنا بدأت المساومة بين بريطانيا والأمير سعيد في حيفا. ففاتحه الكولونيل ستانتين، حاكم حيفا العسكري، قائلاً: «اذا مددت يدك الى بريطانيا لتعمل معها، فالحكومة الانكليزية ستعمل على تتويجك ملكاً على سوريا، بدلاً من الأمير فيصل الحجازي(٤٥). وخاطبه الجنرال كلايتون «انك صاحب التاج في سوريا،، وما الأمير فيصل الاّ غريب جاء من الحجاز وسيعود اليها، وأنت ابن الوطن، ومتى آن الأوان فسوف يناديك التاج»(٤٦). فرفض الأمير سعيد، المساومة البريطانية، وعاد الى بيروت، فالقت القوات البريطانية القبض عليه (أيلول ـــ سبتمبر ١٩١٩)، ونفته الى مصر، ومنها الى باريس.

ورغم رفض الأمير سعيد للمساومة مع أي طرف من اطراف الصراع (الأتراك ـــ الهاشميين ـــ البريطانيين ـــ الفرنسيين)، فقد اتسم سلوكه بالازدواجية. فحين أظهر نفسه كزعيم وطني سوري، وتولى رئاسة الحكومة، اعتمد في حماية دمشق على قوات «المغاربة». فهو وطني كزعيم، وغريب كركائز محلية، وبذلك تساوى مع الأمير فيصل، الذي كانت غالبية قواته المقاتلة من الحجاز. وتساوى الطرفان، في تحويل علم الثورة الى تحفة على يد لورنس. وفي انتظار الفرج من خارج الارادة الشعبية وتجربة الثورة المسلحة، ولم يبق أمامهما سوى المراهنة على صراع المصالح بين بريطانيا وفرنسا في آسيا العربية.

في تحريضه ضد الاحتلال الفرنسي، واستنهاض همم منطقة جبال العلويين، مزج الشيخ صالح العلي بين القومية والوطنية والدينية. فمن القول ان الاحتلال مزق وداس «أعلام الثورة العربية»، وانه يسعى الى «فصل الساحل السوري عن الوطن الأم»، الى اظهار نواياه الخبيثة ضد العلويين «التي تستهدف ابادتهم ومحو شعائرهم»[٤٧]. واتفق مع المجتمعين في قرية «الشيخ بدر» قضاء طرطوس، يوم ١٩١٨/١٢/١٥، على كتمان الأمر، حتى يتم «الاتصال المباشر مع عاهل الشام»[٤٨].

وبالتزامن مع هذه التجربة، كانت تسير تجربة «الحفّة» في جبال صهيون، بزعامة عمر البيطار وعز الدين القسام، وتجربة جبل الزاوية قضاء حلب، بزعامة ابراهيم هنانو، وكلاهما بانكفاء محلي لا يتجاوز قرى الجبل أو القضاء.

الثورات الثلاث، حافظت على استقلالها النسبي، في مراحلها الأولى، ثم سرعان ما أخذت تتبادل الخبرة والتعاون والنجدات، ولكن دون أن تصل الى مستوى تشكيل قيادة مشتركة. بل ولم تمد علاقات التنسيق الى ثورة حماة (سعيد العاصي — فوزي القاوقجي) وثورة حمص. وبقيت في اطارها العام، محلية الطابع، ذات تكوين عشائري وعائلي، رغم أن عدد المقاتلين في كل منطقة تجاوز الآلاف.

ومما يسجل لثورة جبال صهيون، أنها عملت، حتى انتهاء الثورة، باستقلالية تحت سقف الزعامة الواسعة للشيخ صالح العلي. وانها كانت وراء الخطوات التنسيقية بين جبهات القتال. ففي معركة جسر الشغور، التي خاضها ابراهيم هنانو، ذهبت قوة لمساعدته «بقيادة عمر البيطار»[٤٩]. وبعد أن سحب الأمير فيصل ضباطه، الذين أرسلهم للشيخ صالح العلي، طلب الشيخ صالح مساعدة من ابراهيم هنانو — بواسطة الشيخ حبيب محمود وعمر البيطار — فأرسل له «أربعة ضباط كان لهم أثر ملحوظ في ادارة العمليات الحربية»[٥٠].

وفي تجربة التحالفات خارج مناطق الثورة، اعتمد الشيخ صالح العلي على دعم الأمير فيصل، وعقد ابراهيم هنانو اتفاقية مع كمال اتاتورك لتزويده بالسلاح دون مقابل. وكان دعم الأمير فيصل الفعلي، قد ابتدأ منذ منتصف تشرين الأول (أكتوبر) ١٩١٩، عندما أوفد ابن عمه «مصحوباً ببعض السلاح والذخيرة»[٥١]، ولم «يغفل عن ارسال القهوة، السكر، الملابس والماشية للمجاهدين»[٥٢]. وفي منتصف آذار (مارس) ١٩٢٠، أرسل الأمير فيصل «القائد الشهير غالب الشعلان لمعونة الشيخ صالح العلي في قيادة الثورة، والاشتراك معه بتوجيهها وتنظيمها»[٥٣].

وعاود كمال أتاتورك، الاتصال بالشيخ صالح، وارسل له بعض الأسلحة وأربعة ضباط. الاّ أن اصرار الشيخ أن تكون العلاقة عن طريق دمشق، دفعت أتاتورك الى قطعها والاحتفاظ بضباطه الأربعة. وما أراده اتاتورك، من اتصاله بهنانو والشيخ صالح، المساعدة التكتيكية لمضايقة الفرنسيين، وقطع خطوط امدادهم في الأناضول. وعندما توصل الطرفان الى اتفاق سحب القوات الفرنسية، تخلى أتاتورك عن كل عهوده، وأخذت قواته تلقي القبض على المجاهدين، وتعيدهم الى الحدود السورية، واحياناً تسلمهم الى «السلطات الفرنسية»[٥٤].

وفعل الأمير فيصل، ما فعله أتاتورك، ولكن بطريقته الخاصة. اذ ساهم مع اللنبي، في اقناع الشيخ صالح، بضرورة مرور القوات الفرنسية في قريـة «الشيخ بدر»، وهو يعرف أن القوات الفرنسية ستتمركز في القرية لتهاجم معقل ثورة الشيخ. ولعل الأمير فيصل، تصور أن هذا الاشتباك، سيضع خاتمة ثورة الشيخ صالح، فيبرر لنفسه سحب مستشاريه ووقف مساعدته. ورغم أن المعركة انتهت على غير ذلك، فقد أوقف الأمير فيصل مساعداته، وسحب مستشاريه وضباطه، كبادرة حسن نية ازاء الفرنسيين، على حساب ثورات الشمال.

وبفضل مساومة الأمير فيصل، وسقوط حكمه في دمشق، ومساومة اتاتورك وتخليه عن امداد ثورات الشمال، وانسحاب صبحي بركات من الميدان، شنت القوات الفرنسية، في اذار (مارس) ١٩٢١، هجوماً واسع النطاق، على مراكز قيادة ابراهيم هنانو، وانتصرت عليها. ففـر هنـــانو الى الصحراء، وبقي «عمر البيطار واتباعه يقاتلون الفرنسيين، مع من تبقى من قوات هنانو»(٥٥)، وأصبحت ثورة الشيخ صالح لا مورد لها؛ الّا ما تستخلصه من أنياب العدو(٥٦).

وجاء افتضاح أمر صفقة شراء السلاح من فلسطين، التي نظمها محمد الأرناؤوط، بقيمة ٢٨٠٠ ليرة ذهبية، ومصادرتها «بمثابة اجهاز على الثورة»(٥٧). وبالفعل نظمت قوات الاحتلال الحملة الختامية بقيادة الجنرال نيجر، في ١٥ حزيران (يونيو) ١٩٢١، واستهدفت مراكز ثورة جبل العلويين وثورة جبال صهيون. وادى الاختلال الفادح في ميزان القوى، الى السيطرة على جميع مراكز الثورة، وتحويل الثوار الى زمر صغيرة تعمل منفردة، دون تنسيق ودون قيادة.

وهكذا سقطت الثورة بعد ١١ شهراً من سقوط الحكم الفيصلي، وبعد ١٠ أشهر من قرارات الجنرال غورو بتقسيم سوريا الى دويلات، وانشـاء دولة لبنان الكبير*، وبعد ٣٢ شهراً من رفع العلم العربي على سراي دمشق.

الأمير فيصل: النموذج المساوم

اختفت شخصية الأمير فيصل، الدائرية، كخليط من السمات المتناقضة، في رداء دوره العسكري (قائد قوات الثورة العربية)، وانتمائـه الأسري (ابن الحســين قائـد الثورة)، ومكانته الدينية (من الاشراف). لذلك وجد في معاصريه ومؤرخي تجربته، من يبرر له الأخطاء، ويعفيه من مسؤولية سلوكه واتفاقاته ومواقفه. وهو رجل شديد الدهاء، يتقن نسج الخيوط المتعاكسة في آن واحد. اذ كان يبدو أمام الاستقلاليين السوريين الرجل الاستقلالي الأول، الذي جاء يجمع كلمتهم وأختامهم لمؤازرة والده، في الثورة على الأتراك؛ وأمام الأتراك رجل التفاهم مع جمال باشا، عبر الأمير سعيد؛ وأمام اللنبي المنظم العسكري الممتاز؛ وأمام الانكليز الصديق بلا شروط؛ وأمام أبيه الابن الأكثر

(*) أصدر الجنرال غورو، بتاريخ ١٩٢٠/٨/٣١، قراراً بانشاء دولة لبنان الكبير، وأضاف لها أربعة أقضية كانت تابعة لولاية سوريا، وهي: البقاع، بعلبك، حاصبيا، وراشيا. وقسم سوريا الى أربع دول: دولة دمشق، دولة جبل العلويين، دولة جبل الدروز، دولة حلب ويتبعها سنجق الاسكندرونة على أن يمنح ادارة ذاتية منفصلة.

حماساً ومقدرة لتنفيذ الدولة العربية؛ وأمام الصهاينة رجل التفاهم والتنازلات؛ وأمام الفرنسيين القائد الذكي الذي يعرف مصلحته. كل هذه الخيوط، ليس بمقدور شخصية أخرى ان تقوم بها، سوى الأمير فيصل، ذي الأسلوب البراغماتي الطامح في عرش وتاج، في أي بقعة، مهما صغرت، من بقاع تلك الأمبراطورية المحفوظة في خزانة الوثائق البريطانية.

وما تعلمه من لورنس، أن يسعى الى تحقيق أغراضه، بعيداً عن المبادىء والاتفاقات، عبر قدرته على التكتيك في كل مرحلة، واستثمار العوامل المساعدة كلها، بما في ذلك الثورة المسلحة. وتفتحت مواهبه المساومة، منذ اصطحب سايكس وبيكو الى قصر والده، وعندما زاره حقي العظم، مندوب الزعماء السوريين في القاهرة، ونقل اليه وعد بلفور. فحين عاد حقي العظم، قال ان الأمير لاينظر «بارتياح الى تصريح بلفور. ولكنه لا ينوي الاحتجاج على حصول اليهود على حق اقامة وطن قومي في فلسطين»(٥٨).

ومن اتفاقية سايكس ـــ بيكو ووعد بلفور، الى الصلة المباشرة مع الصهيونية، دشن الأمير خطوته الأولى في اعلان البراءة من مملكة أبيه الموعودة، ومن شعارات الثورة العربية. وحين قابل شعب فلسطين، البعثة الصهيونية برئاسة وايزمان في العاشر من نيسان (أبريل) ١٩١٨، بالمظاهرات، احتجاجاً على أهدافها المعلنة والمبطنة، مثل تكوين فرقة البغالة اليهودية، وشحذ «همم يهود القدس كي يضحوا بحياتهم، ولا يتركوا البريطانيين وحدهم يفتدون البلاد بدمهم»(٥٩). كان الجنرال كلايتون يرتب أول لقاء بين الأمير والزعيم الصهيوني. وتم اللقاء في بلدة «وهيدة»، قرب العقبة، في الخامس من حزيران (يونيو) عام ١٩١٨، وكان ودياً، وفاتحة علاقة تبلورت قبيل مؤتمر الصلح وأثناءه. وليس صحيحاً، أن مفهوم الأمير فيصل المساوم، كان يشترط قيام الأمبراطورية العربية، لمنح الجيب الصهيوني في فلسطين كل الامتيازات، بما في ذلك المصادقة على وعد بلفور والتخلي عن فلسطين كلياً. ويبدو من نافلة القول أنه لو فاز «الملك حسين والأمير فيصل بدولتهما العربية الكبرى لتنازلا عن فلسطين الصغيرة لليهود»(٦٠). لأن الشيء المضمون آنذاك، لم يكن الدولة العربية الكبرى، وانما جذب الأمير الى تأييد المطامع الصهيونية في فلسطين، وهذا ما حدث في اتفاق فيصل ـــ وايزمان بلندن في ١٩١٩/١/٣. اذ أباح الأمير لنفسه، مصادرة التمثيل الفلسطيني، فيما كان يتحدث رسمياً باسم الحجاز، وعندما دخل عليه عوني عبد الهادي وأحمد قدري، وهو مجتمع مع وايزمان ـــ سوكولوف ـــ هربرت صموئيل، قال: «ان اليهود يودون تشكيل دولة يهودية في فلسطين، فرد هربرت صموئيل: ليس ثمة من يكتب، بل من يفكر، بمثل هذا الاّ ان يكون خيالياً مجنوناً. ويبدو أن الأمير «اقتنع بكلام هربرت صموئيل»(٦١).

ونصت المادة الثالثة من اتفاق فيصل ـــ وايزمان على أن «تؤخذ جميع التدابير وتعطى أفضل الضمانات لتطبيق تصريح الحكومة البريطانية الصادر في ٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٧، حين وضع دستور حكومة فلسطين». وقيل ان الأمير أضاف «شرط أن ينال العرب استقلالهم من رفح الى طرطوس وخليج العجم»(٦٢).

وحتى لايترك الأمر ملتبساً، كتب الأمير في جريدة «الجويش كرونيكل»، لسان حال الجمعية الصهيونية في انكلترا، مقالاً في ١٩١٩/١٠/١٤، جاء فيه: «حتى اذا كثر عدد

اليهود في فلسطين، تيسر أن تجعل ولاية يهودية من ولايات هذه المملكة العربية»(٦٣).

لقد أخذ الانكليز والصهاينة، كل ما يريدونه من الامير، وبعد أن فرغوا منه، حولوه الى الفرنسيين، فعقد ما سمي باتفاقية فيصل ــ كليمنصو في السادس من كانون الثاني (يناير) ١٩٢٠، فقام «الناس ضدها»(٦٤)، لأنها تسلب «الحكومة السورية كل خصائص السيادة»(٦٥)، ورفضها المؤتمر السوري «وقرر اعلان استقلال سوريا، ووضع الحلفاء وعصبة الأمم تجاه الأمر الواقع»(٦٦). وفي يوم تتويجه، قالت جريدة «البرق» «ولكن التاج الذي يريده سموّه، تنقصه جوهرتان، هما أثمن ما في التاج، انهما لبنان وفلسطين»(٦٧).

ان مسألة لبنان حسمت منذ ٢١ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٩، عندما وصل الجنرال غورو، المندوب السامي الفرنسي في سوريا والقائد العام للجيش الشرقي بدلاً من الجنرال اللنبي، طبقاً للاتفاق الفرنسي ــ البريطاني، الى بيروت، وأجمعت كل الهيئات على الترحيب به، واستقبلته استقبالاً احتفالياً. وظهرت مؤشرات هذا الحسم في مؤتمر الصلح نفسه، عندما رُفض الوفد الفلسطيني والوفد السوري، وقُبل الأمير فيصل كممثل للحجاز، وقُبل الوفد الصهيوني، وشارك الوفد اللبناني برئاسة داود بك عمون، وذهب الوفد اللبناني، مستنداً «الى قرار مجلس ادارة لبنان، المنادي بالاستقلال السياسي والاداري للبنان، بحدوده التاريخية والجغرافية»(٦٨). وكانت غايته «طلب مساعدة الحكومة الفرنسية (وحدها) لأجل تحقيق أماني اللبنانيين، وطلب ضمان الدولة الفرنسية (وحدها) لاستقلال لبنان بطريقة تحميه من كل حيف»(٦٩).

وعلى امتداد ثلاثة أعوام، من ١٩١٨ الى ١٩٢٠، نشبت معركة على صفحات الجرائد بين الاتجاه الذي مثله الوفد، وبين الاتجاه الآخر المطالب بوحدة سوريا الطبيعية، على قاعدة اللامركزية. ففي عام ١٩١٨، كتبت جريدة بيروتية: «لتكن سوريا ولايات، ولتكن لكل ولاية حكومة من أهلها، ولكن يجب أن تكون كلها سورية بحتة»(٧٠).

فمن هو داود بك عمون هذا، الذي نافس الأمير في المساومة؟

داود بك عمون، ملاك عقاري من «دير القمر» في جبل لبنان. طالب بتطبيق «التجنيد الاجباري للعثمانيين غير المسلمين، وهو في مصيفه في رمل الاسكندرية»(٧١). وتلقى رسالة من وكيل أراضيه في القدس، يعلمه فيها عن سعر القيراط الذي يطلبه، خاصة «وأن الخواجات سرسق شركانا بالأرض يتمنعون عن البيع ويطلبون سعراً عالياً»(٧٢). عينه أوهانس قيومجيان حاكماً على جبل لبنان في ٢٣ كانون الأول (ديسمبر) ١٩١٢، وأصبح عضو مجلس الادارة اللبناني كنائب عن دير القمر. كان رئيس الوفد اللبناني الى مؤتمر الصلح، وعلى رأس مستقبلي غورو حين دخل بيروت، وقال في حضرته: «لقد نال لبنان ما رجاه وأمله»(٧٣). وكانت جريدة «العقاب» على حق، حين هاجمته، مذكرة اياه، بأنه «أقسم يمين الاخلاص للحكومة العربية وقبل منها منصبه الحالي»(٧٤).

وبسبب هذا الدور، وسيطرة القوات الفرنسية على سواحل لبنان وسوريا، منع الجنرال نيجر، تطبيق الانتخابات في لبنان، لحضور المؤتمر السوري، وكل مخالف «سيحال الى الديوان الحربي لمحاكمته»(٧٥). وفي ١٤ تموز (يوليو) ١٩٢٠، أرسل الجنرال غورو، انذاراً شفوياً حمله نوري باشا السعيد، «وكان هذا الانذار قد أقلق الأمير والوزراء وأبقي مكتوماً»(٧٦). وفي اليوم التالي، وصل الانذار مكتوباً، وقبله الأمير فيصل،

وأثر على وزرائه لقبوله، وحرض الوجهاء على قبوله، ومع ذلك، بحركة ديماغوجية، «خطب في الجامع وحرض الشعب على الاستعداد للدفاع والاستشهاد في سبيل خير الوطن»(٧٧). وصباح ١٨ تموز (يوليو)، اجتمع المؤتمر «وكان أكثر الأعضاء الفلسطينيين والساحليين وأعضاء جبل عامل مع بعض الدمشقيين، مندفعين في تأييد وجوب المدافعة يتقدمهم مندوب بعلبك سعيد حيدر»(٧٨). ثم اقترح أحد المعتدلين «أن لا يشترك الفلسطينيون في الرأي فلم يقبل اقتراحه». فانتصر قرار القتال. ومعروفة هي نتائج معركة ميسلون، التي خاضها مناضلون من مختلف مناطق سوريا الطبيعية، وعلى رأسهم وزير الدفاع يوسف العظمة. أما الأمير الذي حرّض الشعب، في خطبة الجمعة، فقد هرب الى الكسوة، وهناك زاره الجنرال الفرنسي تولا وأبلغه انتهاء مهمته، وأن الحكومة «تعتبره ضيفاً» وانها «عينت قطاراً خاصاً لنقله»(٧٩). وفعلاً أنجز الأمير فيصل مهمته: سلّم سوريا للفرنسيين، اعترف بالمطامع الصهيونية في فلسطين، ووافق على اخراج لبنان من مملكته، ثم أصبح ملكاً في مناطق تقسيم سان ريمو، وأسهم تعيينه في القضاء على ثورة العشرين في العراق، وبذلك دق بيده، آخر مسمار في نعش الأمبراطورية العربية الكبرى، وترك المناضلين يتدبرون أمرهم بأنفسهم.

خاتمة الثورة واختيارات قادتها

المرحلة الأخيرة في ثورات الشمال، كانت رداً على قرارات الجنرال غورو، بتقسيم سوريا الى دويلات. وكانت أولى الانهيارات في جبهة الاسكندرون، حين أوقف صبحي بركات الثورة، والقى سلاحه في أواخر ١٩٢٠. وفسرت هذه النهاية المأساوية، على أنها بوحي من كمال أتاتورك نفسه، عندما عقد معاهدة سيفر مع الفرنسيين، وضمن استقلال بلاده. ووصف صبحي بركات بالخائن، عندما شكل الحكومة السورية عام ١٩٢٣، ولكنه سرعان ما هرب الى تركيا، فاختتم مسيرته كما ابتدأها.

وفي آذار (مارس) ١٩٢١، وأمام الحملة الفرنسية الضخمة، انهارت الجبهة الثانية، جبهة جبل الزاوية وأدلب بقيادة ابراهيم هنانو. ولم يغادر هنانو المنطقة الاّ في حزيران (يونيو)، وبلغ العاصمة الأردنية في ٣١ تموز (يوليو) ١٩٢١. وهناك حمّله الأمير عبد الله، رسالة من المعتمد البريطاني في عمان ابرامسون، الى المندوب السامي هربرت صموئيل، هي في جوهرها رسالة تسليمه. وفعلاً، بفندقه في القدس، القت قوات الاحتلال البريطاني القبض عليه، وسلمته مخفوراً الى الفرنسيين.

الجبهة الأخيرة، جبهة جبال العلويين وجبال صهيون، سقطت أمام الحملة الفرنسية، التي قادها الجنرال نيجر، في منتصف حزيران (يونيو) ١٩٢١. واختار الشيخ صالح العلي، البقاء في المنطقة متنكراً، لمدة عام كامل. ولم تنجح الحملات التفتيشية الواسعة، وحكم الاعدام، والوعد بجائزة مائة ألف فرنك فرنسي لمن يرشد الى مكانه، من القاء القبض عليه، رغم أنه كان يسير على الطرقات، ويحادث الجنود، ويصلي في المساجد. ومن تلقاء نفسه استسلم، وقال للجنرال بيلوت في اللاذقية «والله، لو بقي معي عشرة رجال، مجهزين بالسلاح والعتاد، لما تركت ساحة القتال»(٨٠). فبلعها الجنرال الفرنسي طامعاً في اقناعه بالمشاركة في الحكم. ولكن الشيخ رفض عرض المشاركة مستشهداً بالآية

القرآنية «ولا تركنوا الى الذين ظلموا فتمسكم النار»(٨١). فأصدر الجنرال قراراً بالزامه الاقامة الجبرية في بيته.

أما قادة ثورة جبال صهيون، فانقسموا قسمين: الأول قاده عمر البيطار، والتجأ الى تركيا، وقاتل في «حروب كردستان ضدّ الانكليز»(٨٢)، والثاني قاده الشيخ عزالدين القسام والتجأ الى فلسطين.

وعيّـن الشيخ عبد المالك مصطفى القسام، أحد الذين شاركوا عزالدين القسام في رحلته الى فلسطين، نقطة البداية من جسر الشغور، مع ستة من أتباعه هم الشيخ أحمد ادريس، الحاج علي عبيد، الشيخ محمد حنفي، الحاج خالد، ظافر القسام وعبد المالك القسام(*). وبقيت زوجته أمينة نعنـوع، التي شاركته تجربة الثورة كلها، مع أولاده في قرية «الحفّة».

قطعت المجموعة غالبية المسافة بين جسر الشغور وبيروت، مشياً على الأقـدام، معتمدة على التنكر. وأقامت في بيروت، في الجامع العمري بمساعدة الحاج خليل سكر. ومن الجامع العمري الى دمشق، رتب الشيخ عزالدين القسام، زيارة سرية خاطفة، التقى فيها بزميل دراسته في الأزهر عزالدين بك التنوخي، الذي زوده بجواز سفر مرور.

لم تدم اقامتهم طويلاً في بيروت، خاصة وان حكم الاعدام غيابياً قد صدر بحق الشيخ عزالدين القسام والشيخ أحمد ادريس. ونظم الحاج خليل سكر، أمر نقلهم بسرية تامة، من بيروت الى صيدا، عبر حنطور قاده أحد القبضايات. وفي صيدا كان ينتظرهم قارب صغير، نقل المجموعة بحراً الى عكا.

في عكا، قرر الشيخ أحمد ادريس** العودة، لخلاف نشب بينه وبين الشيخ القسام، بسبب أسلوبه في المناقشة المعتمد على يده، في تعامله مع زملائه.

وانتقلت المجموعة، بدون الشيخ أحمد ادريس، من عكا الى حيفا، وصادف وصولها عصر يوم جمعة، وأدت صلاة المغرب في جامع الجرينه، حيث تطوع الشيخ عز الدين القسام، وقدم درساً، لفت أنظار الحضور اليه، وبـدأت الأسئلة تدور حـوله، وغادر المصلون المسجد، وبقي الشيخ مع مجموعته، فاستفسرهم الحاج عبدالله مسمار، عما يفعلونه، لأنه سيغلق المسجد ويعود الى بيته. ويبدو أن الحاج عبدالله، كان قيّم المسجد، وسمساراً للمساكن، اذ يحمل رزمة من المفاتيح، أعطى القسام وجماعته شقة من غرفتين بدون أغطية. وليلتها نام الجميع على الحصيرة، والتحف الشيخ جبته(٨٣).

وبعد شهرين من الاقامة، خسرت المجموعة شخصاً ثانياً هو الحاج خالد، من جبال صهيون، الذي أصر على العودة الى بلدته، ومن هناك يمكنه التبرع بعائدات عمله الى حركة الشيخ. وعاد الحاج خالد فعلاً، والقت القوات الفرنسية القبض عليه، وهو في

(*) صادق الحاج محمد عزالدين القسام على ذلك، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

(**) الشيخ أحمد ادريس: من مواليد الزنكوفة عام ١٨٨٥، ومن الأتباع الخلّص للشيخ عزالدين القسام. شارك في قيادة ثورة جبال صهيون منذ بدايتها حتى النهاية. وعندما عاد من عكا الى شمال سوريا، نزح الى تركيا، وقاتل مع عمر البيطار في كردستان لمدة سنة ونصف. حكم عليه بالاعدم ونهب بيته ونسف. رجع الى سوريا بالعفو العام، وسجن ما بين ١٩٣٩ ــ ١٩٤٢، وظل امام قريته وخطيبها.

أطراف قرية «جبله»، فأعدم بطريقة بشعة. اذ جمع الفرنسيون سكان القرى، وسكبوا الكاز على الحاج خالد، وأحرقوه حياً أمامهم(٨٤).

ولاحقاً، جرى تأمين نقل عائلة الشيخ عزالدين القسام الى حيفا، عن طريق سائق في بيروت، رتب ادخال العائلة في جواز سفره(٨٥). والمرجح أن وصول الشيخ الى حيفا، كان في أواخر صيف عام ١٩٢١، ولكنه لم يبدأ حياته المهنية الاّ في العام اللاحق، حيث تبدأ مرحلة نضال جديدة.

---

(١) عبد العزيز محمد عوض، **الادارة العثمانية في ولاية سوريا ١٨٦٤ ــ ١٩١٤**، القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٩، الفصل الثامن «نظام الأرض والزراعة».

(٢) أ. ن. بولياك، **الاقطاعية في مصر وسوريا وفلسطين ولبنان** (ترجمة عاطف كرم)، بيروت: دار المكشوف، الطبعة الأولى، كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٨، ص ١٤٥.

(٣) م. غودفروا، **النظم الاسلامية** (ترجمة د. فيصل السامر ود. صالح الشماع) بيروت: دار النشر للجامعيين، أيلول (سبتمبر) ١٩٦١، ص ٢٠٨.

(٤) بوعلي ياسين، **حكاية الارض والفلاح السوري ١٨٥٨ ــ ١٩٧٩**، بيروت: دار الحقائق، الطبعة الأولى، كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٩، ص ١٥. عن عبد الله حنا، **القضية الزراعية والحركات الفلاحية في سوريا ولبنان**، بيروت: دار الفارابي، ١٩٧٥، ص ١٠٧.

(٥) الحاج محمد عزالدين القسام، **مقابلة شخصية**، دمشق ــ حي التقدم، في ١٩٨١/١٢/٤.

(٦) الشيخ عبد المالك مصطفى القسام، **مقابلة شخصية**، بلدة «جبلة»، في ١٩٨١/١٢/٦.

(٧) ذاكرة مشتركة للحاج محمد والشيخ عبد المالك والشيخ «محمد أديب» فخر الدين القسام.

(٨) د. صالح رمضان، **حركة التحرر العربية**، عدن: مؤسسة ١٤ أكتوبر، ١٩٧٧، ص ٢٢.

(٩) د. عفت محمد الشرقاوي، **الفكر الديني في مواجهة العصر**، بيروت: دار العودة، الطبعة الثانية، ١٩٧٩، ص ٢١١. عن جريدة المنار، الجزء ٨، ص ١٠٢.

(١٠) صلاح عيسى، **البورجوازية المصرية وأسلوب المفاوضة**، بيروت: دار ابن خلدون، الطبعة الأولى، ١٩٧٩، ص ٩٨.

(١١) محمد عزالدين القسام، **مقابلة شخصية**، دمشق ــ حي التقدم، في ١٩٨١/١٢/٤، وصادق على القصة «محمد أديب» فخر الدين القسام، وعبد المالك مصطفى القسام.

(١٢) زهير المارديني، **الف يوم مع الحاج أمين**، دار العرفان، الطبعة الأولى، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٧، ص ٨٢.

(١٣) **المصدر نفسه**، ص ٨٢.

(١٤) عبد المالك مصطفى القسام، **مصدر سبق ذكره**، وكان عبد المالك طفلاً، وشارك في التظاهرة.

(١٥) زهير المارديني، **مصدر سبق ذكره**، ص ٨٢.

(١٦) أمين سعيد، **ثورات العرب في القرن العشرين**، القاهرة: دار الهلال، بلا تاريخ، ص ١١٧.

(١٧) أدهم الجندي، **تاريخ الثورات السورية في عهد الانتداب الفرنسي**، دمشق: مطبعة الاتحاد، ١٩٦٠، ص ٢٤.

(١٨) **المصدر نفسه**، ص ٢٤.

(١٩) عبد المالك مصطفى القسام، **مصدر سبق ذكره**.

(٢٠) عبد اللطيف يونس، **ثورة الشيخ صالح العلي**، دمشق: دار اليقظة العربية، بلا تاريخ، ص ٥٨.

(٢١) **المصدر نفسه**، ص ٢٢٣ ــ ٢٣٤.

(٢٢) أدهم الجندي، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٦.

(٢٣) أمين سعيد، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥٦.

(٢٤) عبد الله بن الحسين، **حقبة من تاريخ الأردن**، بيروت: الدار المتحدة للنشر، ١٩٧٣، ص ١٦.

(٢٥) أنور الرفاعي، **جهاد نصف قرن لسمو الامير سعيد آل عبد القادر الجزائري**، دمشق: المطبعة العمومية، ١٩٤٨، ص ٥٨ و ٥٩.

(٢٦) **المصدر نفسه**، ص ٧٩.
(٢٧) د. أسعد رزوق، **اسرائيل الكبرى**، بيروت: مركز الأبحاث في م.ت.ف. الطبعة الثانية، تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٣، ص ٣٦٩.
(٢٨) عبد اللطيف يونس، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٨.
(٢٩) **المصدر نفسه**، ص ٢٨.
(٣٠) لجنة بيل، **تقرير اللجنة الملكية لفلسطين**، مطبعة حكومة فلسطين ومطبعة دير الروم، ١٩٣٧، ص ٢٩.
(٣١) عبد الله بن الحسين، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٢.
(٣٢) **المصدر نفسه**، ص ٢٣.
(٣٣) د. كامل محمود خله، **فلسطين والانتداب البريطاني ١٩٢٢ ـ ١٩٣٩**، بيروت: مركز الأبحاث في م.ت.ف.، أيار (مايو) ١٩٧٤، ص ٢٤.
(٣٤) لجنة بيل، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٤.
(٣٥) **المصدر نفسه**، ص ٢٦.
(٣٦) **المصدر نفسه**، ص ٢٦.
(٣٧) د. أسعد رزوق، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٦٧؛ جورج انطونيوس، **يقظة العرب**، بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٦٢، ص ٣٧٧؛ جريدة **القبلة**، العدد ١٨٢، ٣ آذار (مارس) ١٩١٨.
(٣٨) المقدم الركن جودت أتاسي، **الحرب الشعبية**، دمشق: الأركان العامة، حزيران (يونيو) ١٩٥٦، ص ٥٤.
(٣٩) أنور الرفاعي، **مصدر سبق ذكره**، ص ٩٩.
(٤٠) محمد جميل بيهم، **العهد المخضرم في سوريا ولبنان ١٩١٨ ـ ١٩٢٢**، بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٨، ص ٥٤.
(٤١) أنور الرفاعي، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٢٠ و ١٢١؛ منيب الماضي وسليمان موسى، **تاريخ الأردن في القرن العشرين**، الطبعة الأولى، كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٩، ص ٨٣.
(٤٢) مجلة المرآة (القاهرة)، السنة الثالثة، الجزءان ١٣ و ١٤، ١٥ ـ ٣١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩١٩.
(٤٣) **المصدر نفسه**.
(٤٤) أنور الرفاعي، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٢٣.
(٤٥) **المصدر نفسه**، ص ١٣٢.
(٤٦) **المصدر نفسه**، ص ١٢٨.
(٤٧) عبد اللطيف يونس، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٠٥.
(٤٨) **المصدر نفسه**، ص ١٠٦.
(٤٩) النقيب سليمان محمود السبعاوي، **تاريخ النضال الشعبي في الاقليم السوري**، دمشق: الطبعة الثانية، ١٩٦٠، ص ١٠٥.
(٥٠) عبد اللطيف يونس، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٨٧.
(٥١) **المصدر نفسه**، ص ١٢٣.
(٥٢) **المصدر نفسه**، ص ١٢٤.
(٥٣) **المصدر نفسه**، ص ١٢٩.
(٥٤) **المصدر نفسه**، ص ٥٩.
(٥٥) أدهم الجندي، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٨.
(٥٦) عبد اللطيف يونس، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٠٩.
(٥٧) السبعاوي، **مصدر سبق ذكره**، ص ٩١.
(٥٨) د. كامل محمود خله، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٠٨.
(٥٩) د. أسعد رزوق، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٧٦.
(٦٠) لجنة بيل، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٧.
(٦١) بيان نويهض الحوت، **القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين ١٩١٧ ـ ١٩٤٨**، رسالة دكتوراة، (باشراف أنيس صايغ) بيروت: الجامعة اللبنانية، كلية الحقوق والعلوم السياسية والادارية ١٩٧٧، ص ١١٩.
(٦٢) عيسى السفري، **فلسطين العربية بين الانتداب والصهيونية**، يافا: مطبعة مكتبة فلسطين الجديدة، ١٩٣٧، ص ١٤.
(٦٣) **المصدر نفسه**، ص ١٦.
(٦٤) عبد الله بن الحسين، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٥.
(٦٥) عبد اللطيف يونس، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٨.
(٦٦) **المصدر نفسه**، ص ٤٠.
(٦٧) جريدة **البرق** (بيروت) (صاحبها ورئيس تحريرها بشارة الخوري)، الاثنين، ٨ آذار (مارس) ١٩٢٠.
(٦٨) **المصدر نفسه**، ٢ حزيران (يونيو) ١٩١٩.
(٦٩) **المستقبل**، (باريس)، العدد ١٢٤، ١٠ شباط

(فبراير) ١٩١٩.

(٧٠) **مرآة الغرب**، (بيروت)، ٤ كانون الأول (ديسمبر) ١٩١٨.

(٧١) **المقطم** (القاهرة)، الخميس ٢٨ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٠٩.

(٧٢) رسالة خطية بحوزة المؤلف.

(٧٣) **المرآة**، (القاهرة) ١٥ ــ ٢١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩١٩.

(٧٤) **العقاب** (دمشق) ٣ حزيران (يونيو) ١٩١٩.

(٧٥) **البرق**، ٢٤ حزيران (يونيو) ١٩٢٠.

(٧٦) **فتى لبنان** (سان باولو ــ البرازيل)، ١٣ أيلول (سبتمبر) ١٩٢٠.

(٧٧) **المصدر نفسه**.

(٧٨) **المصدر نفسه**.

(٧٩) **المصدر نفسه**.

(٨٠) عبد اللطيف يونس، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٢٧.

(٨١) **المصدر نفسه**، ص ٢٢٧.

(٨٢) أدهم الجندي، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٥.

(٨٣) عبد المالك القسام، **مصدر سبق ذكره**.

(٨٤) ذاكرة مشتركة لـ عبد المالك ومحمد عز الدين القسام و «محمد أديب» فخر الدين القسام.

(٨٥) محمد عز الدين القسام، **مصدر سبق ذكره**.

قبيل اعلان اقامة اسرائيل

قراءة في الوثائق الاسرائيلية والأميركية (١٩٤٧ ــ ١٩٤٨)

صبري جريس

باشرت وزارة الخارجية الاسرائيلية، في أواخر سنة ١٩٧٩، بكشف وثائقها لسنتي ١٩٤٨ و ١٩٤٩، لاطلاع الجمهور عليها؛ وذلك في ترتيب ــ تقليد جديد يقضي بكشف تلك الوثائق، بصورة منتظمة، بعد مرور ٣٠ سنة عليها. ومع البدء بكشف هذه الوثائق، قرر أرشيف الدولة الاسرائيلي نشر مختارات منها، في سلسلة خاصة بذلك، تصدر تباعاً. وكتمهيد لهذه السلسلة، ارتأى المسؤولون عن أرشيف الدولة والارشيف الصهيوني المركزي نشر الوثائق الخاصة بالفترة السابقة، وتحديداً تلك الواقعة بين صدور قرار تقسيم فلسطين عن الجمعية العمومية للأمم المتحدة في ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧ وحتى الاعلان عن اقامة اسرائيل كدولة ليلة ١٤ ــ ١٥ أيار (مايو) ١٩٤٨. وهذه المجموعة من الوثائق[١] هي الموضوع الرئيسي لهذه القراءة، وكان قد تقرر اصدارها، مع ما سيليها من مجموعات، لأن «نشراً منتظماً لوثائق الدولة... سيمنع تحديد طابع اسرائيل التاريخي وسياستها على أساس الوثائق التي تنشر من قبل دول أخرى» (**المقدمة**، صفحة ط)، كبريطانيا والولايات المتحدة، مثلاً.

وتضم هذه المجموعة من الوثائق نحو ٥٠٠ وثيقة، اختيرت من بين نحو ٥٠٠٠

(*) تعرض هذه المقالة للوثائق الاسرائيلية كما هي، ودون أي تدخل، بهدف اطلاع القارىء والباحث على جانب من مضمونها، لعل ذلك يكون مدخلاً، يتولى فيه المؤرخون العرب بشكل خاص، دراسة هذه الوثائق، ومقارنتها بالوثائق العربية للفترة نفسها، من أجل تقييمها، أو تفنيدها، أو الرد عليها، خاصة وان الميل الاسرائيلي واضح فيها من أجل التركيز الشديد على أن قيام دولة اسرائيل، انما تم بجهود اليهود المقيمين في فلسطين، وليس نتيجة لترابط هذه الجهود مع القوى الاستعمارية الكبرى، كما انه ليس نتيجة لتواطؤ هذه القوى الاستعمارية مع الحركة الصهيونية؛ لا بل تسعى الوثائق الى أن تبرز الحركة الصهيونية في فلسطين على أنها كانت على تناقض مع مواقف الدول الاستعمارية في ذلك الحين (بريطانيا والولايات المتحدة)، والتي عاشت فترة من التردد ازاء قرار التقسيم عام ١٩٤٧، الى أن تمكن النضال الصهيوني من حسم هذا التردد لصالحه!

(التحرير)

وثيقة في الأصل. وتم الاختيار والنشر بشكل يمكن معه «توضيح المشاكل التي جابهت واضعي السياسة [الصيونية ـ الاسرائيلية] واعتباراتهم وقراراتهم. ولم يكشف عدد قليل من الوثائق، التي يمكن أن يؤدي كشفها للمس باتصالات سياسية أو بمسار العمل العادي لوزارة الخارجية» (المصدر نفسه). وأكثرية هذه الوثائق هي بالانكليزية، اللغة السائدة آنذاك في الدائرة السياسية للوكالة اليهودية، وقد نشرت حسب نصها الأصلي. كذلك نشرت الوثائق الفرنسية والعبرية الأصل بنصها الأصلي أيضاً. أما الوثائق المكتوبة أصلاً بلغات أخرى، ومن بينها العربية، فقد نشرت مترجمة إلى العبرية. كما صدر، اضافة الى مجلد الوثائق الرئيسي، مجلد آخر[٢] مكمل له، يضم ملخصاً، بالانكليزية، للوثائق والشروحات المنشورة بالعبرية في المجلد الرئيسي، بالاضافة الى سجل بمصادر الوثائق.

ونظراً للترابط والتداخل الواضحين بين السياسة الصهيونية والمواقف الأميركية، والاشارات المتكررة في الوثائق الاسرائيلية في هذا الصدد، فقد تمت قراءة هذه الوثائق من خلال مقارنتها، مع الوثائق الأميركية للفترة نفسها. وكانت الوثائق الأميركية، المتعلقة بالشرق الأوسط، والخاصة بسنة ١٩٤٧، قد نشرت سنة ١٩٧١[٣]، بينما نشرت تلك العائدة لسنة ١٩٤٨، سنة ١٩٧٦[٤].

التقسيم أهون الشرور

في ١٨ شباط (فبراير) ١٩٤٧، أعلن أرنست بيفن، وزير الخارجية البريطاني، أن حكومته ستحيل المسألة الفلسطينية الى الأمم المتحدة، للعمل على ايجاد حل لها، بعد أن فشلت كافة المحاولات التي بذلت حتى ذلك الوقت، وخصوصاً منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، للوصول الى حل مقبول من كافة الأطراف المعنية. وفي ٢ نيسان (أبريل)، طلب مندوب بريطانيا الدائم في الأمم المتحدة من الأمين العام للمنظمة الدولية الدعوة الى عقد دورة طارئة للمنظمة، من أجل اقامة لجنة خاصة لدراسة المسألة الفلسطينية، وتقديم توصيات واقتراحات بشأن حلها للدورة العادية القادمة للجمعية العمومية للأمم المتحدة، التي كان من المفترض أن تلتئم في خريف ذلك العام. وقد انعقدت تلك الدورة الطارئة خلال شهري نيسان (أبريل) وأيار (مايو)، حيث تمخضت مداولاتها عن انشاء لجنة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين (United Nations Special Committee on Palestine-UNSCOP)، المؤلفة من مندوبي احدى عشرة دولة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وقد قامت هذه اللجنة، من خلال محاولاتها لدراسة المسألة الفلسطينية، بسماع شهادات معظم الأطراف المعنيين، ومن بينهم كافة الدول الأعضاء في الجامعة العربية، عدا شرق الأردن. كذلك زارت اللجنة فلسطين خلال شهري حزيران (يونيو) وتموز (يوليو)، حيث استمعت الى ممثلي حكومة الانتداب واليهود، بينما رفض العرب الفلسطينيون التعامل معها. وفي ٣١ آب (أغسطس)، أصدرت اللجنة تقريرها، حيث اتضح أن انقساماً في الرأي وقع بين أعضائها. اذ أوصت الأكثرية (٧ دول) بتقسيم فلسطين الى دولتين: عربية، ويهودية، مع اتحاد اقتصادي فيما بينهما، بينما دعت الأقلية (٣ دول) الى اقامة دولة فدرالية عربية ـ يهودية في فلسطين بأسرها، وامتنعت دولة واحدة عن التصويت.

وقُدِّم التقرير المذكور الى الجمعية العمومية، في دورتها العادية القادمة، فأحالته بدورها، في ٢٣ أيلول (سبتمبر)، الى لجنة خاصة (*Ad Hoc* Committee) منبثقة عنها، تضم ممثلين عن كافة الدول الأعضاء في المنظمة الدولية. وناقشت هذه اللجنة التقرير لمدة شهرين، حيث أدخلت تعديلات على حدود التقسيم المقترحة، ثم قامت بعرض توصياتها على الجمعية العمومية، التي أصدرت بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧، بأكثرية ٣٣ صوتاً ضد ١٣، وامتناع ١٠ دول عن التصويت وغياب واحدة، قرارها رقم ١٨١ (٢) بقبول «التوصية بخطة لتقسيم فلسطين» وانشاء دولتين مستقلتين فيها: عربية ويهودية، مع اتحاد اقتصادي فيما بينهما، ونظام حكم دولي خاص بالقدس. كما نص القرار ــ التوصية على انهاء الانتداب البريطاني على فلسطين، في موعد أقصاه ١ آب (أغسطس) ١٩٤٨، وانسحاب القوات البريطانية من البلد في موعد أقصاه ١ تشرين الأول (أكتوبر) من السنة نفسها. كذلك طالب القرار بأن «تبذل السلطة المنتدبة [بريطانيا] أفضل مساعيها لضمان الجلاء عن منطقة [ما]، واقعة في أراضي الدولة اليهودية، تضم ميناء بحرية وأرضاً خلفية كافيين لتوفير تسهيلات لهجرة [يهودية] كبيرة، وذلك في أبكر موعد ممكن لا يتأخر في أي حال عن ١ شباط (فبراير) ١٩٤٨»[٥].

أما تنفيذ التقسيم فقد أوكل لـ «لجنة مكونة من ممثل واحد لكل دولة من خمس دول أعضاء»، سميت لجنة الأمم المتحدة لفلسطين (United Nations Palestine Commission)، وانتخب لعضويتها ممثلون عن بوليفيا وتشيكوسلوفاكيا والدانمارك وبنما والفيليبين. وكان من المفترض أن تقوم بريطانيا، في الوقت الذي تسحب فيه قواتها من فلسطين، بتسليم ادارة البلد «بصورة تدريجية الى اللجنة التي ستعمل وفق توصيات الجمعية العمومية بتوجيه مجلس الأمن»، بحيث «تمضي... لدى وصولها الى فلسطين في تنفيذ الاجراءات لاقامة حدود الدولتين العربية واليهودية ومدينة القدس»، ثم «تختار.. وتنشيء في كل دولة بأسرع ما يمكن، بعد التشاور مع الأحزاب الديمقراطية والمنظمات العامة الأخرى، في الدولتين العربية واليهودية، مجلس حكومة مؤقتاً، [وعلى أن] تسير أعمال مجلسي الحكومة المؤقتين العربي واليهودي بتوجيه اللجنة العام». وينبغي على هذين المجلسين، «بعد تكوينهما، المضي في انشاء أجهزة الحكومة الادارية، المركزية منها والمحلية».

و «اذا لم يكن في الامكان اختيار مجلس حكومة مؤقت لأي من الدولتين في ١ نيسان (أبريل) ١٩٤٨، أو اذا انتخب [المجلس] ولم يستطع الاضطلاع بمهامه»، فيجب أن يحال الأمر الى مجلس الأمن ليتخذ ما يراه مناسباً من اجراءات.

وفيما يتعلق بالقدس، تقرر تأسيس «كيان منفصل [للمدينة] تحت نظام حكم دولي خاص تقوم على ادارته الأمم المتحدة. ويعين مجلس الوصاية [التابع للأمم المتحدة] ليضطلع بمسؤوليات السلطة الادارية بالنيابة عن [المنظمة الدولية]»[٦].

ومع صدور قرار التقسيم، أعلن العرب رفضهم له، مؤكدين عزمهم على مقاومة تنفيذه بالقوة، بينما أوضحت بريطانيا أنها لن تساعد على تنفيذ قرار لا يرضى به كل من العرب واليهود. أما الصهيونيون فقد رحبوا بالقرار، باعتبار «أن التقسيم هو الأكثر قبولاً من بين الخيارات التي [تواجههم]، وحتى ذلك يتطلب صراعاً دؤوباً لتحقيقه» (ص ٣ من

الوثائق الاسرائيلية؛ وفي كل مكان يرد رقم الصفحة دون الاشارة الى المصدر، فالقصد هذه الوثائق). وانطلاقاً من هذا الموقف، راح الصهيونيون يسعون، رسمياً وعلنياً على الأقل، للعمل على تنفيذ هذا القرار، من خلال مطالبة الأمم المتحدة أو الدول الأعضاء فيها بتنفيذ التزاماتهم بموجبه، بينما اتجهوا حقيقة، استناداً اليه، الى انشاء دولة يهودية على أكبر مساحة ممكنة من فلسطين.

الجبهة السياسية

على الرغم من الحماس الذي سيطر على معظم الدوائر الصهيونية، في فلسطين وخارجها، اثر صدور قرار التقسيم، سرعان ما اتضح لكبار المسؤولين الصهيونيين، إثر تقييم عملي لوضعهم العام، ان مسألة قيام دولة يهودية في فلسطين، استناداً الى ذلك القرار أو انطلاقاً منه، ليست عملية سهلة، ولا مضمونة، نظراً للصعوبات الجمة التي تعترضها، دولياً واقليمياً وداخلياً.

فعلى الصعيد الدولي، اتضح أنه من بين الدول الأربع الكبرى، التي كان استمرار تأييدها ضرورياً لتحريك آلة الأمم المتحدة بمختلف أجهزتها لضمان اقامة الدولة اليهودية أو للمساعدة على ذلك، أو للمساهمة فيه، كان الاتحاد السوفياتي الدولة الوحيدة التي أيدت بحزم قرار التقسيم، ولم يكن على استعداد للتراجع عنه أو للموافقة على ادخال تعديلات عليه، ومعه كافة دول المعسكر الاشتراكي (ص ١٠٠). وأساس هذا الموقف السوفياتي هو السعي الى اخراج البريطانيين من فلسطين، من خلال تقسيمها واقامة دولتين مستقلتين فيها، وبالتالي تقليص النفوذ الاستعماري البريطاني في العالم العربي بعامة، خصوصاً بعد أن راح البريطانيون يعيدون تنظيم تواجدهم وقواعدهم، وتدعيم مراكز نفوذهم في المنطقة، في ضوء الأوضاع المستجدة التي نشأت مع نهاية الحرب العالمية الثانية. كذلك يبدو ان السوفيات كانوا على قناعة بأن تقسيم فلسطين، رغم مساوئه، هو أكثر الحلول قبولاً.

وكان موقف السوفيات، في تأييدهم للتقسيم، واضحاً وثابتاً للغاية؛ اذ انهم عارضوا كافة المحاولات الهادفة لتأجيل تنفيذه، أو التي قد تؤدي الى ذلك. فعلى سبيل المثال، وفي منتصف آذار (مارس) ١٩٤٨، عارض أندريه غروميكو، وهو آنذاك مندوب الاتحاد السوفياتي الدائم في الأمم المتحدة، توسيع نطاق المشاورات حول قضية فلسطين التي كانت تجري بين الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، لكي تضم أيضاً ممثلي الأطراف المعنية، كالوكالة اليهودية والهيئة العربية العليا، لأن ذلك قد يؤدي الى تأجيل تنفيذ قرار التقسيم. وفي الثلاثين من الشهر نفسه، عارض غروميكو أيضاً الاقتراح الأميركي الداعي الى عقد دورة طارئة للجمعية العمومية للأمم المتحدة، للبحث في مسألة «حكومة فلسطين في المستقبل» (أنظر أدناه). ثم صوت، ومعه مندوبا يوغوسلافيا واورغواي، ضد هذا الاقتراح، وذلك يوم ١٦ نيسان (أبريل)، لأنه لا حاجة، حسب رأيه، لدعوة تلك الدورة الطارئة للبحث مجدداً في المسألة الفلسطينية. وفي جلسة مجلس الأمن، المنعقدة بتاريخ ١٥ نيسان (أبريل)، قدم رئيس المجلس مشروع قرار لايقاف اطلاق النار في فلسطين، يدعو، من بين ما يدعو اليه، الأطراف المعنية الى الامتناع عن استيراد السلاح الى البلد،

ومنع «الجماعات المسلحة» (أي المتطوعين العرب) أو القادرة على حمل السلاح من الدخول اليه. ولكن غروميكو اعترض على مشروع القرار، مطالباً بتعديل النص حتى لا يمس بحق اليهود في الهجرة الى فلسطين، وكذلك اخراج الجماعات المسلحة التي كانت قد دخلت الى البلد، ومنع مثيلاتها من الدخول مستقبلاً اليه. كذلك امتنع غروميكو، ومعه مندوبا أوكرانيا وكولومبيا، عن التصويت على القرار الذي اتخذه مجلس الأمن، يوم ٢٣ نيسان (أبريل)، بشأن اقامة لجنة هدنة مؤلفة من القناصل في فلسطين. ثم صوت، ومعه مندوبو الدول الاشتراكية الأخرى، ضد القرار الذي اتخذته الجمعية العمومية يوم ١٤ أيار (مايو)، والقاضي بتعيين وسيط دولي لفلسطين (برنادوت) واعفاء لجنة الأمم المتحدة، المكلفة بتنفيذ التقسيم، من مهامها؛ بينما امتنعت الدول العربية، ومعها بعض دول أميركا اللاتينية، عن التصويت.

غير انه لم يكن باستطاعة الصهيونيين استغلال هذا الموقف بأقصى مداه، خشية من إثارة حساسية الأميركيين، ومن ثم فقدان دعمهم المتوقع، وهو مالم يكونوا على استعداد للمجازفة به. فقد كان هدف السوفيات من تأييد مشروع التقسيم، على حد تعبير بيرل لوكر، عضو ادارة الوكالة اليهودية في لندن، ايجاد موطن قدم لهم في الشرق الأوسط (ص ٧٥٤)؛ وذلك باحداث تغييرات في المنطقة، ناجمة عن تقسيم فلسطين وانشاء دولة يهودية فيها، تدفع الى بلورة قوى جديدة في العالم العربي، تحارب الامبريالية الغربية وتسهل بالتالي دخول السوفيات اليه (ص ١٦٠). ونتيجة لهذا التنافس بين القوتين الكبريين، أدرك الصهيونيون بسرعة أن مقترحاتهم الداعية الى اقامة قوة دولية، تشرف عليها الأمم المتحدة، وتتولى تنفيذ قرار التقسيم لن ترى النور. لأن مجرد الحديث عن اقامة تلك القوة، التي لم يكن بالامكان اقامتها دون اشتراك السوفيات، كان يثير مخاوف الأميركيين من السوفيات (ص ٢٢٤)، الذين أدركوا بدورهم أن الأميركيين يعارضون اقامة تلك القوة، لمنع قوات سوفياتية من الوصول ضمنها الى فلسطين (ص ١١٠).

ولم يكن هذا التقدير الصهيوني للموقف الأميركي من السوفيات بعيداً عن الواقع. ففي حديث بين جورج مارشال، وزير الخارجية الأميركي، وأرنست بيفن، وزير الخارجية البريطاني، جرى في لندن في أواخر سنة ١٩٤٧، اتفق الاثنان على أن هدف السوفيات من تأييد مشروع التقسيم هو خلق «بلبلة عامة» يمكن أن تفيدهم عندما ينشب القتال بين اليهود والعرب في فلسطين (**الوثائق الأميركية لسنة** ١٩٤٧، ص ١٣١٧). ولذلك حرص الصهيونيون، لتجنب اثارة حساسية الأميركيين، على الحفاظ على «مسافة ما» في علاقاتهم مع المعسكر الاشتراكي، واكتفوا فقط باتصالات «رسمية» معه، كانت تتم عادة مع غروميكو؛ وذلك دون «النظر بسلبية مطلقة الى محاولات الاتصال بين دوائر [صهيونية] معارضة وبين دول المعسكر السوفياتي» (ص ٥٢٢). وكان من بين هذه «الدوائر المعارضة» جماعة ليحي (عصابة شتيرن)، التي كانت تقيم تلك العلاقات بواسطة قنصلية يوغوسلافيا في فلسطين (ص ٥٨٧).

ولكن الصهيونيين حرصوا، من ناحية أخرى، على اقامة اتصالات مع عدد من الدول الاشتراكية بهدف تسهيل هجرة اليهود منها الى اسرائيل، قبيل اقامتها أو بعد ذلك، ثم شراء السلاح منها، بعد أن فرض حظر أميركي على تصدير الأسلحة للشرق الأوسط.

أما مواقف الدول الثلاث الأخرى، الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، فقد كانت مختلفة. فالموقف الفرنسي لم يكن ثابتاً في تأييده للتقسيم. وفي مرحلة لاحقة، أيدت فرنسا استبدال قرار التقسيم بمشروع الوصاية الأميركي، الذي لم تكتب له الحياة، وان أعلنت في الوقت نفسه انها ستفتح قنصلية عامة في تل ــ أبيب، كبادرة حسن نية تجاه اليهود (ص ٢٨٣). وكان ممثلو الوكالة اليهودية في الأمم المتحدة قد لاحظوا أن المندوب الفرنسي الدائم في المنظمة، الكسندر بارودي، غالباً مايتدخل في مسائل اجرائية تضر بمصلحة الصهيونيين (ص ٦٨)، ولذلك سعوا لدى الحكومة الفرنسية لحملها على اصدار تعليمات أكثر الزاماً له (ص ٢٠٠ ــ ٢٠٢)، الى أن تمكنوا من الحصول على وعد مفاده، أن فرنسا ستكون على استعداد لتأييد المقترحات والمشاريع التي تهم الصهيونيين، شريطة أن تتولى دولة أخرى، يفضل أن تكون الولايات المتحدة، المبادرة والقيادة (ص ٣٣٧). واكتفى الصهيونيون بذلك، لتقديرهم أن فرنسا لن تستطيع الذهاب بعيداً في تأييدها لهم «بسبب الوضع الحساس في شمال أفريقيا (ص ٣٨٨)، التي كانت آنذاك تحت حكمها، وسعياً للحفاظ على هدوء العرب هناك.

وفي ضوء هذين الموقفين: السوفياتي والفرنسي، اللذين لا يؤمل منهما الكثير، صهيونياً، ازدادت أهمية موقفي بريطانيا والولايات المتحدة، فركز الصهيونيون معظم جهودهم السياسية على هاتين الدولتين؛ سعياً لتحييد الأولى وتجنب «الضرر» الذي يمكن أن تلحقه بهم، وكسب تأييد الثانية، الذي اتضح أنه لابد منه لاقامة دولة يهودية.فبالنسبة لبريطانيا، كان التقييم الصهيوني لسياستها في الشرق الأوسط، حسب رأي بعض الدوائر الصهيونية، بأنها «تتعارض كلياً مع أشد المصالح اليهودية حيوية في فلسطين. فالخط [السياسي البريطاني] هو رعاية الجامعة العربية وتأييدها. وبريطانيا ملتصقة بثبات بهذا الاتجاه، اذ ان الجامعة العربية هي أداتها للنفوذ والسيطرة في الشرق الأوسط»، وذلك على حد تعبير موشي شاريت (شرتوك)، وهو آنذاك رئيس الدائرة السياسية في الوكالة اليهودية، والقوة المحركة للنشاط السياسي الصهيوني، في حديث له مع مارشال، وزير الخارجية الأميركي (ص ٥١٥). ولم يكن هنالك من جديد، على كل حال، في هذا التقييم الصهيوني للسياسة البريطانية في الشرق الأوسط، اذ كان الصهيونيون قد توصلوا اليه، عملياً، بعد صدور الكتاب الأبيض لسنة ١٩٣٩(٧)، بالقيود التي فرضها على هجرة اليهود الى فلسطين واستملاكهم للأراضي فيها، وذلك رغبة في التهدئة بسبب ظروف الحرب العالمية الثانية. وقد اعتبر الصهيونيون ذلك بمثابة بداية تحول نحو فسخ «التحالف» الصهيوني ــ البريطاني، الذي كان قد تبلور خلال المرحلة الأخيرة من الحرب العالمية الأولى واستمر منذ ذلك الوقت، ومن ثم استبداله بتحالف مع العرب. وازداد هذا الاعتقاد لدى الصهيونيين رسوخاً بعد أن راحت بريطانيا تسعى حثيثاً، منذ مطلع الأربعينات، لاخراج فكرة الجامعة العربية الى حيز الوجود.

وانطلاقاً من هذا التقييم، وما ان صدر قرار تقسيم فلسطين، الذي قضى أيضاً بانهاء الانتداب البريطاني على البلد، حتى سارع دافيد بن ــ غوريون، وهو آنذاك رئيس ادارة الوكالة اليهودية، الى لقاء المندوب السامي البريطاني، السير ألن كنينغهام، معرباً عن أمله بـ «فراق ودي»، لا ينبغي أن يكون بالضرورة «ضد العرب ولا على حسابهم»

(ص ١٥)؛ بينما استدعاه المندوب السامي، بعد ذلك بأسبوع، وأبلغه أن الحكومة البريطانية قررت «الانسحاب بهدوء» من فلسطين وفي أقرب وقت ممكن (ص ٣٥). وعلى الأثر انصبت جهود الصهيونيين على تأمين انسحاب القوات البريطانية من فلسطين بأسرع وأهدأ مايمكن، من خلال محاولة تسليم الادارة في المناطق المخصصة للدولة اليهودية الى السلطات اليهودية، و«التخلص من البريطانيين». ولكن سرعان ما اتضح أن «الحضور» البريطاني في المنطقة وخارجها متشعب وعميق، ووجد الصهيونيون أنفسهم مضطرين للتعامل مع البريطانيين، على أكثر من صعيد.

وكانت بريطانيا قد أعلنت، بعد صدور قرار التقسيم بفترة قصيرة، أنها ستنهي انتدابها على فلسطين في ١٥ أيار (مايو) ١٩٤٨، وستسحب قواتها من البلد حتى ١ آب (أغسطس). الّا أن السلطات البريطانية رفضت، من ناحية ثانية، التعاون مع لجنة الأمم المتحدة لفلسطين، معلنة أنها لن تسمح للجنة بدخول البلد ومحاولة ممارسة نشاطها هناك الّا قبل اسبوعين من انتهاء الانتداب، حتى لاتنشأ هنالك ازدواجية في السلطة، تجعل الوضع في فلسطين أكثر صعوبة وتعقيداً بالنسبة لبريطانيا (ص ٩٧). وكان من نتائج ذلك أن أحبط نشاط اللجنة، ومعها كافة أجهزة الأمم المتحدة، فيما يتعلق بتنفيذ التقسيم، واتخذت الأحداث في فلسطين وخارجها مسارات جديدة غير متوقعة.

أما الموقف الأميركي، الأكثر أهمية والأكثر تأييداً للصهيونيين، كما بدا عشية صدور قرار التقسيم، فقد كان أيضاً **الأكثر تقلباً وعدم ثبات**، اذ تغير بعد صدور ذلك القرار بفترة وجيزة، **«واضطرهم» الى بذل جهود مختلفة ومضنية لاعادة «تقويمه»**. وتركز جلّ نشاطهم السياسي، خلال هذه الفترة، كما يظهر بوضوح من الوثائق، على ذلك.

تفاهم مع الملك عبد الله

اذا كان الموقف الدولي من التقسيم، ومن ثم اقامة دولة يهودية، قد بدا «متوازناً» بين مؤيدين ومعارضين، وذلك اثر صدور قرار التقسيم مباشرة **مما أبقى بالتالي كافة الاحتمالات مفتوحة**، فان موقف العرب، في فلسطين أو خارجها، كان، بالنسبة للصهيونيين، أكثر وضوحاً وشدة. فقد رفض العرب بأسرهم قرار التقسيم، موضحين أنهم سيقاومون تنفيذه بالقوة، بينما راح بعضهم يستعد لذلك، هنا وهناك، بطرق مختلفة. أما في فلسطين نفسها، فقد نشبت، غداة اعلان قرار التقسيم، الصدامات بين اليهود والعرب، في اماكن عديدة في البلد، وراحت تشتد وتتسع يوماً بعد آخر. ولأول وهلة، بدا الوضع بالنسبة للصهيونيين على «الجبهة العربية» قاتماً للغاية. غير ان حقيقة الموقف كانت عكس ذلك، اذ كان اليهود قد احتاطوا سلفاً لمثل هذا الوضع. فأثناء المداولات حول مشروع التقسيم في الأمم المتحدة، وقبل أن تقره المنظمة الدولية، قام وفد من الوكالة اليهودية، يضم غولده مئير (مايرسون)، وهي آنذاك مديرة المكتب السياسي للوكالة اليهودية في القدس، يرافقها الياهو (الياس) ساسون، رئيس القسم العربي في الدائرة السياسية للوكالة وعزرا دانين، أحد العاملين في ذلك القسم، بمقابلة الملك عبد الله، ملك شرق الأردن، وذلك في ١٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧، وتوصلوا معه الى اتفاق — تفاهم يقضي، بخطوطه العامة، بأن يقوم الملك بضم الجزء العربي من فلسطين الى مملكته،

بينما يقوم اليهود بتأسيس دولتهم على الجزء المخصص لهم من فلسطين وفق قرار التقسيم، دون أن يعارض عملياً أي من الطرفين الآخر، أو يحاول عرقلة تنفيذ مخططاته (ص ٤٤).

ولم يكن في هذا الاتفاق، في حقيقة الأمر، مايدعو الى الغرابة، اذ جاء استمراراً لتطورات وعلاقات في هذا الصدد بين الصهيونيين والملك عبد الله، وتتويجاً لها. وكانت هذه العلاقات قد نشأت أساساً على أرضية من تقاطع الطموحات والمصالح لدى الفريقين: سعي الصهيونيين لمد نفوذهم الى شرق الأردن، وهي «أرض ــ اسرائيل الشرقية»، من جهة، ومحاولات عبد الله لتوسيع مملكته وحلمه بتاج فلسطين من جهة أخرى. وكان كل من الفريقين قد حاول تلمس طريقه لتحقيق طموحاته ــ مصالحه تلك، منذ مطلع العشرينات، ولكن دون جدوى. الاّ أن هذه الاتجاهات بقيت قائمة، الى أن وجدت تعبيراً «رسمياً» عنها، لأول مرة، في تقرير لجنة بيل الملكية لفلسطين سنة ١٩٣٧. وكانت تلك اللجنة البريطانية، التي أرسلت للتحقيق في المسألة الفلسطينية، مع نهاية المرحلة الأولى من الثورة العربية الكبرى في فلسطين سنة ١٩٣٦، قد اقترحت حلاً يقضي بانهاء الانتداب البريطاني على البلد، وتقسيمها الى جزئين، تقام في احدهما دولة يهودية، بينما يضم الآخر الى شرق الأردن(٨). وقد عصفت الأحداث التي وقعت اثر ذلك، وخصوصاً بعد أن راحت غيوم الحرب العالمية الثانية تتلبد في أوروبا، بهذه المخططات وحالت دون تنفيذها. ولكن الفكرة بقيت حية، الى أن جاءت الظروف المواتية لتنفيذها، مع تبني الأمم المتحدة لها.

غير ان الاتفاق الذي عقده الملك عبد الله مع ممثلي الوكالة اليهودية، والذي أصبح فيما بعد بمثابة حجر الرحى في «حل» القضية الفلسطينية، وبقي كذلك لفترة طويلة، لم ينفذ بمثل تلك السهولة التي تم عقده بها. فقد اعترضت عملية التنفيذ صعوبات مختلفة، بعد أن مرت في منعطفات عديدة، فيما بدا كأن كلاً من الطرفين يحاول تغيير موقفه أو تعديله، في ضوء الظروف السياسية المستجدة، ساعياً الى تحسين مواقعة على حساب الطرف الآخر، وعلى حساب عرب فلسطين.

ففي ١٠ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٧، أبلغ يعقوب شمعوني، نائب رئيس القسم العربي في الدائرة السياسية للوكالة اليهودية، غولده مئير، أنه كان قد اجتمع قبل يومين مع ممثل الملك عبد الله (وقد حذف اسم الممثل من الوثائق)، الذي أبلغه أن الملك على استعداد للاجتماع مع ممثلي الوكالة اليهودية مرة أخرى، وأنه بعث برسائل الى عبد الرحمن عزام باشا، أمين عام الجامعة العربية، ومفتي فلسطين الحاج أمين الحسيني، يطالبهما فيها بالاعتدال فيما يتعلق بموقفهما من التقسيم والعمل على ايقاف الاشتباكات المسلحة في فلسطين (النص في ص ٤٤ ــ ٤٦؛ وانظر أيضاً برقية ساسون الى شاريت، ص ٤٨). وبعد ذلك ببضعة أيام كان بن ــ غوريون يكتب لشاريت، الذي قضى معظم وقته، خلال هذه الفترة في نيويورك وواشنطن، لمتابعة النشاط الصهيوني هناك، ان «الملك لايزال على تمرده ــ فهو يرفض التعاون مع المفتي أو مع الجامعة» العربية، وان كان غير واضح حتى متى سيبقى متمسكاً بذلك الموقف (ص ٦٠).

ويبدو أن شكوك بن ــ غوريون في استمرار تمسك الملك عبد الله بتعهداته لم تكن في

غير محلها، اذ يظهر أن الملك راح يتراجع عن مواقفه السابقة أو يعدلها، معيداً اجراء حساباته علّه يحصل على تنازلات أكبر من الصهيونيين، بعد أن بدأت الجامعة العربية تبدي اهتماماً ملحوظاً بالقضية الفلسطينية وتضع الخطط للتدخل عسكرياً في فلسطين. ففي ٢٠ كانون الأول (ديسمبر) بعث ساسون ببرقية الى شاريت، يبلغه فيها بما وصله حول القرارات «السرية» للجامعة العربية، التي تتجه للتدخل عسكرياً في فلسطين، موضحاً أن موقف شرق الأردن من تلك القرارات لم يكن واضحاً (ص ٩٠ ـ ٩١). وفي ٤ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٨، وبعد أن علم الصهيونيون أن الجامعة العربية تقترح تمويل الجيش الأردني، بدلاً من بريطانيا التي قيل أنها تنوي اخلاء قواعدها العسكرية في شرق الأردن والتوقف عن دفع المعونات المالية المترتبة على ذلك (وقد جدد الاتفاق البريطاني ـ الأردني، على كل حال، في آذار ـ مارس ١٩٤٨)، شريطة أن يتعهد الملك بأن يقوم الجيش الأردني باحتلال فلسطين بأكملها ومنح اليهود فيها حقوق أقلية، سارع دانين، بعد مشاورات أجراها مع شاريت وداڤيد هوروفيتش، رئيس الدائرة الاقتصادية في الوكالة اليهودية، الى ابلاغ ساسون بضرورة الكتابة للملك عبد الله والتوضيح له «أنه بواسطة ترتيب كهذا يسلم نفسه، وكذلك مشاريعه العاجلة والآجلة [للآخرين]. فبعد خلافه مع اليهود سيضعف أو يسقط، ولن يستطيع الضغط أكثر على سوريا بمشروع سوريا الكبرى [والاشارة الى تطلع الملك عبد الله لتوحيد سوريا ولبنان وفلسطين، أو جزء منها، في مملكة تحت زعامته قد تتحد فدرالياً مع العراق أيضاً. وقد جوبهت هذه المخططات بمعارضة شديدة من قبل كل من سوريا والسعودية ومصر]. ومن المحتمل جداً أن يعمد خصوم الملك في الجامعة [العربية]، بعد أن يجعلوه متعلقاً بهم، الى اثارة تمرد عسكري ضده، أو الغاء قرارهم [بتقديم المعونة الاقتصادية له] فيصبح اناء فارغاً. ولكن اذا نفض يديه من هذا المشروع، فسنسعى لأن يحصل على قرض لمدة سنة لتمويل جيشه [وان كان الصهيونيون في ذلك الوقت بحاجة الى قروض خاصة بهم، لتمويل نشاطهم ـ أنظر ص ٩٢]، وبعد أن يسيطر على القسم العربي من [فلسطين] سنرى كيف سيسوى الأمر. وفي مثل هذه الحالة، ستكون حقيقة التعاون المتبادل بيننا سارية وقائمة، وتوجد طريق للتسوية في المستقبل. وبمساعدتنا سيسيطر على القسم العربي من [فلسطين]، ولن يضطر الى تركيز قوات مقاتلة فيه. كما سنحاول عندئذ ان نؤمن تعاطف الولايات المتحدة، وربما روسيا أيضاً، مع أهدافه. وفي كل الحالات، ان التعاون معنا مفيد له، بينما تعاونه مع الجامعة العربية ـ كارثة عليه» (ص ١٢٦).

وبناء على هذه التوجيهات، قام ساسون، بعد ذلك بأسبوع بارسال مذكرة الى الملك عبد الله، مذكراً اياه «باتفاق الشرف بيننا وبينكم بشأن مصير أرض ـ اسرائيل [فلسطين] وطريق العمل والتشاور المتبادل بشأن تنفيذه، فأمامكم مناسبة لا تعوض» (ص ١٤٧). كذلك بذل ساسون جهده، كما يتضح من العبارات التي يستعملها في مذكرته، في اثارة شكوك عبد الله بالموقف العربي، محذراً اياه من «الطبخة»، على حد تعبيره، التي يعدها له بعض الزعماء العرب، وذلك بدفعه الى قتال اليهود «بحيث تضعفوا أنتم ونضعف نحن أيضاً، فيرتاح العالم العربي منكم ومنا سوية» (ص ١٤٥). وأجاب مبعوث الملك على هذه المذكرة بعد ارسالها بثلاثة أيام، موضحاً أن عبد الله يتعرض

لضغوط عربية وبريطانية شديدة، لاحتلال فلسطين بأكملها ومنح اليهود حقوق ادارة ذاتية في منطقة تل-أبيب ــ عتليت على الساحل، ولكنه لا يزال ملتزماً باتفاقه مع الوكالة اليهودية، شريطة تأمين دعم أميركي ودولي له (ص ١٥٦). وعاد مبعوث الملك وأكد مرة أخرى، بعد ذلك بستة أيام، أي في ١٩ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٨، بأن الملك «لن يسمح في أي ظرف، للجيش العربي [الأردني] بمهاجمة اليهود، بل شدد ثانية على أنه ينوي احتلال الجزء العربي [من فلسطين] فقط، والتوصل بعد ذلك الى تسوية [مع اليهود] يمكن أن تظهره في العالم العربي كقومي عربي» (برقية ساسون الى شاريت، ص ١٨٦). وفي أواخر ذلك الشهر، أبلغ ساسون مئير أن عبد الله يضغط على بعض الزعماء الفلسطينيين للحفاظ على الهدوء، ويكرر طلبه بتأمين مساعدة اقتصادية له، ويطالب بتعديلات في حدود التقسيم لصالحه (ص ٢٤٦ ــ ٢٤٧). واتضح، في أول شباط (فبراير)، أن هذه التعديلات هي عبارة عن تسليم الملك قطاعاً من الأرض بعرض عشرة كيلومترات، بين يافا وأسدود، لاقامة ميناء عليها، يصل شرق الأردن بالبحر المتوسط (ص ٢٨٠ ــ ٢٨١).

وفيما كانت هذه الاتصالات جارية مع الملك عبد الله، حاول الصهيونيون استطلاع موقف البريطانيين، ملمحين لهم ان الملك ينوي ضم الجزء العربي من فلسطين الى مملكته، وانه يحتاج الى ضوء أخضر منهم للقيام بذلك (ص ١٤٨). ولم يعط البريطانيون، كما يبدو، هذا الضوء الأخضر بوضوح، الاّ أن هكتور ماكنيل، وزير الدولة البريطاني، أبلغ الكسندر ايسترمان، نائب رئيس المنظمة الصهيونية في بريطانيا، في لقاء بين الاثنين يوم ٢٦ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٨، «ان الحكومة البريطانية قد قبلت الدولة اليهودية كحقيقة واقعة، ولا ينبغي أن يكون هنالك أي تساؤل حول قيامها بأي شيء يمكن أن يلغي تلك الحقيقة... وأن ذلك قد أوضح لكافة الدول العربية، بينما أبلغ الملك عبد الله بوضوح، بأن عليه أن يحسن التصرف فيما يتعلق بفلسطين. وأنه يجب أن يضبط الجيش العربي» (ص ٢٣٨). وللدلالة على حسن نية بريطانيا في هذا الصدد، قرر ماكنيل القيام بعمل «غير مألوف»، على حد تعبيره، فسمح لايسترمان بقراءة نصوص التعليمات التي أرسلتها وزارة الخارجية البريطانية الى ممثليها في الدول العربية، طالبة تحذير الزعماء العرب من التدخل عسكرياً في فلسطين، بصورة مباشرة أو غير مباشرة. أما «حاكم وحكومة شـ[ـرق الأردن] فقد أبلغوا أنه في حال قيامهم بأي عمل أو تدخل في فـ[لسطين]، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، فسيعاد النظر في الاتفاقات الحالية [مع الملك]، وستوقف المعونة الاقتصادية [التي تدفعها بريطانيا للأردن]، كما سيسحب كافة الضباط [البريطانيين] العاملين في خدمته، سواء كانوا مستشارين أم غير ذلك» (ص ٢٧٧). ووعد ايسترمان ماكنيل بأنه لن يطلع أحداً على ما سمح له بقراءته، عدا «الزعيم»، أي الدكتور حاييم وايزمان، وهو آنذاك رئيس المنظمة الصهيونية العالمية، وبحكم منصبه هذا كان رئيساً للوكالة اليهودية أيضاً، وموشي شاريت. الاّ أن ناحوم غولدمان، وهو آنذاك نائب رئيس المؤتمر اليهودي العالمي وعضو ادارة الوكالة اليهودية، اطلع على هذه التعليمات أيضاً.

وعند هذا الحد توقفت، كما يبدو، الاتصالات بين ممثلي الوكالة اليهودية والملك

عبد الله، الى ان استؤنفت مرة أخرى قبل نحو شهر من اعلان قيام اسرائيل.

تغيير في الموقف الأميركي

فيما كان الصهيونيون يجرون اتصالاتهم مع الملك عبد الله، في محاولة لتأمين مصالحهم مع العرب بواسطته، وجدوا أنفسهم مضطرين أيضاً للعودة الى التركيز بشدة على الموقف الأميركي، والعمل على ابقائه الى جانبهم، ضمن مساعيهم لتأمين الدعم لهم على الصعيد الدولي. وكان الدعم الأميركي حاسماً ومهماً للغاية بالنسبة للصهيونيين. فالضغوط الأميركية لصالح مشروع التقسيم، التي مورست على عدد من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، خلال اليومين الأخيرين اللذين سبقا عرض المشروع للتصويت، وذلك بناء على تعليمات مباشرة من الرئيس ترومان نفسه (ص ٦ و ٥٢؛ وأنظر أيضاً **الوثائق الأميركية لسنة ١٩٤٧**، ص ١٣٠٦ و ١٣٠٩ — ١٣١٠؛ ولسنة ١٩٤٨، ص ٥٤٨ و ٦٢٠ — ٦٢١)، هي التي مكنت الحصول على أكثرية ثلثي الأصوات المطلوبة لاقراره في الجمعية العمومية. وكان مقدمو المشروع قد فشلوا في الحصول على هذه الاكثرية، أثناء التصويت عليه في اللجنة الخاصة يوم ٢٥ تشرين الثاني (نوفمبر).

غير انه لم يمر الاّ نحو اسبوعين على صدور ذلك القرار، حتى كان الياهوايلات (ابشتاين)، وهو آنذاك مدير مكتب الوكالة اليهودية في واشنطن يكتب الى زميله في باريس انه «يشم بأن دوائر عديدة في واشنطن الرسمية ليست على الاطلاق فرحة بشأن القرار الذي اتخذته الأمم المتحدة وسانده البيت الابيض... وأرى أمامنا عملاً كبيراً للقيام به لابقاء الرأي العام الأميركي مطلعاً، على المستوى المطلوب، لصالحنا» (ص ٥١). وكان لما التقطته حاسة الشم لدى ايلات، هذه المرة، ما يبرره؛ اذ بدأت تظهر فعلاً مطالبات بتغيير الموقف الأميركي، وذلك بدعوة بعض المسؤولين الأميركيين الى التخلي عن مشروع التقسيم واستبداله بحل آخر، مما أدى الى نشوء صراع تيارات داخل الحكومة الأميركية «بين البيروقراطية [أي وزارتي الخارجية والدفاع]، التي لاتريد محاربة العرب، وبين الحزب الجمهوري [والرئيس ترومان] الذين لا يريدون محاربة اليهود» (ميخائيل كومي، المستشار السياسي لبعثة الوكالة اليهودية في الأمم المتحدة، في مذكرة الى ادارة الوكالة، ص ٧٣٣). ونتيجة لذلك، اضطر الصهيونيون ومؤيدوهم في الادارة الأميركية الى خوض صراع واسع مع أنصار التيار المعارض لهم، فيما راح كل من الفريقين يورد مختلف الحجج لدعم موقفه، وتوجيه السياسة الأميركية الرسمية وفق وجهة نظره. ويبدو كأن معظم هذه الحجج لا تزال قائمة وتتصارع وتتفاعل حتى اليوم، وتؤثر في رسم السياسة الأميركية تجاه الصراع العربي — الاسرائيلي.

بدت اشارات التغيير على الموقف الأميركي في وقت مبكر. فلم تمض الاّ نحو ٣ أسابيع على صدور قرار التقسيم حتى كانت وزارة الخارجية الأميركية تعد مذكرة تقترح فيها أن «تقوم الولايات المتحدة، بالاعلان فوراً أنها أصبحت مقتنعة أن تقسيم فلسطين غير قابل للتنفيذ» (**الوثائق الأميركية لسنة ١٩٤٧**، ص ١٣١٤)، ولذلك فانها تقترح احالة المسألة الفلسطينية ثانية الى دورة خاصة للجمعية العمومية للأمم المتحدة، لايجاد حل «وسط» جديد لها، قد يكون فرض وصاية من قبل الأمم المتحدة على فلسطين،

الى أن يتم الاتفاق بين العرب واليهود بشأن مصيرها (**المصدر نفسه**، ص ١٣١٢)، خصوصاً وأن المعارضة العربية الشديدة للقرار جعلت مسألة تنفيذه بالوسائل السلمية غير واردة، بينما بدت بوادر تحسب من انعكاسات سلبية على المصالح الأميركية في العالم العربي.

ولم تكن هذه الاعتبارات سائدة في وزارة الخارجية الأميركية وحدها، بل شاركها الرأي، بشكل أو بآخر، عدد آخر من أجهزة الحكم الأميركية. ففي ١٩ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٨، قدمت هيئة التخطيط السياسي مذكرة «سرية للغاية» حول السياسة الأميركية تجاه المسألة الفلسطينية أوضحت فيها أن تأييد الولايات المتحدة لقرار التقسيم، أو الاتجاه للعمل على تنفيذه بالقوة، قد يثير غضب العرب الى درجة تدفع عناصر متطرفة وغير مسؤولة للوصول الى الحكم في العالم العربي، بحيث يتغير، مثلاً، نظام الحكم في السعودية وتفقد الولايات المتحدة امتيازاتها النفطية هناك. كما قد تحدث انقلابات في أماكن أخرى من العالم العربي تؤدي الى استبدال الزعماء الحاليين «الأكثر اعتدالاً... والذين يقيم معظمهم علاقات مع الغرب... بعناصر غير مسؤولة» (**الوثائق الأميركية لسنة ١٩٤٨**، ص ٥٥٠). كذلك قد تثير مثل تلك السياسة الغضب في العالم الاسلامي، ولن يؤدي كل ذلك الاّ الى المسّ بالمصالح الأميركية. ولهذا طالبت الهيئة بعدم اتخاذ أية مبادرة جديدة لتنفيذ قرار التقسيم، ومعارضة ارسال قوات دولية، أو أية قوات متطوعين أخرى للقيام بذلك، والعمل على اعادة المسألة الفلسطينية الى الأمم المتحدة مرة ثانية، من خلال السعي الى ايجاد حل سلمي يرتكز على انشاء دولة فدرالية في فلسطين أو فرض الوصاية عليها (**المصدر نفسه**، ص ٥٥٣ ــ ٥٥٤). وتبع هذه المذكرة اقتراح مماثل، أكثر تفصيلاً، قدمه صموئيل كوبر، أحد العاملين في قسم الشؤون الشرق أوسطية والأفريقية في وزارة الخارجية (النص في **المصدر نفسه**، ص ٥٦٣ ــ ٥٦٩). وتوالت بعد ذلك الاقتراحات في هذا الصدد، وكان من بينها اقتراح قدمه دين راسك، وهو آنذاك مدير مكتب الأمم المتحدة في الخارجية الأميركية، صاغه من خلال وجهة النظر المرتكزة على متطلبات الأمم المتحدة (النص في **المصدر نفسه**، ص ٦١٧ و ٦١٨). كما تقدمت هيئة التخطيط السياسي بمذكرة أخرى، أكثر تفصيلاً من مذكرتها السابقة (النص في **المصدر نفسه**، ص ٦١٩ ــ ٦٢٥)، بينما طالب أيضاً الأعضاء العسكريون في مجلس الأمن القومي بتغيير السياسية الأميركية تجاه فلسطين (**المصدر نفسه**، ص ٦٢٢)، خصوصاً بعد أن اتضح أنه ليس لدى الولايات المتحدة قوة عسكرية كافية يمكن أن تستغني عنها للعمل على تنفيذ قرار التقسيم (**المصدر نفسه**، ص ٦٢٣)، وكان قادة الجيش الأميركي قد أبلغوا وزير الدفاع جايمس فورستال أن تنفيذ التقسيم عنوة يحتاج الى قوة مؤلفة من ١٠٤ آلاف جندي، وهو عدد لم تكن قوات الاحتياط الأميركية تستطيع الاستغناء عنه (أنظر أيضاً **المصدر نفسه**، ص ٧٩٧ و ٧٩٩ و ٨٣٢).

كذلك حذرت الحكومة البريطانية الولايات المتحدة من مغبة تأييدها لقرار التقسيم، منبهة من المخاطر المتوقعة على مصالح الدولتين من جراء ذلك. ففي مذكرة بعثت بها السفارة البريطانية في واشنطن الى وزارة الخارجية الأميركية، بتاريخ ٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٨، وذلك اثر لقاء بين وزيري الخارجية الأميركي والبريطاني، مارشال وبيفن،

في لندن يوم ١٧ كانون الأول (ديسمبر) السابق، حذرت الحكومة البريطانية من «أن الوضع في الشرق الأوسط قد يفلت من اليد ويضر جدياً بمركز الولايات المتحدة وبريطانيا هناك، مما قد يفيد الاتحاد السوفياتي فقط» (**المصدر نفسه**، ص ٥٣٢). وأضافت المذكرة، بلهجة الواثق من نفسه، بشأن معرفة ما يدور في العالم العربي، ان البريطانيين أبلغوا، بعد مشاورات أجروها مع الزعماء العرب، أن العرب لا ينوون الدخول في صراع مع بريطانيا، **ولكنهم يكرهون «حيادها» تجاه التقسيم، وتأييد الأميركيين له**. ومثل هذا الوضع سيجعل من الصعب اقامة أحلاف موالية للغرب في الشرق الأوسط، والزعماء العرب يخشون من أن يفلت الوضع من أيديهم، بينما تأمل حكومة شرق الأردن في التوصل الى اتفاق مع اليهود. واختتمت المذكرة بالقول انه «بينما لن تقوم الحكومة البريطانية، بأي حال، بعرقلة تنفيذ القرارات التي اتخذتها الأمم المتحدة، فانها تنوي بذل كل ما في وسعها للحفاظ على مركزها ونفوذها في [الشرق الأوسط]... [وتأمل] بأن تدرك حكومة الولايات المتحدة ضرورة التعامل بعناية فائقة مع هذه المشكلة [الفلسطينية] الصعبة للغاية.. والنظر اليها من خلال أرضية [مصالح] دولية واسعة» (**المصدر نفسه**، ص ٥٣٦).

ويبدو أن هذا الموقف البريطاني قد أثر أيضاً على الأميركيين، اذ كان هنالك «اتفاق عام بين الحكومتين [الأميركية والبريطانية] بشأن الشرق الأوسط. فهناك... مشاورات مستمرة وتبادل للمعلومات حول خطوط العمل التي تتبعها الحكومتان» (**المصدر نفسه**، ص ٦٠٢). كما أن الأميركيين، مع ادراكهم بأن أمن الشرق الأوسط حيوي بالنسبة لأمنهم أيضاً، فقد قرروا أنه «من غير المرغوب فيه أو المفيد محاولة [اقامة بدائل] للتسهيلات [القواعد والمنشآت] الاستراتيجية التي يسيطر عليها البريطانيون في تلك المنطقة، أو الاستيلاء عليها... اذ أن هذه التسهيلات ستكون تحت سيطرتنا الفعلية في أي حال، اذا نشبت الحرب» (**المصدر نفسه**، ص ٦٥٥). ولذلك فان «أي سياسة من قبلنا [اي الاميركيين] يمكن أن تؤدي الى توتير العلاقات البريطانية مع العالم العربي أو تحجيم مركز بريطانيا في الدول العربية ليست الاّ سياسة موجهة ضدّ أنفسنا وضدّ المصالح الاستراتيجية المباشرة لبلدنا » (**المصدر نفسه**، ص ٦٥٦).

والظاهر أن تراكم الآراء المؤيدة لاعادة النظر في قرار التقسيم، والتي جاءت من جهات مختلفة، قد أثرت على الرئيس ترومان. ففي ١٩ شباط (فبراير) ١٩٤٨، أبلغ وزير الخارجية مارشال، نائبه روبرت لوفيت، أن الرئيس أكد له أنه سيدعم أية سياسة يعتقدون أنها سليمة (**المصدر نفسه**، ص ٦٣٣)، فراح العمل على صياغة مشروع الوصاية على فلسطين، لعرضه على الأمم المتحدة وطلب استبدال قرار التقسيم به، يسير على قدم وساق.

«العرب بحاجة للغرب أكثر من حاجته لهم»

لم يقف الصهيونيون ومناصروهم مكتوفي الأيدي تجاه بوادر التغيير تلك في السياسة الأميركية، بل بذلوا كل ما في وسعهم لمنع أي تراجع أميركي عن تأييد التقسيم، وذلك بواسطة اتصالات مكثفة مع كل الذين يستطيعون الوصول اليهم من صانعي

السياسة الأميركية أو المؤثرين عليها. وخلال مساعيهم هذه، قدم الصهيونيون أيضاً حججاً «استراتيجية» خاصة بهم، تركز على المنافع المترتبة على التقسيم وكذلك على ضرورة «التحالف»، معهم، من خلال محاولة التقليل من «قيمة» العرب.

فقد دعت مذكرة تقدم بها مكتب الوكالة اليهودية في نيويورك، في ٣٠ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٨، المسؤولين الأميركيين الى عدم القلق على مصالح أميركا النفطية في العالم العربي، نتيجة لردود الفعل التي قد تترتب على تأييدها لمشروع التقسيم، «فالحقيقة الواضحة هي أن للدول العربية مصلحة لتسليم نفطها للولايات المتحدة أكبر من تلك التي للولايات المتحدة في استغلال ذلك النفط... فليست لدى أي بلد عربي الامكانية للحصول على عائدات من ثروته النفطية الاّ بواسطة العقود القائمة أو المتوقعة مع الولايات المتحدة. ولا يستطيعون حتى نظرياً بيع نفطهم الى روسيا، اذ أن عملتها ستكون عديمة الفائدة بالنسبة لهم.. ان المصالح النفطية الأميركية في الشرق الأوسط مرتبطة، إذاً، بشدة بالمصالح الذاتية للدول العربية، مما لايدع أمام تلك الدول مجالاً لخيارات أخرى... ومما تجدر ملاحظته أنه لم تتعرض أية دولة من تلك التي لعبت دوراً بارزاً في قرار التقسيم لأي اجراء اقتصادي أو مالي، في أية دولة عربية، نتيجة لذلك» (ص ٢٧٢). واضافة الى ذلك «وعلى الرغم من أن هنالك أسباباً كافية لدفع اليهود للشعور بالامتنان للاتحاد السوفياتي الذي سهل تأييده قبول التقسيم في الجمعية العمومية، فانه من غير المتوقع أن يوافقوا على لعب دور دولة تابعة للسوفيات. ان المجتمع اليهودي في فلسطين بكامله ليس الا نتاجاً للمبادرة الحرة... وهذا ينطبق أيضاً على المؤسسات التي طورت [هناك] تحت اشراف حركة العمل... اذ يميزها الغياب الكامل لتوجيه الدولة القسري، وهو المبدأ الأساسي في الشيوعية السوفياتية.. وليس هنالك فقر مدقع ولا غنى فاحش، ولا هوة عميقة من الامتيازات الاجتماعية والاقتصادية كتلك التي تنتعش الدعاية الشيوعية عادة في ظلها.. كما ان الارتكاز على نظام من الديمقراطية والمبادرة الحرة لايميز فقط يهود فلسطين، بل العالم اليهودي بأسره، والذي باسمه ستقام الدولة اليهودية... [ولذلك] فان ظروف التاريخ والحياة تبدد أي خوف بأن لاتكون للدولة اليهودية الجديدة في فلسطين الاّ أقوى العلاقات الممكنة مع العالم الديمقراطي الغربي» (ص ٢٧٥ ــ ٢٧٦).

أما فيما يتعلق بالسياسة العملية التي ينبغي اتباعها، فانه ليس من المستحيل على الديبلوماسية الأميركية أن تحقق تحالفاً مع كل من الدول العربية والدولة اليهودية سوية، وفي الوقت نفسه، شريطة «أن لاتثور شكوك حول ضعف أميركي في عقول العرب» (ص ٢٧٤).

كذلك أدلى موشي شاريت بدلوه في هذا الشأن، داعياً الأميركيين الى اعتماد سياسة القوة تجاه العرب. ففي حديث له مع مدير شؤون النفط الأميركي، أوضح شاريت أن «انتصار العرب» على الأمم المتحدة، وذلك بافشال قرار التقسيم، قد يجر نتائج وخيمة للغاية على المصالح الأميركية في العالم العربي، لأن فلسطين عامل يوحد العرب، مما يزيد بالتالي من قوتهم، ومن ثم قدرتهم على التصدي للآخرين. «والحزم المقرون بالنزاهة سيخلق لدى العرب انطباعاً أحسن من ذلك الذي ينجم عن الضعف المقرون بالمنطق» (ص ٣٥٦).

كما ساهم حاييم وايزمان نفسه في هذه الجهود، فاجتمع بتاريخ ١٨ آذار (مارس) ١٩٤٨ مع الرئيس ترومان لهذا الغرض.

غير انه يبدو أن هذه الادعاءات الصهيونية لم تؤد غرضها، في هذه المرحلة على الأقل، في اقناع الأميركيين أو حملهم على العدول عن تغيير سياستهم. ففي اليوم التالي لمقابلة وايزمان ــ ترومان، كان المندوب الأميركي الدائم في الأمم المتحدة، وارن أوستن، يقدم مشروع قرار الى مجلس الأمن يطلب فيه، بعد أن اتضح للجميع، أن تنفيذ قرار التقسيم بالطرق السلمية غير ممكن، استبدال ذلك القرار بآخر يدعو الى فرض حكم «وصاية مؤقتة على فلسطين [تحت اشراف] مجلس الوصاية التابع للأمم المتحدة... دون أن يمس ذلك بحقوق أو ادعاءات أو وضع أي من الأطراف المعنية أو بطبيعة التسوية السياسية النهائية» للمسألة الفلسطينية. ولأجل ذلك، ينبغي عقد دورة طارئة فورية للجمعية العمومية لبحث الأمر، وفي الوقت نفسه اصدار التعليمات الى لجنة الأمم المتحدة لفلسطين بالتوقف عن مساعيها الهادفة لتنفيذ خطة التقسيم المقترحة (نص المشروع في **الوثائق الأميركية لسنة ١٩٤٨**، ص ٧٤٢). وقبل تقديم هذا المشروع، كانت وزارة الخارجية الأميركية قد أرسلت ملاحظة بشأنه الى الدول العربية، طالبة عدم التسرع في الوصول للاستنتاجات المترتبة عليه.

بن ــ غوريون: «مصيرنا غير متعلق كثيراً بما يجري في الأمم المتحدة»

بينما كان الصهيونيون يخوضون، من أجل التقسيم واقامة الدولة اليهودية الصراع السياسي، الذي تركز أساساً في نيويورك وواشنطن ولندن، باشراف موشي شاريت وصحبه، كان بن ــ غوريون قابعاً في تل ــ أبيب التي انتقل اليها من القدس، بعد أن ساءت الأوضاع الأمنية في المدينة اثر الاشتباكات المسلحة التي راحت تقع فيها بين العرب واليهود منذ اعلان قرار التقسيم، حيث تولى عملية الاشراف على انشاء أجهزة الدولة اليهودية، ومن ثم اعلان اقامتها. وتم هذا العمل بمجمله من خلال اتصالات ومشاورات يومية تقريباً بين الرجلين، كانت تتم غالباً بواسطة البرقيات المشفّرة، التي كانا يتبادلان فيها المعلومات والتوجيهات.

ويبدو أن بن ــ غوريون كان في حيرة من أمره بشأن التطورات المتوقعة، بعد صدور قرار التقسيم. ففي خطاب القاه أمام اللجنة التنفيذية للهستدروت، النقابة العامة للعمال اليهود في فلسطين، يوم ٣ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٧، أبدى بن ــ غوريون قبولاً متحفظاً بالقرار، ولكنه أعرب عن شكوكه في امكانية اقامة الدولة اليهودية، مبدياً تخوفه «فيما اذا كنا نحن اليهود مهيئين لحكم أنفسنا» (ص ٢٢). وحتى اذا تم ذلك، فان فترة اقامة الدولة وارساء أسسها ستستمر على الأقل ١٠ سنوات، يجب خلالها تهجير مليون ونصف المليون يهودي اليها، «وما لم نقم بذلك.. لن يكون هنالك أمن وكيان حقيقيان للدولة اليهودية» (ص ٢٣). وللوصول الى هذا ينبغي التمسك بمبادىء «تحقيق الصهيونية... وحكم ديموقراطي... وتعاون يهودي ــ عربي» (**المصدر نفسه**). وختم بن ــ غوريون خطابه بدعوة مبطنة الى القبول بقرار التقسيم بانتظار التطورات التي قد تحدث في المستقبل، بقوله: «ليست هنالك حدود أبدية ولا ادعاءات سياسية نهائية،

وستحدث في العالم تغييرات وتطورات عديدة. ولكن حركتنا بأسرها ينبغي أن تستغل قوتها المعنوية الكبيرة لمنع أية خطابات أو أدبيات أو دعاية حول الانشقاق في البلد، وكذلك لمنع أي كلام فاسد حول احتلال [فلسطين] بأسرها، أو احتلال القدس، وما شابه» (ص ٢٤).

ومع اتضاح أبعاد الصراع المتوقع حول تنفيذ قرار التقسيم واقامة الدولة اليهودية، اثر انعدام الوضوح في الموقف الدولي و«البرود» في الموقف البريطاني واتساع المعارضة العربية، ونشوب الصدامات المسلحة بين العرب واليهود في امـاكن مختلفة من فلسطين، مع اعلان قرار التقسيم، راح موقف بن ـ غوريون يتبلور تدريجياً، ويتجه نحو الاعتماد على خلق الوقائع واللجوء الى القوة لتحقيق الأهداف الصهيونية. ففي أواخر كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٧، أبرق بن ـ غوريون لشاريت بأنه لم يعد بالامكان الاعتماد على القوات البريطانية الحكومية في فلسطين فيما يتعلق بضبط الأمن (ص ١١٤). وفي ١٢ شباط (فبراير) ١٩٤٨، أبرق له ثانية بأن المبادرة في الحرب ضد اليهود قد انتقلت الى الدول العربية المجاورة لفلسطين، التي ترسل المتطوعين الى البلد عبر الحدود الشمالية والشرقية، معلناً «أن الأسابيع الستة أو الثمانية القادمة حرجة للغاية، ان لم تكن مصيرية، اذ مع نهاية هذه [الفترة] فقط نتوقع أن نستلم بضائع [يقصد أسلحة] من أيهود وألون [وهما أيهود افريئيل ويهودا أرزى، الملكفين بشراء السلاح في أوروبا والولايات المتحدة]، اذا كانت المواصلات مؤمنة» (ص ٢٣٣). وفي أواخر ذلك الشهر أبلغ بن ـ غوريون شاريت معارضته لاستنتاجه «بأن قواتنا ربما تكفي للدفاع [عنا]، ولكن من المشكوك فيه ان كانت ستكفي لاقامة الدولة على كل المساحة المخصصة لها، في الظروف العسكرية التي نشأت»، موضحاً أنه «اذا استلمنا التجهيزات [السلاح] في موعدها، فلن نكون قادرين على الدفاع فقط، بل أيضاً لتوجيه ضربة قاصمة محترمة للسوريين [وكانت سوريا آنذاك مركزاً لتجميع السلاح والمتطوعين لفلسطين] في بلدهم. ونستطيع السيطرة كلياً على مساحة الدولة [اليهودية] بأسرها. ولا شك لدي في ذلك. فسنصمد صموداً ضد القوات العربية وننتصر عليهم... ولذلك فان الشيء الوحيد الذي يشغل بالي هو ليس مناورات القوى المختلفة في [الولايات المتحدة وبريطانيا]، ولا حتى قرارات رسمية للامم المتحدة، بل التجهيزات [السلاح]، بكمية كافية، ومن النوعية المطلوبة، وفي الوقت المناسب (قبل ١٥ آيار ـ مايو) وبهذا، حسب رأيي، يتعلق كل شيء» (ص ٣٨٤).

ويبدو أن بن ـ غوريون في تركيزه هذا على طلب السلاح، دون غيره، كان متأكداً من أن القوى البشرية اليهودية، الموجودة في فلسطين آنذاك، حيث كان عدد اليهود بأسرهم نحو ٦٠٠ ألف نسمة، كافية للتصدي للعرب واقامة الدولة اليهودية عنوة، فيما اذا أحسن تسليحها. وكانت الوكالة اليهودية قد أوضحت، في مذكرة تقدمت بها الى لجنة الأمم المتحدة، لفلسطين، في ٢١ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٨، حول اقامة الميليشيا في الدولة اليهودية، وفقاً لقرار التقسيم، انه اضافة الى الهاغاناه، وقواها الضاربة البلماح، وكذلك قوات المنظمتين العسكريتين الأخريين، اتسل وليحي، هنالك بين اليهود في فلسطين نحو ٣٣ ألف شخص، من الذين خدموا كمتطوعـين في الأسلحة المختلفـة في الجيش البريطاني، خلال الحرب العالمية الثانية» (ص ٢٠٩ و٤٣٦)، وبامكانهم استعمال كافة

أنواع الأسلحة؛ اذ أن أقل من ٣ سنوات قد مرت على تسريحهم من الخدمة مع نهاية الحرب. وقد تحول هؤلاء، على كل حال، الى نواة للجيش الاسرائيلي، الذي أسس بعد اقامة اسرائيل. ولذلك لم يكن لدى بن ـ غوريون مايطلبه، اضافة الى تكراره على طلب السلاح، الاّ التمني على شاريت وغولدمان بأن «يحصلا» لأجله، ان استطاعا، على ضابطي أركان على الأقل، واحد للقوات الجوية وآخر للبحرية (ص ٤٦١).

وكان لهذا التركيز على طلب السلاح مايبرره؛ اذ واجه الصهيونيون صعوبات في الحصول عليه، رسمياً، من الدول الغربية. فقبل اسبوعين من صدور قرار التقسيم، فرضت الولايات المتحدة حظراً على ارسال الأسلحة الى منطقة الشرق الأوسط، ورفضت رفعه رغم محاولات الصهيونيين المتكررة الهادفة لذلك؛ ثم حاولت، في مرحلة لاحقة حمل بريطانيا على فرض حظر مماثل، بينما كانت فرنسا «بعيدة عن الصورة». ولذلك اضطر الصهيونيون للحصول على الأسلحة بوسائل غير رسمية، بواسطة شرائها مما بقي من مخلفات الحرب العالمية. واضافة الى ذلك تمكنوا، في مطلع سنة ١٩٤٨، من توقيع اتفاق مع تشيكوسلوفاكيا لتزويدهم بكميات لا بأس بها من الأسلحة المختلفة.

أما فيما يتعلق بنية العرب وقدرتهم على التدخل في فلسطين، وعلى الرغم من استعداداتهم لذلك، فقد كان الرأي السائد هو ذاك الذي تقدم به القسم العربي في الدائرة السياسية للوكالة اليهودية، في أول آذار (مارس) ١٩٤٨، ومفاده ان الجامعة العربية تعاني من صعوبات، بسبب الوضع الحالي، ناجمة عن الظروف الموضوعية في العالم العربي، وفي العالم بأسره. «فالدول العربية ليست في وضع؛ اقتصادياً وعسكرياً، يسمح لها بالتورط في أية مغامرات عسكرية أخرى، عدا عن المسألة الفلسطينية»، ولكن على الرغم من ذلك فـ«العالم العربي ليس مستعداً لقتال منتظم وطويل، من حيث القوة العسكرية أو التجهيزات، ولا من حيث معنويات شعوبه» (ص ٤٠٠). ولهذا اتخذت الجامعة العربية قرارات غير ملزمة بالنسبة لفلسطين، وقررت شن حرب أعصاب في الغرب، هدفها الايحاء بأن الدول العربية ستعيد النظر في علاقاتها الاقتصادية مع كل الدول التي أيدت خطة التقسيم، وأنها مصممة على أن تقاوم بقوة كل تدخل من قبل أية قوة دولية في فلسطين، وذلك سعياً الى «تأجيل تنفيذ خطة التقسيم» (ص ٤٠١). أما عرب فلسطين، حسب التصور الصهيوني السائد «فقد استسلموا للمصير الذي فرض عليهم من قبل المحتلين الأجانب، ويراقبون عن بعد الأحداث حولهم، والحرب التي تفرض عليهم. والهجرة العربية من فلسطين مستمرة، وبخاصة الى الدول العربية» (ص ٤٠٢). وفي منتصف الشهر نفسه، كان بن ـ غوريون يكتب الى شاريت ومئير أنه «بالنسبة للوضع الأمني، فقد اتضح بما لا يدع مجالاً للشك أنه لو جابهنا فقط عرب [فلسطين] وحدهم، لكان الأمر على مايرام. فهؤلاء، باكثريتهم الحاسمة، لايريدون محاربتنا، وبمجموعهم، لايستطيعون الوقوف أمامنا، حتى في وضعنا الحالي، مع تنظيمنا وتجهيزاتنا الحالية. ولكننا نواجه عملياً جيوش الدول المجاورة» (ص ٤٦٠).

غير أن هذه المواجهة أصبحت أكثر سهولة مع وصول أول شحنة من الأسلحة التشيكية، في ١ نيسان (أبريل) ١٩٤٨، الى اليهود في فلسطين (ص ٥٢٥). وفي منتصف الشهر نفسه كتب بن ـ غوريون لشاريت: «بعد أن استلمنا جزءاً صغيراً من التجهيزات

[السلاح]، وخططنا لبعض الهجومات، تغير الوضــع، كما هــو الآن، بصورة جـذرية، لصالحنا... إننا نسيطر ــ أعني نسيطر ــ على جبال القدس... ومن يوم الى آخر نوسع احتلالنا هنا، ونحتل قرى [عربية] اضافية ولا تزال يدنا قادرة.. واوقعنا هزيمة بقوات [فوزي] القاوقجي في ضواحي مشمار هاعيمك [في منطقة الناصرة]... وكما كتبت لك ــ يبدو لي أكثر من مرة ــ أن مصيرنا غير متعلق كثيراً بما يجري في [الأمم المتحدة]، بل بحصولنا على [السلاح]» (ص ٦٤٧ ــ ٦٤٨).

وعلى صعيد آخر، وعلى الرغم من دعوة بن ــ غوريون الى «عدم الاهتمام» كثيراً بما يجري في الأمم المتحدة، كان للمحاولات التي بذلتها لجنة الأمم المتحدة لفلسطين تأثيرها على توحيد الصف اليهودي ــ الصهيوني، وذلك على الرغم من أن اللجنة لم تنجح في تحقيق شيء يذكر، فاعفتها الجمعية العمومية من مهامها في أيار (مايو) ١٩٤٨. فخلال المشاورات التي حاولت اللجنة اجراءها «مع الأحزاب الديمقراطية والمنظمـات العامـة الأخرى في الدولتين العربية واليهودية»، وفقاً لما جاء في قرار التقسيم، وتمهيداً لاقامة مجلسي الحكومة المؤقتين في الدولتين العربية واليهودية في فلسطين، تقدم موشي شاريت بمذكرة الى اللجنة حاول الايحاء فيها بأن الوكالة اليهودية هي الهيئة الوحيدة الممثلة لكافة الأحزاب والمنظمات المعنية باقامة الدولة اليهودية، والعاملة في فلسطين أو خارجها، خصوصاً وأن الوكالة حصلت أيضاً على تفويض من المجلس المـلي اليهودي (فـاعـاد ليئومي)، وهو التنظيم الطائفي لليهود في فلسطين، لتمثيله في كافة المشاورات المتعلقة بتأسيس مجلس الحكومة المؤقت اليهودي. كما أن الوكالة تقوم باجراء المشاورات، عند الضرورة، مع أغودات يسرائيل، المنظمة اليهودية غير الصهيونية، التي لم تكن ممثلة في الوكالة أو المجلس الملي، بشأن كافة المسائل السياسية المهمة التي تتعلق بـاليهود في فلسطين. ولذلك فان الوكالة تأمل بأن تستطيع، خلال فترة قصيرة، تقديم قائمة متفق عليها «مع الأحزاب الديمقراطية والمنظمات العامة الأخرى» اليهودية، بأسماء أعضاء مجلس الدولة اليهودي المؤقت (ص ٣١٨ ــ ٣١٩). غير انه يبدو أن بعض أعضاء اللجنة لم يقبلوا بوجهة النظر هذه، وحاولوا الاتصال مباشرة بـ ٢١ منظمة يهودية مختلفـة، محاولين استطلاع رأيها في صحة ما تدعيه الوكالة اليهودية (ص ٣٥٩)، فما كان من الوكالة الاّ أن اشارت على الجميع برفض التعامل مع اللجنة مباشرة، واحالتها اليها حفاظاً على «وحدة الصف» اليهودي؛ وكان لها ما طلبته، خصوصاً بعد أن ثابرت على مفاوضاتها مع زعماء كافة تلك المنظمات، بهدف تأمين تمثيلهم جميعاً في مجلس الدولة المؤقت. وفي ٢٥ آذار (مارس) ١٩٤٨، أرسل شاريت قائمة بأسماء ٢٣ عضواً مقترحاً في المجلس المؤقت، موضحاً أن الاتصالات مستمرة مع منظمات وأحزاب أخرى لتـأمين تمثيلها في المجلس بعد توسيعه (ص ٥٠٦ ــ ٥٠٧)، وهو ما تم فعلاً بعد ذلك، وبصورة كفلت تمثيل معظم المنظمات والأحزاب اليهودية، ان لم يكن كلها، في المجلس. وكان هذا المجلس هو الهيئة التي أعلنت «قيام دولة يهودية في أرض ــ اسرائيل تسمى اسرائيل» ليلة ١٤ ــ ١٥ أيار (مايو) ١٩٤٨، ومن بين أعضـائه تم اختيـار أعضاء الحكـومة الاسرائيلية المؤقتة. وبقي المجلس، وان تغير اسمه، والحكومة قائمين، ويمارسان مهامهما نحو ١٠ أشهر، الى أن عقدت أول انتخابات عامة في اسرائيل، في مطلع سنة ١٩٤٩،

وأسس الكنيست، وأصبح السلطة التشريعية.

ومما تجدر ملاحظته أنه في الوقت الذي كان اليهود فيه، في فلسطين، يقيمون مؤسساتهم الدستورية، تمهيداً لاعلان دولتهم، كـان العرب، وفي طليعتهم زعمـاؤهم، ينزحون، تحت تأثير الرعب الذي أوجدته مجازر الصهيونيين عن ديارهم أو يطردون عنوة منها. ففي ٤ أيار (مايو) ١٩٤٨، أبرق شاريت الى راسك، خلال الاتصالات بينهما حول اعلان هدنة في فلسطين، انه لم يبق في البلد أي عضو من الهيئة العربية العليا، التي كانت تعتبر آنذاك القيادة الفلسطينية (ص ٧٢٨ ــ ٧٢٩)، يمكن التفاوض معه بشأن الهدنة، التي أعلنت فيما بعد من خلال اتفاق مع عزام باشا، أمين عام الجامعة العربية. وفي السادس من الشهر نفسه، أبلغت مئير المندوب السامي البريطاني، خلال حديثهما حول وقف اطلاق النار المزمع اعلانه في القدس، «أنه لايوجد في المكان عربي مرموق يستطيع أن يأخذ على عاتقه مسؤولية المفاوضات» (ص ٧٤٤) حول ذلك. وفي الحادي عشر من الشهر نفسه أبلغ القنصل الأميركي في القدس وزير خارجيته «أن لجنة الهدنة تواجه صعوبة في ايجاد أي عربي ذي صفة تمثيلية. ويبدو أنهم هربـوا أو اختفوا» (**الوثائق الأميركية لسنة ١٩٤٨**، ص ٩٧٢).

الحسم على أرض الواقع

لم يكن «اختفاء» الزعماء العرب في فلسطين، بعد بضعة أشهر من صدور قرار التقسيم، وقبل أن ينتهي الانتداب البريطاني على البلد رسمياً، الاّ اشارة لما حدث هناك منذ صدور ذلك القرار. فلم يمر الاّ وقت قصير على اعلان نتيجة التصويت على مشروع التقسيم في الأمم المتحدة حتى نشبت الاشتباكات المسلحة بين العرب واليهود في أماكن مختلفة من فلسطين، وأخذت تتسع يوماً بعد آخر، فيما بدا أنه مقدمة لحرب شاملة بين الجانبين. وراحت الأحياء المختلطة، التي يقطنها اليهود والعرب سوية تفرغ من سكانها، وكل منهم ينتقل الى منطقة أخرى أكثر أمناً. ومع الانسحاب التدريجي للقوات البريطانية من فلسطين، راح كل من العرب واليهود يسيطر على المناطق أو المنشآت التي ينسحب البريطانيون منها أو يحاول احتلالها. وفيما كانت المناطق العربية، التي يتم الانسحاب منها، تخضع عادة للسلطات العربية المحلية، كالبلديات أو المجالس وما شابهها، وهي عامة ذات قدرات وصلاحيات محدودة، لم تكن تستطيع التنسيق فيما بينها كما ينبغي، في غياب سلطة مركزية عربية، كانت المناطق اليهودية تربط مباشرة بالسلطة المركزية اليهودية في تل ــ أبيب، وتدخل في اطار الجهاز العسكري الصهيوني.

ورداً على الخطط العسكرية، للتدخل في فلسطين، التي كان العرب يعملون على وضعها، دون أن يسفر ذلك عن اجراءات عملية تذكر، اذ قـرروا، بعد التحـذيرات البريطانية، عدم ارسال جيوشهم الى فلسطين الاّ بعد انتهاء الانتداب البريطاني رسمياً في ١٥ أيار (مايو)، سارع الصهيونيون الى وضع خططهم العسكرية المضادة، والمباشـرة بتنفيذها قبل انتهاء الانتداب. ففي ١٠ آذار (مارس) وضعت الهاغاناه خطتها العسكرية الرئيسية، التي عرفت باسم «الخطة د» موضع التنفيذ. وكانت هذه الخطة قد نصت، في مقدمتها، على أن الهدف من تنفيذها هو «السيطرة على مساحة الدولة اليهودية والدفاع

عن حدودها [وفقاً لقرار تقسيم فلسطين] وكذلك عن منـاطق الاسيتطان [اليهـودي] والسكان اليهود خارج تلك الحدود، ضد عدو نظامي أو شبه نظامي أو غيره، يعمل من قواعد داخل مساحة الدولة أو خارجها»(٩). ولأجل ذلك و «لتأمين عمل جهاز الدفاع [اليهودي] الثابت بشكل ناجح وحماية مؤخرته» ينبغي القيام بنشاط ضد «قرى العدو» العربية، بما في ذلك «ابادة تلك القرى (حرق وتفجير ولغم الخرائب) ـ خاصة بالنسبة للقرى التي ليس بامكاننا السيطرة عليها بشكل دائم». ويتم ذلك بواسطة «تطويق القرية واجراء تفتيش داخلها. وفي حال المقاومة، تباد القوى المسلحة، ويطرد السكان الى ما وراء حدود الدولة»(١٠). أما بالنسبة للقرى التي لاتبدي مقاومة، فستسيطر القوات اليهودية عليها، وتقوم، من بين ما تقوم به، «باعتقال كل الأشخاص المشتبه بأمرهم من الناحية السياسية». كذلك ينبغي السيطرة على الأحياء العربية المعزولة في المدن الكبرى وطرد السكان العرب منها الى مكان التجمع الرئيسي للعرب في تلك المـدن. ويتم ذلك «وفق الخطوط نفسها التي شرحت بالنسبة لمحو القوى»(١١).

ونتيجة لهذه الأوضاع والمواقف، المحلية والسياسية والعسكريـة، أصبح تقسيم فلسطين، مع ربيع سنة ١٩٤٨، حقيقة واقعة. ولم يبق أمام الصهيونيين الاّ تحويله الى حقيقة معترف بها دولياً وعربياً، ولو بشكل غير رسمي. وساعدتهم على ذلك الظروف الدولية والعربية المستجدة. فمشروع الوصاية على فلسطين، الذي قدمته الولايات المتحدة للأمم المتحدة قوبل بفتور، واتضح أنه لن يحظى بتأييد أكثرية ثلثي الأعضاء الضرورية لإقراره، وذلك في الوقت الذي بدا فيه، بما لايدع مجالاً للشك، أن مشروع التقسيم أيضاً لن ينفذ بالطرق السلمية، بل ان قتالاً سينشب في فلسطين. ولذلك حولت الولايات المتحدة جل جهودها لفرض هدنة «عسكرية وسياسية» على الأطراف المتصارعة، في محاولة لضمان الهدوء في فلسطين والشرق الأوسط بأسره، خشية من أن تفلت الأوضاع من يدها هناك. وخلال الاتصالات والمشاورات حول هذه الهدنة وشـروطها، تمت أيضـاً الاستعدادات النهائية لإعلان الدولة اليهودية، وراحت تسير بخطى متسارعة مع قرب موعد انتهاء الانتداب.

ففي ١٢ نيسان (أبريل) ١٩٤٨، اتخذ المجلس الصهيوني العام، وهو أعلى سلطة في المنظمة الصهيونية العالمية بعد المؤتمر الصهيوني، قراراً يقضي باعلان دولة يهودية في فلسطين مع انتهاء الانتداب البريطاني عليها. الاّ أن هذا القرار بقي موضوع نقاش في دوائر صهيونية عديدة، تحسباً من ردود الفعل المتوقعة، خصوصاً في ضوء تحفظات الشعبة الأميركية في الوكالة اليهودية على ذلك. فعند بحث هذه المسألة، في ٤ أيار (مايو)، اتضح أن ستة أعضاء في اللجنة السياسية الاستشارية يعارضون اعلان الدولة في الوقت المحدد ويطالبون بالتأجيل، بينما اتخذ أربعة أعضاء آخرين موقفاً معارضاً، مطالبين بالمضي قدماً في تنفيذ قرار المجلس العام. كذلك حدث انقسام في اللجنة التنفيذية للشعبة، اذ أيد ثلاثة من أعضائها اعلان الدولة في الوقت المحدد، بينما عارض ذلك اثنان، هما غولدمان وشاريت (ص ٧٢٦). وأخيراً القت الشعبة العبء عن كاهلها بتخويل الوكالة اليهودية في فلسطين اتخاذ القرار الذي تراه مناسباً بشأن اعلان الدولة (ص ٧٤٦ ـ ٧٤٧). الاّ أن كلا من بارتلي كروم، عضو لجنة التحقيق الأنجلو ـ أميركية لفلسطين

(١٩٤٦)، وسامنر ويليس، نائب وزير خارجية الولايات المتحدة سابقاً، وكذلك كلارك كليفورد، المستشار الخاص للرئيس ترومان، والذي يبدو انه كان من كبار مناصري الصهيونية، نصحوا بعدم التردد في اعلان اقامة الدولة (ص ٧٧٦ ــ ٧٧٧). وفي ١٣ أيار (مايو)، أبرق موشي شاريت، الذي كان قد عاد آنذاك لفترة قصيرة الى فلسطين، الى آبا هيلل سيلفر بأن الدولة ستعلن في الموعد المحدد (ص ٧٨٧). وكان سيلفر رئيساً للشعبة الأميركية في الوكالة اليهودية ورئيس مجلس الطوارىء الصهيوني الأميركي، الذي تولى عملياً ادارة الصراع حول اقامة الدولة ومن ثم تأمين الاعتراف بها من قبل الولايات المتحدة.

أما على صعيد «الجبهة العربية»، ففي الأول من أيار (مايو) ١٩٤٨، وبعد أن كلف من قبل الجامعة العربية بقيادة القوات العربية التي ستدخل فلسطين، عاد الملك عبد الله الى «الاتصال» باليهود، وهذه المرة بواسطة الاكثار من التهديد لهم، وذلك كما يبدو، حسب الوثائق الصهيونية، لتحسين مواقعه والحصول منهم على تنازلات أكثر (ص ٧١٢). وفي الثالث من الشهر نفسه، أبرق رؤوفين شيلواح (زسلاني)، أحد كبار العاملين في الدائرة السياسية للوكالة اليهودية، الى شاريت، بأن الكولونيل غولدي، أحد مساعدي غلوب باشا، قائد الجيش الأردني، قد اجتمع مع ممثل الهاغاناه، المدعو شلومو، وأبلغه أن البريطانيين والجيش الأردني لايريدون مهاجمة اليهود، بل هم يخشون من أن يقوم هؤلاء باحتلال فلسطين بأسرها. كما أبلغه نيتهم في تجنب الاشتباكات مع اليهود، شريطة أن لايظهروا كخائنين للقضية العربية، مبدياً أيضاً رغبته في الابقاء على اتصالات مباشرة بين الطرفين. وفي اليوم التالي، أبرق حاييم هرتسوغ، ضابط الاتصال في الشعبة الخاصة للدائرة السياسية في الوكالة اليهودية، الى شاريت بأن الجنرال غوردون ماكميلان، قائد القوات البريطانية في فلسطين، أبلغ لجنة الهدنة بأن الجيش الأردني سيدخل، مع انتهاء الانتداب، الى الجزء العربي في فلسطين، بحيث لن يبتعد كثيراً شمال نابلس، ولا جنوب الخليل، ولكنه لايعرف اذا كان سيهاجم القدس (ص ٧٢٢). وقد التقى هرتسوغ نفسه، بعد ذلك ببضعة أيام، مع الكونيل نورمان، وهو ضابط استخبارات في قيادة الجيش البريطاني في فلسطين، الذي حاول «استطلاع رأيه» في التصريحات السياسية الأخيرة للملك، التي عرض بموجبها على اليهود حقوق مواطنين كاملة في دولة موحدة وادارة ذاتية في المناطق اليهودية، والتي تبدو، على حد تعبير نورمان، تصريحات «رجل دولة». كذلك تساءل نورمان عما اذا كانت هنالك صعوبات في اقامة اتصال بين الملك والوكالة اليهودية، مبدياً استعداده لتقديم خدمات الجيش البريطاني في هذا الصدد (ص ٧٥٤ ــ ٧٥٦).

ويبدو أن هذه الخدمات كانت ضرورية، في ضوء الأوضاع الأمنية المضطربة السائدة آنذاك في فلسطين، وقرر الصهيونيون الافادة منها. وفي العاشر من أيار (مايو)، اجتمعت غولده مئير مع الملك عبد الله، الذي أبلغها بوضوح أن الجيوش العربية، وعلى رأسها الجيش الأردني، ستدخل فلسطين مع انتهاء الانتداب (ص ٧٧٨). وبعد ذلك بثلاثة أيام اجتمع الاثنان مرة أخرى في عمان، حيث لم يتنكر الملك للاتفاق السابق الذي عقد معه، موضحاً أنه ينوي ضم الجزء العربي من فلسطين فقط واقامة علاقات تعاون وصداقة مع اليهود، ولكنه يتوقع بعض الصعوبات، اذ انه لم يبق وحيداً في هذا المجال

فهناك دول عربية أخرى عليه أخذ مواقفها ورغباتها بالاعتبار (ص ٧٩١). وقدر يعقوب شمعوني، نائب رئيس القسم العربي في الدائرة السياسية للوكالة اليهودية، «أن جلالته [الملك عبد الله] لم يخن تماماً الاتفاق [الذي عقدته معه الوكالة اليهودية] ولكنه أيضاً غير ملتزم به تماماً، وانما يقف في مكان ما في الوسط. فهو لن يلتزم بحدود ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) [التقسيم]، ولكنه لن يحاول اجتياح دولتنا [اليهودية] كلها» (ص ٧٨٩). غير أنه على الرغم من ذلك «علينا السير مع عبد الله حتى النهاية، ولا يمكن تغيير السياسة بسرعة» (ص ٧٩٠).

اعتراف أميركي وسوفياتي

فيما كانت اللمسات الأخيرة توضع على اتفاق الملك عبد الله مع ممثلي الوكالة اليهودية، لـ «حل أردني» للقضية الفلسطينية، كانت جهود مماثلة تبذل في واشنطن ولندن لتأمين موافقة، ولو ضمنية، أميركية وبريطانية، على هذا الحل، من خلال الايحاء بأنه ليس هنالك، في ضوء الظروف الموضوعية، أي حل آخر.

ففي ٢ أيار (مايو) ١٩٤٨، اجتمع هارولد بيلي، أحد العاملين في وزارة الخارجية البريطانية مع لوي هندرسون، مدير الشؤون الشرق ــ أوسطية والأفريقية في الخارجية الأميركية، معرباً عن رأيه بأن مشروع الوصاية الأميركية لن يقر، كما أن امكانات اعلان هدنة بين اليهود والعرب غير مشجعة، اذ لم يتوصل الطرفان إلى اتفاق بشأنها. ولذلك سينشب قتال حول فلسطين، يؤدي الى تقسيمها بين الدول العربية المجاورة. وأضاف بيلي، وكأنه يتنبأ، بأن القتال حول فلسطين سيتحول الى حرب طويلة الأمد تمتص قدرات الشرق الأوسط وتعرض أمنه للخطر وتسمم العلاقات بينه وبين الدول الغربية. كذلك قد تؤدي الحرب الى ضعضعة النظم السياسية القائمة في العالم العربي، بحيث يصعب التنبوء كيف سيبدو الشرق الأوسط، من النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بعد عودة الهدوء اليه ثانية. بل من الممكن أن لا يتم ذلك الا تحت نوع من دكتاتورية قوية. «ومن المحتمل أن تتحول فلسطين، لسنين عديدة قادمة،، الى مصدر للمشاعر الدولية السيئة» (**الوثائق الأميركية لسنة ١٩٤٨**، ص ٨٨٣ ــ ٨٨٥).

ولكن على الرغم من هذه المخاوف، اقترح راسك على لوفيت، بعد يومين من اجتماع بيلي ــ هندرسون، في ضوء رفض الوكالة اليهودية قبول اقتراح الهدنة ومضيها قدماً في الاستعدادات لاعلان الدولة اليهودية، المبادرة الى نشاط ديبلوماسي لتحقيق تفاهم ما بين الملك عبد الله والوكالة (**المصدر نفسه**، ص ٨٩٤ ــ ٨٩٥). وبعد ذلك بيومين أيضاً، أي في ٤ أيار (مايو)، اقترح جون هورنر، المستشار لبعثة الولايات المتحدة للدورة الخاصة الثانية للأمم المتحدة، التي بحثت مشروع الوصاية الأميركي، تأييد الحل الذي رفضته وزارة الخارجية الأميركية؛ وذلك بالموافقة على قيام الملك عبد الله بضم الجزء العربي من فلسطين الى مملكته، بدلاً من اقامة دولة فلسطينية مستقلة فيه، كما نص قرار التقسيم. ومحاسن هذا الحل، حسب رأي هورنر، هي أنه سيكون مقبولاً من اليهود، وقد يقبل أيضاً من قبل الملك عبد الله، كما انه لا يتعارض كلياً مع قرار التقسيم ويشكل، نسبياً، حلاً دائماً. وسيؤدي ذلك الى قيام دولة قادرة على العيش في شرق الأردن الموسعة، ويقضي

بنجاعة على نفوذ المفتي واتباعه. والأهم من ذلك كله هو أن هذا الحل يمكن أن يواجه «الحقيقة التي لايمكن الهروب منها، وهي ان دولة صهيونية موجودة الآن في فلسطين فعلاً» (**المصدر نفسه**، ص ٨٩٩). الاّ أن مثل هذا التوجه قد يؤدي، من ناحية ثانية، الى تفكك الجامعة العربية؛ ولكن لاخوف من ذلك، اذ ليس لدى أي من الدول العربية قوى عسكرية كافية تستطيع بواسطتها تحدي الجيش الأردني أو الهاغاناه. وأضاف هورنر أنه فهم من سيلفر أنه بالامكان ترتيب الأمر بين الوكالة اليهودية والملك عبد الله مباشرة، بحيث تدخل القوات الأردنية في ١٦ آيار (مايو) الى القسم العربي من فلسطين، ثم يتم اجراء استفتاء بين السكان هناك حول شرعية الضم (وهو ما تم فعلاً فيما بعد). و«لجعل هذا الاقتراح أكثر جاذبية للعرب»، دون غيرهم، قد يكون من المناسب «القيام بتبادل سكاني بين شرق الأردن والدولة الصهيونية»، مما يعني، عملياً، ترحيل العرب من الدولة اليهودية. أما بالنسبة للقدس، فيمكن وضعها تحت سلطة مشتركة لشرق الأردن والدولة الصهيونية، أو فرض نظام وصاية من قبل الأمم المتحدة عليها. وهذا الحل سيساعد على «ابقاء الاتحاد السوفياتي بعيداً عن هذه المنطقة الحيوية [الشرق الأوسط]، لكونه مقبولاً من قبل الصهيونيين، والى حد ما من قبل العرب أيضاً» (**المصدر نفسه**، ص ٩٠٠ ــ ٩٠١).

وفي الوقت نفسه، لاحظ الأميركيون أن الموقف الصهيوني راح يتصلب بشكل لم يعهدوه في السابق، الى أن اكتشفوا «سر» ذلك بعد لقاء شاريت مع مارشال، حيث لمح له الى اتفاق الوكالة اليهودية مع عبد الله، مضيفاً أن البريطانيين أيضاً يعلمون بذلك ويوافقون عليه (**المصدر نفسه**، ص ٩٤٠). وسارع مارشال الى الاستفسار من بيفن عن ذلك، ولكنه لم يحظ بجواب.

ومع اقتراب موعد انتهاء الانتداب، دعا الرئيس ترومان، في ١٢ أيار (مايو)، مستشاريه وكبار المسؤولين في حكومته، للتشاور واياهم بشأن الوضع في فلسطين. وقد أبلغ المجتمعون أن اليهود سيعلنون دولتهم مع انتهاء الانتداب، بينما ستدخل قوات الملك عبد الله الى القسم العربي من فلسطين. وطالب كليفورد، مستشار الرئيس، بالاعتراف بالدولة اليهودية حال قيامها، خشية من أن يكون السوفيات هم السباقون في هذا المجال، بينما عارض ذلك لوفيت، نائب وزير الخارجية؛ ولم تتخذ أية قرارات في الاجتماع (**المصدر نفسه**، ص ٩٧٢ ــ ٩٧٦).

وكان كليفورد قد تقدم بمذكرة الى الرئيس ترومان، بتاريخ ٨ آذار (مارس) ١٩٤٨، أثنى فيها بحماس على تأييد ترومان للتقسيم، «باعتباره طريق العمل الوحيدة فيما يتعلق بفلسطين التي يمكن أن تقوي موقفنا في مواجهة السوفيات» (المصدر نفسه، ص ٦٩١). كما ذكر كليفورد الرئيس بأن موقفه المؤيد للصهيونيين يتطابق مع السياسات الأميركية السابقة في هذا الصدد. فالكونغرس الأميركي كان قد أعلن موافقته على وعد بلفور بتاريخ ٣٠ حزيران (يونيو) ١٩٢٢، وتم تأكيد ذلك أيضاً في الاتفاق الأميركي ــ البريطاني بتاريخ ٣ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٢٤. وعاد الكونغرس وأكد مرة أخرى على موقفه السابق في قرار اتخذه بتاريخ ٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٢. وخلال سنتي ١٩٤٤ و١٩٤٥، أرسلت عدة عرائض أو رسائل من قبل مختلف المسؤولين الأميركيين، تحث الرئيس على

تأييد الطلبات الصهيونية (**المصدر نفسه**، ص ٦٩٠ ــ ٦٩١). وأضاف كليفورد، في محاولة لاستبعاد أي تأثير بريطاني على السياسة الأميركية، أن بريطانيا قد لا تهتم كثيراً بالصهيونيين نظراً لسعيها الى عقد حلف مع العالم الاسلامي، قد يكون مهماً جداً بالنسبة لها، ولكنه ليس كذلك بالنسبة للأميركيين، اذ ان المصالح الأميركية الأساسية مركزة في النصف الغربي من الكرة الأرضية (**المصدر نفسه**، ص ٦٩٢).

وكان كليفورد قد قضى معظم وقته بعد ظهر الجمعة، الموافق ١٤ أيار (مايو)، أي خلال الساعات التي سبقت اعلان قيام اسرائيل، في اجراء الاتصالات الهادفة الى تأمين اعتراف أميركي بها، موعزاً للصهيونيين التقدم بطلب في هذا الصدد قبل الاعلان. وسارع ايلات الى التقدم بهذا الطلب موضحاً ان اعلان استقلال الدولة اليهودية سيصبح نافذ المفعول اعتباراً من الساعة السادسة ودقيقة واحدة من مساء يوم ١٤ أيار (مايو)، حسب توقيت واشنطن (**الوثائق الأميركية لسنة ١٩٤٨**، ص ٩٨٩)؛ وذلك اضافة الى طلب مماثل كان قد تقدم به وايزمان الى الرئيس ترومان في اليوم السابق (**المصدر نفسه**، ص ٧٨٨ ــ ٧٨٩).

وفي الساعة السادسة و١١ دقيقة، أي بعد مرور ١٠ دقائق على بدء سريان مفعول اعلان استقلال اسرائيل، أعلن وزير الخارجية الأميركي أن الرئيس ترومان اعترف بالدولة الجديدة، فأحرز سبقاً على الاتحاد السوفياتي، الذي اعترف باسرائيل في ١٧ أيار (مايو)، وأصبح الدولة الثانية التي تقوم بذلك.

وكان هنالك فرق ما بين اعتراف كل من الدولتين باسرائيل، اذ بينما كان الاعتراف الأميركي واقعياً *(De Facto)*، أي غير كامل، كان الاعتراف السوفياتي قانونياً *(De Jure)*، أي كاملاً.

أما اعتراف كل من بريطانيا وفرنسا، فقد تأخر حتى كانون الثاني (يناير) ١٩٤٩.

---

(١) State of Israel, Israel State Archives; World Zionist Organization, Central Zionist Archives, *Political and Diplomatic Doucuments, December 1947-May 1948,* Jerusalem: Government Printing Press, 1979, 888 pp.

(٢) State of Isral, Israel State Archives; World Zionist Organization, Central Zionist Archives, *Political and Diplomatic Doucuments, December 1947-May 1948,* Companion Volume, Jerusalem: Government Printing Press, 1979, 277 pp.

(٣) *Foreign Relations of the United States 1947,* Vol. V, The Near East and Africa, Washington: Government Printing Press, 1971, 1377 pp.

(فيما يلي: «الوثائق الأميركية لسنة ١٩٤٧»).

(٤) *Foreign Relations of the United States 1948,* Vol. V, the Near East, South Asia and Africa, Part 2, Washington: Government Printing Office, 1976, pp. 533-1730.

(فيما يلي: «الوثائق الأميركية لسنة ١٩٤٨»).

(٥) **قرارات الامم المتحدة حول فلسطين، ١٩٤٧ ــ ١٩٧٢** (جمع وتصنيف سامي مسلم)، بيروت وأبو ظبي: مؤسسة الدراسات الفلسطينية ومركز الوثائق والدراسات، ١٩٧٣، ص ٥.

(٦) **المصدر نفسه**، ص ١١.

(٧) Great Britain. Parliamentary Papers. *Palestine: Statement of Policy,* Cmd. 6019 (London: His Majesty's Stationary Office, 1939), 12 p.

(٨) Great Britain. Parliamentary Papers.

Palestine Royal Commission Report, Cmd. 5479, (London: His Majesty's Stationary Office, 1937), p. 381.

(٩) راجع نص «الخطة د» في **سيفر تولدوت هاهاغاناه** (كتاب تاريخ الهاغاناه) (رئيس التحرير: يهودا سلوتسكي)، تل ـ أبيب: عام عوفيد، ١٩٧٢، الكتاب الثالث، الجزء الثالث، ص ١٩٥٥ (بالعبرية).

(١٠) **المصدر نفسه**.

(١١) **المصدر نفسه**، ص ١٩٥٧.

حيثيات السلوك الانتخابي لليهود الشرقيين، في الماضي والحاضر، ونتائجه

د. أسعد عبد الرحمن

استغرب كثيرون وصول تكتل الليكود الى قمة السلطة السياسية عندما نجح، لأول مرة، في الانتخابات الاسرائيلية في العام ١٩٧٧. وكان ذلك الحدث بمثابة انقلاب في الحياة السياسية الاسرائيلية. ذلك أن حزب المباي سلف حزب العمل، العمود الفقري لتجمع المعراخ، كان قد حكم، هو ومن ثم خلفه حزب العمل، اسرائيل، وسيطرا على السياسة، الداخلية والخارجية، فيها منذ تأسيس الكيان الصهيوني في العام ١٩٤٨. ومن هنا، كثرت التفسيرات وتعددت في محاولة منها لايضاح أسباب سقوط المعراخ ونجاح التكتل (ليكود).

وفي حينه، بدا لبعض المراقبين وكأن ذلك التحول كان مفاجأة غير متوقعة. وفي الوقت ذاته، عزا البعض الآخر ذلك التحول لتدخلات خارجية جوهرها رغبة الولايات المتحدة في مجيء بيغن الى سدة السلطة باعتباره الأقدر على انجاح جهود التسوية، تماماً مثلما كان مجيء ديغول قد «سرّع» في منح الجزائر استقلالها.

وان كانت وقائع مسيرة السياسة الاسرائيلية، في عهد بيغن، طوال السنوات الخمس الماضية، قد أكدت فشل المراهنة عليه لتحقيق أي «تسوية عادلة» نتيجة اصراره على برنامجه المتعنت والمتطرف، فان البعض لا يزال يعتقد أن صعوده على سلم السلطة في اسرائيل مرتين متتاليتين انما كان حدثاً عابراً وغير متوقع وأنه قد تم في «غفلة» متكررة من غفلات الناخب الاسرائيلي. بل ان هؤلاء لا يزالون «سكرى» بأوهامهم تلك، حيث يتوقعون سقوطاً ذريعاً ونهائياً لبيغن في أية انتخابات اسرائيلية قادمة.

غير أن المتتبع الواعي لمسار الانتخابات الاسرائيلية لابد له من أن يدرك أن نجاح بيغن مرتين حتى الآن لم يكن صدفة، ولم يكن مفاجئاً، ولم يكن في غفلة عن الناخب الاسرائيلي. بل ان نجاح بيغن، سواء في العام ١٩٧٧ أم في العام ١٩٨١، كاد يكون حدثاً متوقعاً بل «وطبيعياً» في ضوء التوقعات السابقة مباشرة للانتخابات، وفي ضوء النتائج المتراكمة للانتخابات السابقة، وفي ظل المتغيرات الأساسية التي كانت قد وقعت في المجتمع الاسرائيلي.

واستنتاج كهذا، يستتبع توضيحه استعراضاً دقيقاً للوقائع والتطورات الخاصة باليهود الشرقيين وغيرهم من القوى التي أدت الى نجاح الليكود في انتخابات ١٩٧٧ أولاً، والى تحديد أبرز سمات الخريطة السياسية الاسرائيلية الناجمة عن الانتخابات الأخيرة في العام ١٩٨١ ثانياً، مع تركيز خاص على ظاهرة التمييز العرقي في اسرائيل وتحديد المسلك الانتخابي لليهود الشرقيين ثالثاً، وصولاً الى تفسير ظاهرة انتخاب هؤلاء الأخيرين لليكود للمرة الثانية في العام ١٩٨١ رابعاً.

أولاً ـ انتخابات ١٩٧٧ ودور اليهود الشرقيين

ان أي استعراض علمي لوقائع انتخابات ١٩٧٧ وتطوراتها، لابد له من استذكار اتجاهات الرأي العام الاسرائيلي قبيل الانتخابات، وتحديد اتجاهات الانتخابات التي سبقتها، علاوة على تقويم المتغيرات الأساسية التي طرأت حتى ذلك الوقت، والنظر فيما إذا كانت تلك المتغيرات قد تركت بصماتها على الانتخابات اللاحقة في العام ١٩٨١ أم لا.

١ ـ اتجاهات الرأي العام قبيل انتخابات ١٩٧٧

فعلى صعيد الدراسات الخاصة بالتوقعات قبيل الانتخابات والصادرة عن «مؤسسة اسرائيل للبحث الاجتماعي التطبيقي»، كان واضحاً أن «بندول» التصويت قد تحرك، لأول مرة في تاريخ اسرائيل، باتجاه نجاح الليكود[١]. وقد تأكد ذلك بحديث الأرقام التي جاءت بها عمليات تقصي آراء الناخبين، طوال الفترة الممتدة ما بين آذار (مارس) ١٩٧٧ وأيار (مايو) ١٩٧٧. ذلك أنه، في استفتاء آذار (مارس) من ذلك العام، كان واضحاً أن الليكود بدأ يقترب من المعراخ في شعبيته وأن الفوارق بينهما كانت قد أصبحت ضئيلة. ففي ذلك الاستفتاء، حصل المعراخ على ٢٤,٩ بالمائة من الأصوات في حين حصل الليكود على ٢١,١ بالمائة من الأصوات. وعندما تم اجراء استفتاء آخر في نيسان (ابريل) من العام ذاته، تساوى الليكود مع المعراخ، اذ حصل كل منهما على نسبة أقل، ولكنها متساوية، بلغت في حينه ١٨,٣ بالمائة. ومع اقتراب موعد الانتخابات أكثر، تفوق الليكود على المعراخ لأول مرة في تاريخ الحياة السياسية الاسرائيلية. ففي الاستفتاء الذي جرى عشية تلك الانتخابات في ٤ ـ ٥ أيار (مايو) ١٩٧٧، حصل الليكود على نسبة ٢١,٤ بالمائة مقابل ١٩,٨ بالمائة حصل عليها المعراخ. ومن هنا، فإن نجاح الليكود لحظة اجراء الانتخابات الرسمية كان متوقعاً، على الأقل في ضوء استفتاءات قياس الرأي العام الاسرائيلي في الأشهر الثلاثة التي سبقت الانتخابات الفعلية. بل أن ذلك النجاح كان أمراً يجدر توقعه بدل «التفاجؤ» به، رغم أن قياسات الرأي العام قبل الانتخابات، فيما دلت عليه تجارب الامم المختلفة، ليست دائماً دليلاً أكيداً على أن ثوب النتيجة النهائية يكون باستمرار وبثبات مفصلاً وبدقة على جسد تلك القياسات.

٢ ـ اتجاهات الانتخابات ماقبل ١٩٧٧

وعلى صعيد النتائج الفعلية للانتخابات الاسرائيلية التي جرت قبل العام ١٩٧٧ والصادرة عن «مكتب الاحصاء المركزي لحكومة اسرائيل»[٢]، كان يجدر بالمراقبين زيادة احتمال نجاح الليكود في حساباتهم وبخاصة وأن تلك النتائج تتناغم مع قياسات الرأي

العام التي جرت في الأشهر الثلاثة التي سبقت انتخابات ١٩٧٧. فنتائج الانتخابات السابقة، في العامين ١٩٦٩ و ١٩٧٣ على الأقل، أكدت مجدداً أن «بندول» الانتخابات كان يتحرك فعلاً لمصلحة الليكود. ذلك أنه في حين حصل الليكود على نسبة ٢٦ بالمائة مقابل ٤٦,٢ بالمائة للمعراخ في انتخابات ١٩٦٩، فان الليكود نجح في زيادة نسبة المقترعين له الى ٣٠,٢ بالمائة مقابل انخفاض نسبة المقترعين للمعراخ الى ٣٩,٦ بالمائة في العام ١٩٧٣. وكان من أبرز أسباب ذلك، حسبما يرى البروفسور أشر آريان، رئيس قسم العلوم السياسية في الجامعة العبرية، حرب ١٩٧٣ ونجاح العرب في اثبات أنفسهم مقابل ثبوت «التقصير» على تجمع المعراخ الحاكم في اسرائيل(٣).

٣ ــ اتجاهات المتغيرات الأساسية ماقبل ١٩٧٧

وعلى صعيد المتغيرات الأساسية التي وقعت داخل المجتمع الاسرائيلي حتى العام ١٩٧٧، كانت جميع الدلائل تؤكد على ماذهبت اليه النتائج الفعلية للانتخابات الاسرائيلية في ذلك العام، علاوة على ماذهبت اليه نتائج قياس اتجاهات الرأي العام الاسرائيلي عشية تلك الانتخابات. فقبيل انتخابات ١٩٧٧، كان واضحاً أن نظرة النظام السياسي والرأي العام الاسرائيليين تحولت، نتيجة حرب ١٩٧٣ وتزايد نفوذ منظمة التحرير الفلسطينية، نحو العناد والتعصب وربما التشنج أكثر، على عكس نتائج تلك الحرب وآثارها على الأنظمة الرسمية والرأي العام العربي؛ حيث ساد التساهل والاعتدال وربما «التفريط». ومن جهة ثانية، كان واضحاً أن حزب العمل، العمود الفقري لتجمع المعراخ، قد وصل في الحقيقة الى قمة التأزم سواء على صعيد أوضاعه الداخلية أم على صعيد أدائه في الحكم داخلياً وخارجياً. فقبيل تلك الانتخابات، تكشف واقع الحزب عن شريط من الفضائح أبرزها: محاكمة وادانة أشر يادلين مرشح حكومة المعراخ لرئاسة بنك اسرائيل وأحد زعامات الهستدروت وحزب العمل، وانتحار ابراهام عوفر وزير الاسكان الاسرائيلي في أعقاب فضيحة مالية، واستقالة اسحق رابين رئيس الحكومة الاسرائيلية عندئذ من الحكومة ومن موقعه الأول على قائمة المعراخ بسبب فضيحة مالية، وفشل وزير الخارجية أبا ايبن في اثبات براءته من تهمة مالية. ثم قبيل الانتخابات، ثبت للرأي العام الاسرائيلي استمرار وجود ثغرات في خطط الطوارىء الاسرائيلية، علاوة على انتشار شائعات الاهمال الخاصة بسقوط طائرة هيلوكبتر عسكرية نجم عنها مقتل خمسين ضابطاً وجندياً اسرائيلياً(٤). ولعل هذه الفضائح، وما رافقها من سوء ادارة على مختلف الأصعدة المدنية والعسكرية، هي السبب في نشوء وتعاظم قوة «الحركة الديمقراطية للتغيير» التي قادها أساساً منشقون عن تجمع المعراخ، والتي حصلت في الانتخابات الاسرائيلية في العام ١٩٧٧ على نسبة عالية من الأصوات بلغت ١١,٦ بالمائة، رغم حداثة وجودها، ونتيجة تركيزها على محاربة الفساد والبيروقراطية داخل النظام السياسي الاسرائيلي(٥).

ومما زاد احتمالات نجاح الليكود في الانتخابات الأخيرة، التصريح الذي أدلى به في حينه جيمي كارتر، الرئيس الأميركي عندئذ، والخاص بضرورة اقامة «وطن قومي» للفلسطينيين تحت وطأة نضالاتهم وانتصاراتهم السياسية الواسعة، مما دفع الرأي العام

الاسرائيلي أكثر فأكثر نحو التشدد، وبالتالي نحو الليكود[٦]. وقد تأكد ذلك التشدد في نتائج الاستطلاعين اللذين أجرتهما «مؤسسة اسرائيل للبحث الاجتماعي التطبيقي» في شهري آذار (مارس) وحزيران (يونيو) ١٩٧٧. فقد دلت تلك النتائج على أن نسبة الاسرائيليين الذين لا يرغبون في اعادة أي جزء من الأرض العربية مقابل السلام الكامل مع العرب بلغت، في الاستطلاع الأول ٤٢ بالمائة مقابل ٤٣ بالمائة في الاستطلاع الثاني. كما دلت تلك النتائج على أن نسبة الاسرائيليين الذين يرغبون بالتنازل عن جزء بسيط من تلك الأراضي كانت ٢٢ بالمائة في الاستطلاع الأول مقابل ٢٣ في الاستطلاع الثاني. أي أن نسبة الأسرائيليين الذين يرفضون اعادة أي جزء هي تقريباً ضعفي نسبة من يرغب في اعادة جزء بسيط. أو أن مجموع نسبة من يفضلون الاحتفاظ بالأرض كلها، ولو على حساب الحصول على السلام، اضافة الى نسبة من هم على استعداد محدود للتنازل عن جزء بسيط من الأرض مقابل السلام الكامل مع العرب، هي نسبة تزيد على ٦٤ بالمائة ممن جرى استطلاع رأيهم[٧].

وأخيراً، فان أحد أبرز المتغيرات الأساسية التي لعبت دوراً هاماً في نجاح الليكود في انتخابات ١٩٧٧، يكمن في التغير الديمغرافي الواقع في اسرائيل. ذلك أن نسبة من هم من أصول آسيوية ــ أفريقية علاوة على مواليد اسرائيل قد زادت من ٤٥,٢ بالمائة، الى ٥٨,٣ بالمائة، الى ٧١,٢ بالمائة، الى ٧٣ بالمائة في الأعوام ١٩٤٨ و١٩٥٤ و١٩٦٨ و١٩٧٦ على التوالي. واذا علمنا أن نتائج الانتخابات الاسرائيلية في العامين ١٩٦٩ و١٩٧٣ تؤكد على أن هؤلاء الاسرائيليين، على عكس اليهود الذين هم من أصل غربي، قد مالوا باستمرار لانتخاب الليكود، يغدو واضحاً عندئذ لماذا فاز هذا الأخير في انتخابات ١٩٧٧[٨].

ثانياً ــ أبرز معاني الخريطة السياسية الاسرائيلية الجديدة

يكاد يجمع المراقبون على أن ما حدث في الانتخابات الاسرائيلية الأخيرة كان أشبه ما يكون بالانقلاب السياسي. فالخريطة السياسية الاسرائيلية الجديدة، على النحو الذي تبلورت عليه في انتخابات الكنيست العاشر للعام ١٩٨١، حملت معها جملة تغييرات شدّ جزء منها عضد بعض القوى السياسية، في حين أضعف الجزء الآخر عضد باقي القوى. وفي هذه الحالة أو تلك، كشفت التغييرات المشار اليها عن وقائع جديدة تتعلق بالقوى السياسية الاسرائيلية القديمة والجديدة، بشكل يحمل في طياته معان سياسية، داخلية وخارجية، سيكون لها آثارها الواسعة على مجمل الأوضاع سواء داخل الكيان الصهيوني أم خارجه. ولعل من أبرز الوقائع والمعاني الجديدة التي أسفرت عنها معركة الانتخابات النيابية الأخيرة في اسرائيل، ما يلي:

١ ــ تحرك الحياة السياسية الاسرائيلية، أكثر فأكثر، باتجاه قد ينتهي بها الى تغيير بعض قواعد النسق السياسي بحيث يصبح ذلك النسق قائماً على نظام الحزبين[٩]. وهذا المعنى يجد مرتكزه المادي في نتائج الانتخابات التي جعلت التجمعين الرئيسيين (الليكود والمعراخ) يحظيان، رغم نظام الانتخاب اللائحي النسبي، بعدد متزايد من المقاعد في الكنيست صعوداً باتجاه الاقتراب من الأغلبية المطلقة لكل منهما. فقد ازداد

عدد مقاعد الليكود من ٤٣ في العام ١٩٧٧، الى ٤٨ في العام ١٩٨١، في حين ارتفع عدد مقاعد المعراخ من ٣٢ الى ٤٧ في العامين اياهما. وقد عكست تلك الزيادة، ارتفاع النسبة المئوية التي حصل عليها الليكود، اذ ازدادت من ٣٣,٤٠ بالمائة الى ٣٧,٠٨ بالمائة، تماماً مثلما ازدادت النسبة التي حظي بها المعراخ من واقع ٢٤,٦٠ بالمائة الى ٣٦,٥٨ بالمائة. وعليه يكون الحزبان الرئيسيان قد نجحا في استقطاب نسبة عالية بلغت٧٣,٦٦ بالمائة من مجمل الأصوات الصالحة، أي انهما حصلا على ما مجموعه ٩٥ مقعداً من مقاعد الكنيست البالغة ١٢٠؛ وذلك لأول مرة في تاريخ الحياة السياسية الاسرائيلية (أنظر الجدول). وبعبارة أخرى، أصبح بامكان كل من الليكود أو المعراخ تشكيل حكومة غير مؤتلفة اذا استطاع الأول منهما انجاح ١٢ نائباً اضافياً أو اذا استطاع الثاني انجاح ١٣ نائباً جديداً. وهذه الحقيقة هي، في آن معاً، سبب ونتيجة لحالة الاستقطاب والتمحور السياسيين التي بدأت تشهدها الساحة السياسية الاسرائيلية بدءاً من العام ١٩٧٧ على الأقل.

٢ ــ واذا أخذنا بعين الاعتبار طبيعة الناخبين الذين منحوا أصواتهم لهذا التكتل الرئيسي أو ذاك، يصبح واضحاً أن حالة التمحور والاستقطاب المشار اليها انما هي كذلك، نتيجة وسبب، في آن واحد أيضاً، لحالة الانقسام المجتمعي الذي يعيشه الكيان الصهيوني منذ سنوات قليلة. فقد حصل الليكود، حسب ما تنبيء به الأرقام والاحصاءات الاسرائيلية، على ما يقرب من ٧٠ بالمائة من أصوات اليهود الشرقيين (السفاراديم) في حين حصل المعراخ على النسبة ذاتها بين المقترعين من أصل أوروبي (الاشكنازيم). هذا مع العلم أن ذلك الانقسام المجتمعي، الذي بدأ على أساس اقتصادي ــ اجتماعي وأصبح الآن يتحرك على أساس عرقي، ليس انقساماً مطلقاً وكاملاً، ذلك أن ما يقرب من ٣٠ بالمائة من أصوات السفاراديم لا يزال يذهب الى المعراخ، مثلما أن النسبة ذاتها تقريباً من أصوات الاشكنازيم لا تزال تذهب لصالح الليكود(١٠).

٣ ــ أدى هذا الانقسام المجتمعي، بأبعاده العرقية، الى زيادة ضراوة المواجهة السياسية بين الكتلتين الرئيسيتين. ومما يؤكد هذه الضراوة كون تحليل دوافع المنتخبين الاسرائيليين قد أكد على أن من صوت للمعراخ انما كان يصوت في الحقيقة ضد الليكود تماماً مثلما أن من صوت لليكود انما كان يقترع في الحقيقة ضد المعراخ. كما أن من شواهد هذه الضراوة العنف الذي لا سابق له والذي ميز معركة الانتخابات الأخيرة في اسرائيل(١١). كما أن طبيعة التوزع الديمغرافي الجيو ــ سياسي لجمهور الكيان الصهيوني كفيلة بتصعيد حدة المواجهة بين التجمعين الرئيسيين. فتشريح التصويت، كما كان عليه في الانتخابات الأخيرة، يؤكد استمرار ظاهرة خطيرة تجلت بوضوح في انتخابات الكنيست التاسع في العام ١٩٧٧. فقد اتضح في الانتخابات الأخيرة أن أغلبية أصوات المقترعين في المدن الرئيسية الثلاث في اسرائيل (تل ــ أبيب، والقدس، وحيفا) قد توزعت أساساً بين المعراخ والليكود، علماً بأن الأول حصل على نسبة أعلى في حيفا في حين حصل الثاني على حجم مئوي أكبر في كل من تل ــ أبيب والقدس. وفي هذا المجال، لعله من المفيد الاشارة الى أن المعراخ حصل على ٤٤,٣ بالمائة من أصوات مدينة حيفا في حين حصل الليكود على ٢٣,٨ بالمائة من تلك الأصوات. وفي القدس، رفع المعراخ نسبة التأييد

له الى ٢٦ بالمائة في حين رفعها الليكود الى ٣٨ بالمائة. كما يؤكد المراقبون أن توزع الأصوات في تل ـ أبيب كان قريباً مما كان عليه الحال في القدس. واذا ما أخذنا بعين الاعتبار كون المدن هي الساحة الأساسية لصناعة القرار السياسي، ثم أضفنا لذلك كون التصويت لكل من التجمعين الأساسيين كان على الأساس الاقتصادي ـ الاجتماعي ـ العرقي المذكور سابقاً، تتضح عندئذ حالة التفجر السياسي الكامن في مثل هذه الأوضاع وبخاصة وأن المدن الرئيسية تنقسم انتخابياً على أساس «شبه طبقي» وعرقي، بحيث يحصل المعراخ على أغلبية أصوات الطبقة الوسطى والطبقة الأعلى المؤلفة أساساً من الاشكنازيم، في حين يحصل الليكود على أغلبية واضحة بين أبناء «أحزمة الفقر» المحيطة بالمدن المؤلفة أساساً من الاسرائيليين السفاراديم. وغني عن الذكر أن تجمع هذين النوعين من «الديناميت السياسي» في بقعة واحدة (هي المدن الرئيسية) سيزيد من احتمالات الصدام والعنف بينهما كلما هبت عليهما رياح التنافس السياسي(١٢).

٤ ـ تؤكد النتائج المقارنة لانتخابات كل من الكنيست التاسع والكنيست العاشر (أنظر الجدول) على عدد الأحزاب الصغيرة (مقعد الى مقعدين) التي منيت بضربة موجعة في الانتخابات الأخيرة. فقد بلغ عدد هذه الأحزاب، في العام ١٩٧٧، ما مجموعه ٧ أحزاب في حين اقتصر عددها في العام ١٩٨١، على ٣ أحزاب. وفي الوقت الذي لم يحصل فيه حزب واحد على ٣ مقاعد في انتخابات ١٩٧٧، حصل حزبان جديدان متطرفان، وهذه نقطة هامة لها مغزاها الواضح، على ذلك العدد في انتخابات ١٩٨١، في حين اندثر ٦ من الأحزاب الصغيرة القديمة رغم أن لبعضها وجوداً تاريخياً.

وعلى صعيد مختلف، ترافق مع هذا التطور غياب وهزال الحزبين المتوسطي الوزن (داش والمفدال) اللذين يأتيان، من حيث الحجم والوزن، مباشرة بعد التكتلين الرئيسيين. فعلاوة على اندثار حركة داش، تقلص عدد مقاعد حزب المفدال الى النصف نتيجة انشقاق حركة تراث اسرائيل (تامي) عنه. هذا، في الوقت الذي حافظ فيه حزب أغودات اسرائيل على العدد ذاته من النواب، وخسرت «الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة» بقيادة الحزب الشيوعي (راكح) واحداً من ممثليها. ومثل هذه التطورات لها معنى أساسي هام مؤداه بروز حالة من عدم الاستقرار السياسي، اذ أصبح مطلوباً من التكتل الرئيسي، كي يستطيع تشكيل حكومة لها أغلبية ٦٠ صوتاً كحد أدنى، بذل جهود اضافية لاجتذاب أكثر من حزبين؛ وهذا على عكس ما كان عليه الحال في الكنيست التاسع (أنظر الجدول). ففي ذلك البرلمان كان يمكن لليكود مثلاً أن يؤلف حكومة باجتذاب الحزبين المتوسطين (داش والمفدال) أو أي منهما مع حزب أغودات اسرائيل وليس الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة المرفوضة دوماً وتحت كل الظروف من قبل التكتلين الأساسيين(١٣).

٥ ـ وتأسيساً على النقطة السابقة، وفي ضوء «التمايز» الأيديولوجي والسياسي بين أحزاب اسرائيل، ضاق في الكنيست العاشر هامش حرية الحركة عند الليكود تماماً مثلما كاد ينعدم عند المعراخ. فقد كان بامكان الليكود، في الكنيست التاسع للعام ١٩٧٧، أن يتحالف مع الكتلة الدينية (المفدال وأغودات اسرائيل وعمال أغودات اسرائيل) المتوسطة

الحجم دون ضغط من الحركة الديمقراطية للتغيير (وهي الحركة الوحيدة الأخرى ذات الحجم المتوسط) طالما أنه نجح في استقطاب ممثل، أو أكثر، من حزب، أو أكثر. أما في الكنيست العاشر للعام ١٩٨١، فإن الليكود بات، الى درجة بعيدة، معرضاً لابتزاز الكتلة الدينية التي غدت الحركة المتوسطة الوحيدة في البرلمان الاسرائيلي. وواضح أن لمثل ذلك الابتزاز ثمنه الايديولوجي والسياسي الذي لا بد أن يأتي على حساب البرنامج الايديولوجي والسياسي لليكود، كما حصل فعلاً عند تشكيل الحكومة الاسرائيلية الأخيرة الحالية.

أما عند المعراخ، فان الفرصة أمامه لتشكيل حكومة ائتلافية كانت منعدمة في ظل التلوين الايديولوجي والسياسي للأحزاب الاسرائيلية. فكتلة الأحزاب الدينية، الأقرب الى الليكود، كانت ستكلف المعراخ ثمناً سياسياً وأيديولوجياً فادحاً فيما لو حاول هذا الأخير اجتذابها الى ائتلاف يقوده. هذا في الوقت الذي يستحيل فيه عملياً على المعراخ القبول بالتحالف مع الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة (أقصى اليسار الرسمي) ناهيك عن كتلة هتحياه «النهضة» (أقصى اليمين الرسمي). وهذا كله له معنى أساسي واحد مؤداه أن المعراخ كان ولا يزال محكوماً عليه أن يبقى في الكنيست العاشر في اطار المعارضة(١٤).

غير أن المعارضة التي يمثلها المعراخ هذه المرة تختلف عن تلك التي شكلها في الكنيست التاسع. ذلك أن معارضته في الكنيست العاشر مرشحة لأن تكون غاية في القوة. فالمعراخ يستند الآن الى كتلة كبيرة خاصة به، قوامها ٤٨ ممثلاً بعد أن انضمت ممثلة «حركة حقوق المواطن» اليه في أعقاب الانتخابات مباشرة. ثم هو قادر، بتحالفات مباشرة قد يعقدها مع شينوى وتيلم على رفع عدد مؤيديه الى ٥٢ نائباً (انظر الجدول). ثم أن المعراخ يستطيع، في قضايا محددة، الاعتماد على تأييد كتلة «الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة»، مما يرفع قوة المعارضة إلى ٥٦ عضواً من أعضاء الكنيست. واذا أضفنا لذلك امكانية حدوث انشقاق حقيقي أو تمرد في مجال التصويت مع الحكومة، سواء في الليكود أم في التكتل الديني، فإن معنى ذلك هو وصول المعارضة الى الحد الكافي الذي يمكنها من اسقاط الحكومة. وهذه الحقيقة لها معنى أساسي مؤداه: ازدياد احتمالات عدم الاستقرار السياسي في واقع الخريطة السياسية الاسرائيلية الجديدة(١٥).

٦ ــ أما المعنى الأخير لنتائج انتخابات الكنيست العاشر فيتلخص في كون تركيبة هذا الكنيست تعبر عن انتصار اليمين الصهيوني المتطرف بوضوح قاطع. فمن جهة أولى، نجح الليكود، وهو الواضح في تعصبه وتطرفه اليميني، في زيادة عدد مقاعده من ٤٣ الى ٤٨ علاوة على زيادة النسبة المئوية المقترعة الصالحة من ٣٣,٤٠ بالمائة الى ٣٧,٠٨ بالمائة في العامين ١٩٧٧ و ١٩٨١ على التوالي. ومن جهة ثانية، استطاع حزب هتحياه الجديد (المغالي في تعصبه ويمينيته) الحصول على ٣ مقاعد وعلى نسبة ٢,٣٠ بالمائة من أصوات المقترعين. واذا تذكرنا أن هذا الحزب انما هو في الأصل انشقاق عن الليكود، يمكن لنا الاستنتاج بأن الليكود قد حصل، في حقيقة الأمر، على عدد أكثر من المقاعد وعلى نسبة أعلى من الأصوات في الانتخابات الأخيرة. ومن جهة ثالثة، يتضح لنا أن اليمين قد حقق انتصارات أوسع اذا تذكرنا أن الحركة الوطنية للتجديد (تيلم) ما هي الا تنظيم موشي دايان الذي ترك كتلة المعراخ وعمل ضمن كتلة الليكود وحكومته بعد

انتخابات ١٩٧٧، لأنه شعر عندئذ أنه أقرب سياسياً الى برنامج الليكود وأن مصلحته الشخصية، وهو السياسي الانتهازي العتيد، تتطلب منه الانضمام الى الحزب الحاكم. ومن جهة رابعة، يتضح كذلك انتصار اليمين المتطرف في الكنيست العاشر في ضوء انخفاض عدد ممثلي الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة من ٥ في العام ١٩٧٧ إلى ٤ في العام ١٩٨١. ومن جهة خامسة، يزداد وضوح الاتجاه اليميني في الحياة السياسية الاسرائيلية بالتحولات التي جرت داخل الأحزاب الدينية. ولعل أبرز هذه التحولات سيطرة صقور حزب المفدال بقيادة زفولون هامر ويهودا بن ــ مئير وأنصارهما من الشباب المتعصب، النشط في حركة غوش ايمونيم، على مقدرات الحزب. ناهيك عن كون حركة تراث اسرائيل (تامي) هي حركة السفاراديم الذين لهم مواقفهم الصهيونية الأكثر تشدداً تجاه العرب من القطاعات الاسرائيلية الأخرى. ومن جهة سادسة، تشير مختلف الدلائل الى أن حزب الأحرار (داخل كتلة الليكود) قد اتجه في السنوات الماضية، وتحت تأثير حزب حيروت، نحو مواقع أكثر تعصباً وتشدداً ويمينية. ومن ناحية سابعة وأخيرة، لابد من الاشارة الى أن كتلة المعراخ ذاتها قد تحولت أكثر فأكثر نحو اليمين والتشدد في ظل قيادة شمعون بيريس الذي طالما كان من الصقور التاريخيين في حزب مباي (العمل لاحقاً) وفي حزب رافي، ومن التلاميذ النجباء لدافيد بن ــ غوريون المعروف بتصلبه وعدوانيته. بل أن بيريس سيجد نفسه مدفوعاً دوماً نحو مواقع أكثر تشدداً بفعل الواقع السياسي الاسرائيلي الخارجي ممثلاً في وجود بيغن والليكود وغير ذلك من رموز اليمين الصهيوني المتشدد، وبفعل الواقع السياسي الداخلي لحزب العمل حيث يتعرض بيريس لضغوط يومية من جناح اسحق رابين القوي والأكثر صقرية من باقي الأجنحة داخل حزب العمل.

وفي ضوء هذه الوقائع والمعاني الخطيرة، يعتقد معظم المراقبين السياسيين أن الخريطة السياسية الاسرائيلية الجديدة، المفعمة بعدم الاستقرار وبانتصار المضمون الصهيوني اليميني، لابد وأنها ستقود اسرائيل، في الفترة القادمة، الى دهاليز التطرف السياسي والعسكري. ومثل هذا التطرف، سيؤدي حتماً الى مزيد من الرفض القاطع لوجود وحقوق الشعب الفلسطيني ولمنظمة التحرير الفلسطينية، مما سيفتح الباب على مصراعيه أمام مزيد من العدوان الصهيوني ضد الأمة العربية وقواها المختلفة

واذا كانت الساحة اللبنانية مرشحة لأن تكون الهدف الأول للموجة العدوانية الاسرائيلية القادمة، فانه لمن المؤكد أيضاً أن تلك الموجة ستحاول الوصول ليس الى دول المواجهة فحسب، وانما ستحاول الانتشار بعيداً في أعماق دول المساندة أيضاً(١٦).

ثالثاً ــ ظاهرة الانقسام العرقي والمسلك الانتخابي لليهود الشرقيين

مع اشتداد المعركة الانتخابية للكنيست العاشر في اسرائيل، تفاقمت مشكلة الانقسام العرقي بين اليهود الشرقيين (السفاراديم) واليهود الغربيين (الاشكنازيم) الى درجة اضطر معها الرئيس الاسرائيلي اسحق نافون الى شجب «الوجه البشع» للانتخابات معلناً عزمه على دعوة زعماء الأحزاب وممثليهم، وغيرهم من الشخصيات السياسية الاسرائيلية، لبحث تلك المشكلة الخطيرة على جناح السرعة(١٧).

ولم يكن الرئيس الاسرائيلي وحيداً في استشعاره لخطورة الانقسام العرقي الذي طفا على السطح وغدا «سمة مزعجة» في الحياة السياسية الاسرائيلية[١٨]. فقد كتب بيرنارد أفيشاي مقالة نقدية لاحظ فيها «أن الحملة ذات الجوهر التي سبقت انتخابات ٣٠ حزيران (يونيو) [١٩٨١] قد كشفت في الحقيقة عن بلد ممزق تماماً وبقوة [في المجالات] الأيديولوجية، والطبقية، وتباين الأجيال، والمواقف من الدين والقانون [الديني] اليهودي بصيغته الأرثوذكسية». ويستطرد أفيشاي قائلاً: ان الحملة ذاتها كشفت «بشكل أكثر حسماً» التمزق القائم على أساس «الأصل العرقي [بحيث] كان تجميع الشتات... مسألة أبسط من توثيق أواصر الأمة»[١٩]. بل ان ديفيد غارت، مستشار مناحيم بيغن في الانتخابات الأخيرة، أشار الى أن أصوات الاشكنازيم ذهبت الى حزب العمل المعارض بسبب «التحول الحاسم في آخر دقيقة قبل الاقتراع [حول] المسألة العرقية»[٢٠]. غير أن هذه الأخبار السيئة لم تكن أكثر من وجه واحد للعملة الانتخابية عينها، ذلك أن بيغن سرعان ما هلل للانقسام العرقي على أساس أنه سيجعل «المتدينين والقوميين والشرقيين» ينضمون الى معسكره[٢١].

وفي ضوء هذه الحقائق، يصبح أمراً مشروعاً التساؤل عما اذا كانت ظاهرة الانقسام الانتخابي المستند الى الانقسام العرقي والتي تفترس الحياة السياسية الاسرائيلية هذه الأيام ظاهرة جديدة أم لا. وفي هذا المجال، لا بد من تتبع موجز لتاريخ السلوك الانتخابي عند اليهود الشرقيين منذ قيام الكيان الصهيوني حتى العام ١٩٧٧ في مرحلة أولى، ثم الانتقال بعد ذلك الى تفحص ذلك السلوك بدءاً من الماضي القريب مروراً بالواقع الراهن وانتهاء بالمستقبل المنظور في مرحلة ثانية.

١ ـ السلوك الانتخابي ١٩٤٩ ـ ١٩٧٧

تؤكد السيدة حنة شاهين، الباحثة في الشؤون الاسرائيلية، أن «الغليان الاجتماعي المتزايد بين أبناء الطوائف الشرقية والذي أدى الى اضطرابات شديدة في اسرائيل... لم يفرز حركة سياسية مستقلة لليهود الشرقيين، الأمر الذي تثبته نتائج انتخابات الكنيست منذ دورتها الثالثة وحتى التاسعة»[٢٢]. وكان بعض اليهود الشرقيين قد خاضوا انتخابات الكنيست الأول والثاني في السنوات الأولى من عمر الدولة الصهيونية في «قائمتين طائفيتين»: الأولى هي قائمة «الاتحاد الاقليمي للسفاراديم وأبناء الطوائف الشرقية». والثانية هي قائمة «اتحاد يهود اليمن في اسرائيل». وفي حين حصلت القائمة الأولى على أربعة مقاعد في الكنيست الأول وعلى مقعدين في الكنيست الثاني، حصلت القائمة الثانية على مقعد واحد في كل من الكنيست الأول والثاني. وبعد أن سارع ممثلا القائمة الأولى في الانضمام الى حزب مباي «لم تنجح [منذئذ] أية قائمة طائفية في تحقيق أي فوز في الانتخابات الاسرائيلية»[٢٣] حتى بعد ازدياد تبلور الاحساس بالتمييز العنصري وبروز «حركة الفهود السود» وغيرها في السبعينات. ويعود السبب في عجز اليهود الشرقيين عن العمل في قوائم مستقلة الى نجاح الأحزاب الكبيرة في محاربة جهودهم للعمل المستقل من جهة، ونجاحها في احتوائهم داخل أطرها، بحيث تلاشى كل جهد مستقل لليهود الشرقيين من جهة ثانية. وقد توزع هؤلاء الأخيرون، في غالبيتهم، على أحزاب المعارضة حينذاك ممثلة في تكتل الليكود وسلفه غاحال وعلى الأحزاب الصغيرة نسبياً متمثلة في الحزب

الديني القومي (المفدال) وغيره من الأحزاب الدينية. ولم يكن هذا المسلك الانتخابي ناجماً عن حب اليهود الشرقيين لهذه الأحزاب بقدر ما كان عائداً الى كرههم لحزب العمل و«تجمعه» الحاكم. واذا كان التأييد لليكود نابعاً من كونه أكبر التكتلات المعارضة وبسبب وجود دافيد ليفي (الاسرائيلي السفاردي البارز) في قيادته العليا، فان التأييد للمفدال كان نابعاً أيضاً من كونه الحزب «التاريخي» الثالث الحاكم دوماً (عبر الائتلاف) ومن كونه يضم في قيادته مجموعة من زعماء السفاراديم مثل أهرون أبوحتسيرة[٢٤]. ومن الجدير بالملاحظة هنا أن «الفهود السود» لم يستقطبوا الا شريحة صغيرة من أبناء اليهود الشرقيين رغم الجهود الخاصة التي بذلوها لاجتذابهم.

٢ ــ السلوك الانتخابي: ١٩٧٧ ــ ١٩٨١

شهد العام ١٩٧٧ بداية الانقسام الانتخابي الواضح بين اليهود الشرقيين واليهود الغربيين. وقد عبر هذا الانقسام عن نفسه في انتخابات ١٩٧٧، وتكرس في انتخابات ١٩٨١، ويبدو أنه مستمر على امتداد المستقبل القريب.

فعلى صعيد **الماضي** القريب، أصبح من الثابت الآن أنه لم يكن بامكان حزب حيروت، الذي يقود تكتل الليكود، الانتقال من مواقع المعارضة «المزمنة» الى مواقع الحكم في العام ١٩٧٧، لولا تدفق أصوات اليهود الشرقيين عليه في انتخابات الكنيست التاسع في أيار (مايو) من ذلك العام. وبذلك كان نجاح الليكود في تلك الانتخابات ناجماً ومتواكباً، في الأساس، مع ما قد يكون بداية الصعود السياسي لحركة اليهود الشرقيين. ثم أن ذلك الصعود كان ناجماً ومتواكباً، بدوره وفي جوهره، مع التفوق الديمغرافي للسفاراديم الذين تجاوز عددهم عندئذ نصف السكان مما ضمن لهم، في انتخابات الكنيست التاسع، ما زاد قليلاً عن ٤٠ بالمائة من مجموع الناخبين. وما كان لذلك الحجم الانتخابي البارز أن يترك أثره الحاسم لولا نمو الطبقة الوسطى السفارادية الجديدة بعد العام ١٩٦٧، ولولا أن الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لغالبية اليهود الشرقيين قد دفعتهم نحو «التسييس» وعلى أساس الانحياز الفعلي والنشط الى جانب الليكود بعد أن حسموا موقفهم قبل ذلك على أساس الوقوف الحازم ضد تكتل المعراخ الذي يقوده حزب العمل.

وعلى صعيد **الحاضر**، كشفت انتخابات الكنيست العاشر، في نهاية حزيران (يونيو) ١٩٨١، عن ازدياد الوزن السياسي للسفاراديم بسبب اضطراد نمو حجمهم الديمغرافي من جهة، وبسبب الابقاء على، بل وبلورة، انحيازهم السياسي لليكود من جهة ثانية، وبسبب استمرار تماسكهم العرقي النسبي من جهة ثالثة. فقد ازداد عدد اليهود الشرقيين، في ظل ارتفاع نسبة الولادة عندهم أكثر من اليهود الغربيين، بحيث أصبحت لهم أغلبية ديمغرافية واضحة تجاوزت نصف المجموع الكلي للسكان الاسرائيليين. وسرعان ما انعكس التفوق الديمغرافي للسفاراديم على الانتخابات على نحو ضمن لهم ما يقرب من ٤٥ بالمائة من مجموع الناخبين. ثم ان تماسكهم العرقي النسبي وانحيازهم السياسي قد تجليا بوضوح في تصويت ما يقرب من ٧٠ بالمائة من ناخبي اليهود الشرقيين لصالح الليكود[٢٥]. هذا، في الوقت الذي لم يحظ فيه حزب تامي الجديد (بقيادة أهرون أبوحتسيرة وأهرون أوزان الوزير السابق في حكومة المعراخ الأخيرة)

والذي توجه بشكل محدد لليهود السفاراديم، بأكثر من ثلاث مقاعد في الكنيست العاشر الأخير.

وعلى صعيد **المستقبل**، يبدو أن وزن اليهود الشرقيين مرشح للازدياد بشكل شبه مؤكد في الحياة السياسية الاسرائيلية طالما استمرت الظروف الديمغرافية والاقتصادية والسياسية الراهنة. ولعل اطمئنان بيغن الى استمرار هذه الظروف هو الذي جعله يتحدث عن اليهود الشرقيين على أساس أن «الزيادة الأعلى في نسبة الولادة عندهم [ستجعلهم] يعطوننا الأغلبية دوماً»(٢٦).

ومما لا شك فيه أن دعم اليهود الشرقيين لليكود، كما تجلى في انتخابات الكنيست العاشر عام ١٩٨١، قد انطوى على معان أكثر خطورة مما كان عليه الحال في انتخابات الكنيست التاسع للعام ١٩٧٧. ففي العام الأخير هذا، كانت صفحة الليكود السياسية لا تزال ناصعة البياض لأن حزب حيروت (قائد الليكود) كان لا يزال حزباً معارضاً لم تنل منه المشاكل التي غالباً ما تنال من سمعة الحزب الحاكم ورصيده. غير أن اليهود الشرقيين، فيما أكدته وقائع انتخابات ١٩٨١، اختاروا الاستمرار في دعم الليكود رغم «السجل الاقتصادي السيء، والفساد، والعزلة الديبلوماسية المتنامية»(٢٧) لحكومة بيغن في سنواتها الأربع الأولى. هذا مع العلم أن السفاراديم كانوا أول من تظاهر ضدّ سياسة بيغن الاقتصادية في أعقاب النجاح الذي ضمنوه له في انتخابات ١٩٧٧.

واذا كانت هذه الوقائع تؤكد شيئاً، فانها تؤكد على أنه اذا ما استمرت الأوضاع على ما هي عليه دون أن يشهد المجتمع الاسرائيلي تغييرات جذرية وحاسمة، فان الواقع السياسي في اسرائيل سيبقى متأثراً بحالة الانقسام العمودي في المجتمع والتي ستولّد يومياً عناصر عدم الاستقرار السياسي داخلياً، تماماً مثلما هي ستولد عناصر التفجير خارجياً. والتغييرات الجذرية الحاسمة المشار اليها، مثل ردم الهوة بين «اسرائيل الأولى» و «اسرائيل الثانية»، أو مثل تبدل المواقف السياسية الأساسية لكل منهما أو لكليهما أو غير ذلك مما يشابهه، هي تغييرات ليست من النوع الذي يحدث فجأة أو بسرعة. وعليه، سيمضي وقت طويل قبل أن تحدث مثل هذه التطورات، مما يعني أن تصويت اليهود الشرقيين باق على ما هو عليه ولفترة غير قصيرة.

وفي ضوء هذه الحقائق، يصبح تفسير مسلك اليهود الشرقيين في الانتخابات (المؤيد لليكود بشكل واضح ومتزايد منذ العام ١٩٧٤ على الأقل) أمراً مطلوباً. بل أن مسلكهم ذاك، الذي دفعهم، وهم الفقراء، الى تأييد حزب يميني ضدّ حزب «اشتراكي» و «مؤهل» أكثر من غيره لحل مشاكلهم، يجعل الأمر برمته مسألة تثير الكثير من الفضول العلمي.

رابعاً ــ اليهود الشرقيون والليكود وانتخابات ١٩٨١

تندرج الأسباب التي أدت الى دفع اليهود الشرقيين الى احضان بيغن والليكود، في الانتخابات النيابية الاسرائيلية الأخيرة، ضمن مجموعتين رئيسيتين هما: مجموعة العوامل الرئيسية «غير المباشرة» والبعيدة، ومجموعة العوامل الهامة «المباشرة» والقريبة:

١ ــ الأسباب غير المباشرة

يؤكد الخبراء في الشؤون الاسرائيلية أن عدداً لابأس به من السفاراديم

لم يصوتوا«مع»الليكود بقدر ما هم صوتوا «ضد» المعراخ. وسواء اتخذت عملية التصويت، في جوهرها، هذا المنحى أو ذاك، فان النتائج واحدة، وان كانت حيثياتها وأشكالها مختلفة.

(أ) لماذا ضد المعراخ؟

الذين صوتوا «ضد» المعراخ من اليهود الشرقيين، انما فعلوا ذلك لأنهم اعتبروه مسؤولاً عن أوضاعهم المجتمعية (الاقتصادية والاجتماعية والسياسية) المزرية، بحيث جعلوا حزب العمل «يدفع [ضريبة] ثلاثين سنة من الاهمال»[٢٨] للسفارديم. ثم أن هؤلاء، في غمرة حساسيتهم من أوضاعهم السيئة، كانوا، ولا يزالون يقرنون تلك الأوضاع بحزب العمل باعتباره «المؤسسة» التي حكمت اسرائيل منذ قيامها وحتى ١٩٧٧. وتتلخص أوضاع اليهود المزرية في أنهم، رغم كونهم يمثلون أكثر من ٥٠ بالمائة من السكان، فان وجودهم السياسي لا يتعدى ٢١ عضواً من أعضاء الكنيست البالغ عددهم ١٢٠ عضواً، علاوة على كونهم لا يمثلون أكثر من ٦,٦ بالمائة من كبار الموظفين، ولهم ١٣ بالمائة فقط من المناصب الأكاديمية والعلمية والتنفيذية العليا. ثم انه ليس لهم في مؤسسة الهستدروت، حيث يسيطر حزب العمل تاريخياً، سوى ٣ مناصب من أصل ٢٣ منصباً قيادياً. هذا، عدا عن التمييز في التعليم، حيث لا يزيد عدد طلاب الجامعة العبرية من أبناء «اسرائيل الثانية»، أي السفارديم، عن ٢٠ بالمائة.

كما أن السفارديم، سواء في غمرة تصغيرهم لجهود حزب العمل «الاشكنازي» تجاههم أم في سعيهم لتضخيم أخطائه ونقائصه ازاءهم، لم ينسوا كيف أنهم، عندما جاؤوا الى فلسطين في مطلع الخمسينات، كانوا يتعرضون للرش بمسحوق مادة «دي. دي. تي» لتنظيفهم، ويستمعون الى أصوات تستهزىء من ثقافتهم، ويساقون للتوطين في «مدن الانماء» في الصحراء، ويتعرضون لمختلف أنواع الاحتقار القائم على التمييز العنصري من قبل اليهود الغربيين. ناهيك عن الثقافة الغربية الخاصة (المقرونة بحزب العمل) والتي كانت، ولا تزال الى درجة كبيرة، تشجع ولو بشكل غير مباشر، على رفض الزواج المختلط بين السفارديم والاشكنازيم، بحيث لم تتجاوز نسبة تلك الزيجات ٢٠ بالمائة من مجموع الزيجات في اسرائيل مع مطلع الثمانينات[٢٩].

وأخيراً، فان حزب العمل، كما يبدو لليهود الشرقيين، أصبح خالياً تماماً من «القادة التاريخيين» الامناء على مصلحة اسرائيل كما يرونها. ثم ان شمعون بيريس، زعيم حزب العمل والمعراخ، لا يتمتع، في أعينهم، بصفات «الزعيم الوطني» القادر على كسب ثقتهم بشكل خاص أو المحافظة على وعوده بشكل عام. كما أن بيريس يتصف لديهم «بالليونة» و «بالمساومة» مع أعدائهم العرب. وكذا الحال مع قيادة حزب العمل التي تلطخت سمعتها بالانقسامات (وبالذات بين شمعون بيريس واسحق رابين) وبالانتهاز والانشقاق (وبالذات موشي دايان) وبالفضائح المالية في الحزب والهستدروت (وبالذات رابين) وبالمسؤولية عن «التقصير» في حرب ١٩٧٣ (وبالذات غولده مئير)[٣٠]. وهذا كله في ظل مناخات سيطرت عليها موجة المدّ الديني اليهودي وتلاشي الصهيونية العلمانية والمذهب المادي الذي ينادي به حزب العمل[٣١].

(ب) لماذا مع الليكود؟

اكتسب تكتل الليكود عند اليهود الشرقيين، قبل انتخابات ۱۹۷۷ على الأقل، صورة وسمعة الحزب المعارض المؤهل للحكم والواعد بتقديم الحلول لمشاكلهم. فعلاوة على كونه لا «يتحمل» أياً من أخطاء الماضي تجاههم أو تجاه اسرائيل، فانه يمثل «النقيض» لمؤسسة حزب العمل التي عانوا في ظلها. وبيغن، القائد «التاريخي» الوحيد المتبقي لاسرائيل، أقرب الى «مزاجهم الشرقي» مضموناً وأسلوباً. فهو وحزبه أوضح في ديماغوجيتهما وعدائهما لاعدائهم العرب الذين «اضطهدوهم» قبل قيام اسرائيل. ثم أن بيغن يمثل «النقيض» لشخصية اليهودي «التاريخية» من حيث كونه ـ حسب ما قال ديفيد شيلر ـ «رمزاً للاسرائيلي ذا الكبرياء الذي لا يفرط ويصر على الاكتفاء الذاتي والدفاع الذاتي»[٣٢]. كما أن بيغن يمثل الزعيم المتدين «التوراتي» الجديد الممتلىء بالحماس اللفظي والعملي «العسكري»، بحيث يجسد لهم «الصخب الصقوري... ويقدس التوراة»[٣٣].

وعلى صعيد آخر، فان بيغن، كما يرونه، هو المؤتمن على «حقوق اسرائيل التاريخية» وأرضها «الكاملة». فجيل الشباب من السفاراديم، وغيرهم، الذين تدربوا وخدموا عسكرياً في «يهودا والسامرة» حسب التعبير الذي يصر عليه بيغن والليكود، لم يعرفوا هذه المنطقة، بعد أربعة عشر عاماً من الاحتلال المستمر، الاّ بوصفها يهودا والسامرة. ولأن «بيغن يشخص غضبهم[٣٤]» وآمالهم، فهو وحده «ملك اسرائيل»[٣٥] الجدير بالانتخاب من قبلهم. وهكذا، وجد السفاراديم في الليكود ضالتهم ووجدوا فيه «منزلاً سياسياً» جديداً سرعان ما وفدوا اليه، تماماً مثلما وجدوا في بيغن الشخصية «الأبوية» الجديرة بطاعتهم[٣٦].

٢ ـ الأسباب المباشرة

أما الأسباب المباشرة فتتجلى في مجموعة الاجراءات التي اتخذتها حكومة الليكود في الفترة ما بين شباط (فبراير) وحزيران (يونيو) ۱۹۸۱ مدفوعة بحوافز ثبت انها كانت في جوهرها حوافز انتخابية وموجهة بالأساس لليهود الشرقيين. ومما لا شك فيه أن تلك الاجراءات لعبت دوراً حاسماً في دفع الليكود من الموقع الثاني المتخلّف عن المعراخ بنسبة كبيرة وفق استطلاعات الرأي العام الاسرائيلي في شباط (فبراير) ۱۹۸۱، الى موقع التساوي معه في استطلاعات أيار (مايو) اللاحق، الى موقع المتفوق على المعراخ بمقعد واحد في انتخابات نهاية حزيران (يونيو) من العام ذاته.

وتندرج هذه الأسباب المباشرة ضمن عناوين واضحة وحاضرة في ذاكرة كل متتبع لتحركات الحكومة الاسرائيلية في الأشهر القليلة التي سبقت الانتخابات الأخيرة وأسفرت عن الاجراءات التالية[٣٧]:

(أ) القوانين الاقتصادية الاستهلاكية «الانتخابية»، التي ابتدعها يورام أريدور، وزير مالية الليكود الجديد، والتي تمثل جوهرها في ربط الأجور بغلاء الأسعار، وتخفيض أسعار بعض السلع الاستهلاكية حتى موعد الانتخابات، مما ساعد بعض متوسطي الحال على اقتناء سيارات وتلفزيونات وغسالات وثلاجات، الخ، بحيث امَّحت من ذاكرتهم صورة

الأزمة الاقتصادية التي وضعهم فيها الليكود طوال سنوات حكمه الأربع.

(ب) الهجوم السياسي الديماغوجي الحادّ ضدّ عدد من الزعماء الغربيين (المستشار الألماني الغربي، الرئيس الفرنسي جيسكار ديستان، ووزير الدفاع الأميركي).

(جـ) افتعال أزمة صفقة الأواكس الخاصة بالسعودية وتشديد الحملة اللفظية ضدّ بعض الأوساط الأميركية وضدّ السعودية.

(د) افتعال «أزمة الصواريخ» مع سوريا وتصعيد الحملة الاعلامية ضدّها وبدء مناوشات عسكرية معها؛ مما زاد في توتير الأجواء في المنطقة وعلى المستوى الدولي كذلك.

(هـ) تصعيد المعركة العسكرية وحملة الاستنزاف ضدّ الفدائيـين الفلسطينيـين وقوات الحركة الوطنية في الجنوب اللبناني.

(و) الاجتماع بالرئيس السادات عشية الانتخابات لتكريس صورة بيغن «الحريص على السلام الاسرائيلي».

(ز) ضرب المفاعل النووي العراقي لتكريس صورة بيغن «الحريص على الأمن الاسرائيلي».

جدول*

مقارنة بين نتائج انتخابات كل من الكنيست التاسع والكنيست العاشر

القائمة أو الحزب أو الكتلة	الكنيست التاسع ١٩٧٧		الكنيست العاشر ١٩٨١	
	عدد المقاعد	النسبة المئوية	عدد المقاعد	النسبة المئوية
الليكود (التكتل)	٤٣	٣٣,٤٠	٤٨	٣٧,٠٨
المعراخ (التجمع)	٣٢	٢٤,٦٠	٤٧	٣٦,٥٨
الحركة الديمقراطية للتغيير (داش)	١٥	١١,٦٠	—	—
الحزب الديني القومي (المفدال)	١٢	٠٩,٢٠	٠٦	٠٤,٩٢
أغودات اسرائيل	٠٤	٠٣,٤٠	٠٤	٠٣,٧٣
عمال أغودات اسرائيل	٠١	٠١,٤٠	—	أقل من ١ ٪
حركة تراث اسرائيل (تامي)	—	—	٠٣	٠٢,٢٩
الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة ــ حداش (راكح)	٠٥	٠٤,٦٠	٠٤	٠٣,٣٢
حركة حقوق المواطن	٠١	٠١,٢٠	٠١	٠١,٤٤
شيلي ــ السلام والمساواة	٠٢	٠١,٦٠	—	أقل من ١ ٪
شينوي (التغيير)	—	—	٠٢	٠١,٥٤
حزب الأحرار المستقلين	٠١	٠١,٢٠	—	أقل من ١ ٪
بلاتو شارون	٠١	٠٢,٠٠	—	أقل من ١ ٪
القائمة العربية الموحدة (حزب العمل)	٠١	٠١,٤٠	—	أقل من ١ ٪
شلوم تسيون (شارون)	٠٢	٠١,٩٠	—	—
الحركة الوطنية للتجديد ــ ثيلم	—	—	٠٢	٠١,٥٨
هتحياه (النهضة)	—	—	٠٣	٠٢,٣٠

(*) المصدر: *Jewish Chronicle*, 3 July 1981 and 10 July 1981.

وهكذا، ما أن أطل صباح ٣٠ حزيران (يونيو) ١٩٨١، وحان موعد ذهاب الناخبين الاسرائيليين الى صناديق الاقتراع حتى كان بيغن والليكود قد نجحا في خلق أجواء اقتصادية وسياسية واعلامية وعسكرية اجتذبت اليهم أصوات الناخبين من اليهود الشرقيين (أساساً) الذين كانوا، وسيظلون في حالة استمرار جميع العوامل آنفة الذكر، يمثلون «الاحتياطي الانتخابي الاستراتيجي» لتكتل الليكود وبرنامجه اليميني العسكري الاستعماري المتشدد.

---

(١) حول تقرير مؤسسة اسرائيل للبحث الاجتماعي التطبيقي الذي يورد الصورة الكاملة بالأرقام في هذا الجزء من البحث، أنظر:

Asher Arian, «the Electorate: Isreal 1977», in Howard R. Penniman (Ed.), *Israel at the Polls: The Kenesset Elections of 1977,* Washington D. C: American Enterprise Institute, 1979, p. 61.

(٢) وقد وردت المقارنة بين انتخابات ١٩٦٩ و١٩٧٣ و١٩٧٧ في تقرير مكتب الاحصاء المركزي التابع لحكومة اسرائيل المنشورة أرقامه في:

Arian, «The electorate: Israel 1977», In Penniman (Ed.) *op. cit.,* p. 63.

كما أن المعاني السياسية لهذه التطورات تتأكد أيضاً في:

Daniel J. Elazar, «Israel's Compound Polity», in Penniman (Ed.) *op. cit.,* p. 1.

(٣) أنظر:

Arian, «The electrorate», in Penniman (Ed.) *op. cit.,* p. 68.

(٤) عن تردي أوضاع حزب العمل وفضائحه، أنظر الدراستين الوافيتين حول ذلك:

Myron Aronoff, «The Decline of the Israeli Labor Party; Causes and Significance», in Penniman (Ed.) *op. cit.,* p.p 115-145; also in William Frankel, *Israel Observed: an anatomy of the state,* Thomas and Hudson, 1980, pp. 11-12.

(٥) حول تقدم الحركة الديمقراطية للتغيير وما حصلت عليه من أصوات في انتخابات ١٩٧٧، أنظر المصادر التالية:

Arian, «The Electorate», in Penniman (Ed.) *op. cit.,* p.p 62-63., also in Asher Arian, «Conclusion», in Penniman (Ed.) *op. cit.,* p. 299; also in Frankel, *op. cit.,* pp. 11-13 and 97-102.

وأيضاً: سالم جبران، «التجمع نافس بيغن في البيغنية»، صحيفة الاتحاد (حيفا) ١٩٨١/٧/٢٤، ص ٢.

(٦) راجع: Arian, «The Electorate», in Penniman (Ed.) *op. cit.,* p. 62.

(٧) وقد وردت هذه الأرقام حول اتجاهات الرأي العام الاسرائيلي في الجدول المضمن في المصدر نفسه، الصفحة ٦٦.

(٨) المصدر نفسه، الصفحات ٨٣ ـ ٨٤.

(٩) ومسألة الاصلاح الانتخابي في اسرائيل كانت موضوع بحث سابق أكثر من مرة. أنظر، مثلاً دراسة:

Avraham Brichta, «1977 Elections and the future of Electoral Reform in Israel», in Penniman (Ed.) *op. cit.,* pp.39-50.

(١٠) حول نسبة المصوتين لكل من المعراخ والليكود من اليهود الشرقيين، أنظر التقرير الذي أرسله من القدس المراسل الاسرائيلي (Yoram Kessel) ونشر في المجلة اليهودية البريطانية: *Jewish Chronicle,* 10 July 1981, p. 5. and 22.

وأيضاً مجلة: *Newsweek,* 13 July 1981, pp. 8-9.

(١١) حول الشكل المتمحور الحاد الذي اتخذته عملية التصويت وما رافق ذلك من عنف، راجع:

Joshua Brilliant, «Small Parties the Big Losers», *Jerusalem Post International Edition,* 5-7 July 1981, p. 8.

كذلك: *Jewish Chronicle,* 3 July 1981

أيضاً: Newsweek, 13 July 81, p. 9

كـذلك: Jewish Chronicle, 10 July 1981, p. 5.

(١٢) حول التوزع الديمغرافي ونصيب المدن منه والسلوك الانتخابي لسكان المدن، أنظر: The Jerusalem Post International Edition, 5-11 July 1981, p. 8. وبـالذات مقـالة الصحـفي (Abraham Rabinovich)

(١٣) عـدا عن المصـدر الذي استخلص منـه الجـدول الخاص بـاداء الأحزاب في انتخـابات ١٩٧٧ و ١٩٨١، ولصورة أوضح عن تآكل الأحزاب القديمة وبروز الأحزاب الجـديدة، راجـع: حنة شاهين «القوى الفاعلة في الانتخابات الاسرائيلية» **شؤون فلسطينية**، العدد ١١٦، تموز (يوليـو) ١٩٨١، الصفحات ٢١ـ ٢٨؛ وأيضاً مقالة: Brilliant, «Small Parties the Big Losers», *op. cit.*, p. 8.

(١٤) حـول التحـالفـات التي حصلت وتشكلت بسببهـا حكـومـة الليكـود الثـانيـة، والثمن الأيـديـولوجي والسيـاسي الذي دفعـه الليكـود للأحـزاب الدينيـة، وامكـانيـة تحـالف المعـراخ أو عدمه مع الأحزاب الاسرائيلية الأخرى، راجع مقالة ديفيد لينون، «صقور اسرائيل المتـدينون سيرجحون كفاة الميزان» كما وردت في: *Financial Times*, 2 july 1981, p. 3.

وأيضاً: Bernard Avishai, «The Victory of the New Israel», *The New York Review of Books* (Vo 1. XXV 111, No. 13, August 13, 1981, p. 47.

وكذلك التقرير الخاص الذي أعدته دار الجليل للنشر والخدمات الصحفية (عمان: تقرير خاص رقم ٢٣٧ ـ تاريخ ١٩٨١/٨/١٥) والمعتمد في تـرجمته عـلى صحيفة **عـل همشمـار** بتـاريـخ ١٩٨١/٨/٧.

(١٥) حـول ازدياد احتمـالات عدم الاستقـرار السياسي بعد انتخابات ١٩٨١، راجع مجلة: *Jewish Chronicle*, 10 July 1981. علماً بأن مصادر أخرى ترى أن تجانس حكومة الليكود الجديدة ربما تؤدي الى مزيد من الاستقرار وبالذات في ظل عودة التيارات الانقسامية داخل المعراخ الى حركتها السابقة.

أنظر، مثلاً: Avishai, «The Victory of the New Israel», *op. cit.*, pp. 47-49.

(١٦) وللاطلاع عـلى المصادر التي تـؤكد هـذه المؤشرات التي تدفع باسرائيل نحو مـزيد من التـطرف اليميني والعـدواني، راجـع شـاهـين، «القوى الفاعلة...» **مصدر سبق ذكره**، ص ٢١.

وأيضـاً جبران، «التجمـع نافس بيغن في البيغينيـة»، **مصدر سبق ذكـره**، ص ٢. وكذلك مقالة جيمس بوشان، «أخبار سيئة للبلاد العربية، والاسوأ للبنان» كما وردت في صحيفة: *Financial Times*, 2 July 1981, p. 3; also avishai, «The Victory of the New Israel», *op. cit.*, p. 46; also *Newsweek*, 13 July 1981, p. 6 and 10.

وأخيراً مقالة ديفيـد لينون المشـار اليها في صحيفة: *Financial Times*, 2 July 1981, p. 3

(١٧) حـول موقف الرئيس الاسـرائيلي نـافون، أنظر تقرير يورام كيسل (Yoram Kessel) كما ورد في *Jewish Chronicle*, 10 July 1981, p. 5 وكذلك، للوقوف على صورة أوضح عن الانقسام الطائفي في اسرائيل، أنظر التقريرين الخاصين الذين أعـدتهما دار الجليـل للنشر والخـدمـات الصحفية (عمان: الرقمين ٢٣٦، ٢٣٨ بتاريـخ ١٩٨١/٨/١٥) نقـلاً عن صحيفـة **يـديعـوت احرونوت** بتاريخ ١٩٨١/٧/١٧. وكذلك التقرير رقم ٤٤٢ بتـاريـخ ١٩٨١/٩/١٩، المتـرجم عن يديعوت أحرونوت بتاريخ ١٩٨١/٨/٣١.

(١٨) والتعبير هوليورام كيسل كما جاء في مجلة: *Jewish Chronicle*, 10 July 1981, p. 5.

(١٩) بتعابير بيرنارد افيشاي في مقالته:

Bernard Avishai, «The Victory of the New Israel,» The New York Revien of *Bocks* (Vo 1. XXV111, No. 13, 13 August 1981) p. 45.

(٢٠) كمـا جاء في مجلة *Newsweek*, 13 July 1981, p. 10.

(٢١) **المصدر نفسه**، ص ٦ ـ ٧.

(٢٢) شاهين، «... القوى الفاعلة»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٠.

(٢٣) **المصدر نفسه**.

(٢٤) حول أسباب موقف الشرقيين الكاره لحزب العمل والمعراخ، وتأييده بالتالي لليكود والمفدال، أنظر، علاوة على مصادر الحاشية (٤)، مقـالة ت. ر. فايفيل «داخل اسرائيل المتقاتلة» في مجلة: *Jewish Chronicle*, 10 July 1981, p. 22

(٢٥) حول التحول الديمغرافي في وضع اليهـود

الشرقيين وأثر ذلك على الانتخابات الاسرائيلية
أنظر: Newsweek, 13 July 1981. p. 10.

(٢٦) كما جاء في مجلة Newsweek, 13 July 1981, p. 7.

(٢٧) كما جاء في مقالة: Avishai, «The Victory of the New Israel», op. cit., p. 45.

(٢٨) كما جاء على لسان «أمران لوك» في مجلة: Newsweek, 13 July 1981, p. 9.

(٢٩) حول هذه الاحصاءات الخاصة بالتمييز العنصري، أنظر المصادر التالية:
Avishai, «The Victory of the New Israel», *op. cit.*, p. 46;*Newsweek*,13 July 1981, p. 9

(٣٠) حول باقي مظاهر التمييز العنصري ضدّ اليهود الشرقيين، والنظرة السلبية الى حزب العمل، أنظر علاوة على مصادر الحاشية رقم ٤، المراجع التالية:
Newsweek,13 July 1981, p. 9. also Rath, «Priorities for Labour», *op. cit.*, p. 10; also *Jewish Chronicle*, 10 July 1981. p. 5.

(٣١) كما جاء في مقالة ت.ر.فايفيل، «داخل اسرائيل المتقاتلة» في مجلة:
Jewish Chronicle, 10 July 1981, p. 22.

(٣٢) كما جاء في مقالة ت.ر.فايفيل، «داخل اسرائيل المتقاتلة» في مجلة *Jewish Chronicle*, 10 July 1981, p. 22.

وحول النظرة الايجابية وأسبابها في أوساط اليهود الشرقيين تجاه الليكود، أنظر:
Arian, «The Electorate», in Penniman (Ed.),*op. cit.*, p. 61, 88: and in Benjamin Akzin, «The Likud», in Penniman (Ed.) *op. cit.*, pp.101-113, and in *Jewish Chronicle*, 10 July 1981. p. 5. and 22.

(٣٣) كما جاء في مجلة: *Newsweek*, 13 July 1891, p.9.

(٣٤) كما ذكر في المصدر نفسه.

(٣٥) أنظر الصحيفة الانكليزية: *New Standard*, 1 July 1981.

(٣٦) وهذه الأوصاف لكل من الليكود وبيغن، وردت في مجلة، *Newsweek*,13 July 1981, p. 9.
أيضاً: Ari Rath, «Priorities for Labour Party», in *The Jerusalem Post International Edition*, 5-11 July 1981. p. 10.

(٣٧) حول هذه الاجراءات أنظر المصادر التالية:
Avishai, «The Victory of the New Israel», *op. cit.*, p. 46.

٢ ـ شعار الدولة الديمقراطية في الثورة الفلسطينية حوار المؤيدين والمعارضين

آلان غريش

المعارضة لشعار الدولة الديمقراطية

لقد ورد عرض مختصر لأنواع المعارضة في تعميم داخلي للجبهة الشعبية الديمقراطية[١] وُضع في ختام أعمال المجلس الوطني الفلسطيني السادس (أيلول ـ سبتمبر ١٩٦٩) الذي شهد مواجهة مهمة في مسألة الدولة الديمقراطية (راجع ما سبق). وهذه الأنواع تُختصر في موقفين:

ـ الموقف الذي يعتبر أن الدولة الديمقراطية شعار ذو صفة تكتيكية، وثمة مصلحة في رفعه، لأغراض دعاويّة.

ـ والموقف الذي يرفض الشعار ويجد فيه تناقضاً مع عروبة فلسطين ومبدأ حق تقرير المصير المنصوص عنه في الميثاق الوطني. كما أن هذا التيّار يرفض البحث في حل سياسي يشترك فيه يهود فلسطين.

هذا الاتجاه الأخير هو الذي شرح مواقفه للرأي العام على وجه أوضح. وتعطي جبهة التحرير العربية، المؤيدة للعراق والتي تأسست في نيسان (أبريل) عام ١٩٦٩، صورة موجزة عن هذه المواقف، ولا سيما ما يتناول الروابط بين النضال الفلسطيني والنضال

(*) كتب هذا البحث خصيصاً لـ «شؤون فلسطينية» الباحث الفرنسي آلان غريش، المختص بالشؤون العربية، ومسؤول قسم العلاقات الخارجية في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الفرنسي. ونحن اذ نقدم الجزء الثاني منه (نشر الجزء الأول في العدد السابق، ١٢٢ ـ ١٢٣) للقارىء الفلسطيني والعربي، انما لتوضيح كيف ينظر الباحثون الغربيون التقدميون للمناقشات التي تدور داخل صفوفنا. وسيجد القارىء ان البحث يتضمن معلومات غير دقيقة عن بعض القضايا الاساسية، وعن التكوين القيادي لبعض المنظمات (الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية)، وعن الجوهر الفعلي لبعض المناقشات التي دارت في اواخر الستينات حول العمل القطري والعمل القومي العربي والعلاقة بينهما، وهو من هذه الزاوية قد يشكل مادة للرد والتوضيح، من أجل تصحيح مسار الفهم الغربي التقدمي للمناقشات الفلسطينية، وللمناقشات العربية حول القضية الفلسطينية (التحرير).

العربي. وقد شرحت رأيها بصورة وافية في بيان مسهب أصدرته في عمّان في ٣٠ آب (أغسطس) من العام ١٩٦٩[٢].

وترى جبهة التحرير العربية أن الخطر الذي يحيق بالثورة الفلسطينية بعد مرور سنتين، هو في «إبقاء الثورة في الاطار الاقليمي وقطعها عن الشريان الذي يربطها بمنبع قوتها وكفاءتها وطاقتها، ألا وهو جماهير الثورة العربية. وهي لا تنكر أهمية التشديد، في وقت معين، على الهوية الفلسطينية، إنما تشجب محاولات إعطاء الهوية الفلسطينية صورة مختلفة عن الصورة العربية، وحتى في بعض الأحيان جعلها في تناقض معها».

بعد هذا الهجوم شبه الصريح على حركة فتح، وبعد التحذير من قلة تقدير الطاقات الفلسطينية، تنتقل جبهة التحرير العربية إلى التأكيد على ضرورة «الكفاح الشعبي المسلح تحت راية العروبة والاشتراكية والديمقراطية»، والذي من شأنه تعبئة الأمة العربية كلها. ثم تضيف بأن تركيز هذه التعبئة على قضية فلسطين يتيح تحقيق الوحدة العربية، كما يتيح تحرير فلسطين. وكما أن الوحدة تعيد إلى فلسطين حريتها، ففلسطين ستعيد إلى العرب وحدتهم. وأن فلسطين طريق الوحدة، والوحدة طريق فلسطين.

ومن هذا المنطلق، فلا غرابة في أن تعارض جبهة التحرير العربية مشروع الدولة الديمقراطية[٣] بصفته رمزاً للنظرة «القطرية» التي ترمي إلى اقامة دولة عربية رابعة عشرة أو خامسة عشرة، وأن تؤكد هذه الجبهة أن قضية اليهود لا سبيل إلى حلها إلّا في اطار الأمة العربية. وقد تم تحديد ذلك أيضاً، وعلى وجه أكثر وضوحاً، في معرض نقاش نظمته صحيفة «الأنوار» اللبنانية في آذار (مارس) ١٩٧٠[٤]. وعلى حد تعبير ممثل جبهة التحرير العربية، فإن «انتقادنا لشعار الدولة الديمقراطية ليس موجهاً ضد طابعها الديمقراطي، بل بالدرجة الأولى ضد الدولة الفلسطينية التي يتحدث عنها. اننا مقتنعون بأنه ما من دولة تنشأ في فلسطين يمكنها أن تبقى ديمقراطية ــ مهما يكن حكامها ــ في ظروف التفكك العربي وتأثير الخطط الامبريالية على النحو الذي نجده في المنطقة العربية اليوم».

وتشارك في هذا التيار أيضاً المنظمات الناصرية، كمنظمة صرطاوي مثلاً[٥]. ولكن، تجدر الاشارة إلى أن هذه النزعة لا يبدو أنها لقيت مساندة القاهرة، فهذه الأخيرة أسدت كل تأييدها لحركة فتح؛ وذلك لغاية صدور مشروع روجرز. وفي كل حال، فقد أكد صرطاوي، في المقابلة معه[٦]، أن الرابط بين منظمته والقاهرة انما هو فكري بحت، وأنه لم يكن له أي صلة بالحكم الناصري في مرحلة ١٩٦٨ ــ ١٩٧٠.

الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

وما لبث أن استعاد تيار مهم آخر يتمثل في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين هذا الرأي، ولكن انطلاقاً من رؤية مغايرة. انها وريثة حركة القوميين العرب التي جعلت من قضية الوحدة العربية القضية المركزية في استراتيجيّتها.

انبثقت الحركة من النكبة العربية في فلسطين وانتظمت حول عدد من المثقفين في الجامعة الأميركية في بيروت[٧]. ولها نظريات بالغة الوضوح في القضية الفلسطينية، عبّرت عنها في نشرة «الثأر» التي صدرت بين عامي ١٩٥٢ و١٩٥٨.

ففي عددها الصادر بتاريخ ١٩٥٤/٣/٢٥، قالت النشرة: «... فما لم نُوجد الدولة

الموحدة التي تضم العراق والأردن وسوريا (كخطوة أولى)، فإن وقوفنا في وجه اليهود والمعسكر الغربي سيكون أمراً شبه مستحيل». واعتبرت، في عدد ١٩٥٤/١٢/٢٢، أن «المعالجة الاقليمية لقضية عرب فلسطين هي أحد أسباب النكبة»، وأن هذه المعالجة تبعد سائر الجماهير العربية عن العرب الفلسطينيين.

ولا تستخدم هذه النشرة، كما يلاحظ، تعابير مثل «الفلسطينيين» أو «الشعب الفلسطيني»، وانما تستخدم «عرب فلسطين» أو «اللاجئين العرب»(٨).

بيد أن الحركة ما لبثت أن تحولت إلى الناصرية فحملت أفكار زعماء القاهرة إلى أن جاءت نكسة ١٩٦٧؛ وذلك على الرغم من المعارضة التي أبداها جناح يساري ازدادت مواقفه تحفظاً تجاه عبدالناصر، وقد تمحور تنظيمياً حول اللبناني محسن ابراهيم وحول نايف حواتمة.

وفي غضون ذلك، وعلى خلاف حركة فتح، فإن حركة القوميين العرب (التي أسست فرعاً فلسطينياً سمّي الجبهة القومية لتحرير فلسطين) لم تبنِ نظرياتها، في المسألة الفلسطينية، على فكرة تعبئة الفلسطينيين وانما على فكرة تدخُّل البلدان العربية، فيكون على الفلسطينيين أن يكونوا عامل التحريك والتفاعل. وقد بدأت عملياتها العسكرية قبل حرب ١٩٦٧ بكثير.

لقد أحدثت حرب حزيران (يونيو) هزة عميقة في حركة القوميين العرب التي نشرت في تموز (يوليو) ١٩٦٧ بياناً مسهباً يحمل عنواناً معبّراً هو: «المعركة المصيرية بين الحركة الثورية العربية والامبريالية الجديدة»(٩)، وقد غابت فلسطين عن البيان أو كادت تغيب.

أما تحليل الحركة، فهو على الوجه الآتي: بما أن اسرائيل مرتبطة بالامبريالية وبالرجعية العربية، فلا مجال لأي انتصار دون المواجهة مع الامبريالية والرجعية. وهذه الحرب الشاملة يجب ألا تنحصر ضمن ساحة واحدة من المعركة، وإنما ساحتها العالم العربي كله. ينبغي انشاء جبهة موحدة للكفاح العربي، وخوض الكفاح المسلح في سبيل ذلك.

مرة أخرى، يعدّ النضال الفلسطيني تابعاً للنضال العربي ولاحقاً لانتصار الوحدة العربية، مع الاعلان، هذه المرة، بأن هذه الوحدة لن تتحقق إلاّ عن طريق الثورة.

غير أن بعض التطور قد برز مع تأسيس الجبهة الشعبية كمنظمة مستقلة، وقد نشرت بيانها الأول في صحيفة «الحرية» بتاريخ ١٩٦٧/١٢/١١. ثمة تشديد على النضال الفلسطيني والكفاح المسلح. وهذا يشكل استعادة لموضوعات فتح التقليدية، غير أن هناك تركيزاً على الطابع العربي لهذا النضال، وعلى «الرابط العضوي» بين نضال الأمة العربية والنضال الفلسطيني(١٠).

وفي الواقع، سرعان ما عاد الانزلاق إلى الاطروحات السابقة. فعادت الثورة في العالم العربي شرطاً لتحرير فلسطين: «ان طريق القدس يمر في عمان» أعلنتها الجبهة الشعبية في اقتباس جديد لشعار الشقيري القديم خلال الأزمة بين منظمة التحرير الفلسطينية والأردن في عام ١٩٦٦.

وهكذا، فقد أعلن جورج حبش، في ١٩٦٩/١٢/١٠، رداً على سؤال بخصوص قضية اليهود واللاجئين العرب، أنه لا سبيل إلى حلها في اطار «الدولة الديمقراطية»، وانما فقط في

الاطار العربي وبعد تغيير هذا الاطار[11]. وهو في حديث(*) مع «الأحرار» بتاريخ ٢٢/٥/١٩٧٠[12] يرفض أن يكون «غير هويّتها القومية» للدولة الديمقراطية هوية وأن تكون بالتالي «دولة لها وضعها الخاص منعزلة عن الوطن العربي والأمة العربية». ويضيف، مفسراً ذلك، ان عملية تحرير فلسطين «ستأتي تتويجاً لعملية توحيد وتغيير جذري تشمل المنطقة العربية والمنطقة المحيطة باسرائيل بشكل خاص. وبالتالي ستكون فلسطين المحررة من الصهيونية والامبريالية، وبشكل طبيعي جزءاً من وجود عربي ثوري موحد...».

وهو بعد ذلك يقول ان الحل الديمقراطي للمسألة اليهودية هو أمر آخر تماماً. ذلك أن «كافة المواطنين اليهود يجب أن يتمتعوا في فلسطين المحررة ــ المتحدة عضوياً بالوطن العربي والأمة العربية ــ بكافة حقوقهم كمواطنين دون أي تمييز».

نجد، إذاً، أن كلاً من البعثيين (العراق) والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين يكررون، رغم انتقادهم للرجعية العربية، ما سبق وذهبت إليه حركة القوميين العرب في نظريتها عن القضية الفلسطينية طوال الأعوام العشرين التي مضت. ونلاحظ، مع ذلك، أنه ما من منظمة عادت وطرحت «رمي اليهود في البحر». وقد تأكد، شيئاً فشيئاً، في الفكر السياسي الفلسطيني، حق «المستوطنين اليهود» بالبقاء في فلسطين.

وقد اصطدمت هذه الفكرة بقيادات الشعب الفلسطيني التقليدية، سواء منهم «المحاربون القدامى» في منظمة التحرير الفلسطينية أم في الهيئة العربية العليا. وهذا ما يستنتجه نبيل شعث في تقريره أمام ندوة الكويت[13]. فالجيل الذي قاد مصائر الشعب الفلسطيني، بين عامي ١٩٤٥ و١٩٦٥، لا يرى إلّا «فلسطين الماضي» أي فلسطين بدون الثلاثة ملايين يهودي».

والهيئة العربية العليا لفلسطين لم تجد بداً من التعبير عن ذلك بوضوح، في بيانها الطويل الصادر في ١٢ آذار (مارس) ١٩٧٠[14]، فتعارض فكرة الدولة الديمقراطية وتقف بوجه «التعايش المستحيل» مع اليهود، رافضة أن يكون الفلسطينيون أقلية في الدولة العتيدة. ولا غرو أننا نجد فيها، كذلك، موقفاً معارضاً لمنظمة التحرير التي تنكر الهيئة العربية صفتها التمثيلية.

أما «المحاربون القدامى» في منظمة التحرير الذين انضموا إلى عرفات في عام ١٩٦٨ ــ ١٩٦٩، فإن لهم مواقف أقل صراحة إلّا أنها بالغة التحفظ. وهكذا فإن شفيق الحوت عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية منذ ما قبل حرب ١٩٦٧ أعلن، خلال حوار صحيفة «الأنوار» المذكور أعلاه[15]، قائلاً: «فلنواجه الأمور بصراحة، فعندما نقول دولة فلسطينية ديمقراطية فقط، يعني أننا نسقط عنها هويتها العربية»، ويضيف بأنه يستحيل على الفلسطينيين أن يتفاوضوا في مثل هذا الأمر الذي ليس لهم الحق فيه؛ ويجب أن نقول لليهود أن الحركة الصهيونية لم تحل مشاكلهم، وأن عليهم بالتالي أن يعودوا إلى بلدانهم الأصلية ليناضلوا من أجل حل آخر.

---

* ينقل المؤلف عن جورج حبش قوله: ان «جميع المواطنين اليهود في فلسطين المتحررة الذين سيكونون مرتبطين عضوياً...». في حين ان النص الأصلي لحديث الجبهة الشعبية جاء فيه «... في فلسطين المحررة ــ المتحدة عضوياً...» المترجم.

إننا نجد في هذا الكلام عودة إلى موضوعة قديمة لمنظمة التحرير كان قد كررها الشقيري في نداء إلى اليهود في ٣٠ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٦٧[١٦].

البعث والمشروع

من الأمور الغريبة أن حزب البعث المؤيد لسوريا كان إلى جانب فتــح في هذه المجادلات. ومع أنه يحمل لواء الوحدة العربية، ومع أن أحلام سوريا الكبرى بقيت حية في دمشق، فقد عبّر البعث عن اتجاهات مميّزة منذ وصوله إلى السلطة في شباط (فبراير) ١٩٦٣.

لقد لعبت التناقضات العربية الدور الأساسي في ذلك[١٧]. ان فشل محادثات الوحدة الثلاثية بين مصر وسوريا والعراق، وسقوط حكم البعث في العراق في شهر تشرين الثاني (نوفمبر)، وقيام منظمة تحرير فلسطينية تحت سيطرة القاهرة، وعزلة دمشق النسبية في العالم العربي، كلها تفسر محاولة سوريا الظهور على أنها بطل القضية الفلسطينية.

وهذا ما لقي تعبيره، على الصعيد الايديولوجي، في اعادة تقويم مكانة فلسطين في مذهب البعث. فاعتبر وجود اسرائيل العقبة الرئيسية في طريق الوحدة العربية، وسبب هزيمتي ١٩٦١ و١٩٦٣. والوصول إلى الوحدة يقتضي تحرير فلسطين أولاً. وهنا نجد عودة إلى شعار حركة فتح القائل ان «فلسطين هي الطريق إلى الوحدة». ثم هناك تركيز على الدور الذي يجب أن يقوم به الفلسطينيون في هذه المعركة. وهكذا فإن بياناً للقيادة القومية نشرته في دمشق جريدة البعث، في ١٩٦٤/٣/٥، يحدد مميزات الكيان الفلسطيني التي كانت موضع نقاش[١٨]:

«١ ــ أن يكون للكيان الفلسطيني محتوى نضالي يتجسد في تنظيم شعبي لأبناء فلسطين يعبّر عن ارادتهم الحرة وله سلطة فعلية تمارس جميع الحقوق المستمدة من السيادة الكاملة للشعب العربي الفلسطيني على وطنه.

«٢ ــ أن يكون للكيان جيش فلسطيني التكوين والقيادة يرتبط بالسلطة العليا للتنظيم الشعبي الفلسطيني ويخضع لها، ويكون أداة الكيان الثورية القادرة على القيام بمسؤولياتها بالاشتراك مع الجيوش العربية في معركة التحرير.

«ان قيام جيش فلسطيني التكوين والارتباط هو شرط أساسي لقيام كيان فلسطيني له سلطة فعلية، وهو الضمانة الرئيسية ليأتي الكيان صيغة تحرير، ومنطلق ثورة، لا بديلاً عنهما.

«٣ ــ أن تقوم الدول العربية بدعم هذا الكيان مادياً ومعنوياً وأن تتعهد بالقيام بالتزامات محددة تكفل تمكين الكيان الفلسطيني من أداء مهمته وتطوير امكاناته السياسية والعسكرية والمالية دون أية محاولة للتأثير على ارادته أو عرقلة مهماته أو شلّ قدراته».

نعود إلى التأكيد بأن في هذا البيان غمزاً من دور مصر، ومن فرضها الوصاية على منظمة التحرير الفلسطينية؛ غير أن هذه المواقف شجعت قيام تعاون مع فتح ابتداء من سنة ١٩٦٤ بالذات.

لكن هذا التعاون لم يخلُ من المشاكل. وهكذا، فأبو اياد الذي يذكر سوريا بصفتها البلد العربي الوحيد (إذا استثنينا الكويت) الذي لا يلاحق مناضلي فتح، يقول[١٩]: «ان الحكومة وحزب البعث الحاكم كانا يعتبراننا بمثابة 'انفصاليين' بمقدار ما لا نشاركهما مفاهيمهما العربية الوحدوية... ومن غير أن تحاربنا فإن سلطات دمشق لجأت مع ذلك إلى

مناورات شتّى لأجل استيعابنا، وحتى لأجل السيطرة علينا». وفي الواقع، فإن التعاون قام بين الفريقين لغاية سنة ١٩٦٧، مع حالات من المدّ والجزر تبعاً للعلاقات بين الدول العربية وللنزاعات على الحكم في دمشق. وقد انشأت فتح قواعد في سوريا، وانطلقت من هناك مجموعات للقيام بعمليات في اسرائيل (ولكن مروراً بالأردن ولبنان).

وثمة لوحة واضحة عن هذا الصعود والهبوط في العلاقات بينهما، نجدها في الصورة البيانية التي نشرها أونيل(٢٠).

ولقد أدى هذا التعاون المفعم بالنزاعات بحزب البعث إلى تأسيس منظمة فلسطينية خاصة به، هي «طلائع حرب التحرير الشعبية»، في مطلع عام ١٩٦٧، أداتها العسكرية هي «الصاعقة» التي تأسست في أيار (مايو) ١٩٦٨. وطلب من حركة فتح أن تعيد حصر معسكراتها التدريبية ضمن إطار الأردن. بيد أن التعاون لم يتوقف، بل على النقيض من ذلك، فالصاعقة هي المنظمة الوحيدة، التي انضمت إلى اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية إلى جانب فتح في شباط (فبراير) عام ١٩٦٩؛ وبقيت عضواً في اللجنة من غير انقطاع لغاية وقوع الحرب اللبنانية، وكان ثمة تنسيق ووحدة موقف مذهلان بينها وبين حركة فتح.

لقد ارتكز هذا التعاون، في الفترة الممتدة إلى عام ١٩٧١، على القاعدتين السياسيتين الآتيتين:

ــ رفض القرار ٢٤٢.

ــ رفض «المبادرات السلمية» المنبثقة عن مشروع روجرز.

ويمكن القول، بصورة مختصرة، ان مصالح سوريا (وبالتالي الصاعقة) وفتح، كانت متلاقية بصورة عامة خلال تلك الحقبة، فكل منهما يجد في ذلك ما يفيده.

ويؤكد أبو موسى، أحد قادة الصاعقة، في ١٢/٧/١٩٧٠(٢١) بأنه ليس ثمة أي فارق بين فتح والصاعقة في ما يتعلق بأهداف المنظمتين الاستراتيجية وممارستهما العملية طوال المرحلة السابقة.

لم يتغير هذا الوضع بعد تغيير النظام في سوريا، في نهاية عام ١٩٧٠، ووصول حافظ الأسد إلى الحكم؛ فعلى الرغم من «وضع اليد» كلياً على منظمة الصاعقة واستعادتها بعدما كانت في أيدي خصوم الحكم (صلاح جديد)، فقد شهدت العلاقات بين الأسد وحركة فتح تحسناً. ويؤكد الرئيس السوري في مقابلة مع جريدة «النهار»(٢٢) مساندته الواضحة لأهداف فتح وللدولة الديمقراطية.

وهذا يشكل تأكيداً على المواقف التي دافعت عنها الصاعقة طوال السنتين السابقتين. ومع أنها ليست منظمة «مُؤَدْلَجَة» كلياً وذات خط فكري متكامل، وعلى الرغم من قلة اشتراكها في الحوار الدائر، غير أنها ساندت مواقف فتح. وعلى سبيل المثال ففي النقاش الذي أجرته جريدة «الانوار»، والمذكور آنفاً، أعلن ممثل الصاعقة أنه بالنسبة إلينا ليس شعار اقامة دولة ديمقراطية مجرد تكتيك، وانما مسألة استراتيجية، مع أن محتواه لم يتحدّد بوضوح حتى الآن. ويضيف: ان المقاومة لا تزال في بداية الطريق، ولكن عندما تقترب من النصر فلن يكون أمامها سبيل آخر إلّا التقدم ببرنامج كامل.

وقد عاد إلى تأكيد الطابع العربي لقضية فلسطين، لكنه رأى في الأمر وسيلة لحل

المشاكل الاقتصادية التي ستنشأ من جراء بقاء اليهود والفلسطينيين معاً في فلسطين (حتى مع تصوّره أن نسبة معينة منهم، وبخاصة في ما يتعلق باليهود العرب، سيفضلون العودة إلى بلادهم). أما الفارق مع فتح فيبدو بشكل خاص عندما يشدّد على الطابع العربي للدولة الديمقراطية، وعلى كونها ليست قضية فلسطينية فحسب. وهذا لا يحمل على الاستغراب سيّما وأنه يتحدث باسم منظمة مركزها دمشق.

الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين

لا شك في أن المساهمة الأكثر تميّزاً هي التي أعطتها الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين، وهي الجناح اليساري الذي انفصل عن الجبهة الشعبية. وقد عبرت عن نفسها في الدرجة الأولى في مشروع القرار الذي قدمته إلى الدورة السادسة للمجلس الوطني الفلسطيني[٢٣].

يقضي هذا المشروع، بصورة خاصة، بما يلي:

١ ــ رفض الحلول الشوفينية والرجعية والصهيونية والامبريالية المرتكزة إلى الاعتراف بدولة اسرائيل.

٢ ــ رفض الحلول الشوفينية الفلسطينية أو العربية (ذبح اليهود، القاؤهم في البحر، وما إلى ذلك).

٣ ــ حل «ديمقراطي شعبي للمسألة الفلسطينية والمسألة الاسرائيلية»؛ وهذا الحل يعني «انشاء دولة فلسطينية ديمقراطية شعبية يعيش فيها العرب واليهود دون تمييز، دولة ضد كافة ألوان القهر الطبقي والقومي مع اعطاء الحق لكل من العرب واليهود في تنمية وتطوير الثقافة الوطنية لكل منهما».

٤ ــ الدولة الديمقراطية ستشكل جزءاً من دولة اتحادية عربية.

٥ ــ ان التحرير الوطني، الذي سيكون حصيلة كفاح شعبي مسلح والتحرير الكامل لفلسطين، سيتيح اقامة دولة ديمقراطية يتمتع فيها العرب واليهود بحقوق قومية متساوية ويتحملون المسؤوليات نفسها.

ملاحظتان نستنتجهما من هذه المبادىء:

ــ وضوح الاقتراحات المتعلقة باليهود، ورفض الحلول «الشوفينية» العربية والفلسطينية. وهذا يلتقي بالطبع مع اقتراحات فتح، إلاّ أن الصيغة هنا أقوى وأوضح.

ــ الكلام على الحقوق الثقافية والقومية ليهود اسرائيل.

وتكتسب هذه النقطة الأخيرة أهمية كبيرة، وهي تبدو جديدة تماماً في الفكر الفلسطيني، بيد أنها لا تخلو من بعض التناقضات.

وبالفعل، فالجبهة الديمقراطية تتحدث في بعض الأوقات عن وجود شعبين[٢٤]، حتى أنها تعطي، على سبيل المثال، النموذجين اليوغسلافي والتشيكوسلوفاكي[٢٥]. وهذا يحمل على الاعتقاد بأن ثمة اعترافاً بـ«شعب يهودي» أو «شعب اسرائيلي يهودي»؛ إلاّ أن «هركابي» يلاحظ، عن حق، بأن المقصود هو شعب بمفهوم خاص، شعب لا يحق له بناء دولة خاصة به.

والحال، فالجبهة الديمقراطية التي تنادي بالماركسية ــ اللينينية تصطدم بتناقض نظري لا سبيل لتذليله. وكتابات لينين[٢٦] بشأن القوميات هي على أوضح ما يكون. ان الاعتراف بوجود أمة، من قبل منظمة لينينية، انما يعني الاعتراف بحقها في تقرير مصيرها، وبالتالي في «الانفصال» وفي اقامة دولة مستقلة. والاقرار بوجود أمة يهودية اسرائيلية معناه الاعتراف بحقها في الانفصال، في دولة مستقلة، وبتعبير آخر فهو يعني الاعتراف بدولة اسرائيل.

إنها خطوة لا يمكن للجبهة الديمقراطية، بالطبع ،أن تخطوها. والصيغة التوفيقية التي اعتمدتها آنذاك منظمة التحرير الفلسطينية واضحة جليّة[٢٧]: اليهوديّة دين، ولا يمكنها في أي حال من الأحوال أن تؤلف قومية. كل ما يمكن الاعتراف به (وتعترف به فتح والجبهة الديمقراطية) لا يعدو كونه بعض الحقوق الثقافية. ويشرح **مكسيم رودنسون** بشكل دقيق الصعوبات التي تحول دون أن ينظر الفلسطينيون والعرب إلى اليهود بصفتهم أمة[٢٨]، وذلك على أساس تجربة تعايش المجموعات اليهودية والمسيحية والاسلامية في الشرق الأدنى.

وفي الواقع، فلا تخرج الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين من هذا الاطار. وهي، بلسان أمينها العام نايف حواتمة[٢٩]، ترفض حتى فكرة الدولة الثنائية القومية لأن هذا يدخل في تناقض مع «الخط التقدمي البروليتاري في حل المسألة الاسرائيلية والمسألة الفلسطينية». (نلاحظ بأنه لم يتوافر، ولن يتوافر لاحقاً، توضيح وافٍ بشأن طبيعة التناقض). ويتأكد هذا الموقف في العديد من وثائق الجبهة الديمقراطية[٣٠].

يمكن التساؤل، إذاً، عمّا إذا لم يكن هناك سوء فهم لموضوعات الجبهة الديمقراطية في أوروبا الغربية. فعندما يكتب جيرار شالياند[٣١] أن «الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين كانت الحركة الوحيدة التي دافعت عن موضوعة الدولة الفلسطينية التي يتمتع فيها اليهود بحقوق قومية...»، أو ليس يفسر فكرة بالغة الغموض وكثيرة التناقض؟

ويبدو أن كل شيء يثبت ذلك؛ وبشكل خاص، مقابلة حواتمة التي ذكرناها أعلاه، وحيث يؤكد أن «الجبهة الشعبية الديمقراطية، انطلاقاً من موقف ايديولوجي، ترى أن اليهودية دين فقط، وتعترف بشرعية اعتبار اليهودية كثقافة للتجمعات اليهودية، وبشكل خاص للتجمّع الاسرائيلي الموجود الآن على أرض فلسطين».

إذا كان ذلك لا يقلل من فضل هذه النظرية بالنسبة لموضوعات الجبهة الديمقراطية، إلّا أنه يضعها في مكانة متواضعة ومتدنّية. سيّما وأن الجانب الآخر، الذي غالباً ما يتم تجاهله، هو الانضمام إلى شعارات القومية العربية.

ذلك أن قادة الجبهة، شأنهم شأن الجبهة الشعبية، متحدّرون من حركة القوميين العرب. وقد تأثروا بالناصرية، ثم بأسطورة الثورة الاشتراكية في العالم العربي كله.

إن ما يهمّهم بالدرجة الأولى في الدولة الديمقراطية هو، بصورة خاصة، حل المسألة اليهودية؛ وبالفعل فإن إقامة دولة مستقلة تبدو لهم ضرباً من الوهم. وقد تضمنّت مذكرة الجبهة إلى المجلس الوطني الفلسطيني السادس، تأكيداً صريحاً على أن الدولة الشعبية الديمقراطية الفلسطينية ستكون جزءاً لا يتجزأ من دولة فيدرالية عربية في هذه المنطقة.

ويقول حواتمة، في مقابلة أجراها بتاريخ ١٩٧٠/٧/٣ بخصوص العلاقات بين الثورة الفلسطينية والثورة العربية: ان الثورة الفلسطينية جزء لا يتجزأ من الثورة العربية، وكل محاولة لجعل القضية الفلسطينية فلسطينية بحتة، إنما هي في نهاية المطاف محاولة يمينية ومشبوهة وطنياً(٣٢).

عادت هذه الفكرة وطرحت بمزيد من الصراحة في أيار (مايو) ١٩٧٠ في مذكرة قدمتها الجبهة الديمقراطية إلى ندوة المسيحيين العالمية الأولى لأجل فلسطين(٣٣) وجاء فيها أنه يجب وضع الأسس التي تكفل عدم عودة الصهيونية. وهذا لن يكون ممكناً إلّا إذا كانت فلسطين العتيدة جزءاً لا يتجزأ من دولة اشتراكية تشمل المنطقة كلها... وبما أن إلغاء الصهيونية هو وقف على نجاح الثورة العربية، فمن السذاجة أن نتخيّل وجود فسلطين المقبلة بمعزل عن المنطقة... أن تكون الدولة الوحدوية اشتراكية فهذا يكفي لإرساء الأسس الموضوعية التي من شأنها جعل فلسطين ديمقراطية حقاً، ومن غير أي أثر للاضطهاد القومي...

وبذلك، فالجبهة الديمقراطية تعود وتقع، عبر حكاية الدولة الاشتراكية، في الأطروحات «الوحدوية» العربية. تحرير فلسطين يمر بالوحدة العربية، ولكن، الوحدة العربية الاشتراكية.

وأخيراً، فلا يمكننا انهاء تحليلنا لطروحات الجبهة الديمقراطية دون أن نعيد إلى الأذهان أنها المنظمة الوحيدة التي أطلقت فكرة الحوار مع منظمة اسرائيلية، هي الـ «ماتسبين». ولا شك أن هذا الحوار (الذي لا ترفضه حركة فتح مثلاً) بقي محصوراً ضمن حدود الشرذمة الاسرائيلية المذكورة، غير أنه سجّل تطوراً ما لبث أن أدى إلى مناقشات مع الحزب الشيوعي الاسرائيلي «راكح»، ثم مع بعض المنظمات الصهيونية في السبعينات. ففتح الباب أمام نوع من الاعتراف بالشعب الاسرائيلي.

فتح تدخل النقاش

لم يكن النقاش والاعتراضات أمرين عقيمي النتائج؛ إذ أنهما حملا حركة فتح على التدقيق في عدد من المواقف والتخلي عن مواقف أخرى. وفضلاً عن التصريحات المختلفة فسوف نعتمد على وثيقتين: الأولى هي مداخلة الدكتور شعث في الكويت، والتي سبق الحديث عنها، والثانية موضوع بعنوان «الثورة الفلسطينية واليهود»(٣٤)، موقّع باسم «فتح».

ولا نزعم أن هذين البحثين، الحافلين بالبراهين و«المكتملين»، يمثلان مجمل الفكر السياسي لحركة فتح خلال مرحلة ١٩٦٨ ــ ١٩٧١. ذلك أن فتح حركة تضم مختلف الاتجاهات والحساسيات. إلّا أنه يمكن التأكيد بأنهما يمثلان فكر «الفئة القيادية» المحيطة بياسر عرفات، وأن جميع بيانات قادة الحركة تثبت ما هو وارد فيهما. في مضمار تحديد ماهية الدولة الديمقراطية وما لا يدخل في ماهيتها. يقول نبيل شعث:

١ ــ انها تشمل فلسطين كلها، ولا يمكن أن تكون «دولة مسخاً» في الضفة الغربية وغزة.

٢ ــ ليست بمثابة اسرائيل ضمنيّة، وانما هي دولة غير عنصرية وغير فئوية.

٣ ــ لا يمكنها أن تكون الاّ حصيلة القضاء على الدولة الصهيونية، وثمرة الكفاح المسلح.

٤ ــ ستقبل الدولة الجديدة كل من يريد الانتماء اليها من السكان اليهود.

٥ ــ لن تكون دولة من الطراز اللبناني أو القبرصي.

٦ ــ لا يمكننا الدخول في تفاصيل الحلول لأننا لم نزل في بداية نضالنا.

ويصل بعد ذلك الى طرح القضيتين اللتين كانتا موضع اعتراض:

١ ــ أولئك الذين يعتقدون أنه مجرد شعار تكتيكي. ويعترف الكاتب بالتحفظات القائمة بخصوص «المستوطنين»؛ وثمة نزوع لتحويلها الى مسألة دينية، ولاستعادة حجج اللاسامية القائمة في بعض الأوساط العربية والفلسطينية. وهو ما يشكو منه ياسر عرفات بالذات فيقول[٣٥]: لقد تعرضنا لكثير من الحملات والبيانات المتطرفة في العالم العربي... لأننا متمسكون جداً بأصدقائنا اليهود. أما الحل فيجده الدكتور شعث في التربية الثورية للجيل الجديد الذي يتدنى تأثره بآراء الاجيال التي سبقته، وكذلك في تعلم اللغة العبرية[٣٦]، وفي الصلات باليهود التقدميين.

وهو يركز أيضاً على مشاركةاليهود الاسرائيليين في الكفاح المسلح الفلسطيني. وبصورة عامة، فقد واظبت حركة فتح على القيام بعمل دعاوي كبير بشأن اليهود الاسرائيليين الذين انضموا الى معركتها[٣٧].

٢ ــ ويضيف شعث بأن فريقاً آخر من الناس يقبلون بمعالجتنا للقضية اليهودية الاّ أنهم لا يرغبون في الكلام عن دولة، ويرون أن المستقبل يقوم على انشاء الولايات المتحدة العربية. انه رأي الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية وجبهة التحرير العربية. ويقول، في هذا الصدد: فتح لا تنكر ذلك، غير أننا نرى أن الدولة الفلسطينية مرحلة في طريق الاتحاد الفيدرالي.

ويلاحظ أن دعاية فتح، في تلك المرحلة، تميزت ببعض الحدة في عدائها للدول العربية. وهي غالباً ما تردّد بأن أول شهيد للثورة انما قتلته «رصاصة عربية» لدى عودته من مهمة في اسرائيل[٣٨]. وهي تضع تحديداً واضحاً لسياستها تجاه البلدان العربية، فتقول ان فتح تلتزم بمباديء عدم التدخل في شؤون البلدان العربية، وتأمل في المقابل ألاّ يحصل أي تدخل في شؤونها الداخلية وتعتبر استقلال ثورتها شرطاً جوهرياً لنجاحها[٣٩]. وهذا ما حمل «يعري أهود» على القول[٤٠]: «ان حركة فتح، خلافاً للشقيري وللجبهة الشعبية ولسوريا بالذات، لم تقبل يوماً بالفكرة القائلة ان سقوط النظام الملكي في الأردن هو شرط للكفاح المسلح ضد اسرائيل».

وبذلك تؤكد حركة فتح، مع قبولها بفكرة الوحدة العربية، وجهة نظرها القائلة ان المطلوب هو تحرير فلسطين أولاً وانشاء دولة فلسطينية مستقلة.

كما يتصدى شعث للانتقادات العنيفة التي أبدتها جبهة التحرير العربية تجاه فكرة الدولة الديمقراطية. ويقول انها تصديق لما ذهبنا اليه من أن النظرة الجديدة الى مستقبل فلسطين انما هي تحت رحمة المشاحنات العربية مما يضرب مصداقيتها.

ويضيف أن هذا التهجم كان من العنف بحيث حال دون تعديل المادة السادسة وأتاح بالتالي للدعاية الاسرائيلية أن تهاجم الدولة الديمقراطية والتناقض بين النصوص.

وفي السياق نفسه، وفي مجال العلاقة بين عروبة القضية الفلسطينية وبين الدولة الديمقراطية طرح اعتراض ذو أهمية، ويتناول «الأكثرية» اليهودية، وبكلام آخر، الأكثرية غير العربية. ويبدو أن الأجوبة التي تقدمها فتح بشأن هذه المسألة ليست دائماً متناسقة، فيما عدا نقطة واحدة هي حق العيش في فلسطين لليهود الذين يرغبون في ذلك.

لا شك أنه من غير الممكن أن نفهم الحجج المختلفة والمتباينة بمعزل عن موازين القوى داخل المقاومة الفلسطينية، وبينها وبين الدول العربية بشكل خاص. فاذا كانت جبهة التحرير العربية، المنظمة البالغة الصغر التي تمثل العراق، قد استطاعت أن تفرض ارجاء تعديل المادة السادسة، فهذا لأن منظمة التحرير الفلسطينية وحركة فتح لايمكنهما، في التكتيك الملموس وما يرتبط به من صعوبات، أن يتخليا عن مساعدة أي بلد عربي. ومن حق شعث أن يقول ان هذه المجادلات والمشاجرات انما تنسف مصداقية الدولة الديمقراطية.

يجيب ياسر عرفات في آب (أغسطس) ١٩٦٩ على قضية «الاكثرية» العربية أو اليهودية فيقول[٤١]: لا تناقض بين وجود دولة ديمقراطية وتقدمية في فلسطين وبين واقع أن هذه الدولة ستكون عربية... ان مثل هذه الدولة لن تكون مستقرة وقابلة للحياة الاّ اذا كانت جزءاً من محيطها الذي هو محيط عربي... ان أكثرية سكان الدولة المقبلة ستكون عربية، اذا أخذنا بعين الاعتبار أن هناك ٢,٥ مليون فلسطيني عربي، من مسيحيين ومسلمين، و ١,٢٥ مليون عربي من الطائفة اليهودية يعيشون حالياً في دولة اسرائيل.

وقد أعلن عرفات، فيما بعد، بالنسبة للموضوع نفسه[٤٢]، ان اقتراحنا لا يرتبط بعدد معين، وانما بمبدأ أساسي، هو أننا سنرحب بجميع اليهود الذين سيتركون الايديولوجية الصهيونية ويقبلون بالعيش معنا في الدولة الفلسطينية، في اطار تكون الثورة الفلسطينية قد حددته في دولتها الديمقراطية.

أما البحث الذي يحمل عنوان: «**الثورة الفلسطينية واليهود**»، فهو يشدد على عوامل أخرى من شأنها الحفاظ على الأكثرية العربية:

ــ نسبة الولادات أعلى.

ــ ازدياد نسبة اليهود الذين يرحلون من فلسطين بفعل تصاعد الكفاح الثوري.

ــ امكانية عودة اليهود المتحدرين من البلدان العربية، الى مسقط رأسهم.

وفي ما يتعلق بنبيل شعث فهو مع تأكيده على أن الطائفتين متساويتا العدد، يضيف: ليست هذه هي المشكلة. ان حقوق اليهود يجب أن تكون مضمونة مهما يكن عددهم في فلسطين العتيدة؛ وثمة ضمانة أخرى يوفرها اشتراكهم في الثورة.

يتبين من الحصيلة الأولية أمران:

ــ المكانة المهمة التي يأخذها في الثورة الفلسطينية النقاش المتعلق بالدولة الديمقراطية. ولا يمكن الاّ أن يفاجأ المرء باتساع هذا الحوار على الرغم من انخراط المقاومة في نضال صعب، ضد اسرائيل وضد بعض الدول العربية في آن. وهذا يثبت ما تسديه منظمة التحرير الفلسطينية من أهمية لهذه القضية التي يتراءى لها أن دورها حاسم بالنسبة للمستقبل.

ــ التطور الذي حصل في الفكر السياسي الفلسطيني. وهذا يؤكده الدكتور صرطاوي[٤٣] الذي يرى في معركة الكرامة التحول الأساسي من ناحية «السيكولوجيا

الجماعية» الفلسطينية.

ولنتفحص الآن كيف تجسد هذا التطور وهذا النقاش على مستوى الدورات المتتالية للمجلس الوطني الفلسطيني، وهو الهيئة العليا في منظمة التحرير الفلسطينية.

المناقشة حول الدولة الديمقراطية في دورات المجلس الوطني(٤٤)

لا بد لنا، لتقويم أهمية النقاش، أن نستخرج ما يمكن تسميته: «التوافق» بين منظمات المقاومة الفلسطينية كلها (باستثناء «الأنصار» الشيوعية):

١ ــ الكفاح المسلح هو «الطريق الوحيد لتحرير فلسطين»، ومن هنا رفض جميع الحلول القائمة على التفاوض (على أساس القرار رقم ٢٤٢ أو مشروع روجرز أو سواهما). لذا فان الدولة الديمقراطية ليست معتبرة بمثابة «مشروع»، أو اقتراح للتفاوض بشأنه، وانما هي هدف استراتيجي.

٢ ــ تحرير مجموع التراب الفلسطيني هو الشرط الضروري لإقامة الدولة الديمقراطية. لا مجال اذن، لأي مساومة مع القادة الصهاينة ولا قبول بأي تأقلم مع البنيات الصهيونية.

٣ ــ رفض «الدولة المسخ»، أي الدولة التي تقام على جزء من فلسطين، وبشكل خاص في الضفة الغربية وقطاع غزة.

لكن المناقشة محكومة أيضاً بالنزاعات الداخلية بين المنظمات الفلسطينية، ففي تلك المرحلة (١٩٦٧ ــ ١٩٧٠)، لم تكن حركة فتح قد ثبتت هيمنتها. وقد أنكرت عليها الجبهة الشعبية هذا الدور القيادي ولا سيما خلال سنة ١٩٧٠. «ان الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين هي التي فرضت نفسها على منظمة التحرير الفلسطينية طوال سنة ١٩٧٠، بالقوة أو بالحسنى، بفعل قدرتها الميدانية المتزايدة في الأردن وبفعل مغامرة احتجاز الرهائن في فنادق عمان في شهر حزيران (يونيو) واحتجاز الطائرات قرب مدينة الزرقا في شهر أيلول (سبتمبر)(٤٥). وكانت لهذا الصراع نتيجتان مباشرتان في ما يتعلق بالجدال القائم:

ــ الأولى، أنه اضطر حركة فتح، التي كانت تبحث فعلاً عن تحقيق وحدة أكثر شمولاً (لأسباب تحدثنا عنها آنفاً)، للدخول في مساومات وتنازلات.

ــ أما الثانية، فهي انه أعطى هذا الجدال وهذه المناقشات معنى هو غير معناها الحقيقي. ويؤكد الدكتور صرطاوي، في هذا الصدد(٤٦)، ان عناصر النزاع الداخلي أثرت كثيراً في النقاش المتعلق بالدولة الديمقراطية.

كنا نعتقد، يقول صرطاوي، اننا أمام مناورة تقوم بها فتح والرجعية العربية: كنا نعتقد بوجود مصيدة، دون أن ندرك جيداً ماهيتها. ومن هنا مبادرتنا الى الرفض والى ردّ ما تقدمت به فتح من اقتراحات في مرحلة معينة في البداية.

وكما قلنا، فقد كان المجلس الوطني الفلسطيني الخامس، المنعقد في شباط (فبراير) ١٩٦٩، أول مؤتمر يجري فيه الحديث عن فلسطين ديمقراطية. غير أن هذه الدورة لم تشارك فيها الجبهة الشعبية التي كانت في خضم أزمة داخلية.

وعقدت الدورة السادسة للمجلس في القاهرة في أيلول (سبتمبر) ١٩٦٩. وعادت مسألة الدولة الديمقراطية الى البروز بقوة، لكن الجبهة الشعبية اكتفت بارسال مراقب، في حين غابت جبهة التحرير العربية. وقد أثارت المذكرة التي قدمتها الجبهة الديمقراطية والتي سبق ذكرها نقاشاً واسعاً، تم على أثره القبول بالشعار ولكن مع بعض التحفظات. وأكد القرار السياسي للمجلس[٤٧] أن هدف المقاومة هو مواصلة الكفاح «الى أن يتم النصر واقامة الدولة الفلسطينية الديمقراطية البعيدة عن كل أشكال التمييز الديني والعنصري».

لكن توصيات اللجنة السياسية والاعلامية[٤٨]، اذا كان على المجلس الوطني الفلسطيني أن يبقي على هذا الشعار في قراراته وبياناته السياسية، فهي في الوقت نفسه تطلب من اللجنة التنفيذية تأليف لجنة لدراسته وايضاحه ايضاحاً كاملاً. وقد كلفت اللجنة بتقديم نتيجة أعمالها الى الاجتماع المقبل للمجلس الوطني الفلسطيني. النتيجة، اذاً، ايجابية بالنسبة لفتح، الاّ أنها ترسم في الوقت نفسه حدود فعلها داخل منظمة التحرير الفلسطينية كما تسجل قوة التحفظات القائمة. وقد تجلت هذه التحفظات أيضاً في قضية تعديل المادة السادسة من الميثاق. ويؤكد الدكتور يوسف صايغ، مدير مركز التخطيط في منظمة التحرير في رسالة نشرتها «التايمز» بتاريخ ١٩٧٠/٢/٢٨[٤٩]، ان فتح والصاعقة والجبهة الديمقراطية قدموا للدورة السادسة للمجلس الوطني الفلسطيني تعديلاً للمادة السادسة بحيث يغدو واضحاً أن جميع اليهود الذين يتحررون من المواقف الاستعمارية ويقبلون بالعيش في سلام مع المسلمين والمسيحيين، سيكون بامكانهم أن يعيشوا في فلسطين*. وشكلت لجنة فرعية لطرح صيغة تعديل في دورة المجلس القادمة. لأية أسباب تم ارجاء اتخاذ القرار؟

أولاً: لأن المادة ٣٣ من الميثاق تنص على أن كل تعديل لهذا الميثاق يتطلب عقد دورة استثنائية للمجلس الوطني الفلسطيني يدعى اليها لهذا الغرض؛ ولم يكن هذا هو وضع الدورة السادسة.

ثم ان تعديل الميثاق يتطلب أكثرية الثلثين، وفي ذلك الوقت كان في حوزة فتح والصاعقة والجبهة الديمقراطية ٥٣ مقعداً من أصل ١١٢[٥٠]، وكانت تتمتع أيضاً بمساندة عدد من المستقلين، ولكن هل انها تملك أكثرية الثلثين؟ ناهيك عن أن فتح بالذات لم تكن تبدو مجمعة حول هذه المسألة.

وبعد تأجيل متكرر، عقدت الدورة السابعة للمجلس الوطني الفلسطيني في العاصمة المصرية بين ٣٠ أيار (مايو) و ٤ حزيران (يونيو) ١٩٧٠. كان ذلك بعد أن حصلت تطورات ملحوظة في وضعيّ المقاومة السياسي والعسكري، وتضاعفت المواجهات مع السلطة اللبنانية، ومع السلطة الأردنية بشكل أخص. وبرزت على جدول الاعمال قضية الوحدة الوطنية في مواجهة النظام الهاشمي وفي مقارعة مختلف مشاريع الحلول المرتكزة الى قرار مجلس الأمن الرقم ٢٤٢. وكانت أسهم الجبهة الشعبية في تصاعد، كما سبق وذكرنا، وأتاحت لها أزمة شباط (فبراير) ١٩٧٠ مع السلطات الأردنية أن تفرض وجود «القيادة الموحدة» التي تضم احدى عشرة منظمة فلسطينية. وبفعل الضغوط الداخلية والخارجية التي مارستها الجبهة

(*) تؤكد نشرة «فتح» بتاريخ ١٩٧١/١/١٩، أن حركة فتح دعت لتعديل الميثاق، بهدف رفع القيود المتعلقة بحصول اليهود على الجنسية الفلسطينية.

في آن واحد على المقاومة، وبفعل الجمع بين عمليات خطف الطائرات وبين التواجد المتين في مخيمات اللاجئين في الأردن فقد نجحت تدريجياً في فرض خطها السياسي الذي مالبث أن أدى الى «أيلول (سبتمبر) الاسود».

وينعكس هذا الدور في الاتفاق الموقع في ٦ ايار (مايو) ١٩٧٠ بين شتى المنظمات الفلسطينية (وقعته احدى عشرة منظمة، بينها الجبهة الشعبية وفتح، وقد جرى استثناء منظمة «الأنصار» وحدها من عملية المصادقة)، وهذا مهّد لانعقاد المجلس الوطني السابع. وهذا الاتفاق كان احدى الوثائق المهمة التي أصدرها المجلس الوطني.

لقد غابت عن نص اتفاق ٦ أيار (مايو) كل اشارة الى الدولة الديمقراطية. ولا نجد الاّ تلميحاً بعيداً تضمنته العبارة القائلة[٥١]: ان هدف الكفاح المسلح الفلسطيني هو التحرير الكامل لفلسطين، بحيث يتعايش جميع السكان في المجتمع ضمن مساواة في الحقوق وفي الواجبات، في اطار المطامح العربية في الوحدة وفي التقدم. ومن بين القرارات التي أصدرها المجلس الوطني الفلسطيني[٥٢] قرار يحيل بموجبه المجلس على اللجنة التنفيذية عدة أمور، ومن بينها «تحديد الدولة الديمقراطية ومحتواها»، وذلك في دراسة جديدة ترفع الى الدورة القادمة للمجلس الوطني الفلسطيني. وثمة اغفال كامل لتعديل المادة السادسة. هناك، اذاً، تراجع واضح في هذه المسألة: ولا غرابة، فان تطور نسبة القوى في تلك السنة (١٩٧٠) لم يكن مؤاتياً لـ «فتح».

غير ان أعمال الدورة السابعة للمجلس الوطني سهدت تحركاً هجومياً جديداً، وذلك مع أن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين عادت وقررت في آخر المطاف أن تتمثل بمندوب «رمزي».

وتندرج المبادرة الجديدة في نطاق وحدة «الساحة الأردنية ــ الفلسطينية».

وكانت قضية العلاقات مع الأردن مطروحة لدى منظمات المقاومة الفلسطينية منذ سنة ١٩٦٧. ولقد مرّ معنا أن ميثاق ١٩٦٨ حذف جميع القيود الموضوعة بشأن عمل منظمة التحرير الفلسطينية في الضفة الغربية، وفي الوقت نفسه لم تطالب المنظمة بالسيادة على الضفة الغربية. ولم يجد هذا التناقض حلاً حقيقياً الاّ بعد قبول منظمة التحرير بفكرة ايجاد دولة في الضفة الغربية وغزة.

أضيفت الى هذه المشكلة مشكلة أخرى. وهي أن بريطانيا كانت بعد الحرب العالمية الأولى، قد فصلت الضفة الشرقية لنهر الأردن عن فلسطين. وقد وجد عدد من الأطراف الفلسطينية في هذا الفصل واحداً من مظاهر التجزئة التي فرضها الاستعمار على الأمة العربية. وقد أفادت هذه الأطراف، ومنها بصورة خاصة الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية، من الوجود الفلسطيني في الأردن ومن مكانة الأردن المميزة في الاستراتيجية العسكرية لتطالب «بوحدة الساحة الأردنية ــ الفلسطينية»*؛ وكان هذا أسلوبهم للتعبير عن

(*) يكون من المفيد أن يصار الى وضع دراسة مفصلة عن العلاقات بين «شرقي الأردن» وفلسطين، منذ الانتداب. فلغاية ١٩٤٨ لم يعد هناك أي مشاركة خاصة من جانب أبناء الأردن الشرقي في الحركة الفلسطينية. وقد انضم أبناء الغربية الى الحركة الوطنية الأردنية بعد ١٩٤٨، ولعبوا في الفترات اللاحقة دوراً مهماً في انتفاضات ١٩٥٦ ــ ١٩٥٧. الاّ أن المطالب مالبثت أن اتخذت، شيئاً فشيأ، وخصوصاً خلال تظاهرات ١٩٦٦، طابعاً فلسطينياً واضحاً.

تعلقهم «بالقومية العربية»[٥٣].

لم تشر الدورتان الخامسة والسادسة للمجلس الوطني الفلسطيني الى الأردن الا بصورة عابرة. كان الأردن يعد قاعدة مساندة. وقد سجلت اتفاقية ٦ أيار (مايو) تحولاً مهماً بما تؤكد عليه من «وحدة الشعب على الساحة الأردنية ــ الفلسطينية». وهذا ينسجم مع لهجة مقررات الدورة المفرطة في قوميتها وفي وحدويتها. وهكذا، فالبيان الختامي يكون قد شدّد من بروز هذه النزعة[٥٤]. وحدث أمر آخر في هذا المجلس الوطني، وهو اشتراك «وفد شعبي أردني» في أعمال الدورة المذكورة[٥٥]. وقد طلب تعديل ميثاق منظمة التحرير الفلسطينية ونظامها الأساسي، وذلك حتى يتاح للأردنيين الاشتراك الكامل في منظمة التحرير الفلسطينية. حتى ان البعض قدم طلبات للانتساب الى عضوية المجلس الوطني الفلسطيني. وقد عارض عرفات هذه الطلبات. وجاء القرار النهائي يقضي بانشاء هيئة عليا تضم الحركة الوطنية في شرق الأردن والثورة الفلسطينية؟ ولا ننسى أن هذه وسيلة للتأكيد على الفارق بين الحركتين. لقد تنازلت فتح كثيراً خلال دورة المجلس الوطني هذه، الّا أنها لايمكن ان تتنازل عمّا يبدو لها جوهرياً. وهو استقلالية الحركة الفلسطينية بالنسبة لسائر القوى العربية (حاكمة كانت أم غير حاكمة).

غير ان تأكيد وحدة الشعب على الساحة الأردنية ــ الفلسطينية هو تشجيع مباشر للذين يعتقدون أن تحرير فلسطين يمرّ عبر اسقاط الملك حسين. ويستفاد من أزمة حزيران (يونيو) ١٩٧٠، ومن شعار الجبهة الديمقراطية: «كل السلطة للمقاومة»، ان الخطوط الفاصلة في الحركة الفلسطينية لم تنته ولم تتبدد. فتح تحاول أن تحل النزاع مع الملك حسين، والجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية تسعيان لتأزيمه. الانقسامات تحتد أيضاً بفعل قبول مصر والأردن بمشروع روجرز. المجلس الوطني الفلسطيني ينعقد في عمان ويشجب موقف عبد الناصر ويهدد الحكم الأردني، مؤكداً وحدة الشعب على الصعيد الأردني ــ الفلسطيني وأيضاً[٥٦] رفض تقسيم البلاد الى دولتين صغريين أحداهما فلسطينية والأخرى أردنية.

ولقد فقدت المقاومة الفلسطينية، في أشهر محدودة، عدداً كبيراً من مرتكزاتها بالنظر الى انقطاعها عن مصر الناصرية (من غير ان تحسب، بالطبع، مدى الارتباك والفوضى اللذين يخلقهما في الجماهير العربية صراعها مع عبد الناصر)، وكذلك بالنظر الى خضوعها لضغوط جناحها المتطرف، والتي كانت تتزايد قوة وحدة. وفي مواجهة السلطة والجيش الأردنيين اللذين لايحلمان الّا بالتبرؤ من المقاومة، فانه لم يعد بامكان هذه الأخيرة أن تتجنب المجابهة العسكرية، من «أيلول (سبتمبر) الأسود» الى نتائجه المدمرة.

المجلس الوطني الفلسطيني الثامن

لقد أثار «أيلول (سبتمبر) الأسود» أزمة لدى جميع المنظمات الفلسطينية، وتشعبت المناقشات بخصوص أسباب الهزيمة. وانعقد المؤتمر الوطني الفلسطيني الثامن في القاهرة بين ٢٨ شباط (فبراير) و ٥ آذار (مارس) في أجواء سيطر عليها استمرار المعارك في الأردن؛ تلك المعارك التي أدت الى الغاء وجود المقاومة هناك. وركزت الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية على ضرورة الكفاح ضد النظام الأردني، وعلى الوحدة بين الجماهير الأردنية

والفلسطينية. ولولاهما لما بقي شعار الدولة الديمقراطية مطروحاً(٥٧). وأصبحت الصاعقة منقسمة... وعرفت فتح أيضاً عدداً من التفاعلات الداخلية. في هذا السياق بالذات عاد المجلس الوطني الفلسطيني الثامن الى تأكيد شعار الدولة الديمقراطية رغم كل شيء(٥٨):

«ان الكفاح المسلح ليس كفاحاً عرقياً أو مذهبياً ضد اليهود.. ولهذا، فإن دولة المستقبل في فلسطين المحررة من الاستعمار الصهيوني هي الدولة الفلسطينية الديمقراطية التي يتمتع الراغبون في العيش بسلام فيها بالحقوق والواجبات نفسها، ضمن اطار مطامح الأمة العربية في التحرر القومي والوحدة الشاملة... مع التأكيد على وحدة الشعب في ضفتي الأردن كلتيهما».

وأعلن ياسر عرفات، في مقابلة صحافية بشأن نتائج الدورة الثامنة للمجلس الوطني(٥٩)، أن الهيئة العامة للمجلس عادت للمرة الأولى الى استعادة شعار فتح من أجل دولة ديمقراطية في فلسطين. وأضاف أن دورات سابقة للمجلس ناقشت هذا الهدف لكنها لم تقره؛ انه حدث بالغ الأهمية ولا سابقة له.

على امتداد النصوص التي أقرها المجلس الوطني الفلسطيني تلمس التناقض بين ضرورة الدولة الديمقراطية وبين وحدة ضفتي الأردن. الا أن ذلك يشكل نجاحاً ملحوظاً لـ«فتح»، سيما وقد عاد التأكيد الصريح أن منظمة التحرير الفلسطينية انما هي الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني، وانها هي المعنية بقيادة الثورة الى النصر. ويسجل هذا التأكيد الذي استعاده الاجتماع الاستثنائي للمجلس الوطني في عمان خطوة كبيرة الى الامام في اتجاه الاعتراف الحقيقي بالاستقلالية الفلسطينية.

ان التصفية النهائية لوجود المقاومة في الأردن، والاخفاق التدريجي لمحاولات قلب الملك حسين وقيام مشروع المملكة العربية المتحدة في عام ١٩٧٢، وضعت منظمة التحرير الفلسطينية أمام مسؤوليات كبيرة. وفي حين أن وحدة الضفتين ظهرت كضرب من الخيال فقد ترسخت، كقضية ملموسة، قضية سيادة منظمة التحرير الفلسطينية على الأرض المحتلة منذ ١٩٦٧ واقامة دولة فلسطينية*. كان لابد اذاً، من اجتياز طريق طويلة قبل أن تقر منظمة التحرير هذا الهدف؛ أصبح الهدف الجوهري بعد أيلول (سبتمبر) الأسود هو الدفاع عن الثورة، وليس التحرير(٦٠). وكان لابد من تبدل في نسبة القوى بالمنطقة لأجل القبول بهذه الصيغ الجديدة. وحدث يومها، وفي انقلاب غريب في منطق التاريخ السياسي، أن اخصام الدولة الديمقراطية أصبحوا من كبار مؤيدي هذه الدولة بمقدار ما يؤدي هذا الشعار الى محاربة شعار الدولة في الضفة الغربية وغزة!

وقبل أن نحاول استخراج بعض الاستنتاجات من هذا الجدال بشأن الدولة الديمقراطية في مرحلة ١٩٦٧ ــ ١٩٧٠، نود أن نتفحص على وجه السرعة مسألتين لم يتناولهما بحثنا، وهما العلمانية ومحتوى الدولة الاجتماعي.

على خلاف الفكرة الواسعة الانتشار لا ترتبط فكرة الدولة الديمقراطية في الفكر

(*) الفكرة كانت مقبولة لدرجة أن أنور عبد الملك في كتابه «الفكر السياسي العربي المعاصر» يورد بيان حركة فتح بتاريخ أول كانون الثاني (يناير) ١٩٦٩ تحت عنوان: «من أجل فلسطين مستقلة، ديمقراطية وعلمانية»، في حين أن كلمة العلمنة غائبة كلياً عن نص البيان المذكور.

السياسي الفلسطيني بفكرة العلمنة[٦١]. وفي الواقع، فلا تظهر فكرة العلمنة في أي من البيانات الرسمية لمنظمة التحرير في المرحلة المذكورة، ولا في بيانات «فتح» أو سواها من المنظمات. بيد أننا نجد لها أثراً في هذا التصريح أو ذاك[٦٢]. أما التعبير المستخدم بصورة عامة فهو «دولة غير فئوية». وفي الحقيقة، وعلى حد تعبير ياسر عرفات[٦٣]، فاننا «لم ندع لإقامة دولة علمانية. وما حصل هو أن الكاتبة الفرنسية آنيا فرانكوس قد نشرت هذا الشعار باسم الثورة الفلسطينية». ويضيف: أنا مقتنع بأن في ذلك تطويعاً أو تشويهاً لتعبير الديمقراطية الذي نستخدمه.

وكما يقول كاتب معبر عن وجهات نظر فتح، فان هذه الأخيرة لا تتكلم عن العلمنة[٦٤] لأن العرب قد يستغلون ذلك كذريعة للتخلي عن مسؤولياتهم في مساندة النضال الفلسطيني.

ولا شك أن مفهوم العلمنة ليس له حظ كبير في ان يلاقى الصدى بين الجماهير العربية، وحده حزب البعث ينادي به صراحة.

أما في ما يخص البنية الاجتماعية للدولة المقبلة فانها بعيدة عن اهتمام المنظمات الفلسطينية. ويلاحظ وجود تيارين في هذا المضمار: يتمثل الأول في الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية ويدعو الى دولة اشتراكية، ويتمثل الثاني في حركة فتح التي ترجئ البحث في هذه القضية الى ما بعد النصر. وهذا ما يعلنه عرفات[٦٥] بالقول اننا لن نناقش تركيبة الدولة الجديدة بشكل مفصّل، لأن ما نحتاجه اليوم هو أوسع تلاحم وطني ممكن.

وهذه الموضوعة الأخيرة تعود و«تجد تعبيرها» في وثائق منظمة التحرير الفلسطينية التي لا تتطرق لهذا الموضوع الّا لماماً وبصورة غامضة.

استنتاجات

لم تختتم المناقشات بخصوص الدولة الديمقراطية بانعقاد الدورة الثامنة للمجلس الوطني الفلسطيني. انها ستستمر لأنها تتناول قضايا استراتيجية تمس مستقبل الشعب الفلسطيني بالذات. الّا ان النقاش الذي فتح منذ سنة ١٩٦٧ طرح العديد من الأفكار وطور الفكر السياسي الفلسطيني. ولا سبيل الى فهم التطور اللاحق، وبصورة خاصة اقتراحات الحل على مراحل، المطروحة منذ سنة ١٩٧٣، بدون تقويم القفزة النوعية التي تمثلت باقرار شعار الدولة الديمقراطية.

هناك، في الدرجة الأولى، عملية «الفصل» بين الكيان الفلسطيني والأمة العربية. وبتأكيد حركة فتح ومنظمة التحرير الفلسطينية على ضرورة الدولة الفلسطينية المستقلة فإنهما تثبتان القطع الكامل مع جميع النظريات القومية العربية التي سيطرت على الحركة الفلسطينية خلال مرحلة ١٩٤٨ ــ ١٩٦٧. وهي تؤكد ضرورة حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني وأهمية وجود تنظيم يقوده ويديره الفلسطينيون ويكون خاصاً بهم ويتمتع بالاستقلال عن البلدان العربية الأخرى. هذا الاستقلال ليس مطلقاً بالطبع؛ فمنظمة التحرير مرتبطة بمختلف جوانب الدعم العربي فضلاً عن التناقضات العربية،لكنها تستفيد من هذا الدعم ومن هذه التناقضات للحفاظ على حرية قرارها. ان تيارات القومية العربية على اختلاف أشكالها ولا سيما «الثورية» منها، باتت تستحوذ على أقلية محدودة ولا سيما بعد أحداث «أيلول الأسود». لذا فان قبول فكرة الدولة الفلسطينية، الموازية لمفهوم السيادة

الفلسطينية انما يشق الطريق أمام التطورات اللاحقة.

فلقد طالبت منظمة التحرير بعد ذلك بحقوقها على الضفة الغربية وغزة، ثم قبلت — في حال تحرير هذه المناطق — ببناء «سلطة ثورية» عليها ثم دولة مستقلة.

تأتي بعد ذلك، الموافقة على الوجود اليهودي. ولهذه الفكرة نتيجتان مهمتان: الأولى انها تحمل على الاعتراف لليهود الاسرائيليين بدور ما. ومن هنا يأتي الحوار مع منظمة مثل الـ «ماتسبين». هذا لا يزال محدوداً بلا ريب، لكن النطاق يعود ويتسع، وبسرعة لا بأس بها، فيشمل الحزب الشيوعي الاسرائيلي «راكح» ثم بعض المنظمات الصهيونية (شيلي). وسيؤدي هذا الحوار، الذي ليس سهلاً دائماً، الى رؤية جديدة للواقع الاسرائيلي. أما النتيجة الثانية فتنبع من تناقض يحمله الاقتراح في طياته بالذات. فاذا تم الاعتراف لليهود الاسرائيليين بحق البقاء في فلسطين، وبالتمتع بما لسائر السكان من حقوق وواجبات، فكيف يمكن، في الوقت ذاته، أن تتقرر بنية الدولة من غير مشاركتهم(٦٦)؟ وما العمل في حال رفضت أكثرية اليهود الاسرائيليين العيش مع الفلسطينيين؟ ألا يتضمن القبول بالوجود اليهودي فكرة حق تقرير المصير لليهود الاسرائيليين؟ هذه المخاوف تظهر لدى مختلف معارضي المشروع. ويقر عرفات نفسه بهذا التخوف عندما يقول(٦٧): «لقد عبر الفلسطينيون في البداية عن استعدادهم للعيش في دولة ديمقراطية يكون فيها المسلمون واليهود والمسيحيون على قدم المساواة. لكن هذه الفكرة رفضت واستبعدت. ويقضي اقتراحنا الثاني بانشاء دولة فلسطينية على أي شبر من الأرض الفلسطينية ينسحب منه الاسرائيليون».

وهكذا، ففي شعار الدولة الديمقراطية ترتسم بذور التطورات اللاحقة للفكر السياسي الفلسطيني. الاّ أنه لا بد من مسيرة طويلة ترتبط ليس بالنقاش الدائر في منظمة التحرير الفلسطينية فحسب، بل أيضاً، وبصورة خاصة، بتطور الوضع في المنطقة وفي العالم وبموقف مختلف شرائح الشعب الفلسطيني، مع امتداد شمل بوضوح، بدءاً من العام ١٩٧٣، فلسطينيي المناطق المحتلة بصفتهم قوة ذات تأثير حاسم.

ترجمة: نبيل هادي
عن الفرنسية

---

(١) مذكور في كتاب: Harkabi, *Israel et Palestine*, Génève: Editions de l'Avenir, 1972, p. 139 and 140.

(٢) أنظر: *IDP* 1969, p. 767-771.

(٣) **الأحرار** (بيروت)، ١٩/١٢/١٩٦٩؛ *LQP* 1969, p. 123.

(٤) راجع نص الحوار في جريدة **الأنوار** (بيروت) تاريخ ٨ و١٥ و٢٢ آذار (مارس)؛ أنظر أيضاً: العرض الأكثر شمولاً الوارد في **الأحرار** تاريخ ١٠/٥/١٩٧٠، المذكور في: *DPA* 1970, p. 325.

(٥) أنظر: *DPA*, 1970, p. 210

(٦) مقابلة مع د. الصرطاوي في ٢٢/١٢/١٩٨٠.

(٧) أنظر: Kazziha, *Revolutionary Transformation in the Arab World*, London: 1975.

(٨) راجع: سخنيني، «الكيان الفلسطيني بين ١٩٦٤ — ١٩٧٤»، **شؤون فلسطينية**، العددان ٤١ و٤٢، كانون الثاني/ شباط (يناير/ فبراير) ١٩٧٥، ص٤٦؛ أو (نسخ مجلة الثأر المحفوظة في مركز الأبحاث الفلسطيني في بيروت —

المترجم).
(٩) IDP 1967, p. 636-642
(١٠) *Ibid.*, p. 723-726
(١١) *Ibid.*, 1969, p. 830
(١٢) **الأحرار**، ٢٢/٥/١٩٧٠: مقابلة مع غسان كنفاني (عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية)؛ **الأنوار**، (بيروت)، ١٥/٣/١٩٧٠: DPA 1970, p. 336
(١٣) DPA 1970, p. 147
(١٤) **الوثائق العربية الفلسطينية**، لعام ١٩٧٠.
(١٥) **الأنوار**، ٨/٣/١٩٨٠.
(١٦) IDP 1967, p. 690
(١٧) بالنسبة لهذا الجزء من البحث يراجع فصل: «The Palestinian Resistance: Inter-Arab Politics». من كتاب كوانت. *The Politics of Palestinian Nationalism*. London: University of California Press, 1974.
(١٨) **الوثائق العربية**، ١٩٦٤: **البعث**، (دمشق)، ٥/٣/١٩٦٤ منشورة أيضاً في الـ «Orient» (١٩٦٤)، ص ٢١٦.
(١٩) أبو اياد، *Palestinian sans patrie*, Paris: Fayolle, 1978, p. 81 (وقد ترجم هذا الكتاب إلى العربية في بيروت سنة ١٩٨٠، وبخصوصه نعتمد النص العربي بالمقارنة مع الأصل الفرنسي في حال الضرورة ــ المترجم).
(٢٠) Quandt, *op.cit.*, p. 172
(٢١) DPA 1970, p. 528 and 529
(٢٢) IDP 1971, p. 414
(٢٣) **الوثائق العربية الفلسطينية لعام ١٩٦٩**، *IDP 1969*, p. 777 and 778
(٢٤) Harkabi, *OP.CIT.*, P.142
(٢٥) مقابلة مع حواتمة، **لوموند** (باريس)، ٣١/٥ و ١/٦/١٩٧٠.
(٢٦) راجع مثلاً، لينين: *Notes Critiques sur la question nationale et Du droit des nations a disposer d'elles-memes*, **المؤلفات الكاملة**، المجلد ٢٠، (كانون الأول ــ ديسمبر ١٩١٣/ آب ــ أغسطس ١٩١٤) مطبوعات موسكو وأديسون سوسيال، ١٩٥٩.
(٢٧) بخصوص الأصوات المناقضة تمكن قراءة مقال القائد الشيوعي الاسرائيلي اميل توما المذكور في كتاب *Les Palestiniens et la crise Israelo-arabe*, Paris: Ouvrage Collectif, Edition Sociales, 1974.
(٢٨) M. Rodinson, *Peuple Juif and problème Jeuif*, Paris: Edition Maspero, 1981.
(٢٩) IDP 1969, 3/11/1969, p. 805-807
(٣٠) راجع، على سبيل المثال، تصريحات ممثل الجبهة الديمقراطية في ندوة جريدة **الأنوار**، ١٥/٣/١٩٧٥.
(٣١) G. Chaliand, *La Resistance Palestinienne*, Paris: Editions du Seuil, 1970, p. 102.
(٣٢) **الوثائق العربية الفلسطينية لعام ١٩٦٩**: *IDP 1969*, p. 777
(٣٣) مذكور في كتاب: *Textes de la revolution Palestinienne 1968-1974*, Paris: Sindbad, 1975.
(٣٤) فتح، **الثورة الفلسطينية واليهود** *(La revolution Palestinienne et les Juifs)*, Paris: Editions de Minuit, 1970, والكتاب يعيد نشر ثلاثة مقالات ظهرت في آذار (مارس) ونيسان (أبريل) وأيار (مايو) ١٩٧٠.
(٣٥) مقابلة لجريدة مصرية أعادت نشرها **لوموند**، ١٢/٢/١٩٦٩.
(٣٦) أصدرت حركة فتح في عام ١٩٦٩، كتاباً بعنوان: «تعلم العبرية»، تحدثت عنه صحيفة **الدراسات الفلسطينية** الصادرة في بيروت بالانكليزية، المجلد الأول، العدد ١، ص ١٤١.
(٣٧) راجع، مجموعة **«فتح»** نصف الشهرية باللغة الانكليزية، ١٩٦٩ ــ ١٩٧١، وعلى سبيل المثال عدد الأول من تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٦٩، بشأن كمال النمري.
(٣٨) **المصدر نفسه**، ٥ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٦٩.
(٣٩) **المصدر نفسه**.
(٤٠) Ehud, Yaari, «Al-Fath Political Thinking», *New-Outlook*, (Tel-Aviv), November-December 1968.
(٤١) *IDP 1969*, p. 773
(٤٢) تصريح بتاريخ ٥/٢/١٩٧٠، تذكره *MER* لعام ١٩٦٩ ــ ١٩٧٠، ص ٢٣٦.

(٤٣) **مقابلة مع د. الصرطاوي في ٩/٣/١٩٨١.**

(٤٤) **راجـع مـقـررات المـجـلس الوطنـي الفلسطيني**، في التواريخ المعنية.

(٤٥) راجع كتاب: O. Carre, *September Noir, Refusarabe de la Resistance Palestinienne*, Bruxelles: Editions Complexes, 1980.

(٤٦) مقابلة مع د. الصرطاوي في ٩/٣/١٩٨١، **مصدر سبق ذكره**.

(٤٧) نصوص المقررات في كتاب راشد حميد، **مقـررات المجـالس الوطنيـة الفلسـطينيـة ١٩٦٤ — ١٩٧٤**، بيـروت: مـركـز الأبحـاث، م.ت.ف. ١٩٧٥، ص ١٥٦.

(٤٨) **المصدر نفسه**، ص ١٥١.

(٤٩) مـذكور في: *Arab Report and Record*, (London), 1-5 November

(٥٠) راشد حميد، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣١.

(٥١) **المصدر نفسه**، ص ١٦٦.

(٥٢) **المصدر نفسه**، ص ١٦٢.

(٥٣) تمكن، في هذا المجال، مراجعة كتاب، Y. Porath, *The Emergence of the Palestinian Arab National Movement 1918-1929*, London: Frank Cass, 1974, p. 148 and 149.

(٥٤) راشـد حميـد، **مـصـدر سبـق ذكـره**، ص ١٦٥ — ١٦٨.

(٥٥) في ما يتعلق بهذا القسم راجع *MER*، لعام ١٩٦٩ — ١٩٧٠، ص ٣٠٨ — ٣١٠.

(٥٦) راشد حميد، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٧٠.

(٥٧) فـيصـل حـورانـي، **الفكـر السيـاسي الفلسـطيني ١٩٦٤ — ١٩٧٤**، بيروت: مـركـز الأبحاث، م.ت.ف. ١٩٧٩، ص ١٧٦.

(٥٨) راشد حميد، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٧٨.

(٥٩) **المصدر نفسه**، ص ١٧٦.

(٦٠) راجـع كتاب أنـور عبدالملك، *La pensée politique arabe contemporaine*, Paris: Le Seuil, 1970.

(٦١) *DPA* 1970, p. 247

(٦٢) مقـابلة بتاريـخ ٦/١/١٩٧٠ مذكـورة في *MER* 1969-1970, p. 335

(٦٣) فريد الخـطيب، ٥/٢/١٩٧٠، مذكـور في *MER* 1969-1970, p. 335

(٦٤) راجع مثلاً، بيان الجبهة الشعبية، بتاريخ ١٨/١/١٩٨٠مذكور في *MER* 1969-1970, p.335

(٦٥) مقابلة في ٦/١/١٩٧٠ مذكورة في *MER* 1969-1970, p. 335 ·

(٦٦) O. Carre, *L'ideologie Palestinienne de Resistance*, Paris: Armand Colon et Fondation Nationale des Sciences politiques, 1972, p. 105.

(٦٧) **لوموند**، ٢٧/٣/١٩٨٠.

مسألة اليهود
وعقم الحل الصهيوني

سلوى العمد

فسر المؤرخون المثاليون استمرارية خصوصية وضع اليهود عبر التاريخ بأنه «نتيجة لما برهنوا عليه من اخلاص لدينهم، أو لقوميتهم، عبر القرون»[1]. ولم يظهر التباين في آراء هؤلاء المؤرخين الّا عند التطرق لتحديد الهدف[2] الذي حافظ اليهود من أجله على دينهم وقاوموا اندماجهم. وقد بين ابراهام ليون، في دراسته لهذه المسألة، الخطأ الجوهري الذي تذهب اليه التفسيرات المثالية بقوله: «ان دراسة الدور الاقتصادي لليهود هي وحدها التي تسهم في توضيح أسباب 'المعجزة اليهودية'»[3]. وأما كارل كاوتسكي، فقد أشار الى أنه ليس ثمة حاجة لاستعمال مفهوم العرق بصدد خصوصية اليهود، حيث أن هذا المفهوم لا يعطي حلّاً بل يطرح مسائل جديدة. و «يكفي أن يتتبع المرء تاريخ اليهود ليتعرف على أسباب خصوصيتهم»[4]. واستشهد لينين، في مقالته: «وضع البوند* في الحزب»، بالفيلسوف والمؤرخ الفرنسي رينان (Renan) الذي تخصص في دراسة تاريخ اليهود، حين قال: «ان سمات اليهود الخاصة وأساليب حياتهم هي، الى حد كبير، نتاج ظروفهم الاجتماعية التي تأثروا بها لقرون عديدة، أكثر منها ظاهرة عرقية»[5].

اذن، «بدون دراسة عميقة للتاريخ اليهودي، يكون من الصعب فهم المسألة اليهودية في عصرنا الحاضر»[6]. ولقد كان كارل ماركس أول من وضع مسألة اليهود في اطارها التاريخي الصحيح عندما دعا إلى البحث «عن سر الدين في اليهودي الواقعي»[7]، أي في الدور الاجتماعي ــ الاقتصادي لليهودي في المجتمع «إذ ليس الصراع بين اليهودية والمجتمع المسيحي تحت الستار الديني، سوى صراع اجتماعي»[8]. من هنا نتبين أن التغلغل في جوهر الظاهرة الاجتماعية شرط أساسي لمعالجتها. ولا يتم ذلك الّا في سياق التحليل المادي لتاريخ هذه الظاهرة. وفي اطار هذا المنهج فقط، يكمن الحل الصحيح لمسألة اليهود. وقد كان ماركس وانجلز أول من أعطى لمسألة اليهود تفسيرها الصحيح في سياق التحليل الطبقي للمجتمع الانساني عبر التاريخ. كما أثبتا، من خلال المنهج العلمي في التحليل، حتمية زوال

(*) الاتحاد العام للعمال اليهود في لتوانيا، بولندة، وروسيا.

النظام الرأسمالي، ومن ثم اشادة المجتمع الاشتراكي، الذي لا مجال فيه للعلاقات القائمة على الاستغلال والعنصرية والطائفية والتعصب القومي. هذه الظواهر التي نشأت وترعرعت في عهود المجتمعات الطبقية القائمة على التناقضات العدائية، والتي ظهرت فيها ظروف ملاحقة اليهود واضطهادهم. لذا، فان محاكمة علمية لما عرف بمسألة اليهود وخصوصيتها، تضع الحقائق التاريخية لهذه المسألة في موقعها الصحيح.

كارل ماركس ومسألة اليهود

يقول ماركس، في مؤلفه «حول مسألة اليهود»*، والذي كتبه رداً على تفسيرات برونو باور لهذه المسألة: «لم تستمر اليهودية رغماً عن التاريخ، بل من خلال التاريخ»(٩). بهذا، يعترض ماركس على التفسيرات التي تناولت هذه المسألة من منطلق فلسفي ـ لاهوتي ويرجعها الى أسسها الاقتصادية ـ الاجتماعية. فالبحث عن جوهر اليهودي ليس في دينه، وانما في موقعه الطبقي الخاص والمتميز في المجتمع المعني. «يجب ألاّ نبحث عن سّر اليهودي في دينه، بل عن سّر الدين في اليهودي الواقعي»(١٠). و «تطرح مسألة اليهود بصورة مختلفة تبعاً للدولة التي يعيش في ظلها اليهودي»(١١)، أي ليست هناك مشكلة يهودية بالمطلق.

ويتساءل ماركس: «ما هو الأساس الدنيوي لليهودية؟» ويجيب: «انها الحاجة العملية والمنفعة الشخصية.. ما هي العبادة الدنيوية لليهودي.. انها المتاجرة. من هي آلهته الدنيوية؟ انه المال»(١٢). ان طرح ماركس للسؤال، والذي يتجاوز فيه رؤية باور لهذه المسألة يتضمن أيضاً السؤال التالي: «ما هو العنصر الاجتماعي الخاص اللازم لالغاء اليهودية»(١٣). ويجيب بكل وضوح: «عندما يتمكن المجتمع من الغاء الجوهر العملي لليهودية، المتاجرة وشروطها، يصبح وجود اليهودي مستحيلاً. ذلك لأن وعيه لم تبق ثمة حاجة اليه، ذلك لأن القاعدة الذاتية لليهودية، الحاجة العملية، قد اتخذت شكلاً انسانياً، ذلك لأن الصراع بين الوجود الفردي المحسوس للانسان ووجوده الاجتماعي قد الغي. أن التحرر الاجتماعي لليهودي، هو تحرير المجتمع من اليهودية»(١٤). وقد ربط ماركس بين جوهر اليهودية وجوهر المجتمع البرجوازي حين قال: «الحاجة العملية والانانية هما أساس المجتمع البرجوازي... اله الحاجة العملية والانانية هو المال. المال هو اله اسرائيل المطماع والذي لا يجوز لأي اله آخر أمامه أن يقف. ان المال يخفض جميع آلهة البشر ويحولها الى سلعة. لقد أصبح اله اليهود دنيوياً، وغدا اله العالم. الصيرفة، هي الإله الحقيقي لليهودي»(١٥).

بهذا كله، يكون واضحاً، أن حلّ مسألة اليهود ليس من واجب الدين، كما أراده برونو باور. وليس بالتحرر السياسي لليهود. كما انه ليس أيضاً بتجاوز هذه المسألة وتسامح الدولة المسيحية معها. اذ عندما يتمكن المرء من فهم أسس اليهودية التي هي المنفعة العملية والمصلحة الشخصية والأنانية والمتاجرة، وتحويل كل القيم الى سلع، هذه الخصائص التي تتناغم مع الجوهر الاجتماعي للدولة البرجوازية، يستطيع المرء أن يجد حل

(*) وقد ترجم العنوان للعربية «حول المسألة اليهودية» خطأ.

مسألة اليهود بالتجديد الثوري وتغيير الظروف الاجتماعية ــ الاقتصادية التي كانت وراء ظهور هذه المشكلة. ولا يكون ذلك الاّ بالثورة الاشتراكية التي تلغي الأساس المادي لوجود مشكلة اليهود وغيرها من المشكلات الطائفية أو القومية.

الموقف اللينيني من الخصوصية اليهودية

من خلال كشف الجوهر الطبقي للصراع في المجتمعات الانسانية، يتحدد انتماء الانسان الفرد، بموقعه الطبقي وليس بانتمائه الديني أو القومي. من هذا المنطلق، حارب لينين كل المحاولات التي سعت الى غلغلة النزعة القومية البرجوازية في صفوف الطبقة العاملة. وأدان بشدة محاولات البوند نزع البروليتاريا اليهودية عن الحركة الثورية، لما يعنيه ذلك من تكريس لخصوصية اليهود وعزلتهم. وبالتالي عزل البروليتاريا اليهودية عن الصراعات الاجتماعية في بلدانها الأصلية. وقد أوضح أيضاً أن هذا العزل انما يخدم الايديولوجيا الرجعية البرجوازية ويؤدي الى شق صفوف الطبقة العاملة(١٦).

في مقالته «ملاحظات انتقادية حول المسألة القومية»، كتب لينين: «القومية البرجوازية والأممية البروليتارية ــ هذان شعاران متعارضان كل التعارض، وبشكل عدائي، ويمثلان المعسكرين الطبقيين الكبيرين في العالم الرأسمالي. ويعبران عن نمطين في السياسة (بل عن رؤيتين للعالم) في طرح المسألة القومية. وعندما يدافع البونديون عن شعار الثقافة القومية [لليهـود] ويبنون عليه خطة كاملة وبرنامجاً عملياً لما يسمى ʼبالاستقلال الذاتي القومي الثقافيʼ، فهم ينشرون في الواقع النزعة القومية البرجوازية في الأوساط العمالية»(١٧). كما أشار لينين، في معرض دحضه لمحاولات البوند شق صفوف حركة البروليتاريا الروسية بطرح فكرة الخصوصية اليهودية، الى أن هذه المحاولات انما تعمل على تشويه وعي البروليتاريا اليهودية(١٨). وفي مقابل الموقف الانشقاقي للبوند، أكد لينين على ضرورة ذوبان الحركة العمالية اليهودية، وحذر من أن أي توجه لعزلها سيصب في مجرى الفكـرة الصهيونية التي تنادي بأمة يهودية. وقد قال بهذا الصدد: «ان هذه للأسف، فكرة صهيونية رجعية وخاطئة تماماً في جوهرها»(١٩). ذلك لأن هذه الفكرة تتناقض كلياً مع مصالح البروليتاريا اليهودية؛ «اذ انها تخلق لديها بشكل مباشر وغير مباشر، حالة عداء للاندماج، حالة نزوع نحو الغيتو»(٢٠). ودحض لينين أيضاً مقولة الشعب اليهودي الخاص قائلاً: «... علاوة على أنها متداعية مطلق التداعي من وجهة النظر العلمية، فانها رجعية في مضمونها السياسي»(٢١). كما فنّد لينين الادعاءات القائلة بوجود سمات قومية أو عرقية، يحاول دعاة الأمة اليهودية، البرهنة على وجودها، بقوله: «تدحض الابحاث العلمية الحديثة ليس الخصائص القومية لليهود فقط، بل والخصائص العرقية أيضاً...»(٢٢).

الجوهر الرجعي للايديولوجيا الصهيونية

استمدت الصهيونية مفاهيمها الرجعية العنصـرية من العقـائد الجـامدة للدين اليهودي، والتي هي من حيث الجوهر «الشكل الديني للغيتــو اليهـودي». حيث تتحدث هذه المفاهيم عن استثنائية اليهود وتفوقهم العنصري باعتبارهم «شعب الله المختار»، وعن الوعد الالهي المقدس، بعودة اليهود الى فلسطين، وانتظار المخلص، أساساً لها، لاقناع

البسطاء والمتدينين من اليهود «برسالة» المخلص الصهيوني، باعتبارها مجال تنفيذ الوعد الالهي. لهذا جهد المفكرون الصهيونيون في العمل على استخلاص تعاليم الدين اليهودي التي تخدم مخططاتهم. وقد صاغوا هذه التعاليم ضمن برامجهم السياسية مستخلصين منها أبدية اللاسامية والشتات القسري لليهود، والشوق الى صهيون، وفرض العزلة على اليهود في «الغيتوات» قسراً. مفسرين ذلك بسبب من الحسد الذي تكنه الطوائف الأخرى من الشعوب لليهود، لتفوقهم على غيرهم. وقد ألّف المنظرون الصهيونيون عشرات الكتب لايجاد التفسيرات والتزويرات المناسبة لتحريف الحقائق التاريخية بما يتلاءم وتبرير تأسيسهم حركتهم السياسية هذه، مؤكدين أن الصهيونية وجدت كفكرة منذ وجود اليهودية، رابطين الأجيال اليهودية بعضها بالبعض الآخر منذ آلاف السنين حتى يومنا هذا. وترى الصهيونية أن هذه الأجيال قد حافظت على «نقائها العرقي رغماً عن التاريخ». وقاومت اندماجها في الشعوب التي عاشت بين ظهرانيها بسبب الشوق التاريخي الى صهيون.

لقد صاغ المنظرون الصهيونيون كل هذه الأفكار الغيبية في تعارض تام مع روح عصر الثورة العلمية ــ التكنولوجية، ليصلوا بالنتيجة الى الدور العالمي لليهود، والمنوط بهم من قبل الرب، باعتبارهم منفذي ارادة الله في الأرض، وبالتالي تبرير «الضرورة» وراء تأسيس الحركة الصهيونية. في كتيبه «دولة اليهود»*، يقول تيودور هرتسل أن الفكرة التي يأتي بها قديمة قدم الزمان ذاته[٢٣]. ويقفز هرتسل عن حقائق التاريخ مصوراً اللاسامية بأنها داء أصاب شعوب العالم كافة، ولا مجال للخلاص منها الاّ بحل مشكلة اليهود حلاّ سياسياً[٢٤]. فحيث يظهر اليهود تلاحقهم، اللاسامية، والتي هي رد فعل حاقد من قبل الشعوب الأخرى ضدّ «تفوق العنصر اليهودي». ويقول (N. Bentwich) «الصهيونية قديمة قدم سعي الشعب اليهودي في أيام نبوخذ نصر للهيكل»[٢٥]. ويطور حاييم وايزمان هذه النظرية الصهيونية في اللاسامية بقوله: «ان اللاسامية جرثومة يحملها كل انسان غير يهودي (Gentile) معه، حيث يكون ومهما حاول مراراً انكارها»[٢٦].

مسألة اليهود والحل الصهيوني

هل يمكن اعتبار الحل الصهيوني لمسألة اليهود هو الحل الصحيح؟ ان حلاّ صحيحاً لمسألة اليهود يحتم بالضرورة أولاً، تتبع المسار التاريخي لمشكلتهم منذ نشوئها وفي مختلف مراحل تطورها قبل التطرق الى امكانية الحل.

طرح المشكلة

لقد اقترنت اليهودية، عبر التاريخ، بوظيفة اجتماعية ــ اقتصادية، لازمت المجتمعات الطبقية المستغلة (بكسر الغين)، وكانت هذه الوظيفة في أغلب الأحيان هي التجارة أو الربا. ولن نتطرق هنا الى البحث في مسلسل الوقائع التاريخية التي تؤكد ذلك، فهذه كانت موضوع دراسات عدة لباحثين اجتماعيين ومؤرخين ماديين حللّوا وقائع تاريخ مشكلة اليهود في سياق الجوهر المادي لليهودية ذاتها. ويعدّ مؤلف ابراهام ليون حول هذه المسألة، والذي

(*) وقد ترجم للعربية خطأ «الدولة اليهودية»

ترجم الى العربية بعنوان: «المفهوم المادي للمسألة اليهودية»، من الدراسات الشاملة والمتعمقة، التي تناولت هذا الموضوع بإسهاب وتفصيل. ففي هذا المؤلف، تتبع ليون جذور المسألة منذ بدايتها وفي سياق ظروفها التاريخية. وبتحديد دقيق للزمان والمكان اللذين حصلت فيهما ملاحقة اليهود واضطهادهم. ويصل ليون، في تتبعه لهذه المسألة، الى نتيجة يدحض فيها، بالوقائع المادية لتاريخ اليهود، الادعاءات الصهيونية التي تتحدث عن شتات قسري لليهود عبر التاريخ، وعن ملاحقة لهم في كل زمان ومكان. ويبين ليون خطأ المنطق الصهيوني القائل بحق تاريخي لليهود في فلسطين. والدراسة، في تبيانها خطأ المنطق الصهيوني، تدحض التفسيرات الغيبية التي تدعي أن يهود اليوم هم من سلالة عبرانيي الأمس، الذين كانوا قد أقاموا دولتهم على جزء من فلسطين، حوالى ٧٠ سنة، قبل حوالى الفي عام.

ولأن المنطق الصهيوني لايصمد أمام حقائق التاريخ الدامغة، يبقى هناك تفسير واحد لأسباب مسألة اليهود، والذي حدده ماركس بالوظيفة الاجتماعية ـ الاقتصادية لليهودي في المجتمع. وتبقى أمام البحث العلمي حيال ذلك، مهمة واحدة، وهي السعي في البحث عن أسباب استمرارية هذا الدور لليهودي عبر التاريخ، ومن ثم أسباب انفجار المشكلة مع نشوء النظام الرأسمالي وبلوغها ذروتها «مع اكتمال المجتمع البرجوازي» (٢٧).

الرأسمالية وضعت أسس حل مشكلة اليهود لكنها لم تحلها

في حين يدّعي المنظرون والساسة الصهيونيون أن التاريخ اليهودي عبارة عن سلسلة من الاضطهادات تعرض لها اليهود في كل الأوقات والأزمان متجاوزين تحديد الظرف التاريخي والبلد المعني الذي حصلت فيه هذه الاضطهادات، فان الحقائق التاريخية تبين أنه لم تكن هناك مشكلة يهودية واضطهاد لليهود بالمطلق. بل ان الفئات الغنية من اليهود كانت، على العكس من ذلك تماماً، تحظى بامتيازات لدى الطبقات الحاكمة نظراً لأهمية دورها الاقتصادي والمالي في تعزيز وجود تلك الطبقات (٢٨). وفي هذا الصدد يشير ابراهام ليون الى أن وضع اليهود لم يكف عن التحسن منذ أُفول الامبراطورية الرومانية بعد الانتصار الكامل للمسيحية حتى القرن الثاني عشر. و «بانهيار الأوضاع الاقتصادية ازدادت أهمية الدور التجاري لليهود، حتى انهم شكلوا في القرن العاشر الرباط الاقتصادي الوحيد بين أوروبا وآسيا» (٢٩). لكن وضع اليهود بدأ بالتفاقم، مع نمو المدن ونشوء طبقة تجارية وصناعية محلية في أوروبا الغربية، في حين ظل وضعهم مزدهراً في بلدان أوروبا الشرقية التي كانت أقل تطوراً من أوروبا الغربية. وتفسير ذلك انه مع نشوء البرجوازية المحلية في أوروبا الغربية انتفت الوظيفة الاقتصادية لليهود هناك، فتمّ طردهم من المواقع التجارية وتحولوا الى الربا. ومع تحول الاقتصاد الزراعي، في مرحلة متقدمة، الى اقتصاد بضاعي تم نسف مراكز المرابين أيضاً (٣٠). فكان أمام اليهود الغربيين المطرودين من وظيفتهم الاجتماعية اما الاندماج بالبرجوازية المحلية الصاعدة، وقد حصل ذلك في بعض الأحيان، واما الانتقال من بلد الى آخر بحثاً عن الدور المفقود. وفي المتنقلين، نشأت مشكلة الذين لم يندمجوا. ويفسر ما تقدم انتقال مراكز الحياة اليهودية الى أوروبا الشرقية التي ظلت تحت هيمنة الاقطاع حتى القرن الثامن عشر. اذ «وجد الرأسمال التجاري والربوي

امكانيات هائلة للتوسع في المجتمع الاقطاعي»[٣١]. فحيثما أقصي اليهود تدريجياً من البلدان الغربية، كانوا يثبتون وضعهم باستمرار في شرق أوروبا. لكن «بعد تطور الرأسمالية في القرن التاسع عشر (الرأسمالية هذه المرة، لا الرأسمالية الحرفية) أخذ وضع يهود روسيا وبولونيا المزدهر بالارتجاج»[٣٢].

يقول ليون: ان اندماج اليهود في أوروبا الغربية سار باتساق مع تقدم الرأسمالية. وهو يعيد عدم اختفاء اليهود تماماً في الغرب الى الهجرة الكثيفة ليهود أوروبا الشرقية نحو الغربية. هذه الهجرة التي ترتبط أسبابها بالأسباب العامة للهجرة في القرن التاسع عشر ككل[٣٣]. وفيما يتعلق باليهود، فقد اتجهت هجرتهم في بدايات القرن التاسع عشر الى داخل روسيا والمانيا، حيث دخلوا في العمليات الاقتصادية للنظام الرأسمالي وتحديداً في المراكز الصناعية والتجارية الكبيرة. مما أدى الى ولادة البروليتاري اليهودي للمرة الأولى منذ قرون[٣٤]. وهكذا فان الرأسمالية «وضعت أسس حلّ المسألة اليهودية لكنها لم تحلها»[٣٥]. وضعت أسس الحل بما أحدثته من فرز طبقي في أوساط اليهود، فان الذي يميز عصر البرجوازية، كما جاء في البيان الشيوعي، «هو انه جعل التناحر الطبقي أكثر بساطـــة. فالمجتمع آخذ في الانقسام أكثر فأكثر الى معسكرين كبيرين متعارضين، الى طبقتين كبيرتين، المواجهة بينهما مباشرة هما: البرجوازية والبروليتاريا»[٣٦]. وهذا ما أسهم في تحديد وضع اليهودي بالطبقة التي ينتمي اليها، وبالتالي فقد اليهودي خصوصيته التقليدية التي حافظ عليها في المجتمع الاقطاعي. ولم تحل الرأسمـالية مشكلة اليهـود، حيث ان المجتمع البرجوازي الذي نشأ على انقاض الاقطاع «لم يقض على التناحر الطبقي، بل أقام طبقات جديدة وأوجد ظروفاً جديدة للاضطهاد»[٣٧]. في هذا السياق، نفهم اشارة ماركس الى بلوغ مسألة اليهود ذروتها مع اكتمال المجتمع البرجوازي، وكذلك ملاحظة ابراهام ليون بأن أزمة النظام الرأسمالي في القرن العشرين قد زادت من تفاقم المشكلة اليهودية.

الحل الصهيوني

ليس من شك في أن مشكلة يهودية قد نشأت في سياق التطور التاريخي. لكن هذه المشكلة لم تنشأ لأن البشر، بالطبيعة ومنذ ولادتهم، معادون للسامية، بل نتيجة تفاقم مشكلة اليهود ووصولها الى حد الأزمة، مع انهيار النظام الاقطاعي في أوروبا الشرقية وعجز أوروبا الغربية الرأسمالية المتطورة، والتي كانت الوجهة الجديـدة للمهاجـرين الشرقيين، عن تقديم الحل. هذا العجز الذي هو في صلب النظام الرأسمالي الذي اتسم منذ ولادته بالأزمات الاقتصادية والبطالة: «اذ لا يمكن للانسانية التي حققت لها الرأسمالية منجزات ضخمة، أن تتمتع بكل هذه المنجزات، الّا بزوال الرأسمالية ذاتها. فالاشتراكية وحدها هي القادرة على دفع الانسانية الى مستوى المرتكزات المادية للحضارة»[٣٨]. من هنا، فان أزمة النظام الرأسمالي العاجز تاريخياً، تعكس نفسها في ظواهره الاجتماعية كتأجيج النعرات ضدّ الأقليات القومية أو الدينية، مثلاً، والتي يغذيها في أوساط الجماهير الشعبية لحرف الحقد الطبقي للجماهير عن مساربه الصحيحة. وهذا ما لا يحتاج الى برهان، اذ ان الطبقات المستغلة مارست ولا تزال الشعار التقليدي المعروف «فرق تسد». ومـارسته الطبقات الحاكمة في أوروبا الرأسمالية ضدّ شعوبها وخارج حدود قارتها، في المستعمرات.

هذه الطبقات هي ذاتها التي قادت حملات الملاحقة والاضطهاد ضدّ اليهود، وهي نفسها «القابلة القانونية» لولادة الحركة الصهيونية. وهنا تكمن المفارقة الواضحة في ادعاء الصهيونية انها قامت لتحل مشكلة اليهود بينما هي، في الواقع، منذ تأسيسها وعبر تاريخها، حليفة أمينة على مصالح أكثر الطبقات رجعية وأكثرها عداء لليهود. من هنا نتبين انه في تطلعات البرجوازية الاحتكارية نحو الأسواق الخارجية، يكمن السّر في ولادة الحركة الصهيونية. وليس في تطلع اليهود نحو «خلاصهم التاريخي» على أيدي «المخلص الصهيوني». وهنا أيضاً يكمن سر نجاح الحركة الصهيونية في اقامة دولتها بالقوة واغتصاب اراضي الغير، على انقاض المجتمع الفلسطيني، بما استتبعه ذلك من تشريد للشعب الفلسطيني عن أرضه، وخلق مشكلة جديدة، على الصعيدين المحلي والدولي، هي المشكلة الفلسطينية.

ان أزمة الحل الصهيوني تكمن منذ البداية، في جوهره العدواني الاستيطاني، والذي هو جوهر الاستعمار والامبريالية. لهذا يمكننا بحق اعتبار نشوء المسألة الفلسطينية بمثابة انعكاس صارخ لهذه الأزمة. ويمكننا أيضاً أن نؤكد حقيقة أخرى، وهي أن خلق المسألة الفلسطينية هو الوجه الآخر للحيلولة دون حل مشكلة اليهود.

ولأن حل مشكلة ما، حلاً صحيحاً، لا يكون بخلق مشكلة أكبر منها، فان الحل الصهيوني لمسألة اليهود يدحض نفسه بنفسه، ويكشف عن الهوية الرجعية لهذه الحركة السياسية التي ظلت طوال تاريخها، مخلصة لمنشئها الاستعماري، فجاءت وليدة شرعية لاطماع الامبريالية، ليس في الشرقين الأدنى والأوسط فحسب، وانما في عموم العالم الثالث.

اليهود أمام الحل الصهيوني

تدحض الوقائع التاريخية ما تزعمه الدوائر الصهيونية والامبريالية عن رغبة اليهود أنفسهم في اشادة «الوطن القومي» والهجرة الى «أرض الميعاد». فمن الحقائق المعروفة تاريخياً، على سبيل المثال لا الحصر، ان يهود المانيا رفضوا عقد المؤتمر الصهيوني الأول في وطنهم المانيا. وهذا ما اضطر الحركة الصهيونية الى عقد مؤتمرها الأول في مدينة بازل بسويسرا. ومن المعروف أيضاً أن يهود بريطانيا اعتبروا الصهيونية، عند قيامها، وبالا عليهم. وليس أصدق من الأرقام دليلاً على عدم حماس اليهود للحل الصهيوني. ففي الفترة ما بين الأعوام ١٨٨٠ ــ ١٩٢٩، هاجر الى الولايات المتحدة الأميركية وكندا ما يزيد على الثلاثة ملايين يهودي، بينما لم يتجاوز عدد المهاجرين الى فلسطين، خلال الفترة ذاتها، مئة وعشرين الفاً (١٢٠,٠٠٠)(٣٩)، اصطدم العديدون منهم بقوانين للهجرة سنتها الولايات المتحدة وأوروبا الغربية للحـدّ من هجرة اليهود اليها. مما اضطر العديد من هؤلاء المهاجرين، على غير رغبتهم، الى التوجه نحو فلسطين. وقد لعبت الاتصالات الدولية للحركة الصهيونية دوراً كبيراً في غلق أبواب الهجرة أمام اليهود الى غير فلسطين.

وفيما يتعلق بكثافة الهجرة اليهودية الى فلسطين، خلال سنوات الحرب العالمية الثانية، فان الأمر مرتبط الى حد كبير بعلاقات التنسيق بين الحركة الصهيونية والسلطات النازية في المانيا آنذاك. وقد توج التنسيق بين الطرفين باتفاقيات مشتركة أشهرها اتفاقية هاعفراه(٤٠)، التي عقدت على أساس المصلحة المشتركة للرايخ الالماني والوكالة اليهودية

لفلسطين. وبموجب هذه الاتفاقيات، حصل الصهاينة على تسهيلات هامة على صعيد نقل الأفراد والاموال وفتح مراكز التدريب للشبيبة اليهودية قبل مغادرتها الى فلسطين. وقد وصل التنسيق بين الطرفين، في أحيان عديدة، الى حد التفاصيل. فمثلاً كانت قوائم بأسماء اليهود الذين يتم اختيارهم لأفران الغاز النازية، تعد وتسلّم الى الغستابو من قبل أعضاء في المنظمة الصهيونية تمكنوا من التسلل الى قيادة المجالس اليهودية للغيتوات(٤١). وقد اختار هؤلاء للموت كلاً من اليهود الفقراء والداعين الى مقاومة الحملات النازية. ولم تكن أرواح اليهود الأبرياء، بحد ذاتها، تعني شيئاً بالنسبة للصهاينة، الّا بما يخدم أهدافهم. فعلى سبيل المثال، اعترف كاستنر، الرئيس السابق لما سمي باللجنة الصهيونية الخاصة بانقاذ اليهود المجريين، بأنه قد التزم الصمت، حيال معرفته المسبقة بخطة نازية لابادة نصف مليون يهودي مجري(٤٢)، مقابل انقاذ بعض «الأعضاء الصهاينة النشيطين». وهكذا بدلاً من العمل على انقاذ اليهود من الموت، تم تسليمهم الى الغستابو. وهنا التقت لاسامية هتلر مع لاسامية الحركة الصهيونية. ولم يكن هذا الالتقاء صدفة املتها الضرورة في لحظة تاريخية معينة، بل هو في صلب الايديولوجيا والممارسة الصهيونيتين. فقد اعتبر الصهيونيون دوماً «آلام اليهود شيئاً يمكن أن يجنوا منه ثماراً سياسية مفيدة»(٤٣). وكان هرتسل قد وصف اللاسامية، في كتيبه «دولة اليهود» بأنها قوة دافعة (Triebkraft) نحو تحقيق الدولة اليهودية. وكتب في يومياته، في الثاني عشر من حزيران (يونيو) من العام ١٨٩٥ يقول: «سيكون المعادون للسامية أصدقاءنا المؤتمنين، والأقطار المعادية للسامية حليفتنا»(٤٤). وفقاً لرؤية هرتسل هذه، أدرك قادة الحركة الصهيونية أهمية دور حليفهم النازي في اعطائهم الفرصة التاريخية لتحقيق احلامهم. اذ أسهمت جرائم النازية ضدّ اليهود الى حد كبير في خلق رأي عام عالمي يتعاطف مع فكرة اقامة دولة لليهود. وكان للدعاوة الصهيونية — الامبريالية، والضغوط السياسية الدولية التي مارستها هذه الدوائر الأثر الكبير في اقحام الحل الصهيوني على أرض الواقع.

ويحسب، في اطار ممارسة الصهيونية للاساميتها ضدّ اليهود، ذلك الارهاب المنظم الذي مارسته تنظيماتها، ولا تزال، ضدّ تجمعات اليهود في مختلف أماكن تواجدهم. وذلك من أجل خلق ظروف غير آمنة تحملهم على الهجرة الى فلسطين واختيار الحل الصهيوني قسراً. ومن هذه العمليات، على سبيل المثال، عملية تفجير كنيس يهودي في بغداد، عند مطلع الخمسينات. وقد كشف فيما بعد أن بن — غوريون، رئيس وزراء اسرائيل آنذاك، كان شخصياً وراء العملية المذكورة.

لكن، وبرغم كل المحاولات الصهيونية آنفة الذكر، بقيت هناك شواهد كثيرة على عدم تحمس اليهود لهذا الحل في مختلف الأوساط اليهوديّة، داخل اسرائيل وفي أنحاء شتى من العالم. ومثال على ذلك جماعات دينية داخل اسرائيل وخارجها كجماعة ناتوري كارتا (Natoray Karta) وغيرها، حاربت ولا تزال، اقحام حلّ سياسي لمقولة «المخلص المنتظر»، الواردة في تعاليم الدين اليهودي. ومن الحقائق الملحوظة في وقتنا الحاضر، تلك الأرقام التي تشير الى تناقص مستمر في هجرة اليهود الى اسرائيل، وبالمقابل، ارتفاع نسبة الهجرة المضادة، أي الهجرة من اسرائيل. وهذا مايعرف حالياً في اسرائيل بظاهرتي الارتداد

والتساقط(*). ولا تكاد تخلو صحيفة يومية اسرائيلية من الاشارة الى خطورة تفاقم هاتين الظاهرتين على مصير الدولة برمتها[٤٥]. خاصة وأن نسبة المهاجرين من اسرائيل أصبحت، في الآونة الأخيرة، تفوق كثيراً نسبة المهاجرين اليها.

مأزق الحل الصهيوني

ثمة مؤشر هام آخر على التصدع الذي تواجهه دولة اسرائيل، في صلب واقعها الاجتماعي، كنتيجة لمأزق الفكر الصهيوني في مجال تطبيقه العملي. والذي هو من حيث الجوهر مأزق الحل الصهيوني برمته. هذا المؤشر الهام هو سياسة العمل العبري التي مورست ولا تزال، منذ مطلع هذا القرن. فقد انقسم الصهاينة، ازاء هذه السياسة، بين مؤيد ومعارض؛ اذ ارتأت التيارات المؤيدة للعمل العبري، الحفاظ على «نقاء» العمل اليهودي، لأن استخدام العمال العرب يشكل خطراً اجتماعياً وقومياً على الدولة[٤٦]. وارتأت التيارات المعارضة أن للعمل العربي مزايا انتاجية أعلى وحداً أقصى من الربح عبر استغلال الأيدي العاملة العربية بأجور زهيدة. والنقطة المركزية في اشكالية العمل هذه، هي أن سياسة العمل العبري تصطدم، عند التطبيق، أمام كل الخيارات الممكنة، بطريق مسدود. فاستخدام العمال العرب خطر اجتماعي وقومي، والعمل العبري الخالص، يعني حتمية الفرز الطبقي في أوساط المواطنين اليهود، وهو الفرز الذي تحاول الصهيونية تفاديه باستمرار، واحلال الانسجام الطبقي محله. وعندما لجأ الصهاينة الى حل وسط هو تسخير اليهود الشرقيين للعمل، بهدف التقليل من الاعتماد على العمل العربي، واجهوا، مرة أخرى، مأزقاً جاداً يهدد الكيان الاجتماعي والسياسي للدولة اليهودية. وقد تمثل المأزق هذه المرة بالتفاوت الهائل في الأوضاع الاجتماعية لليهود الشرقيين في مقابل اليهود الغربيين الذين يتمتعون بامتيازات هائلة، والذين من أوساطهم جاءت الدوائر الاسرائيلية ذات النفوذ والسطوة. مرة أخرى أكدت الخيارات جميعاً فشل المخرج الصهيوني أمام المأزق التاريخي لجوهر الفكرة الصهيونية ذاتها، القائمة على الاستغلال الطبقي والاضطهاد العنصري، ليس للفلسطينيين والعرب فحسب، وانما أيضاً للطوائف الشرقية من اليهود التي يرتاب الصهاينة فيها ويتخوفون من احتمال انحيازها للعرب في لحظة حاسمة من الصراع[٤٧]. فاذا ما علمنا أن أكثر من نصف سكان اسرائيل هم من اليهود الشرقيين، يضاف اليهم أكثر من نصف مليون عربي من فلسطينيي الداخل. فضلاً عن أن بقية السكان اليهود هم في غالبيتهم من اليهود المولودين في فلسطين (الصابرا) والذين «ضاعت منهم رؤية الحلم الصهيوني» على حد تعبير مناحيم بيغن[٤٨]. ولم يمتلكوا احساساً بالانتماء لليهودية العالمية[٤٩]. ندرك استحالة الحل الصهيوني على المدى الاستراتيجي من الصراع العربي ــ الصهيوني والذي هو صراع وجود لا حدود.

(*) في اسرائيل، يجري الحديث عن نوعين من الهجرة والارتداد هما:١ ــ التساقط، والمقصود به اليهود الذين يهاجرون من أوطانهم ولا يكملون الطريق الى اسرائيل، بل يتوجهون الى أي مكان آخر غيرها. ٢ ــ النزوح اي خروج المواطنين اليهود من اسرائيل واستقرارهم في مناطق أخرى.

كما يشمل مفهوم الارتداد أولئك اليهود الذين كانوا يدعمون اسرائيل ثم تخلوا عنها فيما بعد.

لقد مضى حتى الآن ثلاثة وثلاثون عاماً على تأسيس دولة اسرائيل، وهي فترة من الزمان لايستهان بها. ففي هذه الفترة، تمكنت الحركة الصهيونية من تأسيس دولة قوية ذات صبغة عسكرية عكست نفسها على كل شيء في هذه الدولة بما في ذلك الانسان. وتمكنت الآلة العسكرية الصهيونية، خلال هذه الفترة، من خوض عدة حروب عدوانية تحت شعار الهجوم الوقائي لدرء الخطر المجاور الذي يهدد كيانها. لكن ماذا قدمت هذه الدولة لمواطنيها، خلال الفترة المذكورة، غير الحروب والازمات الاقتصاديـة وانتشار البـطالة والجرائم والاحساس بفقدان الانتماء أمام استحالة انصهار مايقارب السبعين قومية في بوتقة الجنسية الاسرائيلية، وكذلك استحالة ربط هذا المواطن بالأرض الفلسطينية وصعوبة اقناعه بالدفاع عنها.

يطرح مجمل ماتقدم عدة تساؤلات حول واقع دولة اليهـود ومصيرهـا بجوهـرها الصهيوني:

— الى أي مدى نجح المشروع الصهيوني في أن يكون مجتمعاً طبيعياً؟

— هل توافرت لهذا المجتمع «الاستثنائي»، من الناحيتين التاريخية والواقعية، أية مقومات لنشوء الأمة وتشكّل الدولة القومية؟

— هل يمكن الحديث عن سوق قومي اسرائيلي وعن برجوازية وطنية اسرائيلية؟.. واين هي الحدود الجغرافية والبشرية لهذه الدولة القومية؟

فاسرائيل هي الدولة الوحيدة في العالم التي لاتوجد لها حدود رسمية معروفة. (أجاب أحد المسؤولين الاسرائيليين على سؤال حول حدود الدولة بقوله: «حدودنا حيث يقف جيشنا»)، وهي أيضاً الدولة الوحيدة التي تشترط لبقائها احتياطياً بشرياً من أكثر من سبعين دولة في العالم. كما انها تكاد تكون الدولة الوحيدة أيضاً في كون أكثر من نصف سكانها يحملون، إضافة لجوازات سفرهم الاسرائيلية، جوازات بلدانهم الأصلية، تبعاً للبلدان التي قدموا منها. وهذا مايطرح حقيقة ازدواجية الولاء والانتماء، بما تحمله هذه الازدواجية من تناقضات عاطفية واجتماعية وسياسية، سواء على صعيد بناء الانسان الفرد أم على صعيد مجمل بنيان الدولة.

يقول محمد حسنين هيكل، في حوار أجرته معه مجلة «المستقبل العربي»[٥٠]، ان اسرائيل قد اكتشفت أزمة وجودها الحقيقية بعد عدوانها في حزيران (يونيو) من العام ١٩٦٧. اذ حققت العسكرية الاسرائيلية آنذاك أقصى انتصار يمكن تحقيقه. لكن ليس بالعسكرية وحدها تقوم الدول. ومن الواضح انه نصر عقيم. وقد تنبأ اسحق دويتشر بعقم هذا النصر مباشرة بعد حرب حزيران (يونيو)، عندما أشار الى انه نصر اسوأ من هزيمة و «سينظر اليه ذات يوم، ليس في المستقبل البعيد، على أنه كارثة في المحل الأول على اسرائيل نفسها»[٥١].

اذن «اسرائيل لاتستطيع أن تحتمل السلام ولا تستطيع أن تحتمل حرباً الى الأبد»[٥٢]. الحرب والسلام كلاهما مدمر لاسرائيل، فالحرب تعني العزلة عن البيئة. والسلام يعني الاندماج وحتمية الذوبان. وأي سلام يأتي من اسرائيل والامبريـالية ودوائرهما لن يحمل غير الاستسلام والتركيع لشعوب نشأت تاريخياً في هذه المنطقة. والسلام الحقيقي الوحيد الممكن هو السلام بشروط البيئة. وهكذا فان اشكالية الحل الصهيوني وأزمته المسيطرة يطرحان على بساط البحث واقعية الحل الفلسطيني الذي

يتحدث عن دولة فلسطينية علمانية، يعيش فيها كل المواطنين، بمن فيهم اليهود، بمساواة في الحقوق والواجبات. ان تدمير آلة الدولة الصهيونية لا يعني بأية حال من الأحوال التعرض للتجمع البشري اليهودي في فلسطين باي سوء، ففي حين لا يتسع السلام الصهيوني إلا للصهيونيين وحدهم. فان السلام الفلسطيني يتسع ليضم المواطنين اليهود باعتبارهم مواطنين لا صهاينة. والسلام الصهيوني، كما الحل الصهيوني لمسألة اليهود، كلاهما عقيم. وسرّ ذلك قائم في الجوهر الرجعي للحركة الصهيونية باعتبارها واحداً من افرازات الامبريالية.

مكان الصهيونية في بنيان الامبريالية

في مقالة مطولة بعنوان «الصهيونية في بنيان الامبريالية»، يشير المستشرق السوفياتي ف. أي. كيسيلييف الى مراهنة الدوائر الامبريالية على تطرف دولة اسرائيل في عدوانيتها المتصاعدة ضدّ شعوب الشرق الأدنى وبلدانه، وعلى النشاط العالمي للحركة الصهيونية، باعتبارهما، أي اسرائيل والصهيونية، من الادوات الهامة التي تعتمد عليها الامبريالية في مجالات صراعها الايديولوجية والاقتصادية والسياسية ضدّ المعسكر الاشتراكي وقوى التحرر في العالم. ويتتبع كيسيلييف، في مقالته هذه، تاريخ الحركة الصهيونية منذ تأسيسها وصولاً الى وقتنا الحاضر. مشيراً الى أن الصهيونية أصبحت بمثابة فرع يهودي للامبريالية(٥٣)، وهو يستند بذلك الى معطيات مادية تبين الموقع المالي والاقتصادي للصهيونية في اطار رأس المال الاحتكاري العالمي. فقد باشرت البرجوازية اليهودية مع مطلع القرن العشرين بتوسيع مواقعها الاقتصادية وتعزيز نفوذها المالي، وبالتالي أخذت تعمل من أجل أن يأخذ هذا النفوذ المتصاعد حيزه الجغرافي، وعلى الخريطة السياسية العالمية.

ويتناول كيسيلييف حقائق الثقل المادي للصهيونية والذي اكتسبته بفضل النفوذ الفعلي للدوائر المالية(٥٤) اليهودية في الولايات المتحدة الأميركية وأوروبا الغربية وانحاء اخرى من العالم. وتشير دراسة أخرى الى أن أسرة روتشيلد تكاد تشكل «حكومة يهودية عالمية»، تتحكم بمصير أهم الشركات الصناعية والتجارية في أوروبا واميركا وآسيا بينما يشرف البنك الألماني على أهم المؤسسات التجارية والبنكية فضلاً عن دعم هذا البنك للمجهود الحربي لألمانيا الغربية والتي تربطها علاقات وثيقة باسرائيل تحت غطاء ما يسمى بتصحيح الموقف (Wiedergut Machung). وأما في جنوب أفريقيا، فان اسرة أوبنهايمر (Openheimar) تشرف على مئة وثلاثين شركة تستخرج اليورانيوم والذهب والماس. وهذه الأسرة من أهم الجسور التي تربط ما بين اسرائيل والنظام العنصري في جنوب أفريقيا. وفي البرازيل يقوم ملياردير صهيوني يدعى أورسيو كلايين باعداد الفتيان اليهود من المواطنين البرازيليين في مدرسة عسكرية خاصة، وبعد انهاء التدريبات اللازمة يتم نقلهم الى اسرائيل، حيث يتلقون تدريباً ميدانياً في الجيش الاسرائيلي، ثم وبعد اكتساب الخبرة العسكرية بشكل كاف، يتم ترتيب عودتهم الى البرازيل لادخالهم في الجيش البرازيلي سعياً وراء تحقيق سيطرة وثقل فعليين للحركة الصهيونية في دوائر الحكم البرازيلية. وتوجد نشاطات مماثلة في العديد من بلدان أميركا الجنوبية كالأرجنتين وتشيلي وفنزويلا وهندوراس والمكسيك، فضلاً عن أن العديد من الرأسماليين اليهود الكبار يعمل تحت أسماء مستعارة في أنحاء شتى من العالم.

ان منشأ الصهيونية وتطورها يشيران الى استنتاج منطقي ومنسجم مع ذاته، وهو أن الحل الصهيوني لمسألة اليهود، انما هو حل البرجوازية اليهودية الكبيرة لأزمتها المرتبطة بالأزمة العامة للنظام الامبريالي كله. اذ انها تشكل جزءاً أساسياً منه وبالتالي شريكاً لا غنى عنه.

حركة استعمارية لا قومية

من الناحية التاريخية، شهدت نهايات القرن التاسع عشر انتقال الرأسمالية الى أعلى مراحلها وهي: الامبريالية، وشهد مطلع القرن العشرين، موضوعياً ولادة النظام الاشتراكي العالمي. ترافق ذلك مع تنامي الحركة الثورية العالمية المتمثلة في نضال الحركات العمالية في البلدان الرأسمالية المتطورة ونهوض الكفاح التحرري لشعوب المستعمرات. وقد أعطى ذلك كله المؤشر التاريخي الصحيح على حل مشكلة اليهود. ان ظاهرة صحية ووليدة نشوء تاريخي في أوساط اليهود، تأتي فقط، في سياق المسار التاريخي لحتمية انتصار الثورة الاشتراكية وحركات الشعوب التحررية. ولا تكون ظاهرة كهذه الا من خلال الفرز الطبقي في أوساط اليهود، بحيث ينحاز فقراؤهم الى جانب البروليتاريا وعموم المضطهدين في العالم ليناضلوا في جبهة متحدة ضدّ القوى الرجعية المعادية لتطلعات الشعوب نحو الحرية والتقدم الاجتماعي. في حالة كهذه، يتحدد موقع البرجوازية اليهودية الكبيرة، الساعية الى اعادة عجلة التاريخ الى الوراء، في صف الأعداء الطبقيين للجماهير اليهودية أنّى تكن. هنا يكمن الفارق الجوهري بين توجه الامبريالية والصهيونية لتأسيس دولة قومية، خارج أوروبا وأميركا «بالضرورة»، للقومية اليهودية التي كشف ماركس عن جوهرها وأبعادها بقوله: «ان قومية اليهودي الوهمية، هي قومية التاجر، قومية رجل المال بالتحديد»(٥٥). ووصفها لينين بأنها «فكرة صهيونية رجعية وخاطئة تماماً».(٥٦). وبين حركات التحرر الوطني بكل خصائصها القومية المتوافرة تاريخياً والتي نشأت عن شعوب نهضت لتحقيق سيادتها القومية على أراضيها وثروات بلادها، فحاربت الاستعمار والامبريالية ولم تنبثق عنهما. في حين تأسست الحركة الصهيونية على قاعدة اغتصاب اراضي الغير بالقوة والابادة الجماعية للسكان الأصليين. ثمة فارق آخر جوهري وهو ان حركات الشعوب التحررية قد تشكلت بانسجام مع مسيرة التاريخ الحتمية، بينما جاء مشروع الدولة الصهيونية عكساً لمجرى التيار. فالحركات التحررية للشعوب تقدمية بالضرورة، لأن نضالها يشكل مزيداً من الهزائم للنظام الامبريالي، في حين يشكل وجود الصهيونية تعزيزاً لمواقع الامبريالية وانعكاساً لأزمتها في آن معاً.

كما لا تنطبق على الصهيونية الشروط التاريخية التي نشأت فيها القوميات الأوروبية الحديثة، اذ لم تتوافر لليهود في تلك البلدان الخصائص المجتمعية اللازمة لنشوء الامة، فقد تأسست الصهيونية في أوروبا، في مرحلة تاريخية كانت فيها البرجوازيات الأوروبية قد أنجزت دورها التقدمي وأصبحت رجعية، تبحث عن أسواق خارجية لبضائعها ومجالات استثمارها على حساب الشعوب الأخرى من العالم. يقول ابراهام ليون: «بينما نرى أن الحركة القومية هي نتيجة مرحلة الرأسمالية الصاعدة، نرى أن الصهيونية هي ثمرة عصر الامبريالية(٥٧)»، أي واحداً من افرازاتها. وهنا تجدر الاشارة الى أن قادة الصهيونية، بمن

فيهم الأوائل، لم يفقدوا وضوح الاتجاه ابداً، فيما يتعلق بدور دولة اليهود المقترحة. فقد كان هذا الدور واضحاً منذ البدء لهرتسل عندما كتب: «سوف نقيم [في فلسطين] سدّاً منيعاً لأوروبا ضدّ آسيا. ونقوم بدور مركز الحراسة للحضارة ضدّ البربرية»(٥٨).

الصهيونية شكل من أشكال مقاومة الامبريالية لانحلالها الحتمي

لم يكن الحلم الصهيوني بتأسيس دولة يهودية يدور في فضاء معزول عما كان يجري في القارة الأوروبية. فقد تناغم هذا الطرح منذ البداية مع متطلبات النظام الرأسمالي في مرحلته العليا ــ الامبريالية. وكان هرتسل، مؤسس الحركة الصهيونية، قد أشار الى هذه الحقيقة بقوله: «تقتضي الضرورات الدولية قيام دولة اليهود، ولهذا يجب أن تقوم»(٥٩). وقد لاحظ لينين سعي الرجعيات الأوروبية لخلق مشكلة يهودية عالمية، في فترة حرجة من عمر الحركة الثورية الصاعدة في العالم. وفي هذا الصدد، كتب في العام ١٩٠٣ متسائلاً: «هل يا ترى يمكن تفسير ذلك الواقع وهو أن كل القوى الرجعية في أوروبا بالذات، وبخاصة في روسيا، تتألب ضدّ اندماج اليهود. وتعمل على تكريس عزلتهم، على انه مجرد مصادفة؟»(٦٠).

يقول يوري ايفانوف: «ان اشتداد الصراع الطبقي على اعتاب القرن العشرين وضع الامبرياليين أمام ضرورة توطيد ودعم القوى التي تحارب بهذا الشكل أو ذاك الحركة البروليتارية الأممية. وبالتالي كانت توجد مصلحة موضوعية لدى حكام جميع الدول الأوروبية بدون استثناء في ظاهرة كالصهيونية»(٦١). وقد تماثلت رؤى الدوائر الأمبريالية وقادة الحركة الصهيونية فيما يتعلق بدور دولة اليهود. ففي الثامن من شباط (فبراير) من العام ١٩٢٠، أي بعد مرور ثلاثة أعوام على انتصار الثورة البلشفية، كتب ونستون تشرشل، وزير الحرب البريطاني آنذاك، مقالاً في صحيفة «الاستريتد صنداي هيرالد» (Illustrated Sunday Herald)(٦٢). تحت عنوان الصهيونية ضدّ البلشفية (Zionism Versus Bolshevism). يبدي تشرشل، في هذا المقال، تخوفه من أن يقع يهود أوروبا الشرقية والبلقان، نظراً لبؤس أوضاعهم وحرمانهم من الحقوق المدنية، تحت تأثير دعاوة الثورة البلشفية. وحيث رأى تشرشل ان اليهود، في ظل السلطة السوفياتية، قد حصلوا فعلاً على حقوق كانوا قد حرموا منها طويلاً في العهد القيصري. فقد تخوف من أن يصبح هذا الانجاز نموذجاً يتطلع اليه يهود البلدان الأخرى من العالم. مما سيعني تكريس مكانة الثورة البلشفية محلياً ودولياً. وبالتالي تغذية الحركة الثورية ورفدها بالكادحين من اليهود. وللحيلولة دون أن يشكل اليهود رصيداً ثورياً في بلدانهم الام، ارتأى تشرشل ضرورة وضع اليهود في تناقض عدائي مع الثورة الاشتراكية وحركة التحرر العالمي. ولحرف انظارهم عن الحل الصحيح لمشكلتهم، شرع تشرشل شخصياً، بتشجيع الاستيطان اليهودي في فلسطين؛ دافعاً الى الأمام النموذج الصهيوني للحل كخيار وحيد أمامهم. وأما هرتسل، مؤسس الحركة الصهيونية، فكان قد عبر، في يومياته، عن هلعه من أن ينحاز الكادحون اليهود للحركة الثورية في أوروبا مشيراً الى ضرورة حرفهم عنها؛ بقوله: «كما تجب الاشارة بشكل خاص الى أننا في كل مكان نحارب الثوريين. وفي الحقيقة فاننا نبعد الطلاب والعمال اليهود عن الاشتراكية والعدمية، بطرحنا أمامهم نموذجاً انقى للشعب الامثولة»(٦٣).

وانطلاقاً من هذا التوجه، أنيط بالحركة الصهيونية دورٌ أساسي في تحديد أشكال مقاومة النظام الامبريالي لولادة نقيضه التاريخي، النظام الاشتراكي العالمي. وعندما أخذت الامبرياليات الأوروبية تفكر جدياً في التصدي للسلطة السوفياتية، مباشرة بعد تسلم البلاشفة السلطة، لم تكن الصهيونية تحتاج الى من يحثها على ممارسة دورها في هذا الاطار(٦٤). فقد كتب المؤرخ الصهيوني ريتشارد غروسمان حول هذا الدور بكل وضوح: «حيث أن الدولة الشيوعية الثورية في الشمال تهدد مصالح انكلترا الحيوية، فعلى هذه الأخيرة أن تدرك أهمية الوطن القومي اليهودي بالنسبة لها»(٦٥).

ومن البديهي اذن أن يناط بالحركة الصهيونية دورٌ خاص وعالمي في اطار الاستراتيجيات الامبريالية، فلقد تمكنت الصهيونية من تحقيق هدفها بخلق مشكلة يهودية عالمية، تكون مطروحة للنقاش على الصعيد الدولي(٦٦). وفي سياق ذلك، يدرك المرء لماذا يتم التركيز باستمرار على مقولة «الأمة اليهودية العالمية»، وعلى «الدور العالمي لليهود». فهذه الشعارات تعطي للصهيونية مجالاً كبيراً للمناورة وحرية التحرك للتدخل في الشؤون الداخلية للعديد من البلدان، متسترة وراء «القلق على مصير اليهود» فيها. ويدرك المرء أيضاً، لماذا تتم مطالبة اليهود بازدواجية الولاء لاسرائيل والصهيونية، فضلاً عن أوطانهم، حتى عندما يتعارض هذا الولاء مع قوانين بلدانهم الأم. فالصهيونية هي أكثر الحركات الرجعية في العالم خبرة في تصدير الثورة المضادة. ونشاطها يتسع ليشمل آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية، وذلك لعرقلة تنامي الحركات الثورية في هذه البلدان وللحيلولة دون استكمالها لاستقلالها الاقتصادي وللابقاء عليها في حالة تبعية للنظام الامبريالي. والشواهد على ذلك كثيرة ومعروفة ولا تحتاج الى برهان.

وفي المنطقة العربية، أنيط بالحركة الصهيونية دورٌ خاص واستثنائي أيضاً، تمثل على وجه التحديد في تأسيس الدولة اليهودية المقترحة على أرض فلسطين. والتي لم يأتِ تأسيسها حلاً للمشكلة اليهودية بل تصديراً لها، على الطريقة التقليدية للاستعمار. فلقد نقل هذا الحل اليهود من عزلة اسوار الغيتوات الى عزلة الغيتو الكبير، اسرائيل. ولا يعني هذا الواقع، بأي حال من الأحوال، ايجاد وطن «قومي وآمن» لليهود، بل تأمين شروط الحياة لمشروع استثماري ضخم، أريد له أن يشكل كيان الدولة الكمبرادورية (الوسيطة) بين المشرق العربي وعموم الشرق وبين بلدان المركز الرأسمالي. فاسرائيل، حسب التعبير العربي المتداول، شرطي الحراسة، الأمين على المصالح الامبريالية في المنطقة العربية. وعلى الأخص مصالح الكارتل النفطي العالمي، الذي «يرتدي لباس الصداقة والتعاون مع العرب». فاسرائيل ليست مجرد مشروع صهيوني للاستعمار الاستيطاني، وليست... مجرد مشروع للتوسع تموله الرأسمالية العالمية على اختلاف جنسياتها، لكنها في الواقع وبصفة خاصة مشروع استعماري تسيطر عليه احتكارات النفط الدولية العاملة في المنطقة العربية وفي مقدمتها الاحتكارات الأميركية. وذلك هو مايقيم الصلة العضوية المباشرة بين (الكيان الاسرائيلي) والامبريالية العالمية(٦٧)... حيث تقوم اسرائيل في المنطقة العربية بدور امبريالي فرعي (Sub-imperialist Role).

ان المنطلقات الايديولوجية والممارسات الفعلية للحركة الصهيونية ودولتها اسرائيل، لا تعكس روح العصر في سياقه التاريخي، وانما هي حركة سياسية رجعية، تمثل شكلاً من

أشكال مقاومة النظام الامبريالي لانحلاله الحتمي. وتكفي نظرة سريعة على خريطة الاحتكارات الدولية لتكشف لنا بوضوح دقة تشخيص ليون لمكانة الصهيونية في البنيان الامبريالي العام، عندما أشار الى أنها «ثمرة عصر الامبريالية». اذ يمكن الحديث، في هذا الاطار، عن فرع صهيوني للامبريالية، يحمل كل خصائصها الأساسية(٦٨)، من حيث التشكل والبنيان والأهداف والمصير.

---

(١) ابراهام ليون، **المفهوم المادي للمسالة اليهودية**، بيروت: دار الطليعة، الطبعة الأولى، ١٩٧٣، ص ١٦.

(٢) **المصدر نفسه**.

(٣) **المصدر نفسه**، ص ١٧.

(٤) W. I. Lenin: «Die Stellung des «Bund» in der Partei» in: *LW, Bd. 7,* Berlin, 1956, S. 90.

(٥) *Ebenda.*

(٦) ليون، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٧.

(٧) Karl Marx, «Zur Judenfrage», in: MEW *Bd. I,* Berlin, 1958, S. 372.

(٨) ليون، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٧.

(٩) Marx, *a. a. o.*, S. 374.

(١٠) أنظر الهامش رقم ٧.

(١١) Marx, *a. a. o.*, S. 351.

(١٢) *Ebenda,* S. 372

(١٣) *Ebenda.*

(١٤) *Ebenda,* S. 377.

(١٥) *Ebenda,* S. 374-375.

(١٦) W.I. Lenin: «Braucht das judische proletariat eine «Selbstständige Politische Partei» ? *Lw, Bd. 6,* Berlin, 1956, S. 324-329.

(١٧) W.I. Lenin: Kritische Bemerkungen Zur nationalenfrage», *LW, Bd. 20,* Berlin, 1967, S. 11.

(١٨) W. I. Lenin, «Die Stellung des «Bund» in ....» *a. a. o.*, S. 89.

(١٩) *Ebenda,* 91

(٢٠) *Ebenda,* S. 90, 91.

(٢١) أنظر الهامش رقم ٤.

(٢٢) **المصدر نفسه**.

(٢٣) Theodor Herzl: *Der Judenstaat,* Berlin, 1920, S. 5.

(٢٤) Ebenda, S. 9.

(٢٥) N. Bentwich, *Palestine,* London, 1946, P. 60.

(٢٦) Richard Grossman: *A Nation Reborn,* London, New York, 1960, P. 14.

(٢٧) Marx, a. a. o., S. 376.

(٢٨) Galina Nikitina, *The State of Israel,* Moscow, Progress Publishers, 1973, p. 16, 17.

(٢٩) ليون، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢١.

(٣٠) **المصدر نفسه**، ص ٢٥.

(٣١) **المصدر نفسه**.

(٣٢) **المصدر نفسه**، ص ٢٦.

(٣٣) **المصدر نفسه**.

(٣٤) **المصدر نفسه**، ص ٢٣.

(٣٥) **المصدر نفسه**، ص ٢٧.

(٣٦) K. Marx/f. Engels, Manifest der Kommunistishen Partei, in: *Werke, Bd. 4,* Berlin, 1959, S. 463.

(٣٧) *Ebenda*

(٣٨) ليون، **مصدر سبق ذكره**، ص ١١٠.

(٣٩) Walter Hollstein, *Kein Frieden um Israel; Zur Sozialgeschichte Des Palästina-Konflikts,* Frankfurt am Main, Fischer Verlag, 1973, S. 43.

(٤٠) فارس غلوب، «الصهيونية والنازية، علاقات واتفاقيات» **شؤون فلسطينية**، العدد ٨٤، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٨ ص ٦٧ ـــ ٩٤.

(٤١) **المصدر نفسه**، ص ٨٤، ٨٥، ٨٩.

(٤٢) **الجوهر الرجعي للصهيونية** (مجموعة مقالات)، موسكو: دار التقدم، ١٩٧٥، ص ٧٣، ٧٤.

(٤٣) غلوب، **مصدر سبق ذكره**، ص ٧٦.

(٤٤) Herzl, Gesammlte Zionistische Werke, *Bd. III, Tagebücher II,* Tel-Aviv, 1934, S. 94.

(٤٥) موشي كول، **دافار**، ١٩٧٩/٨/١؛ يهودا توفين، **عل همشمار**، ١٩٧٩/٩/١٢، نقلا عن نشرة **الأرض**، السنة السابعة، العددان ١ و ٤، ١٩٧٩/٩/٢١، ١٩٧٩/١١/٧.

(٤٦) عبد الحفيظ محارب، «سياسة العمل العبري بين الأمس واليوم» **شؤون فلسطينية**، العدد ٢٤، آب (أغسطس)، ١٩٧٣، ص ١٣٣ ــ ١٦٠.

(٤٧) اسحق دويتشر، **دراسات في المسألة اليهودية**، (ترجمة مصطفى الحسيني)، بيروت: دار الحقيقة، الطبعة الأولى، ١٩٧١، ص ١٠٦.

(٤٨) محمد حسنين هيكل، «قضايا التسوية والصراع العربي الاسرائيلي»، حوار أجرته معه مجلة **المستقبل العربي**، العدد ٣١، أيلول (سبتمبر) ١٩٨١.

(٤٩) دويتشر، **مصدر سبق ذكره**، ص ٨٧.

(٥٠) هيكل، **مصدر سبق ذكره**.

(٥١) دويتشر، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٢٤.

(٥٢) هيكل، **مصدر سبق ذكره**.

(٥٣) ف. اي. كيسيليف، «الصهيونية في بنيان الامبريالية»، **الصهيونية الدولية، تاريخها وسياستها**، (ترجمة محمد الجندي)، بيروت: دار ابن رشد ودار الفارابي، ١٩٧٩، ص ١٠ ــ ١٧.

(٥٤) سهيل عامر، «أضواء على نشاط الصهيونية العالمية في السبعينات»، **الطريق**، بيروت، السنة التاسعة والثلاثون، العدد الأول، شباط (فبراير)، ١٩٨٠، ص ١٣٢ ــ ١٦٢.

(٥٥) Marx, *a. a. o.*, S. 375.

(٥٦) أنظر الهامش ١٨.

(٥٧) ليون، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٢٥.

(٥٨) Herzl, Der Judenfrage, *a. a. o.* S. 24.

(٥٩) Herzl, *Ebenda,* S. 7.

(٦٠) Lenin, Die Stellung...» *a. a. o.*, S. 91.

(٦١) يوري ايفانوف، **أحذروا الصهيونية**، موسكو: وكالة أنباء نوفوستي، ١٩٦٩، ص ٣٧.

(٦٢) Annamarie Adé, *Churchill und die Palästina-Frage; 1917-1948,* Diss. Zürich, 1972, S. 29, 30.

(٦٣) Herzl, Tagebücher, *a. a. o.*, S. 258.

(٦٤) B. Bakanow, «*Zionism; Lüge Von A bis Z*» APN-Verlag, Moskau, 1974,

أنظر أيضاً: ايفانوف، **مصدر سبق ذكره**، ص ٧٢ ــ ٧٥.

(٦٥) Crossman, *op. cit.*, p. 62.

(٦٦) Herzl, Der Judenstaat,... *a. a. o.*, S. 50.

(٦٧) أنظر: فؤاد مرسي، «الكيان الصهيوني والكارتل النفطي»، **النفط والتنمية**، السنة الثالثة، العدد العاشر، تموز (يوليو)، ١٩٧٨، ص ١٤ ــ ٢٧.

(٦٨) أنظر تحديد لينين للخصائص الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للامبريالية في مؤلفة: **الامبريالية أعلى مراحل الرأسمالية**، موسكو: دار التقدم، ١٩٧٠؛ أنظر أيضاً تعريف هذه الخصائص في:

Philosphisches Wörterbuch, Bd. I, Bibliographisches Institut Leipzig, 1975, S. 549, 550.

زكي قنصل المهجري
في فلسطينياته

يوسف حداد

من الظاهرات المميزة في أدبيات المهجر الجنوبي، الالتزام الثابت بقضايا الوطن العربي القومية والاجتماعية والسياسية، ومعايشة هذه القضايا بكل دقائقها والغوص فيها بكل أبعادها، إيماناً من أصحابها بالمسؤوليات الجسام الملقاة على كواهلهم تجاه وطنهم، وبالواجب القومي الذي يحتم عليهم امتشاق أقلامهم في معارك أمتهم المتعددة الجبهات: يقاتلون الأجنبي لينعم الوطن بالاستقلال؛ يقاتلون التخلف لإيصال امتهم إلى التقدم؛ يحاربون الأمراض الاجتماعية، من طائفية واقطاعية وكيانية بلا هوادة؛ يترصدون مايجري في دنيا العروبة من أحداث؛ ويشاركون بأفكارهم وخيالهم أفراح شعبهم وأتراحه، وكأنهم يعيشون في قلب هذه الأحداث.

إن وجدانهم القومي الملتهب محبة وتعلقاً بالوطن، وهم في دنيا الاغتراب، قد اختزل المسافة المكانية بين الوطن والمغترب، وزاد من حماس أهل القلم وتفاعلهم مع هموم أمتهم، فإذا مأساتها مأساتهم، وأعراسها أعراسهم. لم تلههم مكابدتهم في سبيل لقمة العيش عن الخوض في شتى القضايا القومية والاجتماعية. فمن مقارعة الاستعمار وأعوانه، إلى بذر الوعي لإيقاظ الوجدان القومي، إلى الدعوة الملحة لنبذ الطائفية والاقليمية والتوجه نحو الوحدة العربية الشاملة.

اهتمامات الأدب المهجري

الأدب في مفهوم أكثرية أدباء المهجر، سيما الجنوبي، رسالة ومسؤولية قومية، وأصحاب هذا الاتجاه يرفضون، بشكل قاطع، مقولة الفن للفن، لأنهم يؤمنون بأنه رسالة، وهذه الرسالة هم أمناء عليها، فلا مجال للتخلي عنها. ففي الشأن القومي، هي رسالة إيقاظ وإنقاذ، وفي الشأن الاجتماعي هي رسالة إصلاح وعلاج، وفي الشأن الوطني في المغترب، رسالة محافظة على الشخصية الوطنية خشية التغريب أو الذوبان؛ وذلك بتوثيق الترابط مع الوطن الأم والتفاعل معه بكل شؤونه وشجونه، وهي رسالة لغوية

للمحافظة على اللغة القومية التي هي إحدى ركائز القومية. والملفت للنظر، أن إيمان أدباء المهجر الجنوبي بعامل اللغة دفعهم إلى خدمتها، رغم تحصيلهم المدرسي المتواضع، فجاء إنتاجهم الأدبي متين العبارة، قوي السبك، خالياً من الركاكة حتى اتُّهموا بالتقليد فلم يروا في ذلك مأخذاً أو غضاضة(١).

وما دامت أحداث الوطن العربي هي الاهتمامات الرئيسية للأدباء المهجريين، فقد شكلت هذه الأحداث غالبية مضامين إنتاجهم. فمن مقارعة الأتراك، أيام استبداد عبدالحميد، إلى الترحيب الحار بدستور ١٩٠٨، إلى النقمة على أهل «الاتحاد والترقي»، بسبب نزعتهم الطورانية المغرقة، إلى الثورة العربية عام ١٩١٦ والتغني بشريف مكة، إلى الثورة على الأتراك، عقب أحكام الاعدام التي أصدرها السفاح جمال، إلى النقمة العارمة على الغرب، لنكْثه بالوعود التي قطعها للشريف حسين ولتجزئته بلاد الشام وفق اتفاقية سايكس ــ بيكو. وزادت النقمة على الغرب، وبريطانيا بشكل خاص، بسبب قطعها وعد بلفور للصهيونيين. ومن الاهتمامات اللاحقة التي طغت على أدبيات المهجريين: يوم ميسلون، ثم الثورة السورية عام ١٩٢٥، فسياسات الانتداب بمجملها.

كل ذلك كان باعثاً على الأسى. وكان الرجوع لأمجاد الماضي حافزاً عندهم للتغلب على المآسي والانعتاق من ربقة الحاضر، وكان تواجدهم في امصار جل سكانها من الأسبان، حافزاً لتذكيرهم بمآثر العرب الأندلسية فأكثروا من الموشحات، كما أكثروا من التحدث عن سلطان العرب الغابر ومجدهم الزائل.

على أن القضية الفلسطينية كانت القضية المركزية التي نالت القسط الأوفر من اهتمامات هذه الكوكبة من الأدباء. لقد هالتهم «مكافأة» بريطانيا الحليفة للعرب، بإعطائها وعد بلفور غير الشرعي للصهاينة، كما هالهم اقتلاع الشعب الفلسطيني من أرضه ونثره في أربع رياح الأرض، فطغى هذا الحدث على ما سواه في الأدب المهجري. فلقد عاش أهل القلم في غربتهم المأساة الفلسطينية، بوجدانهم وبعواطفهم، ومنهم زكي قنصل، الذي لا يزال يعيش آلام العرب ويحلم مع الحالمين بالمستقبل.

زكي قنصل: حياته وعصره

أبصر زكي قنصل النور خلال الحرب العالمية الأولى، في الغربة، وعاد صغيراً إلى يبرود، مسقط رأس والديه في سوريا، ثم هاجر وهو في الثالثة عشرة من عمره إلى البرازيل، فالأرجنتين. ودرس على نفسه، وعمل في الصحافة، وانضم عام ١٩٤٩ إلى الرابطة الأدبية في عاصمة الأرجنتين، ثم تزوج في العام اللاحق وسمى ابنه البكر عمر، تيمنا بالشاعر عمر أبو ريشة، وعاد إلى الوطن عام ١٩٦٨، ثم قفل عائداً إلى مغتربه القسري. وهكذا، قُدِّر له أن يعيش زمن الأحداث الجسام التي عصفت بعالمه العربي، وفي طليعتها القضية الفلسطينية.

وهكذا نجده، يتناول، إضافة للقضية الفلسطينية، الكثير من القضايا الوطنية والاجتماعية. يتحقق الجلاء الأجنبي عن سوريا، القطر الذي ينتمي إليه، فيرى أن هذا

الإنجاز ليس خاتمة المطاف؛ بل هو بدايته، فالأجنبي الذي ارتحل بجنوده لم يرتحل بمصالحه وعملائه، وتحقيق الاستقلال الفعلي والتوجه للعمل الوحدوي القومي وبناء الاقتصاد الوطني تحتاج برأيه إلى جهد حثيث:

ثورةُ الشعبِ لم تزلْ في البدايةْ   ضَلَّ من يحسبِ الجلاءَ نهايةْ
أيها العابثون بالحقِ مهلاً   إن للحقِ ألفَ جيشٍ ورايةْ(٢)

ويغلب على شعره الاجتماعي التعاطف الشديد مع الكادحين من أبناء الشعب أصحاب المهن «الوضيعة»، ففي قصيدته «البنَّاء» يصف كدح هذا العامل وجهاده من أجل الرزق فيقول:

يبني القصورَ وكوخُهُ خَرِبُ   بئِسَتْ حياةٌ كلُّها تعبُ
أوَلَيْسَ يجمعُه بسيدِهِ   نَسَبٌ من الصلصالِ أو حَسَبُ؟!

وفي قصيدة له بعنوان: «العاملة»، يقول:

هبَّتْ إلى العملِ   في خفةِ الحجلِ
تسعى بلا مللِ   وتعيش بالأملِ

ما أضيقَ الدنيا على الوَكِلِ
وأبرَّها بالعاملِ الجَذِلِ

بالروحِ بَسْمَتُها   تُخفي رزيتَها
لو ذُقتَ لوعتَها   أو خُضتَ غمرتَها
أكْبَرْتَ عِزَّتَها ولم تَقُلِ:
«إن الشجاعةَ عُدَّةَ الرجلِ»

على أن اهتمامنا مقصور على الجانب الفلسطيني الذي رافقه الرجل منذ عام النكبة حتى بداية السبعينات من هذا القرن.

الشاعر في فلسطينياته بين عام النكبة (١٩٤٨) وعام الهزيمة (١٩٦٧)

لم تتوقف بريطانيا، في تعاطيها مع العرب، عند حد النكوث بالوعود المقطوعة للشريف، ولا عند القيام بإصدارها وعد بلفور القاضي بإنشاء «وطن قومي لليهود في فلسطين»، بل ذهبت إلى أبعد من ذلك، إذ عمدت خلال فترة انتدابها على فلسطين إلى سحب البساط من تحت أقدام الفلسطينيين واقتلاعهم من أرضهم بعد إنجاز مهمتها في تشييد كيان الاغتصاب. وبعملها هذا عمدت إلى القمع البربري حيناً، وأحياناً إلى التحايل والخداع بإيفاد لجان ملكية لإجهاض الانتفاضات المتلاحقة التي نشبت إبان فترة الانتداب، وكانت الرجعية الوجاهية داخل فلسطين وأولو الشأن والسلطة خارج فلسطين خير معين لها على ذلك. وحين اطمأنت إلى اكتمال مهمة الانتداب لصالح الصهيونيين، أعلنت انتهاءه، وأخذت، قبل اكتمال انسحابها، تعمل جهراً على ترجيح كفة الصهيونيين

في الصراع الدائر على الساحة الفلسطينية. ومع ذلك، تصدى الفلسطينيون بعناد للتحرك البريطاني الصهيوني، وحققوا ميدانياً أكثر من نجاح، إلى أن جاءت خديعة الرؤساء والملوك العرب بالإيعاز إلى الفلسطينيين بالتوقف عن القتال والانتقال إلى البلدان العربية المجاورة، لإفساح المجال لجيوش الأنظمة كي تعبر الحدود. فكان ماكان من خيانة سافرة نتج عنها التشرد والحصار والقهر، وارتفاع بيارق الاغتصاب فوق أكثر فلسطين؛ الأمر الذي استفظعه الشرفاء من هذه الأمة في الوطن والمغتربات. توقعوا التحرير الكامل للتراب الفلسطيني فأسفر تدخل جيوش الأنظمة عن اقتلاع مليون مشرد منتشرين في المخيمات.

هذا الجرح النازف في جسم الأمة، إنما يتحمل وزره أرباب المناصب، أصحاب البيانات والشعارات لا أهل فلسطين، وهذا ماتبينه زكي قنصل، بعد سنة من عام النكبة، حيث قال في قصيدته «ملوك الكلام» مخاطباً فلسطين:

ما تـوانى عن الجهادِ بَنوك	يشهدُ اللهُ لا، ولا خذلوكِ
الزعاماتُ وَحدَها جانياتٌ	فاسأليها عن عِرضكِ المهتوكِ
يا فلسطينُ ما يئسنا ولكنْ	ضاعَ إيمانُنا بِمَنْ ضيَّعوكِ
ولَغُوا في دماكِ ثم تَبارَوا	يتباكَوْنَ للدَّمِ المسفوكِ

إن مسح لطخة العار لاتكون بالخطابات ولا بالشكاوى والتوسلات، بل بالقوة التي وحدها تُحِقُّ الحق:

عُدَّةُ الحرب مدفعٌ لا خطاب	لا تقيسوا بلاغةً بِرَكيكِ
يشهدُ الله ما ضعفتم ولكن	أعْوَزَتْكُمْ عقيدةُ اليرموكِ

إن النصر على الأعداء لايحققه إلا سيف الحق القاطع، فيه يبزغ الفجر الجديد:

فأعِدِّي للثأر ظِفْراً ونابا	يتراءى فجرُ الخلاصِ الوشيكِ
لن تموتي وفي يمينكِ سيف	وَرِثَتْهُ الأجيالُ عن ماضيكِ(٣)

وينام الطفل الفلسطيني في مخيم الذل والقهر يتيماً في كنف أم ترعاه وتغذيه بالحقد والثأر ممن قتلوا أباه وسلبوا أرضه.

عينان تعتلجانِ بالنارِ	ويدٌ تَخُطُّ وَصِيَّةَ الثَّار
الحِقْدُ يُوحيها	والجرحُ يُمليها
وعلى الحروفِ الراعفاتِ دماً	الهادراتِ تخالُها حِمَما
تَنْزُوْ حشاشةُ	لاجيءٍ بالِ

هذا الطفل هو صانع الأمل الآتي، وهذه الأم هي صانعة الزمن القادم، إنها تغرس في نفس طفلها روح الانتقام؛ إذ تقول له:

يـا ابنَ الشهيـدِ الحيِّ يـا ولدِي   يـا فِـلْذَةً خضـراءَ مـن كَبِـدِي
إنـي نـذرتُـكَ لِلغَـدِ الدّامِـي
وَتَـرَكْـتُ بَـيْـنَ يـديـكَ أحـلامِـي
إحْـمِـلْ رسـالةَ حـقـديَ الظّامِـي
«سـامِـي» تـركـنـا الدّار يـا سـامِـي
نَـهـبـاً لشُـذّاذٍ وأقْـزام
لكـنْ سَـيَـزْحَـفُ بـحـرُنـا الطّامِـي
كـالمـوتِ كـالإعصـارِ كـالقَـدَرِ   كـالجِنِّ تَنْبُـعُ من كـوى سَقَـرِ
فنطهِّرُ الدّارا   ونحطِّمُ العارا
ونَـدُكُّ «تَـلَّ ـ أبـيـبِـهِـمْ» طَلَلاً   تَبْـقَـى لهـمْ ولِنَسْلِهِمْ مَـثَـلا
يَـتَـطَيَّـرونَ بـهِ إلى الأبَـدِ

ولا تنسى الأم إظهار صورة الغرب الذي غدر ونهب وأقام كيان الاغتصاب:

الغَـرْبُ بـاسم السلم ضحّـانـا   وبِـحُـجّـةِ التَّـمْـدِيـنِ أفـنـانـا
فـابْـصِـقْ لهُ أسـطورَةَ السّـلمِ
والْعَـنْ حـضـارةَ عـصـرِهِ العـلمِـيْ
فـي لحْـمِـنـا مـنـهُ وفـي العَظْـمِ
نـابٌ يـحـزُّ ومِـخْـلَبٌ يُـدْمِـيْ
حـقُّ الضـعـيـفِ وعِـفّـةُ الشَّـهْـمِ
الحـقُّ للرّشّـاشِ واللُّغْـمِ
فـازرَعْ على الرَّشّـاش إيمـانـكْ   وَاكتُب بِحَـدِّ السّيفِ بُـرْهـانَـكْ
مـا أنـت مـن صُـلْبِـيْ   إنْ حِـدْتَ عـن دَرْبِـيْ
يـا ابني نـذرتـك للغـدِ الدّامِيْ   فـاحمـل رسـالَةَ حِقْـدِيَ الظّامِيْ
وحَـذَارِ أنْ تُـبْـقِـيْـهِ ظَمْـآنـا(٤)

وإلى جانب طفل المخيم، يمضي العام تلوَ العام و«ملوك الكلام» في غيهم يعمهون. ويرد قنصل على زميله «القروي»، مدافعاً عن الطفل والشعب، ساخطاً على أرباب السلطان منذراً ومتوعدًا:

أعيـذُكَ أنْ تجـورَ وأنـت أدْرى   بِمَنْ وَهَبُـوا اليهـودَ جِنـانَ عَـدْنِ
هُمُ الزعمـاءُ فـارْفِق بـالضحـايـا   ولا تَـقْلِبْ لهـم ظهـرَ المِـجَـنِّ
لِيَشْقَ الشعبُ مـاداموا بِـرَغْـدٍ   ويَفْنَ العُـرْبُ مـا دامـوا بـأمْنِ

* * *

مُلوك العُرْبِ غُوْصُوْا في الملاهي وزُجُّوا الناس في قيدٍ وسِجْنِ
ستنهارُ العروشُ غداً عليكُمْ وتَبْتَسِمُ العُروبَةُ بَعْدَ حُزْنِ(٥)

ويطل عيد الجلاء الخامس على سوريا فيُشجيه بدل أن يُبهجه، إذ كيف السبيل إلى البهجة والغصة الكبيرة، بسبب ما ألمّ بفلسطين في ثنايا القلب:

لا العيدُ عِيْدِي ولا الأعلامُ أعلامي فارْفِقْ بدمعيْ ولا تهزأْ بآلامِيْ
دُنيا العروبةِ غَرْقى في مآتِمِها فكيفَ أجرحُ سمْعيها بأنغامِيْ

لقد رأى أن جلاء الأجنبي هو البداية وليس النهاية، فالنير لا يزال على عنق الأمة والوطن العربي لا يزال أوطاناً:

لَمْ يَبْرَحِ النِّيرُ في الاعناقِ يُرهقها وإن تبدّل حُكّام بِحُكّامِ
ووَحْدَةُ الوطنِ الدّاميْ مُمَزَّقةٌ على مخالب إضراب وإضرام
هَذِيْ فَلَسْطينُ في الأغلال راسفةٌ يَنُوْشُها السَّوْطُ من خَلْفٍ وقُدّامِ

على أن التفاؤل الحذر بقي يلوح في الأفق أمام ناظري الرجل الذي أنذر، مستشرفاً الخطر الصهيوني، بأن عدم استئصاله سيعرّض بلاد الشام الأخرى لخطر مقبل لا مهرب منه.

صَبْراً فلسطينُ فالدُّنيا مُداولةٌ والفجرُ يطلع مِنْ دَيْجوره العامِي
إن لم يرفرف لواءُ الحَقِّ ثانيةً على رُبَاكِ فَلَنْ تنجو رُبى الشام(٦)

ويزداد الصهاينة صلفاً إذ لم يجدوا رادعاً، مما يدمي القلب، لكن الأكثر إيلاماً إنما هم العملاء من بني شعبنا.

كَبُرَ اليهودُ وقاحةً لكنّهم هانُوْا إزاءَ وَقَاحَةِ المتهوِّدِ(٧)

لقد علمته التجارب أن الزعامات لا يرجى منها نفع ولا أمل. وإنما النفع في الجيل الطالع الذي رضع حليب الثأر.

قَضَى جدُّه في غِمار الكفاح وماتَ أبوه فِداءَ البلاد
تجوعُ لتَدرأ عَنْهُ الهَوَان وَتَشْقَى لِتَدْفَعَ عَنْهُ الشقاء
ولما دَعَاهُ النَّفِيْرُ أَحَسَّت كأنَّ الرِّداءَ عَلَيْها كَفَن
لقد حقَّقَ الله أمْنِيتي يَمُوتُ وَحِيْدِيْ ويحْيَا الْوَطَن(٨)

ويطل العام السابع للنكبة، والمشردون قابعون في الخيام، وتشيع دول الغرب وأطرافها في المنطقة الأحاديث عن السلام، كالأحاديث التي يشيعونها اليوم، وهي عنده خرافة باطلة، إنها استسلام وليست سلاماً:

هل لِيْ إلى مهْدِ السَّلام سَبيلُ اللَّيلُ داجٍ والطريقُ طويلُ

لا شـأنَ لاسْتقـلاله مـا دام في بـابِ العـريـنِ المُسْتَغَـلِّ دَخِيـلُ
لَهْفِي على القُدس انْطَوَتْ أعْلامُهُ وَكَبَتْ بـأشْبـاهِ النِّضـال خُيُـوْلُ

ومن المفارقات أن يبقى حبل المودة معقوداً بين سادتنا وبين بريطانيا الملطخة رماحها بدماء شهدائنا. وكما يقول شاعرنا، فإن السلم الذي يتحدث عنه الصهاينة في ظل الاغتصاب، هو سلم مرفوض قطعاً، ولا سلم إلا بزوال الاغتصاب:

بِلْفُـوْرُ في المـأسـاةِ أوَّل دافـعٍ ويليـه في تنفـيـذهـا شـرشـلُ
لا صُلْحَ حتى تنـطويْ أعـلامُكُمْ وَيَعُـوْدَ مفجـوعٌ ويـأمَنَ غِـيْـلُ
حَـانَ الرّحيلُ فـإنْ ركبتم رأسكم فـالسَّيْفُ ظامٍ للرّقـابِ غَلِيـلُ(٩)

وتبزغ في العام اللاحق عام ١٩٥٦ بارقة أمل، فعبد الناصر قد حقق إنجازات لعل أهمها: تشخيص الداء الذي حدّده بالغرب والصهيونية، فشن عليهما حملات عنيفة أشفت غليل الشاعر فبات كسواه يحلم بالثأر، ويندد «بالسلام الكاذب» الذي يدعو إليه الغرب:

يا ساهـريْنَ على السَّلام بغيـرَةٍ وَيْحَ السَّلام مِنَ الغَيُوْرِ السَّاهِـرِ
مَنْ ذَا يُصـدقُ هَذْركُمْ، ونُيُـوبُكُمْ مَخْضُوبةٌ بِدَمِ الضَّعيفِ الصَّابِـرِ
مَـأسـاةُ يَـافَـا علَّمَتْنـا أن نـرى فـي كُـلِّ شَـاةٍ ظِلَّ ذِئْبٍ غَـادِرِ
أيْـنَ «اللِّوَاءُ» وكُنْـتُـم حُـرَّاسَـهُ بِئْسَ الوَصِيُّ يُبِيْـحُ مَالَ القـاصِرِ
والقُدْسُ هل هو سِلعَةٌ كي يَنتهِيْ من تَـاجِـرٍ وَغْـدٍ لِوَغْـدٍ تَـاجِـرِ
لَوْلاكُـمُ لم يُنْـتَـهَـكْ مِـحْـرَابُـهُ وَيُلِمَّ ضَيْمٌ بـالضَّـريـحِ الطَّاهِـرِ
وَالمـغْـربُ الدَّامِيْ أأنْـتُـم أهْـلُهُ كَـيْ يَسْـتَجِـيْـبَ لآمِـرٍ وَلِزَاجِـرِ
شَـرَّدْتُـمُ أحْـرَارَهُ ووأدْتُـم فِيْ لَيْلِهِ فَجْـرَ الرَّجَاءِ الزَّاهِـرِ(١٠)

وها هوذا الشاعر يخاطب نظيره في الجهاد، الياس فرحات المهجري، فيقول:

فتى الشعر أنْذرْتَ اليهودَ بوقعـةٍ تقاصر عن أهوالِها ساعة الحشْرِ
فهل يزدهي حُلمُ العـروبةِ يقـظةٌ فنقذِفُ أولادَ الأفاعي إلى البَحْـرِ
صـبـرْنـا إلى أن فـجَّـرَ الكـيـدُ حِـقـدَنـا
فـلا صـدرَ بـعـدَ اليـومِ يـطوى عـلى صبـرِ(١١)

ويأتي العدوان الثلاثي على مصر، بعد تأميم قناة السويس، بارقة أمل، وتلتهب المشاعر الوطنية حماساً، الأمر الذي أفزع الغرب واسرائيل فكان العدوان الثلاثي:

سبحـانَ مَنْ قهرَ البـاغي وعلَّمَـهُ أنَّ الضعيفَ له في الحقِ أعوانُ
لا تـزْدَهوا بـأساطيـلٍ مـدجَّجـةٍ لا يستقـرُّ على الطُّغيـانِ بُنيـانُ

شُموخُ روما على رجلِ المسيحِ هوى ... وَطَأْطَأَتْ لِابْنِ عبدالله تِيْجَانُ
أَبَحْتُمُ القُدْسَ لِلشُّذَّاذِ فاقْتَسَمَتْ ... عارَ الجريمةِ اصلالٌ وذؤبانُ
أَتْباعُ طَهَ حَمَوْا بالرّوحِ حُرْمَتَهُ ... وَعَزَّ في دولةِ الإسلامِ رُهبَانُ(١٢)

ويطول انتظار الشاعر لليوم الموعود، يوم التحرير المرتقب، فيعود إلى استنهاض الهِمَم، علَّ النِّداء يجد تجاوباً وتلبية:

فكيفَ تَتِيهونَ تحت البنود ... ومهدُ المسيح رهينَ القيود
يحومُ عليهِ رُعَاعُ اليهود ... ويُوطَأُ فيه تُرابُ الجدود

ويشدد على حالة فلسطين، علَّ صرختها تلقى استجابةً، فيقول:

فلَسْطِينُ بينَ نيوبِ الهلاكْ ... وَليسَ لها مِنْ نصيرٍ سِوَاكْ
فناهِضْ عِدَاها بِكُلِّ قِوَاكْ ... فإنْ هِيَ عَزَّتْ يَعِزُّ حِمَاكْ
ويغمُرُ دُنياكَ ... ظِلُّ الأمن
وَيَزْهُوْ الرّجاءُ ... ويحيا الوَطَنْ
فلَسْطينُ تَرْجُوْ لها مُنْجِدَا ... فهلّا مَدَدْتَ إليها اليَدَا
وَهلّا صرختَ بِوجهِ العِدَا ... نموتُ لِنَدْرَأ عنها الرّدى
ونَشْجَى لِنَدْفَعَ عنها الشّجى
لِيَحْيَ لِيَحْيَ لِيَحْيَ الوَطنْ(١٣)

إن مأساة فلسطين كابوس دائم على صدر الشاعر. يطل ميلاد عيسى بن مريم فيناشده لإنقاذ الهيكل من اللصوص الذين انتهرهم المسيح (عليه السلام) بالسوط، وقد عادوا من جديد ليجعلوا بيته مغارة لصوص وقد أراده بيت صلاة:

ماتَتْ على شَفَةِ البَلْوَى أَنَاشيدِيْ ... يَا مَنْ يُعِيْدُ ليالِي الرَّاحِ والعودِ
ضَاعتْ تعاليمُكَ السَمْحاءُ في لُجَجٍ ... مِنَ الطُّقُوسِ وماتَتْ في التقاليدِ
لَمْ يَبْقَ مِنْ مَلَكُوْتِ الحقِّ في يَدِنا ... إلّا سَفَاسِفُ تَرْتيلٍ وَتَرْدِيدِ
يَا صَاحِبَ العيدِ عادَ المُجْرِمُونَ إلى ... بيتِ الصّلاةِ وابناءُ المناكِيْدِ
فأيْنَ صَوْتُكَ يَدْوِيْ في مسامِعِهِمْ ... وَأَيْنَ سَوْطُكَ يَهْوِيْ في الأخَادِيدِ
لَنْ يستريح ثرىً قَدَّسْتَ تُرْبَتَهُ ... حتى تُخَلِّصَهُ من شَرِّ تَهْوِيدِ(١٤)

على أن تباشير النصر لا تزال بعيدة. فالكيانية متحكمة و«ملوك الكلام» لا يزالون يجودون بالكلام:

حَذَارِ من التَّفَرُّقِ فَهْوَ دَاءٌ ... يُهَدِّدُكُمْ بِشَرٍّ مُسْتَطِيرِ
سَبِيلُ النَّصرِ بَذْلٌ واتحادٌ ... وإيمانٌ يسيرُ على السَّعيرِ
فإن لم تزرعوا إلا كلاماً ... فلن تجنوا سوى الفشل المرير(١٥)

ويهوي فارس الخوري فتذهله الفجيعة، لكنه يتخذ من صلابة الرجل في وطنيته ومبدأيته في مواقفه الوطنية قدوة له ولسواه:

حَلَفْتُ باسمِكَ لَمْ أَنْهضْ إلى أَرَبٍ إلاّ وكـانَتْ بـلادِيْ غـايَـةَ الإرَبِ
وقفتُ شِعْرِيْ عليها بل وَقَفْتُ دَمِيْ لَوْلاَ هواهَا غَزَوْتُ الغَرْبَ في أَدَبِي
بِئْسَ الزَّعـامَـةُ لاتَـمْـشِـيْ عـلى لَهَـبِ
إذَا اقْـتَـضَـى الأمْـرُ أنْ تَـمْـشِـي عـلى لَهَـبِ(١٦)

على أن هموم الوطن العربي كله بقيت شغله الشاغل، وان تَكُ فلسطين كانت محور الدائرة في هذه الهموم. ها هي الجزائر التي جهد الاستعمار على تزوير هويتها القومية، تدحر الفرنسيين فتتخلص من «الفَرْنَسَة»، مما يجعل الرجل يحس بغبطة وأمل:

حَـطَّمْتُمُ قَيْـدَ الغَـرِيْبِ فَحَـاذِرُوا قَـيْـداً أشَـدَّ نِـكـايـةً وَنَـكَـالاَ
فِيْئُوْا إلى الفُصْحَى فإن جَنَاحَهَـا أحْـنَىْ عـلى المُتَـفَـيِّئِـيـنَ ظَلاَلاَ
هِيَ أُمُّكُمْ مُنْـذُ الوُجُـودِ وأُمُّـنَـا والأُمُّ عُـنـوانُ الإله تـعـالَى
نهـوى لعزتهـا الكفَـاحَ ونَـزْدَرِي في حُبِّهَـا الأخْطَارَ والأهْوَالا(١٧)

الشاعر في فلسطينياته
من عام (١٩٦٧) إلى مابعد قيام الثورة الفلسطينية

أطل عام الهزيمة وآمال الشاعر قبل انفجار الحرب تتزايد، وثقته بالوحدة والتحرير تتعاظم فبات يشعر بشيء من الاطمئنان:

دَارُ العُـروبـةِ لَنْ تَـهـونَ وَلَنْ تَنْسَـاقَ بَعْـدَ اليَـوْمِ في السلبِ
هـيهـاتَ لن تُـطوى رسـالتُـهـا حـتـى تُـحَـقِّـقَ وَحْـدَةَ العـربِ
وتُـطهِّـرَ الأرضَ التـي نُـكِـبَـتْ بعصـابـةِ التَّـدجيـلِ والكـذبِ
وتُـعـيـدهـا غـنّـاء ضـاحـكـةً عَـربـيـةَ السيمـاءِ والنسـبِ(١٨)

إن ولادة كيان الاغتصاب ولادة باطلة وغير طبيعية، فلابد من انتصار الحق العربي:

هيهـات تحيـا دولةٌ وُلِدَتْ عـلى مَهْـدِ الرذيلةِ قبل حـينِ المـولِدِ
سيدُكُّ جيشُ الحقِّ دولةَ «كُوهِنٍ» وَيَزُجُّ «كُوهِنَ» في الحضيضِ الأوهدِ
ستعـودُ للأرضِ السَّليبـةِ رايـةٌ عـربيـةٌ معقـودةٌ بـالفَـرْقَـدِ(١٩)

وتجيىء الهزيمة في حزيران (يونيو) ١٩٦٧ فتطل مأساة مروعة. ويصمد الشاعر إزاءها، رغم هولها، يحدُوه الأمل، مادامت الهزيمة لم تَقُدِ العرب إلى الاستكانة:

لَمْ يَمُتْ قـومِيْ ولا ضاعَ الأمَـلْ كَبْـوَةُ الفـارسِ لاتعنِي الفَشَـلْ

ليستِ النكبةُ عاراً إن تَكُنْ حافِزاً للنّصرِ سعياً وَعَمَلْ
أفلستم أسرةً واحدةً كَيْفَ أصبحتُمْ شعوباً ودُوَلْ؟!
الأنانِيّاتُ هدَّتْ صفَّكُمْ والزّعامَاتُ رَمَتْكُمْ بالشَّلَلْ
لن تُرَدَّ القُدسُ إلا بالوغى فلْنَقُلْ باسم المَوَاضِي والأسَلْ[٢٠]

هكذا نرى الرجل لم يستسلم لليأس، ونراه ثائراً على الزعامات التي شلت قدرة الأمة وهدرت طاقتها:

غداً تَهبُّ رياحُ الحقِ صاخِبَةً غَضْبَى فَتَجْرفُ مَنْ خَانُوا وَمَنْ خَرَجُوْا
وَمَنْ تَرَاخَوْا وَمَنْ مَاتَتْ عزائِمُهُمْ وَمَنْ تَوانَوْا وَمَنْ في إِثْرِهِمْ دَرَجُوْا
يا آلَ صهيونَ والدُّنيا مُداولةٌ بَنَيْتُم دَوْلَةَ العُدْوانِ فابْتَهِجُوْا
بلفورُ أعطاكُمُ مِنْ جَيْبِنَا وَطَناً هَذَا هُوَ المَثَلُ الأعْلَى لِمَنْ نَهَجُوْا
دَمُ اليتيمِ شرابٌ في مجالِسِكُمْ وَزَفْرَةُ الشّيخِ في أسماعِكُمْ هَزِجُ
ليلُ العروبةِ داجِي الوجْهِ مُعْتَكِرٌ لكنّما فَجْرُها لَابُدَّ مُنْبَلِجُ[٢١]

ويتراءى للشاعر أن الإطاحة بأهل الحكم لابد آتية، فعدا عن تخاذلهم هم متعامون حتى عن الواجبات الإنسانية تجاه مَنْ تشرَّدوا فكانوا ضحيتهم، وتتعالى على لسان الأعداء دعوات الصلح المرفوضة وتلقى تجاوباً، من الحاكمين سعيداً، من أهل النفط والمال فيجيبهم بلسان لاجىء:

سَرَقْتَ بلادِي ولَمْ تَخْجَلِ وَشَوَّهْتَ وَجْهِيْ وَلَمْ تَسْأَلِ
وَشَرَّدْتَ أهْلِيَ شَرْقاً وغرباً وأرْسَلْتَ سَهْمَكَ في مَقْتَلِيْ
وَكيْفَ أُصَدِّقُ دعوى السّلامِ على شَفَتَيْ أكْذَبِ أخْتَلِ
وَكَيْفَ أنامُ قَرِيْرَ الفُؤادِ وأحْلُمُ بالزَّهْرِ وَالجَدْوَلِ
بِلَادِيَ هَذِيْ فَكَيْفَ أُبِيْحُ ثَرَاهَا الزَّكِيَّ لِمُسْتَرْجِلِ
وَفي كُلِّ شِبْرٍ ضَرِيْحُ شَهِيْدٍ يَمُدُّ يَدَيْهِ إلى مُرْسَلِ

وانتصار الباطل الذي تراءى للاجىء دفعه إلى الشك بعدالةِ السماء لما يعانيه من ألم وحسرة:

وَيَحْيَا الأصيلُ شريداً طريدا كسيرَ الفؤادِ بلا مَوْئِلِ
شَكَكْتُ بِعَدْلِكَ يَا خَالِقِيْ وَيُعْذَرُ إن ألحَدَ المُبْتَلِيْ
عَذابِي المُقِيْمُ مَتى يَنْقَضِيْ وَلِيْلِي البَهِيْمُ مَتَى يَنْجَلِيْ

على أن التأوّه والزّفرات لا يجديان، فلا بد من الثأر:

سَأَخْنُقُ جُرْحِيَ بَيْنَ الضُلُوْعِ وَأقْسُوْ عَلَى دَمْعِيَ المُسْبَلِ

وَأَحْشُرُ للثَّأْرِ نَارَ الجَحِيْمِ وأرْكَبُ مَتْنَ القَضَا المُنْزَلِ
فَلَا حَقَّ يَعْلُو بِلَا قُوَّةٍ وَلَا نَصْرَ يُسْلَسُ للأَعْزَلِ
فلَسْطينُ عِرْضِيْ فَإِنْ لَمْ أصُنْها فَلَا نَصَّرَ اللّهُ مُسْتَقْبَلِيْ(٢٢)

لكن الفجيعة وتخاذل الحكام جعلا الشاعر يعيش في دوّامة القلق وزاد في مرارته عدم الاكتراث للذين اقتلعهم، العدوان الصهيوني، من جذورهم؛ فتقاذفتهم رياح التشرد بعيداً عن أرضهم وعن وطنهم:

وَكَيْفَ تَسُوْغُ الطَّيِّبَاتُ لِشَاعِرٍ وسَادَتُهُ مِنْ عَوْسَجٍ وَقَتَادِ
يَرَى أَهْلَهُ في مِحْنَةٍ إِثْرَ محنَةٍ يَعِيْثُ بِها عَاثٍ وَيَعْبَثُ عَادِ
فَدَارَتْ عَلَى الحَقِّ الدَّوَائِرُ وَانْحَنَى جَبِيْنُ العُلَى لِلْبَاطِلِ المُتَمَادِيْ

على أن الشاعر يرى أن ما أقامه الغرب من عدوان في فلسطين، قلب العالم العربي، لابد من استئصاله، طال الزمن أو قصر:

أرادَ لهم بلفورُ داراً ودولةً يرفُّ لواها في رُبىً وَوِهادِ
فَأَقْطَعَهُمْ مَهْدَ المَسِيحِ هدِيَّةً كما تَهبُ المُحْتَاجَ كِسْرَةَ زَادِ
غداً تَتَنَادَى لِلْعَظَائِمِ أُمَّتِيْ وَيَدْعُوْ إلى الثَّأْرِ المُقَدَّسِ حَادِ
سَنَقْسُوْ وَلكِنْ لَاتَلُمْنَا جُهَيْنَةٌ فَأَظْلَمُ مِنَّا يَاجُهَيْنَةُ بَادِيْ(٢٣)

ومع التحذير والنذير، فهناك — وإلى الآن — مَنْ لايزال في سبات عميق غير مدرك أن الخطر الصهيوني يتهدده مستقبلاً، ورغم وَحْدَةِ الآلام والمصير، هناك من لم يستيقظ وجدانه بعد، الأمر الذي يدعو لدق ناقوس الخطر:

أَخِيْ فِيْ الجُرْحِ هَلْ يُشْجِيكَ دَمْعِيْ وَهَلْ يَعْنِيْكَ فِيْ الجُلَّى هَدِيْرِيْ
تَشَابَهَ دَرْبُنَا سَهْلاً وَوَعْراً وَلَمْ يَخْرُجْ مَصِيْرُكَ عَنْ مَصِيْرِيْ
مُصَابُ القُدْسِ أَيْقَظَ كُلَّ صَوْتٍ فَهَلَّا قُمْتَ يَا غَافِيْ الْضَّمِيْرِ؟
زَفِيْرُ اللّاجِئِينَ إلى الثُّرَيَّا ألا يَهْتَزُّ قَلْبُكَ لِلْزَفِيْرِ؟!
إذَا شَاعَ الحَرِيقُ بِبَيتِ جَارٍ فَبَيْتُكَ قَدْ يَصِيرُ إلى السَّعِيرِ

والجميع بنظر الشاعر مسؤول عن المأساة وعن استمرارها، والأمل معقود لواؤه على الجيل الطالع لغسل العار وإعادة اللاجيء إلى الديار:

جَمِيْعُ العُرْبِ مَسْؤُوْلُوْنَ عَمَّا أَلَمَّ بِحُرْمَةِ الْوَطَنِ الأثِيْرِ
أتَيْنَا بِالْعَدُوِّ إلى حِمَانَا وَنِمْنَا هَانِئِيْنَ عَلَى حَرِيْرِ

* * *

شَبَابَ الوَثْبَةِ الكُبْرَى سَلاَمٌ لأَنْتُم مَعْقِدُ الأَمَلِ النَّضِيْرِ
سَنَبْقَى مُضغَةَ التَّارِيخِ حَتَّى نُطَهِّرَ أَرْضَنَا مِنْ كُلِّ نِيْرِ(٢٤)

وبولادة «فتح»، أشرقت شمسُ الأمل. وتبدّدت معالم اليأس الذي كان مستبداً في النفوس:

لاَ تَقْنَطَنَّ فَإِنَّ آخِرَةَ الْقُنُوْطِ إلى فَشَلْ
مَنْ صَارَعَ التَّيَّارَ لَمْ يَحْسَبْ حِسَاباً لِلْبَلَلْ
«فَتْحُ» انْبَرَتْ لِلْوَاغِلِيْنَ فَأَشْرَقَتْ شَمْسُ الأَمَلْ
بُعِثَ النَّبِيءُ فَلاَ صَلاَةَ وَلاَ سَلاَمَ عَلَى هُبَلْ(٢٥)

هَوَذَا الأمل يُشرِقُ ساطعاً من جديد، فلا فداء إلا بالدم:

لَوْلاَ غَطَارِيفُ الفِدَاءِ لَمَا ازْدَهَى أَمَلٌ لِيَعْرُبَ أَوْ تَعَالَىٰ مَفْرِقُ
بَذَلُوْا النُّفُوْسَ رَخِيْصَةً كَيْ يَغْسِلُوْا عَارَ الهَزِيْمَةِ لاَلِكَيْ يَسْتَرْزِقُوْا
مَرْحَى جُنُوْدَ الحقِّ مَرْحَى إِنَّنَا بِجِرَاحِكُمْ عَبَقَ النُّبُوَّةِ نَنْشَقُ(٢٦)

وهكذا يصبح الفداء اللحنَ العذبَ الذي ينشده في كل مايخطه قلمه. تمر الذكرى الخمسون لبطل ميسلون فيربط بين شهيدها يوسف العظمة وبين الذين اتخذوه قدوة في التضحية:

هَذِيْ غَطَارِيْفُ الفِدَاءِ بَدَتْ فَاسْتَبْشِرُوْا بِالأَنْجُمِ الشُّهُبِ
بَاعُوْا النُّفُوسَ لِيَشْتَرَوْا وَطَناً هُوَ عِنْدَهُمْ لِلْعَيْنِ لِلْهُدْبِ

* * *

يَا رَاقِداً فِي مَيْسَلُونَ سَقَى بِدِمَائِهِ حُرِّيَّةَ الْعَرَبِ
مَثْوَاكَ مِحْرَابٌ أَطُوفُ بِهِ وَأَحُوْمُ بِالنَّجْوَى على النُّصُبِ
صَهْيُونُ حَدَّدَ نَابَهُ كَلِباً فَاضْرِبْ مَنَابِتَ نَابِهِ الْكَلِبِ(٢٧)

وهو في إكباره ونشوته لظاهرة الفداء، لايرحم الزعامات المتخاذلة:

إنَّ العظِيم هُوَ الّذِيْ لايَنْثَنِي عَمَّا اصْطفَى مِنْ مبْدَءٍ وَشِعَارِ
أَوْطَانُهُم تَشْكُوْ وَهُمْ في حَفْلَةٍ أَوْ غَفْلَةٍ مِنْ دَمْعِهَا المِدْرَارِ(٢٨)

ويتزايد إعجاب الرجل بالفدائيين وتزداد بهم آماله في المستقبل:

هَذِيْ شُبُوْلُ «الْفَتْحِ» تَزْحَفُ عِنْ كَثَبْ
يَسْتَقْبِلُوْنَ النَّارَ غَيْثاً وَانْسَكَبْ
اَلْقُدْسُ مَطْلَبُهُمْ وَأَعْظِمْ بِالْطَّلَبْ

مَـأْسَـاتُـهُـمْ مَـأْسَـاةُ حَـقٍّ مُـغْـتَـصَـبْ
هَـؤُلَاءِ أَجْـنَـادُ الْخَـلَاصِ الْمُـرْتَـقَـبْ
هَـؤُلَاءِ أَصْـحَـابُ التُّـرَابِ الْمُـسْـتَـلَبْ
هَـؤُلَاءِ جُـنْـدُ الْمَجْـدِ لَاجَـيْشُ الشَّغَـبْ
شَـتَّـانَ سَـيْـفٌ لِلْمُـرُوْءَةِ يُـصْـطَحَـبْ
وَمُهَنَّـدٍ بِـدَمِ الضَّعِيْفِ قَـدِ اخْتَضَبْ(٢٩)

ويحار الشاعر من اندفـاع الرجال إلى الاستشهـاد ومن بقاء آخـرين يتقاتلون ويتعادون:

طَلَعَ الصُّبْـحُ فَـأَجْتَلَيْنَـاكَ نُـوْراً — فِيْ الرَّوَابِيْ وَبَسْمَـةً فِيْ الأَزَاهِرْ
جَـمَعَـتْهُـمْ قَـضِيَّـةُ الْوَطَنِ الدّا — مِيْ فَثَـارُوْا عَلَى سَلَامِ المَقَـابِـرْ
أَرْخَصُـوْا فِيْ سَبِيْلِها كُلَّ غَـالٍ — وَتَـخَـطُّوْا لِأَجْلِهَـا كُـلَّ فَـاجِـرْ
أَنْـتُمْ مَـوْكِبُ الْفِـدَاءِ تَـهَـادَوْا — لِلْمَـعَـالِي وَشَـمِّـرُوْا لِلْمَـفَـاخِـرْ
إن تَـكُ الْضَّـادُ أمـنـاً فَلِمَـاذَا — نَـتَـعَـادَىٰ قَـبَـائِـلاً وَعَـشَـائِـرْ

إن النصر الذي تزهو به صهيون هو زهو عابر، والسلام الذي تلوّح به سلام كاذب، فلا سلام دون عودة صاحب الأرض إلى أرضه، وهذا لن يتحقق إلا بالنضال الذي حملت «فتح» رايته:

قُـلْ لِصَهْيُـوْنَ لَا تُغَـرُّوْا بِنَصْـرٍ — رُبَّ نَصْـرٍ كَغَيْمَةِ الصَّيْفِ عَـابِـرْ
عَبَثـاً تَحْلُمُـوْنَ بِـالسِّلْمِ مَـا لَمْ — يَسْتَعِـدْ أَرْضَـهُ طَرِيْـدٌ وَهَـاجِـرْ
سَوْفَ تَمْحُوْ عَـارَ الْهَزِيْمَـةِ «فَتْحٌ» — طَلَعَـتْ آيَـةُ الرَّجَـاءِ لِنَـاظِرْ

فإذا عار حزيران (يونيو) الدامي، عار الهزيمة يَمّحي:

مِنْ حُـزَيْـرَانَ مِنْ لَيَـالِيْـهِ أَنْتُم — زَفَـرَاتٌ مـجـرحـاتٌ زوائـرْ
من حـزيـران من ليـاليـه أنتُم — دَمْعَـةُ الوَجْدِ في مَحَـاجِرِ صـابِرْ
من حـزيـران من ليـاليـه أنتُم — لَهْفَـةُ اليُتْمِ في جَوَانِـحِ قَاصِـرْ
من حـزيـران من ليـاليـه أنتُم — رَعْشَةُ الشَّوْقِ في جَوَارِحِ هَاجِـرْ
لا يَقِفْ بَعْدَكُمْ خَطِيْبٌ على عُـوْدٍ — وَلَا تَـرْتَـفِـعْ عَـقِـيْـرَةُ شَـاعِـرْ
قَـدْ أَنَرْتُمْ مِنْ دَرْبِنَـا مَـا تَـدَجَّىٰ — وَبَعَثْتُمْ مِنْ عَـزْمِنَـا كُـلَّ فَـاتِـرْ
وَانْـدَفَعْتُمْ إلى المَنَـايَـا صُفُـوْفَـاً — مَنْ رَأَى بَـاتِـراً يُنَـافِسُ بَـاتِـرْ
بُـوْرِكَتْ سَـاحَـةُ الشَّهِيْـدِ فَفِيْهَـا — مَـاجَ بَحْـرٌ مِنَ العَجَـائِبِ زَاخِـرْ
يَانُسُوْرَ الْفِـدَاءِ مِنْ «فَتْحِ» هَـذِي — نَـغَـمـاتِـي عَـلى ثَـراكُمْ أَزَاهِـرْ
سَكِـرَتْ بِـاسْمِكُمْ فَمـاسَتْ دَلَالاً — وَلَقَـدْ يُسْكِـرُ الْبَخُـوْرُ الْمَبَـاخِـرْ

سَوْفَ يَعْلُوْ صَوْتُ العُرُوْبَةِ مَهْمَا ... حَـاْوَلَتْ خَنْقَـهُ مَخَـالِبُ جَـائِـرْ
لَنْ يَخِبْ فِيْ نِهَـايَةِ الشَّـوْطِ حَقٌّ ... وَعَلى الـمُعْتَدين تَدُورُ الدَّوَائِـرْ(٣٠)

هي ذي الأيام تبسم بعد عبوس. فالأعياد الدينية والوطنية التي كانت تمرّ بالرجل بعد النكبة الكبرى وهزيمة حزيران (يونيو) المفجعة قبل ولادة الثورة، كانت تنكأ جرح الشاعر فلا يحس لها بهجة، لكنها الآن باتت، بعد الثورة الفلسطينية، أنشودة ومناسبة لربط أمجاد الحاضر بالماضي:

يَـا بِـلاَدَ النُّبُـوْغِ أَنْتِ رَجَـائِيْ ... وَصَـلاَتِـيْ وَهَيْـكَـلِيْ الْمُـخْـتَـارُ
شَـعَّ فيكِ الإسْـلاَمُ نُـوْرَاً ونـارا ... وَطَرِيـقُ الـحـيـاةِ نـورٌ ونـارُ
أيُّهـا السائلونَ عنْ مجـدِ قـومِي ... أَوَ يَـحْـتـاجُ لِلدّليـلِ النّـهـارُ
رَكِبوا البحرَ لِلْعُلى يومَ لمْ يُسلَسْ ... لِعَـقْـلٍ وَلَمْ يَـرضـهُ بُـخَـارُ
وَإذَا كُـلُّ رَبْـوَةٍ مَـيْـسَـلُوْنٌ ... وَإِذَاْ كُـلُّ سَـاحَـةٍ مِـضْـمَـارُ
إِيْـهِ نَـيْسَـأنُ مـاذَكَـرْنَـاكَ إلاّ ... صَفَّقَ الْمَجْـدُ وَأَشْـرَأَبَّ الْفَخَـارُ

ومن ميسلون ينتقلُ إلى فلسطين مستبشراً ببزوغ الفجر الجديد.

يَـا فَلَسْـطِينُ لاَ تَـرُعْـكِ الرَّزَاْيَـا ... مَـزِيْـدَاتٍ وَلاَ يَـهُـلْكِ الْدَّمَـارُ
يَطْلُعُ الفجْرُ مِنْ خِلاَلِ الدَّيَاجِيْـرِ ... وَيَـتْـلُوْ العَـوَاصِـفَ اسْـتِـقْـرَارُ
هَـا شُبُـوْلُ العُلَى تَحْفَـزُ لِلْوَثْبِ ... فَـتَـرْهُـوْ حَـوَاضِـرُ وَقِـفَـاْرُ
سَـاءَ مَسْعَـىً صَهْيُـوْنُ يَبْـنِيْ ... عَلَى الأَوْهَامِ دَاراً أساسُها الدِّينارُ
إنّ في كُلِّ قَطْرَةٍ مِنْ جِـرَاحَاتِـكِ ... بُـوقـاً يَهيـب فِـيـهِ الثّـارُ
لَنْ يَنَـالَ اليهـودُ مِـنْـكِ مَنَـالاً ... آخِـرُ الغَـدْرِ كَـبْـوَةٌ وَشَـنَـارُ
يـا رُعـاعَ اليهـودِ مِنْ كُـلِّ لَوْنٍ ... حَـاْذِرُوا غَضْبَـةَ الكَـرِيْمِ وَداروا
وَعْـدُ بـلفـورِكُمْ سَـرَابٌ عـقيـمٌ ... أوَيَـبْـتَـلُّ بِـالسَّـرابِ أُوَارُ
لَيْسَتِ القُـدْسُ مَـرْتَعـاً لأفـاعٍ ... لفَـظَتْـهـا الأدْغَـالُ والأَوْجَـارُ
أيّ عهـدٍ بيـنَ الشعـوبِ وشيقٍ ... لَمْ يَـعِثْ فِـيـهِ مِنْـكُمْ سِـمْسَـارُ
لَيْسَ شِيلوخُ غَيْـرَ رَسْمٍ ضَئِيلٍ ... فِـيـهِ من «مـأثـراتِـكـم» آثـارُ

ها هو الرجل من مغتربه البعيد، يعيش آلام وآمال شعبه، وتشرق على شفتيه بسمة الأمل حتى إذا ماقضى يموت مطمئن البال، فالتحرير لم يعد حلماً أمامه رغم وعورة الطريق، إن الفداء قادر أن يعبد هذه الطريق إلى القدس.

ولئن ساقه القدر قسراً إلى المغترب فإن وجدانه لم يغب لحظة عن الوطن، ومَنْ كان قلبه وفؤاده متعلقين بالوطن فمن حقه عليه أن يذكره وأن يكتب اسمه بمداد من ذهب:

يـا بِـلادِيْ نَـزَحْتُ عنهـا وقلبي حـائِـمٌ فـي ربـوعـهـا دَوّارُ
يشهـدُ اللّهُ لَمْ أُفـارِقْ مغـانيـكِ اخـتـيـاراً لكـنّـهـا أقـدارُ
أنتِ رُؤيـايَ في منامِيْ ونجـوَايَ إذا أرّقـتـنـي الأقـدارُ
فـاذكـرِيني إذا قضيتُ غـريبـاً رُبَّ مَـيْـتٍ يَـهُـزُّه الـتّـذْكَـارُ(٣١)

---

(١) جورج صيدح، **ادبنا وادباؤنا في المهاجـر الاميركية**، بيروت: ١٩٥٧، طبعة ثانية.
(٢) زكي قنصل، **نور ونار**، بوانس ايرس: ١٩٧٢، الجزء الأول.
(٣) **المصدر نفسه**، ص ٢٥ ــ ٢٨.
(٤) **المصدر نفسه**، ص ١٩ ــ ٣١.
(٥) **المصدر نفسه**، ص ١١٣ و١١٤.
(٦) **المصدر نفسه**، ص ٦٧ ــ ٧٠.
(٧) **المصدر نفسه**، ص ٩١.
(٨) **المصدر نفسه**، ص ٦٥ و٦٦.
(٩) **المصدر نفسه**، ص ١٩ ــ ٢٤.
(١٠) **المصدر نفسه**، ص ٣٥ ــ ٣٧.
(١١) **المصدر نفسه**، ص ٤٢ و٤٣.
(١٢) **المصدر نفسه**، ص ٤٥ و٤٦.
(١٣) **المصدر نفسه**، ص ٥٢ ــ ٥٤.
(١٤) **المصدر نفسه**، ص ٥٥ ــ ٥٧.
(١٥) **المصدر نفسه**، ص ١٠٦ و١٠٧.
(١٦) **المصدر نفسه**، ص ٧٥ ــ ٧٩.
(١٧) **المصدر نفسه**، ص ٨٦ ــ ٨٩.
(١٨) **المصدر نفسه**، ص ١١٠.
(١٩) **المصدر نفسه**، ص ١٣٨ ــ ١٤٢.
(٢٠) **المصدر نفسه**، ص ١٤٣ ــ ١٤٦.
(٢١) **المصدر نفسه**، ص ١٤٨ ــ ١٥١.
(٢٢) **المصدر نفسه**، ص ١٥٧ ــ ١٦٠.
(٢٣) **المصدر نفسه**، ص ١٦٣ ــ ١٦٥.
(٢٤) **المصدر نفسه**، ص ١٧١ ــ ١٧٣.
(٢٦) **المصدر نفسه**، ص ١٧٤ و١٧٥.
(٢٦) **المصدر نفسه**، ص ١٩٤ و١٩٥.
(٢٧) **المصدر نفسه**، ص ١٩٨ ــ ٢٠٠.
(٢٨) **المصدر نفسه**، ص ٢٠٩ و٢١٠.
(٢٩) **المصدر نفسه**، ص ٢١٦ و٢١٧.
(٣٠) **المصدر نفسه**، ص ٢٢٢ ــ ٢٣٥.
(٣١) **المصدر نفسه**، ص ٢٣٩ ــ ٢٥٣.

متابعات

- ردود
- تقارير
- رسائل
- مؤتمرات
- كتب
- شهريات
- وثائق

تقارير

الصناعة العسكرية الاسرائيلية
عام ١٩٨١

في مناسبات عديدة من العام الماضي، كشفت اسرائيل عن وجود نشاط متزايد لديها، سواء في مجال تطوير المعدات العسكرية التي يمتلكها الجيش الاسرائيلي وتحسينها؛ أم في مجال تصميم بعض أنواع الأسلحة التي تمت صناعتها في المؤسسات العسكرية المختلفة، التي تمتلكها وزارة الدفاع الاسرائيلية وانتاجها. ويحاول هذا التقرير أن يرصد، بقدر الامكان، مواصفات الجزء الأكبر من تلك المعدات والتجهيزات ومميزاتها، كما تحدثت عنها المصادر الاسرائيلية.

ولا يقلل تناول هذا الموضوع، من أهمية رصد تطور داخلي هام طرأ على المؤسسة العسكرية الاسرائيلية، وهو تعيين أريئيل شارون وزيراً للدفاع في حكومة بيغن الثانية؛ مع كل ما يحمله هذا التعيين من دلالات ومعان عدة، خاصة وأن شارون أجرى، بعد تسلمه مهام الوزارة، تغييرات في طاقم وزارة الدفاع وفي القيادات العسكرية، كان أهمها تعيين قائد جديد لقيادة منطقة الشمال. ويأتي هذا في أعقاب تطورات عسكرية هامة شهدتها ساحة المواجهة العسكرية بين الجيش الاسرائيلي وقوات المقاومة الفلسطينية في الصيف الماضي؛ والاحتمالات المطروحة لاستئناف العمليات العسكرية مستقبلاً، واتباع تكتيكات وأساليب قتالية جديدة.

وزارة الدفاع

منذ معركة الانتخابات الاسرائيلية الأخيرة، كان واضحاً أن اللواء احتياط، أريئيل شارون، هو المرشح لمنصب وزير الدفاع في حكومة مناحيم بيغن الجديدة؛ فقد جعل شارون استلامه لهذه الوزارة شرطاً لاستمراره داخل التكتل الليكودي الحاكم. وشخصية شارون لا تحتاج إلى تعريف، فقد برز اسمه في الخمسينات عندما قاد الكتيبة ١٠١ للقيام بالعمليات الانتقامية ضد الدول العربية. وقاد عمليات القمع في قطاع غزة، عندما أصبح قائداً للمنطقة الجنوبية بعد حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧. ولعب دوراً بارزاً في حرب تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٣، عندما حوّل مجرى الحرب على جبهة قناة السويس، باختراقه منطقة القناة في «الدفرسوار»، وحصاره للجيش المصري الثالث.

وفي الأسابيع الأخيرة، برز اسم شارون، مرة أخرى، عندما سافر إلى واشنطن لتوقيع مذكرة التفاهم الاستراتيجي بين اسرائيل والولايات المتحدة. ويبدو أن شارون، بتوقيعه على هذه المذكرة، لا يفكر في قيام الجيش الاسرائيلي بتنفيذ دور الشرطي في دائرة منطقة الشرق الأوسط فحسب، بل يريد أن يوسع دائرة هذا الدور، لتشمل افريقيا وآسيا والمحيط الهندي.

وفور دخوله إلى وزارة الدفاع، غير شارون بعض أعضاء الطاقم الذي يعمل في الوزارة، بما يتناسب مع توجهاته الجديدة في المؤسسة العسكرية. فإضافة إلى نائب الوزير القديم حاييم

يسرائيل، الذي خدم لدى جميع وزراء الدفاع منذ عهد بن ـــ غوريون، ومستشار الأمن القومي، العميد أول ابراهام تامير، الذي عمل بهذا المنصب مع بيرس ووايزمن وبيغن، أحضر شارون إلى مكتبه عدة أشخاص جدد هم: أوري براون المهتم بشؤون الاستيطان، وآبي دوادي، وإلي لنداو؛ وغيّر السكرتير العسكري العقيد ايلان تهبلاه، ووضع مكانه الرائد عوديد شامير. وكان تعيين آرييه جنجار من أغرب التعيينات؛ الأمر الذي أثار دهشة واحتجاجاً لدى العاملين في وزارة الدفاع الاسرائيلية. فجنجار مقيم في الولايات المتحدة منذ أكثر من ستة عشر عاماً. وهو يحمل الجنسية الأميركية ـــ الاسرائيلية المزدوجة، وله نفوذ واسع في أوساط تجارة السلاح العالمية. وفي هذا الاطار يأتي تعيينه؛ فالصادرات الأمنية وتوسيع مجالها «يلقى اهتماماً خاصاً لدى وزير الدفاع الجديد» (زئيف شيف، **هآرتس**، ١٩٨١/١١/٢٧). ويعتقد أن جنجار سيتسلم منصب نائب الوزير لشؤون تصدير التجهيزات والمعدات العسكرية. وقد منحه شارون صلاحيات واسعة في مجال ادارة المفاوضات للمبيعات العسكرية ابتداء من طلقة البندقية وحتى الصواريخ والطائرات والمعدات الالكترونية.

القيادات العسكرية

أما التغيير الأهم، فقد حدث في قيادة المنطقة الشمالية، وقد جاء في أعقاب الحرب الفلسطينية ـــ الاسرائيلية الأخيرة (١٠ ـــ ١٩٨١/٧/٢٤). والواضح أن هذا التغيير يرتبط إلى حد كبير بالفشل الذي لحق بالجيش الاسرائيلي في تلك الحرب. إذ اعترف قائد الجبهة الشمالية نفسه، في حينه، أن نتيجة الحرب هي «التعادل» في المجال العسكري، والنصر الواضح للفلسطينيين على الصعيد السياسي. وقد أعلن الناطق باسم الجيش الاسرائيلي تفاصيل هذه التغييرات كما يلي: عين العميد أول أمير درورى قائداً لمنطقة الشمال بدل العميد أول افيغدور بن ـــ غال، الذي سيسافر لاكمال دراسته في الولايات المتحدة؛ وعين العميد محلي أوري سمحوني رئيساً لقسم التدريب في الجيش الاسرائيلي ورفع إلى رتبة عميد أول (**معاريف**، ١٩٨١/٩/١). وفي سلاح المشاة والمظليين، عين العميد عاموس يارون، ابتداء من ١٩٨١/٨/٣١، قائداً لهذا السلاح، خلفاً للعميد ماتان فيلناي، الذي سيسند إليه منصب كبير آخر في الجيش.

من هم القادة الجدد؟

العميد أول أمير دروري: ولد عام ١٩٢٧ في فلسطين، وتخرج من الدورة الأولى للكلية العسكرية الداخلية في حيفا. وشغل المناصب العسكرية التالية: قائد كتيبة في لواء غولاني، ضابط شعبة الاستخبارات في القيادة الجنوبية، قائد لواء غولاني وقائد فرقة مدرعة في قيادة الشمال، رئيس قسم العمليات في هيئة الأركان العامة. عين في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٨ رئيس قسم التدريب في الجيش الاسرائيلي، ورفع إلى رتبة عميد أول. حصل على تقدير رئيس الأركان في العدوان على التوافيق عام ١٩٦٠. وكان في حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧ قائد كتيبة في لواء غولاني. خريج الجامعة العبرية في القدس. من صفاته، «التمسك» بالهدف و«العناد» أثناء المعركة. ففي حرب تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٣، كان يصر، قبل إصابته بجراح خطيرة ونقله إلى المستشفى، على إعادة الهجوم على جبل الشيخ، رغم فشله المتكرر، ورغم الانتقادات الكثيرة التي وجهت إليه، بسبب تكرار الهجوم، إلا أن المنتقدين أشادوا «بالنموذج الشخصي لأمير، وقدرته القيادية في المعركة، وتمسكه بالهدف» (يعقوب إيرز، **معاريف**، ١٩٨١/٩/٤).

العميد أول أوري سمحوني: ولد في كيبوتس غينوسار. تجند في الجيش الاسرائيلي عام ١٩٥٤. تطوع في المظلات وشارك في العمليات الانتقامية، التي سبقت حرب سيناء (١٩٥٦). وكان أحد جنود المظلات الذين هبطوا بقيادة رفائيل ايتان على ممر المتلا. تسرح من الجيش عام ١٩٥٧. عاد إلى الخدمة الدائمة عام ١٩٦٤ وعمل في وظائف متتالية في استخبارات قيادة الشمال، ومنها ضابط استخبارات للواء غولاني. قاتل في حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، وشارك في معارك حرب الاستنزاف (١٩٦٨ ـــ ١٩٧٠) في غور الأردن، وسهل بيسان، وقام بعمليات تسلل خلف الخطوط على الحدود اللبنانية. أنهى عام ١٩٧٠ دورة أسلحة مختلفة للقيادة والأركان، وبقي حتى عام ١٩٧٢ قائد وحدة الاستطلاع في القيادة

الشمالية. أشرف شخصياً، وهو في هذا المنصب، على الاعتداءات ضد الأراضي اللبنانية. عين، منذ عام ١٩٧٢، ضابط استخبارات قيادة الشمال، وشارك في حرب تشرين الأول (أكتوبر) وهو في هذا المنصب. وفي أواخر أيام الحرب، تسلم مهمة قائد لواء غولاني بعد اصابة قائده في جبل الشيخ. عاد إلى قيادة لواء غولاني في بداية ١٩٧٤؛ وعين في عام ١٩٧٥ قائداً لمدرسة الضباط. عمل بين سنوات ١٩٧٦ — ١٩٧٨، ضابط سلاح المشاة الرئيسي، وسافر في أيلول (سبتمبر) ١٩٧٩ للدراسة في معهد الدراسات الاستراتيجية في جامعة جورج تاون في الولايات المتحدة؛ وعمل منذ نيسان (أبريل) ١٩٨٠، نائباً لرئيس شعبة الاستخبارات في الأركان العامة. حائز على شهادة في التاريخ من جامعة تل — أبيب.

العميد عاموس يارون: من مواليد حولون عام ١٩٤٠. التحق بالجيش الاسرائيلي عام ١٩٥٧، في اطار نواة للناحال. تدرج في الخدمة العسكرية حتى عين رئيساً لادارة العمليات في هيئة الأركان العامة عام ١٩٨٠. وبقي في هذا المنصب حتى استلامه مهمته الجديدة كقائد لسلاح المشاة والمظليين.

ويمكن القول ان القاسم المشترك بين الضباط الجدد، هو الاشتراك الميداني في الحروب، وقيادة المعارك، وبخاصة تلك التي تتطلب مهارات معينة في اجتياز الحدود للعمل خلف خطوط المواجهة. وتتطابق هذه المواصفات، مع نمط تفكير شارون في العمل العسكري الذي يعتمد إلى حد كبير، على الاستخدام الواسع للقوات الخاصة (الكوماندوس) في تنفيذ الجزء الأكبر من العمليات الهجومية الخاطفة. ونستطيع أن ندرك المعاني الحقيقية لطبيعة هذه التغييرات في قيادة المنطقة الشمالية، إذا ما تفحصنا التصريحات الأخيرة لشارون، والتي أكد فيها اتباع أسلوب مختلف عن السابق، في حال استئناف المعارك على الحدود اللبنانية — الاسرائيلية. والسؤال الذي يطرح هنا هو: هل ستبقى تصريحات شارون مجرد تهديدات دعاوية أم أن الجنوب اللبناني سيشهد سلسلة أخرى من الاعتداءات، وفق النمط الجديد الذي «يبشرنا» به شارون؟ وهل أن اعادة تشكيل الطاقم القيادي هي جزء من الخطة الموضوعة لذلك؟

الصناعة العسكرية

في مناسبات عديدة من العام الماضي (١٩٨١)، كشفت اسرائيل عن انتاج وتطوير عدد كبير من الأسلحة والمعدات العسكرية؛ منها ما صنع في المؤسسات الصناعية العسكرية الاسرائيلية، ومنها ما جرى تطويره وتحسينه في تلك المؤسسات. وفي حقيقة الأمر، أن هناك جملة من الظروف، تدفع اسرائيل إلى زيادة نشاطها في هذا المجال، يمكن تلخيص أبرزها بما يلي:

١ — إن اسرائيل، بما تمتلكه من احتياطي ضخم من السلاح القديم، تبحث عن أسواق لتصريف هذا السلاح. ويأتي هذا متلائماً مع «حرج» الادارة الأميركية من بيع السلاح إلى دول عديدة في العالم (بخاصة الدول النامية في افريقيا وأميركا الجنوبية) مما يجعل اسرائيل تلعب دور الوسيط في اتمام مثل هذه الصفقات، بعد إدخال بعض التحسينات عليها، ويتوقع تعزيز هذا الدور، بعد توقيع مذكرة التفاهم الاستراتيجي بين الولايات المتحدة واسرائيل، وتخصيص مبالغ مالية في اطار المساعدات الأميركية لاسرائيل من أجل تطوير صناعة الأسلحة فيها.

٢ — يجني سوق بيع السلاح أرباحاً طائلة بالمقارنة مع أية تجارة أخرى. ونظراً للأزمة الاقتصادية في اسرائيل، والتي تنعكس على ميزانية وزارة الدفاع؛ فإن اسرائيل تسعى كي يشكل دخلها من مبيعات السلاح، رقماً هاماً في ميزان التجارة الخارجية الاسرائيلية. ورغم عدم ذكر الاحصاءات الرسمية الاسرائيلية للدخل الوارد من المبيعات العسكرية، فإن بعض الوقائع التي نشرت مؤخراً، تقود إلى كثير من الاستنتاجات. فقد ذكر، مثلاً، أن اسرائيل تنتج نوعاً من القذائف المضادة للدروع منذ العام ١٩٧٧؛ وقد باعت، من هذه القذيفة، إلى دول مختلفة في العالم، ما مجموعه ٣٠٠,٠٠٠ قذيفة بلغ ثمنها ٥٠٠ مليون دولار (**هآرتس**، ٨/٥/١٩٨١). وتبين أيضاً أن الزيارة التي قام بها أرئيل شارون إلى سويسرا قبل أسابيع، كانت بهدف التوقيع على بيع صفقة من تلك القذائف بلغ ثمنها ٧٠ مليون دولار (ر. إ. إ.

العدد ٢٤٩٥، ٢٥ و٢٦/١١/١٩٨١، ص ١٣).

٣ ــ وهناك، أخيراً، حاجة اسرائيل إلى امتلاك كميات كبيرة من السلاح في مستودعات الطوارىء. لذلك، فهي تحتاج إلى أطقم صيانة ضخمة، إضافة إلى ادخال تحسينات على هذه الأسلحة كي تواكب التطور التكنولوجي للأسلحة الحديثة، ولكي تتناسب مع ظروف القتال في منطقة الشرق الأوسط. وهذا ما فعلته اسرائيل بالنسبة للدبابات القديمة من طراز «سنتوريون» و«باتون» الغربية، ودبابات «ت ــ ٥٤» و«ت ــ ٥٥» السوفياتية، التي غنمتها خلال الحروب العربية ــ الاسرائيلية السابقة.

الصناعة في مجال الطيران

نقلت الصحف الاسرائيلية عن مجلة الطيران الأميركية «أفييشن ويك»، أن اسرائيل بدأت بانتاج نموذج جديد بمقعدين من الطائرة المقاتلة «كفير سي ــ ٢» (**هآرتس، ٢/٤/١٩٨١**) وتشبه الطائرة الجديدة النموذج الأصلي من نوعها، مع إدخال تعديلات على طول الخرطوم؛ حيث زاد طوله في الطائرة الجديدة بمقدار ٨٤ سم، كي يمكن استيعاب المقعد الاضافي في حجرة الطيار. كما جرى زيادة ميلان الخرطوم باتجاه الأسفل، لتحسين الرؤيا أمام الطيار الجالس في المقعد الخلفي. كما ركب في الطائرة رادار جديد من انتاج شركة «التا» الاسرائيلية. وذكر أن العمل بتطوير النموذج الجديد، بدأ في العام ١٩٧٨، وهي مصنوعة خصيصاً للعمل في سلاح الجو الاسرائيلي. وقد طلبتها بعض الدول الأجنبية لتخدم كطائرة تدريب متقدم في أسلحتها الجوية (**المصدر نفسه**).

وقد عرضت، في معرض أسبوع التكنولوجيا الاسرائيلية في القدس، في الأسبوع الأول من تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي، طائرة تجسس صغيرة بدون طيار من انتاج الصناعة الجوية الاسرائيلية تحمل اسم «سكوت» (**هآرتس، ١١/١١/١٩٨١**). وقد وضعت الطائرة في المعرض بحجمها الطبيعي. وكانت آلة التصوير التي تحملها، والتي تتحرك بـ ٣٦٠ درجة، تصور كل الداخلين إلى المعرض؛ حيث تظهر الصور مباشرة على شاشة مثبتة في المكان. وعرض مع الطائرة، أيضاً، صندوق المراقبة التابع للطائرة، الذي يعمل فيه طاقم من ثلاثة أشخاص. ومن مواصفات الطائرة أنها تبث الصور من أرض المعركة مباشرة وعلى مسافة ٤٠٠ كم بوضوح كبير، وخلال الزمن الحقيقي. وهي تستطيع التحليق لمدة أربع ساعات ونصف الساعة قبل أن تعود إلى قاعدتها.

وعرضت الصناعة الجوية الاسرائيلية، في معرض باريس الجوي الرابع والثلاثين، صاروخ جو ــ جو جديد من انتاجها. والصاروخ الجديد، «بيتون ــ ٣»، هو تطوير للصاروخ الاسرائيلي القديم «شفرير»، وقد جرى تطويره بناء على التجارب التي «استخلصها سلاح الطيران الاسرائيلي من المعارك الجوية في سماء الشرق الأوسط» (**هآرتس، ٥/٦/١٩٨١**).

وفي مجال تطوير المعدات الأجنبية، نقلت الصحف الاسرائيلية عن مجلة «فلايت» البريطانية، أن الصناعة الجوية الاسرائيلية، أعربت عن استعدادها لادخال تحسينات هامة في مجال التسليح والأجهزة الالكترونية لطائرات «سكاي هوك» الأميركية و«ميراج ٣» الفرنسية، لحساب أسلحة الجو في بعض الدول الأجنبية. وذلك من أجل زيادة مدة خدمة هذه الطائرات، وتحسين أدائها القتالي (**معاريف، ٢٩/١١/١٩٨١**). وسيجري، بالنسبة لطائرات «سكاي هوك»، إدخال تغييرات على أقسام عدة من الطائرة، أهمها تركيب أجهزة لمقاومة صواريخ سام ــ ٧ السوفياتية المضادة للطائرات، وتركيب معدات للحرب الألكترونية، وزيادة قدرة الطائرة على حمل الذخيرة. ويبلغ ثمن تطوير الطائرة الواحدة حوالى ١,٥ مليون دولار.

أما التحسينات التي أدخلت على طائرة «ميراج ــ ٣»، فسوف تشمل أقساماً عديدة في الطائرة وأنظمة التسليح فيها استناداً على التطويرات التي أدخلت على طائرة «الكفير» الاسرائيلية، وتقترح الصناعة الجوية الاسرائيلية تركيب «جنيحات» على أطراف أجنحة الطائرة لتحسين أدائها في المعارك الجوية. ويقدر المبلغ الذي تطلبه اسرائيل لتطوير كل طائرة بـ ٢ مليون دولار.

ومن جهة أخرى، من المقرر أن تحسم وزارة الدفاع الاسرائيلية، في هذه الأيام، قضية الاستمرار في مشروع انتاج طائرة «لافي»، أو إلغاء هذا المشروع؛ خاصة وأن البنتاغون

الأميركي أعطى موافقته لشركة «برات أند ويتني» لتصدير المعلومات والتكنولوجيا إلى اسرائيل، لصناعة محرك الطائرة فيها. ويبدو أن تعيين وزير دفاع جديد في اسرائيل، والصعوبات المالية، ومنافسة الشركات الأميركية المصدرة للأسلحة، سيؤجل اتخاذ القرار النهائي لبضعة أشهر أخرى. ويوجد، في هذا الاطار، خياران هما: إمّا صناعة طائرة «لافي» في اسرائيل، وإما شراء طائرة «أف ــ ١٨» الأميركية من انتاج شركة «نور ثروب»، وقد شكلت لجنة من خبراء في وزارة الدفاع الاسرائيلية لفحص الجوانب الاقتصادية للقضية. وجرى الفحص على أساس حساب تكاليف انتاج «لافي» في اسرائيل، مقارنة مع تكاليف شراء طائرة «أف ــ ١٨» (**معاريف**، ١٩٨١/١١/٢٩).وخرج أعضاء الطاقم باستنتاج مفاده أن انتاج الطائرة في اسرائيل لن يكلف أكثر من شراء طائرة «أف ــ ١٨»، مع انتاج جزء من معداتها في اسرائيل؛ إضافة إلى أن تجميد هذا المشروع سيلحق أضراراً بالغة بمصنع «بيت شيمش» للمحركات، ولباقي المؤسسات العاملة في مجال انتاج معدات الكترونية.

أما شركة نورثروب التي تنتج طائرة «أف ــ ١٨»، فإنها تقوم بنشاط دعاوي كبير للحصول على عقد بيع لهذه الطائرة. فقد كلفت اللواء احتياط مردخاي هود، قائد سلاح الجو الاسرائيلي السابق، بإقناع كبار ضباط سلاح الجو بأهمية طائرة «أف ــ ١٨»، ومدى فائدتها لاسرائيل، باعتبار أن هود يعمل الآن مستشاراً لدى الشركة في اسرائيل. وتعرض الشركة على اسرائيل أن تختار بين طائرة «أف ــ ١٨» وطائرة «أف ــ ١٨ ل»، التي لا تزال قيد التطوير حتى الآن (ر. إ. إ. العدد ٢٤٩٢، ٢٠ و٢١/١١/١٩٨١، ص ١٥). ويبلغ ثمن الطائرة الواحدة من هذا النموذج ٢٠ مليون دولار. وكانت استراليا قد ابتاعت مؤخراً طائرات مشابهة من طراز «أف ــ ١٨ ــ أي»، التي يستخدمها الأسطول الأميركي بسعر ٢٤ مليون دولار للطائرة الواحدة دون أية معدات إضافية.

سلاح البحرية

في شهر حزيران (يونيو) الماضي، نزلت إلى المياه في ولاية فلوريدا الأميركية سفينة لحراسة الشواطىء، تم بناؤها في أحواض السفن هناك لصالح البحرية الاسرائيلية. وكانت شركة «غرومان»، المعروفة بصناعة الطائرات، هي التي بنت سفينة الحراسة؛ حيث تتجه هذه الشركة الآن نحو بناء السفن التي تبحر فوق سطح الماء بواسطة «زحافات». وتقول المصادر الاسرائيلية، انه يجري الآن في أحواض بناء السفن في اسرائيل، بناء سفينة صواريخ تشابه السفينة التي بنتها شركة «غرومان». ويوجد خبراء لبناء السفن من كلا الطرفين للاشراف على أعمال البناء في موانىء الدولتين (**دافار**، ١٩٨١/١١/٨). ويبدو، حسب المصادر نفسها، أن اسرائيل حصلت على ترخيص لبناء عشر سفن مشابهة، حيث تقدر تكاليف بناء كل سفينة بنحو ٣٠ مليون دولار في حال بناء السفن العشر. ومن شروط الانتاج، أن يكون للولايات المتحدة حق فرض فيتو على بيع هذه المعدات إلى طرف ثالث في «ظروف معينة».

مواصفات السفينة: طولها: ٢٢ م؛ سرعتها: ٩٢كم/ سا؛ وزنها: ١٠٥ طن؛ طاقمها: ١٥ بحاراً؛ تسليحها: قاذفان لاطلاق صواريخ بحر ــ بحر من طراز «غبريئيل»، أربعة صواريخ بحر ــ بحر من طراز «هاربون» الأميركي، مدفعان ٢٠ مم. ويمكن للسفينة أن تسير لمدة ١٨ ساعة متواصلة دون الحاجة للتزود بالوقود. وهي تحمل راداراً متطوراً من انتاج شركة «ألفا» الاسرائيلية. والجديد، في هذه السفينة، أنها تتحرك في المياه معتمدة على ثلاث «أرجل» تستند على زعانف تحت سطح الماء لتوفير الدفع للسفينة، لذلك فإنها لا تتأثر بالامواج أو بظروف الطقس السيئة؛ ومن هنا تأتي قيمتها العسكرية.

وفي هذا الاطار، كشف عن تسليح هذه السفينة بصاروخ بحر ــ بحر الأميركي من طراز «هاربون». وذكرت المصادر الاسرائيلية، ان سلاح البحرية الاسرائيلي حصل مؤخراً على ١٠٠ صاروخ من هذا الطراز الذي تصنعه شركة «ماغدونالد دوغلاس» (**يديعوت آحرونوت**، ١٩٨١/٧/١٢). وصاروخ «هاربون» مصمم للعمل ضد الأهداف البحرية، وفي كل الأجواء، ويوجه إلى أهداف وراء خط الأفق. وقد دخل الخدمة في سلاح البحرية الأميركي قبل أربع سنوات فقط. ويعتبر من أحدث الأسلحة التي

وصلت لاسرائيل بعد طائرة «أف ــ ١٦». ويبلغ مدى الصاروخ، ١٠٠كم، ووزن رأسه المتفجر ٢٣٠ كغ.

وبمناسبة يوم سلاح البحرية، كشف العميد أول زئيف الموغ، قائد سلاح البحرية الاسرائيلي، عن ادخال سفينة صواريخ جديدة إلى الخدمة في سلاح البحرية. وهي تحمل على سطحها طائرة هليوكبتر، ومصنوعة في أحواض بناء السفن في حيفا. وأطلق عليها اسم «عاليا». وهي مصممة لزيادة قدرة السيطرة والكشف البحري، والحرب ضد الغواصات. وقد أكمل بناؤها عام ١٩٨٠. أما الهليوكبتر التي تقلع وتهبط فوق سطح السفينة، فإنها تحمل معدات تكمل عمل السفينة ومهامها؛ مثل أجهزة الرادار ووسائل ملاحية أخرى. ويقول الموغ، ان طائرة الهليوكبتر هي «حجر الزاوية في المعركة البحرية، وفي الحرب ضد الغواصات» (**يديعوت أحرونوت**، ٢٤/٦/١٩٨١).

وفي معرض باريس الجوي الماضي، عرضت الصناعة الجوية الاسرائيلية نظاماً جديداً للصواريخ البحرية، يحمل اسم «براك» من انتاجها. وهو نظام صاروخي للدفاع عن السفن البحرية ضد صواريخ السفن المعادية، ويضم كل جهاز ثمانية صواريخ تطلق على الصواريخ البحرية وهي متجهة إلى أهدافها لتدميرها في الجو (**هآرتس**، ١١/١١/١٩٨١). ولم تعط تفاصيل أخرى عن هذا النظام، إلا أنه ذكر، أن الصاروخ الذي يطلقه نظام «براك» أصغر من صاروخ غبرئيل، وهو لا يزال في طور الانتاج.

سلاح المدرعات

من المعروف أن اسرائيل أدخلت في السابق عدة تحسينات على دبابة «سنتوريون» البريطانية القديمة؛ حيث استبدلت مدفعها الأصلي بمدفع آخر من انتاجها بقطر ١٠٥مم، بهدف توحيد الذخيرة لجميع الدبابات العاملة لديها. وقد أعلن ضابط التسليح الرئيسي، العميد المحلي بن ــ تسيون بن ــ بشاط، أن اسرائيل أدخلت تحسينات إضافية على دبابة سنتوريون نموذج «ج». ومن هذه التحسينات ما يلي: تركيب نظام مراقبة هيدروكهربائي في البرج، لتعديل وضع المدفع أثناء السير وفي المناطق الوعرة؛ جهاز لتحسين نظام مراقبة النيران لزيادة دقة الاصابة من القذيفة الأولى؛ وسائل للرؤية الليلية لرفع قدرة الدبابة في ظروف المعارك الليلية؛ نظام لبث الدخان حول الدبابة لاخفائها عن الصواريخ المضادة للدبابات؛ كما أضيفت فتحة نجاة أخرى للسائق في أسفل الدبابة (**معاريف**، ٢٤/٢/١٩٨١).

وأنتجت الصناعة العسكرية مركبة جديدة تستخدمها القوات الخاصة (الكوماندوس)، صالحة للعمل في الأراضي الوعرة؛ وأطلق عليها اسم «شمامیت» (البرص). وهي عبارة عن سيارة جيب صغيرة، ذات قوة تسلق كبيرة على التلال والمنحدرات، ومصممة لمرافقة القوات الخاصة المحمولة جواً، للعمل خلف خطوط الجبهة (**هآرتس**، ١١/١١/١٩٨١). وذكر أن دولاً غربية عديدة، أبدت رغبتها في شراء هذه السيارة، التي ستستخدم بدل سيارات الجيب القديمة.

مواصفاتها: المحرك: من طراز «فولكسفاغن» ١٦٠٠، مع تبريد هوائي، وتبلغ قوته ٤٧ حصان؛ وتسير على أربعة إطارات مطاطية عريضة، ويعطي كل إطار قوة دفع مستقلة؛ وزنها: ٦٠٠ كغ وتستطيع حمل ٦٠٠ كغ أخرى؛ طاقمها: جنديان؛ سرعتها ٦٠كم/ سا؛ يمكنها حمل الأسلحة التي تناسب المهمة القتالية بحدود الحمولة المسموح بها.

وكشف النقاب، لأول مرة أيضاً، عن انتاج قذيفة دبابات مضادة للدروع من انتاج اسرائيل باسم «نيتس» (السهم). والقذيفة بقطر ١٠٥مم، وقد بُدىء بإنتاجها عام ١٩٧٧. وهي تعمل بقوة الدفع الصاروخي، لذلك فإنها تطلق من مدافع غير حلزونية، وهي لا تدور حول نفسها أثناء الطيران نحو الهدف، وإنما تسير مستقرة بواسطة الزعانف المثبتة في مؤخرتها (**هآرتس**، ٨/٥/١٩٨١). وتقول المصادر الاسرائيلية أن هذه القذيفة تستطيع خرق أية دبابة عاملة في منطقة الشرق حتى الآن؛ وقد طلب شراءها العديد من دول العالم، منها دول في حلف الأطلسي.

سلاح الهندسة

بمناسبة يوم سلاح الهندسة، عرضت، أمام الجمهور، «عوامة» جديدة لنقل الدبابات فوق

الموانع المائية، جرى تطويرها من قبل الصناعة العسكرية الاسرائيلية. وقد رأى الجمهور فيلماً وثائقياً يوم ١٩٨١/٨/٤ عن كيفية عمل هذه «العوامة»، التي جرى تطويرها «بناء على تجارب حرب تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٣» (**معاريف**، ١٩٨١/٨/٥). ومن مميزات «العوامة» الجديدة، أنها خفيفة الوزن وسهلة الحركة؛ وبإمكانها نقل دبابتين دفعة واحدة، مقابل نقل دبابة واحدة فقط في النموذج السابق؛ وتشغيلها بالمياه أسهل من السابقة. إضافة إلى تقليص عدد طاقمها إلى النصف؛ وتتميز بدرجة أمان عالية في ظروف العبور الصعبة، وفي حالة وجود منحدرات على ضفاف الأنهار أو القنوات التي تعترض حركة تقدم الآليات.

كما عرضت الوسائل الهندسية التالية:

□ مركبة لزرع الألغام؛ وهي تزيد من فاعلية سلاح الهندسة في زرع حقول الألغام في أراض واسعة، نظراً لتنفيذ هذا العمل ميكانيكياً.

□ مصفحة للأعمال الهندسية؛ وتحمل اسم «زلده» مصممة لتتلاءم مع المتطلبات الخاصة لسلاح الهندسة. وهي تحمل معدات كثيرة ومتنوعة تمكن جنود سلاح الهندسة من العمل في كل الظروف ومجابهة كل العوائق التي تعترضهم.

□ جسر هجومي؛ وهو يحمل بواسطة عربة مدرعة، يمكنها وضعه بسرعة أمام الأرتال المدرعة أثناء الحركة لعبور الخنادق المضادة للدبابات، ومجاري المياه.

□ دبابات لفتح طرق جديدة؛ وقد أدخلت على دبابات «سنتوريون» و«باتون» تعديلات، لتصبح قادرة على تحطيم العوائق الأرضية، وتنفيذ عمليات شق الطرق، أثناء العمليات الحربية.

معدات أخرى: وكشف النقاب أيضاً عن معدات أخرى، تمت صناعتها في المؤسسات الصناعية العسكرية المختلفة في اسرائيل.

رشاش «عوزي» جديد: وعرض أمام الجمهور يوم ١٩٨١/٥/٧، وهو مخصص لاستخدامه من قبل أطقم الدبابات نظراً لحجمه الصغير، وغزارة نيرانه. وبمقارنة مزايا الرشاش الجديد مع مزايا النموذج السابق يتضح أن طول الرشاش الجديد بعد طي الأخمص يبلغ ٣٥سم مقابل ٤٤سم للقديم، وطوله مع فتح الأخمص ٦٠سم مقابل ٦٦سم للقديم، ومعدل الرماية للجديد ١٢٠٠ط/د، مقابل ٨٥٠ط/د للقديم.

وتقول المصادر الاسرائيلية، ان الحرس الشخصي للرئيس ريغان يتسلح بهذا الرشاش مما زاد من قيمته في نظر كثير من أجهزة الأمن في دول العالم (**هآرتس**، ١٩٨١/٥/٨).

تلسكوب للقناصات؛ ويحمل اسم «غرود» وصنع من أجل تركيبه على البندقية القناصة من نوع «غليل»، التي كشف النقاب عنها خلال العام الماضي (١٩٨١) أيضاً. ويعتمد هذا التلسكوب الجديد على تجميع ضوء النجوم التي يضاعفها أربع مرات. وتمت صناعته بالتعاون بين مصانع «كور»، وبين الصناعة العسكرية الاسرائيلية (**دافار**، ١٩٨١/٥/٢١).

جهاز مراقبة؛ وهو جهاز أوتوماتيكي لتحديد مواقع العوائق التي تظهر في أجهزة الاتصال. وقد صنعته شركة ر.د.ط. للهندسة الألكترونية.

رادار أرضي: عرض في الصالون الجوي في باريس من انتاج الصناعة الجوية الاسرائيلية. ويمكنه المراقبة حتى مسافة كبيرة تصل من ٧٠ إلى ١٠٠كم: حيث يحدد موقع حركة رتل مركبات آلية أثناء الحركة، وكذلك حركة الأفراد على مسافات قريبة (**يديعوت أحرونوت**، ١٩٨١/٦/٣).

مركز للمعلومات؛ وهو جهاز لا يزال في مرحلة الاستيعاب؛ ويقوم هذا المركز بجمع المعلومات من الوسائل المختلفة، وإرسالها إلى القوات المقاتلة في أثناء الحركة وفي الزمن الحقيقي. ويستطيع هذا المركز، بواسطة استخدام طائرات الاستطلاع الصغيرة، أن ينقل معلومات وصوراً عن لواء مدرع أثناء الحركة في الوقت المطلوب لذلك، وخلال تنفيذ العمليات القتالية (**المصدر نفسه**).

محمد عبدالرحمن

النشاط الثقافي في فلسطين المحتلة
عام ١٩٨١

□ لا بد من التأكيد، مجدداً، على استخدام عبارة «**الثقافة في فلسطين**» بدلاً من العبارة الشائعة: «**الثقافة الفلسطينية**»؛ ذلك لأن الثانية تخفي، برأينا، مغالطة منهجية أساسية. إذ أن الثقافة، بما هي مفهوم سوسيولوجي شامل يتناول مختلف جوانب الابداع الأدبي والفني والعلمي...الخ، ويحددها اطار اجتماعي ــ تاريخي معين، مسألة تبدو معدومة في واقع الحالة الفلسطينية. حيث لم تعرف هذه المنطقة، وهذا الشعب، نسقاً من التطور التاريخي الخاص والمستقل، ولم تأخذ العوامل الاجتماعية الحقيقية دورها في تشكيل البنى الاجتماعية المتميزة. «فإذا كان مفهوم **الدولة ــ الأمة** ظل غريباً عن المنطقة العربية كلها، فإن مفهوم **الدولة ــ الكيان**، الذي عرفته مختلف الأقطار العربية، قد أخلف وعده، حتى الآن، في فلسطين». (صقر أبو فخر، «ملاحظات نقدية حول الثقافة في فلسطين»، **دراسات عربية** (بيروت)، العدد الثامن، ١٩٨٠). والثقافة بمعناها الشامل، وليدة وضع اجتماعي مستقر، إلى حد ما، تلعب فيه **الإواليات** الداخلية، وليس القسر الخارجي فقط، دوراً أصيلاً وواضحاً. وفي غياب هذه البنى وهذه التشكيلات، نعتقد، باختصار، أن «الثقافة» هي الأخرى غائبة. كما نميل إلى اعتبار مصطلح «الثقافة الفلسطينية» مصطلحاً أعرج أو مجرد مصطلح وصفي عام.

□ في تقريرنا التالي، اعتبرنا فلسطين مجالاً واحداً، فلم نقسمها إلى «فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨» وإلى بقيتها التي احتلت عام ١٩٦٧. كما أننا ركزنا على الثقافة العربية داخل فلسطين، مهملين بعض النشاطات التي استخدمت اللغة العبرية أداة إيصال.

□ تخلّفت الحركة الأدبية في الأرض المحتلة، وبخاصة في الضفة الغربية وقطاع غزة، عن مواكبة مثيلتها في العالم العربي، وذلك لعدة أسباب منها:

١ ــ ***غياب الصحافة***: باستثناء جريدة «الاتحاد» التي تستمر في الصدور من حيفا، فلم تشهد بقية فلسطين، تقريباً، صدور أية صحيفة أو مطبوعة مستقلة. بل كانت الضفة الغربية محكومة بالقانون الأردني، والصحف المتداولة هي المسموح بها أردنياً. والحال نفسها كانت في قطاع غزة، حيث القانون المصري والصحافة المصرية كانا السائدين.

٢ ــ **خروج العديد من الكتاب والأدباء بعد ١٩٦٧**: وساهم ذلك في ركود الحركة الثقافية عموماً. إذ أن الكثير منهم كان قد اكتسب الخبرة المهنية والحضور الأدبي. فجاء خروجهم، نتيجة الاحتلال، ليترك فراغاً واضحاً لن يتم ملؤه سوى بعد سنوات عدة.

٣ ــ **غياب المجلات المتخصصة**: اعتمد القارىء داخل فلسطين على المجلات المصرية، أساساً، وبعض المجلات العربية الأخرى. أما بعد

الاحتلال (١٩٦٧)، فحدث انقطاع تام بينه وبين مصادر ثقافته اليومية. ومن الطبيعي الا تلبي الصحافة اليومية، في حالة وجودها، الجوانب المتعددة للمعرفة. فالصحافة اليومية تهتم بالخبر أولاً، ثم بالتحليل العام ثانياً. في حين أن المجلات المتخصصة يمكنها أن تساعد في تنمية وعي متخصص وعميق.

لكن هذه الحركة بدأت نشاطاً مكثفاً منذ العام ١٩٧٣. فلعبت **دار صلاح الدين**، في القدس، دوراً رائداً في مجال النشر. وبدأت إصدار مجلة **التراث والمجتمع**. وتأسست فرقة **بلالين** المسرحية عام ١٩٧٤. وتم تنظيم معرض الفن التشكيلي الأول عام ١٩٧٥ والثاني عام ١٩٧٧. كما بدأت فرقة **صندوق العجب** المسرحية نشاطها عام ١٩٧٦. ثم صدرت مجلة **البيادر** في العام نفسه، فرعت العديد من الأقلام الشابة، لتصدر بعدها مجلة **الكاتب** (١٩٧٩)، **والفجر الأدبي** في أواخر سنة ١٩٨٠، وافتتاح **غاليري ٨٠** في رام الله.

□ بديهي، أن مسائل النشر والكتابة لا تسير بسهولة في ظروف الاحتلال. بل تتعرض الصحف والمجلات، وكذلك الأدباء، إلى الكثير من المضايقات التي تصل إلى حد الايقاف والاقفال. فعلى سبيل المثال، صدر أمر عسكري باقفال جريدة **«الفجر»** لمدة شهر كامل، اواخر العام ١٩٨١. كما اعتقلت سلطات الاحتلال، في فترات متفرقة، كلاً من: **أسعد الأسعد** (رئيس تحرير الكاتب)، **ماجد أبو غوش** (عامل في مكتبة الشروق)، **سليمان منصور** (فنان تشكيلي) **وعبد الناصر صالح** (شاعر).

وإزاء هذه الاجراءات، برزت ظاهرة تشكيل النوادي الثقافية. ولا تخلو أية قرية من مثل هذه النوادي، وبخاصة في منطقة الجليل. وتعاني الحركة الثقافية، داخل فلسطين، من عدة مشاكل منها صعوبة نشر الكتابات الشابة، رغم وجود الكثير من دور النشر. كما أن قطاع غزة يفتقر إلى الصحافة وإلى دور النشر (مؤخراً، بدأ **رشاد الشوا** إصدار صحيفة **الشرق الأوسط**).

من جهة أخرى، يلاحظ أن الحركة الادبية في فلسطين لم تأخذ على عاتقها، حتى الآن، مهمة التصدي إلى معالجة الأدب الصهيوني، ولم تتقدم بأي كتاب حول هذا الموضوع. كذلك فالصحافة الأدبية تفتقر إلى النقد المنهجي الواضح. فالنقد عبارة عن عرض لكتاب أو اشادة به أو تقريع لكاتبه. وهو يتناول المحتوى الفكري فقط، مغفلاً الأسلوب والشكل والبناء. باختصار، لا يزال النقد نقداً أعور وسطحياً.

□ كان الحدث البارز، خلال العام ١٩٨١، انعقاد **«المهرجان الوطني الأول للأدب الفلسطيني»** في القدس؛ وذلك في ١٩٨١/٨/١٥. وقد شارك في افتتاحه: اميل حبيبي، سميح القاسم، ابراهيم الدقاق وابراهيم العلم. واستمر لمدة أربعة أيام موزعاً نشاطاته على مجالات الشعر والقصة القصيرة والمسرح، إضافة إلى جلسات النقد.

وقد شارك في الأمسيات الشعرية كل من: جمال قعوار، علي الخليلي، أسعد الأسعد، خليل توما، جبرا حنونة، سميح فرج، موسى حداد، عبدالناصر صالح، جمال سلسع، محمد شريم، توفيق الحاج، موسى جابري، محمد الأسمر، راضي عبدالجواد، يوسف حامد، ماجد الدجاني، سليمان أبو المظفر، عيسى قراقع، خديجة أبو عرقوب، نبيل الجولاني، سعيد الغزالي، محمد المناصرة وفوزي الأسمر. وفي القصة القصيرة كل من: سلمان ناطور، جمال بنورة، سامي الكيلاني، محمد أيوب، فضل الريماوي، حليمة جوهر، سامية فارس، عبدالكريم قرمان، محمد زحايكة وماهر عودة. أما في مجال المسرح فقدم محمد كمال جبر مسرحية يتيمة هي «الغرباء لا يشربون القهوة» لمحمود دياب. وكان من نقاد الشعر: محمد البطراوي، عادل سمارة، صبحي الشحروري قسطندي شوملي وابراهيم العلم. ومن نقاد القصة القصيرة: نبيه القاسم، صبحي الشحروري وأحمد حرب.

□ ما زال **الشعر** فارس الكتابات الابداعية. لانه، كما يبدو، الأكثر قدرة على التعامل مع الحدث اليومي. إلا أنه من الملاحظ، أن العديد من الشعراء يجنحون إلى التقريرية والمباشرة والتعبير السهل. وكأن تجربتهم الفنية لم تمكنهم، بعد، من إنضاج أدواتهم اللغوية والتعبيرية. على كل حال، فقد شهد العام ١٩٨١ صدور المجموعات الشعرية التالية:

الديوان	الشاعر	الناشر
أنثى النرجس	عبدالحكيم جبارة	منشورات أليسار
داخل اللحظة الحاسمة	عبدالناصر صالح	منشورات أليسار
وطن وعبير	شفيق حبيب	ابن رشد ـ القدس
ما زال الحلم محاولة خطرة	علي الخليلي	ـ
همسات صارخة	هيام مصطفى	شفا عمرو
أحبك حتى الهزيع الأخير	ماجد الدجاني	دار العامل ـ رام الله
ديوان الحماسة (الجزء ٣)	سميح القاسم	دار الأسوار ـ عكا
من صفحات الشكوى	عمر أبو نصرة	الناصرة
أصوات متداخلة	أدمون شحاذة	المكتبة الحديثة ـ الناصرة
عبأني موج البحر وقال	سميح فرج	دار الكاتب ـ القدس
كنعان يقرع الأجراس	عطاالله قطوش	دار الكاتب ـ القدس
خلف النقاب الأبيض	ملحم خطيب	ـ
على أسوار عكا	نايف سليم	دار الأسوار ـ عكا
العطش	يعقوب أحمد	مكتبة الجليل
ومضات وأعاصير	يوسف ناصر	دار الأسوار ـ عكا
سلامات يا عرب	أحمد الأسدي	ـ
أنت أنا القدس والمطر	أسعد الأسعد	دار الأسوار ـ عكا
الرذاذ والزوبعة	غسان صرصور	منشورات أليسار
من شعر العرب الكفاحي	جمعها: نايف سليم	ـ

□ وفي مجال القصة القصيرة،يلاحظ أنها مازالت، عموماً، تتميز بالأسلوب السردي الذي لم يصل بعد، إلى المستوى المطلوب. (الاتحاد، عفيف صلاح سالم، ٣/٧/١٩٨١). وهي، مثلها مثل الشعر، تتناول التفصيلات اليومية بشكل مباشر من غير تكثيف وعمق. ويبدو أن هذا النوع من الكتابة يلقى إقبالاً شديداً من الكتاب الشباب. وقد أمكن رصد المجموعات التالية:

المجموعة	الكاتب	الناشر
النبض	عبدالكريم قرمان	منشورات أليسار
حكاية جدي	جمال بنورة	دار الكاتب ـ القدس
وقائع التغريبة الثانية للهلالي	أكرم هنية	دار الكاتب ـ القدس
وطني ردني إلى رباك شهيداً	حسين مهنا	منشورات الأسوار
ساعة واحدة وألف معسكر	سلمان ناطور	منشورات يسار الداخل
وديع والقديسة ميلادة وآخرون	غالب هلسا	منشورات صلاح الدين ـ القدس
غروب	عز الدين مصالحة	دار المشرق
الجوع والجبل	رياض بيدس	منشورات صلاح الدين ـ القدس
رسومات على الثلج	كمال حمدان	منشورات الأسوار ـ عكا
أسفل الجبل وأعلاه	ناجي ظاهر	ـ
الشمس فوق المدينة الكبيرة	ناجي ظاهر	منشورات الأسوار ـ عكا
قصص قصيرة من الوطن المحتل (يبلغ عددها ٢٣ قصة، وقد قدم لها علي الخليلي)	مجموعة من الكتاب هم: أكرم هنية، جمال بنورة، زكي العيلة، سامي الكيلاني، صبحي حمدان، عادل الأسطة، عبدالله تايه، غريب عسقلاني، فضل الريماوي، محمد أيوب، محمد كمال جبر، مفيد دويكات.	جمعية ملتقى الفكر ـ القدس

□ أما في مجال **الرواية**، فيلاحظ أنها تراجعت كثيراً عما كانت عليه في السنة الفائتة. ومهما يكن من أمر، فإن الرواية في الأرض المحتلة، عموماً، ما زالت تحبو. ولا تعدو كونها تنويعاً على بعض التجارب الروائية العربية في الخارج. فهي لم تتجاوز المستوى الذي وصلت إليه على يد نجيب محفوظ. كما أنها لم تستطع أن تستفيد، نقدياً، من تجربة روائيي ما بعد محفوظ مثل: عبدالرحمن منيف، حنا مينة، جمال الغيطاني أو حتى اميل حبيبي وجبرا ابراهيم جبرا. هذا وقد صدر في الأرض المحتلة ثلاث روايات فقط، حسب مصادرنا، هي:

الرواية	الكاتب	الناشر
المفاتيح تدور في الاقفال	علي الخليلي	منشورات صلاح الدين ـ القدس
وغابت شمس الأصيل	أحمد نمر	منشورات الأسوار ـ عكا
الحصار	أديب رفيق محمود	منشورات الوحدة ـ نابلس

□ أما **المسرح** فما زال يعاني من فقدان النص. وهو يعتمد، في غالب الأحيان، على نصوص مترجمة أو مقتبسة. ورغم وجود ما لا يقل عن عشرين فرقة مسرحية، إلا أن حركة التأليف المسرحي شبه غائبة. والمحاولات القليلة، في هذا الشأن، تبدو كأنها لا تستند على أية تجارب سابقة، فتأتي كمحاولات ينقصها، أساساً، النضج الفني، والتراكم السابق والمعرفة العميقة بهذا الفن. وقد أمكن تسجيل صدور مسرحيات ثلاث هي:

المسرحية	المؤلف	الناشر
كان الموت ونحن على ميعاد	جمال بنورة	منشورات الأسوار ـ عكا
السجين	جمال بنورة	منشورات الأسوار ـ عكا
السلام المفقود	راضي شحادة	منشورات الأسوار ـ عكا

□ أما على صعيد **العروض المسرحية**، وبالرغم من وجود أكثر من عشرين فرقة، كما ذكرنا، فإن حجم النشاط كان أقل مما يتوقع. مما يوحي بأن الكثير من الفرق المسرحية تواجه صعوبات في العمل، ولذلك فإن نشاطها يتسم بالموسمية وبعدم الاستمرارية. وقد شهدت مناطق فلسطين المحتلة تقديم العروض التالية:

المسرحية	الفرقة	المؤلف/ المخرج	مكان العرض
محجوب محجوب	الحكواتي	ـ	مدرسة الفرير ـ القدس
اسكتش دبوس في الهواء	ـ	تأليف واخراج: محمد غنيم	جامعة النجاح
عرس تشرين	ـ	تأليف أحمد نمر، اخراج نعيم جاموس	جامعة النجاح
جنون الفن	مسرح الأمل ـ القدس	تأليف معتصم صندوقة	ـ
صف خاص	المسرح ـ البقيعة	تأليف واخراج: نايف الزين	ـ
رجال في الشمس (بالعبرية)	ـ	اخراج: فؤاد عوض	جامعة تل-أبيب
كاسك يا وطن	ـ	دريد لحام ومحمد الماغوط	الناصرة
القزم وابنة الطحان	الفنون المسرحية ـ القدس	اخراج: جورج ابراهيم	القدس
الغرباء لا يشربون القهوة	ـ	تأليف: محمود دياب اخراج: محمد كمال جبر	ـ

□ اما على صعيد **الفنون التشكيلية والفلكلور**، فيبدو أن هذا المجال قد انحسر نشاطه قليلاً. وذلك بسبب حملة الاعتقالات التي طالت العديد من الفنانين في خلال العام الفائت،

ويسبب اغلاق بعض المعارض والصالات من قبل السلطات العسكرية الاسرائيلية. كذلك تواجه «رابطة الفنانين التشكيليين» مصاعب مادية متعددة. فالرابطة لا تتلقى الدعم من أية جهة. ويضطر بعض الفنانين إلى العمل في حقول أخرى من أجل العيش. كما أن الرابطة تتعرض لضغوطات كثيرة، كان آخرها من نقابة الفنانين الأردنيين التي اقترحت اندماج «رابطة الفنانين التشكيليين» بها كشرط لتلقي المعونات. إلا أن الرابطة رفضت ذلك. هذا وقد أقيمت عدة معارض أهمها:

المعرض	المكان	المشاركون
الفن التشكيلي للناشئين	مخيم شعفاط	محمد الفقيه (٢٠ سنة)، عدنان خشاني (١٦)، جمال الفقيه (١٤).
معرض محمد عودة	القدس	شخصي
التراث الفلسطيني	جامعة النجاح	—
مهرجان الفلكلور	جامعة بير زيت	—
أسبوع التراث الشعبي	الناصرة	—
معرض القرية الفلسطينية	القدس	سليمان منصور، نبيل عناني، كريم دباح، تيسير شرف، محمد البغدادي، فتحي غبن، عدنان الزبيدي، فاتن طوباسي، ڤيرا تماري، عصام بدر.

□ لم تسجل أبناء فلسطين المحتلة أي نشاط في مجال **السينما**. فبعد الضجة التي أثارها فيلم «ميشال خليفي»: **الذاكرة الخصبة** في العام الفائت، لم يحصل أي جديد في هذا الاطار. إذ أن مثل هذا النوع من التعبير يحتاج إلى امكانات تقنية وفنية وتمويلية غير متوافرة. ويظهر أن اهتمام البعض بالسينما، مجرد اهتمام فردي محدود. وهو لا يستطيع أن يثبت نفسه في غياب هيئات داعمة وممولة.

□ حمل إلينا العام ١٩٨١ صدور العديد من **الكتب** المتنوعة، التي تناولت مختلف جوانب الفكر السياسي والتاريخي والنقدي... الخ، كان أهمها:

الكاتب	المؤلف	الناشر
حرب عام ١٩٤٨	د. أحمد العلمي	—
العملية الثورية في الاسلام	اميل توما	منشورات الجديد ــ حيفا
سقوط ملك الملوك	د. عبدالستار قاسم	منشورات الوحدة ــ نابلس
الأدب العربي الحديث	د. عبدالستار قاسم	—
سقوط الجدار السابع	حسين البرغوتي	دار العامل ــ رام الله
الاستيطان: التطبيق العملي للصهيونية	عبدالرحمن أبو عرفة	وكالة أبو عرفة ــ القدس
التطور الزراعي والصناعي الفلسطيني	عدنان العامري	منشورات صلاح الدين ــ القدس
النبض في جوف محارة	شوقية عروق	—
الرماد الطبقي على الأرض الصلبة	علي عثمان	منشورات الأسوار ــ عكا
كفاح عرب فلسطين	أبو سلمى	منشورات الأسوار ــ عكا
كأس وقنديل	زهير دعيم	—
ثمن الموضوعية	مسعود حمدان	—
أضواء على أدب توفيق الحكيم	مجموعة من الكتاب	شركة الأبحاث العلمية
مبنى القصة ومبنى المسرحية في أدب يوسف ادريس	ساسون سومخ	مكتبة السروجي
نظرة على الأحزاب والحركات السياسية في اسرائيل	كاميليا بدر	جمعية الدراسات العربية ــ القدس
مصادرة الأراضي في المناطق المحتلة ١٩٦٧ ــ ١٩٨٠	—	جمعية الدراسات العربية ــ القدس
النهوض الوطني للحركة النقابية في الأرض المحتلة	داعس أبو كشك	منشورات الوحدة ــ نابلس

□ تساهم دور النشر بالتعريف بالنشاط الفلسطيني الثقافي في الخارج، فتعيد نشر الكثير من الكتب الفلسطينية والعربية التي تصدر في العواصم العربية. وقد أعادت، أربع دور نشر فقط، طباعة مجموعة من الاعمال، منشورة كلها، تقريباً، في بيروت. وهي:

الكتاب	المؤلف	الناشر
في الحب والحب العذري	د. صادق جلال العظم	مكتبة دانيال ــ الناصرة
عز الدين القسام	عاصم الجندي	منشورات أليسار
انهم يأتون من الخلف	براء الخطيب	منشورات أليسار
المرأة الفلسطينية والثورة	غازي الخليلي	منشورات الاسوار ــ عكا
الأممية الشيوعية وفلسطين	د. ماهر الشريف	دار الكاتب
عروبة مصر وامتحان التاريخ	غالي شكري	مكتبة دانيال ــ الناصرة
أخبار النساء	ابن قيم الجوزية	مكتبة دانيال ــ الناصرة
ليس للكولونيل من يكاتبه	غبريال غارسيا ماركيز	منشورات صلاح الدين ــ القدس
الجنس في أدب يوسف ادريس	عطاف جبر	مكتبة دانيال ــ الناصرة
القرامطة	مايكل دي خويه	مكتبة دانيال ــ الناصرة
المرأة العربية والمجتمع التقليدي	سلوى خماش	مكتبة دانيال ــ الناصرة
أيام لها تاريخ	أحمد بهاء الدين	مكتبة دانيال ــ الناصرة
الرجل الذي يأكل نفسه	خليل النعيمي	مكتبة دانيال ــ الناصرة
خلافة بني أمية	نبيه عاقل	مكتبة دانيال ــ الناصرة

□ لا نجانب الصواب إذا قلنا أن **الترجمة** لون مفقود في النشاط الثقافي داخل فلسطين. ويبدو أن دور النشر تتكل على ما تقذفه إليها بيروت من مترجمات جاهزة. أما عنصر المبادرة، في هذا الخصوص، فهو الغائب. إذ لم تحمل إلينا أنباء الداخل سوى صدور ثلاثة كتب مترجمة هي:

الكتاب	اللغة المترجم إليها	الناشر	المؤلف
ديوان «أعشق بالحبر الأبيض»	العبرية	ــ	سهام داود
المتشائل	العبرية	مفراس ــ القدس	إميل حبيبي
دراسة في الصراع العربي ــ الاسرائيلي	العبرية	دار الوحدة ــ نابلس	جون ديفيس

□ فيما يتعلق **بادب الأطفال**، بدأ مؤخراً اهتمام بطيء به. وكانت دار صلاح الدين ــ القدس، قد أعادت نشر أغلب كتب «دار الفتى العربي». ولكن يلاحظ غياب المجلات المتخصصة بالفتيان. ويجدر، هنا، ذكر بعض المحاولات التي اهتمت بهذا الجانب، فقد صدرت قصص الأطفال الآتية:

الكتاب	المؤلف	الناشر
الجندي واللعبة	محمود شقير	دار الكاتب
القرد يقرع الطبل	محمد الريماوي	دار الكرمل
صوص فادي	عبداللطيف ناصر	ــ

□ أخيراً، لا بد من التطرق إلى المضايقات التي تمارسها السلطات العسكرية الصهيونية ضد حركة النشر والاطلاع. فقد بلغ عدد الكتب الممنوع تداولها حوالي ٣ آلاف كتاب. وهذه الاجراءات لا تزيد من حدة الانقطاع عن النشاط الثقافي العربي في الخارج فحسب، بل تهدف، أيضاً، إلى اقامة حصار على امكانية تبلور حركة ثقافية ناضجة في الداخل، وإلى منع أي تفاعل محتمل بين الداخل والخارج. وفي الفترة الأخيرة، صدرت عدة قرارات تمنع بعض الكتب من التداول، هذه عينة منها:

الكتاب الممنوع	المؤلف
معركة الاسلام والرأسمالية	سيد قطب
التاريخ الاسلامي	ابراهيم الشطي
معركة المصير الوطني والقومي	جورج حاوي
من يحكم واشنطن وموسكو	بنيامين فريدمان
وأشرقت الشمس	يوسف جاد الحق
كفاح الشعب الفلسطيني قبل ١٩٤٨	عبدالقادر ياسين
الأخوان المسلمون والمؤامرة على سوريا	جابر رزق
الزوج الثاني	أميرة حبيبي
الحمضيات في فلسطين المحتلة	خليل أبو رجيلة
الجهل في القضية الفلسطينية	أنيس صايغ
اليمين الصهيوني	صبري جريس
مشروع الدولة العربية المتحدة	أحمد الشقيري
الاعلام العربي والقضية الفلسطينية	سامي هنداوي
بحوث في الاقتصاد الاسرائيلي	حسين أبو النمل
التراث الفلسطيني والطبقات	علي الخليلي
أدب الحرب	نجاح العطار
صيادون في شارع ضيق	جبرا ابراهيم جبرا
الطريق إلى الخيمة الأخرى	رضوى عاشور
الانسان في الشعر العربي	أحمد أبو حاقة
قصص سهيل ادريس	سهيل ادريس
الديك الهادر	زين العابدين الحسيني
صرخة سلم	عبدالسلام الحريري
متى لا تخدع	عبدالودود الشلبي
عرار شاعر الأردن	محمد المجذوب
عمر يظهر في القدس	نجيب الكيلاني
السبيل الوحيد في زحمة الأحداث	محمد سعيد رمضان
أسس الجغرافيا البشرية	يسرى الجوهري
نحو الوحدة العربية	نور الدين حاطوم
العالم العربي الحديث	جلال يحي
ملامح الرواية السورية	جبر فيصل
مركز المرأة الشريفة اليهودية	محمد عاشور
سيناء الموقع والتاريخ	إسلام توفيق
فلسطين في الرواية العربية	صالح أبو إصبع

المؤلف	الكتاب الممنوع
أنور الجندي	شبهات التغريب في غزو الفكر الاسلامي
مهدي عامل	القضية الفلسطينية في الايديولوجية البرجوازية اللبنانية
غادة السمان	كتابات غير ملتزمة
غادة السمان	ع. غ. تتصرف
غادة السمان	الجسد حقيبة سفر
ل. ي. نرجس	البحر الأحمر ومضائقه
عز الدين المناصرة	الخروج من البحر الميت
عز الدين المناصرة	باجس أبو عطوان
عز الدين المناصرة	عنب الخليل
عز الدين المناصرة	قمر جرش كان حزيناً

صقر أبو فخر

هاغاناه، إتسل، ليحى

العلاقات بين التنظيمات الصهيونية المسلحة

١٩٣٧ ــ ١٩٤٨

تأليف

عبد الحفيظ محارب

٤٤٤ صفحة — ٢٥ ل.ل.

رسالة لندن:

مقالة تثير غضب الصهيونية في بريطانيا

ثارت في الأوساط الطبية البريطانية عاصفة من الاحتجاجات والاتهامات؛ وذلك رداً على مقالة كتبها فلسطيني في مجلة طبية بريطانية. وتوضح هذه الضجة بجلاء صارخ النشاط والفعالية والطريقة التي تعمل بها الدعاية الصهيونية في بريطانيا والغرب، والأساليب التي تستخدمها المنظمات الصهيونية...

ولنبدأ القصة من البداية.

كارل صباغ فلسطيني يعمل، في بريطانيا، مديراً لمؤسسة خيرية تنظم برامج تعليمية طبية. وهذه المؤسسة مستقلة قانونياً، وإن كانت تمولها شركة الأدوية العالمية (ميرك شارب اند دوم Merch, sharp and Dohme). وقد بنى صباغ لنفسه شهرة وسمعة طيبتين في الوسط الطبي البريطاني عن طريق سلسلة من البرامج التلفزيونية التربوية الطبية التي أعدها وقدمها، وعن طريق الكتابة بانتظام في مجلة (ورلد ميديسين World Medicine) الطبية. وهذه المجلة تصل عملياً إلى كافة الأطباء في بريطانيا وتوزع عليهم مجاناً؛ إذ أنها تعتمد في دخلها على اعلانات شركات الأدوية والمواد والمعدات الطبية المختلفة فيها. وتنشر المجلة مقالات وتحقيقات ونقاشات وندوات وخواطر لها علاقة بالطب والأطباء والمرض والمرضى.

أما كيف وجدت «ورلد ميديسين» نفسها في غمار ضجة تتمحور حول فلسطين والصهيونية، فذلك يعود إلى أن اسرائيل استضافت، في أواخر تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٨١، الالعاب الأولومبية الطبية، فكتب كارل صباغ في عدد ١٧ تشرين الأول (أكتوبر) في عمود بعنوان: «مجرد كلمات» رسالة مفتوحة إلى الأطباء الذين سيتوجهون إلى اسرائيل لحضور الألعاب بعنوان: «الدم الذي على يدي بيغن». ولم يكن في المقالة ما هو غير معتاد على الأذن العربية والفلسطينية، ولكنها كانت أول مقالة ذكية ومؤثرة وقوية تنشر في مجلة غربية «رفيعة»، وتتعرض، بوضوح قاطع، ليس إلى ماضي بيغن الارهابي فحسب، وانما، أيضاً، للعنف المستمر الذي كان ولا يزال يهدف إلى تحويل فلسطين العربية إلى اسرائيل اليهودية.

خاطب صباغ الأطباء الأولومبيين بقوله: «قد تجدون وأنتم في اسرائيل أنكم مدعوون كأطباء لزيارة المستشفى الحكومي للأمراض العقلية في كفار شاؤول... وإني لأتساءل عما إذا كانت كفار شاؤول تذكر مناحيم بيغن بشبابه؛ إذ يمر بها في الطريق من تل ــ أبيب إلى القدس... عندما وصل بيغن إلى فلسطين من بلاده بولندا؛ حيث كان يذبح أشقاؤه اليهود، شرع في التخطيط لقتل العرب وبعض البريطانيين لاقناع السلطات البريطانية بأنه هو وزملاءه، يستأهلون أن يحكموا أرض فلسطين الجميلة، تلك الأرض التي كان يسكنها، وذلك مبعث ضيق، فلسطينيون عرب على مدى قرون. كان بيغن شاباً (في أواخر

الثلاثينات من عمره) ومتهوراً (قاتل بارد الأعصاب في الواقع)، فلم ير وغيره من الارهابيين (عفواً، «المقاتلين من أجل الحرية») بديلاً عن العنف ضد العرب الذين كان هؤلاء يشتهون أرضهم».

وتابع صباغ رسالته المفتوحة بقوله: «عندما تأخذون إجازة من الركض والقفز ولعب الغولف، قد يريكم مضيفوكم بلدهم الجميل. غير أنهم، إذ يأخذونكم من قرية ذات اسم عبري إلى أخرى، قد يهملون الاشارة إلى ما قاله دايان لأبناء جلدته: بنيت القرى اليهودية مكان القرى العربية. وأنتم حتى لا تعرفون اسماء هذه القرى العربية. وأنا لا ألومكم لأن كتب الجغرافيا تلك لم تعد موجودة. وليست تلك الكتب فحسب بل القرى العربية ذاتها لم تعد موجودة أيضاً... ليس في هذه البلاد مكان واحد مبني لم يكن فيه سابقاً سكان عرب». ومضى يقول: «احدى تلك القرى، كفار شاؤول... التي كان لها اسم عربي يعرفه معظم الاسرائيليين، رغم أنهم قد يحاولون نسيانه. لقد كانت تدعى دير ياسين». ثم يصف مذبحة دير ياسين بتفصيل مرعب في دقته «الطبية»، وبمرارة مشوبة بتهكم تعجز ترجمة النص الانكليزي عن ايفائهما حقهما. وبعد ذلك، يقول: انها «نكتة مثيرة للاشمئزاز» أن يحاول بيغن، بالنظر إلى ماضيه، اقناع العالم بأنه يسعى إلى حل عادل سلمي للنزاع العربي الاسرائيلي. ويختتم صباغ مقالته — الرسالة مخاطباً الأطباء الذاهبين إلى اسرائيل بقوله: «عفواً أمر آخر. إذا حدث وأخذتم إلى صفد، وبخاصة إلى «حي الفنانين» الذي أصبح الآن مبهرجاً نوعاً ما والذي كان يدعى في الأصل «حارة النصارى» فابحثوا عن بيت يدعى «قبو عيسى»، بيت قديم له ساحة وغرف ذات قباب. هناك كانت تعيش عائلة والدي قبل عام ١٩٤٨. انهم لم يعودوا موجودين هناك... رحلة طيبة».

وما أن صدر عدد المجلة حتى أخذت عجلة الدعاية الصهيونية في الحركة بسرعة لتعبئة الجماعات الضاغطة باتجاهات ثلاثة، هي: معاقبة الكاتب ومعاقبة المجلة وإحداث تشويش اعلامي على المقالة ذاتها. فكتب هارولد لانغدون، رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس النواب اليهود، إلى رئيس تحرير المجلة معبراً عن «صدمته وخيبة أمله لأن أعمدة مجلة طبية جدية استعملت منبراً لترويج الدعاية العنصرية». ووجه سكرتير الجمعية الطبية الاسرائيلية البريطانية رسالة إلى كافة الأطباء، أعضاء الجمعية، يصف فيها المقالة بأنها «هجوم عنيف مسموم ضد اسرائيل» ويحث الأعضاء على اتخاذ اجراءات ضد المجلة: وذلك بإعادة المجلة في غلافها، دون أن تفتح، إلى رئيس التحرير مرفقة برسالة احتجاج تطالبه بتقديم «تأكيدات قاطعة» بأن المجلة لن تنشر ثانية «دعاية صارخة لمنظمة التحرير الفلسطينية». وتحث الرسالة الأطباء على الضغط على شركات الأدوية كي تتوقف عن الاعلان في المجلة إلى حين صدور التأكيدات القاطعة هذه، وتقول: «نحن نشعر أنها (أي الشركات) قد تستجيب بالفعل إلى هذا الطلب عندما يُوضَّح لها أي نوع من المجلات هي تلك التي تقوم بدعمها، وكذلك احتمال أن لا يرى اعلاناتها (نتيجة مقاطعة المجلة) قطاع كبير من الهيئة الطبية».

ووجهت الجمعية الطبية الاسرائيلية البريطانية ذاتها، أيضاً، رسالة إلى شركات الادوية تلفت فيها نظرها إلى مقال صباغ وإلى «أن المجلة تعتمد تماماً على اعلانات شركات الأدوية»... وتقول: «ان توقفكم عن دعم مجلة طبية يبدو أنها تحولت إلى أداة للدعاية الوقحة التي تقوم بها منظمة التحرير الفلسطينية هو بالتأكيد أقل ما يمكن طلبه منكم».

وسرعان ما بدأت عشرات الرسائل الاحتجاجية تنهال على المجلة، منها مجموعة قال رئيس التحرير عنها انها متشابهة إلى درجة ملفتة للنظر. وكانت الرسائل تتهم المجلة بأنها لا سامية وأنها تلقت رشوة من منظمة التحرير، وتتهم كارل صباغ بأنه داعية للمنظمة. كما تلقت شركات الأدوية رسائل عدة تطالبها بمقاطعة المجلة فيما يبدو أنه استجابة لنداء الجمعية الطبية الاسرائيلية — البريطانية إلى الأطباء.

كذلك تسلمت المؤسسة التي يعمل فيها كارل صباغ رسائل عدة تطالب بفصله من عمله، أو بمنعه من كتابة مقالات من هذا النوع؛ مما دفع السيد دوغلاس بلاك، رئيس مجلس حكام المؤسسة ورئيس الكلية الملكية للأطباء، إلى اثارة المسألة علناً والتصريح بأنه يعتبر المطالبة بفصل صباغ «أمراً غير لائق». واجتمع مجلس حكام المؤسسة لبحث الأمر اثر الرسائل التي تلقاها

وبعد أن سحب فرع شمال لندن للكلية الملكية للأطباء العامين دعوة كان قد وجهها إلى صباغ لالقاء محاضـرة. واتفق المجلس على أن المقـال يشكـل «خطأ في الحكم» إلا أن رئيس المجلس رفض أن يحدد الجهـة التي أخـطأت، وأجاب بـالنفي عن سؤال وجهتـه له الجمعية الطبيـة الاسرائيلية ـ البريطانية عما إذا كـان المجلس على علم بالمقال قبل نشـره. وعاد السيـد بلاك فصـرح أنه شخصيـاً «لا يعدّ المقـال معـاديـاً للسامية بل معادياً للصهيونية فحسب».

وقامت المجلة، في عددها الصادر في ٢٨ تشرين الثاني (نوفمبر)، بافراد محور خاص على خمس صفحـات للمسـألة تحت عنـوان: «هـل ورلد ميديسين معادية للسامية؟». وتشكل المحور من بعض الرسـائل التي تلقتهـا المجلة، ومن ردين مطولين كتبهما طبيبان صهيونيان، وكذلك من رد كـارل صباغ عـلى الحملة التي وجهت ضـده، إضافة إلى افتتاحية كتبها رئيس التحرير يفسر فيها موقفه، بقوله انه كان يعلم مسبقاً أن المقالة ستثير ضجة ونزاعاً ولكنه لم يكن على استعداد لمنع نشرها لأنه يعتبر أن مهمته المحافظة على المجلة «منتدى تعرض فيه الآراء للنقاش». ورد عـلى الاتهـامـات التي ذهبت إلى أن الالعـاب الاولومبية الطبية استخدمت كحجة واهية لكتابة المقال «بأن كارل صباغ يستطيع الاجابة على ذلك بالقول انهـا لم تكن حجة أوهى من تلك التي استخدمتها المجلة في السبعينـات عندمـا كانت تحض الأطبـاء الذين يحضرون مـؤتمـرات في موسكو على طرح قضية معاملة اليهود في الاتحاد السوفياتي على مضيفيهم». وأضاف: إنـه «من المثـير للسخريـة أن بعض من كتبوا لي وقتهـا يهنئون المجلة لأنها عرضت موضوعاً ذا أهمية حيوية، يقومون هم أنفسهم الآن بالاحتجاج ضد تدخلنا غير المبرر في السياسة».

أما كارل صباغ فقد رد مؤكداً دقـة وصفه لجزرة دير ياسين ومبيناً أنه اعتمد على مصادر غير عربية من بينها بيان أصدره قائد الهاغاناه في القدس في ذلك الحين. وقال: إن «أحداً لا يستطيع انتقاد اسرائيل أو الصهيونيين دون أن يوصم باللاسامية أو التحيز أو شن دعاية».

ولا تزال الضجة حول المقال وردود الفعل عليه مستمرة. وفي هذه الأثنـاء تجدر مـلاحظة أنـه لم يتصدّ لنصرة صباغ، من بين عشرات الأطباء الفلسطينيين والعرب في بريطانيا والعدد الكبير من الهيئات العربية أو المناصرة للعرب، غير طبيبة فلسطينية هي غادة الكرمي التي بعثت برسالة إلى المجلة نشرت في عدد ٢٨ تشرين الثاني (نوفمبر) تؤكد فيها رواية صباغ، وتحيل من يريد الاطلاع على شهادة عيان إلى كتاب رئيس الصليب الأحمر الدولي في ذلك الحـين الذي صدر عـام ١٩٥٠ بالفرنسية.

فلورا لحام

معارك سياسية ناجحة لدعم القضية الفلسطينية

الأونروا

جرت المناقشة حول وضع الأونروا في الدورة السادسة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة ـــ اللجنة السياسية الخاصة (١٩٨١) في ظل شعور حاد بالذعر والخطورة. وكما كان متوقعاً فلقد تم اتخاذ عدة قرارات، لكن السؤال المهم بقي مطروحاً: هل تنهار الأونروا؟

هذا الانهيار للأونروا أمكن تفاديه، عام ١٩٨١، بصعوبة شديدة، لكن احتمالاته، في عام ١٩٨٢، جدية وحقيقية تماماً. وان أولاف رايدبك، المفوض العام للأونروا، أعلن بوضوح، في بيانه أمام اللجنة السياسية الخاصة: «على الرغم من أن الأونروا وكالة انسانية وأن متاعبها الملحة ذات طبيعة مالية، فإن هناك عنصراً سياسياً أساسياً يتعذر إغفاله في كل من أنشطتها ومشكلاتها. وهذا الارتباط السياسي ليس أمراً جديداً؛ إذ إنه رافق الوكالة منذ ولادتها في العام ١٩٤٩».

وإن لبّ هذا العنصر السياسي هو اتخاذ هيئة الأمم المتحدة في ١١ كانون الأول (ديسمبر) عام ١٩٤٨ قرارها الصريح والقاطع المرقم ١٩٤ (٣) الذي أكد على حق الفلسطينيين «في العودة إلى منازلهم... وأن يفعلوا ذلك في أقرب فرصة ممكنة عملياً». بل وأكثر من ذلك، فلقد أكد القرار إياه على خطوات لتعويض أولئك الفلسطينيين الذين لا يرغبون في العودة. وتقول بإيجاز: إن على الأونروا أن تتحمل مسؤولياتها وأن تؤدي واجباتها في هذه الأثناء، في صورة لا تمس «بحقوق الفلسطينيين في العودة أو التعويض». ولقد أشار المفوض العام إلى أن الفلسطينيين ينظرون إلى أية تخفيضات حقيقية أو وشيكة في حجم الخدمات التي تقدمها الأونروا على أنها محاولة «من الأونروا والمجتمع الدولي للتخلي عن مسؤولياتهم.. وعلى أنها بالنتيجة محاولة لادماجهم في البلدان المضيفة، على الرغم من رغباتهم، وبما يناقض التعهدات المعطاة لهم».

إن العجز المتوقع في ميزانية الأونروا للعام ١٩٨٢ يبلغ ٨٠,٣ مليون دولار. ويبين الجدول التالي مسار الأزمة المالية منذ عام ١٩٧٧:

(الأرقام بملايين الدولارات)			
العام	النفقات في ميزانيات خضعت للمراجعة	الدخل	العجز
١٩٧٧	١٣٤,٠	١٢٣,٠	١١,٠
١٩٧٨	١٣٩,٨	١٣٠,٥	٩,٣
١٩٧٩	١٦٦,٣	١٥٢,٢	١٤,١
١٩٨٠	٢١١,٣	١٨٤,٦	٢٦,٧
١٩٨١ (التقدير حتى منتصف العام)	٢٣٨,٧	١٩٣,٨	٤٤,٩
١٩٨٢ (كما يتوقع)	٢٦٥,٦	١٨٥,٣	٨٠,٣

هذا المبلغ المتوقع للنفقات في عام ١٩٨٢، أي ٢٦٥,٦ مليون دولار، خصص منه ١٥١ مليوناً للتعليم، و٤٢ مليوناً للخدمات الصحية (التي هي على أي حال دون مستوى الحد الادنى)، و٦١ مليوناً للاغاثة. العجز المتوقع هو، كما قلنا، ٨٠,٣ مليوناً من الدولارات، منها ٢٤ مليوناً مطلوبة للحفاظ على برنامج التعليم المدرسي. وإذا لم يقيّض جمع هذه المبالغ، فستتخذ الاجراءات التالية: إذا ما تقرر الابقاء على المدارس في الضفة الغربية وغزة ولبنان، فعلى الأونروا أن تغلق جميع مدارسها في الأردن وسوريا. وسوف تعني خطوة كهذه عملياً: (أ) إغلاق ٣١٤ مدرسة في سوريا والأردن. و(ب) إنهاء خدمات خمسة آلاف معلم. وهذه الخطوات قد تجد سبيلها إلى التنفيذ في شباط (فبراير) أو آذار (مارس) ١٩٨٢ أو حتى قبل ذلك بقليل.

العلاج الرئيسي لهذا المأزق ــ كما يقترح المفوض العام رايد بك ــ هو حثّ الدول الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة على زيادة مساهماتها في ميزانية الأونروا. وإضافة إلى ذلك، فلقد أبلغني أنه سوف يكرس معظم وقته، منذ الآن وحتى الشهور الحاسمة المقبلة، لجمع التبرعات في مسعى يستهدف تفادي «الكارثة الوشيكة».

وقد شاركت في المناقشة وفود عدة، وخصوصاً من الأردن وسوريا. وبين العلاجات المقترحة ما يلي:

١ ــ إدماج ميزانية الأونروا في الميزانية العامة لهيئة الأمم المتحدة.

٢ ــ إذا تعذر تحقيق الهدف السابق، فإنه يتوجب تغطية العجز في ميزانية الأونروا من الميزانية العامة للأمم المتحدة.

٣ ــ وإضافة إلى ذلك، وبما أن المغتصبين الصهاينة يعيشون في منازل وممتلكات كانت مملوكة للفلسطينيين، فمن الواجب إرغام الكيان الصهيوني على دفع الريع المستحق عليه لضحاياه من العرب. وإن تعيين لجنة دولية من جانب الجمعية العامة قد يؤدي إلى أن تصبح حارساً على أملاك الفلسطينيين المغتصبة.

وتساءل زهدي الطرزي، مراقب منظمة التحرير الفلسطينية، عما إذا كانت المصادفة قد لعبت دورها في كون هذه المناقشة للموضوع تجري في هذا اليوم (الثاني من تشرين الثاني ــ نوفمبر)، لأن الموضوع متصل، في أكثر من ناحية، بالثاني من تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٧ تاريخ وعد بلفور، ذلك الوعد المشؤوم الذي حمل في ثناياه مأساة مروعة. ولقد قدم السيد طرزي استعراضاً تاريخياً للمصير الذي آل إليه الشعب الفلسطيني، وأكد على «حق العودة» للشعب الفلسطيني، كما أعلنه بوضوح قاطع قرار الأمم المتحدة ١٩٤ (٣) وكما تأكد في الاعلان العالمي لحقوق الانسان للعام ١٩٤٨ (المادة ١٣) التي نصت على ما يلي:

«لكل إنسان الحق في أن يغادر أي بلد، بما في ذلك بلده. ولا يمكن حرمان أي انسان من الحق في دخول وطنه». وهناك البند الثاني عشر من الميثاق الدولي للحقوق المدنية والسياسية الذي يقول:

«إن حق العودة قاعدة متفق عليها في القانون الدولي»؛ وهو حق يقع بين «المبادىء العامة للقانون الذي تواضعت عليه الأمم المتحضرة».

ومضى السيد طرزي ليؤكد عدم وجوب الخلط بينَ حق العودة من ناحية، وبين الخدمات التي تقدمها الأونروا وسواها من ناحية أخرى. وأضاف: «إن النقص في موارد الأونروا لا يمثل لبّ القضية. فإن على المجتمع الدولي واجباً أولياً لا بد من تأديته لتوفير هذه الموارد، ذلك أن المجتمع الدولي هو الذي كان قد أوصى بتقسيم فلسطين، مما قاد الوضع إلى حالته الحاضرة 'المزعجة والفاجعة'».

وفي ١٦ تشرين الثاني (نوفمبر) انعقد مؤتمر للمساهمين حضرته ٤٣ دولة تعهدت بتقديم ١٠٧ ملايين دولار كتبرعات لبرامج الأونروا. وإذا لم يرتفع هذا الرقم بشكل ملموس وسريع حتى شباط (فبراير) عام ١٩٨٢، فسيحدث ما ذكرناه آنفاً من إغلاق مدارس الأونروا كافة في الأردن وسوريا.

وفي السابع من كانون الأول (ديسمبر) عام ١٩٨١، وافقت اللجنة السياسية الخاصة على اقتراح المجموعة العربية بألا تتخذ اللجنة أي إجراء بشأن سبل سد العجز في ميزانية الأونروا. وعوضاً عن ذلك، أوصت اللجنة بابقاء جلسة الجمعية العامة مفتوحة إلى أن تقدم مجموعة العمل الخاصة بتمويل الأونروا مقترحاتها بهذا الشأن، نحو أواخر كانون الثاني (يناير) عام ١٩٨٢.

وتنص مسودة القرار بشأن الأونروا المعلقة على جدول أعمال الجمعية العامة على ما يلي:

(١) يتوجب على الجمعية العامة تغطية العجز المقدّر في ميزانية الأونروا للعام ١٩٨٢.

(٢) وينبغي أن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام تقديم دراسة مفصلة إلى دورة السنة المقبلة فيما يخص تضمين ميزانية الأونروا في الميزانية العامة للأمم المتحدة اعتباراً من عام ١٩٨٣.

أما الآن، فالوضع حتى اللحظة يفيد بأنه لا يتوافر أي جواب محدد وواضح حول أي الحلول سوف تسلك الأمم المتحدة لمعالجة الأزمة المالية في ميزانية الأونروا.

وعلى صعيد آخر، اتخذت اللجنة السياسية الخاصة قرارات عدة تنص على ما يأتي:

(أ) «مساعدة الأشخاص المهجرين نتيجة لحرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧ (الوثيقة أ/ اللجنة السياسية الخاصة/٣٦/ل ٩).

(ب) تدعو الجمعية العامة الدول الأعضاء إلى زيادة المخصصات للهيئات التعليمية والمنح الدراسية للفلسطينيين، إضافة إلى تبرعاتها للأونروا (الوثيقة أ/ اللجنة السياسية الخاصة/٣٦/ل ١٣).

(ج) تطلب الجمعية العامة إلى اسرائيل الكف عن عمليات نقل وترحيل الفلسطينيين في قطاع غزة، وعن تدمير مساكنهم (الوثيقة أ/ اللجنة السياسية الخاصة/٣٦/ل ٦).

(د) تؤكد الجمعية العامة مجدداً الحقوق الثابتة لجميع السكان المهجرين في أن يعودوا إلى منازلهم أو أماكن إقامتهم السابقة في المناطق التي تحتلها اسرائيل منذ ١٩٦٧ (الوثيقة أ/ اللجنة السياسية الخاصة/٣٦/ل ٧).

(هـ) تثني الجمعية على جهود المفوض العام للأونروا لاستكشاف السبل المؤدية إلى انشاء جامعة في القدس تلبي احتياجات سكان المنطقة، تحت رعاية الأمم المتحدة. وأكثر من ذلك، فإن الجمعية تدرك «الضرورة العاجلة» لانشاء الجامعة المقترحة، وتدعو اسرائيل إلى الكف عن إعاقة عمليات التنفيذ (الوثيقة أ/ اللجنة السياسية الخاصة/٣٦/ل ١٢).

(و) وأخيراً، أقرت اللجنة السياسية الخاصة قراراً (٧ كانون الأول ــ ديسمبر ١٩٨١) تطلب الجمعية العامة بمقتضاه إلى اسرائيل أن تتوقف عن المضي في مشروعها لحفر القناة التي تربط بين البحر المتوسط والبحر الميت. ثم إن على الجمعية العامة الطلب إلى مجلس الأمن «النظر في اتخاذ إجراءات من شأنها إيقاف تنفيذ المشروع» (الوثيقة أ/ اللجنة السياسية الخاصة/٣٦/ل ٣٢، البند ١).

وكما هو الحال في معظم القرارات، وقفت كل من الولايات المتحدة واسرائيل وحدهما واقترعتا ضد، فيما امتنعت ثلاث دول من معسكر اليمين في أميركا اللاتينية عن التصويت (غواتيمالا، والباراغواي، والأورغواي)

وعلى النقيض من الموقف الأميركي، صوتت كندا إلى جانب القرار، وتعهدت بألا تشارك الحكومة الكندية أو إحدى وكالاتها في أعمال المشروع.

(ز) إن الجمعية العامة تقرر بكل قوة أن الحفريات والتغييرات [التي تقوم بها اسرائيل] سواء التي تمس المناظر الطبيعية لسطح الأرض أم المواقع التاريخية والثقافية والدينية في القدس، هي اعتداء فاضح على مبادىء القانون الدولي... وبناء عليه تطلب إلى اسرائيل الكف عن المضي في أعمال كهذه، وإذا لم تستجب اسرائيل، تدعو الجمعية مجلس الأمن إلى إدراج المسألة على جدول أعماله (الوثيقة أ/٣٦/٦٣٢).

اليوم العالمي للتضامن مع فلسطين

كثيراً ما يحدث، في العديد من المناسبات، أن حادثاً تفصيلياً صغيراً وغير متوقع، يسترعي الاهتمام ويلفت الأنظار أكثر من المناسبة ذاتها. ولقد حدث مثل هذا في الأمم المتحدة خارج غرف مجلس الوصاية؛ حيث كانت تجري وقائع اليوم العالمي للتضامن مع فلسطين. الخطاب تلو الخطاب، والرسائل تتوالى، رسالة بعد رسالة، من قادة الدول أو من الوفود مؤكدة الدعم الوطيد لقضية الشعب الفلسطيني العادلة. وفي هذه الأثناء، كان فريق التصوير لتلفزيون الأمم المتحدة يجري الاستعدادات والترتيبات، وأمام الكاميرا وفد منظمة التحرير الفلسطينية. ولقد رفع السيد طرزي، مراقب المنظمة في الأمم المتحدة، مع باقي أعضاء الوفد علماً وخريطة (١٩٤٧) لفلسطين كخلفية لمشاهد التصوير.

وتنبّه الوفد الاسرائيلي سريعاً إلى هذا العرض غير المقرر وعجّل برفع شكوى إلى سلطات الأمم المتحدة. وتلبية لمطالبه، طلب السيد أكاشي (من اليابان)، مساعد الأمين العام للمعلومات، إلى السيد طرزي إنزال كل من العلم والخريطة. وفي خلال الدقائق التالية كان ضابط الأمن في الأمم المتحدة، وكذلك رئيس التشريفات، إضافة إلى السيد أكاشي، يحاولون إقناع السيد طرزي بتلبية الطلب الاسرائيلي. وبعد بعض الوقت، وأمام هذا الالحاح، احتد السيد طرزي وقال لهم: [لن تمروا لنزع العلم والخريطة إلا] «على جثتي»! وأظهر الجميع شيئاً من الهدوء. وانصرفوا لتناول طعام الغداء إلى مائدة جامعة الدول العربية التي أقامت الوليمة تكريماً لوفد منظمة التحرير الفلسطينية. لكن الطرزي بقي على حراسة العلم والخريطة.

وفي فترة بعد الظهر، وبينما كانت وقائع يوم التضامن مع فلسطين تتواصل، اقترح السفير السنغالي ساري، الرئيس المشرف على «اللجنة الخاصة بممارسة الشعب الفلسطيني حقوقه الثابتة وغير القابلة للتصرف»، رفع العلم والخريطة في مكاتب مجلس الوصاية طوال يوم التضامن.

لقد كان تصرفاً ذا طبيعة رمزية، لكنها كانت المرة الأولى التي يرفع فيها علم فلسطين في الأمم المتحدة.

وفي اليوم التالي، نسبت صحف نيويورك إلى ناطق اسرائيلي قوله: «إن الأمم المتحدة تدار من جانب منظمة التحرير الفلسطينية».

لكن، فلننتقل الآن للحديث عن النشاطات الفعلية والمخططة ليوم التضامن.

هذه اللجنة، أعني «اللجنة الخاصة بممارسة الشعب الفلسطيني حقوقه الثابتة وغير القابلة للتصرف» أنشئت، لأول مرة، من جانب الجمعية العامة للأمم المتحدة بقرارها رقم ٣٣٧٦ بتاريخ ١٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٥. وتتكون اللجنة من ٢٣ عضواً. وبقيت توصياتها الأساسية بلا تغيير أو تبديل. فحتى الآن، وعلى الرغم من توصياتها المتكررة، فإن مجلس الأمن لم يأخذ بهذه التوصيات، ولم يجد أي منها سبيله إلى التنفيذ. أما العقبة الأساسية، فما زالت هي إياها: الفيتو الأميركي.

وفي الرابع من أيار (مايو) ١٩٨١، انتخبت اللجنة هيئتها الجديدة: للرئاسة السيد ماسمبا ساري (السنغال)، ولنيابة الرئاسة السيد راوول رواكوفي (كوبا)، والسيدين فريد زاقيف (أفغانستان) وفكتور ج. غوشي (مالطا).

ويمكن لنا أن نصف مجالات عمل اللجنة، انطلاقاً من توصياتها، في الميادين التالية:

(أ) رصد حصيلة أعمالها واهتماماتها بالممارسات الاسرائيلية السيئة في المناطق المحتلة، وتوثيق ذلك ورفع تقارير بهذا الخصوص إلى مجلس الأمن الدولي، في شؤون تتصل بسياسات الضم والتوسع والعنف الوحشي وانتهاك القوانين الدولية الخ...

(ب) إرسال بعثات لتقصي الحقائق على غرار البعثة التي توجهت إلى لبنان في أعقاب الغارة الاسرائيلية الضارية في ١٧ تموز (يوليو) عام ١٩٨١. ولقد وجهت الدعوة إلى ذلك الوفد من جانب الأخ ياسر عرفات.

(ج) على الصعيد السياسي، أكدت اللجنة بوضوح كامل أن «مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية، ممثلة الشعب الفلسطيني، أمر لا غنى عنه، في أية تسوية شاملة وعادلة ودائمة لقضية فلسطين التي هي محور النزاع في الشرق الأوسط».

(د) إن اللجنة، تطابقاً مع قرار الجمعية العامة ٣٥/ ١٦٩ب أعلنت رفضها لاتفاقيات كمب ديفيد.

(هـ) ساهمت اللجنة في العديد من المؤتمرات والندوات واجتماعات القمة بغية الدعوة لقضية فلسطين والتعريف بنشاط اللجنة في حقل الدفاع عن القضية.

(و) نظمت اللجنة عدة ندوات للأمم المتحدة حول قضية فلسطين، كان آخرها في كولومبو (١٠ ــ ١٤ آب (أغسطس) ١٩٨١) وهافانا (٣١ آب (أغسطس) ــ ٤ أيلول (سبتمبر) ١٩٨١)(*).

(ز) وأخيراً، قدمت اللجنة توصيات مهمة في ختام تقريرها الأخير دعت فيها مجلس الأمن إلى التحرك لتنفيذ التوصيات السابقة، كما دعت

(*) أنظر تقريرنا في شؤون فلسطينية، العدد ١٢١ (كانون الأول) ديسمبر ١٩٨١، الصفحات ١٥٤ ــ ١٥٦.

الجمعية العامة إلى حث مجلس الأمن على اتخاذ موقف ايجابي وعاجل من توصيات اللجنة المتكررة، كما أكدت مجدداً على أن قضية فلسطين هي لب الأزمة في الشرق الأوسط، وأنه لا حل بلا حقوق الشعب الفلسطيني، وأكدت على حق العودة وتقرير المصير وبناء الدولة المستقلة ومشاركة منظمة التحرير الفلسطينية على قدم المساواة مع سائر الأطراف على أساس القرارين ٣٢٣٦ و٣٢٧٥. كما دعت اللجنة، في توصياتها، إلى انسحاب اسرائيل الكامل من المناطق المحتلة، وإلى رفض كل الاتفاقات والمعاهدات التي من شأنها التأثير على مستقبل الشعب الفلسطيني. كما تعهدت ببذل كل جهد ممكن من أجل تعميم الوعي السليم بقضية فلسطين في مختلف الانحاء.

وفي خلال الدورة الراهنة للجنة، تم تسليمها زهاء ٦٠ رسالة دعم وتأييد وتضامن. وفي البدء، كانت هناك رسائل من رئيس الجمعية العامة السيد كتاني، ومن رئيس مجلس الأمن السيد سليم. وفي أعقاب هاتين الرسالتين تلا السيد شفيق الحوت رسالة وجهها السيد ياسر عرفات عبّر فيها عن تحفظ الشعب الفلسطيني على نظام الفيتو الذي تستغله الولايات المتحدة في مجلس الأمن، وطالب فيها الأمم المتحدة بالارتفاع إلى مستوى التحديات الخطيرة التي تهدد الانسانية، لافتاً نظر العالم إلى مخاطر الاعتداءات والانتهاكات الاسرائيلية. ولقد كشفت الرسالة مضمون اللعبة الاسرائيلية باستبدال اللباس العسكري بلباس مدني في المناطق المحتلة.

وفي اليوم نفسه، أقيم معرض مصور في رواق الجمعية العامة عنوانه: «معوقون.. لأنهم فلسطينيون» قام باعداده وتصميمه ميشال نجار من دائرة الأعلام والثقافة في منظمة التحرير الفلسطينية. وقال السيد ساري، رئيس «اللجنة الخاصة بممارسة الشعب الفلسطيني حقوقه الثابتة وغير القابلة للتصرف»، في حفل الافتتاح: إن المعرض لا يصور «خيال الانسان» بل «الحقيقة والواقع»، وأنه جاء ليرسم الفجيعة والظلم والعدوان والاحتلال. وزخر المعرض بصور الأطفال الذين تعرضوا لغارات الفانتوم، والقرى والمواقع التي حولها العدوان إلى بقايا وأطلال.

ولقد قال فاروق القدومي: إن هذه الصور الفوتوغرافية تعكس إلى ذلك «العزم والتصميم والارادة التي تتبدى في وجوه الاطفال»، تصميم الشعب الفلسطيني على مجابهة العدوان.

خطاب منظمة التحرير الفلسطينية

بدأت مناقشة قضية فلسطين في الأمم المتحدة يوم الثاني من كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨١، واشتملت على أكثر من خمس وأربعين مداخلة. وألقى الأخ فاروق القدومي خطاب منظمة التحرير الفلسطينية. وتبين بجلاء من رسالة الرئيس ياسر عرفات، ثم من خطاب فاروق القدومي، حملة منظمة التحرير الفلسطينية على السياسة الأميركية العدوانية المتصاعدة. والأمر الثاني المشترك بين الرسالة والخطاب هو إبلاغ واشنطن بأنها إذا كانت حقاً راغبة في حل النزاع في الشرق الأوسط، فإنه لزاماً عليها الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كطرف رئيسي. ولقد حمل هذا الخط في رأي الكثيرين تغييراً طفيفاً في التوجهات التكتيكية لمنظمة التحرير. فالوساطات بالنيابة عن المنظمة لم تعد مقبولة. فللمنظمة كل الحق في أن تمثل نفسها، وهذا هو بالضبط ما سوف تفعله.

ولقد حمّل قدّومي الولايات المتحدة وحدها المسؤولية عن استمرار مأساة الشعب الفلسطيني، قائلاً ان اسرائيل ليست سوى معدة ومخلب، أما فمها الذي يطعمها ففي نيويورك، والعضل الذي يحرك المخلب فهو في واشنطن. وأكد أن الشعب الفلسطيني سوف يواصل نضاله مهما طالت القرون لا العقود، دون يأس أو ملل حتى يحقق آماله ويرفع رايته.

الانتهاكات الاسرائيلية لحقوق الانسان

وفي وقت لاحق، أولت اللجنة السياسية الخاصة اهتمامها للنظر في «تقرير اللجنة الخاصة للتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان لسكان المناطق المحتلة». هذه اللجنة الخاصة أنشأتها الجمعية العامة في القرار رقم ٢٤٤٣ (٢٣) في تاريخ ١٩ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٨. وقدمت اللجنة، منذ العام ١٩٧٠، اثني عشر تقريراً إلى الجمعية العامة. أما التقرير الأخير الذي نشير إليه في هذا المقام فيقع في ١١٥ صفحة، ويستخدم الوثائق التالية كأدوات للاستدلال:

(أ) ميثاق الأمم المتحدة.

(ب) الاعلان العالمي لحقوق الانسان.

(ج) اتفاقية جنيف الخاصة بحماية المدنيين وقت الحرب التي انعقدت في ١٢ آب (أغسطس) ١٩٤٩.

(د) اتفاقية جنيف الخاصة بمعاملة أسرى الحرب، التي عقدت في التاريخ نفسه.

(هـ) اتفاقية لاهاي لحماية الممتلكات الثقافية في حال نشوب نزاع مسلح، التي انعقدت في ١٤ أيار (مايو) ١٩٥٤.

(و) اتفاقيات لاهاي المعقودة في ١٨٩٩ و ١٩٠٧ بشأن قوانين وأعراف الحرب على اليابسة.

(ز) الميثاق الدولي للحقوق المدنية والسياسية، والميثاق الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

(ح) جميع قرارات الأمم المتحدة سواء التي صدرت عن الجمعية العامة أو عن مجلس الأمن وسواهما من أجهزة الأمم المتحدة.

ولقد بنت اللجنة الخاصة تقويمها «للممارسات الاسرائيلية» وتثبتت من حقيقتها اعتماداً على: شهادات أولية؛ تقارير صحافية اسرائيلية؛ تقارير نشرت في غير وسائط الاعلام الاسرائيلية؛ تقارير مقدمة من قبل وكالات بعضها حكومي وبعضها غير حكومي كمؤتمر العمل الدولي (تقرير حول وضع العمال في المناطق المحتلة)، ومؤتمر الصحة العالمية، وتقرير لجنة العفو الدولية عن أحوال المعتقلين الفلسطينيين في السجون الاسرائيلية، والبعثة الدولية للحقوقيين حول «الضفة الغربية وحكم القانون»، وتقرير الاتحاد الدولي لحقوق الانسان.

استناداً إلى هذه التحقيقات الشاملة، خلصت اللجنة إلى النتائج التالية:

١ ـ إن اسرائيل تنتهج سياسة مرسومة تستهدف الضم والاستيطان.

٢ ـ هناك سياسة اسرائيلية محددة المعالم قوامها: إنهاك المدنيين، وإخضاعهم لعقوبات استثنائية كالعقوبات الجماعية ونسف البيوت وإقفال المتاجر، وفرض حظر التجول.

٣ ـ إن الخدمات التعليمية في المناطق المحتلة ليست خاضعة لأهواء السلطات العسكرية فحسب (وهي في الغالب تعسفية)، بل هي أيضاً هدف للهجمات والعرقلة من جانب سلطات الاحتلال.

٤ ـ الحجز الذي يفرض على القيادات وعلى الجماهير سواء بسواء.

٥ ـ إساءة معاملة الموقوفين والمعتقلين (٢٥٠٠ في تشرين الثاني ـ نوفمبر ١٩٨٠) إلى الحد الذي جعل المفوض الاسرائيلي السابق للسجون يصف حالة السجون بأنها «منافية للانسانية».

ويتألف التقرير من جملة معطيات ثابتة وحقائق صلبة تجسد في مجموعها المنطلقات السالف ذكرها. ومن هنا انطلقت اللجنة السياسية الخاصة إلى تبني سبعة قرارات:

أولاً: ان الجمعية العامة تؤكد انطباق ميثاق جنيف للعام ١٩٤٩ الخاص بحماية المدنيين وقت الحرب «على الفلسطينيين وسواهم من العرب في المناطق التي تحتلها اسرائيل منذ ١٩٦٧، بما فيها القدس» (الوثيقة أ/ اللجنة السياسية الخاصة/٣٦/ل ١٨).

ثانياً: تقرر الجمعية العامة أن كل اجراءات اسرائيل وتصرفاتها في المناطق المحتلة «تتعارض واتفاقيات جنيف...» وأن هذه الاجراءات والتصرفات «باطلة وعارية من أي سند قانوني» (الوثيقة أ/ اللجنة السياسية الخاصة/٣٦/ل ١٩).

ثالثاً: تطالب الجمعية العامة اسرائيل بالسماح للجنة السياسية الخاصة بدخول المناطق المحتلة، وتؤكد مجدداً أن الاحتلال ذاته «يشكل خرقاً فاضحاً لحقوق الانسان للسكان المدنيين في المناطق المحتلة» (الوثيقة أ/ اللجنة السياسية الخاصة/٣٦/ل ٢٠).

رابعاً: تطالب الجمعية العامة إلى اسرائيل «إلغاء جميع الاجراءات غير القانونية التي اتخذتها سلطات الاحتلال العسكري بطرد وسجن رئيسي بلديتي الخليل وحلحول والقاضي الشرعي للخليل». وإضافة إلى ذلك تطالب السلطات الاسرائيلية باتخاذ خطوات عاجلة تسهيلاً لعودتهم. (الوثيقة أ/ اللجنة السياسية الخاصة/٣٦/ل ٢١).

خامساً: تدين الجمعية العامة إصرار اسرائيل على تغيير معالم مرتفعات الجولان المحتلة، وتعتبر هذه الأعمال في تعارض مباشر واتفاقية جنيف في ٢ آب (أغسطس) ١٩٤٩ (الوثيقة أ/اللجنة

السياسية الخاصة/٣٦/ل ٢٢).

سادساً: تعيد الجمعية العامة إلى الأذهان قرار مجلس الأمن الرقم ٤٧١ المتخذ في ٥ حزيران (يونيو) ١٩٨٠، الذي يشجب محاولات الاغتيال الموجهة إلى رؤساء البلديات في الضفة الغربية، وتطلب إلى الأمين العام تقديم تقرير قبل نهاية العام ١٩٨١ بشأن تنفيذ هذا القرار، أي العثور على الجناة.

سابعاً: تدين الجمعية العامة الممارسات والتصرفات الاسرائيلية ضد الطلبة الفلسطينيين في المدارس والكليات والجامعات ومعاهد التعليم الأخرى في المناطق الفلسطينية المحتلة، «وخصوصاً سياسة فتح النار على الطلبة العزّل والتسبّب بالعديد من الاصابات». (الوثيقة أ/اللجنة السياسية الخاصة/٣٦/ل ٢٣).

لاقى معظم هذه القرارات ترحيباً ومساندة عظيمين، وطبعاً باستثناء الرفض الاسرائيلي المستمر. أما الولايات المتحدة فاما أنها كانت تقترع إلى جانب اسرائيل، أو تختار في بعض البنود الامتناع عن التصويت. وشرح المندوب الاميركي موقف بلاده مؤكداً أنها «حساسة خصوصاً لما يتعلق بانتهاكات حقوق الانسان». ولم يذكر المندوب بالطبع أنه على الرغم من هذا الادعاء، فإن بلاده هي الدولة الوحيدة في العالم التي استخدمت الأسلحة النووية ضد الشعوب الاخرى، وأن بلاده تخطط حالياً لعمليات غزو لدولة السلفادور وسواها من دول أميركا الوسطى، إضافة إلى إعداد قوة التدخل السريع الموجهة أساساً للهجوم على الأقطار العربية. وأكثر من ذلك كله، فإن الولايات المتحدة اعتبرت جميع القرارات السالف ذكرها «متحيّزة».

ولعل من واجبي الاشارة، في ختام هذا التقرير، إلى أن التعبير عن التضامن العالمي، من على منبر الأمم المتحدة، ليس سوى جزء من ترسانتنا المتنامية، لكنه مجرد جزء، فهذا أمر ينبغي أن يبقى نصب أعيننا.

نوبار هوفسبيان

ترجمة: محمد النصر
(عن الانكليزية)

صدر حديثاً عن مركز الأبحاث

اليوميات الفلسطينية
المجلد الرابع والعشرون
من ١/٧/١٩٧٦ إلى ٣١/١٢/١٩٧٦

تضم عرضاً موجزاً ودقيقاً لما يحدث في العالم فيما يتعلّق بالقضية الفلسطينيّة، أو ما يقال أو يكتب عنها، والصراع العربي ــ الصهيوني

٧٨٤ صفحة — ٧٥ ل.ل.

مؤتمرات

الندوة التمهيدية حول مراكز التأهيل ومحو الأمية وتعليم الكبار

عقد الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية والمجلس الأعلى لمحو الأمية في دائرة التربية والتعليم العالي (م.ت.ف.)، يوم الاثنين ١٩٨١/١٢/٢١، في مقر الأمانة العامة لاتحاد المرأة، ندوة تمهيدية حول أهمية التدريب المهني للدراسات في صفوف محو الأمية. وقد تناول برنامج الندوة حواراً جاداً حول عدة موضوعات هي:

ــ الواقع الاجتماعي والاقتصادي للمرأة بعد حرب السنتين وشروط التنمية الاقتصادية ــ الاجتماعية للمرأة والأسرة.

ــ التأهيل المهني وضرورياته وشروطه وعلاقته بمحو الأمية.

ــ تقويم تجارب فلسطينية ولبنانية في تنمية المرأة اجتماعياً ــ اقتصادياً.

ــ تجارب مراكز التأهيل.

ــ تصورات خطة الحملة الشاملة لمحو الأمية في الساحة الفلسطينية في لبنان، وعلاقتها بتعليم الكبار وتأهيلهم.

أدارت خديجة أبو علي، عضو الأمانة العامة لاتحاد المرأة الفلسطينية، الندوة التي شارك فيها:

ــ الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية (الأمانة العامة) وتمثل بالأخوات: خديجة أبو علي، مسؤولة اللجنة الاجتماعية وانتصار الوزير، أمينة سر الاتحاد وزينب الغنيمي، عن اللجنة الاجتماعية، ورئيفة شبلاق، مسؤولة مركز التدريب المهني التابع للاتحاد.

ــ اتحاد المرأة (فرع لبنان) ومثلته الأخت نمرة سعيد، عضو الهيئة الإدارية.

ــ اتحاد المرأة (فرع الكويت) ومثلته الأخت سهام سكر، رئيسة الفرع في الكويت.

ــ المجلس الأعلى لمحو الأمية (م.ت.ف.)، دائرة التربية والتعليم العالي، ومثله الأخوان نبيل بدران، مسؤول تعليم الكبار ود. نايف معروف.

ــ الهيئة الوطنية للعمل الشعبي في لبنان، ومثلته الأخت بشرى عبدالساتر.

ــ لجنة حقوق المرأة اللبنانية ومثلتها الأخت آمنة البرجي.

ــ جمعية معامل أبناء شهداء فلسطين (صامد) وتمثلت بالأخت انتصار حديري.

ــ جمعية النجدة الاجتماعية التي تمثلت بالأختين مي عبود ومنيرة حداد.

ــ دائرة التربية والتعليم (م.ت.ف.) ومثلتها الأخت مجدولين خلف.

افتتحت الندوة الأخت خديجة أبو علي، موضحة أهمية انعقادها والحرص على مشاركة كافة الهيئات والمؤسسات العاملة في مجال محو الأمية والتأهيل المهني للنساء فيها، نظراً لوجود نسبة عالية من الأميات وشبه المتعلمات اللواتي هن بحاجة، إضافة للتعليم، إلى اعدادهن وتأهيلهن في مهن أثناء تعليمهن كي يأخذن دورهن الفاعل في المجتمع.

وأكدت ضرورة أن تخرج الندوة بنتائج

وتوصيات مفيدة في هذا المجال يتعاون الجميع لتحقيقها، وبخاصة أن عام ١٩٨٢ هو عام الحملة الشاملة لمحو الأمية.

١ ــ تحليل احصائي لوضع المرأة في مخيمات لبنان

قدم نبيل بدران دراسة تضمنت تحليلاً إحصائياً أولياً لوضع المرأة الاجتماعي في مخيمات لبنان، مرتكزاً على المسح الشامل الذي قام به مكتب الإحصاء المركزي في منظمة التحرير الفلسطينية لتسعة مخيمات فلسطينية، (شاتيلا، صبرا، برج البراجنة، الدامور، عين الحلوة، المية ومية، الجليل، البداوي، نهر البارد. أما منطقة صور، فلم تتوافر المعلومات عن المخيمات الموجودة فيها نظراً للظروف الأمنية، إلا أن المعلومات المتوافرة عن المخيمات الأخرى تتيح المجال للتعميم، نظراً لتشابه الظروف الاجتماعية والاقتصادية). وقد تضمنت الاحصاءات معلومات قيمة تتيح المجال للاقتراب موضوعياً من فهم الوضع الاجتماعي للمرأة في هذه المخيمات.

فبالنسبة للوضع الديمغرافي، اتضح أن عدد الاناث أعلى من عدد الذكور في المخيمات التسعة. وتبرز هذه الظاهرة بشكل واضح في فئة العمر (٢٠ ــ ٤٩). وذلك يعود إلى الهجرة الداخلية والخارجية وإلى ارتفاع نسبة الاستشهاد لدى الذكور. إلا أن هذه الظاهرة غير متساوية بالنسبة لجميع المخيمات المعنية؛ فمخيمات بيروت هي قطب استقبال الهجرة الداخلية بينما تعاني المخيمات البعيدة عن بيروت هجرة لفئة الشباب الذكور. ففي مخيمي الجليل ونهر البارد، تنخفض نسبة الذكور إلى الاناث من فئة العمر (٣٠ ــ ٣٤) إلى ٥٦ ــ ٦٧٪ تباعاً، بينما ترتفع هذه النسبة إلى ١١٨ و ١٢٩٪ في مخيمَ شاتيلا وتجمع صبرا. ويعاني تجمع الدامور من استشهاد الذكور أساساً، على أثر الظروف التي مر بها مخيم تل الزعتر والنازحين منه.

أما الوضع الاجتماعي، فيتضح، من مقارنة المعلومات الاحصائية لعامي ١٩٧١ و١٩٨٠، ووجود اتجاه لإطالة فترة العزوبة لدى الاناث، لكن هذا الاتجاه العام لا يخلو من اختلاف في سرعة محو هذه الظاهرة بين المخيمات. ومن الجدير بالذكر، أن نسبة غير المتزوجات، أي مجموع المتفرغات في البيت ومن فئة العمر (١٥ ــ ١٩)، هي ٦٥,١٪ في تسعة مخيمات، وتصل إلى ٨١,٧٪ في مخيم الجليل؛ مما يؤكد أن الانتظام التعليمي ليس السبب الوحيد لارتفاع نسبة العزوبة لدى هذه الفئة.

وقد نتج عن تعاظم ظاهرة العزوبة لدى الاناث، والجنسين عامة، تحول في الهيكل الديمغرافي للسكان، فانخفضت نسبة الأطفال من فئة العمر (٠ ــ ١٤) إلى مجموع السكان، من ٥٣,٧٪، عام ١٩٧١، إلى ٤٥,٦٪ عام ١٩٨٠. وارتفاع نسبة السكان من فئة العمر (١٥ ــ ٦٤ سنة) من ٤٢,٥٪ عام ١٩٧١ إلى ٥٠,٩٪ عام ١٩٨٠. وتبلغ هذه النسبة، لدى الاناث، في العام الأخير ٥١,٣٪.

أما بالنسبة للوضع التعليمي، فإن الاحصاءات تشير إلى تحسن كبير طرأ على تعليم القطاع النسائي، وهذا يعود إلى الانتظام التعليمي شبه الشامل للأطفال في المدرسة، والاتجاه نحو اتاحة الفرصة للفتاة بمزيد من العلم.

لكن الظلم الذي لحق بالمرأة سابقاً، وحرمانها من التعليم، بقي مجمداً في المعلومات الخاصة بفئات العمر المتجاوزة لعمر ٣٠ سنة ومافوق، فنسبة الأمية لدى الاناث، من فئة العمر (١٥ ــ ٢٤ سنة) متدنية، بينما هي مرتفعة،وباطراد، لدى الأجيال الأكبر سناً. وإن كانت هذه الظاهرة عامة إلا أن هناك بعض الاختلاف في التطور التعليمي بين المخيمات، ويعود هذا الاختلاف إلى ظروف اجتماعية خاصة بكل مخيم، أو بالأحرى، بالقرى الفلسطينية المتواجدة في هذا المخيم أو ذاك، وتراثها الاجتماعي ومستوى الأسرة الثقافي.

الوضع الاقتصادي في عام ١٩٨٠

تبلغ نسبة الاناث المشتغلات إلى مجموع القوى العاملة المشتغلة ١١٪، في حين تبلغ نسبة الاناث المشتغلات إلى مجموع الاناث من عمر ١٠ سنوات وما فوق ٦,١٨٪. وكانت هذه النسبة، في عام ١٩٧١، ٥٪؛ مما يدل على تطور بسيط في عمل المرأة المتواجدة في المخيمات.

إلا أن انخراط المرأة في النشاط الاقتصادي متفاوت من مخيم إلى آخر، كما تفيد الاحصاءات، ففي مخيم الدامور ترتفع نسبة المرأة العاملة إلى مجموع النساء من عمر ١٠ سنوات ومافوق إلى

١٣،٩ ٪؛ وذلك يعود إلى تقاليد عمل المرأة في مخيم تل الزعتر، وإلى تولي المرأة مهمة إعالة الأسرة نتيجة استشهاد المعيل أو المعيلين من الذكور، وكان لإنشاء مشاغل انتاجية في إطار تجمع الدامور أثره في تشجيع المرأة على العمل.

كذلك، فإن إنشاء المشاغل الانتاجية، في اطار المخيم، يوضح ارتفاع نسبة عمل المرأة التي تبلغ ٨،١٥ ٪ في مخيم البداوي، حيث تعمل ٤٣،٢ ٪ من المشتغلات في الصناعة التحويلية، إذ أن تعدد فرص العمل شجع استقطاب الأجيال الشابة من الاناث.

ونخلص من هذه الدراسة إلى استنتاجات عامة هي:

ـ تسارع ظاهرة إطالة فترة العزوبة، مما زاد عدد الاناث المتفرغات في المنزل وغير المتزوجات.

ـ نتيجة لظاهرة العزوبة العامة، انخفضت نسبة الولادات في السنين العشر الأخيرة، مما سبب انخفاضاً في نسبة الأطفال من فئة العمر (٠ ـ ١٤ سنة) إلى مجموع السكان.

ـ تحسن الوضع التعليمي في السنوات العشر الأخيرة جاء في ظروف تدني المستوى التعليمي العام؛ مما سبب نشوء ظاهرة جديدة، وهي شبه الأمية. لذا لم يعد الانتظام المدرسي المرتفع لدى الاناث، وفي ظروف التسرب من المرحلة الابتدائية، يعطي النتائج التعليمية المرجوة.

ـ مكوث الفتاة في المنزل لفترة طويلة، ودون عمل، قد يخلق مشاكل اجتماعية واقتصادية للأسرة في ظروف التطور الاجتماعي والسياسي وارتفاع تكاليف المعيشة، وتبين من تجربة فتح مشاغل في الدامور والبداوي استعداد الفتيات للانخراط في العمل المنتج.

ـ يعزز هذا الاستنتاج، مطالبة اللجان الشعبية في المخيمات بضرورة فتح مجالات عمل محلية للاناث، ودعم هذا الطلب في كل من الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية والاتحاد العام لعمال فلسطين.

ـ القيام باستقصاءات ميدانية لمعرفة رأي المجتمع المحلي، والفتيات خاصة، حول عمل المرأة وشروطه.

٢ ـ مشكلات المرأة الفلسطينية في لبنان

عرضت منيرة حداد معاناة المرأة الفلسطينية في لبنان وأبرز المشكلات التي تواجهها والتي تجد جذورها في الظروف الاجتماعية ـ الاقتصادية الناتجة عن التشرد والاقتلاع، من جهة، وعن الأوضاع الاقتصادية والسياسية والقانونية السائدة في لبنان من جهة أخرى.

وأوضحت أن مستوى مشاركة المرأة الفلسطينية في العمل المنتج، بالنسبة إلى مجموع القوى العاملة، لا تزال ضيقة في لبنان؛ وذلك رغم التطور النسبي الذي حصل في السبعينات والذي يعود لظروف الحرب الأهلية التي عانى منها الشعب الفلسطيني؛ مما ساهم بدفع المرأة إلى إعالة الأسرة، متخطية بذلك، وجزئياً، التقاليد الاجتماعية السابقة. إلا أنها لا تزال تخضع إلى آلية تقسيم العمل على أساس الجنس، مما يكرس دونيتها الاجتماعية ويضيق خياراتها في كافة المجالات.

وعلى صعيد الأجور، ما زالت المرأة تعاني من التمييز الواضح ليس لأنها لا تحصل على الحد الأدنى المقر لبنانياً فقط، بل وكذلك بالمقارنة مع أوضاع العامل الفلسطيني. ففي مجال الزراعة، مثلاً، تتلقى المرأة ٦٠ ٪ فقط من أجر العامل. أما لجهة الضمانات الاجتماعية، فإن المرأة العاملة تفتقر إلى أي نوع من الضمانات (إجازة ولادة مدفوعة الأجر، اجازات مرضية، تعويض...الخ). كذلك المعاناة الناشئة عن قلة الحضانات والروضات، مما يلقي على كاهل الام العاملة مسؤولية جسيمة تجاه تربية الأطفال؛ الأمر الذي يهدد استمرارها في العمل.

كما أن محدودية الخدمات العامة المتوافرة لها تضيف أعباء عليها؛ مما يعرضها بسهولة إلى الفصل التعسفي بسبب غيابها المتكرر عن العمل تلبية لمسؤولياتها المتعددة.

وفيما يتعلق بالوضع التعليمي فإنه، إضافة إلى المشكلة الأبرز وهي تفشي الأمية بين النساء، فإنه بما يخص الفتاة التي استطاعت أن تتخطى مرحلة محو الأمية لتستكمل المرحلة الابتدائية، فهي تعاني من مشكلات عديدة أبرزها:

ـ تكريس صورة المرأة التقليدية في مضمون

مناهج التعليم.

ـ حرمانها من الفرص المتساوية بالتحصيل العلمي الثانوي والجامعي.

ـ الحرمان من فرص التأهيل المهني، وضيق المجالات المتوافرة التي تقتصر على المهن التقليدية (خياطة ـ سكرتاريا...الخ).

ـ وعلى صعيد الوضعين الصحي والاجتماعي، فإن المرأة تتحمل سوء الشروط المعيشية في المخيمات، نظراً لضيق المنازل، إذ أن نحو ٧٠٪ من البيوت تتألف من غرفتين، و٢٥٪ منها لا توجد فيها مياه، وغالباً ما تكون هذه المنازل وسط المجارير المكشوفة التي تصبح محطة للحشرات والجراثيم، إضافة لما يرافق ذلك من سوء التغذية، نظراً للوضع الاقتصادي المتردي.

إن هذه المشكلات التي تعاني منها الثورة تدل على أن ما تم انجازه في عهد الثورة من حل، سواء على صعيد فتح مجالات العمل للمرأة، أم على صعيد تعليمها ووضعها الاجتماعي، لم يشكل حلاً جذرياً للمشكلات، ولذا فإن علينا أن نتعاون كاتحاد للمرأة مع القوى الفلسطينية والهيئات المختصة من أجل المساهمة في وضع حلول لمشكلات المرأة، كي تصبح قادرة على الاضطلاع بالمهمات النضالية المطلوبة منها في اطار حركة شعبها.

٣ ـ الواقع الاجتماعي ـ الاقتصادي للمرأة الفلسطينية

عرضت رئيفة شبلاق ملاحظات حول الواقع الاجتماعي ـ الاقتصادي للمرأة الفلسطينية بعد حرب السنتين، مبرزة الانعطاف الذي أثر في الأوضاع الاقتصادية، حيث استشهد المئات من الفلسطينيين، مما أثر على أوضاع الأسرة وخاصة بعد استشهاد معيلها الرئيسي. وأخذت مثالاً على ذلك تجمع الدامور الذي يضم مهجري تل الزعتر والذي كان يحوي، منذ إنشائه عام ١٩٧٦ ـ ١٩٧٧، أسراً تضم نساءً وأطفالاً فقط. الأمر الذي أثر على وضع المرأة بعد أن أصبحت المعيل الأول لأسرتها، مما حدا بالعديد من طالبات المدارس للتسرب منها والبقاء في البيت عند أخوتهن كي تخرج الأم للعمل. والاحصاءات التي قام بها اتحاد المرأة آنذاك أوضحت أن حوالي ٣٠٠ عائلة، متوسط عدد أفراد كل أسرة منها ٧ أشخاص، معظمهم من الأطفال، فقدت معيلها الرئيسي، وأن ٦٠٪ من النساء اللواتي فقدن أزواجهن في الحرب تتراوح أعمارهن ما بين ١٧ و ٢٥ سنة.

وعلى أثر الهجوم الاسرائيلي على جنوب لبنان، عام ١٩٧٨، ازداد الوضع الاقتصادي سوءاً بالنسبة للعديد من الأسر، واضطر العديد منها لان يترك بيوته ويهاجر شمالاً نحو صيدا أو بيروت.

وتلحظ أن الواقع الاقتصادي الجديد فرض على الأسر الفلسطينية أعباء جعلت العديد منها يسمح بخروج الفتاة للعمل ولا بأس من تعلم مهنة لا تتطلب وقتاً طويلاً، أو الاختلاط الدائم بالشباب، فجرى الاقبال على تعلم الطباعة والتمريض وغير ذلك. وازداد عدد العاملات في مختلف المجالات إلا أن نسبة هؤلاء لا تزال ضئيلة بالنسبة لمجموع القوى العاملة.

ويلاحظ، في تجمع الدامور، أن نسبة العاملات فيه تبلغ ١٤٪، وهي أعلى نسبة. وقد ساعد في ذلك فتح المشاغل ومراكز التأهيل التابعة للثورة ووجود التجمع بالقرب من المصانع والمعامل.

ولذا، فإن التركيز على مراكز التأهيل والاهتمام بها وتطويرها هو مسؤولية الثورة تجاه الأسرة الفلسطينية في لبنان، وذلك يتم بالعمل على انشاء مجلس أعلى للتأهيل المهني من أجل تحسين شروط عمل المرأة.

٤ ـ تقويم تجارب فلسطينية ولبنانية

(أ) مؤسسة صامد

عرضت انتصار حديري صورة عامة عن واقع المرأة في مؤسسة صامد، وهي مؤسسة انتاجية من مؤسسات الثورة الفلسطينية، تهدف إلى تأهيل أبناء شهداء الثورة الفلسطينية وتأمين فرص عمل لهم، وكذلك تأمين فرص عمل لأبناء الشعب الفلسطيني، إضافة إلى عدد من الأهداف الأخرى تحققها مؤسسة صامد في اطار الثورة الفلسطينية.

وتوجد في المؤسسة نسبة كبيرة من المشاغل التي تعمل فيها النساء كالخياطة والتطريز، حيث يفوق عدد العاملات عدد العمال ويشكل نسبة ٦٩٪ من اجمالي العاملين في هذه المشاغل.

وتوفر المؤسسة للمرأة فرص عمل، وتوفر لها بعض الامتيازات مراعاة لظروفها ولمساعدتها على مواصلة الانخراط في العمل، بحيث تأخذ المرأة دورها ووضعها الطبيعي كمنتجة وتشكل نسبة تمثيل المرأة في الأطر القيادية الوسطى ٢٧,٥٪ وفي الأطر القيادية العليا ١٣,٣٪، كذلك المساواة في الأجر مع الرجل حسب الانتاج وحجم العمل. وللمرأة الحق في إجازة أمومة براتب كامل لمدة ٦٠ يوماً و ١٥ عشر يوماً إضافية كإجازة مرضية للمرأة الحامل عدا عن إجازتها المرضية المستحقة لها كباقي العاملين، وفي حالات ولادة التوأم أو الولادة القيصرية يحق للمرأة الأم الحصول على إجازة سنة بدون راتب مع الحفاظ على موقع عملها، مع مراعاة لوضع المرأة الأم بالنسبة لساعات الدوام، فهي أقل بالنسبة لها من ساعات دوام العاملين الآخرين.

كما تدرس المؤسسة مشروع اقامة حضانة لكل مشغل أو لعدة مشاغل في مكان التجمع نفسه لتسهيل عمل المرأة الأم.

وتحرص المؤسسة على تدريب العاملات ورفع كفاءاتهن من خلال الدورات المحلية والخارجية وقد أنشىء مركز خاص للتدريب المهني في المؤسسة، بحيث يتم التدريب والانتاج في الوقت نفسه. ولم يقتصر عمل النساء على الخياطة والتطريز بل اتجهت المؤسسة إلى أعمال صناعية مثل صناعة الأحذية، البلاستيك، المواد الغذائية، المنتوجات الحرفية والاعلامية وصيانة الماكينات. وفي هذا المجال، تم تخريج عدة دورات مدتها في حدود الشهرين، إضافة إلى الدورات الخاصة الأخرى كدورات اللغة ومدتها ١٩ شهراً، ودورات ضباط الاسعاف في الهلال الأحمر.

(ب) مؤسسة الشؤون الاجتماعية

عرضت انتصار الوزير، مسؤولة مؤسسة الشؤون الاجتماعية لرعاية أسر الشهداء والأسرى، خدمات هذه المؤسسة وتجربة عملها، والتي بدأت منذ تأسيسها في العام ١٩٦٥، للاهتمام بالمناضل الذي يقاتل، من أجل حماية أسرته حماية اجتماعية. وقد أصبحت هذه المؤسسة ترعى أسر شهداء الثورة من كافة الفصائل بعد أن كانت مقتصرة على «فتح». وفي هذا المجال، فالمؤسسة لا ترعى أسر الشهداء من العسكريين فقط، بل يمتد نشاطها إلى الحالات المدنية التي استشهد فيها المعيل من جراء الاعتداءات الصهيونية وغارات الطيران.

ويتم تحديد مخصص لكل عائلة بناء على بحث اجتماعي يحدد احتياجاتها. وتتطور المؤسسة في شكل رعايتها لأسر الشهداء بالرغم من تزايد مسؤوليتها بسبب حالات التهجير المتلاحقة وحالات الاستشهاد المتزايدة من جراء الاعتداءات الصهيونية، وهذا التطور يتضح في فتح مراكز تأهيل مهني في سوريا ولبنان والعراق والكويت. وتشمل دورات في الخياطة والتطريز والطباعة، بحيث يؤمن للخريجات عمل بالتعاون مع مؤسسة صامد. كذلك تم انشاء مراكز محو الأمية. والملاحظ من تجربة محو الأمية أن الاقبال في البداية يكون عالياً ولا يلبث أن يتراجع فيما بعد.

وقد تم انجاز عدة دورات تأهيل: خياطة، تطريز، طباعة، صوف. كما تم تأمين العمل للخريجات في مؤسسة صامد، أو اعطاء الخريجات آلات كي يعملن في منازلهن، وأحد هذه المراكز تحول إلى مركز تدريب وانتاج في آن معاً، ولكن ليس المقصود بهذه العملية الربح بقدر ما هو إفادة المتدربات.

وأولت المؤسسة اهتماماً بالتعليم بحيث أنها تعد التعليم إلزامياً بالنسبة لأبناء الشهداء، ولا يسمح بالتسرب من المدرسة مهما كان السبب. وفي هذا المجال، أولي التعليم الثانوي للطلاب في المدارس الخاصة اهتماماً بحيث تتم مساعدة الأسر بدفع أقساط التعليم لأبنائها. وأولت المؤسسة، أيضاً، اهتمامها بالتأمين الصحي للعائلات التي ترعاها.

(ج) لجنة حقوق المرأة اللبنانية

أوضحت آمنة البرجي، أن لجنة حقوق المرأة اللبنانية، أولت اهتماماً خاصاً على صعيد تأهيل المرأة وإعدادها مهنياً، وساهمت أيضاً في انشاء مراكز محو الأمية.

ويتم التدريب في مراكز اللجنة على مهن الخياطة والتطريز والطباعة، ولوحظ من خلال تجربة اللجنة أن هناك إقبالاً من قبل الفتيات على العمل في مجال الأطفال. لذا فهن مهتمات بفتح مركز لتأهيل معلمات روضة أو حاضنات. وقد تم انجاز عدة دورات في تلك المهن، إضافة إلى

دورات اللغة وتأهيل المعلمات لمراكز محو الأمية. وأوضحت أن اللجنة لا تستطيع انشاء مركز تأهيل متكامل بحكم امكانياتها، بل تشرف على عمل دورات متخصصة لمدة شهرين، ويتركز عمل اللجنة في بيروت وضواحيها. وقد تم أيضاً انجاز عدة دورات في محو الأمية، وبخاصة في المناطق الفقيرة، حيث الإقبال عالٍ على التعليم، وتعطي اللجنة إفادة للمتخرجات كما توجد برامج تثقيفية مترافقة مع برنامج التدريب.

(د) جمعية النجدة الاجتماعية

وقدمت مي عبود شرحاً وافياً حول عمل جمعية النجدة الاجتماعية في مجال التأهيل المهني ومحو الأمية، حيث تقوم الجمعية، بالرغم من امكاناتها المتواضعة، بعمل دورات للتدريب المهني في المجالات التالية: الخياطة والتطريز المرتبط بمشروع انتاجي، والطباعة.

وتقوم الجمعية الآن بتقييم تجربتها السابقة التي بدأت منذ العام ١٩٧٧، لتقف أمام الثغرات في العمل؛ حيث رأت الجمعية ضرورة الاهتمام بفتح آفاق عمل أخرى للمرأة غير المهن التقليدية؛ الأمر الذي يجب أن يتطور على أساسه برنامج التأهيل من الناحيتين الفنية والتربوية، كذلك وضع معايير واضحة لاستقبال الدراسات في فصول، والتمييز بين الأميات وشبه المتعلمات لمساعدتهن على الاستفادة من البرامج. كذلك تم وضع برنامج تدريب مستند إلى دراسة لاحتياجات التجمعات الفلسطينية منسوبة إلى العمل المتوافر بدلاً من أن يكون بالتدريب على مهن لا وجود لفرص العمل أمام مكتسبيها. كما تم التأثير أيضاً على وجوب فتح مركز لتعليم الكبار مجهز بكافة المستلزمات لضمان مزاولة نشاطات أخرى فيه كالتدريب المهني، ومجهز بمكتبة وتجهيزات سمعية بصرية، أي محاولة ربط دورات محو الأمية بالتأهيل.

(هـ) لجنة العمل الشعبي في لبنان

وأوضحت السيدة بشرى عبدالساتر، مندوبة لجنة العمل الشعبي في لبنان، أن نشاط اللجنة ارتكز بالدرجة الأولى على تدريب ممرضات وتأمين فرص عمل لهن، بحيث تم تدريب نحو ٢٠٠ ممرضة، إضافة إلى فتح مستوصفات في معظم المناطق اللبنانية. وكذلك دورات فنية ومختبرات أشعة. وتهتم اللجنة أيضاً بتعليم دورات الطباعة، حيث يوجد مركز في صفير. وبالرغم من أن عدداً واسعاً من المتدربات لا يملكن سوى مستوى متوسط من التحصيل التعليمي، إلا أن برامج التقوية في اللغة وطول مدة الدورة ساعدا الكثيرات على التحصيل.

(و) اتحاد المرأة الفلسطينية

وشرحت خديجة أبو علي مسيرة عمل الاتحاد في مجال تطوير وضع المرأة على الصعيدين المهني والتعليمي، حيث تركزت جهود الاتحاد بداية على التدريب في مجال الخياطة والتطريز ورعاية الأطفال، حيث توجد مشاغل في سوريا والأردن ولبنان، كذلك فُتحت فصول لمحو الأمية مع برامج تثقيفية. ومع اتساع النشاط وفتح دور الحضانة ورياض الأطفال، برزت الحاجة لمربيات أطفال ومشرفات في الرياض، فبدأ تنظيم دورات متعددة تطورت مناهجها تدريجياً، لاستيعاب المتخرجات للعمل في حضانات ورياض الاتحاد، أو الرياض والحضانات الأخرى المتواجدة في الساحة الفلسطينية.

ويوجد مركز تأهيل مهني في الدامور، وهو يعتبر نواة لمركز تأهيل مركزي يسعى الاتحاد لإنشائه؛ حيث تخرج الدورات منه بالتتابع، وتبلغ مدة الدورة ٩ أشهر، وتشمل الخياطة والتطريز والطباعة. ويوجد فيه قسم إنتاجي، وتجري فيه أيضاً دورات لمحو الأمية.

وفيما يتعلق بتدريب ممرضات، فإن الهلال الأحمر يقوم بهذه المهمة، وبالتالي لا داعي لإغراق الاتحاد بتفاصيلها. وتدرب مؤسسة صامد كذلك عدداً واسعاً في مجال المهن الأخرى كالخياطة الصناعية وصناعة الأحذية وصيانة الماكينات. وسيتوجه الاتحاد لإضافة مهن جديدة في التدريب، كالسكرتاريا الادارية، الكمبيوتر، الدمى، معلمات روضة، مربيات حضانة بحيث تكون مدة برنامج التدريب سنة أو سنتين.

ويوجد للاتحاد ٦ مراكز تأهيل في لبنان و ٣ في سوريا و ٢ في الأردن، ومركز واحد في الكويت. كذلك يساهم الاتحاد في تأهيل المرأة عبر إرسال الفتيات بمنح دراسية للخارج، حيث تقدم البلدان الاشتراكية منحاً دراسية متخصصة (٢٠ منحة

جامعية من الاتحاد السوفياتي، ومنحاً أخرى) لمدة سنة في مجالات مهنية متعددة.

ولا شك أن العمل القائم حالياً تواجهه عقبات خاصة لوجود عدد كبير من الأميات اللواتي ليس بالامكان تعليمهن مهناً كالطباعة أو التفصيل. لذا، فمن الضروري وضع خطة لتعليم الكبار ووجود كادر كاف للاشراف على العمل، كذلك يتضح من خبرة عمل الاتحاد أن التدريب والانتاج في الوقت نفسه أفضل من التدريب وحده، لأن ترابط العمليتين يشد المتدربات ويحافظ على استمرارهن مدة أطول.

٥ ــ التأهيل المهني وعلاقته بمحو الأمية

من خلال عرض تجارب الهيئات المختلفة العاملة في مجال التأهيل المهني ومحو الأمية، ونظراً لوجود الحاجة الماسة لتأهيل النساء وتدريبهن وتعليمهن، نظراً لوجود نسبة عالية من الأميات، والظروف المعيشية التي تفرض على المرأة ضرورة الخروج للعمل، بما يعنيه ذلك من تحسين وضعها في المجتمع كقوة منتجة وتطوير مكانتها الاجتماعية، فإن الاهتمام بتطوير الجهود من أجل تعليم الكبار واعدادهن وتأهيلهن لمهن متعددة وايجاد فرص عمل لهن، لهو مسؤولية هامة تقع على عاتق كافة العاملين في هذا المجال.

وقد قدم نبيل بدران ورقة أوضح فيها علاقة مراكز التأهيل المهني بالحملة الشاملة لمحو الأمية، وذلك في خطة تبدأ من كانون الثاني (يناير) عام ١٩٨٢ حتى الشهر نفسه من عام ١٩٨٣.

وانطلاقاً من أهداف الحملة الشاملة لمحو الأمية، فإن دعوة الفرد للانتساب لإطار تعليمي منتظم ومستمر نسبياً، لا يحقق النجاح المأمول دون توظيف الحوافز المعنوية والاجتماعية والمادية في عملية المواجهة الشاملة، ولذا عمدت الخطة النوعية للخطة التنفيذية للحملة الشاملة إلى التشديد على ضرورة العمل على إلحاق اليافعين من فئة العمر (١٢ ــ ١٦ سنة)، من غير الملتحقين بمهنة، بصفوف محو الأمية، على أن يرتبط ذلك بنشاط مهني للتأهيل. والعمل على إلحاق النساء بصفوف محو الأمية على أن يراعى في تصنيفهن إتاحة الفرصة للراغبات بممارسة ألوان من الحِرَف التي تناسب ظروف المرأة وتحقق تقدماً في وظيفتها.

والقطاع النسائي المستهدف بالحملة الشاملة لمحو الأمية تبلغ نسبته ٦٠٪ من مجموع الأشخاص الذين ستستهدفهم الحملة والبالغ عددهم ٢٨ ألف شخص من عمر (٩ ــ ٤٤) سنة).

أما الأطفال من عمر (٩ ــ ١٢ سنة) فيبلغ عددهم ٧٥٠ شخص، سيتم اعطاؤهم دروساً مكثفة لتشجيع غالبيتهم على الالتحاق بمدارس التعليم العام، وذلك في المرحلة الثانية أول العام ١٩٨٣.

أما باقي المستهدفات بمشروع محو الأمية فسوف يتم تصنيفهن حسب الأعمار يافعات، كبار، وكذلك أميات، وشبه أميات.

وتوزع المستهدفات على مراحل الخطة السبع والتي تبدأ من الشهر الأول لعام ١٩٨٢ حتى الشهر السابع لعام ١٩٨٦.

وفيما يتعلق بما تم انجازه من تصورات للحملة الشاملة لمحو الأمية، أوضح د. نايف معروف خطة المراحل الثلاث لمحو الأمية وهي:

المرحلة الأولى (الأساس): للذين لا يعرفون القراءة والكتابة، وسيوضع كتاب لهذه المرحلة ويكون من أهدافه تمكين الدارسين من المهارات الأساسية في القراءة والكتابة، بحيث تراعي دروس الكتاب في مضمونها أوضاع الثورة والأمور الاجتماعية التي تهم الجميع والقضايا التاريخية لتكون كلًا متكاملاً، بحيث تكون أساساً للمرحلة الثانية.

المرحلة الثانية (التكميل): وسيوضع لها كتابان، كتاب خاص بالمرأة يعنى بشؤونها وخصوصياتها، وكتاب عام للدارسين عامة. ومحاور الكتابين ستكون أكثر ارتقاء من كتاب المرحلة الأولى وأكثر وضوحاً وتنوعاً.

المرحلة الثالثة (المتابعة): وستوضع لها كتب خاصة سيكون لها طابع ثقافي ــ وهي لم توضع بعد ــ وطابع تطويري لإمكانات الدارسين وقدراتهم، بحيث يصعب على الدارس أن يعود إلى وضع أمي أو شبه أمي، وستتضمن الكتب التعريف بالمهن، وستعتمد على الطريقة التحليلية التركيبية.

وبناء على كافة المناقشات التي طرحت، سواء

تقييم تجارب قائمة أو اقتراحات وخطط لربط مشروع التأهيل المهني بمحو الأمية، دارت عدة نقاشات وتوضيحات وإضافات لخصتها الأخت خديجة أبوعلي بتوصيات يجري العمل على تنفيذها.

١ ــ البدء بمراكز التأهيل القائمة والتي يتضمن برنامجها التدريبي من ٦ إلى ٩ أشهر في مرحلة التجربة وتحديدها خلال الشهر القادم.

٢ ــ وضع مرحلة تمهيدية تمكن من قبول المتدربات وفرزهن لعدة مجموعات تراعى فيها أعمارهن، ومستوى تحصيلهن العلمي: أميات، شبه أميات.

٣ ــ تدريب منسقات محو أمية وفق برنامج متخصص.

٤ ــ برمجة دورات التدريب بحيث تشمل ساعتي تعليم وتحقق أهدافها التدريبية.

٥ ــ ضرورة وجود الإفادة، أو الشهادة لكل من الدارسين والدارسات في صفوف محو الأمية أو المتدربات في مراكز التأهيل.

٦ ــ إعداد دراسة حول المهن المطلوبة في كل منطقة.

٧ ــ العمل على وضع منهج تدريب في المهن السائدة والمقترح التوسع بها.

٨ ــ العمل على تطبيق مبدأ الزامية التعليم الابتدائي على الأهل.

٩ ــ إقامة ندوات متخصصة حول منهج التدريب ومنهج محو الأمية.

١٠ ــ إيجاد مشاريع انتاجية ومراكز التوظيف.

١١ ــ العمل على أن يشمل منهج محو الأمية والتدريب برنامج تثقيف عام سياسي، اجتماعي، صحي.

... وندوة لتحديد الدور الاعلامي

عقد المجلس الأعلى لمحو الأمية في دائرة التربية والتعليم العالي (م.ت.ف.)، في ١٩٨٢/١/٢٢، ندوة حول دور الإعلام والتوعية في الحملة الفلسطينية الشاملة لمحو الأمية، وذلك من أجل:

ــ بلورة تصور واضح حول دور الإعلام والتوعية خلال حملة محو الأمية الشاملة.

ــ توضيح العلاقة بين الإعلام والتوعية وكل من التوثيق والعلاقات العامة.

ــ تحديد أسس الإعلام والتوعية الجماهيرية وأساليبها، واعداد الكوادر المختلفة.

ــ وضع الخطوط العريضة للخطة الإعلامية خصوصاً في المرحلة الأولى من الحملة الشاملة (السنة التمهيدية ١٩٨٢).

وقد شارك في الندوة التي أدارها هاني مندس ونبيل بدران، إعلاميون من مؤسسات الثورة الفلسطينية؛ وكفاءات علمية في حقل الإعلام؛ وبعض القيادات الشعبية المولجة بقضايا الإعلام؛ وبعض العاملين في حقل محو الأمية وتعليم الكبار.

وقدم المجلس الأعلى لمحو الأمية تصوراً أولياً حول الخطة الإعلامية من أجل إنجاح الحملة الفلسطينية الشاملة لمحو الأمية وفقاً للأهداف التالية:

ــ إيضاح أهمية التصدي للأمية من أجل تأكيد شخصية المواطن الفلسطيني وتنمية قدرته على التعبير عن ذاته، والسعي من أجل تحقيق أهدافه.

ــ تشجيع المهتمين بمحو الأمية، والقادرين على العطاء في هذا المجال للتحسس بمسؤوليتهم الوطنية والقومية، والعمل على إنجاح الحملة.

ــ تحضير الأميين وتشجيعهم على الالتحاق بمراكز محو الأمية، للتعرف على حقوقهم وواجباتهم كأفراد ومجموعات.

ــ إستثارة الرغبة في متابعة التعلم، وسد منابع الأمية.

ــ التركيز على أهمية العلم كسلاح في معركة تحرير فلسطين؛ وذلك بالتوجه للقطاعات المستهدفة في الحملة الشاملة؛ وهي تتمثل في جمهور الأميين من مختلف الفئات (المرأة، العمال، المناضلين، اليافعين)، وكل فئات المجتمع المتفاعلة مع الأميين في البيت والشارع والمعسكر والحقل والمصنع...الخ، وتشمل أيضاً العاملين في مجال محو الأمية: منسقين وإداريين وسوف يتم التوجه إلى هذه القطاعات عبر الوسائل الإعلامية المختلفة مثل:

ــ الندوات الشعبية، على مستوى التجمع والمنطقة والاقليم.

ــ عرض أفلام وثائقية في المخيمات وأماكن تجمع الفلسطينيين، حول التجارب العربية

والعالمية في مجال محو الأمية.

ــ إعداد برامج في إذاعة صوت فلسطين والإذاعات المحلية في المخيمات ومتابعة أخبار الحملة بشكل دائم.

ــ إعداد كتيبات ومنشورات إعلامية، وشعارات مرحلية وملصقات تراعي الفئات المستهدفة.

ــ الكتابة في صحف الثورة الفلسطينية، والصحف المحلية السياسية والاجتماعية والمتخصصة لإظهار خطر تفشي الأمية، والتوعية لأبعاد الحملة الشاملة.

ــ المشاركة في احتفالات يوم محو الأمية العربي في ٨ كانون الأول (ديسمبر) والعالمي في ٨ أيلول (سبتمبر) من هذا العام.

ــ الاستفادة من المساجد ودور العبادة الأخرى للمساهمة في تنشيط الدعوة لمكافحة الأمية بين الكبار.

ــ استثمار الفنون المختلفة من مسرح وتمثيليات شعبية ومونولوجات لمكافحة الأمية بين الكبار.

ــ استنفار الكتاب والأدباء الفلسطينيين للمشاركة في التوعية حول خطر الأمية بين أبناء الشعب الفلسطيني.

ــ توثيق التجارب الفلسطينية في حقل محو الأمية وتعليم الكبار.

ونوقشت قضية العوائق الأساسية أمام حملة محو الأمية وضرورة مساهمة الإعلام والتوعية الجماهيرية في تذليلها وهي:

ــ النقص في فهم موضوع محو الأمية.

ــ النقص في بلورة أسس تعليم الكبار.

ــ تحديد الحد الأدنى للتعليم والاستمرار المتواصل.

ــ التخلف في فهم أهمية التعليم كحق أساسي في المجتمع وضرورته.

ــ شكلية العمل الجماهيري والأطر القائمة ذات الطابع القومي (لجان شعبية، اتحادات، نوادي).

ــ هامشية التعاطي في قضية محو الأمية من قبل الثورة.

ــ شكلية العمل التنفيذي بعدم اختيار الشخص المناسب.

ــ الخطة وصعوبة تطبيقها في الواقع نظراً لهذه العوائق.

ــ ضعف دور الإعلام الفلسطيني في تغطية المشاكل الاجتماعية الموجودة فعلياً.

وشدد المشاركون على أهمية البرمجة في العمل بحيث تكون الحملة جماهيريَّة أولاً: وذلك بتطعيم المنسقين بأناس من المخيمات لهم صلة حية بالمستهدفين بالحملة الشاملة وإعداد المنسقين وتدريبهم، وشددوا أيضاً على دور التنظيمات الوطنية في الاهتمام بمحو الأمية وذلك بوضع هذه القضية كإحدى مهام العمل الجماهيري وتمثيل الفعاليات الشعبية في لجان المناطق التابعة للمجلس الأعلى لمحو الأمية والابتعاد عن العصبوية التنظيمية والتركيز على العمل الجبهوي، وتنظيم المواجهة الشاملة كي نرتضي بوعي جماهيرنا. وكذلك تم التشديد على تقسيم الدور الإعلامي، إلى إعلام تحريضي، وإعلام مساند، وإعلام تعريفي، وعلى الإعلاميين المواكبين للحملة الشاملة لمحو الأمية، أن يمتلكوا الخلفية النظرية لمسألة الأمية كي يتمكنوا من برمجة خطة الإعلام ويقوموا بجولات ميدانية في مراكز التجمع الفلسطيني للتعرف على ما يطرحه الجمهور ليكونوا على تماس مباشر بأرض الواقع وليساهموا في تطوير الوعي النقدي لدى الجمهور. وعليه: من الضروري تشكيل لجنة اعلامية يكون لها مهمات شبه استشارية تجتمع بشكل دوري مع المجلس الأعلى لمحو الأمية، كذلك إيجاد صيغة تنسيقية بين الأطر الإعلامية المختلفة لمواكبة الحملة الشاملة، والاهتمام بإصدار نشرة خاصة تغطي حملة محو الأمية.

وقد تم الاتفاق على برمجة الوسائل الإعلامية وتوزيعها على فترات زمنية، بحيث تم إيضاح الدور الإعلامي في التحضير، ومن ثم المشاركة مع الحملة أثناء تنفيذها، بهدف الوصول إلى الدور التقويمي، بعد انجاز كل مرحلة من المراحل التعليمية.

زينب الغنيمي

مؤتمر اتحاد الحقوقيين الفلسطينيين الرابع

(بغداد ٧ ــ ٩ كانون الثاني ــ يناير ١٩٨٢)

اتحاد الحقوقيين الفلسطينيين الذي يحمل شعاراً دائماً يتمثل في: «ثورة. حق. عدل» عقد مؤتمره الرابع في بغداد في السابع من كانون الثاني (يناير) تحت شعار: «لنعزز النضال من أجل تعميق وحدة أداة الثورة واستمرار استقلالية القرار والموقف على طريق التحرير» و«لتتحد جهود الحقوقيين التقدميين في العالم من أجل حماية حقوق الانسان وحريته».

عقد المؤتمر بحضور سليم الزعنون (أبو الأديب)، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، ممثلاً للقائد العام لقوات الثورة الفلسطينية؛ ونعيم حداد، عضو القيادة القومية رئيس المجلس الوطني العراقي، إضافة إلى أعضائه العاملين الذين يمثلون أعضاء الهيئات الادارية لفروع الاتحاد العشرة الموزعة ما بين لبنان، سوريا، العراق، مصر، الكويت، الامارات العربية، ليبيا، الجزائر، المغرب، قطر والهيئة التنفيذية للاتحاد وعدد من الأعضاء المراقبين والضيوف العرب والأجانب. تحدث في جلسة الافتتاح كل من جمال الصوراني، الأمين العام للاتحاد، الذي أنهى كلمته بقوله: «نحن في اتحادنا كقاعدة من قواعد م.ت.ف. جنود أوفياء لثورتنا، طليعة حركة التحرر العربي، ملتزمين بأمتنا وبمصيرنا ومستقبلنا وسنظل أوفياء للشعوب والدول التي تتضامن معنا. كما تحدث أبو الأديب ونعيم حداد وشبيب المالكي، الأمين العام لاتحاد الحقوقيين العرب. وقد أجمع الخطباء على خطورة المرحلة الراهنة التي يمر بها الوطن العربي، وعلى عدم وصول الدول العربية إلى مستوى المرحلة. فوصفها الصوراني بمرحلة يسودها التمزق والتناقضات، وأسف حداد على بقاء الموقف العربي على ما هو عليه بعد مرور هذا الوقت، وكيف أن هناك من لا يزال يحلم بالتسويات... وعبر أبو الأديب عن المرحلة بقوله: «لقد دخلنا النفق المظلم وسقطت من أيدينا الشموع... شموع الوحدة العربية...». ودعا المالكي، في كلمته، الدول العربية إلى اتخاذ خطوات عملية لمواجهة المرحلة الراهنة تتمثل بحشد كل القوى للوقوف في وجه القوى الامبريالية. وكان أبو الأديب قد أعرب في كلمته عن أمله في أن تنتهي الحرب الدائرة حالياً بين العراق وايران، فرد عليه نعيم حداد، اثر نهاية الكلمة، بقوله: «ان الجنود والضباط العراقيين كانوا بالأمس على مشارف ديزفول وعادوا من الخط الأول وأعربوا عن رغبتهم بانهاء القتال لصالح العراق والانتقال فوراً لقتال العدو الصهيوني...».

وفي بداية الجلسة المسائية، تحدث رئيس رابطة الحقوقيين السوفيات، ثم تلا الأمين العام للاتحاد تقرير الأمانة العامة الذي استعرض فيه نشاطات الأمانة العامة منذ المؤتمر الثالث الذي عقد في تونس في سنة ١٩٧٧ والتحركات التي قام بها الاتحاد على الصعيدين العربي والدولي. وبعد مناقشة التقرير انتخب المؤتمر رئيساً له ونائباً للرئيس ومقرراً.

وفي اليوم التالي، بدأت لجان المؤتمر عملها، وقد قامت جمعية الصداقة العربية السوفياتية بعرض فيلم: «للفلسطينيين الحق في الحياة». وبعد ذلك، استمر رؤساء الوفود الأجنبية بالقاء كلماتهم فتحدث رئيس وفد الحقوقيين الرومانيين الذي طالب باحلال القانون محل القوة، وأعلن أن الاتحاد الذي يمثله يؤمن بأن القانون قوة إلى جانب القضية الفلسطينية. أما ممثل اتحاد الحقوقيين الايطاليين، ويدعى روميو فيروسي، فله صفة مميزة؛ فقد كان عضواً في اللجنة الدولية التي أرسلها اتحاد الديمقراطيين العالميين في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٨٠ لتتقصى الحقائق حول الوضع في المناطق المحتلة. وحول انطباعاته عن الوضع في فلسطين المحتلة قال روميو: «إن القانون الوحيد السائد هناك هو قوة الجيش، وان جميع المبادىء والقوانين مضحى بها من أجل الأمن الاسرائيلي».

وتابعت الوفود إلقاء كلماتها، فتحدث ممثل الحقوقيين في الهند، أوم براكين شارما، وهو في الوقت نفسه عضو في حزب المؤتمر الهندي، وقال انه تسلم الدعوة متأخراً، لذلك لم يعد كلمة ولكن المادة التي سيتحدث حولها هي الفيلم الذي شاهده والذي استنتج منه «أن الصراع ضد الاستعمار الذي يخوضه الشعب الفلسطيني هو الصراع نفسه الذي خاضه الشعب الهندي ضد الاستعمار البريطاني...». وفي اليوم الثاني طلب الكلام ثانية فالقى كلمة أنهاها بجملة بالعربية تقول: «كل المحامين في العالم جبهة واحدة».

وكان أبرز المتكلمين في الجلسة المسائية ب. ساندوز رئيس لجنة حقوق الانسان المنبثقة عن المؤتمر الدولي لحقوق الانسان التابع للصليب الأحمر، الذي تحدث عن بروتوكولين جديدين أضيفا إلى ميثاق جنيف (كانت هذه اللجنة قد أدخلت في المؤتمر المنعقد في نيسان (أبريل) عام ١٩٧٧ مادة جديدة تتعلق بالاعتراف بحركات التحرر والمقاومة الشعبية ومعاملة أفرادها كجنود نظاميين ينطبق عليهم ما ينطبق على أسرى الحرب). قال ساندوز: إن البروتوكولين اللذين أضيفا يتعلق أحدهما بالجرحى في ساحة القتال وضرورة حمايتهم، والآخر بالسكان المدنيين، وقد قسم هؤلاء إلى قسمين: الأول السكان المدنيون الموجودون تحت الاحتلال ويصنفون كأسرى يجب عدم الاعتداء عليهم أو على ممتلكاتهم، والقسم الآخر السكان المدنيون الذين يجب ابعادهم عن الأهداف العسكرية في حالة الحرب، وبالتالي حمايتهم من القصف العشوائي. واعترف ساندوز أن هذه القوانين تتعرض للمخالفة، لكن مخالفتها، كما قال، لا تعني التوقف عن سنها... ثم قال: إن الهيئات الدولية لا تستطيع أن تفعل شيئاً لترغم الدول على احترام القوانين التي تفرضها وطالب بأن لا يساء فهم مواقف الصليب الأحمر لأنها لا تدين الدول المخالفة بشكل علني، «لأن الموقف المعادي للدولة المخالفة من شأنه أن يبعد الصليب الأحمر عن الضحايا...». وأكد ساندوز أن لجنة حقوق الانسان تعمل جاهدة لاقناع الدول بتبني القوانين التي تسنها ونشرها بين القوات المقاتلة.

إضافة إلى ما ذكر شاركت في المؤتمر وفود تمثل رابطة الحقوقيين الاسبان، ورابطة الحقوقيين السود في أميركا، والرابطة الوطنية للحقوقيين الأميركيين (المكسيك)، وممثل فيتنام سفيرها في بغداد.

وقد تخلل المؤتمر عرض فيلمين قدمتهما جمعية الصداقة السوفياتية العربية أحدهما ورد ذكره سابقاً، والآخر حول الصهيونية كحركة عنصرية، كما وزعت دراسة حول القضاء الفلسطيني، وتقرير حول أوضاع الأسرى والمعتقلين في السجون الاسرائيلية أعده بشار عبده عضو الهيئة الادارية لفرع لبنان.

هذا، وبعث المؤتمر ببرقيات أربع، الأولى للأخ ياسر عرفات القائد العام لقوات الثورة الفلسطينية بمناسبة عيد الثورة، والثانية للرئيس صدام حسين بمناسبة عيد الجيش العراقي الحادي والستين، والثالثة إلى الأمين العام للأمم المتحدة بخصوص المناضل زياد أبو عين الذي سلمته الولايات المتحدة إلى اسرائيل وطالبته بالاطلاع على وضعه ووضع الأسرى المعتقلين لدى السلطات الاسرائيلية، أما البرقية الرابعة فقد أرسلت إلى منظمة العفو الدولية لتتوجه إلى السلطات الاسرائيلية للافراج عن المعتقلين المرضى.

وبعد أن انتهت اللجان من طرح توصياتها تمت تلاوة البيان السياسي الذي استعرض الأوضاع الفلسطينية والعربية والدولية، وأدان الممارسات التي تقوم بها الامبريالية والصهيونية، كما أشاد البيان بالاتحاد السوفياتي ومواقفه المؤيدة للقضية

العربية، وأكد على ضرورة التحالف مع المنظمة الاشتراكية، وتمنى البيان على الأطراف المعنية انهاء الحرب العراقية ـ الايرانية.

وأخيراً انتخب المؤتمر مجلساً ادارياً مؤلفاً من ٢٣ عضواً راعى تمثيل النسبة العددية لكافة الفروع. وانتخب المجلس الاداري بدوره أمانة عامة مؤلفة من تسعة أعضاء هم: جمال الصوراني، زهير الخطيب، سهيل حميد، خيري حسن، انعام عبدالهادي، يونس الشريف، عمر كتيلة، بشار عبده، محمود اسماعيل.

انعام عبدالهادي

يصدر قريباً عن مركز الأبحاث

فلسطين في السياسات الثقافية للبلاد العربية

بناء على توصية مؤتمر الوزراء المسؤولين عن الشؤون الثقافية في الوطن العربي، في دورته الثالثة ببغداد في شهر تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨١، والقاضية بدعوة لجنة من الخبراء الحكوميين لاعداد وثيقة حول السياسات الثقافية للبلاد العربية تتقدم بها المجموعة العربية الى المؤتمر العالمي الثاني للسياسات الثقافية لليونسكو الذي سوف يعقد في المكسيك في شهر تموز (يوليو) ١٩٨٢، دعا المدير العام للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم لجنة من الخبراء الحكوميين لاعداد الوثيقة النهائية للسياسات الثقافية العربية. وقد اجتمعت اللجنة في تونس من ٢٣ الى ٢٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨١.

وقائع الاجتماع

افتتح الاجتماع بكلمة للأستاذ البشير بن سلامة، وزير الشؤون الثقافية في الجمهورية التونسية، أشار فيها الى المعركة المصيرية التي تخوضها الأمة العربية، والى ما تتعرض له الهوية الثقافية العربية حالياً من هيمنة نمطية الثقافة الغربية، وبيّن اركان الهوية الثقافية العربية ومقوماتها من لغة واحدة، وحضارة انسانية عريقة متفتحة ومتسامحة، وتراث ثقافي وعلمي مجيد. وأوضح أن الفكر العربي تميز، في الماضي، باسهامات أغنت الثقافة العربية وأغنت الثقافة الانسانية، وأكد البشير بن سلامة على الارتباط العضوي بين التنمية الثقافية، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

كما ألقى الدكتور محي الدين صابر، المدير العام للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، كلمة أشار فيها الى خطر الموضوع الذي تدرسه اللجنة، ودوره في تقديم رؤية عربية متكاملة تبرز الهوية الثقافية والوظيفة الاجتماعية لها في تحقيق التنمية الشاملة قومياً، وتؤكد الجوانب الانسانية لهذه الثقافة بما يمكّن من الحوار العالمي في مواجهة قضايا الانسان المعاصر، ويعين على حل المشكلات التي تواجه البشرية في نطاق التعاون الدولي، واستعرض الدكتور صابر تاريخ الاهتمام الحقيقي والعملي بهذا الموضوع.

جلسات العمل

تم في الاجتماع الثاني للجنة الخبراء انتخاب مكتب الاجتماع الذي تكون من أحمد خالد (تونس) رئيساً والدكتور مؤيد سعيد (العراق) نائباً للرئيس، وأديب اللجمي (سوريا) نائباً للرئيس والدكتور صدقي الحطاب (الكويت) مقرراً.

واتفق المجتمعون على أن هناك ثلاثة محاور تنتظم الموضوع فقرروا تشكيل ثلاث لجان فرعية شكلت على النحو الآتي:

١ ــ لجنة الهوية الثقافية برئاسة صدقي الحطاب (الكويت) ومقررها هارون هاشم رشيد

(فلسطين).

٢ ــ لجنة التنمية الثقافية برئاسة علي بلعربي (تونس) ومقررها صادق الدهان (الجماهيرية الليبية).

٣ ــ لجنة التعاون الثقافي الدولي برئاسة الدكتور عبد الرحمن الحداد (الجمهورية العربية اليمنية) ومقررها يوسف درويش (قطر).

كما تم تشكيل لجنة عامة للصياغة مؤلفة من مكتب الاجتماع ورؤساء اللجان ومقرريها.

التوصيات

وبعد الاجتماعات الصباحية والمسائية المكثفة للجان، تقدمت هذه بتقاريرها التي درستها لجنة الصياغة العامة، وقد كانت فلسطين محوراً هاماً لدى اللجان الثلاث، ولدى لجنة الصياغة العامة، ومن أبرز التوصيات التي اتخذت بشأن فلسطين التوصيات التالية:

ــ دعم المؤسسات الثقافية العلمية الفلسطينية داخل الأراضي المحتلة وخارجها، من خلال منظمة التحرير الفلسطينية.

ــ دعم مؤسسات النشر الوطنية في فلسطين المحتلة، واعادة نشر مايصدر عنها من كتب ثقافية وأدبية وتوزيعه في البلدان العربية، وترجمة بعضها الى اللغات الأجنبية.

ــ وضع خطة شاملة موحدة لمواجهة كافة أشكال الغزو الصهيوني الاسرائيلي للأمة العربية.

ــ وضع خطة عربية طويلة الأجل تستهدف مواجهة الثقافة الصهيونية المنشورة في العالم والقائمة على تزوير التاريخ وتزييف الحقائق.

ــ مطالبة اليونسكو باتخاذ الاجراءات الكفيلة بايقاف الكيان الصهيوني عن الاستمرار في ممارساته غير المشروعة في الأراضي المحتلة.

ــ دعوة اليونسكو الى اتخاذ الاجراءات الكفيلة بوقف عمليات القهر والعسف ضد الانسان العربي الفلسطيني واضطهاد المثقفين العرب في فلسطين المحتلة.

ــ مطالبة اليونسكو باتخاذ الاجراءات لمنع سلطات الاحتلال من اجراء الحفريات تحت المسجد الأقصى والتي تستهدف هدم المسجد وتدميره.

ــ دعوة جميع دول العالم وشعوبه، وبصورة خاصة المثقفين والمفكرين والكتاب، الى مؤازرة الشعب العربي الفلسطيني في كفاحه المشروع للمحافظة على هويته الثقافية القومية وعلى تراثه الثقافي والحذر من محاولات سلطات الاحتلال الاسرائيلية التي ترمي الى تزييف حقائق التاريخ وتدمير الوجه الحضاري للعرب في فلسطين.

ــ مطالبة الدول العربية بأن تخصص وسائل الاعلام والثقافة فيها زوايا وصفحات دورية وثابتة تعالج جوانب الغزو الثقافي الصهيوني وتكشف الانتهاكات التي يرتكبها الغزاة على الصعيد الثقافي والأصعدة الأخرى ضد الثقافة العربية وضد الهوية القومية لشعب فلسطين العربي.

ــ اتخاذ الاجراءات العملية لحماية التراث الشعبي الفلسطيني والآثار الفلسطينية في الأراضي المحتلة.

ــ رصد وتوثيق عمليات الاعتداء الصهيوني على الآثار والمقدسات الاسلامية والمسيحية في فلسطين واتخاذ الاجراءات الكفيلة بحماية هذه الآثار والمقدسات وبخاصة مدينة القدس.

هارون هاشم رشيد

ندوة «مستقبل السلام في الشرق الأوسط»

(لندن، ١٨ و ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١)

عقد مركز الدراسات العربية في لندن ندوة عالمية حول «مستقبل السلام في الشرق الأوسط» في يومي ١٨ و١٩ تشرين الثاني (نوفمبر). وشارك في هذه الندوة، عدد من الأكاديميين والديبلوماسيين والكتاب الفلسطينيين العرب والأجانب. وعلى الرغم من أن غالبية الأوراق التي قدمت للندوة تمحورت حول اتفاقيات كامب ديفيد، من حيث علاقاتها مع المواقف العربية والدولية والاسرائيلية، فقد جرى أيضاً بحث قضايا راهنة مثل المبادرة السعودية والأوضاع في مصر بعد مقتل السادات والتصورات المستقبلية للأوضاع في الشرق الأوسط.

وكان هناك اجماع على فشل كامب ديفيد، إلّا أن وجهات نظر المشتركين تراوحت بين الرفض المطلق لهذه الاتفاقيات، وبين القول بضرورة تعديلها والانطلاق منها الى صيغة أشمل؛ كذلك، اختلفت وجهات النظر بصدد أسباب الفشل.

وفي هذا الصدد، بين خالد الحسن، الذي شارك في الندوة بوصفه عضواً في المجلس الوطني الفلسطيني بورقة عرضت في غيابه لانه لم يتمكن من الحضور، أن اتفاقيات كامب ديفيد تندرج تحت الاستراتيجية العامة للولايات المتحدة في المنطقة. وقال: ان هذه الاستراتيجية تقوم على فرض اتفاقيات ثنائية بين كل دولة عربية على حدة وبين اسرائيل، كما بين أهداف كل دولة من هذه الدول بما في ذلك أهداف الولايات المتحدة.

ويمكن تلخيص أهداف الولايات المتحدة بما يلي: فرض النفوذ السياسي والاقتصادي الأميركي على المنطقة، وتعزيز الوجود العسكري الأميركي فيها. وأضاف الحسن أن الولايات المتحدة تقوم بفرض مشاريع «أمنية» تدعوها مشاريع «سلام» وأن معنى السلام في المصطلح الأميركي والاسرائيلي هو تعزيز أمن اسرائيل وتعزيز قدرتها العسكرية والاقتصادية من خلال اتفاقيات كامب ديفيد.

وكان من أبرز المساهمات مساهمتا الكاتبين المصريين محمد سيد أحمد، ولطفي الخولي. فقد بين محمد سيد أحمد أن اتفاقية كامب ديفيد محكوم عليها بالفشل لأسباب كامنة في طبيعتها. فهي، من جهة، تتصور عمليتين متكاملتين تتمان بالتزامن والتبادل هما الانسحاب الاسرائيلي من سيناء وتطبيع العلاقات المصرية ـ الاسرائيلية. ولكن لكل من هاتين العمليتين طبيعة خاصة بها تجعل من المستحيل مزامنتهما. فالانسحاب يمكن أن يتم حسب جدول زمني محدد وواضح وبقرار حكومي، أما التطبيع فعملية متنامية تراكمية ليست رهناً بقرارات حكومية بل باستجابة شعبية. ولا يتوقع من المصريين، على الصعيد الشعبي، أن يرحبوا بجعل العلاقات مع اسرائيل «طبيعية» في وقت تجعلهم فيه اسرئيل يشعرون أنهم «غير طبيعيين» مع أنفسهم وتثير لديهم مشكلة تتعلق بهويتهم ذاتها. ومن جهة ثانية، يراد للاتفاقيات أن تكون صفقة انهاء حرب وتحقيق سلام. ولكن

الأطراف الداخلة في النزاع من الجانب العربي متعددة، واذا كان العرب لا يستطيعون شن الحرب، على الأقل في الظروف الراهنة، دون مصر، فإن مصر لا تستطيع دون الأطراف العربية الأخرى تحقيق سلام ذي معنى؛ ذلك أن فلسطين هي المركز قدر ما يتعلق الأمر بالسلام وليس مصر.

وذهب لطفي الخولي، في مداخلته الشفوية المطولة، والتي كانت الكلمة الختامية، الى أن اتفاقية كامب ديفيد لم تفشل لأنها كانت تسوية منفردة على حساب العرب والفلسطينيين فحسب، بل أيضاً لأنها حاولت فرض السلام بالشروط الاسرائيلية على الشعب المصري أولاً، ثم على الشعوب العربية الأخرى. وقال الخولي: ان المقاطعة العربية لعبت دوراً في افشال كامب ديفيد، الاّ أن الأكثر أهمية هو أن الاتفاقية خلقت في مصر وضعاً خطيراً أدى الى اثارة النقمة على السادات من أطراف متعددة. فالأطراف المتدينة أثارها تعصب بيغن الديني وتمسكه بالقدس، والعسكرية الوطنية المحترفة اعتبرت أن السادات فوت عليها فرصة تاريخية خلقتها حرب تشرين (أكتوبر) للانتقام من هزائمها المتكررة أمام العسكرية الاسرائيلية؛ وذلك باتباعه سياسات «الكيلو ١٠١» و«الخطوة ــ الخطوة»، والاكثر من ذلك اجبار الجيش على رفع أعلام اسرائيل تحية لبيغن عند زيارته لمصر. ويرى الخولي أيضاً أن سياسة الانفتاح الاقتصادي لعبت دوراً كبيراً في افشال الاتفاقية. فهي، أولاً، زادت الشقة بين القلة من أصحاب الملايين المتعددة وبين ال ٤,٥ مليون عائلة التي لا يزيد دخل الواحدة منها، والمؤلفة من ٥ الى ٦ أفراد، عن ١٢٠ جنيهاً في الشهر، وثانياً وضعت البرجوازية المستنيرة في صراع بين كامب ديفيد والسوق الاسرائيلي الضيق المنهار من جهة والسوق العربي المتسع المتنامي الذي تجري وراءه أميركا وأوروبا من جهة ثانية. وأضاف أن الطبقة البرجوازية في مصر ضخمة وقوية وتسيطر على الجيش والمؤسسات البيروقراطية والتقنية وفئات الموظفين. وقد اعتمد السادات عليها في البداية بتخديرها واغداق الوعود عليها بأن كامب ديفيد سيفتح أمامها الأسواق العالمية وسيجلب الرأسمالية اليهودية لتنعش مصر. ولـمَّا لم يتحقق الوعد، كان من الطبيعي أن تتحول هذه الطبقة باتجاه عربي وترى أن لا مستقبل لها دون السوق العربي؛ وباب هذا السوق هو القضية الفلسطينية.

وعرض الاستراتيجي الفرنسي الشهير، الجنرال بوي، موقف دول السوق الأوروبية المشتركة من تفاقيات كامب ديفيد، فقال: ان هذه الدول اتفقت جميعاً على أن الاتفاقيات أعطت كل ما يمكن أن تعطيه، والتقت على أنه لن يكون هناك تقدم أكثر نحو السلام دون تسوية شاملة يشارك فيها الفلسطينيون؛ وذلك يعني حتماً مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية بقيادة رئيسها ياسر عرفات. وقال: هناك تقدم واضح في الموقف الأوروبي بصدد الحقوق الشرعية للفلسطينيين وحقهم في أن يكون لهم وطن، ودعم حجته باستعراض التصريحات الأوروبية منذ عام ١٩٧٣، الاّ أنه لفت الانظار الى أن الدول الأوروبية تجنبت، في الوقت ذاته، الاعتراف بأنه قد يكون هناك تناقض بين التقارب الاسرائيلي ــ المصري وبين تحقيق السلام الشامل في المنطقة الذي تدعو اليه. وقال ان أوروبا وافقت في البداية على اتفاقيات كامب ديفيد الاّ أن تحفظاتها بدأت تظهر نتيجة القلق العربي المتنامي.

وألمح بوي الى محدودية الدور الذي يمكن لأوروبا أن تلعبه محذراً بذلك مداورة من المبالغة في تعليق الآمال على مبادرة أوروبية. وهو يعزو هذه المحدودية الى اعتماد أوروبا، من جهة أولى، على الولايات المتحدة أمنياً وعكسرياً، واعتمادها من جهة أخرى اقتصادياً، ولعدة سنوات قادمة، على النفط العربي. اضافة الى ذلك فان قدرة أوروبا على القيام بعمل ما ضئيلة أيضاً لعاملين: فهي لا تملك وزناً عسكرياً بالمقارنة مع القوتين العظميين، ولا تستطيع اتخاذ دور مستقل لها على الجبهة الديبلوماسية، لأن اسرائيل ترفض أن تقر لها بدور الوسيط.

أما المشتركان السوفياتيان، وهما أكاديميان من مركز العلاقات الدولية في موسكو، فقد عرضا الموقف الرسمي للاتحاد السوفياتي الذي يعتبر أن اتفاقيات كامب دايفيد وتطبيع العلاقات المصرية ــ الاسرائيلية، على أساس منفصل، عرقلا فرصة الوصول الى سلام حقيقي في المنطقة، وأن الولايات المتحدة تهدف الى اقامة

مثل هذا النوع من الاتفاقيات الثنائية بين اسرائيل والدول العربية لتفسيخ وحدة هذه الدول واضعافها واقصاء الاتحاد السوفياتي عن عملية التسوية وحماية مصالح اسرائيل في المنطقة.

وعرض وجهة نظر أميركية، السفير الأسبق للولايات المتحدة في السعودية، روبرت نيومان، وهو أحد من ينادون بسياسة أميركية متوازنة «في الشرق الأوسط»، وكان أحد رئيسي مجموعة مهمة الشرق الأوسط في هيئة ريغان الانتخابية خلال الحملة الرئاسية، ورئيس فريق الانتقال في وزارة الخارجية لدى تسلم ريغان الرئاسة. وينظر نيومان الى المسألة عبر منظور ما يسمى بـ «الاجماع الاستراتيجي»، الذي يصفه بأنه السعي الى تحقيق اتفاق عام بين أقطار الشرق الأوسط بمجموعها، أو كل منها على حدة، مع الولايات المتحدة على الحاح التهديد السوفياتي وخطورته وضرورة مجابهته، وبذلك تصبح الولايات المتحدة العنصر المشترك في اتفاقيات استراتيجية ثنائية ومتعددة الأطراف تشمل المنطقة بأكملها. لكن العقبة، في رأيه، تتمثل في أن المشكلة الفلسطينية تشكل عنصر تقلقل داخلي في أقطار المنطقة، وهذا الخطر الداخلي وليس الخطر الخارجي هو الذي يشغل بال سكانها. هكذا يبدو أن ما يقصده نيومان بالسياسة «المتوازنة» هو حل المشكلة الفلسطينية بشكل ما حتى يصبح بالامكان تحقيق «الاجماع الاستراتيجي». والجدير بالذكر أن الجنرال بوي يرى أن النظرة الاستراتيجية المحض الى المنطقة التي تتبناها أميركا تهدد بانفلات الصدام العربي ـ الاسرائيلي.

ولا يعتبر نيومان أن اتفاقية كامب ديفيد فشلت تماماً بعد، بل يقول انه اذا لم يستطع الرئيس المصري حسني مبارك، بمساعدة أميركية، الحصول على تنازلات اسرائيلية مادية بشأن عملية الحكم الذاتي؛ وذلك أمر يبدو بعيد الاحتمال في رأيه، فان عملية كامب ديفيد يمكن حينذاك أن تعدّ ميتة حقاً.

ولكن جيمس ايكنز، وهو أيضاً سفير سابق للولايات المتحدة في السعودية، أكد، في مداخلة شفوية، أن عملية كامب ديفيد قد انتهت الى فشل ذريع على الأقل من وجهة النظر العربية. وكرر ايكنز، مرات عديدة، أن العرب يملكون من وسائل الضغط على أميركا ما هو كفيل بتحقيق مآربهم، فلماذا لا يستخدمون هذه الوسائل؟ مما دفع شفيق الحوت، الذي شارك في أعمال الندوة، بوصفه كاتباً فلسطينياً، الى القول ساخراً انه يجد نفسه دائماً على اتفاق مع الديبلوماسيين الاميركيين بعد أن يكونوا قد تركوا الخدمة.

وعن خلفيات الموقف الاسرائيلي ومضامينه، قدم نواح لوكاس وهو مؤلف كتاب «تاريخ اسرائيل الحديث»، وقد عمل فيما مضى سكرتيراً للجنة التنفيذية للهستدروت للشؤون الدولية ومحاضراً في الجامعة العبرية، ويعمل الآن محاضراً في العلوم السياسية في جامعة شيفيلد البريطانية، ورقة بعنوان: «المفهوم الاسرائيلي لكامب ديفيد». وقد عرض لوكاس موقف بيغن مؤكداً أنه ايديولوجي ينبع من رؤية حيروت والمراجعين للصهيونية على أنها الحركة القومية اليهودية لاستعادة السيطرة على أرض اسرائيل التاريخية. ولذا، فإن التزام بيغن، الذي لا يعتبر سيناء جزءاً من أرض اسرائيل، بالاحتفاظ بالسيطرة على الضفة الغربية وغزة التزام أساسي لا تراجع عنه. وهذا هو السبب، حسب ما يراه لوكاس، في أن عملية السلام بين مصر واسرائيل ترافقت وتترافق مع عملية حرب بين اسرائيل من جهة، والفلسطينيين وعرب شرقي السويس من جهة أخرى، طالما ظل هؤلاء، برأي بيغن، يقاومون سيطرة اسرائيل، والى أن يقبلوا هذه السيطرة على أنها أمر لا يمكن الرجوع عنه. ويميز لوكاس، بحذق، صهيونية بيغن التي تقوم على مفهوم جابوتنسكي عن غيرها من صهيونيات «اليمين المتطرف» بقوله: ان صهيونية بيغن تتركز على التركة التاريخية للتوراة أكثر مما تتركز على الحكمة الالهية المتكشفة فيها، ولا يسمح هذا الموقف لبيغن بقبول أي انتقاص من صحة الدعوى الأساسية، ولكنه يسمح بقدر من البرغماتية، يجعله يقبل قيام دولة الأردن في جزء من «أرض اسرائيل» كأمر واقع. ومن هذا المنظار يكون تنفيذ البرنامج الصهيوني على النحو التالي: بينما تحافظ اسرائيل على دعواها بحقها في «أرض اسرائيل» بكاملها، فانها لا تشن حرباً لهذا الغرض، بل توسع سيطرتها على الأرض المقدسة عندما يشن العرب الحرب عليها، ويعطوها الفرصة المناسبة. ولكن ما أن تتم السيطرة على

جـزء من «أرض اسرائيـل»، فإنـه لا يعـاد الى السيطرة «الأجنبية» تحت أي ظرف كان. ويضيف لوكـاس أن عرب الضفـة وقطاع غـزة سكـان «أجانب» في الوطن اليهودي من وجهة النظر هذه، وان موقف الحكومة الاسرائيلية الحالية عقائدي وليس استراتيجياً أمنياً، فحتى لو نشأت ظروف اقتنع بيغن فيها بأن الاحتفاظ بالضفة والقطاع يشكل خطراً واضحـاً على أمن اسـرائيل فـانه سيجـد ذلك أقل خـطورة من التخـلي عنهمـا. وبالمقابل، يعتبر لوكاس أن حكومات حزب العمل، بعد عام ١٩٦٧، أقامت سياستهـا على قـاعدة عقيدة أمنية. وهو يعترف بأن الفارق بين موقف العمل وموقف الليكود قد يبدو تافهاً من وجهة نظر الضحية الفلسطيني، ولكنه يقـول انه من الخطأ تجاهل آثاره. ويلخص موقف حزب العمل بـأن هذا الحـزب يعتقد أنـه يمكن على كـافة الجبهات اعادة أجزاء من الأراضي التي احتلت عام ١٩٦٧ الى السيادة العربية مقابل السلام، بينمـا تحتفظ اسـرائيل بشكـل دائم بالأجـزاء الأخـرى حفاظاً عـلى أمنها. وهـذا يعني عملياً اقتسـام سيناء وضم الجـولان واعادة اقتسـام الضفـة وضم قطاع غـزة والاحتفاظ بـالقـدس الشرقية، طبقاً لمشروع آلون الذي كان يهدف الى اعـادة المناطق المـأهولة بكثـافة في الضفـة الى السيادة الأردنية؛ مما يخلص اسرائيل من أعباء فرض الحكم العسكري على سكان معادين. وشدد لوكـاس على أن ذلك لا يعني أن حـزب العمـل لا يؤمن بحق الضم مبدئياً بل ان الحزب تجنب فقط صياغة سياسته في قالب حقـوق تاريخيـة أو صوفية.

ويفسر الفارق بين منطلقات موقف حزب العمل والليكـود بـالحـدة التي عـارضت بهـا بعض شخصيات العمل مثل غولده مئير اعادة سيناء الى مصر. اذ ان في ذلك تقويض لعقيدة الأمن التي يتبنـاها العمـل. كذلك تبـين هذه الفـوارق أن لا «خيار أردني» في ظل حكم بيغن، وان أقصى مـا يعنيـه هـذا الخيـار في حـالة تسلم العمـل هو مشروع آلون. ولا شك أن بيغن سيستمر في رفض التخلي عن أي جزء من الضفة والقطاع. واذا لم يكن هناك، في رأي لوكاس، سبب يدعو الى الشك في أن بيغن سيمتنع عن مهاجمة الأردن لاستعادة ما تبقى من أرض اسرائيل، فليس هناك من شك في أنه سيحاول الاستيلاء على الأردن اذا ما هوجمت اسرائيل في المستقبل. على أن كلا من العمل والليكود، وكل لأسبابه، لا يتصور أو يقبل قيام دولة فلسطينية تحت أي ظرف من الظروف.

ويلفت لوكـاس النظر الى سخـرية كـامنة في مشروع بيغن للحكم الذاتي، وكان أوري أفنيري قد أشار الى هذه السخرية ذاتها قبل سنوات. فالوصفة التي يقدمها بيغن هي وصفـة الحكم الذاتي «الشخصي» وليس الحكم الذاتي الاقليمي، وتشبه هذه الوصفة نموذجـاً لحياة التجمعـات اليهودية في أوروبا الشرقية قبل قرن من الزمان يقوم على نوع من ادارة الشؤون الذاتية ضمن محيط معاد. والسخرية هذه تتمثل في أن الحركة الصهيونية قامت لتتحدى هذا النوع من العيش بوصفه عبودية داخلية.

أما فيما يتعلق بالتصورات المستقبليـة، فقد كان هناك طيف عريض من الآراء يتراوح بين التشاؤم المغرق والتفاؤل الحذر. فقد قدم محمد سيد أحمد تصوراً دعمه بتحليل غني متماسك يمكن تلخيصه فيما يـلي بشكل تخـطيطي قـد ينتقص من ثرائه: علّق الغرب، وبخاصة الولايات المتحدة، الآمال على التغيرات البنيوية الناجمة عن الثروة النفطية التي ستجعل علاقة العرب، أو على الأقل عرب النفط، بالغرب علاقة تكامل هي علاقة البائع بالزبون، فيصبـح البحث عن السلام في المنطقة سعياً الى ايجاد مكان لاسرائيل في علاقة التكامل هذه. لكن مركز النفط العربي (الخليج) لا يتطابق مع مركز الصراع العربي ـ الاسرائيلي (فلسـطين) ممـا أدى الى تعقيـد التحـولات السياسية ـ الأيديولوجية في المنطقـة. من جهة أخرى، لم يعد صحيحـاً أن الأهداف النهـائية لاسرائيل تتطابق مع الأهداف النهائية للولايات المتحدة، بل ان الأهداف الاستراتيجية لهما قد تتصـادم. فالولايـات المتحـدة تهـدف في ضمن استـراتيجيتهـا العـالميـة الشـاملة الى ضمـان الاستقرار في المنطقـة لتأمـين تدفق النفـط بلا انقطاع، أما اسرائيل فـلا تملك أن يكون لهـا استراتيجية عالمية بل فحسب اقليمية. وقد تيقنت الآن نتيجة لردود الفعل السيـاسية (العلمـانية والثقافية) الدينية على اتفاقيات كامب ديفيد أن الخطر على وجودها، على المدى الطويل، لا يتأتى عن العداء للإسـرائيلي فحسب بل وأيضـاً عن

مسائل ذات علاقة بالبحث عن الهوية في المنطقة كلها. ولذا، أصبحت اسرائيل تعتبر أن الشرط الكافي لبقائها هو خلق مجموعة من الدويلات الطائفية الصغيرة حولها تشكل ضمانة لأمنها وحاجزاً يحميها. ولكن هذا قد يؤدي الى تعريض نفط الشرق الأوسط الى قلاقل واسعة، وهنا الافتراق مع استراتيجية أميركا.

وميز لطفي الخولي بين مفهومين: مفهوم الحل ومفهوم المخرج. وقال: ان الوصول الى حل غير ممكن في ظل علاقات القوى غير المتوازنة السائدة، ولكن يمكن التوصل مستقبلاً الى مخرج في اطار مصالح الأطراف المختلفة في المنطقة والأطراف الدولية، غير أنه لابد لنجاح هذا المخرج من أن يحقق الحد الأدنى المتعارف عليه دولياً وهو حق تقرير المصير.

وعرض روبرت نيومان تصوراً لابد أنه يشارك فيه أوساطاً نافذة في الادارة الأميركية. ويقوم سيناريو نيومان على افتراض أن الرئيس المصري مبارك سيستطيع موازنة الوضع داخلياً وخارجياً ليظل ممسكاً بالزمام حتى نيسان (أبريل) ١٩٨٢، لتتم عودة ما تبقى من سيناء بمساعدة من الضغط الأميركي على اسرائيل. وبعد ذلك يأتي دور الديبلوماسية السعودية التي قد تستطيع أن تقيم علاقات جديدة بين السعودية ومصر تنجم عنها عملية سلام جديدة تقوم على تركيب من عناصر تستخلص من محادثات الحكم الذاتي غير الناجحة وخطة الأمير فهد، ويفترض أن تكون هذه العملية قادرة على اجتذاب الأردن. ويتيسر لهذه الخطوة المزيد من القوة اذا اقنعت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية بالتصرف بطريقة «حذرة حصيفة». وهنا تقتنع أميركا، بفعل الاجماع العربي، أنها لاتستطيع التقدم نحو «الاجماع الاستراتيجي» الا اذا شاركت في عملية السلام الجديدة مخلفة وراءها كامب ديفيد دون أن تعلن ذلك، وحينذاك تصبح الفرصة متاحة لتحقيق السلام. لكن نيومان يعتقد أن ذلك رهن بأن يفهم الجانب العربي بعض الوقائع الكريهة، ومنها أن أية اتفاقية لابد أن تقوم على حقائق ١٩٨٢ وأن المطالبة باعادة الأمور الى ما كانت عليه عام ١٩٦٧ غير عملية، وأنه يتعين على الجانب العربي قبول أن تعيش جالية يهودية كبيرة في وسطه (المستوطنات)، وانه لابد من اللجوء الى مراحل زمنية مديدة لاختبار قدرة الطرفين على التحرك تدريجياً نحو ترتيب جديد للعلاقات بينهما.

أما المشتركان السوفياتيان فلم يخاطرا بتقديم تصور لما قد يحدث، بل اقتصرا على شرح المطالب السوفياتية القائلة بضرورة عقد مؤتمر دولي لبحث تسوية شاملة للنزاع العربي ــ الاسرائيلي والقضية الفلسطينية. وشدد الاكاديميان السوفياتيان على الانسحاب الاسرائيلي الكامل وحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير واقامة دولته المستقلة وحق كافة الدول في الاستقلال والأمن وانهاء حالة الحرب. وأكدا أن الموقف السوفياتي مرن بما فيه الكفاية، فالاتحاد السوفياتي لايعارض اتخاذ اجراءات مرحلية، ولكنه يصر على أن تكون هذه الاجراءات جزءاً لايتجزأ من تسوية شاملة تنفذ ضمن الاطار العام لمثل هذه التسوية. وقد علق الباحث البريطاني، فريد هاليداي، على الموقف السوفياتي بالقول: انه مهما كان الرأي في هذا الموقف فلا بدّ من الاعتراف له بالتماسك والثبات على مر السنين.

ولعل أكثر التصورات المستقبلية تشاؤماً ذلك الذي قدمه فيليب وندسور، المحاضر في مدرسة لندن للاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة لندن، في ورقته المعنونة: «الحرب والسلام في الشرق الأوسط». فهو يذهب الى أن فرصة تحقيق سلام في المنطقة بعيدة الاحتمال بالنظر الى أن التنافس الاستراتيجي والعداء بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي يحكم على المنطقة أن تظل في دائرة الغموض السياسي. فعلى الرغم من أن كلا من الدولتين تعبر عن رغبتها في ايجاد تسوية سلمية، الا أن الكثير من الدلائل يشير الى أن حالة اللاسلم في مصلحتهما كليهما. وعلى أية حال، لاتحتل مسألة الشرق الأوسط بمعايير المواجهة العالمية الا مركزاً ثانوياً في جدول اهتمامات الدولتين الأعظم. ويزيد من بعد احتمالات السلام، في رأي وندسور، التغاير والافتقار الى التواكب بين التطورات الدولية والتطورات الاقليمية. فعندما تكون الدولتان الأعظم أميل الى الاتفاق على خطة سلام (المناقشات التي سبقت خطة روجرز عام ١٩٧٠ والبيان الأميركي ــ السوفياتي المشترك عام

١٩٧٧) فان المنافسات والمنازعات الاقليمية تحول دون ذلك. وعندما تستطيع القوى المحلية المباشرة باحراز تقدم (بعد حرب ١٩٧٣ والوضع الراهن) فان تناقضات الدولتين الأعظم تحول دون ذلك. ويحكم هذا على شعوب المنطقة أن تعيش على الدوام بآمال محبطة وفورات غضب متكررة.

ومن جهة أخرى، يذهب وندسور الى أن الاعتبارات الدولية والاقليمية ذاتها التي تجعل التوصل الى سلام أمراً صعباً تجعل أيضاً قيام حرب أمراً غير محتمل. ويقول انه ربما كان صحيحاً القول ان القوى المحلية آمنة اليوم بالعلاقة مع بعضها البعض أكثر من أي وقت مضى منذ عام ١٩٤٨، فاسرائيل لاتتمتع بتفوق عسكري ضمن ريغان لها تحسينه فحسب، بل انها تستطيع الاعتماد أيضاً على تحييد القوة المصرية طبقاً لكامب ديفيد. وسوريا آمنة في ظل الالتزام السوفياتي بسلامتها. والعربية السعودية واسرائيل تحتاج كل منهما للولايات المتحدة، ولذا يستبعد أن تدخل الواحدة منهما في حرب مع الأخرى. وهكذا لا سلام ولا حرب بل توتر متصل يستمر في ظله سفك الدماء في لبنان؛ اذ تخاض على أرضه، وبالنيابة عن القوى المتصارعة، الحروب التي لايمكن خوضها في أماكن أخرى للأسباب المذكورة.

والجديد بالذكر أن الملك حسين افتتح الندوة على غير توقع؛ اذ لم يكن ذلك ضمن البرنامج المعلن. وأكد الملك على أن قرار الامم المتحدة ٢٤٢ يجب أن يكون الأساس لأي حل سلمي في الشرق الأوسط. وصرح لأول مرة، أن أميركا وعدت بتنفيذ هذا القرار خلال ستة أشهر اذا وافقت الدول العربية وقتها عليه. وطبعاً لم يتحقق شيء من ذلك.

وقد شارك في الندوة عدد كبير من الباحثين والكتاب والديبلوماسيين والصحفيين والأكاديميين وتبرع الكثيرون من «أصدقاء» العرب باسداء النصح لهم ولمنظمة التحرير بضرورة الواقعية والتعقل والمرونة والحساسية تجاه الرأي العام الغربي والاهتمام بأسلوب التخاطب معه.. الخ مما دفع شفيق الحوت الى التعبير عن الاحباط الذي شعر به الفلسطينيون والكثير من العرب المشاركين؛ اذ خاطب الحضور بقوله: انهم يطلبون من الفلسطيني الكثير، فهو يجب أن يكون لاهوتياً ليفهم سر تعنت بيغن، وعالماً نفسياً كي يفهم نفسية الغرب، وخبير علاقات عامة كي يحسن التخاطب معه، وديبلوماسياً كي يحافظ على علاقات طيبة مع الأطراف جميعاً. حسن جداً، ولكن ماذا عن حقوق الفلسطيني؟

ف. ل.

ندوة شباب الأمم المتحدة لدعم الحقوق الفلسطينية

(الدانمرك، ٧ــ ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨١)

عقدت ما بين ٧ و١٠ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨١ في منتجع كارلسلوندة، الواقع جنوبي كوبنهاغن، عاصمة الدانمارك، ندوة منظمة شبيبة وطلبة الأمم المتحدة (أزمون ــ ISMUN) حول الحقوق الفلسطينية وسبل إقامة السلام العادل في الشرق الأوسط. وقد أشرف على تنظيم الندوة واستضافة المشاركين فيها الفرع الدانماركي لهذه المنظمة، وكان الاتفاق قد تم في وقت سابق بين الأزمون والاتحاد العام لطلبة فلسطين (Gups) على اقامة هذه الندوة.

وشارك في الندوة ١١١ مندوباً من ٢٧ بلداً، وقد مثل هؤلاء المندوبون منظمات الأزمون الاقليمية وكذلك منظمات شبابية وطلابية مختلفة، إضافة إلى أربع منظمات شبابية وطلابية عالمية، وكان من أبرز وفود حركات التحرر الوطني المشاركة وفد شبيبة وطلبة (سفوابو) (والبوليساريو) والاتحاد العام لطلبة فلسطين.

وشاركت، في الندوة أيضاً، وفود مثلت الحزب الشيوعي الدانماركي؛ وعصبة الاشتراكيين؛ والحزب الاشتراكي اليساري؛ واتحاد البحارة؛ وجمعية غسان كنفاني الثقافية التي أسستها، وتشرف عليها، المناضلة آني كنفاني زوجة الكاتب الفلسطيني الشهيد غسان كنفاني؛ والاتحاد الوطني لطلبة الدانمرك وكذلك ممثلون عن اتحاد عمال فلسطين (فرع الدانمارك). كما شارك في عمل الندوة أيضاً عدد من أساتذة الجامعات الأوروبية، من بينهم أستاذ اللاهوت بجامعة كوبنهاغن دكتور بروفيسور س. هـ. نيالسين، والدكتور النرويجي نيلس بوتينسشون.

وتتوزع البلدان التي تنتمي إليها الوفود كالتالي: ٨ بلدان أوروبية غربية، إضافة إلى الولايات المتحدة الأميركية وكندا وقبرص، وأربعة بلدان أميركية لاتينية وأربعة بلدان أفريقية، بما فيها زائير وجنوب أفريقيا وبلدان من المعسكر الاشتراكي. كما شاركت أيضاً الوفود الطلابية والشبابية لفلسطين وجبهة البوليزاريو، وليبيا، ولبنان والعراق ومصر ووفد منظمة التحرير الفلسطينية والمحامية الاسرائيلية ليا ليشيم. كما حضر الندوة أيضاً رئيس مكتب الأمم المتحدة الاقليمي في اسكندنافيا. وقد ضم الوفد الفلسطيني الأخوة محمد ملحم رئيس بلدية حلحول وفهد القواسمة رئيس بلدية الخليل، المبعدين، وخالد عبدالغني وزهير الوزير وعبدالله غر ود. نافع الحسن وفريز مهداوي.

وقد افتتح الندوة، يوم السابع من كانون الأول (ديسمبر)، رئيس منظمة الأزمون، يان لون (سويدي) الذي رحب بالوفود المشاركة وتمنى التوفيق والنجاح لأعمال الندوة، وقال: بيننا اليوم أشخاص بارزون؛ وحضور هؤلاء يؤكد الأهمية المباشرة والملحة للمسائل المتعلقة بالقضية الفلسطينية، وللندوة أهمية من حيث عقدها في دولة غربية، وهي الدولة التي كانت ضحية لمدة

طويلة للدعاية الصهيونية. وفي هذه الندوة، سوف يتحدث ممثل فلسطين. وسبب عقد هذه الندوة هو قناعتنا بأن شعب فلسطين له مثلما لكل الشعوب الأخرى حقوق أساسية لا يمكن التنازل عنها مثل: الاستقلال الوطني والحق بتكوين دولة خاصة، وحقوق الانسان الأساسية الأخرى، فبدون هذه الشروط لن يكون هناك سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط، وهذا موقف عام اتخذته الازمون منذ بضعة أعوام وتم تبنيه الآن بشكل كامل. ثم تحدث عن انطباعاته بعد زيارته الأخيرة للبنان، فقال: خلال زيارتنا إلى لبنان، أثناء الصيف الفائت، أتيحت لنا فرصة رؤية م.ت.ف.، وهي منهمكة بالعمل الفعلي، وهذا العمل هو عمل عسكري وعمل سلمي، وأكبر الأخطاء هو عرض المنظمة وكأنها منظمة عسكرية فقط، فهذه المنظمة أخذت على عاتقها مسؤولية تأمين وادارة شؤون التعليم والصحة والضمان الاجتماعي وتقوم بنشاطات اقتصادية عديدة... الخ. ثم أضاف: إن فلسطين موجودة اليوم لأن م.ت.ف. موجودة ويدعمها كل أفراد الشعب الفلسطيني، وليس هناك أي طرف بإمكانه ادعاء تمثيل الشعب الفلسطيني. ثم تعرض للسياسة العدوانية الاسرائيلية فأكد أن اسرائيل هي المعتدي، هي العدواني، وهي المُضطهد ولن تفلح أية وسيلة في منع الشعب الفلسطيني من الحصول على حقه في تقرير المصير. وأكد رئيس الأزمون أن م.ت.ف. هي الشعب الفلسطيني وابادتها تعني ابادة الشعب الفلسطيني. وحول اتفاقيات كامب ديفيد أشار إلى أن هذه الاتفاقيات لا تعترف باستقلال الفلسطينيين. وقال: لقد كانت هذه الاتفاقيات محاولة للَّعب على الرأي العام العالمي وللتحايل على حقوق الفلسطينيين، فكيف يمكن أن نتوقع أو نطلب من م.ت.ف. أن توافق على كامب ديفيد في الوقت نفسه الذي صعدت اسرائيل عدوانها صيفاً بشكل جدي وهاجمت عاصمتين عربيتين هما بغداد وبيروت، وإزاء هذه الأعمال ليس من المستغرب سماع كل أصوات الاحتجاج والادانة من مختلف أنحاء العالم وخصوصاً الأمم المتحدة التي أدانت وتدين من آن لآخر دولة اسرائيل التي باتت معزولة دولياً. وقد اختارت اسرائيل المجموعة الدولية التي تنتمي إليها والتي تضم دولاً مثل جنوب أفريقيا السلفادور، هندوراس وجنوب كوريا. وفي نهاية كلمته، أشار يان لون إلى لقاء وفد الأزمون الأخير بقائد الثورة الفلسطينية الأخ ياسر عرفات فقال: لقد اجتمعنا مع ياسر عرفات خلال زيارتنا ولمدة ساعة كاملة وأخبرناه عن الندوة فقال: لا تقولوا سوى الحقائق، لأن الحقائق تكفي لوحدها لضمان تأييد الرأي العالمي لنا. ولقد استمعنا إلى هذه النصيحة ونحن نأمل أن لا نقدم إلا الحقائق، ونأمل أن تساهم هذه الندوة في عرض الحقائق في الشرق الأوسط ونحن لا نتوقع أن يكون للمشاركين وجهة النظر ذاتها؛ وهذا مبرر لوجودنا وحوارنا.

ثم ألقى الأخ ملحم كلمة م. ت. ف. وأشار إلى أن الشعب الفلسطيني لجأ إلى أسلوب الكفاح المسلح بعد ١٧ عاماً من الانتظار وممارسة أسلوب المقاومة السلبية، وبعد أن خاب أمله في امكانية السلام والعدل الآتي من المجتمع الدولي. وقد نجحنا، نحن جميع رؤساء البلديات، في الانتخابات لأننا نقول، كما يقول كل الفلسطينيين، بأن م.ت.ف. هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. وفي معرض حديثه عن الأوضاع في الأراضي المحتلة، أشار رئيس بلدية حلحول المبعد إلى أنه حاول أن يوفر لشعبه الماء والكهرباء لأن ٦٠٪ من الماء المتاح يذهب للايفاء باحتياجات ٢٥ ألف مستوطن، ونحو ١,٥ مليون فلسطيني يحصلون على النسبة المتبقية، أما طلبة الضفة الغربية المحتلة فلا يستطيعون الدراسة ومراجعة دروسهم إلا بعد منتصف الليل أي عندما يتوافر هناك فائض في الكهرباء. وقال مخاطباً الوفود الأوروبية: ان الصحف في بلادكم تقول اننا نستغل البلدان الأوروبية لأننا، أي العرب، حسب زعمهم نملك النفط ونصدره إلى أوروبا ونبيعه هناك بأسعار باهظة. وأضاف لعلكم لا تصدقون إذا قلت لكم ان سكان قريتي يعيشون على بعد أميال من خط أنابيب النفط الذي يذهب إليكم، ولكننا لا نستطيع أن نحصل على الكهرباء الضرورية لنا ولأبنائنا لمتابعة مراجعة دروسهم.

ثم ألقى بروفسور جامعة كوبنهاغن، الدكتور س.ن. نيالسين، كلمة مؤثرة؛ وقال: لسوء الحظ لا يمكنني الترحيب بكم باسم الشعب الدانماركي بسبب من التأييد التاريخي لاسرائيل في هذه

المنطقة، ولكنني أرحب بكم باسم ذلك الجزء من الشعب الدانماركي الذي يؤمن بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وقد ازداد هذا الجزء من رقم صغير إلى حركة قادرة على رفع صوتها للدفاع عن الشعب الفلسطيني كواحد من الشعوب المضطهدة. وانني متأكد أنه لو عرف الدانمركيون تاريخ فلسطين وواقع حياة الشعب الفلسطيني، لكان بامكاني أن أرحب بكم الآن باسم الشعب الدانماركي كله. وأضاف: لقد تتبعت تاريخ فلسطين منذ أكثر من نصف قرن وعرفت فلسطينيين كثر وأنا فخور بهم جميعاً. وفي نهاية كلمته، تمنى البروفسور نيالسين للشعب الفلسطيني النجاح في كفاحه العادل من أجل حقوقه الوطنية المشروعة في اقامة دولته الوطنية في وطنه واسترداد حقوقه المغتصبة جميعها. ثم تليت رسائل التحية الموجهة إلى المؤتمر، وأهمها: رسالة ماسامبا ساري رئيس لجنة الأمم المتحدة الخاصة بالحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني والتي ألقاها مدير المكتب الاقليمي للأمم المتحدة في الدول الاسكندنافية. وقد وجه السيد ماسامبا ساري التحية إلى المشاركين في الندوة، وأكد على أهمية النشر والتفهم الواسع للحقائق الخاصة بالمسألة الفلسطينية بالنسبة لعمل لجنة حقوق الشعب الفلسطيني، وكذلك أهمية التعرف على القرارات التي اتخذتها الأمم المتحدة من أجل ايجاد حل لكل جوانب المشكلة الفلسطينية، وأشاد بهذا الاهتمام الواسع بالقضية الفلسطينية الذي يبديه شباب العالم وطلابه والذي من شأنه أن يعزز عملية البحث عن حل عادل لهذه المشكلة.

وفي اليوم التالي لأعمال الندوة، ألقى الدكتور النرويجي نيلس يوتيتشون محاضرة حول: الصهيونية تاريخ وايديولوجيا، عكست مدى التفهم الذي أخذ يبديه المثقفون الأوروبيون لعدالة كفاح شعب فلسطين وخطورة الحركة الصهيونية كحركة عنصرية عدوانية. ثم تحدث الأخ محمد ملحم حول استراتيجية الاستيطان الصهيونية واتفاقيات كمب ديفيد. كما ألقى الوفد اللبناني بياناً أمام المشاركين في الندوة عبر فيه عن وجهة نظر الحركة الوطنية تجاه التطورات الجارية في لبنان والمنطقة العربية. وأكد على أهمية التلاحم الأخوي والمصيري بين الثورة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية.

وفي اليوم الثالث لأعمال الندوة تحدثت المحامية الاسرائيلية، ليا ليشيم، كمندوبة عن «لجنة الدفاع عن المعتقلين السياسيين في اسرائيل»، عن الحقوق السياسية والمدنية للشعب الفلسطيني في اسرائيل والأراضي المحتلة، وأشارت إلى أن خرق اسرائيل لحقوق الانسان الفلسطيني يتعارض مع اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩، كما أن عمليات خرق حقوق الانسان الفلسطيني لا تقوم بها أجهزة الحكومة فحسب، وانما هي تحدث أيضاً من قبل منظمات شبابية سرية. ثم تحدثت عن إغلاق جامعة بيرزيت واضطهاد العاملين فيها، وكذلك عن الأوضاع اللاإنسانية التي يعيش فيها المعتقلون الفلسطينيون، وأشارت إلى أن ٦٣ ألف سجين في اسرائيل موزعين على ٧٠ سجناً لا تتوافر فيها أدنى الشروط الانسانية؛ إذ أن هذه السجون بدون منافذ لاستنشاق الهواء، فهي تحتوي على طاقة صغيرة جداً لا يكاد ينفذ منها الضوء، كما هو الحال في سجن نفحة مثلاً، إضافة إلا أنه ليس هناك أي تمييز بين المجرمين والمعتقلين السياسيين، ثم تحدثت المحامية الاسرائيلية عن نضال الجماهير الفلسطينية والحركة الطلابية الفلسطينية ضد الاحتلال وتشكيلهم لمنظمات سرية وعلنية كحركة أبناء البلد النشطة داخل الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨. وأشارت المحامية الاسرائيلية إلى أن الاعتقال والارهاب هما دائماً من نصيب كل من يتعاطف مع م.ت.ف.

بعد ذلك، قدم الاتحاد العام لطلبة فلسطين دراسة موجزة حول نشأة الاتحاد ونشاطاته ونضالاته، ودور الحركة الطلابية الفلسطينية في النضال الوطني الفلسطيني ضد الاحتلال ومن أجل الاستقلال الوطني، كما تطرقت الدراسة لأوضاع التعليم في الأراضي المحتلة وما يعانيه الطلبة الفلسطينيون من حرمان واضطهاد وما تتعرض له المعاهد والكليات والجامعات والمدارس الثانوية من انتهاك.

ثم قدم الأخ عبد الغني، الأمين العام المساعد لاتحاد عمال فلسطين، دراسة قيمة عن نشأة وتطور الاتحاد ونضال العمال الفلسطينيين في الأراضي المحتلة من أجل حقهم في التنظيم والعمل النقابي المستقل، ومن أجل مصالحهم المادية

والوطنية، ومن أجل حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير واقامة الدولة الوطنية المستقلة.

وفي اليوم الرابع لأعمال المؤتمر، تحدث داود كالوتي ممثل منظمة التحرير الفلسطينية في السويد. وقد جرى نقاش واسع حول القضايا المطروحة، مما عكس الاهتمام العالمي وبخاصة الأوروبي بقضايا النضال الفلسطيني والتفهم المتزايد لعدالة كفاحه ومطالبه.

وكانت الندوة، في اليوم الثاني لأعمالها، قد شكلت ثلاث لجان عمل لأعداد مشاريع القرارات والبيان الختامي. وفي نهاية عمل الندوة، بعد ظهر يوم الخميس، الموافق ١٠ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨١، جرى التصويت بالاجماع على البيان الختامي والقرارات، والتي كان أهمها:

— التأكيد على حق الشعب الفلسطيني في العودة إلى وطنه وحقه في تعويض عادل طبقاً لقرارات الأمم المتحدة بهذا الشأن.

— حق الشعب الفلسطيني، بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، في الكفاح بكل الوسائل من أجل حقوقه غير القابلة للتصرف طبقاً لقرارات الجمعية العامة ٣٢٣٦ و٣٢٣٧.

— دعوة جميع الدول، استناداً إلى قرارات الجمعية العامة للتعامل مع م.ت.ف.، كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني ومنحها وضعاً تمثيلياً في بلدانها.

— التأكيد على قرار الجمعية العامة رقم ٣٣٧٩ والذي صنف الصهيونية كأحد أشكال العنصرية والكولونيالية. وبهذا الصدد، دعت الندوة الجمعية العامة للأمم المتحدة لتشكيل لجنة خاصة تابعة لها ضد الصهيونية.

— ادانة اتفاقية كامب ديفيد التي تجاهلت م.ت.ف. من خلال محاولة فرض الحكم الذاتي على سكان الضفة الغربية وقطاع غزة وكخطة لاقامة تحالف عسكري يهدد المنطقة العربية وضرب القوى التقدمية في الشرق الأوسط وبشكل خاص م.ت.ف. وكخطة لا تجلب السلام إلى الشرق الأوسط بسبب تجاهلها للحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني.

— إدانة اتفاقية كمب ديفيد وكل اتفاقية تعقد بدون الاشتراك الكامل لـ م.ت.ف.

— إدانة كافة الممارسات والاجراءات الصهيونية في الأراضي المحتلة، بما فيها اقامة المستوطنات وعمليات تهويد الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة وكذلك عمليات الضم والالحاق لهذه الأراضي، وتعتبر الندوة جميع هذه الاجراءات لاغية وغير شرعية، وتدعو مجلس الأمن الدولي لاتخاذ الاجراءات الضرورية لضمان تنفيذ اسرائيل للقرارات التي اتخذتها الجمعية العامة بشأن الانسحاب العسكري الفوري والغاء المستوطنات.

كما اتخذت الندوة قرارات تتعلق بتكثيف التضامن مع المناضل زياد أبو عين. (قبل قرار السلطات الأميركية بتسليمه لإسرائيل).

— تنظيم عمليات الدعم المادي للطلبة والشباب الفلسطينيين.

— اقامة معسكرات عمل لشباب مختلف البلدان وطلبتها بالتعاون مع الاتحاد العام لطلبة فلسطين من أجل اعادة بناء الأجزاء التي دمرتها اسرائيل من مخيمات الفلسطينيين.

— إعلان يوم للتضامن العالمي مع طلبة فلسطين وشبابها.

— القيام بحملة احتجاج عالمية ضد قيام السلطات الاسرائيلية باغلاق جامعة بيرزيت.

— تنظيم معسكرات عمل في الأراضي المحتلة بالتعاون مع المنظمات الطلابية والاتحاد العام لطلبة فلسطين... وغيرها من القرارات الأخرى.

بقي أن نشير إلى أن انعقاد هذه الندوة، بحد ذاته، يعدّ نجاحاً فلسطينياً في اختراق ساحة أوروبية ظلت حتى الآن تقع تحت هيمنة الحركة الصهيونية وتأثير اعلامها الواسع الانتشار والقوي التأثير، كما يعدّ نجاحاً للاتحاد العام لطلبة فلسطين ولقيادة الأزمون في استكمال عملية تغيير نهجها السابق المساير لاسرائيل والتي بدأت بطرد اسرائيل من عضوية الأزمون عبر طرد ممثلها من اللجنة التنفيذية لهذه المنظمة منذ عام مضى. وشكل نجاح هذه الندوة حافزاً للقوى الديمقراطية والعمالية والتقدمية الدانمركية لمواصلة نضالها ضد الصهيونية. وقد لفتت الندوة انتباه القوى اليمينية المحافظة فأعطتها أهمية غير قليلة انعكست في حملة الافتراء التي شنها على الندوة في البرلمان الدانمركي، ممثلو الحزب اليميني المسمى بـ «الحزب الليبرالي اليساري»؛ فقد وصف هؤلاء الندوة بـ «مؤتمر للارهابيين»، وهاجموا وزير العدل الدانمركي «الذي يعقد

الصفقات مع مدمني الحشيش والارهابيين» ــ على حد تعبيرهم ــ لموافقته على منح الوفد الفلسطيني سمات دخول إلى الدانمرك. وعلى ما يبدو أنهم نجحوا في تغيير مكان انعقاد الندوة التي كان مقدراً لها أن تجري في العاصمة ذاتها.

وإذا كان لا بد من الاشارة إلى الأخطاء ونقاط الضعف فلا بد أن نشير إلى عدم كفاية الجهود التي بذلها الوفد الفلسطيني وضعف التنسيق بين أعضائه. والقرارات التي صدرت عن الندوة هي جيدة وايجابية إلى حد كبير. وقد عبرت عن تفهم المشاركين في الندوة لكفاح الشعب الفلسطيني وتأييدهم له، من أجل تحقيق حقوقه المشروعة بما فيها حقه في اقامة دولة وطنية مستقلة، إلا أن هذه القرارات مكررة وناقصة. وكان يجب الانتقال من القبول بأضعف الايمان أي تأييد كفاح الشعب الفلسطيني وادانة اسرائيل، إلى مرحلة أرقى في نشاطنا في أوساط المنظمات الاجتماعية والشعبية الواسعة والتي تساهم في خلق الرأي العام العالمي الضاغط على حكوماتها وتشكيله، وبخاصة تلك الحكومات التي تؤيد، بشكل أو بآخر، العدوان الاسرائيلي، ومن أجل فرض تغيير في سياساتها لصالح العدل والشرعية الدولية، ولصالح تأييد حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره على أرض وطنه. فالرأي العام العالمي يرفض العدوان بشكل عام ويدين العدوان الاسرائيلي، وهو أكثر تفهماً وتقبلاً الآن لضرورة ادانة العدوان الاسرائيلي وعدالة الكفاح الذي يخوضه شعب فلسطين من أجل حقوقه المشروعة؛ وذلك بفضل كفاح شعبنا الفلسطيني من جهة وبلوغ العدوانية الصهيونية مبلغاً يضاهي عدوانية النازية إن لم يفُقها من جهة أخرى. والمقصود بذلك كله هو الانتقال من مرحلة الادانة إلى مرحلة أرقى تحدد مسؤولية اسرائيل القانونية والدولية ازاء جرائمها المرتكبة والمتتالية ضد الشعب الفلسطيني وتضع المقترحات التفصيلية من أجل الدعوة إلى اتخاذ اجراءات حازمة ضد العدوان الصهيوني من قبل الهيئات الدولية المعنية وفرض العقوبات المؤثرة على الدولة الاسرائيلية طبقاً للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. أي يجب خلق رأي عام ضاغط على الحكومات المعنية لا يكتفي بالادانة فحسب بل يطالب باجراءات عقابية صارمة ضد المعتدي الصهيوني، وربما نفشل للمرة الأولى والثانية وهذا شيء طبيعي لأن الرأي العام قد لا يستوعب أو يتفهم أهمية ذلك بالسرعة المطلوبة، ولكن مع مرور الوقت والاصرار على هذه المطالبة، وتقديم المبررات العلمية لذلك، بصورة صحيحة ومنطقية، سنصل إلى رأي عام يبادر هو نفسه فيما بعد إلى الالحاح على ضرورة فرض العقوبات على اسرائيل وتحديد مسؤوليتها الدولية والقانونية؛ وتجربتنا مع الرأي العام العالمي وتدرّج تأييده لكفاح شعبنا الفلسطيني، بل وتحول قطاعات أخرى عن تأييد اسرائيل إلى التضامن الفعلي مع كفاح الشعب الفلسطيني، تؤكد ذلك. كما أن تجربتنا، في هذه الندوة، تدلل على توفر المزاج العام للانتقال من موقف الادانة إلى المطالبة بانزال العقاب الرادع بالمعتدي بل وصياغة الأشكال الدولية لمقاومته. فقد استطاع الوفد الفلسطيني ــ وإن كان بعد بذل جهد كبير وتخطي عقبات عديدة ــ أن يفرض قراراً يطالب الجمعية العامة للأمم المتحدة بتشكيل لجنة خاصة ضد الصهيونية كشكل من أشكال العنصرية والكولونيالية على غرار لجنة الأمم المتحدة ضد «الأبارتهيد» وغيرها.

كما طالب أحد القرارات مجلس الأمن باتخاذ الاجراءات الحازمة لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة الخاصة بانسحاب القوات الاسرائيلية من الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، وانهاء كافة أشكال الوجود الاستيطاني فيها. وباستثناء هذين القرارين فقد اكتفى الوفد الفلسطيني بالادانة وحسب، في حين كان يمكن تطوير هذه القرارات، كما أشرنا، وخلق رأي عام مؤيد لها، وبخاصة في منظمة اجتماعية وجماهيرية واسعة كهذه، ومرتبطة بهيئة الأمم المتحدة.

وخلاصة ذلك كله أننا بحاجة، في مثل هذه المؤتمرات، إلى تنسيق بين أعضاء الوفود الفلسطينية والدخول بخطة وصياغة محددة عنوانها الانتقال من ادانة العدوان إلى ضرورة إنزال العقاب الصارم به من قبل المجتمع الدولي.

د. نافع الحسن

كتب

اللوبي الصهيوني في بلجيكا

لوكاس، كاترين، *De zonen van Godfried van bouillon de zionistische lobby in België* (أبناء غود فريد فان بويون: اللوبي الصيوني في بلجيكا)، بروكسل: دار (EPO)، ١٩٦٠، ٢١٦ صفحة (باللغة الفلامنكية).

يتناول لوكاس كاترين في كتابه، موضوع المراجعة هذه، بالدراسة والتحليل، الموضوعات التالية:

١ ــ النفوذ الصهيوني في الحياة السياسية في بلجيكا، وتأثير الصهاينة على سياسة الحكومة البلجيكية تجاه القضية الفلسطينية واسرائيل منذ القرن التاسع عشر حتى الآن.

٢ ــ مراكز قوة اللوبي الصهيوني وتتبع هذه المراكز في نوعين من النشاطات الاقتصادية، وبخاصة في مجال صناعة «الماس» وفي سوق البنوك المتمركزة في بروكسل. وهذا المجال يمثل أحد المواقع المهمة للعناصر الصهيونية.

٣ ــ النفوذ الصهيوني في مجال الاعلام البلجيكي، وذلك من خلال تحليل المواد التي عرضها التلفزيون البلجيكي.

٤ ــ المنظمات والجمعيات الصهيونية، سواء تلك التي تضم اليهود فقط أم تلك التي تضم اليهود وغير اليهود في بلجيكا.

ويوضح الكتاب طبيعة تكوين هذه المنظمات والمؤسسات الصهيونية ومدى تأثيرها على السياسة الحكومية في بلجيكا.. وحقيقة أهداف هذه المنظمات ونشاطاتها في خدمة اسرائيل.

والمواضيع المشار اليها آنفاً تأتي في أجزاء الكتاب تحت العناوين التالية:

المقدمة

وهي بعنوان: «الرجوع الى صهيون». تعطي المقدمة تعاريف للمفاهيم التالية: «اليهودية» و«الصهيونية»، و«دولة اسرائيل». وخلال هذه المقدمة ينتقد الكتاب هذه المفاهيم، والتصورات الخاطئة في أذهان الغربيين حولها، فهو ينتقد مثلاً: «فلسطين كانت أرضاً من دون شعب، لشعب من دون أرض»، والتصورات الخاطئة التي ترى أن الحركة الصهيونية حركة معادية للأمبريالية، حيث يتصورون أنها كانت ضد الاستعمار البريطاني، والتي ترى أن الصهيونية حققت «الحقوق التاريخية لليهود» وأنها «حققت دولة اشتراكية عصرية في الشرق الأوسط».

ويعطي الكتاب الخلفية الحقيقية للصهيونية كحركة استيطانية عنصرية. كما يفنّد التكتيك الصهيوني الذي يدين كل انتقاد للحركة الصهيونية بأنه نوع من «المعاداة للسامية» ويرى أن الصهيونية تحاول بهذا إبعاد الأذهان عن حقيقتها العنصرية باتهام ناقديها بالعنصرية لتموّه الحقيقة.

ويضم الكتاب، في نهايته، عدة ملاحق من ضمنها:

ــ قائمة بأسماء أهم المنظمات والجمعيات والمؤسسات الصهيونية في بلجيكا.

ــ ملحق بقرارات الأمم المتحدة حول الصهيونية وموقف الدولة البلجيكية عند التصويت على هذه القرارات.

ــ فهرست بأسماء الأشخاص والمنظمات المهمة الوارد ذكرها في الكتاب.

اللوبي السياسي

يبحث الجزء الأول من الكتاب في «اللوبي السياسي» فيوضح أن الجو العام البلجيكي كان يتسم بطابع العداء للصهيونية في فترة ماقبل الحرب العالمية الأولى وما بعدها. وظل الأمر على هذه الحال الى فترة أزمة قناة السويس في عام ١٩٥٦. ويمكن ارجاع هذا العداء الى مصالح بلجيكا الاقتصادية في العالم العربي، وبخاصة في مصر.

كان النشاط الاقتصادي البلجيكي، في العالم العربي، قد بدأ منذ عهد الملك البلجيكي ليوبولد الأول والذي عبّر عن طموحه بصورة رمزية، حين وضع نصباً رمزياً، وهو تمثال «غودفريد فان بويون» أمام بلاطه الملكي في بروكسل (هذا التمثال مازال قائماً أمام البلاط الملكي قرب المحطة المركزية في بروكسل). وغود فريد فان بويون هو أحد فرسان الحروب الصليبية في القرن الحادي عشر، وهو الذي أصبح أول ملك لمدينة القدس في ذلك الوقت، أي عندما احتل الصليبيون بيت المقدس.

وهذا مايوضح تعبير البلاط البلجيكي عما أسماه بحقوق بلجيكا في القدس في القرن التاسع عشر، أي بعد مضي ثمانية قرون من الزمن. فقد اعتقد البلاط البلجيكي، حينها، بأنه يستطيع أن يستخدم الحجج التاريخية للحصول على مكاسب في فلسطين، وهذا مايوضح سبب اختيار عنوان الكتاب: «أبناء غود فريد فان بويون».

ولكن بلجيكا، في نهاية القرن التاسع عشر، لم تكن بقوة القوى الكبرى الاستعمارية في ذلك الوقت لتنافس الاستعمار الانكليزي الذي استخدم الحركة الصهيونية الحديثة التكوين. وبهذا، لم يكن أمام بلجيكا الاّ الرضوخ للأمر الواقع. وهكذا فان المصالح الاقتصادية البلجيكية في العالم العربي، والمطامح التي لم يتح لها التحقق بسبب قوة الاستعمار البريطاني الذي استخدم الصهاينة، تركت شعوراً من العداء العام تجاه الصهيونية. وبقي هذا الشعور المؤيد للعرب، والذي كان وراءه الكثير من المصالح والنشاطات الاقتصادية المذكورة بالتفصيل في هذا الجزء من الكتاب، وحتى عام ١٩٥٦، حيث فقدت بلجيكا مصالحها الاقتصادية في مصر حينما وضع عبد الناصر نهاية لها بعد أزمة قناة السويس.

ولكن قبل هذا الوقت، كان هناك استثناء واحد، وذلك حين تمكن الصهاينة، بمناورات ديبلوماسية، من جعل البعثة البلجيكية في الأمم المتحدة تؤيد قرار تقسيم فلسطين. وكان للحزب الاشتراكي البلجيكي تأثير ملحوظ في اتخاذ هذا الموقف: اذ كان لهذا الحزب عدة وزراء في حكومة ذلك الوقت، ومن ضمنهم (Piet Vermeylen) الذي كان ولا يزال أحد أنشط مناصري الصهيونية في بلجيكا، و(Cammile Huysfmans) الذي كان الوزير الاشتراكي للتعليم حينذاك. يقول وزير العمل الاسرائيلي يسرائيل غات (Ysrel gatt) عن هذا الأخير «بأن نصرة (Camille Huysfmans) للصهيونية بلغت الذروة في وقت الصراع من أجل اقامة الدولة اليهودية... فكان لجهوده تأثير كبير حول دفع الوفد البلجيكي لاتخاذ جانب الصهاينة في الجمعية العمومية للأمم المتحدة في ٢٩ تشرين الثاني [نوفمبر] ١٩٤٧».

ووصل النفوذ الصهيوني وتأثير الصهاينة الذروة في فترة حرب عام ١٩٦٧، وحرب عام ١٩٧٣، حيث كانت بلجيكا الى جانب اسرائيل بشكل كامل في مواقفها في البرلمان البلجيكي وفي الأمم المتحدة كذلك.

ولكن هذا الموقف أخذ بالتغير من جديد بعد أزمة الطاقة؛ فرغم أن موقف بلجيكا اتسم بالمحافظة ومساندة اسرائيل في المحافل الدولية، الاّ أن موقفها داخل السوق الأوروبية المشتركة كان يتسم بالتوجه نحو تفهم القضية الفلسطينية.

ومؤخراً، بدأت بلجيكا بالتوجه نحو الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية، وبخاصة عندما كان «سيمونية» وزيراً للخارجية. وقد يبدو مستغرباً قيام سيمونية، الوزير الاشتراكي والمعروف بميوله الصهيونية، بهذا التحرك، ولكن الكتاب يوضح بأن هذا التحرك هو ضمن تيار أخذ يعبّر عن نفسه في الحركة الاشتراكية الدولية والمدعومة من قبل بعض الأوساط الصهيونية من أمثال روتشيلد الذي بدأ باتخاذ مواقف أكثر اعتدالاً لتطوير علاقاته الاقتصادية مع العالم العربي.

اللوبي الاقتصادي

الجزء الثاني من الكتاب مخصص للبحث في

«اللوبي الاقتصادي» وهو يسأل:

ماهي قوة الصهاينة في بلجيكا في المجال الاقتصادي؟

اولاً ــ في عالم البنوك، حيث للصهاينة مواقع رئيسية.

ثانياً ــ في صناعة الماس وتجارته، حيث يحتكر الصهاينة هذه الصناعة، خاصة اذا ماعرفنا بأن الماس يأتي كخامس أهم صادرات بلجيكا الى العالم.. ويوضح الكتاب كيف أن صناعة الماس وتجارته متمركزة في أيدي يهود آنفرس (Antwerpen)، وأغلبية هؤلاء اليهود المسيطرين على صناعة الماس هم من العناصر النشيطة والقيادية في الحركة الصهيونية، ولهم تأثير كبير على الحياة السياسية في بلجيكا.. من أمثال (Josef KomKommer) الذي توفي العام الماضي. وكان صاحب مؤسستين لصناعة الماس. كما كان رئيساً لعدة منظمات صهيونية مناصرة لاسرائيل في بلجيكا من مثل «لجنة هلوكوست» و«أصدقاء الجامعة العبرية في القدس». وكان في الوقت نفسه رئيساً لمنظمة «كيرن هايسود» (Keren Haysod) وهي منظمة تقوم بتنظيم أمور الهجرة الى اسرائيل. ولكنه كان يمثل، في الوقت نفسه، بلجيكا في «الوكالة اليهودية»، وعينته اسرائيل قنصل شرف في بلجيكا.

ويذكر الكتاب أسماء ونشاطات كثيرين من أمثال هذه الشخصية النشيطة الرئيسية، من يهود أنفرس (Antwerpen).

واذا ما أخذنا تجارة البنوك وصناعة الماس، معاً، نرى تأثيرهما على الشخصيات السياسية البلجيكية التي تلعب أدواراً مهمة في الحياة السياسية في بلجيكا من أمثال: ليوتيندمان (Leo Tindemans)، ودوكرو (De Groo)، وم غيللوف (Wim Geldof)، وجان غول (Jean Gol) وغاستون ايسكينس (Gaston Eyskens) ويول فاندين بونيان (Boeynants Paul Banden).. وغيرهم.

ويتناول الكتاب بالتفصيل العلاقة بين صناعة الماس وتجارتها مع تجارة البنوك والنشاطات الاقتصادية الأخرى في بلجيكا، ويكشف عن تأثير أصحاب هذه التجارات والمصالح في الحياة السياسية والاقتصادية ونفوذها، مع التركيز على العلاقة بين أصحاب صناعة الماس والحزب الاشتراكي في بلجيكا. وهذا مايوضح الدعم الكبير الذي تعبّر عنه الشخصيات السياسية في هذا الحزب لقضية الصهيونية واسرائيل. ويورد الكتاب سببين لتوضيح هذا الأمر، وهما:

السبب الأول: ان أغلبية اليهود الذين يتعاملون بتجارة الماس، هم من الذين هربوا من أوروبا الشرقية وهم متأثرون كثيراً بأفكار هرتسل مؤسس الحركة الصهيونية، وهم أعضاء في الحركة النقابية الاشتراكية في بلجيكا.

أما السبب الآخر، فهو أن الشخصيات القيادية الاشتراكية، من أمثال كاميل هيزمان (Camille Huysf mans) واميل فاندير فيلده (Emil Vander de)، قد رأت في الصهيونية بديلاً للشيوعية.

المركز الثاني المهم للصهاينة هو بروكسل، حيث يتواجد سوق البنوك. ومنذ القرن التاسع عشر بدأت أسماء مثل (Phillipson)و (Goldschmidt) و (Blsschofsheom) تبرز في الأسواق المالية، وتمثل الطبقة الأولى من أصحاب البنوك في بروكسل. وهؤلاء كلهم شخصيات صهيونية.. وهم لا يسيطرون على بنوكهم فقط بل تتعدى معاملاتهم الى البنوك الأخرى كبنك بروكسل (Bank Brucsel) وبنك (Pari Bas) والبنك الوطني البلجيكي.. وهم جميعاً اما أعضاء نشيطون في الجمعيات الصهيونية مثل: «الرابطة الاستيطانية اليهودية» و«المؤتمر العالمي اليهودي» أو كانوا من مؤسسي بعض هذه المنظمات، وكان تكتيكهم يتمثل بالتغلغل في الجمعيات الدينية اليهودية للتحكم فيها وربطها بالقضية الصهيونية.

ومن مراكزهم أيضاً جامعة بروكسل الحرة (ULB) وجمعيات الفريماسون (Freemasonaries).

ويوضح الكتاب أن الجيل المعاصر من أبناء أصحاب البنوك، السابق ذكرهم أعلاه، مازال أفراده أقطاباً نشيطين في الحركة الصهيونية في بروكسل. ويتناول هذا الجزء، على انفراد، العلاقة القائمة بين عائلة روتشيلد في غرب أوروبا والحركة الصهيونية. وفي ختام هذا الجزء، يتناول الكتاب العلاقة بين شخصيات صهيونية عدة والمنظمات اليمينيّة المتطرفة في بلجيكا.

اللوبي الاعلامي

يعبر الجزء الثالث من الكتاب، وهو بعنوان «اللوبي الاعلامي»، اهتماماً خاصاً للتلفزيون البلجيكي وبرنامج هذا التلفزيون، باللغة الفلمنكية، حول الشرق الأوسط. أما فيما يتعلق بالصحافة، فان الكتاب يشير الى الدراسة التي نشرها البروفسور (De Raeymaeder) في كتابه: «بلجيكا والصراع العربي ــ الاسرائيلي ١٩٤٨ ــ ١٩٧٨» والتي تناول فيها الصحافة (الصحف والمجلات والحوليات). ولكن الكتاب يتناول بالتفصيل البرامج التلفزيونية حول الشرق الأوسط والمعروضة على شاشة التلفزيون البلجيكي (BRT). لقد كان عدة صحافيين مختصين بالشرق الأوسط يتناولون القضية الفلسطينية على شاشة (BRT) حتى فترة ١٩٧٣ ــ ١٩٧٤. وكان بعض هؤلاء الصحافيين عرضة للانتقاد والهجوم الشديدين والمستمرين من قبل اللوبي الصهيوني، وبخاصة من قبل الشخصيات الصهيونية في مدينة أنفرس والنشيطين في الحزب الاشتراكي

ووصل الأمر الى حدّ أن أعضاء من البرلمان البلجيكي المعروفين بولائهم للصهيونية، من أمثال (Wim Geldolf) و (Jos Van Elewuq)، هاجموا التلفزيون البلجيكي (BRT) من فوق منصة البرلمان.

ولكن منذ عامي ١٩٧٣ و١٩٧٤ ظهر كريس بورمز (Kris Borms) على أنه الصحافي الوحيد الذي يتعامل مع شؤون الشرق الأوسط في التلفزيون.

ويتناول الكتاب برامج هذا الصحافي وتقاريره التي عرضها من على الشاشة بالتحليل والنقد.

يظهر الكتاب أن بورمز هذا كان دائماً يعرض وجهة النظر الاسرائيلية، ويركز دائماً على أن الفلسطينيين هم المسؤولون عن محنتهم. وتقاريره تظهر اسرائيل كمجتمع متسام في الشرق الأوسط. ويشير دائماً الى أن الفلسطينيين هم الذين خدموا الصهاينة، ويشير الى مايدعوه بتعاون الفلسطينيين مع النازيين في المانيا الهتلرية كما أنه، أي بورمز، يؤكد دائماً على ديمقراطية الدولة الاسرائيلية التي يتمتع مواطنوها، ومن ضمنهم العرب الفلسطينيون، بحقوق ديمقراطية أكثر من أي مواطن في الدول العربية في المنطقة.

ويتناول الكتاب بالتحليل والنقد كل هذه الآراء ويشير الى أن بورمز متأثر بشدة بآراء البروفسور الاسرائيلي (Yehosafat Harkabi) والذي كان أحد الأعضاء النشطين في المخابرات الاسرائيلية حتى عام ١٩٥٨ والذي أصبح بعدها مدرساً في الجامعة العبرية في القدس. وهو معروف الآن في اسرائيل بتعليقاته التي يكتبها في الصحيفة الاسرائيلية «معاريف».

عنصرية عن بُعد

يتناول الجزء الرابع والأخير نشاطات المنظمات الصهيونية في بلجيكا من مثل «الوكالة اليهودية» و«منظمة العمل الصهيونية» و«منظمة صندوق الأرض اليهودية» ومنظمة «كيرن هايسود» (Keren Haysod).

هذه المنظمات تقوم بجمع الأموال لتمويل شراء الأراضي واستثمارها واقامة المستوطنات وتشجير الغابات في فلسطين المحتلة وفي الأراضي العربية المحتلة الأخرى. كما تمول زرع الغابات وعمليات التهجير الى اسرائيل. ونشاطات هذه المنظمات تعود بالنفع على اليهود في اسرائيل فقط وليس على العرب في داخل اسرائيل، ولذلك سميّ هذا الجزء «عنصرية عن بُعد».

ويذكر الكتاب أنه حتى الملك البلجيكي بودوين (Baudwin) وجدّه (Albert the Fivst) يمتلكون بعض الغابات التي تحمل اسميهما. وهذه الغابات قد أنشئت على أراضي الفلسطينيين المهجرين.

ويورد الكتاب أسماء الشخصيات الصهيونية التي تسيّر هذه المنظمات والتي تضم أعضاء بلجيكيين من غير اليهود.

ويتناول الكتاب نشاطات هذه المنظمات التي تصب في مجمل السياسة الاسرائيلية في كافة المجالات والتي تسبب المعاناة للفلسطينيين. وكمثال على ذلك، فإن تمويل الجامعة العبرية في القدس من خارج اسرائيل يشكل ٢٥ بالمائة من وارداتها المالية.. ويكشف الكتاب كيف أن منظمة «أصدقاء الجامعة العبرية» في بلجيكا والتي تضم الكثير من الشخصيات الصناعية والمالية والسياسية البلجيكية، تساهم في تمويل هذه الجامعة.

(...)

لوحات عن قرية فلسطينية

Karen Seger (editor), *Portrait of a Palestinian Village The Photograghs of Hilma Granqvist*, With a Foreword by Shelagh Weir, London: Third World Center for Research and Publishing, 1981, 176 Pages.

هل الصور جزء مفيد من نسيج التاريخ الاجتماعي وشواهد مفعمة بالحيوية على الطريقة التي كان يعيش بها الناس في الماضي أم انها، في أحسن الأحوال، آثار عاطفية و«لحظات مجمدة» ليس لها سوى قليل أهمية الاّ لمن يعرفون موضوع الصورة؟

لا شك في أن هناك مشاكل كثيرة تعترض سبيل الذين يبحثون عن لمحات «حقيقية» من ماضي فلسطين في تراثها التصويري. فقد كان المصورون الأوروبيون (الذين شكلوا غالبية من التقطوا الصور في فلسطين، في أواخر القرن التاسع عشر، وأوائل القرن العشرين) وبعض زملائهم المحليين المحترفين، مولعين بأخذ صور تضع البلاد وسكانها في اطار استشراقي أو توراتي، وأدى ذلك، في بعض الحالات، وبخاصة في أعمال المصورين المحترفين، الى تشويهات فادحة. وحتى عندما يكون التلاعب بالموضوعات أقل شططاً فانه كثيراً ما يجعل من الصعب على المرء أن يمنح ثقته للشاهد الذي يطالعه في الصور الفوتوغرافية الكالحة أو في الصور المطبوعة على شرائح من زجاج.

ولا شك في أن النوع ذاته من الاختيار والتشويه موجود في الكثير من التصوير «الكولونيالي». وكان للبلدان المحيطة بفلسطين: سوريا ولبنان ومصر، وكذلك شمال أفريقيا، نصيبها الوافر من الصور الاستشراقية: «شيوخ بدو» صحراؤهم تتشكل من ستارة قماشية مرسوم عليها بضع أشجار نخيل وبعض صخور اصطناعية في استديو، «وفلاحون»، و«سيدات شرقيات» تصوبن نظرات اغواء من خلف النقاب تخفي وتكشف. ولكن، في حالة فلسطين، كان هناك اهتمام خاص بمماهاة المواقع والسكان بالتوراة. وكان لهذا فائدة غير مقصودة تتمثل في أنه أدى الى وجود عدد من الصور عن الزراعة أكبر مما هو عليه في حالة الأقطار المجاورة. ولكن الفلاحين كانوا، في العادة،يحولون الى «رعاة صالحين» كي يتطابقوا مع أنماط العهد الجديد. وتبدو هذه الصور معلقة في الزمان رغم أن الفترة التي أخذت فيها كانت فترة اتسمت بسرعة تغير وتيرة حياة هؤلاء الفلاحين. تلك الفترة التي كانت مقدمة للجيشان السياسي والاقتصادي، وفي النهاية الاقتلاع الجسدي في الثلاثينات والأربعينات.

غير أنه يمكن القول: ان هناك على الأقل شيئاً تحققه هذه الصور، وهو دحض وجهة نظر المستعمرين الصهيونيين القائلة ان السكان المحليين، في تلك الفترة، لم يكونوا غير حفنة لا تصلح لشيء ويمكن تجاهلها والتخلص منها. فمهما كانت الطريقة التي صور الناس بها في هذه الصور ملتبسة، فانها تشكل دليلاً على وجود سكان مستقرين ونسيج اجتماعي ــ اقتصادي قائم.

عدا عن ذلك، فإن الكثير من الصور لا يستحق دراسة جدية، ولكن يعتمد الأمر على من التقط الصور وعلى الغرض الذي التقطت من أجله. فقد كان بين الأوروبيين الذين كانوا يلتقطون صوراً في فلسطين في أوائل القرن العشرين عدد ممن تخطت معرفتهم بالمجتمع الفلسطيني المعرفة السطحية، وممن لم يكونوا يشعرون بالحاجة الى مداعبة الأفكار والقوالب النمطية السائدة في الغرب.

وكان من أبرز هؤلاء الأنتروبولوجية الفنلندية هلما غرانكفيست (Helma Granqvist). وقد جاءت غرانكفيست الى فلسطين، أول مرة، عام ١٩٢٥ بغرض متابعة دراسة عن نساء العهد القديم. ولكنها قابلت، أثناء ذلك، امرأة تدعى لويز بالدينسبيرغر (Louise Baldensperger) كانت قد صرفت معظم حياتها في قرية أرطاس الواقعة الى الجنوب من القدس. وزودها ذلك بمدخل الى حياة القرية أثارها الى درجة حملتها على قضاء السنوات الخمس اللاحقة في دراسة ميدانية في القرية. وخلال السنوات العشرين اللاحقة، وكانت غرانكفيست قد عادت الى القرية لفترة وجيزة في الخمسينات، نشرت نتائج ملاحظاتها في خمسة مجلدات تغطي النواحي المختلفة من حياة القرية: الولادة والطفولة والزواج والوفاة.

وليس هناك سوى عدد قليل من الدراسات الأنتروبولوجية المفصلة عن قرى فلسطينية. وبالتأكيد، فان أي دراسة من هذه الدراسات لا تورد ثروة من التفاصيل عن حياة القرويين ومواقفهم وتوجهاتهم كتلك الثروة التي زودتنا بها غرانكفيست. والأهم من ذلك يعود الى أن اتصالاتها الرئيسية كانت، بطبيعة الحال، مع نساء القرية، ولذا فان رواياتها التي كثيراً ما تكون نقلاً عن أحاديث أجرتها معهن، تركز على وجهة نظر المرأة وعلى مشاغلها واهتماماتها.

كذلك قصرت غرانكفيست (اذ نقلت اهتمامها من نساء العهد القديم الى النساء المعاصرات لها، اللواتي وجدتهن أكثر تشويقاً بكثير) المقارنات التوراتية على بضعة تعليقات ومقتطفات، فكان تركيز أعمالها على الوضع المعاصر. اضافة الى ذلك، فإن الصور التي التقطتها، خلال اقامتها في أرطاس، والتي تبلغ نحو ألف بمجموعها، لم تستخدم منها سوى القليل في كتبها، وهي تتميز بمباشرة غير معتادة أبداً في صور ذلك الزمان.

وقد استطاعت كارين سيفر، وهي أيضاً على معرفة وثيقة بالمنطقة، أن تجمع هذه الصور في كتاب على هيئة مقالة مصورة، وذلك أمر أرادت غرانكفيست أن تفعله على الدوام ولكنها لم تنهه. والموضوع مقسم حسب تقسيمات أبحاث غرانكفيست ذاتها. فالفصل الأول يعالج الاطار الاجتماعي للقرية وبعض تاريخها ويضم صوراً لبعض سكانها وكذلك لبعض زوارها من التجار والحرفيين والسمكريين المتجولين، وأولئك الذين على علاقات وثيقة بالقرية مثل قبيلة التعامرة شبه المستقرة التي كان أفرادها قد تزاوجوا مع أهل قرية أرطاس. ويتبع ذلك فصول مكرسة للولادة والطفولة والخطوبة والزواج والأعياد والوفاة. واضافة الى ذلك تضيف سيفر بعض المواد المقارنة التي جمعتها من زياراتها لأرطاس أخيراً، وكذلك بعض الخلفية عن الحياة الاقتصادية للقرية في العشرينات ومنذ ذلك الحين، وذلك شيء لم تعالجه غرانكفيست بمنهجية الاّ بالعلاقة مع الاقتصاد المنزلي وعمل النساء.

ولم تكن غرانكفيست، من وجهة تقنية، مصورة جيدة. ولا يبدي غير عدد قليل من الصور، البالغ عددها في الكتاب ٢٢٦ صورة، أي نوع من البراعة الفنية. ويتضافر هذا مع سوء نوعية الورق الذي استخدم لطباعة الكتاب، مما يؤدي الى افتقار بعض الصفحات الى الوضوح البصري والتركيز. ولكن ارتباط غرانكفيست بالقرية يؤثر على منظور الكاميرا بشكل ملفت للنظر. ولا شك في أن سائحاً أو مصوراً محترفاً يبحث عن مواضيع لبطاقة بريدية كان سيخرج بصور مختلفة تماماً، وربما نمطية، للمواضيع ذاتها. أما بالنسبة لغرانكفيست فقد كان هؤلاء الناس أفراداً وجزءاً من وحدة اجتماعية، وليسوا أنماطاً على خلفية منظر. وهكذا مهما كان الموضوع فهو جزء من حياة القرية وليس صورة اختيرت عبثاً. ويعطي هذا، حتى للصور ذات النوعية الضعيفة، قوة ومباشرة تفتقر اليهما أعمال الكثيرين من مصوري المنطقة.

اضافة الى ذلك، فان الصور وبخاصة من حيث ترتيبها المنسق المتماسك في الكتاب، تعطي المرء شعوراً بنشاط مستمر على عكس بعض الصور الأخرى التي تجعل المرء يشعر أن

«الراعي» أو «التاجر»، موضوع الصورة، كان لا يزال واقفاً في وضعه المبين منذ بدء الخليقة.

كذلك، فإن الكتاب نادر من حيث أنه يزودنا بسجل فوتوغرافي لقرية في فترة تاريخية معروفة من حياتها. ومن الطبيعي أن يكون لمجموعة الصور، لهذا السبب ذاته، عدد من النقائص اذا ما اعتبرت أدلة اجتماعية ـ تاريخية. فقد أخذت الصور جميعها بين عامي ١٩٢٥ و ١٩٣١ عندما كان بعض أهم الأحداث السياسية يجري في المنطقة المحيطة. والواقع أن غرانكفيست تذكر أحداث الخليل في عام ١٩٢٩ بشكل عابر، ولكن ليس هناك ما يشير الى اتجاهات الناس ومواقفهم من هذه الأحداث أو من مسائل السياسة العامة في ذلك الحين. ولا يمكن للصور بطبيعتها أن تبدي شيئاً من هذا رغم أنها تشكل، من وجهة نظر اقتصادية، تسجيلاً لبعض السلع والمنتجات الجديدة التي كانت قد وصلت الى القرى في ذلك الحين. كذلك، وكما تشير كارين سيفر، «لم تسجل غرانكفيست في الصور غير الملامح الأكثر علانية لكل حدث أو احتفال. فكان من المستحيل أخذ الصور داخل البيوت دون اضاءة ولربما كان القرويون يعترضون على ذلك أو أن الدكتورة غرانكفيست امتنعت عن تصوير الأحداث الأكثر شخصية وخصوصية».

ولا تترك الصور في هذا الكتاب، عن حق، لتتكلم عن نفسها، اذ يعزّز ما تبينه من الحياة اليومية بالنصوص التي كتبتها كارين سيفر، وبتعليقات مفصلة عن كل صورة. ومعظم النصوص مأخوذة اما مباشرة أو تلخيصاً من كتب غرانكفيست لاعادة ادماج الصور بالبحث الذي تنتمي اليه.

ولا شك في أن النص والصور يفيان ثروة المعلومات التي جمعتها غرانكفيست حقها بقدر ما هو ممكن ضمن المساحة المتوافرة في الكتاب. وكان على الصور، من بعض النواحي، أن تحل محل ثراء التواريخ الشفوية للأفراد، والتي أوردتها غرانكفيست مباشرة والأحاديث التي سجلتها في كتبها الأصلية، والتي تبعث في هؤلاء الأفراد الحياة. كذلك استخدمت غرانكفيست عدداً كبيراً من الأغاني الشعبية والقصائد والأمثال لتوضيح الدلائل التي كانت توردها، ومن سوء الحظ أنه لا يمكن افراد حيز سوى لعدد قليل من هذه الأشياء جميعاً في هذا الكتاب.

ويمكن، تلخيصاً، القول: ان عمل غرانكفيست الذي لا يزال، رغم حدوده الميثودولوجية جميعاً، واحداً من أبرز الأعمال الأنتروبولوجية التي تمت في فلسطين، خلال تلك الفترة، يشكل «صورة لقرية»؛ اضافة الى أنه، وبالقدر ذاته من الأهمية، يذكرنا بأن الصورة يمكن على الأقل في حالات كهذه أن تساهم بشيء هام في معرفتنا التاريخية وفهمنا للتاريخ.

لندن: **سارة غراهام ـ براون**

فقر الدعاية الاسرائيلية

Aryeh Y. Yodfat and Yuval Arnon-Ohanna, *P.L.O.: Strategy and Politics*, London: Croom Helm: 1981, 225 pp.

الدعاية والأكاديميا الاسرائيليتان محاطتان، في الذهن العربي بشكل عام، وفي أذهان المثقفين العرب بخاصة، بهالة تبدوان معها كليتيّ الحذق شموليتيّ المعرفة. غير أن قراءة كتاب كهذا الذي نحن بصدده كفيلة بالشفاء من مثل هذا الوهم؛ فهو لكونه كتاباً دعاوياً فجاً تسربل بثياب أكاديمية، خير مثال على فقر الدعاية وبؤس الأكاديميا الاسرائيليتين في وقت معاً.

أحد مؤلفيّ الكتاب، يودفات، كاتب اسرائيلي معروف متخصص بالكتابة حول الشرق الأوسط، أما الآخر فمحاضر في جامعة حيفا. وهما يعلنان، في مقدمة الكتاب، وبالرصانة التي يتطلبها الموقف، أن هناك ندرة في اعداد المنشورة على مستوى أكاديمي عن ايديولوجية منظمة التحرير ووجهات نظرها السياسية ومصادر قوتها وبنيتها الاجتماعية والادارية. ولذا، فإن الكتاب يحاول، بالطبع طبقاً لمؤلفيه، تصحيح هذا الوضع وتقديم «دراسة شاملة لمنظمة التحرير على أساس انضباط بحثي منهجي».

غير أن ما يهدف إليه الكتاب في الحقيقة هو حقن عقل القارىء بثلاث أفكار رئيسية هي:

أولاً: ان معارضة الفلسطينيين لاتفاقية كامب ديفيد ليست حقيقية بل مفروضة عليهم بواسطة الارهاب الذي تمارسه منظمة التحرير.

ثانياً: ان منظمة التحرير لا تمثل في الحقيقة الفلسطينيين.

ثالثاً: ان منظمة التحرير لا تعني ما تقول عندما ترفع شعار الدولة الديمقراطية العلمانية أو السلطة الوطنية، فهي ملتزمة بايديولوجيا تستهدف التدمير الجسدي الكامل لاسرائيل واقامة دولة فلسطينية عربية مكانها. ولعل من المفيد التعرض بايجاز للطريقة التي يقدم بها المؤلفان دعاويهما عبر حجج خادعة تتسم بالمراوغة.

يذهب الكتاب إلى أن نشاطات منظمة التحرير في أعقاب كامب ديفيد «كانت في الواقع موجهة أساساً ضد الفلسطينيين بهدف الحيلولة دون تعاونهم ودعمهم لمبادرة السلام ومقترحات الادارة الذاتية» (ص، ٧). وبعد ذلك يرد سرد مشوش لأحداث تتراوح بين تصفية بعض المتعاونين مع الاحتلال وبين اغتيال ممثل منظمة التحرير في لندن واغتيال علي سلامة، أحد قادة فتح، وزهير محسن، قائد الصاعقة، لاعطاء انطباع مفاده أنه يمكن، بشكل ما، القاء مسؤولية هذه الأحداث جميعها على منظمة التحرير؛ وأنها، أي هذه الأحداث، جزء من حملة عداء المنظمة لكامب ديفيد! ولكن اذا كان «الفلسطينيون، بفعل تهديدات م.ت.ف.، قد منعوا بالفعل من التعاون مع اسرائيل» (ص، ٩)، فإن المؤلفين لا يجدان من الضروري أن يفسرا ما الذي دفعهم إلى محاربة الاحتلال الاسرائيلي واتفاقات كامب ديفيد بنشاط وتصميم.

أما بالنسبة لمسألة التمثيل، فإن الكتاب يقرر ببساطة، ودون أية شواهد، أن المنزلة التمثيلية للمنظمة «ليست مقبولة لكافة الفلسطينيين أنفسهم. مثلاً أولئك الذين يعيشون في الأردن» (المقدمة). وعندما يعلن فلسطينيو الضفة الغربية أن م.ت.ف. تمثلهم، فلا تصدقوهم، ذلك أن هناك «ميولاً أقل بروزاً يقبلها الكثيرون ولكنها لا تظهر على السطح». ويحتاج الأمر بالطبع إلى باحثين جديين كالمؤلفين لينطقوا هذه الميول وينفخوا فيها الروح ليتبين أن «أعضاء منظمة التحرير هم من المنفيين واللاجئين الذين تركوا أراضيهم في عام ١٩٤٨. والأرض عنصر رئيسي في المجتمع العربي المحافظ، وبما أن اللاجئين بلا أرض فإنهم يعدون ذوي منزلة اجتماعية أدنى من منزلة الفلاحين في الضفة». وإضافة إلى ذلك، «فإن حمائل النخبة في الضفة الغربية تغار على ماضيها. أما غالبية قادة م.ت.ف. فهم من السهل الساحلي؛ حيث السكان مختلطون» (ص، ٧٣). لا شك أن هذه الحجج «السوسيولوجية» المزيفة التي تتخللها مقتطفات تورد على لسان مجهولين مثل «عرب الضفة الغربية» و«عربي تقليدي من نابلس» (للأسف لا يرد شيء على لسان سائق التاكسي الذي يقوّله المراسلون الصحفيون من الدرجة الثالثة عادة ما هب ودب) أدلة ناصعة على «الانضباط البحثي المنهجي» الذي يفرضه المؤلفان على نفسيهما.

وبالمثل، يصر المؤلفان على أن ايديولوجيا م.ت.ف. ثابتة لا تتغير ولا تنمو ولا تتطور، وتجد أوضح تعبير لها في الميثاق الوطني الفلسطيني كما عدّل عام ١٩٦٨. ولكن ماذا عن كل التطورات اللاحقة: فكرة وشعار الدولة الديمقراطية، النقاش حول البرنامج المرحلي، مقررات المجالس الوطنية؟ انها جميعاً «مصممة للاعلان فحسب ويقصد بها العلاقات العامة فقط. أما للاستخدام داخل م.ت.ف. نفسها فيستخدم توجه مختلف» (ص، ٥٥). ويصبح سخف هذا التأكيد واضحاً عندما يقرر المؤلفان أن «هذه الايديولوجيا الرسمية تقف عثرة في سبيل م.ت.ف. نفسها وتحول دونها وتحقيق أهدافها الرئيسية». فعدا عن أن قولاً كهذا يشي بافتقار كامل إلى فهم ما هي الايديولوجيا، لا يبذل المؤلفان أي جهد لتفسير ما يدفع المنظمة إلى «الابقاء» على ايديولوجيا لا تعجز عن خدمة أهدافها فحسب بل تناوئها أيضاً.

وليس من الصعب كذلك تبيان أن القسم الأخير من الكتاب وهو بعنوان: «القوى العظمى وم.ت.ف.» يسعى بالطريقة المتهافتة ذاتها إلى تصوير العلاقة بين م.ت.ف. والاتحاد السوفياتي على أنها علاقة يستخدم الأخير بها المنظمة أداة نافعة أحياناً ولكنها تكتيكية فحسب في كافة الأحيان. وبالمثل، يمكن بسهولة سوق عدد من المقتطفات التي لا يملك المرء حيالها إلا الابتسام الساخر، لكن المقتطف التالي يكفي: «طبقاً لعقيدتها الماركسية ـــ اللينينية، قامت الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٦٩ بتشكيل حزبها الخاص بها وأسمته منظمة الاشتراكيين اللبنانيين»! (ص، ٤٦). بل أن هناك بعض الالتباس حول ما هو عنوان الكتاب، فهو يرد في بعض المواضع على أنه «م.ت.ف. الاستراتيجية والسياسة» وفي مواضع أخرى على أنه «م.ت.ف.: الاستراتيجية والتكتيك».

إن هذا الكتاب يشكل مثالاً صارخاً على جهود «أكاديمية» تفتقر إلى الفضائل الأكاديمية الأولية، وتعبيراً عما يبدو أنه أصبح تقليداً راسخاً في العلوم الاجتماعية الاسرائيلية: الأكاديمي مجرد خادم خنوع للحكومة.

لندن: **خليل هندي**

شهريات

المقاومة الفلسطينية ـ عسكرياً

الثورة تعزز عملياتها العسكرية في الداخل

تتواصل الحرب الفلسطينية ـ الاسرائيلية في مختلف أوجهها وساحاتها؛ وذلك رغم استمرار حالة وقف إطلاق النار المعلن في أواخر تموز (يوليو) ١٩٨١، إثر حرب تموز (يوليو) الفلسطينية ـ الاسرائيلية في الجنوب اللبناني. وإذا كانت العمليات العسكرية المباشرة، أو الرئيسية، قد توقفت عبر خطوط الهدنة اللبنانية ـ الاسرائيلية، فإن التوتر عاد إلى هذه المنطقة، فيما تصاعدت الحرب العسكرية الخفية داخل الوطن المحتل؛ وذلك خلال شهري كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨١ وكانون الثاني (يناير) ١٩٨٢.

الداخل

استمرت الحرب الفلسطينية ـ الاسرائيلية داخل فلسطين المحتلة، وشهدت تصاعداً نوعياً وكمياً ملحوظاً، ويعود ذلك بالأساس إلى محاولة سلطات الاحتلال فرض نظام الإدارة المدنية على الشعب الفلسطيني في المناطق المحتلة عام ١٩٦٧. وقد فرض هذا النظام على الضفة الغربية وقطاع غزة بين أواخر شهر تشرين الثاني (نوفمبر) وبداية شهر كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨١، وقد لاقى أعنف معارضة شعبية على الفور: إذ انطلقت التظاهرات في كافة مدن الضفة والقطاع، وقذف المتظاهرون الحجارة وزجاجات المولوتوف على جنود الاحتلال الذين استخدموا الغاز المسيل للدموع والرصاص. وقد نشأت حالة حرب فعلية في هذه المناطق؛ حيث فرض نظام حظر التجول في مدن عدة، واعتقل مئات عدة من المتظاهرين، كما وجهت التهمة إلى عدد كبير منهم برشق جنود الاحتلال بالحجارة وقنابل المولوتوف. هذا، وقد قتل، أو جرح، عدد كبير من المواطنين الفلسطينيين في مدينة رفح في قطاع غزة، حين أطلق عليهم الجنود الصهاينة النار خلال التظاهرات.

وإذا كانت التظاهرات والاضرابات قد هدأت بعض الشيء مع حلول العام الجديد، فلم تهدأ وتيرة العمليات العسكرية التي نفذها الثوار الفلسطينيون في الأرض المحتلة، حيث تعددت وتنوعت هذه العمليات كثيراً؛ فقد اغتيل مدير سجن رام الله، روني نيتزان، في ١٩٨١/١/١٢، نتيجة إطلاق النار عليه من سلاح أوتوماتيكي، وتبع ذلك تفجير مصنع للأثاث في قرية إيهود في ١٩٨١/١/١٥؛ مما أسفر عن جرح ٤ مستوطنين. وتوالت، في هذه الأثناء، العمليات العسكرية المحدودة ضد عملاء العدو من أعضاء روابط القرى في الضفة الغربية. ويذكر، في هذا المجال، أن العدو سبق له أن اتخذ قراراً بتسليح أفراد هذه الروابط، وقام فعلاً بتسليح عدد منهم، بحجة توفير الحماية للنفس. إلا أن هؤلاء العملاء أخذوا يطلقون النار، إما على المواطنين أو في الهواء إرهاباً، دون أن تتدخل قوات الاحتلال.

وقد أحرقت سيارة أحد أعضاء الرابطة القروية لمنطقة بيت لحم في ١٩٨١/١٢/٣، وسيارة أخرى لعضو آخر في الرابطة ذاتها في ١٩٨١/١٢/٢٦. وتلا ذلك إطلاق النار على منزل حاخام المدرسة الدينية في القدس، في ١٩٨١/١٢/٢٩، ولم يعتقل مطلق النار رغم كثافة التواجد الصهيوني. وتبعت هذه العملية عملية أخرى موجهة ضد المدرسة الدينية (في يتسفات نير في القدس) في اليوم التالي، حيث اكتشفت عبوة على مدخل المدرسة وتم تفكيكها قبل انفجارها. إلا أن عبوة أخرى انفجرت في اليوم ذاته داخل سيارة أحد أفراد الشرطة الصهاينة، في منطقة تالبيوت في القدس. هذا، وأعلن الناطق العسكري الاسرائيلي، في ١٩٨٢/١/١، أن الفدائيين قاموا، خلال العام ١٩٨١، بما مجموعه ٣١٥ عملية، فيما ادعى قتل ٢٠٥ فدائيين على كافة الجبهات، علماً أن هذا الرقم هو أضعاف الرقم الحقيقي لعدد شهداء الثورة خلال كافة العمليات والمعارك في عام ١٩٨١.

وشهد شهر كانون الثاني (يناير) ١٩٨٢ استمراراً لهذا المعدل من العمليات العسكرية، حيث افتتح ثوار الخلايا السرية، في الداخل، العام الجديد بمحاولة اغتيال عدد من العملاء الأعضاء في الرابطة القروية لمنطقة رام الله. والمعروف أن هؤلاء العملاء هم أبناء وأحفاد العميل يوسف الخطيب الذي اغتيل مع ابنه البكر مؤخراً، على مقربة من قرية بلعين قضاء رام الله. وقد قام هؤلاء باطلاق النار على عدد من مواطني بلعين وعلى منازلهم، متسلحين بالأسلحة والدعم من سلطات الإدارة المدنية الاسرائيلية. هذا، وقد اكتشفت عبوة جاهزة للانفجار بالقرب من بيت لحم في اليوم ذاته، وكان برفقة العبوة مناشير تحريضية تحمل توقيع حركة «فتح». وقد حققت عبوات أخرى زرعت في السوق المركزي لبتاح تكفا، شرقي تل ـ أبيب، نجاحاً أكبر، حيث انفجرت عبوة أولى صباح ١٩٨٢/١/١١ في السوق وأصابت عدداً من المستوطنين بجراح، أما الثانية، فقد انفجرت بين أيدي الخبير العسكري، الذي قدم ليفككها، فأصيب بجراح بالغة. وقد انفجرت عبوة ثالثة، في اليوم ذاته، في سيارة لأحد ضباط الأمن الاسرائيليين، في مدينة عسقلان على الساحل الفلسطيني. ولم يهدأ تفجير العبوات طويلاً؛ إذ انفجرت عبوة جديدة يوم ١٩٨٢/١/٢٠ داخل محطة الباصات في بتاح تكفا، محدثة أضراراً وعدداً غير محدد من الاصابات. وتلا ذلك اكتشاف عبوة وتفكيكها في حي رامات أشكول في القدس، يوم ١٩٨٢/١/٢٤.

عملية متقدمة نوعياً: انتهى شهر كانون الثاني (يناير) ١٩٨٢ بعملية ملفتة، تمثلت حلقتها الأولى بزرع ثلاثة ألغام على طريق منطقة ميهولا في غور الأردن، وقد اكتشف العدو هذه الألغام يوم ١٩٨٢/١/٢٩، ولم يتضح ما إذا كان قد اكتشفها بعد انفجار أحدها بسيارة اسرائيلية، أم دون وقوع إصابات حسب ادعائه. إلا أن المؤكد هو أن الألغام استعملت لإلهاء العدو فقط، فيما اخترقت مجموعة أخرى من الفدائيين داخل الأرض المحتلة ووصلت إلى عمق ١٧ كلم غربي النهر قرب قرية تياسير. هذا، وقد قامت المجموعة المتسللة بنصب كمين لآليات العدو في ١٩٨٢/١/٣١، فجرت معركة عنيفة دامت خمس ساعات، وقد استخدم الثوار الثلاثة، من أفراد المجموعة الفدائية، كمية كبيرة من القنابل اليدوية والرصاص خلال الاشتباك، الذي أسفر عن اصابة آلية اسرائيلية واحدة على الأقل، وإصابة عدد من الجنود بين قتيل وجريح، نظراً إلى امتلاك المجموعة الفدائية للمبادرة وقيامها بمفاجأة العدو. وقام العدو على الفور بتطويق المنطقة بكاملها وإحضار النجدات من جنود وآليات وطائرات هليكوبتر، إلا أنه لم ينجح في القبض على المجموعة إلا بعد جرح اثنين من أعضائها. أما المجموعة الأولى، فتمكنت من الافلات من قبضة العدو تماماً لتعود إلى نقاط انطلاقها بسلام. وقد حاول العدو استغلال هذه العملية الفدائية لتبرير استعداده للقيام بعملية عسكرية في جنوب لبنان، إلا أن مجموعة عوامل ومنها تخوف رئيس الوزراء الاسرائيلي بيغن من ردة فعل الثورة ومن الردود الدولية (كما جاء في مجلة تايم الأميركية في ١٩٨٢/٢/٧)، أدت إلى تخفيف اللهجة الاسرائيلية، وذلك، رغم خطورة العملية. وقد أظهر مدى خطورتها قيام رئيس الأركان في جيش العدو، رفائيل ايتان، ورئيس

الاستخبارات العسكرية، يهوشوا ساغي، بعقد مؤتمر صحافي، عشية ١٩٨٢/١/٣١، للتهديد بضرب الثورة في لبنان انتقاماً. كما أطلقت التحذيرات باتجاه الأردن، كما جاء على لسان رئيس لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست، موشي أرينس. والأرجح أن عملية الغور لم تكن الأخيرة ضمن اتجاه تصعيد العمل العسكري في الداخل كمياً ونوعياً.

الحرب الاسرائيلية المضادة: منذ أن انطلقت الانتفاضة الشعبية العارمة في فلسطين المحتلة، ليس في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ فحسب، بل وفي القسم المحتل عام ١٩٤٨ أيضاً، وسلطات الاحتلال الاسرائيلي تحاول أن تجهض التحرك الشعبي، وتحمل الشعب الفلسطيني على هجرة الأرض ومن ثم المناطق المحتلة كلياً. وكان من علامات فشل هذه السلطات في خطتها، إطلاقها لمؤامرة «الادارة المدنية» التي تمهد الطريق لإعلان «الحكم الذاتي» الذي يطرحه مناحيم بيغن. وينعكس الفشل الاسرائيلي كذلك في حرب خفية متنامية تطلقها جهات اسرائيلية عدة ضد أهالي الأرض المحتلة. ويلاحظ أنه، خلال الشهرين المنصرمين، ازدادت عمليات التعرض للمواطنين الفلسطينيين وممتلكاتهم من قبل جيش الاحتلال بل ومن قبل المستوطنين الصهاينة «المدنيين» ومن «عملاء روابط القرى». وشملت أعمال التعرض هذه الاعتداء بالضرب أو باطلاق النار على المواطنين، مثل حرق سيارة في بيت ساحور (١٩٨١/١٢/٢) وقتل ثلاثة شبان في رفح أثناء التظاهر (١٩٨١/١٢/٧) والاعتداء على ما مجموعه ٦٠ مواطناً عربياً من العاملين في الغور (حتى تاريخ ١٩٨٢/١/١٨) واطلاق النار من قبل عملاء روابط القرى في أكثر من مناسبة في قرية بلعين وفي بيت ساحور (في ١٩٨٢/١/٣١، على سبيل المثال). ولم تقتصر أعمال الاعتداء هذه على الحوادث الفردية، بل شملت أعمال هدم المنازل؛ حيث هدم منزل في الخليل في ١٩٨١/١٢/٢٠، وأغلقت متاجر عدة في غزة والخليل، ومنعت إعادة بناء البيوت التي هدمت سابقاً في بيت ساحور وغيرها، فيما هدم منزل آخر في قرية بيت عوريف، قضاء نابلس، و ٢٣ منزلاً في القدس في ١٩٨٢/١/٢٦. وشهدت المناطق المحتلة كذلك عمليات مستمرة للاستيلاء على الأرض كما حصل في منطقة عزون قضاء نابلس، وقرية جيب قضاء رام الله، ومنطقة فريديس قضاء بيت لحم، في ٨ و ١١ و ١٩٨٢/١/٢٧. وشهدت مدينة قلقيلية عمليات اقتلاع الأشجار وشهدت الضفة إقامة مستوطنات جديدة في كل من رام الله (مستوطنتان) وأخرى في الجليل، ويذكر أن ما مجموعه ١٠ نقاط عسكرية أقيمت في الضفة الغربية، خلال الشهرين المنصرمين، تمهيداً لتحويلها إلى نقاط استيطان. وحين ينظر المرء إلى مجموع هذه الممارسات ويلاحظ أنها تزداد عدداً وكثافة، وأن الجنود أو المستوطنين المسلحين يقومون بها، يجد أن ما يدور في الأرض المحتلة حالياً ليس سوى حرب مضادة تقوم بها قوات عسكرية «نظامية» و «غير نظامية» اسرائيلية، وتتسم هذه الأعمال بالطابع العسكري البحت؛ مما يبرر اعتبارها حرباً فعلية. وما يؤكد هذا القول هو قيام العدو بحملة واسعة في منطقة الجليل خاصة؛ حيث اصطدم حرس الحدود مع بدو الجليل في ١٩٨١/١٢/٤؛ مما أدى إلى جرح واعتقال عدد من المواطنين الفلسطينيين وهدم ٣ أكواخ تابعة لهم. كما توالت أعمال الاعتداء؛ حيث قتل مواطن فلسطيني من قرية سخنين الجليل في ١٩٨١/١٢/٢٩، بانفجار لغم من مخلفات مناورات الجيش الاسرائيلي الذي كان قد رفض أن يمسح المنطقة تحسباً لمثل هذه الحوادث. وتبع ذلك الاشتباك مع أبناء القرية وإحضار القوات العسكرية الاسرائيلية، التي عادت، في ١٩٨٢/١/١٢، فاقتحمت القرى العربية في الجليل ضمن حملة عسكرية منسقة استمرت لمدة أسبوع كامل تقريباً، وتركزت الحملة بداية على قرى المثلث، وبخاصة الطيرة والطيبة وكفرقاسم، إلا أنها شملت ما مجموعه ١٠٠ قرية؛ حيث عزلت القرى واحتلتها القوات الاسرائيلية وفتشت المنازل واعتقلت العديد من المواطنين، فيما راح الجنود الصهاينة يطلقون النار داخل الشوارع وفي الهواء إرهاباً.

وأخيراً، فإذا كان من حاجة إلى المزيد من البرهان على تصاعد حالة الحرب بين الشعب الفلسطيني وبين الغزاة الصهاينة في الآونة الأخيرة، فتكفي نظرة سريعة إلى قائمة المعتقلين والمحكومين، كما صدرت خلال الشهرين الأخيرين؛

حيث صدرت الأحكام على ما مجموعه خمسين مواطناً فلسطينياً (ولبنانياً واحداً بتهمة تدريب الفدائيين، وقد خطف أصلاً من زورق صيد مقابل صور)، وشملت ٩ أحكام بالسجن المؤبد. أما عدد الذين كانوا يحاكمون، خلال الشهرين المنصرمين، فبلغ ٨٩، فيما شملت الاعتقالات ١٠٩ مواطنين، ولا يشمل هذا العدد أكثر من ١٠٠ معتقل بتهمة «المبيت غير الشرعي» في المناطق المحتلة عام ١٩٤٨، وأكثر من ٥٠٠ معتقل (وربما أكثر من ألف) أثناء التظاهرات. أي أن كافة المحكومين والمعتقلين المذكورين (٢٤٨ مواطناً) متهمون بتهم الانتماء إلى الثورة الفلسطينية ومقاومة الاحتلال، وقد اتهمت الأكثرية الساحقة بالانتماء إلى حركة «فتح»، وبعمليات إلقاء القنابل ووضع العبوات واطلاق النار وحيازة الأسلحة والمتفجرات. وجدير بالذكر أن عدداً كبيراً من هؤلاء قد اعتقل في غزة، وهم من الذين عملوا مع الشهيد رفيق السالمي، (٢١ متهماً) وعدداً آخر في نابلس (٨٤ متهماً).

الجنوب اللبناني

لم تحصل، حتى الآن، مواجهات عسكرية مباشرة بين قوات الثورة الفلسطينية وبين العدو الصهيوني. إلا أن حالة التوتر ازدادت اثر اطلاق قادة العدو التهديدات المتكررة والمتعلقة بتسليح الثورة الفلسطينية وبنواياها. وقد انعكس القرار الاسرائيلي بضم مرتفعات الجولان السورية (كانون الأول- ديسمبر ١٩٨١) على لبنان سلبياً؛ حيث باتت الطلعات الجوية الاسرائيلية يومية فوق الجنوب والعاصمة بيروت. وعادت الزوارق إلى الظهور المتقطع مقابل الساحل الجنوبي ومقابل بيروت. وتوزعت الطلعات الجوية المعادية بين طلعات استطلاعية على ارتفاع شاهق فوق بيروت، وأخرى فوق أنحاء الجنوب شاركت فيها الطائرات المروحية. أما الزوارق، فقد ظهرت أمام بيروت أكثر من مرة (١٩٨١/١٢/١٢ و١٩٨٢/١/١٨، مثلاً) والدامور (١٩٨١/١/٢٢)، كما ظهرت أمام صور والساحل الجنوبي في أحيان عدة، وقد قامت بالاعتداء على سبعة قوارب صيد لبنانية أمام صور، يوم ١٩٨٢/١/٢٢، فأصابت وأغرقت بعضها وأصيب عدد من الصيادين بين قتيل وجريح.

ولم يقتصر النشاط العسكري، في الجنوب اللبناني، على طلعات الطيران الحربي وظهور الزوارق. إذ أن اسرائيل لجأت كعادتها إلى تحريك عميلها سعد حداد كي يوتر الوضع دون أن تتدخل هي مباشرة نظراً إلى الردود الدولية واستمرارحالة وقف اطلاق النار. حيث تسللت قوات تابعة لسعد حداد إلى بلدة تولين في القطاع الأوسط في الجنوب اللبناني، ونسفت منزل أحد المواطنين (١٩٨١/١٢/٢)، وكررت هذه العملية كذلك في ١٩٨١/١٢/١٠ في بلدة ياطر؛ حيث نسفت منزلاً آخر، وفي بلدة الخريبة في ١٩٨١/١٢/١٥؛ حيث نسف منزل آخر، كما تصدى الأهالي للمتسللين ومنعوهم من تحقيق أغراضهم في بلدة حداثا في ١٩٨١/١/٢٣. ولم تقتصر عمليات التسلل على هذه الحالات، بل شملت تسلل قوات تابعة لسعد حداد وقوات اسرائيلية إلى مناطق شبعا وكفرحمام وتلة الشعيرة وبلاط. وتابعت القوات الاسرائيلية محاولاتها لجر مياه الوزاني (منطقة القليعة) إلى داخل فلسطين المحتلة. كما انعكست حالة التوتر في تزايد حوادث اعتداء قوات سعد حداد على قوات الطوارىء الدولية، وفي استمرار احتلال رجال سعد حداد للتلة ٨٨٠ في جوار بلدة حداثا (قضاء بنت جبيل)، داخل منطقة عمل الكتيبة الايرلندية التابعة لقوات الطوارىء. وقد قامت قوات سعد حداد وكذلك القوات الاسرائيلية ومرابض مدفعيتها في اصبع الجليل برمايات متكررة برشاشاتها ومدفعيتها تجاه ابل السقي وشبعا ووادي الليطاني وحاصبيا وغيرها.

وربما كان التطور البارز والأخطر في الجنوب، والذي يحمل دلالات لاحتمال قيام اسرائيل بهجوم على مواقع الثورة في الجنوب، هو قيام القوات الاسرائيلية بعدة مناورات داخل القرى اللبنانية المهجورة؛ حيث قامت قوات المظليين بمساندة الآليات والمدفعية باقتحام أهداف وهمية في قتال شوارع داخل الخيام ويارين ومروحين، فيما أدخلت مدافع بعيدة المدى وراجمات صواريخ وآليات إضافية إلى الشريط الحدودي داخل الأرض اللبنانية. وزودت قوات سعد حداد بدبابات سوفياتية الصنع من طراز «ت ــ ٥٤» كانت قد غنمتها القوات الاسرائيلية في ١٩٦٧ و ١٩٧٣. وتنذر كافة هذه الاجراءات، إضافة إلى

تصريحات القادة الصهاينة، باحتمال حدوث هجوم اسرائيلي وشيك على مواقع الثورة. إذ أن وزير الدفاع الاسرائيلي شارون حذر مرات عدة من دخول أسلحة جديدة وذخائر إضافية إلى الجنوب لدعم القوات الفلسطينية، كما حرض ايتان وارينس ورابين على التدخل فور خرق وقف اطلاق النار من قبل الثورة. ويلاحظ، في هذا السياق، المباشرة في بناء الملاجىء في عدد من المستوطنات الاسرائيلية في شمال فلسطين ومثلاً في كريات شمونة ونهاريا، ومحاولة تدريب طلاب المدارس في «مدن التطوير» في الشمال تمهيداً لدخولهم الجيش.

شؤون الثورة

قامت الثورة، خلال الشهرين المنصرمين، بعدد من الاجراءات لمواجهة الوضع المتطور الذي نشأ عن اطلاق اسرائيل حرباً عسكرية – سياسية داخل فلسطين المحتلة رافقها التهديد بالتدخل في جنوب لبنان بهدف ضرب البنية التحتية العسكرية الفلسطينية بحجة استلام الثورة لكميات جديدة من الأسلحة الثقيلة والذخائر. وقد قيمت قيادة الثورة الوضع القائم، ورأت أن حكومة بيغن تفكر باجتياح الجنوب اللبناني أو بعملية واسعة فيه لضرب الثورة من جهة ولاختبار ردود فعل الرئيس المصري الجديد حسني مبارك من جهة أخرى. واتضح ذلك التحليل وتم تداول إجراءات المواجهة في سلسلة من الاجتماعات للقيادة الفلسطينية (اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية) والقيادة العسكرية الفلسطينية (عدة اجتماعات للمجلس العسكري الأعلى للثورة الفلسطينية) وقد ترأس ياسر عرفات، رئيس اللجنة التنفيذية للمنظمة والقائد العام لقوات الثورة، هذه الاجتماعات، كما ترأس عدة اجتماعات أخرى للقيادة المشتركة اللبنانية – الفلسطينية وللمجلسين العسكريين الموسع والأعلى في حركة «فتح»؛ حيث انعقدت اجتماعات لمختلف هذه الهيئات في ٣ و ٦ و ٢٢ (اجتماعان) من كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨١، وفي ٧ و ٨ و ١١ و ٢١ من كانون الثاني (يناير) ١٩٨٢.

وترجمت هذه المداولات على أرض الواقع باتخاذ قرار يقضي بتعبئة عدد من الطلاب والشباب عسكرياً: حيث تمت تعبئة أعداد كبيرة منهم بلغت آلافاً عدة. وقد زار ياسر عرفات بعض معسكرات التعبئة في بيروت والدامور والجنوب، في ٢ و ٥ و ١١ و ١٢/١٢/١٩٨١. وقد وجهت الدعوة إلى الفلسطينيين المقيمين في الجماهيرية العربية الليبية من أجل تلبية قرار التعبئة، فيما قدم عدد آخر من الطلاب الفلسطينيين في الخارج لأداء الخدمة. هذا، وقد اختبرت القيادة الفلسطينية نظام الاحتياط في أوائل كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨١، حيث أمرت بإجراء تعبئة جزئية للاحتياط الدائم في لبنان، وعلم من مصادر الثورة أن عدداً كبيراً من أفراد الاحتياط، بلغ عدة آلاف، قد لبوا القرار خلال الساعات الأربع والعشرين الأولى؛ مما يشير إلى درجة عالية من التأهب والانضباط.

أما الجانب الآخر من الاجراءات لمواجهة التهديد الاسرائيلي، فشمل تهيئة قوات الثورة لمواجهة كل تطور، حيث وضعت الخطط تحسباً لكل احتمال عسكري، وبخاصة بعد الاعلان عن «سيناريو» اسرائيلي لكيفية اجتياح الجنوب، كما هيأت قوات الثورة الخطط لمواجهة احتمال قيام قوات العدو بعمليات انزال جوية أو بحرية خلف الخطوط أو على الساحل اللبناني حتى العاصمة بيروت. هذا، وقد زار ياسر عرفات قواعد قوات الثورة في الجنوب، في ١٨ و٢٢ و ٢٦/١٢/١٩٨١، و٣و٨و١٠و١٧/١/١٩٨٢، حيث غطى كافة المناطق الجنوبية انطلاقاً من الرشيدية ووصولاً إلى سفوح جبل الشيخ مروراً بقطاع النبطية الريحان والبقاع الغربي. وشملت بعض هذه الزيارات رعاية تخريج دورات جديدة من المقاتلين ومناورات شاركت فيها المدفعية والدروع (مثلاً في ٢/١/١٩٨٢ في اقليم الخروب).

وتابعت الثورة كذلك مساعيها لتوسيع تسليحها وتطويره؛ حيث تسعى لزيادة فعاليته عبر الحصول على كميات إضافية من الأسلحة الثقيلة والحصول على أنظمة متقدمة تقنياً لتوفير المزيد من الفعالية في ضرب الدروع والطائرات والمدافع الاسرائيلية خلال اعتدائها على المخيمات والقواعد في لبنان. فقد قام وفد عسكري برئاسة خليل الوزير (أبو جهاد)، عضو اللجنة المركزية لحركة «فتح» ونائب القائد العام لقوات الثورة، والعميد سعد صايل (أبو الوليد)، رئيس غرفة عمليات

القوات المشتركة وعضو اللجنة المركزية لحركة «فتح»، بزيارة إلى بلغاريا وتشيكوسلوفاكيا ويوغوسلافيا بين ١٧ و ١٩٨٢/١/٢٨؛ حيث التقى الوفد وزراء دفاع هذه الدول ورؤساء أركانها وعدداً من قادتها العسكريين الآخرين ومسؤولي الصناعات الحربية. ولم يعلن عن تفاصيل المباحثات أو نتائجها، وإن كان المتوقع أنها رمت إلى زيادة الدعم العسكري من هذه الدول إلى الثورة الفلسطينية. ويذكر، في هذا السياق، أن مصادر غير رسمية في الثورة أكدت أن العميد «أبو الوليد» قد سافر سراً إلى موسكو في أواخر شهر كانون الثاني (يناير) ١٩٨٢، ليتفق مع القادة السوفيات على امدادات هامة وحديثة من الأسلحة الثقيلة والمتطورة. وجدير بالذكر كذلك أن «أبو جهاد» والعميد «أبو الوليد» سبق لهما أن اجتمعا بوزير الدفاع السوري العماد مصطفى طلاس وبرئيس الأركان اللواء حكمت الشهابي، في دمشق في ١٩٨١/١٢/٢٢، وربما كان هذا اللقاء الأول تمهيداً لزيارة أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي.

ذكرى انطلاقة الثورة: وأخيراً، فإن الثورة الفلسطينية أكدت مجدداً عزمها على مواجهة كل هجوم اسرائيلي، بل وعلى مواصلة العمل العسكري المتصاعد والمتنامي تحقيقاً لأهداف الشعب الفلسطيني كافة، عبر العرض العسكري الضخم الذي أقامته في بيروت في ١٩٨٢/١/١، والعروض الأخرى الرئيسية التي أقامتها في كل من صيدا وطرابلس وصور (في ٣ و ٥ و ١٩٨٢/١/٨ على التوالي) بمناسبة دخول الثورة عامها الثامن عشر بعد سبعة عشر عاماً من العطاء والكفاح. إذ أن العروض أتت تأكيداً للقوة العسكرية للثورة ولرغبتها بالاستمرار والمجابهة، في وقت تحضر اسرائيل ومن ورائها الولايات المتحدة الأميركية لضعضعة المكانة السياسية والشرعية الشعبية لمنظمة التحرير الفلسطينية، تمهيداً لإزاحة هذا الرقم الأصعب في معادلة الشرق الأوسط. وقد اشتركت في العروض وحدات المشاة والقوات المحمولة، إضافة إلى عدد من الوحدات الخاصة (البحرية والجوية والكيميائية والهندسة وغيرها). أما أهم ما لوحظ في كافة العروض هو حجمها؛ حيث سارت الوحدات المستعرضة لمدة ساعة ونصف أو ساعتين أمام المنصة الرئيسية في كل عرض، فيما لوحظ عدم استقدام وحدات من خارج مناطق العرض المشاركة، ولوحظ كذلك ظهور الدبابات من طراز «ت ٣٤» والمدافع الموجهة المضادة للطائرات والذاتية الحركة من طراز «زس يو ــ ٢٣ ــ ٤»، إضافة إلى المدفعية من عيار ١٥٥ ملم و ١٣٠ ملم و ١٢٢ ملم و ١٠٠ ملم و ٨٥ ملم عدا الهاونات (عيار ١٦٠ و ١٢٠ ملم) والمدفعية والصواريخ المضادة للدروع والقذائف الصاروخية المحملة بالراجمات المقطورة والذاتية الحركة. والمدافع الآلية والصواريخ المضادة للطائرات. مما يشير إلى تعاظم القوة النارية للثورة من جهة، وإلى تعاظم قوتها الاجمالية ودرجة التنوع والتقدم في نظم أسلحتها من جهة أخرى، وبالتالي درجة القدرة على التنسيق والاتصال والقيادة والإدارة الميدانية فيها.

يزيد خلف

المقاومة الفلسطينية ــ عربياً

ضم الجولان
والاحتمالات المفتوحة

تمحورت الاهتمامات الفلسطينية والعربية، خلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير (٥ / ١٢ / ١٩٨١ ــ ٥/ ٢/ ١٩٨٢)، حول المستجدات السياسية التي اعقبت تعليق اجتماعات مؤتمر القمة العربية في فاس؛ وكان ابرزها ضم الجولان في الرابع عشر من كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨١، والتهديدات العسكرية المتتالية من القادة الاسرائيليين ضد المقاومة الفلسطينية والقوات السورية. فقد شكل ضم الجولان الحدث الأكثر اهمية وبروزاً، في زحمة الأحداث العربية بعد ان استقطب مؤتمر فاس وما سبقه من طرح مشروع ولي عهد المملكة العربية السعودية «فهد»، في السابع من شهر آب (اغسطس) ١٩٨١، الاهتمامات الفلسطينية والعربية، ودارت حوله مناقشات وتصريحات ساخنة، ومتباينة. جاء تعليق اجتماعات القمة العربية في فاس، ولأجل غير محدد، ليضع الوضع العربي عموماً امام العديد من الاحتمالات التي عبّر عنها الأخ ياسر عرفات، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، القائد العام للثورة الفلسطينية؛ حيث وصف هذه المرحلة بأنها «نفق مظلم»، هذا النفق المظلم المتمثل في هذه الاغتيالات والتفجيرات، والمؤامرات السياسية، وأكّد على ان ثمة تغييرات ستحدث وليس صدفة حضور فيليب حبيب، ودرايبر بعد فاس (**وفا**، ١٣/١٢/١٩٨١).

وقد ترافق إرجاء جلسات مؤتمر فاس، وبدء جولة المبعوث الاميركي فيليب حبيب مع اطلاق تهديدات القادة الاسرائيليين ضد الثورة الفلسطينية ومع الحشودات العسكرية الاسرائيلية على الجنوب اللبناني؛ مما استدعى بحثها في اجتماع للجنة التنفيذية خصص لدراسة الوضع العسكري الخطير في الجنوب اللبناني، على ضوء المستجدات، والتهديدات العسكرية لقادة العدو الصهيوني (**المصدر نفسه**).

ضم الجولان

أعلنت السلطات الصهيونية ضم الجولان رسمياً؛ وذلك بعد مناقشة سريعة لمشروع قرار الضم في الكنيست، مساء ١٤/١٢/١٩٨١. وكان مناحيم بيغن، رئيس وزراء العدو، قد اشار في هذه الجلسة الى ثلاثة دوافع لهذه الخطوة، نسبها لأسباب تاريخية وامنية وسياسية.

ومن الجدير ذكره أن اسرائيل كانت قد بدأت حملاتها الاستيطانية في الجولان غداة حرب ١٩٦٧، ووصل تعداد المستوطنات المقامة هناك حتى الآن ٢٨ مستوطنة يتكثف معظمها في القسم الجنوبي من الجولان، وقد بلغ تعداد سكانها ٧٥٠٠ مستوطن، وتنوي الحكومة الاسرائيلية الوصول بهذا العدد حتى ٥٠٠٠٠ مستوطن في عام ١٩٨٥. (**نشرة برنامج الدراسات الاستراتيجية**، العدد ١٢، ١٥/١/١٩٨٢).

ردود الفعل

تكثفت ردود الفعل العربية والعالمية والفلسطينية على قرار الضم؛ وبالرغم من ان هذا التقرير سيركّز على المواقف الفلسطينية، ورؤيتها لخلفيات الضم ومخاطره، فإنه لا بد من الاشارة الموجزة الى مواقف عربية، وبخاصة الى الموقف السوري لما له من مساس مباشر بمسألة الجولان، ولأن المخاطر المترتبة على قرار الضم تستهدف الموقف الفلسطيني الرافض لمنطق تسويات كامب ديفيد، او ما يشابهها. فعلى أثر قرار اسرائيل ضم الجولان عقد مجلس الشعب السوري جلسة خاصة لمناقشة ذلك، تحدّث فيها عبد الحليم خدام، نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية السورية، وأشار الى نتائج القرار الاسرائيلي بالضم من وجهة نظر الحكومة السورية وحدّدها بالنقاط التالية:

ـ ان سوريا تحتفظ لنفسها بحق اتخاذ الاجراءات المناسبة مع هذا الخرق الكبير والفاضح لميثاق الامم المتحدة وقراراتها بما في ذلك القرار ٣٣٨.

ـ ان هذا القرار الاسرائيلي يعني ضماً للاراضي السورية المحتلة وشن حرب على سوريا، والغاءً لوقف اطلاق النار.

ـ يؤكد هذا القرار الاسرائيلي السياسة العدوانية والتوسعية للكيان الاسرائيلي العدواني، ويكشف اي سلام يريده هذا الكيان (**الثورة**، ١٩٨١/١٢/١٧).

وقد اشارت الصحافة السورية الى اهداف خطوة الضم، واعتبرت القرار الصهيوني بضم الجولان خطوة عدوانية، في سلسلة الأعمال العدوانية المبيتة التي تستهدف ضرب صمود سوريا، ومحاولة تركيعها بعد ان اصبح موقفها القومي عقبة اساسية في وجه امتداد سياسة التوسع، والسيطرة الصهيونية على المنطقة (افتتاحية **الثورة**، ١٩٨١/١٢/١٨).

هذا، وقد اثار قرار الضم سكان الجولان العرب، فأعلنت لجنة المبادرة الدرزية رفضها لقرار ضم الجولان، وصرَّح الشيخ سليمان كنج، ابو صالح، بإسم سكان الهضبة، بانهم لن يقبلوا قرار الضم الاسرائيلي هذا، حتى ولو دفنوا احياء وأضاف: «نحن سوريون وسنبقى، ولن ننفصل عن وطننا الام مهما كلف ذلك من ثمن».(**الشعب** ـ **القدس**، ١٩٨١/١٢/١٥).

وكذلك، فقد بعث زعماء دروز الجولان برسالة الى الامين العام للامم المتحدة، يحتجون فيها على ضم منطقتهم الى اسرائيل، ويعلنون رفضهم البرامج المدرسية والأنظمة الضريبية والتشريعية والقضائية التي فرضتها اسرائيل على المرتفعات السورية. (نشرة برنامج الدراسات الاستراتيجية، **مصدر سبق ذكره**). جاء ذلك بعد ان عم الاضراب الشامل كافة قرى الجولان، حيث اغلقت جميع المدارس والمحال التجارية ابوابها احتجاجاً على القرار الصهيوني بضم الجولان، رغما عن التحذيرات التي اطلقها ضابط التربية والتعليم الصهيوني في قيادة الحكم العسكري بوجوب دوام الطلبة والمعلمين والمديرين في مدارسهم (**وفا**، ١٩٨١/١٢/١٦).

اما على الصعيد الفلسطيني، فقد صرح مصدر اعلامي مسؤول لوكالة الانباء الفلسطينية وفا، قائلاً: «الخطوة الخطيرة التي اقدمت عليها سلطات الاحتلال الصهيوني بضم الهضبة السورية المحتلة، الى ما اسمته بأراضي دولة اسرائيل، تثير قلقا كبيرا لدى شعبنا وثوارنا الفلسطينيين من حيث ان هذه الخطوة انما تمثل محاولة جديدة على طريق محو هوية الاراضي العربية، وان هذا الاجراء الذي يخالف الأعراف والمواثيق الدولية ما كان ليتم لولا تشجيع الولايات المتحدة الاميركية». وتساءل المصدر: «هل تكون هذه الخطوة حافزا لقوى المواجهة كي ترص صفوفها وتستعد بعزيمة اكبر للتصدي للعدو الصهيوني، وبالتالي للولايات المتحدة الاميركية، بحركة هذا العدو الذي يشكل القاعدة المتقدمة لها؟!! (**المصدر نفسه**، ١٩٨١/١٢/١٩). وصرح الاخ فاروق القدومي، رئيس الدائرة السياسية في م.ت.ف.، مستنكراً اجراء الضم الصهيوني للجولان، ومعتبرا اياه دليلاً واضحا على السياسة التوسعية التي ترفض السلام العادل مهما كانت شروطه وقال: «ان الولايات المتحدة تقف وراء اسرائيل في سياستها هذه، وهي التي وقعت معها قبل ايام اتفاقا للتعاون الاستراتيجي» (**السفير**، ١٩٨٢/١/١٤).

ونظراً لتأثير قرار ضم الجولان، وانعكاساته المباشرة على الوضع الفلسطيني، عقد المجلس العسكري الأعلى اجتماعا طارئاً برئاسة ياسر

عرفات بحث في الخطوات العسكرية الاسرائيلية في شمال فلسطين المحتلة، وهضبة الجولان، والتهديدات الصهيونية، والتعزيزات العسكرية الصهيونية على الجنوب اللبناني والجولان (وفا، ١٨/١٢/١٩٨١).

ووسط هذه الاجواء والاحتمالات، جاء التحرك السوري عربيا، عبر جولة الرئيس السوري حافظ الأسد الذي زار السعودية، ودول الخليج، والكويت والبحرين واليمنين. وقد افتتح الاسد جولته بزيارته المفاجئة للسعودية في ٢٢/١/١٩٨١، وأعلنت وسائل الاعلام السوري ان هذه الزيارة تستهدف ترميم التضامن العربي، والوصول الى موقف عربي موحد في مواجهة قرار إسرائيل ضم الجولان. وفي ختام زيارة الاسد للسعودية، صرح ولي عهد المملكة العربية السعودية الامير فهد بأن الهدف الرئيسي للمحادثات السعودية ــ السورية هو اعادة التضامن العربي وتلافي الخلافات ايا كان نوعها نظرا الى ان الظروف الراهنة تستلزم من الامة العربية، وقادتها ان يكونوا على مستوى المسؤولية. اما وزير الخارجية السوري عبد الحليم خدام، فقد وصف المحادثات السورية ــ السعودية بأنها «ممتازة» (النهار، ٢٤/١٢/١٩٨١).

التحرك الفلسطيني

تتالت اجتماعات اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية وكذلك اجتماعات المجلس العسكري الاعلى، لمواجهة المستجدات بعد ضم الجولان، فقد بحثت اللجنة التنفيذية في اجتماعها، يوم ٢٠/١٢/١٩٨١، الحشود العسكرية الاسرائيلية على جنوب لبنان، والتهديدات التي اعلنها وزير الدفاع الاسرائيلي شارون، ورئيس الاركان ايتان، والتصريحات الخطيرة التي ادلى بها بيغن (وفا، ٢٠/١٢/١٩٨١). ومن الجدير ذكره ان شارون كان قد اشار في محاضرة له في الجامعة العبرية الى الاحتمالات الامنية الاسرائيلية في عام ١٩٨٢ فقال: «بالنسبة لمنظمة التحرير الفلسطينية اكتفي بالاشارة الى حقيقة ان هذه المنظمة الارهابية تشكل تهديدا اساسيا لوجود دولة اسرائيل بالتحديد، وهي لا تزال احد العوائق الاساسية امام ايجاد حل للمشكلة الفلسطينية على اسس اتفاقات كامب ديفيد (يديعوت احرونوت، ١٨/١٢/١٩٨١). وكذلك فقد تدارس المجلس العسكري الاعلى التطورات على ضوء الحشود والاستفزازات الاسرائيلية المتزايدة (وفا، ٢٢/١٢/١٩٨١). كما التقى خليل الوزير (ابو جهاد)، والعميد سعد صايل (ابو الوليد)، عضوا اللجنة المركزية لـ «فتح»، مع وزير الدفاع في الجمهورية العربية السورية العماد مصطفى طلاس. وتم في اللقاء بحث التحركات والحشود العسكرية الاسرائيلية على جنوب لبنان، والتطورات والتحركات المستجدة وبخاصة بعد القرار الاسرائيلي القاضي بضم الجولان المحتلة. كما تناول البحث الخطوات الواجب اتخاذها على صعيد الاستعدادات. والتقى الوزير وصايل مع رئيس اركان القوات المسلحة العماد حكمت الشهابي للغاية ذاتها (المصدر نفسه، ٢٢/١٢/١٩٨١).

وفي زيارة صلاح خلف (ابو اياد)، عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، لجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، التقى علي ناصر محمد، رئيس مجلس الوزراء، وتم بحث الحشود العسكرية المتزايدة شمال فلسطين المحتلة، والتهديدات الاسرائيلية بشن عدوان جديد وواسع النطاق ضد الشعبين الفلسطيني واللبناني (المصدر نفسه، ٣/١/١٩٨٢).

وقام ياسر عرفات بزيارة لكل من الجمهورية العربية اليمنية، وجمهورية اليمن الديمقراطية، حيث التقى الرئيسين علي عبدالله صالح وعلي ناصر محمد، وفي تصريح لعرفات قبل مغادرته عدن، قال: «ان الجانبين اكدا على ضرورة تعزيز التضامن العربي على قاعدة الرفض الكامل لاتفاقيات كامب ديفيد، ومختلف اشكال التآمر على القضية الفلسطينية، ومجمل القضايا العربية، واكد على اهمية شد اوضاع جبهة الصمود والتصدي، والعلاقات بين اطرافها، والارتفاع بمستوى تفاعلها الى مستوى القضايا المصيرية المطروحة على الامة العربية (فلسطين الثورة، ٢٣/١/١٩٨٢).

الموقف الاميركي والاحتمالات المفتوحة

بالرغم من تصريحات بعض المسؤولين

الاميركيين والتي تعلن عدم الموافقة على خطوة الضم الصهيونية للجولان، فان القرار الذي اصدرته الحكومة الاسرائيلية بضم الجولان السورية الى اراضيها، ليس الا خطوة اميركية في نطاق الحرب المفتوحة ضد العرب، ومن الادلة البارزة على ذلك، ان هذا القرار يأتي بعد توقيع التحالف الاستراتيجي بين واشنطن وتل ـ ابيب، ومن ابسط معاني التحالف الاستراتيجي ان كل طرف يطلع الفريق المتحالف معه، على ما ينوي اتخاذه من اجراءات خاصة حين تكون هذه الاجراءات ذات مساس بأزمة حساسة مثل ازمة الشرق الأوسط، بما تنطوي عليه الحركة فيها دائما من مخاطر سياسية وعسكرية (**السفير**، ١٥/١٢/١٩٨١).

وفي حفل تخريج دورة الشهيد ماجد ابو شرار، ذكر عرفات ابعاد المرحلة القادمة مؤكدا على اننا مقبلون على فترة صعبة، وأن العام القادم سيشهد تغييرات في الخريطة السياسية من تحالفات ومحاور، «الا ان احدا لن يستطيع ان يقرر ما نقرره، فثورتنا ليست تابعة، ولا خاضعة، ولا موجهة الا بارادة شعبنا وامتنا العربية.. ان ضم الجولان عملية متفق عليها، ومكشوفة، بين واشنطن واسرائيل. اذ ان اسرائيل لا تعلن عن ضم الجولان بمعزل عن مراكز القوى في اميركا، وان اسرائيل جزء لا يتجزأ من هذه المؤسسات الاميركية» (**وفا**، ٢٧/١٢/١٩٨١).

وعن المزاعم حول وجود خلاف اميركي ـ اسرائيلي، اكد عرفات أن تلك «المزاعم التي تحاول الايحاء بأن هناك خلافا اسرائيليا ـ اميركيا لا تمر على الثورة الفلسطينية، لان الثورة الفلسطينية مؤمنة بأن الكيان المسخ الذي يعتمد في حياته اليومية على اميركا لا يمكن ان يخرج عن دائرة القرار الاميركي، وان ما يجري الان هو مجرد توزيع ادوار لتغطية الاهداف العدوانية للعدو الصهيوني الذي يلوح ويهدد بشن عدوان واسع على الجنوب» (**المصدر نفسه**، ٢٨/١٢/١٩٨١).

هذا، وكانت القيادة الصهيونية واضحة بشأن ما اشيع عن وجود خلافات اسرائيلية ـ اميركية، فقد اعتبرها موشي ارنس، رئيس لجنة الخارجية والامن في الكنيست، بأنها «ظاهرة عابرة» وقال: «انني مقتنع بأن الامور التي تربطنا والمصالح المشتركة القائمة بيننا، هي التي ستحدد نوع العلاقات التي ستقوم بيننا (ر.إ.إ.، ٢٠ ـ ٢١/١٢/١٩٨١).

واستكمالا لما قامت به اسرائيل من ضم الجولان، قامت اجهزة اعلامها بنشر توقعات واحتمالات عسكرية لمهاجمة القوات المشتركة في الجنوب، كما تسربت معلومات عن خطة عسكرية اسرائيلية متكاملة تحمل اسم «ليفا» تهدف الى قصف الصواريخ والمواقع السورية في البقاع، ومراكز القوات المشتركة في الجنوب، وبعض المناطق اللبنانية، ومحاولة فرض حصار بحري على مدن صور وصيدا، وطرابلس، ومحاولة التدخل بوحدات دبابات في محاور البقاع والعيشية وجزين والطريق الساحلي، ومحاولة القيام بعمليات خاصة ضد مراكز التصدي للهجوم (**السفير**، ١٦/١/١٩٨٢). إن اصرار قادة العدو على التأكيد في تصريحاتهم، بأنه في حال نشوب حرب جديدة عربية ـ اسرائيلية فانها ستكون الاخيرة، ليس الا محاولة اعلامية نفسية تستهدف التلويح بالقوة والالتفاف على اية محاولات جادة للتصدي لاجراء الضم الصهيوني.

«الفيتو» الاميركي

حال «الفيتو» الاميركي في مجلس الامن بتاريخ ٢٠/١/١٩٨٢، دون اتخاذ قرار بفرض عقوبات ضد اسرائيل، لالغاء ضم الجولان، كما جاء في نص المشروع، ولردع اسرائيل عن سياسة ضم المناطق المحتلة.

وقد اقترعت ٩ دول لصالح مشروع القرار السوري، وهي: الاتحاد السوفياتي، الصين، بولونيا، اسبانيا، اوغندا، توغو، غينيا، زائير، والاردن، وامتنعت ٥ دول عن التصويت وهي: بريطانيا، فرنسا، ايرلندا، اليابان، بنما. اما الولايات المتحدة الاميركية فقد استعملت حق النقض (الفيتو). وقد اعلن المندوب السوري، اثر ذلك ان الدول العربية ستطلب انعقاد الجمعية العمومية للامم المتحدة لجلسة خاصة لمناقشة موضوع ضم الجولان (ر.إ.إ.، ٢٠/١/١٩٨٢).

اثار استخدام «الفيتو» الاميركي ردود فعل فلسطينية وعربية وعالمية واسعة. وقد اجمعت التصريحات الرسمية للفصائل الفلسطينية، على ان استخدام «الفيتو» الاميركي يكشف مدى

الدعم الاميركي للعدوانية الصهيونية، وبأن الموقف الاميركي هذا، حسم الكثير من الجدل الباطل حول بديهة ان القرار الاسرائيلي بضم الجولان كان قرارا اميركيا، وليس قرارا اسرائيليا منفردا. لقد كشف التصويت في مجلس الامن هذه الحقيقة التي تضع الولايات المتحدة الاميركية في حجم دورها الذي تلعبه في المنطقة والذي يحرج اصدقاءها (**وفا**، ١٩٨٢/١/٢١). وطالب المحرر السياسي لوكالة وفا بالدعوة الى قيام جبهة لمواجهة القرار الاميركي ــ الاسرائيلي الذي يستهدف الوجود العربي مثلما يستهدف المصير.

وأكد الناطق الرسمي في الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين أن موقف واشنطن كشف اوراقها تماما، واسقط الاوهام التي عملت الرجعيات العربية على الترويج لها حول دور اميركي مقبول ومتوازن في قضية الصراع العربي ــ الاسرائيلي.

كما اعلن الناطق الرسمي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بأن «الفيتو» الاميركي جعل الولايات المتحدة جزءا اساسيا من المعسكر المعادي (انظر ردود الفعل: **السفير**، ١٩٨٢/١/٢٢).

وأعلن مصدر مسؤول في جبهة التحرير الفلسطينية أن استخدام «الفيتو» الاميركي جاء ليضع حدا للديبلوماسية المزدوجة التي تنتهجها الولايات المتحدة الاميركية، وليضع العرب كافة امام حقيقة المواقف الاميركية المتماثلة مع السياسة العدوانية التوسعية لاسرائيل (**القاعدة**، ١٩٨٢/٢/١).

ورأت سوريا، من جهتها، في استخدام «الفيتو» الاميركي تشجيعاً للعدو الصهيوني للمضي قدما في تنفيذ اطماعه ومخططاته المتوجهة حاليا نحو لبنان، وضم الضفة الغربية وقطاع غزة، بعد ضم الجولان. وكتبت «البعث» أن «الفيتو» الاميركي يضع الدول العربية على طريق الخيار الضروري والملح؛ وهو تجنيد كل الطاقات والامكانيات العربية لمواجهة التحالف العدواني ــ الاسرائيلي، «وهذه المواجهة تبدأ بضرب المصالح الاميركية في المنطقة» (**البعث**، ١٩٨٢/١/٢٢).

واثر استخدام «الفيتو» الاميركي، ادلت سفيرة الولايات المتحدة الاميركية في الامم المتحدة، جين كيركباتريك، بحديث للاذاعة الاسرائيلية بتاريخ ١٩٨٢/١/٢٣، اعتبرت فيه ان منظمة التحرير الفلسطينية «ليست الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني. وانه لمن الخطأ اعتقاد ذلك». واتهمت منظمة التحرير الفلسطينية وكوبا والاتحاد السوفياتي بتنسيق النشاط الارهابي (**فلسطين الثورة**، ١٩٨٢/١/٢٤). واعتبر مصدر مسؤول في منظمة التحرير الفلسطينية هذه التصريحات تدخلا في الشؤون الداخلية لعضو مراقب في هيئة الامم المتحدة، وخرقا فاضحا لمبادىء المنظمة الدولية وميثاقها (**السفير**، ١٩٨٢/١/٢٥).

هذا، وقد امتنعت الولايات المتحدة عن التصويت في جلسة مجلس الامن بتاريخ ١٩٨٢/١/٢٨؛ حيث تمت مناقشة مشروع القرار الاجرائي لنقل الشكوى العربية الى الجمعية العامة، ولمناقشة مشروع القرار الاردني بفرض عقوبات (غير ملزمة) ضد اسرائيل بسبب قرارها ضم الجولان. وقد تقرر مناقشته في الجمعية العامة بأغلبية ١٣ صوتا.

وقد تحدث في الجلسة الاولى للجمعية العامة للامم المتحدة، المنعقدة بتاريخ ١٩٨٢/١٢/٢٩، الوزير جوزيف ابو خاطر، رئيس الوفد اللبناني وعبدالحليم خدام وفاروق القدومي، رئيس الدائرة السياسية بمنظمة التحرير الفلسطينية والمندوب الاسرائيلي يهودا بلوم. وقد ركز قدومي في كلمته على المخاطر المحتملة القادمة اثر ضم الجولان وفي مقدمتها شن حرب على جنوب لبنان واعتبر التعاون الاستراتيجي الاميركي ــ الصهيوني خطرا كبيرا على الامن والسلام العالميين، وبانه يشكل تشجيعا لاسرائيل لضم الضفة الغربية وقطاع غزة (**السفير**، ١٩٨٢/١٢/٣٠).

هذا، ولدى التصويت على قرار إدانة اسرائيل في الجمعية العمومية، وفرض عقوبات اقتصادية وسياسية وعسكرية عليها، والى اعتبار قرار ضم مرتفعات الجولان عملاً عدوانياً. فاز بـ ٨٦ صوتا ضد ٢١، وامتناع ٣٤ دولة عن التصويت. واعتبرت سوريا ذلك نصرا سياسياً ساحقا في منظمة الامم المتحدة؛ إذ وقفت الاكثرية الساحقة الى جانب القرار العربي الذي تبنته مجموعة دول عدم الانحياز. وجاء ذلك على لسان عبد الحليم خدام (**النهار**، ١٩٨٢/٢/٦). أما مندوبة الولايات المتحدة الاميركية فقد وصفت قرار

الجمعية العمومية بأنه «قرار مخزي» ومن شأنه ان يجعل تحقيق السلام اصعب، ويزيد الانقسامات (المصدر نفسه).

وعلى أي حال، وبانتظار نتائج التحرك العربي بعد انعقاد مؤتمر وزراء الخارجية العرب (١٢/٢/١٩٨٢)، وما سيتمخض عنه من مقررات، وما يليه من تحركات فان بوابة الاحتمالات السياسية والعسكرية في المنطقة، لا تزال مفتوحة.

سميح شبيب

المقاومة الفلسطينية ــ دولياً

ركض أوروبا... إلى أين؟

يركز هذا التقرير على أحداث شهر كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨١ العالمية، محاولاً البحث عن منطق تداعيها الذي يجد سمته الأساسية في تقلص الدور الاوروبي في هامش رمادي للصفحة التي تسطّرها واشنطن.

تمخض الجبل عن فأر

كانت جلبة قد قامت، الشهر السابق، حول الاشتراك الاوروبي في قوة سيناء متعددة الجنسية، وحول إعلان المجموعة الاوروبية أن هذا الاشتراك مبني على بيان البندقية وعلى تخطي اتفاقيات كامب ديفيد: مما أثار اعتراض تل ــ أبيب الحاسم، وأدى إلى تبادل تصريحات الاحتجاج بينها وبين عواصم اوروبا الغربية. ثم انتهى الأمر بأن تكون مساهمة الدول الأربع (فرنسا وبريطانيا وايطاليا وهولندا) دون شروط (**الخطاب البريطاني الى الحكومة الاميركية في ١٩٨١/١١/٢٦**)، رغم أن هذه المساهمة ستكون رمزية على الأغلب. وفي واقع الأمر، فإن رمز الوجود الاوروبي الى جانب القوات الاميركية هو الذي يهم ادارة ريغان، باعتباره يسد الثغرات التي قد تبحث الدول العربية عنها للانفلات من امتداد السيطرة الاميركية (**البيان الاميركي الاسرائيلي، في ١٩٨١/١٢/٤**، يؤكد ان الاشتراك الاوروبي يجري طبقاً لاتفاقيات كامب ديفيد). وحيث أن التوقيع على اتفاق التعاون الاستراتيجي بين اسرائيل والولايات المتحدة قد تم في الوقت نفسه، فقد ترتب على هذا كله ارتفاع المركز الذي تتبوأه واشنطن كحكم بين القوى المتلاقية المتصارعة في الشرق الأوسط، بما فيها القوى الاوروبية. واذا سمح للاوروبيين بالاحتفاظ بآرائهم، فلأن تصرفهم العملي جاء كما أراد الشريكان الكبيران (**تصريح هيغ في ١٩٨١/١١/٣٠؛ وشامير في ١٩٨١/١٢/٤**).

بل هناك ما هو أبعد: إن فرنسا بدت صاحبة «مبادرة» جديدة، وهي اقتراح الاشتراك في اعادة نشر القوات الدولية حتى الحدود... السورية ــ اللبنانية (**تصريح شيسون في تل ــ ابيب في ١٩٨١/١٢/٨**). وهي الخطة التي بحثها أيضا **فيليب حبيب** خلال جولته الأخيرة في الشرق الأوسط.

والحقيقة أن هذه التطورات كانت ختاما لما سمي بالمبادرة الاوروبية في الشرق الأوسط قبل أن يعلن شيسون في اسرائيل (ويؤكد في بروكسل في ١٩٨١/١٢/٩) أنه لم تكن هناك مبادرة من الأصل ولن تكون «في نزاع لسنا طرفا فيه» طبقاً لقوله (**لوموند، ١٩٨١/١٢/١١**)، تاركاً اذن اليد الأعلى للطرف المعني: الولايات المتحدة.

وارتبط هذا بتغييرات واضحة في الموقف الاوروبي. ففي حين كان المتحدث باسم وزارة الخارجية الفرنسية يقول، في ١٩٨١/١١/٢٢: ان «جميع الأطراف، بما فيها الشعب الفلسطيني

وبالتالي م.ت.ف.، يجب أن يمكنوا من الاشتراك في المفاوضات»، قال شيسون في حديث لمجلة **لاتريبون جويف** (المنبر اليهودي) الفرنسية: «ان ميثاق م.ت.ف. يعبر عن ارادة إزالة دولة اسرائيل، الأمر الذي لا يسمح بطبيعة الحال باجراء مفاوضة» (**لوفيغارو**، ١٩٨١/١٢/٧). وكانت تصريحات وزير الخارجية الفرنسي، أثناء زيارته لاسرائيل، تلح على ضرورة إزالة «سوء الفهم والالتباس» بين الدولة الصهيونية وفرنسا اللتين تشتركان حسب قوله «في قيم أساسية واحدة نريدها أن تنتصر في الجزء الذي نعيش فيه من العالم أي اوروبا، وفي هذا الجزء من العالم أي منطقة الشرق الأوسط» (**السفير**، ١٩٨١/١٢/٨). ورغم تعليقات الاستنكار التي أبداها الشركاء الاوروبيون الآخرون، فان زيارة شيسون لاسرائيل، كانت دفعة مشجعة لحكومة بيغن لاخراجها من عزلتها النسبية (افتتاحية **لوموند**، ١٩٨١/١٢/١٠)، خاصة وأن الوزير ختمها بدعوة اوروبا الغربية الى القيام بمبادرة سلام في الشرق الأوسط (**السفير**، ١٩٨١/١٢/١٠).

واقترنت هذه الدعوة بالاشاعة أن رئيس هيئة أركان حرب الجيش الفرنسي سوف يصاحب ميتران في زيارته القادمة لاسرائيل، وسوف يعود بعد ذلك في الربيع مرة اخرى بغرض إعطاء صناعة الأسلحة الاسرائيلية فرصة تنويع انتاجها والوصول به الى اسواق جديدة (**لوموند**، ١٩٨١/١٢/١٨).

وقد يكون من المفارقات الغريبة أن تُقبل الحكومة الاشتراكية في فرنسا على حوار مع القوميين المتعصبين والدينيين المتطرفين في اسرائيل، في حين أن هذا الحوار بدا مستحيلاً في ظل رئاسة ديستان اليمينية السابقة. وقد فسرت جريدة **لوفيغارو** الرجعية الفرنسية، في ١٩٨١/١٢/٧، هذا الوضع الجديد بعدة عوامل منها: «الرغبة الفرنسية في ألا يترك لواشنطن احتكار البحث عن حل للأزمة الفلسطينية»، واهتمام شامير بالبلاد الاوروبية. وبتعبير آخر، فقد اقتربت فرنسا من الخط الاميركي في الوقت الذي وجدت تل ـ أبيب في هذا الاقتراب أمراً يعطيها هامشا أوسع للتحرك الخاص والمناورة.

ثم علينا أن نتذكر عواطف الرئيس ميتران الصهيونية، وهي التي عبر عنها في كتابه: **قضايا تتعلق بالجوهر**، بقوله مثلاً: «ان ما يجذب اهتمامي بشكل خاص في الرواية الوحيدة الخط لمغامرة الشعب اليهودي، انما هو العلاقة بين الله وبين رجل هو ابراهيم وأرضه، وكذلك كل المعاني المتلاقية(*) التي قد تعنيها هذه العلاقة، واسقاطها عى الزمن أي على ما يقرب من ٢٥٠٠ سنة». ومستشاره للشؤون الخارجية هو صديقه الشخصي ايضا، **جاك أتالي** المناضل في الحركة الصهيونية، وعضو الصندوق اليهودي. كما ان انتماء حزبه الى الأممية الاشتراكية، التي تضم ايضا حزب العمل الاسرائيلي، قد يلقي أضواء اضافية على تطور سياسة باريس في الفترة الأخيرة باتجاه الابتعاد عن فكرة المؤتمر الدولي الشامل لحل قضية الشرق الأوسط. والمعروف أن حزب العمل يناصر مشروع **آلون** الذي يقترح الدولة الاردنية ـ الفلسطينية. وفي حديثه للتلفزيون الفرنسي، في ١٩٨١/١٢/١٠، أشار ميتران الى ان وطن الفلسطينيين ما زال أمراً غير محدد في رأيه، فقد يكون الاردن، وقد يكون الضفة الغربية! وأضاف: «فالمفاوضات هي التي سوف تقرره، وليست فرنسا حكما أو وسيطا أو مفاوضا».

وأخيرا، يتفق حزب العمل مع بيغن على ان البلد الوحيد الذي يمكن أن يعقد له لواء الزعامة العربية هو مصر وليست العربية السعودية. وهنا ايضا تبرز حوادث هذا الشهر ظلا معينا في السياسة الاوروبية. فبعد الهزيمة التي لقيها مشروع الأمير فهد في مؤتمر فاس، اتخذ اشتراك اوروبا في قوة سيناء معنى أقل ارتباطاً بالسعودية، وأقرب إلى أجواء القاهرة. وقد يقدم هذا بعض التفسير الاضافي للين الحكومة الاسرائيلية المفاجىء ازاء ذلك الاشتراك، وايضا لزيادة الاهتمام الاوروبي بمصر. ومن علاماتها زيارة رئيسة البرلمان الاوروبي **سيمون فيل** لمصر (بين ٣ و١٩٨١/١٢/٧)، وقد عنيت بشكل خاص بأن تبرز تأييد هيئتها لاتفاقيات كامب ديفيد وان تربط بين هذا وذاك. وتلاها وزير الدفاع الفرنسي

(*) من الطريف أن ميتران استخدم هنا لفظ (Croisées) الذي يعني أيضاً «الصليبية»...

جاك هيرنو (١٩٨١/١٢/٣٠) الذي احتوت تصريحاته، في وقت واحد، على المساهمة الفرنسية في قوة سيناء ومساعدة مصر في مجالات التسليح «لدعم السلام».

وبهذا الصدد، يبدو أن سوق مصر للأسلحة انفتح مرة ثانية أمام اوروبا بعد أن كان الاميركان قد نجحوا في اغلاقه عليهم عند التوقيع على كامب ديفيد (الغاء العقود الاوروبية الخاصة بالهيئة العربية للتصنيع وحل الهيئة ذاتها). أما اليوم، فالقاهرة مجال للتنافس الشديد بين الفرنسيين والانكليز والاسبان للحصول على عقود توريد أسلحة تبلغ قيمتها آلاف الملايين من الدولارات.

ومن المقرر أن يزور شيسون القاهرة في أوائل كانون الثاني (يناير) ١٩٨٢. وفي حديثه لجريدة **السفير**، في ١٩٨١/١٢/٥، كاد وزير الخارجية الفرنسية أن يمزج بين ضرورة وحدة الموقف العربي حتى توجد «فرصة أكيدة للتفاوض» وبين أن المساهمة الفرنسية بالقوات الدولية في سيناء تستهدف تخفيف عبء «المشاكل الداخلية» عن كاهل مبارك.

وعلينا ألا ننسى بعد ذلك كله، الهجوم العام الذي شنته الجبهة الغربية على الاتحاد السوفياتي بمناسبة حوادث بولندا، وهو أمر هام ساعد، نوعاً ما، على طمس الخلافات بين اوروبا الغربية واميركا في مجالات عديدة، ومنها ما يتعلق بالشرق الأوسط.

الفارق الاوروبي

غير أن ما ذكر آنفا لا يعني الانطباق الكامل بين السياسة الاوروبية الغربية وبين الخط الاميركي. وكان المثال، البارز الأول هو الموقف الذي اتخذته اللجنة التنفيذية للسوق الاوروبية المشتركة من تركيا؛ إذ لوحت بارجاء معونتها البالغة ٦٥٠ مليون دولار لأنقرة. وأعلنت الدانمرك وقف مساعدتها المالية لتركيا، وكانت النرويج قبلها قد أرجأت منحتها اليها. والسبب المقدم لهذه التصرفات هو الاحتجاج على سجن رئيس الوزراء السابق **بولند أجاويد** والدفاع عن الديمقراطية التي قضى عليها الانقلاب العسكري التركي. غير أن للموقف انعكاسات أخرى، وذلك أنه قام في الوقت نفسه الذي بدأ فيه وزير الدفاع الاميركي زيارته لتركيا بحثا عن تقوية جيشها؛ وكأن توقيت الزيارة اتفق مع اثارة اليونان الزوابع ضد تركيا والقواعد الاميركية في أراضيها.

هذا فضلاً عن أن المجموعة الاوروبية قابلت، ببرود شديد، حملة أميركا «لمعاقبة» ليبيا. وفسرت جريدة **التايمز** شبه الرسمية في ١٩٨١/١٢/٩ الامتعاض البريطاني بهذا الصدد بالخوف من أن المقاطعة التجارية للجماهيرية سوف تثير الدول العربية المعتدلة مثل السعودية والاردن. وأشارت الجريدة الى الزيادة الكبيرة التي طرأت على الصادرات الاوروبية الى ليبيا، وأن نسبة هذه الزيادة، بين عامي ١٩٧٩ و١٩٨٠، بلغت ٣٣٪ في ما يخص ايطاليا و٢٥٪ في ما يتعلق ببريطانيا، وهي قفزة هائلة دون شك. ثم وصفت العلاقات الليبية ــ البريطانية الحالية بأنها «ادفأ» مما كانت قبلا.

والاغلب أن عاملا آخر من العوامل التي جعلت الفارق الاوروبي يستمر، ألا وهو تجدد المظاهرات «السلامية» في اوروبا، ومنها الدانمارك (٣٣ ألف متظاهر)، وهامبورغ (٥٠ ألفا)، وبرن (٣٢ ألفا)؛ الأمر الذي يمثل عنصر ضغط هام على تصرفات الدول الاوروبية. وكذلك ــ والشيء بالشيء يذكر ــ المظاهرات التي استقبلت **باباندريو** في اثينا، في ١٩٨١/١٢/١٠، والتي كانت تهتف «خارج الناتو الى الأبد! اليونان ملك اليونانيين!». وعلقت جريدة **التايمز** في ١٩٨١/١٢/١١، بقولها: «ان المرارة العميقة التي يشعر بها اليونانيون، ازاء الغرب، قد أخذت تطفو على السطح هذه الأيام».

ولابد، على أي حال، من الاشارة الى بروز مواقف الحكومتين: النمساوية واليونانية، هذا الشهر أيضا عن باقي اوروبا الغربية. فقد كانت تصريحات كرايسكي أثناء زيارته لدول الخليج (٥ ــ ١٩٨١/١٢/٩) ناقدة لكامب ديفيد، وفيها يطالب الولايات المتحدة بالاعتراف بمنظمة التحرير، باعتبار القضية الفلسطينية جوهر الصراع في الشرق الأوسط. وحمل لقاء كرايسكي ــ عرفات تأكيداً لهذا الموقف. وكذلك كانت زيارة رئيس م.ت.ف. لليونان (١٤ ــ ١٩٨١/١٢/١٦)، وهي الزيارة التي اختتمت ببيان يدين الضم الاسرائيلي للجولان،

ويعلن منح الصفة الديبلوماسية الكاملة لمكتب المنظمة في أثينا. هذا فضلا عن أن زيارة عرفات جاءت بعد أن أثار رئيس الوزراء اليوناني الجديد عدة مبادىء هامة في اجتماع حلف الأطلنطي، ومنها الاقتراح بتحويل البلقان إلى منطقة منزوعة السلاح النووي، والاعتراض على استخدام القوات الاميركية للقواعد العسكرية الموجودة في اليونان. والمعروف أن باباندريو سبق أن شبه دور اسرائيل في الشرق الأوسط بما تفعله قوة الاحتلال التركي بقبرص، وبأنه وثق علاقات حزبه بالنظم الحاكمة في كل من ليبيا وسوريا والعراق.

وفي هذا الصدد، من المهم أن نلاحظ أن بعض التعليقات الغربية (**الغارديان** ١٥/١٢/١٩٨١؛ **لوفيغارو** ١٧/١٢/١٩٨١) توحي بأن ثمة اتجاها لاستثمار موقف اليونان الخاص، وغيره من البلدان أيضا، من أجل إقامة «وساطة» تلعب «دورا مهدئا» بين اوروبا الغربية والشرق الأوسط. ويشار إلى أن زيارة شيسون لليونان، تحضيراً لزيارة ميتران القادمة، قد تستهدف هذا من بين ما تستهدفه. ولعل زيارة رئيس الوزارة الاسبانية لتونس، وقد انضمت اسبانيا الى السوق الاوروبية، حلقة أخرى في خطة «وساطة الوساطة» من باب آخر؟

وختاماً، يجدر الانتباه إلى أن الموقف الاوروبي ازاء ضم الجولان لم يختلف عن الموقف الاميركي إلا في حدة الكلمات هنا وهناك. بل لعل الولايات المتحدة اتخذت اجراء، وان كان بلا قيمة فعلية، هو تعليق الاتفاق الاستراتيجي بينها وبين اسرائيل، أما اوروبا الغربية، فلم تقم بأي إجراء سوى احتمال أن يؤجل رئيس الجمهورية الفرنسية، ميتران، زيارته لاسرائيل، وقد أرجىء اعلان هذا التأجيل إلى أن «تخف حملة الغضب الدولي (...) حتى لا تشعر تل ــ أبيب بأنها في عزلة» (**السفير**، ٢١/١٢/١٩٨١).

* * *

ركض أوروبا... إلى أين؟

خلال شهر كانون الثاني (يناير) ١٩٨٢، اشتدت المخاوف الاوروبية من تأثير الأزمة الاقتصادية الاميركية المتزايدة، ومن مخاطر توثيق الارتباط بواشنطن ذات السياسة المتشنجة، فأكثرت الدول الاوروبية من المواقف المتضاربة والزيارات والاتصالات في كل صوب وكأن جهاز الضبط الداخلي فيها لم يعد متوازناً تماما. ونحاول، في الصفحات التالية، التقاط التباينات السياسية ازاء قضية الشرق الأوسط، بشكل خاص، مع الخروج عن هذا الاطار عند الضرورة.

وقفت أوروبا كتلة واحدة مع الولايات المتحدة في مجلس الأمن ضد المشروع العربي المطالب بمعاقبة اسرائيل على ضم الجولان (١٢/١/١٩٨٢). وكان الموقف الغربي يدعو سوريا الى التفاوض مع اسرائيل وكأن الجولان لم يعد أرضاً عربية بل اقليم متنازع عليه. وفي اليوم التالي مباشرة، أبلغت الدول الغربية الأربع (بريطانيا، فرنسا، هولندا، ايطاليا) اسرائيل بموافقتها على المشاركة في قوة سيناء، في الوقت الذي توقفت فيه أعمال إزالة المستوطنات الاسرائيلية في شبه الجزيرة. وتفادى البلاغ الاوروبي الاشارة الى بيان البندقية أو الى أي موقف خاص ازاء قضية الشرق الأوسط. وفي ٢٨/١/١٩٨٢، أبدت اللجنة السياسية للمجلس الاوروبي تمسكها بقرارها السابق القاضي بعقد اجتماعها القادم في شهر أيار (مايو) في القدس رغم احتجاج العديد من البلدان العربية على ذلك. وجدير بالذكر أن لاسرائيل وضع العضو المراقب في هذه اللجنة. وفي ٣١/١/١٩٨٢، وافقت اسرائيل رسمياً على اشتراك الدول الاوروبية في قوة سيناء بعد أن مارست اميركا ــ فيما قيل ــ ضغطاً عليها في هذا السبيل.

غير أن الوحدة الغربية هشة ومبنية على تناقضات داخلية، ظهرت بوضوح، في الموقف من الحكم العسكري في بولندا. ان الولايات المتحدة؛ اذ أدركت استحالة جر الدول الاوروبية الى التضامن معها في اتخاذ اجراءات انتقامية ضد الاتحاد السوفياتي، لجأت الى المساومة ورضيت بما صبرت عليه اوروبا وهو أن تصدر هذه نقداً جماعياً للكرملين. ويبدو من تعليق جريدة **فاينانشال تايمز** البريطانية في ١١/١/١٩٨٢، ان اقتناع الضمير الاوروبي لم يكن العامل الأساسي للدفع إلى هذا الموقف، بل الأهم منه ما لوّحت به إدارة ريغان من تهديد باغلاق الأسواق الاميركية في وجه الصادرات الاوروبية من الصلب والبالغة ٣٠٠ مليون جنيه استرليني

سنويا تقريبا. وعلى أي حال، فمن الواضح أن الأمور بين الشركاء الأطلسيين لم تصفُ بعد ولن تصفو قريبا. ففي الأيام الأخيرة للشهر الذي نتابعه، علت الأصوات الرسمية وارتفعت لهجة المعلقين تحذر من أن الركود الذي دخلته اميركا اخيراً، واجراءات الحماية النقدية والتجارية التي تلجأ إليها، سوف تنعكس سلباً على الاقتصاد الاوروبي الذي يبشر له خبراؤه «بتحسن متواضع» في العام الجاري. ولذا لم تستجب اوروبا للضغوط الاميركية من أجل مقاطعة السوفيات اقتصادياً: ففرنسا، بعد المانيا، وقعت عقداً مع الاتحاد السوفياتي لمدة ٢٥ سنة (١٩٨٢/١/٢٣) تحصل بمقتضاه على ٨ مليارات متر مكعب من الغاز الطبيعي ابتداء من عام ١٩٨٤، عن طريق خط أنابيب يبدأ من سيبيريا ويخترق اوروبا كلها، ودور ايطاليا قريب في صفقة مماثلة.

غير أن الخلافات مع واشنطن لا تعني أن اوروبا الغربية ذاتها موحدة، بل لعل تناقضاتها الداخلية قد اشتدت في الفترة الأخيرة بفعل الأزمة العامة. فقد استمرت المعركة داخل مجلس السوق المشتركة حول مدفوعات بريطانيا في ميزانيتها، وحول دعم المنتجات الزراعية وخاصة الألبان، إذ تراكم في المخازن الاوروبية «جبل جبن» يشبه «جبل الزبد» الموجود في الولايات المتحدة. فثمة فريق من المزارعين يطالب بزيادة الأسعار بنسبة ١٦٪ في حين أن صناعيي الأغذية يتمسكون بألا تزيد أكثر من ٦٪. وبالاضافة إلى هذه المشاكل الكبرى، هناك مشاكل أخرى تعتبر أصغر وان لم تكن أقل حدة: مثل منع النرويج دول السوق من الصيد في منطقة بحرية تمتد إلى ٢٠٠ ميل من شواطئها (١٩٨٢/١/٤). كما أن مراقبي حسابات السوق المشتركة اكتشفوا فروقاً في صندوق نقديتها تبلغ مليون جنيه استرليني عما هو مسجل في الدفاتر وعجز المسؤولون عن تفسيرها (**فايننشال تايمز**، ١٩٨٢/١/١١).

إن هذه الأوضاع تفسر ــ ولو جزئيا ــ ركض الرأسمالية الاوروبية لنيل جزء من الثروة العربية. واحدى الوسائل المتبعة في هذا هي المشاركة مع العرب أنفسهم. وفي العدد الصادر في أول هذه السنة، نشرت المجلة المتخصصة «مختارات اقتصادية عن الشرق الأوسط» (*MEED*، ١٩٨٢/١/١) بعض المعلومات عن هذه المشاركة في الميدان المصرفي. ومنها مثلا مصرف **أرسبنك** الذي وصل إلى مرتبة البنوك الكبرى في اسبانيا، ويملك أسهمه بنك الخارج العربي الليبي (٣٠٪) وبنك الكويت للتجارة الخارجية والمقاولات والاستثمار (٣٠٪) والحكومة الاسبانية مع البنك الاسباني الاميركي (٦،٦٦٪) وبنك «بلباو» (٦،٦٦٪) والبنك المركزي (٣،٣٣٪). ومما يذكر أن ارسبنك لعب دوراً كبيراً في جذب ٢٧٠ مليون دولار من الكويت والمانيا الغربية للاستثمار في أحد المناجم الاسبانية. كما أن لهذا المصرف أسهماً في مصرف **أرلابنك** القائم في بيرو والذي ينشط في عمليات استثمارية بأميركا اللاتينية. ويشترك في هذا المصرف الأخير (ارلابنك) كل من الجماهيرية الليبية والكويت والعربية السعودية واتحاد الامارات العربية.

وكانت بقية القائمة ذات مغزى. فالمصارف الليبية والكويتية والتركية مشتركة في البنك العربي التركي. ويحل اليونان محل تركيا في هذه المجموعة بالنسبة للبنك العربي اليوناني. وهناك أيضاً بنك الخليج الرياض في البحرين الذي يلتقي فيه مصرف الرياض السعودي **والكريدي ليونيه** الفرنسي. والبنك السعودي الدولي وفيه انصبة للمصارف السعودية والاميركية والاوروبية. والبنك العربي القاري (الجزائر وليبيا). والبنك العربي للاستثمار والتجارة الخارجية (ليبيا والجزائر والامارات). والبنك السعودي الاسباني، الخ.

□ وينعكس اختلاف الأساليب في دخول الأسواق على المواقف السياسية. فقد لاحظ المراقبون هذا الشهر، مثلا، أن **بريطانيا** امتنعت الى جانب الولايات المتحدة عن التصويت في مجلس الأمن على المشروع الأردني لعقد اجتماع طارىء للجمعية العمومية بشأن الجولان في ١٩٨٢/١/٣٠. هذا في حين أن فرنسا وافقت على القرار مع التحفظ لأنها لن تساند أي نص يتضمن عقوبات لاسرائيل. وليست هذه هي المرة الوحيدة التي تقف فيها انكلترا موقفاً أقرب الى الخط الاميركي. ولعل الأمر يعود الى أن الدوائر السائدة في الاقتصاد البريطاني باتت تخشى المنافسة الاوروبية الآتية من منشآت أعلى تقنية وانتاجية. ومن اللفت للنظر أن بريطانيا ابتعدت

عن الشرق الأوسط بعض الشيء في الأسابيع الأخيرة في حين أن الدول الاوروبية القارية كانت تمطره بالزيارات والتصريحات. وقالت جريدة **التايمز**، في ٢٠/١/١٩٨٢، ان العلاقات بين انكلترا واسرائيل وصلت إلى مستواها الادنى منذ جولة كارنغتون الماضية في المنطقة. وعلى العكس، قام وزير الخارجية البريطاني هذا بزيارة للشرق الأقصى حيث أصبحت أسواق تايوان نقطة جذب مغرية.

ففي السنة الماضية ١٩٨١، حلت السوق الاوروبية المشتركة محل اليابان بالنسبة للصادرات التايوانية، بزيادة ٣٠٪ عن ١٩٨٠. واشترت الجزيرة طائرات فرنسية وغواصتين من **هولندا**. كما أن هناك احتمالات لتوريدات نووية اوروبية الى تايوان ويعمل الألمان الغربيون، بنشاط، للحصول على عقودها.

□ **واليونان** أعلى النماذج حدة الآن للخلافات الاوروبية. فقد رفضت الحكومة اليونانية الاجراءات العقابية ازاء بولندا كما أعلن باباندريو أنه يبحث عن وضع خاص لبلده في السوق المشتركة نظراً لخصوصية بلده الاقتصادية (**الغارديان** ٤/١/١٩٨٢). فالصناعة اليونانية عامة، مكونة من ١٣٠٠٠٠ منشأة صغيرة يعمل فيها، بالمتوسط، ٥،٥ ملايين عامل، فلا تستطيع دون حماية، التنافس مع منتجات الاحتكارات الضخمة في اوروبا الغربية. هذا بالاضافة إلى سياسة التأميم التي تخطط لها الحكومة اليونانية؛ والتي يبدو أن شركة النفط الاميركية **اكسون** ستكون من الأسماء الأولى المدرجة في قائمتها. ثم ان الخوف من تركيا يزيد موقف اليونان صلابة. وقد نقلت جريدة **لوفيغارو** الفرنسية في ٣/١/١٩٨٢ إشاعة تفيد أن الجماهيرية الليبية تقوم الآن بمساع حميدة بين البلدين لحل المسألة القبرصية حلا وديا. ولا ننسى أن لليونان علاقات خاصة بمنظمة التحرير الفلسطينية...

□ وعلى الطرف الآخر، صرح أمين عام الجامعة العربية في بيروت، في ١١/١/١٩٨٢، أن الجامعة طلبت من تركيا التوسط بين العراق وايران لانهاء حربهما. ومن الملاحظ أن أنقرة أيضا، بعدت عن المسرحية التي أقامتها الحكومة الاميركية في «يوم التضامن» مع بولندا. وأصبح محتملا أن تعود المجموعة الاوروبية الى تقديم الإعانة المالية لتركيا بعد أن وعد وزير الخارجية التركية ـــ أثناء زيارته الأخيرة لبروكسل ـــ باعادة الديمقراطية في بلاده.

□ وبرزت **فرنسا** هذا الشهر بنشاط واسع ومتميز في منطقة الشرق الأوسط ـــ فهذا وزير خارجيتها، كلود شيسون، يزور القاهرة بعد أديس ابابا، حيث أشار الاعلام الفرنسي الى احتمالات إعانة باريس لأثيوبيا.

وقد سبقت الاشارة الى الاتجاه الفرنسي لابراز مصر مبارك كزعيمة ممكنة في تسوية اوروبية للقضية الشرق ـــ أوسطية. فمصر تأتي في المرتبة الثالثة بين البلاد التي تصدر فرنسا اليها منتجاتها (بعد الجزائر والعربية السعودية). وأشار المحللون إلى أن الشركات الفرنسية قد أحرزت نجاحات كبيرة في السنة المنصرمة في الأسواق المصرية، بفضل الدعم الذي وفرته لها حكومة باريس، كما أكدوا أن مبارك فتح الأبواب للاستثمارات الغربية بصورة أكثر مما فعله الرئيس السابق له (*MEED*، ١٨/١٢/١٩٨١).

ومن الملفت للنظر أن **القاهرة** استقبلت ثلاثة وزراء فرنسيين في آن واحد في الأسبوع الأول من كانون الثاني (يناير) ١٩٨٢. وعلى رأسهم شيسون الذي ألح في تصريحاته على أن الدول العربية يجب أن تبتعد عن الطريقين الأميركي والسوفياتي وتسير في طريق ثالث (هو الاوروبي بالطبع!). وهي الفكرة التي يقال ان الطرف المصري استقبلها باستحسان (**لوموند**، ٥/١/١٩٨٢). وأضاف شيسون: «ان لمصر وضعاً خاصاً في المنطقة [ونحن] نعلق أهمية كبيرة عليها». وان الحكومة الفرنسية «في حاجة إلى معرفة وجهة نظركم والاستفادة بخبرتكم في ما يتعلق بتطورات السلام في الشرق الأوسط». ولم يقع كلامه في آذان مغلقة، اذ دعا وزير الدولة المصري للشؤون الخارجية، بطرس غالي إلى «مبادرة اوروبية جديدة لإحلال السلام في الشرق الأوسط» وعبر عن رضاه لحضور مصر ـــ بناء على طلبها ـــ اجتماع القمة الفرنسية الافريقية التي عقدت في باريس في أواخر العام الماضي، كما قال ان مصر تتمنى الحصول على العضوية الكاملة في المجموعة الافريقية الفرنسية العربية (التي تضم المستعمرات الفرنسية السابقة) وكذلك الالتحاق بوكالة التعاون الثقافي والتقني القائمة في باريس والتي تضم ٣٣ دولة ناطقة

بالفرنسية.

أما وزير الدفاع الفرنسي هيرنو، الذي كان في القاهرة في الوقت نفسه فقد صرح بأن التعاون العسكري بين مصر وفرنسا في أحسن حال وأفضل صورة. وكرر كلام شيسون نفسه تقريباً بأن فرنسا حريصة على مساعدة مصر بسبب مركزها المتميز في الشرق الأوسط وإسهامها الفعال في السلام، ولأن فرنسا لاتستطيع أن تبني أي شيء في الشرق الأوسط دون مصر. ووافقت الحكومة الفرنسية على بيع ٢٠ طائرة ميراج ٢٠٠ (أحدث نموذج) بقرض قيمته ٥٧٠٠ مليون فرنك وبشروط تجعله أقرب إلى الهبة. وفي ١٩٨٢/١/٢٣، وصل إلى القاهرة رئيس الأركان الفرنسي على رأس وفد عسكري لاجراء مباحثات حول التعاون المصري الفرنسي في مجال استخدام الأسلحة الفرنسية وتصنيعها في مصر. ولكي ندرك أهمية العلاقة الجديدة بين مصر الرئيس مبارك وفرنسا ميتران، يحسن أن نقرأ، بعناية، افتتاحية جريدة **لوموند**، في ١٩٨٢/١/٥، المفعمة بالفرحة ونغمة الثقة بالمستقبل الوردي. إذ ورد فيها أنه: «يخيل الى المرء أنه عاد الى عهد الرئيسين ديستان والسادات قبل اتفاقيات كامب ديفيد... حيث كان من المستطاع القول ان البلدين استعادا روح العهود الخديوية التي كان فيها تحديث مصر وتحريرها يجدان التشجيع والمساندة من فرنسا».

وفي ١٩٨٢/١/٢٧، قال شيسون في مؤتمر صحافي: «إن موت السادات المفاجيء والصاعق جاء مثل البرق في سماء صافية (...) وحينما استطاع الرئيس مبارك تأكيد سلطته وانتهج الطريق الديمقراطي، كنا سعداء كثيراً».

لا عجب بعد ذلك ان كان هيغ قد وجد ــ كما يبدو ــ من الحكومة المصرية موقفا لم يستطع أن يقنع به بيغن رغم «مكوكه» المزدوج بين القاهرة والقدس المحتلة هذا الشهر...

وفي هذا الشهر أيضا، زار وزير التخطيط والبيئة الفرنسي الجزائر في ١٩٨٢/١/١٧، حيث تم التوقيع على اتفاقية للتعاون الصناعي. وقدرت قيمة المشاريع الصناعية الجزائرية التي سوف تكلف فرنسا بعقودها بمبلغ ١٠ مليارات من الفرنكات.

ولكن الأهم من ذلك كانت الغزوة الفرنسية في السعودية بعد الاشاعة بأن المملكة سوف تدفع ثمن طائرات الميراج التي ووفق على توريدها لمصر. وكانت التحليلات (*MEED*، ٨١/١٢/١٨) قد أشارت قبل ذلك إلى أن الشركات الاميركية تخسر فرصا في السعودية بسبب أخطائها الاستراتيجية، ولأن الصورة السلبية عن العرب التي يقدمها الاعلام الاميركي تحدث رد فعل عند أصحاب الأموال السعوديين.

مَنْ يملأ الفراغ؟ في ١٩٨٢/١/٢٨ زار وزير الدفاع الفرنسي الرياض ووقع مع نظيره السعودي على عقود بناء بعض المنشآت البحرية وتوسيع اخرى. وهذا العقد تتمة لصفقة تسلح ضخمة تزود فرنسا السعودية بمقتضاها بفرقاطات صاروخية وسفن امداد وطائرات هليكوبتر بقيمة اجمالية مقدارها ٢,٥ مليار فرنك. وهو الثاني من نوعه، إذ سبقه آخر تم توقيعه في أواخر ١٩٨٠.

غير أن فرنسا تبذل جهوداً، لكي تظهر كصديقة للجميع في الشرق الأوسط، في الوقت نفسه الذي تتبع فيه سياسة أنانية خاصة، وان هذه الجهود توقعها في مواقف متناقضة وتعرضها للنقد الشديد والشكوك من جوانب كثيرة. ولقد قال شيسون في القاهرة: «ان القرارات الخاصة بضم الجولان تعطي أهمية خاصة للجلاء عن سيناء» وللمساهمة الفرنسية في القوة متعددة الجنسية، الأمر الذي أثار احتجاج سوريا. ونقلت إذاعة **صوت العرب** في القاهرة (١٩٨٢/١/١٢) أن دول الخليج تتشاور حول ضرورة اتخاذ موقف من فرنسا بعد هذا التصريح، بالاضافة الى تصريحاته السابقة عن تخلي فرنسا عن المبادرة الاوروبية.

وكذلك كان الأمر بالنسبة لزيارة ميتران لاسرائيل. فقد أجلت بعد ضم الجولان (١٩٨٢/١/٥). ولكنها لم تلغ بدعوى ضرورة الحوار مع اسرائيل من أجل السلام (**تصريح شيسون** في ١٩٨٢/١/٢٧). ويرتبط هذا الموقف المزدوج بالسياسة الفرنسية المزدوجة نفسها في الامم المتحدة؛ حيث أعلنت أن ضم الجولان باطل ولكنه ليس تهديداً للسلام (تصريح شيسون **للمنداي مورننغ**، ١٩٨٢/١/٢٥). واستقبال ميتران لفهد القواسمه ومحمد ملحم (١٩٨٢/١/١٩) تبعه افتتاحه، في اليوم التالي،

لمعرض «تحية الى موشي دايان» في باريس. والاهم من هذا كله هو التصريحات المتكررة (منها في ١١ ــ ١٩٨٢/١/٢٨) عن استعداد فرنسا لأن تلعب «دوراً أكبر» في لبنان أي لتحقيق المشروع الاميركي لفيليب حبيب بنقل المقاومة الفلسطينية من جنوب لبنان وإجلاء الجيش السوري.

وأخيراً، ففي النشاط الفرنسي المتشعب خلال هذا الشهر، نقطتان تستلفتان الأنظار ايضا. الأولى أن المفاوضات ما زالت مستمرة مع العراق حول إعادة بناء المفاعل الذي ضربته اسرائيل، إذ تصر فرنسا على الاكتفاء بتزويد العراق بوقود نووي ضعيف يتعذر استخدامه لأغراض عسكرية. والنقطة الثانية هي زيارة الرئيس الباكستاني ضياء الحق لباريس بغية بحث امكانية الحصول على المساعدة النووية الفرنسية، بعد أن وجدت الباكستان الأبواب موصدة أمامها من الدول الاخرى.

□ أما **ايطاليا**، ففي رأينا أنها تستحق اهتماما خاصا من العرَب المشتغلين بالتحركات الدولية، إذ قد تبين تطورات سياستها انها تحاول لعب دور، متمايز كحلقة وسطى، في قضية الشرق الأوسط.

فنذكر أن وزير الخارجية الايطالية، اميليو كولومبو، كان في المجلس الاوروبي في ١٩٨٢/١/٤ أشد الناس حماساً للموقف الاميركي من بولندا والسوفيات. وانه قام بجولة في المنطقة، هي الثانية له في الفترة الأخيرة، زار خلالها السعودية والاردن (٧ ــ ١٩٨٢/١/٩)، فعاد منها الى مجلس الوزراء الاوروبي يبلغهم أن ضم الجولان يهدد آفاق اعادة احياء **المشروع السعودي**. إلا أن المجلس أبدى شعوراً بعدم استطاعته اتخاذ أي اجراء قبل الانسحاب من سيناء في نيسان (ابريل) المقبل (**الغارديان**، ١٩٨٢/١/١٦).

وقد زار شامير روما في الأيام الأولى لهذا الشهر. ثم جاءها مبارك (١٩٨٢/١/٣٠) الذي اعتبر ايطاليا في مقدمة القوى المهتمة بقضية الشرق الأوسط. وأعلن عن شكره لايطاليا على اشتراكها في قوة سيناء، وقال ان هذا دليل على صداقتها القوية لمصر. وبهذه المناسبة، نقلت الصحافة أن المباحثات جارية بين ايطاليا ومصر حول صفقة من المعدات الحربية الايطالية، منها أجهزة دفاع جوي بقيمة ٤٥٠ مليون دولار وزوارق حربية وطائرات هليكوبتر.

وفي ١٩٨٢/١/٢٣، أعلن أن الجماهيرية الليبية وافقت على استئناف امداد ايطاليا بالنفط بعد توقف منذ مطلع عام ١٩٨١ الماضي. وبالمقابل، تساهم الشركات الايطالية في برامج التنمية الليبية في مجالات الصناعة والزراعة والمواصلات.

وبعد ذلك بأيام قليلة (١٩٨٢/١/٢٩)، تم اتفاق بين شركة الغاز الايطالية سنام التابعة للدولة وبين الهيئة السوفياتية المشرفة على الغاز السيبيري، وهو اتفاق ينتظر التصديق الحكومي لكي يصبح نافذاً.

□ وهذا الشهر، ظهر ايضا اسم **الفاتيكان** على لوحة الشرق الأوسط، وكان هذا بمناسبة زيارة شامير الذي لم يحصل على موافقة البابا على الاعتراف بالقدس عاصمة اسرائيل. ولكن يبدو أن شامير كان يستهدف من هذه الزيارة أمراً إعلامياً ذا أهمية أيضا، وهو أن يبين للكافة أن علاقات اسرائيل بالعالم المسيحي أمتن من علاقات المسلمين معه (**لوموند**، ١٩٨٢/١/٨).

□ وكانت مسألة القدس كذلك حجر عثرة في طريق سويسرا، إذ ان هذه الدولة ترفض اعتبارها عاصمة لاسرائيل. وقد ترتب على هذا الرفض إيقاف الاجراءات بالنسبة لعدد من الاتفاقيات التي يقضي البروتوكول أن توقع في مقر الحكومة. ومنها معاهدة تمت الموافقة عليها بالحروف الأولى عام ١٩٨٠ يسمح بمقتضاها للاسرائيليين أن ينقلوا الى اسرائيل استحقاقاتهم من التأمينات السويسرية على الشيخوخة والمرض.

□ وأخيراً، هذه **رومانيا** التي شرعت تلعب دور وساطة عن طريق **باسيل بونغان** المندوب الشخصي للرئيس شاوشيسكو. ففي أيلول (سبتمبر) ١٩٧٩ زار بونغان اسرائيل، في حركة غامضة. وفي ١٩٨٢/١/١٦، التقى بونغان ببيغن لدعوته لزيارة رومانيا فقبل الدعوة. وأشارت الصحيفة القطرية **الراية** بهذه المناسبة إلى أن عددا من العواصم اتفقت على تكليف رومانيا باجراء الاتصالات التمهيدية بين الأطراف المعنية بقضية الشرق الأوسط لعقد مؤتمر دولي تبحث فيه التسوية الشاملة. ويذكر أن رومانيا هي الدولة الوحيدة في اوروبا الشرقية التي لم تقطع

علاقاتها الديبلوماسية مع اسرائيل، كما انها الدولة الأجنبية الوحيدة، عدا الولايات المتحدة، التي زارها بيغن (وكانت أول زياراته لها عام ١٩٧٧ بعيد وصوله الى الحكم). وقد لعب الرئيس شاوشسكو دوراً خاصاً في عام ١٩٧٧ في الإعداد «لمبادرة» السادات بزيارة القدس.

وأشارت جريدة **لوموند** (١٠ ــ ١١/١/١٩٨٢) إلى أن وفداً برلمانيا، وفيه بعض نواب كتلة ليكود الحاكمة، قد زار موسكو في نهاية كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨١. وان السفير البلغاري في بخارست ــ قبل ذلك ــ قد دعا نظيره الاسرائيلي الى حفلة استقبال حضرها ديبلوماسيون عرباً وسوفيات. واستنتجت الجريدة أن الكتلة الاشتراكية تحرص على الحفاظ على حد من العلاقات مع اسرائيل.

وفي ٣١/١/١٩٨٢، ذهب باسيل بونغان إلى طرابلس حيث التقى بأمين اللجنة الشعبية للمكتب الشعبي للاتصال الخارجي (وزير الخارجية)...

أ.ص.س.

انتفاضة القطاع وتضامن الضفة

طرأت على المناطق المحتلة عدة تطورات هامة أدت إلى دفع عجلة الانتفاضة الشعبية إلى الأمام، وكان من أبرز هذه التطورات: الهبة الجماهيرية في كافة مدن قطاع غزة وقراه. وقد اتخذت هذه الهبة، في البداية، طابعاً مطلبياً لنقابة الأطباء والصيادلة، ثم تطورت لتشمل كافة قطاعات الشعب الفلسطيني في القطاع؛ وذلك بعد أن أعلنت سلطات الاحتلال عن تعيين الحاكم العسكري للقطاع الجنرال يوسف لونتس حاكماً مدنياً. فمنذ أن أعلن عن بدء تطبيق الادارة المدنية في قطاع غزة، عبرت جماهير القطاع المحتل عن ردها المناسب في وجه هذه الخطوة الأخيرة: الأمر الذي زاد من فاعلية الانتفاضة وشموليتها في المناطق المحتلة ورسخ وحدة المصير بين الضفة التي ما زالت مستمرة بانتفاضتها، وقطاع غزة الذي انتقلت إليه بؤرة الأحداث منذ مطلع شهر كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨١.

وقد شكلت انتفاضة قطاع غزة صدمة كبيرة لسلطات الاحتلال التي راهنت، في السابق، على أن الأوضاع في القطاع تختلف عن تلك التي في الضفة، خصوصاً وأن سلطات الاحتلال درجت، منذ سنوات، على الادعاء بأن الطريق ممهدة في قطاع غزة لتطبيق الحكم الذاتي فيه أولاً مدعية أنها قضت على المقاومة المسلحة في السبعينات، وبأنها نجحت في عزل القطاع عن الضفة، وبأن الاجراءات الادارية والاقتصادية والأمنية التي اتخذتها، منذ العام ١٩٧١، تساعد إلى درجة كبيرة على التحكم في مصير القطاع. إلا أن الهبة الشعبية الضخمة التي انطلقت شرارتها من نقابتي الأطباء والصيادلة، بدّدت أوهام الاحتلال وأثبتت أن المصير المشترك للضفة والقطاع يشكل الهم الأكبر لجماهير الشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة.

وعلق يهودا ليطاني على انتفاضة القطاع بقوله: «... أن ما يحدث في غزة يشكل انعطافاً حاداً، فغزة لم تعد مدينة هادئة، فهذه المرة سارت الضفة الغربية وراء قطاع غزة».

وأضاف انه «لم يحدث في السابق أن يصل الأمر إلى الصدام كما حدث في مدينة رفح. وقد كانت حصيلة الصدام هذا مقتل شاب عربي وجرح آخرين، وفرض نظام منع التجول على مدن القطاع بأكملها، وإقامة الحواجز على الطرق ومنع دخول الصحافيين إلى القطاع ومخيمات اللاجئين الموجودة هناك (هآرتس، ١٣/١٢/١٩٨١).

الانتفاضة المطلبية والسياسية: كخطوة على طريق تطبيق الادارة المدنية أعلنت سلطات الاحتلال عن تطبيق القانون الضرائبي الاسرائيلي (ضريبة القيمة المضافة) على قطاع غزة المحتل، ثم أعقبت ذلك بتعيين حاكم مدني للقطاع، وهو الجنرال يوسف لونتس، قائد منطقة غزة، رئيساً للإدارة المدنية، وذلك بنفس الصفة والرتبة والدرجة العسكرية، لأن هذه هي الشروط التي

اشترطتها لقبول منصبه الجديد (دافار، ١٩٨١/١٢/٢). وبتاريخ ١٩٨١/١١/٢٥، داهم رجال الضريبة والجمارك عيادات خمسة عشر طبيباً في غزة واعتقلوا بعضهم. واتفق الأطباء المعتقلون على عدم الدفع مطلقاً وانتظار قرار محكمة العدل العليا الاسرائيلية بهذا الشأن. وأثناء التحقيق وجهت تهمة التحريض إلى الدكتور علي أبوعفش. وفي ١٩٨١/١١/٢٦، أجريت له محاكمة عسكرية سريعة قررت توقيفه لمدة أسبوع. وبعد انتهاء الأسبوع، واجه محكمة عسكرية أخرى قررت تغريمه بدفع ١٥ ألف شيكل مقابل الافراج عنه لمدة شهر، وكفالة بمبلغ أربعة آلاف شيكل أو حبسه لمدة شهر لحين محاكمته. ولكنه رفض التوقيع على الكفالة ورفض دفع مبالغ الضريبة، وأعلن عن استعداده للبقاء رهن الاعتقال (**الطليعة**، ١٩٨١/١٢/١٠).

وإثر هذه الأحداث اجتمعت الجمعية الطبية والادارة والهيئة العامة، بتاريخ ١٩٨١/١١/٢٦، وقررت الاضراب المفتوح حتى تتحقق المطالب التالية:

— الافراج عن الدكتور علي أبوعفش بدون قيد أو شرط.

— رفض دفع الضريبة والمطالبة بإلغائها إلى حين صدور قرار المحكمة العليا الاسرائيلية، وعندها سيكون للأطباء وقفة بصدد القرار.

— تحسين مرتبات الأطباء وصيادلة المستشفيات.

— توظيف عدد من الأطباء الخريجين، خاصة وأن هناك أربعين وظيفة شاغرة لم يتم توظيف أطباء فيها (**المصدر نفسه**). وبتاريخ ١٩٨١/١١/٣٠، استدعى الحاكم العسكري في غزة وخان يونس بعض الصيادلة إلى مقر الحكم العسكري وأمرهم بفتح صيدلياتهم وإلا سيتم فتحها بالقوة، ولكن الصيادلة رفضوا التهديد ورفضوا فتحها مؤكدين تمسكهم بالمطالب العادلة للجمعية. وبتاريخ ١٩٨١/١٢/١، قامت قوات من الجيش الاسرائيلي بكسر أقفال الصيدليات وتركتها مفتوحة أمام المارة. وفي اليوم ذاته استدعى الحاكم العسكري الأطباء إلى مقره وقام بتهديد الأطباء المتعاقدين بشكل فردي بالفصل عن العمل، وعرض على عدد من الأطباء التوقيع على عريضة يعلنون فيها أنهم ضد الاضراب.

ولكن الأطباء أكدوا على وحدتهم وعدالة مطالب الجمعية ورفضوا الابتزاز ومحاولات كسر الاضراب (**القدس**، ١٩٨١/١٢/١). ورداً على هذا التهديد قررت الهيئة العامة للجمعية الطبية العربية ما يلي:

١ — الاعتصام في مقر الجمعية ابتداءً من صباح يوم ١٩٨١/١٢/١، ولمدة ٢٤ ساعة يومياً لجميع الأطباء والصيادلة الذي يعملون في المستشفيات والمستوصفات الحكومية، باستثناء الحالات الطارئة والولادة، وذلك حرصاً على مصلحة المواطنين.

٢ — قرر أطباء الوكالة الاضراب.

٣ — قرر الأطباء البيطريون الاضراب (**المصدر نفسه**).

وبتاريخ ١٩٨١/١٢/٢، استدعى الحاكم العسكري أعضاء الهيئة الإدارية للجمعية الطبية وأخبرهم بما يلي: يقوم الأطباء بتعليق الاضراب، ومقابل ذلك يقوم هو بالافراج عن الدكتور علي أبوعفش، ولكن سيتم تقديمه للمحاكمة بعد شهر. وبالنسبة للضريبة، اقترح الحاكم العسكري أن لا يدفع الأطباء المبالغ المستحقة عليهم لمدة شهر، وبعد ذلك يدفعونها. أما عن تحسين الخدمات الصحية وتحسين رواتب الأطباء والصيادلة والموظفين أجابهم بأن ذلك يحتاج إلى المزيد من الوقت وسننظر فيه في ما بعد (**الطليعة**، ١٩٨١/١٢/١٠).

وبتاريخ ١٩٨١/١٢/٤، أبلغ محمود الزهار، رئيس الجمعية الطبية، بفصله من العمل. ويوم ١٩٨١/١٢/٥، أرسل الحاكم العسكري بطلب كل من الدكتور أبو اياس والدكتور زين الدين للمقابلة في إطار الضغط على المضربين وفي محاولة لكسر الاضراب. وعلى ضوء محاولات السلطات هذه، توقف الأطباء عن الذهاب للاعتصام في المستشفى وأعلنوا الاضراب العام والاعتصام لمدة ٢٤ ساعة يومياً في مقر الجمعية الطبية (**المصدر نفسه**). وتضامناً مع الأطباء والصيادلة، أعلنت نقابة المحامين ونقابة المهندسين الاضراب المفتوح عن العمل والاعتصام يومياً، كل في مقر نقابته، كما أصدر الاتحاد العام للنقابات بياناً جاء فيه:

١ — أن الاتحاد العام للنقابات سيرسل برقيات إلى جميع الاتحادات العمالية العربية

والدولية بشأن الاضراب.

٢ ـ سيقوم النقابيون بالاعتصام في دار الاتحاد يومياً من التاسعة صباحاً وحتى السابعة مساء.

٣ ـ إرسال مندوبين للاعتصام مع الأطباء في مقر الجمعية الطبية.

٤ ـ توجيه انذار بإعلان الاضراب العام إذا لم تستجب السلطات للمطالب العادلة بإلغاء الضريبة وإطلاق سراح المعتقلين.

وأصدر الاتحاد العام بياناً آخر استنكر فيه فصل الإدارة المدنية عن العسكرية (المصدر نفسه). وبتاريخ ١٩٨١/١٢/٢، ساد مدينة غزة اضراب عام احتجاجاً على الإدارة المدنية التي شرع في تطبيقها يوم ١٩٨١/١٢/١، ووزعت بلدية غزة بياناً جاء فيه «... إن الاضراب سيستمر مدة يومين احتجاجاً على الإدارة المدنية، واحتجاجاً على معاملة السلطات السيئة لنقابة الأطباء». وعلق رشاد الشوا، رئيس بلدية غزة، على المخطط الجديد بقوله: «ان الإدارة المدنية ليست إلا استمراراً للاحتلال تحت غطاء مدني... وان سلطات الحكم العسكري تتشدد في معاملتها لسكان الضفة الغربية وقطاع غزة بهدف إرغام أصحاب المهن الحرة على ترك المنطقة». وطالب الشوا بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني (ر. إ. إ.، العدد ٢٥٠١، ١ و١٩٨١/٢/٢، ص ١٦). ونتيجة لوقفة الأطباء والصيادلة الصامدة واستمراريتها، اتسع نطاق التضامن واكتسب مضامين جديدة عبر عنها بالاضراب الشامل الذي شهدته مدينة غزة وبشكل لم تعرفه منذ بضع سنوات. وتمشياً مع هذه الوقفة، ودعماً لها، انفجرت مظاهرات ومصادمات صاخبة تندد بالممارسات الاسرائيلية، ترفض الحكم الذاتي وإدارته المدنية وتعلن ولاءها لمطالب الشعب الفلسطيني وحقوقه العادلة بما فيها إقامة دولته الوطنية المستقلة (**الطليعة**، ١٩٨١/١٢/١٠).

وقد اتسع الاضراب الذي أعلنته مدينة غزة حتى وصل إلى مدينة رفح، وقد زاد من حدة التوتر هناك استشهاد شاب من رفح وجرح ثلاثة آخرين. هذا، إضافة إلى أن قوات الاحتلال منعت أقرباء الشاب من اخراج جثته من المستشفى لدفنها. كذلك وصل الاضراب إلى المعسكرات الوسطى وخان يونس ودير البلح، كما تعطلت الدراسة في المدارس، وقام الطلاب في مدن القطاع بمظاهرات احتجاجية واجهتها السلطات باعتقال مئات الطلاب وتقديمهم للمحاكمات الفورية وفرض الغرامات التي تراوحت ما بين خمسة ـ وعشرة آلاف شيكل على كل واحد منهم (**معاريف**، ١٩٨١/٢/٨).

وبتاريخ ١٩٨١/١٢/٨، وعلى أثر استمرار الاضراب واتساع موجة الاحتجاجات والمظاهرات، أعلنت السلطات العسكرية والادارة المدنية، القطاع منطقة عسكرية مغلقة ومنعت الصحافيين والمراسلين من دخوله، كما دفعت السلطات بقوات كبيرة من الجيش وفرضت «حراسة خاصة» في شوارع رفح تحسباً من وقوع مظاهرات أخرى أثناء تشييع جثمان الشاب محمود أبونحلة (**القدس**، ١٩٨١/١٢/٩). ورداً على هذه الاجراءات، انطلقت في رفح مظاهرة ضخمة قدر عدد المشاركين فيها بخمسين ألفاً. كما جرت مظاهرات أخرى في بيت حانون، وقد اشتبكت القوات الاسرائيلية مع المتظاهرين من الطلبة والطالبات؛ مما أدى إلى اصابة الطالبة صالحة سليمان العزازمة برضوض في رأسها نتيجة لضربها بالهراوات. وفي جباليا، جرت مظاهرة كمظاهرة رفح اشترك فيها الطلاب من جميع المدارس وسائر المواطنين، حدث خلالها اشتباك مع قوات الجيش (**المصدر نفسه**).

وعلى أثر تصاعد الاضراب والمظاهرات في غزة، قام الحاكم العسكري باستدعاء جميع أولياء أمور الطلاب وطلب منهم قيام كل أب بمنع ابنه من التظاهر، ولكن الطلبة والآباء خرجوا معاً في مظاهرة صاخبة، وكان الطلبة يحملون يافطات كتبوا عليها: «أطلقوا سراح المعتقلين، ارحلوا يا محتلين». وقد اصطدمت التظاهرة بمجموعة من الجيش قامت بمصادرة اليافطات واعتقلت عدداً من الطلاب (**الطليعة**، ١٩٨١/١٢/١٠). وبتاريخ ١٩٨١/١٢/٩، وإزاء اتساع الانتفاضة وشموليتها، فرضت سلطات الاحتلال نظام منع التجول على مدينة رفح، وقد وصف أحد سائقي الصهاريج الاسرائيلية الموقف بقوله: «لقد أنقذت بأعجوبة من الجماهير الغاضبة التي هاجمتني عندما أردت تزويد محطة في وسط المدينة بالوقود...» وأضاف، أن جمهوراً كبيراً يقدر بالآلاف ظهر فجأة، وهو يردد وينشد شعارات

متطرفة ويرفع اليافطات». فاضطر السائق إلى الاختباء في مستودع المحطة (و.إ.إ.، العدد ٢٥٠٦، ٨ و ١٩٨١/١٢/٩، ص ٩).

وفي إطار حملة التضامن مع الأطباء والصيادلة واحتجاجاً على إجراءات السلطة القمعية، أعلن عمال منطقة «ايرز» الصناعية الاضراب لمدة ثلاثة أيام، كما التزم بالاضراب ما يقرب من عشرة آلاف عامل. كذلك أعلنت مجالس قرى الشرقية بمنطقة خان يونس الاضراب لمدة يومين (الطليعة، ١٩٨١/١٢/١٧). وبتاريخ ١٩٨١/١٢/١٦، أعلنت المؤسسات والبلديات في قطاع غزة إنهاء الاضراب الذي أعلن منذ ثلاثة أسابيع، والذي اشترك فيه القطاع وبلدية غزة والمجالس القروية الأخرى ونقابة المحامين وجمعية المهندسين، والذي جاء إعلاناً لرفض الحكم الذاتي وتأييداً مطلقاً لاضراب الأطباء والصيادلة الذي أعلن احتجاجاً على ضريبة القيمة المضافة وعلى ممارسات رجال الجمارك والمكوس. وجاء في البيان الذي أصدرته البلديات والمؤسسات العامة، أنه نتيجة المشاورات التي تمت بينها وبين السلطة العسكرية تقرر إنهاء الاضراب تحقيقاً للصالح العام. وعلم أن الاتفاق الذي تم بين الطرفين يحقق مطالب «مرضية» لجميع فئات الشعب، ومن ضمن الاتفاق تجميد الاجراءات التي نجمت عن الاضراب بالنسبة للطلبة والتجار والصيادلة والأطباء وإعادة التقييمات في الضريبة والجمارك والمكوس (الشعب، ١٩٨١/١٢/١٧).

انتفاضة الضفة: استمرت انتفاضة الضفة الغربية ودخلت أسبوعها الخامس، احتجاجاً واستنكاراً لسياسة السلطات الاسرائيلية القمعية، وضد الادارة المدنية. وفي هذا الاتجاه جرت مظاهرة طلابية في رام الله، كما جرت مظاهرات مماثلة في أماكن أخرى من الضفة الغربية، بمناسبة مرور ذكرى يوم التضامن العالمي مع الشعب الفلسطيني في التاسع والعشرين من شهر تشرين الثاني (نوفمبر)، ذكرى قرار التقسيم (عل همشمار، ١٩٨١/١١/٣٠).

ففي رام الله، خرجت طالبات دار المعلمات بمظاهرة رفعن خلالها الأعلام الفلسطينية فوق مبنى دار المعلمات، مما حدا بقوات الجيش الاسرائيلي إلى استخدام قنابل الغاز المسيل للدموع ضد المتظاهرات وتفريقهن بالقوة، كما خرجت طالبات معهد المعلمات في الطيرة بمظاهرة صاخبة، وأقمن الحواجز وهتفن بالشعارات المعادية لاسرائيل. وفي قلنديا اصطدمت قوات سلطات الاحتلال مع المتظاهرين من طلاب المركز المهني، وقامت بتفريق المظاهرة بالقوة بعد أن استخدمت الغاز المسيل للدموع. كذلك تعرضت السيارات العسكرية الاسرائيلية للرجم بالحجارة في مخيمي الجلزون والدهيشة (المصدر نفسه).

وبتاريخ ١٩٨١/١١/٣٠، تعرضت سيارة باص عسكرية اسرائيلية إلى الرشق بالحجارة بينما كانت تمر في الشارع الرئيسي في رام الله، وعلى الفور حضرت قوات من الجيش الاسرائيلي وقامت باعتقال العشرات من المواطنين (القدس، ١٩٨١/١٢/١).

وبتاريخ ١٩٨١/١٢/١، قامت طالبات معهد المعلمات الحكومي في رام الله بالاشتراك مع طلاب معهد المعلمين بمظاهرة في شوارع المدينة احتجاجاً على إغلاق جامعة بيرزيت واستنكاراً لخديعة الإدارة المدنية. كما تظاهر طلبة مخيم الدهيشة، بعد أن أعلنوا الاضراب عن الدراسة، وقاموا برشق السيارات الاسرائيلية بالحجارة. وردت قوات الجيش الاسرائيلي بالقاء القنابل المسيلة للدموع واعتقلت بعض الطلاب بعد مطاردتهم في شوارع المخيم (الشعب، ١٩٨١/١٢/٢). وبتاريخ ١٩٨١/١٢/٨، عاد وتظاهر في رام الله طلاب دور المعلمين وطلاب المدرسة الثانوية، وفرقتهم قوات الأمن بالغاز المسيل للدموع. وذكر مراسل الاذاعة الاسرائيلية، أن طلبة دار المعلمين رفعوا الأعلام الفلسطينية ورشقوا قوات الأمن بالحجارة. أما في نابلس، فقد أضربت البلدية تضامناً مع انتفاضة القطاع المحتل (و.إ.إ.، العدد ٢٥٠٥، ٧ و ١٩٨١/١٢/٨، ص ٥).

بلدية الناصرة تتضامن مع انتفاضة القطاع: بتاريخ ١٩٨١/١٢/٣، أضربت بلدية الناصرة لمدة ثلاث ساعات تضامناً مع انتفاضة القطاع واحتجاجاً على تطبيق الادارة المدنية، وأذاعت بياناً استنكرت فيه تطبيق الادارة المدنية الذي يعني تثبيت الاحتلال (و.إ.إ.، العدد ٢٥٠٢، ٣ و ١٩٨١/١٢/٤، ص ١٢).

وبتاريخ ٩/١٢/١٩٨١، استمرت أعمال خرق النظام في الضفة الغربية، فرشقت السيارات العسكرية بالحجارة في كل من نابلس ومخيم الدهيشة، كما جرت مظاهرة طلابية في رام الله، وقد دخل الجنود إلى ساحة احدى المدارس لإنزال الأعلام الفلسطينية التي رفعها الطلاب (**معاريف**، ١٠/١٢/١٩٨١).

وبتاريخ ١١/١٢/١٩٨١، تظاهر عدد كبير من شباب نابلس حيث رفعوا الأعلام الفلسطينية. وأحرقوا إطارات السيارات في شارع الساقية. كما دعا أئمة المساجد فئات الشعب إلى الاستمرار في التضامن (**الطليعة**، ١٧/١٢/١٩٨١).

وبتاريخ ١٢/١٢/١٩٨١، قام طلبة معهد البوليتكنيك بالخليل بقذف سيارة عسكرية بالحجارة، وعلى الفور حضرت قوات من الجيش الاسرائيلي إلى مبنى المعهد، وقامت باطلاق القنابل المسيلة للدموع ومطاردة الطلبة الذين عادوا وقذفوا السيارات العسكرية بالحجارة. كما قام طلبة المعهد برفع العلم الفلسطيني على بناية المعهد. وقد استدعى الحكم العسكري الأستاذ ربحي أبو سنينة عميد المعهد وأجرى معه تحقيقاً حول الحادث (**الشعب**، ١٣/١٢/١٩٨١).

وبتاريخ ١٦/١٢/١٩٨١، تظاهر المواطنون العرب في مدينة أريحا وقاموا برفع الأعلام الفلسطينية وحرق الإطارات في الشوارع العامة. وفي منطقة رام الله قذفت احدى السيارات العسكرية بالحجارة، أما في قريتي يطة ودورا فما زالت المدارس مغلقة بسبب معارضة السكان تعيين مدراء، من قبل الحكم العسكري مقربين من مصطفى دودين (**هآرتس**، ١٧/١٢/١٩٨١).

وبتاريخ ٢٤/١٢/١٩٨١، أضرب المجلس البلدي والمحكمة الشرعية في الخليل عن العمل، وشاركت في الاضراب بلديات نابلس ورام الله والبيرة، وذلك احتجاجاً على استمرار القوات الاسرائيلية باحتلال مبنى مدرسة أسامة بن المنقذ في الخليل، وتأكيداً لرفض الحكم الذاتي واستنكاراً لمصادرة الأراضي العربية وإقامة المستوطنات الاسرائيلية عليها، واستنكاراً لقرار ضم مرتفعات الجولان (**القدس**، ٢٥/١٢/١٩٨١).

وقالت صحيفة معاريف: إن كتابة الشعارات المناهضة للاحتلال قد ازدادت في الضفة الغربية مؤخراً. وتكتب هذه الشعارات عادة على جدران المدارس والمساجد.

وقد كتبت شعارات ضد اسرائيل على جدران مدرسة في طولكرم، كما اعتقلت القوات الاسرائيلية أحد الشبان بتهمة حيازة كتب يحتوي على شعارات مناهضة للاحتلال (**معاريف**، ٢٧/١٢/١٩٨١).

حصيلة المواجهة: كانت حصيلة المواجهة التي جرت بين سكان المناطق المحتلة وقوات الجيش الاسرائيلي، خلال انتفاضة قطاع غزة المحتل وتضامن الضفة الغربية معه، ما يلي: إصابة ٧١ جندياً اسرائيلياً وتحطيم ٢٤ سيارة (١٣ جندياً في نابلس، ٨ في غزة، ٣ في الخليل، ١٠ في مخيم الدهيشة، ٧ في مدينتي رام الله والبيرة، ٣٠ في رفح. كذلك اعترفت سلطات الاحتلال بتحطيم ٢٢ سيارة عسكرية بحجارة المواطنين وباحراق سيارتي جيب و ١٠ سيارات في خان يونس، سيارتين في الخليل، ٥ سيارات في الدهيشة، ٥ سيارات في رفح، إضافة إلى إحراق سيارتي جيب في رفح) (**الدستور**، عمان، ١٠/١٢/١٩٨١).

روابط القرى: في أعقاب تزايد حملة اغتيالات الشخصيات المؤيدة للاحتلال والتي كان آخرها اغتيال يوسف الخطيب، رئيس رابطة قرى رام الله، بعث رؤساء روابط قرى رام الله والخليل وبيت لحم ببرقية إلى كتلة الليكود في الكنيست، طالبوا فيها بالعمل لضمان النظام وتوفير الحماية الأمنية للمواطنين الذين يرغبون بالعيش بسلام في الضفة الغربية وقطاع غزة. وجاء في البرقية: «أن الجماعات المتطرفة تؤمن أن السلام لن يتحقق في ظل الارهاب وأعمال التحريض. وبناء عليه، يجب العمل لوضع حد لنشاطات هذه الجماعات المتطرفة». وبعد دراسة البرقية، قررت كتلة الليكود إجراء اتصالات مكثفة مع رئيس الحكومة ووزير الدفاع، كما تم تفويض عضو الكنيست أمل نصر الدين بمهمة الاتصال برؤساء هذه الروابط والعمل على تقوية العلاقات معهم من أجل تحقيق رغباتهم (ر. إ. إ.، العدد ٢٤٩٧، ٢٧ و٢٨/١١/١٩٨١، ص ٩).

وأفادت مصادر مطلعة أن مناقشة جرت في نهاية الأسبوع الماضي في وزارة الدفاع، شاركت فيها كافة الأوساط العاملة في المناطق المحتلة تقرر

في أثرها الاستجابة لطلب مصطفى دودين وبشارة قمصية بالسماح لرجال روابط القرى بإقامة جماعات تحمي الشخصيات الرئيسية في روابط القرى (ر. إ. إ.، العدد ٢٤٩٨، ٢٩ و ٣٠/١١/١٩٨١، ص ١٢).

وأثناء تشييع جنازة الخطيب، ظهر دودين وقمصية وهما محميان بحراس يحملون مسدسات وبنادق، أما الآن فسوف يتم توسيع دائرة المسلحين حيث يكون بامكانهم تشكيل قوة فعلية. وعلقت مصادر مطلعة على هذا الوضع بقولها: «يرمي وزير الدفاع من تلك السياسة إلى التأكيد أن اسرائيل ستدعم الأوساط المعتدلة... ومن سيوافقون على الانخراط في الإدارة المدنية، وعلى النقيض من دعم الأوساط المعتدلة... أمر وزير الدفاع الإدارة المدنية والجهاز العسكري بتشديد قبضتهما ضد الأوساط المتعاونة مع منظمة التحرير الفلسطينية» (**المصدر نفسه**). وقد رحب دودين بقرار وزير الدفاع الرامي إلى تسليح رجال روابط القرى بقوله: «إننا نرحب [بالقرار] ذلك لأننا طلبنا تزويدنا بالسلاح لحماية أنفسنا». وأضاف مهدداً متوعداً: «أن أولئك الذين يرفعون الشعارات الوطنية لقتل الأبرياء لن يجدوا الحماية في منطقتنا» (ر. إ. إ.، العدد ٢٤٩٩، ٣٠/١١ و ١/١٢/١٩٨١، ص ٥).

كذلك عقدت أوساط أمنية رفيعة المستوى جلسة برئاسة وزير الدفاع بحثت فيها أمر تشجيع رجال روابط القرى وأوساط أخرى في الضفة الغربية مقربة من الحكم العسكري. وقد تقرر إعطاء قروض وهبات لرجال روابط القرى لشراء سيارات جيب وأجهزة اتصال لرؤساء روابط القرى. كما تقرر أيضاً إعطاء رجال روابط القرى قطعاً إضافية من السلاح للدفاع عن أنفسهم (**هآرتس**، ١/١/١٩٨٢).

وأشار مراسل **هآرتس** أنه منذ حزيران ١٩٦٧ قامت السلطات العسكرية بتوزيع بعض قطع السلاح، مسدسات في الأساس، على نفر من السكان المحليين مقربين من الحكم العسكري، لهذا ليس هناك تجديد كبير في قرار تزويد روابط القرى بالمزيد من قطع السلاح. وكما هو معروف فإن رئيس بلدية الخليل السابق الشيخ محمود علي الجعبري وأبناءه وحراسه استلموا السلاح من الحكم العسكري (**المصدر نفسه**).

ومن أجل دعم روابط القرى وتشجيعها، اجتمع عضو الكنيست أمل نصر الدين (الليكود)، يوم ٢/١٢/١٩٨١، إلى مصطفى دودين، الذي زار الكنيست، كذلك حضر هذا الاجتماع عضو لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست يوسف روم. وقد بحثت وسائل دعم العناصر المعتدلة في الضفة الغربية وتشجيعها، كما بحث مستقبل الحكم الذاتي. وسينقل عضو الكنيست أمل نصر الدين مضمون هذه المقابلة إلى رئيس الحكومة (ر. إ. إ.، العدد ٢٥٠١، ٢ و ٣/١٢/١٩٨١، ص ١٦).

اختيار خلف للخطيب: تزايد التوتر بين رجال روابط القرى وأهالي الضفة الغربية المعارضين لهم، وذلك في أعقاب النشاط الاستفزازي الذي قام به اثنان من أبناء الخطيب في قرية بلعين ضد إحدى العائلات في القرية واتهامهم لاثنين من أبناء عائلة سمارة بمقتل والدهم يوسف الخطيب؛ حيث دخل أبناء الخطيب منزل العائلة المذكورة بصورة استفزازية، وهما يتجولان في القرية بشكل استعراضي مبرزين السلاح الذي بحوزتهما ومعلنان عن عزمهما على تصفية أحمد ومحمود سمارة (**هآرتس**، ٧/١٢/١٩٨١).

وبتاريخ ٦/١٢/١٩٨١، قدم مواطنون من الضفة الغربية شكاوى تفيد أن أعضاء في روابط القرى المرتبطة بالحكم العسكري استخدموا السلاح الذي بحوزتهم. كذلك قال بعض أعضاء بلدية بيت لحم أن أحد أفراد رابطة قرى بيت لحم أطلق النار أمام مقهى في المدينة لإخافة الذين أهانوه (**المصدر نفسه**).

وقد جرى في مقر رابطة قرى رام الله احتفال بمناسبة تسلم جميل يوسف الخطيب رئاسة الرابطة خلفاً لوالده. وحضر الحفل كل من مصطفى دودين وبشارة قمصية اللذين قالا أنهما سيردان بحرب ضروس ضد الذين سيحاولون التعرض لروابط القرى ثانية (**عل همشمار**، ٨/١٢/١٩٨١). وأفادت وسائل الأعلام أن جميع محاولات السلطات لإقامة المزيد من روابط القرى قد باءت بالفشل. وفي هذا المجال، أعرب رئيس بلدية طولكرم حلمي حنون ومخاتير ووجهاء ورؤساء المجالس القروية في اللواء عن رفضهم المطلق لمخطط تشكيل رابطة قرى في منطقة طولكرم.

وكانت السلطات الاسرائيلية قد طلبت من المخاتير وأعضاء المجالس القروية تقديم عرائض واستدعاءات للمطالبة بانشاء رابطة قرى طولكرم. ولكن هذا الطلب قوبل برفض جماعي قاطع. والجدير بالذكر أن لواء طولكرم يضم ٧٠ مجلساً قروياً ومختاراً (الشعب، ١٨/١٢/١٩٨١). كما أذاعت بلدية جنين وبعض المؤسسات الوطنية في المدينة وعدد من قرى القضاء بياناً ضد إقامة رابطة قرى في المنطقة مرتبطة باسرائيل. وجاء في البيان أن تلك الروابط أقيمت من أجل شق صفوف أبناء الشعب الفلسطيني وزرع التفرقة بين القرويين وسكان المدن. وقد إنضمت إلى هذا البيان رابطة تسويق المزروعات التي ينتمي إليها العديد من قرى القضاء (ر.إ.إ.، العدد ٢٥٣٣، ١٤ و ١٥/١/١٩٨٢، ص ٥).

الادارة المدنية وتسهيلات ميلسون: تجري، في المرحلة الحالية، الاجراءات التمهيدية لربط الإدارة المدنية في المناطق المحتلة بوزارة الداخلية الاسرائيلية، واتخاذ مثل هذه الخطوة ينسجم مع السياسة الاسرائيلية العامة تجاه المناطق المحتلة، كما أنها تشكل النهاية الطبيعية للاجراءات التي اتخذت ابتداءً بالمصادرة وانتهاء بإقامة المدن الاستيطانية ومد شبكات الطرق والمياه والكهرباء الاسرائيلية داخل المناطق المحتلة. وجدير بالذكر أن وزير الداخلية الاسرائيلي يوسف بورغ هو المسؤول عن محادثات الإدارة الذاتية مع مصر على اعتبار أن هذه الإدارة هي أمر داخلي اسرائيلي. وتلفت بعض الأوساط الاسرائيلية الانتباه، إلى أن تأجيل تنفيذ قرار ربط الإدارة المدنية بوزارة الداخلية الاسرائيلية وإبقائها مؤقتاً مع وزارة الدفاع الاسرائيلية يعود لعدة أسباب، أهمها رفض المواطنين لهذه الإدارة والرغبة في اتباع أكثر من وسيلة لتثبيتها وعدم الرغبة في احراج الرئيس المصري الجديد حسني مبارك.

وتشير جميع الدلائل إلى أن تشكيل الإدارة المدنية يعتبر الخطوة قبل النهائية لإعلان ضم الضفة والقطاع رسمياً ونهائياً إلى اسرائيل، وهذا ما يجري الأعداد له في المرحلة الحالية (هآرتس، ٢٩/١/١٩٨٢).

وفي إطار فصل الصلاحيات العسكرية عن المدنية في المناطق المحتلة، عين اليوم وزير الدفاع أرييل شارون رحابيا فاردي منسقاً للنشاطات في المناطق. وهذه هي المرة الأولى التي يتسلم فيها هذا المنصب رجل مدني.

وجاء التعيين بناء على قرار شارون القاضي بفصل الصلاحيات العسكرية والمدنية في المناطق المحتلة.

وفي قضاء رام الله، جرى اليوم أيضاً فصل بين الصلاحيات العسكرية والمدنية وعهد بالمجالات السياسية هناك إلى بنحاس لنداو. كما جرى فصل بين الصلاحيات في قضاء الخليل (ر.إ.إ.، العدد ٢٥٣٩، ٢١ و ٢٢/١/١٩٨٢، ص ٧).

صلاحيات الإدارة المدنية: صدر عن الجنرال أوري أور قائد قوات الجيش الاسرائيلي في الضفة الغربية بتاريخ ٨/١١/١٩٨١ الأمر العسكري رقم ٩٤٧ بشأن إقامة الإدارة المدنية.

وحسب الأمر الجديد، تتحدد صلاحيات الإدارة المدنية على النحو التالي:

١ ــ قائد قوات الجيش الاسرائيلي في الضفة الغربية يأتي في قمة الهرم الوظيفي، يليه رئيس الإدارة المدنية الذي يعينه القائد، ورئيس الإدارة يستطيع في نطاق الصلاحيات المخولة له تعيين موظفين في إدارته المدنية.

٢ ــ صلاحيات الإدارة المدنية محددة في المنشور بإمداد وإدارة الخدمات العامة وأما الصلاحيات الخاصة بالأوضاع الاقتصادية والسياسية والأمنية، بما فيها الصلاحيات المتعلقة بالسجن، مصادرة الأراضي، الجسور، الإقامة، مصادر المياه، التصدير والاستيراد، قوانين الدفاع والطوارىء، الاعتقال والتحقيق، الخ، فقد بقيت في يد قائد قوات الجيش الاسرائيلي في المنطقة.

٣ ــ صلاحية الإدارة المدنية هي في المتابعة والعمل بالمناشير والأوامر العسكرية المرفوعة سابقاً، وليس من صلاحية الإدارة تغيير ذلك أو إلغائه.

وتنحصر صلاحياتها التشريعية في إصدار أوامر ذات طابع ثانوي أو هامشي على أن لا تمس ما سبق وأصدره الحاكم العسكري وما يصدره مستقبلاً.

٤ ــ الموظفون المعينون من قبل رئيس الإدارة المدنية يخضعون لرقابة صارمة من قبله، ثم

لرقابة صارمة من قبل قائد قوات الجيش في المنطقة، الأمر الذي يجعل عمل موظفي الإدارة المدنية، مدراء التربية والصحة والعدلية شبيهاً بعمل دائرة الاجراء في المحكمة التي تنفذ ما يقرره القضاة دون حاجة للاقتناع وبالتالي تقديم اعتراض أو إجراء تعديل أو إضافة.

أما البروفيسور مناحم ميلسون، فيأمل أن تنجح خطواته الأولى، حيث يواصل معاملة الزعماء والسكان بشكل حسن وبخاصة أولئك البعيدين عن م.ت.ف. وليس بالضرورة أن يكونوا معادين لها.

ويقوم ميلسون بزيارة القرى والمدن والمؤسسات المختلفة، ويصغي إلى شكاوى البعض من الضرائب، ويوافق على إقامة شركات تعاونية للتسويق التجاري، كما يعيد بعض المبعدين، ويجمع شمل بعض العائلات ويسمح ببناء البيوت التي نسفت، ويسمح بفتح الحوانيت التي أغلقت (ر.إ.إ.، العدد ٢٥٢٩، ١٠ و١١/١/١٩٨٢، ص ٩).

وفي هذا الاتجاه، قرر رئيس الإدارة المدنية إلغاء قرار إبعاد عبدالرزاق عودة من سكان مدينة رام الله وأحد كبار الأعمال في الأردن واتحاد الامارات العربية في مجال الإسكان. وكان قد أبعد قبل ست سنوات لاتهامه بالتحريض (دافار، ٢٣/١٢/١٩٨١).كما أبلغت السلطات المختصة عائلة أحمد علي عريقات بقرارها السماح له بالعودة إلى مدينته طولكرم في أي وقت يراه مناسباً. وعريقات أيضاً كان قد أبعد في العام ١٩٦٩ لأسباب سياسية (القدس، ٢٨/١٢/١٩٨١).

وعلم أيضاً أن الجهات العسكرية المختصة تبحث امكانية اعادة حوالي ثمانية أشخاص، إلى الضفة الغربية، من بين الذين أبعدتهم السلطات العسكرية في السابق بسبب قيامهم بنشاطات سياسية (الشعب، ٣٠/١٢/١٩٨١). كما وافقت سلطات الاحتلال على عودة المواطنة بشرى الأدهم من نابلس وهي معلمة كانت قد أبعدت في العام ١٩٦٩ إلى الأردن. كما وسمحت السلطات للدكتور عدلي الدلال بزيارة الضفة الغربية لمدة أسبوع، وذلك للاشتراك في تشييع جثمان والده. وكان الدكتور الدلال قد أبعد في العام ١٩٧١ (يديعوت أحرونوت، ٦/١/١٩٨٢).

وفي إطار هذه التسهيلات قررت السلطات في الضفة الغربية السماح لأصحاب البيوت التي هدمت لأسباب أمنية بإعادة بنائها، كما قررت السماح لأصحاب المحلات التي أغلقت للأسباب نفسها بإعادة فتحها. وقالت إذاعة اسرائيل أن مناحم ميلسون أصدر تصاريح بهذا الشأن لأصحاب البيوت والمحلات في الخليل وطولكرم (الفجر، ٢٨/١٢/١٩٨١). كذلك تقرر إعادة فتح جامعة بيرزيت بعد أن استدعى الحاكم العسكري رئيس الجامعة غابي برامكي ونائبة رمزي ريحان وحذرهما من مغبة الاتصال مع الرئيس السابق الدكتور حنا ناصر، عضو المجلس الوطني الفلسطيني، وعضو اللجنة الثقافية التي تعالج شؤون الثقافة العليا في المنظمة (دافار، ٣/١/١٩٨١).

وفي الاتجاه نفسه، قام مناحم ميلسون، رئيس الإدارة المدنية في الضفة الغربية يرافقه حاكم مدينة نابلس العسكري وبعض المستشارين وضابط القيادة بزيارة جمعية المركز الاجتماعي الخيرية، كما زار بعد ذلك جمعية الهلال الأحمر، حيث اجتمع مع حاتم العنبتاوي، رئيس الجمعية وفي كلا الزيارتين تبرع ميلسون بمبالغ مالية. كما زار الغرفة التجارية، حيث اجتمع مع ظافر المصري رئيس هيئة الغرفة (القدس، ٦/١/١٩٨٢).

ومن جهة أخرى، أعلن كافة رؤساء بلديات الضفة الغربية، يوم ٣١/١٢/١٩٨١، بشكل واضح عبر بيان نشر في الصحف، أنهم يشجبون بشدة الإدارة المدنية ويؤكدون على أنهم لن يتعاونوا معها ولا مع ممثليها. وأشار رؤساء البلديات بوضوح، أنهم سيرفضون اللقاء في المستقبل أيضاً مع ممثلي الإدارة المدنية.

كما صرح رؤساء البلديات وبشكل علني أيضاً، على أنهم يعارضون كافة الاجراءات التي نفذتها السلطات الاسرائيلية في الضفة الغربية (مثل هدم المنازل وإغلاق الصحف اليومية وغيرها من الاجراءات الأخرى) وأنه في نظرهم لا فرق بين الحكم المدني والحكم العسكري، وانهم سيواصلون نضالهم إلى أن تقام دولة فلسطينية مستقلة بقيادة م.ت.ف. (هآرتس، ١/١/١٩٨٢).

مشاركة اليسار الاسرائيلي: تزايدت، في الآونة

الأخيرة، ظاهرة قيام عدد من الاكاديميين والشخصيات الاسرائيلية الليبرالية بالاحتجاج ضد سياسة الحكم العسكري وهجمته القمعية على المناطق المحتلة بصورة عامة، والمؤسسات التربوية بصورة خاصة، وقد عبر عن السخط بالتظاهرات وتوزيع المنشورات وإقامة الندوات وبرقيات الاحتجاج، كما بدأت هذه الظاهرة تأخذ أشكالاً تنظيمية عبرت عن نفسها باللجان، «كلجنة التضامن مع جامعة بيرزيت» و «لجنة حقوق الانسان»، الخ. واستمراراً لنشاطات هذه اللجان، عقد في الجامعة العبرية في القدس اجتماع تضامني مع جامعة بيرزيت نظمته جماعة كامبوس اليسارية بحضور عدد من طلاب بيرزيت (ر. إ. إ.، العدد ٢٤٩٤، ٢٤ و٢٥/١١/١٩٨١، ص ١٠).

وبتاريخ ١٩٨١/١١/٢٨، قام حوالى ٢٠٠ شخص من رجال اليسار الاسرائيلي بمظاهرة في رام الله احتجاجاً على اغلاق جامعة بيرزيت، وعملية نسف البيوت في الآونة الأخيرة. وقد احتشد حول المظاهرة المئات من المواطنين العرب الذين أخذوا يشجعون المتظاهرين الاسرائيليين.

وقد اصطدمت المظاهرة برجال حرس الحدود الذين فرقوا المظاهرة بالقوة. وعلق مراسل هآرتس على عملية تفريق المظاهرة، بأنها لم يسبق لها مثيل منذ الاحتلال الاسرائيلي للمناطق المحتلة (**هآرتس**، ١٩٨١/١١/٢٩).

وبتاريخ ١٩٨١/١١/٢٩، قام اليساريون الذين تظاهروا في اليوم السابق في رام الله بهتافات احتجاجية أمام منزل مناحم ميلسون. كما عقدوا اجتماعاً في تل ـــ أبيب طالبوا فيه باطلاق سراح ستة من رفاقهم ظلوا رهن الاعتقال (**عل همشمار**، ١٩٨١/١١/٣٠).

وقد أثارت ظاهرة حركات الاحتجاج هذه بين صفوف الاسرائيليين مخاوف لدى السلطات، إذ ذكرت الاذاعة أن «قوات الأمن تنظر بخطورة إلى هذه التظاهرة التي نظمت على حد قول مصادر عسكرية لتحريض الشعب العربي، فقد أقام المتظاهرون الحواجز ولم يمتثلوا للأوامر التي وجهت إليهم لترك المكان». وقد قال أحد أعضاء لجنة التضامن مع جامعة بيرزيت، أنهم سيواصلون احتجاجاتهم ضد إغلاق جامعة بيرزيت وأضاف: «لن يردعنا الغاز ولا الهراوات... والمشكلة هي كيف يمكن تجنيد عدد أكبر من الأشخاص من داخل اسرائيل للمطالبة بفتح جامعة بيرزيت ومعارضة سلسلة أعمال الاضطهاد في المناطق المحتلة، ومن أجل ممارسة ضغوط على الحكومة وعلى الحكم العسكري لوقف هذه الأعمال» (ر.إ.إ.، العدد ٢٤٩٨، ٢٩ و ١٩٨١/١١/٣٠، ص ١١). وبتاريخ ١٩٨١/١٢/٦، اجتمع في جامعة تل ـــ أبيب نحو ٦٠٠ طالب جامعي ومحاضر من أعضاء مجموعة كامبوس للاحتجاج ضد أمر الاغلاق الصادر بحق جامعة بيرزيت.

فقد ذكر المتحدثون أن اغلاق جامعة بيرزيت جرى لاعتبارات سياسية وليس لاعتبارات أمنية، وأنه جزء من سياسة جديدة هدفها وضع حد للمعاملة الليبرالية إزاء الضفة الغربية.

ومن ناحية ثانية، ذكر قائد منطقة رام الله أن إغلاق الجامعة لفترات قصيرة لم يعط نتائجه. لذا، قرر الحاكم العسكري العام أن لا خيار أمامه سوى إغلاق الجامعة لفترة طويلة (ر. إ. إ.، العدد ٢٥٠٤، ٦ و١٩٨١/١٢/٧، ص ١٠). وبتاريخ ١٩٨١/١٢/٩، أعلن أعضاء لجنة التضامن اليهودية مع جامعة بيرزيت في مؤتمر صحافي عقد في تل ـــ أبيب، أنهم سيتظاهرون يوم ١٩٨١/١٢/١٤، ضد أريئيل شارون. وأضافوا أن شارون بحكم منصبه مسؤول عن إغلاق جامعة بيرزيت، وطالما أن هذه الجامعة مغلقة فعليه أن لا يظهر في جامعة اسرائيلية. وكان من المقرر أن يظهر شارون في جامعة تل ـــ أبيب في معهد الدراسات الاستراتيجية في ذلك اليوم.

ومن جهة أخرى، نشرت ثلاث مجموعات اسرائيلية رسائل علنية تدعو للاعتراف بـ م. ت. ف. وإقامة دولة فلسطينية مستقلة إلى جانب دولة اسرائيل، ووقف الممارسات القمعية في المناطق المحتلة (**دافار**، ١٩٨١/١٢/١٠).

وفي الاتجاه نفسه، ازدادت موجات الاحتجاج في الجامعات الاسرائيلية ضد إغلاق جامعة بيرزيت الذي تم بأمر من الحكم العسكري في الضفة الغربية. وقد عقدت ندوة صحافية قدم فيها أعضاء لجنة التضامن تقريراً عن نشاطاتهم الأخيرة وعن مشاريعهم الخاصة بهذا الموضوع. وعلم أن لجنة التضامن شكلت في الرابع عشر من تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي، وهو اليوم الذي

أغلقت فيه جامعة بيرزيت لمدة شهرين لاعتبارات سياسية. هذه اللجنة مشكلة بمعظمها من محاضرين وطلاب يهود وعرب، أعضاء في حزب مبام وشيلي وراكح ومتسبين وآخرين غير حزبيين. وليس لهذه اللجنة برنامج مكتوب (ر. إ. إ.، العدد ٢٥٠٧، ٩ و١٠/١٢/١٩٨١، ص ٧). وقالت الدكتورة تامي رينهارت، المحاضرة في كلية الآداب في جامعة تل ـ أبيب، أنها كمحاضرة في الجامعة تشعر أنها لا تستطيع السكوت ما دامت الجامعة الشقيقة مغلقة، وهذا هو شعور كثير من المحاضرين في الجامعة، كما أن هذا هو شعور الطلاب المتعاونين في هذا الموضوع. وأضافت: إذا كانوا يمارسون اليوم ضغوطاً على جامعة في أرض محتلة فلا شك في أن المجتمع الذي يغلق جامعة، ويخشى المثقفين، سيستعمل السلاح ضد نفسه في نهاية الأمر (**المصدر نفسه**). وبتاريخ ١٤/١٢/١٩٨١، تظاهر أكثر من ألف شخص في جامعة تل ـ أبيب ضد إغلاق جامعة بيرزيت، وضد وزير الدفاع شارون المسؤول عن السياسة المتبعة في الأراضي المحتلة. وقد نظمت المظاهرة اللجنة الاسرائيلية للتضامن مع جامعة بيرزيت وخرجت ضد السياسة القمعية للقبضة الحديدية المتبعة في المناطق المحتلة، مثل نسف البيوت والعقاب الجماعي الذي تحول إلى ظاهرة يومية (**عل همشمار** ١٥/١٢/١٩٨١). وبتاريخ ٢/١/١٩٨٢ تظاهر أعضاء لجنة التضامن مع جامعة بيرزيت في الخليل، وأعلنوا أنهم سيوسعون من نشاطاتهم حتى تشمل عدة مجالات أخرى يعاني منها المواطنون العرب (**دافار**، ٣/١/١٩٨١). كذلك نشرت، بتاريخ ٢٤/١١/١٩٨١، رابطة الدفاع عن حقوق الإنسان في اسرائيل بياناً ضد سياسة الحكم العسكري المتمثلة بنسف بيوت عائلات الأولاد الذين يتهمون بارتكاب تجاوزات وقالت الرابطة أن هذا ليس عقاباً دون محاكمة فحسب بل أنه عقاب جماعي يسبب معاناة كبيرة للأبرياء (ر. إ. إ.، العدد ٢٤٩٤، ٢٤٠ و٢٥/١١/١٩٨١، ص ١٦).

موقف الصحافة الاسرائيلية: عالجت الصحافة الاسرائيلية أحداث المناطق المحتلة كاشفة زيف ادعاءات شارون وميلسون، مؤكدة على حتمية فشل الاحتلال بجميع صوره وأشكاله. فعالج هذا الموضوع موشي حزاني بقوله: «...اننا نطرح دائماً التصورات المتعددة حول مستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة ونردّد، بين فترة وأخرى، عبارات حول وجود الفئات العربية المستعدة للتعاون مع اسرائيل بشأن الحكم الذاتي والإدارة المدنية، ونحاول أيضاً أن نقنع أنفسنا بأن لنا أكثر من موطىء قدم في الضفة الغربية، ونشير إلى وجود شخصيات وجماعات معتدلة، دون أن نبذل جهداً، ولو لمرة واحدة، في طرح الوقائع والحقائق، لدرجة أن سكان اسرائيل يضنون من خلال اطلاعهم على وسائل الاعلام وما تنشر الصحف والأخبار والتلفزيون والاذاعة أن أهل الضفة الغربية يؤيدون ما يسمى بالحكم الذاتي والإدارة المدنية لكنهم يخشون أن يعلنوا ذلك، كما أننا ننساق وراء أوهامنا، ونعلن أن هناك شخصيات وزعامات محلية أعربت عن استعدادها لتولي مناصب قيادية في الحكم الذاتي تحت ظل الاحتلال... اننا مع الأسف نبالغ» (**معاريف**، ١٩/١٢/١٩٨١).

وفي الإطار نفسه، علق يهودا ليطاني حول حتمية فشل سياسة ميلسون الرامية إلى ايجاد بدائل للقيادة الوطنية في المناطق المحتلة عبر تشجيع روابط القرى بقوله: «... ان حسابات مناحيم ميلسون ويغئال كرمون بسيطة: هناك حوالى ٧٠٪ من سكان الضفة الغربية هم قرويون و ٣٠٪ فقط هم سكان المدن، ولكن مع هذا يسيطر سكان المدن حتى على القرى. فالمحاولات التي تمت عبر روابط القرى يقصد منها اعطاء المزيد من الاستقلالية لسكان القرى. ولكن ميلسون وكرمون تجاهلا، في استنتاجاتهما، بعض الحقائق البسيطة: واقع الحياة خلال الخمس عشرة سنة الماضية وعلى الأخص منذ عام ١٩٦٧، فخلال هذه الفترة قضي على الفروق بين سكان المدن والقرى. هناك عشرات آلاف من القرويين يعملون منذ الاحتلال الاسرائيلي للضفة الغربية، في المدن الاسرائيلية وفي الضفة، والفلاح في الثمانينات مستقل أكثر من فلاح الثلاثينات والأربعينات؛ فهو يملك المال ومثقف أكثر واطر تفكيره تشابه كثيراً اطر تفكير ابن المدينة. وبرهان على هذا أن هناك بين صفوف المعتقلين الامنيين من سكان الضفة الغربية نسبة من

القرويين تساوي نسبتهم في المجتمع وهذا بحد ذاته برهان على فشل مخططات ميلسون (هآرتس، ٣٠/١١/١٩٨١).

أما صحيفة يديعوت أحرونوت فقد علقت على نوع الحكم الذاتي المنوي تطبيقه في الأراضي المحتلة، فقالت، أن إجراءات القمع الأخيرة في الضفة والقطاع هي نموذج واضح على نوع هذا الحكم. وبعد عملية سرد لجميع الاجراءات التعسفية، منذ بدء تطبيق الإدارة المدنية في المناطق المحتلة، قالت: «لقد أكد لنا الناطقون الاسرائيليون أن الحكم الذاتي سوف يعطي ممثلي الشعب سيطرة على ٨٠٪ من شؤونهم، وعلى كل حال فإن مثل هذا الاستنتاج يعد غباء لأن العشرين بالمائة الباقية سوف تكون بالنسبة لهم أهم القضايا التي تمس حياتهم، وهل يعقل أن يكون هناك عرب وحتى المعتدلون منهم، يقبلون بحكم ذاتي لا يملكون فيه السيطرة على الأرض، في حين يتمتع المستوطنون اليهود بامتياز غير عادي شبيه بتلك الامتيازات التي يتمتع بها الأغراب النبلاء في ظل النظام العثماني. وفوق كل ذلك فإن السلطات الاسرائيلية سوف تملك القوة لمنع حرية التعبير وإغلاق الجامعات والمدارس وفرض منع التجول ومعاقبة المحرضين وغير ذلك من قطاعات الجمهور (يديعوت أحرونوت، ٤/١٢/١٩٨١).

أما يهودا ليطاني فقد تحدث عن سياسة ميلسون ووضع اللمسات الأخيرة لعملية ضم الضفة الغربية بقوله: «... سار ميلسون من أجل خلق جو من الهدوء في الضفة الغربية في اتجاهات ثلاثة: الأول، العمل على ردع من يسميهم بالمتطرفين أنصار م.ت.ف. وقمعهم ضمن سياسة القبضة الحديدية ضدهم. .والثاني، العمل على احتضان نفر من الناس ممن يطلق عليهم اسم المعتدلين وغمرهم بالمساعدات والزيارات، ..والثالث، زيادة الاستيطان في الضفة الغربية، وهو يعتقد أن من شأن الاتجاهات الثلاثة هذه أن توفر النظام والهدوء للمنطقة وتمهد الطريق لإحلال ما يسمى بالحكم الذاتي.

«لقد حاول ميلسون جاهداً منذ تسلم مهام منصبه الاجتماع برؤساء البلديات في الضفة الغربية، وكان ميلسون على استعداد تام مقابل تحقيق اجتماع مع رئيس للبلدية تقديم الكثير من المساعدات والتسهيلات الأخرى وكذلك الاستجابة لعشرات المطالب التي قد يستمع إليها. إلا أنه وعلى الرغم من أنه يعرض خدماته كل صباح، فقد فشل حتى الآن في عقد مثل هذه الاجتماعات. وان الذين وافقوا على الاجتماع به من رؤساء بلديات الضفة حتى الآن هم نفر قليل جداً ولا يشكلون وزناً جماهيرياً واسعاً» (هآرتس، ٢٩/١/١٩٨٢).

أما بالنسبة للتسهيلات التي يقدمها ميلسون وتتحدث عنها وسائل الاعلام الاسرائيلية، علق عليها بقوله: «ان السكان العرب لن ينسوا أبداً أن المنازل العربية في بيت لحم وبيت ساحور قد نسفت مع بداية تعيين مناحيم ميلسون رئيساً للإدارة المدنية... كما ان ميلسون الذي سمح باعادة بناء هذه البيوت من جديد هو نفسه الذي كان قد أمر بهدمها، كما أن جامعة بيرزيت كانت قد أغلقت هي الأخرى في بداية تعيين ميلسون في منصبه.

وخلص، إلى القول أن الضفة الغربية المحتلة تمر الآن في آخر مرحلة من مراحل ضمها إلى اسرائيل، فمسمار بعد مسار وينتهي الدولاب... دولاب المنطقة المحتلة الذي سيواري التراب نهائياً. وتنبت مكانه منطقة ضمت... منطقة لا تتجزء من دولة اسرائيل وتصبح حدودنا من البحر وحتى نهر الأردن. وخلال الشهرين الماضيين تم الاستيلاء على آلاف الدونمات للأغراض الاستيطانية كما تم امتلاك عشرات آلاف من الدونمات الأخرى عن طريق معاملات البيع المزورة التي وقعت نتيجة للتهديد بالسلاح والموت. الاسرائيليون يتسابقون الآن من أجل امتلاك المزيد من الأراضي العربية، والكل يعمل بالحكمة القائلة «امسك قدر استطاعتك» (المصدر نفسه).

صلاح عبدالله

ضم الجولان ومفاوضات الحكم الذاتي

كان القرار الاسرائيلي القاضي بضم مرتفعات الجولان السورية المحتلة الى اسرائيل من اهم الأحداث التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط في الفترة الماضية التي يغطي هذا التقرير احداثها. ويبدو ان حكومة الليكود، برئاسة مناحيم بيغن، تعيش، هذه الأيام، هاجس الانسحاب النهائي من سيناء المقرر في ٢٦ نيسان (ابريل) القادم؛ تماما كما كان عليه الأمر في الصيف الماضي، قبيل الانتخابات الاسرائيلية العامة، عندما لجأت حكومة بيغن الى اتباع خطوات دراماتيكية في المنطقة لتحقيق اهداف حزبية انتخابية.

ويشتمل هذا التقرير ايضا على عدة مواضيع اسرائيلية اخرى، اهمها: زيارة الكسندر هيغ، وزير الخارجية الأميركي، الى اسرائيل للبحث في استئناف مباحثات الحكم الذاتي بين مصر واسرائيل؛ وزيارة اريئيل شارون، وزير الدفاع الاسرائيلي الى القاهرة لوضع الترتيبات النهائية لانسحاب اسرائيل من سيناء. هذا، إضافة للتوقعات الاسرائيلية بالنسبة لمسار السلام المصري ــ الاسرائيلي، خلال الفترة القادمة، اي قبل نيسان (ابريل) القادم وبعده.

قرار ضم الجولان

لم يكن قرار مناحيم بيغن، رئيس الوزراء الاسرائيلي، الخاص بعرض مشروع قانون ضم الجولان مفاجأة من ناحية مضمون القرار، بل تمثلت المفاجأة بالنسبة للجميع، سواء داخل اسرائيل أم خارجها، بتوقيت طرح المشروع على الكنيست والأسلوب الذي عرض فيه عليها.

فقد نصت الفقرة الحادية عشرة من الخطوط الأساسية للحكومة، على ان اسرائيل لن تتخلى عن هضبة الجولان، ولن تزيل اية مستوطنة اقيمت فيها، حتى ولو تمت مفاوضات مع سوريا؛

وعلى الرغم من هذا الوضوح في نوايا الحكومة تجاه الجولان، فان بيغن فاجأ الجميع بصدمة التوقيت الذي اختاره لاتخاذ القرار، مستغلا اهتمام العالم بأحداث بولونيا، وبالطريقة التي عرض بها المشروع امام الكنيست مساء يوم ١٤/١٢/١٩٨١، بحيث تمت المصادقة عليه بالقراءات: الأولى والثانية والثالثة بأغلبية ٦٣ صوتا مؤيدا ضد ٢١ صوتا معارضا؛ وذلك خلال جلسة قصيرة استمرت ساعات معدودة، غاب عنها رؤساء المعارضة العمالية، بعد ان كانوا قد تلقوا تطمينات من رئيس الحكومة نفسه، بأنه لن يقدم على إصدار مثل هذا القانون خلال هذه الفترة. ويحتوي قانون هضبة الجولان، كما جاء في القرار، على ثلاثة بنود، يدعو الأول منها الى البدء بتطبيق القضاء والقانون والادارة الاسرائيلية على هضبة الجولان، ويحدد الثاني موعد البدء بتطبيق القانون بالساعة التي يصادق فيها الكنيست عليه؛ اما البند الثالث، فيعطي لوزير الداخلية صلاحيات إصدار الأنظمة الضرورية لتطبيق هذا القانون.

ومن جهة اخرى، احدث قرار بيغن المفاجيء شرخا في وحدة كتلة المعراخ المعارضة، عندما شارك ٢١ عضوا من اعضائها في الكنيست بالتصويت، مخالفين بذلك قرار الكتلة بالمقاطعة، وصوت ثمانية منهم الى جانب القانون، إضافة الى كتلة الليكود وهتحياه.

اهداف القرار: على الرغم من ان بيغن تذرّع بادّعاءات «تاريخية» و«امنية» و«سياسية» و«اخلاقية» لتبرير الأسباب التي دعته لاصدار قرار يقضي بضم الجولان، إلّا انه لم يقدم حججا كافية تدعم ادّعاءاته. فقد استخدم اقوالا منسوبة الى الرئيس حافظ الأسد ووزير خارجيته عبد الحليم خدام يؤكدان فيها موقفهما من

الاحتلال الاسرائيلي للأراضي العربية، ومطالبتهما بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير. وادّعى بيغن ان سوريا «ترفض» السلام، وانها تقف الى جانب الاتحاد السوفياتي في الصراع الدولي، وتأييد ما اسماه «الارهاب الدولي». وهو، في الوقت نفسه، لم يفقد وقاحته؛ إذ انه دعا سوريا للتفاوض، مبديا استعداده للذهاب الى دمشق من اجل «الشروع في مفاوضات حول إحلال السلام بيننا» (ر. إ. إ.، العدد، ٢٥١١، ١٤ و ١٥/١٢/١٩٨١، ص ١٠).

واذا كان بيغن يعتمد على قدرته الخطابية، واثارة عواطف اعضاء الكنيست باستخدام الادّعاءات «التاريخية» و«الأخلاقية»، ويبتعد عن ذكر الأسباب الحقيقية لاصدار قانون الجولان، إلّا ان مسؤولين اسرائيليين آخرين، اخذوا على عاتقهم توضيح كثير من الدوافع والاعتبارات الكامنة وراء إصدار هذا القانون. وفي هذا السياق، حدد اسحق بيرمان وزير الطاقة، اربعة اهداف اراد بيغن تحقيقها وهي: الأول، تخفيف الغضب في اسرائيل الناتج عن الانسحاب من مستوطنة ياميت ومداخل رفح؛ الثاني، تطمين «غوش ايمونيم» على مستقبل الضفة الغربية؛ الثالث، ضم هتحياه الى الائتلاف الحكومي؛ الرابع، شق التجمع العمالي المعارض (**معاريف**، ٢٥/١٢/١٩٨١). وكشف اريئيل شارون، وزير الدفاع الاسرائيلي، عن جوانب اخرى خاصة بأهداف حكومته من قرار الضم، عندما قال: ان الولايات المتحدة عازمة على إعادتنا الى حدود ١٩٦٧ بعد شهر نيسان (ابريل) ١٩٨٢. ولهذا السبب، كان من الضروري اتخاذ قرار بشأن هضبة الجولان، كي توضح اسرائيل للجميع، وبصورة لا تقبل الجدل، انها «لن تعود الى حدود عام ١٩٦٧» (**يديعوت احرونوت**، ٢٥/١٢/١٩٨١). واضاف شارون، ان هذه الخطوة كانت بمثابة مرحلة واضحة لمواجهة ما يمكن ان يحدث، وربما كانت هناك ضرورة «لاتخاذ قرارات اخرى مشابهة». ويبدو من اقوال وزير العدل موشي نسيم، انه توجد لدى المسؤولين الاسرائيليين قناعة، بأن عدة مشاريع للتسوية سوف تطرح بعد نيسان (ابريل) القادم، سواء من جانب دول «صديقة» لاسرائيل، او «غير صديقة»، وهي غير متوافقة مع كامب ديفيد «وليست لمصلحة اسرائيل، واساسها المطالبة بانسحاب اسرائيل الى حدود العام ١٩٦٧: وقانون الجولان هو الاثبات القاطع على ان اسرائيل لن تنسحب الى حدود ١٩٦٧» (**معاريف**، ١٨/١٢/١٩٨١).

ردود الفعل: تركزت ردود الفعل الاسرائيلية على قرار ضم الجولان بالانتقادات التي وجهتها المعارضة الى الحكومة حول «التوقيت» غير المناسب لطرح القانون، والأهداف غير «القومية» التي تقف وراءه؛ إضافة الى الخلافات الحادة داخل كتلة المعراخ الناتجة عن تصويت عدد من اعضائه، في الكنيست، لصالح القانون. وفي هذا السياق، اوضح اسحق رابين رئيس الوزراء السابق، ان المشكلة الأساسية ليست في نظرة المعراخ الى دمج هضبة الجولان في إطار دولة اسرائيل. فجميع حكومات المعراخ حددت وجوب «عدم التخلي عن هضبة الجولان حتى ولو توصلنا الى السلام مع السوريين. وكانت جميع حكومات المعراخ، وكذلك حزب العمل حاليا، تنظر الى الجولان باعتباره جزءا من دولة اسرائيل» (ر. إ. إ.، العدد ٢٥١٢، ١٥ و ١٦/١٢/١٩٨١، ص ٩). والمسألة الأساسية بنظر رابين، هي: هل يجب على اسرائيل، حتى موعد إخلاء سيناء في نيسان (ابريل) ١٩٨٢، ان تقوم بخطوات احادية الجانب، تعتبر مسّا شديدا باتفاقيتي كامب ديفيد، او ان عليها التريث في ذلك؟ واعتبر ابا ايبن، وزير الخارجية السابق، ان الوضع الذي كان سائدا في مرتفعات الجولان قبل إصدار القانون هو الأفضل لاسرائيل، حيث كانت تقام المستوطنات وتقف قوات الأمم المتحدة في مناطق الفصل، ويمنح قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ شرعية دولية للسيطرة الاسرائيلية حتى التوقيع على اتفاق للسلام يضمن حدودا «آمنة ومعترفاً بها». ويضيف ايبن، ان اي طرف دولي لم يبادر الى تغيير هذا الوضع على حساب اسرائيل «ولم تستخدم مرتفعات الجولان موضوعا لأية مفاوضات دولية حقيقية» (**معاريف**، ١٨/١٢/١٩٨١). اي ان موقف حزب العمل، كما يلخصه زعيمه شمعون بيرس، ينطلق من ان هضبة الجولان هي «جزء لا يتجزّأ من اسرائيل. والجدل ليس حول هضبة الجولان، بل حول موقف الرأي العام العالمي من قضية هضبة

الجولان» (و.إ.إ.، العدد ٢٥١٥، ١٨ و ١٩/١٢/١٩٨١، ص ٥). وذهب مردخاي غور، رئيس الأركان الاسرائيلي السابق، ابعد من ذلك حينما وجه اتهاما مباشرا الى شارون بأنه يسعى الى الحرب مع سوريا. وهو يحاول عن طريق هذا القانون حشد تأييد شامل لميوله الحربية هذه. وقد ايده في هذا الرأي كل من عضوي الكنيست مئير صبان ويوسي ساريد اللذين يعتقدان ان رئيس الحكومة طرح مشروع قانون الجولان من زاوية رغبته في تحريك حرب ضد سوريا يمكن «التذرّع بها لعدم إنجاز الانسحاب من سيناء» **المصدر نفسه**.

واحدث قانون الجولان هزة داخلية على الصعيد الحزبي في اسرائيل. فقد فاجأ توقيت طرحه على الكنيست حزب العمل الذي كان قبل وقت قصير قد سوّى خلافاته بشأن انتخاب سكرتير جديد للحزب، ووحد قواه في مواجهة مذكرة التفاهم الاستراتيجي مع الولايات المتحدة؛ إلّا انه عاد مرة اخرى ليواجه انقساما خطيرا بين نوابه في الكنيست، عندما خرج بعض اعضائه عن الاجماع الحزبي وصوتوا لصالح إقرار القانون. واستند المؤيدون للقانون من اعضاء حزب العمل على النداءات العديدة التي وجهتها الحركة الكيبوتسية لحسم مسألة الجولان، لكن قيادة الحزب كانت تماطل بالموضوع. ويقول عضو الكنيست يعقوب تسور (معراخ)، وهو احد الذين صوّتوا لصالح القانون، انه كان يخشى ان تشكل الموافقة على إخلاء سيناء والمطارات والمستوطنات الموجودة فيها «نموذجا وسابقة لمناطق اخرى في اوساط الادارة الأميركية والرأي العام العالمي» (**معاريف**، ١٨/١٢/١٩٨١). ويؤكد تسور على اهمية إصدار القانون قبل إخلاء سيناء، وهو عمل «لا يتناقض» بحد ذاته مع قرارات مؤتمرات حزب العمل. ولم ينحصر الخلاف داخل حزب العمل، بل امتد ليطول العلاقات بين الحزبين المشاركين في المعراخ المعارض (العمل ومبام)، حيث عقدت ادارة الكتلة اجتماعا، يوم ١٥/١٢/١٩٨١، لفحص العلاقات بين الحزبين. وقد علّق عضو الكنيست نفتالي بدر (مبام)، على ذلك، بقوله: ان صورة كتلة المعراخ «تقوضت تماماً» (**معاريف**، ١٦/١٢/١٩٨١).

ومن ناحية اخرى، طرح احتمال توجه الليكود الى كل من تيلم وهتحياه وصقور المعراخ للانضمام الى الائتلاف الحاكم. وتجدد كذلك الجدل الفكري في حزب الأحرار. واقترح بعض اعضاء الكنيست على الوزير اسحق بيرمان استخلاص العبر من معارضته للقانون الذي بادرت الحكومة الى طرحه. اما الوزير بيرمان واعضاء آخرون من الحزب فقد طرحوا ضرورة استقلال حزب الأحرار. ويمكن تلخيص ذلك كله بأن قانون الجولان ساهم في تعميق الخلافات داخل المؤسسات الحزبية.

رد الفعل الأميركي: إذا تجاوزنا ردود الفعل الأميركية الأولى إزاء القرار الاسرائيلي، والمتمثلة بـ«الغضب» الأميركي من «المفاجأة» الاسرائيلية، إلّا ان ردود الفعل سرعان ما هدأت واتخذت طابع الانتقاد الكلامي والتأييد الفعلي، وبخاصة في جلسات مجلس الأمن الدولي. وهذا الموقف بالذات توقعه الاسرائيليون عشية اتخاذ قرار الجولان، حينما حددوا «سيناريو» رد الفعل الأميركي على الشكل التالي: رد لفظي بلهجة حادة، وحتى الموافقة على صيغ متطرفة تدين اسرائيل في الأمم المتحدة «واحباط قرارات فرض العقوبات على اسرائيل» (**هآرتس**، ٢٠/١٢/١٩٨١). وبرأي المصادر الاسرائيلية ان الانتقاد الأميركي اللفظي كان من اجل منع انضمام الولايات المتحدة الى قرارات «معاقبة» اسرائيل في مجلس الأمن. ويبدو ان الولايات المتحدة كانت بذلك تنفذ التزامات سابقة لاسرائيل إزاء مصير مرتفعات الجولان السورية المحتلة. فقد كشف، في هذا السياق، عن تعهد سابق قدمته ادارة الرئيس جيرالد فورد الى حكومة اسحق رابين بشأن دعم بقاء اسرائيل في مرتفعات الجولان في اية مفاوضات سلمية تتم بين اسرائيل وسوريا. وحصلت اسرائيل على هذا التعهد اثناء المفاوضات على فصل القوات في سيناء. ولأسباب اميركية داخلية لم يطرح الموضوع على الكونغرس وعلم به ديبلوماسيان اسرائيليان هما: سمحه دينتس وتسفي رافياح، كما اطلع الرئيس فورد عضوين بارزين في مجلس الشيوخ الأميركي هما: كايس من الحزب الجمهوري وهيوبرت همفري من الحزب الديمقراطي، على مضمون التعهد الأميركي. وقد التزمت اسرائيل من جانبها «بابقاء الأمر سرا» (**هآرتس**، ٢٣/١٢/١٩٨١). وعلم ان الوثيقة

الأميركية تتحدث عن استمرار السيطرة الاسرائيلية على «معظم» هضبة الجولان باستثناء تعديلات طفيفة. وفي مجال تعليقه على هذه الأنباء، قال اسحق رابين انه تم التوصل الى تفاهم حول حرية المناورة بخصوص هضبة الجولان في حالة إجراء مفاوضات سياسية مع سوريا؛ واضاف موضحا حقيقة الموقف الأميركي، ان الولايات المتحدة تتفهم بشكل خاص «مشاكل اسرائيل الأمنية، خاصة ما يتعلق منها بهضبة الجولان» (هآرتس، ١٩٨١/١٢/٢٤).

اما اجراءات «معاقبة» اسرائيل التي عبرت عن «غضب» الادارة الأميركية من التصرف الاسرائيلي، فقد تمثلت بتعليق العمل بمذكرة التفاهم الاستراتيجي التي كانت قد وقعت في واشنطن قبل اسبوعين من قرار الجولان، وبفرض عقوبات اقتصادية شملت وقف العمل بقرار شراء معدات عسكرية من اسرائيل بقيمة ٢٠٠ مليون دولار. وبلغت «ازمة» العلاقات بين البلدين ذروتها بالحديث الذي اسمعه مناحيم بيغن الى صموئيل لويس سفير الولايات المتحدة في اسرائيل يوم ١٩٨١/١٢/٢٠، واعلن فيه رفض اسرائيل للموقف الأميركي، وتمسكها بقرار ضم الجولان، كما ابلغه قرار اسرائيل بالغاء مذكرة التفاهم الاستراتيجي المعقودة بين الطرفين، وحرص بيغن على نشر نص الحديث امام الرأي العام بواسطة اريبه ناؤور سكرتير الحكومة، الذي خرج الى الصحافيين، بعد اجتماع الحكومة الاسرائيلية، يوم ١٩٨١/١٢/٢١، ليقرأ عليهم نص حديث بيغن للسفير الأميركي. وقيل في هذا السياق، ان اهداف بيغن من نشر اقواله امام الرأي العام كانت «لتصعيد» الموقف مع الولايات المتحدة، والحصول على تأييد الجمهور الاسرائيلي. ويهدف بيغن، حسب هذا الرأي، الى اجبار الادارة الأميركية على «كشف اوراقها والوصول الى تفاهم جديد مع اسرائيل حول شكل حل مشاكل الشرق الأوسط» (عوزي بنزيمان، هآرتس، ١٩٨١/١٢/٢٥). اي ان بيغن يخشى من «تنكر» الولايات المتحدة لالتزاماتها السابقة المنصوص عليها في اتفاقيات كامب ديفيد، ومحاولة الضغط على اسرائيل للانسحاب الى حدود ١٩٦٧، والموافقة على منح حق تقرير المصير للفلسطينيين؛ كما ان الخطوات التي اقدم بيغن عليها (بما فيها الاستعدادات العسكرية التظاهرية على الحدود الشمالية) استهدفت إظهار موقف مساوم لتحسين قدرة اسرائيل في الصراع مع الادارة الأميركية، ولدفعها للتمسك من جديد بالمبادىء السابقة لحل مشاكل الشرق الأوسط.

وبرزت في الأوساط الاسرائيلية، وجهتا نظر في فهم دلالات «العقوبات» الأميركية ضد اسرائيل. ترى وجهة النظر الأولى، ان العقوبات الأميركية، ابتداء من تأجيل العمل بمذكرة التفاهم، مرورا بالمساعدة الأمنية وانتهاء بالصناعة العسكرية، موجهة اساسا ضد شارون. والسبب في ذلك يعود الى ان الأميركيين ينظرون الى شارون «كجوزة يصعب كسرها»، ويتهمونه بأنه ينتظر الفرصة للقيام بهجوم شامل على مواقع الفدائيين في الشمال. وبسبب ذلك، «وجهت كل الاجراءات الأميركية ضد جهاز الأمن». وهي تحمل إشارات تحذير، بأن واشنطن «لن تؤيد خطوات عسكرية اسرائيلية لا في التوقيت؛ ولا في التورط مع السوريين والسوفيات» (زئيف شيف، هآرتس، ١٩٨١/١٢/٢١).

وتذهب وجهة النظر الثانية، في تحليل العقوبات الأميركية، الى ابعد من ذلك بكثير، اذ انها تربطها ببدء ضغوطات اميركية ضد اسرائيل لن تنتهي إلّا بفرض حل يقضي بانسحاب اسرائيل الشامل او شبه الشامل، مع اقامة دولة فلسطينية مستقلة أو مرتبطة مع الأردن، وحل لمشكلة القدس «يمنع التقسيم المادي للمدينة.. لكن مع تقييد السيطرة الاسرائيلية عليها» (حغاي ايشد، دافار، ١٩٨١/١٢/٢٢). ويتوقع اصحاب هذا الاتجاه ان تزداد وتيرة هذه الضغوطات، كلما زادت حدة الحلول السياسية المطروحة لأزمة المنطقة. وكان اسحق شامير وزير الخارجية الاسرائيلي من اصحاب هذا الرأي؛ ومع انه اعتبر الأزمة الأميركية ــ الاسرائيلية «عارضة»، إلّا انه اكد ان «الخلل» الذي اصاب هذه العلاقات هو «بداية فترة الصراع على تحديد حدود البلاد، لأن اسرائيل وصلت، في اتفاقيات كامب ديفيد، الى اقصى حدود التنازل؛ وهي لا تستطيع الوصول الى اي حل وسط إضافي، وسوف تنفذ التزاماتها كما تفهمها هي» (ر. إ. إ.، العدد ٢٥٢٣، ٣٠ و ١٩٨١/١٢/٣١، ص ٥ و ٦).

ويبدو ان التوقعات الاسرائيلية إزاء «حقيقة» الموقف الأميركي كانت صحيحة، إذ لم يستمر الموقف الأميركي «المتشدد» لبضعة ايام، حتى كشف على حقيقته في جلسات مجلس الأمن الدولي. وقالت الأوساط الاسرائيلية، تعقيبا على ذلك، انه لم يكن امام الولايات المتحدة من خيار إلّا استخدام الفيتو، لأنها لو فعلت العكس لخلق ذلك سلسلة من ردود الفعل الاسرائيلية التي تصيب اول ما تصيب «المصالح الأميركية في الشرق الأوسط» (موشي جاك، **معاريف**، ٢١/١/١٩٨٢). فالفيتو الأميركي، إذاً، تفرضه المصالح الأميركية. صحيح ان اسرائيل استفادت من التصويت؛ وهي معنية بتأييد اميركي، لكن الفيتو لم يأت «للتعبير عن الصداقة الأميركية، بل جاء من خلال مصلحة اميركية بعيدة المدى للمحافظة على حرية عمل الولايات المتحدة في الشرق الأوسط وليس للارتهان لمناورات الاتحاد السوفياتي وحلفائه في المنطقة» (**المصدر نفسه**).

اما بالنسبة «للعقوبات» الاقتصادية، فقد اشار تقرير اسرائيلي من واشنطن، الى ان برنامج المساعدات الاقتصادية الأميركية لم يتأثر من الأزمة الأخيرة. ومن المقرر ان يقدم البنتاغون ٣٠٠ مليون دولار مساعدة لاسرائيل خلال العام القادم، إضافة الى ٣٠٠ مليون دولار اخرى في العام الذي يليه. وتبلغ المساعدات العسكرية، حاليا، ١,٤ مليار دولار، إضافة الى ٦٠٠ مليون دولار ستقدم خلال العامين القادمين لتعويض اسرائيل عن صفقة طائرات «الأواكس» للسعودية. ويعرب المسؤولون في واشنطن، حسب التقرير، عن رضاهم لأن شيئا «لم يتغير على الرغم مما طرأ مؤخرا على صعيد العلاقات بين الدولتين: فالولايات المتحدة ما زالت مستعدة لتقديم مساعدات اقتصادية وعسكرية كبيرة لاسرائيل، بل هي مستعدة ايضا لزيادتها» (ر. إ. إ.، العدد ٢٥٢٣، ٣٠ و ٣١/١٢/١٩٨١، ص ٦ و ٧). ويضيف التقرير انه اذا ما اجتاز اقتراح البنتاغون، خلال الأشهر القادمة، جميع الاجراءات الادارية، فستحصل اسرائيل، في السنة القادمة، على ٢,٥ مليار دولار كمساعدات اقتصادية وعسكرية.

وهكذا، جرى تطويق «الخلاف» الأميركي ــ الاسرائيلي بشأن قانون الجولان، اذ «لا مصلحة للطرفين في استمراره». وشكلت زيارة دافيد كمحي، مدير عام وزارة الخارجية الاسرائيلية، لواشنطن، والزيارات التي قام بها الكسندر هيغ، وزير الخارجية الأميركي، والرسائل المتبادلة بين رونالد ريغان ومناحيم بيغن، خلفية مناسبة «لتنقية» اجواء العلاقات بين البلدين. ويبدو ان «التسوية» بينهما استندت إلى التزامات متبادلة، تعهدت فيها اسرائيل بعدم القيام مرة اخرى بمفاجآت، على الأقل ليس في المستقبل القريب (**المصدر نفسه**، ص ٤). وتعهدت الادارة الأميركية، بالمقابل، بإحباط اية عقوبات ضد اسرائيل في مجلس الأمن، على ان يصار بعد ذلك الى بحث مصير مذكرة التفاهم التي الغيت، وامكانية استئناف مفاوضات الحكم الذاتي بين مصر واسرائيل.

هيغ يزور اسرائيل: وفي هذا الإطار، قام الكسندر هيغ، وزير الخارجية الأميركي، بجولتين في المنطقة، زار خلالهما كلًا من مصر واسرائيل في النصف الثاني من شهر كانون الثاني (يناير) ١٩٨٢. وتركزت اهداف الزيارتين في بحث العوامل التي تساعد على استئناف مباحثات الحكم الذاتي بين مصر واسرائيل قبل الانسحاب الاسرائيلي النهائي من سيناء في ٢٦ نيسان (ابريل) القادم. وكانت زيارة هيغ الأولى، حسب قول المصادر الاسرائيلية، في إطار السعي للتعرف على مواقف الطرفين، ومنع خلق وضع يمكن اسرائيل من «التهرب» من تنفيذ مرحلة الانسحاب النهائي من سيناء؛ حيث يدرك هيغ ان مشاكل مفاوضات الحكم الذاتي كثيرة ومعقدة، وان نقطة الانطلاق لكل من الموقفين الاسرائيلي والمصري متناقضة. فمصر ترى في الحكم الذاتي طريقا للانسحاب الاسرائيلي من الضفة الغربية وقطاع غزة واقامة كيان فلسطيني مرتبط بالأردن، فيما ترى الحكومة الاسرائيلية بالحكم الذاتي «تسوية دائمة في المناطق الى جانب ضم واقعي او غير مباشر للضفة الغربية» (دانيال بلوخ، **دافار**، ١٥/١/١٩٨٢).

وقد اكد شارون هذا الموقف الاسرائيلي المتصلب، بعد لقائه مع وزير الخارجية الأميركي، حينما قال: ان اسرائيل لن تعدل من الخطة التي وضعتها، ولن تسمح، بأية صورة، باقامة دولة فلسطينية ثانية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

واضاف، ان اسرائيل سوف تعزز المستوطنات في الضفة الغربية؛ حيث «لا توجد ضمانة اخرى لمنع قيام دولة فلسطينية سوى استيطان يهودي في هذه المنطقة» (**معاريف**، ١٩٨٢/١/١٧).

اما زيارة هيغ الثانية، فقد كانت عكس الأولى، فقد جاء يحمل معه ملفا تفصيليا عن المفاوضات، وبضعة افكار لحل الخلافات. ولم يكتف بالاستماع فقط، كما في المرة السابقة، بل سأل وتحدث «ودخل في ادق تفاصيل الصيغ، بما فيها مسائل تقنية» (**دافار**، ١٩٨٢/١/٢٨). واوضح الاسرائيليون له، انهم على استعداد لاستئناف المفاوضات حول الحكم الذاتي بأسرع وقت، لكن المشكلة موجودة لدى مصر «غير المعنية بالاتفاق في هذه المرحلة، والتي تزيد من صعوبة كل تقدم، بالتصريحات العلنية حول الموضوع الفلسطيني» (**المصدر نفسه**). كما بحث هيغ مع المسؤولين الاسرائيليين موضوع المشاركة الأوروبية في قوة سيناء، وسلم الى وزير الخارجية الاسرائيلي التوضيحات التي تلقاها من الدول الأوروبية الأربع حسب طلب اسرائيل. وابلغ هيغ رئيس الحكومة ان مصر وافقت على طلب اسرائيل بتمركز وحدات من قوة سيناء في جزيرتي تيران وصنافير بصورة دائمة. وساد انطباع في اسرائيل، بعد زيارة هيغ، ان الوزير الأميركي لم يحرز اي تقدّم حقيقي في موضوع الحكم الذاتي، لكنه عاد بشعور اكيد مفاده ان «مسار السلام سوف يستمر، وان اخلاء سيناء سيتم في موعده». وكشف موظفون اميركيون كانوا يرافقون هيغ، انه لم يكن لدى الوزير الأميركي اية اوهام بأنه يستطيع إزالة الجمود في مباحثات الحكم الذاتي خلال زيارتين للمنطقة، وان الزيارات استهدفت اولا، وقبل كل شيء، «منع المساس بمسار السلام، لأن التصريحات المتطرفة التي اطلقها كلا الجانبين، كانت ستؤدي الى تدهور مما يعرض مسار السلام للخطر» (**دافار**، ١٩٨٢/١/٢٩). وقد اعترف هيغ نفسه بالمشاكل «المعقدة والصعبة» المرتبطة بمسألة الحكم الذاتي، وان حجم الخلافات هو اكبر بكثير من نقاط الاتفاق.

ويبدو ان المسؤولين الاسرائيليين يتمسكون بمواقفهم المتصلبة إزاء مفاوضات الحكم الذاتي لقناعتهم بأن الولايات المتحدة غير معنية بالضغط على اسرائيل طالما «لا يوجد وفاق دولي». ومثل هذا الضغط لن يحدث في المستقبل «دون مقابل سوفياتي مناسب، وبدون ضمانة واضحة من السوفيات، بأن لا يستغل اعداء الولايات مثل هذا الضغط في الساحة الشرق اوسطية او في الساحات الأخرى» (حغاي ايشد، **دافار**، ١٩٨٢/١/٢٧). ونظرا لأن خطر الضغط الأميركي غير قائم، فقد توسع مجال المناورة الاسرائيلية عقب الأزمة البولندية، الأمر الذي ساهم باتخاذ قرار ضم الجولان. وبالمقابل، فان المصريين، حسب وجهة النظر الاسرائيلية هذه، متأثرين بالاعتبارات نفسها، فهم يتوجهون الى السوفيات والى الأوروبيين بمساعدة السعودية؛ حيث يفضلون تحديد مواقفهم بشأن الحكم الذاتي «بالتنسيق مع السعوديين والأوروبيين». اي بمعنى آخر، فانه لا يتوقع إحراز اي تقدّم في مباحثات الحكم الذاتي قبل نيسان (ابريل) القادم. وقد اكد بيغن، امام مجلس الوزراء، يوم ١٩٨٢/١/٣١، هذه الحقيقة، وقال: ان اسرائيل حققت هدفها الرامي الى «إخراج مصر من دائرة الحرب». وهي سوف تفي بجميع التزاماتها وستخلي سيناء في الموعد المحدد.

زيارة شارون للقاهرة: وسط اجواء عدم الثقة التي تسود الجانبين المصري والاسرائيلي، قام شارون بزيارة القاهرة، يوم ١٩٨٢/١/١٧، لدفع اجراءات تطبيع العلاقات بين الدولتين، والاطمئنان على مستقبل العلاقات بعد انهاء الانسحاب الاسرائيلي من سيناء في نيسان (ابريل) القادم. وصرح شارون ان زيارته لن تكون لها نتائج فورية، بل «ستترك انعكاسات بعيدة المدى في ما يتعلق باستمرار شبكة علاقات السلام بين اسرائيل ومصر» (ر.إ.إ.، العدد ٢٥٣٥، ١٧ و١٩٨٢/١/١٨، ص ٧). واستطاع شارون ان يحقق، خلال زيارته، ثلاثة انجازات رئيسية هي: الوصول الى اتفاق نهائي ان بامكان اسرائيل الاستمرار بتفكيك المعدات من قطاع ياميت بعد ٢٦ نيسان (ابريل) ١٩٨٢؛ الوصول الى تفاهم كامل بشأن تواجد قوات من القوة متعددة الجنسية في جزيرتي تيران وصنافير؛ تخطيط الحدود الدولية بين مصر واسرائيل التي تمر في مدينة رفح، حسب اتفاق السلام من خلال التفاهم بين الطرفين حول عدم المساس بالسكان

(**معاريف**، ٢٢/١/١٩٨١).

وحقيقة الأمر ان الدافع الأساسي وراء زيارة شارون كان البحث عن اجوبة لتساؤلات الاسرائيليين حول مستقبل العلاقات المصرية ـ الاسرائيلية بعد نيسان (ابريل)؛ إذ ظهرت اتهامات اسرائيلية عديدة لـ «اخلاص» مصر لمسار السلام بعد هذا التاريخ، حتى ان بعض الوزراء طرح في اجتماع الحكومة، يوم ١٧/١/١٩٨٢، أن تجري اسرائيل فحصا حذرا لآراء النظام الجديد في القاهرة. واكد الوزير اسحق موداعي، ان المصريين غير متمسكين بشروط السلام، ومما يثبت ذلك انهم يتحدثون عن «مبادرات جديدة لتحقيق تسوية في الشرق الأوسط بعد نيسان (ابريل)». وطالب الوزير زفولون هامر الحكومة بأن تسأل نفسها، منذ الآن، وقبل ان يصبح الوقت متأخرا، الى اين تتجه مصر «وما معنى المماطلة التي تتبعها في مفاوضات الحكم الذاتي» (**هآرتس**، ١٨/١/١٩٨٢).

وجوابا على كل هذه الأسئلة التي يطرحها الاسرائيليون برزت وجهتا نظر إزاء مستقبل العلاقات مع مصر؛ عبّر عن الأولى اريئيل شارون: حيث قال، بعد زيارته لمصر، انه يثق «بعدم حدوث تغيير في موقف مصر تجاه السلام مع اسرائيل» (**معاريف**، ٢٢/١/١٩٨٢). ودليله على ذلك، ان المصريين يقومون بحركة بناء شاملة في منطقة قناة السويس، ويبلغ دخلهم من عائدات المرور بالقناة مليار جنيه ونصف المليار سنويا. ويتساءل، هل سيخاطر المصريون بكل هذا «التزاما بالقضية الفلسطينية»؟ كما يشير شارون الى حرص مصر على توطيد علاقاتها مع الولايات المتحدة الشريكة في اتفاقيات كامب ديفيد. ومن ناحية اخرى، لا يتخوف شارون من حصول تقارب مصري مع العالم العربي، لأن ذلك قد يدفع دولا اخرى للانضمام لمسار السلام. والمهم بالنسبة لشارون، ان مصر «الكبيرة والقوية، مصر المحور المركزي للدول العربية، هي الآن خارج دائرة الحرب» (**المصدر نفسه**).

ولا ترى وجهة النظر الثانية، التي يتبناها زعماء حزب العمل، اي امل باستمرار مسار السلام، وتحقيق اتفاق على الحكم الذاتي بعد نيسان (ابريل)؛ حيث ستفقد اسرائيل قدرة المساومة بعد إخلاء سيناء كلها. وبرأي اسحق رابين، انه ليس مهما الآن ماذا سيحدث بعد نيسان (ابريل)، بل المهم ماذا سيحدث حتى نيسان (ابريل)؟ هل ستستغل حكومة اسرائيل التحريض الأميركي الذي بدأ في اعقاب قانون الجولان، والتخوف الذي ساد في الولايات المتحدة من خطوات اسرائيلية غير متوقعة كي تركز على إجراء مفاوضات مكثفة مع مصر والولايات المتحدة؟ وهل يمكن، في إطار هذه المفاوضات، الوصول الى إنشاء الحكم الذاتي؟ ام ان سياسة حكومة اسرائيل ستتوجه لتحقيق انجازات سياسية وامنية حتى يوم الاخلاء؟ ويدعو رابين حكومة اسرائيل الى ان توظف جهودها وتستغل «تفوقها» الحالي لتحقيق إنجازات سياسية للمدى الطويل (**يديعوت احرونوت**، ٨/١/١٩٨٢). وتتمثل هذه الانجازات السياسية، كما يحددها شمعون بيرس زعيم حزب العمل، بالدعوة الى مبادرة سلام تنطلق من كامب ديفيد، وذلك افضل من «إخلاء الساحة لمبادرات اخرى سوف تطرح في منتصف العام الحالي». ومن المصلحة الاسرائيلية، حسب بيرس، ان «تترجم» اتفاقيات كامب ديفيد الى وقائع ثابتة في المنطقة. ويدعو بيرس الحكومة الى استغلال الفترة الباقية حتى نيسان (ابريل) للبدء بتطبيق الحكم الذاتي على غزة اولا، لأن غزة «متحررة من بعض التعقيدات القائمة في الضفة الغربية، وتستطيع اسرائيل ان تضمن في القطاع مصالحها الأمنية بسهولة نسبية» (**هآرتس**، ١٤/١/١٩٨٢). وبرأي بيرس ان الحكم الذاتي في غزة سيشكل «خطوة اولى» لحل المشكلة الفلسطينية.

ويبدو ان الاسرائيليين يريدون ان يجعلوا من موعد إخلاء سيناء، في ٢٦ نيسان (ابريل) القادم، هاجسا ومبررا لإثبات من هو «قومي» اكثر، ومن هو «مخلص» اكثر لدولة اسرائيل. وربما سيثير هذا الأمر حكومة بيغن اليمينية لاظهار «قوميتها» و «اخلاصها» لأرض ـ اسرائيل التاريخية، ليس بالكلام فقط وانما بالأعمال الدراماتيكية المفاجئة ايضا.

م. ع. د.

شؤون فلسطينية

فهرس
السنة الحادية عشرة

الأعداد رقم ١١٢ ــ ١٢٢/ ١٢٣
آذار (مارس) ١٩٨١ ــ شباط (فبراير) ١٩٨٢

يكمل هذا الفهرس فهرس السنوات العشر الأول الذي نشر في العدد ١١١ شباط (فبراير) ١٩٨١، ويتبع منهجه في فهرسة الأسماء والموضوعات.

أولاً ــ فهرس الأسماء

يضم أسماء من أسهموا في إنشاء المواد كتّاباً، ومتحدثين في المقابلات والندوات. وقد رتبت الأسماء وفق التسلسل الهجائي للأحرف، بدءاً باسم العائلة. ووضع بجانب كل اسم رقم العدد (بالحرف المشدد) وفقاً لتسلسل أعداد المجلة، ثم رقم الصفحة الذي تبدأ به المادة، ثم الرمز الدّالّ على المادة بالنسبة للمواد المرمزة.

وتـدل الرموز على ما يلي:

(ن) = **ندوة**، (مق) = **مقابلة**، (رد) = **ردّ**، (شه) = **شهادة**، (ت) = **تقـرير**، (ش) = **تقرير شهري**، (مر) = **مراجعة**، (رس) = **رسالة**، (و) = **وثيقة**، (تـر) = **ترجمة**.

أما المواد الأخرى كالمقالات والأبحاث والدراسات فقد أدرجت بغير رموز.

ثانياً ـ فهرس الموضوعات

يضم هذا الفهرس المواد التي نشرت في المجلة، مصنفة حسب محتواها الرئيسي، ومقسمة الى ثمانية موضوعات مستخلصة من مضمون مواد المجلة، وهي:

١ ـ فلسطين والقضية الفلسطينية
٢ ـ اسرائيل والصهيونية والمسائل اليهودية
٣ ـ العرب والبلاد العربية
٤ ـ الصراع العربي ـ الصهيوني والاسرائيلي
٥ ـ الشؤون الدولية والعالمية
٦ ـ قضايا فكرية ونظرية عامة
٧ ـ ثقافة وإعلام
٨ ـ متفرقات

وقسِّمت هذه الموضوعات الرئيسية إلى عناوين فرعية، ثُبِّتت في بداية كل موضوع، حسب الأحرف الهجائية، تسهيلاً للتعريف بالمادة والعودة إليها.

وأدرجت المواد تحت العناوين الفرعية، وفق تسلسل اعداد المجلة، باسم كاتبها ويليه اسم العائلة، ثم عنوان المادة كما نُشر في المجلة، ثم رقم العدد الذي نُشرت فيه، يليه رقم الصفحتين الأولى والأخيرة من المادة، ثم رمز المواد بالنسبة للمرمَّز منها.

وتدل الرموز على ما يلي:

(ن) = ندوة، (مق) = مقابلة، (رد) = رد، (شه) = شهادات، (ت) = تقرير، (ش) = شهري، (مر) = مراجعة، (رس) = رسالة، (و) وثيقة، (تر) = ترجمة.

وأضيف الى المادة، عندما اقتضى الأمر ذلك، ايضاح بين قوسين مركنين [ ].

وإن إدراج مادة تحت عنوان معين لا يعني، بالضرورة، أنها تضم ما يدل على هذا العنوان فقط، خصوصاً أن هنالك عدداً من المواد يتيح نوعها ان تتعرض لأكثر من موضوع مثل التقارير والشهريات والندوات والمقابلات. وقد ادرجت في حالات معينة، المادة الواحدة تحت عنوانين أو أكثر من عناوين الفهرس.

١ ــ فلسطين والقضية الفلسطينية

اجتماعية

سلوى العمد، مشاكل المرأة الفلسطينية في ندوة صامد، بيروت: ١٧/٢/١٩٨١، ١١٢: ١٣٣ــ١٣٧ (ت).

سلوى العمد، ملاحظات حول واقع المرأة في الثورة الفلسطينية، ١١٣: ٩ــ٢٠.

زينب الغنيمي، حلقة دراسية حول اوضاع المرأة الفلسطينية، بيروت ٢٣ــ٢٥/٣/١٩٨١، ١١٤: ١٢٣ــ١٢٨ (ت).

د. جميل هلال، ملاحظات اولية حول مشاركة المرأة الفلسطينية في الانتاج، ١١٥: ٣٩ــ٦٣.

محمد سليمان، التطور الديمغرافي العربي في اسرائيل: واقع وتوقعات، ١ ــ مؤشرات الزيادة الطبيعية، ١١٦: ٩٤ــ١٠٩.

محمد سليمان، التطور الديمغرافي للعرب في اسرائيل: واقع وتوقعات، ٢ ــ تطور ام زيادة تخلف، ١١٧: ١٥٥ــ١٧٥.

سمير عثمان، حركة التطور والصراع داخل العائلات الفلسطينية الحاكمة، ١٢١: ٨٥ــ٩٨.

فلورا لحام، Sarah Graham Broun, Palestinians and their Society 1880-1946: A Photographic Essay، ١٢٢/١٢٣: ٢٢٢ــ٢٢٤ (مر).

أحزاب ومنظمات وتنظيمات شعبية

فيصل حوراني، كتاب البدايات ومراجعة ابو عيطة له، مناقشة الاتهامات الموجهة لفهمي السلفيتي، ١١٢: ١٣٠ــ١٣٢ (رد).

د. ماهر الشريف، الحزب الشيوعي الفلسطيني والمسالة القومية العربية في فلسطين، ١١٣: ٢١ــ٤٦.

حسن عصفور، تعقيب لا بد منه على ما كتبه فيصل حوراني: الموقف من «زمرة السلفيتي» قضية وطنية، ١١٣: ١٣٧ــ١٤٠ (رد).

حيدر رشيد، نشاة الحركة العمالية العربية في فلسطين ودوافعها الموضوعية والذاتية، ١١٧: ١٣٣ــ١٥٤.

اقتصادية

هشام عورتاني، الصناعات في الضفة الغربية وقطاع غزة، ١٢١: ٦ــ٤٠.

د. هشام عورتاني، اوضاع العمال في المناطق المحتلة (٢)، ١٢٢/١٢٣: ٤٣ــ٥٨.

تاريخية

سلوى العمد، ملامح الوضع الاقتصادي والاجتماعي في فلسطين حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، ١١٦: ١١٠ــ١٢٣.

فيصل حوراني، بدايات الرفض الفلسطيني للمشروع الصهيوني، ١٢٠: ٧٤ــ٩٦.

د. شكري النجار، من تراث القضية الفلسطينية، ١٢٠: ١١٤ــ١١٩.

دولياً وعربياً

سمير عويضة، المقاومة الفلسطينية ــ سياسياً، التحرك السياسي الفلسطيني في الساحتين العربية والدولية، ١١٣: ١٦٢ــ١٦٧ (ش) [شباط ١٩٨١].

سلوى العمد، القوى السياسية في النرويج وحركة التضامن مع كفاح الشعب الفلسطيني، ١١٤: ١٤٠ــ١٤٥ (ت).

د. مصطفى جفال، فرنسا اليسار والقضية الفلسطينية، ١١٦: ٣٥ــ٤٦.

محمد عبد الرحمن، التصور الاسرائيلي للعلاقة بالامبريالية الاميركية «شريك» لا «تابع»، ١١٨: ١٦ــ٢٨.

حسان حيدر، اعتراف دولي بالانتصار الفلسطيني، ١١٨: ١٦٨ــ١٧٥ (ش) [ردود الفعل الدولية على الحرب الفلسطينية ــ الاسرائيلية في تموز ١٩٨١].

محمـود قدري، د. مـاهـر الشـريف، **الاممية الشيـوعيـة وفلسـطين ١٩١٩ــ١٩٢٨**، ١٢٠: ١٥٩ــ١٦٦ (مر).

محمـود فلاحـة، **فلسطين في المـؤتمـر الثـامن والستين للاتحاد البرلماني الدولي**، ١٢١: ١٤٢ــ١٥٣ (ت).

ابراهيم أبو لغد، **الندوة الاقليمية لدول اميركا اللاتينية حـول القضيـة الفلسـطينيـة: هـافـانـا ــ كـوبـا ٣١/٨ــ٤/٩/١٩٨١**، ١٢١: ١٥٤ــ١٥٦ (ت).

زينب الغنيمي، **مـؤتمر المرأة العالمي: بـراغ ٨ــ١٣/١٠/١٩٨١**، ١٢١: ١٦٠ــ١٦٣ (ت).

حسان حيدر، **خطوة نوعية على طريق الصداقة الفلسـطينيـة ــ السـوفيـاتيـة**، ١٢١: ١٩٠ــ١٩٧ (ش).

سياسية

شفيق الحوت، **لماذا لا لحكومة المنفى المؤقتة**، ١١٣: ٣ــ٨.

غسان حسام الدين، **قضـايا لبنـان، والمجلس الوطني، وجهـود الوسـاطة تستقـطب النشـاط السيـاسي الفلسـطيني**، ١١٤: ١٦٢ــ١٦٦ (ش).

بلال الحسن، **الدورة الخامسة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، دورة «التدقيق» في القرار السياسي**، ١١٥: ٤ــ١٣.

غسـان حسام الدين، **المقـاومـة الفلسـطينيـة سياسياً، هم الوحدة... ومعركة التصدي**، ١١٥: ١٢٨ــ١٣٨ (ش).

غسان حسام الدين، **المقاومة الفلسـطينية ــ سياسياً: استقطاب الدعم العربي بعـد افشال التدويـل في لبنان وردود الفعـل الواسعة على اغتيال نعيم خضر والمؤتمر العام الثاني للجبهة الديمقراطية**، ١١٦: ١٧٦ــ١٨٢ (ش).

جورج ناصيف، **حتى نحصد سلماً ما زرعناه قتالاً**، ١١٨: ٣ــ٨.

ماجد ابو شرار وابو علي مصطفى وياسر عبد ربه ومحمد خليفة وعربي عواد وبلال الحسن، **ندوة قضايـا النضال الوطني في الضفـة الغـربية وقـطاع غـزة**، ١١٨: ٤٥ــ٧٧ (ن).

مؤنس الرزاز، Aryeh Y. Yodfat and Arnon-Ohanna, P.L.O. Strategy and Politics. ١١٨: ١٤١ــ١٤٤ (مر).

بـلال الحسن، **حلقات التـآمر الثـلاث**، ١١٩: ٣ــ٧.

ماجد ابو شرار وابو علي مصطفى وياسر عبد ربه ومحمد خليفة وعربي عواد وبلال الحسن، **قضايا النضال الوطني في الضفة الغربية وقطاع غزة**، ١١٩: ٢٢ــ٥٣ (ن).

فيصل حوراني، **قمة الصمود والتصدي؛ ومصر بعد السادات**، ١٢٠: ١٦٧ــ١٧٧ (ش).

بـلال الحسن، **المبـادرات وشـروطهـا**، ١٢١: ٣ــ٥.

فيصـل حـوراني، **مبـادرة فهـد والحـوارات الفلسطينية بشـانها**، ١٢١: ١٨٤ــ١٨٩ (ش).

رسالة الاخ ياسر عرفات في الذكرى السابعة عشـرة لانـطلاقـة الثـورة، ١٢٢/١٢٣: ٣ــ١٣.

خـالد الحسن، **مستقبـل السـلام في الشـرق الأوسط**، ١٢٢/١٢٣: ١٤ــ٤٢.

خـالد الحسن، **مستقبـل السـلام في الشـرق الأوسط**، ١٢٢/١٢٣: ١٤ــ٤٢.

طلعت يعقـوب، **مـداخلة جبهـة التـحـريـر الفلسطينية**، ١٢٢/١٢٣: ٥٩ــ٦٩ (ن).

د. سمير غوشة، **مداخلة جبهة النضال الشعبي**، ١٢٢/١٢٣: ٧٠ــ٨٤ (ن).

«مسؤول نقابي»، **مـداخلة التنظيم الشيـوعي الفلسطيني في الضفة الغـربية وقـطاع غزة**، ١٢٢/١٢٣: ٨٥ــ٩٦ (ن).

شخصيات

فيصل حوراني، **نعيم خضر الذي استحوذ على السر الفلسطيني**، ١١٦: ٣ــ٥.

عـاصم الجندي، **يـوسف ايوب حـداد، خليل السكاكيني، حياته، مواقفه وآثاره**، ١١٨:

١٤٥ ــ ١٤٨ (مر).

شؤون فلسطينية، استشهاد المناضل الفذ، ١٢٠: ٣ ــ ٤ [عن ماجد ابو شرار].

زياد عبد الفتاح، ماجد ابو شرار فارس في هذا العصر، ١٢١: ١٠٥ ــ ١١١.

شؤون فلسطينية، عبد الوهاب الكيالي ١٢٢/١٢٣: ١٩١.

عسكرية

العقيد الركن حسن ابو لبدة، جيش التحرير في الثورة درع وسيف، ١١٤: ٣ ــ ١٣.

الرائد الركن واصف عريقات، المدفعية الفلسطينية، ١١٥: ٣٠ ــ ٣٨.

الرائد يوسف رضيعي، الاجراءات البريطانية المضادة لثورة ١٩٣٦ ــ ١٩٣٩ في فلسطين، ١١٥: ٨٥ ــ ١٠٣.

علاقات ومواجهات عربية

غسان حسام الدين، المقاومة الفلسطينية سياسياً، تحرك عربي واسع لمواجهة الضغط الاسرائيلي، ١١٧: ٢٢٦ ــ ٢٣٢ (ش).

احمد المصري، د. عواطف عبد الرحمن؛ مصر وفلسطين، ١١٩: ١٩٨ ــ ٢٠٤ (مر).

احمد عبيدلي، جوانب من تاريخ القضية الفلسطينية في البحرين (١٩٣٦ ــ ١٩٥٦)، ١٢٠: ٩٧ ــ ١١٣.

محمود فلاحة، فلسطين في الاتحاد البرلماني العربي، ١٢٢/١٢٣: ١٩٢ ــ ٢٠٤ (ت).

الفلسطينيون في البلاد العربية والمهاجر

محمود فلاحة، الدورة السابعة والعشرون لمؤتمر المشرفين على شؤون الفلسطينيين في الدول العربية المضيفة، ١١٨: ١٢٣ ــ ١٣٦ (ت).

قانونية

صبري جريس، الفلسطيني في القوانين الاسرائيلية، معالجة قانونية سياسية ١ ــ الجنسية ومصادرة الأراضي وضمها، ١١٢: ٨ ــ ٣٥.

صبري جريس، الفلسطيني في القوانين الاسرائيلية: معالجة قانونية، سياسية: ٢ ــ قوانين الملكية والامن تصادر الاملاك والحريات، ١١٣: ٤٧ ــ ٦٩.

انيس فوزي قاسم، الوضع القانوني لمنظمة التحرير الفلسطينية: دراسة في القانون الدولي العام، ١١٤: ١٤ ــ ٤١.

عبدالعزيز قباني، الاعتداءات الاسرائيلية على الجنوب في ضوء القانون الدولي العام، ١١٤: ٤٢ ــ ٥٨.

الكيان الوطني

آلان غريس، ١ ــ شعار الدولة الديمقراطية في الثورة الفلسطينية (١٩٦٨ ــ ١٩٧١)، ١٢٢/١٢٣: ١٤٢ ــ ١٦٨.

٢ ــ اسرائيل والصهيونية والمسائل اليهودية

اعلام

محمود اللبدي، المنطلقات الاساسية في الفكر الاعلامي الصهيوني، ١١٧: ٨٧ ــ ١٠٦.

اقتصادية

حنه شاهين، حكومة ليكود تتراجع عن بعض مبادىء الاقتصاد الحرّ وتقرّ سياسة اقتصادية انتخابية، ١١٣: ٩١ ــ ١٠٧.

احمد شاهين، قناة البحرين، المتوسط والميت، من حلم لدى هرتسل الى حقيقة واقعة لدى بيغن، ١١٩: ١٣٩ ــ ١٤٣ (ت).

انشطة يهودية ضد الصهيونية

محمد عبد الرحمن، المؤتمر التاسع عشر للحزب الشيوعي الاسرائيلي (راكح): حيفا، ١١ ــ ١٤/٢/١٩٨١: السلام ودعم الكفاح الوطني للشعب العربي الفلسطيني، ١١٤: ١٣١ ــ ١٣٩ (ت).

عربياً ودولياً

محمود عباس (ابو مازن)، **الصهيونية توأم النازية واليهود اول ضحاياها**، ١١٢: ٣ـ٧.

حنه شاهين، **العلاقات الاسرائيلية ـ الاميركية بين كامب ديفيد ومشاريع التوغل الاميركي في المنطقة**، ١١٣: ١٧٨ـ١٨٣ (ش).

وفيق ابو حسين، **التكامل الاستراتيجي بين اسرائيل وجنوب افريقيا**، ١١٤: ٧٠ـ٩٤.

عبيدلي يوسف، *Israel J. Gerber, The Heritage Seekrens, American Balcks in Search of Jewish identity,* ١١٦: ١٥٨ـ١٦١ (مر).

مذكرة الخارجية الاميركية الى الكسندر هيغ عشية جولته في الشرق الأوسط، ١١٧: ٢٤٧ـ٢٤٩ (و) [ترجمة محمد عبد الرحمن].

خليل هندي، **بيغن والدعاية الصهيونية ـ البريطانية**، ١١٩: ١٩٢ـ١٩٤ (رس).

عبيدلي يوسف، *Herbert Druks, The U.S. and Israel 1945-1973; A Diplomatic History,* ١١٩: ٢٠٥ـ٢٠٨ (مر).

د. الياس شوفاني، **«التعاون الاستراتيجي» بين اسرائيل والولايات المتحدة**، ١٢٠: ١٧ـ٣٣.

عبيدلي عبيدلي، The Middle East and the United States; Ed. by Haim Shaked and Itmar Rabinvich, ١٢٠: ١٥٤ـ١٥٨ (مر).

محمد عبد الرحمن، **زيارة مناحيم بيغن للولايات المتحدة واستئناف مباحثات الحكم الذاتي**، ١٢٠: ١٨٩ـ١٩٨ (ش).

قيس مراد قدري، **واقع التجمعات اليهودية في الولايات المتحدة الاميركية**، ١٢١: ٥٧ـ٧٠.

توفيق ابو بكر، **العلاقات الاميركية ـ الصهيونية ١٩١٤ـ١٩٤٢**، ١٢١: ٧١ـ٨٤.

فلورا لحام، **١ ـ اللجنة الدائمة لمؤتمر الحاخامين الاوروبيين تناقش هجرة اليهود السوفيات؛ ٢ ـ الصحافة البريطانية ومقتل السادات**، ١٢١: ١٢٨ـ١٣٤ (رس).

د. نافع الحسن، **هجرة اليهود السوفيات؛ جمعية الحقوقيين السوفيات: الكتاب الأبيض: شهادات؛ وقائع؛ وثائق**، ١٢٢/١٢٣: ٢١١ـ٢١٥ (مر).

سياسية

حنة شاهين، اسرائيليات؛ **التدخل الاسرائيلي المباشر في لبنان وزيارة الكسندر هيغ لاسرائيل**، ١١٥: ١٥٠ـ١٦٤ (ش).

حنه شاهين، **القوى الفاعلة في الانتخابات الاسرائيلية**، ١١٦: ٢١ـ٣٤.

صبري جريس، **حول نتائج انتخابات الكنيست العاشر، نحو الاستقطاب والتصلب**، ١١٧: ٧ـ٤٢.

د. مصطفى جفال، **الصوت العربي في الانتخابات الاسرائيلية**، ١١٧: ٤٣ـ٦٥.

صلاح عبدالله، **آراء فلسطينية في الانتخابات الاسرائيلية**، ١١٧: ٢٢٢ـ٢٣٥ (ش).

غطاس ابو عيطة، **قراءة في دراستي الدكتور مصطفى جفال والباحثة روز مصلح**، ١١٨: ١٤٩ـ١٥٢ (رد).

محمد عبد الرحمن، اسرائيليات؛ **ردود الفعل على الحرب الفلسطينية ـ الاسرائيلية وتجميد ارسال طائرات اف ـ١٦ لاسرائيل**، ١١٨: ١٧٦ـ١٨٨ (ش).

صلاح عبدالله، **مساومات تشكيل حكومة بيغن**، ١١٩: ٢٢٥ـ٢٣١ (ش).

حنه شاهين، **فشل مؤتمر فاس؛ والتعاون الاستراتيجي الاميركي ـ الاسرائيلي**، ١٢٢/١٢٣: ٢٣٦ـ٢٤٧ (ش).

عسكرية

د. تيسير الناشف، **أفكار العسكريين الاسرائيليين في الصراع العسكري في**

الشرق الأوسط، ١١٢: ٧٧ــ٨٥.

د. حمدان بدر، المخابرات الاسرائيلية، تاريخها وفروعها وفشلها، ١١٥: ٦٤ــ٨٤.

أحمد خليفة، السلاح النووي الاسرائيلي، ١١٦: ٦ــ٢٠.

حنه شامين، جدل واسع حول سياسة اسرائيل النووية بعد ضرب المفاعل العراقي، ١١٨: ١٨٩ــ٢٠١ (ش).

فكرية

سهيل عامر، أضواء على الايديولوجية الصهيونية المعاصرة، ١١٢: ١٠٨ــ١٢١.

مؤنس الرزاز، Harold Fisch, The Zionist revolution: A new perspective، ١١٧: ٢١٨ــ٢٢٠ (مر).

قانونية

صبري جريس، الفلسطيني في القوانين الاسرائيلية؛ معالجة قانونية سياسية؛ ١ ــ الجنسية ومصادرة الاراضي وضمها، ١١٢: ٨ــ٣٥.

صبري جريس، الفلسطيني في القوانين الاسرائيلية؛ معالجة قانونية سياسية؛ ٢ ــ قوانين الملكية والأمن تصادر الاملاك والحريات، ١١٣: ٤٧ــ٥٩.

فارس غلوب، اسرائيل والقانون الدولي، ١٢٢/١٢٣: ١٢٥ــ١٤١.

منظمات وأحزاب

حنه شامين، فشل تجربة «الحركة الديمقراطية للتغيير» كحزب وسط كبير في اسرائيل، ١١٤: ٥٩ــ٦٩.

محمد عبد الرحمن، المؤتمر التاسع عشر للحزب الشيوعي الاسرائيلي (راكح): حيفا، ١١ــ١٤/٢/١٩٨١؛ السلاح ودعم الكفاح الوطني للشعب العربي الفلسطيني، ١١٤: ١٢١ــ١٢٩ (ت).

د. اسعد عبد الرحمن، موقف فلسطيني ١٩٤٨ من راكح والأحزاب الصهيونية، ١٢١: ٤١ــ٥٦.

يهود البلاد العربية

احمد المصري، سهام نصار، اليهود المصريون، بين اليهودية والصهيونية، ١١٦: ١٦٨ــ١٧٥ (مر).

ديمة عبد الرحيم، يهود المغرب العربي في اسرائيل، ١٢٠: ٦٢ــ٧٢.

د. شكري نجار، المغرب العربي: التعايش التاريخي بين العرب واليهود، ١٢١: ٩٩ــ١٠٤.

٣ ــ العرب والبلاد العربية

دول متفرقة

عبد القادر ياسين، الحزب الشيوعي السوداني والقضية الفلسطينية، ١١٧: ٦٦ــ٨٦.

طاهر عبد الحكيم، مدخل لفهم الشخصية المصرية، ١١٩: ٨ــ٢١.

ميشيل كامل، ما بعد السادات؛ الخلفية... خريطة الصراع... والآفاق، ١٢٠: ٥ــ١٦.

احمد المصري، حملة الاعتقالات الأخيرة في مصر: رؤية القوى السياسية المستهدفة للصراع العربي ــ الاسرائيلي، ١٢٠: ١٤٢ــ١٤٩ (ت).

احمد شاهين، عادل حسين، الاقتصاد المصري من الاستقلال الى التبعية (١٩٧٠ــ١٩٧٩)، ١٢١: ١٧٢ــ١٧٩ (مر).

سياسية واجتماعية واقتصادية

هاني حوراني، الندوة العلمية الثالثة للمعهد العربي للثقافة وبحوث العمل، ١١٣: ١٤١ــ١٤٦ (ت).

د. وليد خدوري، الأمن النفطي والمشكلات السياسية في الشرق الأوسط، ١٢٢/١٢٣: ٩٧ــ١٠٥.

احمد صادق سعد، تاملات سريعة: قضية الشرق الاوسط في الرأي العام المصري،

١٢٢/١٢٣: ١٠٦ــ ١١٧.

فيصل حوراني، **غياب العمل العربي المشترك**، ١٢٢/١٢٣: ٢٢٥ــ ٢٣٠ (ش).

شخصيات

د. خليل أحمد خليل، **كمال جنبلاط والقضية الفلسطينية**، ١١٨: ٩ــ ١٥.

عسكرية

علي خالد، **سباق التسلح على هامش حرب الخليج**، ١١٢: ١٤٤ (ت).

علاقات عربية دولية

احمد المصري، **التحرك الأميركي لغزو منابع النفط. مراحل تكوين قوات التدخل السريع**، ١١٢: ٨٦ــ ١٠٧.

سمير كرم، **اوروبا... والشرق الأوسط. سياسة انتظار الانتظار**، ١١٢: ١٧٥ــ ١٨١ (ش).

علي خالد، **فرنسا ميتران والقضايا العربية**، ١١٥: ١٢٣ــ ١٢٧ (ت).

عبيدلي يوسف، Sicherman Harvey, Broker Or Advocate the U.S. Role In The Arab-Israeli Dispute 1973-1978, ١١٧: ٢١٣ــ ٢١٧ (مر).

احمد المصري، د. فؤاد زكريا، **العرب والنموذج الاميركي**، ١١٨: ١٣٧ــ ١٤٠ (مر).

فلورا لحام، **١ ــ اللجنة الدائمة لمؤتمر الحاخامين الاوروبيين تناقش هجرة اليهود السوفيات؛ ٢ ــ الصحافة البريطانية ومقتل السادات**، ١٢١: ١٢٤ــ ١٢٨.

ديفيد هيرست، **المنظور الغربي للسادات**، ١٢٢/١٢٣: ١١٨ــ ١٢٤.

احمد صادق سعد، **المبادرة الاوروبية**، ١٢٢/١٢٣: ٢٠٥ــ ٢١٠ (ت).

علاقات عربية ــ عربية

ماجد عزام، **زيارة السادات للسودان، نهاية منطقية لانحراف قديم**، ١١٦: ٤٧ــ ٦٤.

مؤتمرات رسمية

فيصل حوراني، **قمة الصمود والتصدي؛ ومصر بعد السادات**، ١٢٠: ١٦٧ــ ١٧٧ (ش).

هارون هاشم رشيد، **١ ــ خطة تحرك عربية حول المسجد الأقصى، ٢ ــ وخطة تحرك ضد قناة البحرين الاسرائيلية**، ١٢١: ١٢٩ــ ١٣٣ (رس) [تقررتا في اجتماع مجلس جامعة الدول العربية].

٤ ــ الصراع العربي ــ الصهيوني والاسرائيلي

اجراءات امنية

مونيك شيميليه ــ جندرو (وآخرون) (ترجمة: محمد النصر)، **الاتحاد الدولي للحقوقيين الديمقراطيين؛ مهمة استطلاعية في الأراضي التي تحتلها اسرائيل، ١٣ــ ٣٠/ ١٠/ ١٩٨٠؛ تقرير تمهيدي ونتائج قانونية**، ١١٥: ١٦٥ــ ١٨٣ (و).

اجراءات ومواجهات اقتصادية

صلاح عبدالله، **قضية شركة كهرباء القدس، واضراب المعلمين في الضفة الغربية**، ١٠٣: ١٦٨ــ ١٧٧ (ش).

روز مصلح، **العمال الفلسطينيون في الأرض المحتلة: ١ ــ سياسة الاحتلال وأثرها على القوة العاملة في الضفة والقطاع**، ١١٥: ١٤ــ ٢٩.

روز مصلح، **العمال الفلسطينيون في الأرض المحتلة، ٢ ــ اثر العمل العربي في اسرائيل على القوة العاملة في اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة**، ١١٦: ٧٩ــ ٩٣.

روز مصلح، **العمال الفلسطينيون في الأرض المحتلة، ٣ ــ السياسة الاسرائيلية والعمل العربي في اسرائيل**، ١١٧: ١٠٧ــ ١٣٢.

مصطفى كركوتي، **سياسة اسرائيل في السيطرة على موارد المياه العربية**، ١١٨: ١٢٥ــ ١٣٢ (ت).

غطاس ابو عطية، قراءة في دراستيّ الدكتور مصطفى جفال والباحثة روز مصلح، ١١٨: ١٤٩ــ١٥٢ (رد).

روز مصلح، اسرائيل وازمة الكهرباء في الضفة الغربية (١٩٦٧ــ١٩٨٠)، ١٢٠: ٤٩ــ٦١.

هشام عورتاني، الصناعات في الضفة الغربية وقطاع غزة، ١٢١: ٦ــ٤٠.

د. هشام عورتاني، اوضاع العمال العرب في المناطق المحتلة (٢)، ١٢٢/١٢٣: ٤٣ــ٥٨.

اسعد عبد الهادي، الطبقة العاملة الفلسطينية: مناقشة لدراستي مصلح وجفال، ١٢١: ١٢٢ــ١٢٨ (رد).

استيطان وتهويد وضم

محمد عبد الرحمن، الليكود يودع الحكم بتنفيذ مخططات استيطانية واسعة، واستمرار اضراب المعلمين في الضفة الغربية، ١١٢: ١٦١ــ١٦٩ (ش).

صلاح عبدالله، المناطق المحتلة: مقاومة شعبية للاستيطان في ذكرى «يوم الأرض» و«الاسير الفلسطيني»، ١١٥: ١٢٨ــ١٤٩ (ش).

متتياهو دروبلس، المنظمة الصهيونية العالمية ــ قسم الاستيطان: الاستيطان في «يهودا» و«السامرة»، الاستراتيجية والسياسة والخطط، ١١٦: ١٩٥ــ٢٠١ (و) [ترجمة: محمد النصر].

صلاح عبدالله، تحرك شعبي كثيف ضد الاستيطان وفي ذكرى محاولة اغتيال رؤساء البلديات، ١١٧: ٢٣٦ــ٢٤٦ (ش).

وليد الجعفري، حوار اسرائيلي حول الاستيطان: رئيف تسور، الاستيطان وحدود الدولة، ١٢٢/١٢٣: ٢١٦ــ٢٢١ (مر).

التسوية المنفردة المصرية ــ الاسرائيلية

رؤوف مسعد، القاهرة: مرض الكتاب ورد الفعل على مشاركة اسرائيل، ١١٢: ١٤١ــ١٤٣ (ت).

مكرم يونس، اسرائيليات، زيارة كيسنجر، مفاوضات الحكم الذاتي وتطبيع العلاقات، ١١٢: ١٦٩ــ١٧٤ (ش).

محمد عبد الرحمن، اسرائيليات: مباحثات الحكم الذاتي تدخل في مرحلة الانتظار واسرائيل تخشى على دورها كشريك للولايات المتحدة، ١١٤: ١٧٤ــ١٨١ (ش).

هند ابو شرار، تطبيع العلاقات بين مصر واسرائيل في المجالات الثقافية والاقتصادية، ١١٦: ١٤٤ــ١٥٥ (ت).

احمد شاهين، القوة متعددة الجنسية في سيناء، ١١٧: ١٩٥ــ١٩٩ (ت).

احمد المصري، كتابات مصرية مناهضة للصهيونية والتطبيع، ١١٧: ٢٠٠ــ٢٠٨ (ت).

حلمي سالم، مظاهر الغزو الثقافي الاميركي والصهيوني لمصر، ١١٨: ٢٩ــ٤٤.

محمد عبد الرحمن، زيارة مناحيم بيغن للولايات المتحدة، واستئناف مباحثات الحكم الذاتي، ١٢٠: ١٨٩ــ١٩٨ (ش).

محمد عبد الرحمن، ردود الفعل الاسرائيلية على مصرع السادات وصفقة الاواكس السعودية، ١٢١: ٢٠٥ــ٢١٤ (ش).

محمد عبد الرحمن (ترجمة)، الاتفاق السياحي بين مصر واسرائيل، ١٢١: ٢١٥ــ٢١٧ (و).

حروب ومواجهات عسكرية

د. تيسير الناشف، أفكار العسكريين الاسرائيليين في الصراع العسكري في الشرق الأوسط، ١١٢: ٧٧ــ٨٥.

المقدم الطيار حسين عويضة، المقاومة الفلسطينية عسكرياً. نشاط رجال المقاومة في داخل الأرض المحتلة والتحركات العسكرية الاسرائيلية ــ الانعزالية في الجنوب اللبناني، ١١٢: ١٥١ــ١٦١ (ش) [كانون الثاني (يناير) ١٩٨١].

سياسة اسرائيل في المناطق المحتلة ومواجهتها

العرب في اسرائيل

مجابهات فكرية وعلمية

٥ ـ شؤون دولية وعلمية

٦ ـ قضايا فكرية ونظرية

....

٧ ـ ثقافة وعلوم

احداث

تربية وتعليم

حوارات

دراسات

المعيشة تنور الفنان وقوته، ١١٥: ١٠٤ ــ ١١٧.

يوسف سامي اليوسف، تجربة فدوى طوقان، ٢ ــ المرحلة الثانية: اصالة القلق البشري، ١١٦: ١٢٤ ــ ١٣٨.

غالب هلسا، الدلالات للبناء النرجسي في «وليد مسعود»، ١١٨: ٩٣ ــ ١١٤.

عبدالوهاب وهب الله، الاستيطان اليهودي في فلسطين في الأدب الصهيوني من خلال رواية «الامس الأول» لشموئيل يوسف عجنون، ١١٨: ١١٥ ــ ١٢٤.

د. احمد ابو مطر، البطل في ادب غسان كنفاني، ١١٩: ١٧١ ــ ١٩١.

د. فيصل دراج، سميرة عزام: البحث عن الانسان والأخلاق والوطن، ١٢٠: ١٢٠ ــ ١٤٢.

سمير عثمان، الحركة التشكيلية الفلسطينية في الأراضي المحتلة (١٩٦٧ ــ ١٩٨١)، ١٢٢/١٢٣: ١٦٨ ــ ١٨١.

عدنان مدانات، نظرة جديدة لتاريخ السينما الفلسطينية، ١٢٢/١٢٣: ١٨٢ ــ ١٩٠.

شخصيات ومؤسسات

سميح شبيب، جريدة «الحياة» ــ القدس ١٩٣١، عمر قصير وتأثير كبير، ١١٢: ٦٠ ــ ٧٦.

بلال الحسن، تراث من الجهد، ١١٥: ٣ [بمناسبة تبدل المسؤولين عن مجلة شؤون فلسطينية].

د. حسني محمود حسين، راشد حسين... ملامح في حياته وشخصيته، ١١٧: ١٧٦ ــ ١٩٤.

سميح شبيب، صفحات من الثقافة الفلسطينية: ١ ــ محمد عزة دروزة، ٢ ــ اكرم زعيتر، ١١٨: ٧٨ ــ ٩٢.

سميح شبيب، صفحات من الثقافة الفلسطينية: عجاج نويهض؛ مصطفى مراد الدباغ، ١١٩: ١٦١ ــ ١٧٠.

ندوات ومؤتمرات

غانم زريقات، المكتب الدائم لاتحاد الصحافيين العرب، قرارات لفلسطين ولبنان، ١١٥: ١٢١ ــ ١٢٣ (ت).

عمر صبري كتمتو، المسرح الفلسطيني في المؤتمر التاسع عشر للمنظمة الدولية للمسرح، ١١٧: ٢٠٩ ــ ٢١٢ (ت).

عمر صبري كتمتو، المسرح الفلسطيني في اعمال الدورة الثالثة للجنة الدائمة للمسرح العربي، ١٢٠: ١٥٠ ــ ١٥٢ (ت).

بلال الحسن، ندوة فارنا للدفاع عن حريات الصحافيين، ١٢١: ١٥٧ ــ ١٥٩ (ت).

فيصل حوراني، مهرجان دمشق السينمائي الثاني: جائزتان كبريان للأفلام الفلسطينية، ١٢١: ١٦٤ ــ ١٦٧ (ت).

حسين عمر حمادة، الندوة العالمية الأولى للآثار الفلسطينية (حلب ١٩ ــ ٢٤/٩/١٩٨١)، ١٢١: ١٦٨ ــ ١٧١ (ت).

مراجعات

عاصم الجندي، ذكرنا بروعة «المتشائل»، ثم ابحر مبتعداً الى مطارح الغربة، ١١٢: ١٤٧ ــ ١٤٩ (مر) [لرواية اميل حبيبي، لكع بن لكع].

فيصل حوراني، اطلالة المولود الجديد، ١١٢: ١٥٠ (مر) [للعدد الأول من مجلة الكرمل].

عاصم الجندي، «بيروت» قصيدة محمود درويش، مفاجاة الروعة من شاعر المرحلة، ١١٣: ١٤٧ ــ ١٥٠ وملتقى اذار الشعري (بيروت) ٢ ــ ٥/٣/١٩٨١، ١١٣: ١٥٠ ــ ١٥٢ (مر).

علي حسين خلف، الأدب الساخر في قصص سليمان ناطور، ١١٧: ٢٢١ ــ ٢٢٥ (مر).

غالب هلسا، الخبز المر، ١٢١: ١١٢ ــ ١٢١ [مراجعة لمجموعة ماجدة ابو شرار القصصية].

فلورا لحام، مسرحية فلسطينية في لندن، ١٢١: ١٣٩ ــ ١٤١(ت).

ستّار كناوي حسن، عز الدين المناصرة، جفرا، ١٢١: ١٨٠ ــ ١٨٣ (مر).

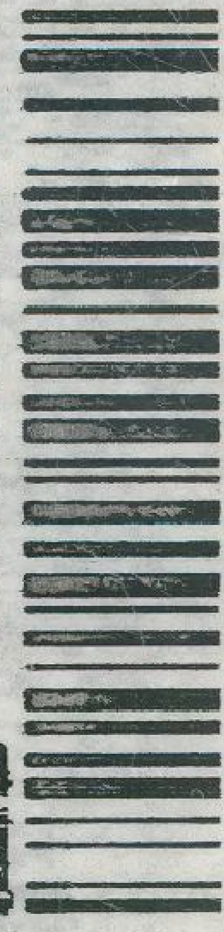
Palestine Affairs

No. 124, March 1982

Published monthly in Arabic by the P. L. O. Research Center
P. O. Box 1691, Beirut, Lebanon (Tel. 808976/7/8. Cables: MARABHATH).

Editor: **Bilal El - Hassan**
Annual Subscription
Air Mail: Arab countries — Individuals: L. L. 135 ($40), Institutions: L.L. 250 ($60); Europe — $60; U.S.A. and Elsewhere — $75.
Surface Mail: Lebanon and Syria — Individuals: L.L. 100 ($25), Institutions: L. L. 150 ($35). Elsewhere — $40.

الثمن: ٨ ل.ل. في لبنان
١٠ ل.س. في سوريا
١ دينار في الكويت والعراق
١٢ درهماً في دولة الإمارات العربية
١ دينار في ليبيا
١٠ دراهم في المغرب
١٠ ل.ل. في الأقطار العربية الأخرى



Bibliotheca Alexandrina
0532057